مجلة المكتبات

والمعلومات العربية



دار المريخ للنشر

ص . ب : ١٠٧٢٠ ، الرياض ١١٤٤٣ فاكس : ٤٦٥٧٩٣٩

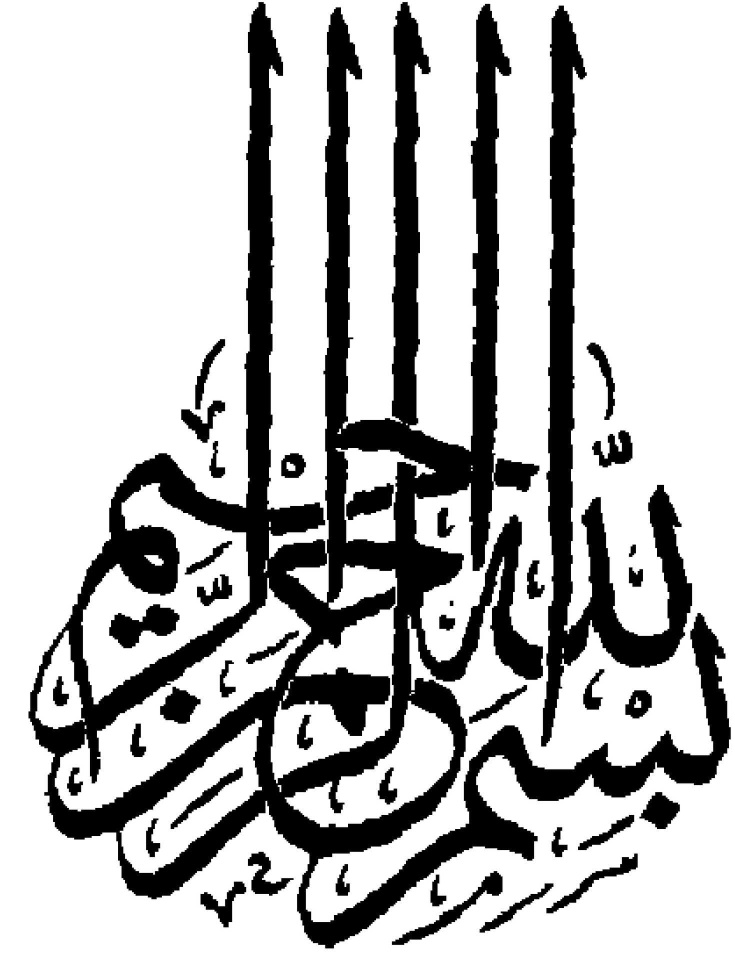
القاهرة : ٤ ش الفرات بالمهندسين ت : ٣٣٧٦١٥٧٩ / ٧٦٠٩٩٧١ فاكس : ٣٦٠٩٤٥٧

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

- الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتى.
- الطريق إلى المكتبة التخيلية الإلكترونية .
- الدوريات العربية المتخصصة فى مجال الأرشيف والوثائق .
- استخدام الفهرس الآلى المباشر (OPAC) فى مكتبة جامعة قطر.



السنة الرابعة والعشرون - العدد الأول
يناير 2004م / ذو القعدة 1424 هـ



مجلة المكتبات والمعلومات العربية

السنة الرابعة والعشرون - العدد الأول
يناير 2004م / ذو القعدة 1424 هـ



مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا

السنة الرابعة والعشرون | العدد الأول | يناير 2004م | ذو القعدة 1424هـ

في هـذا العـدد

دراســـات :

تقارير:

عروض الكتب:

القسم الإنجليزي:

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب: 10720
(الرياض) 11443 - فاكس
(009661) 4657939

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة - 4 ش الفرات - المهندسين
ت: 3376579 - 7609971
فاكس: 7609457 (00202)

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية.
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية

المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية، تصدر أربع مرات في العام، صدر عددها الأول في يناير 1981م، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا).

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد.

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث.

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرفية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات.

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة، علامة الاستفهام، علامة التعجب... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة.

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف البيليوجرافي.

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.

10- يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب.

11- لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.

12- تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات.

13- تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد.

14- تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال.

15- توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: دار المريخ للنشر على عنوانها التالي:

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

دراسات

الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي: دراسة حالة لطلاب كلية التربية الأساسية بالكويت

د. ياسر يوسف عبدالمعطي
رئيس قسم علوم المكتبات والمعلومات
كلية التربية الأساسية - الكويت.
البريد الإلكتروني: yaser@paaet.edu.kw

د. أحمد جاسم الخليفة
أستاذ مساعد بقسم علوم المكتبات والمعلومات
كلية التربية الأساسية - الكويت
البريد الإلكتروني: khalyfa@paaet.edu.kw

ملخص :

قام الباحثان في هذه الدراسة بالاطلاع على الأدبيات المهنية لبناء أداة اختبار لقياس الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعليم الذاتي، وهي الأداة التي تم استخدامها في قياس مستويات كفاءات المعلومات والتعليم الذاتي لمدخلات كلية التربية الأساسية من الطلاب. وقد قارن الباحثان بين نتائج طلاب الكلية ممن درسوا مقررات مهارات المعلومات والتعليم الذاتي في مدارس المقررات بالمرحلة الثانوية، ومن لم يدرسوها. كما قورنت نتائج من درسوا المقررات التي تطرحها الكلية في هذا المجال ومن لم يدرسوها. وقد خلصت الدراسة بعد ذلك إلى الضعف العام في نتائج طلبة الكلية في اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعليم الذاتي فقد تراوحت نتائج الطلاب بين 6% إلى 65% (حسب المقررات التي درسوها قبل الاختبار). كما أكدت الدراسة على أهمية مقرر المكتبة واستخداماتها وضرورة طرحه كمقرر إلزامي لطلبة الكلية بسبب ما بينته الدراسة من فارق يتراوح بين 47% إلى 48% بين الطلبة الذين درسوا هذا المقرر والذين لم يدرسوه في نتائج اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعليم الذاتي، كما قدمت الدراسة عدد آخر من التوصيات في هذا المجال.

مقدمة:

كلية التربية الأساسية هي كبرى كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب التي تعتبر مع جامعة الكويت المؤسسات الرئيسية الراعية للتعليم العالي بعد الدراسة الثانوية في

دولة الكويت. وكلية التربية الأساسية هي كليـة جامعية تمنح درجة البكالوريوس في التربية في 17 من التخصصات منها برنامج في علوم المكتبات والمعلومات، وعدد الطلبة المسجلين بها 4819 طالباً وطالبة بالفصل الدراسي الأول 2002- 2003. وتتوزع مبانيها على أربعة مواقع منفصلة، واحد منها مخصص للطلبة الذكـور في منطقة العديلية وثلاث مخصصات للطالبات الإناث في الشامية.

1- تحديد مشكلة البحث وأهميته:

تقع على كلية التربية الأساسية مسئوليات جسام في إعداد المعلمين ممن يصنعون مستقبل الأجيال والبـلاد، واختصاصي المعلومـات ممن سيتولون مسـئولية المعلومات وخـدماتها في المكتبات ومؤسسـات المعلومات المختلفة بالبلاد في عصـر سمته فيضان المعلومات وتضاعفها المتسارع بأشكالها وأنواعها ومصـادرها المتنوعة، من الكتاب والقرص الممغنط وقرص الليزر وشبكات المعلومـات والإنترنت. مما جعل التـعليم القائم على الحفظ والتلقين للمـعلومات سمة بالية من سمـات الماضي البعيد، وأصبحت الكفاءات الأساسـية للوصول للمعلومات والتعليم الذاتي ضرورة حتمية للحياة والتقدم في الألفية الجديدة ومابعدها.

ولاتوجـد خطة واضحـة في الكويت لإكـساب الطلاب كـفاءات أسـاسيـة في مجـال المعلومـات والتعليم الذاتي من خـلال النظام التعليـمي، سواء في المـراحل الدراسيـة قبل الجامعـية، أو على مستوى الدراسـة الأكاديمية بعد الدراسة الثـانوية. فنجد بعض المدارس وهي مدارس المقررات (التي تتـبع نظام الوحدات الدراسية) دون غيرها تطـرح مقرر واحد لإكساب الطلاب بعض الكفاءات في هذا المجال. بينما تطرح كلية التربية الأساسية في هذه المجالات مـقرر إلزامي واحـد لمناهج البحث العلمـي، ومقرر آخـر اختـياري في المكتـبة واستخـداماتها. وهي مقـررات لاتغطي الكفاءات الأساسيـة المطلوبة كما أن مقـرر المكتبة واستخدامـاتها هو مقرر اختياري، تدرسه فـئة محدودة (50 طالب، 72 طالبة في الفصل الحالي) من مجـموع الطلاب المسجلين بالكلية في الفـصل الدراسي الحالي (عددهم 4819 طالباً وطالبة في الفصل الحالي).

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1. بناء أداة اختبار لقياس الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعليم الذاتي.

2. تطبيق الاختبار لقياس كفاءات الطلاب من مدخـلات كلية التربية الأساسية ومخرجات

مدارس التعليم العام (وهي المدارس التي لاتطرح مقررات لإكساب الطلاب كفاءات في مجال المعلومات والتعليم الذاتي). والمقارنة بين عينات الطلاب التي درست المقررات التي تطرحها كلية التربية الأساسية في هذا المجال (مقررات مناهج البحث العلمي، والمكتبة واستخداماتها)، والعينات التي لم تدرس تلك المقررات ضمن مدخلات الكلية من خريجي التعليم العام.

3. تطبيق الاختبار لقياس مستويات كفاءات الطلاب من مدخلات كلية التربية الأساسية ومخرجات مدارس المقررات (وهي المدارس التي تطرح مقرراً إجبارياً لإكساب الطلاب بعض الكفاءات في مجال المعلومات والتعليم الذاتي). والمقارنة بين عينات الطلاب التي درست المقررات التي تطرحها كلية التربية الأساسية في هذا المجال (مقررات مناهج البحث العلمي، والمكتبة واستخداماتها)، والعينات التي لم تدرس تلك المقررات ضمن مدخلات الكلية من خريجي مدارس المقررات).

4. تطبيق الاختبار على عينات لطلاب برنامج علوم المكتبات والمعلومات المسجلين في الفصل الدراسي الحالي، ومقارنة مستويات من درس منهم مقرر مناهج البحث العلمي، مع من لم يدرس ذلك المقرر بعد.

5. تحليل نتائج الاختبارات للوصول للاستنتاجات والتوصيات لرفع مستوى الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعليم الذاتي للطلاب.

3- منهج البحث:

بدأت الدراسة باستطلاع الأدبيات المهنية، والبرامج الأكاديمية، في مسعى لبناء أداة يتم اختبارها، قبل استخدامها في قياس الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعليم الذاتي لدى الطلاب. حيث استخدم الاختبار في قياس مدخلات كلية التربية الأساسية من الطلاب خريجي مدارس المقررات ومدارس التعليم العام، ممن درسوا المقررات الثقافية المطروحة لجميع طلاب الكلية لإكساب بعض تلك الكفاءات، وهي مقرر 101 الاختياري، وعنوانه "المكتبة واستخداماتها"، ومقرر 384 الإلزامي على جميع طلاب الكلية، وهو بعنوان مناهج البحث، والمقارنة بين نتائج اختبارهم ونتائج اختبار من لم يدرسوا تلك المقررات. ومن ثم يخرج البحث بالنتائج والتوصيات النهائية للدراسة.

وبشكل عام فقد مرت الدراسة بالخطوات التالية:

1. استخدم الباحثان المنهج الوثائقي في دراسة الأدبيات المهنية، والمناهج الأكاديمية في

التخصص، للتعرف على الدراسات السابقة في الموضوع وتحديد الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي، والعمل على تطوير وبناء أداة الدراسة الميدانية.

2. اختبر الباحثان مصداقية أداة البحث بعرضها على 3 من المحكمين المتخصصين في المجال من الحاصلين على درجة الدكتوراه، كما تم اختبار وضوح وفعالية الأداة بتطبيقها على عينة من مجتمع الدراسة في دراسة استطلاعية وتم إدخال التعديلات اللازمة على تلك الأداة نتيجة لذلك.

3. اطلع الباحثان على صحائف التخرج للبرامج المطروحة في كلية التربية الأساسية لتحديد المقررات التي تطرح مقررات لإكساب الطلاب كفاءات في مجال المعلومات والتعلم الذاتي. وتم قياس ما تهدف تلك المقررات لإكسابه للطلاب بمقارنة محتوياتها بأداة البحث التي تم تطويرها.

4. استخدم الباحثان بعد ذلك المنهج التطبيقي الميداني في تطبيق أداة الدراسة الميدانية على العينات المختارة، ثم تحليل النتائج والوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات، وعرضها.

4- مجتمع الدراسة والعينات المختارة:

1. مجتمع الدراسة الميدانية للطلاب: تضمن مجتمع هذه الدراسة جميع الطلاب من الذكور والإناث بمختلف تخصصاتهم من الملتحقين بالبرامج التي تطرحها بمختلف أقسامها العلمية وعددهم 4819 في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي 2002-2003.

2. عينة الدراسة الاستطلاعية: تم اختيار عينة عشوائية تضمنت 20 من الطلاب من مختلف التخصصات التي تطرحها الكلية، وطبقت أداة الدراسة على تلك العينة لاختبار وضوحها وفاعليتها، وتم ادخال التعديلات اللازمة عليها.

3. عينات الدراسة (تضمنت طلاباً من مختلف التخصصات عدا تخصص علوم المكتبات والمعلومات): وشملت تلك العينات 200 طالباً وطالبة، روعي عند اختيارها أن تكون طبقية عشوائية Random Stratified Sample ممثلة للطلاب بمختلف التخصصات بالكلية (عدا تخصص علوم المكتبات والمعلومات)، بحيث كانوا موزعين بالتساوي على أربع فئات (كل منها تتضمن 50 طالباً وطالبة) على النحو التالي:

* 50 من الطلاب الذين درسوا مقرر المكتبة واستخداماتها (ولم يدرسوا مقرر مناهج البحث).

* 50 من الطلاب الذين درسوا مقرر مناهج البحث (ولم يدرسوا مقرر المكتبة واستخداماتها).

* 50 من الطلاب الذين درسوا مقرري المكتبة واستخداماتها، ومناهج البحث.

* 50 من الطلاب الذين لم يدرسوا مقررات المكتبة واستخداماتها، ومناهج البحث.

وقد تم استثناء طلاب تخصص علوم المكتبات والمعلومات من العينات السابقة بسبب صعوبة تحديد مصدر اكتسابهم لكفاءات المعلومات والتعليم الذاتي، حيث أنهم يكتسبون تلك الكفاءات من خلال دراسة العديد من المقررات الأخرى التي يتضمنها برنامجهم الأكاديمي (بخلاف مقرري المكتبة واستخدامها، ومناهج البحث).

4 - عينة طلاب علوم المكتبات والمعلومات: تضمنت تلك العينة الطبقة العشوائية Random Stratified Sample الممثلة 10% (42 طالب وطالبة) من الطلاب المسجلين ببرنامج علوم المكتبات والمعلومات في الفصل الدراسي الحالي وعددهم 420 طالب وطالبة.

5- نتائج دراسة الأدبيات المهنية والمناهج الأكاديمية في التخصص:

1 - قام الباحثان بالاطلاع على الأدبيات المهنية في الموضوع لتحديد الكفاءات الأساسية في المعلومات والتعلم، كما اطلعا على العديد من البرامج الأكاديمية في المجال لتحديد الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم.

وفيما يلي نماذج من أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها في الموضوع:

معايير جمعية مكتبات الكليات والبحث معايير للكفاءة في مهارات المعلومات للتعليم العالي

Association of College and Research Libraries. Information Literacy Competency Standards for Higher Education.

حددت المعايير التي وضعتها جمعية مكتبات الكليات والبحث (بالولايات المتحدة الأمريكية) خمسة معايير أساسية للكفاءة في مهارات المعلومات للتعليم العالي، بحيث تندرج تحت كل معيار منها عدد من المؤشرات الرئيسية الدالة عليها (بصيغة مهارات أو اتجاهات أو معارف)، يظهرها الطالب ليدل على اكتسابه لمعيار الكفاءة التي تندرج تحته.

وفيما يلي تلك المعايير الأساسية للكفاءة كما حددتها جمعية مكتبات الكليات والبحث:

* المعيار الأول للكفاءة في مجال المعلومات: يستطيع الطالب تحديد طبيعة ومدى احتياجاته من المعلومات.

* المعيار الثاني للكفاءة في مجال المعلومات: يستطيع الطالب الوصول إلى المعلومات بفاعلية وكفاءة.

* المعيار الثالث للكفاءة في مجال المعلومات: يستطيع الطالب تقييم المعلومات ومصادرها بشكل نقدي تحليلي، ويكون قادراً على إضافة مايحتاجه منها إلى رصيده من المعرفة.

* المعيار الرابع للكفاءة في مجال المعلومات: يستطيع الطالب استخدام المعلومات بفاعلية لتحقيق أغراضه، من خلال الاستخدام الفردي والجماعي مع الآخرين.

* المعيار الخامس للكفاءة في مجال المعلومات: يفهم الطالب العديد من القضايا الاقتصادية، والقانونية، والاجتماعية الرئيسية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات واستخدامها بشكل اخلاقي وقانوني.

المهارات الست الكبرى لحل المشكلات المعلوماتية (لأيزنبرج وبيركويتز)

Eisenberg Michael B. and Robert E. Berkowitz. Information Problem Solving: The Big Six Skills Approach to Library& Information Skills Instruction. Norwood, New Jersey: Ablex Publishing Corporation, 1996.

تقدم هذه الدراسة القيمة ست مهارات أساسية كبرى لحل المشكلات المعلوماتية، وتندرج تحت كل واحد من تلك المهارات الست الكبرى اثنين من المهارات الفرعية. وفيما يلي تلك المهارات الكبرى والفرعية.

* تحديد المهام:
  - حدد المشكلة المعلوماتية.
  - حدد متطلبات حل المشكلة المعلوماتية.

* استراتيجيات البحث المعلوماتي:
  - حدد المصادر المحتمل استخدامها.
  - قيم المصادر المحتمل استخدامها ورتبها حسب أفضليتها.

* الموقع والإتاحة:

O حدد موقع المصادر وتوصل إليها.
O توصل إلى المعلومات المطلوبة من تلك المصادر.

* استخدام المعلومات:

O تفاعل مع المعلومات في المصدر (من خلال القراءة- الاستماع- الرؤية- اللمس).
O استخرج المعلومات المطلوبة من المصدر.

* مرحلة تجميع المعلومات:

O نظم المعلومات المجمعة من مصادر متعددة.
O اعرض المعلومات.

* التقييم:

O أحكم على فاعلية وتأثير المنتج.
O أحكم على كفاءة أسلوب حل المشكلة المعلوماتية.

2- اطلع الباحثان على صحائف التخرج للبرامج المطروحة بكلية التربية الأساسية من قبل الأقسام العلمية في مختلف التخصصات[4]. بغرض تحديد المقررات التي تهدف لإكساب الطلاب كفاءات في مجال المعلومات والتعلم الذاتي، وتم قياس الكفاءات التي تهدف تلك المقررات لإكسابها للطلاب من خلال مقارنة محتوياتها بأداة البحث التي تم إعدادها. حيث تم تحديد مقررين يهدفان لإكساب الطلاب كفاءات في مجال المعلومات والتعلم الذاتي، وهما على وجه التحديد المقرران التاليان: **مقرر المكتبة واستخداماتها** (مقرر رقم 101 اختياري)، ويطرحه قسم علوم المكتبات والمعلومات بالكلية، والمقرر الثاني هو **مقرر مناهج البحث** (مقرر 384- إلزامي على جميع طلاب الكلية) وهو مقرر يشترك في طرحه أعضاء من هيئة التدريس بقسمي المناهج التربوية، والأصول التربوية. وفيما يلي محتويات هذين المقررين:

محتوى مقرر المكتبة واستخداماتها (مقرر رقم 101- اختياري لطلبة الكلية):

* المكتبة كمؤسسة خدمات في المجتمع.

* المكتبة كمركز ثقافي وتعليمي وإعلامي.

* أهمية المكتبات والمعلومات في البحث وتحقيق التقدم.

* أنواع المكتبات ومراكز المعلومات.
* الإجراءات والخدمات.

أ - بناء وتنمية المجموعات. ب- الفهرسة والفهارس. جـ- الخدمات.

* مراكز مصادر التعلم ودورها التربوي وخدماتها.
* أشكال مصادر المعلومات، وتشمل:

أ - الأوعية الورقية. ب- الأوعية السمعية والبصرية.
جـ- المصغرات. د - الأوعية الإلكترونية.

* أنواع مصادر المعلومات، وتشمل:

أ - الكتب. ب- المراجع. جـ- الدوريات.

* التدرب عملياً على استخدام الفهارس، والمصادر، والوصول إلى المعلومات.

محتوى مقرر مناهج البحث (مقرر رقم 384- إلزامي على جميع طلاب الكلية):

* مفهوم البحث العلمي/ أهدافه/ مجالاته.
* خطوات إجراء البحوث العلمية:

أ - اختيار وتحديد صياغة مشكلة البحث. ب- تحديد وصياغة الفروض.
جـ- الدراسات السابقة. د - اختيار العينة.
هـ- أدوات البحث (الاستبانات، الاختبارات، أساليب المقابلة).

* أساليب البحث العلمي:

أ - البحث التاريخي. ب- البحث الوصفي. جـ- البحث التجريبي.

* الإحصاء الوصفي:

أ - مقاييس النزعة المركزية. ب- مقاييس التشتت. جـ- مقاييس الارتباط.

* الإحصاء الاستدلالي:

أ - قياس الدلالة (اختبار ت، اختبار كا2). ب- المنحنى الاعتدالي وخواصه.

* خطوات كتابة تقرير البحث:

المشكلة، الفروض، الدراسات السابقة، العينة، الأدوات، النتائج، التوصيات، الخلاصة، المراجع.

وبمقارنة محتويات المقررين السابقين بأداة البحث التي تم تطويرها تبين للباحثين صعوبة تحديد مدى تغطيتها للكفاءات التي تضمنتها أداة البحث من خلال دراسة محتويات تلك المقررات، وذلك بسبب الإيجاز الشديد في محتوياتها. وان كان من الواضح عدم تغطية محتوياتها لبعض العناصر التي تضمنها اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعليم الذاتي، ومنها على سبيل المثال أساسيات التصنيف، وموضوع أجزاء الكتاب. ومما لاشك فيه أن القياس الأكثر واقعية لمحتويات تلك المقررات سيكون خلال تطبيق اختبار الكفاءات الأساسية على الطلاب ممن درسوا تلك المقررات.

6- عرض وتحليل نتائج الدرسة الميدانية:

تم تقسيم نتائج اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي لجميع عينات الدراسة تحت فئتين رئيسيتين (تضمنت إحداها عينات الدراسة من الطلاب في غير تخصص علوم المكتبات والمعلومات، والأخرى تضمنت عينات الدراسة من الطلاب في تخصص علوم المكتبات والمعلومات) على النحو التالي:

1. نتائج الطلاب من مختلف التخصصات (عدا علوم المكتبات والمعلومات): وهي نتائج تم تقسيمها إلى فئتين فرعيتين، إحداها لمن درس بمدارس المقررات قبل إلتحاقه بالكلية، والأخرى لمن درس بمدارس التعليم العام، وذلك للتعرف على أثر هذا التغير على نتائج الاختبار. وهي النتائج التي يعرضها **الجدول الأول** فيما يلي:

الجدول الأول

مسلسل	فئة الطلاب والمقررات التي درسوها قبل إجراء اختبار الكفاءت الأساسية	نتيجة اختبار الكفاءات الأساسية لطلاب الكلية خريجي مدارس المقررات	نتيجة اختبار الكفاءات الأساسية لطلاب الكلية خريجي مدارس التعليم العام	الفارق بين نتيجة اختبار الكفاءات الأساسية لخريجي المقررات والتعليم العام
-1	طلاب درسوا مقرري المكتبة واستخداماتها، ومناهج البحث	%65	%63	%2
-2	طلاب درسوا مقرر المكتبة واستخداماتها فقط	%61	%58	%3
-3	طلاب درسوا مقرر مناهج البحث فقط	%13	%11	%2
-4	طلاب لم يدرسوا مقررات المكتبة واستخداماتها، ومناهج البحث	%8	%6	%2

لوحظ بشكل عام من الجدول السابق الأداء المتواضع لطلبة الكلية في اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي، حيث لم تتجاوز النسبة العامة للأداء في الاختبار حاجز 65% أي مايعادل تقدير (مقبول مرتفع). وذلك حتى بالنسبة للطلبة ممن اجتازوا كلا المقررين المطروحين في هذا المجال بالكلية وهما مقرري المكتبة واستخداماتها، والبحث العلمي. وهو ما يتوجب معه إعادة النظر في سياسة الكلية في هذا الجانب، وضرورة طرح مقرر أو مقررات إلزامية تغطي الكفاءات الأساسية في المعلومات والتعلم الذاتي للتأكد من إكسابها للطلاب، وهم معلمو المستقبل في كلية التربية الأساسية.

وتظهر من نتائج الاختبار الأهمية البالغة لمقرر المكتبة واستخداماتها على وجه التحديد، على الرغم من كونه مقرراً اختيارياً وليس إلزامياً لطلبة الكلية في الوقت الحالي. حيث يتضح الفارق الكبير في نتائج الطلاب في الاختبار، والتي وصلت إلي نسبة (48%) بين نتائج من درس منهم هذا المقرر ومن لم يدرسوه من خريجي مدارس المقررات. في حين كان الفارق (47%) بين نتائج من درسوا هذا المقرر ولم يدرسوه من خريجي مدارس التعليم العام. ويعود ذلك لكون المقرر يغطي نسبة كبيرة من الكفاءات الأساسية في المعلومات والتعلم الذاتي ويعززها. وهو ما يدفع إلي التوصية بطرح مقرر المكتبة واستخداماتها كمقرر إلزامي لطلبة الكلية.

كما تتضح أهمية مقرر مناهج البحث من خلال الفارق (5%) بين نتائج من درسوا هذا المقرر ومن لم يدرسوه سواء من خريجي مدارس المقررات أو غيرهم. ويلاحظ ارتفاع أداء الطلبة ممن درسوا هذا المقرر من خريجي مدارس المقررات عن غيرهم في الاختبار بنسبة 2%، وذلك بسبب تلقيهم أساسيات البحث العلمي في المقررات المطروحة بمدارس المقررات. وهو ما يدفع إلى التوصية باستمرار طرح مقرر مناهج البحث كمقرر إلزامي لطلاب كلية التربية الأساسية.

ويظهر فارق واضح (2%) بين نتائج الطلبة من خريجي مدارس المقررات ومدارس التعليم العام بشكل عام، وتزيد تلك النسبة إلى (3%) بين نتائج من درسوا مقرر المكتبة واستخداماتها بالكلية من خريجي مدارس التعليم العام والمقررات. مما يؤكد أهمية المقررات التي تطرحها مدارس المقررات في إكساب بعض الكفاءات في هذا المجال بشكل عام، ويدفع إلى التوصية بتعميمها على مدارس الكويت كافة.

2- نتائج الطلاب في تخصص علوم المكتبات والمعلومات: وهي نتائج تم تقسيمها بالتالي تحت فئتين، إحداها لمن درس مقرر مناهج البحث، والأخرى لمن لم يدرس ذلك المقرر. وهي النتائج التي يعرضها **الجدول الثاني** فيما يلي:

الجدول الثاني

	نتيجة اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي لمن درسوا مقرر مناهج البحث	نتيجة اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي لمن لم درسوا مقرر مناهج البحث	الفارق بين نتيجة اختبار الكفاءات الأساسية لمن درس مقرر مناهج البحث ومن لم يدرسه
مقارنة بين نتائج طلاب برنامج علوم المكتبات ممن درسوا، ولم يدرسوا مقرر مناهج البحث.	%70	%65	%5

لوحظ بشكل عام ارتفاع أداء طلاب برنامج علوم المكتبات والمعلومات عن غيرهم من طلاب الكلية بنسبة تصل إلى 5%. وهي نتيجة متوقعة حيث أن الكفاءات التي تضمنها الاختبار تعتبر من الكفاءات الأساسية التي تغطيها المقررات الأساسية بالبرنامج، وهو ما يدفع لضرورة مراجعة المقررات الأساسية بالبرنامج للتأكد من تغطيتها لتلك الكفاءات على نحو مرض، وبشكل يرفع أداء طلاب البرنامج في اختبار الكفاءات إلى مستويات أفضل.

(ملحق)

اختبار الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي:

أكمل الفراغات أو ضع علامة أمام الإجابة الصحيحة أدناه لاستكمال العبارات التالية بصورة صحيحة.

أضيفت الإجابات الصحيحة (بين قوسين) مكان الفراغات في النسخة الأصلية من الاختبار بغرض عرضها في هذه الدراسة.

أولاً: معلومات شخصية:

1- الاسم: ....

2- هل حصلت على الشهادة الثانوية من مدارس المقررات: ☐ نعم ☐ لا

3- ضع علامة أدناه أمام تخصصك بكلية التربية الأساسية:

☐ علوم المكتبات والمعلومات ☐ المكتبات والتقنيات

☐ تكنولجيا التعليم ☐ الدراسات الإسلامية

- ☐ اللغة العربية
- ☐ الرياضيات
- ☐ العلوم
- ☐ التصميم الداخلي
- ☐ التربية البدنية والرياضية
- ☐ التربية الفنية
- ☐ التربية الموسيقية
- ☐ الاقتصاد المنزلي
- ☐ اللغة الإنجليزية
- ☐ رياض الأطفال
- ☐ تخصص آخر يرجي تحديده ....

4- هل درست مقرر مناهج البحث العلمي بالكلية: ☐ نعم ☐ لا

5- هل درست مقرر المكتبة واستخداماتها بالكلية: ☐ نعم ☐ لا

ثانياً: الكفاءات الأساسية للمعلومات والتعلم الذاتي:

6- نستعين بالأنواع الرئيسية التالية من المكتبات في الوصول للمعلومات:

- المكتبة (المدرسية)، وهدفها الرئيسي (هو تلبية احتياجات المعلومات للعملية التعليمية وتحقيق أهدافها).
- المكتبة (العامة)، وهدفها الرئيسي هو (نشر الثقافة وتلبية الاحتياجات العامة للمجتمع من المعلومات).
- المكتبة (الأكاديمية)، وهدفها الرئيسي هو (تلبية احتياجات المعلومات للبرامج الأكاديمية التي تطرحها المؤسسة الأكاديمية التابعة لها، والبحث العلمي).
- المكتبة (المتخصصة)، وهدفها الرئيسي هو (دعم برامج المؤسسة التي تتبعها في مجالات المعلومات والبحث العلمي).
- المكتبة (الوطنية)، وهدفها الرئيسي هو (الحفاظ على التراث القومي وإبرازه، والعمل على تلبية احتياجات المعلومات للمواطنين والباحثين، ودعم مجالات المعلومات والمكتبات والنهوض بها بشكل عام).

7- يعتبر تصنيف ديوي العشري من أكثر نظم تصنيف مصادر المعلومات انتشاراً بالمكتبات، وهو يقسم المعرفة البشرية إلى الرتب الأساسية التالية:

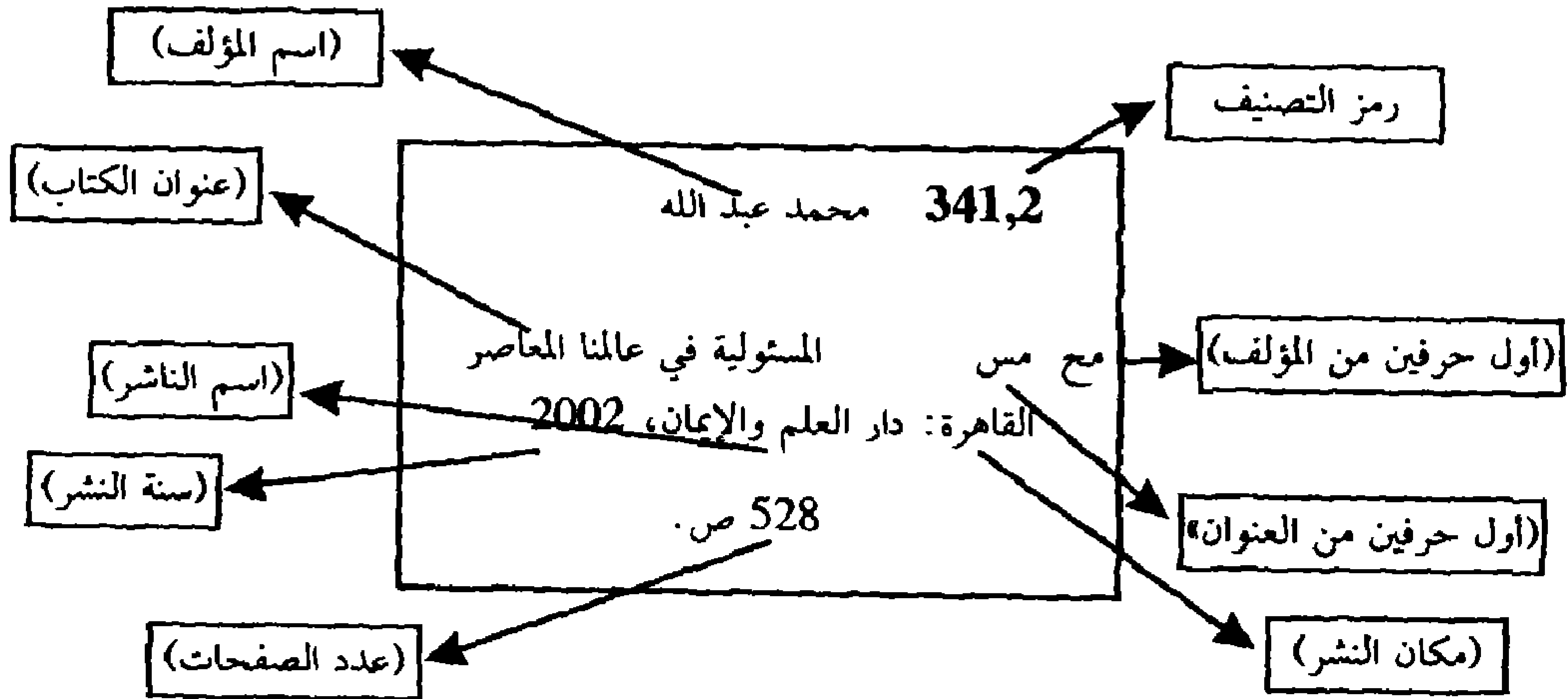
- ○ (المعارف العامة)
- ○ (العلوم البحتة)

○ (الفلسفة)	○ (التكنولوجيا)
○ (الديانات)	○ (الفنون)
○ (العلوم الاجتماعية)	○ (الآداب)
○ (اللغات)	○ (الجغرافيا والتاريخ)

8- الأنواع الرئيسية لفهارس المكتبة هي الأنواع التالية:

- فهرس (المؤلف)، ويرتب (هجائياً بالمؤلف).
- فهرس (العنوان)، ويرتب (هجائياً بالعنوان).
- فهرس (الموضوع). ويرتب (هجائياً بالموضوع).
- الفهرس (المصنف)، ويرتب (حسب تسلسل أرقام التصنيف).

9- اكتب على الأسهم الممتدة من البطاقة التالية من فهرس المكتبة لتوضيح البيانات التي تتضمنها:



10- اكتب الحروف العربية في ترتيبها الهجائي الصحيح أدناه:

(أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن هـ و ي).

11- اكتب أسماء أهم أشكال مصادر المعلومات:

- الأشكال (الورقية).

- الأشكال (المختزنة إلكترونياً).
- الأشكال (الفيلمية).

12- اكتب أسماء أهم أنواع مصادر المعلومات:

- (الكتب).
- (المراجع).
- (الدوريات).

13- اكتب أسماء أهم أنواع المراجع:

- (القواميس/ المعاجم)
- (الكشافات)
- (الموسوعات/ دوائر المعارف)
- (الأدلة)
- (الأطالس)
- (الببليوجرافيات/ الوراقيات)
- (التراجم/ السير)

14- أستخدم المراجع التالية في الحصول على المعلومات التي احتاج إليها:

- أحصل على معنى كلمة بالرجوع إلى (القاموس/ العجم).
- أحدد موقع مدينة في بلد ما بالرجوع إلى (الأطلس).
- أحصل على معلومات موجزة حول شخصية بالرجوع إلى (التراجم/ السير).
- أحصل على معلومات موجزة حول حقائق وأحداث بالرجوع إلى (الموسوعة).
- أحصل على البيانات الأساسية لشخصيات ومؤسسات بالرجوع إلى (الأدلة).
- أحصل على قائمة بالمصادر في موضوع معين بالرجوع إلى (الببليوجرافية/ الوراقية).
- أحصل على بيانات نشر مقال في دورية بالرجوع إلى (الكشاف).

15- يتكون الكتاب من أجزاء رئيسية، من أهمها مايلي:

- (الغلاف)
- (صفحة العنوان)
- (الببليوجرافية/ قائمة المصادر/ المراجع)

● (صفحة المحتويات) ● (الكشاف).

● (القسم التمهيدي: الإهداء، التصدير، المقدمة). ● (النص/ المتن).

16- تقدم المكتبات خدمات للمعلومات، من أهمها مايلي:

* خدمة (تداول مصادر المعلومات/ الإعارة) * خدمة (البث الانتقائي للمعلومات)

* خدمة (التصوير) * خدمة (تدريب المستفيدين)

* الخدمة (المرجعية) * خدمة (الإحاطة الجارية)

17- أستخدم أدوات أو وسائل للوصول للمعلومات التي أحتاج إليها، ومن أمثلتها مايلي:

● (الفهارس). ● (الكشافات).

● (البليوجرافيات). ● (الأدلة).

● (محركات وأدلة البحث على شبكة الإنترنت).

18- الخطوات الرئيسية للبحث العلمي، هي الخطوات التالية:

● (الاطلاع الأولي واختيار الموضوع).

● (وضع الخطة الأولية للبحث واختيار العنوان).

● (حصر مصادر المعلومات وتوثيقها).

● (الاطلاع التفصيلي وضع مخطط محتويات البحث).

● (البحث والتحليل ثم كتابة تقرير البحث في صورته النهائية).

● (عرض نتائج البحث).

19- العناصر التي أتضمنها عند كتابة وتوثيق معلومات هي العناصر التالية:

● (المؤلف) ● (اسم الناشر)

● (العنوان) ● (سنة النشر)

● (مكان النشر) ● (الصفحات)

المصـــادر

1 . ياسر يوسف عبد المعطي وآخرون. كيف تكتب بحثك. الكويت: وزارة التربية، 1997.

2 . كلية التربية الأساسية. دليل كلية التربية الأساسية. الكويت: الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، 1997.

3. Association of College and Research Libraries. Information Literacy Competency Standards for Higher Education.

www.ala.org/acrl/ilstandardlo.html (accessed December, 28,2002).

4. Bolner, Myrtel S. and Gayla A. Poirier The Research Process: Books and Beyond. Dubuque, Lows: Kandall/ Hunt Publishing, 1997.

5. Lannuzi, Patricia; Mangrum II, Charles; Stirchart, Stephen. Teaching Information Literacy Skills. Boston: Allyn and Bacon, 1999.

6. Eisenberg Michael B. and Robert E. Berkowitz Information Problem Solving: The Big Six Skills Approach to Library& Information Skilla Instruction. Norwood, New Jersey: Ablex Publishing Corporation, 1996.

7 . يمكن الاطلاع على برامج المكتبات والمعلومات في أماكن مختلفة من العالم، ومحتويات مقرراتها من خلال الموقع التالي:

http://informationr.net/wl/wlist7.html (accessed December 1, 2003).

مكتبات مستشفيات الصحة النفسية في مصر
تشخيص للواقع ومقترحات للتطوير (1)

د. عبدالله حسين متولي
مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب- جامعة القاهرة
بريد إلكتروني: alaabc@hotmail.com

ملخص :

تسعى الدراسة إلى بيان واقع حال مكتبات بعض مستشفيات الصحة النفسية في مصر، من حيث: مدى توافرها ووضعيتها على الهيكل التنظيمي داخل كل مستشفى، وفي حال وجودها بمستشفى ما فما هو الهدف الفعلي من وجودها، وما هي طبيعة مقتنياتها من حيث الكم والنوع، وكذا العمليات الفنية التي تتم بكل منها، والخدمات التي تقدمها وسمات مجتمع المستفيدين بهذه الخدمات، ومدى استثمار تكنولوجيا المعلومات داخل كل منها.

• خلفية تاريخية:

على الرغم من اعتياد مؤرخي الطب التأريخ لبدايات معرفة المرض العقلي الإشارة إلى ما جاء في الملاحم والأشعار والأساطير اليونانية الخالدة من وصف لنوبات هياج أو جنون كانت تعتري أبطال هذه الملاحم والأساطير، والتي من الصعوبة بمكان التكهن بكنه وماهية وطبيعة المرض العقلي والنفسي الذي كان يعاني منه أصحابها، فقد ثبت وجود إشارات للاضطرابات العقلية بين ثنايا برديات مصرية قديمة ترجع إلى حوالي سنة 1500 قبل الميلاد، تضمنت الاكتئاب وضعف الذاكرة، ويلمح الدكتور عكاشة إلى أن هذه الملحوظات ربما تكون قد بنيت على أساس من المشاهدات التشريحية وأيضاً النفسية، مشيراً إلى ما أثبته علماء التشريح المعاصرين من وجود تصلب في شرايين المخ داخل جماجم بعض المومياوات المصرية، يضاف إلى ذلك تلك الشهرة الواسعة التي حازها "أمحتب" وزير الملك زوسر، في علاج المرضى العقليين بالمستشفيات العامة[1]، كذلك تشير النقوش والكتابات إلى أن

المصريين منذ أقدم عهودهم وتحديداً منذ أوائل الأسـرة الرابعة كانت لهم دور يحفظون فيها كتاباتهم الخـاصة بتاريخ بلادهم وعلومهم الدينية والدنيـوية من بينها الطب، ولا أدل على ذلك من قيام "مؤسسة الحياة (بر-عنخ)" - التي كانت تـقوم بوظيفة المكتبة آنذاك- متضمنة المراجع التي يحـتاجـها العلـماء وقـد كانت ملحـقة بالمعـابد[2] التي قامت بدورها مـقام المستشفيات المعروفة في وقتنا الحالي.

وعن المصريين القدماء أخـذ اليونانيون طرقهم في العناية بمرضى العقل وأضـافوا عليها من جهدهم الخاص، ولعـل أول إشارة لهم في هذا الصدد ما تضمنه كتـاب "الجمهورية" لأفـلاطون من حظر ظهور المريـض العقلي في طرقـات المدينة، بل لابد من قـيام أقـاربه بالإبقاء عليـه تحت الملاحظة بالمنزل بقدر مـا يستطيعـون ويولونه الكثير من الاهتـمام وإلا تعرضوا لدفع غرامة إذا ما قصروا في القيام بهذا الواجب[3].

هذا ويرجع الفضل في إنشاء أول مستشفى عقلي في العالم العربي إلى العرب حيث تم تشييدها في بغداد بالعراق عام 705 ميلادية، ثم بعد ذلك بنحو قرن تقريباً وتحديداً في عام 800 ميلادية شيدت مـستشفى قلاوون بالقاهرة، والتي تمثل نموذجاً ملفتـاً للرعاية النفسية؛ فقد كانت تنقسم إلى أربعة أقسام: الجراحة، الأمراض الباطنة، العيون، الأمراض العقلية، ويذكر أن العـالم الكبير والطبـيب الأشهر "إبن النفيس" قـد أوقف على المكتبة العظيـمة الملحقة بهذه المستشفى داره وكتبه، كما لـم تكن تلك المكتـبة متخصصة تماماً، بل كان فيها إلى جانب كـتب الطب نسخـاً من القرآن الكريم، وكتـباً في التـفسيـر والحـديث والفـقـه والأدب[4]، ويعتبر ذلك دليلاً دامغاً على أن العرب قـد سبقوا الاتجاه العالمي الحديث بنحو ستة قرون فيما يتعلق بعلاج مرض النفس والعقل بالمسـتشفيات العامة، فضلاً عن الالتفات لدور المكتبة ضمن منظومة العلاج ككل، هذا وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الهبات كانت تنهال على هذه المستـشفى من جانب الأثرياء للارتقاء بمستـوى العلاج وإعانة المرضى، مما يعد بدوره دليلاً آخر على اشتراك المجتمع آنذاك في رعاية المرضى النفسيين[5].

وإذا كانت ثمة نهضـة طبية في العصور الوسطى الإسلاميـة في المجال العقلي والنفسي نجد الأمر علـى النقيض تماماً في الغرب الأوربي في تلك الآونة؛ حـيث ترك علاج المرض العقلي في أيدي رجـال الدين فشاعت المعتـقدات الخرافيـة عن فاعلية السحـر، وغيره من الممارسات الدجلية، وإمـعاناً في الجهل والتجهل تم إنشاء أماكن مخـصصة لهؤلاء المرضى لم تستوف الحد الأدنى للشروط الصحية وأبسط متطلبات الرعاية الآدمية، بل أكثر من ذلك كان المرضى هناك يتعرضـون لأسوأ أنواع المعالجة- وليس العلاج- مثل: التقـييد بالأغلال المثبـتة في الحوائط لفـترات قد تصل إلى عـشرات السنين، والإلقاء في غـلايات، التدوير

السريع من الوضع المعلق، وقد أدى تواجد مثل هذه الأماكن بمعزل عن المستشفيات المعروفة آنذاك، في أماكن بعيدة عنها إلى فصل المرض العقلي والنفسي عن سائر الأمراض الأخرى، ومن ثم تأخر الاهتمام والبحث والتطوير فيه[6].

فإذا ما انتقلنا إلى العصر الحديث لنتتبع تاريخ مستشفيات الصحة النفسية في مصر فسنجد أن إنشاء "دار الصحة النفسية بالعباسية" أنشئت عام 1906 يضعها في مصاف أقدم مستشفيات الصحة النفسية المعاصرة على مستوى العالم، وقد كان موقعها فيما مضى اسطبلاً لخيول الخديو عباس حلمي الثاني، ومساحتها تبلغ نحو سبعين فداناً تغطي النسبة الأكبر منها حدائق وأشجار كثيفة، وهي من حيث المنشآت تضم إلى جانب المباني الأدارية قسمين أحدهما للرجال والآخر للنساء (الحريم)، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تسمية أخرى يطلق على هذه المستشفى هو "السرايا الصفراء" وذلك نتيجة إعادة طلاء مبانيها وجدران عنابرها باللون الأصفر بعد أن شب حريق كبير فيها[7]، وتبلغ طاقتها الاستيعابية حوالي ألفي سرير.

أما ثاني أكبر مستشفى للصحة النفسية وتبلغ طاقتها الاستيعابية أيضاً ألفي سرير، فهي "دار الصحة النفسية بالخانكة" التي تبعد نحو 35 كيلو متر عن القاهرة، بالخانكة بمحافظة القليوبية، وقد أنشئت عام 1911 على مساحة 560 فداناً، ثم اقتطع الكثير منها حتى صارت الآن 200 فداناً فقط، وهي التي يطلق عليها "المرستان" وقد كانت تتبع فيما مضى وزارة الداخلية نظراً لأنها المستشفى الوحيد في مصر الذي يحتجز به المرضى بأمر من السلطات داخل "دائرة المذنبين" و هم الذين ارتكبوا جرائم ضد المجتمع وتهدد أو تخل بالأمن العام مثل: السرقة والاغتصاب والقتل وهم تحت سيطرة المرض النفسي أو العقلي وذلك بموجب قانون 141 لسنة 1944 بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية، والذي ينص على أن يتولى "مجلس مراقبة الصحة العقلية" التابع لوزارة الصحة النظر في حجز المصابين بأمراض عقلية والإفراج عنهم[8]، ثم نقلت فيما بعد تبعيتها لوزارة الصحة، لتشكل مع أخواتها: مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة التي أنشئت عام 1968 وتبلغ طاقتها الاستيعابية حوالي ستمائة وخمسين سريراً، مستشفى الصحة النفسية بحلوان التي أنشئت عام 1981 وتبلغ طاقتها الاستيعابية حوالي ستمائة سرير، دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار) التي أنشئت عام 1990 وتبلغ طاقتها الاستيعابية حوالي مائة سرير، الخمس مستشفيات الحكومية الكبرى للصحة النفسية في مصر، والتي يتولى وزير الصحة والسكان جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المتعلقة بها بمقتضى قوانين ولوائح المستشفيات ووحدات الصحة النفسية والعقلية والعاملين فيها بمحافظات جمهورية مصر العربية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 331 لسنة 1997[9].

وإلى جانب هذه المستشفيات الخمس الكبرى هناك سبع مستشفيات أخرى حكومية أقرب ما تكون إلى "المستوصفات" هي: مستشفى الصحة النفسية ببنها (القليوبية)، مستشفى الصحة النفسية بالعزازي- أبو حماد (الشرقية)، مستشفى الصحة النفسية بطنطا (الغربية)، مستشفى الصحة النفسية (بني سويف)، مستشفى الصحة النفسية (أسيوط)، مستشفى الصحة النفسية (المنيا)، مستشفى الصحة النفسية (أسوان). وهي لاتتبع وزارة الصحة والسكان وإنما مديريات الصحة بالمحافظات دون مبرر واضح لذلك، كما أنها تعاني من قصور لاتخطئه عين سواء من حيث الإمكانيات أو من حيث عدد الأطباء والأخصائيين النفسيين المنوط بهم استقبال ومتابعة الحالات، وهو الأمر الذي كان من الطبيعي أن يدفع سيلاً من التحويلات لكثير من الحالات الخطرة إلى واحدة من المستشفيات الخمس الكبرى.

ومع فتح المجال لإنشاء مستشفيات خاصة للصحة النفسية بالأجر بناء على تصريح من وزارة الصحة وموافقة نقابة الأطباء بعد ضمان توافر حد أدنى من المتطلبات والإمكانيات التي تضمن تقديم الرعاية والخدمة على نحو ملائم، شرع الكثير من الأطباء النفسيين في إنشاء مستشفيات خاصة بهم، وتوفير أحدث الأجهزة والجهيزات اللازمة التي تعينهم هم وهيئة الأطباء والمرضين والإداريين العاملين بها على تقديم أفضل مستوى من الخدمة، وإن انعكس ذلك بالطبع على التكلفة المطلوب دفعها نظير الحصول على هذه الخدمة.

ومن بين تلك المستشفيات الخاصة تم التركيز في البحث الميداني هنا- إلى جانب المستشفيات الحكومية المشار إليها سالفاً - على الخمس مستشفيات التالية:

مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس (والذي تم تصنيفه هنا على أنه قطاع خاص رغم أنه تابع لجهة حكومية نظراً لأنه من المراكز ذات الطابع الخاص)، مستشفى بهمان للصحة النفسية، مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية، مستشفى دار المقطم للصحة النفسية.

وذلك نظراً لأنها تصنف في نقابة الأطباء تحت فئة المستشفيات الكبرى التي طاقتها الاستيعابية أربعون سريراً فأكثر، هذا بالإضافة إلي تصريح القائمين عليها بوجود مكتبة بمستشفياتهم (وإن أثبت البحث الميداني عدم صحة ذلك بدرجة كبيرة في بعض المستشفيات كما كان متوقعاً)، وأخيراً فإن هذه المستشفيات هي التي تيسر الوصول إلها والنفاذ داخلها للتعرف على واقع حالها في حدود الأمكانيات المتوافرة.

وجدير بالذكر أن العناصر الواردة في هذه الدراسة تشكل في مجملها عناصر قائمة مراجعة اعتمدت عليها الدراسة في بيان واقع حال المكتبات التي شملها البحث الميداني والتي تم اجمالها في جدول (1).

جدول (1)

مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني

المكتبة: النوع	الإشراف	الاسم	المستهدف بالخدمة	بناء وتنمية المقتنيات 1/3	2/3	3/3	4/3	5/3	6/3	7/3	المعالجة الفنية 1/4	2/4	3/4	4/4	الخدمات المكتبية 2/5	3/5	4/5
حكومي	وزارة الصحة والسكان	دار الصحة النفسية بالعباسية*	الأطباء	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–	–	✓	✓	–
		دار الصحة النفسية بالخانكة	الأطباء	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	–	✓	✓	–
		مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة	الأطباء والمرضى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	–	✓	–	✓	✓	–
		مستشفى الصحة النفسية بحلوان	المرضى	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	–	✓	✓	–
		دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)*	المرضى	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–	–	–	–	✓	✓	–
	مديريات الصحة بالمحافظات	مستشفى الصحة النفسية ببنها (القليوبية)	—	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
		مستشفى الصحة النفسية بالعزازي - أبوحماد (الشرقية)	—	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
		مستشفى الصحة النفسية بطنطا (الغربية)	—	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
		مستشفى الصحة النفسية (بنى سويف)	—	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
		مستشفى الصحة النفسية (أسيوط)	—	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
		مستشفى الصحة النفسية (المنيا)	—	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
		مستشفى الصحة النفسية (أسوان)	—	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
خاص		مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس*	الأطباء	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	✓	✓
		مستشفى بهمان للصحة النفسية*	الأطباء والمرضى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	✓	–
		مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر	الأطباء والمرضى	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	–	✓	✓	–
		مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية	الأطباء والمرضى	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	✓	–	✓	✓	–
		مستشفى دار المقطم للصحة النفسية*	الأطباء والمرضى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	✓	✓	✓	✓	✓	–

بالنظر إلى بيانات الجدول المجمع رقم (1) يلاحظ مايلي:-

(1) لم يتوافر ما يمكن أن نطلق عليه مكتبة في تلك المستشفيات الحكومية التابعة لمديريات الصحة بالمحافظات، مما يؤكد على حقيقة كونها مجرد مستوصفات في حاجة إلى مزيد من الدعم يعينهـا على القيام بالمهام المنوطة بها، وهذا هـو ماسيدفع بنا إلى استبعادها لاحقاً عند بيان العناصر المختلفة المراد قياسها داخل المكتبات.

(2) مكتبات المستشفيات الخمس التي يوجـد بجوارها العلامة التالية (*) هي تلك المكتبات التي سبق تناولها في دراسة سابقة[10]، ومع ذلك فقد كانت ثمـة ضرورة لأن يشملها البحث الميداني إنطلاقاً من عدة مبررات:

أولاً: أن ماحظيت به هذه المستشـفيات ومكتباتها- في حالة تـوافرها فعلياً- من تناول ضمن هذه الدراسة المشار إليها، قد جاء ضمن فئات أخرى من المستشفيات بلغ مجموعها ستـاً وثلاثين، مما يفقد التغطية كثيراً من العمـق والتخصص والتركيز على الطبيعة الخاصة لمجتمع المستفيدين من خدماتها.

ثانياً: اختـلاف الرؤية ومنظور التناول بين صـاحب المقال والقـائمة على إعـداد تلك الدراسة، والتفاوت في سبل وفرص الحصول على البيانات من تلك المستشفيات بين كل منهما، وهو الأمر الذي من شأنه إثـراء البحث العلمي برمته من خلال ما قد يبـرز من تباين إيجابي وتكامل، من شـأنهما إعطاء صورة مـتكاملة قدر الإمكان لحقيقة الوضع في تلك المستشفيات.

ثالثاً: الفارق الزمني يعد في حـد ذاته مبرراً قوياً يبرر هذا التناول مـرة أخرى، حيث نوقشت تلك الدراسة عام 2000، ومن ثم فخلال عامين طرأ الكثـير من التغير الكمي والنوعي على تلك المستشفيات ومكتباتها.

رابعاً: اختلاف الهدف بين الدراستين، فـفي الوقت الذي كان المسح الميداني هدفاً في حد ذاته في الدراسة الأخرى لبيـان واقع تلك المكتبات، كان المسح الميداني هنا وسيلة مرحلية يبغي من ورائها الاطمئنان إلى إمكانية تحقيق هدف أبعد وأعمق، ألا وهو التحـقق من مدى توافـر المتطلبات الأسـاسية اللازمـة لتقـديم العلاج بالقراءة ضمن العلاجات الأخرى المقدمة داخل هذه المستشفيات.

خامساً: اختلاف الأداة المستـخدمة في تجميع البيـانات رغم الاشتراك في المنهج الذي تتوسل به الدراسـتان، ففي الـوقت الذي اعتمـدت فيه الدراسـة الأخرى على

الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وما يشوب هذه الأداة من شبهات ضعف المصداقية وعدم ضمان الجدية في استيفائه من قبل المسئولين في تلك المستشفيات، حرص صاحب هذا المقال على تبني قائمة المراجعة كأداة لجمع البيانات، رغم ما تفرضه من ضرورة قيام الباحث بنفسه باستيفاء العناصر المتضمنة فيها عنصراً عنصراً، من خلال التواجد الفعلي بل والتعايش داخل المكان المراد تجميع البيانات منه، إلا أن العائد سيتسم بكثير من الواقعة والمصداقية.

سادساً: تعذر حصول هذه الدراسة- أعني دراستنا هذه- على بيانات خاصة بمكتبة إحدى تلك المستشفيات نظراً لمرورها بعملية إعادة تجهيز شاملة، وإعداد للانتقال لمقر آخر، ألا وهي "مكتبة مستشفى دار الصحة النفسية بالعباسية" فرض الاعتماد الكبير على تلك الدراسة الأخرى- وليس الكامل، حيث أجرى الباحث مقابلة شخصية مع المسئولة الحالية عنها[11]، الأمر نفسه بالنسبة لـ"دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)" والتي فوجئ الباحث بأنه لايوجد أي أثر لأي مكتبة هناك، وأن الأمر لايعدو مجرد مجموعة كتب ممزقة وبالية لايزيد عددها عن تسعة عشر كتاباً لا أكثر ملقاة في وحدة خشبية بالنادي الاجتماعي الخاص بالمرضى.

وفي المقابلة فقد سنحت فرصة المعايشة الكاملة لمجتمع مستشفى دار المقطم للصحة النفسية، والتي حظي بها الباحث صاحب هذا المقال، نتيجة إشراف المسئول عن تلك المستشفى على التجربة العملية المطبقة على عينة من مرضى الفصام بها ضمن دراسته الأكاديمية لنيل درجة الدكتوراة، لحصول على بيانات ومعلومات كان من المتعذر على الدارسة الأخرى الوصول إليها.

من هنا يعتبر التفاوت الصحي الإيجابي بين ما توصلت إليه الدراستان من بيانات- ومن ثم ما تمخضتا عنه من نتائج وانتهيتا إليه من توصيات- مؤشراً صحياً على حتمية التكامل بين الدراسات الأكاديمية بما يخدم البحث العلمي برمته، وتقدم هذا الوطن وصالح أفراده.

(3) تفوق المكتبات التابعة لمستشفيات نفسية خاصة على نظيراتها التابعة لمستشفيات حكومية من حيث مدى توافر القدرة على القيام بمعظم الوظائف المكتبية المتعارف عليها، ولعل ذلك مرده إلى توافر الإمكانيات المادية من موارد مالية وتجهيزات في تلك المستشفيات الخاصة ومن ثم تمتع فئة المرضى المترددين عليها بنمط من العلاج ونوعية من الخدمات

متميزة، في حين تعاني الفئة الأخرى، وهي المستشفيات الحكومية من نقص الموارد وضعف الإمكانيات حتى تلك الموجهة بالكاد إلى تغطية بنود العلاج العادي، فكيف الأمر إذا كنا نطالبها بتقديم نمط خاص من العلاج المعرفي هو العلاج بالقراءة المعتمد في الأساس على توافر مكتبة قوية بمعنى الكلمة قادرة على القيام بالوظائف المنوطة بها، ومن ثم لم يدهش الباحث كثيراً عندما غلف رد فعل كثير ممن قابلهم في تلك المستشفيات الحكومية بعض التهكم والاستخفاف عندما شرح لهم فكرة العلاج بالقراءة والمعنى الحقيقي لما يمكن أن يطلق عليه "مكتبة المرضى" والتي تخرج عن مجرد كتب معظمها بال أو ممزق منزوية في ركن رف إحدى الوحدات الخشبية.

(4) بالنسبة للأفراد المستهدفين بالخدمة المكتبية فكما يتضح من بيانات الجدول هناك ثلاث مستشفيات نفسية فقط (إثنتان حكوميتان هما: دار الصحة النفسية بالعباسية، دار الصحة النفسية بالخانكة، وواحدة خاصة: مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس) يوجد بها مكتبات تخدم الأطباء فقط دون المرضى، في حين أن هناك مستشفيين اثنتين فقط (كلتاهما حكومية: مستشفى الصحة النفسية بحلوان، دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)) موجهة خدماتها للمرضى فقط دون الأطباء، أما بقية المستشفيات التي شملها المسح الميداني وهي خمس مستشفيات فتقدم خدماتها لكلتى الفئتين من المستفيدين: الأطباء والمرضى، وإن كان البعض منها يفصل المجموعات الموجهة لكل فئة في مكان مستقل أقرب إلى حد ما إلى جعل الأمر يبدو كما لو كان مكتبتين وليس مكتبة واحدة كما هو الحال في أربع مستشفيات هي (مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة، وهو المستشفى الحكومي الوحيد الذي يوجد به هذا المنحى، ومستشفى بهمان للصحة النفسية، ومستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، ومستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية والثلاثة مستشفيات خاصة)، أما مستشفى دار المقطم للصحة النفسية فهو المستشفى النفسي الوحيد الذي تخدم فيه المكتبة الفئتين معاً؛ الأطباء والمرضى، إلى جانب بعض أفراد الهيئة الإدارية وطلاب البحث، مع وجود تفاوت في درجة الخدمة المقدمة والضوابط التي تحكم تقديمها لأفراد كل فئة كما سيأتي بيان ذلك تفصيلاً عند الحديث عن الخدمة المكتبية المقدمة في تلك المكتبات التي شملها المسح لاحقاً.

وتعليقاً على ما سبق يمكن القول بأنه قد جاء في معيار الجمعية الكندية لمكتبات الرعاية الصحية[12]:

Canadian Health Libraries Association. Standards for Library and Information Services In Canadian Health Care Facilities- 2nd.ed. Ontario: CHLA, 1995.

ضمن توصيف فئات المستفيدين من المكتبة أن الأطباء، والمرضى ليسا فقط الفئتين الوحيدتين اللتين تقدم لهما الخدمة المكتبية في المستشفى بل هناك فئات أخرى لاتقل عنهما في الأهمية، مثل: الهيئة الإدارية، أسر المرضى، الباحثون والطلاب المهتمون والمتخصصون.

وكما هو واضح لم يلتفت لأي فئة منهم على الإطلاق في أي من المكتبات التي شملها البحث الميداني، اللهم إلا مكتبة دار المقطم للصحة النفسية التي وجد أن في استطاعة أفراد الهيئة الإدارية وطلاب البحث الإفادة من المكتبة ومقتنياتها شريطة الحصول على موافقة المدير المسئول. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم يرد في المعيار ما يفيد بأفضلية الجمع بين مكتبة المرضى مع مكتبة الأطباء في مكان واحد أم فصلهما في مكانين منفصلين، ومن جانبه يميل الباحث إلى فصلهما في مكانين منفصلين نظراً لاختلاف طبيعة احتياجات أفراد كل فئة عن الأخرى ومن ثم المهارات والمؤهلات الخاصة الواجب توافرها في مقدم الخدمة من أمناء المكتبات، وكذا نوعية الأوعية المقتناة وطريقة تصنيفها على الأرفف، والخدمات المقدمة ذاتها، على أن يراعى في كلا المكانين ضرورة ملاءمته لنمط الاستخدام، وطبيعة مجتمع المستفيدين واحتمالات التوسع مستقبلاً؛ مسايرة للنمو المطرد في المقتنيات كماً ونوعاً، وكم العاملين، والفرص المحتملة للاستعانة بأجهزة حاسب آلي في حالة التفكير في الاعتماد على نظام آلي وإدخال خدمة الإنترنت، فضلاً عن تجهيزات الاطلاع من مناضد ومقاعد، وإضاءة وتهوية.. إلخ.

ومع ميل الباحث إلى فكرة فصل مكتبة المرضى عن مكتبة الأطباء لما سبق ذكره من مبررات، فلابد وأن يكون من حق فئة الأطباء ارتياد والتردد إلى مكتبة المرضى لمتابعة الأنشطة القرائية التي يقوم بها المرضى، أو الاتفاق مع المسئول عن مكتبة المرضى على تقديم نمط معين من القراءات أو الخدمات أو التكليفات لمريض بعينه أو مجموعة من المرضى، كذلك يفضل أن تكون مكتبة المرضى بعيدة عن نزل الرعاية وحجرات المرضى وذلك بهدف النأي عن جو هذه الأماكن الذي قد يبعث في نفوسهم السأم والكآبة، ويجعل صورة المرضى والأدوية شاخصة أما أعينهم.

• وضع المكتبات داخل الهيكل التنظيمي لمستشفيات الصحة النفسية:

أ - موقع المكتبة على الخريطة التنظيمية للمستشفى:

على الرغم مما جاء في المعايير الخاصة بمكتبة المستشفيات من أفضلية أن تكون مكتبة المستشفى قسماً مستقلاً ترفع تقاريره مباشرة للإدارة العليا الكائنة في قمة الخريطة التنظيمية للمستشفى، يتوازي مع ذلك وجود علاقات متواصلة بين تلك المكتبة وبين رؤساء الأقسام المختلفة بالمستشفى بهدف تبادل المعلومات وتنسيق الجهود فيما يخدم أهداف المؤسسة ويلبي احتياجات مجتمع المستفيدين بمختلف فئاتهم، وخاصة المرضى، على الرغم من ذلك فقد لوحظ من واقع البحث الميداني أن هذه الاستقلالية الإيجابية والاتصال المباشر بقمة الهرم الإداري - حال تواجدها في إحدى المستشفيات - معطلة أكثر منها مفيدة ومثمرة، حيث نجدها قد أفرزت اتجاهين لايقل احدهما سلبية عن الآخر - إن لم يزد - الأول سيطرة من هم في قمة المنظومة الإدارية في المستشفى على مقدرات المكتبة ومجريات الأمور بها مما يحول دون تيسير تقديم الخدمة لمن هم أحق بها وأهلها، والاتجاه الآخر هو سيطرة الخوف على العاملين بالمكتبة من مجرد تقديم الخدمة لمن هم دون القائمين على شئون الإدارة العليا هذه، مما جعل الأمر يبدو كما لو كانوا يعملون في مكتبة خاصة وليس متخصصة، وهو وإن كان مقبولاً - ولو جزئياً - في مستشفى "دار المقطم للصحة النفسية" و"بهمان للصحة النفسية" باعتبار أن المكتبة في الأولى هي في واقع الأمر مكتبة شخصية لمدير المستشفى الدكتور الرخاوي، ومكتبة الأطباء في الأخرى قد وضعت نواتها والجزء الأكبر من مقتنياتها مديرها الدكتور ناصر فتحي لوزا ورغم أن كلا الشخصيتين لاتمانع في استخدامها من قبل الأطباء والباحثين، بل على العكس يشجعان على ذلك تماماً- فهو غير المقبول على الإطلاق في المكتبات الأخرى وبالأخص التابعة منها لمستشفيات الحكومة.

ب- الهيكل التنظيمي للمكتبة والتجهيزات المكانية:

لوحظ عدم وجود أي قسم إداري لأي من المكتبات التي شملها المسح الميداني ربما نتيجة صغر حجمها مما لايستدعي وجود أقسام أو شعب فرعية داخلها، ومع ذلك حري بنا الإشارة إلى أن المعايير تنص على ضرورة "وجود خطة واضحة تصف تنظيم المكتبة وخدمات المعلومات وأقسامها المختلفة، وتتضمن تلك الخطة الدرجة القصوى من إتاحة المصادر والخدمات للمستفيدين، وترسم الخطوط الفعالة للاتصال والتعاون وتحديد المسئولية، على أن تراجع هذه الخطة بانتظام، وتحدث عند الحاجة".

أما فيما يتعلق بالتجهيزات المكانية فقد حدد ويثرز F.N.Withers[13] كميا المساحة الملائمة للمكتبات المتخصصة والتي تعتبر مكتبات المستشفيات إحداها على النحو التالي:

30 م^2 لكل موظف، 6.3 م^2 لكل مستفيد، 100 م^2 لكل عشرة آلاف مجلد، ومن جانبهما اقترح كل من الدكتور حشمت قاسم، والدكتور أحمد بدر أن يتسع المكان المخصص للمكتبة لاستيعاب نسبة 10% من مجموع المستفيدين المحتملين في وقت واحد[14]، على أن يراعى جعل مسافة ثلاثة أقدام ونصف[15] على الأقل بين الحائط والمنضدة، وخمسة أقدام بين كل منضدة وأخرى مع مرعاة أن يكون ارتفاع المنضدة من 26- 31 بوصة[16]، وارتفاع المقعد ما بين 16- 19 بوصة[17]، وثلاثة أقدام من الفراغ على الأقل بين كل وحدة أرفف وأخرى، وتشتمل كل وحدة رفوف على سبعة رفوف في المتوسط، أما بالنسبة للمساحة المخصصة للعاملين فيقترحا أن يفرد مكتب لكل موظف يشغل مساحة أربعين قدماً فضلاً عن الممرات، مع تجنب الجدران الداخلية قدر الإمكان لإتاحة أكبر قدر من المرونة اليسر في حالة الرغبة في التعديل، وبديلاً عنها يمكن الاستعانة بالفواصل الزجاجية أو الخشبية Partitions التي يمكن فكها وإعادة تركيبها حسب الرغبة.

وكيفياً يذكر المعيار الكندي لمكتبات المستشفيات ضرورة أن "تتناسب المساحة مع المجموعات المقتناة، واحتمالات النمو والتوسعات المستقبلية، والمستفيدين واحتياجاتهم من الدراسة والاطلاع، والبحث في الفهارس واستخدام الحاسبات الآلية، وكم العاملين ومتطلبات أدائهم لمهامهم الوظيفية، وأخيراً مستلزمات التهوية والإضاءة والأمن، ومجابهة التغيرات المؤثرة في درجة الحرارة التي ينبغي أن تتراوح ما بين 20- 22 مئوية، والرطوبة التي ينبغي أن تتراوح بين 40%- 45% (بالنسبة للإنسان)[18]، والضوضاء: سواء أكانت مصدرها أصوات بشرية أو وقع أقدام أو حركة أبواب ونوافذ، أو استخدام الهاتف[19].

فإذا ما نظرنا لواقع حال المكتبات التي شملها المسح الميداني فيما يتعلق بالمساحة المكانية فسنجد أن هناك بعض المكتبات تتمتع بمساحة ملائمة بشكل مقبول إلى حد ما مثل: دار الصحة النفسية بالعباسية (120م^2)، مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس (90 م^2)، مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة (110م^2)، مكتبة مستشفى الصحة النفسية بحلوان (110 م^2)، وفي المقابل هناك مكتبات في حاجة إلى إعادة النظر في المكان المخصص لها وتحديداً تلك المكتبات التي تخدم فئة الأطباء وتوجد بمكتب مدير المستشفى مثل: مكتبة دار المقطم للصحة النفسية (30 م^2) بالنسبة للمكتبة الموجودة بمكتب مدير المستشفى، (50 م^2) بالنسبة للمكتبة الملحقة بهذا المكتب، ومكتبة الأطباء بمستشفى بهمان للصحة النفسية (30 م^2) ومكتبة الأطباء بمستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية (16 م^2) ومكتبة الأطباء بمستشفى أبو العزائم بمدينة نصر (20 م^2).

حيث أدى ذلك إلى التعامل معها- كما أشير سابقاً على أنها- مكتبة خاصة به وهو ما أدى إلى ربط عملية الإفادة منها بعدة ظروف ومتغيرات شخصية، غير الإفادة المكتبية الحقيقية المتوقعة، مثل: فترات تواجد مدير المستشفى في مكتبه، ثم مساحة السماح والحرص الموجودة لدى هذا المدير على إتاحة العلم لمجتمع الأطباء والذين يجعلانه يرضى بأن يترك مكتبه مفتوحاً في غيابه لمن يريد استخدام المكتبة، ناهينا عن عدم ملاءمة هذا المكتب في الأساس كمقر للمكتبة، وأخيراً إحجام الأطباء أنفسهم- حتى مع افتراض توافر هذا السماح والقناعة بأهمية الإفادة من المكتبة- عن الدلوف إلى مكتب المدير واستخدام كتب المكتبة الموجودة به خوفاً من أن يكون أي منهم محط اتهام- أو على الأقل لوم- في حالة فقد أو ضياع أي من مقتنيات المكتب أو المتعلقات الشخصية للمدير.

أما مكتبات المستشفيات التي تخدم المرضى والتي توجد في: دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)، مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية، مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، مستشفى بهمان للصحة النفسية، فهي لاتعدو مجرد وحدات أرفف تضم مجموعة كتب عامة ومجلات، ولايمكن أن نطلق عليها مكتبة بالمعنى الحقيقي.

وأخيراً فقد أدت ظروف التطوير التي تمر بها مكتبة الأطباء بمستشفى دار الصحة النفسية بالخانكة، إلى تكديس الكتب الطبية في وحدة أرفف خشبية بواجهة زجاجية في غرفة بمساحة ($9م^2$ تقريباً).

فإذا انتقلنا إلى الحديث عن التجهيزات المادية من حيث: الأثاث والأجهزة المختلفة فسنجد أن المستشفيات التي يمكن أن نجد بمكتباتها تجهيزات حقيقية يمكن الاعتماد عليها في تقديم الخدمة المكتبية هي: دار الصحة النفسية بالعباسية (منضدتان، خمسة عشر مقعداً)، مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة (منضدتان كبيرتان، إثناعشر مقعداً، مروحتان كبيرتان، ثماني وحدات خشبية مثبتة داخل الحائط "بلاكار" تتكون كل منها من أربعة أرفف بطول حوالي 80 سم للرف الواحد)، مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس (ثلاث مناضد كبيرة، خمسة وعشرون مقعداً، ثلاثة أجهزة حاسب آلي (أحدهما محمل عليه النظام الآلي للمكتبة، والآخران يستخدمان لكتابة التقارير والإحصائيات، والبحث على شبكة الإنترنت)، ثلاثة أجهزة ميكروفيش (أحدهما قارئ طابع، والآخران قارئان فقط)، جهازان تليفزيون 20 بوصة، جهاز فيديو، دار المقطم للصحة النفسية (المكتبة الرئيسية بها: سبعة وستون رفاً بطول حوالي 100 سم للرف الواحد، ويوجد بمكتب ملحق بها جهازا حاسب آلي تكتب عليهما الاستمارات والتقارير وبطاقات الفهرسة وملصقات كعب الكتب

وأشرطة الفيديو، فضلاً عن تسجيل واقعات الإعادة في ملف آلي خاص وطباعة بيان بها، وكذلك إمكانية البحث على شبكة الإنترنت).

أما مكتبات المستشفيات الأخرى فهي لاتخرج عن كونها إما وحدة أرفف خشبية أو دولاب خشبي كبير بضلفتين من الزجاج حماية من الأتربة، مما يحول دون اعتبارها مكتبة بالمعنى الحقيقي، حتى لو رتبت الكتب فيها وفق نظام ما أو أعيرت لأفراد معينين، فحتى مكتبة مستشفى الصحة النفسية بحلوان على مايتوافر لها من مساحة (110 م^2) لم يتواجد بها سوى وحدة أرفف معدنية مفتوحة تضم بعض الكتب العامة معظمها قصص وروايات وكتب دينية وعدد من المقاعد الخشبية (ثماني مقاعد).

وبشكل عام وتقييمًا لما تم ذكره آنفاً نجد المعايير تشير فيما يتعلق بالأثاث والتجهيزات الخاصة بالمكتبة إلى ضرورة أن "يتم اختيار وتقييم الأثاث وفقاً لسياسة وإجراءات محددة، مثل: الاحتياجات الآنية والمتوقعة للمستفيدين، المطابقة مع معايير ضبط الجودة، المطابقة مع معايير صحة وأمان الموقع" ويمكن أن يضاف إلى ماسبق التوافق مع المساحة المتاحة والطبيعية الخاصة لمجتمع المستفيدين بحيث لايوجد أدوات حادة أو خطرة يمكن أن يؤذي بها المريض نفسه أو غيره في حالة ما إذا فاجأته نوبة ثورة بتأثير المرض، وعلى الجانب الآخر حبذا لو اتسمت تصميمات وألوان الأثاث وحوائط المكتبة بتنويعات متناسقة من شأنها إثارة انتباه المريض وتنشيط إدراكه وتنبيه حواسه ودفعه إلى إعمال عقله فيما حوله، وهو ما من شأنه أن يعينه في اتجاه إدراك الزمان والمكان والأشخاص Time, Place and Person Orientation.

ج - لوائح وقواعد تنظيم العمل:

على الرغم من ضرورة توافر قواعد ولوائح تنظم سير دولاب العمل في المكتبة مثلها مثل أي كيان مؤسسي محترم، وعلى الرغم مما أوصت به المعايير من: "لابد من وجود صياغة مدونة للمهام تحدد هدف وفلسفة المكتبة وخدمات المعلومات جنباً إلى جنب مع العبارات التي تركز على التوجهات المستقبلية لتطوير الخدمات والبرامج وفقاً للتغيير في الاحتياجات والبيئة، مع المراجعة المنتظمة لكل ذلك كلما دعت الضرورة"، فما لوحظ من خلال البحث الميداني هو عدم وجود أي أثر لمثل هذه اللوائح أو القواعد في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي تناولتها الدراسة لامكتوبة ولا حتى معروفة للعاملين حتى داخل تلك المكتبات نفسها، بل إن العمل فيها يسير وفق النظام العام للمؤسسة الأم دون مراعاة للطبيعة الخاصة للمكتبة ككيان له استقلالية وتميزه الوظيفي سواء من حيث مايقتني

داخله من أوعية أو ما يقدمه من خدمات، فضلاً عن ارتباط الأداء بمدى الحرص والاهتمام الذي يتسم به القائم به مما يربط مستوى الخدمة المقدمة بطبيعة شخصية القائم بها.

وعليه فقد انعكس ذلك سلباً على الخدمات المقدمة وأسلوب العمل الذي يغلب عليه أسلوب المخزن الذي يحرص القائم عليه على الحفاظ من الفقد والضياع بدلاً من الإتاحة والإفادة، ناهينا عن عدم تحديد المسئوليات وتوزيع المهام وبالتالي عدم إمكانية تقييم الأداء بأي شكل من الأشكال.

د - الميزانية وبنود الإنفاق:

يمكن القول بأنه لايوجد ميزانية معتمدة وذات بنود محددة للإنفاق بالنسبة لأي من مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها البحث، وكل ما هنالك مجرد مبلغ مالي سنوي يتراوح مابين مائتي جنية على أقل تقدير (كما في مكتبة مستشفى الخانكة) وحتى خمسة آلاف جنية (كما في مستشفى دار الصحة النفسية بالعباسية) يخصص فقط لبند شراء الكتب من معرض الكتب السنوي وشراء بعض أعداد الدوريات ليس على سبيل الاشتراك، أما بقية البنود الأخرى كالتجهيزات والصيانة وشراء الأجهزة وصرف مرتبات العاملين فتستوفى من الميزانية الإجمالية للمستشفى، ومع هذا التدني في حجم هذا المبلغ المخصص نجد أنه لايزيد بشكل مطرد يتناسب مع الزيادة السنوية في أسعار الورق ومن ثم أسعار الكتب والدوريات وهو ما يحول دون استيفاء حتى بند الشراء هذا، ناهينا عن عظم احتمالية جور بنود الإنفاق الأخرى الخاصة بالمستشفى على ما يمكن أن يوجه من مبالغ لتلبية احتياجات المكتبة.

بل أن المستشفى الوحيد الذي يوجد بقانون إنشائه مادة تتيح له إمكانية تنمية موارد مكتبته والتغلب على القصور في الميزانية هو مستشفى المعمورة حيث تنص المادة الثالثة من قرار وزير الصحة رقم 50، لسنة 1969 بشأن تنظيم العلاج بأجر رمزي بمستشفى الدكتور النبوي المهندس للصحة النفسية (المعمورة) من تخصيص نسبة 80% من حصيلة أجور المستشفى في تحسين الخدمة بالمستشفى[20]، لم يتم التفكير في توجيه ما يمكن أن يرد من موارد مالية عبر هذا الباب في الارتقاء بمستوى الخدمة المكتبية بها.

وعلية فلابد من مراجعة مستشفيات الصحة النفسية لخطتها الخاصة بالميزانية الإجمالية وتخصيص نسبة شبه ثابته منها للمكتبة على أن تراجع هذه النسبة سنوياً في ضوء النمو السنوي في أسعار الكتب، وكذا الاحتياجات المختلفة لمجتمع المستفيدين، والأنشطة المكتبية والخدمات المراد القيام بها.

هـ) العاملون بالمكتبة كماً ونوعاً:

يعتبر العنصر البشري هو حجر الزاوية والركيزة الأساسية في العمل المكتبي برمته، فمهما توافرت الإمكانيات والموارد المالية ولم يكن هناك الفرد المؤهل المدرك لطبيعة وظيفة وهدف المكتبة فلاينبغي توقع جني أي ثمار، وإذا كانت هذه المسلمة تنسحب على جميع فئات المكتبات فإن أهميتها لتتعاظم إذا ما كنا نتحدث عن فئة مكتبات المستشفيات، وتحديداً مكتبات مستشفيات الصحة النفسية نظراً للظروف الخاصة لمجتمع المستفيدين منها وأعني على وجه الخصوص "المرضى".

من هذا المنطلق كان لابد من توافر سمات ومؤهلات فيمن يتصدى أو يكلف بالعمل فيها والذي يطلق عليه أمين المكتبة الطبي أو أمين المكتبة الكلينيكي Medical/ or Clinical Librarian [21] الذي لابد وأن يكون حاصلاً على الأقل على درجة جامعية في تخصص المكتبات والمعلومات، مع دراسات عامة في المجال الطبي مع التركيز على الطب النفسي الكلينيكي، وعضويته في جمعية المكتبات والمعلومات بالدولة لضمان إلمامه بأحدث التطورات على صعيد التخصص المكتبي من خلال النشرات والمؤتمرات والبرامج التدريبية المتخصصة التي تعقد بشكل دوري، ومن الممكن أن يعاونه في أداء الأعمال الروتينية اليومية فني بمؤهل فوق المتوسط أو حتى متوسط شريطة أن يكون على دراية كبيرة بمهارات استخدام الحاسب الآلي والإفادة من شبكة الإنترنت، وإلمام بأساسيات العمل المكتبي.

ويطرح المعيار الكندي لمكتبات المستشفيات بدائل عدة فيما يختص بمسئول المكتبة، في حالة مالم تستلزم احتياجات المستفيدين من المكتبة تواجد أخصائي المكتبة طوال الوقت Full-Time، مثل:

أ) استشاري المكتبة: الذي يتعاقد مع المؤسسة الأم ليتولى مهمة تقديم خدمات المعلومات بما يتلاءم مع أهدافها وظروف العمل بها وحجم وطبيعة احتياجات مجتمع المستفيدين.

ب) أخصائي المكتبة الخارجي: الذي يقوم التعاقد معه على أن يتردد على المكتبة في أيام محددة نظير تولي مسئولية تقديم الخدمة المكتبية، وتقديم المشورة الفنية، ومتابعة عملية بناء وتنمية المقتنيات بالمكتبة.

وفي كلتا الحالتين السابقتين أي توفير أخصائي مكتبات عن طريق التعاقد أو على أساس العمل بعض الوقت Part-Time ينبغي تعيين أخصائي مكتبات مؤهل أو أحد الموظفين الحاصلين على تدريب متخصص في المكتبات، لأداء الوظائف الروتينية بالمكتبة وتولي مسئولية إتاحة الأوعية واستردادها ومتابعة إجراءات الصيانة والحفظ الدوري لها.

وعادة ما ينتظر من أخصائي مكتبة المستشفى القيام بالمهام التالية:[22]

1) تقديم وإتاحة خدمات المعلومات لمجتمع المستشفى بما يضمه من أطباء وعاملين والمرضى وأسرهم.

2) تجهيز وتوفير خدمة عربة الكتب للمرضى مرتين في الأسبوع على الأقل.

3) اختيار وتدريب المتطوعين للعمل بالمكتبة والاستفادة منهم في تقديم الخدمات.

4) تقديم المقترحات والاشتراك الفعلي في وضع ميزانية المكتبة وتحديد بنودها والبحث عن موارد مساندة.

5) الإشراف على مكتبات الأقسام الموجودة بالمستشفى والتنسيق فيما بينها، كلما دعت الحاجة لذلك.

6) القيام بالوظائف الأساسية داخل المكتبة، من: اقتناء، معالجة فنية، خدمات.

ومن الناحية الكمية لايميل الباحث إلى اقتراح عدد معين من العاملين ينبغي أن يفرض على كل مكتبة مستشفى الالتزام به، ولاحتى نسبة محددة من المتخصصين إلى الكتابيين، وذلك نظراً لتفاوت الظروف الخاصة بكل مكتبة من حيث الحيز مدى الفصل بين مكتبة المرضى ومكتبة الأطباء، وحجم المجموعات ومدى الوعي والاستعداد المتوافر لدى مجتمع المستفيدين على إطلاقه، وحجم الموارد المالية والدعم المالي المتاح.. وغير ذلك من المحكات التي تؤثر بشكل مباشر على كم ما يمكن تعيينه داخل المكتبة مهنياً متخصصاً كان أم كتابياً غير متخصص، ومع ذلك فيمكن الالتزام بالخطوط العريضة الخاصة بإحدى الطرق الفعالة لتقرير عدد العاملين في المكتبة[23] والتي تعتمد أساساً على تحليل الوظائف الأساسية بناء على كم الوقت اللازم لإنجازها؛ حيث تسجل كل عملية والهدف منها وتوصيف أدائها والخطوات المطلوبة لتنفيذها، وبتوقيت Timing هذه الإنجازات يتسنى تحديد متوسط معقول للوقت اللازم لإتمام الأعمال الروتينية، وكذلك تقدير الواجبات الفنية. وبالتالي تحديد العدد اللازم لها من العاملين، وفي ضوء ما أشير إله آنفاً من محكات.

فإذا ما نظرنا إلى واقع حال المسئولين عن المكتبة في مستشفيات الصحة النفسية التي شملها البحث الميداني، فسنلاحظ أنه بالنظر إلى الجدول (2) الخاص بالعاملين في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها البحث الميداني وتحليل ماورد به من بيانات، سنجد مايلي:

(1) لايعمل بأي مكتبة من المكتبات موظف مؤهل حاصل على شهادة جامعية في تخصص المكتبات والمعلومات (على الرغم من أن بعض مكتبات المستشفيات الأمريكية، تصر على أن يكون أمين المكتبة بها حاصلاً على درجة الماجستير المعتمدة من جانب جمعية المكتبات الأمريكية ALA)، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على مدى الحرفية والممارسة المهنية المبنية على أسس علمية فيما يؤدى من وظائف وخدمات بتلك المكتبات.

(2) في غياب الشخصية المؤهلة، كان هناك اتجاهان فيمن يناط به مسئولية العمل في المكتبة إما أن يكون صاحب مؤهل عال في علم النفس أو الاجتماع (كما هو الحال في مستشفيات: دار الصحة النفسية بالخانكة، مستشفى الصحة النفسية بحلوان، مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية) أو يكون حاصلاً على مؤهل عال في الطب النفسي (كما هو الحال في مستشفى بهمان)، وكلا الاتجاهين وإن كان يضمن توافر الإلمام بالطبيعة المرضية (في حال مكتبات المرضى)، والتخصص الموضوعي (في حالة مكتبات الأطباء) إلا أنه لايضمن بأي حال من الأحوال التمرس المهني على صعيد العمليات المكتبية من اقتناء وعمليات فنية وخدمات، وهو الذي يمثل عصب العمل في المكتبة ولايمكن أن يغني عنه التخصص الموضوعي، ومن ثم كان من الطبيعي أن تأتي الممارسات والعمليات التي تجري داخل تلك المكتبات معتمدة على الاجتهادات الشخصية وسيل من محاولات التجربة والخطأ التي تنأى تماماً عن أي خطوات منهجية مدروسة متعارف عليها في الوسط المكتبي، وهو ما سيتضح عند الحديث عن العمليات الفنية والخدمات التي تقدم في تلك المكتبات.

(3) استكمالاً لما سبق نجد أن المستشفيات الباقية تمثل كل منها حالة خاصة في حد ذاتها، فقد أسندت مستشفى دار الصحة النفسية بالعباسية- في ظل ظروف إعادة تجهيز المكتبة وربما نقلها لمقر جديد- مسئولية المكتبة كاملة إلى إحدى الموظفات الحاصلات على مؤهل متوسط (دبلوم تجارة) بعدما كانت تلك المسئولية مناط بها إلى اثنين أحدهما حاصل على مؤهل عال في غير تخصص المكتبات (غالباً الطب)، والآخر يحمل مؤهلاً متوسطاً[24]، والأمر نفسه نجده في كل من مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة، مستشفى دار المقطم للصحة النفسية وإن كان الموظف المسئول عن المكتبة في المستشفى الأخيرة، قد شهد الباحث بنفسه كم الحرص والجدية والمثابرة على التعلم واكتساب المهارات المكتبية المتوافر لديه، والذي هو حاصل على مؤهل عال في التخصص، فقط من خلال توجيهات عامة وجلسات قصيرة عقدها الباحث معه، استجابة لتساؤلاته ومحاولاته الارتقاء بمستوى المكتبة التي يعمل بها.

أما فتات الكتب والمجلات- والتي لاأستطيع أن أطلق عليها لفظ "مجموعات" نظراً لتمزق معظمها وتهرؤه- الموجودة على أعتاب بعض الأقسام الداخلية بمستشفيات مثل: دار الصحة النفسية بالعباسية، مستشفى الصحة النفسية بحلوان، فعادة ما تناط مسئولية إلقاء نظرة عليها- ولاأقول تنميتها أو حتى صيانتها- من آن لآخر لضمان أنه مايزال لها بقية، بأحد أفراد هيئة التمريض الذين يشدد عليهم في العادة ويلفت نظرهم لضرورة الاهتمام برعاية المرضى، فهل ننتظر أن يكون ثمة اهتمام يذكر من جانبهم بكتب أو مجلات على هذه الحالة؟؟!.

جدول رقم (2)

العاملون في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني

المكتبة / الوظيفة		مؤهل عـــال		مؤهل متوسط وفوق متوسط	المجموع
النوع	الاســـــم	تخصصات مكتبات	تخصصات أخرى		
حكومي	دار الصحة النفسية بالعباسية*	–	–	1 (دبلوم تجارة)	1
	دار الصحة النفسية بالخانكة	–	1 (أخصائي اجتماعي)	–	1
	مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة	–	–	1 (معهد تمريض)	1
	مستشفى الصحة النفسية بحلوان	–	1 (أخصائي نفسي)	–	1
	دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)*	–	4 (غير محدد)	–	4
خاص	مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس*	–	2 (آداب لغة عربية، تجارة)	1 (معهد فني تجاري)	3
	مستشفى بهمان للصحة النفسية*	–	1 (طبيب نفسي)	–	1
	مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر	–	1 (أخصائي اجتماعي)	–	1
	مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية	–	1 (أخصائي اجتماعي)	–	1
	مستشفى دار المقطم للصحة النفسية*	–	–	1 (معهد فني تجاري)	1

أما مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس فرغم أنها تعني فقط بمجتمع الأطباء دون المرضى إلا أنها هي الأخرى لم يتوافر بها متخصص في المكتبات والمعلومات، وإنما تولي مسئولية العلم بها ثلاثة موظفين (اثنان حاصلان على مؤهل عال: أحدهما آداب لغة عربية، والآخر بكالوريوس تجارة، وواحد يحمل مؤهلاً متوسطاً)، وعلى الرغم من حصول أحد الموظفين على دورة تدريبية في تخصص المكتبات (وهو الوحيد بين كل أمناء المكتبات الذين شملهم البحث الحاصل على دورة تدريبية)[25] تحت إشراف الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة منذ عام 1992 حصل من

خلالها على أرضية بسيطة في التخصص، إلا أنه لم يلتحق بأي دورة أخرى أو دراسة دبلوم في تخصص المكتبات.

هذا وتجدر الإشارة هنا إلى أن وجود إثنين من موظفي المكتبة من ذوي المؤهلات العليا في ظل العمل المكتبي الذي تغلب عليه الطبيعة الروتينية، من شأنه إهدار للموارد البشرية والنفقات أيضاً نتيجة دفع رواتب أصحاب المؤهلات العليا هؤلاء نظير قيامهم بأداء أعمال كان من الممكن أن يقوم بها أي موظف يحمل مؤهلاً متوسطاً، وإن لوحظ أن بعض حاملي المؤهلات المتوسطة أكثر كفاءة ووعي بالهدف من المكتبة وطبيعة الوظائف والأنشطة التي تتم بها من بعض حملة المؤهلات العليا.

أخيراً فكما ذكر سابقاً فيما يتعلق بدار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار) لم يكن هناك أية مكتبة بها وكل ماهنالك لايعدو مجرد مجموعة ضئيلة من الكتب داخل وحدة خشبية بالنادي الاجتماعي، كما لم يكن هناك شخص بعينه مسئول عن تلك الكتب، ومع ذلك فقد ذكرت الدراسة التي تناولت مكتبات المستشفيات، وغطت تلك المستشفى، أن هناك أربعة موظفين أنيطت بهم مسئولية مكتبة المستشفى، ولكنها لم تذكر ما هي مؤهلات أو تخصصات هؤلاء الموظفين الأربعة ولا المهام التي يقومون بها وما إذا كان أي منهم قد حصل على دورات تدريبية أم لا!!

(4) على الرغم من أهمية إجادة اللغة الإنجليزية، كمطلب لاغنى عنه لمن يعمل بمكتبات المستشفيات حيث تكاد تكون هذه اللغة هي اللغة الأم لمجتمع المستفيدين من الأطباء، كذلك فإن هذه الإجادة تيسر لأمين المكتبة التواصل مع المجتمع العلاجي فيما يختص بالحالات المرضية المختلفة التي يراد تأهيلها معرفياً من خلال الأنشطة القرائية وخاصة العلاج بالقراءة إذا تم تبنيه كمنحنى علاجي، على الرغم من ذلك كله لم تقم أي مكتبة من المكتبات التي شملها البحث الميداني بإلحاق العاملين بها بدورات تدريبية تساعدهم على إتقان اللغة الإنجليزية سواء عامة أو متخصصة في مجال الطب النفسي وعلم النفس، وهو ما يمثل قصوراً لايمكن غض الطرف عنه بأي حال من الأحوال بل لابد من تلافيه وإصلاحه.

• بناء وتنمية المقتنيات بمكتبات مستشفيات الصحة النفسية:

يعرف الدكتور حشمت قاسم[26] تنمية المقتنيات في المكتبات بأنها: عملية التحقق من مظاهر القوة ومواطن الضعف في رصيد المكتبة من أوعية المعلومات، في ضوء احتياجات المستفيدين، وأهداف المكتبة، والموارد المتاحة، وهو بذلك يحكم ممارسة المكتبة لعملية

المقتنيات هذه بمجموعة من العوامل مثل:

1) الموارد المادية المتاحة لتغطية تكاليف الاقتناء.

2) كم الأوعية المتاحة للاقتناء.

3) إمكانية الإفادة من مقتنيات المكتبات الأخرى.

4) احتياجات مجتمع المستفيدين من خدمات المكتبة.

كما يؤكد على أن سياسة تنمية المقتنيات هذه لابد وأن تكون مكتوبة وموثقة لضمان الالتزام بها، مع فتح المجال دائماً لمراجعة هذه السياسة، كلما تطلب الأمر ذلك. على أن تتضمن ليس فقط الاختيار أو الاقتناء، وإنما كذلك التقييم والتنقية والاستبعاد، وهي بذلك تضمن تسجيل الأهداف ومن ثم الالتزام بتحقيقها، كذلك خدمة جميع فئات المستفيدين المعنيين، توفير فرصة التدريب أثناء الخدمة، والحد من احتمالات التحيز الشخصي فيما يتم اختياره بهدف الاقتناء.

ومن جانبها تؤكد المعايير على "ضرورة وجود سياسة تنمية مقتنيات مكتوبة تصف الهدف والمحتوى والشكل والموضوع للمواد التي يتم اقتناؤها، مع ضرورة إجراء تقييم مستمر للمقتنيات لضمان مطابقتها للاحتياجات الفعلية لمجتمع المستفيدين".

وعليه فسيتم فيما يلي من عناصر وبين واقع حال تنمية المقتنيات في مكتبات المستشفيات التي شملها المسح الميداني، مع التسليم- ابتداء- بأنه لم يكن بأي منها سياسة واضحة ومحددة لتنمية المقتنيات وكل ما هنالك ممارسات شخصية اجتهادية يفرضها سير العمل ومقتضيات الظروف:

أ) مصادر تنمية المقتنيات:

بالنظر إلى العمود (1/3) من الجدول رقم (3) الخاص ببيان واقع بناء وتنمية المقتنيات في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

يأتي "الإهداء" على رأس المصادر التي تعتمد عليها المكتبات في تنميتها لمقتنياتها، حيث وجد أن ثماني مكتبات من مجموع عشر مكتبات تعتمد عليه، وهذا وإن دل على شئ فإنما يدل على مدى الحرص من جانب المجتمع المحيط بالمكتبة من أطباء ومرضى على تزويدها بمختلف فئات الأوعية على سبيل الإهداء وهو ما يمثل علامة إيجابية، فثمة علامة سلبية تتمثل في أنه ليس من الملائم أن يكون الاعتماد الأساسي في تنمية المقتنيات على مواد مهداة من الصعب أن تحتوي على عناوين بعينها يكون مجتمع المستفيدين في حاجة إليها.

جدول رقم (3)

بناء وتنمية المقتنيات في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني

المكتبة / الوظيفة		بناء وتنمية المقتنيات																				
النوع	الاسم	1/3 مصادر تنمية المقتنيات				2/3 الاختيار			3/3 فئات الأوعية				4/3 إشكال الأوعية				5/3 لغات الأوعية				6/3 الاستبعاد	5/3 الصيانة والترميم
		شراء	تبادل	إهداء	إيداع	المعايير	المسئولية	المتابعة	كتب	دوريات	أطروحات	أخرى (تذكر)	ورقية	ممغنطة	مليزرة	أخرى (تذكر)	عربية	إنجليزية	فرنسية	أخرى (تذكر)		
حكومي	دار الصحة النفسية بالعباسية*	✓	–	✓	–	–	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–	–	✓	✓	–	–	–	–
	دار الصحة النفسية بالخانكة	✓	–	–	–	–	✓	✓	✓	–	–	–	✓	–	–	–	✓	✓	–	–	–	–
	مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة	✓	–	✓	–	–	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–	–	✓	–	–	–	✓	–
	مستشفى الصحة النفسية بحلوان	–	–	✓	–	–	✓	✓	✓	–	–	–	✓	–	–	–	✓	–	–	–	–	–
	دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)*	–	–	✓	–	–	✓	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–	–	✓	–	–	–	–	–
خاص	مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس*	✓	✓	✓	✓	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	✓	✓	–	✓	✓	–	–	✓	✓
	مستشفى بهمان للصحة النفسية*	✓	–	✓	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	✓	✓	مخطوطات	✓	✓	–	–	✓	✓
	مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر	✓	–	–	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	–	–	–	✓	✓	–	–	–	–
	مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية	–	–	✓	–	–	✓	✓	✓	✓	✓	–	✓	–	–	–	✓	✓	–	–	–	–
	مستشفى دار المقطم للصحة النفسية*	✓	–	✓	✓	–	✓	✓	✓	✓	✓	تقارير	✓	✓	✓	–	✓	✓	✓	–	–	✓

هذا بالإضافة إلى عدم كون هذا المصدر- أي الإهداء- مصـدراً ثابتاً يمكن الاعتماد عليه كالشراء مثلاً، ثم يلي الأهداء "الشراء" حيث وجد أن سبع مكتبات تعتمد عليه في عملية تنمية المقتنيات ومع ذلك ينبـغي التأكيد أن عملية الشراء هنا لاتحكمها سـياسة واضحة وإنما تتم إما بشكـل روتيني أو كلما توافر مـبلغ من المال حيث لايوجـد ميزانيـة محـددة وثابتة للمكتبة كما سبق وذكر.

ولايمكن- على الصعيد العـلاجي- إغفال ما يمثله قبول المكتبـة لهدايا من الكتب يتقدم بها أحد المرضى، حـيث يشعره هذا بانتماء أكـبر للمكان، فضلاً عمـا يمكن أن يثار حول مايتم إهداؤه من كتب من نقاشات مثمـرة وفعالة بين المرضى وأمين المكتبة والطبيب المعالج والذي يمكن توظيفه ضمن المنظومة العلاجية.

هذا وتجدر الإشارة فـيما يخص مستشـفى الصحة النفسيـة بالمعمورة أنه على الرغم مما يمثله البند (ب/7) من المادة 21 من قـرار وزير الـصحـة رقم 84 لسنة 1968 في شـأن مستـشفى الإسكندرية[27]، والذي يخول مـجلس إدارة المستشـفى سلطة التصـريح بشراء الكتب، من بارقة أمل لتنمية مقتنيات مكتبة المستشفى وتفعيل هذا المصدر واستثماره بشكل أكبر، إلا أن هذا الأمل ما يلبث أن يتبدد بمجـرد مواصلة تتبع ما جاء في هذا البند سنجده يقـصـر مـايمكن شـراؤه من كـتب علـى تلك الكتب التي من تألـيف مـوظفي الحكومـة ومستخدميـها. . وذلك لغاية خمسة وعشرين جنيهـاً، وهو سقف لميزانية الشراء لايتناسب مع متوسط أسعار الكتب الآن، وحتى ما جاء في البند (ج/12) من نفس المادة من محاولة رفع هذا السقف إلى مايزيد عن خمسة وعشرين جنيـهاً وحتى خمسين جنيهاً ضمن سلطة مدير الشئون الصحة بالمستشفى[28] فهو لايشفي الغليل ولايتيح مـتسعاً للشراء مع الارتفاع الأسي في أسعار الكتب.

كذلك نجد البند (ب/5) من المادة 21 من نفس القرار يخـول مجلس إدارة المستـشفى سلطة قبـول التبرعـات والهبات غيـر المشروطة[29]، وهو ما يمثل منفذاً جـانبياً يدعم هذه المكتبة في التغلب على القصور في ميزانية الشراء.

أما المـصدران الاخران وهمـا على التـرتيب "الإيداع" و"التبـادل" فيـبدو جليـاً عدم الالتفات إليهما بشكل كبيـر من جانب المكتبات التي شملها المسح الميداني- على الرغم من أهميتهما البالغة كمصدرين يمكن عن طريقهما الحصول على أوعية قد لاتكون متاحة أساساً عن طريق الشراء- فالأول لم تحفل به سوى مكتبتين فـقط هما: مكتبة مركز الطب النفسي

لمستشفيات جامعة عين شمس، ومكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية، مكنهما من ذلك صدور مطبوع دوري عن المؤسسة الأم التي تتبعها كل منهما، ومن ثم يتم إيداع عدد من نسخ هذه المطبوع بكل مكتبة، حيث يصدر عن المركز مجلة: Institute of Psychiatry Update، ويصدر عن جمعية الطب النفسي التطوري والعمل الجماعي والتي مقرها مستشفى دار المقطم للصحة النفسية مجلة "الإنسان والتطور"، فضلاً عن مؤلفات الدكتور يحيى الرخاوي. أما المصدر الآخر الأخير وهو "التبادل" فالمكتبة الوحيدة التي تهتم به وإن لم تكن هناك سجلات تنظم ممارسته هي: مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، ولايمكن إغفال ما تحصل عليه أحد العاملين بهذه المكتبة من معلومات خلال الدورة التدريبية الوحيدة التي التحق بها وهي في الأغلب التي جعلته يلتفت إلى أن هناك شيئاً يسمى التبادل، وقد ذكر في المقابلة الشخصية مع الباحث[30] أن المكتبات التي يتبادل معها- دون الالتزام بأساس محدد تنبني عليه علاقة التبادل- هي بعض مكتبات الأقسام بالمستشفيات.

ب) الاختيار بهدف الاقتناء:

بالنظر إلى العمود (2/3) من الجدول رقم (3) الخاص ببيان واقع بناء وتنمية المقتنيات في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

لايتم الاستئناس بأية معايير في أي مكتبة من مكتبات المستشفيات التي شملها البحث الميداني فيما يتعلق بعملية الاختيار، بل تأتي العملية وفق أحكام قيمية شخصية تفرضها مقتضيات الأمور؛ من طلب كتب بعينها من جانب الأطباء أو المسئولين في الإدارة العليا للمستشفى، أو حلول موعد معرض الكتاب ووجود فائض في الميزانية يمكن السماح بتوجيهه لشراء كتب من المعرض، أما فيما يتعلق بمسئولية الاختيار والتي كان من المفترض أن تكون مسئولية تشاركية تضامنية يشارك فيها كل من: مسئول المكتبة (باعتباره الأكثر دراية بأدوات الاختيار من ببليوجرافيات وأدلة ناشرين ومستخلصات.. إلخ) والأطباء (في حالة المكتبات التي تخدمهم فقط)، أو الأطباء والمرضى (في حالة المكتبات التي تخدم المرضى)، أما مسئولية متابعة ورود الكتب التي تم الاستقرار على اختيارها وتسجيلها ضمن المقتنيات فهي مسئولية خالصة مناط بها المسئول عن المكتبة وعليه تدبير مستلزمات ذلك من سجلات بطاقية أو آلية.

جـ) فئات الأوعية المقتناة:

بالنظر إلى العمود (3/3) من الجدول رقم (3) الخاص ببيان واقع بناء وتنمية المقتنيات في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

تأتي "الكتب" على قمة فئات الأوعية المقتناة في مكتبات المستشفيات التي شملها البحث الميداني حيث لم تخل منها مكتبة من المكتبات العشر، وهو أمر متوقع نظراً للمواظبة على شراء الكتب من معرض الكتاب سنوياً، فضلاً عن أن معظم الإهداءات لتلك المكتبات عادة ما تكون من الكتب، أما الفئة التالية فهي "الدوريات" والتي يمثل ارتفاع تكلفة الاشتراك فيها عاملاً مؤثراً في مدى قدرة المكتبة على الوفاء بمتابعة ورود أعدادها فضلاً عن توفير المتطلبات والسجلات التي تستلزمها هذه المتابعة، وعليه فلم تضم مكتبتا مستشفى دار الصحة النفسية بالخانكة، ومستشفى الصحة النفسية بحلوان هذه الفئة من الأوعية، وحتى الثماني مكتبات الأخرى التي توجد بها دوريات لاتوجد بها سجلات بطاقية لمتابعة ورود أعدادها، والأمر في أحسن الظروف لايخرج عن سجل دفتري لاييسر هذه المتابعة ولايحقق المرونة بالإضافة أو الحذف أو التعديل، وقد لوحظ من واقع المسح الميداني أن أكثر عناوين الدوريات تواجداً في مكتبات الأطباء بالمستشفيات هي دوريات الطب النفسي والأعصاب وعلم النفس مثل:

- American Journal of Psychiatry.
- Britsh Journal of Psychiatry.
- Egyptian Journal of Psychiatry.
- Current Opinion in Psychiatry.
- Biological Psychiatry: A Journal of Psychiatric Research.
- Archives of General Psychiatry.
- International Journal for Neuropsychopharmacology.

وللأسف الشديد فإن معظم هذه العناوين تفتقد الكثير من الأعداد نتيجة عدم انتظام الورود من غياب المتابعة وافتقاد السجلات التي تضمن ذلك، كما أن بعضاً منها لايتسم بالحداثة اللازمة لتلبية احتياجات مجتمع المستفيدين من الأطباء الواجب عليهم أن يكونوا على علم بأحدث المستجدات في مجال تخصصهم الدقيق.

أما الدوريات الموجودة في مكتبات المرضى فهي مجلات عامة وجرائد تلعب دوراً مهماً في التدريبات المعرفية التي يكلف بها المرضى: كالتلخيص مثلاً، كذلك تساهم إلى حد كبير في مساعدة المرضى على إدراك الزمان ومتابعة الأحداث خارج جدران المستشفى.

أما فئة "الأطـروحات" فلاتتواجد إلا في مكتبـة الأطباء في أربع مستشفـيات فقط هي على الترتيب من حيث كم ما تقتنية: مركز الطب النفـسي لمستشفيات جامعة عين شمس، مستشفى دار المقطم للصحـة النفسية، مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، مـستشفى الدكتور عمر شاهين.

أما الفئات الأخـرى غير الكتب والدوريات والأطروحات فلم تتواجـد سوى في مكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية وكانت عبارة عن مجموعة تقارير حول الأدمان.

وكميـاً تجدر الإشارة إلى أن عدم توافـر قواعد محـددة وطرق موحدة لتسجـيل بيانات الكتب وغيرها من أوعيـة المعلومات، أدى إلى عدم دقة تحديد كم ماتقـتنيه بعض المكتبات التي شملهـا المسح الميداني، وهو ماإضطر الباحث إلى أن يقـوم بنفسه بحصـر الأوعية في تلك المكتبات بشكل تقريبي من على الأرفف، فكانت كالتالي:

- مكتبة دار الصحة النفسية بالعباسية: (101 كتاباً، دوريتان).
- مكتبة دار الصحة النفسية بالخانكة: حوالي (60 كتاباً).
- مكتبة مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة: حوالي (1150 كتاباً، 5 دوريات).
- مكتبة مستشفى الصحة النفسية بحلوان: حوالي (120 كتاباً).
- مكتبة دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار): (75 كتاباً، دوريتان).
- مكتبة مركز الطب النفسي لمستشـفيات جامعة عين شمس: حوالي (1100 كتاب، 6 دوريات، 235 أطروحة).
- مكتبة مستشفى بهمان للصحة النفسية: حوالي (280 كتاباً، 13 دورية).
- مكتـبة مـستـشـفى أبو العزائـم بمدينة نصر: حـوالي (45 كتـاباً، 8 دوريات، 60 أطروحة).
- مكتبة مستشفى الدكتور عمر شاهين: حوالي (36 كتاباً، 5 دوريات، 25 أطروحة).
- مكتبة مستشفى دار المقطـم للصحة النفسية: حوالي (3490 كتاباً، 28 دورية، 139 أطروحة، 19 تقريراً).

د) أشكال الأوعية المقتناة:

بالنظر إلى العمود (4/3) من الجدول رقم (3) الخاص ببيان واقع بناء وتنمية المقتنيات في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

تعتبر مكتبات مستشفيات: مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، بهمان للصحة النفسية، دار المقطم للصحة النفسية، هي أكثر المكتبات التي شملها المسح الميداني العينة ثراء من حيث الأشكال المختلفة التي تضمها بين جنباتها، حيث يتوافر بكل منها أوعية في شكل ورقي، وممغنط (سواء أكانت أشرطة فيديو أو ديسكات حاسب آلي)، ومليزر، أما السبع مكتبات الباقية فتقتصر على الشكل الورقي فيما تقتنيه من أوعية، والمكتبة الوحيدة التي تضم شكلاً آخر من الأوعية هي مكتبة مستشفى بهمان للصحة النفسية حيث تضم بعض الكتب المخطوطة الأثرية يحتفظ بها في متحف خاص ملحق بمخزن للكتب الطبية القديمة.

وجدير بالذكر أن ما تضمه مكتبات المستشفيات الثلاث من أشرطة فيديو وأقراص ليزر عبارة عن مواد علمية طبية أو برامج تليفزيونية، كالتالي: مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس (20 شريط فيديو عليها حالات مرضية لخدمة أغراض تعليمية، 3 أقراص ليزر عبارة عن موسوعات طبية)، مكتبة بهمان للصحة النفسية (15 شريط فيديو عليها برامج تليفزيونية أجنبية، ومواد تعليمية حول بعض الأمراض النفسية، وكذا تأثير بعض الأدوية، واستخدام الأجهزة والأدوات الطبية، 6 أقراص ليزر تضم وقائع بعض الندوات والمؤتمرات الطبية، نصوص أدلة تجارية بالأدوية النفسية). مكتبة دار المقطم للصحة النفسية (166 شريط فيديو مسجلاً عليها المقابلات الكلينيكية، والمتابعة التي تتم خلال المرور الأسبوعي الذي يترأسه الدكتور الرخاوي ويحضره مختلف أفراد الهيئة الطبية العاملة بالمستشفى، وكذلك برامج تلفيزيونية استضيف فيها الدكتور الرخاوي، وقائع الندوات العلمية والثقافية التي تعقد بالمستشفى شهرياً وسنوياً، 9 أقراص ليزر عليها مواد علمية طبية وموسوعات متخصصة).

وكما هو ملاحظ لم يتم في أي مكتبة من المكتبات استثمار أشكال أخرى غير الشكل الورقي فيما يوجه أساساً للمرضى من أوعية، على الرغم مما تحققه الأشكال الأخرى من ميزات التكامل بين الأشكال المختلفة من المعلومات: مكتوبة ومسموعة ومرئية سواء محملة على شرائط فيديو أو أقراص ليزر المعتمدة في مادتها على تقنية الوسائط المتعددة Multimedia[31]، وهو ما يمثل فاقداً وقصوراً ينبغي تداركه.

هـ) لغات الأوعية المقتناة:

بالنظر إلى العمود (5/3) من الجدول رقم (3) الخاص ببيان واقع بناء وتنمية المقتنيات في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

أسفر البحث الميداني لمكتبات مستشفيات الصحة النفسية وتحليل الاتجاهات اللغوية للمقتنيات بكل منها عن احتلال "اللغة العربية" للمرتبة الأولى بين لغات الأوعية المقتناة ولعل ذلك مرده إلى ارتفاع العدد الإجمالي للكتب العامة الموجودة في مكتبات المرضى، وكذا بعض مكتبات الأطباء مقارنة بالكتب المتخصصة في الطب والتي هي باللغة الإنجليزية ومن ثم لم تخل مكتبة من المكتبات من أوعية باللغة العربية، ثم تأتي في المرتبة الثانية "اللغة الإنجليزية" التي تمثل الكتب العلمية المتخصصة والأطروحات في مجالات الطب النفسي وعلم النفس، والجراحة النسبة الكبرى منها أما البقية فهي عبارة عن قصص وروايات أدبية، ومن ثم نجد جميع المكتبات بها مقتنيات باللغة الإنجليزية باستثناء مكتبات: مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة، مستشفى الصحة النفسية بحلوان، دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)، التي هي في الأساس مكتبات موجهة للمرضى وثانياً أنها تعاني من قصور فيما يتعلق بعملية الاقتناء نفسها، ومن ثم متوقع أن ينعكس على مدى التنوع اللغوي فيما يقتنى من أوعية، أخيراً تأتي "اللغة الفرنسية" في المرتبة الثالثة الأخيرة والأوعية التي بهذه اللغة مقتناة فقط في مكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية، ولعل ذلك مرده إلى إتقان صاحب المستشفى الدكتور الرخاوي لهذه اللغة وكما ذكر سالفاً أن الأوعية بها هي في الأساس مجموعته الخاصة، ومن ثم توجد الكثير من القصص والكتب الطبية بهذه اللغة.

و) الاستبعاد:

على الرغم من الأهمية الكبرى التي يحققها الاستبعاد بالنسبة لأي مكتبة من حيث: توفير الحيز، تيسير سبل الإفادة من المقتنيات، والاقتصاد في التكلفة، إلا أن ثمة معوقات عدة تحول دون إقبال بعض المكتبات على الأخذ به، مثل: عدم توافر الوقت، تجنب المسئولية، خشية الخطأ، العزوف عن التخلص من الكتاب[32]، ويرى الباحث أن بعض هذه المعوقات أو جميعها هي التي دفعت جميع المكتبات التي شملها البحث الميداني للإحجام عن تطبيقه باستثناء ثلاث مكتبات فقط هي: مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة التي تقتصر الأوعية المستبعدة بها على الكتب القديمة حيث يتم إرسالها لمكتبات معهد

التمريض، والمعهد العالي للتربية الرياضية، ومكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس التي تستبعد الكتب القديمة أيضاً التي لم تعد تواريخ نشرها تنم عن حداثة المعلومات بها وهي التي يطلق عليها اصطلاحاً "الكتب العاطلة" وهي تلك الكتب التي فقدت مقومات الاعتماد عليها لتقادمها بفعل الزمن، وعادة ما تقوم المكتبة بتخزينها في مخزن ملحق بها لاحتمالات الرجوع إليها واستشارتها لأغرض تاريخية من قبل الباحثين والأطباء، وأخيراً مكتبة مستشفى بهمان للصحة النفسية والتي ترسل الأعداد القديمة من الدوريات والنسخ المكررة بشكل زائد عن الحاجة لمكتبات الأقسام بطب القصر العيني.

ز) الصيانة والترميم:

بالنظر إلى العمود (6/3) من الجدول رقم (3) الخاص ببيان واقع بناء وتنمية المقتنيات في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

هناك ثلاث مكتبات فقط هي التي تحرص على صيانة وترميم مقتنياتها من الأوعية بشكل دوري، وهذه المكتبات هي: مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، مكتبة مستشفى بهمان للصحة النفسية، مكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية، وقد جاء من خلال المسح الميداني أن عملية الصيانة والترميم بكل منها لاتخرج عن لصق وتجليد الأوعية الممزقة، ولكن ليس هناك تدابير أو أدوات للتغلب على مشكلات مثل: بقع الحبر أو الزيت أو الدهن أو ترميم الكتب التي أتلفها الماء بدرجة كبيرة، وهي احتمالات واردة جداً خاصة في مكتبات المرضى.

(للبحث بقية)

الرضا الدراسي لدى طلاب أقسام المكتبات والمعلومات
دراسة حالة لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا

د . علاء عبد الستار مغاوري
مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب- جامعة المنصورة

ملخص :

تهدف الدراسة إلى تعرف واقع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا من خلال آراء طلابه اعتماداً على استبيانات وزعت على عينة قوامها 90 طالباً، وتتناول الدراسة كيفية معرفة الطلاب بالقسم ومبررات الالتحاق به وآرائهم المتعلقة بالمقررات الدراسية، وهيئة التدريس، والمسميات والوظائف، والبرامج والنظم الدراسية، والنظرة المجتمعية لتخصص المكتبات والمعلومات.

تمهيد:

عقب الحرب العالمية الثانية كانت الإرهاصات الأولى التي تمخضت عنها سلسلة من التطورات المتصلة أدت إلى النهضة الحديثة لتخصص المكتبات والمعلومات ودراساته الأكاديمية بمصر ثم في بقية البلاد العربية فيما بعد. فلقد شهر النصف الثاني من أربعينات القرن العشرين ظهور مؤسستين مهنيتين في شكل جمعيتين لهذا التخصص في كلاً من القاهرة والإسكندرية[1]. إلا أن البداية الفعلية للتأهيل الأكاديمي في مجال المكتبات والمعلومات تعود إلى أوائل الخمسينات من ذات القرن مع صدور القانون 9 لسنة 1951 والخاص بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات بجامعة القاهرة (فؤاد الأول حينذاك)، والذي ظل معهداً مستقلاً بها حتى صدور القانون رقم 16 لسنة 1954 والذي قضى بإدماجه في كلية الآداب ليصبح قسماً من أقسامها العلمية. ولقد ظل هو القسم الوحيد بمصر حتى أوائل الثمانينات حين افتتح قسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية، ثم توالت بعد ذلك

الأقسام المناظرة بالجامعات الأخرى(2). وذلك للعمل على تخريج العنصر البشري المؤهل للعمل في مجال المكتبات والمعلومات وهي مهمة صعبة الآن بسبب التطورات الهائلة في مجال المكتبات وتكنولوجيا المعلومات. وكان من الطبيعي أن يشغل هذا الموضوع اهتمام الجميع في مصر وخارجها لذلك بدأ الاهتمام بالكتابة فيه بصورة واضحة في الثمانينات والتسعينات. ولقد حظيت الدراسات المتعلقة بالقضايا المرتبطة بأقسام ومعاهد تأهيل المكتبيين واخصائي المعلومات في الوطن العربي بنسبة 29.82% من الإنتاج الفكري العربي في التخصص منها 12.7% تختص بمعالجات فردية عن أقسام أو معاهد بعينها من أقسام المكتبات والمعلومات(3).

أهمية الدراسة:

يعد التأهيل الأكاديمي للمكتبيين وأخصائي المعلومات بمثابة المحور الرئيسي الذي يقود إلى تحسين الخدمات المقدمة في المكتبات وكافة مرافق المعلومات. وعلى قدر كفاءة وفعالية المؤسسات الأكاديمية في التخصص يأتي مستوى المكتبيين ومهاراتهم العملية. فلقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين تزايد إدراك المجتمع لأهمية المعلومات ودورها في التنمية الشاملة وصارت صناعة المعلومات من أهم روافد الدخل القومي في معظم دول العالم مما ألقى بظلاله الطيبة على المهنة باعتبار المكتبات والمرافق المعلوماتية مؤسسات لاغنى عنها، وكذا اعتبار المكتبيين وأخصائيي المعلومات بمثابة الوسطاء المرشدون في خضم بحر المعلومات الثائر. لذلك فالبحث في موضوع الإعداد المهني في مجال المكتبات والمعلومات يهدف إلى الارتفاع بنوعية التخصص ورفع قيمة مشاركته في المجتمع الإنساني.

مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها:

لمس الباحث أثناء عمله محاضراً في قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا بأن نسبة ليست بالقليلة من طلاب وطالبات القسم يشعرون بالنفور وعدم الرضا عن انتمائم للقسم محل الدراسة. الأمر الذي انعكس سلباً على مستوى التحصيل الدراسي لديهم هذا على الرغم من الإقبال الشديد على الالتحاق بالقسم عند بداية كل عام جامعي. وقد أثار هذا التناقض اهتمام صاحب الدراسة وحثه على القيام بها لاستقصاء الموقف بصورة موضوعية والبحث عن الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تلك الحالة مما يسهم في مساعدة القائمين على أمر التأهيل الأكاديمي في القسم محل الدراسة خاصة ومجال تخصص المكتبات والمعلومات بصفة عامة. لذلك تتبلور مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على آراء طلاب قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1. هل هناك علاقة بين الرضى الدراسي والمقررات الدراسية؟
2. هل هناك علاقة بين الرضى الدراسي وأعضاء هيئة التدريس؟
3. هل هناك علاقة بين الرضى الدراسي والبرامج والنظم الدراسية؟
4. هل هناك علاقة بين الرضى الدراسي وأهمية تخصص المكتبات والمعلومات بين التخصصات العلمية الأخرى؟
5. ما مدى الرضى الدراسي بين طلاب القسم محل الدراسة؟

لذا تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا من خلال آراء طلابه لتقديم التوصيات والتصورات المقترحة لتحسين الأداء.

منهج الدراسة وإجراءاتها ومحدداتها:

اعتمدت الدراسة منهج دراسة الحالة فهو الذي يعني بدراسة حالة واحدة والتعمق فيها والوقوف على الأسباب والمعوقات واقتراح الحلول المناسبة بقصد دعم العوامل الايجابية إن كانت الحالة تسير سيراً صحيحاً وتعديل مسارها إن كانت الحالة تسير في اتجاه خاطئ[4].

ولقد تم تطبيق المنهج على طلبة وطالبات المرحلة الجامعية الأولى بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة المنيا خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2002/ 2003. حيث تم توزيع الاستبيان الخاص بالدراسة على أفراد مجتمع الدراسة من خلال عينة طبقية بنسبة 20% (90 مفردة) من المجتمع الشامل والبالغ عدده 449 طالب وطالبة موزعين على الفرق الدراسية من الأولى وحتى الرابعة ثم اختيار مفرداتها بصورة عشوائية فجاءت على النحو التالي:

الفرقة الأولى 25 طالب   الفرقة الثانية 30 طالب

الفرقة الثالثة 21 طالب   الفرقة الرابعة 14 طالب

ولقد بلغ عدد الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة 140 استبياناً وصل منها بنسبة 86%. وبعد فرز تلك الاستبيانات واستبعاد غير المكتمل وغير الصالح منها وصل عددها إلى 90 استبياناً كونت عينة الدراسة، وهنا تجدر الإشارة إلى حالة الحذر التي انتابت مفردات العينة أثناء الإجابة على أسئلة الاستبيان والتي يمكن ارجاعها إلى الخوف من أن يكون هناك هدفاً آخر له يتمثل في التقييم العلمي لهم. وقد تم عرض بيانات الدراسة من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: خصائص مجتمع الدراسة:

1/1 توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للجنس.

2/1 توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للفرق الدراسية.

3/1 توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للفئات العمرية.

4/1 كيفية المعرفة بالقسم.

5/1 مبررات الالتحاق بالقسم.

المحور الثاني: مجتمع الدارسة والمقررات الدراسية:

1/2 المواد الدراسية الأكثر تفضيلاً.

2/2 المواد الدراسية التي لاتفيد التخصص.

المحور الثالث: مجتمع الدراسة وهيئة التدريس:

1/3 معرفة أعضاء هيئة التدريس بالقسم.

2/3 التقارب بين مجتمع الدراسة وأعضاء هيئة التدريس.

المحور الرابع: مجتمع الدراسة والمسميات والوظائف:

1/4 المسمى المفضل للقسم لدى مجتمع الدراسة.

2/4 المسمى المفضل لخريجي القسم لدى مجتمع الدراسة.

3/4 مجتمع الدراسة وكلية مستقلة للمكتبات والمعلومات.

المحور الخامس: مجتمع الدراسة والبرامج والنظم الدراسية:

1/5 التدريب الميداني والزيارات العلمية.

2/5 أهم المشكلات التي تواجه مجتمع الدراسة بالقسم.

3/5 الدراسات العليا ومجتمع الدراسة.

المحور السادس: مجتمع الدراسة والنظرة المجتمعية لتخصص المكتبات والمعلومات:

1/6 فئات المكتبات ومجتمع الدراسة.

2/6 أهمية تخصص المكتبات في المجتمع مقارناً بالتخصصات الأخرى.

3/6 حالة الرضى العام لدى مجتمع الدراسة.

الدراسات السابقة:

لم يسبق وأن تناولت دراسة سابقة في الرضى الدراسي بين طلاب أقسام المكتبات والمعلومات في مصر بالشكل الذي تتناوله الدراسة الحالية. فهناك الكثير من الدراسات التي تناولت التأهيل الأكاديمي في تخصص المكتبات والمعلومات بصفة عامة، علاوة على بعض الدراسات التي تناولت أقسام بعينها كتلك الدراسة التي أعدها محمد إبراهيم الهلالي عام 2001 بعنوان تدريس علم المكتبات في جامعة الزقازيق (فرع بنها)[5]. والتي استهدفت التعريف بظروف وعوامل ونشأة القسم والمقررات الدراسية في الفرق المختلفة، والدرجات التي يمنحها بالإضافة إلى بعض الملاحظات الشخصية لصاحب الدراسة حول سير العمل بداخل القسم. ومن قبل ذلك صدر الكتاب التذكاري لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة بمناسبة العيد الذهبي للقسم (1951- 2000)[6] والذي يعد بمثابة سيرة ذاتية مفصلة لأبو الأقسام في مصر والعالم العربي إذا جاز هذا التعبير.

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الدراسة:

لعل من أهم الألفاظ التي تناولتها الدراسة الحالية لفظ الرضى ولقد تبين من خلال دراسة الدلالة اللغوية له كما وردت في المعاجم اللغوية بأن الرضى هو ارتضاء الشئ ويقال رضى به صاحبه ورضي عنه[7]. أما مصطلح الرضى الدراسي فلقد استخدمته الدراسة قياساً على مصطلح الرضى الوظيفي[8] شائع الاستخدام إذا ماقورن بمصطلح الرضى الدراسي الذي لم يرد عند البحث في أدب الموضوع وكذلك الموضوعات ذات الصلة كالتربية والتقويم والقياس. لذا كان من الضروري تقديم التعريف الاجرائي الذي استخدمته الدراسة على النحو التالي:

الرضا الدراسي:

هو الناتج النهائي للمشاعر التي يشعر بها الطالب تجاه المؤسسة الأكاديمية التي يدرس بها متأثراً بمجموعة من العوامل والمتغيرات تتعلق بطبيعة دراسته من حيث المقررات الدراسية. برامج ونظم الدراسة، علاقته بأعضاء هيئة التدريس بالإضافة إلى الأنشطة والخدمات التي تقدم بداخل تلك المؤسسة الأكاديمية ومدى ملائمة كل ذلك لطموحه الدراسي ورغبته في التفوق.

نبذه عن قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا:

تعد كليـة الآداب بجامـعة المنيا الرابعـة على مستـوى كليات الآداب بجـمهورية مـصر العربيـة. وكان يوم الخامس عشـر من شهر نوفمـبر 1970 بداية انطلاق العمل بهـا عندما صدر القرار الجمهوري رقم 1803 الخاص بإنشاء كلية الآداب جامعة أسيوط ومقرها مدينة المنيا. وتتميز الكليـة بوجود مجموعة من الأقسام العلمية التي قلمـا تجمعها كليات الآداب المناظرة مثـل أقسام الأعـلام والآثار وعلوم المسرح والمكتـبات والوثائق والمعلومـات. ولقد أضيف الأخير إلى الكليـة طبقاً للقرار الوزاري رقم 1697 بتاريخ 10/12/1994. إلا أن الدراسة قد بدأت به منذ العام الجامعي 97/1998. وتم تخريج الدفعة الأولى منه في العام الجامعي 2000/2001 [9].

تحليل بيانات الدراسة:

المحور الأول: خصائص مجتمع الدراسة:

1/1 توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للجنس.

تشير بيـانات الجدول رقم (1) إلى توزيع مـجتمع الدراسـة من طلاب وطالبـات قسم المكتبات والوثائق والمـعلومات بكلية الآداب جامعـة المنيا طبقاً للجنس. حـيث بلغت نسبة أفراده من الطلاب 35% بينما كانت 65% من الطالبات، ولعل ذلك متـفقاً مع ما أوردته إحدى الدراسات بأن نسبة الطالبات في جميع أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية تصل إلى 68% بينما يمثل الطلاب 32%. وهي ظاهرة ملحوظة في أغلب مدارس المكتبات والمعلومات على مسوى العالم [10].

جدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للجنس

النـــوع	التكـــرار	النسبة المئوية
ذكور	31	%35
أناث	59	%65
مجموع	90	%100

2/1 توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للفرق الدراسية.

جاءت بيانات الجدول رقم (2) لتوضح توزيع مجتمع الدراسة من حيث الفرق الدراسية الأربع للمرحلة الجامعية الأولى التي تنتمي إليها مفرداته.

جدول رقم (2) توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للفرق الدراسية

الفرق الدراسية	عدد طلاب الفرقة	عينة الدراسة 20%	النسبة المئوية
الأولى	124	25	%29
الثانية	152	30	%33
الثالثة	105	21	%23
الرابعة	68	14	%15
مجموع	449	90	%100

وهنا تجدر الإشارة إلى التزايد المستمر عاماً بعد أخر في أعداد الطلاب والطالبات الراغبون في الالتحاق بالقسم على الرغم من أنه يقبل طلاب الانتظام فقط. والظاهرة العامة هي نمو أعداد الطلاب بأقسام المكتبات والمعلومات وذلك لتوافر فرص العمل للخريجين(11).

3/1 توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للفئات العمرية.

توزعت الفئات العمرية لمفردات مجتمع الدراسة على أربع فئات عمرية تبدأ من أقل من 18 عام وتنتهي عند أكثر من 22 عام على النحو الذي توضحه بيانات الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) توزيع مجتمع الدراسة طبقاً للفئات العمرية

الفئات العمرية	التكـــــرار	النسبة المئوية
أقل من 18 عام	3	%3
18 - 20 عام	70	%78
20 - 22 عام	15	%17
أكثر من 22 عام	2	%2
مجموع	90	%100

ومن بيانات الجدول نرى بوضوح اتساق الفئات العمرية لمجتمع الدراسة وسن الالتحاق بالجامعة والانتقال المتدرج من فرقة إلى أخرى اللهم بعض الأقل سناً ممن تجاوز السنوات الدراسية لرسوبهم أو اعتذارهم عن التقدم للامتحانات.

4/1 كيفية المعرفة بالقسم.

توضح بيانات الجدول رقم (4) الوسائل التي عرف بها الطلاب مجتمع الدراسة بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة المنيا.

جدول رقم (4) وسائل التعرف بالقسم لدى مجتمع الدراسة

وسيلة التعرف	التكرار	النسبة المئوية
الأصدقاء والأقارب من خريجي القسم وسواهم	51	%57
أثناء الالتحاق بالكلية	39	%43
مجموع	90	%100

ومن خلال بيانات الجدول تبين أن أكثر من نصف عينة الدراسة (57%) عرفوا بالقسم من خلال أقاربهم وأصدقائهم الذين درسوا في أقسام أخرى مناظرة، وكذلك من خلال بعض أساتذة الكلية في الأقسام الأخرى. في حين عرف 43% من مجتمع الدراسة بالقسم أثناء استيفاء استمارة الرغبات الخاصة بالكلية عند الالتحاق بها.

5/1 مبررات الالتحاق بالقسم.

جاءت المبررات التي ساقها أفراد مجتمع الدراسة للالتحاق بالقسم على النحو الذي توضحه بيانات الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) مبررات مجتمع الدراسة للالتحاق بالقسم

مبررات الالتحاق	التكرار	النسبة المئوية
ضمان فرص العمل داخل وخارج مصر	69	%77
القسم المتاح أثناء الالتحاق بالكلية	14	%15
الرغبة فى العمل في المكتبات ومراكز المعلومات	7	%8
مجموع	90	%100

ومن بيانات الجدول يتضح تنوع مبررات الالتحاق بالقسم لدى مجتمع الدراسة والتي انحصرت في ثلاث مبررات. أولها ضمان توافر فرص العمل في مصر وخارجها وخاصة في المنطقة العربية. فمن الملاحظ اتساع سوق العمل أما خريجي أقسام المكتبات والمعلومات فقد كانت السوق التقليدية لهم حتى وقت قريب تتمثل في المكتبات ومراكز المعلومات أما في الوقت الراهن يستطيع خريجي القسم إيجاد فرص عمل في مجالات النشر والإعلام وصناعة المعلومات بشكل عام[12]. حيث يجد معظم الخريجين فرصاً للعمل في غضون سنة إلى ثلاث سنوات عقب التخرج[13]. وتجدر الإشارة إلى معاناة المجتمع المحلي الذي يخدمه القسم محل الدراسة (محافظة المنيا) من النقص الشديد في أعداد اخصائي المعلومات من خريجي القسم. وتعد مكتبات جامعة المنيا خير شاهد على ذلك كما أشارت إحدى الدراسات الأكاديمية[14]. في حين جاء المبرر الثاني بنسبة 15% وهو انه القسم المتاح

أمام الطلاب أثناء الالتحاق بالكلية لتوافق شروط الالتحاق به وقدرات المتقدمين من حيث المجموع العام وكذا مجموع اللغات، أي أنه لم يكن هناك مفر من الالتحاق بالقسم واكتشافه فيما بعد. أما المبرر الثالث والذي يمكن تسميته بالمبرر النموذجي واقصد به من يرغب أصحابه بالعمل في مجال المكتبات والتعامل مع مصادر المعلومات فقد جاء متأخراً بنسبة 8% من مجتمع الدراسة.

المحور الثاني: مجتمع الدراسة والمقررات الدراسية:

1/2 المواد الدراسية الأكثر تفضيلاً.

تبين بيانات الجدول رقم (6) المقررات الدراسية الأكثر تفضيلاً لدى مجتمع الدراسة وفقاً لإجاباتهم على السؤال رقم (8) من الاستبيان.

جدول رقم (6) المقررات الدراسية الأكثر تفضيلاً لدى مجتمع الدراسة

المقررات الدراسية	التكرار	النسبة المئوية
تاريخ الكتب والمكتبات	37	%41
علم الكتابة العربية	28	%31
علم الوثائق	25	%28
المواد السمعية والبصرية	24	%27
تنمية المقتنيات	21	%23
أساسيات الحاسب الآلي	19	%21
المراجع العامة	14	%15
علم الأرشيف	13	%14
الفهرسة الوصفية	13	%14
اللغة الإنجليزية	11	%12
علم النفس	11	%12
التصنيف	10	%11
مبادئ الإحصاء	10	%11
الفهرسة الموضوعية	10	%11
اللغة العربية	10	%11
علم المعلومات	9	%10
تحليل وتصميم النظم	5	%6
المخطوط العربي	4	%5
خدمات المكتبات	3	%4
الإدارة العامة	3	%4

في البداية لابد من الإشارة إلى أنه ليس هناك اتفاقاً مسبقاً حول ماهية المقررات الدراسية التي يتوجب على المكتبيين واخصائي المعلومات أن يدرسوها خلال برامجهم الأكاديمية بالقدر الكافي[15]. حيث تنقسم المقررات الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات إلى فئتين المقررات التخصصية وهي التي ترتبط بمجالات المكتبات والمعلومات. والثانية المقررات الإضافية التي لاتنتمي إلى مجال التخصص ولقد بلغ عددها ثلاثة وخمسون مقرراً دراسياً طوال العشرين عاماً الماضية[16] وإنما تقرر لخدمة العوامل الثقافية والاجتماعية لدى طلاب القسم[17]. أو بحكم انتماء هذه الأقسام لكليات الآداب[18]. ومن خلال الربط بين التقسيم السابق والنتائج المستقاه من بيانات الجدول رقم (6) نجد أن مقرر تاريخ الكتب والمكتبات بالفرقة الأولى كان هو الأكثر تفضيلاً لدى مفردات مجتمع الدراسة بنسبة 41%، ثم جاءت مقررات الوثائق في المرتبة التالية حيث جاء مقرر علم الكتابة العربية بنسبة 31% تليها مادة علم الوثائق بنسبة 28% الأمر الذي يوحي بازدياد متوقع في عدد الطلاب الراغبون في الالتحاق بشعبة الوثائق. ومن النتائج الجديرة بالإشارة إليها مصحوبة بعلامات الأسى والتعجب أن المقررات البؤرية الوظيفية في مجال المكتبات والمعلومات كالفهرسة الوصفية والتصنيف والفهرسة الموضوعية جاءت في مراتب متأخرة وفق الأفضلية لدى مجتمع الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى افتقاد القسم للمعمل الببليوجرافي اللازم للتدريب العملي في هذه المقررات، ثمة نتيجة أخرى تشير إليها بيانات الجدول السابق هي أن المقررات الدراسية التي تتناول تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية والمواد السمعية والبصرية رغم أنها أداة العصر كانت غير كافية. فمن خلال سؤال مجتمع الدراسة عن مدى كفاية توافر هذه المقررات للتأهيل الجيد من وجهة نظرهم كانت البيانات التي يوضحها الجدول رقم (7).

جدول رقم (7) مدى كفاية مقررات الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4	%5
لا	86	%95
مجموع	90	%100

ويتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن 95% من مجتمع الدراسة يرى عدم كفاية تلك النوعية من المقررات لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم نحو اللحاق بركب التكنولوجيا ومواكبة التطورات الجديدة في مجالات الانترنت والوسائط المتعددة.

2/2 المواد الدراسية التي لاتفيد التخصص:

جاءت بيانات الجدول رقم (8) لتوضح المقررات الدراسية التي يرى مجتمع الدراسة أنها لاتفيد التخصص ولاتعود عليهم بالنفع من دراستها.

جدول رقم (8) المقررات الدراسية التي لاتفيد التخصص لدى مجتمع الدراسة

المقررات الدراسية	التكـــرار	النسبة المئوية
علم النفس	48	%53
علم الاجتماع	46	%51
مبادئ الإحصاء	38	%42
الإدارة العامة	26	%29
اللغة الإنجليزية	23	%25
اللغة العربية	22	%24
علم الأرشيف	6	%7
علم اللغة العام	4	%5
الوثائق العربية	3	%4
مناهج وطرق البحث العلمي	2	%3
المراجع العامة	1	%1

ومن خلال ماورد في بيانات الجدول السابق نرى أن المقررات الإضافية قد جاءت في المراتب الأولى كمقررات علم النفس، وعلم الاجتماع، الإدارة العامة، اللغة الإنجليزية متأثرة بالعوامل التالية:

* غياب القدرة على امتلاك مهارات تعلم اللغات لدى الطلاب في مراحل التعليم السابقة.
* الانحياز الواضح إلى المقررات التخصصية في مجال المكتبات.

وختاماً يمكننا القول بأن مناهج تخصص المكتبات والمعلومات في المرحلة الجامعية الأولى تمثل إشكالية في مضمونها وإشكالية في تدريسها، مما يحدث بين الطلاب أحياناً اضطراب بشأن المقررات التي يدرسونها وما يجب عليهم أني يتعلموه ثم يتبين لهم بعد وقت قصير انه لاشئ صحيحاً أو خطاء[19].

المحور الثالث: مجتمع الدراسة وهيئة التدريس:

1/3 معرفة أعضاء هيئة التدريس بالقسم.

يحتل أعضاء هيئة التدريس الموقع المفتاحي أو المحوري بالنسبة لعوامل التغيير الأساسية في المجال فهم الذين يضعون المناهج ويصممون البرامج لتلبية الاحتياجات المستقبلية

للمهنيين في مجال المكتبات والمعلومات كما يدعمون الالتزام نحو التغيير من خلال كتابة البحوث وتقديم المحاضرات والمشاركة في المؤتمرات. فمؤهلات عضو هيئة التدريس لابد لها وأن تظهر في كفاءة التدريس ودرجة تأثيره على طلابه في البحث والتدريس[20]. كما أشارت معايير جمعية المكتبات الأمريكية إلى أن أعضاء هيئة التدريس هم مركز الثقل الأساسي في العملية التعليمية، وإن نجاح البرامج التعليمية لأية مؤسسة أكاديمية يعتمد على قدرة أعضاء هيئة التدريس بها[21]. ولقد جاءت بيانات الجدول رقم (9) لتشير إلى مدى معرفة مفردات مجتمع الدراسة بأعضاء هيئة التدريس في القسم الذين يدرسون به.

جدول رقم (9) مدى معرفة مجتمع الدراسة بهيئة التدريس

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	%36
لا	58	%64
مجموع	90	%100

ومن خلال بيانات الجدول السابق نجد أن النسبة الغالبة منهم لايعرف جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم وإنما يشير البعض إلى أنهم قد يعرفون الأسماء دون الأشكال أو العكس فهم لايعرفون سوى من قام بالتدريس لهم.

2/3 التقارب بين مجتمع الدراسة وأعضاء هيئة التدريس:

جاءت بيانات الجدول رقم (10) لتستكمل ماورد في النقطة السابقة من هذا المحور لتبين مدى التقارب بين مفردات مجتمع الدراسة وأعضاء هيئة التدريس بالقسم.

جدول رقم (10) مدى التقارب بين مجتمع الدراسة وهيئة التدريس

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	%28
لا	65	%72
مجموع	90	%100

وهنا يتضح أن 72% من طلاب مجتمع الدراسة لايشعر بالتقارب وأعضاء هيئة التدريس مقابل 28% يرى عكس ذلك. وهي إشارة ينبغي لنا أن نتوقف عند أسبابها التي جاءت من خلال إجابات مفردات مجتمع الدراسة على السؤال رقم (12) من أسئلة الاستبيان وكما توضحها بيانات الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) مبررات مجتمع الدراسة لعدم التقارب وهيئة التدريس

المبررات	التكـــرار	النسبة المئوية
عدم إتاحتهم وقت كاف للمناقشة معهم	37	%41
عدم الانتظام في حضور المحاضرات	28	%31
الشدة والحزم في المعاملة	16	%18
كثرة عدد طلاب القسم	9	%10

وبتحليل بيانات الجدول السابق يمكن أن نحدد أسباب الفجوة الموجودة بين طلاب القسم و أعضاء هيئة التدريس به على النحو التالي:

* ضيق الوقت لدى أعضاء هيئة التدريس القائمون بالتدريس بالقسم حيث تبلغ نسبة المنتدبين منهم من خارج محافظة المنيا 70% وذلك لقلة عدد المعينون بالقسم من أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم. ويتضح ذلك من بيانات الجدول رقم (12).

جدول رقم (12) هيئة التدريس بالقسم 2003/2002

الدرجة العلمية	التكـــرار	النسبة المئوية
مدرس	3	%33
مدرس مساعد	4	%44
معيد	2	%23
مجموع	9	%100

لذلك فهم دائماً مرتبطون بمواعيد وسائل المواصلات وخاصة القطارات في الذهاب والعودة، بالإضافة إلى أن البعض منهم لايقوم بإعطاء دروسه بصورة منتظمة أسبوعياً وإنما يكثف حضوره في نهاية الفصل الدراسي مما يقلل من فرص المناقشة والاحتكاك العلمي بين الطالب والأستاذ، ويبقى الأمل في الاستكمال القريب لهيئة التدريس بالقسم مع عودة ثلاثة من المبعوثين للحصول على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة الأمريكية.

* الشدة و الحزم في التعامل مع الطلاب حيث يرى أفراد مجتمع الدراسة أن النسبة الغالبة من أعضاء هيئة التدريس بالقسم تتعامل معهم بشئ من الجدية الزائدة التي تجعلهم يرهبون التعامل معهم خارج قاعات الدرس.

* كثرة عدد طلاب القسم. والحق أن قسم المكتبات والوثائق والمعلومات من الأقسام كبيرة العدد نسبياً في الكلية مقارنة بالأقسام الأخرى. ويتزايد طلابه عاماً بعد عام مما يقلل من فرص التعامل المباشر بين الطالب والاستاذ.

وختاماً فإن ضعف اهتمام عضو هيئة التدريس بطلابه ينعكس سلباً على المؤسسة الأكاديمية ذاتها كما أكدت دراسة أخرى أنه إذا ما صلح عضو هيئة التدريس صلحت الجامعة[22].

المحور الرابع: مجتمع الدراسة والمسميات والوظائف:

1/4 المسمى المفضل للقسم لدى مجتمع الدراسة.

تعددت أسماء مدارس المكتبات والمعلومات حتى بلغت عشرة مسميات مختلفة[23]. ومن المسميات الشائعة الاستخدام في مصر المكتبات والوثائق أو الوثائق والمكتبات في خمسة أقسام، المكتبات والوثائق والمعلومات في ثلاثة أقسام، المكتبات والمعلومات في خمسة أقسام، تكنولوجيا التعليم أو المكتبات والوسائل التعليمية في قسمان، المكتبات في قسماً واحداً[24]. والقسم محل الدراسة يحمل مسمى قسم المكتبات والوثائق والمعلومات وهو ما وافق آراء مجتمع الدراسة التي يوضحها الجدول رقم (13).

جدول رقم (13) المسميات المختلفة للقسم ومجتمع الدراسة

مسميات القسم	التكــــرار	النسبة المئوية
المكتبات والوثائق والمعلومات	45	%50
المكتبات والمعلومات	35	%38
الوثائق والمكتبات	7	%8
المكتبات	3	%4
مجموع	90	%100

ومن خلال بيانات الجدول نجد أن نصف مجتمع الدراسة اتفق ومسمى القسم الحالي في حين جاء مسمى قسم المكتبات والمعلومات في المرتبة الثانية يليه قسم الوثائق والمكتبات في المرتبة الثالثة بنسبة 7% وأخيراً قسم المكتبات. ويشير هذا الترتيب إلى ما تتمتع به كلمة المعلومات من جاذبية وبريق لدى طلاب القسم أو بالأحرى المجتمع بأكمله. الأمر الذي دعى معظم أقسام المكتبات إلى إضافة كلمة معلومات لاسمها الرسمي[25]. ولكن مهما اختلفت المسميات سيظل السؤال قائماً ما هى دلالات هذا الاختلاف وتأثيراته على توجهات هذه الأقسام من الأهداف والمقررات والبرامج الدراسية بها؟

2/4 المسمى المفضل لخريجي القسم لدى مجتمع الدراسة.

تبين بيانات الجدول رقم (14) آراء مجتمع الدراسة حول المسمى الوظيفي المفضل لديهم لخريجي القسم.

جدول رقم (14) المسميات المفضلة لخريجي القسم لدى مجتمع الدراسة

المسميات الوظيفية	التكـــــرار	النسبة المئوية
اخصائي معلومات	79	%87
اخصائي مكتبات	10	%11
أمين مكتبة	1	%2
مكتبي	-	-
مجموع	90	%100

ومن بيانات الجدول السابق نرى استمرارية التوجه نحو الإعجاب والتمسك بكلمة المعلومات حيث يفضل 87% من مفردات مجتمع الدراسة استخدام مصطلح اخصائي المعلومات لخريجي القسم مقابل مفردة واحدة أيدت استخدام مسمى أمين مكتبة. وربما كانت المؤثرات الاجتماعية هي السبب الأول وراء اختيارات مجتمع الدراسة.

3/4 مجتمع الدراسة وكلية مستقلة للمكتبات والمعلومات.

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (15) إلى الرغبة الشديدة لدى مجتمع الدراسة (94%) في إيجاد كلية مستقلة لدراسات المكتبات والمعلومات لتحقيق هدفين أولهما إتاحة المزيد من إمكانيات التأهيل الأكاديمي للتغلب على عيوب الوضع الحالي، وثانيهما أن وجود مؤسسة أكاديمية بهذا المستوى الرفيع يعطي المزيد من الأهمية المجتمعية للمهنة والتخصص. وقد أنشئت فعلاً إحدى الجامعات الخاصة ضمن كلياتها كلية للمكتبات والمعلومات إلا انه لم يبدأ العمل بها حتى كتابة هذه السطور.

جدول رقم (15) رغبة مجتمع الدراسة في إنشاء كلية مستقلة للمكتبات

الإجـــــابة	التكـــــرار	النسبة المئوية
نعم	85	%94
لا	5	%6
مجموع	90	%100

المحور الخامس: مجتمع الدراسة والبرامج والنظم الدراسية.

1/5 التدريب الميداني والزيارات العلمية.

تشير بيانات الجدول رقم (16) إلى آراء مجتمع الدراسة بشأن مدى توافر التدريب الميداني والزيارات العلمية الجادة بالقسم محل الدراسة.

جدول رقم (16) مدى توافر التدريب الميداني والرحلات العلمية بالقسم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	39	%43
لا	51	%57
مجموع	90	%100

ويتضح لنا من خلال بيانات الجدول السابق أن 57% من مجتمع الدراسة يرى أن القسم يوفر التدريب الميداني والزيارات العلمية بالقدر الكافي حيث يقدم مادة التدريب الميداني ضمن مقررات الفرقة الرابعة. في حين يشير 43% من مجتمع الدراسة إلى النقيض من هذا الرأي. ومهما يكن الأمر فإنه كان لزاماً على أقسام المكتبات والمعلومات ألا تهتم فقط بتدريس علوم المكتبات والمعلومات في قاعات المحاضرات بل العمل على تأهيل الطالب وتزويده بالمهارات التطبيقية والاحتكاك داخل بيئة مرافق المعلومات الأمر الذي يمكنه من أو يربط في ذهنه بين مبادئ علوم المكتبات والتطبيق الواقعي لها. ولعل إدخال التدريب الميداني بصورة مكثفة ضمن المنظومة الدراسية يزيد من احتمالات توظيف الطلاب فور تخرجهم[26].

2/5 أهم المشكلات التي تواجه مجتمع الدراسة بالقسم.

توضح بيانات الجدول رقم (17) أهم المشكلات التي تواجه طلاب القسم محل الدراسة وذلك من خلال إيجابتهم على السؤال رقم (15) من الاستبيان الخاص بالدراسة.

جدول رقم (17) مشكلات الدراسة بالقسم

المشكلات	التكرار	النسبة المئوية
عدم وجود معامل ببليوجرافية أو للحاسب الآلي	68	%76
غياب المعاملة الجيدة من جانب هيئة التدريس	34	%38
صعوبة المواد الدراسية	31	%34
عدم الانتظام في مواعيد المحاضرات	6	%7
ضعف مستوى مكتبة الكلية	3	%4

جاءت بيانات الجدول السابق لتؤكد النتائج التي تم التوصل إليها من خلال محوري الدراسة الأول والثاني حيث يشكو 68% من مجتمع الدراسة من عدم وجود معمل ببليوجرافي للتدريب بالقسم وكذا قصور التدريب الميداني خارجه حيث يعاني من غياب التنسيق والمتابعة والبداية المتأخرة. في حين أكد 38% من مجتمع الدراسة أن أهم المشاكل التي تواجههم هي المعامل غير الجيدة من بعض أعضاء هيئة التدريس بالقسم في حين عاني 34% من صعوبة المواد الدراسية. وأخيراً كانت المشكلة التي يعاني منها 4% من مجتمع الدراسة وتتمثل في ضعف مستوى الخدمات بداخل مكتبة كلية الآداب التي ينتمي إليها القسم فهي ليست معيناً جيداً لهم عند إعداد التكليفات والأبحاث الدراسية المكملة لمقرراتهم الدراسية لضعف تجهيزاتها وعدم المحافظة على تحديث مصادر المعلومات بها رغم إنها تمتلك كما هائلاً منها يبلغ عدده 75831 مصدر معلومات ما بين الكتب والدوريات والرسائل الجامعية(27).

3/5 الدراسات العليا ومجتمع الدراسة.

جاءت بيانات الجدول رقم (18) لتوضح آراء مجتمع الدراسة حول مدى رغبتهم في استكمال الدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) في تخصص المكتبات والمعلومات.

جدول رقم (18) رغبة مجتمع الدراسة في الدراسات العليا بالقسم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	55	%61
لا	35	%39
مجموع	90	%100

تفيد بيانات الجدول السابق بأن النسبة الغالبة من أفراد مجتمع الدراسة 61% ترغب في استكمال الدراسات العليا في ذات التخصص وذلك للارتفاع بالمستوى المهني. هذا إلى جانب البريق الاجتماعي الذي تحظى به هذه النوعية من الدراسات. وهو ما يجب أن يستعد له القسم ويأخذ هذه الإشارة موضع الاهتمام.

المحور السادس: مجتمع الدراسة والنظرة المجتمعية لتخصص المكتبات والمعلومات:

1/6 فئات المكتبات ومجتمع الدراسة.

توضح بيانات الجدول رقم (19) فئات المكتبات التي يفضل طلاب مجتمع الدراسة العلم بها عقب تخرجهم.

جدول رقم (19) فئات المكتبات ومجتمع الدراسة

فئات المكتبات	التكــــــرار	النسبة المئوية
المكتبات الجامعية	41	%45
المكتبات المتخصصة	28	%31
المكتبات العامة	16	%18
المكتبات المدرسية	5	%6
مجموع	90	%100

حيث تبين بيانات الجدول السابق أن41% من مفردات مجتمع الدراسة يفضل العلم في نطاق المكتبات الجامعية ومكتبات الكليات للاستـفادة من مزايا الانتماء للمؤسسات الجامعية وبما يتمتعون به من مزايا مالية قـد لاتتوافر في الفئات الأخرى من المكتبات. في حين يرى 25% أن العمل في المكتبات المتخصصة هو الأفضل حيث يشعرهم ذلك بالتميز وخاصة إذا كان مجال التخصص ذا أهمية ما. في حين كانت المكتبات المدرسية في ذيل أمنيات العمل لدى مفـردات مجتمـع الدراسة فالخبـرة المختزنة لديهم عن المكتـبات المدرسيـة الذي كانوا يدرسون بها جعلتهم ينفرون من العمل بها.

2/6 أهمية تخصص المكتبات في المجتمع مقارناً بالتخصصات الأخرى.

تبين بيانات الجدول رقم (20) إجابات مفردات مجـتمع الدراسة على السؤال رقم (19) بالاستبـيان، والذي يشير إلى أهمـية تخصص المكتبات والمعلـومات مقارنة بالتخـصصات والمجالات العلمية الأخرى من خلال آراء الطلاب.

جدول رقم (20) إدراك اهمية تخصص المكتبات لدى مجتمع الدراسة

الإجـــــــابة	التكــــــرار	النسبة المئوية
نعم	62	%69
لا	28	%31
مجموع	90	%100

جاءت بيـانات الجدول رقم (20) لتفـيد بأن 69% من مجتـمع الدراسة يشعر بـأهمية التخصص الذي يدرسه ويدرك الإسـهام الفعلي له في مجال التنمية المجتـمعية الشاملة هذا على الرغم من أن أخصائيي المعلومات والمكتبـات ليست لديهم تلك الهالة التي تحيط بمهنة رجال القـانون والأطباء على سبـيل المثال[28]. في حين يرى 31% بأن هناك تخصـصات

أخرى على قدر كاف من الأهمية مقارنة بتخصص المكتبات والمعلومات فلقد أشار بعضهم إلى تخصصات كالطب والهندسة والإعلام بل حتى دراسات الطفولة والفنون الجميلة.

3/6 حالة الرضى العام لدى مجتمع الدراسة.

توضح بيانات الجدول رقم (21) إجابات أفراد مجتمع الدراسة على السؤال رقم (20) من الاستبيان المرفق لتكون خاتمة هذا المحور والدراسة بصفة عامة.

جدول رقم (21) حالة الرضى العام لدى مجتمع الدراسة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	73	%81
لا	17	%19
مجموع	90	%100

تشير بيانات الجدول السابق إلى أن 81% من مفردات مجتمع الدراسة يشعرون بحالة من الرضى الدراسي العام بعد التحاقهم بالدراسة بالقسم سواء كان هذا الرضى عن رغبة منهم أو هو الرضى بالواقع ومحاولة التكيف معه بل والتفوق فيه وأن ماورد من ملاحظات ونقائص سلبية حول القسم كانت بهدف السير به نحو الأفضل.

نتائج الدراسة:

تمثلت نتائج الدراسة في النقاط التالية:

1 - غياب الوعي الكافي لدى المجتمع المحلي (محافظة المنيا) الذي يخدمه قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بوجوده وأهميته.

2 - هناك الكثير من العوامل الاجتماعية التي تتحكم في إقبال الطلاب على الالتحاق بالقسم من أهمها ضمان توافر فرص العمل، محاولة اللحاق بركب العالم المعلوماتي.

3 - اختلاف آراء الطلاب حول المقررات الدراسية الأقرب لهم وإن حظيت المقررات المتخصصة بمواقع أفضل لدى الطلاب.

4 - لم تلاقي المقررات الإضافية بالقسم القبول الكافي لدى طلابه وخاصة مقرري علم النفس، علم الاجتماع.

5 - عدم كفاية المقررات الدراسية التي تتناول تكنولوجيا المعلومات والحاسبات الآلية.

6 - عدم إقبال الطلاب على المقررات الوظيفية التطبيقية الهامة في التخصص كالفهرسة الوصفية والتصنيف وضعف مستواهم الدراسي بها.

7 - ضعف العلاقة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالقسم.

8 - عدم كفاية التدريب الميداني وغياب الرحلات العلمية بالقسم.

9 - حاجة طلاب القسم إلى الإحساس بالذات وأهمية إيجاد مكانة اجتماعية لائقة بهم وتمثل ذلك في آرائهم حول مسمى خريجيه بالإضافة إلى حرصهم على وجود كلية مستقلة وكذلك فئات المكتبات التي يودون العمل بها.

10 - شيوع حالة قلق من الرضى الدراسي بيت طلاب القسم لها ما يبررها من وجهة نظرهم.

توصيات الدراسة:

خرجت الدراسة بعدة توصيات ترجو أن تخرج إلى حيز التنفيذ لتحسين الأداء بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة المنيا ومحاولة تحقيق الرضا الدراسي بين طلابه:

1 - النظر في اللائحة الخاصة بالمقررات الدراسية الخاصة بالقسم وخاصة ما يتعلق بالمقررات الإضافية ومحاولة استبدالها أو تحديد المطلوب أن يعرفه الطلاب من خلال دراستها ويخدم التخصص الأصلي لهم.

2 - ضرورة التنسيق بين القسم وإدارة الكلية التي ينتمي إليها للعمل على سرعة توفير معمل ببليوجرافي وكذا معمل حاسب آلي خاص بالقسم.

3 - أهمية زيادة فترات التدريب الميداني على أن يبدأ من الفرقة الثالثة مع الحرص الشديد على الانتظام في مواعيد البدء والمتابعة الجيدة للطلاب.

4 - التنسيق بين القسم ومكتبة الكلية لتكون هناك مشاركة فعالة في تحسين خدمات المكتبة من خلال الاستعانة بالطلاب في الإعداد الفني لها خلال الإجازات الصيفية بمقابل رمزي.

5 - ضرورة الاستكمال العاجل لهيئة التدريس بالقسم.

6 - أهمية عقد لقاءات منتظمة بين طلاب القسم وأعضاء هيئة التدريس به خارج نطاق قاعات الدرس للتعرف على المشاكل التي تواجههم أثناء الدراسة وإيجاد حلول لها.

7. إصدار نشرة دورية للإعلام بأهمية التخصص وأنشطة القسم كالمؤتمرات التي يشارك فيها أعضائه وأخباره الداخلية والحرص على الإخراج الجيد لها.

8. الحرص على تشجيع طلاب القسم على الانخراط في المؤتمرات التي تعقد في نطاق التخصص وإيفادهم لحضورها كمؤتمرات الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات على سبيل المثال.

هوامش الدراسة:

1. سعد محمد الهجرسي. المكتبات والمعلومات بالمدارس والكليات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1993، ص 10.

2. محمد فتحي عبدالهادي. اتجاهات حديثة في المكتبات والمعلومات. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 2000، ص125.

3. مصطفى حسام الدين. تأهيل وتدريب المكتبيين واختصاصي المعلومات: سمات الإنتاج الفكري العربي في الموضوع. مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج7، ع14 (يوليو 2000). ص80.

4. شعبان عبد العزيز خليفة. المحاورات في مناهج البحث في علم المكتبات والمعلومات. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997. ص303.

5. محمد إبراهيم الهلالي. تدريس علم المكتبات في جامعة الزقازيق فرع بنها. مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر. مج3، ع1 (يوليو 2001).

6. جامعة القاهرة. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات عبر خمسين عاماً (1951- 2000): كتاب تذكاري. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001.

7. الرازي، محمد ابن أبي بكر. مختار الصحاح. دمشق: دار اليمامة للطباعة والنشر، 1995. ص164.

8. السيد سيد النشار. الرضا الوظيفي لدى المكتبيين في مصر. مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج 3، ع5 (يناير 1996).

9. جامعة المنيا. دليل كلية الآداب جامعة المنيا للعام الجامعي 2001/ 2002. المنيا: الجامعة، 2002. ص ص 1-2.

10. ثروت يوسف الغلبان. تعليم المكتبات والمعلومات في مصر: الموقف عند نهاية القرن. مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج7، ع14 (يوليو 2000) ص114.

11. محمد فتحي عبد الهادي. اتجاهات حديثة في المكتبات والمعلومات. مرجع سابق. ص86.

12. ثروت يوسف الغلبان. مرجع سابق. ص93.

13. محمد فتحي عبدالهادي. اتجاهات حديثة في المكتبات والمعلومات. مرجع سابق. ص82.

14. أمال عبدالمجيد فوزي. دور مكتبات جامعة المنيا في البحث العلمي: دراسة ميدانية. جامعة القاهرة فرع بني سويف. كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق والمعلومات، 2002. (أطروحة دكتوراه غير منشورة).

15. عماد عبد الوهاب الصباغ. مشروع لاستراتيجية عربية لتعليم المعلوماتية. تونس. أعمال المؤتمر التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، 1999. ص542.

16. أسامة السيد محمود. المكتبات والمعلومات في الدول المتقدمة والنامية: الاتجاهات، العلاقات، المؤسسات، الإنتاج الفكري. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1987. ص 5.

17. ثروت يوسف الغلبان. مرجع سابق. ص99.

18. محمد فتحي عبدالهادي. المعلومات وتكنولوجيا المعلومات على أعتاب قرن جديد. القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 2000، ص125.

19. هاني محي الدين عطية. تسويق الذات: رؤية جديدة لأخصائي المكتبات والمعلومات في الوطن العربي. مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج7، ع14 (يوليو 2000)، ص18.

20. ناريمان إسماعيل متولي. الاتجاهات الحديثة في تأهيل العاملين في مجال المكتبات والمعلومات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س21، ع2 (ابريل 2001).

21. ALA. Standards for Accreditation. Chicago: ALA, 1972. P6.

22. فوزية يوسف العبد الغفور. دور مركز القياس والتقويم والتنمية المهنية في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس/ التدريب بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. س19، ع76 (خريف 2001). ص122.

23. محمد جعفر عارف. اختلاف مسمى المكتبات والمعلومات بالولايات المتحدة الأمريكية ومدى تأثيره على أهداف ومقررات برامج الماجستير: دراسة تحليلية. مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج10، ع19 (يناير 2003). ص29.

24. محمد فتحي عبدالهادي. اتجاهات حديثة في المكتبات والمعلومات. مرجع سابق. ص82.

25. ناريمان إسماعيل متولي. مرجع سابق. ص41.

26. أسامة جمال القلش. التعاون بين أقسام المكتبات ومرافق المعلومات المصرية في التدريب الميداني. مجلة عالم المعلومات والمكتبات والنشر. مج2، ع1 (يوليو 2000). ص251.

27. جامعة المنيا. دليل مؤتمر التفاعل بين كليات الجامعة للإسهام في تطوير التعليم الجامعي. المنيا. كلية التربية النوعية، 2001. ص43.

28. هاني محي الدين عطية. مرجع سابق. ص14.

(ملحق)

استبيان

عزيزي، عزيزتي طلبة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات جامعة المنيا

تحية طيبة وبعد..

أرجو التكرم باستيفاء هذا الاستبيان المتعلق بمدى الرضى الدراسي بين طلاب القسم وذلك لمساعدتنا على معرفة آرائكم ومقترحاتكم للتطوير وتحسين الأداء.

1- الجنس: ذكر ( ) أنثى ( )

2- العمر: أقل من 18 عام ( ) 18- 20 عام ( )

20- 22 عام ( ) أكثر من 22 عام ( )

3- الفرقة الدراسية: الثانية ( ) الثالثة ( )

4- كيف عرفت بقسم المكتبات؟

* من أحد أقاربي أو أصدقائي من خريجي القسم ( )
* أثناء الالتحاق بالكلية ( )
* أخرى اذكرها ( )

5- ما هي مبررات التحاقك بالدراسة بالقسم؟

* الرغبة في التعامل مع مصادر المعلومات والعمل في المكتبات ( )
* ضمان توافر فرص عمل داخل أو خارج مصر ( )
* القسم المتاح أمامي عند الالتحاق بالكلية ( )

6- ما هو التخصص الذي كنت ترغب في دراسته بدلاً من تخصص المكتبات؟

الطب ( ) الهندسة ( ) الصيدلة ( ) الزراعة ( ) الفنون الجميلة ( )

أخرى أذكرها ( )

7- ماهو المسمى الذي تفضله للقسم؟

قسم المكتبات ( ) قسم المكتبات والمعلومات ( )

قسم الوثائق والمكتبات( ) قسم المكتبات والوثائق والمعلومات( )

8- ما هي أقرب المواد الدراسية التي درستها إلى نفسك (بالترتيب وفق الأولوية).

1

2

3

9- ماهي المواد الدراسية التي درستها بالقسم وترى أنها لاتفيد التخصص؟

1

2

3

10- هل تأخذ قدراً كافياً من المواد الدراسية في مجال الحاسب الآلي وتكنولوجيا المعلومات؟
نعم ( ) لا ( )
11- هل تعرف جميع أعضاء هيئة التدريس بالقسم؟
نعم ( ) لا ( )
12- هل تشعر بالتقارب بينك وبين أعضاء هيئة التدريس بالقسم؟
نعم ( ) لا ( )
إذا كانت إجابتك بلا فما هي الأسباب؟
1
2
3
13- هل يوفر القسم التدريب الميداني والرحلات العلمية التي تساند التخصص؟
نعم ( ) لا ( )
14- هل ترغب في استكمال دراساتك العليا (ماجستير& دكتوراه) في تخصصك؟
نعم ( ) لا ( )
15- ما هي أهم المشكلات التي تواجهك أثناء الدراسة بالقسم؟
* عدم وجود معامل للتدريب العملي ( )
* غياب المعاملة الجيدة من جانب أعضاء هيئة التدريس ( )
* صعوبة المواد الدراسية ( )
* أخرى اذكرها ( )
16- هل تفضل أن تكون هناك كلية مستقلة لدراسات المكتبات والمعلومات؟
نعم ( ) لا ( )
17- ما هو المسمى الوظيفي الذي تفضله لخريج القسم؟
أمين مكتبة ( ) أخصائي مكتبات ( ) اخصائي معلومات ( ) مكتبي ( )
18- مانوع المكتبة الي تفضل العمل بها بعد تخرجك؟
مكتبة عامة ( ) مكتبة مدرسية ( ) مكتبة متخصصة ( ) مكتبة جامعية ( )
19- هل تشعر بعدم أهمية تخصصك الدراسي مقارنة بالتخصصات العلمية الأخرى داخل وخارج الكلية؟
نعم ( ) لا ( )
20- عموماً هل تشعر بالرضا عن دراستك والتحاقك بالقسم؟
نعم ( ) لا ( )

الطريق إلى المكتبة التخيلية الإلكترونية

دكتور مهندس / محمد نبهان سويلم

ملخص :

تبدأ الدراسة باستعراض ملامح الارتباط بين الحاسبات والمكتبات ثم تتناول النظم الآلية المتكاملة للمكتبات وشبكات المعلومات والمكتبة الإلكترونية.

مقدمة

المعلومات كانت دائماً دافع التقدم والازدهار لأي مجتمع، فمن أحسن استغلالها حاز القوة والقدرة ومن تعامل معها كزخرف انحسر واندحر، وفي ظل ثورة المعلومات التي بدأت منذ الخمسينات بات واضحاً مدى التدفق الهائل للمعلومات بحيث تضاعف الإنتاج الفكري مرات متعددة في سابقة لم تحدث في التاريخ الإنساني قاطبة. وقد أحدثت ثورة المعلومات ثورة توأمية في تقنيات إنتاج المعلومات وإجراءات جمعها وتنظيمها وسبل الإفادة منها في المكتبات ومرافق المعلومات، ويمكن القول بشئ من الثقة أنه لولا التطورات الهائلة في تكنولوجيا الحاسبات والاتصالات التي انعكس أثرها بشكل مباشر ورئيسي على تنظيم مصادر المعلومات وإتاحة سبل الأفادة منها مما استدعى إعادة تأهيل اخصائي المعلومات والمكتبات.

ويمكن رصد ملامح الارتباط بين الحاسبات والمكتبات من إلقاء الضوء على بعض الملامح الأساسية ومنها:

1 - مع ظهور الجيل الثاني للحاسبات بدأ استخدام الكروت المثقبة في عمليات إدخال البيانات واهتم المكتبيون باستخدام ذات التقنية في محاولات جادة لإدارة الفهارس بذات الأسلوب مع استخدام الشرائط المغناطيسية كوسيط تخزين مستديم في تجميع الفهارس وإمكانية استعادة بياناتها أو طبع نسخ ورقية منها، مما ساعد بشكل مباشر على ارتقاء الإفادة من المصادر المتاحة.

2 - مع الجيل الثالث ونشأة تكنولوجيا التعامل التفاعلي مع الحاسب بدأ التفكير الجدي في ابتكار النظم الآلية للمكتبات خاصة بعد رسوخ استخدام MARC ووضع مواصفات قياسية موحدة.

وقد حققت هذه المرحلة مايلي:

أ- زادت فرصة الاستفادة من الفهارس خارج جدران المكتبة.

ب- تحقيق وفر اقتصادي في التكلفة الإدارية واستخدام الفائض في تنمية المجموعات.

جـ- الارتقاء بمستوى الخدمة مما حقق رضا لدى فئة المستفيدين.

د- تشجيع الترابط والتعاون بين المكتبات وإمكان المشاركة على الموارد المعلوماتية، ورغم محدوديتها آنذاك، عن طريق شبكات بين حاسبات عملاقة- مضيفة- Host Computers مما حد من انتشار هذه الشبكات على مستوى المستخدم الفرد.

هـ- التفكير الجدي في نظم آلية متطورة للمكتبات تدير موارد المكتبات إدارة جيدة.

التطور الأهم:

3- مع رسوخ الحاسبات الشخصية في أوائل 1980 بفضل شركتي IBM، ميكروسوفت وتطور بناء الشبكات المعتمدة على الحاسبات الشخصية بدأت أنظار العلماء تكثف جهودها في هذا الميدان خاصة بعد نجاح شركة جنرال موتورز الأمريكية في تصميم وتنفيذ نظام معلومات إداري للشركة على أساس الحاسبات الشخصية فيما اعتبر وقتها مغامرة غير مأمونة الجانب ونجح النظام مما زاد من الجهود العلمية على دعم هذا الاتجاه وتحقق ما كان أملاً للمكتبات بفضل الكشف عن معضلات كثيرة منها أمكن حلها جذرياً، ومن هذه المشاكل:

(أ) العلاقات المركبة بين التطبيقات المختلفة في المكتبات.

(ب) الحاجة إلى نظام آلي متكامل.

(جـ) وضع المقولة (بأن المشاركة والتعاون يمنح المكتبات تقدماً أكثر) قيد البحث والدراسة.

(د) بروز دور الشبكات المحلية LAN والشبكات الموسعة WAN والشبكات الدولية MAN مع حتمية الربط بينها خاصة على ضوء تطور شبكة الإنترنت على المستوى الكوني.

(هـ) فإن شئنا رصد الأحداث وصولاً إلى المكتبة الإلكترونية أو ما يعرف بالمكتبة التخيلية فإن ذلك يستدعي التركيز على ثلاثة محاور.

المحور الأول: النظم الآلية المتكاملة للمكتبات:

النظم الآلية للمكتبات عبارة عن حزمة برامج تعمل على حاسب شخصي PC أو مجموعة حاسبات ضمن شبكة محلية ويجب عند اختيار النظام أن يشمل على أربعة أنظمة نوعية على الأقل هي:

1 . الفهرس المتاح على الخط المباشر.

2 . الإعارة وضبط المراجع.

3 . ضبط المسلسلات.

4 . التزويد.

5 . دعم اللغة العربية مما يعني عملياً تغطية النقاط الواردة بعد:-

(أ) امكان ادخال البيانات باللغة العربية واسترجاعها.

(ب) امكان الحصول على مخرجات باللغة العربية.

(ج) تقديم شاشات المساعدة باللغة العربية.

(د) إمكانية الفرز باللغة العربية.

6 . النظام الفرعي للخدمات مثل الإحاطة الجارية.

7 . إتاحة صفحة للمكتبة على الإنترنت.

8 . يضم نظام فرعي للجرد.

9 . يضم نظام فرعي للموازنة والماليات.

ويتميز النظام الآلي المتكامل بالخصائص العامة التالية:

1- التحرك بين النظم الفرعية دون الخروج عن النظام والدخول إليه مرة أخرى.

2- تكاملية البيانات على قاعدة البيانات لخدمة كل الأنشطة.

3- اعتماد أسلوب الحقول المتغيرة الطول.

4- يطبق معايير تبادل المعلومات Z39.50 وZ39.58 ويدعم بروتوكولات نقل الملفات FTP.

5- الربط مع عدة مكتبات عبر شبكات المعلومات LAN و WAN.

6- أن يشمل النظام على قاعدة بيانات لاتينية وعربية.

7- يحقق أمن البيانات وفق المفاهيم التالية:

أ- أمن كامل لبيانات النظام الفرعي للإعارة.

ب- الإغلاق الكامل على نظام الفهرس المتاح على الخط.

جـ- كلمات سرية يصعب استرجاعها.

د- إمكان اعداد نسخ احتياطي لتسجيلات البيلوجرافية المحملة على قاعدة البيانات.

بعض أنواع النظم الآلية:

1- نظام VTLS:

إنتاج معهد فيرجينا للتكنولوجيا وصدرت أول إصداراته عام 1975 ويستخدم في المكتبات المصرية التالية:

أ- شبكة كليات الهندسة.

ب- المكتبة القومية الزراعية.

وعلى المستوى الدولي يستخدم في 900 مكتبة.

2- نظام ACLS:

هو نظام آلي متكامل اعدته شركة Wation Consultant OTUA وصدر عام 1985 ويستخدم محلياً في (مركز البحوث المائية- البنك المصري للتنمية الصادرات -وزارة الشباب- شركة النصر للسيارات) وعربياً يستخدم في دولة الكويت ويبلغ عدد النظم المستخدمة عالمياً حوالي 650 نظام.

3- نظام اوليب OLib:

نظام إنجليزي المنشأ ولم يستخدم في مصر وإن كان يحقق انتشاراً في المملكة المتحدة وبعض دول أوربا.

4- نظام Unicorn:

صدرت أول اصدارته عام 1982 وتم رصده في مكتبة مبارك العامة وهناك أكثر من 600 مكتبة عالمية تستخدمه.

5- النظام المصري A.LIS:

صمم بواسطة مركز معلومات دعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء المصري وينتشر في المكتبات المصرية ولايستخدم عربياً أو دولياً.

6- نظام CDS/ISIS:

وهو نظام مصمم بواسطة اليونسكو وتوزعه جامعة الدول العربية مجاناً على المكتبات في العالم العربي والنظام اثبت نجاحه ويعتبر فهرس آلي في المقام الأول.

النظام الآلي ودعم اتخاذ القرار:

لعل من أبرز وظائف النظام الآلي قدرته على توفير بيانات يصعب وأحياناً يستحيل توافرها

وهي بيانات الحاجة إليها ماسة في تطوير أساليب إدارة الموارد المختلفة للمكتبات وتأسيساً على ماسبق فإن النظم الآلية تساند وتدعم اتخاذ القرارات، وفي هذا الصدد فإن النظم الآلية تقدم تقريراً عن متابعة الاعتمادات المالية - متابعة أداء الموردين ومتابعة أوامر التوريد واصدار تقارير عن متابعة الاعتمادات المالية - متابعة أداء الموردين ومتابعة أوامر التوريد وإصدار تقارير عن أدائية النظام الآلي في جانبة المنطقي وكيفية أدائه لأنشطته وإدارته للنظم الفرعية الرئيسية ومقدار الإفادة من النظام واكتشاف نقاط التمييز والاختناق وكيف يجري الإفادة - إلى جانب هذا متابعة رد فعل المستفيد مما يجعله مشاركاً وليس سلبياً.

النظم الآلية وإدارة المجموعات:

وتشمل إجراء الأعمال التالية:

1- المقارنة مع المكتبات ذات النشاط المماثل.

2- تحليل الإعارات الخارجية.

3- قياس كفاءة استخدام الفهرس المتاح على الخط المباشر.

4- مقارنة سياسة التزويد والإعارة والتبادل مع المكتبات المناظرة.

1- تحليل المقتنيات الحالية:

يمكن استخدام الفهرس على الخط في الحصول عل تحليل تفصيلي للمقتنيات المتاحة على هيئة جداول وكشف عوامل الارتباط بينها وبين اللغة المستخدمة أو اللغة المستخدمة إضافة إلى الموضوع مما يكشف مظاهر الضعف أو القوة في المقتنيات الحالية.

2- المقارنة مع المكتبات ذات النشاط المناظر:

إذا قورنت نتائج تحليل المقتنيات مع مكتبة مناظرة لامكن تحديد مستوى المكتبة قيد الدراسة وترتيبها ضمن مكتبات نفس الفئة.

3- تحليل الإعارات الخارجية:

تستطيع النظم الآلية مراجعة سجلات الإعارة للحصول على توزيع بالسن- بالدرجة العلمية- بالوظيفة- الأوعية التي يشتد عليها الطلب- الأوعية الراكده.

4- قياس كفاءة الفهرس المتاح على الخط:

بعض النظم الآلية يمكنها التحقق من أسماء المؤلفين التي يجري مراجعتها خلال فترة زمنية

محددة بغرض التحقق من عدة أمور.

أ- الكتب والأوعية التي يجري البحث عنها ويتضح عدم توافرها فوراً.

ب- الأوعية التي يجري البحث عنها وليس لها وجود في المجموعات المتاحة.

المحور الثاني: شبكات المعلومات:

هناك تداخل في المفاهيم بين الأنظمة الموزعة وبين شبكات الحاسب، فالنظم الموزعة عبارة عن مجموعة حاسبات مضيفة Host في مواقع متباعدة غير منظورة للمستخدم وكل الذي يجب عليه إجراؤه إعطاء أمر للحاسب في بلده (س) وسوف ينفذ أوامره في بلده لتكن (ص) وقد ترسل نتائج الأمر إلى بلدة ثالثة هي (ع)، في حين نجد أن الأمر يختلف في الشبكات فالمستخدم عليه تعريف نفسه للشبكة وعليه تقديم المهمة المطلوبة وتحديد المعالجة المطلوبة وتلقي النتائج على نفس الحاسب.

هذا الاختلاف الواضح بين الشبكات والنظم الموزعة يعتمد أساساً على نظام التشغيل الذي يعمل في النظم الموزعة على جعل النظام مركزي التحكم مع شفافية الآلات الأخرى.

ولعل ما أتاح شبكات المعلومات هو تطور شبكات الحاسب بشده وإذابه الفوارق بين جمع ومعالجة ونشر وتوزيع المعلومات وأصبح في مقدور المكتبات الصغيرة محدودة الموارد مراجعة فهارس مكتبة مركزية في الطرف الآخر من الكرة الأرضية بمجرد التعامل التفعالي مع حاسب شخصي متصل بالشبكة الكونية وفوق الكونية.

مزايا الشبكات:

تحقق الشبكات عدة أهداف على النحو التالي:

1- المشاركة على الموارد المنطقية كما في شبكة Janet التي تغطي المملكة المتحدة وتجعل الباحث يتعامل مع الفهارس الآلية في مكتبات ومراكز جامعية متعددة.

2- المشاركة على قدرات المعالجة Processing.

3- المشاركة على قدرات التخزين والطابعات كما في الشبكات المحلية LAN.

4- تحقيق وفر مالي حيث تمتاز الحاسبات الشخصية بأن معامل كفاءتها أكبر من الحاسبات المضيفة Host رغم أن الأخيرة أسرع وأكبر، وتقاس الكفاءة بمعيار قسمة ثمن الحاسب على عدد البرامج التي ينجزها في فترة عمل واحد وفق المعادلة.

$$X = \frac{\text{Price}}{\text{Performance}}$$

وتتفوق الحاسبات الشخصية في هذا المضمار فرغم بطء سرعتها نسبياً إلا أن ثمن الحاسب الشخصي يقل بشده عن ثمن الحاسب المضيف الذي يتجاوز ثمنه عدة ملايين من الجنيهات.

5- التدرج في زيادة حيز الشبكة:

تضمن شبكات الحاسب التدرج في توسيع حيز الشبكة وتطوير عملها مع زيادة عبء العمل وذلك بإضافة حاسبات جديدة إلى الشبكة، في حين أن استخدام حاسب مضيف Host مع اتصال المستخدمين به مباشرة سوف يتطلب عند زيادة عدد المستخدمين عن الحد الأمثل تغيير الحاسب مما يعني زيادة الأعباء المالية.

6- تحديث الملفات:

إن أي تحديث على ملفات الشبكة يمكن لفئة المستخدمين ملاحقته فورياً.. وهذا يصعب على الحاسب Host المركزي.

7- إتاحة الاتصال الشخصي عبر E- MAIL.

8- الوصول إلى المعلومات البعيدة.

9- المشاركة التفاعلية وليس بالتلقي.

أنواع الشبكات وفق المدى الجغرافي:

تقسم الشبكات إلى عدة أنواع وفق المدى الجغرافي:

1- شبكة LAN الشبكة المحلية:

مثل الشبكة الداخلية في المكتبة أو الكلية وتمتد إلى مسافة 3 كم وقد تكون طوبوغرافيتها واحدة من الأنواع التالية: (شبكة المسار المشترك- شبكة نجمية- شبكة حلقية- شبكة شجرية).

2- شبكة ممتدة WAN:

عندما تنمو الشبكة المحلية LAN قد تتحول إلى شبكة WAN بإضافة معدات تسمى BRIDGES قناطر تنظم عملية نقل البيانات عبر الشبكات LAN المكونة للشبكة WAN أو MAN وكذلك اضافة أجهزة روترز (مكررات الرسائل) لضمان جودة الخدمة وإضافة البوابات GATE WAY وتعمل محولات بين البروتوكولات وبعضها البعض.

3- نظم تشغيل شبكة LAN:

تعتبر نظم التشغيل من أهم المكونات البرمجية للشبكات عموماً حيث يتولى نظام التشغيل إدارة موارد الشبكة وتنظيم الاستفادة منها وتأمين البيانات وحمايتها تحت ظروف تعددية المستخدمين وتعددية المهام وأبرز نظم التشغيل هي:

أ- نظام WINDOWS NT.

ب- نظام NOVELL.

وفي هذا الصدد يتميز نظام Windows NT حيث يحقق أداء جيد لخدمات الشبكة مع مرونة عـالية في التـعـامل مع الأعطال إضـافة إلى تأمين الـبيـانات، كـما يمكنه مع شـبكة الإنتـرنت والإنترانت، ويساند قواعد البيانات الموزعة.

وأبرز شبكات LAN هي الخادم/ العميل الذي يتصف بالآتي:

أ- كل عقـدة عبارة عن حاسب شـخصي له قدرة مسـتقلة على المعالجة وله ملفـاته على وسائط تخزينة إضافة إلى نظام تشغيل ذاتي WINDOWS 98.

ب- كل عقدة متصلة بحاسب آخر أو أكثر عبر قناة اتصال الشبكة.

جـ- الخادم مسمى يطلق على حاسب يتولى إدارة الشبكة ويحتفظ بالملفات المشارك عليها.

يضم الخادم البرمجيات التالية:

نظام تشغيل الشبكة.

النظام الآلي المتكامل.

بروتوكولات النقل والتحرك كما في معمارية الشبكة القياسية OSI-ISO.

نماذج من الشبكات:

أولاً: الإنترنت.

1- تعتبر مـصر الدولة الثالثة في الترتيب على باقي الدول العربية من حـيث عدد المشتركين على الشبكة ولاتسبقهـا سوى الإمارات ثم المملكة العربية السعودية، ومن حيث الاستـخدام تعتبر مصر الأولى على الدول العربية حيث يبلغ العدد الكلي للمستخدمين 500.000 بواقع ثمانية أفراد لكل اشتراك.

2- تتيح الإنترنت مواقع لـكل انواع المكتبات من عامة- قوميـة- أكاديمية- مدرسيـة- متـخصصة بإجمالي يناهز 25.000 موقع ويمكن من خلال هذه المواقع التعامل مع:

أ- ملفات النص الفـائق بالامتداد MTM-HTML وتعتبر هذه الملفات هـي البنية الأساسية للمواقع.

ب- ملفات الصـور سيان كـانت ملفاً GIF أو JPG وهي تضم الصور الجـميلة الصغـيرة

المستخدمة في تخفيف الوقع الطباعي كما تتيح أيضاً الصور الكبيرة من ملفات JPG.

جـ- ملفات الصوت WAV أو ملفات MID وتستخدم هذه الملفات في تسجيل الأصوات والمقطوعات الموسيقية.

د- ملفات النصوص TXT وهي أكثر الملفات استخداماً من فئة المستخدمين.

تطبيقات الشبكة في تنمية المقتنيات:

لاتختلف عملية تنمية المقتنيات في بيئة تقليدية عن السبيئة الإلكترونية إلا في ما تفرضه طبيعة التعامل مع الأوعية الإلكترونية، وتشمل تنمية المقتنيات الإجراءات التالية:

أ- الاختيار.

ب- حساب التكلفة بحيث تقل في الشبكة عن النشر التقليدي مثل الدوريات الإلكترونية.

جـ- التمويل.

وقد أفرزت الشبكة مفهوم اتفاقيات الترخيص بالإتاحة مما يستدعي من المكتبة مراجعة شروط هذه التعاقد لهذه الخدمة.

ثانياً: تقييم المجموعات:

هذه الخدمة من أهم الخدمات بالاعتماد على البحث المباشر في فهارس مكتبات الجامعات التي تقوم بتدريس هذه الموضوعات باستخدام خدمة Telnet وتشمل هذه القوائم ضمن مجموعات هي:

1- المستوى الأول ويشمل الدوريات البؤرية.

2- المستوى الثاني الدوريات الموجودة في أربع أو خمس مكتبات.

3- المستوى الثالث الدوريات الموجودة في 2 مكتبة على الأقل.

4- المستوى الرابع الدوريات الموجودة في مكتبة واحدة.

5- وبهذا يعتبر تقييم الدوريات Journal Online News من أبرز ملفات الشبكة

6- وتشمل أدوات الاختيار من المواقع العامة والمتخصصة مثل:

ACOWEB وهو من أهم المواقع لدعم نتيجة المجموعات باستخدام محركات البحث المناسبة.

كما تشمل الخدمات التالية:

أ- دليل الموردين والناشرين.

ب- دليل أدوات ومصادر التحقق الببليوجرافي.

جـ- دليل المنظمات والجمعيات.

د - مصادر علم المكتبات والمعلومات ذات الأهمية للتزويد.

هـ -دليل الدوريات والنشرات والقوائم البريدية.

و- دليل المراجع الهامة:

مواقع عروض الكتب المتاحة مثل موقع Bookwire، موقع عروض الكتب بصحيفة New York Times موقع Booklist، موقع العناوين الجديدة New Title in Library موقع Rettin on Refrence.

وفي مصر استخدمت شبكة الإنترنت في عمليات التزويد للمكتبات التالية:

- مكتبة مركز معلومات مجلس الوزراء.
- مكتبة شركة المقاولين العرب.
- مكتبة الجمعية المصرية لرعاية الخصوبة.

شبكة الانترنت والفهرسة والتصنيف:

وتشمل الخدمات:

أ- خدمة فهرسة أصلية.

ب- خدمة فهرسة منقولة للمواد العربية والأجنبية.

جـ- فهرسة للمواد الإلكترونية.

وتشمل الخدمات خدمة التصنيف وفق نظام ديوي العشري وتصنيف الكونجرس والتصنيف العشري العالمي وقوائم رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس.

فهرسة المواد الإلكترونية:

من وجهة نظري فإن فهرسة المواد الإلكترونية عملية هامة للاعتبارات التالية:

أ- وجود كم كبير وهام من المعلومات.

ب- وجوب تيسير إتاحة هذه المصادر.

المحور الثالث: المكتبة الإلكترونية:

يؤكد الإنتاج الفكري العالمي أن النظم الآلية والشبكات سوف تلعب دوراً بارزاً حيال التحدي الذي تواجهه المكتبات التقليدية حيث أصبح من المتعذر عليها تجميع الانتاج الفكري على نحو شامل في أنواع شتى من المجالات الموضوعية ولم يعد هناك مفر من اللجوء إلى الشبكات والمشاركة على الموارد خاصة بعد أن ترسخ النشر الإلكتروني واضحى واقعاً يفرض نفسه على سوق النشر، أضف إلى ذلك وجود شبكات معلومات مجانية مثل "أمريكا على الخط"، وكومبيو سيرف وشبكة الإنترنت والإنترانت كل هذه سوف تجعل من الممكن تحقيق المكتبة الإلكترونية والتحول السريع من مخزن كتب إلى أنابيب توصل المعرفة والعلم إلى من يطلبها وتحقق استمرارية الحصول على المعلومات دون أي عوائق خاصة في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية، أما في دول العالم الثالث فقد تفرض المكتبة الإلكترونية رسوماً مالية على بعض خدماتها.

ويمكن تعريف المكتبة الإلكترونية بأنها خدمات مكتبية يتم تشغيلها لتخطي عمليات المكتبات التقليدية بالإضافة إلى استثمارها بمميزات التكنولوجيا الرقمية في أغراض التخزين والاتصال وتبادل المعلومات عن بعد.

نموذج

شبكة المعلومات الأكاديمية المشتركة جانيت:

1- شبكة معلومات مناطق واسعة WAN تخدم بيئة المجتمع العلمي والبحثي في المملكة المتحدة.

2- تتكون من ثمانية حاسبات عملاقة FRONT END إلى جانب شبكة هائلة من تجمع شبكات LAN وكل حاسب عملاق هو المتحكم في حركة النقل داخل المملكة المتحدة التي قسمت جغرافياً إلى ثمانية مناطق.

3- وفرت جانيت الخدمات التالية:

أ- التعامل مع الشبكة مباشرة INTERACTIVE تفاعلياً.

ب- البريد الإلكتروني.

جـ- نقل الملفات.

د- معالجة البرامج عن بعد.

4- ترتبط الشبكة على المستوى الدولي مع باقي أوروبا والولايات المتحدة والشرق الأوسط.

5- يشارك في هيئة إدارة جانيت عناصر من فئة المستفيدين.

6- توفر جانيت خدمة التوصيل إلى فهارس المكتبات المختلفة المشاركة في الشبكة.

7- توفر جانيت خدمات إخبارية علمية عن طريق الخط المباشر بعضها ملفات فردية.

8- قواعد البيانات الببليوجرافية- تتيح لمستخدم جانيت التوصل إلى قاعدة بيانات BIBLIO إلى جانب قاعدة بيانات عما نشر عن الحاسبات في عشرين دورية إلى جانب قواعد بيانات إحصائية إلى جانب خدمة النشرات الإلكترونية التي تهم البحث العلمي.

9- خدمة البريد الإلكتروني في جانيت تشبه خدمة البريد الإلكتروني في INTERNET.

10- نقل الملفات حتى الآن لازال مكلفاً.

11- مجموعة مستفيدي جانيت هم مرآة للخدمة التي تقدمها الشبكة.

إن إنشاء جانيت مع الدعم الدائم لها في دولة محدودة الموارد نسبياً مثل المملكة المتحدة مثال يمكن أن يحتذى في العالم العربي ومصر مطالبة بالارتقاء بشبكة EGYPT Net وشبكة الجامعات المصرية.

المصـــادر

1- أسامة السيد محمود. معايير اختيار النظم الآلية في المكتبات .- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات .- مج7 عدد 13 يناير 2000.

2- أسامة لطفي. تطبيقات شبكة الانترنت في المكتبات ومراكز المعلومات: دراسة تجريبية.- شبين الكوم، 2000.- أطروحة دكتوراه. كلية الآداب- جامعة المنوفية.

3- أمل وجيه حمدي. النظام الآلي المتكامل لمكتبة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. أطروحة ماجستير- كلية الآداب- جامعة القاهرة، 1999.

4- جروش، أودري. تقنيات المعلومات في المكتبات والشبكات/ ترجمة حشمت قاسم .- مكتبة الملك عبدالعزيز .- الرياض، 1999.

5- رندة إبراهيم إبراهيم. معايير اختيار النظم المحسبة المتكاملة في المكتبات: دراسة مسحية على المكتبات الجامعية المصرية مع دراسة حالة على مكتبات جامعة حلوان.- رسالة دكتوراة كلية الآداب- جامعة حلوان، 2001.

6- عثمان أمين الجندي. تقدير الصلاحية وزمن الاستجابة في نظم الشبكات .- أطروحة دكتوراه- جامعة عين شمس، 1996.

7- محمد نبهان سويلم. شبكات الحاسب والمعلومات تحت الطبع .- القاهرة، 2003.

8- محمد نبهان سويلم. نظم التشغيل.- المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2003.

الدوريات العربية المتخصصة في مجال الأرشيف والوثائق
دراسة تحليلية لمقالات الدوريات (1)

د. مها أحمد إبراهيم و د. عزة فاروق عبدالمعبود
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب- جامعة القاهرة فرع بني سويف

ملخص :

تهدف الدراسة إلى الوقوف على مدى إسهام مجال الأرشيف والوثائق في الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات خاصة فيما يتعلق بإسهامات الدوريات العربية في هذا القطاع من خلال تحليل مقالات الدوريات العربية حتى عام 2000، وذلك للتعرف على السمات الرئيسية لهذا الإنتاج ومدى تشتتها الزمني واللغوي والموضوعي والجغرافي، ومحاولة إبراز بعض الظواهر الأخرى المرتبطة بإسهامات كل من المؤلفين والدوريات، لاستنباط قائمة طبقية بأبرز الدوريات والمؤلفين إنتاجاً في المجال وقد تبين تشتت الإنتاج عن 117 دورية بإسهام 350 مؤلفاً لـ742 مقالة.

تمهيد:

إن مجال الأرشيف والوثائق من المجالات الحيوية الهامة حيث تعد الوثائق هي المصدر الأساسي التي تعتمد عليه أي دولة، فهي ذاكرة الأمة وسجل ماضيها وحاضرها. ويتجلى مفهوم الأرشيف والوثائق عندما يتبارى الكتاب والباحثون في إرساء هذا المجال وتأصيله.

وقد نشأ تخصص الأرشيف والوثائق بجوار تخصص المكتبات والمعلومات باعتبار أن الوثائق مصدر من مصادر المعلومات، حيث لايوجد قسم مستقل لتدريس الأرشيف والوثائق في مصر والدول العربية إنما ارتبطت دراسة الأرشيف والوثائق بدراسة المكتبات والمعلومات في أغلب الحالات لأسباب عدة[1].

ومن هنا نستطيع القول بأن تخصص الأرشيف والوثائق والمكتبات والمعلومات وجهان لعملة واحدة يصعب الفصل والتمييز بينهما. حيث يرى أساتذة المجال تكامل دراسات الوثائق والمكتبات وأنه من الضروري أن تستظل بمظلة واحدة لأن تمايز كل هذه الدراسات كقطاع مستقل من قطاعات دراسات المعرفة يستلزم التوحيد وعدم التشتت أو التشقق(2).

وتحاول هذه الدراسة التعرف على الإنتاج الفكري العربي الوثائقي المنشور في الدوريات العربية المتخصصة حيث تعد المطبوعات الدورية مصدراً مهماً للمعلومات كوسيلة لنشر الإنتاج الفكري والانتفاع به.

وتعد الدوريات وعاء للمعلومات يتفوق على بقية أوعية المعلومات الأخرى بما فيها الوعاء التقليدي ألا وهو "الكتاب" وتتمثل مظاهر هذا التفوق في أنها تستوعب وتبث أعداداً هائلة من المقالات التي تضم ذخيرة من المعلومات الحديثة والجارية في جميع المجالات.

هدف الدراسة:-

نجد أن الحاجة ملحة لإجراء هذه الدراسة للوقوف على مدى تشتت الإنتاج الفكري الوثائقي وتناثره على الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات بصفة عامة، وعلى الدوريات العربية في مجال الأرشيف والوثائق بصفة خاصة. والجدير بالذكر أن الإنتاج الفكري العربي في مجال الأرشيف والوثائق قليل إلى حد ما إذا ما قورن بما أنتج في مجال المكتبات والمعلومات، ومن هنا كان الهدف من هذه الدراسة تحليل الإنتاج الفكري المنشور حول موضوع الأرشيف والوثائق المنشورة من الدوريات العربية المتخصصة، وذلك للتعرف على السمات الرئيسية لهذا الإنتاج التي تتمثل في الخصائص الزمنية، واللغوية، والموضوعية، ومحاولة إبراز بعض الظواهر الأخرى المرتبطة بسمات الإنتاج الفكري لمقالات الدوريات كأشكال التأليف الفردي والمشارك، والمترجمات، ومعرفة أهم الدوريات التي تنشر فيها مقالات هذا الإنتاج الفكري.

كما تعنى هذه الدراسة بالإجابة عن مجموعة من التساؤلات هي:-

- ما حجم الإنتاج الفكري في مجال الأرشيف والوثائق الصادر في الدوريات العربية المتخصصة حتى عام 2000؟
- ما هي السمات اللغوية لهذا الإنتاج الفكري؟
- ما هي السمات النوعية لهذا الإنتاج الفكري؟

- ما هي أبرز الاتجاهات الموضوعية لهذا الإنتاج الفكري؟
- ما أبرز الدوريات التي تعني بنشر مقالات هذا الإنتاج الفكري؟
- ما الخصائص الزمنية لهذا الإنتاج الفكري؟
- من هم المؤلفون الأغزر إنتاجاً لهذا الإنتاج الفكري؟
- ما حجم التأليف المشترك لهذا الإنتاج الفكري؟
- ما حجم المترجمات لهذا الإنتاج الفكري؟

حدود البحث ومجاله:-

لما كان الهدف الأساسي للدراسة هو التعرف على الإنتاج الفكري الوثائقي المنشور في الدوريات العربية فتتناول الدراسة تحليل مقالات الدوريات العربية منذ صدور أول مقالة في المجال عام 1937 وحتى عام 2000 الصادرة بمختلف اللغات، وذلك من خلال رأس الموضوع "الأرشيف والوثائق" والموضوعات ذات العلاقة به وفقاً للتقسيمات الموضوعية التي حددها الدكتور محمد فتحي عبدالهادي في الدليل البيليوجرافي للإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات كالأرشيف الصحفي- الصيانة والترميم- البردي والبرديات- مراكز الوثائق. . . الخ، وقد تم استبعاد "المخطوطات" نظراً لاختلاف طبيعة هذا الموضوع وأنه يحتاج لدراسة مستقلة.

وقد تم تجميع مقالات الدوريات العربية في مجال الأرشيف والوثائق بالاعتماد على الدليل البيليوجرافي للإنتاج الفكير العربي في مجال المكتبات والمعلومات بطبعاته المختلفة للأستاذ الدكتور/ محمد فتحي عبدالهادي الذي تفضل مشكوراً بإتاحة الدليل الأخير الذي يغطي الفترة الزمنية من 1996- 2000.

منهج الدراسة:-

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستعينة بتطبيق قوانين القياسات الوراقية التي تعتمد على استقراء خصائص الإنتاج الفكري سواء اللغوية أو النوعية أو الموضوعية، وكذلك على المنهج الإحصائي الاستدلالي في استخلاص نتائج الدراسة، كما تستخدم الدراسة قانون براد فورد- زيف لقياس مدى تشتت الإنتاج الفكري المنشور في المجال موضوع الدراسة.

فقامت هذه الدراسة بتحليل محتوى الدوريات العربية في مجال الأرشيف والوثائق حيث قامت الباحثتان بحصر وتحليل (742) عملاً تحت (14) أربعة عشر رأس موضوع لما

يقرب من (350) ثلاثمائة وخمسون مؤلفاً، وذلك بدراسة الاتجاهات العددية والنوعية لها والتعرف على السمات المختلفة من حيث: مدى إسهام كل دورية، التوزيع الزمني، والتوزيع الموضوعي، والتوزيع الفئوي، والتوزيع اللغوي، وإسهام المؤلفين.

مصطلحات الدراسة:-

في هذا القسم من الدراسة يتم تقديم التعريفات الإجرائية لأهم المصطلحات في الدراسة وذلك بغرض إعطاء التعريفات المقصودة بها عند ورودها في الدراسة.

الوثائق Documents

مواد يسمح بضمها للأرشيف وتكون مخطوطات على أي مادة مناسبة أو أصول مكتوبة على الآلة الكاتبة أو مطبوعة، أو على أفلام أو أي مواد أخرى عليها علامات هجائية أو رقمية أو رموز والتي تشكل جزءاً من إجراءات إدارية (عامة أو خاصة) والتي تركت في عهدة الشخص أو الأشخاص المسئولين عن تلك الإجراءات ولمن يأتي بعدهم بطريقة مشروعة[3].

وقد عرف مفتاح دياب الوثائق على أنه "مجموعة المواد المحتوية على نص كامل ويمكن أن تكون على شكل مادة مطبوعة أو شريط ممغنط أو أي شكل من أشكال المصغرات الفيلمية أو بيانات مرئية[4].

الأرشيف Archives

الأرشيف عامة هو مجموعة الوثائق غير الجارية التي صدرت من الوحدات الإدارية المختلفة لهيئة أو ديوان أو التي تسلمتها نتيجة لنشاطها اليومي ثم انتهت الحاجة إليها في هذه الإدارات، ولكن رؤي الإبقاء عليها لما لها من أهمية تاريخية دائمة وتجمع تلك الوثائق في مكان واحد وفقاً لأنظمة معينة لتيسير عملية البحث التاريخي فيها والمصطلح في الاستخدام الامريكي Archives هو اسم الجمع على الرغم من تزايد استخدام كلمة Ar-chives في الكثير من المطبوعات[5].

وهناك من يرى أن الأرشيف "المحفوظات" Archives على أنه:-

1- المكان "مبنى" الذي تستلم فيه السجلات غير الجارية لصلتها بشئون السلطة الرسمية (أو الحكومية) مؤسسة، منظمة، أو أية هيئة أخرى، والأوراق الخاصة بشخص أو عائلة وتحفظ بسبب قيمتها المستمرة.

2- الوكالة أو الهيئة المسئولة عن اختيار وحفظ وتوفير مثل هذه المواد[6].

الوثيقة Document

ويقصد بالوثيقة أي نوع من السجلات دون النظر إلى بياناتها أو شكلها المادي سواء كانت على ورق أو فيلم أو رق أو أي مادة أخرى، والنتيجة أن لفظ "وثيقة" يستخدم عندما نعنى في الواقع "كتاباً" أو أي وسيلة تسجيل أخرى. ويستخدم اللفظ بالترادف مع لفظ منشور Publication ولكن كلمة وثيقة قد تشمل على أنواع خاصة وفريدة من المواد، مثل اليوميات الشخصية حتى الأبحاث التي يكتبها الطلاب كواجب مدرسي، وتطلق بصورة عامة على المواد الهامة المكتوبة أو المطبوعة والتي تحوي معلومات بصرف النظر عن طريقة أو خصائص تسجيلها أو قيدها. والوثيقة القانونية (الدبلوماطيقية) هي مكتوب يحوي فعلاً أي تصرفاً قانونياً صادراً بإرادة المتصرف أو المتصرفين[7].

مركز الوثائق Document Center

منظمة تكون وظائفها أقل من مركز التوثيق وتتركز تلك الوظائف حول انتقاء وثائق معينة والحصول عليها وتخزينها لاستعادتها ومثل هذا المركز يقوم بنشر الوثائق التي يتسلمها أو ينشئ مثيلات لها. أما العمليات الأخرى مثل الاستخلاص والتكشيف.. الخ فيقوم بها مركز التوثيق[8].

خدمة تسليم الوثائق Document Delivery Service

1- في أنظمة استرجاع المعلومات، التزويد بالوثائق المنشورة وغير المنشورة المطبوعة أو المصورة تصويراً مصغراً نظير تكاليفها.

2- تقديم الوثائق المطلوبة من مجموعة المكتبة لمكتب أو منزل المستعير[9].

علم البردي Popyrology

هو العلم الذي يهتم بدراسة الوثائق القديمة والمخطوطات المدونة على البردي[10].

الميكروفورم (شكل وعاء مصغر) Microform

مصطلح عام يشير إلى الوسائط الشفافة أو غير الشفافة لتحويل أوعية المعلومات، عن طريق التصوير من شكلها التقليدي المعروف (الشكل الورقي) إلى أشكال مصغرة يصل التصغير فيها في بعض الأحيان إلى مائة وخمسين مرة، ولهذا لايمكن قراءتها بالعين المجردة إذ تحتاج إلى أجهزة قراءة خاصة لتكبير بياناتها، وهي أنواع كثيرة منها البطاقات المصغرة

(الميكروفيش والميكروكارد) والأفلام المصغرة (الميكروفيلم) والبطاقات ذات الفتحة والشرائح الفيلمية والجاكيت ويمكن تقسيمها إلى قسمين: الفيلم الملفوف Roll Film، الفيلم الصحفي Sheet Film [11].

الدورية Periodical

لايوجد تعريف شامل جامع متفق عليه لمعنى أو مفهوم المطبوع الدوري حيث إن التعريفات تتأثر بطبيعة الهيئة المصدرة أو طبيعة العمل الدوري نفسه.

فأول تعريف صدر لمصطلح الدورية Periodical جاء في قواعد الفهرسة الخاصة بجمعية المكتبات الأمريكية عام 1908 يليها تعاريف أخرى أهمها التعريف الخاص بمنظمة اليونسكو الصادر في المؤتمر العام لليونسكو الذي عقد في باريس عام 1964 وتم نشره في كتابها Unesco Year BooK من العام نفسه.

فتعرف الدوريات على أنها "مطبوع يصدر على فترات ثابتة لها عنوان مميز. يود الناشرون استمرارها في الصدور إلى مالانهاية دون معرفة متى ستتوقف نهائياً، وعادة تحتوي الدورية على مجموعة من المقالات والمراجعات والعروض والقصص وأية كتابات أخرى بأقلام عدة أفراد. وتعتبر المجلات Magazinies شكلاً كلاسيكياً من الدوريات على الرغم من أن بعض المفهرسين لايعدون المجلات والصحف اليومية وكذلك المجلات العلمية Learned Journal ضمن أنواع الدوريات. مع العلم أنه لايوجد سبب منطقي يدعم مثل هذا الرأي بالإضافة إلى ذلك يعتبر مصطلح Serial "مسلسل" مصطلحاً مرادفاً للدورية Periodical إلى حد كبير[12].

ويقودنا التعريف السابق إلى معرفة ما المقصود بمصطلح مسلسل "Serial" فهناك تعريف لقاموس هارود Harrod ينص على أن المسلسل هو:-

1- أي إصدار ينشر على أجزاء متلاحقة ويصدر على فترات عادة ماتكون منتظمة وقاعدة عامة يود استمرارها إلى مالانهاية. ويندرج تحتها الدوريات، والصحف اليومية، والحوليات، والمنفردات، والنشرات القانونية، والسير الذاتية الخاصة بشخصيات المجتمع.

2- يستخدم مصطلح "Serial" في الولايات المتحدة ليعني المطبوعات الدورية سواء كانت على فترات منتظمة أو غير منتظمة.

3- يتم تعريف المسلسل بواسطة النظام الدولي لبيانات الدوريات International Serial

Data System وذلك بغرض تخصيص الرقم الدولي الموحد للدوريات International Standard Serial Number (ISSN) "أي إصدار على شكل مطبوع أو غير مطبوع، ويتم إصداره على أجزاء متلاحقة وعادة ما يكون لها سمات عددية وترقيمية وتاريخية مع هدف الاستمرارية في الصدور دون نهاية مرتقبة[13].

وهناك تعريف آخر للدوريات Periodicals يذكر أن الدوريات "مطبوع مسلسل أو يقصد له أن يصدر تباعاً إلى أجل غير مسمى في فترات منتظمة أو مقررة وذلك أكثر من مرة في السنة. كما أن كل إصدارة منه تكون مرقمة أو مؤرخة في تتابع، وتحتوي عادة على مقالات منفصلة أو قصص أو أي كتابات أخرى. والمطبوعات الأخرى لاتدخل تحت هذا التعريف" الجرائد التي تنشر الأخبار العامة، ووقائع أعمال المؤتمرات، والأوراق أو المنشورات الأخرى الصادرة عن الهيئات والمتعلقة باجتماعاتها[14].

وانطلاقاً من هذه الأهمية للدوريات كان لابد من القيام بدراسة مسحية لهذة الدوريات وذلك بتحليل وضع هذه الدوريات من حيث الحالة الفنية لها ومكان النشر وبداية سنة النشر ومعدل الصدور واللغات التي تنشر بها والتصور الخاص للدوريات الأساسية في مجال الأرشيف والوثائق.

الدوريات العربية في التخصص:-

كما ذكرنا سلفاً أن تخصص الأرشيف والوثائق ارتبط ارتباطاً وثيقاً بتخصص المكتبات والمعلومات ويتجلى هذا الارتباط بنشر الإنتاج الفكري الوثائقي في الدوريات العربية سواء في مجال الأرشيف والوثائق أو في مجال المكتبات والمعلومات فنجد أن عدد الدوريات العربية المتخصصة في كلا المجالين ثمان وثلاثون دورية.

وبالإطلاع على دليل أورلخ الدولي للدوريات[15] Ulirich's: International Periodical's Directory نجد الدوريات المتخصصة في المجال على مستوى العالم تزيد عن 1852 ألف وثمنمائة واثنين وخمسين دورية وفقاً لإحصائيات سنة 1996 وأن نسبة الدوريات العربية لاتتجاوز 2.1% بالنسبة لعدد الدوريات المتخصصة على مستوى العالم.

وفرضت علينا هذه الدراسة تحديد فئات الدوريات العربية وقد وجدت الباحثتان ضرورة تقسيم الدوريات في حد ذاتها إلى أكثر من فئة حسب مدى خدمتها للتخصص فهي كالتالي: -

1) الدوريات موضوع الدراسة.

2) الدوريات الصادرة عن الكليات والجامعات.

3) المجلات (النشرات) الإخبارية.

ونتناول كل فئة من هذه الفئات بشئ من التفصيل:-

أولاً: الدوريات العربية موضوع الدراسة:-

نجد أن الدوريات العربية في المجال تختلف فيما بينها وفقاً لطبيعة ما تحتويه من موضوعات لذا فقد تم تقسيم الدوريات إلى ثلاث فئات هي:-

الفئة الأولى:- وتعرف بالدوريات الأساسية (الجوهرية).

الفئة الثانية:- وتعرف بالدوريات الثانوية (المحورية).

الفئة الثالثة:- وتعرف بالدوريات الهامشية.

ويقصد بالفئة الأولى: الدوريات الأساسية (الجوهرية) بأنها الدوريات المتخصصة في المجال تلك التي تهتم بموضوع الأرشيف والوثائق في المقام الأول من كافة جوانبه هذا بالاضافة إلى أن متن الدورية كله أو أغلبه يتناول هذه الموضوعات التي تدور في فلك التخصص. وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1) الدوريات الأساسية في مجال الأرشيف والوثائق

م	عنوان الدورية	الدولة	سنة النشر	جار/متوقف	معدل الصدور
1	عالم المخطوطات والنوادر	السعودية	1996	✓	نصف سنوية
2	مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية*	لبنان	1975	–	
3	المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات**	تونس	1997	✓	
4	مجلة معهد المخطوطات العربية	مصر	1995	✓	نصف سنوية
5	مجلة الوثائق والمخطوطات	ليبيا	1986	–	سنوية
6	مجلة اليونسكو لعلم الإعلام والمكتبات والأرشيف	مصر	1970	–	فصلية
7	الوثائق	السودان	1972	–	نصف سنوية
8	الوثائق العربية	العراق	1975	✓	سنوية

* لم تتمكن الباحثتان من معرفة معدل الصدور

** هذه الدورية اختلفت طريقة صدورها

ومن الجدول السابق يتضح جلياً أن:-

- عدد الدوريات العربية المتخصصة في مجال الأرشيف والوثائق يبلغ ثماني دوريات فقط بنسبة 21.1% من مجموع الدوريات العربية المتخصصة.
- وبالنسبة لتوزيعها الجغرافي فنجد أن مصر تستأثر بأعلى نسبة وهي 25% وتمثل دوريتان في حين أن باقي الدول (تونس، ليبيا، لبنان، السعودية، السودان) لكل منها دورية واحدة.
- وبالنسبة للتوزيع الزمني يتضح أن فترة السبعينات شهدت صدور أكثر من دورية متخصصة في مجال الأرشيف والوثائق حيث يتم صدور أربع دوريات هي: دورية "مجلة اليونسكو لعلم الإعلام والأرشيف والمكتبات"، ودورية "الوثائق العربية"، دورية "الوثائق"، ودورية "مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية" تمثل نسبة 50% من مجموع هذه الدوريات. وتقل النسبة في التسعينات نظراً لصدور دوريتين فقط بنسبة 25% وهما: دورية "عالم المخطوطات والنوادر"، دورية "المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات" وتتساوى كل من الخمسينات والثمانينات في صدور الدوريات بكل منها حيث صدرت دورية واحدة بنسبة 12.5% لكل منها.
- وإذا أردنا معرفة وضع هذه الدوريات من حيث الجاري منها والمتوقف فتتساوى نسبة كل من الجاري والمتوقف بنسبة 50% لكل منهما، أما بالنسبة لمعدل الصدور فنجد أعلى نسبة هي 37.5% وذلك للدوريات التي معدل صدورها مرتين سنوياً أي أنها نصف سنوية وهي تمثل ثلاث دوريات هي : دورية "عالم المخطوطات والنوادر"، دورية "مجلة معهد المخطوطات العربية"، دورية "الوثائق"، أما دورية "الوثائق العربية" فهي تصدر مرة واحدة في السنة أي سنوية وتمثل نسبة 12.5% والجدير بالذكر أنها غير منتظمة الصدور وتعاني من فترات تأخير وتكاد تقتصر في السنوات الأخيرة على الأوراق المقدمة إلى المؤتمرات التي يعقدها الفرع الإقليمي[16].
- أما الدوريتان الباقيتان وهما دورية "مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية"، ودورية "المجلة العربية للأرشيف والوثائق والمعلومات". فبالنسبة للدورية الأولى لم تتمكن الباحثتان من معرفة معدل صدورها، أما بالنسبة للدورية الثانية وهي "المجلة العربية للأرشيف والوثائق والمعلومات" فهذه الدورية لها وضع خاص فعلى الرغم من أنها مدون عليها أنها تصدر نصف سنوية على الصفحات الدورية يعتبر اسماً فقط إنما فعلياً فهي تصدر مرة واحدة سنوية وقد اتضح هذا من أنها تدمج كل عددين معا[17].

الفئـة الثانية وهي الدوريات الـثانوية "المحورية": ويقـصد بها الدوريات ذات العـلاقة بالتخصص نظراً لأنه يوجد في الـتخصص موضوعات أخرى ذات علاقة مـتقاربة إلى حد مـا، لهـذا تم إدراج الدوريات التي تتناول الأرشـيف والوثائق في هذه الـفئـة. وهذا مـا يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الدوريات الثانوية في مجال الأرشيف والوثائق

م	عنوان الدورية	الدولة	سنة النشر	جار/متوقف	معدل الصدور
1	الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات	مصر	1994	✓	نصف سنوية
2	أحوال المعرفة	السعودية	1996	✓	فصلية
3	الإعلامي*	المغرب	1981	–	
4	التوثيق الإعلامي	العراق	1982	–	نصف سنوية
5	رسالة المعلومات	مصر	1983	✓	نصف سنوية
6	رسالة المكتبة (الأردن)	الأردن	1965	✓	فصلية
7	رسالة المكتبة (ليبيا)	ليبيا	1972	–	شهرية
8	رصيد	تونس	1984	✓	نصف شهرية
9	صحيفة المكتبة	مصر	1969	✓	3 مرات في السنة
10	عالم الكتاب	مصر	1984	–	فصلية
11	عالم الكتب	السعودية	1980	✓	كل شهرين
12	عالم المعلومات	ليبيا	1976	–	3 مرات في السنة
13	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	مصر	1999	✓	نصف شهرية
14	عالم المكتبات	مصر	1958	–	كل شهرين
15	العربية 3000	سوريا	2000	✓	فصلية
16	المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات	العراق	1995	✓	نصف سنوية
17	المجلة العربية للمعلومات	تونس	1997	✓	نصف سنوية
18	مجلة علم المعلومات	المغرب	1995	✓	نصف سنوية
19	مجلة الكتاب العربي**	مصر	1964	–	
20	مجلة المعلومات	سوريا	1992	✓	شهرية
21	مجلة المعلومات العلمية والتقنية RIST	الجزائر	1991	✓	نصف سنوية
22	المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات**	المغرب	1983		

تابع : جدول رقم (2) - الدوريات الثانوية في مجال الأرشيف والوثائق

م	عنوان الدورية	الدولة	سنة النشر	جار/متوقف	معدل الصدور
23	مجلة المكتبات والمعلومات العربية	السعودية	1981	✓	فصلية
24	مجلة المكتبة العربية	مصر	1963	-	فصلية
25	مجلة مكتبة فهد الوطنية	السعودية	1995	✓	نصف سنوية
26	مكتبة الإدارة**	السعودية	1970	-	
27	مكتبة الجامعة	الكويت	1971	-	3 مرات في السنة
28	المكتبة العربية*	لبنان	1983	-	
29	الناشر العربي	ليبيا	1983	-	فصلية
30	الوطنية للمعلومات**	سوريا	1994	✓	

يوضح الجدول السابق الدوريات الثانوية التي تم تحديدها وفقاً لطبيعة هذه الدراسة ويتضح من هذه الدوريات تستأثر بأعلى نسبة للدوريات العربية المتخصصة حيث تبلغ %78.9.

وإذا نظرنا للتوزيع الجغرافي نلاحظ أن مصر تستأثر بأعلى نسبة من الدوريات حيث تبلغ %26.7 حيث تمثل ثماني دوريات وهي أعلى نسبة حققتها دولة في عدد الدوريات العربية المتخصصة في موضوع الدراسة، تليها المملكة العربية السعودية حيث أن بها خمس دوريات تمثل نسبة %16.7، ثم ليبيا والمغرب وسوريا بكل منها ثلاث دوريات بنسبة %10 لكل منها، وتستمر النسب في الانخفاض فنجدها %6.7 في كل من تونس، العراق وهي تمثل دوريتين لكل منهما، وأخيراً نسبة %3.3 وهي تمثل دورية واحدة لكل من الأردن، الجزائر، لبنان، الكويت.

وبالنسبة للتوزيع الزمني يتضح أن فترتي الثمانينات والتسعينات كانت لهما الصدارة حيث سجل بكل منهما عشر دوريات بنسبة %33.3 من إجمالي الدوريات الثانوية موضوع الدراسة، تلاهما في الترتيب على التوالي فترتي الستينات والسبعينات بنسبة %13.3 بواقع أربع دوريات لكل منهما، ثم سجلت دورية واحدة في الخمسينيات وأخرى في عام 2000 وهو أخر عام للحدود الزمنية لهذه الدراسة وكانت النسبة لكل منهما تمثل بـ%3.3، فنلاحظ أن فترة الثمانينات والتسعينات ومايليها تمثل طفرة هائلة في صدور الدوريات وهذا يعد تطوراً طبيعياً للنشاط العلمي والتكنولوجي الحادث في البحث العلمي.

* هذه الدورة اختلفت طريقة صدورها

** لم تتمكن الباحثتان من معرفة معدل الصدور

وإذا أردنا معرفة وفيات الدوريات فنجدها تمثل نسبة 40% بواقع اثنتي عشرة دورية متوقفة في مقابل عشرة دورية جارية تمثل نسبة 60% من إجمالي عدد الدوريات الثانوية موضوع الدراسة.

أما بالنسبة لمعدل صدور هذه الدوريات فنجد أن أعلى نسبة تستأثر بها الدوريات التي تصدر "مرتين في السنة" أي "نصف سنوية" وتبلغ نسبتها 33.3% تمثل عشر دوريات، يليها نسبة 20% وهي تمثل الدوريات التي تصدر "أربع مرات في السنة" أي "فصلية" وهي ست دوريات، وتستمر النسبة في الانخفاض لنجدها 10% للدوريات التي تصدر "ثلاث مرات في السنة" وهي تمثل ثلاث دوريات. وتتساوى نسبة الدوريات سواء التي تصدر "كل شهرين" أو الصادرة كل شهر أي "شهرية" بنسبة 6.7% تمثل دوريتان فقط لكل منهما، أما النسبة الباقية وهي 16.7% فهي للدوريات التي أختلف معدل صدورها وهذه النسبة تخص خمس دوريات تتناول كلاً منها على حدة[18]:-

- دورية "مجلة الكتاب العربي" (مصر) كانت في بداية إصدارها تصدر شهرية حتى العدد 28 يوليو 1967 وبعد ذلك تغيرت لتصدر فصلية أربع مرات في السنة حتى العدد 54 يونيو 1971 حيث توقفت نهائياً بعد ذلك التاريخ.
- دورية "المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات" (تونس) نجد أن هذه الدورية قد توقفت لفترة ثم عادت للصدور مرة أخرى مع بداية التسعينات وكانت تصدر مرة واحدة سنوياً ثم أصبحت تصدر مرتين في السنة أي نصف سنوية وهي مستمرة في الصدور حتى وقتنا الحاضر.
- دورية "مكتبة الإدارة" (السعودية) قد اختلف معدل صدورها فكانت في بداية صدورها فصلية ثم أصبحت ثلاثة أعداد في السنة إلى أن توقفت.
- دورية "الوطنية للمعلومات" (سوريا) وقد أختلف معدل صدورها فصدرت على شكل نشرة منذ سنة 1994 حتى سنة 1996 ثم صدرت في شكل مجلة تصدر شهرياً منذ عام 1996 حتى 1997 ثم منذ شهر 9 سنة 1997 بدأت تصدر فصلية حتى الآن.
- دورية "أحوال المعرفة" (السعودية) فاختلف معدل صدورها فقد كانت تصدر على شكل نشرة ثم صدرت في شكل مجلة فصلية.

أما نسبة 6.7% فهي تمثل الدوريات التي تتمكن الباحثتان من معرفة معدل صدورها وهما دوريتان الأولى "الإعلامي" (المغرب)، والثانية "المكتبة العربية" (لبنان).

الفئة الثالثة وهي الدوريات الهامشية: ويقصد بها في هذه الدراسة هي تلك الدوريات غير المتخصصة في مجال الأرشيف والوثائق أو المكتبات والمعلومات. إنما هي دوريات قد تكون في مجالات أخرى ذات علاقة ما بالتخصص مثل "التاريخ، الإدارة" أم أنها صحف ومجلات عامة قد تم نشر بعض المقالات التي تخص مجال الأرشيف والوثائق بها بصورة عرضية. وقد ورد ذكر الدوريات الهامشية عند الحديث عن الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الهامشية وفقاً لعدد المقالات، جدول رقم (6).

ثانياً: الدوريات الصادرة عن الكليات والجامعات:-

- ويقصد بها مجلات الكليات والجامعات فمن الطبيعي أن تضم هذه المجلات بحوث ودراسات تتعلق بمجال الأرشيف والوثائق خاصة في الجامعات والكليات التي بها أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات حيث يحرص أساتذة الجامعات على النشر بها وذلك لأن هذه المجلات يكون لها أكبر الأثر في الأبحاث المقدمة للترقية على سبيل المثال وهي كالتالي:-

1) حوليات كلية الآداب- جامعة عين شمس.
2) حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (جامعة قطر).
3) مجلة آداب الإسكندرية- جامعة الإسكندرية.
4) مجلة آداب المستنصرية (بغداد).
5) مجلة جامعة عين شمس- مركز الدراسات البردية والنقوش.
6) مجلة كلية الآداب- جامعة القاهرة.
7) مجلة كلية الآداب- جامعة القاهرة- فرع بني سويف.
8) مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة الملك عبدالعزيز).

ثالثاً: المجلات (النشرات) الإخبارية:

ونجد أن هذه النشرات تصدرها بعض دول الوطن العربي في مجال المكتبات والوثائق والمعلومات وهي يطلق عليها نشرة إنما في واقع الأمر تحتوي على مقالات ودراسات بجانب احتوائها على الأخبار، وبالتالي فإنها تعد في نطاق الدوريات ولكن قد صنفتها هذه الدراسة على أنها مجلات إخبارية وهي كالتالي موزعة حسب الدول الصادرة منها ففي مصر نجد:-

- الرسالة الإخبارية لمركز التوثيق والمعلومات AL Doc Newsletter يصدرها مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- أخبار التراث العربي من أجل تنسيق الجهود القائمة حول تحقيق التراث ونشره وتصدرها معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- أخبار المكتبة نشرة يصدرها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. رئاسة مجلس الوزراء.
- ENSTINET Newsletter وهي نشرة تصدرها الشبكة القومية للمعلومات.

وفي دولة سوريا نجد:-

- نشرة الوثيقة التي يصدرها مركز المعلومات القومي.
- وأيضاً النشرة الداخلية لجمعية المكتبات "دمشق".
- و"عرين" نشرة شهرية إخبارية تصدر عن النادي العربي للمعلومات.

وفي دولة الأردن نجد:-

- المكتبة وهي نشرة شهرية تصدرها مكتبة الجامعة الأردنية.

وفي دولة لبنان نجد:-

- نشرة جمعية المكتبات اللبنانية التي تقوم باصدارها جمعية المكتبات اللبنانية.

وفي دولة اليمن نجد:-

- نشرة المكتبات والمعلومات يصدرها قسم المكتبات والمعلومات- جامعة صنعاء.

وفي دولة السودان نجد:-

- نشرة دار الوثائق المركزية تصدرها دار الوثائق المركزية.

تحليل محتويات الدوريات العربية في مجال الأرشيف والوثائق:-

تحتل الدراسات الببليوجرافية موقعاً مهماً في دراسات المكتبات والمعلومات وذلك لاعتمادها على الطرق الكمية والإحصائية التي يمكن من خلالها تحليل النتاج الفكري والتعرف على خصائصه وطبيعة العلاقة بين الوثائق وقياس إنتاجية الدوريات والمؤلفين ومعرفة تشتت مقالات الدوريات وتقادم المطبوعات باستخدام القوانين الأساسية والاختبارات الإحصائية وتحليل الاستشهادات لغرض تشخيص مشكلات المكتبات وخدمات المعلومات.

ونجد أن الاهتمام بالضبط البيليوجرافي للإنتاج الفكري في المجال لم يبدأ إلا في السبعينات مع صدور أول دليل ببليوجرافي شامل للإنتاج الفكري العربي والذي أصدره الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبد الهادي وقد توالت هذه الأدلة في الصدور إلى وقتنا الحاضر.

وانطلاقاً من هذه الأهمية للضبط البيليوجرافي تهدف هذه الدراسة إلى القيام بتحليل الدوريات العربية المتخصصة في مجال الأرشيف والوثائق من أجل معرفة السمات الأساسية لهذه الدوريات للتوصل إلى نتائج ومؤشرات للمستقبل.

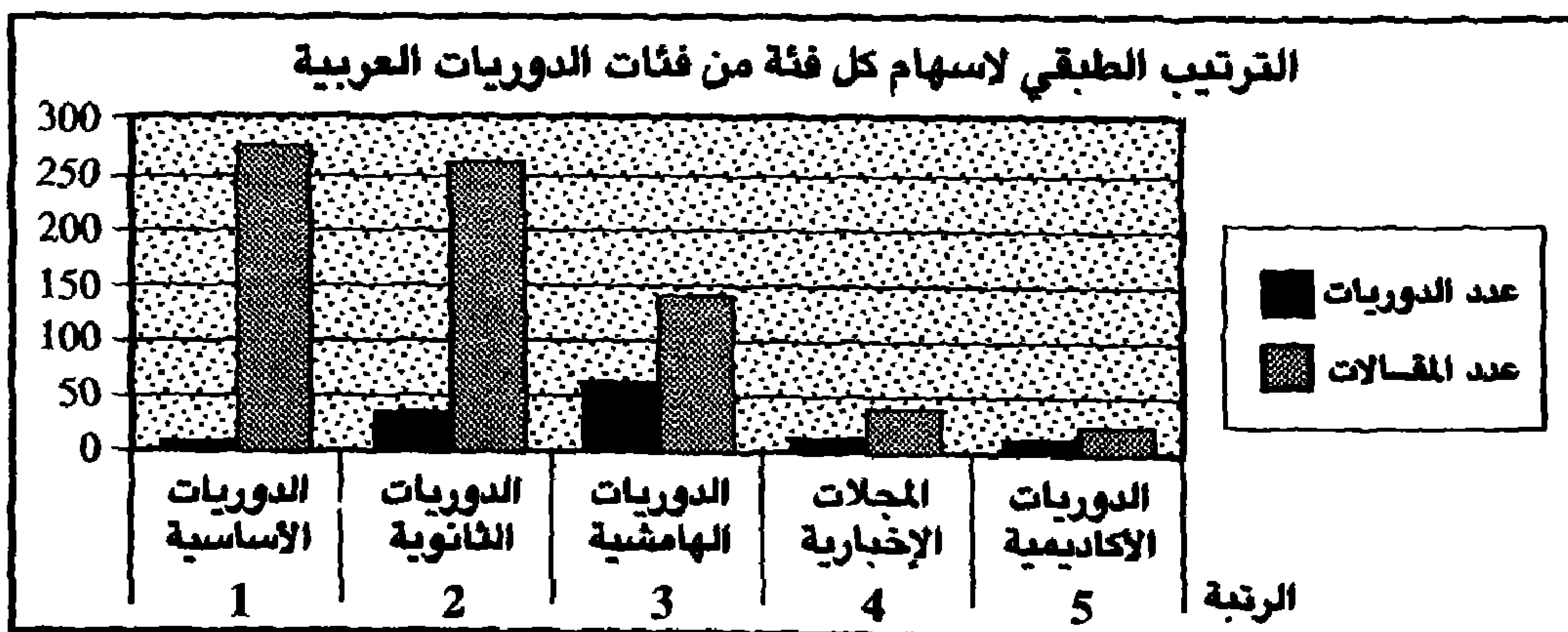
مدى إسهام كل دورية:-

استهدفت الدراسة معرفة مدى إسهام كل دورية من الدوريات العربية التي اعتمدت عليها وفقاً للتقسيم التي حددته الدراسة سلفاً والجدول التالي يوضح ذلك:-

جدول رقم (3)

الترتيب الطبقي لإسهام كل فئة من فئات الدوريات العربية

الرتبة	الفئة	عدد الدوريات	عدد المقالات	النسبة	متوسط الدورية
1	الدوريات الأساسية	8	279	%37,6	34,9
2	الدوريات الثانوية	30	265	%35,7	8,8
3	الدوريات الهامشية	61	141	%19,0	2,3
4	المجلات الإخبارية	10	35	%4,7	3,5
5	الدوريات الأكاديمية	8	22	%3,0	2,8
	الإجمالي	117	742	100	-



شكل رقم (1) الترتيب الطبقي لإسهام كل فئة من فئات الدوريات العربية

ومن الجدول السابق رقم (3) والشكل رقم (1) يتضح أن الدوريات الأساسية في مجال الأرشيف والوثائق قد احتلت المرتبة الأولى وبإسهام (279) مائتين وتسع وسبعين مقالة شكلت نسبة 37.6% من إجمالي الإنتاج الفكري وكان متوسط إنتاج الدورية الواحدة بها (34.9) عملاً حيث سجلت الدوريات الأساسية أقل عدداً في الدوريات العربية المتخصصة موضوع الدراسة، بينما سجلت الدوريات الثانوية المرتبة الثانية بنسبة إسهام 35.7% من المقالات التي تم حصرها ومتوسط إنتاج للدورية الواحدة (8.8) عملاً حيث سجل بها عدد أكبر من الدوريات وعددها (30) ثلاثون دورية، في حين سجلت الدوريات الهامشية المرتبة الثالثة بنسبة 19.0% من الإنتاج الكلي المتخصص والتي غالباً ما تتسع مساحتها لأكثر من تخصص بجانب تخصص الأرشيف والوثائق على خلاف الدوريات الأساسية والثانوية السابقة الرتب عليها، في حين سجلت المجلات الإخبارية المرتبة الرابعة بحصر (35) خمس وثلاثون مقالة بها بنسبة إسهام 4.7% متوسط إنتاج الدورية الواحدة (3.5) عملاً وبذلك احتلت الدوريات الأكاديمية الترتيب الأخير بنسبة 3% من إجمالي ما تم حصره من مقالات حيث يعد هذا أمراً منطقياً لاتساع مساحة النشر للدوريات الأكاديمية لأكثر من تخصص وفقاً لتخصصات الأقسام بالكليات بالإضافة إلى قلة عدد الدوريات التي تم حصرها بهذه الدراسة.

وفيما يلي إسهام دوريات كل فئة من الفئات السابقة حسب حجم إسهامها من المقالات:-

أولاً: إسهام الدوريات الأساسية ويوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (4)

الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الأساسية وفقاً لعدد المقالات

الرتب	عنوان الدورية	عدد المقالات	النسبة
1	الوثائق العربية	169	%60,6
2	مجلة اليونسكو لعلم الإعلام والمكتبات والأرشيف	38	%13,6
3	الوثائق	27	%9,7
4	مجلة الوثائق والمخطوطات	19	%6,8
5	المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات	17	%6,0
6	عالم المخطوطات والنوادر	5	%1,8
7	مجلة معهد المخطوطات العربية	3	%1,1
8	مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية	1	%0,4
	الإجمالي	279	%100

يتضح من الجدول السابق رقم (4) أن دورية "الوثائق العربية" تحتل المرتبة الأولى بنسبة 60.6% ممثلة بـ(169) مقالة أي أنها تنشر أكثر من 50% من حجم الإنتاج الفكري الوثائقي في الدوريات العربية يليها في المرتبة الثانية "مجلة اليونسكو لعلم الإعلام والمكتبات والأرشيف" ولكن بفارق ملحوظ حيث انخفضت النسبة بشكل مفاجئ ليصل إلى 13.6% ومن هنا أصبح الانخفاض في النسبة تدريجياً ليصل إلى أقل نسبة ممثلة الرتبة الثامنة وهي 0.4% لدورية "مجلة الوثائق اللبنانية" التي لم تنشر إلا مقالة واحدة فقط.

والجدير بالذكر أن جميع الدوريات العربية الأساسية في مجال الأرشيف والوثائق سواء الجارية منها أم المتوقفة يصدرها ناشرون منها المراكز والمنظمات الدولية والإقليمية حيث قام بنشر دورية "الوثائق العربية" الفرع الأقليمي العربي للمجلس الدولي للوثائق "عربيكا"، ودورية "مجلة اليونسكو لعلم الإعلام والمكتبات والأرشيف" قام بنشرها مركز مطبوعات اليونسكو حيث أنها الطبعة العربية لدورية ...UNESCO Bulletin for Libraries، وقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بنشر "مجلة معهد المخطوطات العربية"، ومن الناشرين "مراكز البحوث المستقلة" قامت بنشر كل من دورية "الوثائق والمخطوطات" التي قام بنشرها مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي (ليبيا)، دورية "المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات" يقوم بإصدارها مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات (تونس)، أما دورية "عالم المخطوطات والنوادر" فيصدرها ناشر تجاري "دار ثقيف للنشر والتأليف"، ودورية "الوثائق" قام بإصدارها ناشر يتبع هيئة حكومية وهي دار الوثائق المركزية بدولة السودان، وأخيراً دورية "مجلة الإدارة والوثائق اللبنانية" فلم تتمكن الباحثتان من معرفة المسئول عن نشرها.

ونلاحظ أن عدد الدوريات الأساسية التي ماتزال جارية أسهمت بنحو 69.5% من إجمالي عدد المقالات البالغ عددها (279) مائتين وتسع وسبعين مقالة منها دورية واحدة أسهمت بـ 87.1% من إجمالي عدد المقالات (194) مائة وأربعة وتسعين مقالة في الدوريات الجارية وهي دورية "الوثائق العربية".

ثانياً: إسهام الدوريات الثانوية ويوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (5)

الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الثانوية وفقاً لعدد المقالات

الرتب	عنوان الدورية	عدد المقالات	النسبة المئوية
1	مجلة المكتبات والمعلومات العربية	60	%22,6
2	الوطنية للمعلومات	35	%13,2
3	المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات	30	%11,3
4	رسالة المعلومات	26	%9,8
5	مجلة المعلومات	19	%7,1
6	عالم الكتب	14	%5,3
7	الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات	12	%4,5
8	المجلة العربية للمعلومات	10	%3,8
9	مكتبة الإدارة	8	%3,0
10	مجلة علم المعلومات	6	%2,2
11	عالم الكتاب	5	%1,8
12	مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية	5	%1,8
13	التوثيق الإعلامي	4	%1,5
14	رسالة المكتبة (الأردن)	4	%1,5
15	الناشر العربي	4	%1,5
16	الإعلامي	3	%1,1
17	رسالة المكتبة (ليبيا)	2	%0,8
18	صحيفة المكتبة (القاهرة)	2	%0,8
19	عالم المعلومات والمكتبات والنشر	2	%0,8
20	عالم المكتبات	2	%0,8
21	العربية 3000	2	%0,8
22	مجلة المعلومات العلمية والتقنية RIST	2	%0,8
23	أحوال المعرفة	1	%0,4
24	رصيد	1	%0,4
25	عالم المعلومات	1	%0,4
26	مكتبة الجامعة	1	%0,4

تابع : جدول رقم (5) - الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الثانوية وفقاً لعدد المقالات

الرتبة	عنوان الدورية	عدد المقالات	النسبة المئوية
27	المجلة العراقية للمكتبات والمعلومات	1	%0,4
28	المكتبة العربية (بيروت)	1	%0,4
29	مجلة الكتاب العربي	1	%0,4
30	مجلة المكتبة العربية (مصر)	1	%0,4
	الإجمـــــــالي	265	%100

ويتضح جلياً من الجدول السابق رقم (5) أن دورية "مجلة المكتبات والمعلومات العربية" قد احتلت المرتبة الأولى بإسهام (60) ستين مقالة مثلت نسبة 22.6% أي ما يقرب من ربع الإنتاج الفكري للدوريات الثانوية في مجال الأرشيف والوثائق، يليها دورية "الوطنية للمعلومات" بإسهام (35) مقالة بنسبة 13.2% في المرتبة الثانية ، ثم احتلت المرتبة الثالثة دورية "المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات" حيث أسهمت بـ(30) مقالة تمثل 11.3%، ثم المرتبة الرابعة احتلتها دورية "رسالة المعلومات" بنسبة 9.8% من الإنتاج الكلي لمقالات الدوريات الثانوية، في حين تشتت النسبة الباقية والتي تقدر بنسبة 43.1% على باقي الدوريات في المجال فنجدها تتراوح ما بين 7.1% وتنخفض النسبة تدريجياً حتى تصل إلى أقل نسبة وهي 0.4% للرتب من 5- 30 للدوريات التي نشرت من تسعة عشر مقالة وحتى مقالة واحدة فقط.

ونجد أن عدد الدوريات الثانوية الجارية ثماني عشر دورية تمثل 60% من إجمالي عدد الدوريات الثانوية، منها أربع دوريات صادرة في جمهورية مصر العربية بنسبة 13.3% من إجمالي عدد الدوريات الثانوية الجارية، يليها (سوريا) حيث يصدر بها ثلاث دوريات بنسبة 10% من إجمالي الدوريات موضوع الدراسة، ثم يليها على التوالي في الترتيب (المغرب، تونس، والسعودية) بإصدار دوريتين في كل منها. أما باقي الدوريات فتصدر دورية واحدة فقط في باقي الدول العربية وهي (الجزائر، العراق، والأردن).

ثالثاً: إسهام الدوريات الهامشية ويوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (6)

الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الهامشية وفقاً لعدد المقالات

الرتبة	عنـــوان الـــدورية	عدد المقالات	النسبة المئوية
1	المجلة التاريخية المغاربية	15	%10,6
2	الدارة	13	%9,9
3	رسالة اليونسكو	9	%6,4
4	تاريخ العرب والعالم	8	%5,7

تابع : جدول رقم (6) - الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الهامشية وفقاً لعدد المقالات

الرتب	عنوان الدورية	عدد المقالات	النسبة المئوية
5	المؤرخ العربي	8	%6,7
6	الإدارة العامة	7	%5
7	آفاق الثقافة والتراث	4	%2,8
8	المجلة التونسية لعلوم الاتصال	4	%2,8
9	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية	4	%2,8
10	الإداري	3	%2,1
11	الخليج العربي	3	%2,1
12	المجلة التاريخية المصرية	3	%2,1
13	المعلوماتي	3	%2,1
14	الإدارة	2	%1,4
15	التراث العربي	2	%1,4
16	الخفجي	2	%1,4
17	دراسات تاريخية (دمشق)	2	%1,4
18	العرب	2	%1,4
19	الفيصل	2	%1,4
20	مجلة الدراسات التاريخية	2	%1,4
21	المجلة العربية للإدارة	2	%1,4
22	المنهل	2	%1,4
23	أحوال مصرية	1	%0,7
24	الأديب	1	%0,7
25	الإدارة والتنمية	1	%0,7
26	الأزهر	1	%0,7
27	أعلام الخليج	1	%0,7
28	الأهرام	1	%0,7
29	البحث العلمي	1	%0,7
30	البحوث الاقتصادية والإدارية	1	%0,7
31	التربية (الدوحة)	1	%0,7
32	التنمية الإدارية	1	%0,7
33	تنمية الرافدين (الموصل)	1	%0,7
34	التوثيق التربوي	1	%0,7
35	الثقافة العربية	1	%0,7

تابع : جدول رقم (6) - الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الهامشية وفقاً لعدد المقالات

الرتب	عنـــوان الــــدورية	عدد المقالات	النسبة المئوية
36	الرابطة	1	%0,7
37	الرسالة	1	%0,7
38	السياسة الدولية	1	%0,7
39	الشهيد (ليبيا)	1	%0,7
40	العصور	1	%0,7
41	الفنون الشعبية	1	%0,7
42	القافلة	1	%0,7
43	قافلة الزيت	1	%0,7
44	الكفاية الإنتاجية	1	%0,7
45	المأثورات الشعبية	1	%0,7
46	المدير العربي	1	%0,7
47	المجال	1	%0,7
48	المجلة	1	%0,7
49	مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي	1	%0,7
50	مجلة البحوث التاريخية	1	%0,7
51	المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية	1	%0,7
52	المجلة الثقافية	1	%0,7
53	مجلة دار النيابة	1	%0,7
54	مجلة دراسات عربية	1	%0,7
55	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية	1	%0,7
56	المجلة العربية	1	%0,7
57	مجلة العلوم الاجتماعية	1	%0,7
58	مجلة مجمع اللغة العربية الأردني	1	%0,7
59	منبر الإسلام	1	%0,7
60	المورد	1	%0,7
61	الهلال	1	%0,7
	الإجمـــــالي	141	%100

من الجدول السابق رقم (6) يتضح مدى تشتت الإنتاج الفكري الوثائقي الذي تم حصره في الدوريات الهامشية على (61) إحدى وستين دورية استحوذت من خلالها "المجلة التاريخية المغاربية" على نسبة 10.6% من إجمالي هذا الإنتاج بواقع 15 مقالة، تلتها في

الترتيب الثاني "الدارة" بنسبة 9.9% أي ما يعادل (14) أربع عشر مقالة، وكان في الترتيب الثالث "رسالة اليونسكو" حيث تم حصر (9) تسعة مقالات بها، ثم في الترتيب الرابع على التوالي كل من دورية "تاريخ العرب والعالم"، "المؤرخ العربي" تم تسجيل (8) ثماني مقالات بكل منهما بنسبة 5.7%، يليها في الترتيب الخامس دورية "الإدارة العامة" التي استحوذت على نسبة 5.0% من الإنتاج الفكري المنشور في الدوريات الهامشية، ثم تشتت باقي الإنتاج بهذه الدوريات والبالغ نسبتها 56.7% بواقع (80) ثمانين مقالة على (55) خمس وخمسين دورية قامت بنشر ما بين أربع مقالات ومقالة واحدة، وهذا ما يدعم اتجاه الدراسة نحو تصنيفها بالدوريات الهامشية في المجال موضوع الدراسة.

رابعاً: إسهام المجلات (النشرات) الإخبارية ويوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (7)

الترتيب الطبقي لإسهام النشرات الإخبارية في عدد المقالات التي اعتمدت عليها الدراسة

الرتبة	عنوان الدورية	عدد المقالات	النسبة
1	المكتبات والمعلومات	12	%34,3
2	عرين	5	%14,3
3	الرسالة الإخبارية للشبكة القومية للمعلومات ENSTINET Newsletter	4	%11,4
4	الوثيقة	4	%11,4
5	نشرة دار الوثائق المركزية (السودان)	3	%8,6
6	أخبار التراث العربي	2	%5,7
7	أخبار المكتبة	2	%5,7
8	المكتبة	1	%2,9
9	نشرة جمعية المكتبات اللبنانية	1	%2,9
10	النشرة الداخلية لجمعية المكتبات (دمشق)	1	%2,9
	الإجمالي	35	%100

من الجدول السابق رقم (7) نجد أن مجلة "المكتبات والمعلومات" والصادرة في دولة اليمن احتلت المرتبة الأولى حيث بلغت نسبة الإنتاج بها 34.3% بواقع اثنتي عشرة مقالة من إجمالي عدد المقالات الصادرة بالمجلات الإخبارية البالغ عددها (35) خمس وثلاثين مقالة أي ما يربو على ثلث هذا الإنتاج الفكري تلتها في الترتيب مجلة "عرين" بنسبة 14.3%، ثم احتلت كل من "الوثيقة"، و"الرسالة الإخبارية للشبكة القومية للمعلومات" الترتيب الثالث بنسبة 11.4% لكل منهما، وجاءت نشرة "دار الوثائق المركزية" التي تصدر

في السودان في الترتيب الرابع بنسبة 8.5%، في حين تشتت باقي الإنتاج الفكري والتي تقدر نسبته بـ20.0% على سبع مجلات احتلتا الرتبتين الخامسة والسادسة يتراوح إنتاجهم ما بين مقالتين ومقالة واحدة.

خامساً: إسهام الدوريات الأكاديمية ويوضحها الجدول التالي:-

جدول رقم (8)

الترتيب الطبقي لإسهام الدوريات الأكاديمية وفقاً لعدد المقالات

الرتب	عنوان الدورية	عدد المقالات	النسبة
1	مجلة آداب المستنصرية	5	%22,7
2	مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة فرع بني سويف	5	%22,7
3	مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة	4	%18,2
4	مجلة جامعة عين شمس. مركز الدراسات البردية والنقوش	3	%13,6
5	حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس	2	%9,0
6	حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية (جامعة قطر)	1	%4,6
7	مجلة آداب إسكندرية	1	%4,6
8	مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (جامعة الملك عبدالعزيز)	1	%4,6
	الإجمالي	22	%100

من الجدول السابق رقم (8) نجد أن دوريتي "مجلة آداب المستنصرية؛ و"مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة فرع بني سويف" احتلتا المرتبة الأولى حيث نشر بكل منهما (5) مقالات مثلت بنسبة 22.7%، يليهما في المرتبة الثانية "مجلة كلية الأداب جامعة القاهرة" حيث سجل بها أربع مقالات، ثم "مجلة عين شمس. مركز الدراسات البردية والنقوش" في المرتبة الثالثة بتسجيل ثلاث مقالات، و"حوليات كلية الآداب. جامعة عين شمس" احتلت المرتبة الرابعة بتسجيل مقالتين بها. أما الدوريات الثلاث الباقية فقد احتلت الرتبة الخامسة بحصر مقالة واحدة بكل منها، ونلاحظ أن الدوريات الأكاديمية الصادرة داخل جمهورية مصر العربية تستأثر بأعلى نسبة وهي 62.5% تمثل خمس دوريات، ونجد الدوريات الثلاث الباقية موزعة على ثلاث دول هي قطر، العراق، المملكة العربية السعودية بنسبة 12.5% لكل واحدة منهم.

التوزيع الزمني:-

نظراً لأن الحدود الزمنية تبدأ مع نشر أول مقالة عام 1937 وحتى عام 2000 كما سبق

ذكره. فإن الجدول التالي يوضح توزيع مقالات الدوريات وفقاً لسنوات الدراسة.

جدول رقم (9)
توزيع المقالات وفقاً للسنوات

م	السنة	العـــدد	النسبة	متوسط السنة من أعمال
1	—— : 1959	4	%0,5	0,1
2	1960 – 1969	16	%2,2	1,6
3	1970 – 1979	123	%16,6	12,3
4	1980 – 1989	246	%33,1	24,6
5	1990 – 1999	318	%42,9	31,8
6	2000	35	%4.7	35,0
	الإجمـــالي	742	%100	

ومن الجدول السابق رقم (9) يتضح الزيادة المضطردة في نسب إسهـام المقالات على مر الفتـرات الزمنية المذكورة وذلك لدواعي النشـاط العلمي في مجال المعـلومات بصفة عـامة ومشتـقاتها بصفة خاصـة، وقد حظي مجال الأرشيف والوثائق بما نالتـه المجالات الأخرى وليس أدل على ذلك من اقـتصـار رؤوس الموضوعات التـي تم حصرها من خـلال الدليل البـبليوجـرافي الأول للإنتاج الفكـري العربي في المجـال على رأسين موضـوع فقط وقـد وصلت إلى أربعة عشر رأس موضوع في الدليل البيليوجرافي الأخير الذي يغطي حتى عام 2000. ومن الجـدير بالذكر أن مـا تم حـصره في عـام 2000 يعـد مؤشـراً على الزيادة المضطردة حيث يفوق متوسط إنتاجه عن متوسط إنتاج العام في العقد السابق عليه.

التوزيع الموضوعي:-

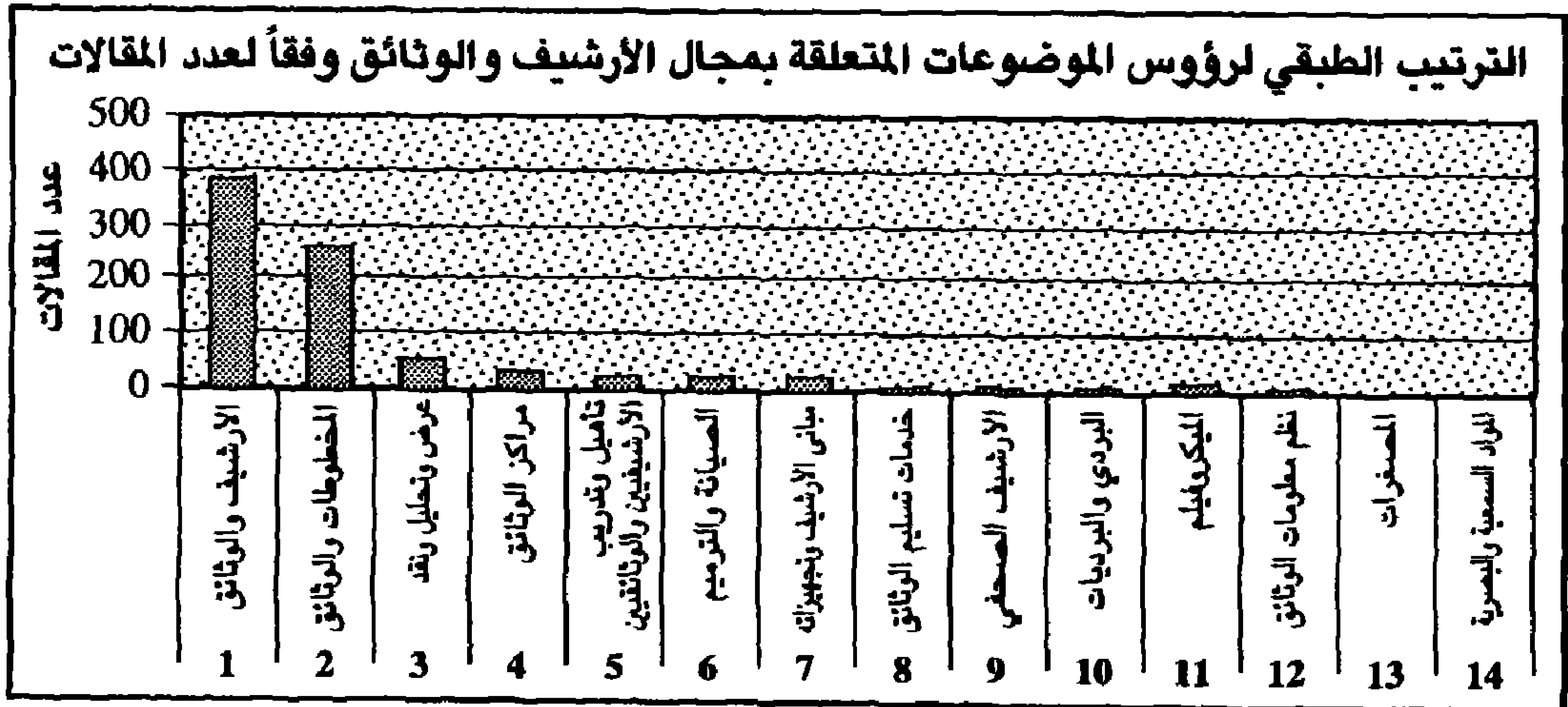
شهد مجال الأرشيف والوثائق عدة تطورات خلال السنوات الماضية وتعددت وتشابكت الموضوعات وظهـرت موضوعات جديدة لم تكـن موجودة من قبل وتفرعت مـوضوعات وتخصصت أكثر ونتج عن ذلك زيادة في الإنتاج الفكري العربي في المجال.

لذا قامـت الباحثـتان بتـحليل رؤوس الموضـوعات الخاصـة بمجال الأرشـيف والوثائق بالدوريات العربية، وقـد اعتمدت الدراسة على تقـسيم رؤوس الموضوعات وفقاً للتـقسيم المتبع في الدليل الببليـوجرافي للإنتاج الفكري العربي فوجد أن مـقالات الدوريات العربية المتفق عليهـا في هذه الدراسة تم تناولها في (14) أربعة عشر رأس موضوع تغطي بـ 742 سبعمـائة واثنتين وأربعين مقالة. ولمعرفة التوزيع الموضوعـي لمقالات الدوريات العربية التي اعتمدت عليها الدراسة فالجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (10)

الترتيب الطبقي لرؤوس الموضوعات المتعلقة بمجال الأرشيف والوثائق وفقاً لعدد المقالات

الرتبة	رأس الموضوع	العدد	النسبة
1	الأرشيف والوثائق	384	%51,8
2	المحفوظات والوثائق	247	%33,3
3	كتب ورسائل (عرض وتحليل ونقد)	31	%4,1
4	مراكز الوثائق	23	%3,1
5	تأهيل وتدريب الأرشيفيين والوثائقيين	19	%2,6
6	الصيانة والترميم	12	%1,4
7	مباني الأرشيف وتجهيزاته	12	%1,6
8	خدمات تسليم الوثائق	4	%0,5
9	الأرشيف الصحفي	2	%0,3
10	البردي والبرديات	2	%0,3
11	الميكروفيلم	2	%0,3
12	نظم معلومات الوثائق	2	%0,3
13	المصغرات	1	%0,1
14	المواد السمعية والبصرية	1	%0,1
	الإجمالي	742	%100



شكل رقم (2)

الترتيب الطبقي لرؤوس الموضوعات المتعلقة بمجال الأرشيف والوثائق وفقاً لعدد المقالات

ومن الجدول السابق رقم (10) والشكل رقم (2) يتضح أن رأس الموضوع الأول (الأرشيف والوثائق) يعد الرأس البؤري حيث استحوذ على النسبة الأعلى من تمثيل الرؤوس الموضوعية وتقدر بنسبة 51.8% من إجمالي رؤوس الموضوعات، حيث استمر هذا الرأس منذ عام 1986 وحتى عام 2000.

وقد احتل رأس الموضوع الثاني (المحفوظات والوثائق) المرتبة الثانية بنسبة تمثيل 33.3% على الرغم من استخدام هذا الرأس منذ بداية الإنتاج الفكري الوثائقي وحتى عام 1986، وكان يتم الإحالة من الأرشيف إليه ثم تمت الإحالة فيما بعد في الأدلة اللاحقة من رأس الموضوع "المحفوظات" إلى رأس الموضوع "الأرشيف والوثائق". ثم تتابعت بعد ذلك رؤوس الموضوعات في الانخفاض ولكن بفارق كبير في الانتاج الفكري لها حيث تتراوح ما بين 4.2%، 0.1% كما يوضحه الجدول السابق رقم (10) حيث تعد هذه الرؤوس الموضوعية ذات علاقة برأس الموضوع الأساسي وهو "الأرشيف والوثائق" وظهرت بالتالي على مر الأدلة حتى عام 2000 ولم تمثل كلها منذ الدليل الأول.

ومن الجدير بالذكر أن رأس الموضوع "مباني الأرشيف وتجهيزاته" قد احتل الترتيب السادس على الرغم من ظهوره لأول مرة في الدليل- الذي يغطي الفترة الزمنية منذ عام 1997 حتى عام 2000- إلا أنه مثل بنسبة 1.6% من إجمالي الإنتاج الفكري الوثائقي المنشور بواقع 12 مقالة تم حصرها جميعاً في عام 1997 وفي دورية واحدة وهي "الوثائق العربية" وهذا يؤكد مدى التطور الذي لحق بالمجال.

التوزيع الفئوي:-

استطاعت الباحثتان من خلال تحليل الإنتاج الفكري لمقالات الدوريات العربية في المجال أن تقسم المقالات إلى عدة فئات هي:-

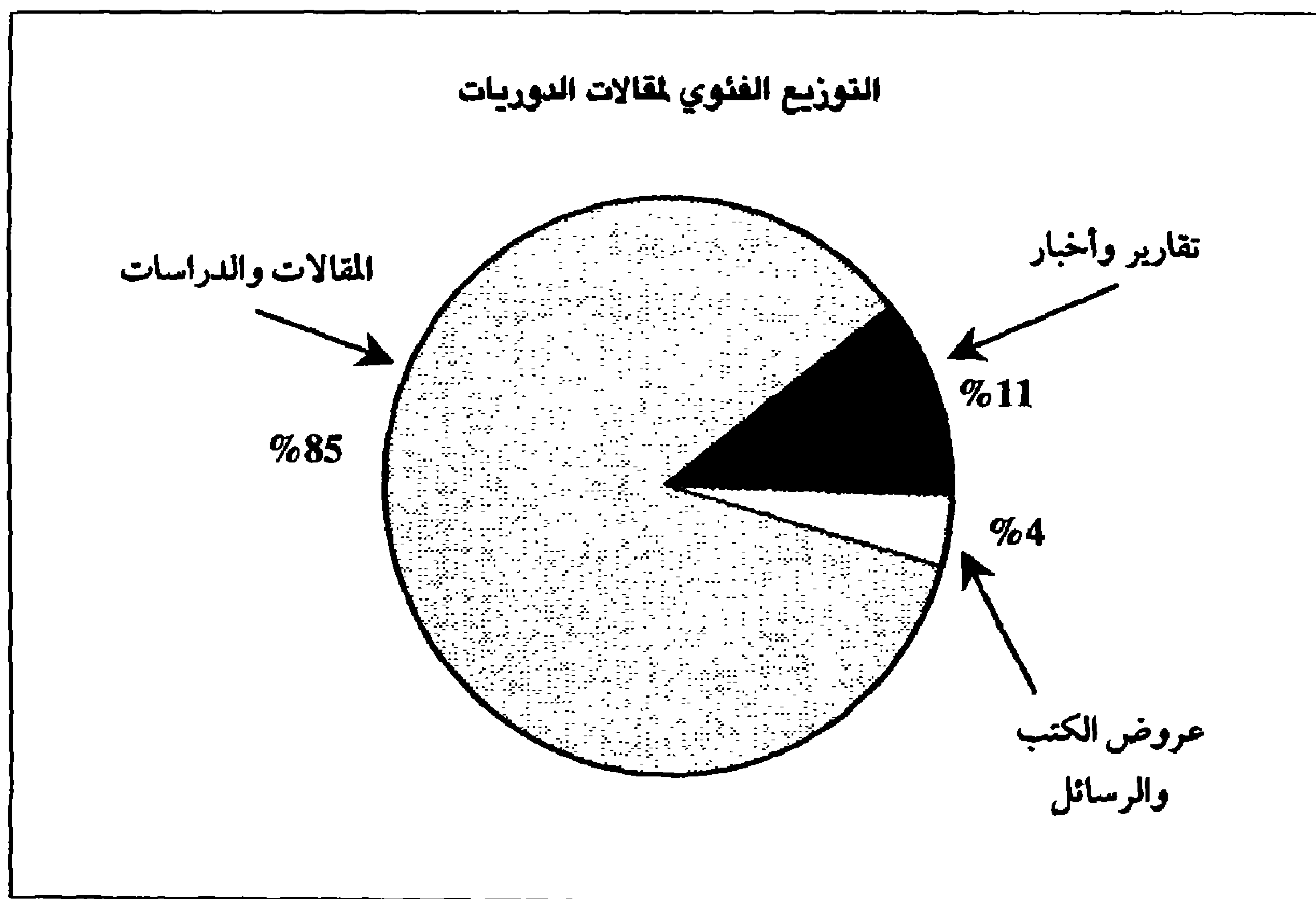
- مقالات ودراسات.
- عروض الكتب والرسائل الجامعية.
- تقارير وأخبار.

وسنتناولها بشئ من التفصيل من خلال ما هو موضح بالجدول التالي:-

جدول رقم (11)

التوزيع الفئوي لمقالات الدوريات

م	الفئة	العدد	النسبة
1	المقالات والدراسات	633	%85,3
2	تقارير وأخبار	78	%10,5
3	عروض الكتب والرسائل	31	%4,2
	الإجمالي	742	%100



شكل رقم (3)

التوزيع الفئوي لمقالات الدوريات

يتضح جلياً من الجدول السابق رقم (11) والشكل رقم (3) أن فئة المقالات والدراسات احتلت المرتبة الأولى وبنسبة مشاركة بلغت (633) ستمائة وثلاث وثلاثين مقالة تقدر بـ 85.3% من إجمالي الإنتاج الفكري البالغ (742) سبعمائة واثنتين وأربعين مقالة، وهذا

يعد الهدف الأول من صدور الدوريات، في حين تمثل فئة "التقارير والأخبار" الرتبة الثانية وهذا يعد من الأهداف الثانوية للدوريات التي من خلالها يتم الوقوف على الأنشطة للمؤسسات المهنية في المجال وتغطية أعمال المؤتمرات وتقييمها.

في حين ظهرت الفئة الخاصة بعروض الكتب والرسائل الجامعية ابتداء من 1981 والذي على إثره سجلت نسبة 4.2% ممثلة بـ(31) واحد وثلاثين إسهاماً لعروض كتب ورسائل جامعية، ونظراً لطبيعة العروض نجد أن القائم بالعرض ليس بالضرورة مؤلف الكتاب نفسه إنما من الممكن أن يكون شخص أخر أراد أن ينقد ويحلل ويعرض محتوياته.

(للبحث بقية)

استخدام الفهرس الآلي (OPAC) في مكتبة جامعة قطر

د. عامرة حقي القره غولي و د. سرفيناز أحمد حافظ
قسم علم المعلومات والمكتبات
جامعة قطر

ملخص :

تهدف الدراسة إلى التعريف بآراء عينة من طالبات جامعة قطر بشأن استخدام الفهرس الآلي المباشر بمكتبة الجامعة من حيث معوقات الاستخدام، وأكثر المستفيدين استخداماً للفهرس، والامكانات المتاحة ومدى الرضا عن نتائج البحث في الفهرس.

تمهيد:

مما لاشك فيه ان المكتبات ومراكز المعلومات من أكثر المجالات التي سعت إلى التطبيقات الآلية والاستفادة من إمكانات الحواسيب في مختلف مناشطها وكانت البداية الفعلية لهذا التوجه خلال العقد الثاني من القرن العشرين نتيجة للزيادة المطردة في كم الإنتاج الفكري الصادر في شتى مجالات المعرفة البشرية وفي شتى البيئات يضاف إلى ذلك التنوع الشديد الذي شهده ذلك النوع من أشكال أوعية المعلومات، وكانت مكتبة جامعة قطر مثلها مثل غيرها من المكتبات العربية التي سعت الى تطوير خدماتها وبداية الاستخدام الآلي في مناشطها، وقد أشار أسامة السيد وأحمد القطان في دراستهما إلى تأريخ استخدام النظام الآلي في مكتبة جامعة قطر(1) وتم الإشارة إلى أن المكتبة في 1988 شكلت لجنة لتسيير نظام ميكنة وتم إدخال جميع بيانات الفهرس العربي على النظام والاتصال بمركز مكتبات جامعة أوهايو OCLC بولاية أوهايو للمساعدة في إدخال فهارس الخط المباشر الأجنبية وتم إرسال جميع بطاقات الفهارس الأجنبية إليهم واستلامها على شريط ممغنط تم تحميله على النظام إلا أنه لم يتم توافر دراسة تتولى تقييم هذا الفهرس المحوسب منذ تاريخ التأسيس عام 1988.

اهمية الدراسة:

لاحظت الباحثتان أنه بالرغم من إتاحة الفهرس الآلي المباشر في مكتبة جامعة قطر منذ عام 1988 إلا أن عدد المستخدمين له أقل مما ينبغي وأن الاستخدام أعلى بالنسبة للفهرس البطاقي، ومن ثم فإن هذه الدراسة هي محاولة للكشف عن مزايا وأوجه القصور في الفهرس الآلي المباشر بهدف تحسين وتطوير النظام والخدمة، فضلاً عن القاء الضوء لأول مرة على واحدة من الإجراءات الآلية المتوافرة في مكتبة جامعة قطر والتي لم تخضع للتقييم والتحليل وهو أمر ضروري لمواكبة التطورات التي تدخلها المكتب بين الحين والآخر وفي أوقات متلاحقة وفي ظل التوجهات الحديثة لدولة قطر بصفة عامة حيث التوجه إلى الاعتماد على الآلية في المناشط الحياتية المختلفة. وهناك أيضاً مجموعة أهداف فرعية من أهمها:

1- التعرف على أهم المعوقات الفعلية التي تقف حائلاً بين الفهرس الآلي المباشر (OPAC) والمستخدمين له.

2- التعرف على أكثر المستفيدين استخداماً للفهرس الآلي المباشر (التعرف على أكثر التخصصات استخداماً للفهرس الآلي) بالنسبة لعينة الدراسة.

3- مقارنة محتويات الفهرس الآلي المباشر بمحتويات الفهرس البطاقي.

4- التعرف على آراء المستفيدين من الفهرس الآلي المباشر في مكتبة جامعة قطر وآراءهم حول العاملين.

5- التعرف على مدى رضا المستفيدين من نتائج البحث في الفهرس الآلي المباشر.

6- مقارنة النتائج التي يتم الحصول عليها عند البحث في الفهارس الآلية بالنتائج عند البحث في الفهرس البطاقي.

7- التعرف على مدى ارتباط رؤوس الموضوعات الخاصة بالفهرس البطاقي بالكلمات المفتاحية الخاصة بالفهرس الآلي المباشر.

الفروض:

- الفهرس الآلي المباشر بمكتبة جامعة قطر لايتم استخدامه بالشكل الأمثل من قبل جمهور المستفيدين (طلبة وأعضاء هيئة تدريس)، علاوة على أنه في حاجة إلى تحديث وإضافة على البيانات وأوعية المعلومات المنتقاه بالمكتبة.

- هناك علاقة ارتباطية بين التخصص ومدى الإفادة من استخدام الفهرس الآلي المباشر.

حدود الدراسة:

تقيدت الدراسة باستخدام الفهرس الآلي المباشر في مكتبة جامعة قطر (بنات) دون التعرض للنظم الفرعية التي تغطي الإجراءات الأخرى للمكتبة، واستبعد الفهرس الآلي المباشر لمكتبة البنين كونه غير فعال حتى الآن. وقد غطت الاستخدام خلال الفترة (خريف 2003) من قبل أعضاء هيئة التدريس وطالبات التخصصات (الإعلام وعلم المعلومات/ كلية الإنسانيات، والرياضيات وعلوم الحاسب/ كلية العلوم) عينة الدراسة وكان تحديد هذه العينة لتمثل مجتمع الدراسة كون الأقسام الأربعة تمتاز بنسبة مرتفعة من أعداد الطلبة (بنين وبنات).

أدوات البحث:

1 - تطلب تحقيق هذه الدراسة إعداد استبانة (قامت الباحثتان بإعدادها) ثم توزيعها على الطالبات (عينة الدراسة) تركزت أسئلتها على سبع محاور:

- المحور الأول (محور الاستخدام) تتعلق الأسئلة فيه على استخدام الفهارس: بطاقية أم آلية وعدد مرات الاستخدام، والمداخل التي يتم البحث فيها.
- المحور الثاني (محور التوجيه) ودور المكتبة والكادر في تيسير المساندة والمساعدة وتعلم الاستخدام.
- المحور الثالث (محور الصعوبات) تتركز أسئلته على الصعوبات التي تواجه المستخدمين فيما يتعلق بالبحث والتعامل مع النظام وتوفر الخدمة.
- المحور الرابع (محور إمكانات النظام) وتتعلق أسئلته بتوفر نقاط الإتاحة والتغطية اللغوية.
- المحور الخامس (محور التنظيم وتكامل البيانات وطريقة البحث وتوفر عوامل الربط).
- المحور السادس (محور المخرجات وتكاملها) تتعلق أسئلته بقياس ملائمة المخرجات بالحاجة الفعلية للمستفيدين، ومقارنة مخرجات الفهرس الآلي بمخرجات الفهرس البطاقي.
- المحور السابع (محور التسهيلات) ويغطي الأسئلة المتعلقة بتعاون العاملين القائمين على المساعدة ومدى إبداء المساعدة وتوفر ووضوح دليل الاستخدام المطبوع وموقع الأجهزة وتوفرها، ووقت توفير الخدمة.

2- أسئلة موجهة إلى مسؤولة المكتبة.

3- وضع عدد من الطالبات (66) طالبة على وجه الخصوص تحت تجربة البحث في الفهرس البطاقي والفهرس الآلي المباشر في نفس الوقت ولنفس الموضوع من أجل المقارنة وتحديد الاختلافات في طريقة الاستخدام، وتكامل البيانات، وتنظيم، ووفرة نقاط الإتاحة والتسهيلات المتعلقة بالبحث بأكثر من كلمة مفتاحية.

وبالنسبة للمجموعة من الطالبات هذه فهن من طالبات قسم علم المعلومات والمكتبات في عامهن الدراسي الثاني.

4- تم الاستفسار من اعضاء هيئة التدريس (للاقسام المشمولة بالدراسة) دون توزيع الاستبيان عن الفهرس الآلي المباشر واكد الجميع على استخدام طرق اخرى للحصول على مايحتاجونه من المكتبة دون الرجوع الى الفهارس. . . .

المنهجية:

تم استخدام منهج دراسة الحالة حيث تحليل وتقييم الفهرس الآلي المباشر وفقاً لاستبانة البحث الأساسية.

التحليل وعرض النتائج:

تم تحليل أسئلة الاستبانه التي تم توزيعها على المستفيدين من المكتبة. وكما بينا تم تحليل (378) استبانة تم توزيعها على طالبات الأقسام التي تم ذكرها أعلاه والمتمثلة بالمحاور التي جاء ذكرها أيضاً في أعلاه، ويبين الجدول أدناه أعداد الطلبة (البنين والبنات) في جامعة قطر المقبولين في الأقسام التي تمثل عينة الدراسة لسنتي 1999 و 2000 فقد تم توزيع الاستبانة على الطالبات اللاتي قيدهن في السنتين المذكورتين وهن إذن طالبات في المراحل الأخيرة من الدراسة. لقد تم أخذ نسبة 80% من مجموع الطالبات المذكور في الجدول أدناه باستثناء طالبات قسم الرياضيات لأن عددهن الإجمالي هو 60 ستون طالبة وهو أقل بكثير من عدد طالبات الأقسام المشمولة كعينة للدراسة كما أن القسم نفسه يتضمن قيد طالبات كلية التربية لعام 1999 ثم طالبات كلية العلوم للعام 2000 بعد إلغاء قسم الرياضيات من كلية التربية.

جدول توزيع الطلبة على الأقسام

السنة	القسم									
	الرياضيات		الحاسوب		المكتبات		الإعلام			
							صباحي		مسائي	
	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات	بنين	بنات
1999	–	42	28	57	12	42	15	48	35	7
2000	–	18	43	81	12	97	8	78	76	7
الكلي	60		138		139		121			
النسبة 80%	*60		110		111		97			

حاولت الباحثتان عند توزيع الاستبانة بعد إعدادها بالشكل النهائي تجميع الطالبات ليتم شرح أي غموض أو تعبير غير واضح والتأكد من معرفتهم بتوفير نوعين من الفهارس (البطاقي والآلي) وبافتراض استخدامهما لأسباب منها:

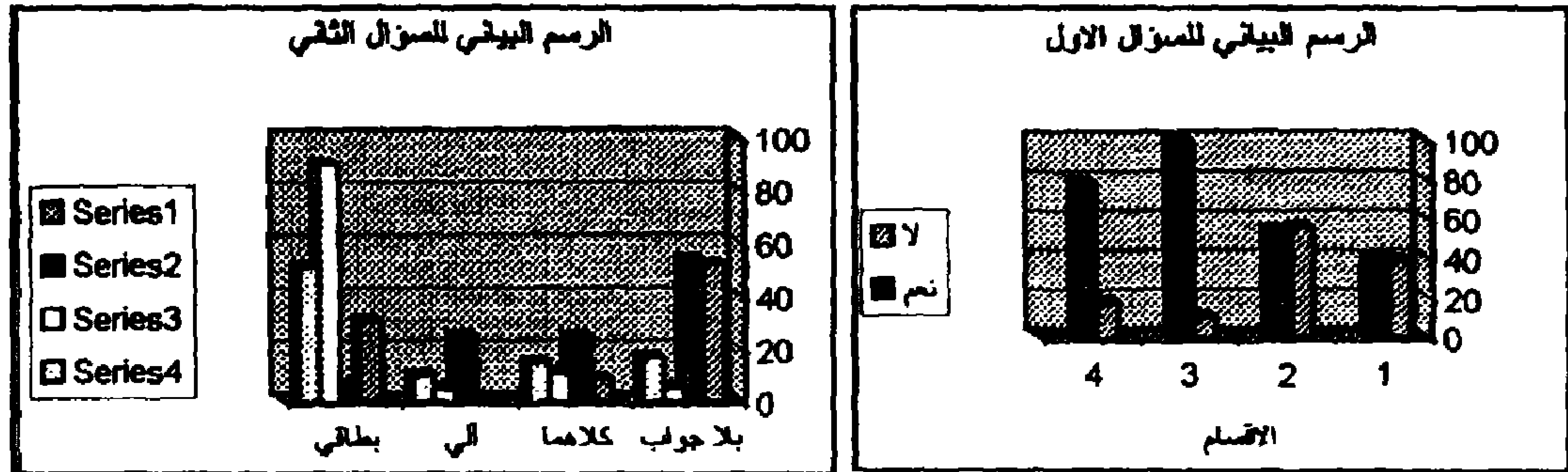
- أداء الواجبات وإجراء البحوث.
- تعودهم على التعامل مع الحواسيب.
- مراجعة المكتبة بشكل منتظم ومستمر.

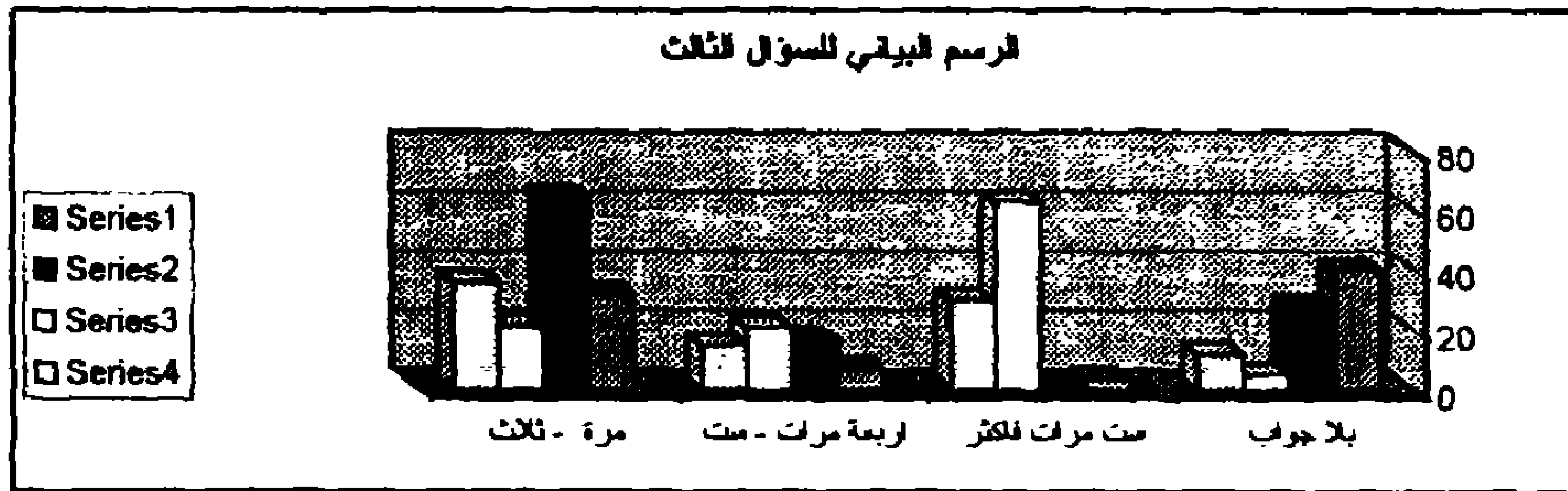
وبالرغم من أن الجميع استجاب في ملئ الاستبانة إلا أن البعض أشار إلى عدم الاستفادة من المكتبة في الفصل (خريف 2003) أو عدم استخدام الفهارس الآلية المباشرة:

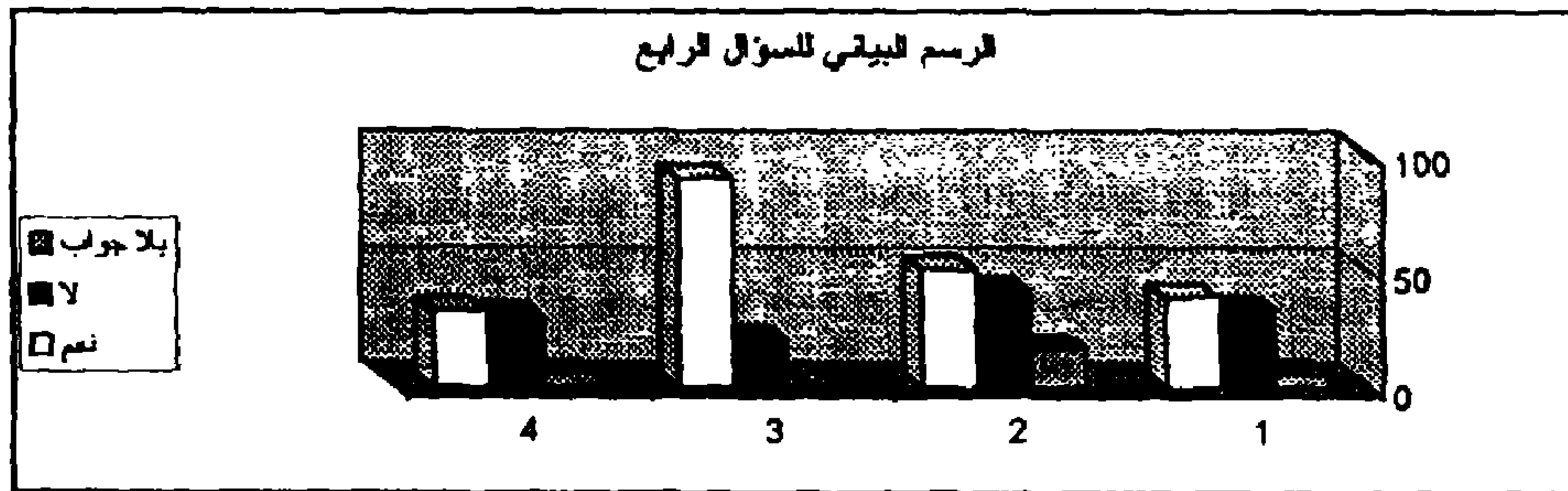
- لعدم التعود على استخدام الفهرس الآلي المباشر.
- عدم الخبرة في التعامل مع النظام.
- بدون سبب.

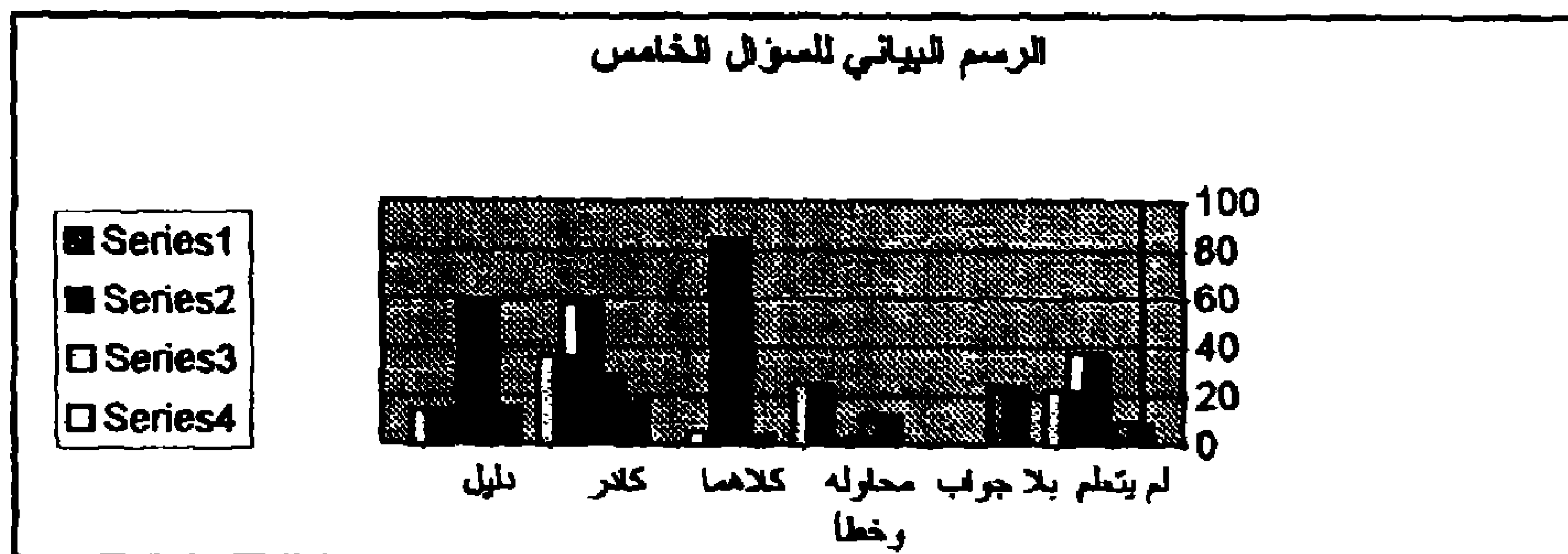
ولقد ركز المحور الأول (محور الاستخدام) الذي يشمل الأسئلة الخمسة الأولى من محاور الاستبانة التي وزعت على طالبات المرحلتين الأخيرتين في الأقسام المشمولة بالدراسة ويوضح الجدول أدناه النسب المئوية بحسب الاجابة.

القسم*	الأسئلة من 5 -1																			
	س 1		س 2				س 3				س 4			س 5						
	نعم	لا	بطاقي	آلي	كلاهما	بلا جواب	1 - 3	4 - 6	6 -	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب	قليل	نادر	كلاهما	محاولة وخطأ	بلا جواب	لم يتعلم
الرياضيات	41	39	31	2	9	52	32	7	4	40	39	34	6	15	17	4	12	24	9
الحاسوب	54	56	6	25	25	54	65	17	3	28	51	42	17	59	28	85	3	0	3
المكتبات	100	11	90	5	11	5	21	21	63	5	90	21	0	5	58	5	0	0	37
الإعلام	79	18	51	10	15	17	36	15	30	12	33	31	6	14	36	0	25	0	22



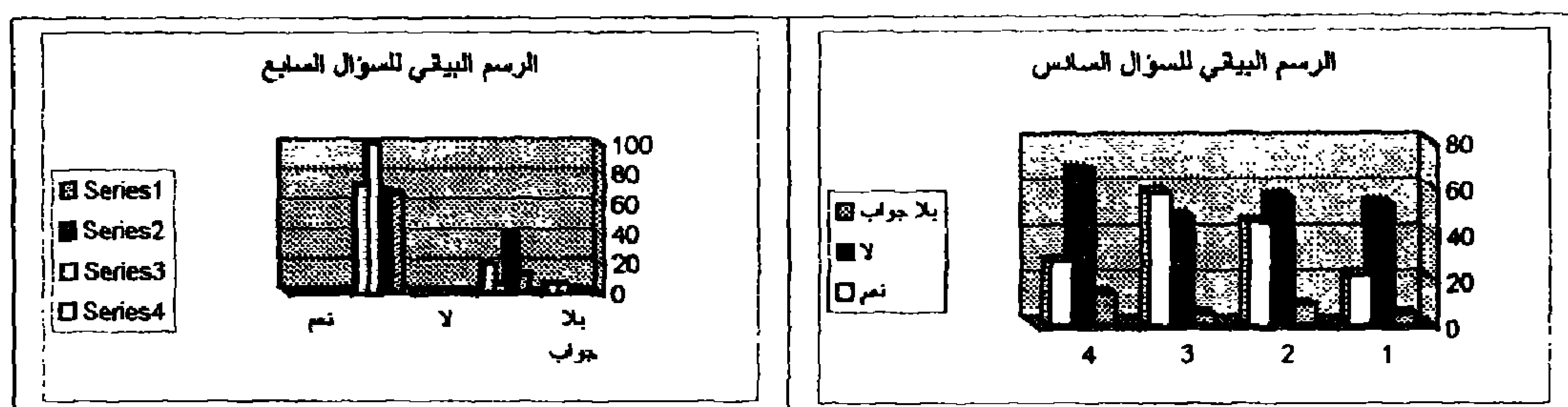






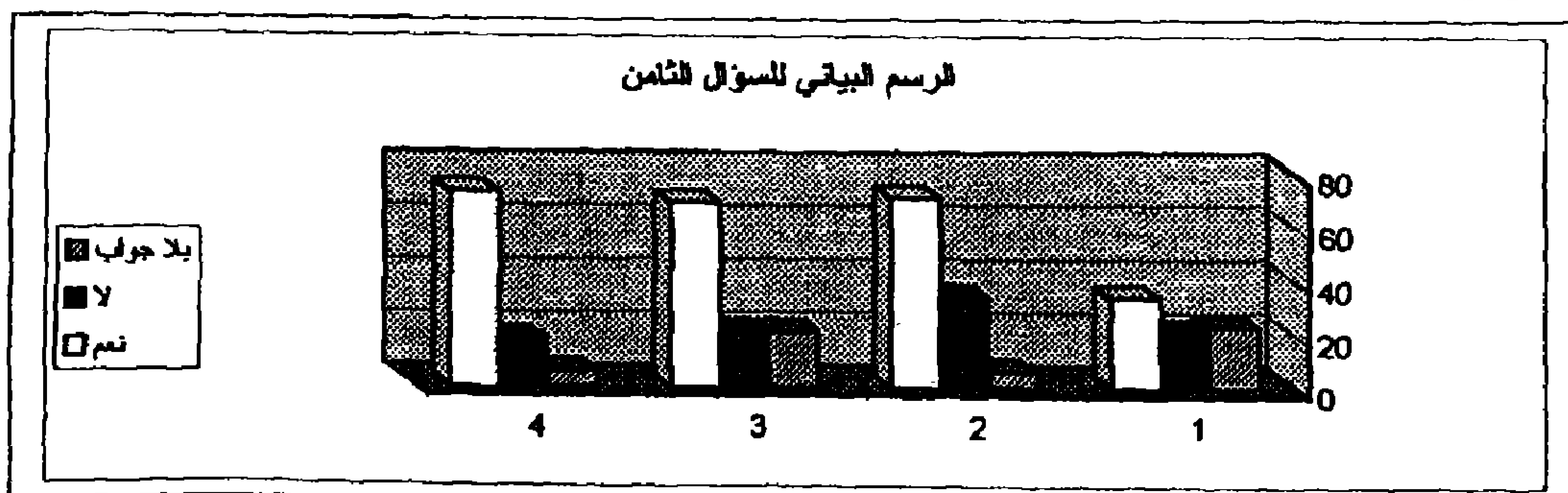
اما أسئلة المحور الثاني (محور التوجيه والتشجيع وتوفر الدورات التدريبية الخاصة باستخدام الفهارس على وجه الخصوص) فتتوضح كما في الجدول أدناه.

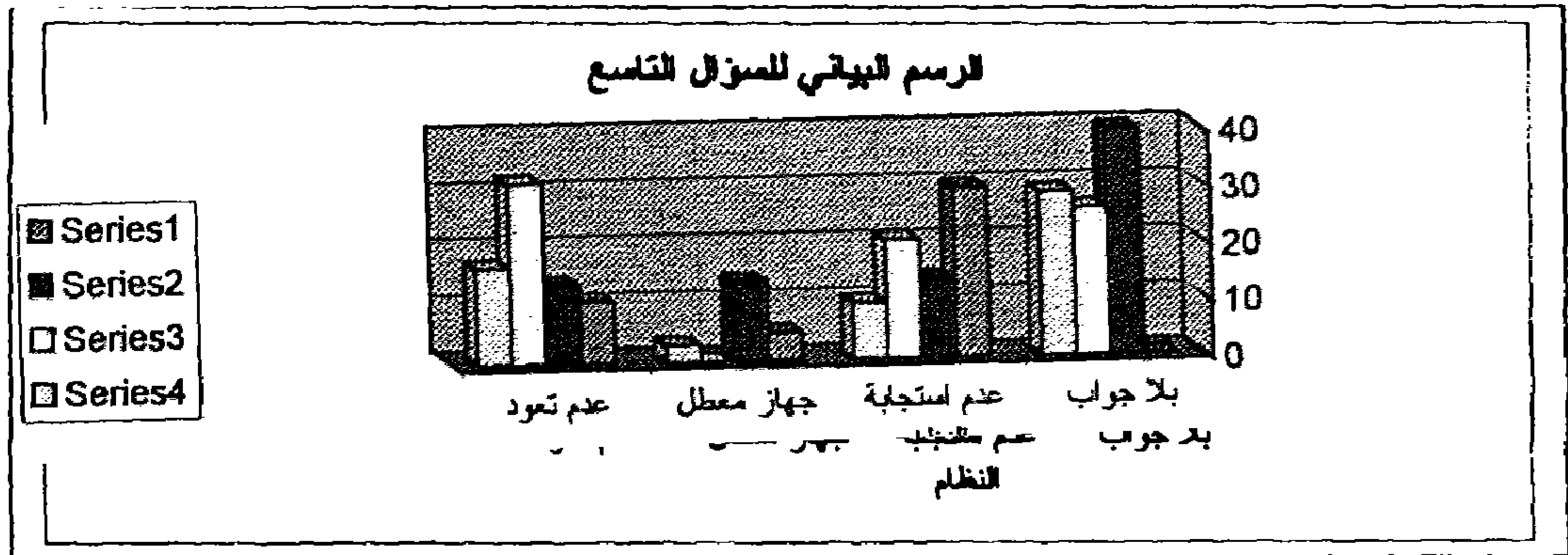
القسم	الأسئلة من 6 - 7					
	س 6			س 7		
	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب
الرياضيات	22	53	5	66	12	2
الحاسوب	45	56	9	68	40	3
المكتبات	58	48	5	100	5	5
الإعلام	28	68	14	72	19	6

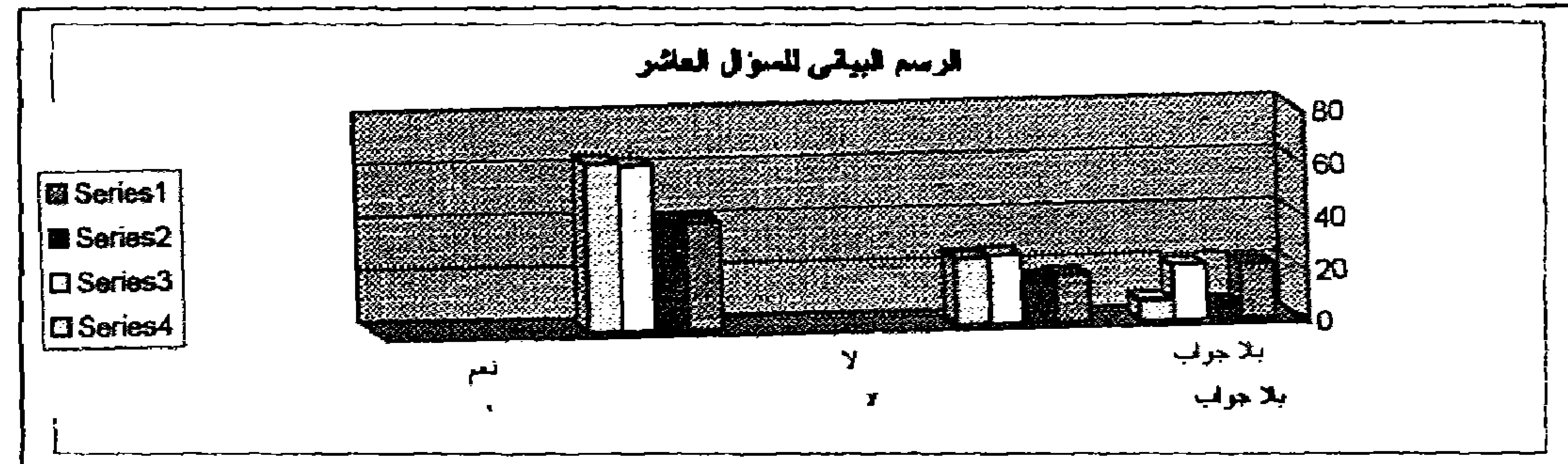


المحور الثالث (محور الصعوبات) الذي يغطي الأسئلة المتعلقة بالصعوبات التي تواجه المستخدمين من صعوبة الاستخدام مثل (عدم توفر كادر للمساعدة أو عطل الجهاز أو عدم استجابة النظام).

القسم	الأسئلة من 8-10											
	س 8			س 9						س 10		
	نعم	لا	بلا جواب	صعوبة استخدام	عدم وجود كادر	عدم تعود	جهاز معطل	عدم استجابة النظام	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب
الرياضيات	34	21	23	27	7	11	5	30	0	41	18	21
الحاسوب	71	34	6	17	11	14	14	14	40	42	17	6
المكتبات	69	21	21	11	21	32	0	21	26	63	26	21
الإعلام	73	18	6	26	13	17	3	10	29	64	25	8

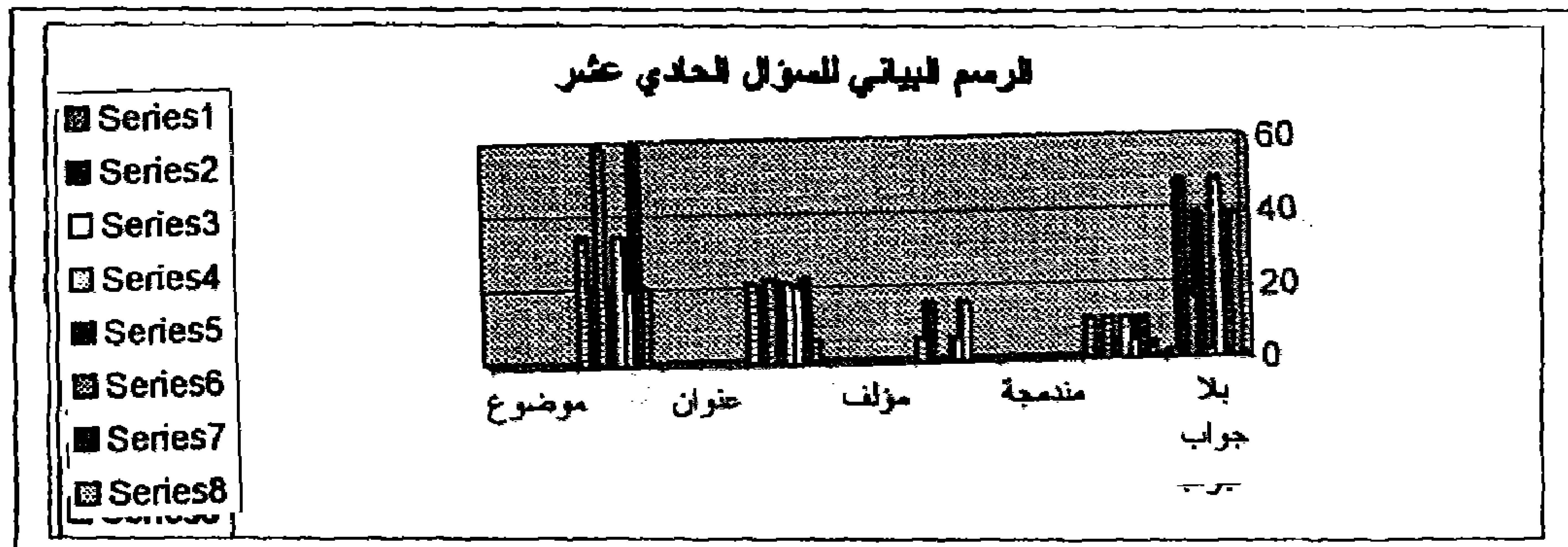


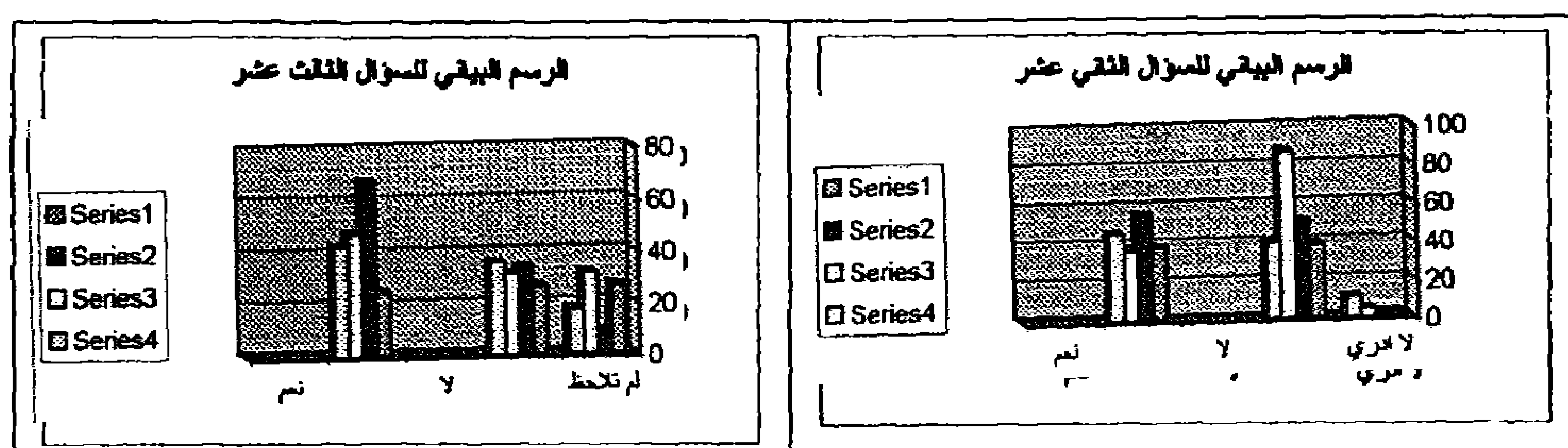




أما المحـور الرابع (محور إمـكانات النظام) فنعطي الأسئلة المتـعلقة بنقـاط الإتاحة التي يوفرها النظام، والتغطية اللغوية. . . فكانت الإجابة كالآتي.

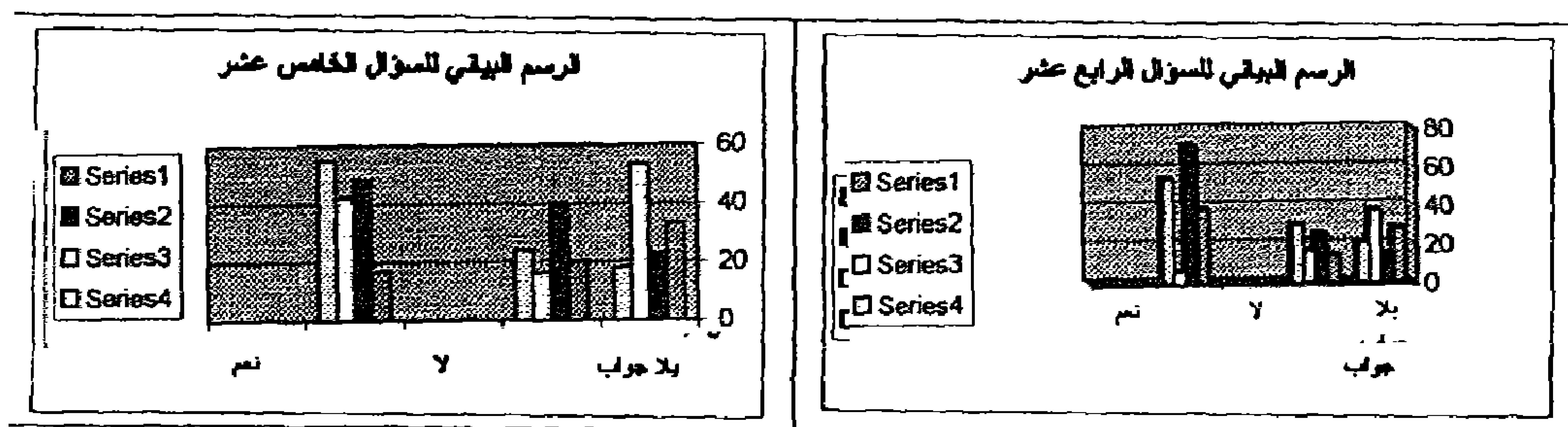
القسم	الأسئلة 11-13										
	س 11					س 12			س 13		
	موضوع	عنوان	مؤلف	مندمجة	بلا جواب	نعم	لا	لا ادري	نعم	لا	لم تلاحظ
الرياضيات	21	6	0	4	39	38	39	3	25	27	27
الحاسوب	59	23	0	11	17	56	51	3	68	34	9
المكتبات	21	21	16	5	48	37	87	5	48	32	32
الإعلام	35	22	6	11	2	46	40	11	43	36	18

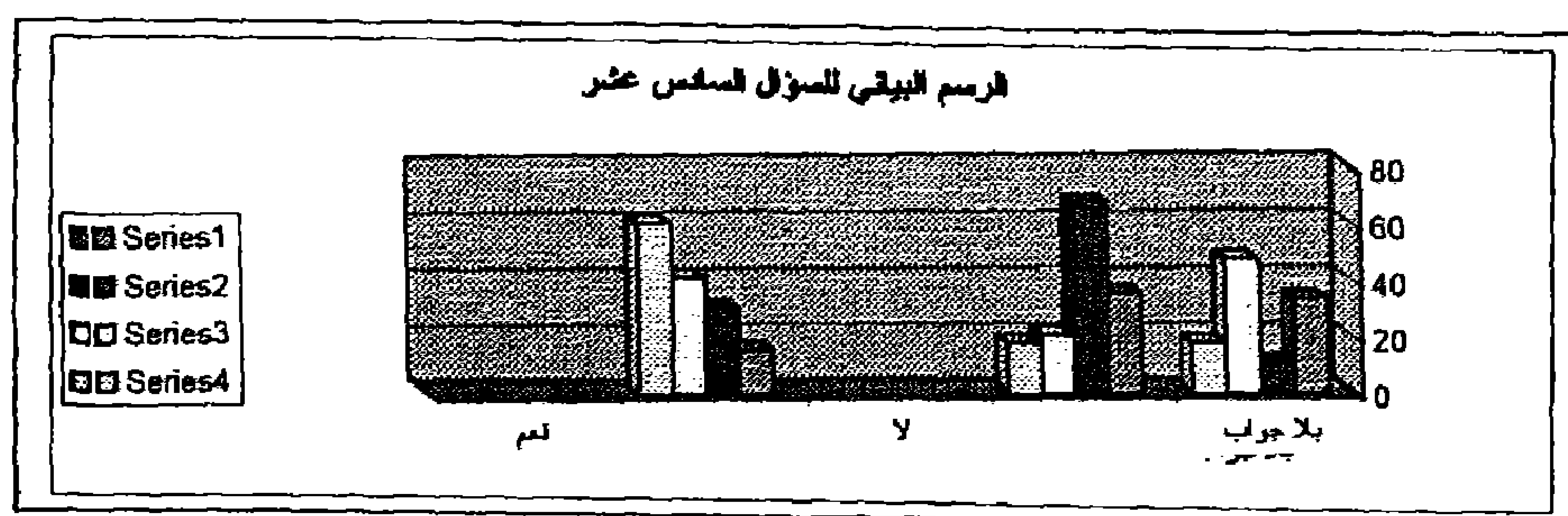




يستكمل في الجدول أدناه المحور الخامس (محور التنظيم) ويتعلق بإمكانيات النظام من النواحي (تنظيم البيانات، وطرق البحث، وتصحيح أخطاء، وتوفر عوامل الربط التي تساهم في تسهيل عمليات البحث وتنوعها) والتي تعتبر أهم ميزة يمتاز بها الفهرس الآلي المباشر عن البطاقي.

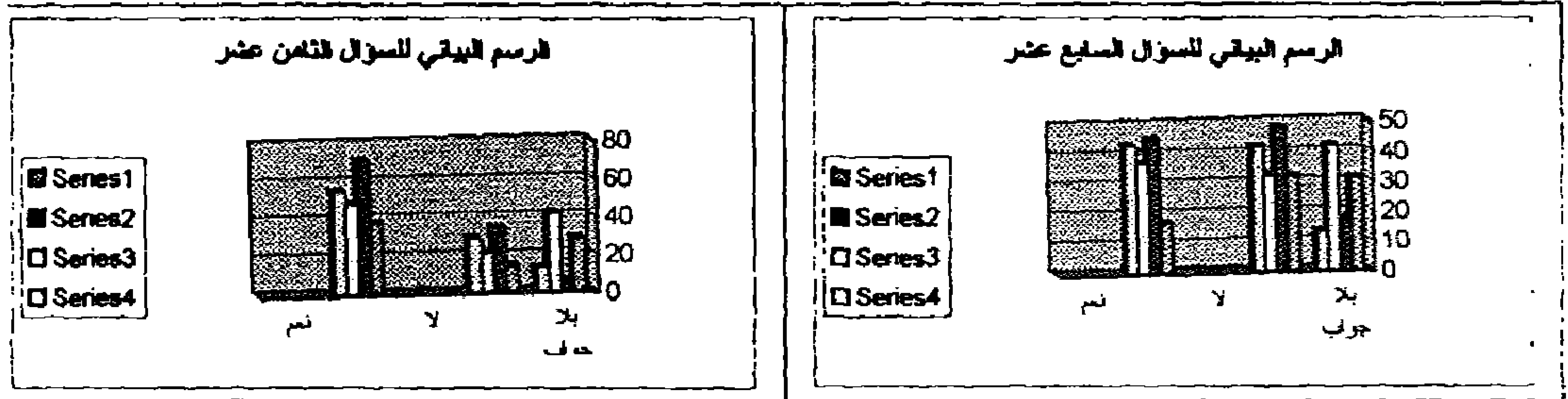
القسم	الأسئلة 14-16								
	س 14			س 15			س 16		
	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب
الرياضيات	38	14	28	17	20	33	16	36	34
الحاسوب	71	25	14	48	40	23	31	68	11
المكتبات	6	16	37	42	16	53	42	21	48
الإعلام	54	30	21	55	24	18	61	18	18

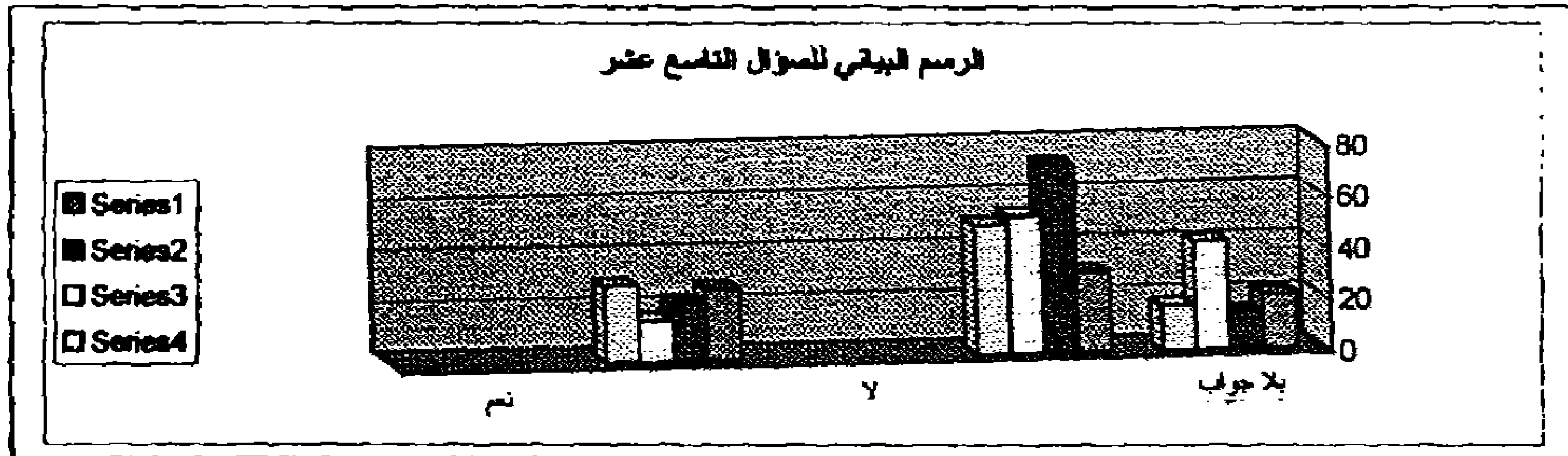




المحور السادس (محور المخرجات) فيغطي الأسئلة المتعلقة بالمقارنة بين مخرجات الفهرس الآلي بمخرجات الفهرس البطاقي من حيث مدى التشابه بين البيانات ونوعها، والحصول عليها، وعدد المصادر المسترجعة.

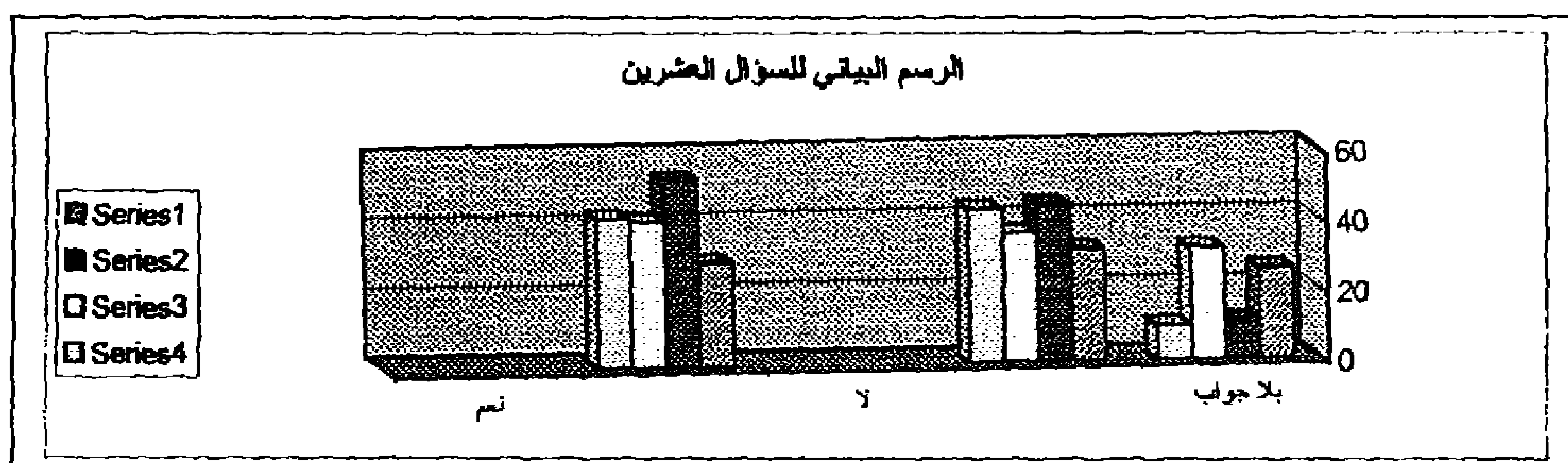
القسم	الأسئلة 17-19								
	س 17			س 18			س 19		
	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب
الرياضيات	17	32	31	38	14	28	28	31	21
الحاسوب	45	48	17	71	34	6	23	73	14
المكتبات	37	32	42	48	21	42	16	53	42
الإعلام	43	42	13	55	29	13	30	50	17

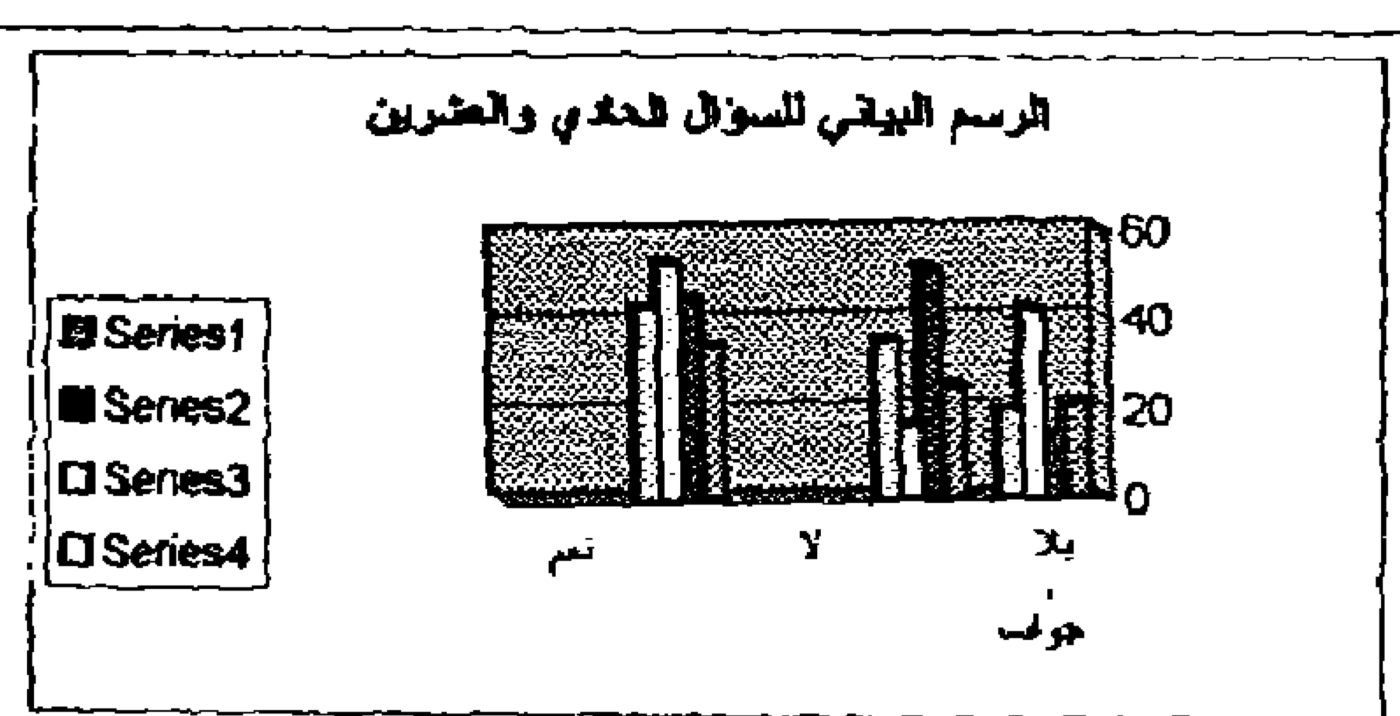


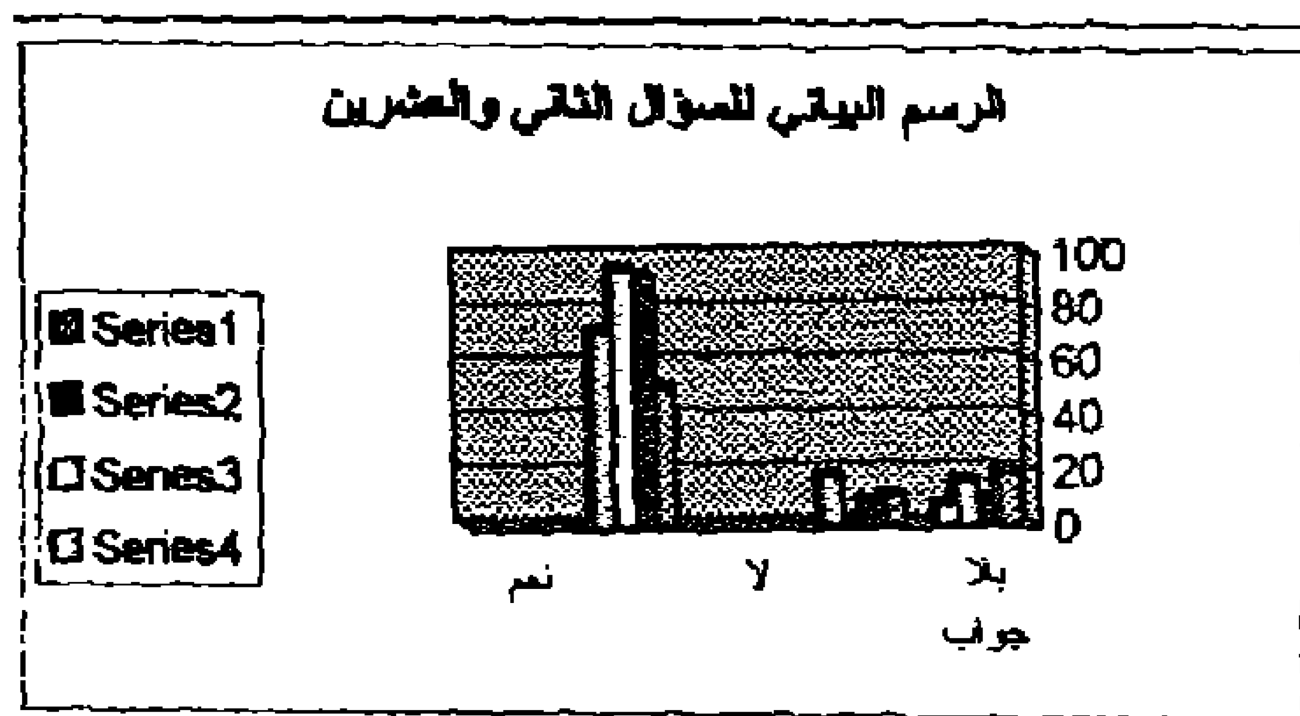


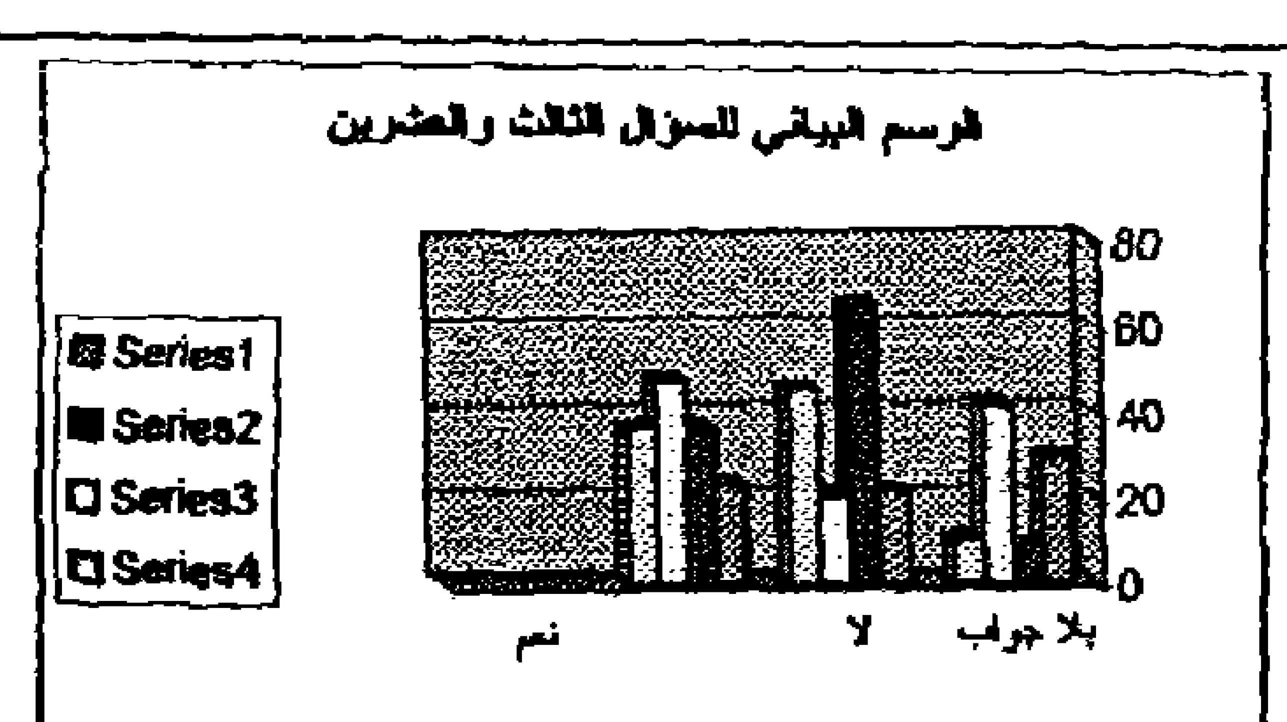
المحور السابع (محور التسهيلات) ويغطي الأسئلة المتعلقة بتوفر العاملين القائمين على المساعدة، والوقت والموقع والأجهزة، وتوفر ووضوح دليل الاستخدام). . . .

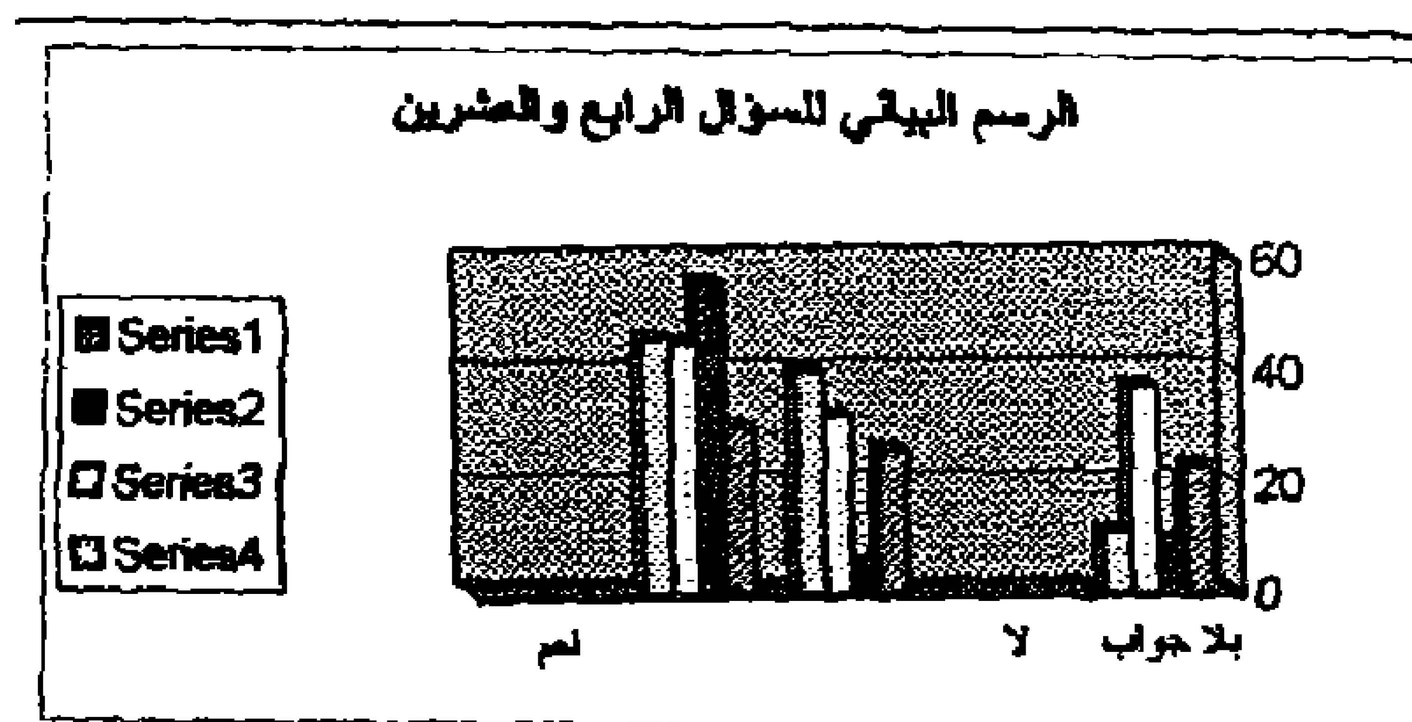
القسم	الأسئلة 20-24														
	س 20			س 21			س 22			س 23			س 24		
	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب	نعم	لا	بلا جواب
الرياضيات	30	32	26	34	25	21	51	11	19	24	22	30	30	26	23
الحاسوب	54	45	11	45	51	14	93	9	9	37	65	9	56	5	9
المكتبات	42	37	32	53	16	42	95	0	16	48	21	42	45	32	37
الإعلام	43	44	10	43	35	19	72	18	7	37	46	10	46	40	11











ولقد تمخضت المقابلة التي تم إجراءها مع السيدة مسئولة المكتبة وطرح بعض الأسئلة المتعلقة على وجه الخصوص بالفهرس الآلي المباشر وأعداد المستفيدين من خدمات مكتبة (البنات) بشكل عام خلال خريف 2003. . . إلخ.

1- ان عدد المستفيدين من مكتبة (البنات) خلال فصل الخريف يتوضح في الجدول أدناه:

جدول توزيع المستفيدين بحسب الفترة الزمنية

سبتمبر	2160
أكتوبر	11862
نوفمبر	12197
ديسمبر	13073
يناير	2945
فبراير	1656
المجموع	43893

2- إن النظام الحالي مازال يعمل تحت برمجية دوس (Dos) وسيتم تحويله للعمل تحت برمجية الويندوز خلال فترة قصيرة.

3- وأما مايتعلق بتنسيب كادر محدد لتقديم المساعدة وتوجيه المستخدمين للفهرس الآلي للتعامل مع النظام بشكل صحيح والاستفادة من تسهيلاته فقد أوضحت أنه تم تنسيب كادر محدد في هذا المجال وهم من قسم الإعارة والخدمات.

4- وفيما يتعلق بالبيانات في الفهرس الآلي فيما لو كانت نفسها بيانات الفهرس البطاقي تم تحميلها على الفهرس البطاقي، فقد أخبرتنا السيدة المسؤولة ان البيانات ليست بالضبط نفسها بسبب طبيعة النظام الآلي وتنظيمه فقد احتاج الأمر إلى إضافة بعض البيانات وكذلك زيادة نقاط الإتاحة لأن البحث والاسترجاع في النظام باللغة الطبيعية وباستخدام عوامل الربط البوليني وهذا يختلف وعلى وجه الخصوص عن رؤوس الموضوعات في الفهرس البطاقي.

أما نتائج المقارنة بين الفهرس الآلي والفهرس البطاقي والتي نتجت عن الاستخدام الفعلي للفهرسين من خلال البحث في موضوع معين أو مؤلف من قبل العينة التي تم ذكرها مسبقاً فإن الجدول أدناه يوضح النقاط الرئيسية التي تم على أساسها المقارنة.

جدول مقارنة محتويات تسجيلة في الفهرس الآلي المباشر والفهرس البطاقي

نقاط المقارنة	الفهرس الآلي	الفهرس البطاقي
تكامل البيانات	توفر الرقم المعياري للوعاء إضافة إلى المعلومات الرئيسية الأخري	بيانات الفهرسة الوصفية والموضوعية دون الرقم المعياري
حالة الوعاء	حقل يوضح توفر الوعاء من عدمه	لا يتوفر ما يشير إلى كون الوعاء معار أم لا
نوع الوعاء	حقل يبين نوع الوعاء.. كتاب أم مجلة	لا يوجد ما يدل على نوع الوعاء

تابع: جدول مقارنة محتويات تسجيلة في الفهرس الآلي المباشر والفهرس البطاقي

نقاط المقارنة	الفهرس الآلي	الفهرس البطاقي
الفهرسة الموضوعية	عنوان لحقل (Descriptors) تدرج تحته الواصفات مفصولة بالرمز /	تدرج رؤوس الموضوعات مرقمة دون الاشارة إلى عنوان للحقل
عدد التمثيل الموضوعي	تتمثل الوثيقة بـ (2-6) واصفة	2-4 رأس موضوع
ترتيب البيانات	المعلومات البيليوغرافية مرتبة ضمن عناوين حقول باللغة الانجليزية وبالتسلل	ترتيب حسب بطاقة الفهرسة المعيارية
الربط	توفر معاملات الربط البولينية	لاتتوفر تسهيلات الربط
حجم البيانات	تأخذ مساحة كبيرة من الشاشة أو ورقة المخرجات	ضمن حجم البطاقة المعيارية

ولاختبار فرضية الدراسة المتعلقة بالعلاقة بين الاستخدام والتخصص فقد استخدمت بيانات المحور الأول الخاص (بالاستخدام) حيث تم استخدام مربع كاي للاستقلالية ($?^{2}$- Independence Test) باعتباره من التوزيعات الاحتمالية في الإحصاء فهو اختبار لإعطاء إنطباع بأن المتغيرات تحت الدراسة هل هي مستقلة أم معتمدة وعليه تم تطبيقه هنا على أساس الفرضية الأولى H0 القائلة بأن المتغيرين المذكورين مستقلان (ليس لهما علاقة ببعضهما)، لتكون الفرضية البديلة H1 التي تؤكد بأن المتغيرين غير مستقلين (أي وجود علاقة بين المتغيرين) فكانت القيمة الحسابية هي 84.1 ($?^{2}_{cal}$= 84.1?) وبما أن هذه القيمة أكبر من القيمة المجدولة ($?^{2}_{tab}$= 12.592?) ترفض الفرضية الصفرية H0 عند مستوى دلالة 5% فالمتغيرين يعتبران غير مستقلين (أي معتمدان)... ولحساب قوة العلاقة بين المتغيرين كونها معتمدة تم استخدام اختبار التجانس الذي تنحصر قيمته بين الصفر والواحد 0<Ø<1 فكانت القيمة هي

Ø= 0.48 والتي تعني أن العلاقة ليست قوية.

النتائج:

تمخض تحليل محاور الدراسة عن النتائج الآتية:

1- فيما يتعلق (بالمحور الأول الخاص بالاستخدام) باستخدام الفهرس الآلي في مكتبة جامعة قطر يدل الجدول الأول والمتمثل بتحليل مدى استخدام الفهرس الآلي المباشر من قبل فئة المستخدمين لعينة الدراسة. يبين الجدول أن طالبات قسم علوم الحاسب هن الأكثر استخداماً للفهرس الآلي وتبرير هذا هو التخصص حيث التعامل المستمر مع الحواسيب وبرامجها. وهذا يؤكد وجود ارتباط بين التخصص واستخدام الفهرس الآلي المباشر.

كمـا يتبين من الجدول أعلاه أن الطريقـة التي ساهمت في تعليم الاستـخدام هو دليل الاستخـدام المكتوب فقد اعتـمدته طالبات قسم الحاسـوب بنسبة كبيـرة. أما دور كادر المكتبة فله دور فعال وأساسي في توجيه الطالبات (قسم المكتبات والأعلام).

2- الأسئلة الخاصة بمحور (2) توجيه وتشجيع أعضاء هيئة التدريس أو توفر بعض الورش والتـدريب على استـخـدام الفـهرس الآلي. . . يـبين الجدول أن طالبـات قـسم علم المعلومات والمكتبات هن أكـثر نسبة في تأكيد هذا التوجيه بالـرغم أن التوجيه بحد ذاته لايكفي وتبرير ذلك رغـبة معظم العينـة في تقديم بعض الورش العملية من قـبل كادر المكتبة في بداية العام الدراسي في كـيفية استخدام الفهـرس الآلي على وجه الخصوص أو في خدمات المكتبة الأخرى بوجه عام.

3- بالنسبة إلى الأسـئلة المتعلقة بمحور الصـعوبات أكدت معظم عيـنة الدراسة على وجود صعوبة في استخدام الفهـرس الآلي وأهم أسباب هذه الصعوبة كون النظام يعمل على نظام التشغيل (Dos) وهذا يخالف الفرضية الثانية الـقائلة بأن استخدام الفهرس الآلي المباشر يتسم بالسهولة ولايواجه المستفيدون في استخدامه أية صعوبات.

4- أغلبية عينة الدراسة حددت (الموضوع) كنقطة ومدخل للبحث في الفهرس الآلي المباشر ضمن الأسئلة المتـعلقة بنقاط الإتاحة من (محور إمكانات النظام)، كـما جاءت النسب متقاربة في إجـابة العينة في مدى التشابه وعدمـه في طريقة استرجاع أوعيـة بلغة غير العربية والأوعية العربية.

5- فيما يتعلق بالأسئلة المتعلقة (بمحور التنظيم)، أكدت نسبة كبيرة من طالبات قسم علوم الحاسب بوجود فـرق في تنظيم بيانات الفهـرس الآلي عنها في البطاقي ويرجع تراجع نسبة طالبات قسم المعلومات كمـا تبين من إجاباتهن عن المحور الأول بتراجع استخدام الفهرس الآلي وعن السؤال المتعلق بتوفر عوامل الـربط البوليني وأهميتها في ربط أكثر من موضوع فإن تقـدم النسبة بالنـسبة لطالبات قـسم علم المـعلومات والمكتبات تأتي من معرفة الطالبات النظرية بماهية المنطق البولينـي وعوامله واستخداماته من خلال المقررات المتعلقة باسترجاع المعلومات ونظم المعلومـات وليس من خلال الممارسة العملية الفعلية على الفهرس الآلي المباشر.

أما إمكانيات النظام فـيما يتعلق بتصـحيح أخطاء يمكن أن يقع فيها المستـخدمين سواء أكانت أخطاء إملائية أم أخطاء تكنيكية جاءت إجابة أكثر من نصف طالبات قسم علوم

الحاسب وقسم الرياضيات بعدم القبول بأن الأخطاء يمكن تفاديها بسهولة بسبب حساسية النظام للمسافات ويتطلب الدقة عند إدخال البيانات.

6- في المحور السادس (محور المخرجات) والذي يتضمن أسئلة تخص تشابه مخرجات الفهرس الآلي بالمخرجات عند البحث عن الفهرس البطاقي. فقد اتفق الجميع على وجود بعض الاختلافات (في توفر معلومات إضافية عن الفهرس البطاقي وفي نوع وعدد الكلمات المفتاحية وشكل التسجيلة. كما اتفق الجيمع في حصولهن على مايحتجنه عند البحث في الفهرس الآلي المباشر.

7- أسئلة المحور الأخير (محور التسهيلات) والتي ركزت على توفر القائمين على المساعدة عند الحاجة أكد الجميع على توفرهن دائماً كما كان الإجماع على موقع المحطات الطرفية كونه مناسب أما ما يتعلق بوقت توفر الفهارس ووضوح دليل الاستخدام ووضوح الشاشات فإن نصف العدد يجد أن الوقت غير كافي، والدليل لايكفي لتعلم استخدام الفهرس الآلي المباشر ويحتاج إلى إعادة صياغة وإلى التعديل وبالنسبة إلى وضوح عرض المعلومات على شاشة الطرفيات فالنسب متساوية بين الوضوح وعدمه.

التوصيات:

بعد أن توصلت الدراسة إلى نتائج، خرجت الباحثتان منها بعدة توصيات أبرزها:

1- تغيير النظام إلى أن يعمل تحت نظام تشغيل الـ(Windows) بدلاً من نظام التشغيل (Dos).

2- توفير برنامج تدريبي مع جلسات عمل تدريبية بمعدل واحد أو اثنين في بداية الفصل الدراسي لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة (بنين وبنات)، لوصف الفهرس الآلي المباشر ولتوضيح طريقة البحث في الفهرس الآلي وإمكانات العوامل البولينيه، وتوضيح الإمكانيات التي يوفرها النظام غير المتوفرة من خلال الفهرس البطاقي.

3- تسهيل أسلوب دليل الاستخدام ليكون أكثر عوناً في مساعدة المستفيدين للاستفادة من الفهرس الآلي بحيث يتسم بسهولة المعلومات التي تيسر بساطة الاستخدام، وإضافة برنامج مساعدة مباشر بالإضافة إلى الدليل والمساعدة البشرية.

4- أهمية دعم أعضاء هيئة التدريس للمكتبة في الترويج عن الفهرس الآلي عن طريق تشجيع الطلبة وإعلامهم بتوفر الفهرس الآلي واستخدامه من خلال الواجبات المختلفة.

الهوامش والمصادر:

1- أسامه السيد محمود علي وأحمد محمد القطان. معايير مقترحة لتقييم النظم الآلية المتكاملة للمكتبات الخليجية: دراسة حالة على مكتبة جامعة قطر. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س22. ع4. 2002. ص ص 5- 30.

2- أسامه السيد محمود علي. سلوك واتجاهات المستفيدين المصريين نحو استخدام الفهارس الإلكترونية: دراسة ميدانية على بعض المكتبات المتخصصة في العلوم الاجتماعية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س16، ع3 (يوليو). 1996. ص ص 49- 93.

3- حورية إبراهيم مشالي. الفهرسة الآلية عند نهاية الألفية الثانية: رؤية علمية لفئات الكتابة والتوقعات المستقبلية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. ع13، 2000 ص ص203- 238.

4- عبدالله احمد باقادر. استخدام الفهرس الآلي OPAC للمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س19. ع1 (يناير). 1999. ص ص117- 139.

5- عبدالحكيم أبواللبن. الفهرسة المحوسبة.- رسالة المكتبة. 24 (1) آذار، 1998، ص ص25- 38.

صفحة العنوان في الكتاب المصري المطبوع في أواخر القرن العشرين ومدى وفائها بمتطلبات الفهرسة الوصفية: دراسة ببليوجرافية (4)*

د. غادة عبدالمنعم موسى
أستاذ مساعد بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة بيان الطبعة المدون على صفحة العنوان، كما يتناول بيانات النشر المدونة على صفحة العنوان (مكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر). وينتهي بمقارنة بين نوعيات الناشرين في مدى التزامهم بذكر أكبر عدد من البيانات الببليوجرافية ودراسة فردية لبعض دور النشر في مدى التزامها بذكر البيانات الببليوجرافية.

ثالثاً: بيان الطبعة المدون على صفحة العنوان

تعد دراسة الطبعات في الإنتاج الفكري معياراً نوعياً هاماً إذ أن دراسة الطبعات ستمكن من الحكم على تجدد أو تجمد هذا الإنتاج من الداخل فكلما صدرت طبعات جديدة معدلة من الكتاب كلما حدث نمو من الداخل وأصبح هذا الإنتاج متجدداً ومتطوراً Dynamic أما إذا نشرت نسبة عالية من الطبعات المعادة بدون تغير في المادة العلمية يعني أن هذا الإنتاج متجمد ساكن Static ولأغراض التقييم النوعي وأيضاً لأغراض الوصف الببليوجرافي فينبغي أن يلتزم الناشرون أو الطابعون بتسجيل هذا البيان على صفحة العنوان تسجيلاً صحيحاً. وتعرف الطبعة بأنها كافة النسخ التي تطبع من الكتاب من تجميعة واحدة من الحروف وتخرج من المطبعة في وقت واحد وتتطابق فيما بينها في كل شيء، وتتميز الطبعة

* نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد أكتوبر 2001، والجزء الثاني في عدد يوليو 2002، والجزء الثالث في عدد يناير 2003م

من الإصدارة (إعادة طبع) Reprint/ Reissue في إنها تشير إلى تغييرات في المادة العلمية كالإضافة والحذف أو التنقيح أو التهذيب وبالتالي تأخذ رقماً جديداً.

أما الإصدارة إعادة طبع من طبعة سابقة عليها دون أي نوع من التغيير في المادة العلمية، فقد يحدث التغيير في الورق أو البنط المستخدم أو طريق الإخراج، ولذا لاينبغي أن تأخذ الطبعة في هذه الحالة رقماً جديداً ويجب أن يلتزم الطابعون أو الناشرون بهذا المبدأ، على أن يسجل بيان الطبعة على صفحة العنوان حاملاً رقم الطبعة أو الإصدارة وصفاتها؛ فقد توصف الطبعة بأنها منقحة، مزيدة، مراجعة، وموسعة، مختصرة، كاملة، مشروحة، مجردة، فاخرة، شعبية، خاصة.

وقد يلحق ببيان الطبعة بيان نادر وهو عدد النسخ المطبوعة من الكتاب أو بيان التداول خاصة في أوائل الكتب الفرنسية والإنجليزية.

هذا وقد ظل بيان الطبعة في الكتاب المصري لايلقى الاهتمام الكافي بإبرازه في مكان محدد وواضح، فقد تأرجح هذا البيان في الكتب المصرية بين أكثر من موضع، فقد نجده بحرد المتن في نهاية الكتاب أو في صفحة العنوان أو في المقدمة، بل وتكرر وروده أحياناً بين صفحة العنوان وحرد المتن، وبدءاً من سبعينات القرن التاسع عشر استقر بمكانه وأخذ وضعه الصحيح أعلى بيانات النشر في الربع الأخير من صفحة العنوان.

هذا وقد تم تقدم الكتب التي صدرت لها طبعات كثيرة، أو إصدارات متعددة داخل كل طبعة بياناً بهذه الطبعات الاصدارات وتواريخها ويظهر هذا الإجراء الحديث عادة على ظهر صفحة العنوان.

وللتلخيص فإنه ينبغي أن يلتزم الناشرون بوضع هذا البيان على صفحة العنوان موضحين رقم الطبعة وصفاتها، ورقم الإصدارة في الطبعة مع ضرورة التمييز والتفرقة بينهما.

مدى التزام الناشرين بتسجيل بيان الطبعة على صفحة العنوان

استهدفت الدراسة قياس مدى التزام الطابعين أو الناشرين بذكر بيان الطبعة على صفحة العنوان للكتب الحديثة لما لبيان الطبعة من فائدة كبرى سواء في الوصف الببليوجرافي أو في التقييم النوعي للإنتاج الفكري.

وكما أشارت الدراسة سابقاً إلى عدم التزام جميع الناشرين بتدوين بيان الطبعة أو الإصدارة على صفحة العنوان، حيث جاء بيان الطبعة كأقل البيانات الببليوجرافية تسجيلاً

على صفحة العنوان، فلم يتعد نسبة الكتب التي سجلت هذا البيان 28,42٪ (انظرالجدول رقم 15) ومن المرجح أن تكون الكتب التي صدرت بدون أن تحمل بيان الطبعة هي كتب جديدة نشرت لأول مرة ولم يتم بعد إصدار طبعات أو إصدارات جديدة منها.

العلاقة بين التخصص الموضوعي وذكر بيان الطبعة

آثرت الدراسة التعرف على مدى العلاقة بين التخصص الموضوعي والنص على بيان الطبعة على صفحة العنوان مستخدمة في ذلك اختبار معامل التوافق وبتطبيق هذا الاختبار تبين وجود علاقة بين المتغيرين وقيمتها 0,184. وهي علاقة ضعيفة تشير إلى وجود اختلافات بسيطة بين الكتب في الموضوعات المختلفة في مدى ذكرها لبيان الطبعة، وتتضح هذه الاختلافات البسيطة من تقارب النسب، وبعبارة أخرى يتبين أن كتب الديانات تمثل أعلى نسبة (37,97٪) بين المجالات الأخرى في اهتمامها بذكر بيان الطبعة أو (الإصدارة) وتكشف هذه النتيجة أيضاً عن تجدد الإنتاج الفكري الديني داخلياً وزيادة الإقبال على قراءة هذه النوعية من الكتب في مختلف الأديان خاصة التي تتحدث عن السيرة النبوية وحياة الصحابة وأصول الدين وغيرها، وتلي ذلك مجالات الجغرافيا والتاريخ والتراجم بنسبة (33,33٪) ثم المعارف العامة (32,5٪) ثم اللغات (32,35٪) ثم العلوم التطبيقية (31,71٪).

العلاقة بين فئة المطبوع وذكر بيان الطبعة.

تنقسم الكتب من حيث فئاتها إلى كتب مؤلفة وكتب مترجمة وكتب محققة ونظراً لاختلاف طبيعة المادة العلمية في كل منهم فقد قامت الدراسة بالتعرف على مدى تأثير فئة المطبوع على ذكر بيان الطبعة على صفحة العنوان أو بعبارة أخرى التعرف على مدى وجود علاقة بين المتغيرين.

وبتطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين البيانات يتضح أن قيمة هذه العلاقة هي 0,056. وهي علاقة ضعيفة جداً تشير إلى وجود تجانس بين المتغيرين أي أنه لايوجد تأثير لفئة المطبوع على ذكر بيان الطبعة على صفحة عنوان المطبوع.

أرقام الطبعات المذكورة وصفاتها:

تكشف نتائج تحليل بيان الطبعة من صفحات عناوين الكتب التي سجلت هذا البيان وعددها 270 كتاباً، عن مجموعة من المؤشرات والنتائج (انظر جدول 16) منها:

- الارتفاع الملحوظ في عدد الكتب التي تنشر لأول مرة حيث بلغت نسبة الطبعة الأولى

جدول رقم (15)

مدى التزام الناشرين بتسجيل بيانات الطبعة على صفحة العنوان

التسجيل للطبعة / موضوعات المعرفة	مسجل عليها الطبعة				غير مسجل عليها الطبعة				المجموع			الإجمالي
	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	
معارف عامة	7	6	-	13	25	2	-	27	32	8	-	40
فلسفة	4	1	-	5	27	3	-	30	31	4	-	35
ديانات	82	5	3	90	133	7	7	147	215	12	10	237
علوم اجتماعية	45	3	-	48	113	5	-	118	158	8	-	166
اللغات	11	-	-	11	23	-	-	23	34	-	-	34
العلوم البحتة	4	-	-	4	17	8	-	25	21	8	-	29
العلوم التطبيقية	23	2	1	26	54	2	-	56	77	4	1	82
الفنون	4	-	-	4	25	3	-	28	29	3	-	32
الآداب	33	2	1	36	156	4	-	160	189	6	1	196
الجغرافيا والتاريخ والتراجم	31	2	-	33	63	3	-	66	94	5	-	99
المجموع	244	21	5	270	636	37	7	680	880	58	12	95
النسبة المئوية	%28,42				%71,58				950			

83,71٪ من إجمالي العينة المحددة وأغلبها في المعارف العامة والديانات والعلوم الاجتماعية والأدب، ثم تلي ذلك كتب الطبعة الثانية ولكن بنسبة 7,04٪ ولم تحمل أي صفة لها وظهرت في مجالات الديانات والعلوم الاجتماعية.

أما كتب الطبعة الثالثة فقد كانت نسبتها 2,59٪ وقد تضمن بعضها وصفاً للطبعة (مزيد ومعدلة، مزيدة ومنقحة) وكان ذلك في مجال الديانات والتراجم.

جدول رقم (16)

أرقام الطبعات المسجلة على صفحات العناوين وصفاتها

صفة الطبعة / رقم الطبعة المسجلة	موصوفة	غيرموصوفة (مجردة)	المجموع	
			المجموع	%
الطبعة الأولى		226	226	83,71
الطبعة الثانية		19	19	7,04
الطبعة الثالثة	2	5	7	2,59
الطبعة الرابعة	1	5	6	2,22
الطبعة الخامسة		3	3	1,11
الطبعة السادسة		2	2	0,74
الطبعة الثامنة	1	1	2	0,74
الطبعة التاسعة		1	1	0,37
الطبعة الحادية عشر		1	1	0,37
غير مبين الرقم	3	–	3	1,11
المجموع	7	263	270	
%	%2,59	%97,41		

هذا وقد سجلت كتب الطبعات الأخرى أقل المعدلات على النحو الموضح في الجدول السابق، هذا وقد لوحظ أن الكتب التي ظهرت لها طبعات كثيرة هي في مجال الديانات

والأدب والعلوم الاجتماعية - ويرجح أن تكون إصدارات وليست طبعات - كما أن الكتب التي حظت بإصدارات أو طبعات عديدة هي أساساً كتب دراسية (جامعية أو مدرسية) لسد الحاجة الدراسية.

أما صفحات العناوين التي لم تبين رقم الطبعة واقتصرت فقط على ذكر الصفحة (طبعة خاصة - طبعة خاصة مهذبة - طبعة منقحة) فقد بلغت نسبتها 1,11٪ وكان ذلك في مجال العلوم الاجتماعية والأدب.

ومن الدراسة السابقة يتضح لنا أهمية التزام الناشرين بذكر رقم الطبعة وصفاتها، والتمييز الدائم بينها وبين الإصدارة، حيث أن ما عدل فعلاً من طبعات لايتجاوز 2,59٪، بينما النسبة الباقية 97,41٪ هي للإصدارات وليست للطبعات، والدليل على ذلك أن بيان الطبعة هنا لم يتضمن أي صفة لها تشير إلى التعديل أو الحذف أو الإضافة.

مكان تسجيل بيان الطبعة وطريقة إخراجه

بدارسة بيان الطبعة على صفحة العناوين، تبين أن هذا البيان يسجل عادة في أكثر من موضع، فقد يجده المفهرس عادة تحت اسم المؤلف أو العنوان الفرعي وقبل بيانات النشر في الربع الأخير من الصفحة، وقد يجده على ظهر صفحة العنوان، أو في الصفحة المقابلة لصفحة العنوان.

وغالباً ما يستخدم البنط الصغير الخفيف في تسجيل هذا البيان، وأحياناً يوضع بين الهلالتين، هذا ولايتم استخدام الاختصارات الخاصة بتسجيل بيان الطبعة في الفهرسة مثل ط للإشارة إلى الطبعة أو 2 للإشارة إلى الطبعة الثانية وهكذا.

وعادة ما يلحق برقم الطبعة تاريخ اصدارها - عادة الميلادي باستثناء بعض الكتب الدينية والتربوية، والكتب ذات العلاقة بهما، حيث يذكر التقويمان - والذي يدون عادة بجانبها أو أسفلها.

نخلص من ذلك إلى عدم وجود اتفاق بين الناشرين على مكان تسجيل بيان الطبعة على صفحة العنوان، وإن التزم غالبيتهم بطريقة إخراج متقاربة إلى حد ما.

رابعاً: بيانات النشر المدونة على صفحة العنوان.

تتضمن عملية النشر ثلاث حلقات متميزة تترتب كل واحدة منها على الأخرى وهذه الحلقات هي التأليف، والتصنيع والتسويق للكتاب ولما كان المؤلف هو المسئول عن الكيان

الفكري أي الحلقة الأولى، فإن الطابع هو الذي يحقق الكيان المادي في الكتاب وبالتالي فهو المسئول عن الحلقة الثانية، ثم يأتي بائع الكتب في الحلقة الثالثة، وهو المسئول عن توصيل الكتاب إلى القارئ.

هذه الأطراف الثلاثة يجمعها ويربط بها طرف رابع وهو الناشر فالناشر هو الذي يحصل على الكتاب من المؤلف في شكل مخطوط ثم يدفع به إلى الطابع ثم يسترده نسخاً مطبوعة يدفعها بالتالي إلى بائع الكتب أو الموزع أي أن الناشر هو الذي يدير دفة العمليات كلها[1].

ويشير الدكتور/ شعبان خليفة في حديثه عن حركة الكتب في مصر أنه لايكاد يوجد في مصر ناشر واحد يقتصر عمله على إدارة عملية النشر فقط، حيث إن الناشر في مصر يقوم بدور الطابع والموزع أو البائع في ذات الوقت، ويتضح ذلك من الصفات التي يتبعون بها أسمائهم وهي: للطبع والنشر والتوزيع[2]، وقد لايكون للناشرين مطابع خاصة ومن هنا قد يلجأون إلى مطابع معينة ويقتصر دورهم في هذه الحالة على النشر والتوزيع، أو النشر والتوزيع والتصدير، ومع ذلك فالناشر الذي وصلنا في النصف الثاني من القرن العشرين كان إما صاحب مطبعة أو صاحب متجر لبيع الكتب ثم تحول إلى "التزام النشر" إلى جانب "التزام الطبع" أو "التوزيع" أو هما معاً.

وتشتمل بيانات الطابع على مكان واسم الطابع وتاريخ الطبع، وهذه البيانات بدأت تظهر على استحياء مع ظهور صفحة العنوان، حيث كانت قبلها جزءاً من بداية النص أو من حرد المتن، وعندما بدأ تجريد المفاهيم في القرن الثامن عشر وبدأ ينفصل عن الطابع والموزع وأصبح لكل منهما مهامة، بدأ البيان يتحول إلى بيان النشر حيث يضم مكان النشر، واسم الناشر، وتاريخ النشر، وقد أخذ الناشر مكان الطابع في عملية تمويل إنتاج الكتاب، وأصبح الطابع مجرد منفذ يتلقى أجره عن التنفيذ بعد أن كان ولمدة ثلاثة قرون تقريباً يقوم بالأدوار التي يقوم بها الناشر حالياً[3].

وعلى ذلك فقد نص قانون الرقابة على المطبوعات رقم 20 لسنة 1936 وتعديلاته في المادة الرابعة من الباب الثاني الخاص بالأحكام المتعلقة بالمطابع وبالمطبوعات على وجه العموم على أنه "يجب أن يذكر بأول صفحة بأي مطبوع أو بآخرصفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع".

كما نص القانون رقم (14) لسنة 1968 الخاص بتعديل أحكام قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم 354 لسنة 1954- تعديل المادة رقم 48- على وجوب التزام الناشرين

وطابعي المصنفات في مصر بإثبات تاريخ نشر مصنفاتهم على المصنفات.

كما أكدت المادة الثالثة من القرار رقم 178 لسنة 1968 في شأن تنفيذ القانون السابق رقم 14 لسنة 1968 بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف المشار إليه*، على إنه يجب على ناشري وطابعي المصنفات أن يثبتوا في المصنفات البيانات التالية:

أ - تاريخ النشر.

ب- رقم وتاريخ إيداع المصنفات بدار الكتب والوثائق القومية على أن يرد هذا البيان في آخر صفحة من المطبوع(4).

وعلى ذلك فنجد أنه بحكم القانون لابد من طبع بيانات الطبع والنشر على كل كتاب.

1- مكان النشر:

مدى التزام الناشرين بتسجيل بيان مكان النشر على صفحة العنوان

استهدفت الدراسة قياس مدى التزام الناشرين بطبع مكان النشر على صفحة العنوان للخروج بمؤشرات عن مدى وفاء صفحة العنوان بمتطلبات الفهرسة الوصفية.

وبدراسة البيانات الواردة في الجدول رقم (17) والمستخلصة من صفحات عناوين كتب العينة يتبين أن نسبة من أشار إلى مكان النشر على صفحة العنوان لم تتعد 53,16٪، وبذلك بلغت نسبة من أغفل هذا البيان 46,84٪ وهي نسبة كبيرة بلاشك. على الرغم من أهمية مكان النشر سواء في تسهيل طلب الكتاب أو لإعداد الفهارس والببليوجرافيات المختلفة.

وبذلك فقد أهمل تطبيق مواد القانون في هذا الصدد، وقد أودعت هذه الكتب في المكتبة الوطنية ونشرت في السوق دون أن تحمل بيان مكان النشر على صفحات عناوينها.

مدى العلاقة بين التخصص الموضوعي وذكر مكان النشر:

بتطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين البيانات الواردة يتبين أن قيمة هذه العلاقة هي 0,222. وهي علاقة متوسطة تؤكد على وجود اختلافات بين الموضوعات في

* ومع ذلك لم تنص القوانين المذكورة وتعديلاتها أو القرارات التنفيذية لها على إثبات كافة البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان المطبوع مثل رقم وتاريخ الطبعة، اسم السلسلة، ورقم الكتاب في السلسلة إن كانت هناك ثمة سلسلة.

جدول رقم (17)

مدى التزام الناشرين بتسجيل بيان مكان النشر على صفحة العنوان

مكان النشر / موضوعات المعرفة	مدون				غير مدون				إجمالي			
	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	مج
معارف عامة	18	7	–	25	14	1	–	15	32	8	–	40
فلسفة	26	2	–	28	5	2	–	7	31	4	–	35
ديانات	107	6	8	121	108	6	2	116	215	12	10	237
علوم اجتماعية	102	6	–	108	56	2	–	58	158	8	–	166
لغات	13	–	–	13	21	–	–	21	34	–	–	34
علوم بحتة	12	2	–	14	9	6	–	15	21	8	–	29
علوم تطبيقية	46	4	1	51	31	–	–	31	77	4	1	82
الفنون	11	1	–	12	18	2	–	20	29	3	–	32
الآداب	72	2	1	75	117	4	–	121	189	6	1	196
الجغرافيا أو التاريخ	55	3	–	58	39	2	–	41	94	5	–	99
المجموع	462	33	10	505	418	25	2	445	880	58	12	950
%	53,16				46,84							

ذكر مكان النشر، وبعبارة أخرى يتبين حرص المؤلفين والناشرين في مجال الفلسفة والعلوم المتصلة بها على تدوين مكان النشر على صفحة العنوان حيث بلغت النسبة 80٪، وتلى ذلك العلوم الاجتماعية بنسبة 65,06٪ ثم المعارف العامة بنسبة 62,5٪ والعلوم التطبيقية بنسبة 62,19٪.. وكانت أقل المجالات حرصاً على تدوين مكان النشر هي الأدب (38,27٪) واللغات (38,24٪) والفنون (37,5٪).

مدى العلاقة بين فئة المطبوع وذكر مكان النشر على صفحة العنوان

قامت الدراسة بالتعرف على مدى تأثير فئة المطبوع (الكتب المؤلفة - الكتب المترجمة - الكتب المحققة) على ذكر مكان النشر على صفحة العنوان وبتطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين البيانات في الجدول رقم (18) تبين أن قيمة هذه العلاقة هي 0,071. وهي علاقة ضعيفة جداً تشير إلى وجود تجانس بين المتغيرين أي لايوجد تأثير لفئة المطبوع على ذكر مكان النشر على صفحة العنوان.

طبيعة أماكن النشر المسجلة على صفحة العنوان

تشير نتائج تحليل بيان مكان النشر المدون على صفحات العناوين التي سجلت هذا البيان وعددها 505 كتاباً (من إجمالي العينة البالغ عددها 950 كتاباً) عن مجموعة من المؤشرات والنتائج أهمها:-

جدول رقم (18)

العلاقة بين فئة المطبوع وتسجيل مكان النشر على صفحة العنوان

مدى تدوين مكان النشر / فئات الكتب	مدون		غير مدون		المجموع		
	العدد	%	العدد	%	ملاحظ	%	قيمة معامل التوافق
الكتب المؤلفة	462	52,5	418	47,5	880	92,63	0,071
الكتب المترجمة	33	56,9	25	43,10	58	6,11	
الكتب المحققة	10	83,33	2	16,67	12	1,26	
المجموع	505	53,16	445	46,84	950		

1- ظهور مكان النشر دائماً باسم المدينة التي يتخذها الناشر مقراً له أي اسم المدينة هو الذي يظهر دائماً على صفحة العنوان، وهذا أمر هام للفهرسة الوصفية حيث يسجل هذا البيان باسم المدينة وليس الدولة ومع ذلك فقد أضاف بعض الناشرين اسم الدولة بالاسم الشائع (مصر) أو مختصراً ج.م.ع.

2- يهتم معظم الناشرين بذكر عناوينهم كاملة ووسيلة الاتصال بهم وذلك على وجه أو ظهر صفحة العنوان ومنهم دار الفكر العربي، ودار النهضة العربية، دار الفضيلة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع ودار غريب، دار قباء، مكتبة السنة وذلك له فائدة كبرى خاصة في تسهيل الاتصال بالناشرين لطلب المطبوعات، وإن كان من غير المستحب ذكر العنوان كاملاً على وجه صفحة العنوان.

3- تبين أن القاهرة تأتي في مقدمة أماكن النشر المسجلة على صفحات العناوين حيث بلغ عدد الكتب المنشورة فيها 444 كتاباً* أي بنسبة 87,92٪ من إجمالي كتب العينة، ويشير ذلك إلى تركز دور النشر في القاهرة بصفة رئيسية، وتلي ذلك مدينة الإسكندرية ولكن بنسبة ضئيلة وهي 65,3٪ وأبرز دور النشر طبقاً لما نشرته من كتب العينة منشأة المعارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ودار المعرف الجامعية.

ثم تأتي المنصورة بنسبة 2,38٪ وأبرز دور النشر فيها دار الكلمة للنشر والتوزيع، ومكتبة الرحمة المهداة، والمركز المصري الألماني للطباعة، ودار الإسلام للطباعة والنشر. ويلي ذلك طنطا بنسبة 1,38٪ وأبرز دور النشر مكتب ممدوح للطباعة والأعمال المكتبية، ثم يلي ذلك الزقازيق بنسبة 1,19٪ وأبرز دور النشر هديل للنشر والتوزيع، مكتبة التكامل.

هذا وقد تراوحت أعداد الكتب المنشورة في المدن أو المحافظات الأخرى من 0,2٪ كحد أدنى إلى 0,59٪ كحد أقصى كما هو مبين في الجدول رقم (19).

مكان التسجيل وطريقة الإخراج

تبين من دراسة بيان النشر المدون على صفحة العنوان تعدد موضع ذكر هذا البيان في بعض الكتب، فهو قد يذكر على وجه صفحة العنوان أو على ظهرها بتكرار (83 : 505) أو غير تكرار.

ولكن قد جرت العادة على وجه صفحة العنوان الالتزام بذكر مكان النشر في الربع الأخير من الصفحة أي أسفل الصفحة بعد بيان الطبعة واسم الناشر وقد يدون هذا البيان بجوار اسم الناشر أو قد يتبعه.

* منهم 26 كتاب نشروا في محافظة الجيزة.

جدول رقم (19)

أماكن النشر المسجلة على صفحات العناوين

أماكن النشر	عدد الكتب	النسبة المئوية
القاهرة (والجيزة)	444	87,92
الإسكندرية	18	3,56
المنصورة	12	2,38
طنطا	7	1,38
الزقازيق	6	1,19
بنها	3	0,59
المنيا	3	0,59
سوهاج	3	0,59
دمياط	2	0,4
الدقهلية	2	0,4
المنوفية	1	0,2
المحلة الكبرى	1	0,2
بورسعيد	1	0,2
الفيوم	1	0,2
أسيوط	1	0,2
المجموع	505	

هذا ويستخدم البنط الصغير والخفيف أحياناً في تسجيل مكان النشر على صفحة العنوان وقد يوضع بين هلالتين أو يسبقه شرطة ومن المعروف أن هذه العلامات تحذف عند إعداد بطاقة الفهرسة.

وعلى ذلك لايوجد اتفاق بين بعض الناشرين على موضع تسجيل مكان النشر على صفحة العنوان، كما لم يلتزم غالبيتهم بطريقة إخراج موحدة.

2- تاريخ النشر:

لما كان تاريخ النشر هو التاريخ الذي وزع فيه الكتاب على الجمهور، فإن لهذا التاريخ أهمية كبرى في معرفة توقيت نشر المادة العلمية وفي عمليات الفهرسة والتحقق البيليوجرافي. وعلى ذلك وبحكم القانون لابد من النص عليه على صفحة العنوان.

مدى التزام الناشرين بتسجيل تاريخ النشر على صفحة العنوان

آثرت الدراسة التعرف على مدى التزام الناشرين بتسجيل بيان تاريخ النشر على صفحة العنوان، هذا ويوضح الجدول رقم (20) ما أسفرت عنه عمليات الحصر والتجميع للبيانات.

وقد تبين أن نسبة من أشار إلى تاريخ النشر على صفحة العنوان لم تتعد 53,47٪، وبذلك بلغت نسبة الكتب التي خلت من تاريخ النشر 46,53٪ وهي نسبة كبيرة بدون شك، وتعطي هذه النتيجة مؤشراً على إهمال الناشرين تطبيق مواد قانون الرقابة على المطبوعات وقانون حق المؤلف بتعديلاته، وعدم الصرامة في تنفيذ العقوبات المنصوص عليها.

هذا وقد لوحظ عادة تسجيل تاريخ النشر بالتقويم الميلادي (الجريجوري) فيما عدا الكتب التي ذكرت التاريخ الهجري إلى جانب الميلادي وأغلبها كتب دينية أو التي اكتفت بالتاريخ الهجري فقط، وتستدعي الحالة الأخيرة أن يقوم المفهرس بتسجيل التاريخ المذكور على أن يتبعه بالمقابل الميلادي، وهذا يتطلب استخدام جداول التحويل المعتمدة مثل التوفيقات الإلهامية أو الطريقة الحسابية ويستنفد ذلك وقت وجهد المفهرس.

مدى العلاقة بين التخصص الموضوعي وذكر تاريخ النشر

قامت الدراسة بتطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين التخصص الموضوعي للكتاب ومدى ذكر تاريخ النشر على صفحة العنوان وقد تبين أن قيمة هذه العلاقة هي 0,221 وهي علاقة متوسطة تشير إلى وجود اختلافات بين المتغيرين.

هذا وتبين أن مجال "الجغرافيا والتاريخ والتراجم" وكذلك "العلوم البحتة" يأتيان في مقدمة المجالات التي حرصت على تدوين تاريخ النشر على صفحة العنوان حيث بلغت نسبتهما على التوالي 69,7٪، 68,97٪.

ويشير ذلك إلى حرص مؤلفي وناشري هذه المجالات على ذكر تاريخ النشر على

جدول رقم (20)

مدى التزام الناشرين بتدوين تاريخ النشر على صفحة العنوان

موضوعات المعرفة / تاريخ النشر	مدون				غير مدون				إجمالي			
	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	مج
معارف عامة	20	7	–	27	12	1	–	13	32	8	–	40
فلسفة	17	3	–	20	14	1	–	15	31	4	–	35
ديانات	100	6	2	108	115	6	8	129	215	12	10	237
علوم اجتماعية	101	7	–	108	57	1	–	58	158	8	–	166
لغات	18	–	–	18	16	–	–	16	34	–	–	34
علوم بحتة	15	5	–	20	6	3	–	9	21	8	–	29
علوم تطبيقية	41	2	–	43	36	2	1	39	77	4	1	82
الفنون	17	2	–	19	12	1	–	13	29	3	–	32
الآداب	71	4	1	76	118	2	–	120	189	6	1	196
الجغرافيا أو التاريخ	64	5	–	69	30	–	–	30	94	5	–	99
المجموع	464	41	3	508	416	17	9	442	880	58	12	950
%	%53,47				%46,53							

صفحة العنوان لما تشهده هذه المجالات من تطور خاصة في العلوم البحتة وبالتالي الاهتمام بتحديد توقيت نشر المادة العلمية.

وتلى ذلك "المعارف العامة" بنسبة 67,5٪ حيث أن أغلب هذه الكتابات في مجال الحاسبات الآلية، ثم جاءت موضوعات العلوم الاجتماعية في المرتبة الرابعة بنسبة 65,06٪.

هذا وكانت أقل المجالات حرصاً على تسجيل تاريخ النشر هي مجالي الديانات 45,57٪ والآداب 38,78٪.

العلاقة بين فئة المطبوع وذكر تاريخ النشر

قامت الدراسة بالتعرف على مدى تأثير فئة المطبوع (الكتب المؤلفة - المترجمة - المحققة) على ذكر تاريخ النشر، وبتطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين البيانات يتبين أن قيمة هذه العلاقة هي 0,107٪ وهي علاقة ضعيفة تشير إلى وجود اختلافات بسيطة بين المتغيرين، وبعبارة أخرى يتبين أن الكتب المترجمة تأتي في مقدمة الفئات التي تحرص على تسجيل تاريخ النشر على صفحة العنوان حيث بلغت النسبة 70,69٪، وتلى ذلك الكتب المؤلفة بنسبة 52,73٪ في حين لم تتعد نسبة الكتب المحققة التي دونت تاريخ النشر 25٪ ويعكس ذلك حقيقة تأخر كتب التراث عن النوعيات الأخرى سواء في ظهور صفحة العنوان بها أو في بياناتها الببليوجرافية.

البيانات الببليوجرافية وعلاقتها بتاريخ النشر

لما كانت العينة المختارة هي للكتب المنشورة عامي 1998، 1999 فقد تم تجميع وحصر البيانات لكل عام على حده ثم تم الدمج بين البيانات جميعاً، ونورد فيما يلي البيانات المجمعة موزعة على العاملين المذكورين لبيان مدى وجود تشابه أو تباين بينهما.

باستقراء الجدول رقم (21) يتبين بصفة عامة التزام مؤلفي وناشري الكتب المنشورة في عام 1999 بذكر البيانات الببليوجرافية خاصة الطبعة واسم الناشر وتاريخ النشر وذلك إذا ما قورنت بالبيانات المستخلصة من عينة عام 1998، وإن وجد تقارب بينهما إلى حد كبير.

مكان تسجيل تاريخ النشر وطريق الإخراج:

بدراسة بيان تاريخ النشر المدون على صفحات العناوين للعينة المختارة، تبين استقرار مكان هذا البيان عادة في آخر الصفحة وبعد اسم الناشر ومكان النشر وإن تقدم أحياناً على اسم الناشر هذا وعادة ما يسجل هذا البيان ببنط صغير غامق وأحياناً يكون ببنط كبير.

جدول رقم (21)
يبين مدى تسجيل نوعيات البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان للكتب المنشورة طبقاً لفترات النشر

تاريخ النشر وحالة التكوين / البيانات البيليوجرافية	1998 م		1999 م	
	مدون	غير مدون	مدون	غير مدون
اسم المؤلف	565	–	385	–
العنوان	565	–	385	–
الطبعة	156	409	114	271
%	27,61	72,39	29,61	70,39
مكان النشر	303	262	202	183
%	53,63	46,37	52,47	47,53
اسم الناشر	489	76	346	39
%	86,55	13,45	89,87	10,13
تاريخ النشر	297	268	211	174
%	52,57	47,43	54,81	45,19

3- الناشـــر:

سبق أن أوضحنا أن الناشر في مصر يقوم بدور الناشر والطابع والبائع في نفس الوقت، كمــا يقع على عاتقه المخــاطرة المادية والمجهود الـشاق في إخراج الكتــاب حتى يصل إلى صورته النهائية ويصل إلى القراء(5)، وعلى ذلك وبحكم القانون لابد من طبع اسم الناشر وعنوانه على صفحة العنوان.

مدى التزام الناشرين بتسجيل اسمائهم على صفحة العنوان

تبين من دراسة الوضع الحالي لصفحــة العنوان أن غالبية الناشرين (87,89٪) يحرصون على ذكر اسمائهــم على صفحة العنوان، باستثناء بعض الكتب التي خـلـت من ذكر اسماء ناشريهــا والتي بلغت 155 كتــاباً* أي بنســبة 12,11٪ من إجمــالي العينة (انـظر جدول رقم22) هذا وقد جاء اسم الناشر في المرتبة الثالثة بين البيانات البيلوجرافية وذلك في مدى تسجيله على صفحة العنوان.

(*) من بينهم 3 كتب سجل عليها أسماء طابعيها.

العلاقة بين التخصص الموضوعي للكتاب وذكر اسم الناشر

بتطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين التخصصات الموضوعية والنص على اسم الناشر تبين أن قيمة هذه العلاقة هي 0,152 وهي علاقة ضعيفة تشير إلى جود اختلافات بسيطة بين لمتغيرين.

هذا ويلاحظ حرص الناشرين في مجال الفلسفة على ذكر أسمائهم على صفحات عناوين الكتب التي يتولون نشرها حيث بلغت النسبة 97,14٪ وهذا المجال نفسه هو الأول بين المجالات الأخرى حرصاً على ذكر بيان مكان النشر (80٪) كما سبق أن أوضحنا.

وتلى ذلك كتب العلوم البحتة بنسبة 96,55٪ ثم الجغرافيا والتاريخ والتراجم بنسبة 92,93٪ ثم العلوم التطبيقية بنسبة 92,68٪ ثم المعارف العامة بنسبة 92,5٪.

هذا وكانت أقل الكتب حرصاً على تسجيل اسم الناشر هي كتب الديانات حيث سجلت أقل نسبة في التدوين هي 82,28٪ وأعلى نسبة في عدم التدوين 17,72٪، وقد لوحظ أن غالبية الكتب التي لم تحمل أسماء ناشريها هي كتب الديانات المسيحية، والتي لم تسجل أيضاً اسم الناشر كاملاً في معظم كتبها (مثال دار الثقافة بدلاً من دار الثقافة المسيحية).

العلاقة بين فئة المطبوع وذكر اسم الناشر

بتطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين فئة المطبوع ومدى ذكر اسم الناشر، تبين أن قيمة هذه العلاقة هي 0,082 وهي علاقة ضعيفة جداً تشير إلى وجود تشابه بين المتغيرين أي لاتوجد فروق إحصائية ذات دلالة بين فئة المطبوع وتسجيل اسم الناشر.

مقارنة بين نوعيات الناشرين في مدى التزامهم بذكر أكبر عدد من البيانات الببليوجرافية:

آثرت الدراسة التعرف على مدى التزام الناشرين بذكر البيانات الببليوجرافية اللازمة للفهرسة الوصفية، وأبرز دور النشر في هذا الصدد، وذلك بالنظر إلى فئات ونوعيات الناشرين.

ولقد أشار الحصر والتحليل لدور النشر الواردة على صفحة العنوان إلى ظهور نوعيات مختلفة من الناشرين تم توزيعها ولأغراض هذه الدراسة إلى مايلي:-

1- دور نشر خاصة بفرد أو عدة أفراد بما في ذلك الشركات والجمعيات المساهمة وعددها 514 (بالتكرارات).

جدول رقم (22)

مدى الالتزام بتدوين اسم الناشر على صفحة العنوان

اسم الناشر / الموضوعات	مدون				غير مدون				الإجمالى			
	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	مج	مؤلف	مترجم	محقق	مجموع
معارف عامة	29	8		37	3			3	32	8		40
فلسفة	30	4		34	1			1	31	4		35
ديانات	176	11	8	195	39	1	2	42	215	12	10	237
علوم اجتماعية	144	8	-	152	14			14	158	8		166
لغات	28			28	6			6	34			34
علوم بحتة	20	8		28	1			1	21	8		29
علوم تطبيقية	71	4	1	76	6			6	77	4	1	82
فنون	25	3		28	4			4	29	3		32
الآداب	158	6	1	165	31			31	189	6	1	196
الجغرافيا والتاريخ	87	5		92	7			7	94	5		99
المجموع	768	57	10	835	112	1	2	115	880	58	12	950
النسبة المئوية	%87,89				%12,11							

2- الهيئات الناشرة الحكومية وغير الحكومية (كالوزارات والمؤسسات الإدارية والجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات المختلفة - الجمعيات العلمية والأدبية - والاتحادات والنقابات والكنائس والأديرة. .) وعددها 140 (بالتكرارات).

3- مطابع الصحف والمؤسسات الصحفية مثل أخبار اليوم، مؤسسة الأهرام والمراكز التابعة لها. . وعددها 24 (بالتكرارات).

4- المؤلف الناشر الذي يتولى النشر على نفقته الخاصة (157) كما وجدت كتب مجهولة الناشر وعددها 115 كتاب (انظر جدول رقم 23).

كما أمكن ولأغراض هذه الدراسة تصنيف دور النشر بعد فحص الإنتاج الفكري الصادر عنها وفحص ما تيسر من أدلة الناشرين وذلك إلى الفئات التالية:-

1- الناشرون المتخصصون في نشر الكتب في موضوع معين ومن أمثلة هذه الدور: دار الثقافة المسيحية، مكتبة المحبة، كنيسة مارمينا بشبرا، مكتبة الأخوة وهذه الدور متخصصة في نشر علوم الدين المسيحي كذلك مكتبة الرحمة بالمنصورة، ودار السلام وهما دارا نشر متخصصان في نشر كتب علوم الدين الإسلامي. وأيضاً دار الكتب القانونية بالمحلة الكبرى المتخصصة في النشر في مجال القانون. . إلخ.

2- الناشرون المتخصصون في نشر الكتب الجامعية المقررة؛ والناشرون في هذ الفئة يتركز نشرهم على الكتب المقررة على طلبة الجامعات سواء في مجال معين أو عدة مجالات، ومنها منشأة المعارف بالإسكندرية ودار النهضة العربية، مكتبة الأنجلو المصرية. . وغيرها.

3- الناشرون المتخصصون في نشر الكتب المدرسية المساعدة مثل دار غريب (مكتبة غريب سابقاً).

4- الناشرون المتخصصون في نشر كتب التراث المحققة مثل دار القلم للتراث والمكتبة الأزهرية للتراث، ومكتبة التراث الإسلامي.

5- دور نشر عامة غير متخصصة أي أن الناشرين في هذه الفئة لايتخصصون في نشر كتب موضوع معين أو نوع معين من الكتب، فهم ينشرون في مختلف الموضوعات ولأنواع مختلفة من الكتب ومن أمثلة هذه الدور: دار الفكر العربي، دار المعارف بالقاهرة.

وباستقراء الجدول رقم (23) والذي يبين مدى التزام الناشرين بنوعياتهم المختلفة بتسجيل البيانات البيليوجرافية على صفحة العنوان أن نسبة ما أسهمت به دور النشر الخاصة

جدول رقم (23) نوعيات الناشرين في مصر ومدى ونوعية البيانات الببليوجرافية المذكورة على صفحة العنوان

البيان الببليوجرافي	الطبعة		مكان النشر		تاريخ النشر		الإجمالي	
صفة أو نوع الناشر	مدونة	غير مدونة	مدون	غير مدون	مدون	غير مدون	عدد الكتب	%
دور نشر خاصة (بالأفراد وشركات وجمعيات مساهمة)		✓	✓			✓	159	30,94
	✓		✓		✓		143	27,82
		✓	✓		✓		98	19,07
		✓		✓		✓	49	9,53
	✓		✓			✓	22	4,28
	✓			✓	✓		20	3,89
		✓		✓	✓		20	3,89
	✓			✓		✓	3	0,58
مجموع							(%54,10) 514	
الهيئات الناشرة الحكومية والمستقلة (الوزارات – المؤسسات – الإدارات– الهيئات الحكومية كالجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، والهيئات المستقلة والجمعيات العلمية والأدبية – الاتحادات والنقابات والكنائس والأديرة . . .)		✓		✓	✓		57	40,72
		✓		✓		✓	40	28,57
		✓	✓		✓		18	12,86
		✓	✓			✓	10	7,14
	✓			✓	✓		8	5,71
	✓		✓		✓		7	5
مجموع							(%14,74) 140	
مطابع الصحف والمؤسسات الصحفية		✓	✓		✓		9	%37,5
		✓		✓		✓	7	%29,17
	✓		✓		✓		3	%12,5
		✓	✓			✓	3	%12,5
		✓	.	✓	✓		2	8,33
مجموع							(%2,53) 24	

تابع: جدول رقم (23) نوعيات الناشرين في مصر ومدى ونوعية البيانات الببليوجرافية المذكورة على صفحة العنوان

البيان الببليوجرافي	الطبعة		مكان النشر		تاريخ النشر		الإجمالي	
صفة أو نوع الناشر	مدونة	غير مدونة	مدون	غير مدون	مدون	غير مدون	عدد الكتب	%
المؤلف الناشر		✓		✓		✓	82	52,23
		✓		✓	✓		35	22,29
	✓			✓	✓		15	9,55
	✓			✓		✓	8	5,10
	✓		✓		✓		7	4,46
		✓	✓		✓		6	3,82
		✓	✓			✓	4	2,55
مجموع							157 (%16,53)	
غير مبين الناشر أو الطابع		✓		✓		✓	44	39,29
		✓		✓	✓		25	22,23
	✓			✓	✓		23	20,54
	✓		✓		✓		5	4,46
		✓	✓			✓	5	4,46
		✓	✓		✓		5	4,46
	✓			✓		✓	4	3,57
	✓		✓			✓	1	0,89
مجموع							112 (%11,79)	
غير مبين الناشر ولكن ذكر اسم الطابع ومكان الطبع	✓			✓	✓		1	33,33
		✓		✓		✓	1	33,33
		✓		✓	✓		1	33,33
مجموع	270		505		508		3 (%0,31)	

بأفراد أو جمعيات وشركات مساهمة قد بلغت 54,10٪، ويلي ذلك النشر على نفقة المؤلف حيث بلغت نسبته 16,53٪ حيث يقوم بطبع الكتاب على نفقته الخاصة لتسديد تكاليف إنتاجه من طبع وورق وتجليد وأيضاً عملية الدعاية والتسويق، وقد تبين ذلك للباحثة من خلال العبارات الدالة على ذلك مثل حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.. إلخ.

هذا ولم تتعد نسبة الكتب المنشورة من قبل هيئات حكومية وغير حكومية عن 14,74٪، والمنشورة من قبل مؤسسات صحفية عن 2,53٪، رغم توافر المطابع الخاصة بها والتي يمكن الاستعانة بها في دفع عجلة النشر، كما ظهرت نسبة 12,10٪ من الكتب مجهولة الناشر.

ويتضح من الجدول السابق وجود تباين بين أنواع الناشرين في مصر في البيانات البيليوجرافية المذكورة على صفحة العنوان حيث لم يلتزم الناشرون بنمط موحد في نوعية البيانات المذكورة بل لم تلزم النوعية الواحدة من دور النشر بأسلوب موحد في البيانات البيليوجرافية أو في طريقة توزيعها على صفحة العنوان.

ويتضح من الجدول المشار إليه أن دور النشر الخاصة بشخص أو عدة أشخاص ممن يكونون شركة أو جمعية، تأتي في مقدمة نوعيات دور النشر بالنسبة لحرصها على ذكر البيانات البيليوجرافية الثلاثة على صفحة العنوان حيث بلغت نسبتها 27,82٪، وتلى ذلك الصحف أو المؤسسات الصحفية بنسبة 12,5٪ ويشير ذلك إلى أهمية الممارسة والخبرة في مجال النشر، هذا ولم تتعد نسبة الكتب التي حرصت على تدوين البيانات الثلاثة والصادرة عن هيئات حكومية أو مستقلة عن 0,5٪ رغم أن هذه الهيئات أغلبها جامعات ومراكز أبحاث في مختلف المجالات بالإضافة إلى الهيئة المصرية العامة للكتاب.

وتلى ذلك المؤلف الناشر حيث لم تتعد النسبة 4,46٪ وكذلك الكتب مجهولة الناشر بنفس النسبة الأخيرة.

وعلى ذلك يتضح أن الكتب التي نشرت على نفقة مؤلفيها هي أقل الكتب التزاماً في تسجيل البيانات البيليوجرافية على صفحة العنوان حيث بلغت نسبة عدم التسجيل 52,23٪ ثم الكتب مجهولة الناشر 39,29٪ أو مجهولة الناشر ومبين عليها الطابع 33,33٪ وتلى ذلك الصحف بنسبة 29,17٪ ثم كتب الهيئات الناشرة بنسبة 28,57٪، في حين كانت أقل الكتب في عدم الالتزام هي الصادرة عن دور النشر لفرد أو مجموعة من الأفراد حيث لم تتعد النسبة 9,53٪ ويشير ذلك إلى أهمية الممارسة والخبرة في مجال الطبع أو النشر والمعرفة بقوانينه وضوابطه.

وبفحص البيانات الواردة في الجدول رقم (24) والذي يلخص مدى اتفاق الناشرين بصفة عامة على ذكر نوعيات محددة من البيانات الببليوجرافية (من بيان الطبعة- مكان النشر- تاريخ النشر) على صفحة العنوان أن هناك 178 ناشراً (21,32٪) قد أغفلوا ذكر هذه البيانات جميعاً قي غالبية كتبهم ومنها دور نشر غير متخصصة مثل مكتبة مصر أو دور نشر جمعيات أو هيئات مثل الجمعية المصرية لرعاية المواهب، والمجلس الأعلى للثقافة، وتلى ذلك نسبة من ذكر مكان النشر وأغفل بيان الطبعة وتاريخ النشر حيث بلغت النسبة (21,08٪) مثل منشأة المعارف بالإسكندية ومكتبة الأنجلو مصرية وهما متخصصان في نشر الكتب الجامعية.

هذا ولم يتعد نسبة من حرص من الناشرين على ذكر البيانات الثلاثة على صفحة العنوان (19,16٪) ولعل أبرز الناشرين الذين حرصوا على ذكر هذه البيانات في بعض الكتب التي نشروها هم دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة بالقاهرة، ودار الفكر العربي، ودار الشروق، والدار المصرية اللبنانية، ودار النهضة العربية بالقاهرة، ودار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر بالإسكندرية، وهي دور نشر غير متخصصة باستثناء دار السلام المتخصصة في نشر كتب علوم الدين الإسلامي، ودار النهضة العربية المتخصصة في نشر الكتب الجامعية.

تلى ذلك نسبة من ذكر مكان وتاريخ النشر ولم يشر إلى الطبعة 15,69٪ ،من أمثلة دور النشر دار قباء، دار النهضة العربية بالقاهرة، ودار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر بالإسكندرية.

هذا وقد بلغت نسبة الناشرين الذين ذكروا تاريخ النشر فقط 13,65٪ مثل الهيئة المصرية العامة للكتاب، والمجلس الأعلى للثقافة، هذا ولم يتعد نسبة الذين ذكروا الطبعة وتاريخ النشر عن 5,15٪، والذين ذكروا الطبعة ومكان النشر عن 2,63٪ وكانت هناك نسبة قليلة من الكتب 1,32٪ هي التي سجلت الطبعة ولم تسجل مكان وتاريخ النشر، وغالبية هذه النسبة هي للكتب المنشورة على نفقة المؤلفين، وعلى ذلك يوجد تفاوت بين الناشرين في نوعية البيانات الببليوجرافية الواردة على صفحة العنوان.

جدول رقم (24)مدى اتفاق الناشرين على تسجيل نوعيات محددة من البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان(*)

رقم مسلسل	بيان الطبعة		بيان مكان النشر		بيان تاريخ النشر		الناشرون		بعض أسماء الناشرين
	مدونة	غير مدونة	مدون	غير مدون	مدون	غير مدون	العدد	%	
1		✓		✓		✓	178	21,32	- مكتبة مصر - الجمعية المصرية لرعاية المواهب - المجلس الأعلى للثقافة
2		✓	✓			✓	176	21,08	- دار غريب - منشأة المعارف بالإسكندرية - مكتبة الأنجلو المصرية
3	✓		✓		✓		160	19,16	- دار الفكر العربي بالقاهرة - دار السلام بالمنصورة - دار النهضة العربية بالقاهرة - دار الشروق بالقاهرة – دار الوفاء - الدار المصرية اللبنانية
4		✓	✓		✓		131	15,59	- دار قباء بالقاهرة - دار النهضة العربية بالقاهرة - دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر بالإسكندرية
5		✓		✓	✓		114	13,65	- الهيئة المصرية العامة للكتاب - المجلس الأعلى للثقافة
6	✓			✓	✓		43	5,15	- خوارزم للنشر والتوزيع والكمبيوتر
7	✓		✓			✓	22	2,63	- دار المعارف بالقاهرة
8	✓			✓		✓	11	1,32	- الأصدقاء للطباعة والنشر - المؤلف الناشر
مجموع	236	599	489	346	448	387	835		
عينة الناشرين	835		835		835				
%	28,26	71,74	58,56	41,44	53,65	46,35			

(*) تم استبعاد الكتب مجهولة الناشر من هذا البيان والبالغ عددها 115 كتابا (115 : 950) وبذلك تكون عينة الناشرين 835 بالتكرارات.

الدراسة الفردية لبعض دور النشر في مدى الالتزام بذكر البيانات البيليوجرافية ونوعية هذه البيانات

يوجد تفاوت بين الناشرين في تسجيل البيانات البيليوجرافية على صفحة العنوان، ونوعية البيانات المذكورة، كما لم يلتزم الناشر الواحد ببيانات موحدة في الكتب التي ينشرها حيث وجدت اختلافات بين كتب الناشر الواحد، وبعبارة أخرى فقد دأبت **الهيئة المصرية العامة للكتاب** (هيئة حكومية غير متخصصة) على ذكر تاريخ النشر وإغفال الطبعة ومكان النشر في غالبية كتبها (81,82٪) ويلي ذلك إغفال البيانات الثلاثة حيث بلغت نسبة هذه الكتب (9,09٪) ثم الكتب التي ذكرت فيها مكان وتاريخ النشر وأغفلت الطبعة (5,45٪) وتلى ذلك الكتب التي دونت الطبعة وتاريخ النشر (3,64٪) وبالنسبة لدار النهضة العربية (متخصصة في نشر الكتب الجامعية) فقد اعتادت على ذكر مكان النشر فقط (36,84٪) ويلي ذلك ذكر مكان وتاريخ النشر (31,58٪) ثم ذكر البيانات الثلاثة (18,42٪) وتلى ذلك الكتب التي سجلت تاريخ النشر فقط (13,16٪).

هذا وقد دأبت منشأة **المعارف** (متخصصة في نشر الكتب الجامعية) على ذكر مكان النشر وإغفال الطبعة وتاريخ النشر في (92٪) من كتب العينة ويلي ذلك تدوين البيانات الثلاثة ولكن بنسبة 8٪ فقط.

أما بالنسبة **لدار قباء للطباعة والنشر والتوزيع** (شركة مساهمة مصرية تهتم بنشر الكتب الدراسية الجامعية وغيرها في مختلف التخصصات في الفلسفة والديانات والأدب) فكانت أكثر حرصاً على تسجيل مكان وتاريخ النشر على صفحة العنوان (62,5٪) كما سجلت البيانات الثلاثة على (25٪) من كتبها، ومع ذلك وجدت كتب لها لاتحمل بيان الطبعة وتاريخ النشر ولكن بنسبة (12,5٪) فقط ومن الجدير بالذكر أن هذه الدار قد اهتمت بذكر وتنظيم البيانات البيليوجرافية على ظهر صفحة العنوان كما هو موضح في النماذج المرفقة (رقم 28، 29).

وفيما يتعلق بمكتبة الأنجلو المصرية (متخصصة في نشر الكتب الجامعية) فقد دأبت على إغفال الطبعة وتاريخ النشر بنسبة (47,06٪) من كتبها، يلي ذلك تدوين مكان وتاريخ النشر فقط بنسبة (23,53٪) ثم تدوين البيانات الثلاثة بنسبة (17,65٪).

أما بالنسبة لدار المعارف بالقاهرة (دار نشر غير متخصصة) فقد اعتادت على ذكر الطبعة ومكان النشر على صفحة العنوان فقد ظهرت في (53,33٪) من كتبها وعلى ذلك فقد أغفلت تاريخ النشر في نسبة كبيرة من كتبها رغم أهمية هذا البيان، ويلي ذلك ذكر مكان النشر فقط بنسبة (26,67٪) ثم ذكر البيانات جميعها بنسبة (20٪) فقط.

هذا وقد اعتادت دار غريب على إغفال ذكـر الطبعة وتاريخ النشر بنسبة (53,33٪) من كتبها، ويلي ذلك إغفال ذكر الطبعة وتدوين مكان وتاريخ النشر بنسبة (33,33٪).

أما بالنسبة للكتب المـنشورة على نفقة المجلس الأعلى للثقافة فـقد تبين أن نسبة (60٪) منها صدرت دون أن تحمل بيان الطبعـة ومكان النشر في حين حرصت على تسجيل تاريخ النشر، كمـا صدر نسبة (20٪) تحمل مكان وتاريخ النشـر ونسبة (13,33٪) تحمل الطبعة وتاريخ النشر.

أما بالنسبة لدار الفكر العربي (غير متخصـصة) فقد تبين تفوق نسبة الكتب التي نشرتها مكتملة البيانات البـبليوجرافية وهي (84,62٪) ثم الصادرة بدون الطبعة فقط (15,38٪)، ومن الجدير بالذكر ظهـور بطاقة الفهرسة أثنـاء النشر على ظهر صفحـة العنوان في كتاب منشور للدار وربما تكون من وضع المؤلف - بالتـعاون مع أحد المتخصـصين في المكتبات- لأنها لم تلتزم بذلك في بقية الكتب المنشورة وفيما يخص **الجمعية المصرية لرعاية المواهب** فقد أغفلت ذكر البيانـات جميعاً بنسبة (76,92٪) من كتبها، وقد دونت مكان النشر فقط في 23,08٪.

وبالنسبة **لمكتبة مصر** (غير متخصصة) فقد أغفلت الطبعة ومكان النشر وتاريخ النشر في 50٪ من كتبهـا، ويلي ذلك تدوين مكان النشر فقط في 25٪، ثم تدوين تاريخ النشر في 16,67٪، وعلى ذلك لم تذكر البيانات مكتملة إلا في 8,33٪ من الكتب المنشورة.

وقد دأبت "**مؤسـسة الأهرام**" على إغفـال البيانات الثـلاثة على صفحـة العنوان حيث بلغت النسبة 45,46٪ من إجمالي كتـبها ويلي ذلك ذكر مكان النشر وتاريخـه فقط بنسبة 36,36٪ ثم تدوين تاريخ النشر فقط بنسبة 18,18٪.

وبالنسبة **لدار الفضيلة للنشـر والتوزيع والتصدير** (غير متخصـصة) فقد حرصت على ذكر مكان النشر بالتـفصيل في حين دأبت على إغفال ذكر الطبـعة وتاريخ النشر 81 .82٪ ولم تسجل تاريخ النشر إلا في 18,18٪ من كتبها.

وفيـما يخص **دار السـلام للطبـاعة والنشـر والتـوزيع والتـرجمـة بالقـاهرة** (دار نشر متخصصة تهتم بنشر كتب علوم الدين الإسـلامي والعلوم المتصلة بها والكتب المحققة) فقد لوحظ الاهتمـام المتزايد لدى هذه الدار بطبع البيـانات الببليوجرافـية المكتملة على صـفحة العنوان للكتب المنشورة (90٪).

نلخص من ذلك إلى وجود تفاوت بين الناشرين في مدى ونوعية البيانات الببليوجرافية المذكورة على صـفحة العـنوان طبقاً لفـئات هؤلاء الناشرين، بـل وجد تباين داخل الفـئة الواحدة، والأكثر من ذلك التباين بين كتب الناشر الواحد شكلاً ومضموناً.

أبرز الناشرين إلتزاماً بذكر البيانات البيليوجرافية على صفحة العنوان:

تبين أن دار السلام تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة لدور النشر الأخرى في حرصها على ذكر البيانات الببليوجرافية على غالبية كتبها. (90٪).

وتلي ذلك دار الفكر العربي بنسبة 84,62٪ وتلي ذلك دار الشروق بنسبة 80٪ وكذلك دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع بنفس النسبة الأخيرة.

هذا وقد تراوحت دور النشر الأخرى بين 60٪ كحد أقصى و 8٪ كحد أدنى ومن الملاحظ أن غالبية دور النشر السابقة هي أساساً دور نشر غير متخصصة حيث بلغت نسبتها 64,29٪، ويعطي ذلك مؤشراً على أن التنويع في نشر أنواع مختلفة من الكتب وفي موضوعات مختلفة والتعامل مع أنواع مختلفة من المؤلفين يعطي هذه الدور خبرة أكثر في توضيح وتسجيل البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان، ويشير ذلك أيضاً إلى أن هذه الصفحة مسئولية مشتركة بين المؤلف والناشر، وتنوع المؤلفين وتعدد تخصصاتهم أدى إلى ظهور فئات منهم تلتزم بتوضيح البيانات على صفحة العنوان كما تبين من دراستنا عن متغير التخصص الموضوعي.

مكان تسجيل اسم الناشر وطريقة الإخراج

تبين من دراسة بيان اسم الناشر على صفحة العنوان تعدد موضوع ذكر هذا البيان في بعض الكتب، فأحياناً يذكر على وجه صفحة العنوان أو على ظهرها أو على الصفحة المقابلة لها بتكرار أو غير تكرار.

كما تبين ارتباط ذكر اسم الناشر بمكان النشر حيث يذكر أولاً اسم الناشر ثم يليه مكان النشر، هذا ويسجل اسم الناشر دائماً في الربع الأخير من الصفحة بعد بيان الطبعة إن وجد ولقد جرت عادة صفحة العنوان في هذه الكتب على أن تذكر اسم الناشر مسبوقاً بكلمة الناشر أو ملتزم الطبع والنشر.

وغالباً ما يتبع اسم الناشر بعض الزيادات أو الصفات التي تدل على الدور الذي يقومون به مثل للطبع والنشر والتوزيع، أو للطبع والنشر والتصدير، أو للطبع والنشر والتوزيع والترجمة.

ومن المتفق عليه أن اسم الناشر حين يسجل في بطاقة الفهرسة يجرد من كل الزيادات التي لا لزوم لها على ألا يخل ذلك بسهولة التعرف على الناشر.

وقد وجدت علامة للناشر أو الطابع مسجلة في بعض الكتب وهي إما على هيئة الكاتب الجالس القرفصاء، أو على شكل جرس أو فنار.. إلخ.

وهذه العلامات* عادة مـا تطبع فوق اسم الناشـر وأحيـاناً بجواره أو قد تتـخلل اسم الناشر.

هذا ولايوجد نمط موحد في طباعة اسم الناشر على صـفحة العنوان، فهو يطبع أحياناً بالبنط الصغـير الخفـيف وأحيـاناً أخرى بالبنط الكبيـر الثقيل، والـذي قد يكون في بعض الحالات أكبر أو مساو للبنط المستخدم في تسجيل اسم المؤلف.

القسم الثالث: الخاتمة (النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج

تعد هذه الدراسة الأولى مـن أوائل الدراسات التي تناولت موضوع صفـحة العنوان في الكتاب المصري المطبوع حديثاً بـاعتبارها مصدراً رئيسياً لمعلومات الفهـرسة الوصفية، حيث هدفت إلى رصد وتحليل المحتوى الحالي لصفحة العنوان تحليلاً ببليوجرافياص ومدى علاقته بالمجال الموضوعي، وفئـة الكتاب، ونوعية الناشر، وتنبع أهميـة هذه الدراسة من تفحص هذه العلاقة وتحديدها بالأدلة والأساليب الإحصائية الملائمة.

هذا وقد آثرت الباحثة ربط النتائج بالفروض التي وضعـتها في بداية البحث كمرشد لها عند قيامها بهذه الدراسة.

1 - كان **الفرض الأول** ينص على التزام غالبية الناشرين بتسـجيل البيانات الببلوجرافية اللازمة لتحديد هويـة أو ذاتية الكتاب خاصة بيانات الطبع أو النشـر - وذلك على صفحة العنوان.

وقد أثبـتت الدراسة من خلال تحليل البـيانات المجمـعة من صفحـات العناوين للكتب المنشورة عدم صحـة هذا الفرض. حيث تبين أن هناك كتباً تصـدر دون أن تحمل معلومات جوهرية كـالطبعة ومكـان النشر وتاريخ النشر وكـذلك اسم الناشر، ويشـير ذلك إلى قلة إدراك الناشرين لأهمية هذه المعلومات للمفهرس والقارئ على السواء، حيث أن مهنة النشر هي مهنة بدون ضـوابط ولا تتطلب توافر مـواصفات أو مـؤهلات معيـنة في مزاولي هذه المهنة.

هذا ولم تتعد نـسبة الكتب التي أوضحت بيـان الطبعة 28,42٪ ومكان النشر 53,16٪ وتاريخ النشر 53,47٪ والناشر 87,89٪ وذلك من إجمالي عينة الكتب البالغ عددها 950 كتاباً.

* وهي علامـات تجارية أو قريبة من ذلك اتخـذها الطابع منذ سنوات مبكرة من تاريخ الطبـاعة للدلالة على نفسـه وعلى كتبه وقـد اتخذها الناشرون بعـد ذلك بنفس الغرض تقريباً: - شـعبان عبـدالعزيز خليفة. الببليوجرافيا أو علم الكتاب. - ص321.

2 - نص **الفرض الثاني** على وجود تفاوت في مدى تسجيل أو اكتمال البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان طبقاً للمجالات الموضوعية المختلفة وفئات الكتب ونوعية ناشريها.

وقد أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض بالنسبة للمجالات الموضوعية ونوعية الناشرين، في حين لم يتبين وجود علاقة بين فئة الكتاب وتسجيل البيانات الببليوجرافية أو بمعنى آخر عدم تأثر ذكر معظم البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان بفئة المطبوع.

1 - متغير المجال الموضوعي

أ - بالنسبة لبيان الطبعة

أثبتت الدراسة من خلال تطبيق اختبار معامل التوافق لإيجاد العلاقة بين المجالات الموضوعية وذكر بيان الطبعة على صفحة العنوان وجود علاقة ضعيفة قيمها 0,184 بين المتغيرين تشير إلى وجود اختلافات بسيطة بين الكتب في الموضوعات المختلفة وذكر بيان الطبعة وتتضح هذه الاختلافات البسيطة من تقارب النسب إلى حد ما، حيث احتلت الديانات المرتبة الأولى بين المجالات الاخرى بنسبة 37,97٪ وذلك فى اهتمامها بذكر بيان الطبعة أو الإصدارة وتكشف هذه النتيجة عن تجدد إصدارات الإنتاج الفكري الديني وزيادة الإقبال على الاطلاع عليه.

وتلى ذلك مجالات الجغرافيا والتاريخ والتراجم 33,33٪ ثم المعارف العامة (32,5٪) في حين لم تتعد نسبة الكتب التي ذكرت بيان الطبعة في العلوم التطبيقية 31,71٪ والعلوم البحتة 13,79٪ والفنون 12,5٪ على الرغم من تجدد وتطور المادة العلمية في تلك المجالات وضرورة النص على الطبعة على صفحات عناوينها.

ب- بالنسبة لبيانات النشر

مكان النشر

تبين وجود علاقة متوسطة قيمتها 0,222 بين المتغيرين تؤكد على وجود اختلافات بين المجالات الموضوعية وذلك في ذكرها لمكان النشر، حيث تبين أن مؤلفي وناشري كتب الفلسفة والعلوم المتصلة بها دائماً ما يشيرون إلى مكان النشر على صفحة العنوان حيث بلغت النسبة 80٪، وتلى ذلك العلوم الاجتماعية بنسبة 65,06٪ ثم المعارف العامة بنسبة 62,5٪ وكانت أقل المجالات حرصاً على تدوين مكان النشر هي الآداب (38,27٪) واللغات (38,24٪) والفنون (37,5٪).

تاريخ النشر

أثبتت الدراسة وجود علاقة متوسطة قيمتها 0,221 بين التخصص الموضوعي ومدى ذكر تاريخ النشر على صفحة العنوان.

وتشير قيمة هذه العلاقة لوجود اختلافات بين المجالات الموضوعية وذكر تاريخ النشر.

وعبارة اخرى تبين أن مجال الجغرافيا والتاريخ والتراجم وكذلك العلوم البحتة يأتيان فى مقدمة المجالات التي حرصت على تدوين تاريخ الـشر على صفحـة العنوان حيث بلغت نسـبتهـما علي التـوالى 69,7٪، 68,97٪ ويشيـر ذلك إلى حرص ناشـري ومؤلفي هذه المجالات على ذكـر تاريخ النشر لما تشـهده هذه المجالات من اتجـاهات حديثة خـاصة في العلوم البحتة وبالتالي الاهتمام بتحديد توقيت نشر المادة العلمية والنص عليه في المطبوع.

وتلى ذلك المعارف العامة بنسبة 67,5٪ حيث أن أغلب هذا الإنتاج في الحاسبات الآلية وعلم المكتـبات، وكـانت أقل المجـالات حرصـاً على تسجـيل تاريخ النشـر هي الديانات 45,57٪ والأدب 38,78٪.

اسم الناشر

بتطبيق اختبار مـعامل التوافق لإيجاد العلاقة بين التخصـصات الموضوعية والنص على اسم الناشر تبين أن قـيمة هذه العـلاقة هي 0,113 وهي علاقـة ضعيـفة تشيـر إلي وجود اختلافـات بسيطة من المتغيرين حـيث لوحظ حرص الناشرين في مجال الفلسـفة على ذكر اسمائهم على صفحة العنوان حيث بلغت النسبة 97,14٪. وهذا المجال نفسه هو الأول بين المجالات الأخرى حرصاً على ذكر مكان النشر (80٪).

وللتلخيص فإن أكثر المجالات حرصاً على تسجيل كل بيان هي على النحو التالي:

جدول رقم (25)

أكثر المجالات الموضوعية حرصاً على ذكر البيان الببليوجرافي

البيان الببليوجرافى	المجال الموضوعى	النسبة المئوية
بيان الطبعة	الديانات	37,97
بيان مكان النشر	الفلسفة	%80
بيان تاريخ النشر	الجغرافيا والتاريخ والتراجم العلوم البحتة	%69,7 %68,97
بيان اسم الناشر	الفلسفة العلوم البحتة	%97,14 %96,55

كما يوضح الجـدول التالي رقم (25) نسبـة تسجيل كل بيـان على صفـحات عناوين الكتب موزعة طبقاً لمجالات المعرفة المختلفة.

جدول رقم (26)

أنواع البيانات الببليوجرافية المذكورة على صفحات العناوين موزعة طبقاً لمجالات المعرفة البشرية

البيانات الببليوجرافية	الطبعة		مكان النشر		تاريخ النشر		اسم الناشر		مجموع
موضوعات المعرفة	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العينة
المعارف العامة	13	32,5	25	62,5	27	67,5	37	92,5	40
الفلسفة	5	14,29	28	80	20	57,14	34	97,14	35
الديانات	90	37,97	121	51,05	108	45,57	195	82,28	237
العلوم الاجتماعية	48	28,92	108	65,06	108	65,06	152	91,57	166
اللغات	11	32,35	13	38,24	18	52,94	28	82,35	34
العلوم البحتة	4	13,79	14	48,28	20	68,97	28	96,55	29
العلوم التطبيقية	26	31,71	51	62,19	43	52,44	76	92,68	82
الفنون	4	12,5	12	37,5	19	59,37	28	87,5	32
الآداب	36	18,37	75	37,27	76	38,78	165	84,18	196
الجغرافيا والتاريخ والتراجم	33	33,33	–	58,58	69	69,70	92	92,93	99
المجموع	270	28,42	505	53,16	508	53,47	835	87,89	950

2- نوعية الناشرين

أظهرت الدراسة التحليلية وجود تباين بين أنواع الناشرين في مدى ونوعية البيانات الببليوجرافية الواردة على صفحة العنوان للكتب المنشورة، بل والأكثر من ذلك لم يلتزم الناشر الواحد بنمط أو نوع موحد من البيانات على الكتب التي ينشرها، حيث تبين ما يلي:

أ - إن دور النشر الخاصة بفرد أو عدة أفراد تأتي في مقدمة نوعيات دور النشر بالنسبة لحرصها على ذكر البيانات الببلوجرافية الثلاثة (الطبعة، مكان النشر، تاريخ النشر) على صفحة العنوان حيث بلغت نسبتها 27,82٪، وتلي ذلك المؤسسات الصحفية ولكن بنسبة 12,5٪، ثم الكتب الصادرة عن هيئات حكومية أو مستقلة ٥٪ ثم المؤلف الناشر والكتب مجهولة الناشر بنسبة 4,46٪ لكل منهما.

ب- تأتي دار السلام (دور نشر متخصصة) في المرتبة الأولى في حرصها على ذكر البيانات الببليوجرافية المطلوبة على غالبية كتبها (90٪) وتلى ذلك دار الفكر العربي (غير متخصصة) بنسبة 84,62٪، ثم دار الشروق (غير متخصصة) بنسبة 80٪، وكذلك دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع (غير متخصصة) بنفس النسبة الأخيرة.

ج- أبرز دور النشر التي التزمت بذكر البيانات الببليوجرافية الكاملة على كتبها هي أساسا دور نشر غير متخصصة وبلغت نسبتها (64,29٪)، وربما يشير ذلك إلى أن التنويع في نشر أنواع مختلفة من الكتب أو النشر في مجالات مختلفة قد يؤثر تأثيرا كبيرا على الاهتمام بذكر البيانات التي تحدد هوية وذاتية الكتاب ويشير أيضاً إلى أن هذه الصفحة مسئولية مشتركة ما بين المؤلف والناشر، ولقد أدى تنوع المؤلفين وتعدد تخصصاتهم إلى ظهور فئات منهم تلتزم بتوضيح البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان كما تبين من دراستنا للتخصصات الموضوعية للكتب وعلاقتها بمدى ذكر البيانات الببليوجرافية.

في حين بلغت نسبة الناشرين المتخصصين اللذين التزموا بذكر البيانات كاملة على بعض كتبهم 14,28٪، هذا وبلغت نسبة للناشرين المتخصصين في نشر الكتب المقررة الجامعية 21,43٪ وإن قلت نسبة حرصهم على ذكر البيانات جميعا في غالبية كتبهم.

3 - لقد نص **الفرض الثالث** على اختلاف مكان تسجيل البيانات الببليوجرافية علي صفحة العنوان وأسلوب إخراجها من ناشر لاخر.

وقد تبين من فحص وتحليل صفحات العناوين المصورة، صحة هذا الفرض حيث لايوجد أي تصميم نمطي لتوزيع البيانات الببليوجرافية على صفحة العنوان، فبعض دور

النشر تبدأ بذكر اسم المؤلف وتسجله في الجهة اليمني من أعلى الصفحة ويليه عنوان الكتاب ثم بيانات الطبع والنشر، ولكن جرت العادة لدى معظم دور النشر على تسجيل العنوان أولاً فى وسط الصفحة وببنط كبير وثقيل لأن العنوان هو أهم مدخل إلى الكتاب ويليه في الأهمية اسم المؤلف ببنط أصغر ثم البيانات الأخرى كالطبعة والشر، وقد جرت العادة على أن تأتي بيانات الطبع أو النشر في الجزء الأخير من الصفحة وببنط أصغر، ومع ذلك فأحياناً ما ترد هذه البيانات على ظهر صفحة العنوان وبأبناط مختلفة وعلى ذلك فقد اتبعت دور النشر المختلفة مسارات متباينة في توزيع البيانات وفي تصميم وإخراج صفحة العنوان على النحو المبين في الدراسة.

هذا وتنطلق أهمية هذه الدراسة ايضا في إجابتها على الأسئلة التي طرحتها في البداية والتي أجابت عليها بالتفصيل سابقا، ونستطيع أن نجمل ونلخص أهم نتائج الدراسة من حيث الخصائص العددية والنوعية للبيانات البليوجرافية المسجلة على صفحة العنوان على النحو التالي:

1 - بالنسبة للخصائص العامة لصفحة العنوان

- ترد هذه الصفحة عادة بعد صفحة العنوان المجزوء أو بعد الغلاف مباشرة خاصة في الكتب الجامعية المقررة.
- عادة ما تظهرالبيانات البيلوجرافية على وجه صفحة العنوان 78,10٪.
- أظهرت الدراسة أن عنوان الكتاب واسم مؤلفه من البيانات الثابتة والتي ترد دائماً علي صفحة العنوان، وهمامسئولية مؤلف الكتاب.

2- بالنسبة لأنواع البيانات الببليوجرافية الواردة على صفحة العنوان

فقد تبين حرص المؤلفين والناشرين على تسجيل عنوان الكتاب واسم مؤلفه على صفحة المطبوع، في حين جاء بيان الطبعة كأقل البيانات وروداً على صفحة العنوان (28,42٪) كما ضمت الكتب عناصر الوصف الببليوجرافي الأخرى ولكن بنسب متفاوتة حيث بلغت نسبة الكتب التي سجلت بيان اسم الناشر 87,79٪ وتاريخ النشر 53,47٪، ومكان النشر 53,16٪.

3- طبيعة الأسماء المسجلة ومدى اكتمال عناصرها

غالبية الأسماء المسجلة على صفحات عناوين الكتب هي للمؤلفين 946 كتاباً أي بنسبة 99,58٪ من إجمالي عينة الكتب البالغ عددها 950 كتاباً.

جـرت عادة المؤلفين على كـتابة اسـمائهم بـالشكل أو الصيـغة المخـتصـرة المكونة من عنصرين فقط، وقد يخلق ذلك مشكلات عديدة بالنسبـة للفهرسة خاصة مع التشابه الذي قد يحدث بين الأسماء حـيث يضطر المفهرس إلى التميز بينهما فـي المدخل بإضافة واصفة كالوظيفة أو تاريخي الميلاد والوفاة، أو قد يقوم المـفهرس باستكمال الاسم كلما تيسر ذلك وينص على ذلك فى حاشية أو ملحوظة.

4- أنماط العناوين المسجلة ومدي صحة تتابع ورودها وعلامات الترقيم المستخدمة

- معظم العناوين المسجـلة علي صفحة العنوان هي عناوين رئيسـية فقط 68,95٪ في حين قل استخدام العناوين البديلة إلي جانب الرئيسية 0,21٪ ويشير ذلك إلى استقرار المؤلفين على عنوان واحد للكتاب.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة ضعيفة بين المتـغير التابع وهو نمط العنوان والمتغيرات المستقلة للبحث المتمثلة هنا في التخصص الموضوعي وفئات الكتب.
- جرت العـادة على تسجـيل العنوان الرئيسى قـبل العنوان الفـرعي دائماً (88,64٪) هذا وتبين أن نسبة الكتب التي ذكر فيها العنوان الفرعي أولاً قد بلغت 11,36٪.
- أغلب العناوين المسجلة قد خلت من علامات الترقيم فيما عدا 71 كتابا.

5 - بيان الطبعة

- لم يلتزم غـالبية الناشرين بتـسجيل بيان الـطبعة علي صفـحة العنوان فلم يتعدى نـسبة الكتب التي دونت هذا البيان 28,42٪ من إجمالي العينة.
- أثبتت الدراسـة وجود علاقـة ضعيـفة بين المتغـير التابع بيـان الطبعة والمتـغير املسـتقل التخصص الموضوعي، في حين لم يظهر تأثير لفئة المطبوع على مدى ذكر بيان الطبعة.
- تبين الدراسة الارتفـاع الملحوظ في عدد الكتب التي تنشـر لأول مرة حيث بلغت نسـبة كتب الطبـعة الأولى 83,71٪، هذا ولم تتجـاوز نسبـة الطبعـات المعدلة 59.2٪ بينما النسبة الباقية 97,41٪ هي أساساً إعادة طبع أو إصدارة.

6- بيان مكان النشر

- تبين أن نسبة الكتب التي أشارت إلى مكان النشر على صفحة العنوان لم تتعد 53,16٪، وبذلك بلغت نسبة من أغفل هذا البيان 46,84٪.

- تبين وجود تأثير للتخصص الموضوعي على ذكر بيان مكان النشر على صفحة العنوان أو بمعني اخر تبين وجود علاقة متوسطة بين المتغيرين، في حين لم تظهر اختلافات بين الكتاب المؤلفة والكتب المترجمة والكتب المحققة وذلك في ذكر بيان الطبعة.
- يظهر مكان النشر عادة باسم المدينة التي يتخذها الناشر مقراً له.
- يهتم معظم الناشرين بذكر عناوينهم الكاملة وتوضيح وسائل الاتصال بهم وذلك على وجه أو ظهر صفحة العنوان.

7- بيان تاريخ النشر

- لم تتعد نسبة الناشرين الذين ذكروا بيان تاريخ النشر على صفحة العنوان 53.47٪ على الرغم من أهمية هذا البيان في تحديد توقيت نشر المادة العلمية وأيضاً في عمليات التحقق البيليوجرافي.
- تبين وجود اختلافات بين التخصصات الموضوعية ومدى ذكر تاريخ النشر حيث اتضح وجود علاقة متوسطة بين المتغيرين.
- وجدت علاقة ضعيفة بين فئة المطبوع وذكر هذا البيان.

8- اسم الناشر

- يحرص غالبية الناشرين (87,89٪) على ذكر أسمائهم على صفحة العنوان، حيث جاء اسم الناشر في المرتبة الثالثة بين البيانات البيليوجرافية وذلك فى مدى تسجيله على صفحة العنوان.
- تبين وجود اختلافات بسيطة بين التخصصات الموضوعية للكتب والنص على اسم الناشر، في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئة المطبوع وتسجيل اسم الناشر.
- بدراسة العلاقة بين نوعية الناشرين ومدى نوعية البيانات البيليوجرافية المذكورة تبين وجود اختلافات بين الناشرين بنوعياتهم المختلفة في هذا الصدد حيث اتضح أن دور النشر الخاصة تأتى فى مقدمة دور النشر بالنسبة لحرصها على ذكر البيانات البيليوجرافية.
- لم تلتزم دور النشر فيما بينها بنمط موحد في بيانات وإخراج صفحة العنوان، بل لم يلتزم الناشر الواحد بهذا النمط في الكتب التي ينشرها وأن التزم بعضهم بشكل أو طريقة إخراج موحدة إلى حد ما.

ثانياً: التوصيات

بعد استخلاص نتائج الدراسة، لابد من الإشارة إلى جملة من التوصيات والمقترحات تم استنتاجها من خلال الدراسة التحليلة في هذا البحث، وتفيد هذه التوصيات في تصحيح مسار طبع صفحة العنوان في الكتاب المصري ومن هذه التوصيات مايلي:

1 - ضرورة التزام الطابعين أو الناشرين بتنفيذ مواد قانون الرقابة المعمول به حتى الآن في مصر وهو القانون رقم 20 لسنة 1936 وتعديلاته، والذي تناول من ضمن مواده التزامات الطابع والبيانات الببليوجرافية الخاصة بالمطبوعات حيث أكد في مادته الرابعة على ضرورة ذكر البيانات الخاصة باسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع وذلك على أول صفحة من أى مطبوع أو بآخر صفحة منه* وعلى ذلك توصى الدراسة بعدم إهمال تطبيق مواد هذا القانون خاصة فيما يتعلق بعقوبة من يخالف أحكام هذه المادة كما تقترح الدراسة بتعديل الغرامة أو عقوبة المخالفة بحيث تكون أشد وأكثر مما هي عليه في القانون الحالي، كما ينبغى أن تعدل مواد القانون الخاصة بالبيانات الببليوجرافية المطلوب ذكرها على صفحة العنوان بحيث تنص على وجوب ذكر الطبعة واسم السلسلة ورقمها (إن كانت هناك سلسلة ينتمى إليها العمل)، هذا إلى جانب البيانات التي نص على ذكرها القانون.

2- تأسيس مجلس لتطوير الكتاب المصري يهيمن على حركة النشر وينسق بين عمل الناشرين، ويكون من ضمن نشاطه أيضاً وضع مواصفات ومستويات قياسية للملامح المادية الخاصة بالكتاب المصرى المطبوع خاصة فيما يتعلق بالمواصفات القياسية لصفحة العنوان وتحديد مصطلحات موحدة لوصف بيان المسئولية والطبعة وبيانات النشر، ولتأكيد على ضرورة التزام الناشرين بشكل موحد في إخراج وتوزيع المعلومات على صفحة العنوان، وبزهمية اكتمال البيانات ودقتها حتى يمكن الاعتماد عليها في عملية الفهرسة كما ينبغي أن تبنى على أساس لغوى سليم وتكون مركزة ومحددة المصطلحات على ذلك فسوف يعمل هذا المجلس على ترسيخ وتبنى المستويات القياسية المطلوبة للملامح المادية للكتاب المصري، وتتضمن القائمة التالية البيانات الببليوجرافية التي ينبغى أن تتوافر على وجه صفحة العنوان، مع العلم بأن بعض البيانات سوف توضع في حالة توافرها بالكتاب فقط مثل بيان المجلد أو الجزء أو بيان السلسلة.

* استثنت المادة السادسة من أحكام المادة الرابعة المطبوعات ذات الصفة الخاصة كالمذكرات التي يطبعها المحامون في قضاياهم ومرافعاتهم لتوزيعها على القضاء وأطراف الخصومة كما استثنت ايضاً المطبوعات ذات الصفة التجارية مثل مطبوعات جميع الأعمال المصرفية والتجارية والصناعية ودفاترها وسجلاتها والنماذج التي تستعمل في المحال العامة.

أ - بيان السلسلة (إذا توفر)

اسم السلسلة الرئيسية ورقمها

اسم السلسلة الفرعية ورقم الكتاب فيها (إذا توفرت)

تدمد للسلسلة والسلسلة الفرعية (إذا توفر)

ب - العنوان

العنوان نفسه

العناوين الموازية أو البديلة أو الفرعية (إذا توفرت)

ج- المسئولية الفكرية والمسئوليات ذات العلاقة

المؤلف الرئيسي

المؤلفون المشاركون (إذا توفر)

المترجم أو المترجمون (إذا توفر)

المحقق أو المحققون (إذا توفر)

الرسام أو الجامع أو المحرر أو المقدم (إذا توفر)

د- بيان الأجزاء أو المجلدات*

هـ- بيان الطبعة (رقم الطبعة وصفتها)

و- بيانات النشر والطبع (مكان النشر، الناشر، تاريخ الشر)

ز- علامة الطابع أو الناشر

وتقترح الدراسة النمط التالي لأسلوب إخراج صفحة العنوان من حيث توزيع البيانات الببليوجرافية عليها والأنماط المستخدمة في تسجيلها.

* تفضل الباحثة ذكر هذا البيان بعد عنوان العمل مباشرة لارتباطه الوثيق به كما أن عناوين الأجزاء أو المجلدات أو الملاحق تعد عناوين فرعية وتسجل في بطاقة الفهرسة تالية للعنوان الرئيسي للعمل الأم ويفصل بينهما بنقطة.

(اسم السلسلة؛ رقمها)

عنوان الكتاب الرئيسى = العنوان الموازي، أو العنوان البديل: العنوان الفرعي

بيان الجزء أو المجلد

اسم المؤلف الرئيسي

المؤلف المشارك المؤلف المشارك

بيان الطبعة

اسم الناشر

عنوان الناشر

تاريخ النشر

- وتوصى الدراسة فيما يتعلق بظهر صفحة العنوان بأن لاتتضمن تكراراً للبيانات الواردة على وجه صفحة العنوان حيث ينبغى أن توظف هذه الصفحة في بيان تسجيل حق التأليف أو حق الطبع أو النشر، وكذلك توضيح الطبعات والإصدارات السابقة وتواريخها، بالإضافة إلى اسم الطابع والموزع وعنوانهما إن كانا غير الناشر، كما ينبغى أن يتضمن ظهر صفحة العنوان بطاقة الفهرسة أثناء النشر.

3 - توصى الدراسة بضرورة إعداد برنامج للفهرسة أثناء النشر فان (CIP) للكتب المصرية على غرار ما تقوم به مكتبة الكونجرس منذ عام 1971، وذلك لتخفيف الجهد والوقت المبذول في إعداد بطاقات الفهرسة خاصة في المكتبات التي تعاني من نقص المفهرسين المؤهلين وبالتالي سوء حالة الفهارس وعدم توحيد الممارسات الببليوجرافية.

ونورد على الصفحات التالية نبذة عن البرنامج المقترح ومتطلباته

يهدف برنامج «الفهرسة أثناء النشر» إلى تقديم بيانات الفهرسة الى الناشر مقدما قبل نشر الكتاب ليطبعها على ظهر صفحة العنوان وبذلك يتاح الكتاب وبيانات فهرسته في

وقت واحد لأمناء المكتبات والببليوجرافيين وبائعي الكتب والقراء وكل من يتعامل مع الكتاب، ولبطاقات فان أهمية كبرى فإذا أعدت بعناية ودقة فإنها يمكن ان توفر وقت المفهرسين وتساعد في توحيد الممارسات القومية في الفهرسة ولقد بدأ استخدام التسمية Cataloging In Publication والتسمية الاستهلالية CIP من جانب مكتبة الكونجرس عام 1971 عندما بدأت برنامجها الحالي. ويرجع للأستاذ الدكتور/ سعد محمد الهجرسي السبق والفضل في اختيار التسمية العربية حيث عرب المصطلح الأجنبي بدقة متناهية وسهل بعد ذلك أن تصاغ من الحروف الأولى لكلماتها التسمية الاستهلالية «فان» وقد ظهرت ذلك في بطاقة الفهرسة التي أعدها وطبعها على ظهر صفحة العنوان لكتابة دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربي وذلك عام 1975*، واستخدامها بعد ذلك مباشرة الأستاذ الدكتور شعبان خليفة في مقال له نشر في أواخر العام نفسه**.

هذا وينبغي توافر عدة مصطلحات أساسية في الدولة التي تنوى ان تتبنى برنامجا قوميا لإنشاء نظام فان فيها، وقد حصرها الأستاذ الدكتور محمد فتحى عبدالهادى فيما يلي(٦):

أ - وجود هيئة ببليوجرافية قومية قادرة على القيام بأعباء النظام وغالباً ما تتمثل هذه الهيئة في المكتبة الوطنية للدولة حيث تضطلع أساساً بمهمة الضبط الببليوجرافي الوطني وتقوم بتوزيع الترقيمات الموحدة مثل الترقيم الدولي الموحد للكتب (تدمك)، كما تتلقى نسخ الإيداع للكتب الصادرة في الدولة.

ب- توافر معايير موحدة لإعداد البطاقات وهي قواعد الوصف الببليوجرافي، وقوائم رؤوس الموضوعات وجداول التصنيف، وبذلك تضمن قبول باقي المكتبات لبطاقات فان والاستفادة منها.

ج - وعى الناشرين في الدولة باهمية هذا النظام في دفع صناعة النشر في الدولة وتجارة الكتب.

د- وجود علاقة تعاونية قوية بين مجتمعى النشر والمكتبات بالدولة، فالمكتبة هي أهم عميل للناشر، ومن ناحية اخرى لايمكن ان تحصل على مجموعاتها دون الاعتماد على ما يصدره الناشرون.

هـ- وجود نظام للإيداع يتيح وصول الكتب في صورتها المخطوطة أو بعض أجزائها المطبوعة في مرحلة التصحيح، قبل صدورها النهائي للحصول على رقم الإيداع

* سعد محمد الهجرسي. دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربي: الأطروحات، الدوريات: القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، 1975.

** شعبان عبدالعزيز خليفة. الفهرسة اثناء النشر: دراسة لبعض التجارب العالمية.- الثقافة العربية، ع3(1975).- ص203-220.

وترقيمه تدمك، حتى يمكن إعداد بيانات فان اعتماداص على هذه المواد، كما ستحتاج الهيئة أن تتلقى من الناشر التصميم النهائى لصفحة العنوان، وظهر صفحة العنوان ونسخة من بعض أو كل الصفحات التقديمية بالإضافة إلى استمارة البيانات المعيارية لفان التي ستصممها الهيئة وفقا لمتطلباتها، ويقوم الناشر بملأ المعلومات الواردة فيها عن محتوى الكتاب وموضوعه ومؤلفه وشكله المادي وتفاصيل التسويق والسعر. . . إلخ.

بالإضافة إلى استمارة تعديل البيانات إذا حدث فيها أي تغيرات حتى يتم تعديل بطاقة فان بعد ذلك*.

و - توافر ببليوجرافية وطنية منتظمة الصدور واشتمالها على تسجيلات فان حتى تستطيع المكتبات وغيرها التعرف على المطبوعات المرتقبة والتعامل معها في وقت مبكر على أن تميز التسجيلة برمز أو نجمة بجوار عنصر المدخل.

هذا وقد ركزت برامج فان الجارية في مراحلها الأولى على إعداد تسجيلات فان الببليوجرافية للمنفردات (الكتب) باعتبارها أكثر مواد لمكتبات عالمية، بالإضافة إلى خضوعها لقانون الإيداع.

وعلى ذلك توصى الدراسة بضرورة أن تتبنى دار الكتب المصرية باعتبارها الهيئة الببليوجرافية الوطنية هذا البرنامج خاصة مع إصدارها للببليوجرافية الوطنية المصرية، وسوف يساعد تبنى هذا البرنامج أيضاً على تحسين أوضاع الخدمة الببليوجرافية التي تقوم بها، كما سيكون فيه الحل لكثير من المشكلات التي تعاني منها المكتبات خاصة فيما يتعلق بعمليتي الفهرسة والتصنيف.

هذا وينبغى إعداد بيانات فان في مستويين، مستوى موجز يطبع على ظهر صفحة العنوان ويتضمن قدراً أقل من البيانات وهي تلك البيانات المؤكدة وقت إعداد البطاقة والتي تتطلب مجهودا وخبرة من جانب المفهرس لتحديدها حيث إنه لا ينبغى تضمين بطاقة المستوى الأول البيانات التي يسهل حصول المفهرس عليها من الكتاب نفسه، وهذا النمط من أنماط فان سوف يخفف من كمية البيانات التي يطبعها الناشر في كتابه والتي قد يذكرها في أكثر من موضع.

أما المستوى الآخر للبطاقة فهو الذي يتم نشره منفصلاً أي خارج الكتاب حيث يظهر في الأدوات الببليوجرافية المطبوعة المحسبة وهذه البطاقة يمكن تعديلها واستكمالها حين ظهور

* انظر نماذج لهذه الاستمارات وقائمة البيانات التي سوف تتضمنها بطاقة فان المصرية للكتاب في المصدر التالي. محمد فتحى عبدالهادي. اتجاهات حديثة في الفهرسة. - ص 103-106.

الكتاب حيث تظهر مرة أخرى في شكل بطاقة فهرس دائمة، ولعل هذا النوع من البطاقات يفيد أساساً في عمليات الاختيار والاقتناء.

هذا ويمكن أن تدرج بطاقة فان في تتابع واحد مع البطاقات الاخرى في نشرة الإيداع أو بان توضع في ملحق في نهاية القائمة أو يصدر ملحق خاص لبطاقات فان مستقل في كيانه المادي.

أما بالنسبة لشكل ومحتوى بطاقة فان في المطبوع فينبغى ان تتبع البطاقة المعايير الدوليية التي تم إقرارها لتوحيد شكل البطاقة على المستوى الدولي، حيث تسبق البيانات البيليوجرافية عبارة بيانات الفهرسة أثناء النشر «فان»، ويوضع اسم مصر بجوار هذه العبارة للدلالة على الدولة ثم تبدأ البطاقة بالمدخل الرئيسي يليه بيانات الوصف حسب القواعد الأنجلوأمريكية للفهرسة، ويؤكد أ.د. فتحى عبدالهادي على أن محتويات هذه التسجيلة ينبغى أن تتضمن ثلاث مجموعات من البيانات: وهى بيانات الوصف البيليوجرافي والثانية هي نقط الإتاحة الوصفية الاخرى والثالثة نقط الإتاحة الموضوعية بما في ذلك رقم التصنيف(7).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية والمعربة

1 - أحمد بدر . مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات.- الرياض: دار المريخ، 1998.

2- جورمان، ميشيل. قواعد الفهرسة الأنجلو-أمريكية، الطبعة الثانية مراجعة 1988 مع تعديلات 1993/ تحرير ميشيل جورمان بول و. ونكلر؛ تعريب محمد فتحى عبدالهادي، نبيلة خليفة جمعة، يسرية عبدالحليم زايد.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996.- 2 مج.

3- جورمان، ميشيل. موجز قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في طبعتها الثانية المراجعة/ إعداد ميشيل جورمان؛ تعريب محمد فتحي عبدالهادي، ونبيلة خليفة جمعة.- ط1 .- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1992.

4- جورمان، ميشيل. موجز قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في طبعتها الثانية المراجعة/ إعداد ميشيل جورمان؛ تعريب محمد فتحى عبدالهادي، نبيلة خليفة جمعة؛ تقديم سعد محمد الهجرسي.ـ ط2.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996.

5- حسن محمد حسين. البحث الإحصائي: أسلوبه وتحليل نتائجه.- القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1952.

6- سعد محمد الهجرسي. التقنيات العصرية للوصف البيليوجرافي: تعريبات وتأصيلات وإرشادات. - ط2. - القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. إدارة التوثيق والإعلام، 1976. - 3مج.

7- سعد محمد الهجرسي. التقنين العربي للوصف البيليوجرافي (تعروب): منهجية البناء وسلامة التطبيق وحتمية التطوير. في : مؤتمر توحيد فهرسة الكتاب العربي مغرباً ومشرقا. - تونس، 1984.

8- سعد محمد الهجرسي. دراسات ببليوجرافية لأوعية الفكر العربي: الأطروحات، الدوريات. - القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، 1975.

9- سعد محمد الهجرسي. المكتبات والمعلومات والتوثيق: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي/ سعد محمد الهجرسي، سيد حسب الله. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 1998. - (سلسلة المكتبات والمعلومات؛ 14).

10- شعبان عبدالعزيز خليفة. الببليوجرافيا أو علم الكتاب: دراسة في اصول النظرية البيليوجرافية وتطبيقاتها: النظرية الخاصة البيليوجرافية التاريخية. البيليوجرافية التحليلية. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1977.

11- شعبان عبدالعزيز خليفة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومات في مصر. - ط1. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1977. - مج1.

12- شعبان عبدالعزيز خليفة. حركة نشر الكتب في مصر: دراسة تطبيقية. - القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1974. - الأعمال الأساسية في علوم المكتبات؛ 2).

13- شعبان عبدالعزيز خليفة. الفهرسة أثناء النشر: دراسة لبعض التجارب العالمية. - الثقاف العربية، ع3 (1975). - ص203-220.

14- شعبان عبدالعزيز خليفة. الفهرسة الوصفية للمكتبات: المطبوعات والمخطوطات/ شعبان عبدالعزيز خليفة، محمد عوض العايدي. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، 1998.

15- شعبان عبدالعزيز خليفة. موسوعة الفهرسة الوصفية للمكتبات ومراكز المعلومات. ج2/ شعبان عبدالعزيز خليفة، محمد عوض العايدي. - ط1. - القاهرة: مركز الكتاب للنشر، 1998.

17- عايدة إبراهيم نصير. حركة نشر الكتب في مصر في القرن التاسع عشر/ عايدة إبراهيم نصير؛ إشراف شعبان عبدالعزيز خليفة. - القاهرة، ع. نصير، 1987. - 446ص. أطروحة (دكتوراة)- جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق.

18- عايدة إبراهيم نصير. حركة نشر الكتب في مصر في القرن التاسع عشر. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

19- عبدالستار الحلوجي. تأملات في اهداءات الكتب العربية في كتابه: دراسات في الكتب والمكتبات. -ط1. - جدة: مكتبة مصباح، 1988. - ص 47-79.

20- محمد فتحى عبدالهادي. اتجاهات حديثة في الفهرسة/ محمد فتحى عبدالهادي، نبيلة خليفة جمعة ويسرية عبدالحليم زايد. - ط1. - القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب، 1997.

21- محمد فتحى عبدالهادي. المدخل إلى علم الفهرسة. - ط2. - القاهرة: مكتبة غريب، 1979.

22- محمد فتحي عبدالهادي. نشر كتب المكتبات والمعلومات في مصر ١٩٩١-١٩٩٥. - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج4، ع7 (يناير 1997). - ص1-2-213.

23- ميدوز، جاك. آفاق الاتصال ومنافذه في العلوم والتكنولوجيا/ تأليف جاك ميدوز، ترجمة حشمت قاسم. - القاهرة: المركز العربي للصحافة، 1979.

24- يسرية زايد. النظم الخبيرة والفهرسة بين القبول والرفض. - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج3، ع5 (يناير 1996). - ص37-52.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1- Anglo. American cataloguing Rules/ prepared underthe direction of the Joint steering committee for Revision of AACR, a committee of the American library Association, the Australian committee on cataloguing, the British library, the Canadian committee on cataloguing, the library Association and the library of congress.- 2nd ed., 1998 revision.

2-Chroust, D.Z. Finding the missing date: the example of German imprints without dates.- Cataloging & Classification Quarterly.- Vol. 24, No. 3/4 (1997).- p.1736.

3-Gibb, Forbes: Expert systems in library/ Edited by Forbes Gibb.- London: Taylor Graham, C 1986.

4-Jeng, ling Hwey. An expert system for determining title proper in descriptive cataloging: a conceptual model.Cataloguing & Classification Quarterly.- vol.7, No.2 (Winter 86).- p.55-70.

5-Jeng, ling Hwey. Knowledge representation of the visual image of a title page.- Journal of the American society for information science.- vol. 42, No.2 (Mar.91).- P.99-109.

6-Jeng, ling Hwey. The language of a title page In: ASIS 88. Information technology: planning for the next fifty years. Proceedings of the 51st Annual Meeting of the American society for Information science, vol.25, Atlanta Georgia, 23-27 october 1988/ Edited by christine L.Borgman and Edward y. H.

pai, Med ford.- New Jersey, learned information, Inc., for American society for information science, 1988.-p.31-35.

7-Kopecka, Nadezda. An analysis of Czech book production .- Ctenar.- Vol.32, No.5 (1980).- P.146-151.

8-Molto, Mavis. Automatic recognition of title page names/ Mavis Molto and Elaine svenonius.- Information processing & Management .- vol.27, No.1 (1991).- P.8395.

9-Obermeler, Klaus. Expert systems:background.-P.158In: Encyclopedia of library and Information Science/ executive editor Allen Kent.- New york: Marcel Dekker, C1985.- vol.38.

10-Shore, Melinda L. Variation between personal name headings and title page usage.- Cataloguing & Classification Quarterly.- vol.4, No.4 (Summer 1984).p.l-1l.

11- Ukoh, R.A. Cataloguing and bibliographic control problems: Nigeria:- International library Review.- vol.9 No.3 (July 77).- P.269-277.

12-Weibel, Stuart. Automated title page cataloguing: a feasibility study.- Information processing & Management.- vol.25, No.2 (1989).- P.187-203.

13- Weibel, Stuart. Automated title page cataloguing / Stuart Weibel, Mike Oskins and Dianevizine Goetz in: ASIS 87 Proceedings of the 50th ASIS Annual Meeting edited by ching-chih chen. Medford: New jersey: American society for information science by learned, information, 1987.- p.234-240.

الهـــوامش:

(1) شعبان عبدالعزيز خليفة. حركة نشر الكتب في مصر.- ص 9-10.

(2) المصدر السابق.- ص 223- 224.

(3) شعبان عبدالعزيز خليفة. الببليوجرافيا أو علم الكتاب.- ص320.

(4) شعبـان عبدالعزيز خليفـة. تشريعات الكتب والمكتبات والمعلومـات في مصر.- ص 201، 203-204.

(5) عايدة إبراهيم نصير. حركة نشر الكتب في مصر في القرن التاسع عشر.-

(6) محمد فتحي عبدالهادي. اتجاهات حديثة في الفهرسة. - ص 57-59.

(7) محمد فتحي عبدالهادي. اتجاهات حديثة في الفهرسة. - ص 102.

تقارير

الاجتماع السابع للجنة المكتبات الدولية بالجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات

مكتبة القاهرة الكبرى (8 مايو 2003)

أسامة سلامة
المجلس العربي للطفولة والتنمية

في إطار النشاطات السنوية للجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات - أقامت لجنة المكتبات الدولية اجتماعها السابع في قاعة المؤتمرات بمكتبة القاهرة الكبرى يوم الخميس الموافق 8 مايو 2003.

وقد حضر هذا الاجتماع السنوي مجموعة من اختصاصيي المكتبات والمعلومات التي تخدم مؤسسات دولية أو إقليمية مقرها الرئيسي مصر.

ومن هذه المرافق أو المؤسسات:- مكتبة الكونجرس الأمريكية - مكتبة الاتحادة الأوربي - مكتبة مركز إعلام الأمم المتحدة - مكتبة مركز معلومات التنمية بالمعونة الأمريكية - مركز خدمات المنظمات الأهلية - المجلس العربي للطفولة والتنمية. وقد بلغ عدد الحضور في هذا الاجتماع 37 مشاركاً.

وقد بدأ الاجتماع بكلمة أ. محمد حمدي إبراهيم مدير مكتبة القاهرة الكبرى تناول فيها أهمية عقد مثل هذه الاجتماعات المتخصصة لمناقشة قضايا علمية مهنية كما أكد على دورها في الربط بين المكتبات والتعاون فيما بينها.

كما نوه في كلمته إلى ورقة مصر المقدمة في مؤتمر جنيف لمجتمع المعلومات الذي سينعقد في الفترة من 10 - 12 ديسمبر 2003 تحت إشراف كل من الأمم المتحدة والاتحاد الدولي للاتصالات وغيرهما من المؤسسات الدولية والتي أعلن د. أحمد نظيف فيها عن الاهتمام بكل من: الحكومة الإلكترونية والتوثيق الإليكتروني للتراث الحضاري والطبيعي القومي والتعليم الإليكتروني ومحو الأمية الحاسوبية.

تلي ذلك كلمة السيدة شهيرة الساوي مديرة مكتبة الجامعة الأمريكية التي قدمت لفريق إدارة لجنة المكتبات الدولية وأعلنت عن شروع اللجنة في تطوير دليل المكتبات الدولية في مصر الذي كان قد أصدر سنة 1998 مع تنقيح البيانات الواردة به عن المكتبات واستكمال الناقص منها بالإضافة إلى عرض لباقي أنشطة اللجنة خلال الفترة السابقة.

تم تحدثت بعد ذلك د. عايدة نصير عن أنشطة الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات وعن الإصدارات الخاصة بها والدورات التدريبية والاجتماعات العلمية التي تنظمها.

ثم أتت بعد ذلك الورقة العلمية التي ألقاها أ.د. محمد فتحي عبدالهادي عن موضوع "المكتبات الدولية ودورها في خدمة المجتمع" والتي بدأها بالحديث عن المنظمات الدولية وتوجهها في مجال المعلومات مثل اجتماع الأمم المتحدة في جنيف عن مجتمع المعلومات في ديسمبر 2003 وبرنامج المعلومات للجميع الذي تبنته اليونسكو والبرنامج العربي لتطوير المكتبات الوطنية في الدول العربية الذي ترعاه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

ثم انتقل إلى العنصر الثاني والخاص بالاتحادات الدولية والإقليمية الخاصة بالمكتبات والمعلومات والأرشيف مثل IFLA، FID، ICA والاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) والنادي العربي للمعلومات وتعرض إلى اشتراكات وعضوية الفنيين والأكاديميين المصريين في الاتحادات ونوه إلى محدوديتها وضعف التمثيل الوطني.

وقد تعرض بعد ذلك لمكتبات المنظمات الدولية ونشاطها ومدى الاهتمام بها في الإنتاج الفكري العربي المتخصص في مجال المكتبات وأشار إلى اتجاه تلك المنظمات نحو توظيف غير المتخصصين وكذلك الإعلام القاصر عن نشاطات تلك المكتبات فضلاً عن الهرم السريع لها وانحسار نشاطها.

كما احتوت الورقة أيضاً على توصيات بأن يكون هناك شبكة تربط المكتبات الدولية في مصر وتنسق بين نشاطاتها وأن يكون هناك توجه لدى تلك المكتبات للتأثير الإيجابي في دولة المقر وتوطيد العلاقات مع المنظمات والاتحادات ونظم المكتبات والمعلومات الدولية والإقليمية.

ثم اختتم الاجتماع بعرض لأنشطة مجموعة من المكتبات الدولية في مصر وهي مكتبة المعهد الهولندي الفلمنكي بالقاهرة ومكتبة المركز الإعلامي للأمم المتحدة بالقاهرة، ومكتبة مفوضية الاتحاد الأوربي بالقاهرة.

عروض الكتب

الاتصالات والمعلوماتية في مصر الواقع والمستقبل حتى عام 2020(*)

عرض
سهير عبدالباسط عيد
مدرس مساعد بقسم المكتبات والوثائق
كلية الآداب - جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

يعد هذا الكتاب ثمرة جهود الفريق البحثي لمشروع "قطاع المعلومات والاتصالات في مصر حتى 2020" ويتكون أعضاء هذا الفريق البحثي من أ.د.عبدالمنعم يوسف بلال "وهو أستاذ بهندسة القاهرة ومدير المعهد القومي للاتصالات". أ.د. سمير إبراهيم شاهين "أستاذ بهندسة القاهرة"، أ.د. بهنسي محمد نصير "رئيس قسم تخطيط الشبكات بالمعهد القومي للاتصالات"، أ.د. جمال عبد الفضيل "أستاذ بهندسة حلوان" ويهدف هذا المشروع إلى إرساء دعائم مستقبل الاتصالات والمعلومات والصناعات المغذية لها في مصر، وبحث إمكانات التطوير والتحديث، مع الأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع المصري والتطورات العالمية في مجال الاتصالات والمعلوماتية والتجارب المقارنة للدول الأخرى.

وقد خرج هذا الكتاب الذي بين أيدينا في ثمانية فصول وقائمة بالمصطلحات وقائمة بالمراجع، **الفصل الأول بعنوان "إلى أين تتجه الاتصالات والمعلوماتية؟"** ويبدأ بدراسة تطور الاتصالات منذ عام 1970م- وهو العام الذي قام فيه الاتحاد الدولي للاتصالات بعمل أول معرض دولي للاتصالات- ومايمكن أن تكون عليه خلال الفترة القادمة؛ كما يتناول ملامح ثورة الاتصالات في القرن الواحد والعشرين مع رصد للمحاور التي تتأثر بها تكنولوجيا المعلومات ومنها اتفاقات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة وبخاصة اتفاقية الخدمات، واتفاقية الملكية الفكرية، ومشاكل الإنترنت، وتأثير اتفاقية الجات على الأسواق المصرية، ثم علاقة الاتصالات بقضايا المستقبل.

(*) عبد المنعم يوسف بلال. الاتصالات والمعلوماتية في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام 2020.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية.، 2003 .- 223ص؛ 24سم.

الفصل الثاني بعنوان "تطور الاتصالات والمعلومات في مصر" ويتناول بالدراسة الاتجاهات العامة في مجالي الاتصالات والمعلوماتية في مصر خلال الفترة من 1970م حتى الآن، وكذلك العوامل اللازمة لصناعة المعلومات والاتصالات، ثم بيان الوضع الحالي لصناعة المعلومات في مصر والتطبيقات اللازمة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البحوث والإدارة الحكومية، مع شرح بعض مؤشرات قطاع المعلومات والاتصالات في مصر، ويرصد الفصل أيضاً تطور هذا القطاع فيما يتعلق بالإسهام في الناتج المحلي والسلع والخدمات التي يقدمها ومستويات التكنولوجيا في داخله ومستويات العمالة وإنتاجيتها والاستثمارات ومصادرها والمشكلات والنواقص مع تقييم للوضع الحالي لهذا القطاع في مصر خلال قضايا المستقبل.

الفصل الثالث بعنوان "خبرات الدول والدروس المستفادة منها في الحالة المصرية" ويركز على الأسس والسيناريوهات التي ارتكز عليها عمليات التطوير في مجال الاتصالات والمعلومات وهذه الأسس توجد في توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات وفي الخطط القومية لدول كثيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول السوق الأوروبية المشتركة وأستراليا والمكسيك؛ والدروس المستفادة منها بالنسبة لمصر؛ كما يعرض الفصل لعدد من تجارب الدول في مجال الاتصالات وهذه الدول هي: ماليزيا والمكسيك والمغرب والفلبين.

الفصل الرابع بعنوان "صناعة البرمجيات وتطويرها في مصر" ويركز هذا الفصل على ماهية البرمجيات والمجالات المختلفة لصناعتها كمجال يمكن أن تقوم عليه صناعة تصدر منتجات لها ميزة تنافسية ويعرض الفصل لبعض التجارب العالمية في صناعة البرمجيات في الهند واليابان وإسرائيل وإنجلترا والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية؛ كما يتناول الفصل العناصر التي تتضمنها المقومات الأساسية لصناعة البرمجيات سواء كانت هذه العناصر منظومة أو تقنية أو مادية أو بشرية؛ ويهتم الفصل أيضاً بموقف صناعة البرمجيات في مصر منذ بدايتها في الستينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الراهن، وأهمية تواجد دور للبرمجيات يتم بناؤها على أساس علمي واقتصادي سليم، مع مسح أولي للسوق العالمي والسوق المصري في مجال البرمجيات.

الفصل الخامس بعنوان "صناعة المعدات في تكنولوجيا المعلومات في مصر" يتناول حالة صناعة معدات الاتصالات والمعلومات في مصر ومستقبلها والمشكلات التي تجابهها، ويعرض لشركتين متخصصتين في التصنيع المحلي لمعدات الاتصالات والتليفونات من حيث تاريخها في المجال وإنتاجها ومدى وفائها بالطلب المحلي؛ كما يلقي الضوء على البحث التطبيقي ونقل التكنولوجيا كأساس لصناعة معدات الاتصالات والمعلومات في المستقبل.

الفصل السادس بعنوان "علاقة الاتصالات والمعلومات بالنظم الاقتصادية والاجتماعية" ويتناول بالدراسة علاقة الاتصالات بالنظم الاقتصادية والاجتماعية بهدف الحصول على مؤشرات نمو موحدة عن الاتصالات والمعلومات في مجموعة من المجتمعات التي تعمل في إطار سيناريوهات مختلفة، مع شرح لتلك المؤشرات على مستوى الدول العربية وعلى مستوى العالم بغرض المقارنة.

الفصل السابع بعنوان "محاور العمل بالخطة القومية في مجال الاتصالات والمعلومات في مصر" ويتناول بالشرح محاور العمل التي تنطوي عليها الخطة القومية للاتصالات والمعلومات من أجل النهوض بصناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات واستخدامها لخدمة أهداف التنمية، في إطار المشروع القومي للنهضة بالتكنولوجية الذي أعلنه السيد رئيس الجمورية، مع شرح للمشروعات المقترحة والاستثمارات المطلوبة ومصادر التمويل والسياسات المستقبلية. وهذه المحاور هي:

- تنمية الطلب الوطني على المعلومات واستخداماتها.
- التوجه إلى الأسواق العالمية سعياً وراء الحصول على نصيب من الطلب العالمي.
- تنمية الموارد البشرية.
- إقامة التحالفات مع الصناعات العالمية.
- تحديث البنية الأساسية للاتصالات.
- تهيئة المناخ التشريعي لانطلاق الصناعة.

الفصل الثامن بعنوان "حول سيناريوهات المستقبل محل اهتمام مشروع مصر 2020" ويناقش وضع الاتصالات والمعلومات في ظل سيناريوهات محل الاهتمام ومنها السيناريو المرجعي الذي يعبر عن المحافظة على الاتجاهات العامة، وسيناريو الدولة الإسلامية، وسيناريو الرأسمالية الجديدة، وسيناريو الاشتراكية الجديدة، وسيناريو التآزر الاجتماعي، من حيث الأولويات واختيار المجالات والنشاط الاقتصادي وتوفير الاستثمارات والبحث العلمي.. الخ.

أما **قائمة المصطلحات** فهي تضم أحد عشر مصطلحاً ذا علاقة بموضوع الكتاب ويذكر عن كل مصطلح المقابل الإنجليزي له أو الاختصار الشائع له، بالإضافة إلى تعريف مبسط للمصطلح.

وأخيراً **قائمة المراجع** وتضم واحداً وخمسين مرجعاً منها ثمان وثلاثين مرجعاً باللغة الإنجليزية، وثلاثة عشر مرجعاً باللغة العربية.

ويقع الكتاب في (223) صفحة من القطع المتوسط، وتجدر الإشارة إلى أن أ.د. عبد المنعم يوسف بلال انتقل إلى رحمة الله تعالي قبل صدور ثمرة عمله وعمل فريق الباحثين الذي عاونه، نرجو الله أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

صدر حديثاً عن دار المريخ للنشر:

- **موسوعة التصنيف العملي: تصنيف ديوي العشري بين النظرية والتطبيق مع دراسة مقارنة للطبعات السابقة.**

  أ. فؤاد إسماعيل فهمي

- **محمد (ص) مؤسس الدين الإسلامي ومؤسس إمبراطورية المسلمين.**

  تأليف: جورج بوش- أستاذ اللغة العبرية والآداب الشرقية في جامعة نيويورك من 1831-1847.

  تعريب ودراسة شاملة في الرد على مزاعم المؤلف للدكتور: د.عبد الرحمن عبد الله الشيخ.

- **وادي الرؤيا في تفسير رؤيا حزقيال أو إحياء عظام بني إسرائيل: هل يتحول اليهود للمسيحية كشرط لعودة المسيح؟**

  تأليف: جورج بوش- أستاذ اللغة العبرية والآداب الشرقية في جامعة نيويورك من 1831-1847.

  تعريب ودراسة شاملة في الرد على مزاعم المؤلف للدكتور: د.عبد الرحمن عبد الله الشيخ.

- **الدولة السعودية الثانية: طبعة مزيدة ومنقحة.**

  أ.د. عبد الفتاح حسن أبو علية.

- **الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز: طبعة مزيدة ومنقحة.**

  أ.د. عبد الفتاح حسن أبو علية.

- **صفحات من تاريخ نجد: إمارة العيينة وتاريخ آل معمر.**

  تأليف: عبد المحسن بن محمد بن معمر

23- Alsierehee, Hassan A. and Qumosani, Nabeel. Databases networks at King Abdul Aziz University: Descriptive study. *Arabian study in library ind information science.* Vol.2 (September 1997) pp 130- 141.

24- Dulaymi, Sawsan T. The use of bibliographic information resources by faculty members in the women's section at King-Abdul-Aziz University. PHD. Library and Information Science Department. Faculty of Art. King Abdul-Aziz University: Jeddah, 1996, pp 81, 89. Also available in: *Arab Journal of library and Information Science*. Vol.19, N0.2 (April 1999) ppl 19-175.

25- Al-musnad, Ibrahim A. Ibid., pp 141 - 142.

26- Abbas, Hesham A. and Mahmood, Osama A. Rationalization of periodicals collections. Journal of library and Arabian information.Vol.16, No. 1 (1996) pp 66-86

27- Mirza, Mohamed & Siddiqi, M. CD-ROM bibliographic database searching at the KFUPM library: a use analysis. *Aslib Proceedings*. Vol. 45, No.5 (May 1993) pp 137-143.

28- Annual Report of KAAUL (1998). pp24-27.

29- Ibid, pp29-32.

30- Annual Report of KAAUL (2000). pp3-4.

31- Abo-Taleb, Hassan M. (1997) The role of King Abdul-Aziz City for science and technology in establishing the basic information infrastructure for the national information system in the Kingdom of Saudi Arabia. Master thesis. Library and information science. Art faculty. King Abdul-Aziz university: Jeddah, 1997. pp54-55.

32- Ibid. pp 61 -63.

33- Ibid. ppl34-140.

34- Ibid. pp81 -87.

35- Annual Report of King Abdul-Aziz University library (2001). pp24-27

36- Annual Report of King Saud University library (2002). P84.

37- Siddiqi, Moid A. A comparative study of interlibrary loan functions and the development of a model interlibrary loan network among academic libraries in Saudi Arabia. PhD thesis.

University of Natal Pietermaritzburg. South Africa.1998.pp247-249.

7- Aref, Mohamed J. and Solayman, Mobarak S. An empirical evaluative study of an automation systems used in libraries and information systems of Saudi Arabia. *Derasat Arabia Fe Almuktabat WA Ealm Almalomat.*Vol.5, No.29 (May 2000) p51.

8- Al-Ajlan, Mohamed A. towards using electronic library systems in Saudi libraries. Journal of King Fahad NationalLibrary. Vol.6, No. 1 (Jun/December 2000) pp 197-204.

9- Aref, Mohamed J. and Solayman, Mobarak S.Op.Cit.pp54-57.

10-Siddiqi, Moid A. The use of information technology in academic libraries in Saudi Arabia. *Journal of Librarianship and Information Science*.Vol.29. No.4 (December 1997) ppl 98.

11- Ibid. ppl99-200.

12- Ibid. p201.

13- Bamofleh, Faten S. The impact of CD-ROM technology on Saudi Arabia university libraries: An evaluative study. PhD thesis. Library and archival department. Faculty of Art. UniversityofCairo: Cairo, 1998. pp238-244.

14- Al-Musnad, Ibrahim A. A study of the factors influencing the CD-ROM technology in libraries in Saudi Arabia. PH.D. The Florida State University. 1994.p154.

15- Bamofleh, Faten S.Op.Cit. pp77-97.

16- Bamofleh, Faten S.Op.Cit. pp238-244. 17- Bamofleh, Faten S.Op.Cit.pp 240-243.

18- Rajeh, Nawal A. The attitude of faculty members towards using bibliographic databases in women section at King Abdul Aziz University. *King Fahad National Library.*Vol.9, No. 1 (March/August 2003) pp165-199.

19- Shaheen, Shareef K. The effect of electronic publishing on periodicals of sociology in the central library of King Abdul-Aziz University. Arabian studies in library and information science. Vol.5, No. 1 (Jan 2000) pp 53-54.

20- Bamofleh, Faten S.Op.Cit.p254.

21- Bamofleh, Faten S. Op.Cit.p238-240.

22- Qumosani, Nabeel A. Seeking behavior of databases users and their producer: Analytical study in King Abdul-Aziz university databases networks. Jeddah. The ninth conference for the Arabian union for library and information, Demascus (1998) pp22.

minimum required network and electronic service activities, and the available different information technologies, that can provide the necessary support to Interlibrary Loan (ILLN) and Document Delivery (DD).

The researcher has tried to show the importance of the results of Bamofleh's study which evaluated the impact factors of CD-ROM technology on SALs. It was very important also to have a look at the KAAUL experience in developing its information databases network. Moreover, the study showed the role of KACST in science and technology and its national information systems. Finally, SALs still facing problems that could be summarized in: the great lack in financial resources in the last couple of years caused the weakness in the acquisition collections from both quality and quantity aspects, the lack of library staff member numbers year after year, while the number of library users and the number of acquisitions and services are increasing at the same time, unsatisfied users needs and the lack of training programs, and the limitation of cooperative and cooperation activities. SALs still need to apply a cooperative collection development for electronic journals such as consortia initiatives and journal aggregation services for publishers which provide an integrated access to a range of electronic journals.

References:

1- Siddiqi, Moid A. Academic Libraries in Saudi Arabia: A survey report. *Reference Librarian* .no.60 (1998) p 161.

2- Al-Otaibi, Mishan S. Centralization in university library systems; a case study of the Kingdom of Saudi Arabia. PhD. Loughborough University of Technology. 1993. p 113

3- Ibid., p68.

4- Ibid., p94.

5- Siddiqi, Moid A. Academic Libraries in Saudi Arabia: A survey report.Op.Cit., pl63-174.

6- Siddiqi, Moid A. A comparative study of interlibrary loan functions and the development of a model interlibrary loan network among academic libraries in Saudi Arabia. PhD thesis.

University of Natal Pietermaritzburg. South Africa.1998.pp247-249.

English language and computing aspects Another problems are facing SALs can be outlined as follows:

3. Users needs:

4. The limitation of cooperative and cooperation activities: from the conclusion of Siddiqi PhD study about Saudi academic libraries, it appears that there is no organized resource sharing system among them, although opportunities are presented, ILL policy only followed in KFULPN, the study has determined that if a formal, obligatory, and regular ILLN is established among SALs, it will lead to cooperation and coordination (37) SALs still not applying any cooperative collection development for electronic journals such as consortia. {CALIM in Manchester, the M25 group in London, and SCRUL in Scotland}. Also there is no appearing for journal aggregation services for publishers in SALs which provide an integrated access to a range of electronic journals such as Blackwell electronic journal navigator, SwetsNet, and BIDS journals online, and European Business ASAP.

9. Conclusion

This study took a quick look at the development of SALs, it's the institutions which have eight university libraries in different areas in the Kingdom and focused on the development in information technology. The development of university library systems took place between 1975 and 1984. The establishment of the Ministry of Higher Education helped speed up this development as it supervised and financed SALs. Most SALs have centralized structures and only two of them are decentralized with the position of Dean as the head of the library Deanship. SALs organization structures still lack written policy manuals, professional librarians, and a unified classification scheme. Most SALs automated their information systems between 1980 and 2002. Four SALs (KKAUL, KFULPM, KSUL, UQUL) used DOBIS/LIBIS, the first automated system, and two of them (KAAUL, UQUL) converted to HORIZON which is the most recent Arabized system that has been utilized lately by KKUL, the latest university library in the Kingdom. IMSIUL also converted its IN-HOUSE system to HORIZON. Most SALs have automated their sub-systems especially for OPACs, cataloguing, circulation, and references. Most SALs have the

scientific research and academic centers. GULFNET was established in 1985 in cooperation with IBM. It is now linked with more than 12 bodies from Saudi Arabia, Kuwait and Bahrain. As a storing and delivering network, GULFNET looks like the American BITNET and the European EARN networks.

4- CD-ROM Network: It was established and provided with the latest technologies to enable researchers to access the CD-ROM databases, ensuring availability of the required information.

KACST subscribes to 450 international information databases in America and Europe. The importance of these data bases incited some experts to conduct a cost price study of the information services offered by these bases in the light of the availability of some bases on laser disks with readable memory that make information services available locally instead of international calls through satellites to conduct Bibliographical research[34].

8. Problems facing SALs:

From the annual reports of KSUL 2002 and KAAUL 2001 can be summarized the problems that facing SALs as the following:

1. The great lack in financial resources in the last couple of years caused the weakness in the acquisition collections from both quality and quantity aspects. One important reason caused this situation is the lack of annual budget existence which is suitable, and should be awarded from all library managers. Thus makes it very hard for the library to direct their resources towards the best channels. The best solution for SALs is to re evaluate and review the estimation of library budget allocation that match the continues increase in users numbers from academic libraries and also match the Varity of different subjects for teaching and research needs. The amount of money required as part of the next five years plan was not approved [35, 36].
2. The lack of library staff member numbers year after year, while the number of library users and the number of acquisitions and services are increasing at the same time. One should mention, that there is a great need to increase the number of professional in academic library and concentrate to increase the specialized quality in library, information, and computers applications training programme with the ability to handle

c: Current Research Data Base: It aims at compiling information about scientific research in progress in order to enable researchers to become acquainted with the current scientific activities taking place in their specialist fields.

d: Scientific Workforce Data Base: It aims at compiling personal information on available scientific specialist fields to help in carrying out statistical studies and in planning scientific policies in the Kingdom.

e: Technology Data Base: The Technology Data Base is a multilingual thesaurus of semantically and generically related terms. The main objective is to mitigate the language barrier in science and technology communications enabling researchers all over the Arab world to utilize this information.

e-1-:Preparation of the scientific and technical part of the general translation thesaurus with the help of the compiler;

e-2-: Setting up a medium to help Arab terminology specialists in drafting new terms;

e-3-: Supporting Arabization activities of scientific curriculums through connecting them with the Arabic Information Network.

7-1. King Abdul-Aziz City for Science and Technology Network was one of the first

networks established to connect research centers, libraries and various institutions with its main computer center, and to utilize the available national information databases. KACST made CD-ROMs available to the users.

Further, it has access to enormous collections of national data base literature and the library databases. The main function of the online services department is to conduct a variety of searches according to the request being lodged and to supply it to the users concerned. Orders can be placed by post/fax or e-mail. KACST also developed a bilateral retrieval system called NRS to retrieve information from the databases.

7-2- GULFNET: It is considered to be the first computer network in the Arab world that connected the central computer systems available in the

agreed that KACST has utilized highly advanced modern information technology to ease access to required information.

13- Issuing current awareness services and a retrospective bibliography on national and international scientific literature: 79% of the participants in the questionnaire agreed that KACST issued current awareness service that met the needs of its users.

14- Providing translation of scientific terms: 97.4% of the sample agreed that KACST offered this service.

15- Procuring, identifying and providing copies of the documents based on the requests lodged: 100% of the samples agreed that this goal had been achieved.

16- Providing a photocopy service: 100% of the sample agreed that KACST provides photocopy services free of charge.

17- Designing and developing some of the local databases: 97.4% of the samples agreed that KACST has designed, and developed some local databases [33].

7.3 National Information Systems in KACST:

The systems designed by the Information Services Directorate can be classified as follows: -

1- Systems to fulfill national goals and offer national services. The directorate conducted studies on the national information databases while the Computer Directorate developed, maintained, installed and operated the following systems:

a: Arabic Bibliographic Database: Aiming at compiling and inputting scientific literature written in Arabic on Saudi Arabia. The database covered a wide variety of published and non-published literatures such as conference proceedings, periodical articles, theses and dissertations, annual reports etc. It acts as a resource base for Arabic language documents in the Kingdom.

b: Science and Technology Bibliographical Data Base (English): Its scope is limited to the publications of national interest. However, materials produced overseas on Saudi Arabia or by Saudis or of interest to Saudi Arabia are covered.

2- Development of effective administrative frameworks to achieve flexibility of the system's performance: 84.2 % of the participants in the questionnaire agreed that KACST has succeeded in establishing the framework to achieve that goal.

3- Formulation of general objectives to achieve the establishment of a national information network: 97.4% agreed that KACST has achieved that goal.

4- Provision of a number of training programs on information for its staff and the users: 86.9% agreed that this goal was achieved.

5- Replacing foreign staff members with a national well-trained workforce: 86.9% agreed that KACST had done that.

6- Securing the necessary financial support for some of the national information projects: 81.6% agreed that this goal had been achieved.

7- Provision of information services compatible with the Kingdom's development plans and its scientific, social and cultural development: 100% of the participants in the questionnaire said that KACST has made the needed information available.

8- Supporting and promoting research and studies in the field of information: 86.8% agreed that the city has contributed well to supporting research and development activities.

9- Establishing a number of standards to design and promote information systems and services: 68.4% of the sample agreed that KACST succeeded in achieving this goal, while 7.9% disagree.

10- Establishing a developed scientific library to meet the information needs of KACST academic and research community and users from outside: 89.5% agreed that the library meets the needs of its users, but 7.9% of the sample considered the achievements insignificant.

11- Providing the necessary information services to all users in the Kingdom: 94.8% of the sample agreed that KACST provides the users in the Kingdom with what they need.

12- Utilizing modern information technology equipment, facilities and resources that facilitate the access of information: 89.5% of the sample

established to study and review the works and accomplishments of INFORMATICS and to prepare a study regarding selecting and implementing a system facilitating input and retrieval of Bibliographical data.

In 1981, a committee was formed to evaluate the achievements of INFORMATICS and a number of specialists in documentation and information were appointed.ln 1982, a study was prepared by Pittsburgh University evaluating the activities of the information sector in KACST. Also a committee was set up to study the possibility of establishing a publishing section. A Saudi expert in scientific and technical terms carried out a study to establish a Saudi data bank of terminology which succeeded in verifying and designing the system and the necessary programs.ln 1987, the technical procedures to shift from IBM 4331 to the more advanced IBM 4361 system were completed.

Realizing the importance of communications in the field of scientific and technical exchange of information, the Gulf Network subscribed to a number of international data bases such as NETNORTH, DFN, EARN and BITNET. After studying the needs to keep pace with the latest technology, the computer division drew up a plan for a comprehensive study to update the existing system [32].

7.2 The roles of King Abdul-Aziz City for Science and Technology in information systems

The roles, contributions, and efforts of King Abdul-Aziz City for Science and Technology in setting up the infrastructure of the information systems in the Kingdom have been reviewed taking into consideration the viewpoints and attitudes of those involved in the information field.

The conclusions can be summarized as follows:

1- A qualified workforce specializing in information activities and having the technical, and administrative expertise necessary to design, develop & implement the national information system was to be put in place: 89.5% of those surveyed categorically agreed that KACST identified the qualified workforce entrusted with planning the national information system, while 10.5% disagreed.

7 King Abdul Aziz City for Science and Technology (KACST)

Saudi Arabia thought that scientific research and technological progress were essential to achieve the country's development goals. It wanted to give science and technology an important place in the second development plan (1975-1979). This was followed by a proposal to establish a council for science and technology whose mission was to facilitate the transfer of technology and find solutions for major problems facing the country in a way that meets the Kingdom's economic and social objectives. A royal decree was issued in 1976 to establish a national center for science and technology. Its mission was to boost the country's economic and social progress. The center's name was changed to King Abdul Aziz City for Science and Technology in 1985. The city encouraged scientific research and coordinated activities of research centers and academic library institutions [31].

7.1 Information Directorate in KACST: Formation and Development

The National Center for Science and Technology at the beginning of its establishment commissioned the administration of Basic Principles for Science and Technology to shoulder the responsibility of developing a national information center. The administration started with a field survey to determine the available information on science and technology in the Kingdom. After four months the administration submitted a report titled "Development Center in the Kingdom." The report defined the goal of the center as supporting research and procuring information and reports from national and international organizations of similar interests ensuring availability of all published and unpublished literature to the users in the Kingdom.

In the yearl 979, an agreement was signed with a company specializing in information systems to establish the technical aspects of the system. In the same year, online was utilized to facilitate access to national and international information resources and services through contacting a number of international databases such as ORBIT, BRS and DIALOG. The name of the center was changed to the Directorate of Information and Technical Services. A new computer was obtained and the contract with INFORMATICS was canceled. An information data base unit was

prolific departments in the Deanship of Library Affairs. As it is primarily concerned with the analysis, design, development and implementation of various application programs for a variety of works inside and outside the Deanship. A working group was formed to provide necessary technical assistance and training in using the network. This technical support is provided directly or via telephone and fax services [28].

6.1 Plans to develop information databases network in KAAUL:

To improve and maintain the current databases, the Deanship of KAAUL endeavored to promote facilities and application programs by acquiring the latest version of laser disk operators that utilize the Windows system (WINDOW NT), the operating program (CDNET SOFT) and the network server which is conformed with these systems. The communication system was developed and provided with new information procuring and supplying facilities. The communication system shifted to the WINFRAME program instead of the PCANYWHERE program to facilitate accessing information databases.

Problems and impediments:

By reviewing the achievements and services of the library, it appeared that the Deanship faced some problems and obstacles during 1998. These problems can be summarized in:

1- Financial appropriation: (a): the inadequacy of the financial appropriation during previous years was one of the biggest problems that faced the Deanship and its departments.

   b. The amount of money required as part of the next five years plan was not approved.

2- Staff: (b) the Deanship needed to increase the number of employees so as to extend its services to the outside community instead of being confined only to the university campus. Again, the number of staff members in the girls' section now does not match either with the current expansion of services or with those that were being offered before [29].

It seems that the financial problem will continue in KAAUL, as the budget declined by 32.29% during 1999 to 2000 from 2,779,478 SR. to 1,882,218 SR[30].

9- Humanities-Abstracts full-text databases; with 350 journals that have citation references and 95 full-text titles.

10- Education-Abstract full-text databases; with 400 journals 200 of them are in full text.

11- Fire sciences databases; which have7500 full-text titles.

To enhance the quality of the network, the databases department subscribed to a number of information databases in addition to some publishers' private databases. In 1997 they subscribed to nearly 35 databases taking into consideration the extent of their coverage and specialization's comprehensiveness, concentration and emphasis. Furthermore, the section witnessed:

(1) Expansion of its location in order to accommodate any future increase in equipment and facilities that enable users and trainees to acquire the information they need. A study room was built to accommodate 40 trainees on using the computers and their multiple systems.

(2) Equipment and facilities that disseminate information were developed, the communication system was secured, operation programs were changed to harmonize with the possibility of entering the world of the INTERNET.

The section now has a laser disk server in addition to a highly qualified network server coordinating between inside and outside working stations. This development enabled the section to increase the years of information coverage on available laser discs.

As a continuation in the area of making available full texts of articles from DIALOG or NIGHT READER, the section is still contacting other information sources such as the British Library. The old working stations have been modernized to fit in with the new developments in the operation programs. The number of users of the available services is increasing and it was expected to reach 700 by the end of 1 999.

Technical Support Services was given to users of the information network. The information databases network is one of the most popular and

number of professors, postgraduate students, and some researchers from Jeddah hospitals benefited from this service. In view of the success of this service, the Deanship deemed appropriate the subscription to a large number of databases in several fields of specialization. In1995, the Deanship subscribed to 28 databases containing references and abstracts of articles published in international periodicals.

At the same time, the Deanship established a local CD-ROM network paving the way for researchers from outside the library to communicate with it via 22 telephone lines, while the academic staff, postgraduate students, and researchers inside the university accessed the network from their college libraries. To overcome the problem of obtaining the full texts of the articles published in scientific journals, the Deanship adopted the new technique of laser disks holding the full-text of articles published. It secured the following databases:

1- Economics and administration information databases ABI-Inform that consists of 1000 titles, abstracts, and citations that have 500 titles of full-text articles.

2- Electrical engineering and electronics databases IEEE-IEE consisting of 150 fulltext titles.

3- Periodicals Abstract Research databases; have 600 titles abstracts and citations: 300 of them are in full-text.

4- Adonis medical databases with 800 full-text titles.

5- Computer options databases; Computer-Select with 100 full-text titles and 70 thousand-citation information.

6- Social sciences index databases which have 500 titles, 300 of them are in full-text.

7- Applied-Science-Technology databases; with 490 titles, 400 of them are in fulltext.

8- Drug Information full-text databases that have 1400 full-text titles and 50 thousand citations references.

networked databases [23]. In 1996, Dulaymi wrote a thesis evaluating the use of bibliographic databases on CD-ROMs in the women's section at king Abdul-Aziz University, and found that faculty members had used them in teaching and research purposes with 16.3%, 30.6% had not using them at all, while 53.1% had not answered the question. The limited use was referred to the unease of use them, the availability of easer means, inadequate reference services, lack of training programmes, and the scarcity of those sources in Arabic language[24]. In 1994 Al-Musnad made a study of the factors influencing the adoption of CD-ROM technology in Saudi Arabian libraries. The purpose of the study was to establish baseline data on the use of CD-ROM technology in SALs. It was found that 35% of the responding libraries were using CD-ROM technology and, 32% were planning to acquire this technology in the future whilst 33% were not using it. The study found that 94% of the respondents believed that CD-ROM use and evaluation should be included in the library school curriculum, and more than 85% believed that the availability of CD-ROMs in libraries has a positive effect on the image of librarians [25]. In 1994, Mahmood & Abbas examined the impact of CD-ROM on periodicals collection in three Saudi academic libraries [26]. In 1993, Mirza and Siddiqi made an analysis for using CD-Rom bibliographic database searching in King Fahad university library [27].

6 CD-ROM developments in KAAUL

In the Annual Report for KAAUL, Information Databases Network Section, CDROMs are considered one of the most advanced information sources. Since they emerged in 1987, libraries and information centers strived to obtain and utilize the enormous potential of CD- ROMs. KAAUL started automating its processes in 1408H when it connected the library with KACST via GULFNET enabling the university community to obtain necessary and up-to-date information. These services did not last long because the number of institutions attempting to connect with KACST increased causing delay in obtaining references.

To overcome this problem, the Deanship subscribed in 1987 to the medical database of the American National Library, MEDLINE, a large

database have no full texts of their articles, apart from the periodicals which were no longer being indexed and the ones which had halted photocopying the texts of their articles. This raised the rate of periodicals lacking full text of articles to 70.3%. The rate of periodical titles added monthly to the database during 1996-1999, and the ones having no full texts, stood at 71% of the total additions. The library spent SR68.773 to subscribe to the database in 1998-99, although subscribing to the index database alone cost only SR17.309. This means that full texts in the database cost SR51.464 per annum. There is no difference in format or in subject matter between an article in printed format and the same article in its electronic form available in the database (19).

In 1998 Bamofleh wrote a thesis evaluating the impact of CD-ROM technology on SAL, and found that having such technology led to most universities canceling their printed periodical subscriptions. She advised other researchers to use corroborative-networked CD-ROMs, and not to cancel their printed periodical subscriptions without covering them on EJs(20). Bamofleh's study found that the guidebooks and training programs were the least important aspects in user's satisfaction. The users were generally satisfied with the CD service, 46.7% of them were completely satisfied while 43.3% were satisfied to some extent. 32.1% of the users showed their readiness to pay fees in return for composing their research findings on CDs. The suitable fee from their viewpoint was less than one riyal per page what so ever the form of the retrieved data. Most of the users' suggestions concentrated on their desire to make the libraries increase their subscriptions to CD databases whether for full text or bibliographical data. They also wished that libraries should arrange training programs to teach them to use the CD system, in addition to suggestions to expand the scope of the CD network (21).

In 1998, Qumosani aimed to know the information seeking behavior for CDROM and networked databases in King Abdul-Aziz University (22). In 1997, Alsirehee and Qumosani conducted a descriptive study about King Abdul-Aziz university libraries databases network. In 1997, Alsirehee examined the attitude of King AbdulAziz university users towards

a direct relationship between the user's know-how of using CDs and the adoption of these methods. 79.1% of the users conducted their research without any help from the responsible staff member. It appeared that there was a strong adverse relationship between the user's experience in utilizing the CD system and his refraining from looking for help from the responsible staff member. 71.3% of the users acquired their search findings in printed form while 16.2% of them got the findings on floppy disks [(17)].

5.2 Review of previous work in users' studies:

In Saudi Arabia, some Academic Libraries have been using electronic journals (EJs) since 1992, and others since 1995. The Internet started to be used in Saudi Academic and Research Libraries in 1999. The researcher believes that this development will make many changes to SALs collection management policies. In 1993 Saudi and Arab librarian professionals started to write about the application of information technology and their use in their academic libraries and information centers.

In 2003, Rajeh had studied the faculty members attitude towards bibliographic databases in KAAUL, the study shows that the most important difficulties facing them are: the difficulties of use with 38.7%, rareness of availability of the articles with 30.1%, the suitability of their subjects with 28.4%, no awareness of these databases with 26.7%, and the lack of training programme which help to use these databases with 24.1%[(18)]. In 2000, Shaheen examined the impact of electronic publishing on social sciences periodicals in the Central Library of King Abdul Aziz university library for use and users studies in an analytical description study of the extent of usefulness from the periodicals of sociology in their printed and electronic forms. The study discusses the effect of shifting from the printed form to the electronic form, on the extent of benefiting from those periodicals. The study endeavors to find answers to some questions reviewed as follows: What are the rate of growth and updating in the index database and full texts of the periodicals of sociology? And how much is the cost of subscribing to them? The database grows annually at the rate of 4 periodicals, but the buildup rate of the periodicals with no full texts in the database, exceeds the rate of buildup of the database as a whole. About 50.6% of the periodicals in the

incited those staff members to pay for training from their own pockets. The majority of CD service users were the undergraduate students accounting for 55.1% of the total users. The students of the faculty of engineering totaled 47% from which 11.8% were students from the computer-engineering department. 68.8% of the users were between 20 and 30 years old. CD holdings of Saudi university libraries were in agreement with the users subject interests. Databases specialized in pure and applied sciences accounted for 42.25% and 68.2% of the use. 42.5% of the CD users used the service to prepare a research paper in a specific subject, 20.9% used it for a new research project, while 20% used to carry out a comprehensive research. This showed that users accessed this service to fulfill their needs. 52.6% of CD users preferred to use the service for retrieving bibliographical data; 46.1% of them to retrieve periodical articles; 38.9% to retrieve encyclopedic articles; 32.1% to retrieve digital data. Despite this the study found that 43.9% of users opposed the cancellation of subscription to published forms of information. 67% of the users needed utilization of other forms of information sources beside the disk forms. The databases available for search via direct line were the most-favored forms.

Bamofleh's study concluded that the utilization of periodical articles increased after the introduction of CD service to libraries. The number of users of information sources increased by 33.6%. 36.4% of users defined by themselves the suitable databases without seeking help, while 63.6% of them sought assistance from the responsible staff member or his assistants. The users resorted to many ways to verify availability of databases in the specific library. The responsible staff members together with their colleagues were available to answer such queries. 71.3% of the users defined their research strategies, and 70.7% of them modified these strategies. It was clear that there was a direct relationship between the user's definition of his research strategy and the level of his knowledge of using CDs; 84.7% of the users utilized the subject as an element to carry out their search, and 54.5% of them used free term, 27.1% used document titles, while 11.9% used authors' names. 32.7% of the users utilized the Boolean logic in their search, whereas 25.9% used the removal or disconnection method. It appeared that there was

not warrant establishing one.- Lack of advertising and promoting the service were among many other reasons that minimize embarking upon it.

Bamofleh's study found that 35.4% of the users faced the problem of utilization of complex means in research program; while 27.7% of the users were faced with the insufficiency of selection lists in the programs. 44.4% of the users found that their inability to adapt themselves to computers was the biggest reason for the difficulties that they faced. It became clear that there was a strong relationship between the user's confrontation with these complexities and his knowledge to use a computer and utilize CDs. 25.9% of the users retrieved 5 bibliographical registers, while on the other hand, 24.6% retrieved 20 or more bibliographical registers. There was no relationship between the number of the retrieved registers and the user's definition of the research strategy. 7.5% of the users did not retrieve any bibliographical registers associated with their research subject matter whereas 43.9% of the users retrieved bibliographical registers related to their research subjects. All the retrieved registers correlated with the researches of 42.1% of the users. The majority of users were satisfied with the CD service in all its various aspects such as presentation, printing, together with the degree of assistance offered by the responsible staff member. The guidebooks and training programs were the least important aspects in user's satisfaction. The users were generally satisfied with the CD service, 46.7% of them were completely satisfied while 43.3% were satisfied to some extent. 32.1% of the users showed their readiness to pay fees in return for composing their research findings on CDs. The suitable fee from their viewpoint was less than one riyal per page whatsoever the form of the retrieved data. Most of the users' suggestions concentrated on their desire to make the libraries increase their subscriptions to CD databases whether for full text or bibliographical data. They also wished that libraries should arrange training programs to teach them to use the CD system, in addition to suggestions to expand the scope of the CD network [(16)].

5.1 Training and users:

Bamofleh's study showed that the lack of training by university libraries for their staff members responsible for operating and maintaining CD service

Despite the fact that simplicity of research software is considered one of the factors affecting the selection of publishers; the cost, updating intervals, and the coverage limits should also be taken into consideration as other factors affecting the selection of publishers when a specific database is issued by more than one publisher. Maybe one of these other factors forced KAAUL to subscribe to the ERIC database published by Knight Ridder instead of that published by Silver Platter, and might be the reason why KFULPM preferred to subscribe to Applied Science and Technology Index issued by Wilson instead of that issued by Silver Platter. The reason for that is because Wilson has no license agreement that imposes restrictions on utilizing databases or connecting them to a network. Furthermore Wilson research software facilitates selection by providing alternatives making the use of its programs easier than some users think. KSUL decided to subscribe to NTIS Database which is published by Knight Ridder despite the fact that it deals with Silver Platter and KFULPM subscribes to the copy issued by Silver Platter.

Bowker Saur holds second position among publishers that the Saudi universities deal with. This is because it publishes specialized data in the field of librarianship and information which help KAAUL, KFULPM and KFUL to perform technical operations. Bowker Saur publications include (Global Books In Print), (Ulrich Plus), and (LISA). UMI ranks third as it publishes most of the specialized and general textual databases that libraries subscribe to, such as BPO, General Periodicals Ondisc, Social Science Index/Full Text, in addition to some bibliographical databases such as Dissertation Abstracts(15).

5. Users' studies:

Bamofleh stated that MEDLINE databases were the most used at KAAUL where in it scored 35.5%, ERIC was the most used at KSUL scoring 23.8%. The Applied Science and Technology Index database scored 57.1% at KFULPM. Consistency in using CD databases in KFULPM exceeded their utilization in the other two universities. The utilization in KSUL was minimal and inconsiderable; perhaps because there was not a need to establish a CD network or maybe because the utilization volume did

publisher. This allows libraries to select a suitable publisher. Despite this these libraries sometimes still face problems. For example, we find that KFULPM subscribes to seven disk databases issued by seven different publishers because these databases are important and they are not published by any other publisher the library deals with. KAAUL, KFULPM and KFUL are keen to deal with the lowest number of publishers. This means they will select products issued by one of the publishers they deal with and this in turn will facilitate search programming.

For example, KAAUL subscribes to an Applied Science and Technology Index issued by Silver Platter even though the product is also issued by Wilson. It also subscribes to Medline issued by the same publisher (Silver Platter) even though it is also issued by Knight Ridder and CD Plus Technologies. Silver Platter Information search software is one of the simplest research disk database softwares and because of this it is the most used software in Saudi university libraries accounting for 32% of the total foreign disk databases acquired by these libraries. 45 % .of the databases subscribed to by KAAUL are published by SPI and 38% of King Saud University Library databases are issued by the same publisher. The research simplicity of SPIRS is considered the most important factor that puts it top of the disk database list of publishers. It is worth mentioning that Silver Platter beat its competitor Compact Cambridge in the early nineties because of the simplicity of its research software. Due to the competition in this field, Compact Cambridge struck a deal with Silver Platter which stipulated that the latter could distribute the Compact Cambridge database and market it after supplying it with Silver Platter research software SPIRS. Silver Platter also supplies software to teach the use of databases. It is called database demo.

Perhaps the cancellation by KAAUL of its subscription to the database CINHAL and the World Marketing Statistics of the publishers EBSCO Publishing is considered the least important evidence to research programs when choosing publishers. When the library found that the publishers research program was not working well when connected to the network it cancelled its subscription to both databases .

called for user training and provision of current awareness services. The inadequacy of training programs in KFULPM and KAAUL and their unavailability in KSUL has been noticed.

The introduction of CDs resulted in additional services in libraries such as data downloading from CDs to floppy disks and typing or composing research findings. Request ratio from disk form was higher than it was from printed form. The request average in printed form was 84.5% compared to disk form in applied sciences whereas it did not exceed 35.7% in printed form compared to disk form in the field of social sciences. The cost of disk databases was less than its counterpart printed form. The utilization of CDs did not reduce expenditures of libraries. The amount saved by the cancellation of subscription to printed copies and binding was directed toward acquiring documents, equipment, establishing networks and other necessary expenses of the CD services (13).

Al-Mosnad stated that the ignorance of decision-makers in the organization of the value and importance of information made SALs unable to allocate adequate budget for information and its tools including CD-ROMs (14).

4.2 CD-ROM publishers

Bamofleh's study shows that KFULPM deals with the largest number of publishers namely 12 publishers. KSUL deals with 7 publishers and KAAUL only subscribes to the databases of 8 publishers despite the fact that its collection of disks is the largest in any university library. This is because it is keen to acquire databases issued by the least number of publishers, as the variations in research software produced by different publishers cause difficulties for users. UMI uses special software called ProQuest, Silver Platter Information uses its own program which is called SPIRS, Knight Ridder uses Dialog Ondisc Manager, and Wilson uses Wilson Disc software. ISI uses ISI Proprietary while ACM uses CD-Answer software.

It is clear that Saudi university libraries are keen to subscribe to the products of as few publishers as possible and this is made possible by the fact that some of the famous disk databases are sold by more than one

foreign published journals during 1994-95, KFULPM canceled 23.1% of its subscriptions in the same year and 9% the next year. KSUL invalidated 34.5% of its subscriptions to published foreign journals. Also, the introduction of CDs led to the cancellation of subscriptions to some printed Bibliographic tools to save money with which to subscribe to CDROMs. This resulted in a reduction in the traditional forms of information sources against the electronic forms. The effect from a subjective point of view, varied according to the difference in cancellation policy for each library. The study found that King Abdul-Aziz University Library was affected, while the other two libraries were not affected.

4.1 CD-ROMs collection management:

The utilization of CD-ROMs databases facilitated selection operation. However, the introduction of this technology added more procedures to provision operations for equipment selection to operate databases. It also allowed comparison between publishers or vendors of CD databases. Silverplatter Information publishing helped Saudi university libraries publish 32.4% of their holdings or collections on CDs. CD-ROM databases were not used in cataloguing, except in KFULPM and no single library used this technology in classification.

The introduction of CD-ROMs saved space, and saved the costs of annual maintenance of which big amounts were allocated to binding books, and periodicals, etc. Searching requests via the direct line offered by DIALOG and ORBIT dropped in 1995-96 by 11.9% at KFULPM when compared to 1989-90. There was an increase in searching documents through DIALOG service in KAAUL in 1995-96 of 58% compared to the previous year as a result of the cancellation of subscriptions to printed journals. The effect of CD-ROMs on interlibrary loan services differed in KFULPM and KAAUL. These services increased by 47% in KFULPM in 1995-96 compared to 1989-90, while they continued increasing in KAAUL up to 1992-93 by 66% compared to the previous year, but they began decreasing till they reached 47% in 1995-96 due to the feasibility of attaining text of articles free of charge via direct line service made available by the library from 1995.The utilization of CD service added more burdens to libraries since this service

offered by major online vendors in Europe and USA, including DIALOG, ORBIT, STN, NEWSNET, NEXIS/LEXIS, and EASYNET.

SALs made better progress when end-user CD-ROM technology was added in the libraries especially to those, which were having financial problems. Six of the SALs have been developing CD-ROM databases from 1991 until 2000. Those are KAAUL, KFULPM, KFUL, IMSIUL, KSUL, and UQUL. All of the SALs have acquired faxes to ensure good information transmission. Also all of them have personal computers. These are mainframes, microcomputers, and microcomputers that increase their ability to meet the information needs of their users and members of staff [(12)]. The availability of different information technologies are shown in table 5. The information in this table has been updated due to this study. All SALs have the availability of different information technologies except IUL which does not use online technology. While four of SALs (KAAUL, KFUPML, KSUL,IMSIUL) have recently applied the Internet as an important tool for acquiring and managing information technology.

Table 5:
Availability of different information technologies

Library	Availability of different information technologies				
	ONLINE	CD-ROM	FAX	PCs	Internet
KAAUL	✔	✔	✔	✔	✔
KFUPML	✔	✔	✔	✔	✔
KSUL	✔	✔	✔	✔	✔
KFUL	✔	✔	✔	✔	–
IMSIUL	✔	✔	✔	✔	✔
UQUL	✔	✔	✔	✔	–
IUL	–	✔	✔	✔	–
KKUL	✔	✔	✔	✔	–

4. The impact of CD-ROM applications in SAL:

In 1998 Bamofleh's study concluded that the Introduction of CD-ROMs in Saudi university libraries led to the cancellation of subscriptions to a large number of periodicals. KAAUL abolished its subscription to 99.8% of

addition to communicating with each other accurately and quickly. IMSUL and IUL are the two academic libraries, which are neither connected to Gulfnet, nor accessing KACSTNET and CD-NET networks. To activate electronic transmission and receive messages and information there are three different types of computer-based communication: electronic mail, electronic bulletin board and electronic conferencing. These types are available through Gulfnet. Five SALs, which are connected to Gulfnet, are able to use the three e-services (10). The availability of e-services in SALs is shown in table 4. The information in this table has been updated in this study. UQUL started with a connection to KACSTNET but KKUL did not. Most SALs now have CD-NET except for KFUL, IUL, and KKUL. All of them can communicate by e-mail. Most of them have electronic bulletin board and electronic conferencing except IMSIUL, IUL, and KKUL.

Table 4:

Network and electronic service activities

Library	Network and electronic service activities					
	GULFNET	KACSTNET	CD-NET	E-MAIL	Electronic bulletin board	Electronic conferencing
KAAUL	✔	✔	✔	✔	✔	✔
KFUPML	✔	✔	✔	✔	✔	✔
KSUL	✔	✔	✔	✔	✔	✔
KFUL	✔	✔	–	✔	✔	✔
IMSIUL	–	✔	✔	✔	–	–
UQUL	✔	✔	✔	✔	✔	✔
IUL	✔	–	–	✔	–	–
KKUL				✔		

3.3 The availability of different information technologies

Online and CD-ROM search services are the most essential information search tools needed for the successful completion of activities to do with national development. KAAUL, KFULPM, and KFUL are the three libraries, which make the online search service facilities available through databases such as DIALOG and ORBIT. The other SALs conduct these services through KACST which offers hundreds of international databases

such a network. Its scope may be broadened in the future by including, for example, cooperative acquisition and interlibrary loan. Siddiqi states that KFULPM was the first academic library in Saudi Arabia to automate all its library operations and services, followed by KAAUL. There are two academic libraries that have developed their own in-house operations, these are IMSIUL and IUL. The first one has automated cataloguing and the other automated its cataloging and reference functions. KFUL is the only university that acquired the MINISIS system which automated all functions except periodical control. It also automated its circulation operation through an in-house system developed in 1992[10]. The details of automated activities of SALs are shown in table3. The information in this table has been updated in this study. It seems that all SALs have automated sub-systems such as: OPAC and Arabic OPAC except for IUL and KKUL. KSUL, IMSIUL, IUL, and KKUL do not have automated acquisitions, KSUL, KFUL, and KKUL do not have automated periodicals control and KKUL does not have automated circulation and reference. A11 SALs have automated their cataloguing functions.

Table 3:

Automated sub-systems in Saudi university libraries

Library	Automated sub-systems in Saudi university libraries						
	OPAC	Arabic OPAC	Aquisitions	Cataloguing	Periodicals	Circulation	Reference
KAAUL	✔	✔	✔	✔	✔	✔	✔
KFUPML	✔	✔	✔	✔	✔	✔	✔
KSUL	✔	✔	–	✔	–	✔	✔
KFUL	✔	✔	✔	✔	–	✔	✔
IMSIUL	✔	✔	–	✔	✔	✔	✔
UQUL	✔	✔	✔	✔	✔	✔	✔
IUL	–	–	–	✔	✔	✔	✔
KKUL	–	–	–	✔	–	–	–

3.2 Telecommunications and netvvorks

Siddiqi states that five of the SALs are connected to Gulfnet and accessing KACSTNET through Gulfnet to get information and messages, in

its speed, while MINISIS is favored for its utilization easiness (9). The information in this table has been updated in this study. KKUL started to use HORIZON in 2002. Four SALs are using HORIZON two are still using DOBIS/LOBIS, and only one is using MINISIS.

Table 2:
Automated systems in Saudi university libraries

Automated systems in Saudi university libraries			
Institution	**Location**	**System**	**Date of install**
KAAUL	Jeddah	DOBIS/LOBIS converted to HORIZON	1986
KFUPML	Dhahran	DOBIS/LOBIS	1980
KSUL	Riyadh	DOBIS/LOBIS	1983
KFUL	Dammam	MINISIS IN-HOUSE	1985 1992
IMSUL	Riyadh	IN-HOUSE converted to HORIZON	1980
UQUL	Makkah	DOBIS/LOBIS converted to HORIZON	1983
IUL*	Madena	IN-HOUSE	-
KKUL*	Abha	HORIZON	2002

3.1 The development of automated systems in SALs

The next step in developing library systems was in 1979 when KFULPM used an automated library system DOBIS/LIBIS as an on-line integrated, interactive system to support most library functions. KFUPML was the first library that completely automated its library functions. The other Saudi universities automated many of their library operations later on either with DOBIS/LIBIS system or other automated systems as is shown in table2. Four of the seven academic libraries have either acquired, or automated their library functions through the DOBIS system. They provide library users and staff complete access through computers. Siddiqi believed that if the network of these four academic libraries could be established, a union catalogue of participating libraries could be created to share the tremendous benefits of

success of some of them in dealing with the characteristics of Arabic language, they do not fully meet all the requirements of Arabic libraries and information centers. This situation led to a big burden being put on libraries and information centers in terms of developing and promoting those systems to conform to the requirements of libraries and information centers. Lack of cooperation and coordination between the libraries in the field of Arabization increased the suffering. They continued to work independently without holding meetings, workshops or seminars to discuss or review problems. This resulted in duplication of efforts and wasting of resources. The users of MINISIS profited from Arabization of the system by the documentation and information centers of the Secretariat-General of the Arab League, which arranged training sessions, workshops and held seminars for the users of the system in the Arab world.

KSUL in Riyadh was the first Saudi institution that attempted to Arabize the system in 1984, followed in late 1984 by KFULPM. The Institute of Public Administration started arabizing the system in 1986 but then stopped, deciding instead to design its own program. DOBIS/LIBIS was the Arabized system most used by libraries and information centers in Saudi Arabia. KFUPM, KSUL, KAAUL, UQUL, and the Institute of Public Administration used it. The latter two institutions abandoned utilizing the system shifting to other systems. It is worth-mentioning that there was a tendency among the libraries utilizing DOBIS/LIBIS towards utilizing another system.

Now MINISIS is the most-utilized system in libraries and information centers in Saudi Arabia. King Faisal Research Center, KAAUL, King Fahd National Library, and KFUL use it. Again, it is worth-mentioning that some libraries and information centers are thinking of abandoning the system and using alternative ones.

The Arab Advanced Systems, a Saudi corporation based in Riyadh, in cooperation with Ameritech Library Services designed a copy of the Arabic HORIZON System in 1994. The HORIZON System is the most recent Arabized computer system utilized by some libraries and information centers in Saudi Arabia such as IMSIUL, UQUL, and the Tabuk Community College. The HORIZON System scored a high percentage of the users' satisfaction for its design, whereas DOBIS/LIBIS occupied the forefront for

It also found that 71% are using the Dewey Decimal classification scheme, and only KFULPML & KFUL are using the Library of Congress classification scheme. The survey indicated that SALs cooperate together and have agreements (3 formal and 2 informal) for interlibrary loan, and one only has a formal agreement for resource sharing (5). Siddiqi also did a PhD study in 1998 that looked into the extent of cooperative interaction among seven SALs (KSUL, IUL, KFUULPM, KAAUL, IMSIUL, KFUL and UQUL). All of them cooperate with each other, but although an interlibrary loan department is a must for ILL cooperation, only three of the SALs have ILL departments and union catalogues in their libraries. All the seven SALs agreed that cooperative activities at the time of the study were inadequate (6).

3. The automation systems in SALs

Aref and Solayman made an empirical evaluative study of automation systems used in libraries and information systems in Saudi Arabia concentrating on the evaluation of DOBIS-LIBIS, MINISIS and Horizon and looking at their design and their application feasibility from a users point of view. Libraries in Saudi Arabia and other Arab countries not only suffered during the sixties from the inefficiency of Arabized automated systems but also from the difficulty in finding systems compatible with their various needs and the problems created by the physical facilities. That suffering was not the only problem that faced libraries and information centers of Saudi Arabia. The more Arabized systems available at that time were enduring a number of deficiencies regarding information material in addition to the lack of technical support from producers and vendors (7).

Studying the current inclinations of libraries and information centers toward utilizing automated systems, Al-Ajlan found that most libraries and information centers wishing to change their systems or to adopt a new system have no clear idea about the new system they wish to adopt. This could be attributed to the fact that most of the available systems were still being Arabized and developed or they were still being subjected to experimentation (8).

Aref and Solayman stated that there are numerous and diversified automated systems available to different sizes of libraries and information centers worldwide. In Saudi Arabia there have been numerous foreign Arabized automated systems being utilized from the early 80s. Despite the

comprehensive survey of seven SALs to review their systems, operations, and services. The establishment of the Ministry of Higher Education (MHE) which supervised and financed the eight university libraries made the development of university library systems more progressive, The MHE has applied five year development plans since 1970, and the fifth development plan which ended in 1995 paid special attention to a number of issues related to higher education, e.g. easier accessibility to information in institutions and cooperation within and between universities [3].

Al-Otaibi stated that the only source of government financial resources for SALs is part of the university budget. There is no independent yearly library budget to be spent on library activities. The library budget is allocated with other miscellaneous expenses such as teaching aids, faculty offices and classroom facilities, under the category "Office Supplies and Equipment"[4]. Siddiqi stated that SALs are allocated yearly budgets, but libraries do not have freedom in the payment of invoices, which are usually paid by the central purchasing department of the university. The budget of SALs differs from one institution to another. These budgets run at around several million US dollars. Most of these budgets are spent on periodicals rather than other resources due to the need to satisfy research and teaching information needs.

Siddiqi's study revealed that 43% of libraries do not have a written library policy manual, which sets out the goals and objectives as a tool to enhance the performance of library services and activities, and to guide library planning and development. 71% have a centralized structure, which makes clear the responsibility for all the activities of the system, such as controlling the acquisition and processing, and the distribution of the staff. The decentralized ones (KAAUL & KSUL) work independently but coordinate with each other. All libraries have a Dean as a member of the university board and qualified to make decisions. Siddiqi found that 43% of staff members are professional librarians. There are four universities offering Library and Information Science education. These are IMSIUL, KAAUL, KSUL, and UQUL. of these only KAAUL offers master and Ph.D. degrees. of course these departments have helped a lot to relieve the shortage of native library professionals in SALs.

manuscripts, 6,428 records of audiovisuals, 90 members of staff, and it is 45964 square meters in size.

2- King Saud University Lib. in Riyadh **(KSUL)** was established in 1957. It has 555,857 books, 263,904 periodicals, 20,008 manuscripts, 106,419 documents, 19,472 audiovisuals, 48,259 other materials, 136 members of staff, 4000 users per year, and it is 52000 square meters in size.

3- King Abdul-Aziz University Lib. **(KAAUL)** in Jeddah was established in 1967. It has 509,642 books, 2,628 periodicals, 3,116 manuscript, 16,306 documents, 2,662 audiovisuals, 52 staff members, 393640 users per year, and it is 15500 square meters in size.

4- Umm-Al-Qura University Lib. in Makkah **(UQUL)** was established in 1971 in Makkah. It has 679 periodicals, 5,758 manuscripts, 7,500 documents, 17,096 audiovisuals, 60 members of staff, 11000 users per year, and the size is 7200 square meters.

5- King Fahad University Lib. of Petroleum and Minerals in Dhahran **(KFULPM)** was established in 1975 in Dhahran. It has 283,669 books, 1,776 periodicals, 526,853 audiovisuals, 48 members of staff, and the size is 75320 square meters.

6- King Faisal University Lib. in Dammam **(KFUL)** was established in 1976. It has 8,559 books, 311 periodicals, and 600 documents. There are 17 members of staff, 5200 users per year, and the size is 2600 esq. Its branch in Ehsaa has 51768 books, 141 periodicals, 227 manuscripts, 16750 documents, and 3042 other materials. There are 16 staff members and it is 2600 square meters in size. (Directory of Saudi Libraries and Information Centers, 1999). The other two are King Khalid University Library in Abha **(KKUL)**, and the Islamic University Library in Madina **(IUL)**, which will be not included in the study. The first one was just established in the year 2000, and the other one did not start to have EJ or CD-ROM databases until the first of July 2001.

2. The organizational structures of SALs

A few articles discussed Saudi academic libraries, without giving an informative look into their systems and operations. In 1998 Siddiqi made a

Scope and objectives:

This study is going to introduce:

1. SALs, their organization structures, automation systems, and their application of CD-ROMs until the year 2000.
2. A brief review of previous works in users studies in SALs.
3. CD-ROMs development in King Abdul-Aziz University Library.
4. The role of King Abdul-Aziz City for Science and Technology in information systems.
5. Problems facing SALs.

Research Questions:

This study is an attempt to answer the following questions:

1- To what extent SALs have developed their automation systems, their organization structure, and their application of CD-ROMs until the year 2000?

2- How far do Saudi Academic and Research Libraries develop their information systems? (With concentrating on King Abdul-Aziz University and King Abdul-Aziz city of science and technology).

Methodology:

Survey methodology was used to get necessary information from eight Saudi academic libraries and KACS, as a target population of this study. Questionnaire was sent by fax in the 14th of May 2002, to get primary information about their automated sub-systems, networked and electronic activities, and availability of different information technologies. The study did not examine the college libraries in Saudi Arabia.

1. Saudi Academic Libraries

According to-the directory of Saudi Libraries and Information Centers, 1999, there are now eight universities in different parts of the country with several branches besides the central one. These are:

1- Imam Mohamed Bin Saud Islamic University Lib. in Riyadh **(IMSIUL)** was established in 1951. It has 138,673 books, 1,179 periodicals, 20,950

Introduction

The establishment of the modern concept of libraries in the Kingdom of Saudi Arabia goes back to 1970, when an extensive five-year plan was launched, that made the economic, social, and educational situation begin to improve. The university libraries have developed in the last two decades, and improvements have been reflected in buildings, collections, staffing, facilities, services and technology especially between 1975 and 1983. The drop in oil prices had a great influence on budgets, which were cut drastically between 1984 and 1989 causing the cancellation of thousands of printed journal subscriptions. The budgets were cut even more dramatically after the Gulf War in 1991 and continue to be a problem as SALs have kept pace with technological advancement including OPAC, online and CD-ROM searching, LANs, and full-text databases on CD-ROM (1) As well as the insufficient independent budgets there was also the lack of professional librarians and the absence of a library association to create general Saudi library legislation and planning(2). These problems have increased during the last ten years as SALs have accepted more and more students each year. The statistics for the Saudi Arabian Ministry of Higher Education for the year 2000 show that SALs registered 172339 undergraduate students, 1286 diploma students, 2390 master degree students, and 1109 PhD students as shown in table 1.

Table l:

Students (boys and girls) registered in Higher Education in KSA year 2000

UNIVERSITY	Bachelor degree	Diploma	Master degree	PhD
KAAUL	40752	266	854	12
KFUPYL	5671	-	398	24
KSUL	48609	268	2396	208
KFUL	11921	197	245	-
IMSIUL	2511	162	613	521
UQUL	24241	373	676	201
IUL	4513	20	208	143
KKUL	11521	-	-	-
TOTAL	**172339**	**1286**	**2390**	**1109**

English Section

Information Technology in Saudi Academic and Research Libraries

Sawsan Taha Dulaymi*

Mohammed A. Marghalani**

John. I. Tait ***

ABSTRACT

This study introduces Saudi Academic Libraries (SALs), their organization structures, automation systems, the application of CD-ROMs and their development in KAAUL, and the role of King Abdul-Aziz City for Science and Technology in information systems until the year 2000. Furthermore, this study ends with a brief review of previous works in the development of information technology in SALs.

Keywords :
Academic Libraries, Electronic journals, Information technology, Automation systems, Saudi Arabian Libraries.

* lecturer in the library and Information Science Department of King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia, E-mail: hmohana@sps.net.sa.

** Assoc. professor in the school of Library and Information Science at King Abdul Aziz University, Jeddah, Saudi Arabia, E-mail: mmarghl4004@hotmail.com.

*** professor in the school of Computing and Technology at University of Sunderland, England, E-mail: John.Tait@sunderland.ac.uk

Arab Journal of Library & Information Science



Vol. 24 No. 1 January 2004

Contents

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St. London W 69 Iz

* For Correspondence and Subscription
* Mars Publishing House P.O.Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia

*Annual Subscription
* Saudi Arabia (120 S.R.)
* Arab Countries (45 US$)
* Others (60 US$)

Arab Journal of Library & Information Science

CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

CONSULTANTS

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 24, No.1
January 2004



مجلة المكتبات والمعلومات العربية

السنة الرابعة والعشرون - العدد الثاني
أبريل 2004 م / صفر 1425 هـ

مجلة

المكتبات والمعلومات العربية

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا



السنة الرابعة والعشرون العدد الثاني أبريل 2004م صفر 1425هـ

في هـذا العـدد

دراســـــات :

تقارير:

مراجعات الكتب والأطروحات:

القسم الإنجليزي:

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية
والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض -ص.ب: 10720
(الرياض) 11443- فاكس
(009661) 4657939

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة – 4 ش الفرات – المهندسين
ت: 3376579 – 7609971
فاكس: 7609457 (00202)

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية.
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية.

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية، تصدر أربع مرات في العام، صدر عددها الأول في يناير 1981م، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا).

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد.

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث.

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات.

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة، علامة الاستفهام، علامة التعجب... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة.

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي.

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.

10- يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب.

11- لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.

12- تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات.

13- تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتّاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد.

14- تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال.

15- توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: دار المريخ للنشر على عنوانها التالي:

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

دراسات

الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي
نحو مدخل موضوعي متكامل لمصادر المعلومات(1)

د. شريف كامل شاهين
أستاذ المكتبات والمعلومات
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب- جامعة القاهرة

ملخص :

يتناول هذا الجزء من البحث الإطار المنهجي للبحث ثم المفاهيم والركائز الأساسية للتحليل الموضوعي من حيث: دلالة المصطلح، العلاقات بين الموضوعات وانعكاساتها على التحليل الموضوعي، سياسات التحليل الموضوعي، خطوات التحليل الموضوعي وأشكاله المختلفة، لغات التعبير عن ناتج تحليل المفاهيم وأنواعها ومستوياتها، ملفات الاستناد الموضوعي، الربط المسبق واللاحق بين مفردات اللغة والمبادئ الأساسية لضبطها، الأنواع المختلفة لنقاط الوصول بالموضوع وأساليب عرضها.

تقديم:

عملت المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات على مدار الزمن وعبر العصور المتلاحقة على اقتناء و تنظيم مصادر المعلومات بأنواعها وأشكالها المختلفة وإتاحة استخدامها للمستفيدين منها، وكانت العلاقة ولاتزال بين ماقدمه ويقدمه المفكرون من نظريات وأسس لتنظيم المعرفة، النهج والطريق المضئ لمعظم الأساليب والسياسات المتبعة في تنظيم مصادر المعلومات بمرافق المعلومات. تلك الأفكار المتعلقة بتصنيف المعرفة البشرية والعلاقات المترابطة فيما بين فروعها وطرائق نموها. . . وغيرها من القضايا التي لايزال لها عظيم الأثر في توجيه سياسات مرافق المعلومات فيما يتعلق بتوفير مناخ فكري منظم تستعرض من خلاله ثرواتها وأرصدتها من تلك المصادر على الأرفف المفتوحة بقاعاتها أو من خلال

تصميم وبناء مجموعة متنوعة من الأدوات الداعمة لعمليات البحث والاسترجاع والوصول لتلك المصادر.

وقديماً كانت فهارس المكتبات تمثل قمة أشكال الضبط الببليوجرافي الهادف إلى التعريف بمقتنيات المكتبة ومساعدة الباحثين على التعرف عليها وتسهيل الوصول لها. أما الببليوجرافيات أو كما كانت تسمى قديماً بقوائم أو فهارس الكتب فكانت تشكل الوجه الآخر للضبط والسيطرة الببليوجرافية على الإنتاج الفكري المنشور غير المترابط بمجموعات مكتبة بعينها.

لقد ساهم الباحثون في شتى مجالات المعرفة - من خلال الأبحاث الأصيلة المنهجية - في بناء قاعدة معرفية متنامية متداخلة ومتشابكة تلاشت بل إنصهرت أمامها كافة أنواع الحدود والفواصل المتوارثة والمعروفة فيما بين العلوم المختلفة. وقد تجسد هذا النمو السريع والتداخل اللامحدود في موضوعات البحث العلمي - الهادف للإرتقاء بالمعرفة البشرية - في مظاهر الإنشطار والإندماج بين العلوم المختلفة وفي ابتكار علوم أخرى جديدة.

ولاعجب في أن يصاحب المراحل المختلفة لنمو وتقدم النشاط البحثي وماترتب عنها من تغيرات في الخريطة المعرفية ظهور أنواع مختلفة من مصادر المعلومات المصاحبة لكل مرحلة لتسجيل تطورات و إضافات البحث العلمي للمعرفة البشرية. ولاعجب أيضاً في أن يفرض النمو السريع في أعداد مصادر المعلومات وتشابك موضوعاتها واختلاف أشكال وسائطها على مرافق المعلومات أن تكون دائماً في حالة ترقب واستعداد وتطور مستمر.

ولقد تم التعبير عن هذه المرحلة من مراحل نمو المعرفة البشرية والتي تميزت بالنمو السريع في أعداد وأشكال وموضوعات ولغات ومواقع نشر مصادر المعلومات بمصطلح **ثورة المعلومات**. تلك الثورة التي نتج عن تفاوت إدراك دول العالم لها ولأهمية العمل على تضييقها والحد من اتساعها، ما اصطلح على تسميته - في تلك الفترة - **بفجوة المعلومات**.

وهكذا شكل النمو المضطرد للمعرفة على هذا النهج تحدياً مستمراً لمرافق المعلومات دفعها إلى التفكير في خطط وأساليب جديدة لمواجهة هذه الفجوة والسيطرة على حجمها، وكان للضبط الببليوجرافي اليد العليا في إحكام السيطرة على الموقف وفي ضبط حركة مصادر المعلومات ومتابعة نموها السريع. فالضبط الببليوجرافي أرض خصبة صالحة تعطي من يعطيها ومجال واسع للأفكار البناءة، حيث خرجت أشكال ومستويات متباينة لعمليات التكشيف والاستخلاص من عباءة الضبط الببليوجرافي الأصيلة.

ولكن النمو السريع في أعداد وأشكال وموضوعات ولغات ومواقع نشر مصادر

المعلومات لم يكن آخر التحديات التي واجهت مرافق المعلومات، فقد كان هناك تيار سريع جارف لايقل خطورة وأهمية عن حركة نمو المعرفة البشرية بل في الواقع هو أحد إسهامات وابتكارات العقل البشري. . إنها التكنولوجيا وتطبيقاتها المختلفة في مناشط الحياة وعلى كافة الأصعدة.

لقد استثمر الباحثون وغيرهم من الفئات في شتى المجالات التطورات المختلفة على ساحة تكنولوجيا المعلومات من أجل اختصار الوقت الفاصل بين التأليف والنشر كما استفادوا منها أيضاً في تسجيل وحفظ ونقل الأفكار والابتكارات على أحدث الوسائط المادية وغير المادية لتسجيل المعلومات. لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات على تقليل الفاصل الزمني بين إنتاج المعلومات وبين الإحاطة بها، فعملت كالجسور بين منتجي المعلومات ومستخدميها. إلا أن طموحاتها اللامحدودة ونموها السريع من خلال قفزات متلاحقة تحت شعار **تكنولوجيا ذات قدرات وإمكانات مضاعفة في أصغر مساحة ممكنة واستخدام لايعرف القيود المكانية أوالزمانية** أدى إلى قيام ثورة أخرى في مجتمع المكتبات والمعلومات هي **ثورة تكنولوجيا المعلومات**. تلك الثورة التي نتج عن تفاوت إدراك دول العالم لها ولأهمية العمل على تضييقها والحد من اتساعها، ما اصطلح على تسميته **بالفجوة الرقمية Digital Divide**. الفجوة الفاصلة بين من يملك التكنولوجيا ويتملكها استخداماً واستثماراً لأقصى حدودها وبين من يلهث ورائها دون أمل أو من يجري هرباً وخوفاً منها. لقد اخترقت تكنولوجيا المعلومات مجتمع المكتبات والمعلومات نافذة إليه من خلال عدة زوايا. فقد تم استثمارها في تصميم وتنفيذ النظم الآلية المعاونة في أداء الوظائف والأعمال الروتينية المتكررة في مرافق المعلومات مثل إجراءات التزويد (بناء وتنمية المقتنيات) وإجراءات الإعارة وضبط ومتابعة وصول أعداد الدوريات والفهرسة وإنشاء الفهارس وغيرها من العمليات، كما استثمرت التكنولوجيا في إنتاج مصادر المعلومات الإلكترونية على وسائط مادية مقروءة آلياً تتمتع بقدرات اختزان عالية وإمكانات استرجاعية متنوعة وسريعة.

لقد شجعت تكنولوجيا المعلومات على التوسع في التفكير والتخطيط والتنفيذ لمشروعات الضبط البيليوجرافي واستثمار إمكانات الحاسب وبرمجياتها في التجهيز الفني لمصادر المعلومات وإنشاء قواعد البيانات الببليوجرافية الضخمة التي شكلت نواة العديد من نظم استرجاع المعلومات في تخصصات عملية مختلفة، فكانت ولاتزال مجال حيوي جذاب لاستثمار رؤوس الأموال. كما انتقلت فهارس المكتبات خارج مستطيل البطاقات وقيود وأسر الأدراج الخشبية أو المعدنية إلى أشكال أو قوالب الاتصال الإلكتروني أو مايسمى

بأشكال الفهرسة المقرؤة آلياً MARC، وتأكيداً على أهمية هذه النقلة تم وصف الفهارس بأهم سمات تكنولوجيا الحاسبات وهي الاستجابة الفورية على الخط المباشر، وسميت بفهارس الوصول العام على الخط المباشر OPAC: Online Public Access Catalogue.

وصاحب هذا التطور انتعاش في مجال مشروعات التكشيف والاستخلاص المعتمد على الحاسبات الآلية، لاسيما وأنها السبيل المميز للارتقاء بصناعة وتجارة قواعد البيانات الببليوجرافية.

ولم يقتصر التطور على تطبيقات التكنولوجيا في مجال المعلومات بل تعدى ذلك إلى مجال الاتصال لدرجة تحقق معها التزاوج والتداخل والتكامل بين المجالين: علم المعلومات، وعلم الاتصال على أرض إلكترونية مشتركة - لاوطن ولاحدود لها - هي **شبكات المعلومات.**

وهكذا وجدت المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات نفسها أمام عالم مفتوح أو ساحة عالمية للمعلومات لا أحد يفرض سيطرته عليها، فكان ذلك من أكبر التحديات التي تنتظر سرعة التصرف واستغلال الموقف من أجل البقاء على خريطة المعلومات في العالم أو على الأقل الاحتفاظ بمكانة لدى جمهور المستفيدين الذي لن يصبر طويلاً أمام مجموعات متحجرة أو خدمات منقوصة أو عاملين غير مؤهلين.

وتدريجياً خرجت المكتبات ومرافق المعلومات إلى تلك الساحة العالمية للمشاركة حاملة معها شعارات متنوعة نذكر منها: **وصول لا اقتناء، وتعاون لا انفراد وعزلة، وعالمية في إطار محلي يحفظ الذاتية، والاقتسام المبني على المساواة والانسجام...**

تلك الساحة العالمية للمعلومات(**شبكة الإنترنت**) التي اختلطت فيها مشروعات وأدوات الضبط الببليوجرافي إلى درجة وقفت أمامها كبرى المكتبات ومرافق المعلومات في ذهول تام فبادرت على الفور بعقد الندوات وتنظيم المؤتمرات وأعدت ورش العمل لمناقشة تحديات هذا الانفتاح المعلوماتي العالمي الذي أعاد صياغة معايير التفوق والتميز والجودة بناءاً على استعدادات الحاضر من أجل المستقبل متجاهلاً - إلى حد ما - أسطورة الماضي وإنجازاته. إنها حقاً ساحة لاتعترف إلا بحاضرها ومستقبلها.

لقد نشأت مكتبات جديدة لاجذور لها في واقعنا المادي أو الملموس، ولا إشارة لها في تاريخنا المعلوماتي الحديث. نشأت مكتبات مع نشأة شبكة الإنترنت وتطورت معها إلى درجة تفوقت بها على أعرق المكتبات من منظور المستفيد الإلكتروني وبمعاييره ومقاييسه الخاصة التي غالباً ما ترتبط بالتواجد الفعال على شبكة الإنترنت. هذا التواجد الذي يجب

أن يتسم بالتفاعل على مدار الساعة والتجدد والشمول والتنوع والترابط مع الخدمات والمصادر الأخرى المتاحة على الشبكة. هذا بالإضافة إلى سهولة التعامل والمصداقية ومعايير أخرى منها القديم ومنها ما قدمته وفرضته الشبكة نفسها.

وما يميز هذه الساحة العالمية للمعلومات أنه يمكن لمرفق المعلومات أن ينظر لها من زاويتين، أولاهما كمصدر عالمي متجدد للمعلومات يصلح أن يكون دعامة لخدمات المستفيدين، إلا أن ذلك يتطلب من المرفق توفير بعض التجهيزات والبرمجيات والتشريعات المنظمة لهذه الخدمة. كما يمكن التعامل معها كوسيط إتصال عالمي لتبادل المعلومات يصلح لدعم الاتصالات والعمليات ووظائف مرفق المعلومات على المستويين الداخلي والخارجي.

وقد خرجت المكتبات بمجموعاتها وخدماتها وفهارسها الآلية المتاحة على الخط المباشر إلى هذه الساحة العالمية للمعلومات. وقد أضافت النقلة المكانية لإتاحة الفهرس صفة جديدة تعكس مكان وبيئة عمل الفهرس، فسمي بفهرس الوصول العام على شبكة الويب Web-based OPACs = WebPacs كما خرجت الببليوجرافيات للساحة نفسها تحت تسمية جديدة هي الويبلوجرافيات: Webliographies وهكذا التصق مسمى شبكة الويب بمسميات المشروعات والأنشطة الببليوجرافية.

ونظراً لكونها ساحة مفتوحة لمشاركة الجميع، كل بما تسمح إمكاناته وتجهيزاته وموارده وخصوصاً رصيده من المعلومات، فقد اكتظت الشبكة بالغث والسمين وأصبحت المعلومات الكاذبة والمضللة بل والضارة جنباً إلى جنب مع المعلومات النافعة الدقيقة والصحيحة. ولهذا السبب خرجت معظم الأطراف المشاركة في بناء وتكوين وإعمار هذه الساحة على اختلاف معتقداتها وخلفياتها واهتماماتها لترفع راية واحدة تحذر من سوء استغلال حرية نشر وبث المضمون المعلوماتي على الشبكة. كما تنصح هذه الأطراف المؤسسة للشبكة مجتمع مستخدمي الإنترنت بضرورة التحقق من هوية الجهة المسؤولة عن المحتوى المعلوماتي للوثائق وتقييم هذا المضمون قبل الاستشهاد به أو اتخاذ قرارات بناءاً عليه أو الإفادة منه بأي شكل من الأشكال.

ومع كل مرحلة من مراحل تطور التكنولوجيا واستخداماتها في بيئة عمل المكتبات ومرافق المعلومات، لم تقتصر انعكاسات كل مرحلة على اختلاف مسميات الفهارس وغيرها من أدوات الضبط الببليوجرافي فحسب، ولكنها امتدت إلى أبعد من ذلك لتؤثر على إمكانات ووظائف الأدوات التنظيمية.

وبطبيعة الحال تأثرت كافة وظائف وعمليات مرافق المعلومات بتلك القفزات. وحظي

التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات وما يترتب عليه من عمليات صياغة وإتاحة للمداخل الموضوعية وتصميم نظم استرجاع المعلومات بقدر كبير من الاهتمام. ذلك الاهتمام الذي جسدته الأبحاث العلمية ومشروعات مرافق المعلومات في هذا المجال والذي دفع بالمتخصصين ومرافق المعلومات نفسها إلى إعادة النظر في أو حتى اكتشاف الركائز والمبادئ الأساسية لعملية التحليل الموضوعي. وهو الأمر الذي يستدعي منا البحث والتنقيب من أجل الكشف عن التغيرات والتحولات في هذا المجال الحيوي المتجدد.

ومجمل القول أن **الانفتاح المعلوماتي** من خلال بيئة عالمية إلكترونية شبكية مشتركة قد أرغم مرافق المعلومات إلى إعادة النظر في **سياساتها** المتعلقة بالآتي:

- اللوائح والتشريعات الداعمة لوجودها واللازمة لإدارة وتنظيم العمل في بيئة مفتوحة.
- بناء وتنمية المجموعات، والتي لم يكن في حساباتها أبداً هذا الانفتاح على مصادر المعلومات وإمكانية الوصول والإفادة من ملايين المصادر بتكاليف رمزية.
- المعالجة الفنية لمصادر معلومات إلكترونية مادية (ملموسة) وشبكية (غير ملموسة) لم يتم تناولها بشكل كاف مفصل من حيث سماتها وخصائصها ومشكلاتها المتعلقة بتحديد ذاتيتها و وصفها وتحليل محتواها. مصارد المعلومات.
- استثمار الإمكانات المتاحة بشأن الإعداد الفني على الخط المباشر حيث تتوافر التقنيات والقوائم والخطط في هذه البيئة الشبكية، والانضمام إلى المشروعات التعاونية في شتى المجالات والأنشطة المفيدة.
- خدمات المعلومات على نطاق واسع وبشكل مباشر في ظل منافسة مفتوحة على تقديم أفضل الخدمات بأعلى جودة ممكنة وبأقل التكاليف أو بالمجان.

القسم الأول: الإطار المنهجي للبحث

1:1 مشكلة البحث وفروضه

التحليل الموضوعي هو نقطة انطلاق وأساس عمل ونجاح عمليات الرد على استفسارات المستفيدين سواء من خلال أدوات البحث التقليدية عن المصادر أو عن طريق نظم استرجاع المعلومات.

كما أن التحليل الموضوعي محور وعصب العديد من العمليات الفنية (التصنيف والفهرسة الوضوعية والتكشيف والاستخلاص) التي تمارسها المكتبات وغيرها من مرافق

المعلومات لإحكام السيطرة على مجموعاتها من مصادر المعلومات. وهو أيضاً مطلب جوهري لمشروعات الضبط البيليوجرافي لمصادر المعلومات بصفة عامة. وقد تأثر التحليل الموضوعي كغيره من الأنشطة المرتبطة بمصادر المعلومات بعاملين رئيسيين، هما: التغييرات والتطورات في أنواع وأشكال وأساليب استخدام مصادر المعلومات نفسها. وكذلك التغيرات والتطورات في قواعد وركائز وأدوات عملية التحليل الموضوعي ذاتها.

ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

ما مراحل التطور في مفاهيم وأساليب وتطبيقات التحليل الموضوعي في بيئة المكتبات ومرافق المعلومات؟ وما الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي في المكتبات ومرافق المعلومات؟ وما انعكاسات الإنترنت على تلك الممارسات؟ وما التوقعات المستقبلية للتحليل الموضوعي في بيئة المكتبات الرقمية والافتراضية وشبكة الإنترنت؟

وبناء على ما سبق من تساؤلات يضع الباحث **الفرض** التالي:

يمكن التعبير عن الاتجاه الحديث والتوجه المستقبلي للتحليل الموضوعي **بالمدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات**. ذلك المدخل الذي لايعرف تلك الفواصل أو الحدود التي شيدتها وحافظت عليها المكتبات فيما بين **الأوجه العملية المختلفة أو المظاهر المتنوعة** للتحليل الموضوعي لمصادر المعلومات من **تصنيف وفهرسة موضوعية وتكشيف واستخلاص**.

وما يبرر ذلك الفرض - من وجهة نظر الباحث - أن **الأسس والمفاهيم النظرية** الداعمة لكل عملية من العمليات الفنية السابق ذكرها تتشابه بقدر كبير قد تصل إلى درجة التطابق. هذا إلى جانب أن البيئة الإلكترونية لنشر وتنظيم وإتاحة مصادر المعلومات قد تخطت بشكل ملحوظ تلك الفواصل التي فرضتها بيئة العمل التقليدية المعتمدة على الأوراق والملفات والسجلات المطبوعة أو حتى المبنية على الحاسبات الآلية بصورة فردية أو انعزالية. فالتوجه العالمي في مجال تنظيم مصادر المعلومات وإتاحة الوصول إليها وبحث وتصفح محتوياتها من خلال بيئة شبكية يرفع شعار التبسيط والتكامل والسرعة، وهو الأمر الذي أحدث خلافاً بين اختصاصي التكنولوجيا واختصاصي المعلومات حول أساليب التنظيم والوصف وأشكال الاتصال الإلكتروني للتعريف بهوية مصدر المعلومات، وسوف نتعرض لتلك الآراء ووجهات النظر المتباينة في ثنايا بحثنا هذا.

إن **المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات** لايؤمن إلا بالتكامل والدمج بين الأشكال أو الطرائق المختلفة للتعبير عن المحتوى الموضوعي لمصادر المعلومات في بيئة

المعلومات المفتوحة الشبكية من أجل تيسير عمليات البحث والوصول على المستفيدين من هذه المصادر على اختلاف مستوياتهم.

1:2 أهداف البحث

يهدف البحث إلى التعرف على الاتجاهات الحديثة للتحليل الموضوعي في بيئة المكتبات مرافق المعلومات، ولتحقيق هذا الهدف العام تم وضع الأهداف الفرعية التالية للبحث وهي:

أ - التنقيب عن أوجه الشبه والاختلاف فيما بين الأفكار والنظريات والمفاهيم والأدوات المستخدمة أثناء ممارسة التحليل الموضوعي في بيئة المكتبات ومرافق المعلومات. وذلك من خلال **المسارات التقليدية للتحليل الموضوعي والممثلة في: التصنيف، والفهرسة الموضوعية، والتكشيف، والاستخلاص.**

ب- استكشاف آثار وانعكاسات مراحل التطور المختلفة والمتتابعة في تكنولوجيا المعلومات على **الممارسات التقليدية للتحليل الموضوعي** لمصادر المعلومات، وسوف يتم تتبع التغيرات والآثار التي صاحبت كل مرحلة من المراحل الأربع التالية:

المرحلة الأولى: مرحلة التحليل الموضوعي في بيئة المكتبات التقليدية الورقية **(الفهارس البطاقية والببليوجرافيات المطبوعة)** ففي عام 1876 قدم ديوي الطبعة الأولى من تصنيفه العشري، وقدم كتر الطبعة الأولى من قواعد الفهرس القاموسي، كما توجت هذه السنة بتأسيس جمعية المكتبات الأمريكية. وأثناء الفترة من عام 1898 إلى عام 1910 تم تطوير معظم جداول خطة تصنيف مكتبة الكونجرس. وفي عام 1904 صدرت الطبعة الرابعة من قواعد كتر للفهرس القاموسي. تلك القواعد التي توارثتها أجيال المكتبيين على مر العصور حتى الآن.

وترتبط هذه المرحلة تاريخياً بجذور الممارسات المكتبية عبر التاريخ وتمتد لتصل إلى مشارف القرن الحادي والعشرين لأهمية ما قدمته من خطوط عريضة وقواعد إرشادية ونظريات داعمة وركائز لمعظم أشكال التعبير عن المحتوى الموضوعي.

المرحلة الثانية: مرحلة التحليل الموضوعي في بيئة الاتصال المباشر بقواعد البيانات الببليوجرافية (**البحث المباشر Online Search في قواعد البيانات الببليوجرافية وغير الببليوجرافية في كافة التخصصات العلمية المختلفة**) ففي أوائل الستينيات من القرن العشرين قدمت المكتبة الوطنية الطبية خدمة الميدلرز. كما شهدت نفس الفترة ظهور

أكبر خدمة على الخط المباشر وهي "ديالوج" واستمرت خدمات الاتصال بقواعد البيانات على الخط المباشر في التطور والنمو والتوسع خلال عقد السبعينيات.

المرحلة الثالثة: مرحلة التحليل الموضوعي في بيئة المكتبات المعتمدة على النظم الآلية لدعم وظائفها وعملياتها **(فهارس الوصول العام على الخط المباشر OPACs)** ففي أواخر ستينيات القرن العشرين أقرت مكتبة الكونجرس **مشروع الفهرسة المقروءة آلياً MARC**، وعلى الرغم من أن بداية فهارس الوصول العام على الخط المباشر ترجع إلى نهاية ستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين إلا أنها لم تستخدم على نطاق واسع إلا في أوائل الثمانينيات. كما شهدت الثمانينيات مولد الحاسبات المكتبية أو الشخصية وإنتاج قواعد البيانات على الأقراص المدمجة أو المليزرة وانتشار تطبيقات الشبكات المحلية LANs في بيئة المكتبات وهي أيضاً مرحلة النشر المكتبي الذي كان القوة الدافعة للنشر الإلكتروني على نطاق واسع. كما كان من نصيب الثمانينيات أيضاً أن تشهد على تقنية الوسائط المتعددة والنصوص الفائقة وانتشار مصادر المعلومات الإلكترونية.

المرحلة الرابعة: مرحلة التحليل الموضوعي في بيئة شبكة المعلومات العنكبوتية (الويب)، والعمل التعاوني المبني على شفافية مطلقة. ومن أبرز الأدلة على أهمية التعاون والمشاركة في هذه المرحلة ذلك التناغم والتكامل الذي تم بين شكلي الاتصال الكندي والأمريكي لتبادل البيانات البليوجرافية والإعلان عن **شكل موحد هو MARC21**.

وهي أيضاً مرحلة محركات البحث والأدلة الموضوعية وبوابات المعلومات المعتمدة على الموضوع Subject-based Information Gateways - SBIGs وهي جميعاً أدوات للبحث والوصول إلى مصادر المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت. كما شهدت التسعينيات تقدم ملحوظ في بروتوكولات الاتصالات ونقل وتبادل المعلومات عن بعد (أشهرها: TCP/IP, HTTP, Z39.50)، هذا إلى جانب استمرار تقدم صناعة النشر الإلكتروني واتساع دائرة التعامل بالأقراص المدمجة، والربط الشبكي بين نظم الحاسبات العالمية وانتشار الوصول لشبكة الإنترنت بمعظم مواردها وإمكاناتها، والتوسع في استثمارها لخدمة العديد من التطبيقات.

ج- **التعريف بالمشروعات العالمية المعتمدة على التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات** بهدف الكشف عن الاتجاهات الحديثة والمشروعات المستقبلية المرتبطة بالتحليل الموضوعي في بيئة المكتبات مرافق المعلومات.

د - اقتراح تصور مدروس للمدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات يمكن للمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات العمل بمقتضاه فيما يتصل بالتحليل الموضوعي لمجموعاتها من مصادر المعلومات التي يمكن تصنيفها في الفئات الأربع التالية:

1 - مجموعات مصادر المعلومات المادية (الملموسة) المتاحة على أرفف المكتبة أو بمخازنها.

2 - مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية التي تم توفير الوصول إليها بمقابل مالي نظير الاشتراك فيها، وهي تشمل قواعد البيانات والدوريات الإلكترونية، و المصادر المرجعية المتاحة على الإنترنت.

3 - مجموعات مصادر المعلومات المادية (الملموسة)، والإلكترونية الشبكية المملوكة لمكتبات أخرى من خلال الفهرس الموحد.

4 - مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية الشبكية المتاحة بالمجان على الإنترنت.

1:3 مجال البحث

يمكن رسم وتحديد حدود وأبعاد بحثنا من خلال الجمل التالية:

- يركز البحث على التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات، ممثلاً في الجوانب الفرعية التالية: المبادئ والقواعد والأسس النظرية للتحليل الموضوعي - مصادر وجوانب تحليل متن أو نصوص مصادر المعلومات - لغات التعبير عن الموضوعات (اللغات المقيدة أو اللغات الحرة الطبيعية) وأدواتها أو ركائزها من خطط للتصنيف أو قوائم لرؤوس الموضوعات أو مكانز أو قواعد بيانات كلمات مفتاحية - المداخل الموضوعية أو نقاط الوصول والاسترجاع الموضوعي - الأشكال والأنواع المختلفة من مخرجات التحليل الموضوعي: الفهارس الموضوعية والمصنفة والكشافات ونشرات الاستخلاص ومحركات البحث والأدلة الموضوعية وبوابات المعلومات المعتمدة على الموضوع، وبذلك تم استبعاد أية تطبيقات للتحليل الموضوعي في المجالات والمؤسسات و مرافق الخدمات الأخرى.

- يتناول البحث الأوجه والمظاهر المختلفة للتحليل الموضوعي - كما يطلق عليها في مجال المكتبات وعلم المعلومات - وهي تشمل: التصنيف، والفهرسة الموضوعية، والتكشيف، والاستخلاص.

- تربط الحدود الزمنية للبحث بين الأسس والنظريات التي نشأ عليها التحليل الموضوعي وبين الأفكار والاتجاهات الحديثة وليدة تكنولوجيا المعلومات. إلا أن التركيز الأساسي

للبحث سيكون على الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي في بيئة المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات.

- يتناول البحث التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات بصرف النظر عن أية تحديدات لغوية.
- إن قضية التحليل الموضوعي قضية عالمية يشترك في التنظير والتخطيط لها كافة المتخصصين والمؤسسات المعنية بتنظيم واسترجاع المعلومات، ولاتظهر مشكلة الوطنية أو المحلية إلا عند معالجة قضايا اللغة سواء لغة المضمون المعلوماتي للمصادر أو اللغة المستخدمة للتعبير عن هذا المضمون أو المحتوى المعلوماتي في أدوات البحث بالموضوع عن مصادر المعلومات. كما تتضح المشكلة ذاتها عند مناقشة الطريقة أو النظرة التي عولجت بها موضوعات الدين واللغة والأدب والتاريخ والجغرافيا في خطط التصنيف العالمية. وهو الجانب المستبعد من بحثنا هذا.

1:4 أهمية البحث

تكمن أهمية التعرف على الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات في قيمة المدخل الموضوعي بالنسبة للمكتبات وغيرها من مرافق المعلومات في التعريف بمحتويات مصادر المعلومات التي تملكها والتي تملك حق الوصول إليها واستخدامها. كما تبرز أهمية موضوع البحث عند النظر للجانب الآخر من عملية تنظيم مصادر المعلومات، وهو جانب المستفيدين، حيث يلعب المدخل الموضوعي دوراً حيوياً في تيسير وتسهيل الكشف عن مصادر المعلومات والوصول إليها.

كما أن الحالة الراهنة للانفتاح المعلوماتي من خلال شبكة اتصال عالمي لاحدود لها قد فتحت ومهدت الطريق أمام الجميع - من كافة دول العالم - لنشر المعلومات وتنظيمها وإعداد الأدوات اللازمة للتعريف بها والبحث عنها والوصول إليها. وهكذا اختلطت الأوراق وتداخلت الاهتمامات وأصبح كل من يملك مهارة تشغيل الحاسب الآلي وبرمجياته المتنوعة وبروتوكول الاتصال بشبكة الإنترنت طرفاً إيجابياً مشاركاً في دورة تدفق المعلومات على المستوى العالمي بدءاً من عمليات البحث والتأليف والإنتاج مروراً بأنشطة النشر والبث والتوزيع والتجميع والضبط والتنظيم وصولاً إلى تقديم خدمات المعلومات والرد على الاستفسارات. ولم تعد المنافسة في ميدان خدمات المعلومات منحصرة في المكتبات ومرافق المعلومات كما نعرف وإنما دخل الميدان أفراد وهيئات قد لايتوافر فيها الحد الأدنى من المعايير المهنية في تخصص المكتبات وعلم المعلومات.

لقد نتج عن هذا الانفتاح المعلوماتي وعي وإحساس وإدراك مشترك بأهمية وقيمة المضمون أو المحتوى Contents المنشور والمتاح للجميع على حساب الوسيط المادي الإلكتروني بكافة إغراءاته وجاذبيته.

ولقد أثمر الاهتمام المشترك بمحتوى أو مضمون مصادر المعلومات الإلكترونية أشكالاً مختلفة بمسميات متنوعة **لأدوات الضبط الويبليوجرافي Webliographic Control** لمصادر المعلومات التي تعمل على تحقيق هدف واحد تقريباً وهو تيسير عملية البحث والكشف عن مصادر المعلومات وتحقيق أقصى سرعة ممكنة في الوصول إليها وعرضها على شاشة الحاسب الآلي. ولم يتوقف الوضع عند هذا الحد فقد بدأت تعقد الندوات وورش العمل التي تستهدف المقارنة بين النماذج الحديثة لأدوات الضبط الويبليوجرافي وبين الأشكال الأصلية المألوفة من فهارس وكشافات ونشرات استخلاص الناتجة عن ممارسة الضبط الببليوجرافي منذ تاريخ الكتب والمكتبات.

وهكذا تقف المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات أمام مفترق يفصل بين ثلاثة طرق هي: الطريق الأول تسلكه المكتبات ومرافق المعلومات التي تتمسك بالأساليب والمسارات التقليدية في التحليل الموضوعي، أما الطريق الثاني فتسلكه مرافق المعلومات التي تسعى إلى تطوير أساليب التحليل الموضوعي بما يتناسب ومتطلبات تكنولوجيا المعلومات، وأخيراً يأتي الطريق الثالث الذي تسلكه مرافق المعلومات رافعة راية التحرر من أساليب الماضي وتبني كل ما تفرزه التكنولوجيا من مفاهيم وأساليب للتحليل الموضوعي لمصادر المعلومات بصرف النظر عن متانة تلك الأساليب أو فعاليتها.

1:5 منهج البحث

تعتمد أبحاث الاتجاهات الحديثة على الأسلوب الوصفي للبحث العلمي. وبناء على ذلك عمل الباحث على جمع أكبر كم ممكن من المعلومات المتنوعة والمفيدة في تقديم صورة حقيقية تعكس الواقع الفعلي للتحليل الموضوعي في بيئة المكتبات ومرافق المعلومات. هذا إلى جانب وضع تصور مستقبلي لما يمكن أن يكون عليه التحليل الموضوعي تحت مظلة المعالجة الموضوعية المتكاملة لمصادر المعلومات أو "المدخل الموضوعي المتكامل لمصادر المعلومات".

1:6 مصطلحات البحث

من الملفت للنظر أن أدبيات موضوع التحليل الموضوعي الأجنبية والعربية المترجمة تذخر بالعديد من المصطلحات المختلفة (المتباينة) أو المترادفة (المتشابهة)، بل والألفاظ المشتركة

لفظاً والمختلفة في المعنى (المتجانسات)، وهو الأمر الذي دفع بالباحث إلى تخصيص أحد أقسام البحث (القسم 2:1) لعرض هذه القضية والخروج بخطوط عريضة ثابتة للمصطلحات المستخدمة في البحث حفاظاً على الإطراد أو الثبات. ونوضح فيما يلي المعاني الاصطلاحية لأهم وأبرز مصطلحات البحث بشئ من الإيجاز و التركيز:

* **التحليل الموضوعي Subject Analysis** ويعني كافة العمليات الهادفة للتعريف بالمحتوى الموضوعي لمصادر المعلومات وإنشاء أدوات البحث والوصول للمصادر عن طريق المدخل الموضوعي. وبذلك سوف يشمل مصطلح التحليل الموضوعي عمليات التصنيف والفهرسة الموضوعية والتكشيف والاستخلاص. هذا ومن المفترض أن تخضع استفسارات وأسئلة المستفيدين الموجهة لنظم استرجاع المعلومات للتحليل الموضوعي أيضاً.

* **المدخل (المأتى) الموضوعي Subject Approach/Entry** ويعني كل طرق الوصول إلى المعلومات من خلال الموضوع.

* **تحليل المفاهيم Concepts Analysis** ويعني أهم خطوات التحليل الموضوعي والمعنية بالتعرف على المفاهيم والموضوعات والأفكار الدالة على محتوى مصدر المعلومات والجديرة بإعداد نقاط وصول موضوعية لها.

* **نقاط الوصول الموضوعي Subject Access Points** وتعني الأشكال والصور المختلفة للتعبير عن المفاهيم والأفكار التي توصلت إليها عملية تحليل مفاهيم مصادر المعلومات، وهي إما أن تشتق أو تقتطف من نص المصدر أو يعتمد في صياغتها على أداة أخرى خارجية. كما يمكن أن تأخذ شكل الكلمات أو الجمل والعبارات أو الأعداد أو الحروف أو الأعداد والحروف معاً أو الرسوم والصور Images والأيقونات Icons أو الألوان Colors.

1:7 الدراسات ذات الصلة بالبحث

أولاً: الدراسات والأعمال العربية

لم يستخدم رأس الموضوع "التحليل الموضوعي" في أهم وأبرز عمل ببليوجرافي يهتم بتجميع و تنظيم ووصف الإنتاج الفكري العربي المنشور خلال السنوات من سنة 1986م حتى سنة 1996م على ضوء الإنتاج الفكري العربي الوارد في العملين التاليين:

* محمد فتحي عبدالهادي (1995) الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات 1986- 1990. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

* محمد فتحي عبدالهادي (2000) الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات 1991- 1996. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

بينما استخدمت رؤوس موضوعات: الاستخلاص والمستخلصات، والتصنيف، والتكشيف والكشافات، ورؤوس الموضوعات، والمكانز. وهذا يعطي مؤشراً مباشراً لأسلوب تناول الإنتاج الفكري العربي المتخصص لموضوع بحثنا "التحليل الموضوعي" على أساس من التمييز والفصل بين الأوجه أو المظاهر المختلفة للتحليل الموضوعي من تصنيف، وفهرسة موضوعية، وتكشيف، واستخلاص. وهي الصورة نفسها التي تجسدها ممارسات وتطبيقات المكتبات موافق المعلومات في هذا المجال.

كما يمكن تقسيم الدراسات والأعمال المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث إلى فئتين، هما:

الفئة الأولى: تضم دراسات أو أعمال أرست المبادئ والقواعد والتوجهات الأساسية للتحليل الموضوعي وتطبيقاته في المكتبات ومرافق المعلومات، وقد صدر معظمها في شكل كتب، ونذكر منها العناوين الآتية على سبيل المثال فقط:

تنظيم المعلومات/ المعرفة:

* عبد الوهاب عبدالسلام أبو النور (2000) تنظيم المعرفة: مدخل عام وقضايا رئيسية في التنظيم والتصنيف. - القاهرة: عالم الكتب.

التصنيف:

* أحمد أنور بدر، محمد فتحي عبدالهادي (1995) التصنيف: فلسفته وتاريخه ونظريته ونظمه وتطبيقاته العملية. - الرياض: دار المريخ.

* عبد الوهاب عبدالسلام أبو النور (2002) دور التصنيف في المكتبات ومراكز المعلومات بين الوظائف التقليدية ونظام المعلومات المبنية على الحاسب. - القاهرة: عالم الكتب.

الفهرسة الموضوعية:

* شعبان عبدالعزيز خليفة، محمد فتحي عبدالهادي (1992) التحليل الموضوعي للمكتبات ومراكز المعلومات. - العربي للنشر والتوزيع.

* شعبان عبدالعزيز خليفة، محمد عوض العايدي (1994) قائمة رؤوس الموضعات العربية الكبرى. - ط2، مزيدة ومنقحة. - القاهرة: المكتبة الأكاديمية. تشتمل مقدمة القائمة على

معلومات قيمة عن الفهرسة الموضوعية، ورؤوس الموضوعات، وقواعد التطبيق العملي للفهرسة الموضوعية.

* محمد فتحي عبدالهادي (1994) الفهرسة الموضوعية: دراسة في رؤوس الموضوعات وقوائمها. - ط3. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

* محمد فتحي عبدالهادي (1997) المدخل إلى علم الفهرسة. - ط3 مزيدة ومنقحة ومراجعة. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

التكشيف والاستخلاص:

* محمد فتحي عبدالهادي (1988) التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات. - القاهرة: مكتبة غريب.

* محمد فتحي عبدالهادي (1989) المكانز كأدوات للتكشيف واسترجاع المعلومات. - القاهرة: مكتبة غريب.

* محمد فتحي عبدالهادي، يسرية محمد زايد (2000) التكشيف والاستخلاص: المفاهيم. الأسس. التطبيقات. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

* حشمت قاسم (2000) مدخل لدراسة التكشيف والاستخلاص. - القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر.

* أحمد بدر، محمد فتحي عبدالهادي، ناريمان إسماعيل متولي (2001) التكشيف والاستخلاص: دراسات في التحليل الموضوعي. - القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

الفئة الثانية: تضم دراسات وأعمال تهدف إلى نقل التطورات الجديدة والتطبيقات الحديثة في مجال نظم استرجاع المعلومات وما يتصل بها من قضايا، وغالباً ما تشتمل على معلومات مفيدة جداً تتصل بالتحليل الموضوعي، وهي في معظمها أعمال مترجمة، ونذكر منها العناوين الآتية على سبيل المثال فقط:

* ملز، جاك (1982) نظم التصنيف الحديثة في المكتبات: أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية / ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبوالنور. - القاهرة: مكتبة غريب.

* لانجريدج، ديريك (1996) التحليل الموضوعي: الأسس والإجراءات/ ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور في: التصنيف العلمي والتكشيف: دراسة ونصوص. - القاهرة: عالم الكتب.

* لانكستر، فردرك ولفرد، آمي ج. ورنر (1997) أساسيات استرجاع المعلومات (نظم استرجاع المعلومات) / ترجمة حشمت قاسم. ط3 مزيدة ومنقحة.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

* ألوري، راو، د. الاسدير كمب، جون ج.بول (1998) التحليل الموضوعي في فهارس البحث المباشر / ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور.- القاهرة: عالم الكتب.

* فوسكت، أ. س. (2002) التنظيم الموضوعي للمعلومات/ ترجمة عبدالوهاب عبدالسلام أبو النور.- القاهرة: عالم الكتب.

وللباحث بعض الملاحظات على الكتب الأجنبية المترجمة إلى العربية، نعرضها فيما يلي:

أ- الفاصل الزمني بين سنة نشر العمل الأصلي الأجنبي وبين سنة نشر الترجمة العربية يمكن أن يحدث ارتباك في المفاهيم والمعلومات لدى كل من الباحث والقارئ معاً. ذلك لأن الصورة و الأوضاع التي يتحدث عنها الكتاب الأجنبي تجسد مرحلة زمنية في الماضي، بينما يتم نقلها للقارئ العربي تحت سنة نشر تعكس الحاضر والمستقبل. كما تسري هذه الملاحظة على الأعمال التجميعية أو التركيمية العربية التي تحمل سنة نشر حديثة جداً، بينما ما تضمه هذه الأعمال من مقالات أو أبحاث مؤتمرات قد تم نشرها على فترات زمنية قديمة جداً. وبهذه الطريقة يتنافى المضمون أو المحتوى الفكري لمصدر المعلومات مع سنة نشره.

ب- الخلط بين أفكار ورؤى المؤلفين الأجانب وبين رؤية المترجم العربي، فعلى سبيل المثال: نظرة "لانكستر" التكاملية التي لاتضع خطوطاً فاصلة بين التصنيف، والفهرسة الموضوعية، والتكشيف، والاستخلاص، ويستخدم لتلك العمليات مصطلح واحد فقط هو "التكشيف"، و على العكس من ذلك نجد نظرة ورؤية المترجم القائمة على التمييز والفصل بين العمليات نفسها.

جـ- استخدام مصطلحات متنوعة داخل متن الكتاب الواحد للإشارة إلى مصادر المعلومات، ومنها على سبيل المثال: مصدر معلومات - وحدة ببليوجرافية - وثيقة - وعاء معلومات - مفردة - عنوان - عمل... إلخ.

د- اختلاف وجهات النظر بشأن تفسير المقصود بالربط المسبق والربط اللاحق في سياق خطط التصنيف، وفي سياق المكانز، أو عند تناول استرجاع المعلومات لدرجة تصل في بعض الحالات إلى التناقض. ويمكن إرجاع ذلك إلى اختلاف الأساس الذي يبنى عليه

الفصل بين السابق واللاحق، فقد يكون الأساس هو وقت إعداد أو بناء الأداة (خطة التصنيف / قائمة رؤوس الموضوعات / المكنز) أو يكون أساس الفصل هو وقت عملية الاستخدام والبحث في نظام استرجاع المعلومات، ومرونة الأداة وبنيتها التي تتقبل عمليات الربط بين عناصرها.

هـ- استخدام مصطلحات متنوعة داخل متن الكتاب الواحد للإشارة إلى نقاط الوصول Access Points المتاحة في نظام استرجاع المعلومات، ومنها على سبيل المثال: مدخل - مصطلح - رمز - نقطة وصول - نقطة إتاحة - عنصر البحث - مفردة البحث.. إلخ.

ثانياً- الدراسات والأعمال الأجنبية

اعتمد الباحث في تجميع مصادره الأجنبية على أكثر من أداة ببليوجرافية، وهي:

* قاعدة النصوص الكاملة للإنتاج الفكري العالمي في المكتبات وعلم المعلومات المعروفة بـ Library and Information Science Full Text.

* قاعدة بيانات مستخلصات الإنتاج الفكري في المكتبات وعلم المعلومات Library and Information Science Abstracts.

* مواقع الجمعيات المهنية، وكبرى المكتبات، والبوابات الموضوعية، ومحركات البحث المتخصصة في مجال المكتبات وعلم المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت.

ونستعرض فيما يلي أبرز العناوين المنشورة في هذا المجال:

التحليل الموضوعي في فهارس الخط المباشر

Subject Analysis In Online Catalogs/ Hope A.Olson, John J. Boll.- Colorado: Libraries Unlimited, 2001. 333p.

كما تجدر الإشارة إلى أن العنوان نفسه قد تم استخدامه في عام 1991م لكتاب اشترك في تأليفه كل من راو ألوري، ود. الاسدير كمب، وجون ج. بول. وهو الكتاب الذي قدم الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبوالنور ترجمة عربية كاملة له في عام 1998م.

التحليل الموضوعي في الفهرسة على الخط المباشر

Subject Analysis In Online Cataloging/ edited by Shyama Balakrishnan and P.K.Paliwal.- New Delhi, Anmol, 2001. 268p.

ويشترك الكتابان السابقان في التأكيد على دور الفهارس على الخط المباشر في تغيير صورة الوصول الموضوعي من خلال تيسير البحث عن الموضوعات الدقيقة بالكلمات المفتاحية، ورؤوس الموضوعات، والمعاملات أو الروابط البولينية.

المدخل لإدارة المصطلحات في قواعد البيانات على شبكة (الويب)

An Approach to Managing Vocabulary For Databases on The Web/ Jantz, Ronald C., - Cataloging and Classification Quarterly, Vol. 28, No.3, 1999.

يقترح الباحث "جانتز" مدخلاً لإدارة المصطلحات في قواعد البيانات المرجعية المتاحة على شبكة (الويب). وقد ركز الباحث على كيفية تعامل قواعد البيانات مع الاستفسارات التي سيستخدم للإجابة عنها مصادر معلومات مرجعية تم تعريفها بالقاعدة، ولكنها لاتزال في الشكل الورقي المطبوع.

دور خطط التصنيف في وصف المصادر على الإنترنت والكشف عنها

Specifications for resource description methods. Part 3. The role of Classification Schemmes in Internet resource description discovery/ Traugott Koch.. et.al, 1997.
Available at: URL: http://www.ub.lu.se/desire/radar/reports/D.3.23/Class-v10.rtf.

من أهم الدراسات العلمية المفصلة التي تقدم صورة واقعية عن أهمية استخدام خطط التصنيف بأنواعها المختلفة في تصميم وبناء البوابات الموضوعية المتخصصة لمصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت. وتقع الدراسة في أربعة أقسام، تناولت مزايا وعيوب التصنيف وأنواع التصنيف وخططه، والاستخدامات الجارية لخطط التصنيف العالمية في خدمات البحث القائمة فعلاً.

التعاون الدولي في البوابات الموضوعية على الإنترنت

International Collaboration on Internet Subject Gateways/ Emma Place In 65th IFLA Council and General Conference, Bangkok, Thailand, August 20- August 28, 1999.
Available at: URL: http://www.ifla.org/iv/ifla65/papers/009-143e. htm.

يستعرض الباحث المبادرات الأوروبية لإنشاء بوابات موضوعية على الإنترنت، والتي اشترك في تطويرها مجموعة من المكتبات ومرافق المعلومات. وقد ركز البحث على

التجارب البريطانية، والهولندية، و الفنلندية، والسويدية، والدنماركية. ويختتم العرض بالإشارة إلى البوابة الدولية IMesh التي تضم أبرز البوابات الوطنية الموضوعية في العالم، والتي يتوقع لها أن تصبح المحرك الرئيسي للتطورات المستقبلية للبوابات على المستوى الدولي.

القسم الثاني: التحليل الموضوعي: المفاهيم والركائز الأساسية

2:1 التحليل الموضوعي: إشكالية مصطلح أم مفهوم؟

يستخدم المصطلح **تحليل المحتوى/ المضمون Content Analysis** في عدة مجالات نذكر منها:

أولاً ضمن **أساليب البحث العلمي** كطريقة أو أسلوب علمي لتحليل الوثائق تعني بجمع بيانات من وثائق مسجلة (مكتوبة أو مسموعة أو مرئية)، وتحليل المعلومات التي يتضمنها محتوى الوثيقة، والتوصل إلى تفسيرات واستنتاجات موضوعية.(1) ومن أبرز المجالات أو التخصصات التي تعتمد على طريقة تحليل المحتوى في أبحاثها ودراساتها ما يلي: القانون والتشريعات - الإعلام - الإشاعة السياسية الموجهة (المكتوبة والمسموعة والمرئية) - التحليل النفسي - أدب الأطفال.

ثانياً ضمن **أساليب تهذيب أو فلترة محتوى Content Filtering/ Labeling مصادر المعلومات الإلكترونية** المتاحة على شبكة الإنترنت، بهدف تمييز المحتوى بعلامات أو لافتات أو رقعات Labels تسهل على المستخدم فرض رقابة على مايتم استرجاعه من مصادر من الشبكة. ومن أشهر نظم تهذيب محتوى أو مضمون الإنترنت نظام PICS: Platform for Internet Content Selection، الذي تم تقديمه لمستخدمي الإنترنت في عام 1996م.(2)

ثالثاً ضمن عمليات إعداد **أدوات البحث الوصول Search & Access Tools إلى مصادر المعلومات** بغرض **الكشف** عن محتوياتها وتسهيل الوصول إليها واسترجاعها، وهو أحد الاستخدامات والتطبيقات في مجال المكتبات ومرافق المعلومات والذي أدى انتشار استخدام الإنترنت إلى جعله نشاطاً تتقاسمه معظم التخصصات العلمية وجل المؤسسات والهيئات على اختلاف اهتماماتها وأنواعها ومستوياتها، بل والأفراد أيضاً.

ونلقي الضوء فيما يلي على مفهوم التحليل الموضوعي ووجهات النظر المتنوعة في مجال المكتبات والمعلومات:

*** المدخل الموضوعي وتنظيم المعرفة/ المعلومات**

هناك ظاهرتان أساسيتان تميزان التطور السريع في المعارف الإنسانية هي:[3]

(أ) التخصص الموضوعي الدقيق.

(ب) اعتماد العلوم والمعارف على بعضها البعض.

وقد تأسست نظرية تنظيم المعرفة منذ أفلاطون وحتى هنري بليس ورانجاناثان على افتراضات أساسية: وجود نظام طبيعي عالمي يبين الإطار الفكري الدائم للمعرفة الإنسانية جميعها - يتميز هذا النظام بالترتيب التنازلي من الجنس إلى النوع إلى القسم إلى الرتبة أو من العام إلى الخاص - يتم التمييز على أساس درجة التشابه أو الاختلاف لصفات وخواص معينة - إن هذه الصفات أو الخواص لاتتغير بل وتقاوم التغير من البيئة الخارجية.[4]

كما جاءت نظريات هنري إفيلين بليس Bliss لتؤكد أن تصنيف الكتب ما هو إلا تصنيف للمعرفة، مع إجراء بعض التعديلات الضرورية التي تحتمها الكتب كوحدات مادية.[5] ولقد كان "بليس" أول من استخدام مصطلح المدخل (المأتى) الموضوعي Subject Approach في عالم الكتب والمكتبات عندما نشر كتابه بعنوان "تنظيم المعرفة في المكتبات والمدخل الموضوعي للكتب" في عام 1933م.[6] وكان يعني بالمدخل الموضوعي للكتب طرق الوصول إلى موضوعات الكتب. ويذكر أن العالم "شيرا" قد استخدم كل من المدخل الموضوعي، والتحليل الموضوعي بمفهوم واحد في بحث في مؤتمر عقد عام 1952م ليعني كافة طرق الوصول إلى المعلومات من خلال الموضوع.[7] كما أن هناك من توسع جداً في مفهوم التنظيم سواء للمعرفة أو للمعلومات بحيث يشمل معظم طرق الوصول أو الإتاحة سواء كانت وصفية أو موضوعية، أي: الفهرسة الوصفية، والتصنيف، ورؤوس الموضوعات، والتكشيف، والاستخلاص.[8]

ويميز الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبوالنور بين "الترتيب" و "التنظيم" و "التصنيف" على أساس أن التنظيم أضيق من الترتيب، ولكنه أوسع من التصنيف. حيث يعني الترتيب نظرياً ترتيب مصادر المعلومات بأي صفة من الصفات، بينما يشتمل التنظيم على كل طرق الوصول إلى مصادر المعلومات، أما التصنيف فهو يقتصر على طريقة وصول واحدة من خلال الترتيب المقنن.[9]

*** تحليل المحتوى والمعالجة الفنية لمصادر المعلومات**

يقسم الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي المعالجة الفنية لمصادر المعلومات في مرافق المعلومات إلى قسمين هما:[10][11]

(أ) الوصف العام لمصادر المعلومات، ويشمل الوصف المادي والموضوعي، متمثلاً في: الفهرسة الوصفية والموضوعية والتصنيف.

(ب) التحيل الدقيق للمحتوى، متمثلاً في التكشيف والاستخلاص.

هذا وقد استخدم الدكتور فتحي عبدالهادي مصطلح "تحليل المحتوى" للتعبير عن الخطوة أو النشاط الأول في مرحلة التكشيف الفعلي.[12]

*** المعالجة الموضوعية لمصادر المعلومات**

يؤكد الأستاذ الدكتور حشمت قاسم على أن المعالجة الموضوعية لمصادر المعلومات هي الأساس في استرجاع المعلومات. أياً كانت التقنيات المستخدمة في الاختزان والبث والإتاحة.[13] كما يشير إلى وجود أسلوبين للمعالجة الموضوعية لمصادر المعلومات في المكتبات ومرافق المعلومات، هما: التصنيف، والفهرسة الموضوعية. كما يؤكد الدكتور حشمت على ارتباط هذين الأسلوبين في الأساس بالكتب أو الوثائق الكلية أو المكبرة Macro Documents كما يسميها رانجاناثان، وذلك في مقابل الوثائق المصغرة Micro Documents التي تتطلب معالجتها الموضوعية أسلوبين جديدين نسبياً هما التكشيف والاستخلاص.[14] وفي موضع آخر يذكر الدكتور حشمت أن المعالجة الموضوعية تشمل: التصنيف، والفهرسة الموضوعية، والتكشيف، والاستخلاص، وأنها تمارس إما لإعداد فهارس المكتبات أو لإنشاء قواعد البيانات البيليوجرافية.[15]

كما يستخدم الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبوالنور مصطلح المعالجة الموضوعية مرادفاً لمصطلح المدخل الموضوعي Subject Approach مشيراً إلى استخدام "فوسكت" للمصطلح نفسه ليعني كافة طرق الوصول أو الإتاحة الموضوعية، على العكس من "بليس" الذي قصر استخدامه للمصطلح على التصنيف فقط.[16]

*** التحليل الموضوعي من الركائز الفنية للضبط الببليوجرافي**

في جملة مختصرة ومركزة لخص الدكتور محمد المصري (رحمه الله) أهمية التحليل الموضوعي عند التخطيط لمستقبل الضبط البيليوجرافي للإنتاج الفكري للأطباء العرب في العصر الحديث حيث قال:[17] "إذا كان صحيحاً أن نتائج البحث تقل قيمتها إذا لم تنشر، فمن الصحيح أيضاً أن نتائج البحث لو نشرت فلن يتاح للكثير تناولها إذا لم تحلل بشكل مناسب".

كما أشار الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي إلى أن التحليل الموضوعي والوصف والتنظيم من الركائز الفنية للضبط الببليوجرافي.[18]

*** التحليل الموضوعي والحاجة الموضوعية للمستفيدين من نظم استرجاع المعلومات**

قسم "لانكستر" الاحتياجات والمطالب الأساسية للمستفيدين من مرافق المعلومات إلى فئتين عريضتين هما: [19][20]

أولاً: الحاجة إلى وثيقة معينة نعرف اسم مؤلفها أو عنوانها، والحصول على نسخة من هذه الوثيقة.

ثانياً: الحاجة الموضوعية وتعني الحاجة إلى العثور على الوثائق التي تتناول موضوعاً بعينه، أو يمكن أن تجيب على سؤال معين. وهي تنقسم من وجهة نظره إلى ثلاث أنواع:

1- الحاجة إلى المعلومات المساعدة في حل مشكلة معينة أو لتيسير اتخاذ القرار.

2- الحاجة إلى المعلومات الأساسية حول موضوع معين.

3- الحاجة إلى المعلومات حول التطورات الجديدة في مجال معين (الإحاطة الجارية).

وبناء على ماسبق يمكننا أن نستنتج أن التحليل الموضوعي هو السبيل لإشباع الاحتياجات الموضوعية لمستخدمي نظم استرجاع المعلومات. فقد أكد "لانكستر" على الأهمية البالغة للقرارات الخاصة بالتحليل الموضوعي والتعبير عن ناتج التحليل. نظراً لأنها تؤثر في عمليات البحث. كما قسم لانكستر نظم استرجاع المعلومات على أساس الاستجابة للأسئلة الموضوعية إلى فئتين هما: [21]

أ- نظم استرجاع الحقائق، وهي تشمل نظم الرد على الاستفسارات، ونظم استرجاع البيانات أو المعطيات.

ب- نظم استرجاع نصوص الوثائق، وهي تشمل نظم استرجاع تسجيلات الوثائق، ونظم استرجاع نصوص الوثائق.

*** تحليل المحتوى الخطوة الأولى لكل من التكشيف الموضوعي واستراتيجية البحث**

استخدم "لانكستر" مصطلح التكشيف الموضوعي ليجمع تحته كل من التصنيف، والفهرسة الموضوعية، والتكشيف. ثم استخدم "لانكستر" أكثر من مصطلح هي" تحليل المفاهيم، تحليل محتوى، تحليل الموضوعات، تحليل الوثيقة للإشارة إلى الخطوة الفكرية الأولى في التكشيف الموضوعي.[22] كما يأتي تحليل المحتوى مرة أخرى كخطوة أولى عند الإعداد لاستراتيجية البحث للإجابة على استفسارات المستفيدين.

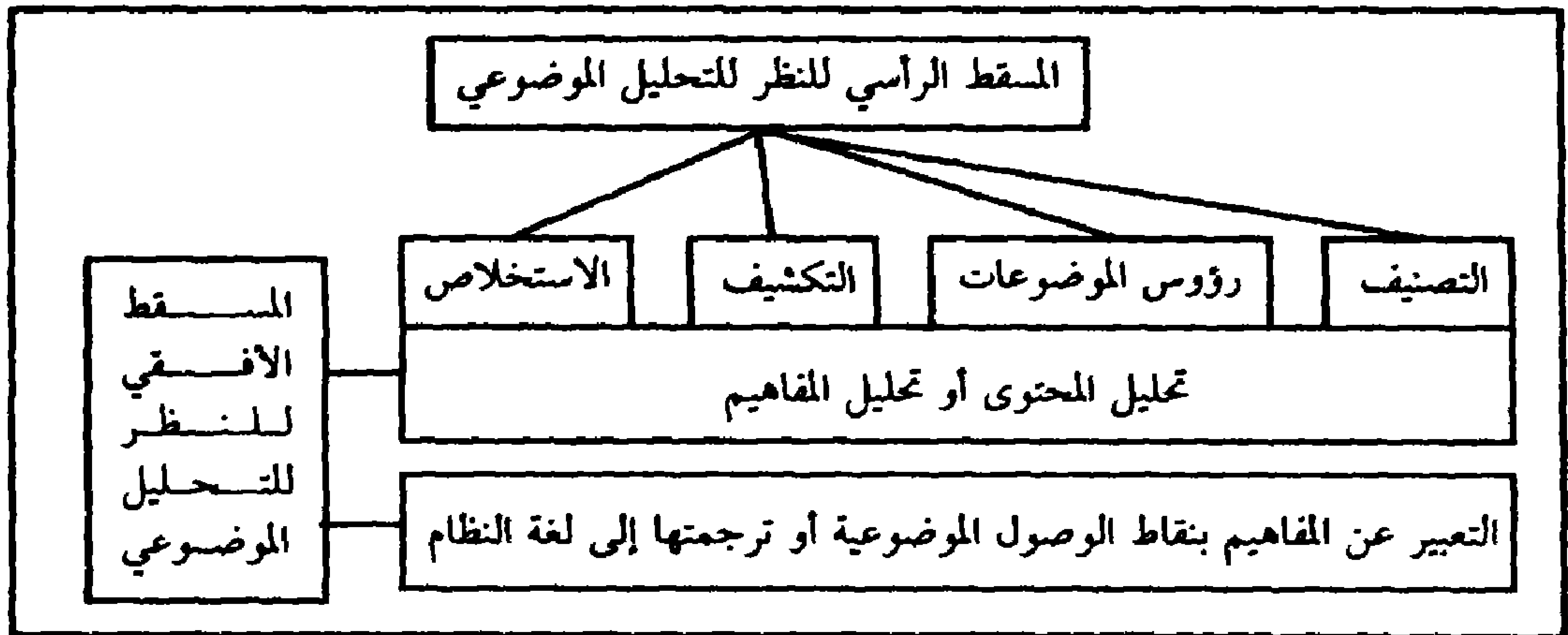
*** المعنى الواسع والمعنى الضيق للتحليل الموضوعي**

استخدم مصطلح التحليل الموضوعي عند "تاوبر" و"شيرا" في عام 1952م، و"أ.س. فوكست" في كتاب تنظيم المعلومات، وكل من "راو ألوري"، و"ألاسدير كمب"، و"جون بول" في كتاب التحليل الموضوعي في الفهارس على الخط المباشر الصادر في عام 1991م **بالمعنى الواسع** الذي يشمل كافة طرق الوصول إلى المعلومات من خلال الموضوع سواء كانت أنظمة تصنيف أو تكشيف أو رؤوس موضوعات. بينما تم استخدام مصطلح التحليل الموضوعي عند "دريك لانجريدج" في كتاب التحليل الموضوعي: الأسس والإجراءات الصادر في عام 1989م، **بالمعنى المحدود** جداً ليعني المرحلة الأولى من التصنيف العملي والتكشيف وهي مرحلة تحديد موضوع الكتاب أو الوثيقة. كما تم استخدام المصطلح بنفس المعنى أو المفهوم من جانب كل من "أ.ج.براون"، و"جاك ملز"، و"ديريك لانجريدج" في كتاب أشتركو في تأليفه يهدف إلى تعليم المهارات الأساسية المطلوبة في التكشيف الموضوعي العملي. وامتد هذا الاستخدام بالمعنى المحدود للمصطلح ليصل إلى كل من: "واينر"، و"إيرين تايلور" فقد استخدما المصطلح للدلالة على عملية التلخيص أو تحديد موضوع الكتاب أو الوثيقة.(23) (24) (25) (26)

ومن العرض السابق لرؤى ووجهات نظر مجموعة من المتخصصين في المكتبات وعلم المعلومات يتبين لنا أن هناك مسقطين لنظرة المتخصصين **للتحليل الموضوعي** مسقط رأسي وآخر أفقي: (انظر الشكل 1)

فمن **المسقط الرأسي** يمكننا أن نرى التحليل الموضوعي على أنه كافة أدوات ووسائل الوصول إلى مصادر المعلومات من خلال تحديد موضوع أو موضوعات معينة. ومن هذا الوضع يمكننا أن نرى التحليل الموضوعي ضمن المعالجة الفنية لمصادر المعلومات في المكتبات ومرافق المعلومات، ونراه ركيزه أساسية ضمن ركائز الضبط الببليوجرافي، وأساساً للمدخل الموضوعي للبحث والوصول إلى مصادر المعلومات.

بينما يمكن رؤية التحليل الموضوعي من **المسقط الأفقي** على أنه الخطوة الأولى من خطوات العمليات الفنية الموجهة للتعريف بموضوعات مصادر المعلومات والتي تستهدف التعرف على موضوعات الكتاب أو الدورية أو الرسالة الجامعية. ومن هذا الوضع يمكننا أن نرى وثاقة الصلة بين التحليل الموضوعي وبين إشباع الحاجات الموضوعية للمستفيدين من نظم استرجاع المعلومات.



الشكل (1) التحليل الموضوعي من مسقطين رأسي وأفقي

ولأغراض البحث وحرصاً على الإطراد والثبات في المصطلحات المستخدمة في متنه، سوف يستخدم المصطلح **التحليل الموضوعي** ليشمل كافة العمليات الهادفة للتعريف بالمحتوى الموضوعي لمصادر المعلومات وإنشاء أدوات البحث والوصول للمصادر عن طريق المدخل الموضوعي. وبذلك سوف يشمل مصطلح التحليل الموضوعي عمليات التصنيف والفهرسة الموضوعية والتكشيف والاستخلاص.

بينما سوف يستخدم المصطلح **تحليل المفاهيم Concept Analysis** للدلالة على أهم خطوات التحليل الموضوعي والمعنية بالتعرف على المفاهيم والموضوعات والأفكار الدالة على محتوى مصدر المعلومات والجديرة بإعداد نقاط وصول موضوعية لها.

2:2 العلاقات بين الموضوعات وإنعكاساتها على التحليل الموضوعي

من المفيد إلمام كل من القائمين بالتحليل الموضوعي بكل أشكاله وكذلك المستفيدين أو الباحثين عن مصادر المعلومات من خلال أدوات البحث والوصول إلى مصادر المعلومات بالموضوع الإلمام التام بأنواع وطبيعة وأشكال العلاقات المحتملة بين الموضوعات. تلك العلاقات المتشابكة والمتداخلة والتي تجسدها محتويات مصادر المعلومات نفسها، وتسعى أدوات البحث - القائمة على المدخل الموضوعي - بشتى السبل إلى ترجمتها والتعبير عنها لمجتمع المستفيدين. فقد سبق وأن نبهنا "رانجاناثان" إلى جمود أشهر أنظمة التصنيف أمام محتويات مصادر المعلومات ذات الأبعاد المتعددة والمتشابكة و تمسكها بتعيين رقم تصنيف واحد من موضوع واحد.[27]

ويشتمل الجدول التالي على أبرز العلاقات المحتملة بين الموضوعات وأمامها العلاقات بين نقاط الوصول الموضوعي والأنواع الفرعية لكل علاقة.[28] [29] [30] [31] [32]

جدول (1) العلاقات المحتملة بين الموضوعات وبين نقاط الوصول الموضوعي

أنواع العلاقات بين الموضوعات	أنواع العلاقات بين نقاط الوصول الموضوعي	الأنواع الفرعية لكل علاقة
العلاقات التركيبية Syntactic، وهي تشمل: أقسام بسيطة Simple، وهي تشمل: * أقسام أولية أو عناصر Elemental. * أقسام متعددة الأوصاف Superimposed.	علاقات التساوي/ التماثل/ التقابل Equivalence أو العلاقات التفضيلية Preferential * نقطة الوصول كلمة واحدة * تتكون نقطة الوصول من كلمتين (صفة وموصوف).	* المترادفات وأشباه المترادفات. * الأضداد أو التضاد. * نقطة وصول مخصصة وأخرى عامة. * الهجاء المفضل (الاختلافات الإملائية والنحوية). * المختصرات والأسماء الاستهلالية. * نقطة وصول قديمة وأخرى جارية. * الترجمات.
العلاقات التسلسلية الهرمية، وتشمل: * التكوين بالإنشقاق Dissection. * التكوين بالتعرية Denudation	العلاقات الهرمية/ الرتبية Hierarchical أو التفريعية.	* علاقة الشمول (نقطة وصول عريضة وأخرى مخصصة أو ضيقة). * علاقة الكل بالجزء. * علاقة الجنس بالنوع.
العلاقات التركيبية Syntactic، وهي تشمل: أقسام تكوينية Composite، وهي تشمل: * أقسام مركبة Compound * أقسام مزجية/ معقدة Complex.	علاقة الترابط Associative أو النسب / القرابة Affinitive أو الإقتران العلاقات التركيبية Syntactic أو الربط Coordination * تتكون نقطة الوصول من كلمتين (مضاف ومضاف إليه) حيث يكون التكوين بالتآليف Lamination. * أكثر من نقطة وصول متميزة عن بعضها تم الربط بينها بحروف الجر وأدوات العطف.. حيث يكون التكوين بالتجميع الحر Loose assemblage	* الربط (التساوي في الرتب). * السبب والأثر. * العلاقة الوراثية (الأصلية). * المتعاصر أو المتزامن. * علاقة الوسيلة/ الآلات. * علاقة المادة. * التشابه.
الملامح المتكررة أو الأوجه المشتركة بين الموضوعات مثل: أسماء الأماكن والفترات الزمنية وأشكال العرض وجمهور القراء واللغات	الروابط أو الفواصل في علم التراكيب أو تقسيمات أو تفريعات أو تجزيئات أو أوجه الموضوع. مثلاً: التقسيمات المكانية والزمانية والشكلية	الشرطة (-) وحروف الجر (في) والظرف (عند) وحرفي الجر (من... إلى..)، معاملات الدور، علامات الترقيم والعلامات الرياضية.

هذا وتستخدم شبكة من الإحالات اللفظية أو الرمزية للدلالة على العلاقات المختلفة بين نقاط الوصول. ففي علاقة التساوي أو التماثل تستخدم: إحالة أنظر أو استخدم (أس) ومستخدم ل (س ل). وفي العلاقة الهرمية تستخدم إحالة أنظر أيضاً أو مصطلح مخصص أو ضيق (م ض)، ومصطلح أعرض أو أوسع (م ع). بينما تستخدم الإحالة مصطلح مرتبط أو متصل (م ت).

2:3 سياسات التحليل الموضوعي

تضع المكتبات وغيرها من مرافق المعلومات السياسات اللازمة لضبط وتوجيه عمليات الإعداد أو التجهيز الفني لمجموعاتها من مصادر المعلومات، والتي غالباً ما تنص على القواعد والمعايير والخطط والقوائم المستخدمة بالمكتبة وعلى كافة الأمور الأخرى المتعلقة بإرشادات أو تعليمات أو توجيهات معينة.

وتختص سياسة التحليل الموضوعي بمعالجة الأمور التالية: [33]

1 - مستوى التحليل الموضوعي: ويشمل ذلك الاختبار من بين المستويين التاليين للتحليل:

* الشمول أو الإحاطة: الشمول هو مدى الإحاطة بكل الموضوعات المتميزة التي تحظى بالمعالجة في مصدر المعلومات.
* التخصص أو الانتقاء: يعني تركيز عملية التحليل على أبرز الموضوعات التي تحظى بالمعالجة في مصدر المعلومات.

2 - المادة القابلة للتحليل (المصادر الأساسية للتحليل) في مصدر المعلومات: وهي أكثر قطاعات أو وحدات أو عناصر مصدر المعلومات ثراءً من غيرها من الناحية الموضوعية، وهي قد تشمل بعض أو كل مايلي:

* النص كاملاً.
* الإطار المنهجي للمصدر: الأهداف والمجال.والمنهج والنتائج...
* عنوان المصدر الرئيسي والفرعي.
* عناوين الأبواب والفصول والأقسام.
* مؤهلات المؤلف والمؤسسات التي يعمل بها.
* قائمة المحتويات.
* التمهيد أو المقدمة.
* المستخلص.
* الخلاصة أو الخاتمة.
* وصف الناشر الذي يطبع على غلاف المصدر.
* شكل مصدر المعلومات.
* المجال الزمني.
* المجموعة المستهدفة.

* الأشكال والرسوم التوضيحية.
* الكشاف الهجائي.
* الببليوجرافية.

وقد تتطلب عملية التعرف على موضوعات مصدر المعلومات القراءة الكاملة له أو الاستعانة بمصادر المعلومات المرجعية أو استشارة الخبراء والمتخصصين في مجال المصدر. ولابد من أخذ الحيطة الكافية من احتمالات التأثير بالتوجهات الشخصية أو الإنحيازات أو الطموحات غير العملية والمبالغات.. وغيرها من أشكال المعلومات الزائفة أو المضللة التي قد ترد في المصادر المشار إليها.

3. **أشكال التحليل الموضوعي وعلاقاتها ببعضها البعض**: ويشمل ذلك تحديد أشكال التحليل الموضوعي القائمة بمرفق المعلومات والتي قد تتنوع - من وجهة نظر المكتبات ومرافق المعلومات - نتيجة لتنوع مصادر المعلومات المقتناه بالمكتبة، ولكنها لن تخرج عن الأشكال الآتية: التصنيف - الفهرسة الموضوعية - التكشيف - الاستخلاص. كما يفترض أن تحدد المكتبة أوجه التداخل والارتباط والتكامل فيما بين تلك العمليات وماينتج عنها من أدوات بحث، وبين أدوات البحث المحلية وأدوات البحث التجارية المقتناه بالمكتبة من قواعد بيانات ببليوجرافية أو غيرها. كما يمكن لهذا العنصر من عناصر سياسة التحليل الموضوعي لمرفق المعلومات أن يحدد الركائز الفنية المعيارية الداعمة لتلك العمليات من خطط تصنيف أو قوائم رؤوس موضوعات أو مكانز أو قوائم استناد.. إلخ.

2:4 خطوات أو مراحل التحليل الموضوعي

سبق وأن ذكرنا أن هناك تشابه كبير بين خطوات أو مراحل التحليل الموضوعي لمصادر المعلومات، وبين خطوات صياغة استراتيجيات البحث للرد على استفسارات المستفيدين. ونعرض لهذه الخطوات فيما يلي:

الخطوة الأولى تحليل المفاهيم أو تحليل محتوى مصدر المعلومات: وتهتم هذه الخطوة بفحص وتصفح مصدر المعلومات بهدف تحديد المفاهيم والأفكار التي يتناولها مصدر المعلومات.

الخطوة الثانية ترجمة أو التعبير عن ناتج التحليل: وتهتم هذه الخطوة بالتعبير عن ناتج تحليل المفاهيم باستخدام مجموعة من نقاط الوصول الموضوعية أو مؤشرات المحتوى (والتي قد تكون مصطلحات - رموز - عبارات أو جمل) يتم الحصول عليها (اقتطافاً أو اشتقاقاً) إما من لغة مصدر المعلومات نفسه أو من لغة استفسارات وأسئلة المستفيدين، كما يمكن أن يتم اختبارها أو تعيينها من لغة أخرى خارج نطاق مصدر المعلومات.

الخطوة الثالثة الربط بين نقاط الوصول الموضوعية وبين مصدر المعلومات: وتهتم هذه الخطوة بإضافة أو تحديد الروابط أو مؤشرات المكان أو موقع المعلومات. وهي إما أن تحدد للمستفيد موقع أن مواقع نقاط الوصول الموضوعية داخل مصادر المعلومات تحديداً دقيقاً أو أنها تكتفي بتقديم إشارات ببليوجرافية لمصادر المعلومات التي تناولت أو عالجت نقاط الوصول الموضوعية في متنها.

2:5 الأشكال المختلفة للتحليل الموضوعي

بالإضافة إلى عملية إعداد الوصف البيليوجرافي أو الإشارة البيليوجرافية لمصادر المعلومات لتحديد ذاتيتها لتسهيل الرجوع إليها، يمر كل شكل من أشكال التحليل الموضوعي بعدد من الخطوات والإجراءات المتتابعة والمترابطة، ويوضحها الجدول التالي: (34) (35) (36) (37) (38) (39)

جدول (2) الأشكال المختلفة للتحليل الموضوعي

أشكال التحليل الموضوعي في مرافق المعلومات	الأغراض أو الأهداف	القواعد والمبادئ العامة	الخطوات والإجراءات
التصنيف Classification	1- ترتيب الكتب على الرفوف. 2- ترتيب بدائل المصادر في الفهرس المصنف وفي البيليوجرافيات الموضوعية، وفي الكشافات وفي النظم الآلية للاسترجاع الموضوعي وعند إعداد استراتيجية البحث	اختيار درجة التصنيف من بين درجتين على أساس حجم مجموعات المكتبة، وهما: التصنيف الضيق (المفصل)، والتصنيف الواسع (العريض) كما يتم تقرير نوع خطة التصنيف المناسبة من بين الخطط الحصرية والخطط الوجهية. 1- يصنف المصدر وفقاً لموضوعه أولاً ثم حسب الشكل الذي عولج به الموضوع. 2- يوضع المصدر في المكان الذي يحقق أكبر قدر من الفائدة للمستفيدين. 3- يوضع المصدر في القسم الموضوعي الأكثر تخصصاً ذلك الذي يحويه بدلاً من الموضوع العام. أي أن يكون رمز التصنيف متطابقاً مع الموضوع المخصص للمصدر.	1- تقرير أو تحديد موضوع مصدر المعلومات. 2- تحديد رقم التصنيف أي ترجمة الموضوع الذي أمكن التوصل إليه في الخطوة السابقة إلى لغة نظام التصنيف أو كما تعرف برموز التصنيف

تابع : جدول (2) الأشكال المختلفة للتحليل الموضوعي

أشكال التحليل الموضوعي في مرافق المعلومات	الأغراض أو الأهداف	القواعد والمبادئ العامة	الخطوات والإجراءات
		4- عندما يتناول المصدر موضوعين أو ثلاثة موضوعات، فإنه يوضع مع الموضوع الأكثر أهمية، أو مع الموضوع المعالج أولاً. وعندما يتناول المصدر أكثر من ثلاثة موضوعات، فإنه يوضع في القسم العام الذي يضم كل هذه الموضوعات. 5- عندما يتناول المصدر موضوعاً لا مكان له في خطة التصنيف، فإنه يوضع تحت أقرب الموضوعات إليه.	
الفهرسة الموضوعية Subject Cataloguing	إنشاء الفهرس الموضوعي بأنواعه المختلفة، وهي: الفهرس الموضوعي الهجائي، والفهرس المصنف، والفهرس الهجائي المصنف. وهي تعمل على تحقيق الآتي: 1- بيان مايوجد بالمكتبة من مصادر عن موضوع معين. 2- بيان ما يوجد بالمكتبة من مصادر عن موضوعات ذات الصلة بالموضوع المستعلم عنه، لأن المصادر عن الموضوعات المتصلة أو المرتبطة بالموضوع المستعلم عنه هي مصادر عن هذا الموضوع إلى حد ما.	هناك قاعدة أساسية تنص على أن رأس الموضوع في صياغته وبنائه يجب أن يطابق ما سوف يبحث عنه القارئ في الفهرس. فالقارئ هو محور القواعد، وإن عاداته واستعمالاته هي القاطع النهائي للممارسة. 1- التخصيص المباشر: إدخال المصدر تحت رأس موضوعه وليس تحت رأس القسم الذي يشتمل على ذلك الموضوع. 2- الوحدة والثبات: ينبغي استخدام مصطلح واحد فقط في الفهرس للتعبير عن الموضوع الذي تتجمع تحته كل المصادر التي تتعلق بالموضوع بصرف النظر عن المصطلحات الكثيرة التي تعبر عن هذا الموضوع. 3- الاستخدام الشائع: أو على الأقل استخدام القراء الذين نريد لهم أو نتوقع لهم أن يستعملوا المصادر التي تحت ذلك الرأس. 4- اللغة الواحدة لرؤوس الموضوعات.	1- التعرف على موضوع المصدر. 2- اقتراح رأس موضوع أو أكثر. 3- البحث في قائمة رؤوس الموضوعات. للاستقرار على رؤوس الموضوعات الصالحة. 4- الإشارة في القائمة إلى الرؤوس والإحالات المستخدمة أو إعداد تسجيلات في ملف الاستناد الموضوعي.
التكشيف Indexing	إنشاء الكشافات للمساعدة في عمليات البحث واسترجاع المعلومات.	تختلف القواعد المتبعة أثناء التكشيف باختلاف نوع أو طريقة التكشيف. كما أن هناك طريقتين	1- تقرير أو تحديد موضوع مصدر المعلومات.

تابع : جدول (2) الأشكال المختلفة للتحليل الموضوعي

أشكال التحليل الموضوعي في مرافق المعلومات	الأغراض أو الأهداف	القواعد والمبادئ العامة	الخطوات والإجراءات
	ومن أنواعها: كشافات الكتب، وكشافات النصوص، والكشافات البيليوجرافية. 1- التحقق من المعلومات التي يمكن أن تكون متصلة بموضوع ما، وتحديد موقعها في المصدر أو مجموعة المصادر التي يتم تكشيفها. 2- التمييز بين المعلومات المتصلة بموضوع ما ومجرد الذكر العابر للموضوع. 3- تجميع المعلومات المتصلة بموضوع ما، والتي يمكن أن تكون مشتتة نتيجة للطريقة المتبعة في ترتيب عناصر المصدر أو مجموعة المصادر.	للتكشيف، هما: التكشيف بالتعيين، وهو يعتمد على لغة تكشيف للنظام. والتكشيف بالاشتقاق الذي يقيس أو يشتق الكلمات المفتاحية من النص المكشف.	2- تحديد المصطلح الكشفي أي ترجمة الموضوع الذي أمكن التوصل إليه في الخطوة السابقة إلى لغة التكشيف.
الاستخلاص Abstracting	إنشاء المستخلصات بأنواعها المختلفة: الإعلامية، والإرشادية أو الكشفية، والنقدية وتجميعها فيما يسمى بدورية المستخلصات. 1- مساعدة الباحثين على متابعة وملاحقة التطورات الجارية بأقل قدر ممكن من الوقت والجهد والتغلب على تشتت المعلومات في العديد من قنوات النشر. 2- تعد أفضل البدائل على الإطلاق كمصدر للحكم على مدى اتصال المصادر بموضوع اهتمام المستفيد. 3- تخطي الحواجز اللغوية.	المستخلص الجيد هو الذي يقدم للمستفيد أهم عناصر محتوى المصدر المستخلص فضلاً عن الطابع العام لهذا المصدر. ويجب أن يتسم بالإيجاز والوضوح. فالمستخلص يعني التعبير الموجز الدقيق عن محتوى مصدر ما، دون أي تفسير إضافي أو نقد، وبصرف النظر عمن يقوم بكتابته.	1- الاطلاع على مصدر المعلومات. 2- كتابة مسودة المستخلص. 3- المراجعة والتحرير.

وقد أكد المتخصصون على أوجه الشبه والتداخل فيما بين أشكال التحليل الموضوعي، وخصوصاً فيما يتعلق بالخطوات أو الإجراءات المتبعة لتنفيذ كل منها. فقد جمع الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي بين عمليتي التصنيف واختيار رؤوس الموضوعات تحت عملية الفهرسة الموضوعية.(40) وقد ناقش مصدر آخر أوجه الشبة والاختلاف بين الاستخلاص وكل من التصنيف والتكشيف وأوضح أن الأول يعطي بعض المعلومات

الأساسية والفعلية المحتواة في مصدر المعلومات الأصلي. بينما تحدد نظم التكشيف أو التصنيف مكان وجود المعلومات وموقعها ويتطلب ذلك من المستفيد ضرورة فحص مصدر المعلومات الأصلي والرجوع إليه.[41] كما أشار الأستاذ الدكتور حشمت قاسم إلى أن الأساليب المختلفة للتحليل الموضوعي ترتبط بالسعي نحو إعداد ما يسمى **ببدائل مصادر المعلومات** سواء في فهارس المكتبات أو في قواعد البيانات الببليوجرافية، باستثناء الاستخلاص الذي يرمي إلى تقديم المعلومات التي يمكن أن تغني المستفيد عن الرجوع إلى مصادر المعلومات الأصلية، أو الحقائق التي يمكن أن يسترشد بها المستفيد في اتخاذ قرار الرجوع إلى هذه المصادر أو عدم الرجوع إليها. كما يرى الدكتور حشمت أن التكشيف هو التحليل من أجل إعداد المداخل الموضوعية (نقاط الوصول الموضوعي) التي تصف محتوى مصادر المعلومات وتستخدم كمفاتيح لاسترجاعها، بينما الاستخلاص هو التحليل من أجل تقديم أهم ما تشتمل عليه المصادر من معلومات مناسبة.[42] هذا ويتوقع "ألوري" اختفاء الفصل العملي بين المصطلحين: التكشيف والفهرسة الموضوعية في المستقبل.[43]

ويأسف "لانكستر" للوضع السائد في مهنة المكتبات وفي الإنتاج الفكري المتخصص في المكتبات وعلم المعلومات بشأن التمييز بين مصطلحات "التصنيف" و"الفهرسة الموضوعية" و"التكشيف الموضوعي" واصفاً أياه بالسذاجة. ويرجع جانب من الخلط المصطلحي إلى العجز عن التمييز بين تحليل المحتوى أو المفاهيم، ومراحل الترجمة.[44]

2:6 لغات التعبير عن ناتج تحليل المفاهيم

سبق وأن ذكرنا أن الخطوة الأولى من خطوات التحليل الموضوعي هي تحليل المفاهيم أو تحليل محتوى مصدر المعلومات، وهي تهتم بفحص وتصفح مصدر المعلومات بهدف تحديد المفاهيم والأفكار التي يتناولها مصدر المعلومات أو استفسارات وأسئلة المستفيدين. ثم تبدأ الخطوة الثانية وهي تهتم بالتعبير عن ناتج تحليل المفاهيم باستخدام مجموعة من نقاط الوصول الموضوعية أو مؤشرات المحتوى. هذه النقاط قد تكون مصطلحات (كلمات أو ألفاظ) أو رموز أو جمل وعبارات يتم الحصول عليها إما عن طريق أو اشتقاقها من نفس نص مصدر المعلومات بلغته الأصلية، أو يتم اختيارها وتعيينها من لغة أخرى خارج نطاق مصدر المعلومات. وبالتالي لابد من اتخاذ قرار بشأن اختيار نوع لغة التعبير عن ناتج تحليل المفاهيم. هل نستخدم اللغة الرمزية المقيدة؟ أم نستخدم اللغة اللفظية أو الكلامية التي تفسح المجال للاختيار بين التقييد أو عدمه؟

ويمكن أن نقتبس ما ذكره الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبوالنور بشأن مزايا الفهرس

المصنف ونعيد طرحه على أنه من مزايا التعبير الرمزي عن المفاهيم والأفكار الواردة في مصادر المعلومات، حيث يقول:(45) "ان **النظام الرمزي الذي لايعتمد على اللغة يعني** إمكانية التوحيد القياسي على المستوى الدولي ومن ثم إمكانية التعاون، وانتقاء الحواجز اللغوية لأن الترتيب هنا يعتمد في فعاليته على العلاقات المنطقية دون الترابط اللغوي". وهذا يعني أن رموز التصنيف قد تخطت عقبة توحيد لغة أو هجائية رؤوس الموضوعات المستخدمة للتعبير عن مصادر المعلومات على اختلاف لغات نشرها.

وعلى الجانب الآخر نجد أن التعبير اللفظي عن المفاهيم والأفكار يمكنه التأثر بعامل مهم جداً ألا وهو **اللغة** ومشاكلها المعروفة في المترادفات والمتجانسات والمختصرات واختلاف في الهجاء والترجمة. . إلخ، إلا أن من يختار لغة التعبير اللفظي سيجد نفسة أمام اختيارين. أولهما، الاعتماد على اللغة الطبيعية بمفرداتها المستخدمة من جانب كل من المؤلفين والمستفيدين، وثانيهما الاعتماد على اللغة المقيدة بمفردات محددة ومضبوطة، تتسم بتغلبها على معظم المشاكل المعروفة في اللغة غير المحكمة أو غير المضبوطة. ونوضح في الجدول التالي أوجه الشبه والاختلاف بين الأسلوبين.

جدول (3) مقارنة بين اللغة المقيدة واللغة الطبيعية

أوجه المقارنة	اللغة المقيدة (المحكمة/المضبوطة) Controlled Language (Vocabulary)	اللغة الطبيعية (الحرة/غير المقيدة) Natural Language (Vocabulary)
التعريف	هي اللغة التي تتحدد أشكال مفرداتها وتحسم مشكلاتها الدلالية وتستقر صيغها النحوية من البداية وينبغي التقيد بها في التعبير عن ناتج التحقق من المحتوى الموضوعي لمصادر المعلومات(46)	استخدام المصطلحات كما تظهر في مصادر المعلومات دون تعديل(47)
الخصائص	تهتم بتحليل المفاهيم الواردة في النص وإبرازها حدد "لانكستر" ثلاث خصائص عامة للغات المقيدة، وهي:(48) 1- مدى التخصيص في اللغة. 2- مستوى الربط المسبق في اللغة. 3- درجة إظهار العلاقات الدلالية بين مفردات اللغة.	تهتم بتحليل المصطلحات أو الكلمات الواردة في النص وإبرازها.
المزايا	يحصرها الوري في الآتي:(49) * تحسين عملية المضاهاة بين المكشف والمستفيد. * ضمان الإطراد في المفردات المستخدمة. * استخدام الإحالات للربط بين الموضوعات. * زيادة سرعة عملية البحث. ويضيف لانكستر(50)	يحصرها الوري فيما يلي:(51) * تكون أكثر حداثة لأنها مواكبة للغة المؤلفين. * الاتفاق النسبي بين مفردات لغة المؤلفين وبين مفردات لغة المستفيدين. * انخفاض الجهد المبذول وقلة التكلفة. * تمنح المستفيد فرصة الحصول على الأقل على شئ ما تحت أي مصطلح يختاره كمصطلح

تابع :جدول (3) مقارنة بين اللغة المقيدة واللغة الطبيعية

أوجه المقارنة	اللغة المقيدة (المحكمة/المضبوطة) Controlled Language (Vocabulary)	اللغة الطبيعية (الحرة/غير المقيدة) Natural Language (Vocabulary)
	تيسير إجراء عمليات البحث العريضة (الشاملة) بتجميع المصطلحات المتصلة ببعضها البعض دلالياً، سواء كانت العلاقة بينها أفقية أو رأسية، وذلك بطريقة معينة.	استرجاع. كما ذكر لانكستر[52] المزايا الآتية: * تزايد عدد الوثائق التي تحتاج إلى التكشيف. * تزايد كم النصوص الكاملة لمصادر المعلومات التي يمكن البحث فيها.
العيوب	يحصرها ألوري في الآتي:[53] * عالية التركيب، وعقيمة للتكشيف والاسترجاع. * ارتفاع تكلفتها لايبرر تحسين أداء الاسترجاع. * تقضي على الفروق الطفيفة بين الكلمات	يحصرها "لانكستر" في ثلاثة عناصر:[54] [55] (1) الترادف ويشمل عدم الإطراد في التعبير عن الموضوع نفسه، أو وجود أكثر من مصطلح واحد للدلالة على موضوع أو مفهوم معين. (2) الاشتراك اللفظي، ويعني الكلمات المؤتلفة شكلاً والمختلفة معنى، أي الكلمات المتطابقة في الهجاء والمختلفة في المعنى. (3) اختلاف الأشكال النحوية والإملائية. (4) البحث الشامل، حيث يتعين على مسؤولي البحث الإحاطة بجميع المصطلحات المتصلة ببعضها البعض دلالياً، واللازمة لإجراء بحث شامل
مصادر مفردات اللغة	المكانز - خطط التصنيف - قوائم رؤوس الموضوعات - الملفات الاستنادية الموضوعية.	اللغة الطبيعية - لغة النصوص الحرة أو المطلقة وكذلك حقول وصف المحتويات في التسجيلات الببليوجرافية مثل: العنوان، المستخلصات، حواشي المحتويات. هذا إلى جانب الكشافات.
أنواع نظم استرجاع المعلومات	قواعد البيانات الببليوجرافية القائمة على تكشيف الإنتاج الفكري. وكذلك نظم إسترجاع المعلومات أو الحقائق أو نظم إسترجاع المعلومات المرجعية.	يحصرها "لانكستر"[56] في نوعين هما: (أ) نظم الاسترجاع المعتمدة على اللغة الطبيعية لوصف المحتوى الموضوعي، (ب) نظم اختزان واسترجاع نصوص المصادر كاملة أو المستخلصات.

وفي سياق تناوله لسمات اللغة المقيدة النموذجية ذكر الأستاذ حشمت قاسم[57] أنه ينبغي أن تكفل القدرة على التعبير عن طلب المستفيد بالمصطلحات نفسها التي تعبر عن محتوى مصادر المعلومات في التكشيف، ولكن هذا الشرط قد يكون من الصعب الالتزام به وتحقيقه بالنسبة للغات المقيدة الرمزية، وخصوصاً خطط التصنيف. ويذخر الإنتاج الفكري العربي بالعديد من الأعمال المنشورة عن اللغات الطبيعية والمقيدة.[58] [59] [60] [61]

2:7 أنواع ومستويات لغات التعبير عن ناتج تحليل المفاهيم

تعتمد المكتبات ومرافق المعلومات على مجموعة متنوعة من المصادر المقننة لمفردات التعبير عن ناتج عملية تحليل المحتوى أو تحليل مفاهيم مصادر المعلومات المقتناه على اختلاف أنواعها وأشكالها، ونستعرض في الجدول التالي أهم أنواع تلك الركائز الفنية المقننة.

جدول (4) الركائز الفنية للتعبير عن ناتج تحليل المفاهيم

أوجه المقارنة	خطط التصنيف	قوائم رؤوس الموضوعات	المكانز
نشأة أشهر النماذج	صدر الطبعة الأولى من تصنيف ديوي العشري في عام 1876	صدرت الطبعة الأولى من قائمة مكتبة الكونجرس لرؤوس الموضوعات عام 1910.	صدرت الطبعة الأولى من مكنز اليونسكو عام 1977.
الأنواع	هناك ثلاثة أنواع:[62] 1- خطط حصرية: تحصر كل الأقسام المطلوبة في موضوع معين أو في عالم المعرفة ككل، على أن يتبع في ترتيب هذه الأقسام التسلسل الهرمي. ويلاحظ أن معظم الخطط الحصرية قد بدأت في تطبيق مبدأ التخليق عن طريق قوائم التقسيمات الموحدة التي يمكن استخدامها مع أي موضوع من الموضوعات. 2- خطط شبه حصرية: وهي التي تدخل قدراً من التحليل والتركيب بين الموضوعات. 3- خطط وجهية (تحليلية تركيبية): تحلل الموضوعات إلى مكوناتها من الأقسام الأولية (العناصر) وهذه الأقسام فقط هي تلك التي تشملها خطة التصنيف. ثم يتولى المصنف مهمة تجميع الأقسام الأولية ويصل الرموز المناسبة الخاصة بتلك الأقسم لتخليق أقسام موضوعية جديدة.	قوائم تسجيل الموضوعات في ترتيب هجائي وتنقسم إلى:[63] قوائم عامة - قوائم متخصصة.	أداة تجمع بين خصائص كل من التصنيف والمصطلحات الألفبائية. وسيلة لضبط المصطلحات وترجمتها من اللغة الطبيعية إلى اللغة المقيدة. ومن أنواعها: المكانز المتخصصة - المكانز المصغرة - المكانز متعددة اللغات - المكنز الهجائي والمكنز المصنف.[64]
نماذج	**نماذج النوع الأول:** خطة تصنيف ديوي العشري (ط21، لعام 1996). خطة تصنيف مكتبة الكونجرس. **نماذج النوع الثاني:** خطة التصنيف العشري العالمي. **نماذج النوع الثالث:** خطة تصنيف رانجاناثان أو تصنيف الكولون. خطة التصنيف الببليوجرافي لبليس.	قائمة رؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس. قائمة سيرز لرؤوس الموضوعات. قائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى.	مكنز اليونسكو[65] مكنز العلوم الاجتماعية.

تابع : جدول (4) الركائز الفنية للتعبير عن ناتج تحليل المفاهيم

أوجه المقارنة	خطط التصنيف	قوائم رؤوس الموضوعات	المكانز
المكونات	1- الجداول أو القوائم Schedules/ Tables. 2- الرمز Notation. 3- الكشاف الهجائي Alphabetical Index 3:1 الكشاف المخصص (أو كشاف المكان الواحد) يرتب المصطلحات الواردة في الجداول ترتيباً هجائياً وأمام كل مصطلح رمز التصنيف الخاص به. 3:2 الكشاف النسبي وهو يجمع مظاهر أو أوجه الموضوع الواحد معاً تحت اسم المفهوم، وأمام كل موضوع رمز التصنيف الخاص به.(66) 4- مؤسسة تصون الخطة وتراجعها.(67)	1- المقدمة. 2- قائمة التقسيمات الوجهية والشكلية (التقسيمات الموحدة). 3- جسم القائمة.	1- المقدمة. 2- القسم الرئيسي (عرض منهجي أو هجائي للمصطلحات). 3- الأقسام الإضافية أو المكملة في المكنز، وهي تشمل: الكشافات الهجائية (في حالة ترتيب القسم الرئيسي ترتيباً منهجياً مصنفاً)- الإدراجات المنهجية- عروض الرسومات.(68) (69)
العيوب	عجز خطط التصنيف التقليدية عن ملاحقة تطور مجالات المعرفة بطريقة اندماج أو التحام الموضوعات المتمايزة سابقاً، وكذلك يصعب استيعاب الموضوعات البينية أو الموضوعات المتعددة المجالات في إطار تقليدي.(70)	عجز قوائم رؤوس الموضوعات عن ملاحقة التطورات في مجالات المعرفة الناجمة عن الالتحامات والتداخلات بين الموضوعات.	اتباع أكثر من طريقة للترتيب قد تربك عمل المكشف. تستغرق إجراءات التحديث والتطوير وقت طويل.

2:8 ملفات الاستناد الموضوعي

الضبط الاستنادي Authority Control هو عملية حفظ الدقة والثبات في أشكال المداخل (الرؤوس/ نقاط الوصول) في الملف الببليوجرافي اعتماداً على ملف الاستناد، أو إنشاء الروابط المنطقية بين ملفات الاستناد والملفات الببليوجرافية، أي بين التسجيلات الاستنادية الفردية للمداخل المختلفة وكافة التسجيلات الببليوجرافية التي يستخدم لها المدخل نفسه (الرأس/ نقطة الوصول)(71). وتكمن أهمية الضبط الاستنادي للموضوعات في تنوع مسميات الموضوعات وفي احتمالات التغير في علاقاتها ومعانيها.(72)

ويعرف **ملف الاستناد** بأنه مجموعة من التسجيلات الاستنادية للمداخل المستخدمة. هذا قد تستقل المكتبة أو مرفق المعلومات بالملفات الاستنادية الخاصة بها أو تتقاسمها مع أطراف أخرى. كما يمكن إنشاء ملف استنادي شامل لكافة أنواع المداخل (المؤلفين والعناوين المقننة وعناوين السلاسل والموضوعات. . . وغيرها) أو إنشاء ملف استنادي لكل نوع من أنواع المداخل. ويقسم "فوسكت" نظم ملفات الاستناد على أساس مرونة النظام

في حالات الإضافة أو الاستبعاد لبعض رؤوس الموضوعات إلى نوعين، هما:[73]

1- نظم مفتوحة تمكننا من أن نضيف بأنفسنا رأس الموضوع الجديد.

2- نظم مغلقة لا تمكننا من الإضافة أو الحذف وإنما علينا انتظار الهيئة المشرفة عليه حتى تصدر طبعة جديدة أو نشرة تغييرات.

أما **ملف الاستناد الموضوعي** فهو الملف الذي يضم كافة رؤوس الموضوعات والإحالات المستخدمة فعلياً من جانب المكتبة أو مرفق المعلومات كمدخل أو نقاط وصول في الفهرس الموضوعي. وتسلك المكتبات أحد طريقين لإنشاء ملف الاستناد الموضوعي، وهما:[74]

(أ) وضع علامات داخل قائة رؤوس الموضوعات - المطبوعة المستخدمة بالمكتبة أو بمرفق المعلومات - أمام رؤوس الموضوعات التي تم استخدامها فعلياً، وكذلك تسجيل رؤوس الموضوعات وإحالاتها المستحدثة من جانب الفهرس بالمكتبة و التي تمت صياغتها وإضافتها للقائمة لعدم توافرها بها.

(ب) إنشاء ملف استناد موضوعي خاص بالمكتبة أو مرفق المعلومات، وخصوصاً إذا لم تجد المكتبة في القائمة المطبوعة أداة كافية ومرضية.

وتشتمل **تسجيلة الاستناد الموضوعي** على بيانات الشكل المقنن لرأس الموضوع، وتبصرة توضيحية تحدد مجال استخدامه، ورؤوس الموضوعات المتصلة به عن طريق الإحالات ورؤوس الموضوعات المرادفة له، والمصادر التي بحثت واستخدم فيها المصطلح كرأس موضوع، وبيانات مصدر المعلومات التي تسبب في إنشاء رأس الموضوع الجديد، وتاريخ اعتماد أو إقرار المكتبة لإنشاء رأس الموضوع.

2:9 الربط المسبق واللاحق بين مفردات اللغة

يختلف "ألوري" مع "لانكستر" في الاتفاق على مفهوم واحد لنظم الربط المسبق والربط اللاحق بين مفردات اللغة المستخدمة للتعبير عن ناتج عملية تحليل محتوى كل من: نصوص مصادر المعلومات، واستفسارات أو أسئلة المستفيدين. حيث يرى الأول أن كافة خطط التصنيف الحصرية وقوائم رؤوس الموضوعات و المكانز تصنف ضمن نظم الربط المسبق ولاتوجد مصطلحات تكشيف لاحقة الربط. ولكن توجد بعض النظم التي تسمح للباحثين بالربط بين مفردات البحث لكي ينتج عبارة لاحقة التجهيز يبحث عنها.[75] بينما ميز "لانكستر" بين الربط المسبق والربط اللاحق على أساس درجة أو كثافة الربط بين مفردات اللغة المستخدمة للتعبير عن ناتج تحليل المفاهيم أو المحتوى. ويوضح الجدول التالي أوجه المقارنة بين النظامين.

جدول (5) مقارنة بين الربط المسبق واللاحق بين مفردات اللغة

أوجه المقارنة	الربط المسبق Pre-Correlation/ Pre-Coordination	الربط اللاحق Post-Correlation/ Post-Coordination
التعريف	استعمال أكثر من مصطلح واحد أو أكثر من رمز واحد للتعبير عن موضوع مركب، ثم تحديد العلاقة النظمية بين المصطلحات أو الرموز في مرحلة التحليل الموضوعي أو مرحلة المدخلات[76] أي يتم الجمع بين المفاهيم بطريقة ما والتعبير عنها بعبارة واحدة مركبة أو أكثر من عبارة. ولا يمكن الربط بين المفاهيم أو الأوجه التي ارتبطت ببعضها مسبقاً على هذا النحو، صراحة في مرحلة البحث.[77]	يستعمل في التعبير عن المحتوى الموضوعي لمصدر المعلومات مصطلحات تدل على مفاهيم بسيطة، ينبغي بعد ذلك الربط بينها صراحة بالروابط (منها الروابط البوليانية) في مرحلة البحث للتعبير عن الارتباطات الدلالية المركبة.[78]
المزايا	الحفاظ على الوحدة والاطراد في المفردات المستخدمة.	يكفل درجة من التخصيص أعلى مما تكفله نظم الربط المسبق.[79]
العيوب	* يمكن أن يحول دون بلوغ درجة مناسبة من التخصص في التعبير عن ناتج تحليل المفاهيم في مرحلة المدخلات. * لايكفي المرونة الكافية في التعبير عن الخصائص الموضوعية لمصادر المعلومات التي يمكن أن تلبي حاجة المستفيد في مرحلة المخرجات.	ارتفاع احتمالات استرجاع مصادر معلومات لاتتصل بموضوع الطلب على الإطلاق. حيث يمكن أن تحدث مصاحبة مزيفة أو خاطئة أو ارتباطات خاطئة بين المصطلحات أو مايسمى بالعلاقات الغامضة المزيفة بين المصطلحات.[80]
النماذج	خطط التصنيف - قوائم رؤوس الموضوعات.	المكانز

2:10 المبادئ الأساسية لضبط مفردات اللغة

يراعى عند ضبط مفردات اللغة مبدآن أساسيان هما:[81] [82]

* **المسوغ/ السند الأدبي أو مسوغ الإنتاج الفكري Literary Warrant** أي أن يكون هناك إنتاج فكري كاف في الموضوع الذي تدل عليه المفردة (الكلمة/المصطلح) وهو ما يبرر استخدامه.

* **مسوغ/ سند المستفيد User Warrant** أي أن مفردة اللغة (الكلمة/المصطلح) يتم استعمالها، وعلى نحو منتظم إلى حد ما، من جانب المستفيدين من أداة البحث أو نظام استرجاع المعلومات. وهناك مصطلح آخر يستخدم لنفس المعنى تقريباً هو السند الاستفساري Enquiry Warrant.[83]

2:11 الأنواع المختلفة لنقاط الوصول بالموضوع

يوضح الجدول التالي الأنواع المختلفة لنقاط الوصول الموضوعية:[84] [85]

جدول (6) الأنواع المختلفة لنقاط الوصول الموضوعي

الأشكال المختلفة للتحليل الموضوعي	الأنواع المختلفة لنقاط الوصول الموضوعي	الاستخدام
التصنيف	الرمز الخالص/ البحث: يتألف من مجموعة واحدة من الرموز: أعداد أو حروف. الرمز المختلط: يتألف من أكثر من مجموعة واحدة من الرموز. كما يمكن استخدام علامات ترقيم أوعلامات حسابية للربط أو الفصل بين الرموز (مثلاً: ÷-+ : ()٪ ^).	علامات تستخدم لوصف الأقسام الموضوعية وفروعها. وكل رمز يشكل جزء من بنية منظمة تعرف بخطة أو نظام التصنيف. كما أنها لابد وان تتسم بالصفات الآتية: الاختصار- البساطة- سهولة الكتابة والنطق والتذكر- التعبير- المرونة.(86)
التكشيف	الواصف: 1- واصفات المحتوى 2- واصفات شكلية	مصطلح يستخدم للتعبير عن المفاهيم تصف المحتوى الموضوعي تشير إلى خصائص شكلية للمصادر
	اللاواصف	المصطلح غير المسموح باستخدامه.
	الكلمات المفتاحية	تقتبس أو تقتطف من العناوين أو المستخلصات أو من الاستشهادات المرجعية أو رؤوس الموضوعات أو من قوائم المحتويات والكشافات أو من النص الكامل.
الفهرسة الموضوعية	رؤوس الموضوعات	كلمة أو أكثر تستخدم للتعبير عن مفهوم محدد.
الاستخلاص	المستخلص	تمثيل مختصر ودقيق وموضوعي لمحتويات مصدر المعلومات، ويتسم بالإيجاز والوضوح والدقة، ومن أهم عناصره: الغرض أو الهدف من المصدر، المنهج المتبع، والنتائج، والخلاصة أو النتائج العامة.

2:12 أساليب العرض المختلفة لنقاط الوصول بالموضوع

يوضح الجدول التالي أساليب العرض المختلفة لنقاط الوصول الموضوعية(87)

جدول (7) أساليب العرض المختلفة لنقاط الوصول بالموضوع

أساليب المختلفة للعرض	الأنواع الفرعية	الاستخدام
الهجائي		قوائم رؤوس الموضوعات - المكانز.
المصنف		خطط التصنيف - المكانز.
الإدراجات المنهجية	1- المجموعات الموضوعية العريضة (العرض الفئوي). 2- العرض التفريعي أو الهرمي. 3- العرض الوجهي (القائم على التباديل). 4- عرض الرسومات (البياني أو ثنائي البعد).	المكانز.

(للبحث بقية)

الاستبعاد في المكتبات:
دراسة مقارنة لاقتراح مشروع استراتيجي عربي

د. أمنية مصطفى صادق
جامعة المنوفية
osadek@idsc.net.eg

ملخص:

يتناول نشاط تنقية واستبعاد مقتنيات المكتبات بالتحليل و الدراسة، ويمتد ليشمل ما بعد الاستبعاد من إمكانيات الاستفادة من أوعية المعلومات المستبعدة، بأسلوب إعادة التوزيع على المستوى الوطني بحيث يتم التبادل و الإهداء بشكل مركزي يحقق استفادة كاملة من أنواع أوعية المعلومات المختلفة و تشمل الاستفادة الغالبية العظمى من مستويات أوعية المعلومات المختلفة.

يتم الاسترشاد في هذه الدراسة بعدة مشروعات أجنبية، بعد المقارنة و التحليل من أجل الوصول إلى اقتراح بمشروع استراتيجي عربي يقوم على الاستفادة من أوعية المعلومات المستبعدة و إعادة توزيعها بأسلوب المقاصة، و الذي يمكن أن يثرى المكتبات العربية بشكل سريع وبدون تكلفة مالية تذكر. ويساعد مثل هذا المشروع على إحياء العديد من المهارات المتعلقة بصناعة الكتاب وترميمه وتجليده وبالتالي فتح مجالات للعمل بمستويات مختلفة منها المستوى الحرفي ومنها المستوي الأكاديمي.

مقدمة:

إن لحظة الفناء من اللحظات التي تصعب على الإنسان، نظراً لما ترتبط به من ذكريات ومشاعر وأحاسيس، هذه المشاعر والأحاسيس تتكون تجاه الأشياء تماماً كما تتكون تجاه المخلوقات، ولكن عملية الفناء تمر بمراحل، كما لها خصائص متعارف عليها، بين كل نوعية من أنواع المخلوقات سواء كان إنساناً أو نباتاً أو حيواناً أو جماداً. بل إن كثير من المفكرين يرى أن الإنسان يبدأ في مراحل الموت منذ اللحظة التي يولد فيها. أما الأطباء

فيؤكـدون أن خلايا الجسم البشـري تموت كل يوم، وعليه فالإنسان يحـمل في طياته بذور فنائه. وكـما تفني المخلوقـات تفني الأشـياء التي يصنـعهـا الإنسان أيضـاً، وهذا الفناء يمر بمراحل قـد تطول وقـد تقصـر واليـوم نحن بصدد دراسـة إحـدى مراحـل الفناء لأوعيـة المعلومات وهي مرحلة التنقية والاستبـعاد من المكتبات، هذه المرحلة التي تتناول كل أوعية الذاكرة الخارجية والتي طالما شغلت أخصائي المعلومات.

ففي عالم المكتبـات نجد "لكل وعاء أجلا"[1] يعني أن أي وعاء للمعلومات هو شيء مخـلوق ولابد له من الفناء، في يوم ما مـن الأيام وفي لحظة محـددة من اللحظات. وربما يكون الفناء بمعني التحول من دور إلى آخر وليس بمعنى التلاشي أو الانعدام.

إن عملية التنقية والاستبعاد[2] لمجموعات المقتنيات في المكتبات على كافة أنواعها، هو إجراء إداري وفني، يقع عبئه على أمين المكتبة، في نطاق تنمية المقتنيات، أو ما يطلق علية عملية التزويد. وإذا كانت كلمة (التنقية) تطلق على الجانب الفني لتقييم المحتوي بما يتناسب واحتـياجات المكتـبة فإن كلمـة (الاستبـعاد) تطلق على الإجـراءات الإدارية لتنفيذ عـملية الاستبعاد.

ومن الغريب أن تكون الكتابات عن الاستبعاد في مجال المكتبات شبه نادر باللغة العربية وقليل نسبيـاً باللغة الإنجليزية، على الرغم من الممارسات المسـتمرة للاستبعـاد في المكتبات المتخـصصة والمكتبـات العامة وغـيرهما من أنواع المكتبـات بشكل دائم. وعلى الرغم من أهمية الاستبـعاد كإجراء له نتائج وخيمة إلا أن أدبيات علم المكتـبات باللغة العربية لم تول هذا الموضوع قدراً من الاهتمام يتناسب وأهميته، فـجاءت أدبيات المكتبات في اللغة العربية تتحـدث عن الاستبـعاد على أنه ضرورة لتنمـية المقتنيـات، فاهتمت الكتـابات بالمبررات، وخاضت في الأسس والمعـايير الخاصـة بالاستـبعاد وتفـاصيل آثار الاستـبعاد من الوجـهة النظرية دون الوجهة التطبيقية كما أنها لم تقدم الشيء الكثير عن مدي إمكانية الاستفادة من الأوعية المسـتبعدة سـواء كانت الاستفادة على المسـتوى الشكلي للوعاء أو الاسـتفادة على مستوى المحتوى العلمي. والاستبعاد هو العـملية التي تؤثر في حجم مقتنيات المكتبة، كما تؤثر في دقة وسرعة الوصول إلى الأوعية بشكل عام، هذا بالإضافة إلى توظيف مساحات ترفيف الأوعية بطريقـة أمثل، وبالتالي سرعة تداولها، مع توفير المسـاحات اللازمة لحركة العاملين والمستفيدين من المكتبة بشكل يتناسب والاستخدامات المختلفة للفئتين.

وعادة مـا يتم تنفيذ الاسـتبعاد في المكتـبة بالاشتـراك بين كل من إدارة التزويد وإدارة الخدمات، حـيث تحرص الأخيرة على إحصاء اسـتخدام الأوعية من أجل إخضـاعها لنظام الصيـانة وهو التجليدأو الترمـيم إذا لزم الأمر، أما إجراء الاسـتبعاد فـيأتي على استـحياء شديد، تقف اللوائح والقوانين لتعارض تنفيذه وتحد من فوائده.

أهداف البحث ومنهجيته:

تكمن مشكلة البحث في عدم وجود دراسات علمية للاستفادة من مجموعات أوعية المعلومات المستبعدة، والاستفادة هنا تعني الاستفادة بالقيمة العلمية للمحتوى وليس الاستفادة المادية بإعادة تدوير الورق المطبوع عليه المادة العلمية، أو التخلص من الأوعية السمع بصرية التي يتحتم التخلص منها بأساليب خاصة للمحافظة على البيئة، وعدم الإضرار بها.

وعليه فإن الهدف من هذا البحث هو سبر أغوار مشكلة الاستفادة من المستبعد من أوعية المعلومات، تلك المشكلة التي طالما أُهملت في العالم العربي في الوقت الذي استفادت منها الدول المتقدمة استفادة سليمة وجيدة، حققت من خلالها طفرة في إعادة توزيع المعلومات على المكتبات وبالتالي على المستفيد.

استهدف البحث دراسة الاستبعاد في المكتبات من الجانب النظري والعملى. ويشمل ذلك دراسة عينة من المكتبات المصرية وعينة من الأسر المصرية من مستويات مختلفة الدخول، كما شملت الدراسة مقارنة بين نوعين مختلفين من المشروعات الوطنية، وما ارتبط بها من أهداف استثمارية للاستفادة من الأوعية المستبعدة[3] في كل من انجلترا وأمريكا، من أجل الوصول إلى مقترح بمشروع استراتيجي عربى.

واستهدف البحث أيضاً تحديد خطوات على الطريق الوطني، لوضع مقترح لتصور شامل على المستوى العربي، للاستفادة من ناتج عملية الاستبعاد ومحاولة اقتراح مشروع وطني لاستبعاد أوعية المعلومات العربية والاستفادة منها في مستودع ثقافي يتم من خلاله تلبية احتياجات الباحثين مع التخفيف من العبء الإداري على الهيئات والمؤسسات التي تضم مكتبات محدودة المساحة. يتم من خلال هذا المشروع أيضاً وضع سياسة التزويد وأساليب الاستثمار للأوعية المختلفة وإمكانية عمل أرشيف للأدبيات العربية، من أجل الحفظ والصيانة للأوعية مختلفة الأشكال والأنواع. وبذلك تكون متغيرات البحث هي مختلف أنواع المقتنيات وأن نوعية المكتبة هي معامل قد تختلف بحسب نوعيتها.

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي مع المقارنة لبعض المشروعات الأجنبية مع تحليل عناصرها ومراحل إنشائها وإمكانية الاسترشاد بمثل هذه المشروعات أو بعض الأنشطة والإجراءات الفنية في تلك المشروعات المحددة، من أجل الوصول إلى استثمار مناسب لكل ما هو مستبعد من المكتبات المصرية أو المؤسسات الحكومية أو دور النشر الوطنية والخاصة أو المستبعد من مطبوعات من الأسر المصرية، من أجل الوصول إلى نتائج محددة

لخطوات تنفيذية، لقد اعتمدت الباحثة على الأدبيات والزيارات الميدانية لذات المشروعات على فترات زمنية متباعدة من أجل متابعة التطور الواقع والمقابلات والمحاضرات الملقاة من المسئولين بالمؤسسات المعنية من أجل تحديد اتجاهات النمو وتنوع أو تغيير النشاط المستهدف عند إنشاء المشروع.

كما يقدم البحث بعض القواعد الأساسية المستخدمة في سياسات الاستبعاد للاسترشاد بها. وجدير بالذكر أنه خلال إجراء مسح لأدبيات التخصص نجد أن ما يكتب في هذا الموضوع يقف عند جزئية حلول التبادل والإهداء أو التكهين[4] والدشت[5]، ودون التأكد من جدوى هذه الطرق وأساليبها العلمية للاستفادة منها، وبذلك تم تحليل المشكلة والنظر إلى قائمة الحلول من أجل دراستها وتحديد إمكانية الاستفادة من واحدة منها، كذلك لم تتطرق الكتابات العربية والدراسات إلى مشاريع الاستبعاد الجماعية أو الوطنية من أجل الاستفادة على المستوى المحلي أو القومي، كما لم تتطرق الأدبيات العربية لإجراءات الاستبعاد لأوعية المعلومات السمع بصرية كشرائط الكاسيت وشرائط الفيديو واسطوانات الليزر بأنواعها النصي والصوتي والفيلمي، وقد يرجع ذلك إلى أن هذه الأوعية تعامل مادياً على أنها من السلع الهالكة وليست على أنها عهدة لمخازن الدولة. الأمر الذي يتطلب دراسة التجارب الأجنبية ووضع تصور لمشروع قومي على مستوى الوطن العربي.

هذا وقد تم استخدام المصطلحات الخاصة بالاستبعاد الإنجليزية والعربية من أجل الإلمام بأدبيات التخصص، وهي: استبعاد[6]، تنقية المجموعات، والتشذيب[7] والتخزين عن بعد[8]. وجدير بالذكر أن ترجمة المصطلحات الإنجليزية إلى العربية لم تكن دقيقة أو موحدة في أدبيات التخصص العربية باستثناء الترجمة المقدمة من كل من "حسني الشيمي" و"جمال الفرماوى" لمؤلف "لانكستر[9]" واللذان أضافا الكثير من التوضيح للعديد من المصطلحات المستخدمة في هذا الموضوع فجاءت المصطلحات في هذه الترجمة تعكس الواقع وتقدم تفسيراً وتوضيحاً لعدد من المصطلحات المستخدمة في الاستبعاد مما يعكس الدقة المعهودة للمترجمين. وبذلك يمكن القول أن البحث يسعى إلى:

1- تحديد مسار إجراءات الاستبعاد في المكتبات.

2- إجراء مقارنة بين عدة مشروعات وطنية ناجحة.

3- تحديد الاحتياجات لتنفيذ المشروعات الوطنية.

4- وضع ملامح استراتيجية عربية للاستبعاد.

5- اقتراح مشروع مصري وطني للاستبعاد.

6- اقتراح مشروع عربي للاستبعاد.

أولا : أسباب الاستبعاد وأنواعه

يستمد الاستبعاد أهميته من كـون المكتبة كائناً متنامياً، وهو بذلك نظام ديناميكي يحتاج إلى تشذيب من آن لآخر، كما يستمد الاستبـعاد أهميته أيضاً من تعدد أسبابه، فكل سبب من أسـباب الاستـبعـاد يعكس حاجـة ماسـة وضرورة من ضـرورات منظومة المعلـومات وخدماتها التي تقدم في المكتبات. ومما لاشك فيه أن هناك عـلاقة قوية بين أهمية الاستبعاد وأسبابه. ولكـن لا يكتفي إطلاق الأحكام دون مبررات منطقـية كافيـة. إذ لابد من حصر أسباب الاسـتبعاد في مـحاولة للتعرف علـى أهميته بشكل علمى دقـيق يلي ذلك البرهان القاطع بارتباط أهمية الاستبعاد بأسبابه. إن حـصر أسباب الاستبعاد إنما يساعد في التعرف على الدافع الأساسي لهذا الإجراء الذي اعتبره كثير من الكتاب - في تخصص المكتبات - إجراء[10] حيوياً. إذ هو بمثـابة تجديد غير مباشر لمقـتنيات المكتبة، يحقق تنقـية الأوعية من الشوائب العالقة بمجموعات المقتنيات خاصة غـير المستخدمة أو القديمة نسبياً، أو تلك التي لا تتناسب واستراتيجـية المكتبة المتطورة. فأسباب الاسـتبعاد يمكن تقسيمهـا إلى أسباب فنية وأخري إدارية أما الأسباب الفنية فيمكن اجمالها فيما يلي:

1- تقادم شكل الوعـاء المادي نتيجة لزيادة مـعدلات الطلب عليه أي استـهلاكه المادي مع توافر السبب الثاني وهو صلاحية المادة العلمية.

2 - حداثة الشكل مع تلف الوعـاء بحيث يصعب الإطلاع على المادة العلمية كـما يحدث في الأشرطة الصوتية والمرئية.

3 - تقادم المادة العلمية في الوعاء، بحيث يصـبح الوعاء شبه عديم الفائدة. وذلك يحدث في مجالات العلوم التطبيقية كالطب والـهندسة وبعض أفرع التجارة والقانون وغيرها، كمـا أنه نادر الحدوث في مجال الموسـيقى[11] والأعمـال الأدبية، والفنون[12] بشكل عام.

4- عدم إقبال المستفيد من المكتبة على وعاء ما، وقد يكون ذلك لعدم جودة المادة العلمية، أو خروجها عن نطاق التخصص أو غيره من الأسباب مع توافر السبب الرابع.

5- فرض الحظر أو القـيود على نوعية خاصـة من المطبوعات أو أوعيـة المعلومات أو تحت ظروف اجتماعية أو سياسية خاصة.

هذه الأسباب الفنية هي أسباب متداخلة يصعب فصلها.

وأما الأسباب الإدارية للاستبعاد فيمكن إجمالها فيما يلي :

- ضيق المساحة في المكتبة، حيث يصبح ترفيف أوعية المعلومات أو توفير مساحة للقراء مشكلة مستمرة ومتجددة تسعى إدارة المكتبة لحلها.
- الفقد أو الضياع على اختلاف الأسباب مع ضرورة اثبات فقد الملكية من قبل إدارة المكتبة وهذا يعني أن يتم الفقد المادي للوعاء ويبقي اتخاذ الإجراءات الإدارية لرفع البيانات الببليوجرافية من الفهارس.

والإجابة الآن على السؤال : هل هناك علاقة بين أسباب الاستبعاد وأهدافه؟ والرد بالإيجاب على هذا السؤال لا يكفي، بل يمكن القول : إن هناك علاقة قوية بين أسباب الاستبعاد وأهدافه فمن الأسباب السابقة نجد أن سبب الاستبعاد هو تحقيق هدف محدد أو حل لمشكلة محددة المعالم. كما أنه من الضروري الربط بين كل من الأسباب والأهداف من أجل تحديد أنواع الاستبعاد. في مقابل هذا يمكن القول إن الهدف من الاستبعاد هو :

- طرح المادة العلمية القديمة جانباً من واقع عملية فرز مقننة تسمح للمستفيد باستعراض الجديد نسبياً.
- توسيع الحيز المكاني من حيث المساحة لكل من الأوعية (وإتاحتها على الأرفف المفتوحة) وحركة المستفيد داخل المكتبة وإمكانية التخزين.
- تنفيذ سياسة الاستبعاد المعتمدة في لائحة المكتبة.
- إتاحة فرصة الإحلال والتجديد لأوعية يكثر الطلب عليها وتستخدم بشكل مكثف.

إن للاستبعاد أنواعاً مختلفة، وترتبط نوعية الاستبعاد بالأسلوب أو الكيفية التي يتم بها الاستبعاد. وفيما يلي نذكر أربعة أنواع من الاستبعاد مع الشرح لكل نوع، مع العلم، بأن ما يتم تجاه وعاء من الأوعية قد يندرج تحت أكثر من نوعية من نوعيات الاستبعاد المختلفة.

النوع الأول: الاستبعاد الجبرى

وهو الاستبعاد الذي يكون فيه أمين المكتبة مجبرا على حذف هذا الوعاء من سجل مقتنيات المكتبة، وذلك نظرا لفقد أو ضياع هذا الوعاء، وقد يكون الفقد متعمدا؛ كالسرقة أو غيرها من أنواع السطو على أوعية المكتبات، ويأتي هذا الاستبعاد نتيجة للجرد السنوي الذي يتم من خلاله التأكد من عدم وجود الوعاء داخل المكتبة مما يستوجب رفع بياناته الببليوجرافية من سجلات المكتبة، وعمل الإجراءات الادارية والقانونية اللازمة لحذف هذا الوعاء من ممتلكات المكتبة وبالتالي من المخزن الخاص بالمؤسسة الأم والتي تتبعها المكتبة.

النوع الثانى: الاستبعاد الوقتي أو المؤقت

وهو استبعاد لفترة زمنية قد تطول وقد تقصر، يتم أثناءها احتساب معدلات الطلب

على الأوعية المستبعدة بصفة وقتية من قياس مدى الطلب عليها، وفي هذه الحالة يكون مقياس الاستبعاد النهائي هو استخدامات القارئ أو المستفيد المتردد على المكتبة، وليس شرطاً أن يكون الكتاب قديماً من حيث تاريخ النشر أو طبيعة المعلومات التي يحتويها، ولكن من المهم أن تكون هذه النوعية من الاستبعاد مرحلية. ويتم اتخاذ القرار النهائي فيها عقب فترة زمنية، يتم فيها اختبار مؤشر الطلب على هذا الوعاء. وتكثر هذه النوعية من الاستبعاد في المكتبات الجامعية حيث تخزن الأوعية المستبعدة لفترات زمنية قد تصل في بعض الأحيان إلى خمس سنوات، بحيث تكون هذه الأوعية مغلقة في مخازن بعيدة عن يد المستفيد[13]، ولا يتم إتاحتها للمستفيد إلا بعد أن يدون هذا الاستخدام بطريقة محددة من أجل قياس الاستخدام على هذه الأوعية[14].

وهذا الاستبعاد هو استبعاد مرحلي لفترة زمنية محددة يعود بعدها الوعاء إلى موقعه في المكتبة وفي هذا النوع من الاستبعاد تكون عملية الاستبعاد اما من أجل (أ) التجليد أو (ب) ايقاف تداول مؤقت لأسباب مختلفة، وهي أسباب قد تكون أخلاقية أو سياسية أو اجتماعية أو دينية أو غيرها من الأسباب. وجدير بالذكر أنه في الحالة الأولي وهي (أ) فإنها مرحلة مؤقتة أما الحالة الثانية وهي (ب) فقد تستمر لفترة طويلة نسبياً أو فترة غير محددة كما في حالات الإبعاد السياسي أو الإجتماعي[15].

النوع الثالث: الاستبعاد الدائم

الاستبعاد الدائم هو ذلك الاستبعاد الذي يتم باتخاذ القرار بأن هذا الوعاء لم يعد يخدم قارئ المكتبة لسبب أو لآخر، بما في ذلك تكرار النسخ والرغبة في الإقلال منها في مرحلة من المراحل الزمنية لتداول وإتاحة هذا الوعاء؛ وبالتالي تتم الاستفادة منه من خلال استبعاده لتحقيق فوائد أهمها، توفير المساحة في المكتبة واستغلالها في التبادل والإهداء مع المكتبات المناظرة وغيرها من المكتبات، وبالتالي اكتساب وعاء جديد بديل. والاستبعاد الدائم هو محور هذا البحث، وهو من الإجراءات التي نحتاج إلى دراستها وتحليلها ليس فقط من قبل المكتبات ولكن من قبل الأفراد أيضاً وأكبر دليل علي أهمية هذا الموضوع؛ هو انتشار تجارة الكتب القديمة أي المستعملة في فترات تاريخية معينة، لتصبح مؤشراً ثقافياً واقتصادياً جديراً بالدراسة الأكاديمية.

والاستبعاد الدائم هو استبعاد مستمر؛ بمعنى أنه يكون معتمداً على الموضوع أو تقادم المعلومات بحيث لا يرى أن الحاجة ماسة لاستعاضته. ويجدر التنويه إلى أن الاستبعاد الإجباري يختلف عن الاستبعاد الدائم، حيث إن الاستبعاد الإجباري قد لا يكون دائما بمعني أنه قد يسعى أمين المكتبة إلى توفير هذا الوعاء من خلال سياسة التزويد التعويضية،

وذلك نظراً لأهمية الوعاء المفقود؛ وبالتالي فالاستبعاد الإجباري قد يكون استبعاد وقتياً لحين الاستعاضة عنه بنسخة جديدة من الوعاء المفقود.

النوع الرابع: الاستبعاد التخزيني

وهو استبعاد ينقسم بدوره إلى نوعين: النوع الأول داخل المكتبة؛ والآخر خارج المكتبة وفي كلا النوعين يكون الهدف من الاستبعاد هو التخزين بعيداً عن أرفف المكتبة. مثل هذه النوعية تعمل على إتاحة الوعاء للقارئ عند الطلب، ولكن ليس من خلال الأرفف المفتوحة؛ ولكن من خلال الأرفف المغلقة أو المخازن البعيدة عن موقع المكتبة. هذه المخازن البعيدة قد تثير العديد من المشاكل الإدارية ولكنها من الحلول العملية التي تلجأ إليها كثير من المكتبات نظراً لضيق المساحات الخاصة بالمكتبة مع صعوبة إيجاد البديل من مساحات تخزينية قريبة من المكتبة.

ثانياً: خصائص ومعايير الاستبعاد

إن الخاصية الأساسية في الاستبعاد هي الإحالة بين الوعاء والمستفيد، بحيث لا يستطيع المستفيد أن يصل للوعاء الذي طالما استطاع الاستفادة منه؛ وبذلك يحال بينه – أي المستفيد – وبين الوعاء على الرغم من وجود الوعاء في ملكية المكتبة. وهذه الخاصية هي التي يمكن من خلالها تعريف نتيجة الاستبعاد، حيث إن الاستبعاد إجراء في حد ذاته يحول دون وصول المستفيد لوعاء مملوك في الأصل للمكتبة. وقد تكون هذه الإعاقة إعاقة مؤقتة، أي لفترة زمنية محدودة؛ وقد تكون دائمة نتيجة لإجراء طارئ على واقعة التملك أدى إلى فقدان الوعاء بشكل عارض، نظراً لأن الملكية الدائمة للوعاء هي الأصل. مثل هذا الوضع إنما يتم بأشكال عدة سبق ذكرها وهي الاستبعاد المرحلي أو الاستبعاد المخزني. أو كلاهما فإن الاستبعاد يتطلب إجراءات إدارية وقانونية تحدد استمرارية ملكية المكتبة للوعاء. فمن الضروري التعرض في هذه الجزئية من هذه الدراسة للمعايير التي حكمت عملية الاستبعاد وعليه فنجد أن الرسائل الأكاديمية التي تعرضت للاستبعاد وكان موضوعها تنمية المقتنيات قد اهتمت بالاستبعاد وأفردت له عدة صفحات غطت بها كثيرا من الأسس والمعايير التي يتم على أساسها وضع سياسة الاستبعاد، بل إن بعضها ذهب إلى الإجراءات التنفيذية لنشاط الاستبعاد. كان من أكثر الرسائل التي اهتمت بالجانب النظري في مجال الاستبعاد ويجدر الإشارة إليها في هذا الموضوع ما ذكرته "فيدان عمر مسلم"[16] عن الأسس والمعايير واستندت فيه "للانكستر". أما "عبد الله حسين"[17] فقدم تغطية للقوانين والتشريعات واللوائح التي تتحكم في نشاط الاستبعاد. نذكر أيضاً أن "ياسر عبد المعطى"[1] يذكر على استحياء قنوات التصرف في المقتنيات المستبعدة ويقدم حلاً يعتمد

على التجهيـزات الحديثة من الأرفف المضغوطة، ويشير فقط إلى التـبادل والإهداء كوسيلة للتخلص من المقتنيـات المستبعدة. أما " أسـامة حامد"[19] فإنه يعتمد علـى قواعدستانلي Slote Stanley من أجل الاستـبعاد في المكتبـات المدرسية كما يـعتمد أيضاً علـى كتابات "حسن عبـد الشافى" في شرح تشريعـات وزارة التربية والتعليم لتـحديد نسبة الاستـبعاد المسموح بها في المكتبات المدرسية وهي 6% من إجمالي المقـتنيات على ألا توجد من بين الأوعية المستبعدة المراجع والموسوعات والمعاجم والأطالس والمخطوطات أو الكتب النادرة.

هذه ليست كل الرسائل الـتي تحدثت عن الاستبعاد ،ومـع هذا يمكن القول إن الرسائل التي تناولت تنمـية المقتنيـات، تعرضت بنسب متـفاوتة لموضوع الاسـتبعـاد وإذا كنا ذكرنا البعض فإنما هذا لإعطاء الأمثلة دون تفضيل.

وفي سبـيل إيجاد معـايير تتصف بالشـمولية كان لابد من اسـتعراض لوائح المكتـبات وخاصة الجامعية منها من أجل الوقوف على معايـير مدونة تسمح بإجراء التنقية والاستبعاد بشكل علمي، فـتحافظ عـلى المعلومات وتقـدم للمستـفيـد مستـوى من الجودة والخـدمة المرجوه. وعليه فقد تم الإطلاع على قواعد الاستبعاد[20] في مكتبة جامعة القاهرة المركزية والتي تم تنفيـذها في العام الدراسي 2002/ 2003 هذه المعـايير تم تنفـيذها بدقـة شديدة وأسفرت عن استبعاد 12 ألف عنوان من مجموعة مقتنيات تصل إلى 300 ألف عنوان.

ولكن من الملاحظ، وبشكل عـام، أن إجراء الاسـتبـعاد ومـراحله لم يلق بالاً[21] بين الباحثين، ويرجع ذلك إلى عدم انتشار نشاط الاستـبعاد بين المكتبات المصرية وقصرها على المكتبات الـتابعة للهيئـات الأجنبية كالمركـز الثقافي الأمريكي، ومكتـبة الجامعـة الأمريكية والمركز الثقافي البريطاني ومركز المعونة الأمريكية وغيرها من المكتبات الأجنبية. وكان لزاماً تتبع الأنشطة الإدارية المتبعة في هذه الهيئات من أجل تحديد مراحل الاستبعاد بشكل عام.

ثالثاً : مراحل وإجراءات الاستبعاد

إن أساليب الاستبعاد عديدة وتتفاوت في شهـرتها ومدى انتشارها، وأكثرها شهرة على الإطلاق - كـما سبق أن ذكـرنا - هو الاسـتبعـاد للتبـادل أو للإهداء، ويأتي شيـوع هذا الأسلوب تطبيقاً لقاعدة "رانجـاناثان" والتي تنص على أن (لكل كتاب قارئاً) بصرف النظر عن المكتـبة التي تمتلك هذا الكتـاب؛ أي أن هناك دائما من يكـون في حاجة إلى الـكتاب المستبـعد من مكتبة ما. وإذا كان التـبادل قد يكون ذا فائدة نسبـياً إلا أن الإهداء من الأمور المشكوك في أمرها. وتحـتاج للعديد من الدراسات الميـدانية للتحقق من مـدى جدوى نظم الإهداء التي تتبعها مكتباتنا ومدى استفادة المهدى له من هذه الأوعية أو الكتب[22].

ويأتي الإهلاك، أو الكهين، أو الدشت، أو إعـادة التدوير، وكلهـا يقصـد بها مـعني واحد في أساليـب الاستبعاد، والإهلاك أسلوب مـرفوض ولا يلقى قدرا من التـشجيع أو الإقبال من أمناء المكتبات إلا فيما يتعلق بالصحف والمجلات اليومية(23)، نظرا لما تشغله من مساحات كبيرة نسبياً في التخزين بالإضـافة إلى قلة الطلب عليها من المستفيدين فيما بعد، ويرجع عدم الإقبال على استبعاد مقتـنيات المكتبة بأسلوب التكهين لعدة أسباب أهمها على الإطلاق الإجراءات الإدارية التي يمكن تلخيصها فيما يلى:

1- تشكيل لجنة مـفردة يمثل فـيها كل مـن إدارة المكتبة وإدارة المخـازن ومندوب من وزارة المالية.

2- يتم عمل محضر رسمي يتضمن قائمة بالأوعية المستبعدة.

3- تتم مكاتبـة وزارة المالية للحـصول على الموافـقة الخـاصة بالاسـتبعـاد ورفع المقتـنيات المستبعدة من ملكية مخازن الدولة.

4- رفع بيانات الأوعيـة من سجلات المكتبـة بذكر رقم وتاريخ المحضر بعـد الحصول على موافقة وزارة المالية.

5- رفع بيانات الأوعية من سجلات المخازن.

كمـا أن هناك العديد من الحلول الأخري التي يمكن اللجـوء إليها في حالة الرغـبة من التخـلص من النسخ الورقيـة لضغط الإشـغال المكاني في المكتـبة، وذلك كـتوفيـر النسخ المصغرة والنسخة الإلكترونية المجمعة وغيرها من النوعيات التي يمكن الاعتماد عليها.

بقى أن نحدد مراحل الاستبعاد وكيفية تنفيذها.

1- مرحلة تحديد سياسة الاستبعاد وأهدافها.

2- مرحلة تحديد خطوات التنفيذ للاستبعاد.

3- مرحلة التنفيذ الفعلي للاستبعاد.

وفيما يلي سوف نتناول هذه المراحل بشيء من التفصيل :

فأما **المرحلة الأولي** وهي مرحلة تحديد سـياسة الاستبعاد وأهدافـها ؛ فهي من المراحل التي قد يختلف موعدها فمن الممكن أن تتقـدم بحيث تصاحب مرحلة إنشاء المكتبة ووضع السياسة العامة وأهدافها، وخاصة فيما يتعلق بسياسة وأسس التزويد وتنمية المقتنيات فيها، كما أنه من الممكن أن توضع الخطوط العريضة والشاملة أثناء وضع سياسة المكتبة وترك كثير

من التفصيلات الدقيقة لإدارة المكتبة أثناء تنفيذ عملية الاستبعاد، وبذلك تتأخر لتتزامن مع نشاط الاستبعاد ذاته بناء على احتياج ماس أو مشكلة تصادف إدارة المكتبة بحيث يتم في هذه المرحلة وضع السياسة الخاصة بالاستبعاد وأهدافها. وبعبارة أخرى قد تكون هذه المرحلة متقدمة بحيث توضح جميع قواعد الاستبعاد في سياسة الاقتناء أو في أهداف المكتبة بحيث تكون متضمنة سياسة الاستبعاد وفي هذا الصدد نجد مثالين ؛ الأول يوضح لنا التجربة الفرنسية في مكتبة مركز "جورج بومبيدو" بباريس[24]، والثاني من "المكتبة القومية الأسترالية". إن محاولة الاستفادة من التجربة الفرنسية لا تقف عند نظام تخزين أو استفادة من نظام الاستبعاد، ولكنه مثال أكثر خصوصية إذ إنه تجربة لمكتبة عامة وضعت سياسة اقتناء على قدر كبير من الجرأة دعمتها في ذلك ميزانية مناسبة وفكر تنموي راق.

تضع المكتبة سياسة محددة للاقتناء والاستبعاد بحيث يستعان بها في استراتيجية التزويد، وملخص هذه السياسة هو اقتناء الأوعية، وخاصة الكتب الآنية أي تلك المطبوعات الصادرة حديثا في دور النشر ومتوفرة في أكشاك بيع الكتب، ويرغب القارئ في الإطلاع عليها وقراءتها، ولكنه لا يملك الوسيلة. فإن حجم النشر في فرنسا يرهق ميزانية أي أسرة مثقفة تريد أن تتابع الحركة الثقافية. من هذا المنطلق ،آلت إدارة مكتبة مركز "جورج بومبيدو" اقتناء أوعية المعلومات المعاصرة من كتب وصحف يومية وأفلام وثائقية وغيرها من الأوعية، وفي نفس الوقت ربطت هذا الاقتناء بسياسة استبعاد محددة مرتبطة بكثافة الطلب على الوعاء وفي نفس الوقت وضعت حداً أقصى لعمر الوعاء في المكتبة خمس سنوات. وبذلك، فإن أوعية المعلومات المقتناة اليوم سوف يتم التخلص منها خلال خمس سنوات بحد أقصى. والاستثناء الوارد على هذه السياسة هو قيمة الوعاء من الجانب التاريخى. وفي هذه الحالة سوف يتم نقل هذا الوعاء من القسم الموضوعي الخاص به إلى قسم التاريخ إذا ما كان هذا استمراراً في الاهتمام به. إذ أن استبعاد هذه الأوعية مع وجود سياسة إهداء لمكتبات فرنسية مختارة تمثل إعادة استثمار لقيمة هذه الأوعية، إذ إن الإهداء لا يعتبر إهداراً أو فقداً لأوعية المعلومات أو قيمتها المادية على مستوى الدولة فهو مجرد نقل ملكية مكتبة عامة إلى ملكية مكتبة أخرى. إن قائمة المكتبات المهدي لها تشمل بعض المكتبات الجامعية والمتخصصة ولا تقتصر على المكتبات العامة، مما يزيد من معامل الإفادة من الأوعية المستبعدة من مكتبة "جورج بوميدو" ومهداه إلى المكتبات الأخرى.

أما التجربة الثانية فهي التجربة الأسترالية، وهي تجربة تختلف تماماً نظراً لاختلاف طبيعة ووظيفة المكتبة القومية التي يجب الألمام بالنظام المتبع فيها، ففيما يتعلق بتنقية المقتنيات في "المكتبة الوطنية الأسترالية"، وهي من المكتبات الحديثة نسبياً، والتي تضع

سياسة محكمة نسبياً فيما يتعلق بالتنقية، وعليه فإن ما يقدم في هذه الجزئية هو القواعد العامة التي تضعها "المكتبة الوطنية الأسترالية"[25] من أجل تنقية مقتنياتها من أوعية المعلومات، وعليه يمكن البدء بملخص عن المبادئ الأساسية والتي يمكن إجمالها في قاعدتين هما:

القاعدة الأولى: وهي أن المكتبة القومية لا تقتني نسخاً متكررة من مواد المكتبة، باستثناء المواد الأسترالية التي تعتبر ذات قيمة عالية للبحث العلمي، ففي مثل هذه الحالة تكون هناك نسخة للمكتبة القومية وأخرى للتداول في المكتبات الأخرى على المستوى القومي. وأيضاً النسخ التي يتم اقتناؤها من خارج استراليا تكون نسخة واحدة، وهناك نسخة إضافية قد تم إضافتها من المطبوعات الأسترالية من أجل الخدمات المرجعية، وفي كلتا الحالتين فإن المطبوعات الأسترالية والأجنبية سوف يتم إخضاعها لسياسة تنمية المقتنيات.

القاعدة الثانية: إن المكتبة تعتبر مكتبة بحثية في المقام الأول، وعليه فإن توافر- أي مواد يتم اقتناؤها- يجب أن يتضمن قدراً من مستوى المعلومات ويكون لمدة طويلة، خاصة إذا ما تم اقتناؤها وفهرستها بالكامل.

أما **المرحلة الثانية** من الاستبعاد فهي مرحلة تحديد خطوات التنفيذ للاستبعاد. تبدأ هذه المرحلة بتحديد الفترة الزمنية والتوقيت الذي يبدأ فيه نشاط الاستبعاد كإجراء فني ثم إجراء إداري، ففي المكتبات الجامعية يفضل تنفيذ إجراءات الاستبعاد أثناء العطلة الصيفية أو قبل بدء عام دراسي جديد، وبعيدا عن الفصول الدراسية الصيفية مع إخطار شامل لجميع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة لسياسة الاستبعاد وقواعدها وحجم المستبعد من الأوعية في كل تخصص أكاديمي. ينطبق ذلك أيضاً على المكتبات المدرسية، والتي يجب أن يراعى فيها آراء المدرسين والطلاب إذا أمكن ذلك. أما المكتبات العامة فتنتقي فترات الركود الموسمية طبقاً لحاجة المجتمع واستخدامات المستفيدين والمترددين منهم على المكتبة.
ويعتبر كثير من مديري المكتبات أن تحديد موعد تنفيذ إجراء الاستبعاد على قدر كبير من الأهمية ولكن ما يفوقه أهمية هو تحديد موعد الانتهاء من عملية الاستبعاد، وهذا يتطلب وضع جدول زمني يراعى فيه مدة كل إجراء من إجراءات النشاط أو عملية الاستبعاد ككل.

أما **المرحلة الثالثة** في مراحل الاستبعاد فهي مرحلة التنفيذ الفعلي لخطوات الاستبعاد، وهذه المرحلة هي مرحلة يتم وضع سياسة خاصة بها وتحديدها بدقة متناهية من أجل السير في عملية الاستبعاد بشكل سريع ودون تباطؤ قد يؤثر على أداء المكتبة بشكل أو آخر. تشتمل هذه المرحلة على خمس خطوات رئيسية :

1- الحكم الفني أو الموضوعي على الوعاء[26].

2- الإجراء المادي وهو تحريك الوعاء من أعلى الرف .

3- المراجعة الفنية أو الموضوعية.

4- الاستبعاد من الفهارس.

5- الإجراء الإداري والاستبعاد من سجلات العهدة وسجلات المخازن.

تلك الخطوات الخمس السابقة يمكن تنفيذها بأكثر من أسلوب، وذلك إذا ما كان المستفيد يشارك في عملية الاستبعاد، فمن ضمن هذه الأساليب استخدام الأكواد من العلامات الملونة ولفترة زمنية محدده يتم خلالها إبداء الآراء من جانب كل من القراء والعاملين من المكتبة وأيضاً أعضاء هيئة التدريس في المكتبات الجامعية من أجل الوصول لاستبعاد مجموعات المقتنيات التي تستحق الاستبعاد، هذا بجانب الطرق التقليدية من قياس معدلات الاستخدام والتي تفتقر كثير من مكتباتنا إليها، نظرا لعدم الاهتمام بالإحصاءات بشكل عام.

رابعا: قيمة مآل الأوعية المستبعدة

في هذا الجزء سوف نتناول مرحلة ما بعد الاستبعاد ونحدد مصير أوعية المعلومات المستبعدة، والتي تحتاج إلى العديد من الدراسات المتخصصة ؛ من أجل الوصول إلى وسيلة مثلى لتقييم الأوعية المستبعدة والاستفادة منها سواء في الإهداء أو التبادل أو في إعادة التوزيع على المكتبات.

جاءت قلة الكتابات العربية حول فكرة الاستبعاد مرتبطة بتنمية المقتنيات، إلا أن هذه الكتابات لم تعط المرحلة الأخيرة من الاستبعاد حقها؛ وهي مرحلة الاستفادة من الأوعية المستبعدة. فنجد أن الكتابات العربية وضعت التبادل والإهداء وسيلة أساسية لتصريف المستبعد، وهو الواقع الذي تنتهجه المكتبات المصرية بشكل عام علماً بأن التبادل أو الإهداء ليس بالوسيلة الجيدة التي تضمن بها حسن الاستفادة من هذه الأوعية، فإن الكتاب المستبعد من مكتبة ما نادراً ما يكون ذا قيمة في مكتبة أخرى، وهذه الندرة يجب التوقف عندها لدراستها وفحصها بالتحليل من أجل احتساب قيمة هذه النوعية من التبادل والإهداء، فهل هو إهداء في محله أم إنه إهداء لنقل العبء من مكتبة إلى أخرى؟

وعلى كثرة الدراسات العربية التي تناولت تنمية المقتنيات وخصصت جزءا للاستبعاد ومعاييره إلا أن تلك الدراسات لم تتعرض للمرحلة التي تتلي الاستبعاد، سواء كان

استبعادا نهائياً أم مؤقتاً أم كان استبعاداً مخزنياً. فإن الحديث عن التبادل والإهداء لم يتجاوز نظرية المقايضة، ولكنه لا يتعداها إلى تقييم عمليات التبادل وخاصة التبادل بالأوعية المستبعدة، وليس التبادل القائم على تعدد النسخ سواء الجديدة أي الواردة حديثا للمكتبة أو التي استمر اقتناؤها مدة ورأت إدارة المكتبة تخفيف عدد النسخ لسبب أو لآخر. كما لم يكن هناك دراسات تقييميه للإهداء أو تحديد حجم الاستفادة منه بطريقة أو أخرى. الأمر الذي يثير العديد من الشكوك تجاه مدى الاستفادة من هذه الأوعية المهداة، مثل هذه الدراسات على درجة من الأهمية لتحديد جدوى نظم التبادل والإهداء المعمول بها فلا يكفي الاعتداد بوجود نظام وكم من الأوعية المتبادلة، بل يجب أن يشمل النظام قدراً من الإفادة.

أما إجراء "التكهين" أو "الدشت" أو إعادة التدوير فإن مثل هذا الإجراء والذي يفضل كثيرون أن يطلقوا عليه مصطلح "التنقية" فهو من الأمور التي تواجه معارضة شديدة، ولكن ليس هناك مقترحات بحلول محددة، علماً بأن مشكلة الحيز أو المكان مشكلة تراكمية يصعب تجاهلها أو التقليل من شأنها، فالنشر الورقي بكافة أنواعه في زيادة مستمرة واقتناء المقتنيات في المكتبات والمؤسسات والمنازل من الأمور التي أصبحت جزءاً من الحياة العصرية، فأصبح المستبعد من أوعية المعلومات في زيادة مستمرة ونشطت تجارة (الورقة المستعمل) حتى أصبحت إمبراطورية في حد ذاتها ولم تعد قاصرة على العاصمة وحدها بل تعدتها إلى الأقاليم وما تحتويه من مدن وقرى مختلفة التعداد. وقد أصبح جمع الكتب الدراسية من أجل إعادة تدويرها واستخدام صفحاتها في التغليف والتعبئة التجارية أمراً يقبل عليه العديد من التجار وكثير من مصانع الورق.

وإذا كانت مثل هذه الصناعة ضرورية لمقابلة زيادة حجم النشر الورقي فإن هذا لا يمنع من اتخاذ إجراءات أو إيجاد مشروعات عدم إعادة تدوير المنشور من الكتب والدوريات ذات القيمة العلمية. إن مثل هذه المشاريع قد أدركت أهميتها الدول المتقدمة وحرصت على استثمار الكتب والدوريات وجميع أوعية المعلومات المستبعدة بشكل وطني بحيث تضمن استخدام هذه الأوعية استخداماً أمثل يسد حاجة ماسة دون تكلفة مادية تذكر.

مثل هذا الفكر يثير مشكلة تحديد القيمة العلمية للوعاء بعد مرور فترات زمنية، لقد أثير جدل واسع بين علماء التخصص وتعددت الكتابات التي قامت بقياس معدلات التعطل[27] في جميع أفرع المعرفة من أجل وضع معايير ثابتة مثل هذه المعادلات لاقت رواجاً كبيراً في الستينات والسبعينات ولكن مع ثورة المعلومات بدأت المسائل تأخذ منحني جديدا[28]، وهذا يتطلب دراسات معاصرة ومرتبطة بالأدبيات العربية حتى نستطيع تحديد نسبة التعطل للمادة العلمية.

خامساً: التخزين لأوعية المعلومات

تعتبر مشكلة التخزين إحدى الأسباب الأساسية لفكرة الاستبعاد في أوعية المعلومات، فلو توفر المكان لعمد إخصائي المعلومات إلى التخلص من الأوعية المختلفة من أجل أسباب أخرى، وهي عدم إشغال القارئ بالرث من أوعية المعلومات التي فقدت قيمتها لسبب أو لآخر. ولكن أهمية عنصر التخزين - أي مشكلة الحيز المكاني لحفظ الأوعية - لا تأتي من كونه مجرد سبب أساسي. ولكنه أيضاً عامل من عوامل الاستبعاد، وهذا يعني أن التخزين المرحلي يكون حلاً جزئياً أو حلاً مؤقتاً للأوعية التي يراد استبعادها لحين اتخاذ القرار النهائي، أو التأكد من أن الاستخدام أصبح شبه منعدم. وبذلك فدراسة التخزين ضرورة يحتمها كونه سلاحاً ذو حدين فمن جانب هو سبب في المشكلة ومن جانب آخر هو حلاً للمشكلة. من هذا المنطلق كان التفكير في العديد من المشروعات لتوسيع رقعة التخزين للأوعية كهدف أساسي وحل بعيد عن الاستبعاد. ولكن اتساع رقعة التخزين يجب أن يصاحبها عنصر آخر وهو ارتفاع تكلفة التخزين مع زيادة الأعباء الإدارية في تحريك المجموعات والاستمرار في تقديم خدمات المعلومات من المخازن أو مستودعات الكتب التي قد تكون قريبة ومتصلة بالمكتبة ؛ أو تكون بعيدة عن موقع المكتبة فتحتاج إلى هيئة وسيطة أو نظام فرعي يقوم على توصيل أوعية المعلومات إلى المؤسسات أو الأفراد المشتركين في هذه الخدمة.

فإذا ما تم الربط بين (مشكلة التخزين) ومشكلة (التعطل[29]) وناتج عملية (التبادل والإهداء) وهو انخفاض معدلات الإفادة الفعلية من الأوعية المتبادلة أو الأوعية المهداة من العناصر الثلاثة السابقة نجد أننا أمام مشكلة تحتاج إلى حل من نوع آخر وهو الحل الذي لجأت إليه العديد من المؤسسات الاقتصادية وعلى رأسها البنوك، وهو الحل الذي يتعلق بالمقاصة المركزية بدلاً من حلول المقايضة الفردية بين طرفين من أطراف المقايضة. مثل هذه الحلول المركزية سواء ما إذا كانت مركزية على مستوى محلي أو مركزية على مستوى نوعى من نوعيات المكتبات أو مركزية على المستوى الوطني، تعطى إدارة أوعية المعلومات بعداً جديداً في الإفادة منها؛ هذا البعد يساهم وبشكل مباشر في الاستفادة المثلى من أوعية المعلومات أياً كان نوعها وأياً كان مستواها العلمي وأياً كان نسبة التعطل بها. وبعبارة أخرى إذا ما استعرضنا فكرة التخزين المركزي لأوعية المعلومات المستبعدة فإننا سوف نجد أن الاستفادة من تلك الأوعية يمكن أن تأخذ مأخذاً جديداً في الاستفادة الفعلية من المعلومات التي يعتقد البعض أنها تعطلت ولم يعد لها فائدة تذكر عند القراء.

إن هناك العديد من الأمثلة التي يمكن تقديمها من أجل البرهنة على أهمية المادة العلمية

حتى بعد تقادمها، والبرهنة على أن أوعية المعلومات لها من الاستخدامات العلمية الشيء الكثير بعد استبعادها من مالكها الأول، تختلف تلك الأمثلة حسب نوعية الكتب أو المستوى العلمي للأوعية المستبعدة ، فإن كانت الكتب المستبعدة على سبيل المثال من أوعية المعلومات الخاصة وعلى مستوى الأسرة[30] وتشمل كتبا دراسية وصحفا ومجلات يومية، فمثل هذا الاستبعاد يمكن توجيهه إلى مكتبات المدارس ومكتبات الأماكن نائية ومجتمعات بعيده بعض الشيء عن العمران بحيث تتم الاستفادة منها في رفع مستوى الثقافة والقدرات القرائيه لأفراد المجتمع دون الحاجة الماسة للحداثة النسبية. كما يمكن الاستفادة من مجموعات الصحف في العديد من الأبحاث التوثيقيه والتاريخية وتقديم نوعيات من الخدمات المعلوماتية الجديدة للباحثين والمؤرخين من خلال تمليكهم مجموعات متكاملة من الصحف والدوريات الأسبوعية بأسعار مخفضة من أجل البحث العلمي. أما في حالة الاستبعاد للمكتبات المتخصصة فإن سبل الاستفادة تختلف حيث نستطيع أن نقول : إن هناك استفادة من الدرجة الثانية لأوعية المعلومات حيث يمكن لأقسام المكتبات التي تحتاج إلى أوعية المكتبات المختلفة من أجل تدريب الطلاب على المعالجة الفنية وغيرها من الأنشطة التي ترتبط بالعمل في المكتبة، أن تستفيد استفادة قصوا من الاستبعاد لأوعية المعلومات في جميع أفرع المعرفة.

من هذا المنطلق كان لابد أن نلجأ إلى دراسة العديد من التجارب الأجنبية في هذا المضمار والتعرف على أنشطتها والمؤسسات التي تتبعها من أجل الوصول إلى نموذج يحتذي به ويتناسب مع احتياجاتنا المحلية والوطنية. إن الاستفادة من أوعية المعلومات المستبعدة يمكن أن تكون مصدرا استثماريا يقوم على توفير العديد من فرص العمل للشباب وأيضاً الشيوخ من ذوي الخبرة في مجالات علمية مختلفة يمكن الاستعانة بهم في تلك المشروعات. وعليه كان لابد من استعراض المشروعات الوطنية، كخطوة أولي نستقي منها أساسيات العمل في الاستبعاد لأوعية المعلومات قبل الشروع في إبداء المقترحات.

سادساً : المشروعات الوطنية في نهج الاستبعاد

قليلة هي مشروعات الاستبعاد على المستوى المحلي، وأما على المستوى الوطني فهناك بعض المشروعات والتي تدرس لرؤية ما إذا ما كانت تتناسب واحتياجاتنا العربية، ففي هذا البحث سوف نهتم بمشروعين على قدر كبير من الأهمية، حيث تقبع خلفهما رؤية وفلسفة استثمارية جديرة بالدراسة والتحليل والاستفادة منها في العالم العربي. وعلى الرغم من اختلاف التجربتين إلا أن دراسة وتحليل كل تجربة منهما تعتبر شقا مهما في المقترح الإستراتيجي الذي نود عرضه في هذا البحث. يلي ذلك مقارنة بين العناصر المشتركة التي

نستطيع من خلالها وضع ملامح وسياسة المشروعات الوطنية العملاقة في الاستبعاد. هذا المقترح ليس وليد يوم وليلة ولكنه نتيجة بحث ودراسة جادة لأكثر من عشرين عاما، الأمر الذي يتطلب المناقشة والتفنيد، وطرح المقترح في ظروف تكنولوجية جديدة ومتطورة تسمح بتنفيذ مشروعات تعاونية من واقع الاستبعاد بشكل مميز.

كلا المشروعين قد بدأ بسياسة محددة للاقتناء معتمدة أساسا على أوعية مستبعدة من نوعية محددة من المكتبات ومن أهم ملامح هذه السياسة ما يلي :

- إن هذه السياسة - أي سياسة الاقتناء - قد تطورت بتطور الاحتياج كما أنها أدخلت قدراً من تكنولوجيا المعلومات لتقديم خدمات عصرية مناسبة لمستوى خدمات المعلومات التي تقدم في مكتبات المؤسسات الأكاديمية.
- إن البعد الاستثماري مأخوذ في الاعتبار بحيث تحقق قدر من الربحية بعد تغطية نفقات المشروع، بعد فترة سماح قد تصل إلى خمس سنوات.
- إن البعد الإقتصادي يحتم استغلالاً أمثل لجميع عناصر المشروع بما في ذلك نوعية المبني، المساحات المستخدمة، حجم ونوعية العمالة، أدوات وأجهزة العمل كالتغليف والإعداد للشحن، ونظم التشغيل المدعمة للمشروع كنظام البريد المحلي (الرسمى) أو الخاص.
- إن كلا المشروعين كان له انطلاقة واضحة من واقع المكتبات الجامعية وهي النوعية الخاصة من المكتبات التي لديها فائض من الأوعية المستبعدة يمكن استخدامه في تقديم مشروع خدمي مؤثر في العملية التنموية.

وسوف نتناول كلا المشروعين من خلال النقاط التالية :

- بدايات المشروع
- أهداف المشروع
- المبنى المخصص لتحقيق الهدف
- البعد الاقتصادي
- التطورات الحادثة على المشروع.

الحالة الأولى : المكتبة البريطانية[31]

قدمت المكتبة البريطانية تجربة فريدة من نوعها، استطاعت من خلالها أن تحقق أهداف الاستبعاد لمقتنيات المكتبات وفي نفس الوقت تقدم خدمة تبادل الإعارة وتوصيل الوثائق

والكتب وجميع أنواع أوعية المعلومات المتاحة داخل إنجلترا وخارجها. هذه التجربة التي بدأت عقب الحرب العالمية الثانية في مدينة ليدز بإنجلترا استطاعت أن تقدم خدمة لا تقدر بمال للمؤسسات التعليمية في إنجلترا وغيرها على المستوى العالمي.

فمكتبات الجامعات الإنجليزية عاقب الحرب العالمية الثانية كان لابد وأن تعيد سياسة الاقتناء حيث كان الاستبعاد في مكتبات الجامعات يتبع قواعد ونظاماً خاصاً، بحيث تتم الاستفادة القصوى من النسخ المكررة التي تشغل حيزاً في المكتبات الجامعية هذا الحيز الذي كان مشكلة متكررة في كل المكتبات الجامعية لأسباب ترجع إلى سياسة الاقتناء حيث كانت تبيح اقتناء العديد من النسخ لمواجهة احتياجات الطلاب وفي نفس الوقت عدم انتشار تكنولوجيا التصوير آنذاك. الأمر الذي أدى بإدارة المكتبات الجامعية إلى اقتناء عدد من نسخ العنوان الواحد لمجابهة احتياجات الطلاب من البحث والدراسة، في فترات زمنية مضغوطة هي فترات الفصول الدراسية، مع تبني فكرة أن الكتاب الدراسي للمرحلة الجامعية شبه نادر، وبالتالي فإن البحث العلمي لهذا المستوى الدراسي يتطلب من الطالب الإطلاع على أكبر عدد من المصادر العلمية المتخصصة. وعليه فإن إدارة المكتبات الجامعية كانت تنتهج سياسة شراء عدد من النسخ يتراوح ما بين اثنين وعشر نسخ للوعاء الواحد، الأمر الذي ترك المكتبات الجامعية تعاني من مساحة عرض مثل هذه الكتب بمجرد انتهاء العام الدراسي إذا ما واجه هذا الوعاء شيئاً من التغيير.

استطاع المشروع أن يحول بعض أدوات الحرب والدمار إلى أدوات ثقافة وخدمات للمعلومات، حيث قامت إدارة المشروع بإنشاء هذا القسم بإشراف (موريس لاين[32]) خبير المكتبات العالمي والذي استطاع أن ينشئ هذه الإدارة وهي ذات أهداف تتناسب والحقبة الزمنية التي أنشئت فيها، بأقل التكاليف مستغلا في ذلك هناجر الطائرات[33] الموجودة في الريف الإنجليزي، عقب الحرب العالمية الثانية، والتي أمكن تحويلها لمخازن للكتب مجهزة بأرفف خاصة بحيث تستوعب ملايين النسخ من أوعية المعلومات المختلفة والتي تستغني عنها مكتبات الجامعات الإنجليزية. إن تجميع أوعية المعلومات المستبعدة من المؤسسات التعليمية قد حقق العديد من الأهداف وعلى رأسها التبادل والتكامل بين المكتبات البحثية في إنجلترا. فنجد أن العديد من المكتبات قد لجأت إلى الإعارة من هذا المشروع دون اللجوء للشراء مما وفر الكثير من ميزانيات البحث العلمي، ولقد تمكن هذا المشروع من استثمار اوعية المعلومات استثمارا جيدا، من خلال تقديم خدمة بأجر لكل من يحتاجها على سبيل الإعارة أو صورة ضوئية لبعض منها.

وقد قامت إدارة المشروع باستغلال سبعة هناجر طائرات وتحويلها إلى مخازن للكتب

المستبعدة، بعد إضافة بعض التعديلات الهندسية التي تسمح بزيادة السعة التخزنية فيها من خلال بناء الأدوار المتعددة على مساحات واسعة، تلك المساحات التي استوجبت فيما بعد استخدام السيارات الكهربائية للتنقل خلالها حيث تعدت المساحة مئات الأميال، واستوجبت خدمات الإعارة خدمة آلاف المؤسسات والمستفيدين والمكتبات من خلال البريد العادي إذ بلغ عدد الطرود البريدية الصادرة عن المؤسسات في عام 1994 متوسط ثلاثة آلاف طرد بريدي يوميا، وكان نجاح هذا المشروع مرهونا بدقة مؤسسة البريد البريطانية، تلك المؤسسة التي ارتبط اسمها بالدقة والالتزام وأصبحت علما من أعلام الحضارة البريطانية.

استلزم هذا الحجم من التعامل إنشاء خط تغليف وشحن لطرود الكتب والوثائق المرسلة والراجعة من المؤسسات التعليمية والبحثية المختلفة، بل تعدت هذه الخدمة العديد من المؤسسات التجارية والقانونية والتي شعرت بأهمية هذه الخدمة وشرعت في طلبها دافعة بذلك الرسوم المقررة، ومقتصدة في مصروفات خدمات المعلومات التي تحتاجها.

لم تكن هذه هي التجربة الوحيدة في المملكة المتحدة البريطانية. بل هناك العديد من التجارب من أمثلتها، تجربة سكونل[34] باسكتلندا والتي تطورت حتى وصلت إلى تعاون كامل على مستوى الأوعية الالكترونية، ولكننا اكتفينا هنا بالتجربة الإنجليزية الرائدة السابق ذكرها وننتقل إلى التجربة الأمريكية والتي تعتبر نمطا مختلفا تماما في الاستبعاد، فهي تجربة على مستوى المكتبات الجامعية وإن كانت تشترك مع التجربة الإنجليزية في أن الممول الرئيسي لهذه التجربة هو الجامعات الأكاديمية، والمستفيد الأكبر أيضاً هي المؤسسات الأكاديمية.

الحالة الثانية: التجربة الأمريكية[35]

أما التجربة الأمريكية فهي تجربة فريدة من نوعها بدأت بين جامعات مدينة شيكاغو بولاية إلينوي، ثم امتدت بعد ذلك لتشمل أعضاءا جددا من مكتبات أمريكية أخرى بل إن التجربة أصبحت على قدر من النجاح جذبت معها جامعات من شرق وجنوب آسيا وبعض الجامعات الأوربية، وهذه التجربة على الرغم من أهميتها على المستوى المهني لتخصص المكتبات وخاصة نظم التخزين لأوعية المكتبات من أجل توفير المساحات، فإن هذه التجربة لم تلق قدراً كافياً من الكتابة عنها في أدبيات اللغة العربية، هي تجربة على قدر من الأهمية، نظراً لما تقدمة من حلول خاصة بالمساحة التخزنية في مكتبات الجامعات.

كانت البدايات للمشروع[36] قاصرة على تجميع الرسائل الجامعية لعدد محدد من

المكتبات الجامعية في ولاية الينوي والتي يعتقد أن معدلات الطلب قد انخفضت عنها بشكل ملحوظ مما يجعل هذه الأوعية عبئاً على المساحات التخزنية في المكتبات التي تقتنيها، ثم تطورت التجربة فيما بعد لتفتح باب العضوية للاشتراك أو الاستفادة من ذلك المشروع التعاوني القائم أساساً على المستبعد بصفة مؤقتة من الرسائل الجامعية والتي أصبح حجمها المادي عبئاً في حد ذاته على المكتبات الجامعية المشتركة في ذلك المشروع.

استهدف المشروع ؛ إقامة مبني اقتصادي، بحيث تراعى فيه الإمكانيات التخزنية مع ضبط تام للحرارة والرطوبة والمساحة وأن يكون المبنى قد صمم خصيصاً ليقوم بالوظيفة التخزنية دون الوظائف الأخرى المستهدفة من المكتبة. فهو إذا مبنى لا يستهدف أن يكون مكتبة بها من الأماكن الخاصة بالمستفيدين ما يستخدم من مساحات واسعة لفترات زمنية محدودة، هذا المبنى أقيم في موقع يتوسط الجامعات المساهمة الأساسية، وعلى الرغم من ارتفاع سعر الأرض في هذا الموقع إلا أن الهدف من تواجد هذا المشروع قريب من الجامعات المساهمة، هو سرعة وصول أوعية المعلومات عند طلب الاستعارة أو عند الاحتياج لها. وحين نقول إن المبنى اقتصادي فذلك يعنى أنه قد روعى الحد الأدني من التكلفة المالية والتي تحقق على المدى الطويل الربحية لهذا المشروع أو على أقل تقدير تقوم بتغطية نفقاته. وبذلك يكون قد حقق الفائدة من توفير مساحات شاسعة للجامعات المشتركة في المشروع دون التخلص النهائي من أوعية المعلومات القيمة ولكن معدلات الطلب عليها قد قل بنسب متفاوتة. لقد بلغ عدد التسجيلات أكثر من 235 ألف تسجيله بليوجرافية شملت بذلك الأدلة والمصغرات الفيلمية، وتعتمد التسجيلات الببليوجرافية على نظام RLIN , وأيضاً نظام OCLC في الفهرسة الوصفية والموضوعية. أما المجموعات التي تتم فهرستها بناء على سياسة العمل بهذا المركز فهي: الرسائل الأكاديمية الأجنبية ومطبوعات الحكومة الأمريكية منذ عام 1952 ،هذا بالإضافة إلى أدلة المعاهد الأمريكية والأجنبية، كتب الأطفال، الكتب الدراسية، تقارير البنوك وتقارير شركات التأمين والوثائق الأجنبية.

هذا بالإضافة إلى مجموعات من الأوعية المختلفة الأخرى كالشرائط الصوتية والشرائط السمع بصرية (الفيديو) ومجموعات الخرائط والوثائق البحثية والمعملية والعديد من الدوريات الأمريكية. وإذا كانت التغطية الجغرافية قد تم تحديدها في سياسة المكتبة فهي تشمل : إفريقيا ومواد شرق آسيا وجنوب آسيا ومواد جنوب شرق آسيا أيضاً.

وتشمل فئات الأوعية أيضاً المطبوعات الأكاديمية والعلمية للإتحاد السوفيتي (سابقاً) ومصادر أرشيفية وصحف أجنبية وصحف أمريكية (عامة وأقليات) بالإضافة إلى وثائق أمريكية حكومية.[37]

من خلال كل من التجربة البريطانية والتجربة الأمريكية نجد أن حاجة العالم العربي لمثل هذه المشروعات ضرورة ملحة على المستوى الوطنى. قد تكون هذه النوعية من المشروعات تندرج تحت المشروعات التعاونية أو المشروعات الوطنية ولكنها في النهاية تحقق الآتى: -

1- توفير حيز كبير في المكتبات على كافة أنواعها
2- تعيد توزيع أوعية المعلومات بما يحقق فائدة مستجدة
3- يستفاد من أوعية المعلومات فائدة تتناسب مع الهدف من تصنيعها.
4- تعيد استثمار أوعية المعلومات مره أخرى.
5- تفتح مصدراً من مصادر الثقافة في جميع التخصصات بتكلفة اقتصادية
6- تدعم العملية التعليمية والبحثية على مستوى المؤسسات الأكاديمية
7- تحقق فائدة ثقافية وطنية لجميع الفئات العمرية
8- الحد من إهدار القيمة العلمية لأوعية المعلومات في إعادة التدوير الورقى.

وفيما يلي جدول للمقارنة بين المشروع الأول (المكتبة البريطانية) والمشروع الثاني (التجربة الأمريكية) مع إضافة احتياجات المشروع العربى:

عنصر المقارنة	الحالة الأولى انجلترا - ليدز	الحالة الثانية أمريكا - شيكاغو	المطلوب في المشروع العربي
المساهمات	جميع المكتبات الجامعية والمكتبات المتخصصة والمدرسية	عدد محدد من مكتبات الجامعات المحلية بشيكاجو	مساهمة مفتوحة على إن تقسم لفئات تحدد درجة المساهمة والدعم المقدم
نظام	خدمى- علمى	علمى - استثمارى	خدمى- علمى
نوعية المصادر	عامة ومتخصصة	متخصصة	عامة ومتخصصة
أشكال المصادر	جميع الأنواع	جميع الأنواع	جميع الأنواع(38)
مناسبة الإنشاء التاريخية	عاقب الحرب العالمية		الاتحاد العربى
الهيئة المشرفة والتبعية	المكتبة القومية	هيئة خاصة	المكتبات القومية / جامعة الدول العربية
نوعية المستفيد	مؤسسات تعليمية	مؤسسات بحثية / جامعات	مؤسسات تعليمية
المبنى	تطوير واستغلال مبنى قائم	إقامة مبنى اقتصادى	إقامة مبنى اقتصادى
المستوى الإدارى	وطنى	محلى	اقليمى
المستهدف	تجميع مقتنيات / توفير مكان / إعادة توزيع	تخزين بشكل علمى / توفير مكان	تجميع مقتنيات / توفير مكان / إعادة توزيع / استفادة

من الجدول السابق يتبين لنا مقارنة سريعة على العناصر الأساسية للمشروعات التي تم عرضها بالإضافة إلى المتوقع من المشروع العربي والذي يتحتم وجودة مع وجود الفكر العربي للإتحاد الإقتصادى.

سابعاً مقترح استراتجية عربية للاستبعاد

هل نستطيع أن نرسم استراتيجية عربية للاستبعاد بعد هذا العرض؟ أو نحدد أهداف مؤسسة عربية تقوم بتنظيم خرج المكتبات أو المستبعد من المكتبات العربية، من مختلف أوعية المعلومات، للاستفادة منها بطريقة أكثر تحضرا من مجرد إعادة التدوير للورق. مشروع لا ينبغي أن يكون صورة مكررة للمشروع البريطاني أو تكراراً للمشروع الأمريكي، بل مشروع قادر على مجابهة احتياجات الوطن العربي من خدمات المعلومات واستثمار أوعية المعلومات المستبعدة بشكل جيد يساعد على التكامل الثقافي بين الأقطار العربية.

نعم نستطيع ذلك فإن مثل هذا المشروع إنما راود أذهان العديد دون إمكانية للتنفيذ منذ سنوات عديدة مضت. لقد سعت السعودية في بداية السبعينات مراراً لإنشاء[39] مؤسسة تقوم بدور قسم الإعارة في المكتبة البريطانية، ذلك القسم الذي أنشئ في مدينة ليدز بانجلترا، من أجل تجميع الكتب المستبعدة من عهدة الجامعات والتي يقل استخدامها بشكل ملحوظ ويتسبب وجودها في المكتبات لشغل حيز كبير من الأرفف التي تحتاجها المكتبات في عرض المواد الجديدة من أوعية المعلومات الحديثة.

نجحت هذه الفكرة وقدمت من الخدمات لمجتمع الباحثين الشيء الكثير. ذلك المشروع الذي جعل حكومة المملكة العربية السعودية تفكر في نسخ المشروع على مستوى العالم العربي وخاصة الكتب العربية القديمة والتي أصبحت عبئا على كاهل المكتبات العربية. ولكن وللأسف جاءت آراء المستشارين في هذا المشروع كلها بالسلب، هذا الرأى الذي آثر حماية مشروع المكتبة البريطانية من المنافسة، فقدم الرأى الفني بعدم صلاحية تنفيذ هذا المشروع على الأراضي السعودية متعللاً بأن دراسة الجدوى قد أظهرت عدم تغطية الاستثمارات بالعائد المناسب، حتى إذا كان العائد ثقافياً أو علمياً بحثياً، كان هذا الرأى من أجل حماية مشروع الإعارة من المكتبة البريطانية والتي يمكن أن تؤثر على حجم الطلبات من الكتب من المشروع الانجليزى. ولكن حقيقة الأمر أن المنافسة لم تكن هي السبب الرئيسي في رفض هذا المشروع بل إن محاولة إبعاد أي مشروع ثقافي مؤثر بشكل إيجابي في ثقافة العالم العربي كان هو الهدف الأساسي.

لم يزل هناك الكثير من الكتب المستغني عنها من المكتبات الجامعية والتي هي في حاجة لتخزينها بشكل لا يمثل عبئاً على المؤسسات التعليمية، ومازال هناك العديد من الكتب التي نحن في حاجة للمحافظة عليها بأسلوب علمي وفي أجواء بيئية مدروسة. كما أن هناك العديد من الدول العربية التي تحتاج إلى مساعدات في هذا المضمار، دون تحمل أعباء مادية مثل الصومال والسودان وموريتانيا واليمن، بالإضافة إلى بعض الدول الإسلامية والتي بدأت تحيي اللغة العربية مرة أخرى، كدول شرق أوروبا ودول شرق آسيا وغيرها من مناطق أخرى، وجاليات عربية في أمس الحاجة لهذه الأوعية، هناك أيضاً العديد من دول المغرب التي عاشت عصوراً ترزخ تحت وطأة الاستعمار في حاجة إلى استكمال مجموعاتها العربية من المقتنيات التي نشرت في عصور الاستعمار والتي لم تكن تستطع وقتها الحصول على مثل هذه النوعية من الكتب التي يمكن الآن توفيرها من خلا ل مشروع عربي موحد يتم تمويله من خلال جامعة الدول العربية، ويكون هدفه تجميع وإعادة توزيع الكتب والدوريات بما يحقق أقصي استفادة من الأوعية، مع العمل على استكمال المجموعات بشكل موضوعي يحقق دفعة للبحث العلمي ويقلل من تشتت الأوعية العربية.

إن توافر إمكانيات الحاسب الآلي الآن وإمكانية إدارة المشروع من خلال نظم آلية عن طريق بناء ملفات المستفيدين من مثل هذا المشروع، سواء كانت أفراد أو مؤسسات أو دول، سوف يجعل عمليه إعادة التوزيع مبنية على معايير موضوعية وعلمية دقيقة، كما سوف تيسر الكثير من الإجراءات الإدارية. كما إن توفير الحاسب الآلي سوف يوفر قواعد بيانات ببليوجرافية دقيقة تساعد على تحقيق هذا المشروع وغيره من المشروعات العربية التي يمكن أن يكون لها أبعد الأثر الثقافي على عقول أجيال قادمة. هذا بالإضافة إلى إمكانية تحويل الكتب القديمة(40) إلى نسخ رقمية يسمح بتداولها بدون تكلفة تذكر، وبالتالي إنشاء مكتبة رقمية عربية تستطيع أن تقدم أسلوبا من الخدمة المعرفية يفوق في قيمته كثيرا من المنظمات الدولية والمؤسسات البحثية الدولية.

إن مشروع مستودع وطني لكتب وأوعية المعلومات يمكن أن يبدأ خطواته الأولى من حصيلة تجميع الكتب المستبعدة من المكتبات المصرية، مثل هذا المشروع كفيل بتوفير العديد من فرص العمل لتخصصات عديدة وكثيرة، تساعد في تحديث الحياة الثقافية المصرية، ودخول عصر العولمة بمشروع إيجابي لصالح الوطن العربي من المحيط إلى الخليج، فنجاح مثل هذا المشروع في مصر سوف يكون حافزا لتكراره في دول عربية أخرى لديها من فائض أوعية المعلومات الشيء الكثير.

وفيما يلي تجربة مصغرة للمشروع قامت جمعية الرعاية المتكاملة وهي جمعية أهلية خيرية أنشئت سنة 1977 وتمتلك هذه الجمعية 18 مكتبة عامة منها خمس مكتبات للكبار والباقي مكتبات للأطفال. وعليه فقد رأت اللجنة العليا لتطوير المكتبات عام 1999 ضرورة إجراء تقييم لمجموعات المقتنيات والقيام بنشاط الاستبعاد للكتب بما يوفر مساحات على الأرفف من أجل تجديد مجموعات المقتنيات في هذه أو تلك المكتبات، وعليه فقد تم استبعاد ما يقرب من 18 ألف مجلد من كتب الأطفال وتسليمها في المقر الرئيسي للجمعية من أجل الدشت أو إعادة التدوير[41]. وكان من الضروري إعادة تقييم المجموعات المستبعدة من أجل الوصول لحقيقة الموقف، وتبين وجود العديد من الأوعية الصالحة للاستخدام حيث إن استبعادها كان يتم على أساس النسخ المكررة والتي كانت تشتري بكثرة في فترة سابقة ،تطبيقا لسياسة التزويد التي كانت تهتم بوجود أعداد كبيرة من نفس العنوان لتحقيق نشاط الإطلاع الجماعي للفصول الدراسية الزائرة. هذه المجموعات تم تجنبها واستخدامها من أجل إعادة تداولها في المكتبات النائية أو المكتبات التي تطلب دعماً لكتب الأطفال. لقد أسهم هذا الإجراء في دعم ما يقرب من 20 مكتبة بواقع 500 كتاب لكل مكتبة. مثل هذه التجربة أكبر دليل على إمكانية نجاح المشروع حيث إن الأوعية المستبعدة من المكتبات يمكن إعادة تداولها بما يحقق الاستفادة منها فيما طبعت من أجله.

إن عملية الاستبعاد من المؤسسات ليست هي المصدر الوحيد لتمويل مثل هذه المشروعات المرتبطة بالأوعية المستبعدة، ولكن هناك المستبعد من أوعية المعلومات اليومية من المنازل والأسر المصرية. فعلى سبيل المثال نجد أن المستبعد من أوعية المعلومات على مستوى الأسرة يرتبط ارتباطاً وثيقا بحجم الدخل السنوى. وبذلك فإن حجم المستبعد من أوعية المعلومات يتفاوت وفقاً لحجم دخل الأسرة المصرية[42]. هناك أيضاً المستبعد من أوعية المعلومات للنشر الخاص أو النشر الشخصي؛ وهي أوعية المعلومات التي يقوم أفراد بنشرها على نفقتهم الخاصة ويبقي منها نسخ كثيرة لا توزع وتمثل عبئاً في عملية التخزين على مستوى الأفراد. هناك أيضاً دور النشر التجارية والتي لديها مخزون ضخم من أوعية المعلومات غير مستخدم ويظهر ذلك جليا في معارض الكتب الوطنية وما تحتويه من مجموعات من أوعية المعلومات التي تخضع لتخفيضات هائلة بقصد التخلص منها.

لقد تم إجراء بحث على عينة من المكتبات في مصر، على اختلاف أنواعها، لتحديد نوعية وحجم المكتبات التي تقوم بتنفيذ إجراءات التنقية والاستبعاد وتبين الآتي:

جدول رقم (1)
معدلات الاستبعاد للكتب في عينة من المكتبات المصرية

الملحق نوعية المكتبة	العدد	المنفذ للاستبعاد الانتقائي	غير المنفذ للاستبعاد
مدرسية	28	3[43]	25
عامة	6	3[44]	3
جامعية (مركزية)	3	-	3
جامعية (كليات)	24	4	20
متخصصة	8	-	8
شخصية	16	10	6
المجموع	5	26	65

تعليق وتوضيح على الجدول رقم (1) :

يعرض هذا الجدول دراسة ميدانية على عينة من المكتبات المصرية بنوعياتها المختلفة، من أجل التعرف على نشاط الاستبعاد وحجمه. وبالتالي يمكن التنبؤ باحتمالات نجاح المشروع المقترح علما بأن هناك بعض المتغيرات التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

- إن إحجام العديد من المكتبات عن القيام بنشاط الاستبعاد، يمكن تفسيره بإحجام العديد من العاملين عن نشاط الاستبعاد لتعقد وطول الإجراءات الإدارية والقانونية. وعلية فإن عملية وإجراءات التنقية والاستبعاد يمكن أن تؤدي إلى اكتشاف مصادر معلوماتية تحقق قدرا من الاحتياجات العربية.

وفيما يلي جدول يوضح حجم المستبعد للأسرة المصرية موزع حسب دخلها :

جدول رقم (2)
معدلات الاستبعاد من الكتب والصحف اليومية والدوريات الأسبوعية وفقاً لدخل الأسرة المصرية

م	دخل الأسرة بالجنيه المصري	معدلات المستبعد من الكتب سنويا	معدلات المستبعد من الصحف اليومية	معدلات المستبعد من الدوريات الاسبوعية
1	أكثر من 12 ألف	100 كتاب	356	لا يوجد
2	أكثر من 18 ألف	250 كتاب	356	لا يوجد
3	أكثر من 24 ألف	300 كتاب	= 2 x 356	52
4	أكثر من 30 ألف	250 كتاب	= 2 x 356	60
5	أكثر من 36 ألف	200 كتاب	= 2 x 356	104
6	المجموع			

وباستقراء نتائج الجدول رقم (2) والذي يمثل معدلات الاستبعاد من الكتب والصحف اليومية والدوريات الأسبوعية وفقا لدخل الأسرة المصرية ؛ يعرض الجدول عينة من الأسر المصرية موزعة حسب حجم الدخل وحجم المستبعد من الكتب والدوريات الأسبوعية والصحف اليومية علما بأنه قد لوحظ :

- أن مع زيادة دخل الأسرة تزداد الدوريات الأسبوعية وتقل الكتب.
- إن حجم المستبعد بالنسبة إلى المشترى 96%
- إن حجم المستبعد مرتبط بأعمار أفراد الأسرة وصلاتهم بمراحل التعليم المختلفة، إذا تدخل الكتب الدراسية كنسبة من الكتب المستبعدة.
- الكتب تشمل الكتب الثقافية والكتب الدراسية بواقع متوسط كتابين لكل مادة يدرسها الطفل، فإذا كان لدي الأسرة طفلان فإن متوسط عدد الكتب الدراسية المستبعدة من الأسرة الواحدة يصل إلى 23 كتابا في الموسم الدراسى.

ثامناً: الخطوات المطلوب تنفيذها

إن الدراسات المطلوب إجراؤها هي دراسات جدوى في المقام الأول، ولكن هذه الدراسات تسبقها دراسات متخصصة في مجال المكتبات ؛ تشمل احتياجات الأسرة المصرية والعربية من أوعية المعلومات وقدراتها الشرائية وعليه فالمستبعد من هذه الأوعية من الأسر والمنازل[45]. يتطلب أيضاً تحديد حجم المستبعد من أوعية المعلومات في المكتبات المصرية والمؤسسات الحكومية مثل هذا النشاط يتوقف وبشكل كبير على دراسات أكاديمية نظراً لأن الاستبعاد الحقيقي لا يتم الآن في المكتبات المصرية والمكتبات العربية [46].

أما فيما يتعلق بالخطوات التي يجب أن تسبق مشروعات الاستبعاد على المستوى القومي فهناك العديد من الدراسات التي نحتاج إلى إجرائها من أجل الإعداد لمثل هذا المشروع كما يلى:

أولاً : على المستوى الاقتصادي والاجتماعي

- دراسة جدوى اقتصادية[47] مع الأخذ في الاعتبار أن مثل هذا المشروع ينطبق عليه قواعد قياس العائد الاجتماعي، وذلك يشمل العائد الثقافي والتعليمى[48].
- دراسة تحدد أهداف المشروع في حدود احتياجات العالم العربي، إذ إن مثل هذه المشروعات لا تستورد أهدافها من الخارج بل يجب أن تتأقلم من احتياجات المجتمع وتقوم على خدمته.

ثانياً : على صعيد التشريعات يحتاج المشروع إلى تطوير التشريعات التالية :

- التشريعات المخزنيه الخاصة بوزارة المالية.
- التشريعات الخاصة بالإعارة وسياسة الإعارة خارج الحدود السياسية.
- تشريعات نقل الملكية المخزنيه.
- تحديد العلاقة القانونية بين دور الكتب الوطنية وغيرها من المكتبات.
- وضع استراتيجية للاستبعاد وسياسة عامة تستوحي من أهداف المشروع.

ثالثاً: على المستوى الثقافي

- دراسة لقيمة الأوعية المستبعدة، أي قيمة المحتوى العلمى
- دراسة لحاجة المستفيد في الأماكن النائية (مناطق، أقاليم، بلدان)
- دراسة البعد الثقافي على أثر توفير الأوعية المعاد توزيعها بتكلفة (المصاريف الإدارية، ومصاريف الشحن)
- دراسة أثر المشروع على مشاريع محو الأمية.

تاسعاً: الخلاصة والتوصيات

إن الصحوة الحادثة في مجال المكتبات والمعلومات يجب أن تشمل عمليات التزويد برمتها بما فيها الاستبعاد لأوعية المعلومات المختلفة، تلك العملية التي تضمن نقاء مجموعات المقتنيات من الشوائب وتزيد من دقة نتائج الاسترجاع في المكتبة. وعلى الرغم من ذلك فإن كثيرا من القوانين واللوائح تقف عائقاً أمام تنفيذها بكثرة تحقق الهدف منها.

ليس من الضروري أن يكون الاستبعاد إهلاكا. بل يمكن أن يكون إعادة توزيع من خلال نظام إقليمي لتبادل الأوعية أو إعادة توزيعها برسوم رمزية، هي رسوم إدارية ومصاريف شحن. ومازالت التشريعات القانونية عائقاً أمام إتمام عملية الاستبعاد بشكل كامل في المكتبات المصرية، كما أن إجراءات الاستبعاد عملية لا تدرس في ثوبها العملي في المناهج الدراسية لتخصص المكتبات مما يزيد الفجوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي، بشكل يسمح بممارساتها والاستفادة منها في رفع مستوى جودة خدمات المعلومات. إن مقترح مشروع وطني أو عربي من أجل تجميع وإعادة توزيع أوعية المعلومات المستبعدة من المكتبات والأسر والمؤسسات الحكومية ودور النشر، مثل هذا المشروع يحتاج

إلى دراسة جدوى اقتصادية واجتماعية مستوفاة يتم من خلالها تحديد عناصر المشروع الأساسية وأهدافه والعائد الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن يعود على المجتمع المصري أو المجتمع العربي بفائدة اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة بل ويمكن من خلال هذا المشروع البدء في إنشاء مكتبة رقمية عربية لأوعية التراث، من أجل تداولها على مستوى العالم، وخاصة دول المهجر التي بدأت تنتشر فيها الجاليات العربية الراغبة في استمرار ارتباطها بجذورها العربية من خلال الأدبيات العربية، وهناك أيضاً البلاد الإسلامية في شرق أوروبا وشرق آسيا التي ترغب في الحصول على مصادر معلومات عربية في مجالات العلوم المختلفة وتقف الإمكانيات الاقتصادية أمامها.

ملحق رقم (1)

معايير التنقية والاستبعاد بالمكتبة المركزية لجامعة القاهرة

1- تعريف

التنقية هي تخليص المكتبة من أوعية المعلومات التي لا تتفق مع رسالتها وأهدافها وسياسة تنمية المقتنيات بها. أما الاستبعاد فيقصد به الأساليب أو الطرق التي تستخدمها المكتبة للتخلص من أوعية المعلومات التي لم تعد في حاجة اليها.

2- المعايير الخاصة بالتنقية والاستبعاد

1/2 الكتب

تستبعد الكتب من الفئات التالية :

1/1/2 الكتب التي لا تتفق مع سياسة تنمية المقتنيات بالمكتبة وفقا لرسالتها وأهدافها.

- حيث أن المكتبة تقتني الكتب في القطاعات الموضوعية التالية:-

* العلوم الإنسانية
* العلوم الاجتماعية بكل فروعها
* العلوم الهندسية والمعلوماتية
* العلوم الأساسية والتطبيقية
* العلوم الطبية
* العلوم البينية

ونتيجة لهذا لا تستبعد الكتب التالية:-

* الكتب المرجعية الأساسية سواء العامة أو التي تغطي كل قطاع تغطية عامة أو رئيسية (مثل دوائر المعارف والموسوعات، القواميس، الأدلة، الأطالس، البيليوجرافيات... الخ).
* كتب مداخل العلوم المعروفة أو البارزة والحديثة.
* المؤلفات البينية أي التي تربط أو تجمع بين أكثر من تخصص موضوعى.
* الكتب العامة النفيسة المكتوبة بأقلام كبار المتخصصين والموجهة للمثقف العام.
* مطبوعات الهيئات الدولية والإقليمية والمحلية الهامة التي تغطي كل قطاع تغطية عامة او رئيسية.

2/1/2 الطبعات القديمة من الكتب تلك التي صدرت منها طبعات جديدة تشتمل على معلومات أحدث خاصة في المجالات المتطورة

ويستثني من ذلك:-

* الطبعات القديمة من كتب التراث العربى.
* الطبعات التي تحمل إهداء ات خطية من مؤلفيها.
* الطبعات التي تحمل صفات فريدة، مثل الطبعات التذكارية أو طبعات المناسبات العلمية الخاصة.

3/1/2 الكتب التي تقادمت مادتها العلمية ولم تعد تستخدم منذ فترات زمنية طويلة من واقع سجلات الإطلاع أو الاستعارة

وتستبقي الكتب التي نشرت في القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين حيث تدخل في عداد الكتب النادرة.

4/1/2 الكتب المدرسية أي كتب ما قبل المرحلة الجامعية.

5/1/2 الكتب التالفة والممزقة التي يصعب ترميمها ولم تعد صالحة للاستخدام.

6/1/2 النسخ المكررة الزائدة عن الحد أي تستبعد النسخة الرابعة وما بعدها ويكتفي بثلاث نسخ كحد أقصي، وخاصة الكتب الدراسية.

7/1/2 الكتب ذات الاتجاهات المتطرفة وذات الأغراض الدعائية (وخاصة في المجالات السياسية والدينية).

8/1/2 الكتب رخيصة الثمن التي لا ترقي لخدمة المجتمع الأكاديمي (مثل الطبعات الشعبية)

9/1/2 الكتب المنسوخة على الآلة الكاتبة التي فقدت قيمتها العلمية وخاصة ما يقل عن خمسين صفحة.

10/1/2 الكتب بلغات غير مقروءة بسهولة بالنسبة للمجتمع الجامعي (مثل الكتب باللغة الروسية أو الصينية ... الخ).

11/1/2 تحول المخطوطات والرسائل والدوريات الموجودة ضمن مجموعات الكتب إلى الأقسام الخاصة بها.

2/2 الدوريات

يستبعد ما يلى:

1/2/2 الدوريات التي لا تتفق مع سياسة تنمية المقتنيات بالمكتبة (انظر القطاعات الموضوعة في قسم الكتب).

2/2/2 النسخ المكررة من بعض أعداد الدوريات.

3/2/2 الدوريات الإعلامية أو الدعائية.

4/2/2 الأعداد القليلة المتفرقة من بعض الدوريات.

5/2/2 الدوريات المطبوعة التي تتوافر منها نسخا إلكترونية بالمكتبة ×.

6/2/2 الصحف اليومية التي تتوافر منها نسخا ميكروفيلمية أو إلكترونية بالمكتبة ×.

2/ 3 الرسائل

يتم استبعاد

1/3/2 النسخ المكررة من الرسائل.

2/3/2 الرسائل المطبوعة التي تتوافر منها نسخا ميكروفيلمية أو إليكترونية بالمكتبة.

3- طرق الاستبعاد

يمكن اتباع طريقة أو أكثر من الطرق التالية :

1/3 ترحيل الأوعية المستبعدة إلى المكتبات الأخرى داخل الجامعة التي يمكن أن تستفيد من هذه الأوعية.

2/3 إهداء الكتب أو التبادل بها مع المكتبات ومراكز المعلومات الأخرى داخل مصر وخارجها.

3/3 عرض أوعية المعلومات المستبعدة للبيع بأسعار رمزية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

4/3 إرسال الأوعية المستبعدة لإحدى شركات الورق للاستفادة منها في تصنيع الورق.

4- إجراءات التنفيذ

تشكل لجنة لتنفيذ التنقية والاستبعاد لأوعية المعلومات وتسجيلاتها سواء في سجلات المكتبة أو في فهارسها وتؤدي عملها طبقا لهذه المعايير.

ملحق رقم (2)

نموذج مقترح استبعاد وترميم

الشكل المادي[49]..............................

المحتوى العلمي [50]..............................

شكل الملحقات [51]..............................

العنوان ....

المؤلف ....

الطبعة .... الناشر .... سنة النشر ....

رقم التسجيل....... رقم التصنيف .... الرقم الخاص ....

	أولاً: التقييم	وصف	1	2	3	4	5	6	7
1	تلف المادة العلمية								
2	تقادم المادة العلمية								
3	نسخ مكررة								
4	تغطية موضوعية زائدة								
5	لايتناسب واحتياجات المكتبة								
6	موضوع غير مرغوب فيه								
7	موضوع لا يجد إقبالا من القراء								
8	قيمة علمية ولكن استخدامه نادر								
	المجموع 36 نقطة								

	ثانياً: المقترح	نعم	لا
1	ترميم مادى		
2	يمكن التبادل به		
3	يمكن إهداؤه		
4	إحلال بطبعات أحدث		
5	تكهين / دشت		

القرار :

1- ترميم 2- إحلال 3- تكهين 4- إهداء

5- تبادل 6- تخزين مرحلي

التاريخ : / / إمضاء المسئول: إمضاء المراجع : [52]

التعليق على النموذج :

يساعد هذا النموذج في تحقيق نشاط الاستبعاد على ثلاث مستويات :

1- مستوى إخصائي المعلومات (مسئول الخدمات)

2- مستوى متخذ القرار (مسئول التزويد)

3- مستوى المراجع (مدير المكتبة أو من ينوب عنه)

المصادر العربية والأجنبية

1- المصادر العربية

أسامة حامد على. مكتبات المدارس الثانوية. دراسة نظرية وتطبيقية. - الإسكندرية : دار الثقافة العلمية، صص 139-142 .

أمنية صادق. المكتبات في فرنسا ؛ وإدارة خدمات المعلومات 0- القاهرة : د.ن، 1996. - 164ص.

حسن عبد الشافي . مجموعات المصادر بالمكتبة المدرسية : البناء والتقييم والتنمية. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1999. - 185- 193 ص ص.

حشمت قاسم . مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات.- القاهرة :دار غـريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1998 .- صص159-165 .

—. مصادر المعلومـات وتنمية مقتنيـات المكتبات.- ط3.- القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1995 .- صص 407- 427

دليل التقييم والمفاضلة بين المشروعات الصناعيـة للدول العربية : القاهرة ؛ مركز التنمية الصناعيـة للدول العربيـة (إيدكاس) ومنظمة الأمم المتـحدة للتنمـية الصناعيـة (يونيدو).- 1979 .- 261 ص

عبـد الله حسين . التبادل مـصدراً لتنمية المقتنيـات في المكتبات الأكاديمـيـة : دراسة تحليلية وصفية في مكتبـات جامعات العاهرة الكبرى الأربع .(رسالة ماجستـير) إشراف / حشمت محمد علي قاسم وهشام محمود عزمى.- القاهرة : جامعة القاهرة، 1997 .- 372ص

عثمان محـمد عثمان. نحو منهجيـة متكاملة للتحليل الإقتصادي لمشروعـات الاستثمار.- القاهرة : معهد التخطيط القومى.- يونيه 1981 (مذكرة داخلية رقم 678)

فيدان عـمر مسلم. بناء وتنميـة المجموعات في المكتبـة المركزية بجامعـة القاهرة : دراسة ميـدانية إشراف / مـحمد فتـحي عبد الهـادي - (اطروحة دكتـوراه).- القاهرة :جامـعة القاهرة، 1992، (الفصل التاسع) ص ص 419-445

لانكستر، ف. و . تقييم الأداء فـي المكتبات ومراكز المعـلومات ترجمة / حسنـي الشيمي وجمال الفرمـاوى.- الرياض : مطبوعات مكتبة الملك عبـد العزيز العامة، 1996 .- ص ص 179-199

محمـد أبو الفتح نصار . بناء وتنمية المقـتنيات في المكتبات ومراكـز التوثيق والمعلومات.- القاهرة : د.ن، 1993 (سلسلة تكنولوجيا التعليم والمعلومات ؛ 3)

هاني محي الدين عطية. مبادئ رانجاناثان الخمسة في منظومة الألفـية الثالثة : قراءة فلسفية جديدة ؛ اعـمال المؤتمر القـومي الرابع لأخصائي المكتـبات والمعلومـات.- شبين الكوم : الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات.- 28- 3- يونية 2000 .- ص ص 191-199

ياسر يوسف عبد المعطى. تنمية المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات.- الإسكندرية: مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات، 1997 .- ص ص 130 -137

2- المصادر الأجنبية

Altman, Ellen ; Pratt, Allan . The JAL guide to professional literature : Collection Management ; Journal of Academic librarianship .- Nov 97 , Vol . 23 Issue 6, p542 , 1/8p

Bourdin , Cathleen . Is it wheat or chaff? American Libraries .- Nov.97 vol. 28 Issue 10 , p75, 1/6p

Bruni , M. Professional Reading ; Library Journal .- 5/1/90,Vol. 115 Issue 8 , p120 , 1/7p

Bernholz , Charles D. Weeding the Reference Collection: A Review of the literature .- Katharine Sharp Review, ISSN 1083-5261 , No .5, Summer 1997 : http: // edfu.lis.uiuc.edu/review/5/bernholz.html

Chilton , Mary K. ; Jacob , Merle. Weeding the fiction Collection; Reference & User Sevices Quarterly .-, Spring 2001 , Vol. 40 Issue 3, p234, 6p ISSN:1094-9054

Davis, Vivian R. Weeding the library Media Center Collection .- School library Media activities Monthly, March 2001, Vol. 17 Issue 7 , p26, 3p, 1cartoon ISSN:0889-9371

Gorman, G.E. The last word on weeding .- ISSN : 0004-9670 Australian Library Journal , Nov.98,Vol.47 Issue 4, p416,2p.

Guidelines for the Discard and retention of Library Material; These guideline summarise the National Library's policy on discarding materials from its print collections.
http://www.nla.gov.au/policy/disguide.html

Hubbard, William J. Stack management ; Apractical guide to Shelving and Maintaining Library Collections .- ALA Chicago 1981 , 102p.

Litherland , Tena Natale. Reviews: libraries ; Book report , Jan/Feb98 , Vol.16 issue 4, p47,2p
ISSN:0731-4388

Lyon , Jenifer . Flipping the Coin De-selection in General and Health-Science Library Collections .- LIS 615 Collection management ; April 22,1999, 9p.

Meng, Mark ; Dye , Judith
Professional materials ; Reference & User Services Quarterly .- Winter 97 , Vol.37 Issue 2, p238, 2p

Mount, Ellis (editor) . Weeding of Collections in Sci-Tech Libraries .- The Haworth Press : London 1986 ,164p.

Page, Hohn M. Shadow Prices for trade strategy and Investement planning in Egypt Washington .- The world Bank , 203p.(World Bank Staff Working Papers No. 521)

Parrish, Marilyn McKinley ; Malinowiski, Teresa. Tools of serials trade .- Serials Review ,1997,Vol.23 Issue 4, p91, 2p

Prichard, R.J. ; Stevens, Norman The JAL guide to professional literature: Collection Development.-
Journal of academic librarianship, Jan91, vol. 16 Issue 6, p376,2p
Professional Reading ; Emergency Librarian.- May/Jun90 Vol. 17 Issue 5, P43,1/6p

Slote, Stanley J.WEEDING LIBRARY COLLECTIONS II ; Library Weeding Methods.- Libraries Unlimited , Little town, CO.- 2rd ed.1982, 198p.
Smith , Rodger ; Williams , Wilda W.
Don't weed this classic! Library Journals.- Oct 97 ,vol.122 Issue 16, p 134, 1/5p

Squire, Lynn. Economic analysis of projects (eth ed.) by Lyn Squire & Herman G.Van der Tak .- London ; the Johns Hopkins University press . 1981, 153p . (A world Bank research publication).

Steiner, Henry Malcolm . Public and Private investments; Socioeconomic analysis .- New York ; John Wiley & sosn.1980 414p.

The Center for research Libraries Handbook.- Chicago : the Center for Research Libraries , 1990 . 134p.

الاستشهادات المرجعية:

(1) قدم رانجاناثان قواعد خمس للكتاب ؛ 1- الكتب وجدت للاستخدام 2- الكتب للجميع 3- لكل كتاب قارئه 4- احرص على وقت القارئ 5- المكتبة كائن متنامي وهذه القواعد تتضمن سياسة الاستبعاد، حيث أن الحرص على وقت القارئ يحتم انتقاء مجموعة المقتنيات بشكل مستمر وحيث أن الكائن المتنامي في حاجة مستمرة للتقليم من أجل صحة وسرعة الإنبات.

(2) Expression used in Library literature was : Weeding (Library Collections), discarding of books ,periodicals ,etc,.

(3) المخزنة عن بعد Remote storage

(4) تستخدم كلمة التكهين بمعني تحديد عدم صلاحية السلعة للاستخدام

(5) تستخدم كلمة الدشت بمعني التخلص من سلعة ما، والقاءها كالقمامة.

(6) هناك العديد من المصطلحات المستخدمة مثل De-selectionوهو من المصطلحات الحديثة نسبيا في الظهور بعد كل من Discarding , Weeding

(7) أنظر مصطلح Pruningبدلا من Weeding وسبب هذه الترجمة ص 188 من مؤلف لا نكسترتقييم الأداء في المكتبات ومراكز المعلومات. - ترجمة جسني الشيمي وجمال الفرماوي. - الرياض : مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، 1996.

(8) Remote storage

(9) لانكستر . تقييم الأداء في المكتبات ومراكز المعلومات (مرجع سابق)

(10) اختلفت آراء الأساتذة بين كونه نشاطا أم إجراء

(11) أنظر لانكستر(مرجع سابق)

(12) لمزيد من التفاصيل في اختلاف التعطل حسب الموضوعات أنظر لانكستر(مرجع سابق)

(13) تتم هذه الطريقة في المكتبة المركزية لجامعة شفيلد بإنجلترا Sheffield. فلا يسمح بإتاحة الأوعية المستبعدة مؤقتا إلا من خلال اخصائي المعلومات الذي يقوم بتدوين بيانات الوعاء حتي يتم اتخاذ القرار بناء علي الاستخدام الفعلى.

(14) يتم هذا الأسلوب في مكتبات جامعة الينوىIllinois - اوربانا شامبين Urbana - Champaign ويتاح للقارئ الوصول إلى الأوعية مع تحديد الموضوع فقط وليس الوعاء، على إنه لا يتاح للطلاب ولكن يتاح للباحثين من الدراسات العليا وأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة.

(15) نذكر على سبيل المثال قصة (أولاد حارتنا) للكاتب نجيب محفوظ.

(16) فيدان عمر مسلم. بناء وتنمية المجموعات في المكتبة المركزية بجامعة القاهرة دراسة ميدانية (اطروحة دكتوراه). - جامعة القاهرة : كلية الاداب، قسم المكتبات والمعلومات، 1992.

(17) عبد الله حسين. التبادل مصدرا لتنمية المقتنيات في المكتبات الأكاديمية ؛ دراسة تحليلية وصفية في مكتبات جامعات القاهرة الكبرى الأربع (أطروحة ماجستير). - جامعة القاهرة : كلية الآداب، قسم المكتبات والمعلومات.

(18) ياسر يوسف عبد المعطي. تنمية المجموعات في المكتبات ومراكز المعلومات ؛ الإسكندرية : مركز الإسكندرية للوسائط الثقافية والمكتبات، 1997 صص 130-137

(19) أسامة حامد علي. مكتبات المدارس الثانوية ؛ دراسة نظرية وتطبيقية ؛ الإسكندرية : دار الثقافة العلمية، صص 139 - 142

(20) أنظر الملحق رقم (1) معايير الاستبعاد في لائحة المكتبة المركزية بجامعة القاهرة. والتي تم صياغتها من قبل لجنة المكتبات للعام الجامعي 2002/ 2003 ص ص 55-57

(21) أنظر الأسباب الأربعة الذي اقترحها حشمت قاسم. مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات، ط3، القاهرة : دار غريب للطباعة والنشر، ص 412؛ وهي مبررات للعزوف عن الاستبعاد ؛ عدم توافر الوقت، تجنب المسؤلية، خشية الخطأ، العزوف عن التخلص من الكتاب.

(22) تقترح الباحثة دراسة نظام الإهداء في جمعية الرعاية المتكاملة نظرا لكبر حجم الإهداءات التي ترد إلى الجمعية وتقوم الأخيرة باختيار ما يناسبها من الأوعية وإهداء النسخ المكررة إلى المكتبات العامة

والمكتبات المدرسية، وقد وصل عدد المكتبات التي أهدي إليها في الفترة ما بين عام 1999 وبين 2001 أكثر من 250 مكتبة مختلفة، كانت الإهداءات تتراوح ما بين 200 و 500 عنوان لكل مكتبة، وقد تنوعت أشكال الإهداءات بين كتب ودوريات وأوعية الكترونية وشرائط فيديو.

(23) أنظر فيدان عمر مسلم (مرجع سابق) (الفصل التاسع) ص 418-445

(24) مكتبة جورج بومبيدو من المكتبات العامة الحديثة لمزيد من التفاصيل (أنظر) أمنية مصطفى صادق؛المكتبات في فرنسا : القاهرة : د. ن ، 1994،الفصل الأول.

(25) Guidelines for the Discard and retention of Library Material; These guideline summaries the National Library's policy on discarding materials from its print collections. (See also)
http://www.nla.gov.au/policy/disguide.html

(26) أنظر ملحق رقم (2) النموذج المقترح للاستبعاد والترميم من قبل الباحثة ص 57-59.

(27) لمزيد من التفصيل أنظر لانكستر تقييم الأداء في المكتبات ومراكز المعلومات (مرجع سابق) (الطبعة الثانية) ص 183-188 مع العلم بأن التعطل نوعان التعطل المتزامن Synchronous التعطل المنفصل Diachronus

(28) ذكر لانكستر أن معدل التعطل في الإنسانيات ينحاز إلى معدل أكثر بطئا إذ تتسم دراسات التقادم في مجال العلوم الإنسانية بأنها بطيئة ومتباعدة، ويعطي نتائج خاصة بأدبيات الموسيقي ص 199-179

(29) أنظر أيضاً نظرية التعطل المتزامن Synchronous التعطل المنفصل Diachronus عند لانكستر

(30) أنظر الجدول رقم (2) معدلات استبعاد الكتب والصحف اليومية والدوريات الأسبوعية وفقا لدخل الأسرة المصرية. ص 46

(31) بدأ هذا المشروع بالمسمي الذي اشتهر به آنذاك وهو (BLLD) أي British Library Lending Division ولكنه ما لبس أن تغيرت التسمية مع استمرار بعض المهام المستهدفة من أقامته.

(32) Maurice Line (1912)

(33) إن هناجر الطائرات هي مباني خاصة لإيواء الطائرات من أجل التخزين أو الإصلاح

(34) SCONEL

(35) هي تجربة The Center for Research Libraries(CRL)

(36) The center for Research Libraries Handbook; Chicago ; The center for Research libraries , 1990 ,134p.

(37) لمزيد من التفاصيل مثل سياسة الإعارة وغيرها أنظر المرجع السابق.- The center for research libraries handbook .- Ibid .-

(38) يمكن أن ترتبط المقتنيات بالمراحل فتبدأ بالكتب والمطبوعات بشكل عام ثم يليها بعد ذلك الأشكال المختلفة.

(39) محاضرة للدراسات العليا جامعة شفيلد - إنجلترا - العام الدراسي (1982/ 1983) المحاضر (موريس لاين) أثناء أسبوع التدريب الميداني بأدنبرة- اسكتلندا - لطلاب الدراسات العليا.

(40) تلك الكتب التي سقط عنها حق المؤلف أو كتب التراث نادرة النسخ.

(41) يقصد بإعادة التدوير إعادة استخدام الورق دون المحتوى العلمي وهو نشاط صناعي / كيمائي يتم بأساليب مختلفة من أجل الاستفادة من عجينة الورق مما يصنع منتجات ورقية أخرى غير الورق الأبيض فيتم إنتاج ورق التغليف بألوانه وكرتون الطباعة وكرتون المقوي وغيرها من المنتجات الورقية.

(42) Page , Honn M. Shadow Prices for trade strategy and Investment planning in Egypt Washington ; The world Bank .203 P. (World Bank Staff Working Papers No. 521)See p 54:

2.4 household Income and expenditure; conversion Factors for consumption and Savings

2.5 Conversion Ratio for other expenditure categories p.70.

	Expenditure weight	Accounting Ration
Education	0.010	0.860
Culture& Entertainments	0.004	0.860

(43) مدارس أجنبية

(44) مكتبات تابعة (لجمعية الرعاية المتكاملة) و(جمعية تنمية حى خدمات مصر الجديدة)

(45) أنظر الجدول رقم (2) والذي يحدد المستبعد من أوعية المعلومات للأسرة المصرية وفقا لدخلها السنوي

(46) أنظر الجدول رقم (1) والذي يحدد من خلاله حجم المستبعد من أوعية المعلومات من عينه مختارة من المكتبات المصرية التي تقوم بتنفيذ سياسة الاستبعاد بالفعل.

(47) Squire , Lynn See p. for Basic notions of cost-benefit Analysis.

(48) For more details See : Steiner , Henry Malcoln p. 236 for the price System allocations resources efficiently .

* يتم التطبيق بعد استقرار النظم الآلية بالمكتبة.

(49) ويشمل الكتاب الورقي، شريط الفيديو، صورة ورقية

(50) ويشمل = النص، الصورة، خريطة، ندوة، أبحاث مؤتمر

(51) مثال = اسطوانه مدمجة

(52) 1= سيء، 2= ضعيف جدا، 3= ضعيف، 4= مقبول، 5= جيد، 6= جيد جدا، 7= ممتاز.

مكتبات مستشفيات الصحة النفسية في مصر
تشخيص للواقع ومقترحات للتطوير (2)

د. عبدالله حسين متولي
مدرس بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب- جامعة القاهرة .
بريد إلكتروني: alaabc@hotmail.com

ملخص :

تسعى الدراسة إلى بيان واقع حال مكتبات بعض مستشفيات الصحة النفسية في مصر، من حيث: مدى توافرها ووضعيتها على الهيكل التنظيمي داخل كل مستشفى، وفي حال وجودها بمستشفى ما فما هو الهدف الفعلي من وجودها، وما هي طبيعة مقتنياتها من حيث الكم والنوع، وكذا العمليات الفنية التي تتم بكل منها، والخدمات التي تقدمها وسمات مجتمع المستفيدين بهذه الخدمات، ومدى استثمار تكنولوجيا المعلومات داخل كل منها.

* العمليات الفنية التي تتم في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية:

تعد "المعالجة الفنية هي عصب العمل بمؤسسات أو مرافق المعلومات ومحور النشاط بها وواسطة العقد فيها، فأوعية المعلومات التي يتم اختيارها واقتناؤها لاقيمة لها ولافائدة منها مالم تستخدم ويستفاد منها على نحو فعال، ولايمكن أن يتم الاستخدام أو تتم الإفادة إلا إذا تم الوصول إلى هذه الأوعية ومحتوياتها عبر أدوات ووسائل تتيح الاسترجاع بسهولة وبسرعة، هذه الوسائل أو الأدوات والمتمثلة في الفهارس والكشافات وقواعد البيانات البيليوجرافية وغيرها هي الناتج الملموس للمعالجة الفنية" (33)

ومن ثم فلا شك في الأهمية التي يمثلها الالتزام بالقواعد والتقنينات التي تسير وفقاً لها العمليات الفنية في المكتبات حيث أنها هي التي تضمن التوحيد في الممارسة والسهولة في تبادل المعلومات، ومن هنا كانت ضرورة دراسة واقع العمليات الفنية في مكتبات المستشفيات التي شملها البحث الميداني، وفقاً للعناصر المتضمنة في قائمة المراجعة، والتي تم تضمينها في جدول(4) الخاص بالمعالجة الفنية في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها البحث الميداني، كالتالي:

* نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد يناير 2004.

جدول رقم (4)

المعالجة الفنية في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني

المكتبة / الوظيفة		المعالجة الفنية																	
النوع	الاسم	1/4 قواعد الفهرسة			2/4 انواع الفهارس					2/4 اشكال الفهارس				3/4 خطة التصنيف			4/4 قائمة رؤوس الموضوعات		
		دفتر عهدة	قاف 2 AACR2	اخرى (تذكر)	مؤلف	عنوان	موضوع	مصنف	قاموسي	كتاب	بطاقي	مصغر	محسب	ديوي العشري	العشري العالمي	اخرى (تذكر)	قائمة رؤوس للموضوعات الكبرى	قائمة مكتبة الكونجرس	اخرى (تذكر)
حكومي	دار الصحة النفسية بالعباسية*	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
حكومي	دار الصحة النفسية بالخانكة	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	قطاعات موضوعية عريضة	–	–	–
حكومي	مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	قطاعات موضوعية عريضة	–	–	–
حكومي	مستشفى الصحة النفسية بحلوان	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	قطاعات موضوعية عريضة	–	–	–
حكومي	دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)*	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
خاص	مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس*	✓	–	ممارسة خاصة	✓	✓	✓	✓	✓	–	–	–	✓	✓	–	–	–	–	–
خاص	مستشفى بهمان للصحة النفسية*	✓	–	ممارسة خاصة	✓	–	–	–	–	–	✓	–	–	–	–	قطاعات موضوعية عريضة	–	–	–
خاص	مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	قطاعات موضوعية عريضة	–	–	–
خاص	مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	قطاعات موضوعية عريضة	–	–	–
خاص	مستشفى دار المقطم للصحة النفسية*	–	✓	–	✓	✓	✓	–	–	✓	–	–	–	✓	–	–	✓	–	قائمة رؤوس الموضوعات الطبية

أ) قواعد الفهرسة المتبعة:

يذكر الدكتور محمد فتحي عبدالهادي أن القواعد التي تطبق في العالم العربي هي بصفة عامة قواعد الفهرسة الأنجلو أميريكية بطبعاتها المختلفة، وبصرف النظر عن دقة أو عدم دقة التطبيق، وبصرف النظر أيضاً عن جودة هذه القواعد وقيمتها الكبيرة على النطاق العالمي، إلا أنها لاتتوافق كلياً مع أوعية المعلومات العربية سواء أو نقاط الإتاحة العربية أو بالنسبة لبعض عناصر الوصف الببليوجرافي (التاريخ الهجري مثلاً) أو بالنسبة لبعض أوعية المعلومات (المخطوطات العربية مثلاً)[34].

ومن جانبها تنصح معايير مكتبات المستشفيات باستخدام تقنينات فهرسة معيارية مثل: قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في طبعتها الثانية المراجعة AACR2 أو شكل اتصال مارك MARC Format.

فإذا ما انتقلنا إلى مكتبات المستشفيات التي شملها المسح الميداني، نجد أنه بالنظر إلى العمود (1/4) من الجدول رقم (4) الخاص ببيان واقع المعالجة الفنية في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

تعتمد مكتبات مستشفيات: دار الصحة النفسية بالعباسية، دار الصحة النفسية بالخانكة، مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة، مستشفى الصحة النفسية بحلوان، مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية على دفاتر عهدة في تسجيل المقتنيات، وهي بالطبع لاتتيح أي إمكانية للبحث المرن المتنوع عن الأوعية وأقصى ما يمكن أن تحققه هو التسجيل الحصري لهذه الأوعية من حيث كونها عهدة تصان وتحفظ وليس أوعية معرفة لابد من إتاحتها وتيسير سبل الإفادة منها من خلال مختلف نقاط الإتاحة الخاصة.

أما مكتبتا: مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، مستشفى بهمان للصحة النفسية فكلتاهما تعتمد - إلى جانب العهدة الدفترية - على ممارسة خاصة لاعلاقة لها بأية قواعد للفهرسة، فمكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس- على الرغم من توافر نظام آلي رغم محدودية إمكانياته كما سيرد لاحقاً فهو يتيح إمكانية اختزان البيانات الببليوجرافية للأوعية واسترجاعها - تطبع مخرجات النظام الآلي بها ويقوم مسئول المكتبة بقص بعض البيانات من الناتج المطبوع والإبقاء على بيانات المؤلف والعنوان ورقم التصنيف فقط ثم يعاود لصقها مرة أخرى على ورق أبيض ويحزمها معاً في شكل دفتري وفق أرقام الطلب، وهي ممارسة غير مفهومة ولامقبولة، ومبررها الوحيد هو سيطرة الفكر الخاص بدفتر العهدة على العاملين، فهذه المخرجات ووفق الترتيب الذي تصدر به أقرب ما

Depression

L(616,858),C

Book # 154 **Title** Symptoms of depression. **Author** C.G.costello.
Publisher Awiley-interscience.
Catalogue Number 616,858,1 **Publication Year** 1993

Book # 153 **Title** Handbook of bereavement theory, research, and intervention. **Author** M.S.stroebe, W. R.O.hansson.
Publisher Cambridge university press. **Publication Year** 1993
Catalogue Number 616,858,2

Book # 37 **Title** Handbook of affective disorders. **Author** E.S.payhel.
Publisher Churchill livingstone.
Catalogue Number 616,858,3 **Publication Year** 1992

Book # 399 **Title** Psychopharmaco-endocrinology and Deparession Research **Author** Springer Verlag
Publisher
Catalogue Number 616,858,4 **Publication Year** 1990

Book # 282 **Title** Masked Depression . **Author** P.Kielholz ,Basle
Publisher Hans Huber.
Catalogue Number 616,858,5 **Publication Year** 1973

Book # 289 **Title** Long-Term Treatment Of Depression. **Author** S.A.Montgomery&
Publisher John Wiley&Sons
Catalogue Number 616,858,6 **Publication Year** 1992

Book # 296 **Title** The Psychological Treatment Of Depression. **Author** J.Mark G.Willian
Publisher Routledge.
Catalogue Number 616,858,7 **Publication Year** 1992

Book # 283 **Title** Depressive illness. **Author** Kielholz Basle.
Publisher Hans Huber.
Catalogue Number 616,858,8 **Publication Year** 1972

Book # 281 **Title** Handbook Of Affective Disorders. **Author** D.M. Shaw.
Publisher The Book Company PLC.
Catalogue Number 616,858,9 **Publication Year** 1986

Book # 494 **Title** Working With Bereaved People. **Author** Ann Faulkner
Publisher Churcnil Livingstone, New York.
Catalogue Number 616,858,11 **Publication Year** 1995

Book # 549 **Title** Mood Disorders Across the Life Span **Author** Kenneth I.Shu Mauricio Tohe
Publisher WILEY-LISS(JOHN WILLY &SONS) **Publication Year** 1996
Catalogue Number 616,858,12

الشكل رقم (1) نموذج لمخرجات النظام الآلي الخاص بمكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس

تكون إلى قائمة رفوف تفيد في عـملية الجرد فقط، هذا على الرغم من أنه كان من الممكن أن تعد هذه المخرجات - بلصق بيانات كل وعاء على ورقـة منفصلة بحجم بطاقة الفهرسة المعيار 5x3 بوصة - في شـكل فهرس بطاقـي يسير جنبـاً إلى جنب مع الفـهرس الآلي، والذي يوضح شكل رقم (1) مخرجاته مطبوعة.

أما مكتبة مسـتشفى بهمان للصحة النفـسية فالممارسة الخاصة بها أكـثر غرابة حيث يتم اسـتخدام نماذج البطاقات الجـاهزة المطبوعة الخـاصة بنظام الإعارة باسـتخدام بطاقـة جيب الكتاب Pocket Card Charging والتي يوضح شكل (2) نموذج لها:

DATE DUE	BORROWER'S NAME

ظهر البطاقة

AUTHOR	
TITLE	
DATE DUE	BORROWER'S NAME

وجه البطاقة

الشكل رقم (2) نموذج البطاقات الجاهزة المطبوعة الخاصة بنظام الإعارة باستخدام بطاقة جيب الكتاب والمستخدمة كبطاقات فهرسة في مكتبة مستشفى بهمان للصحة النفسية

وهذا يعد دليلاً دامغاً على أن غياب التخصص بالقطع يؤدي إلى ممارسات خاطئة أو في أحسن الظروف إلى توظيف الأدوات في غير محلها.

أما مكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية فقد بدأت منذ أوائل عام 2001 في تطبيق قواعد الفهـرسة الأنجلو أمريكية في طبعتهـا الثانية المراجعة منشئـة الثلاث أنواع التالية من الفهارس في الشكل البطاقي: مؤلف، عنوان، موضوع، ويوضح شكل (3) نموذج لبطاقتي فهرسة من الفهرس البطاقي بمكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية.

(1488) 813/ ت ز

توفيق الحكيم

زهرة العمر / توفيق الحكيم .- القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998.

370 ص ؛ 20سم .- (مكتبة الأسرة: الأعمال الإبداعية)

تدمك: 977-01-5761-9.

1. قصص عربية. أ. العنوان.

ب. السلسلة.

(10) 616.8528 /F N

Draghi, Suzanne C.

Flach, Frderic F.

The nature and treatment of depression / Frederic F. Flach, Suzanne C. Draghi - New York: John Wiley & Sons, Inc., 1975.

422 p : ill; 26 cm.-(A Wiley biomedical health Publication).

Includes Bibliographical reference.

Includes Indexes.

ISBN: 0-741-26271-4.

1. Depression. 2. Manic-Depressive Psychoses.

I. Draghi. Suzanne C. II. Title.

شكل (3) نموذج لبطاقتي فهرسة من الفهرس البطاقي بمكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية.

ب) أنواع وأشكال الفهارس المتاحة:

مايزال الفهرس البطاقي هو الشائع في الاستخدام، ولم تطبق الفهرسة الآلية أو المحسبة على نطاق واسع[35]، كما أوصت به معايير مكتبات المستشفيات بضرورة تيسير إتاحة المجموعات من خلال الفهارس المطبوعة أو المحسبة، باستخدام مداخل متنوعة مثل: المؤلف والعنوان والموضوع.

فإذا ما انتقلنا إلى مكتبات المستشفيات التي شملها المسح الميداني، نجد أنه بالنظر إلى العمود (2/4) من الجدول رقم (4) الخاص ببيان واقع المعالجة الفنية في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

لايوجد بمكتبات مستشفيات: دار الصحة النفسية بالعباسية، دار الصحة النفسية بالخانكة، مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة، مستشفى الصحة النفسية بحلوان، دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)، مستشفى أبو العزايم بمدينة نصر، مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية أي نوع من أنواع فهارس بأي شكل من الأشكال وهو ما يمثل موطن قصور واضح يحول دون تيسير البحث عن أوعية المعلومات المقتناة بكل منها وإتاحتها لمجتمع المستفيدين.

أما مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس فقد أتاح وجود النظام الآلي بها البحث عن الأوعية بمختلف نقاط الإتاحة: مؤلف، عنوان، موضوع، رقم التصنيف، أما بالنسبة للشكل فيتيح الشكل الآلي الحصول أيضاً على شكل مطبوع من الفهرس، بينما نجد بالنسبة لمكتبة مستشفى بهمان للصحة النفسية فمع التسليم بعدم ملاءمة نموذج البطاقات المطبوعة الخاصة بنظام الإعارة باستخدام بطاقة جيب الكتاب لأن تكون بطاقات فهرسة إلا أن هذا لايمنع من الإشارة إلى أن بيانات الكتب عادة ما تكون بمدخل المؤلف، كما أن الشكل هنا بالطبع هو شكل بطاقي.

وأخيراً نجد أن أنواع الفهارس بمكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية هي: مؤلف، وعنوان، وموضوع، والثلاثة جميعاً في شكل بطاقات.

جـ) خطة التصنيف المطبقة:

من بين خطط تصنيف المكتبات يشيع استخدام خطة تصنيف ديوي العشري في المكتبات العربية، ويستخدم تصنيف مكتبة الكونجرس في أحوال قليلة خاصة في المكتبات الجامعية. وهذان النظامان أمريكيان قلباً وقالباً، وقد لجأت المكتبات العربية إلى تصنيف ديوي العشري في صورته الأصلية على المجموعات باللغات العربي الأخرى غير العربية، وتطبيق التصنيف في صورة معدلة على المجموعات العربية، وقد نتج عن ذلك تعدد الطبعات المعدلة، الشرعي منها وغير الشرعي، واختلافها عن بعضها البعض مما أدى إلى ارتباك وعدم توحيد في تنظيم المجموعات بالمكتبات العربية[36].

ومن جانبها تؤكد المعايير على أفضلية استخدام تصنيف متخصص، مثل تصنيف المكتبة القومية الطبية NLM للمجموعات الطبية.

فإذا ما تحدثنا إلى مكتبات المستشفيات التي شملها المسح الميداني، نجد أنه بالنظر إلى العمود (3/4) من الجدول رقم (4) الخاص ببيان واقع المعالجة الفنية في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

لاتعتمد مكتبات مستشفيات دار الصحة النفسية بالخانكة، مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة، مستشفى بهمان للصحة النفسية، مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية، مستشفى الصحة النفسية بحلوان، على أي خطة من خطط التصنيف لا المتخصصة ولاحتى العامة على الرغم من أن بعض هذه المكتبات تخدم فئة الأطباء - وليس المرضى - ذوي التخصص الدقيق الذين لايتناسب لامع المجموعات التي تخدم تخصصهم ولا احتياجاتهم المتعمقة تلك الموضوعات العريضة التي تصنف وفقاً لها مجموعات تلك المكتبات على الأرفف.

أما مكتبتا مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، دار المقطم للصحة النفسية فهما الوحيدتان اللتان تطبقان نظام تصنيف معيار هو تصنيف ديوي العشري Dewey Decimal Classification- DDC حيث يحتفظ مسئول المكتبة الأولى بنسخة مكتوبة من الخلاصة الثالثة (الشعب الألف)، بينما يقتني في المكتبة الثانية تعريب محمد عوض العايدي للطبعة الحادية والعشرين من التصنيف:

محمد عوض العايدي (2000) موسوعة التصنيف العشري: ط2. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2000. 4مج.

ورغم عدم ملاءمة تصنيف ديوي العشر للتطبيق في المكتبات المتخصصة باعتباره عبارة عن خطة تصنيف عامة في الأساس، إلا أنه أفضل على الأقل من الموضوعات العريضة غير الملتزمة برؤوس موضوعات موحدة ومقننة، ومع ذلك فلابد من التفكير في التحول - وتحديداً في المكتبات التي تخدم الأطباء - إلى الاعتماد على تصنيف المكتبة القومية الطبية بأمريكا National Library of Medicine- NLM.

أخيراً فلم يستطيع الباحث معرفة نظام التصنيف المتبع في كل من مكتبتي: مستشفى دار الصحة النفسية بالعباسية، مستشفى الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)، لما سبقت الإشارة إليه من مرور المكتبة الأولى بعملية تجهيز شاملة، وإعداد للانتقال لمقر آخر، في حين أن الثانية لايوجد لها أي أثر ولا يعدو الأمر - كما ذكرنا سالفاً - مجرد مجموعة كتب ممزقة وبالية لايزيد عددها عن التسعة عشر كتاباً لا أكثر ملقاة في وحدة خشبية بالنادي الاجتماعي الخاص بالمرضى.

وحتى دراسة الباحثة أماني محمد[37] التي تذكر تغطيتها لمختلف الأنشطة المكتبية في عينة من مكتبات المستشفيات بالقاهرة الكبرى، وكان من بينها هاتان المكتبتان، لم يجد الباحث بعد مراجعته لها أية إشارة لواقع نظام الفهرسة أوالتصنيف أو رؤوس الموضوعات بأي منهما دون مبرر واضح لذلك، على الرغم من إشارة هذه الدراسة إلى أن المكتبة الأولى يوجد بها مايزيد على المائة كتاب، فلابد وأن ثمة نظاماً ما ترتب وفقاً له هذه الكتب، حتى ولو كان ذلك النظام مجرد رؤوس موضوعات غاية في العمومية، وباجتهاد شخصي؟!.

د) قائمة رؤوس الموضوعات أو المكنز المستخدم:

يذكر الدكتور محمد فتحي عبدالهادي أنه على الرغم من ظهور قوائم رؤوس موضوعات عربية في السنوات العشرين الأخيرة، إلا أنها تعتمد أساساً على الجهد الفردي، وتعاني من عدم التحديث المستمر والمنتظم، فضلاً عن أنها قطرية الطبع، أي تصلح أكثر ما تصلح للتطبيق في قطر عربي معين، ومن ثم تجد الأقطار الأخرى صعوبة في استخدامها بسبب تعدد المصطلحات الدالة على مفهوم واحد واختلافها من قطر لآخر[38].

فإذا ما انتقلنا إلى مكتبات المستشفيات التي شملها المسح الميداني، نجد أنه بالنظر إلى العمود (4/4) من الجدول رقم (4) الخاص ببيان واقع المعالجة الفنية في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

مكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية هي المكتبة الوحيدة التي تسخدم قائمة رؤوس موضوعات من بين المكتبات التي شملها المسح الميداني، حيث تعتمد في صياغة رؤوس الموضوعات التي يتضمنها الفهرس البطاقي بالموضوع على قائمة رؤوس موضوعات العربية القياسية:

شعبان عبدالعزيز خليفة، محمد عوض العايدي (1993) قائمة رؤوس الموضوعات القياسية للمكتبات المدرسية. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1993. 809ص.

وهي وإن كانت تتسم ببساطتها وملاءمتها للمجموعات الصغيرة العامة إلا أنها لاتتناسب على الإطلاق المكتبات المتخصصة كمكتبات المستشفيات، وعليه فقد كان من المحمود للقائمين على أمر المكتبة قيامهم بالاعتماد على الطبعة المعربة من قائمة رؤوس الموضوعات الطبية:

منظمة الصحة العالمية (2001) قائمة رؤوس الموضوعات الطبية. القاهرة: المنظمة، 2001. 2مج.

وذلك بالنسبة للقسم الخاص بالطب والموضوعات المتعلقة به من قائمة رؤوس الموضوعات العربية، وحول أهمية قائمة رؤوس الموضوعات الطبية منذ صدور أولى طبعاتها يذكر الدكتور محمد فتحي عبدالهادي أنها تعد بمثابة القائمة الاستنادية الجارية للتحليل الموضوعي للنتاج الفكري الأحياطبي في المكتبة القومية للطب بالولايات المتحدة، وهي تشتمل على رؤوس الموضوعات أو الوصفات التي تظهر تحتها كل الإشارات الببليوجرفية في الكشاف الطبي Index Medicus، كما أنها بمثابة الأساس لصوغ البحث في الاسترجاع للإشارات الببليوجرافية المخزنة في نظام الاسترجاع للإنتاج الفكري الطبي على الخط المباشر MEDLINE، وأخيراً فهي تعتبر قائمة رؤوس الموضوعات القياسية لفهرسة الكتب والمسلسلات والمواد السميعة والبصرية في المكتبة القومية للطب بالولايات المتحدة الأمريكية[39].

*** الخدمات المكتبية:**

مع ثبات مفهوم المكتبة - أياً كان نمطها أو حجمها أو كم التطورات التقنية التي تعج بها - على أنها أولاً وأخيراً مؤسسة خدمية همها الأول وشغلها الشاغل تلبية احتياجات مجتمع المستفيدين من خلال خدمة تقدم بأقصى فعالية في الوقت وبالقدر المناسبين، ينحصر التفاوت بين مكتبة وأخرى في الطبيعة الخاصة لأفراد مجتمع المستفيدين هذا والذي ينبغي أن تصطبغ المكتبة بلون سماتهم حتى تضمن تلبيتها لاحتياجاتهم، وفيما يلي من عناصر سيتم بيان واقع الخدمات التي تقدم في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها البحث الميداني:

أ) فئات المستفيدين من الخدمات:

استكمالاً لما جاء في التعليق على فئات المستفيدين في الجدول المجمع رقم (1) ومع التأكيد مرة أخرى على اختلاف نوع وطبيعة وحجم الخدمات المكتبية التي تقدم لكل فئة من فئات مجتمع المستفيدين من مكتبة المستشفى، وضرورة الفصل المكاني بين مكتبة المرضى من جهة، ومكتبة الأطباء وإلى جانبهم هيئة التمريض وطلاب البحث من جهة أخرى وليس من قبيل المبالغة اقتراح أن يفرد مكان لمكتبة ثالثة تخصص للزائرين من أسر المرضى، ذلك كله انطلاقاً من اختلاف طبيعة احتياجات أفراد كل فئة عن الأخرى ومن ثم المهارات والمؤهلات الخاصة الواجب توافرها في مقدم الخدمة من أمناء المكتبات، وكذا نوعية الأوعية المقتناة وطريقة تصنيفها على الأرفف، والخدمات المقدمة ذاتها.

وتركيزاً على جزئية الخدمة المقدمة، نجد مثلاً أن:

أولاً: بالنسبة للمكتبة التي تخدم المرضى: يمكن أن تتيح خدمات: كالاطلاع الداخلي، والإعارة الخارجية (مع وضع الضوابط اللازمة التي تضمن عدم تلف أو فقد الكتب المعارة)، فضلاً عن إتاحة الفرصة للمرضى لإنجاز التكليفات القرائية والكتابية من تلخيص واستذكار موجه بين جدرانها، وأخيراً عقد جلسات النقاش حول مادة قرائية بعينها، وفي هذا الصدد ينصح بأن يكون لدى أمين مكتبة المرضى سجل بطاقي أو آلي يتضمن بطاقة أو تسجيلة لكل مريض من المترددين على المكتبة أو حتى المراد دفعهم للتردد على المكتبة واستثمارها لصالحهم وفي اتجاه علاجهم وتنمية قدراتهم المعرفية، بحيث تتضمن فئتين من البيانات عن كل مريض:

أ) بيانات تعريفية: الاسم، الجنس، السن، المؤهل العلمي، مستوى الذكاء، الجو الأسري العام، العنوان، ورقم الهاتف (تمهيداً لاحتمالات امتداد الخدمة المكتبية لما بعد الخروج من المستشفى)، الاهتمامات القرائية.

ب) بيانات عن الحالة المرضية: تشخيص مختصر للحالة، المرحلة المرضية التي يمر بها (وهذا البيان يتم تحديثه بشكل دوري من خلال مراجعة الطبيب المعالج)، الأعراض المرضية المرتبطة بالحالة وتطورها.

وباستقراء ما ورد بهذه البطاقات نجد أن الأمر يبدو كما لوكان نمطاً خاصاً جداً من البث الإنتقائي، إذ أنه بناء على مايوجد بها من بيانات ومع تطور حالة المريض يتم تحديث بيانات البطاقة الخاصة بها كي تقابل هذا التطور سواء بهدف تلبية احتياجاته القرائية أو السعي في اتجاه تحقيق "التحسن" على الصعيد العلاجي له.

ثانياً: بالنسبة لمكتبة الأطباء: يمكن إلى جانب الإطلاع الداخلي، والإعارة، والخدمة المرجعية، تقديم خدمات أكثر تطوراً مثل الترجمة العلمية، الإحاطة الجارية، البث الانتقائي، والبحث عبر شبكة الإنترنت وفي مراصد البيانات.

وأخيراً بالنسبة لمكتبة الزوار من أسر المرضى: إذا كان في إمكانهم الإفادة من خدمات الإطلاع الداخلي، والخدمة المرجعية، فنجد أن ثمة صعوبة ومحاذير حول تقديم خدمة الإعارة الخارجية اللهم إذا كانت ستتم تحت مظلة أحد برامج العلاج الأسري اعتماداً على أوعية معلومات بعينها: كتب أو أشرطة فيديو أو غيرها، بتوجيه من أحد الأطباء، ومع ذلك فلابد من وضع من الضوابط ما يضمن الحفاظ على مقتنيات المكتبة من التلف أو الضياع.

ب) الخدمات المقدمة:

بالنظر إلى العمود (2/5) من الجدول رقم (5) الخاص ببيان واقع الخدمة المكتبية في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

تعتبر خدمة "الإطلاع الداخلي" هي أكثر الخدمات التي تقدم في المكتبات التي شملها البحث الميداني ولعل ذلك نتيجة لأنها لاتطلب الكثير من التدابير اللهم إلا مكاناً ملائماً من حيث التهوية والإضاءة والمقاعد والمناضد، ومع ذلك فقد استثنيت من تقديم هذه الخدمة "مكتبة مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية" حيث لايوجد مكان محدد لمكتبة المرضى وإنما عادة ما تعطي الكتب للمرضى ليقرؤها في حجراتهم ثم ترد مرة أخرى للأخصائي المناط به مسئولية المكتبة، أما مكتبة الأطباء التي هي كما ذكر سابقاً عبارة عن وحدة خشبية بمكتب مدير المستشفى ومن ثم لامجال ولامكان للقراءة والاطلاع، تليها في الترتيب خدمة "الإعارة" والتي تقدم أساساً في مكتبة الأطباء بالمستشفيات، وقلما تقدم في مكتبة المرضى اللهم إلا في أضيق الظروف التي يمكن حصرها في واحدة من الحالتين التاليتين أياً كانت المستشفى:

أ) أن الكتب المتاحة ممزقة ومتهرئة غير مكترث بها وتوجد في وحدة خشبية في أقسام المرضى.

ب) أن يكون تقديم كتاب بعينه لمريض ما بهدف العلاج المعرفي (كما هو الحال في مستشفى دار المقطم للصحة النفسية، مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية، مستشفى بهمان للصحة النفسية).

وليس هناك سعي لاستثمار خدمة إعارة الكتب بمكتبة المرضى بهدف ترفيهي أو تثقيفي غير معتمد وإنما تلبية لرغبة نابعة من جانب أحد المرضى.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن ضبط عملية الإعارة في مختلف تلك المكتبات عادة مايتم من خلال سجلات دفترية باستثناء مكتبة دار المقطم للصحة النفسية التي يستخدم المسئول عنها نماذج مصورة لبطاقات إعارة تسجل فيها بيانات الكتاب المعار لأعضاء الهيئة ويوقع عليها من جانب كل منهم ثم يتخلص منها بمجرد رده للكتاب، وإن كان من الأفضل الاكتفاء بوضع علامة عليها دليل رد الكتاب حتى يتسنى الاستفادة منها لاحقاً في تقييم المقتنيات من حيث أي الكتب والموضوعات التي يغزر الطلب عليها من جانب مجتمع المستفيدين من الأطباء. ويوضح شكل رقم (4) نموذجاً لهذه البطاقات.

بطاقة استعارة الكتب
عنوان الكتاب: ....
اسم المؤلف : ....
الرقم المسلسل : ....
رقم الطلب :
تاريخ الاستعارة: اليوم: .../.../٢٠٠٣
تاريخ الرد : ....
اسم المستعير : ....
التوقيع ....

الشكل رقم (4) نموذج لبطاقات الإعارة المستخدمة في مكتبة دار المقطم للصحة النفسية

أما مكتبتا مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، مستشفى أبو العزائم للصحة النفسية، فلم يجد الباحث أي مبرر لعدم تقديم خدمة الإعارة بأي منهما سوى الحرص غير المبرر على المقتنيات.

يتبقى فقط من الخدمات التي لوحظ من خلال البحث الميداني تقديمها في بعض المكتبات التي شملها البحث الميداني "تمرير الدوريات" وهي تقدم في مكتبة مستشفى دار الصحة النفسية بالعباسية وقد تم إفرادها في خانة مستقلة رغم أنها تعد أحد أشكال خدمة الإحاطة الجارية وذلك نظراً لتميزها، وخدمتا "التصوير"، "البحث على شبكة الإنترنت" اللتان تقدمان في مكتبتي مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، مستشفى دار المقطم للصحة النفسية، وأخيراً "الإحاطة الجارية" وتحديداً التعريف بشكل دوري بأحدث المقالات في موضوع بعينه،وكذلك الكتب الصادرة فيه، و"الخدمة المرجعية" المتمثلة في البحث في الموسوعات والقواميس عن معلومات بعينها وذلك في مكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية.

وكما هو ملاحظ لايتم تقديم خدمات على جانب من الأهمية وخاصة في المكتبات التي تخدم الأطباء مثل: الترجمة العلمية، التكشيف، الاستخلاص، وتبادل الإعارة.

وفيما يتعلق بوضعية "العلاج بالقراءة" بالنسبة لمكتبات المرضى فيرى الباحث أنه لايعتبر خدمة مكتبية بقدر كونه علاجاً تستثمر فيه مجموعات المكتبة، ومن ثم فهو يتفق مع

جدول رقم (5)

الخدمة المكتبية في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني

المكتبة / الوظيفة		الخدمة المكتبية											
النوع	الاسم	2/5 فئات الخدمات المقدمة										3/5 فترات تقديم الخدمة	4/5 تكلفة تقديم الخدمة
		الإطلاع الداخلي	الإعارة	الخدمة المرجعية	تبادل الإعارة	الإحاطة الجارية	البث الانتقائي	التكشيف	الاستخلاص	التصوير	أخرى (تذكر)		
حكومي	دار الصحة النفسية بالعباسية*	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	تمرير الدوريات	من 9 ص إلى 1م والعطلة يوم الجمعة	–
	دار الصحة النفسية بالخانكة	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	من 9 ص إلى 2م والعطلة يوم الجمعة	–
	مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	من 9 ص إلى 1:30م والعطلة يوم الجمعة	–
	مستشفى الصحة النفسية بحلوان	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	من 9 ص إلى 1:30م والعطلة يوم الجمعة	–
	دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)*	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	من 10 ص إلى 8 م والعطلة يوم الجمعة	–
خاص	مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس*	✓	–	–	–	–	–	–	–	✓	خدمة البحث على الإنترنت	من 9 ص إلى 1:30م والعطلة يوم الجمعة	مقابل خدمة التصوير
	مستشفى بهمان للصحة النفسية*	✓	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	من 9 ص إلى 2م والعطلة يوم الجمعة	–
	مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	–	من 9 ص إلى 2م والعطلة يوم الجمعة	–
	مستشفى الدكتور عمر شاهين للصحة النفسية	–	✓	–	–	–	–	–	–	–	–	من 9 ص إلى 2م والعطلة يوم الجمعة	–
	مستشفى دار المقطم للصحة النفسية*	✓	✓	✓	–	✓	–	–	–	✓	خدمة البحث على الإنترنت	من 8 ص إلى 10م مع نظام للورديات	

ماذهبت إليه مارجريت مونروي Margaret E.Monoroe التي شغلت منصب عميد مدرسة المكتبات بجامعة وسكونسن، ضمن محاولتها للحد من اللغط واللبس حول الحدود وطبيعة العلاقة بين الإرشاد القرائي والعلاج بالقراءة، نتيجة غياب الخط الفاصل لدى الكثيرين بين الاثنين، من أن: "العلاج بالقراءة يبدأ من النقطة التي ينتهي عندها الإرشاد القرائي"(40).

جـ) فترات تقديم الخدمات:

بالنظر إلى العمود (3/5) من الجدول رقم (5) الخاص ببيان واقع الخدمة المكتبية في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

تقتصر فترات تقديم الخدمة بجميع المكتبات - باستثناء مكتبتين فقط - على توقيت العمل الرسمي فقط، فضلاً عن وجود يوم عطلة أسبوعي هو يوم الجمعة، وهو مايعني عدم مراعاة الطبيعة الخاصة للمؤسسة التي تتبعها المكتبة ألا وهي المستشفى والتي تخضع لنظام خاص من النوبات (الورديات) Shifts، وليس لعمل روتيني ينتهي بحلول الساعة الواحدة أو الثانية بعد الظهر، كما أن الحاجة للغذاء المعرفي سواء العلاجي أو البحثي من جانب كلاً من المرضى أو الأطباء لاتتوقف بحلول عطلة نهاية الأسبوع!!، بل إن المعايير المكتبية نفسها تؤكد على ضرورة أن تكون مكتبة المستشفى مفتوحة الأبواب وعلى أهبة الاستعداد 24 ساعة يومياً طوال أيام الأسبوع، من خلال نظام منضبط من النوبات.

ومن ثم فكما هو ملاحظ فإن المكتبتين الوحيدتين اللتين فطنتا إلى ضرورة أن يتمشى هدفهما وطبيعة العمل بهما مع ظروف المؤسسة التي يتبعانها هي مكتبة دار الصحة النفسية بمصر الجديدة، ومكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية فقط.

د) تكلفة تقديم كل خدمة:

بالنظر إلى العمود(4/5) من الجدول رقم (5) الخاص ببيان واقع الخدمة المكتبية في مكتبات الصحة النفسية التي شملها المسح الميداني، يلاحظ مايلي:

جميع المكتبات لاتحصل على مقابل نظير تقديم أي خدمة حتى خدمة التصوير باستثناء مكتبة واحدة هي مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، وفي هذا الصدد يقترح الباحث أن تضع المكتبات مقابل رمزي نظير خدمة التصوير، والبحث على شبكة الإنترنت خاصة من جانب المستفيدين من خارج المستشفى كطلاب البحث، وأسر المرضى. ومن إجمالي حصيلة هذا العائد يمكن تنمية خدمات المكتبة ومقتنياتها.

* استثمار تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

بادئ ذي بدء من المؤكد أن الأخذ بالتطورات التكنولوجية من جانب المكتبات له انعكاسه الإيجابي على مدة الإنجاز والفعالية فيما تقوم به من وظائف بدءاً من الاقتناء وحتى تقديم الخدمات، مروراً بالمعالجة الفنية، وهو ماتؤكد عليه معايير المكتبات بصفة عامة ومعايير مكتبات المستشفيات على وجه الخصوص، حيث تشير إلى توفير التدابير اللازمة التي تكفل ضمان الوصول عن بعد لمصادر المعلومات المقتناه بالمكتبة اعتماداً على نظام توصيل الوثائق المعتمد على النسخ الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت سواء من خلال الموقع الخاص بالمكتبة أو المؤسسة التابعة لها أو عبر خدمة البريد الإلكتروني، فضلاً عن أنها تنص على اقتناء كشافات إلكترونية للبحث عن مصادر المعلومات المختلفة.

وثمة جوانب أخرى يمكن أن تستثمر المكتبة التطورات التكنولوجية فيما تقوم به من مهام مثل: الاختبار من الأدلة الإلكترونية، وفهارس الناشرين المتاحة على شبكة الإنترنت، كذلك الأوعية الرقمية بنصوصها الكاملة، كذلك أصبح في الإمكان تسير عملية الفهرسة من خلال عمليات استيراد التسجيلات الببليوجرافية المعدة من قبل مكتبات كبرى مثل مكتبة الكونجرس، ولايمكن تجاهل مايحققه ذلك من وفر هائل في الوقت والجهد فضلاً عن ضمان جودة وتقنين التسجيلات المتحصل عليها.

أما على صعيد الخدمات فيمكن القول بأن جميع الخدمات التي ينبغي أن تتسم عملية تقديمها بأقصى درجات الفورية والتفاعلية مثل: الخدمة المرجعية، والرد على الاستفسارات، الإحاطة الجارية بمختلف أنواعها من تمرير أعداد الدوريات، الإعلان عن الكتب حديثة الورود، وكذا الندوات والمؤتمرات المنتظر إقامتها، ناهينا عن عمليات حجز الكتب وطلب إعارتها، والبحث على الخط المباشر في قواعد البيانات المختلفة، وأولاً وأخيراً ضرورة توافر نظام آلي متكامل يتيح إمكانية القيام بجل الوظائف المكتبة بشكل آلي متآزر ومتكامل، فضلاً عن توافقه مع المعايير العالمية من حيث قواعد الفهرسة المطبقة وتحديداً قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية، وشكل اتصال مارك MARC الذي ييسر تبادل التسجيلات الببليوجرافية على مستوى العالم، مع ضرورة اتسام هذا النظام بالحميمية والسهولة فيما يختص بتعامل المستفيد معه وهو مايطلق عليه اصطلاحاً User Friendly .

فإذا انتقلنا إلى بيان واقع مكتبات المستشفيات التي شملها البحث الميداني، نلاحظ مايلي:

مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس هي المكتبة الوحيدة التي تقتني مايمكن أن نطلق عليه- تجاوزاً- نظاماً آلياً حيث أنه في واقع الأمر مجرد قاعدة بيانات معدة

بأحد أنظمة إنشاء وإدارة قواعد البيانات هو Fox Pro وذلك منذ منتصف التسعينات، وهو مخزن عليه البيانات الببليوجرافية لنحو خمسمائة كتاب باللغة الإنجليزية فقط دون الكتب العربية دون مبرر واضح لذلك، كما لاحظ الباحث الاعتماد على سجل دفتري تلصق عليه المخرجات الخاصة بالنظام بعد قص بعض البيانات من هذا لناتج المطبوع والإبقاء على بيانات المؤلف والعنوان ورقم التصنيف فقط، كما سبق وأشير إلى ذلك في الجزء الخاص بالفهرسة، ومن ثم يمكن القول بأنه لايتم استثمار هذا النظام المحدود الإمكانيات، ولابد من التفكير في اقتناء نظام آلي متكامل، وهو ما نمى إلى علم الباحث مؤخراً أن هذه المكتبة بالفعل وكذا مكتبة دار المقطم للصحة النفسية يدرسان من الإدارة إمكانية اقتناء النظام الآلي المتكامل المعد من قبل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري المسمى aLIS.

كذلك فقد وجد أن هاتين المكتبتين المشار إليهما سابقاً هما الوحيدتان اللتان تقدمان خدمة البحث على شبكة الإنترنت، وإن اقتصرت هذه الخدمة على فئة الأطباء، ولم يكن هناك أي استثمار لها في الحصول على أوعية المعلومات سواء الإلكترونية أو غير الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، أو تطوير العمليات الفنية من فهرسة وتصنيف، والخدمات المكتبية وخاصة البحث في قواعد البيانات، أو إجراء مؤتمرات أو ندوات عن بعد، فقط عادة ما يبحث عن موضوع بعينه أو إرسال رسائل عبر البريد الإلكتروني.

وأخيراً تجدر الإشارة أن مكتبة دار المقطم للصحة النفسية هي المكتبة الوحيدة التي لها صفحة إلكترونية ضمن الموقع الخاص بالمؤسسة التابعة لها كما أن مؤخراً أصبح المسئول عنها لديه عنوان بريد إلكتروني يستقبل من خلاله الاستفسارات ويجيب عنها، كما أنه يتولى في بعض الأحيان تدريب المرضى- الذين تسمح حالتهم المرضية - على مهارات استخدام الحاسب الآلي وخاصة حزمة برامج Microsoft Office.

من هنا وإجمالاً يمكن القول بأن ثمة مكتبات بمستشفيات الصحة النفسية في مصر لاتتوافر بها من الإمكانيات مايعينها على القيام بوظائفها الأساسية من اقتناء ومعالجة فنية ثم تقديم للخدمات، وعلى الجانب الآخر هناك مكتبات بمستشفيات أخرى للصحة النفسية تتوافر بها تلك الإمكانيات بل وأحياناً بدرجة كبيرة إلا أنه لايحسن استثمارها على الوجه الأمثل بما يحقق الهدف المرجو من إنشائها إما لغياب الشخص المؤهل مهنياً الذي يقوم على أمرها، أو لعدم الوعي بالمعايير و الممارسات المتعارف عليها في مجال المكتبات والمعلومات. . . أو غير ذلك من الأسباب التي تقف حجر عثرة في سبيل الإفادة من الخدمة المكتبية في كل منها.

* النتائج المستخلصة ومقترحات التطوير:

يمكن إجمال النتائج التي تم استخلاصها من واقع البحث الميداني في النقاط التالية:

1) تفوق المكتبات التابعة لمستشفيات نفسية خاصة على نظيراتها التابعة لمستشفيات حكومية، من حيث مدى توافر القدرة على القيام بمعظم الوظائف المكتبية المتعارف عليها، ولعل ذلك مرده إلى توافر الإمكانيات المادية؛ من موارد مالية، وتجهيزات في تلك المستشفيات الخاصة أكثر منها في نظيرتها الحكومية ومن ثم تمتع كل من الأطباء والمرضى المترددين عليها بنمط من العلاج ونوعية من الخدمات متميزة، في حين تعاني الفئة الأخرى، وهي المستشفيات الحكومية من نقص الموارد وضعف الإمكانيات حتى تلك الموجهة بالكاد إلى تغطية بنود العلاج العادي.

2) هناك مكتبات في بعض مستشفيات الصحة النفسية مثل: دار الصحة النفسية بالعباسية، دار الصحة النفسية بالخانكة، مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس (تستهدف بخدماتها فئة الأطباء فقط دون المرضى، في حين أن مكتبتي اثنين فقط هما: مستشفى الصحة النفسية بحلوان، دار الصحة النفسية بمصر الجديدة (المطار)) تستهدف بخدماتها المرضى فقط دون الأطباء، أما بقية المستشفيات التي شملها المسح الميداني وهي خمس مستشفيات: مكتبة مستشفى الصحة النفسية بالمعمورة، مكتبة مستشفى بهمان للصحة النفسية، مكتبة مستشفى أبو العزائم بمدينة نصر، مكتبة مستشفى الدكتور عمرشاهين للصحة النفسية، مستشفى دار المقطم للصحة النفسية فتقدم خدماتها لكلتا الفئتين من المستفيدين: الأطباء والمرضى، وإن كان بعضها يفصل المجموعات الموجهة لكل فئة في مكان مستقل حتى يبدو الأمر كما لو كانتا مكتبتين وليس مكتبة واحدة.

3) لاتحتل المكتبات الموقع الملائم على الخريطة التنظيمية لمستشفيات الصحة النفسية، بل إن الاستقلالية التي تتمتع بها تلك المكتبات والاتصال المباشر بقمة الهرم الإداري - حال تواجدها في إحدى المستشفيات - هي استقلالية معطلة أكثر منها مفيدة ومثمرة، حيث نجدها قد أفرزت اتجاهين لايقل أحدهما سلبية عن الآخر - إن لم يزد - الأول سيطرة من هم في قمة المنظومة الإدارية في المستشفى على مقدرات المكتبة ومجريات الأمور بها مما يحول دون تيسير تقديم الخدمة لمن هم أحق بها وأهلها، والاتجاه الآخر هو سيطرة الخوف على العاملين بالمكتبة من مجرد تقديم الخدمة لمن هم دون القائمين على شئون الإدارة العليا هذه، مما جعل الأمر يبدو كما لو كانوا يعملون في مكتبة خاصة وليس متخصصة.

4) لم يكن هناك أي تقسيم إداري من المكتبات التي شملها المسح الميداني، ربما ذلك نتيجة لصغر حجمها مما لايستدعي وجود أقسام أو شعب فرعية داخلها.

5) لايوجد ميزانية معتمدة وذات بنود محددة للإنفاق بالنسبة لأي من مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها البحث، وكل ما هنالك مجرد مبلغ مالي سنوي يتراوح مابين مائتي جنية على أقل تقدير (كما في مكتبة مستشفى الخانكة) وحتى خمسة آلاف جنية (كما في مستشفى دار الصحة النفسية بالعباسية) يخصص فقط لبند شراء الكتب من معرض الكتاب السنوي وشراء بعض أعداد الدوريات ليس على سبيل الاشتراك، أما بقية البنود الأخرى كالتجهيزات والصيانة وشراء الأجهزة وصرف مرتبات العاملين فتستوفى من الميزانية الإجمالية للمستشفى.

6) لايعمل بأي مكتبة من المكتبات موظف مؤهل حاصل على شهادة جامعية في تخصص المكتبات والمعلومات، في مقابل غلبة ذوي المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة، والمؤهلات العليا وخاصة من الأطباء الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين.

7) لاتوجد أي سياسة مكتوبة لبناء وتنمية المقتنيات في جميع المكتبات التي تناولتها الدراسة، مما أفرز الكثير من الخلل الواضح وعدم الإطراد في إيقاع نمو هذه المقتنيات سواء من حيث الكم أو النوع.

8) يأتي "الإهداء" على رأس المصادر التي تعتمد عليها المكتبات التي شملتها الدراسة في تنميتها لمقتنياتها. يليه "الشراء" الذي لايحكمه سياسة واضحة وإنما يتم إما بشكل روتيني أو كلما توفر مبلغ من المال، أما المصدران الآخران من مصادر الاقتناء وهما على الترتيب "الإيداع" و"التبادل" فيبدو جلياً عدم الالتفات إليهما بشكل كبير من جانب تلك المكتبات على الرغم من أهميتها البالغة في الحصول على أوعية قد لاتكون متاحة أساساً عن طريق الشراء أو الإهداء.

9) لايتم الاستئناس بأية معايير في أي مكتبة من مكتبات المستشفيات التي شملها البحث الميداني فيما يتعلق بعملية الاختيار، بل تأتي العملية وفق أحكام قيمية شخصية تفرضها مقتضيات الأمور؛ من طلب كتب بعينها من جانب الأطباء أو المسئولين في الإدارة العليا للمستشفى، أو حلول موعد معرض الكتاب ووجود فائض في الميزانية يمكن السماح بتوجيهه لشراء كتب من المعرض، أما فيما يتعلق بمسئولية الاختبار والتي كان من المفترض أن تكون مسئولية تشاركية تضامنية يشارك فيها كل من: مسئول المكتبة (باعتباره الأكثر دراية بأدوات الاختيار من ببليوجرافيات وأدلة ناشرين

ومستخلصات. . . الخ) والأطباء (في حالة المكتبات التي تخدمهم فقط)، أو الأطباء والمرضى (في حالة المكتبات التي تخدم المرضى)، أما مسئولية متابعة ورود الكتب التي تم الاستقرار على اختيارها وتسجيلها ضمن مقتنيات.

10) غياب التوازن بين الأنواع والأشكال المختلفة لأوعية المعلومات المقتناة في المكتبات التي شملها المسح الميداني.

11) إحجام النسبة الغالبة من المكتبات عن تطبيق الاستبعاد إما تجنباً للمسئولية، أو خشية الخطأ، أو عزوفاً عن التخلص من الكتاب، أو عدم المعرفة أساساً بوجود مثل هذا الإجراء.

12) نسبة قليلة من المكتبات التي شملتها الدراسة (ثلاث مكتبات) هي التي تعني بعملية الصيانة والترميم للمقتنيات، وإن لم تخرج هذه العملية عن لصق وتجليد الأوعية الممزقة، وليست هناك أية تدابير أو أدوات للتغلب على مشكلات مثل: بقع الحبر أو الزيت أو الدهن أو ترميم الكتب التي أتلفها الماء بدرجة كبيرة، وهي احتمالات واردة جداً خاصة في مكتبات المرضى.

13) النسبة الكبرى من المكتبات التي شملتها الدراسة تفتقد إلى الأدوات الفنية الضرورية: من قواعد فهرسة، وخطة تصنيف، وقوائم رؤوس موضوعات تعينها على أداء العمليات الفنية على الوجه الأمثل المتعارف عليه في المكتبات المناظرة على مستوى العالم، والتي تيسر من تقديم الخدمة المكتبية.

14) تعتبر خدمتا الاطلاع الداخلي والإعارة هما أكثر الخدمات المقدمة في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملتها الدراسة، ولاتقدم خدمات أخرى مثل: البحث على شبكة الإنترنت أو تمرير أعداد الدوريات إلا في ثلاث فقط هي: مكتبة مستشفى دار الصحة النفسية بالعباسية، مكتبة مركز الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس، مكتبة مستشفى دار المقطم للصحة النفسية.

15) تقتصر فترات تقديم الخدمة في غالبية المكتبات التي شملتها الدراسة على توقيت العمل الرسمي فقط، (8:00 صباحاً- 1:30 بعد الظهر) فضلاً عن وجود يوم عطلة أسبوعي هو يوم الجمعة، وهو ما يعني عدم مراعاة الطبيعة الخاصة للمؤسسة التي تتبعها المكتبة ألا وهي المستشفى والتي تخضع لنظام خاص من النوبات (الورديات)، يجعل الحاجة إلى المكتبة سواء من جانب الهيئة الطبية أو المرضى قائمة على مدار اليوم تقريباً.

16) عدم اقتناء كل المكتبات التي شملتها الدراسة - باستثناء مكتبة واحدة هي مكتبة مركز

الطب النفسي لمستشفيات جامعة عين شمس - نظاماً آلياً متكاملاً ييسر أداءها لوظائفها بشكل فعال، وحتى تلك المكتبة الوحيدة التي يعتقد أن بها هذا النظام، تبين أنه مجرد قاعدة بيانات.

17) لايتم استثمار الخدمات المتاحة عبر شبكة الإنترنت من قبل معظم المكتبات التي شملتها الدراسة بما يسهم في الارتقاء بمستوى الوظائف المكتبية وتحقيق الفورية في الخدمات المقدمة.

وعليه فيجمل بالباحث طرح مايلي من مقترحات ساعياً من ورائها إلى الإرتقاء بمستوى مكتبات مستشفيات الصحة النفسية التي شملها البحث الميداني وآملاً أن تكون- هذه المقترحات في ذاتها - نبراساً تهتدي به مستشفيات الصحة النفسية الأخرى عند تفكيرها في تأسيس مكتبة بين جنباتها:

1) ضرورة توفير الدعم اللازم لمكتبات مستشفيات الصحة النفسية الحكومية منها وكذا التابعة لمديريات الصحة النفسية بالمحافظات، حتى تستطيع أن تقوم بدورها، وتقدم الخدمات بفعالية كبيرة.

2) ينبغي ألايقتصر اهتمام مكتبات مستشفيات بفئتي الأطباء والمرضى فقط، بل لابد وأن تمتد مظلتها لتشمل أيضاً فئات أخرى مثل: أفراد الهيئة الإدارية، أسر المرضى، الباحثون والطلاب المهتمون والمتخصصون.

3) ضرورة فصل مكتبة الأطباء عن مكتبة المرضى في مكانين منفصلين نظراً لاختلاف طبيعة احتياجات أفراد كل فئة عن الأخرى، ومن ثم المهارات والمؤهلات الخاصة الواجب توافرها في مقدم الخدمة من أمناء المكتبات، وكذا نوعية الأوعية المقتناه وطريقة تصنيفها على الأرفف، والخدمات المقدمة ذاتها، على أن يراعى في كلا المكانين ضرورة ملاءمته لنمط الاستخدام، وطبيعة مجتمع المستفيدين واحتمالات التوسع مستقبلاً؛ مسايرة للنمو المطرد في المقتنيات كماً ونوعاً، وكم العاملين، والفرص المحتملة للاستعانة بأجهزة حاسب آلي في حالة التفكير في الاعتماد على نظام آلي وإدخال خدمة الإنترنت، فضلاً عن تجهيزات الاطلاع من مناضد ومقاعد، وإضاءة وتهوية... إلخ.

وفي الوقت ذاته ورغم هذا الفصل المكاني، يحق - بل ينبغي على - فئة الأطباء ارتياد والتردد على مكتبة المرضى لمتابعة الأنشطة القرائية التي يقوم بها المرضى، أو الاتفاق مع المسئول عن مكتبة المرضى على تقديم نمط معين من القراءات أو الخدمات أو التكليفات لمريض.

4) حتى تحظى المكتبة بالموقع الملائم على الخريطة التنظيمية لمستشفى الصحة النفسية، لابد من جعلها قسماً مستقلاً ترفع تقاريره مباشرة للإدارة العليا الكائنة في قمة الخريطة التنظيمية للمستشفى، يتوازى مع ذلك وجود علاقات متواصلة بينها وبين رؤساء الأقسام المختلفة بالمستشفى بهدف تبادل المعلومات وتنسيق الجهود فيما يخدم أهداف المؤسسة ويلبي احتياجات مجتمع المستفيدين بمختلف فئاتهم، وخاصة المرضى.

5) لابد من وجود لوائح أو القواعد مكتوبة ودورية المراجعة تصف تنظيم المكتبة وخدمات المعلومات وأقسامها المختلفة، وتسير دولاب العمل وتحدد المسئوليات في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية، يكون على علم تام بمكوناتها وعناصرها والهدف منها جميع العاملين بالمكتبة من جهة والعاملين بالمستشفى من والمعالجين بها من جهة أخرى، إذ يحفظ ذلك للمكتبة طبيعتها الخاصة ككيان له استقلاليته وتميزه الوظيفي سواء من حيث مايقتني داخله من أوعية أو ما يقدمه من خدمات.

6) على مستشفيات الصحة النفسية أن تراجع خططتها الخاصة بالميزانية الإجمالية، بهدف تخصيص نسبة شبه ثابتة منها للمكتبة، على أن تراجع هذه النسبة سنوياً في ضوء النمو السنوي في أسعار الكتب، وكذا الاحتياجات المختلفة لمجتمع المستفيدين، والأنشطة المكتبية والخدمات المراد القيام بها.

7) ضرورة أن تتناسب مساحة المكتبة مع المجموعات المقتناة، واحتمالات النمو والتوسعات المستقبلية، والمستفيدين واحتياجاتهم من الدراسة والاطلاع، والبحث في الفهارس واستخدام الحاسبات الآلية، وكم العاملين ومتطلبات أدائهم لمهامهم الوظيفية، وأخيراً مستلزمات التهوية والإضاءة والأمن، ومجابهة التغيرات المؤثرة في درجة الحرارة التي ينبغي أن تتراوح ما بين 20 - 22 مئوية، والرطوبة التي ينبغي أن تتراوح بين 40% - 45% (بالنسبة للإنسان)، والضوضاء: سواء أكانت مصدرها أصوات بشرية أو وقع أقدام أو حركة أبواب ونوافذ، أو استخدام الهاتف.

8) ينبغي اختيار وتقييم الأثاث بمكتبات الصحة النفسية وفقاً لسياسة وإجراءات محددة، مثل: الاحتياجات الآنية والمتوقعة للمستفيدين، المطابقة مع معايير ضبط الجودة، المطابقة مع معايير صحة وأمان الموقع، هذا بالإضافة إلى التوافق مع المساحة المتاحة والطبيعية الخاصة لمجتمع المستفيدين - وتحديداً فئة المرضى - بحيث لاتتواجد أدوات حادة أو خطرة يمكن أن يؤذي بها المريض نفسه أو غيره في حالة ما إذا فاجأته نوبة ثورة بتأثير المرض، وعلى الجانب الآخر حبذا لو اتسمت تصميمات وألوان الأثاث وحوائط المكتبة بتنويعات متناسقة من الألوان تبعث الانتباه وتحرك الإدراك.

9) ضرورة أن يتولى أمر المكتبة بمستشفيات الصحة النفسية من يمكن أن يطلق عليه أمين المكتبة الطبي أو أمين المكتبة الكلينيكي Medical/or Clinical Librarian الذي لابد وأن يكون حاصلاً على الأقل على درجة جامعية في تخصص المكتبات والمعلومات، مع دراسات عامة في المجال الطبي مع التركيز على الطب النفسي الكلينيكي، بالإضافة إلى عضويته في جمعية المكتبات والمعلومات بالدولة، وذلك لضمان إلمامه بأحدث التطورات على صعيد التخصص المكتبي خلال النشرات والمؤتمرات والبرامج التدريبية المتخصصة التي تعقد بشكل دوري، ومن الممكن أن يعاونه في أداء الأعمال الروتينية اليومية فني يحمل مؤهلاً فوق المتوسط أو حتى متوسط شريطة أن يكون على دراية كبيرة بمهارات استخدام الحاسب الآلي والإفادة من شبكة الإنترنت، وإلمام بأساسيات العمل المكتبي.

10) ضرورة وجود سياسة تنمية مقتنيات مكتوبة لدى كل مكتبة مستشفى للصحة النفسية تصف الهدف والمحتوى وأشكال وأنواع المواد التي يتم اقتناؤها، فضلاً عن تحديد مصادر الاقتناء وضمان التوازن فيما بينها، وتحديد مسئولية الاختيار، وإجراءات الاستبعاد بهدف توفير الحيز، وتحقيق الاستثمار الأمثل للمقتنيات، مع ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لهذه السياسة، تقييم مستمر للمقتنيات لضمان مطابقتها للاحتياجات الفعلية لمجتمع المستفيدين.

11) ضرورة توفير الأدوات الفنية المعيارية اللازمة، مثل: قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية في طبعتها الثانية المراجعة، تصنيف ديوي بالنسبة وقائمة رؤوس الموضوعات العربية الكبرى لمكتبة المرضى، تصنيف وقائمة رؤوس موضوعات المكتبة القومية الطبية NLM لمكتبة الهيئة الطبية، بما يضمن أداء العمليات الفنية وفق القواعد والمعايير المتعارف عليها.

12) فيما يتعلق بالخدمات المقدمة في مكتبات الصحة النفسية يوصى بالآتي:

بالنسبة للمكتبة التي تخدم المرضى: يمكن أن تتيح خدمات: كالاطلاع الداخلي، والإعارة الخارجية (مع وضع الضوابط اللازمة التي تضمن عدم تلف أو فقد الكتب المعارة)، فضلاً عن إتاحة الفرصة للمرضى لإنجاز التكليفات القرائية والكتابية من تلخيص واستذكار موجه بين جدرانها، وأخيراً عقد الحلقات النقاشية حول مادة قرائية بعينها، وفي هذا الصدد ينصح بأن يكون لدى أمين مكتبة المرضى سجلاً بطاقياً أو آلياً يتضمن بطاقة.

أما مكتبة الأطباء والهيئة الإدارية: فإلى جانب الإطلاع الداخلي والإعارة، والخدمة المرجعية، هناك خدمات أكثر تطوراً مثل: الترجمة العلمية، الإحاطة الجارية، البث الانتقائي.

أما المكتبة التي تخدم الأسر: فهناك خدمات كالاطلاع الداخلي وخدمة المراجع.

13) ضرورة الالتزام بتقديم الخدمة المكتبية في مكتبات مستشفيات الصحة النفسية على مدى أربع وعشرين ساعة يومياً طوال أيام الأسبوع، من خلال نظام منضبط من الورديات Shifts، حتى تلبي احتياجات مجتمع المستفيدين على اختلاف فئاتهم.

14) ضرورة توفير نظام آلي متكامل بمكتبات مستشفيات الصحة النفسية، يتيح إمكانية القيام بجل وظائف المكتبة بشكل آلي متآزر ومتكامل، فضلاً عن توافقه مع المعايير العالمية من حيث قواعد الفهرسة المطبقة وتحديداً قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية، وشكل اتصال مارك MARC الذي ييسر تبادل التسجيلات البيبليوجرافية على مستوى العالم، مع ضرورة اتسام هذا النظام بالحميمية والسهولة فيما يختص بتعامل المستفيد معه وهو مايطلق عليه اصطلاحاً User Friendly، فضلاً عن كونه بمثابة خطوة على طريق إقامة شبكة تعاونية بين مكتبات مستشفيات الصحة النفسية في جمهورية مصر العربية، تمتد خيوطها إلى المكتبات المناظرة في العالم العربي والأجنبي.

15) أن تعمل جميع مكتبات الصحة النفسية على توفير التدابير اللازمة التي تيسر لها استثمار شبكة الإنترنت وما يستجد من تكنولوجيات بما يساعد على الارتقاء بمستوى أدائها لوظائفها المختلفة وتقديم خدمات متطورة مثل: الوصول عن بعد لمصادر المعلومات المقتناه بالمكتبة اعتماداً على نظام توصيل الوثائق، والخدمة المرجعية، والرد على الاستفسارات، الإحاطة الجارية، حجز الكتب وطلب إعارتها، والبحث على الخط المباشر في قواعد البيانات المختلفة، فضلاً عن تهيئة الظروف التي تتيح تدريب المرضى على تلك التكنولوجيات في ضوء ما تسمح به حالتهم المرضية، وما يعد به ذلك من تحقيق قدر من "التحسن" على الصعيد العلاجي.

المصـــادر

(1) أحمد عكاشة (1998) الطب النفس المعاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1998. ص ص 11، 31.

(2) سليم حسن (2000) موسوعة مصر القديمة. الجزء الرابع عشر: الإسكندر الأكبر وبداية عهد البطالمة في مصر. القاهرة: الهيئة المصرية العاملة للكتاب، 2000. ص239.

(3) أحمد عكاشة (1998) الطب النفسي المعاصر. مرجع سابق. ص ص 13، 14.

(4) شعبان عبدالعزيز خليفة (1997) الكتب والمكتبات في العصور الوسطى: الشرق المسلم، الشرق

الأقصى. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1997. ص 361.

(5) أحمد عكاشة (1998) الطب النفسي المعاصر. مرجع سابق. ص ص 29، 30.

(6) نفس المرجع. ص 14.

(7) سيد عبدالعاطي (1993) صحفي في سراية المجانين. القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1993. ص 15.

(8) مصر- قوانين ولوائح. . . إلخ (1944) قانون رقم 141 لسنة 1944 بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية. الوقائع المصرية. ع 108، 11 سبتمبر سنة 1944، ص ص 4، 5.

(9) مصر- قوانين ولوائح. . إلخ (1997) قرار رئيس الجمهورية رقم 331 لسنة 1997 بشأن تولي وزير الصحة والسكان جميع السلطات والاختصاصات التنفيذية المقررة بمقتضى القوانين واللوائح بالنسبة لمستشفيات ووحدات الصحة النفسية والعقلية والعاملين فيها بمحافظات جمهورية مصر العربية. الجريدة الرسمية، ع38 (مكرر)، 21 سبتمبر سنة 1997. ص2.

(10) أماني محمد محمد السيد (2000) مكتبات المستشفيات في مصر: دراسة ميدانية. أطروحة ماجستير، كلية الآداب- جامعة القاهرة، 2000، 251ص.

(11) أجريت هذه المقابلة الشخصية بتاريخ (15/ 7/ 2002).

(12) خلصت الدراسة التي تناولت مكتبات المستشفيات (أماني محمد محمد السيد (2000) مكتبات المستشفيات في مصر: دراسة ميدانية. أطروحة ماجستير، كلية الآداب- جامعة القاهرة، 2000، 251ص) في فصل كامل بها تضمن تقييماً مقارناً بين المعايير المختلفة لمكتبات المستشفيات (ص ص 49- 72)، إلى أن معيار الجمعية الكندية لمكتبات مستشفيات الرعاية الصحية هذا هو الأكثر شمولية، وأكثر المعايير ملاءمة للتطبيق حتى خارج المجتمع الكندي، وعليه فقد استرشد به الباحث في تقييمه للمكتبات التي تناولها بالدراسة، حيث تضمنت الدراسة المشار إليها ملحقاً يضم نص هذا المعيار (ص ص 223- 245).

(13) Withers, F.N. (1974) Standards for Library Services: An International Survey. Paris: Unesco Press, 1974. p.115.

(14) أحمد بدر وحشمت قاسم (1972) المكتبات المتخصصة: إدارتها وتنظيمها وخدماتها. الكويت: وكالة المطبوعات، 1972. ص86- 88.

(15) القدم= 48,30 سم = 12 بوصة تقريباً.

(16) البوصة= 2,54 سم.

(17) نفس المرجع. ص96.

(18) عبداللطيف صوفي (1992) المكتبات الحديثة: مبانيها وتجهيزاتها. الرياض: دار المريخ، 1992. ص219.

(19) أحمد بدر وحشمت قاسم (1972) المكتبات المتخصصة. مرجع سابق. ص ص 92، 93.

(20) مصر. وزير الصحة (1969) قرار رقم 50 لسنة 1969 الخاص بقواعد تنظيم العلاج بأجر رمزي بمستشفى الدكتور النبوي المهندس للصحة النفسية. الوقائع المصرية. ع58، 13 مارس سنة 1969، ص3.

(21) Medical Library Association (2002) Standards for Hospital Libraries. http://www.hls. mlanet. org (Cited 4/9/2002).

(22) Mona, Going E. (1990) Hospital Libraries and Work With The Disabled In community.- London: Library Association, 1990. p.58.

نقلاً عن: أماني محمد محمد السيد (2000) مكتبات المستشفيات في مصر. مرجع سابق. ص95.

(23) أحمد بدر وحشمت قاسم (1972) المكتبات المتخصصة. مرجع سابق. ص 33.

(24) أماني محمد محمد السيد (2000) مكتبات المستشفيات في مصر. مرجع سابق، ص89.

(25) مقابلة شخصية للباحث مع هذا الموظف (2002/8/15).

(26) حشمت محمد على قاسم (1988) مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات. القاهرة: مكتبة غريب، 1988. ص ص 227- 233.

(27) مصر. وزير الصحة (1968) قرار رقم 84 لسنة 1968 في شأن مستشفى الإسكندرية للصحة النفسية. الوقائع المصرية. ع124، 3 يونية سنة 1968، ص5.

(28) نفس المرجع، ص6.

(29) نفس المرجع، ص5.

(30) مقابلة شخصية للباحث مع هذا الموظف (15/ 8/ 2002).

(31) "الوسائط المتعددة Multimedia" هي مجموعة من الوسائط المختلفة، مثل: البيانات، والصوت، الفيديو، والنص، والرسومات، يضمها تطبيق Application واحد.

المصدر: أحمد محمد الشامي، وسيد حسب الله (2001) الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات والحاسبات= Arabic Encyclopedia of Library, Information and Computer Terms. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001. ص1628.

(32) حشمت محمد على قاسم (1988) مصادر المعلومات وتنمية مقتنيات المكتبات. مرجع سابق. ص ص 374، 375.

(33) محمد فتحي عبدالهادي (2001) المعالجة الفنية للمعلومات بين الواقع والمستقبل. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات: كتاب دوري يصدر مؤقتاً مرتين في السنة. مج8، ع15 (يناير 2001) ص7.

(34) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(35) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(36) نفس المرجع، ص8.

(37) أماني محمد محمد السيد (2000) مكتبات المستشفيات في مصر. أشير إليها سابقاً.

(38) محمد فتحي عبدالهادي (2001) المعالجة الفنية للمعلومات بين الواقع والمستقبل. مرجع سابق. ص7.

(39) محمد فتحي عبدالهادي (1994) الفهرسة الموضوعية: دراسة في رؤوس الموضوعات وقوائمها. ط3. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1994، ص 226.

(40) Aiex, Nola Kortner (1998) Bibliotherapy. http://www.indian.edu/~eric-_rec/ieo/ digests/d82.html (Cited 9/8/1998).

الخدمات المكتبية للأطفال والحاجة الملحة للتعاون الدولي*

تأليف: بيرجت دنكارت
ترجمة: د . سهير أحمد محفوظ
أستاذ مساعد المكتبات والمعلومات
قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة حلوان

ملخص :

يبين البحث الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي فيما بين مكتبات الأطفال، هذا التعاون الذي يقوم على مجموعة قيم أساسية للعمل المكتبي، مثل: المعايير المهنية الأساسية، والتدريب على أفضل وسائل التبادل للمعلومات بتكلفة اقتصادية مناسبة.

وهذا النظام التعاوني الجديد يجب أن يساير قضايا السلام، وإتاحة الفرصة لتلاقي الثقافات والانسجام فيما بين مصادر المعلومات المتوفرة وأيضاً الحرية الفكرية.

مقدمة المترجم:

هذا البحث الذي اخترته من أبحاث الإفلا 2003 في برلين (ألمانيا) له أهميته الخاصة التي دعتني إلى ترجمته إلى اللغة العربية. ذلك أنه في ظل الفوارق الحالية الكبيرة بين المجتمعات الغنية والفقيرة فقد تعلق الأمل في مستقبل يشهد تقارباً وتعاوناً أفضل بين شعوب العالم عن طريق مكتبات الأطفال وعلى وجه التحديد المكتبات الرقمية، التي تمتلك القدرة على الانتشار الواسع والسريع في جوانب العالم المختلفة.

لقد عرض هذا البحث للهدف والوسيلة، أما الهدف فهو الأمل في عالم يسوده التعاون والتسامح بين مختلف شعوبه، وأما الوسيلة فهي مكتبات الأطفال التي يمكن من خلالها

(*) ترجمة لـ:
Dankert Birgit. Library Services to Children and Urgent International Cooperation in: 69th IFLA Genenral Conference and Council, 1-9 August 3002, Berlin.

صياغة شخصياتهم على أساس من حرية الفكر واستقلالية الرأي وسعة الأفق بإتاحة الفرصة للأطفال للحصول على المعلومات الجادة الموثقة من مصادرها المتعددة مع إمكانية تفاعل الأطفال على اختلاف مجتمعاتهم ومستوياتهم الاقتصادية المتعددة، مع المعلومات المقدمة لهم. وكذلك الحرص على إتاحة الفرصة للحوار والتلاقي فيما بينهم، وهو ما تتيحه الشبكة العالمية (الإنترنت).

ولايخفي الباحث شعوره بصعوبة تحقيق هذا الهدف المستقبلي، إلا أنه مع ذلك يبدي إصراراً على دور المنظمات العالمية وعلى رأسها الافلا واليونسكو في دعم دور المكتبات العامة المتطورة تشريعياً وسياسياً واقتصادياً في اداء دورها المتمثل في التقريب بين عناصر الثقافات والاحتياجات المحلية والمعايير العالمية.

النص الكامل:

يضم التقرير الذي صدر عن IFLA/FAIFE[1] النص على الحاجة الماسة إلى حرية الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير عن الأفكار، وفي هذا النص ظاهرتان يتعين على المتخصصين في عالم المكتبات والمعلومات التعامل معهما:

1- الظاهرة الأولى:

أن المبدأ الحديث والرائد في مكتبات الأطفال هو الوصول إلى عالمية المعلومات من خلال المحلية، وصحيح أن طبيعة الطفولة وحقيقتها محلية وليست عالمية بحكم التكوين الفردي للطفل ونظام التعليم الرسمي الذي يتلقاه في بلده كما ذكرنا.

وعلى ذلك فإن على مكتبات الأطفال أن تفيد من إيجابيات الربط بين المحلية والعالمية في مجتمع المعلومات، مع محاولة تجنب سلبيات هذا الربط، ذلك أن هناك فجوات هائلة لايمكن تخطيها من التناقضات بين تكنولوجيا المعلومات العالمية وبين الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها الفقراء في بعض المجتمعات المجاورة وأيضاً - في نفس الوقت - بين المستوى المعيشي المرتفع للحياة اليومية لبعض الشعوب وبين المجتمعات المجاورة التي تعاني من العنف والصراعات التي يصعب السيطرة عليها.

2- الظاهرة الثانية:

بالنظر إلى اتساع شبكة المعلومات الرقمية ودورها في نقل المعلومات، وما يقابل ذلك من التزايد في الفجوة بين الفقراء والأغنياء في عالم الاقتصاد، والتي لايمكن معها تجنب إطالة أمد الصراعات التي تقترب من الحروب فإنه يجب النظر بإمعان في حقوق الطفل

الواردة في وثيقة الأمم المتحدة (UNO - Convention) أن الوعود بالاستقلالية والفردية التي وردت في الوثيقة المذكورة والخاصة بحقوق الطفل والموجهة لأكبر عدد من شعوب العالم، لاتعني توفير الحماية من قبل الكبار المسئولين، ولكن تحسين ظروف الحياة والحصول على المنافع في شتى الجوانب، يتعين على الأطفال أنفسهم أن يكافحوا من أجل الحصول عليها، أو أن تكون هناك برامج محددة لتقديمها للتغلب على السلبيات.

وعلى ذلك فإن الطفولة وحقوقها المتمثلة في حرية إتاحة المعلومات والتعبير، تتطلب احتياجات وقيماً جديدة. وذلك إزاء قسوة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الفقيرة في العالم وما يتاح لها من أوعية معلومات تحمل لها وجهة نظر متباينة قد تجلب لها الحيرة والارتباك.

ولذلك فقد قام المشروع الأوربي (التطور التكنولوجي للمكتبات العامة المتنقلة) EU PuLMAN [2] بتقديم رؤى جديدة لمستقبل الخدمات المكتبية العامة للمجتمع تراعي العنصرين السابقين وهما الصراعات الاجتماعية من ناحية وتطور خدمات تكنولوجيا المعلومات من ناحية أخرى.

وفي فبراير العام الحالي 2003 قدم المشروع نماذج تطبيقية جيدة مستضيئة **بمجموعة من القواعد الإرشادية المتعلقة بالخدمات المكتبية للأطفال العامة والمدرسية، وذلك على الوجه التالي:**

* ضرورة الاهتمام بالمكتبات العامة التي تعد نقطة انطلاق تجمع بين التجمعات المحلية المختلفة مثل المدرس، والأسر، وغيرها من المجموعات داخل المجتمع، مهيئة السبيل لإيجاد نوع من التقارب الوثيق بين خدمات المكتبة العامة من ناحية والأطفال وأسرهم والقائمين على رعايتهم من ناحية أخرى.
* إيجاد بيئة تعليمية تكنولوجية هدفها تدعيم مهارات القراءة والتّعلم المستمر (مدى الحياة)، ومهارات التعلم التكنولوجي.

وهذا النوع من البيئة التعليمية يمكن أن يمتد إلى المدارس، الأفراد، المنازل، وإلى أي مكان آخر عن طريق استخدام الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وعلى وجه التحديد البرامج الخاصة بالأطفال والأباء وكافة المتعاملين مع الأطفال.

* تسهيل الدخول على المواقع الخاصة بأداء الأطفال لواجباتهم المدرسية وخاصة بالنسبة للأطفال في الأماكن النائية والذين يصعب عليهم الحضور للمكتبة.

* تهيئة جو المتعة المشتركة بين الكبار والصغار في مجموعة من الأنشطة مثل: قراءة الكتب، ساعات القصة، ألعاب الكومبيوتر، الموسيقى، المسرح والسينما وكافة الأنشطة الثقافية التي تعمل على قضاء كل من الأطفال والكبار أوقات الفراغ في أنشطة مفيدة ويتطلب ذلك أن تصمم بيئة المكتبة العامة بحيث توفر الأمن والسعادة للأطفال والكبار.

* المشاركة في تعليم الأطفال مختلف جوانب العملية التعليمية، ويشمل ذلك:

- التعليم الوظيفي (Functional Literacy)

عن طريق القراءة في الكتب المطبوعة، والقراءة من خلال الأشكال الإلكترونية مثل قراءة القصص من خلال الإنترنت وبرامج القراءات الصيفية.

- التعليم الرقمي (Digital Literacy)

وذلك بتدريب الأطفال على استخدام الأشكال المختلفة لتكنولوجيا المعلومات، مثل استخدام الإنترنت في عمليات التجول والبحث من خلالها، كذلك التدريب على تقييم مواقع الإنترنت واستخدام الألعاب التكنولوجية كأسلوب للتعلم من خلال المرح والمتعة.

- التعليم البصري (Visual Literacy)

وذلك من خلال استخدام الرسوم والصور والإعلانات والأشكال البصرية المختلفة المتوفرة في الكومبيوتر.

- التعليم عن طريق متابعة وسائل الإعلام (Media Literacy)

وذلك بتدريب الأطفال على متابعة الصحف وبرامج الراديو والتليفزيون.. إلخ.

* كما يمكن للمكتبات العامة المساهمة في وضع أدلة بالمواقع الموجودة على شبكة الإنترنت والتي يمكنها تدعيم المناهج والمقررات الدراسية على المستويين المحلي والقومي.

* المساهمة في الترابط الاجتماعي عن طريق الاهتمام بتعدد الثقافات واللغات داخل المجتمع الواحد، كذلك الحرص على تقديم الخدمات للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة.

* المساهمة في تنمية روح الانتماء والاعتزاز بالوطن عن طريق ربط الأطفال بجذورهم الثقافية.

من أهم التوصيات التي وردت في وثيقة (البولمان) PuMAN (Public Libraries Mobilising Net Works) (التطور التكنولوجي للمكتبات العامة المتنقلة) الحاجة الماسة إلى التعاون والتي تتطلب عقد الاتفاقات على مستوى الدول وعلى المستوى الخاص (Political Agreements and Private Contracts)

وقد نص في أجندة العمل المستقبلية لهذا المشروع على ضرورة التعاون بين الجهات التالية: صناع القرار، الهيئات المهنية، المكتبات العامة، المتاحف، الأرشيف، المدارس، والمؤسسات الثقافية والتعليمية الأخرى.

وعند التخطيط لمستقبل التعاون بين المؤسسات المختلفة لتقديم خدمات مكتبة أفضل للأطفال، علينا أن نتساءل هل نجحت الجهود المحلية والإقليمية والعالمية في مواجهة التحدي المتمثل في الربط بين التطورات التكنولوجية الحديثة والحقوق الإنسانية للأطفال كما وردت في المبادئ التي وضعها الاتحاد العالمي لجمعيات المكتبات (IFLA)؟

إن المسح الذي نقدمه فيما يلي لأشكال الجهود العالمية المختلفة بصدد التعاون في مجال مكتبات الأطفال، لاندعي فيه الكمال، ولكنه محاولة لرصد المقومات والنظم، والإمكانيات والحدود في مجال التعاون الدولي الحالي، وتقرير إلى أي حد تقترب هذه الجهود من الاحتياجات الفعلية للأطفال.

وفيما يلي عرض لنماذج من هذه الجهود العالمية:

* التعاون المشترك بين كل من اليونسكو والإفلا حيث صدر عنهما العديد من التصريحات المتعلقة بكل من الحقوق الإنسانية للأطفال، والخدمات المكتبية العامة والمدرسية. وتقدم هاتان المؤسستان التعاون المهني، وتساهمان في وضع المعايير الخاصة بالعمل في مكتبات الأطفال، ويتضمن موقع اليونسكو على شبكة المعلومات العالمية بوابة خاصة بالمكتبات.

ويحقق هذا التعاون الجمع بين التوجهات السياسية والإمكانات المهنية في مجال مكتبات الأطفال.

* تضم "الإفلا" أقساماً وبرامج خاصة في مجال مهنة مكتبات الأطفال ومن هذه الأقسام والبرامج:

- قسم الأطفال والناشئة (Section For Children & Young Adults)
- القراءة للجميع (Books For All).
- الجمعية العالمية لمهنة المكتبات المدرسية (The International Assoc, of School Librarianship (IASL).

ويقدم هذا القسم من "الإفلا" العديد من أشكال الدعم العالمي لمختلف جوانب العمل في مهنة المكتبات المدرسية.

ويضم كل من "إفلا" وقسم المكتبات المدرسية بها مجموعة من أمناء المكتبات المتخصصين، الذين يعملون على تدعيم حق الأطفال في حرية التعبير والوصول إلى المعلومات.

*** مشروع المكتبة الدولية الرقمية للأطفال:**

(International Children's Digital Library (ICDL)

بريدها الإلكتروني (icdl@archive.org.)

قام بتأسيس هذا المشروع وتطويره كل من الأرشيف الرقمي (Internet Archive) وجامعة ميرلاند (Maryland University) في الولايات المتحدة الأمريكية ويقدم من خلال الإنترنت مجموعة ضخمة من أدب الأطفال العالمي.

ويتضمن هذا المشروع بوابة رقمية خاصة بالأطفال من سن 3- 13 سنة وهو مقدم لكل من أمناء المكتبات والمدرسين والآباء ولجميع المهتمين بالأطفال، ويوفر اتصالاً تفاعلياً بين الأفراد والمؤسسة وهو بذلك يفيد من ناحيتين هما:

التقدم التكنولوجي العالي من ناحية والمكانة العالية التي تحيط بالعمل المكتبي مع الأطفال في الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى.

ولعل هذا المشروع، يمثل تجربة لإنشاء مواقع أخرى دولية للتفاعل بين مختلف اللغات والثقافات في أنحاء أخرى من العالم.

*** المشروع الأوربي TELEMATICS / CHILIAS - Project**

وهو يقدم نموذجاً للمكتبات ذات الوسائط المتعددة وقد قام هذا المشروع بدور ناجح بين عامي 1996- 1998، وذلك بالتعاون بين ست دول أوروبية هي إنجلترا واليونان و أسبانيا والبرتغال وفنلندا وألمانيا. ويمكن للأطفال أنفسهم استخدام هذه المكتبة وهو يمثل شكلاً من أشكال التعاون الدولي بين المكتبات ومستخدميها.

وبالنظر في جميع الجهود السابقة في مجال التعاون الدولي في مكتبات الأطفال، **فإننا نرى أن هناك بعض العناصر الأساسية الواجب وضعها في الاعتبار:**

* أن التعاون الدولي في مجال الخدمات المكتبية للأطفال قادر على تلبية احتياجات مجتمع المعلومات التكنولوجية في بعض الجوانب مثل توفير الأجهزة والبرامج الخاصة بالأطفال على نطاق دولي، كذلك المشاركة في المعرفة والخبرة المهنية، ووضع القواعد الإرشادية والمعايير وتبادل البرامج والمشروعات على النطاق الدولي وبمشاركة من المنظمات السياسية.

* لاتوجد أية عقبات في عملية تحليل الأوضاع وإثبات الحاجة إلى خدمات مكتبية للأطفال تتفق مع حقوقهم الإنسانية المشروعة ولكن العقبة الأساسية تكمن في التطبيقات والوعي بأهمية مثل هذا الإجراء.

والواقع أنه لم يتم- حتى الآن - إيجاد القواعد المنظمة لعمليات التغيير والتطوير، كذلك لم تتوفر أجندة العمل المستقبلية في هذا المجال وكل ما أمكن القيام به هو الإشادة بمشروع أو نموذج معين في بلد ما، غير أننا لانجد خطة للتنفيذ السياسي لتعميم تطبيق مشروع ما حقق نجاحاً في بلد ما مثل برلين أو ريو دي جانيرو أو القاهرة، وعلى ذلك فإن نظام التعاون العالمي الموجود حالياً لابد من تغييره.

* إن الشكل الجديد المطلوب من التعاون يتطلب نوعية جديدة من الخدمات المكتبية للأطفال، إلى جانب ما هو قائم حالياً من المعايير المهنية المتعارف عليها في هذا المجال، وهذا يطرح مجموعة الأسئلة التالية:

- أي نوع من الخدمات المكتبية والتعاون يساعد الأطفال على التغلب حفظ حياتهم؟
- أي نوع من الخدمات المكتبية والتعاون يحمي الأطفال من العنف المحيط بهم؟
- أي نوع من الخدمات المكتبية والتعاون يدعم القيم المشتركة بين الثقافات؟
- أي نوع من الخدمات المكتبية والتعاون يضمن أكبر قدر ممكن من حماية الأطفال بيئياً وثقافياً؟

* إننا يجب أن نشارك في القرارات المستقبلية، المتعلقة بتداول المعلومات التكنولوجية في المناطق الغنية من العالم، بنفس القدر الذي نسهم به فيما يحيط بها من مناطق تعاني من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية.

وعندما سأل المكتبيون الفيلسوف والعالم الألماني هاينز فول فورستر (Heinz Von Forster) منذ خمسة عشر عاماً عن القواعد الأخلاقية للعمل في مجال نقل المعلومات

بصورة رقمية، أجاب مايلي: "في جميع القرارات الإدارية عليك دائماً اختيار وضمان ما هو أوسع انتشاراً" ذلك أن قوة الإنترنت هي في طبيعتها العالمية. وهذا الشعار يبدو بعيد المنال. إلا إن المكتبيين عندما أعادوا النظر في ذلك وجدوا أن عالمية الإنترنت تشكل أصعب عنصر في عملهم المكتبي، بل أنه يشكل تحدياً مهنياً حقيقياً من إذا ما أردنا أن تحقق هذه العالمية كحق من الحقوق الإنسانية للأطفال.

وفي مختلف أنحاء العالم يتعاون كل من العلماء وأمناء المكتبات في العمل ضد مختلف القيود والحواجز التي تعترض حرية التعامل مع المعلومات التكنولوجية.

ومن هذه الجهود مايقوم به العالم الألماني الشاب أورليك بيترز (Ulrike Peters) من العمل في مشروع على الإنترنت يحمل اسم "مواقع الكترنية بدون قيود" "Websites Without Barriers" وذلك بجامعة بريمن (Bremen) **لقد قدم فيه خمسة أسس يمكن وفقاً لها تقييم مدى جودة التعامل الإنساني مع تكنولوجيا المعلومات وهذه الأسس هي:**

1- مدى قدرة الأطفال على فهم المعلومات الواردة في الموقع؟

2- مدى قدرة الأطفال على متابعة هذه المعلومات؟

3- مدى اهتمام الموقع الرقمي بتقديم أدوات للإبحار الجيد للأطفال ومدى تلبية هذه الأدوات لاحتياجات الأطفال؟

4- مدى مناسبة اللغة ونظام عرض الحقائق والاسترشاد بالأمثلة والصور للمستوى العقلي للأطفال؟

(كمثال لهذه المواقع انظر www.einFachFüralla.de).

5- هل يدعم هذا الموقع قدرة الأطفال على النظر إلى المستقبل؟

ومن الملاحظ أن المبادئ التي وضعتها (IFLA/FAIFE) كانت دائماً تراعي الجوانب التاريخية والسياسية للمجتمعات أو الدول التي تقام بها، ومثال ذلك فإن مؤتمر IFLA الذي عقد هذا العام 2003 في برلين- ألمانيا، لم ينسي أنه بعد الحرب العالمية الثانية ومنذ عام 1945، قام العديد من مكتبات الأطفال في القسم البريطاني والأمريكي في برلين بالدور الخاص بإعادة التعليم بما يحقق التدرب على حرية المعلومات والديمقراطية.

إن هناك عدة جهات في ألمانيا توفر للأطفال قاعات تتميز بالدفء والجاذبية، وفوق ذلك تتيح لهم جواً يشجع على الشعور بالحرية والاستقلالية، **وهذه الجهات هي:**

- المكتبة الدولية للشباب في ميونخ.
- المكتبة الأمريكية التذكارية في برلين.
- أقسام الأطفال بفروع المركز الثقافي البريطاني في شمال ألمانيا.

والواقع أن الروح الجديدة لمكتبات الأطفال في ألمانيا لاتتجنب فقط، ما كان يمارسه النظام النازي من فرض ومنع نوعيات معينة من الكتب والمواد الأخرى. ولاتتميز فقط بالتنظيم المهني الأنجلوساكسوني ولكنها تطبق طابع الحرية والمسؤولية في إتاحة المعلومات والوثائق وكافة الجوانب الثقافية الأخرى.

لقد تشكل هذا التوجه الحر في التفكير لدى الأطفال الألمان عن طريق ممارسة الحوار وأيضاً عن طريق التحقق من جدية المعلومات. ولقد كان ذلك استجابة للمسؤولين الثقافيين في قوات الحلفاء وكذلك برامج المساعدات الإسكندنافية.

إن التعاون في مجال الخدمات المكتبية للأطفال علية أن يتبع **هذه القواعد المهنية الست وهي:**

1- أن على مكتبات الأطفال تدعيم التعليم عن طريق استخدام الوسائط المتعددة التي تلبي كلاً من الاحتياجات المحلية والمعايير العالمية لأن ذلك يتيح المجال للقدرة على التفكير النقدي والإبداع والابتكار.

2- إن مكتبات الأطفال التي تحميها النظم القانونية والاتفاقات الخاصة التي تشكل جانباً ملزماً في كل دولة لدليل على قيام الدولة بتطبيق الحقوق الإنسانية للطفل. وهذا التطبيق هو مؤشر على المستوى الجيد للعمل المكتبي مع الأطفال.

3- إن مكتبات الأطفال هي أماكن تتيح الوصول إلى الأشكال المتعددة من أوعية المعلومات، بدون تمييز بسبب الجنس أو النوع أو القومية أو الحالة الصحية.

4- وعلى مكتبات الأطفال أن تعمل على تحقيق تطورها المستمر على أعلى مستوى من الجودة، على الرغم مما قد يعترض ذلك من جوانب تجارية، ومن فيضان المعلومات الذي يشهده عصرنا.

5- إن على مكتبات الأطفال أن تكون العوامل المشتركة بين الثقافات المختلفة في العالم واضحة أمامها، وذلك حتى تراعي على أساسها ظروف الأطفال سواء في مجتمعات الرفاهية أو المجتمعات التي تحتاج إلى مستوى أفضل من الحياة.

6- إن على مكتبـات الأطفال أن تتيح الثـقافة المحليـة، مع الحرص على ربطها وتفـاعلها بالثقافات العالمية. وعلى ذلك فان حرية الإتاحـة هنا للثقافات المحلية إنما تكون موظفة في خدمة حرية تبادل المعلومات.

وعلى ذلك فإن بوابة الثقـافات والمعلومات يجب أن تكون مفتوحـة على اتجاهين هما: المحلية والعالمية.

الخاتمة:

تمثل متابعة الاطلاع والدراسة للفكر العالمي في مجـال مكتبات الأطفال أهمية كبرى في تطويره. وعلى المسؤولين عن المكتبات العامة للأطفال وواضـعوا السياسات لها، الأخذ في الاعتـبار مـثل هذه الجهـود العالمية، ومـحاولة تطبـيق مايصلح منـها لمصر، بما يتـفق مع احتياجات وخصائص الطفولة المصرية.

ولايخفى التطور الحالي الملحـوظ الذي تشهده المكتبات العامة للأطفـال في مصر سواء المكتبات المخصصة كلية للأطفال أو أقسام الأطفال بهـا. غير أن هناك حاجة مستمرة لتقييم العمل في هذه المكتبـات والحرص على ربطها بتكنولوجيا المعلومات، والعـلم على استفادة الأطفال من الجوانب الإيجابية من هذه التكنولوجيـا تحت إشراف اخصائي مكتبات الأطفال المهنين والمدربين، مع إتاحة الفـرصة لهم للتعـرف على الاتجاهات العالمية والمشـاركة بدور فعال فيها.

الهوامـش

(1) يقصد بالاختصار FAIFE

Free Access to Information and Freedom of Expression.

(الإتاحة الحرة للمعلومات وحرية التعبير).

(2) يقصد بالاختصار PuLMAN

Public Libraries Mobilising Advanced Net Works.

مرسوم عثماني خاص بمساعدة أحد الأمراء الفرنسيين وتقديم المساعدة له أثناء سفره من الشام إلى القاهرة (تذكرة مرور)

د. أحمد محمود عبدالوهاب المصري
مدرس الوثائق - كلية الآداب
جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

ملخص :

دراسة لوثيقة من العصر العثماني تتناول أسباب تحرير الوثيقة وأهميتها، فضلاً عن تحليل الوثيقة وخصائصها الكتابية وفهرستها ثم نصها، كما تتناول تطور أوراق الطريق أو تذاكر المرور والسمات العامة لها وخاصة في العصرين المملوكي والعثماني.

يطلق مصطلح تذكرة في المصادر العثمانية بشكل عام على الوثائق التي كانت تصدرها الدوائر الرسمية[1]، كما أطلقت أيضاً على الأوراق الرسمية التي كانت تقدم إلى الأشخاص من تجار وأهالي، ونشأ نتيجة لذلك أنواع كثيرة من التذاكر نذكر منها على سبيل المثال تذكرة التجار، تذكرة الرديف، تذكرة الجمرك، تذكرة النفوس (بطاقات الهوية التي كانت تعطى للأشخاص[2]) وتذاكر المرور ويطلق عليها أيضاً أوراق الطريق أو تذاكر الطريق[3]، ويقصد بها الأوراق الرسمية التي كانت تعطى إلى الأشخاص سواء كانوا من رعايا الدولة العثمانية أو كانوا من الأجانب وتسمح لهم بالمرور والإقامة في أراضي الدولة، والوثيقة موضع البحث تنتمي إلى هذه المجموعة الأخيرة وإذا كان مصطلح تذكرة واسع الانتشار في العصر العثماني إلا أنه كان معروفاً منذ العصور الإسلامية المبكرة وكان يطلق على الوثائق التي كانت تعطى للمبعوثين الرسمين للدولة لتضفي عليهم صفة الرسمية، كما كان هذا المصطلح يطلق على المخالصة التي تعطي لمن أدى ما عليه من التزامات مالية[4].

أسباب تحرير هذه الوثيقة:

هناك سببان رئيسيان وراء تحرير هذه الوثيقة، أحدهما أمني والآخر سياسي. أما السبب الأمني فيتمثل في حرص الدولة العثمانية على وضع النظم والقواعد التي تتيح للدولة ضمان أمنها وحماية أملاكها، ومن هنا فقد نظمت الدولة شئون إقامة الأجانب ومرورهم في الدولة العثمانية وتمثل ذلك على سبيل المثال في إصدار ديوان ولاية الشام وملحقاتها - وهو الديوان الذي صدرت عنه هذه الوثيقة - أمر ينص على عدم السماح للغرباء بالمبيت أو التجوال في المقاهي إذا لم يكونوا يحملون تذكرة مرور[5]. ولم تكن تذاكر المرور هذه تقتصر على البشر فقط وإنما امتدت أيضاً إلى السفن حيث كانت السلطات العثمانية تفرض على السفن الأجنبية الحصول على إذن حتى يسمح لها بالمرور في المضايق البحرية، وكانت هذه الأذونات تسجل في سجل خاص يعرف باسم إذن سفينة دفترلري[6].

أما السبب السياسي فيتمثل في طبيعة العلاقات العثمانية الفرنسية وما كان ينظمها من اتفاقيات، حيث حرص - لأسباب متعددة - كل من العثمانيين والفرنسيين على علاقة الود بينهما، والتي كانت قد بدأت منذ السادس عشر الميلادي في عصر السلطان العثماني سليمان القانوني، والتي كان من أهم أسبابها الصراع الذي نشأ بين فرنسا ودولة Habsburg والذي أدى إلى فقد فرنسا لنفوذها في إيطاليا سنة 1525م. فعداء أسرة Habsburg المشترك لكل من العثمانيين والفرنسيين دفعهم إلى توقيع اتفاقية صداقة بين الدولة العثمانية تحت حكم السلطان سليم القانوني وأسرة Valois الفرنسية في سنة 942هـ/ 1535- 1536م. وقد تم توقيع هذا الاتفاق برعاية الصدر الأعظم الشهير في عصر السلطان سليمان القانوني إبراهيم باشا. ومما هو جدير بالذكر أن هذا الاتفاق لم يعتمد قط من السلطان سليمان القانوني ورغم ذلك دخل حيز التنفيذ مما يوحي بأن إبراهيم باشا كان له من النفوذ ماجعله مفوضاً بشكل تام في توقيع مثل هذه الاتفاقيات المهمة ودخولها حيز التنفيذ دون توقيع السلطان[7]، وكان هذا الاتفاق يقع في ستة عشر بندا تنظم العلاقة بين الدولة العثمانية والدولة الفرنسية[8]، وقد تضمنت هذه الاتفاقية النص على حرية مرور سفن وتجارة كل منهما في أملاك الدولة الأخرى كما أن رعايا كل دولة يعاملون في الدولة الأخرى في دفع الضرائب معاملة مواطنين هذا البلد الذي يوجدون فيه، وأصبح القناصلة الفرنسيين لهم نفوذ كامل على باقي الفرنسيين في الدولة العثمانية سواء فيما يتعلق ذلك بالقانون والتجاري أو الجنائي بالإضافة إلى الأحوال الشخصية بشرط ألا تكون الدولة العثمانية أو أحد رعاياها طرفاً في هذا النزاع. كما منح الفرنسيين بعض الامتيازات في الأمبراطورية العثمانية والتي كان منها تسهيل حركة التنقل للفرنسيين في بعض أجزاء الدولة

العثمانية وتقديم سبل العون لهم من حراسة ومؤنة. هذه الامتيازات حرص الفرنسيون على تجديدها من خلال اتفاقيات جديدة تتضمن نفس البنود أو إضافة بنود جديدة إليها حسب الظروف السياسية السائدة وقت توقيع الاتفاقية الجديدة. وقد بلغت هذه العلاقة درجة من الود حتى أن البابا والدول المسيحية الأوربية اعتبروا هذه الاتفاقية وصمة عار في جبين فرنسا وذلك لتحالفها مع دولة غير مسيحية كما أن هذه المعاهدة قد لعبت دوراً مهماً في مساعدة العثمانيين في توسعاتهم في أوربا كما أنه من المحتمل أن هذه الاتفاقية هي التي دفعت الزوجة الأثيرة لدى السلطان سليمان القانوني روكسلانة إلى تدبير المؤمرات على إبراهيم باشا راعي هذه الإتفاقية حتى تم إعدامه في مارس 1536، حيث تذكر بعض المصادر أن روكسلانة حتى بعد زواجها من السلطان العثماني ظلت مسيحية الهوى وإن تظاهرت بالإسلام[9].

هذه الاتفاقية وما تبعها من اتفاقيات كانت من الأسباب المباشرة لإنشاء هذه الوثيقة وقد تمت الإشارة إلى ذلك في الوثيقة حيث تخاطب كل من يطلع عليها بأنه ينبغي عليه تقديم العون لمن صدرت له هذه الوثيقة وهو أحد أمراء الدولة الفرنساوية، الذي كان مسافراً من الشام إلى مصر، ويتمثل هذا العون كما نصت عليه الوثيقة في تقديم العون والحراسة والذخيرة والعليق بالإضافة إلى الاستضافة، وبررت ذلك بأنه بسبب علاقة الود بين الدولتين العثمانية والفرنسية وهو ماعبرت عنه الوثيقة بصيغة:-

فبحسب الاتفاق والمحبة الذي ما بين الدولة/ العلية نصرها باري البرية وما بين الدولة الفرنساوية فينقضي له الاكرام والمساعدة من ساير الوجوه فالمراد تبزلو/ جهدكم في مساعدته من دخره وعليق واكرام وبمروره على كل ناحية من نواحيكم تمشو مع خيل لمحافظته قدر/ الاحتياج...

أما عن الهدف من السفر إلى مصر فلم تذكره الوثيقة، ولكن المصادر التاريخية توضح أن ذلك العصر شهد اهتماماً فرنسياً كبيراً بمصر حتى أن مصر كان بها أكثر من قنصلية فرنسية[10] وذلك لأسباب متعددة نذكر منها على سبيل المثال مايأتي:

1- نمو الاهتمام بالحضارة المصرية.
2- تقريب محمد علي للفرنسيين على حساب الإنجليز الذين كان يشعر بالضيق تجاههم منذ حملة فريزر.
3- الاهتمام الفرنسي بمشروع ربط البحر الأحمر بالأبيض.
4- رغبة الفرنسيين في السيطرة على مصر لتعويض المستعمرات التي سبق وفقدوها في أماكن أخرى[11].

5- شهدت مصر في ذلك العصر اهتماماً سياحياً كبيراً، فربما جاء هذا الأمير بهدف السياحة[12].

6- كان الفرنسيين يحرصون على زيارة مصر من منطلق ديني وتاريخي، حيث اعتادوا على زيارة مصر بعد الحج إلي بيت المقدس، التي كانوا يرون فيها امتداد للأراضي المقدسة، وذلك لأن العائلة المقدسة كانت قد هاجرت إليها، كما أن مصر تحتضن رفات بعض القديسين مثل القديس سرجيوس وسانت كاترين. وفي مصر كانوا يجترون بعض الذكريات التاريخية مثل الحملة الصليبية السابعة بقيادة لويس التاسع سنة 1249م[13].

وترجع أهمية هذه الوثيقة إلى عدة أسباب، أولها أنه لم يسبق نشر وثيقة أصلية مفردة- مشابهة لها على حد علمي - فهي على ذلك وثيقة نادرة.

أما السبب الثاني فيرجع إلى أن الوثيقة تؤكد ماذكرته في بعض الدراسات التاريخية عن علاقة الود بين الدولتين العثمانية والفرنسية، وما منحته الأولى لرعايا الثانية من امتيازات.

الدراسة الوثائقية:

هذه الوثيقة أصلية وذلك لأنها تتشابه في شكلها العام من الوثائق الصادرة من نفس الديوان في تاريخ مقارب لها[14] وذلك فيما يتعلق بالخط وأسلوب الكتابة والألقاب والصيغ المستخدمة في صياغة الوثيقة، كما أن الأحداث التاريخية تتفق مع ماورد فيها فكما سبق وذكرنا فإنه قد صدرت الأوامر بعدم السماح للأجانب في بلاد الشام بالمرور أو الإقامة إلابعد الحصول على تذكرة مرور.

بالإضافة إلى ماسبق فإن الوثيقة تحمل أحد أهم علامات الصحة وهو الختم.

تحليل الوثيقة:-

بدراسة نص الوثيقة يلاحظ أنه يشمل على العناصر التالية:

1- التعريف بمن صدرت له الوثيقة.

2- التعريف بالمخاطب في هذه الوثيقة، ونعني بهم الأشخاص المكلفون بتنفيذ ما فيها.

3- التعريف بالجهة الصادر عنها الوثيقة.

4- تحديد وجهة السفر.

5- تحديد الخدمات والتسهيلات التي تنبغي أن تعطى لحامل الوثيقة.

6- تاريخ تحرير الوثيقة.

الخصائص الكتابية:

تعكس هذه الوثيقة الخصائص الكتابية لوثائق ذلك العصر وتتمثل فيما يأتي:

1- استخدام الكثير من الألفاظ العامية.

2- وجود الكثير من الأخطاء النحوية والكتابية لعل أبرزها حزف حرف الألف من واو الجماعة في الأفعال. وهي من الأخطاء الشائعة في وثائق هذا العصر[15].

فهرسة الوثيقة:

مكان الحفظ: مجموعة خاصة في برلين.

نوع التصرف: وثيقة عامة (وثيقة ديوانية).

تاريخ الوثيقة: 23 ذي الحجة سنة 1238هـ (الموافق الأول من سبتمبر سنة 1823م[16]).

موضوع التصريف: مرسوم (تذكرة مرور).

موضوع الوثيقة: مساعدة أحد الأمراء الفرنسيين أثناء سفره من الشام إلى القاهرة.

الجهة المصدره للوثيقة: ديوان الشام في صحراء المزيريب.

المخاطب من الوثيقة: المتسلمين بسنجق جينين ونابلس والقدس وغزة والرملة ويافة وكل من يطلع على هذا المرسوم.

المتنفع من الوثيقة: أحد الأمراء الفرنسيين ويدعى السنيور كوالير بارون الكسندر ديكسكل.

مادة الكتابة: ورق أبيض يميل إلى الصفرة قليلاً.

عدد أسطر الوجه: عشرة اسطر.

نوع الخط: هذه الوثيقة مكتوبة بخط أقرب إلى النسخ.

أبعاد الوثيقة: 42×30 سم.

علامات الصحة والإثبات: خاتم بيضاوي الشكل أعلى المنشور على اليمين يتضمن عبارات دعائية ودينية بالإضافة إلى اسم صاحب الخاتم ويدعى الحاج صالح وتاريخ 1236هـ.

حالة الحفظ: هذه الوثيقة بحالة جديدة من الحفظ.

نص الوثيقة:

1) صدر مرسومنا هذا إلى افتخار الاماجد والاعيان متسلمينا بسنجق[17] جنين ونابلوس[18] والقدس الشريف وغزة هاشم[19].

2) والرملة واسكلة[20] يافة ولكل واقف عليه ونـاظر إليه من ملتزمين[21] ومشايخ قرايا[22] وعشاير الواقعين على الطريق[23] عموماً تحيطون.

3) علما بخصوص رافع مرسومنا هذا جناب افتخار الملة المسيحية وعمدة الطايفة العيسوية[24] بك زادة السنيور كوالير بارون الكسندر.

4) ديكسكل من امراء الدولة الفرانساوية متوجها من هذه الطرف لمحروسة مصر القاهرة فبحسب الاتفاق والمحبة الذي مابين الدولة.

5) العلية نصرها باري البرية ومابين الدولة الفرنساوية فينقضي له الاكرام والمساعدة منساير الوجوه فالمراد تبزلو[25].

6) جهدكم في مساعدته من ذخرة[26] وعليق واكرام وبمروره على كل ناحية من نواحيكم تمشو[27] معه خيل لمحافظته قدر.

7) الاحتياج فبنا على ذلك اصدرنا لكم مرسومنا هذا من ديوان الشام في صحاري المزيريب[28].

8) اثني طريق- الحج الشريف فبوصوله.

9) ووقوفكم على مضمونه تعملو[29] بموجبة وتتحاشو[30] مخالفته اعملوه واعتمدوه غاية الاعتماد هـ

10) 23ذ [31] 1238.

نصوص الختم:-

يوجد ختم دائري كبير واضح أعلى يمين المرسوم ويمثل علامة الصحة الوحيدة في هذا المرسوم وهذا الختم يتكون من دائرة كبرى تتوسطها دائرة أصغر والمساحة المحصورة بين الدائرتين مقسمة إلى أربعة خراطيش كبيرة كل اثنين منها يحصران شكلاً بيضاوياً صغيراً. والنصوص على الختم تقرأ على النحو التالي:-

في المركز توجد جملة غير عربية نصها

هر امورنده موفق اوله الحاج صالح[32] 1236

اما نصوص الهامش فهي على النحو التالي:-

1) وافوض امري إلي اللّه

2) يا اللّه

3) توكلت على اللّه

4) ياحي

5) لاحول ولاقوة الا باللّه

6) ياقيوم

7) وماتوفيقي الا باللّه

8) يافتاح

تطور أوراق الطريق:-

أوراق الطريق أو تذاكر المرور بمعنى الأوراق التي كانت تعطى لـلأشخاص وتسمح لهم بالانتقال مـن مكان إلى آخر كانت معـروفة منذ بدايات عصر الدولة الإسـلامية[33]، التي وضـعت من القواعـد والنظم الإدارية مـا يسمـح لها بحـفظ الأمن وضـبط حركـة تنقل الأشـخاص عن الضـرورة. هذا وقد وصلتنابـعض النماذج من أوراق الطريق الإسـلاميـة المكتوبة على البردي مما يسمح لنا بتكوين فكرة عـامة عن هذه النوعية من الوثائق في ذلك العصر. يلاحظ أن هذه الأوراق كانت تنقسم في ذلك العصر إلى مجموعتين:

المجمـوعة الأولى أوراق الطريق الخاصـة ونعني بها تلك التـصاريح التي كان يعطيـها الأسياد إلى مواليـهم حتى يمكنهم الانتقال من مكان إلى آخر ولايقبض عليـهم بتهمة أنهم عبيـد هاربون كما كانـت تعطى أيضاً إلى أهل الذمة إذا أرادوا الانتقـال من مكان إلى آخر بهدف العمل أو الزيارة، حتى لايظن أنهم هـاربون من دفع الجزية المقررة عليهم. ويلاحظ أن هذه النوعية من التـذاكر كان لاينص فيهـا على حصول حاملها على أية مـساعدات أو تسهيلات رسمية حيث أن سفرهم هذا ليس له طبيعة رسمية، مثال ذلك ما جاء في إحدى البرديات المحفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة[34] وجاء فيها:

1- بسم اللّه الرحمن الرحيم

2- هذا كتاب من من عبداللّه بن عبيد اللّه عامل

3- الأمير عبيد اللّه بن الحبحاب على اعلا اشمون

4- لقسطنطين ببسطاس شاب ابط نجده اثر وبعنقه خالين
5- سيط من أهل بسقنون باهه من اعلى اسمون اني
6- اذنت له ان يعمل باسفل اشمون لوفا جزيته
7- والتماس معيشته واجلته شهرين من مستهل ذي الحجة
8- الي انسلخ المحرم سنة عشرة ومايه فمن لقيه
9- من عمال الأمير فلا يتعرض له في ذلك
10- من الاجل الابخير والسلم على من اتبع الهدى
11- وكتب طليق في مستهل ذي الحجة تمام سنة
12- اثنتي عشرة وماية

المجموعة الثانية فهي أوراق الطريق الرسمية ويبدو أنها كانت تعطى للموظفين الرسميين للدولة ولذلك كان ينص فيها على استخدامهم خيل البريد بالإضافة إلى بعض التسهيلات الأخرى مثال ذلك البردية المحفوظة في مكتبة جامعة مانشستر[35] وجاء فيها مايأتي:

1- بسم الله الرحمن الرحيم
2- من عيسى بن ابي عطا علي صحب بريد اشمون
3- فاحمل مسلم رسولي
4- على دابتين من البريد احديها
5- دابة الفرانق وكتب محمد في شهر
6- ربيع الاخر سنة سبع وعشرين و
7- مايه
1- من عيسى بن ابي عطا الى صحب بريد اشمون

السمات العامة لأوراق الطريق الإسلامية المبكرة:

على الرغم من إمكانية التمييز بين مجموعتين من أوراق الطريق الإسلامية المبكرة - كما سبق وذكرنا - فإننا نلاحظ انها جميعاً يجمع بينها بعض السمات العامة المشتركة يمكن إجمالها فيما يأتي:-

أ- للتعريف بهذه النوعية من الوثائق استخدمت كلمة عامة وهي غالباً **هذا كتاب**[36].

ب- كانت أوراق الطريق تشتمل على العناصر التالية:-

1- البسملة وكانت ترد غالباً بصيغة **بسم اللّه الرحمن الرحيم**.

2- اسم الشخص الذي حررت له الوثيقة.

3- اسم الشخص الذي أمر بكتابة هذه الوثيقة، وفي أوراق الطريق الرسمية كان يضاف إلى الاسم أيضاً وظيفته، ففي إحدى هذه الوثائق عرف هذا الشخص بأنه **عيسى بن ابي عطا علي صحب بريد اشمون**.

4- كانت الوثيقة تتضمن الدافع وراء تحريرها مثال ذلك ما ذكرته إحدى الوثائق بأنه العمل وهو ماعبرت عنه الوثيقة بما يأتي **(اذنت له ان يعمل باسفل اشمون لوفا جزيته والتماس معيشته)**.

5- كان يذكر في الوثيقة اسم الجهة التي يسافر إليها من حررت له هذه الوثيقة.

6- في بعض الأحيان كان ينص في الوثيقة على مدة صلاحيتها، مثلما ذكرت إحدى الوثائق من ان هذا الإذن لمدة خمسة أشهر فقط حددت بدايتها ونهايتها، ثم اضافت إلى ذلك أن من وجد هذا الشخص بعد هذا الأجل فإن عليه إعادته إلى مدينته[37].

7- لاتكاد تخلو ورقة من أوراق الطريق المنشورة على تاريخ تحريرها.

8- اشتملت معظم أوراق الطريق المبكرة على اسم كاتبها.

أوراق الطريق في العصر المملوكي:-

على الرغم من عدم عثورنا على أوراق طريق أصلية من العصر المملوكي فإن بعض كتاب الإنشاء في العصر المملوكي، مثل القلقشندي في كتابه صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، والشيخ تقي الدين عبدالرحمن بن محب الدين محمد التميمي الحلبي الشهير بإبن ناظر الجيش في كتابه تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف والذي حققه رودلف فسلي ونشره المعهد العلمي للآثار الشرقية بالقاهرة سنة 1987، قد تركوا لنا في مؤلفاتهم ما يمكن أن يعطينا فكرة عامة عن هذه النوعية من الوثائق في ذلك العصر.

يلاحظ مما كتب في المؤلفين السابقين أن أوراق الطريق في العصر المملوكي قد شهدت بعد التطور واكتسبت بعض الأهمية مما دفع بعض كتاب الإنشاء إلى وضع القواعد المتبعة في إنشاءها والتي تتلخص فيما يأتي:-

1- يكتب في أعلاها ورقة طريق وهي في هذا تختلف عن أوراق الطريق المبكرة التي لم تكون تأخذ اسماً محدداً وإنما كان يطلق عليها عبارة هذا كتاب.

2- ينبغي أن تتضمن ورقة الطريق اسم من حررت له بألقابه إن كان من ذوي الألقاب.

3- كان ينبغي ذكر العبيد الذين يرافقون المسافر وأوصافهم.

4- كان ينبغي تحديد وجهة المسافر.

5- كان ينص في ورقة الطريق على ما إذا كان السفر في اتجاه واحد، أو ذهاب وعودة.

6- إذا كان للمسافر حق الحصول على بعض التسهيلات الرسمية من قبيل استخدام خيل البريد وعدد الخيول التي كان من حقه استخدامها، كان ينص على ذلك في الوثيقة[38].

مما هو جدير بالذكر أن العصر المملوكي قد عرف نوعاً آخر من تصاريح المرور ونعني بها تلك التي كانت تسمح لحاملها بدخول أماكن محدده، حيث كانت هذه الاماكن المهمة مثل بعض الموانى كان لايسمح بالدخول إليها أو الخروج منها إلا لمن يحمل تصريحاً مختوماً بختم الوالي، من ذلك ما ذكره بعض الرحالة الذين زاروا ميناء دمياط في العصر المملوكي من أن هذا الميناء يحيط به سور في البر أما من جهة النيل فكان مغلقاً بسلسلة فلايسمح للسفن ولا للأفراد بالدخول أو الخروج إلا بعد الحصول على إذن مرور[39]، ولانعرف على وجه اليقين ما إذا كان هذا الإجراء خاص بميناء دمياط فقط لأهميته الحربية والاقتصادية، أم أن هذا كان متبعاً في كل الموانى المصرية للسيطرة على حركة الأجانب وتحصيل الرسوم الجمركية؟

بالإضافة إلى ما سبق كان بعض التجار لايسمح لهم بدخول مصر أو الشام إلابعد الحصول على مستند يعرف بالبراءة، ويبدو أنها كانت وثيقة بأنهم أدوا ما عليهم من مكوس للدولة[40].

أوراق الطريق في العصر العثماني:-

بدأ العصر العثماني في مصر والشام بظهور نوعاً آخر من أوراق الطريق أو تصاريح السفر وهي التي كانت تعطي للأجانب وتسمح لهم بمغادرة الموانئ المصرية، حيث أن المعاهدة التي وقعها السلطان سليم الأول العثماني مع طائفة البنادقة في ثغر الأسكندرية بتاريخ 22 محرم سنة 923هـ/ 14 فبراير 1517م جعلت إصدار هذه النوعية الأخيرة من التصاريح من اختصاص قناصل الدول الأجنبية ولذلك فليس لدينا فكرة واضحة عنها[41].

في القرن التاسع عشر الميلادي أصبحت الدولة العثمانية هي المنوطة بإصدار هذه التصاريح، وهو ماينطبق بطبيعة الحال على الوثيقة موضوع البحث. كما شهد القرن التاسع

عشر في مصر في عصر محمد علي إصدار الدولة لأوامر بضرورة حصول الفلاحين أو من تزيا بزيهم على تصاريح المرور هذه إذا رغبوا في الانتقال من مكان إلى آخر، وكان السبب في ذلك اتساع ظاهرة تسحب الفلاحين أي ترك الفلاحين الأرض مما أدى إلى تبوير الأرض الزراعية فترتب على ذلك قلة المحصول وانخفاض دخل الدولة من ضرائب الأراضي الزراعية[42]. هذا وقد حفظت لنا السجلات العديد من البيانات والمعلومات المتعلقة بتصاريح المرور التي كانت تعطى للفلاحين والاجراءات التي كانت تتبع عند إصدارها، فعلى أية حال لم يكن مسموحاً للفلاح بمغادرة أرضه وقت الزراعة ولاوقت الحصاد، ومن رغب في مغادرة قريته في أي وقت آخر كان عليه أن يحصل على تذكرة مرور مطبوعة من الصراف بعد تسجيل اسمه لديه، وكانت هذه التذكرة تتضمن أوصافه وشكله وعمره وموعد عودته. وكانت هذه التذكرة تختم بختم القسم أو المأمورية الخاضع لها. واعدت لذلك أختاماً خاصة ذكر أحد الباحثين أن عددها 92 ختماً[43]. ولضمان تنفيذ ذلك صدرت الأوامر إلى ضابط أبواب القاهرة بعدم السماح للفلاحين بالمرور إلا لمن يحمل تذكرة مرور.

نتائج البحث:-

يمكن استخلاص النتائج التالية من البحث:

1- أن الدولة الإسلامية استخدمت أوراق الطريق والتي أطلق عليها اسماء عدة منها أوراق الطريق، تذاكر المرور.

2- كانت أوراق الطريق معروفة قبل العصر الإسلامي حيث عرفت في العصر البطلمي على سبيل المثال.

3- كان الهدف من إصدار أوراق الطريق الإسلامية هو السيطرة على حركة تنقل الأفراد. وذلك لأسباب تعددت وتنوعت عبر العصور الإسلامية.

4- كانت أوراق الطريق عبارة عن وثيقة رسمية تسمح لمن هم في مهمة رسمية من الدولة بالحصول على بعض التسهيلات من حراسة ومؤن ومبيت وغير ذلك مما يحتاج إليه المسافر.

5- اعتباراً من فتح العثمانيين للشام ومصر أصبح على الأجانب الحصول على تصاريح مرور (أوراق طريق) في البداية كانوا يحصلون عليها من قناصلهم، وفي العصور المتأخرة (القرن التاسع عشر) أصبحوا يحصلون عليها من الدولة العثمانية.

6- تخلط بعض الدراسات بين ثلاثة أنواع من المستندات التي كان يحملها المسافرون وهي: جوازات السفر، تذاكر المرور (أوراق الطريق) والبراءات التي كـان يحملها التجار دليلاً على أدائهم ما عليهم من مكوس، ويطلقون عليها جميع مصطلح جواز سفر.

7- كانت أوراق الطريق تشتمل على بيانات دقيقـة تتضمن التعريف الدقيق بمن صدرت له ووجهته ومن يرافقه بالإضافة إلى مدة صلاحيتها. .

8- كان يحدد في أوراق الطريق بالضـبط نوع التسهيلات والخدمـات التي يمكن لحاملها أن يحصل عليها.

شكل رقم (1) صورة الوثيقة موضوع البحث

المصادر والمراجع العربية والمترجمة:

الشيخ أحمد البديري الحلاق. حوادث دمشق اليومية 1154- 1175هـ/ 1741- 1762م تنقيح الشيخ محمد سعيد القاسمي، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1959.

أحمد السعيد سليمان. تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة 1979.

أحمد محمد عدوان: جواز السفر عند المسلمين، مجلة العصور المجلد الخامس الجزء الثاني، دار المريخ - لندن، يوليو 1990م/ ذو الحجة 1410هـ، ص321- 329.

ادهام محمد حنيش: الخط العربي في الوثائق العثمانية، دار المنهاج، عمان- المملكة الأردنية 1998.

ادولف جروهمان: اوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، الجزء الثالث، ترجمة حسن إبراهيم حسن، الطبعة الثانية- دار الكتب المصرية بالقاهرة 1994.

آدم متز. الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري أو عصر النهضة في الإسلام، الجزء الأول، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريده، الطبعة الثالثة، نشر لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1957.

السيد السيد أحمد توفيق دياب. السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر، مصر النهضة 47، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر 1994.

إلهام محمد علي ذهني. مصر في كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين في القرن الثامن عشر، تاريخ المصريين 52، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1992.

إلهام محمد علي ذهني. مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، مصر النهضة 51، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر 1995.

حسين مجيب المصري. معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية 1989.

روبير سولية. مصر ولع فرنسي، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999.

زين العابدين شمس الدين نجم. تسحب الفلاحين في عصر محمد علي - أسبابه ونتائجه، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد السادس والثلاثون 1989، ص259- 316.

سميرة فهمي علي عمر. إمارة الحج في مصر العثمانية 923- 1213هـ/ 1517- 1798م، تاريخ المصريين 201، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001.

شلبي إبراهيم الجعيدي. طبقة العامة في مصر في العصر الأيوبي 567- 648هـ/ 1171- 1250م، تاريخ المصريين 212، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2003.

شوقي عبدالقوي عثمان. التجارة بين مصر وإفريقيا في عصر المماليك، المجلس الأعلى للثقافة- القاهرة، 2000.

شوقي عطا الله الجمل. الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الأحمر (1863- 1879)، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، 1959؟

عاتق بين غيث البلادي. معجم الكلمات الأعجمية والغربية في التاريخ الإسلامي، دار مكة للنشر، الطبعة الأولى 1990.

عبدالحميد حامد سليمان. تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، تاريخ المصريين 89، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1995.

عبدالحميد حامد سليمان. الملاحة النيلية في مصر العثمانية 1517- 1798م، تاريخ المصريين 176، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999م.

الشيخ تقي الدين عبدالرحمن بن محب الدين محمد التميمي الحلبي الشهير بابن ناظر الجيش. كتاب تثقيف التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق ردولف فسلي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية بالقاهرة، 1987.

عبد السميع سالم الهراوي. لغة الإدارة في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، الكتاب الأول، القاهرة 1963.

عبدالعزيز محمد عرض. الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864- 1914م، دار المعارف بمصر 1969.

عمر كمال توفيق. الدبلوماسية الإسلامية والعلاقات السلمية مع الصليبيين، دراسات تحليلية وثائقية في التاريخ الدبلوماسي، شباب الجامعة، الإسكندرية 1986.

كامل جميل العسلي. وثائق مقدسية تاريخية، ثلاث أجزاء، عمان- الأردن 1983- 1989.

ليلى عبداللطيف أحمد. الادارة في مصر العثمانية، مطبعة جامعة عين شمس 1978.

محمد عبدالغني الأشقر. تجار التوابل في مصر في العصر المملوكي، تاريخ المصريين 137، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999.

محمد عبداللطيف هريدي. شئون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، في ضوء الوثائق التركية العثمانية، دار الزهراء للنشر بالقاهرة 1989.

محمد عفيفي. المصالح الفرنسية في ميناء دمياط في القرن الثامن عشر، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد 37، سنة 1990، ص165- 181.

محمد بن عيسى بن كنان الصالحي الدمشقي 1074- 1153هـ/ 1663- 1740م. حدائق الياسمين في ذكر قوانين الخلفاء والسلاطين، تحقيق عباس صباغ، دار النفائس، دمشق 1991.

محمد بن عيسى بن كنان الصالحي الدمشقي 1074- 1153هـ/ 1663- 1740م. المواكب الإسلامية في الممالك والمحاسن الشامية، تحقيق ودراسة حكمت اسماعيل، قسمان، وزارة الثقافة

احياء التراث العربي 92، 93، سوريا 1993.

مصطفى بركات. الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة في تطوير الألقاب والوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية من خلال الآثار الوثائق والمخطوطات 1517- 1924، دار غريب 2000

نجاتي أقطاش، عصمت بينارق. الأرشيف العثماني،فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة مجلس الوزراء باسطنبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، منشورات مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية،عمان 1406هـ/ 1986م.

نعيم ذكي فهمي. طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973.

نينل الكسندروفنا دولينا. الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 1999.

هيلين آن ريفلين: الاقتصاد والإدراة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومصطفى الحسيني، دار المعارف بمصر 1968.

ف. ويستنفيلد. جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوفقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة عبدالمنعم ماجد وعبدالمحسن رمضان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1980.

المراجع الأجنبية:

Grohman, Adolf. Einführung und Chrestomathie Zur Arabischen Papyruskund, 1. Band Einführung, Praha 1954.

Holt, P.M. (ed). The Cambridge History of Islam, Vol. 1A, The Central Islamic Lands From Pre- Islamic Times to the first world war, Cambridge University Press 1985

Matuz, Josef. Das Osmanische Reich, Grundlinien Seiner Geschichte, Darmstadt, 1985.

Reychman, Jan and Zajaczkowski, Ananiasz. Handbook of Ottoman- Turkish Diplomatics, Mouton, 1968.

Shaw, Stanford J. History of the Ottoman Empire and Modern Turky, Volume 1, Empire of the Gazis - The Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280- 1808, Cambridge University Press 1985.

Smith, Rex and al-Moraekhi, Moshalleh: The Arabic Papyri of the John Rylands University Library of Manchester, in: Bulletin of The John Rylands University Library of Manchester, Vol. 78, Number 2, Summer 1996.

الحـواشـي

(1) حسين مجيب المصري. معجم الدولة العثمانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1989، ص53.

(2) ادهام محمد حنيش. الخط العربي في الوثائق العثمانية، الطبعة الأولى- عمان الأردن 1998، ص144.

(3) نجاتي أقطاش، عصمت بينارق. الأرشيف العثماني، فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستنبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، نشر مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية عمان 1986، ص468- 469.

(4) Adolf Grohmann. Einführung und Chrestomathie Zur Arabischen Papyruskunde, Praha 1954, p111, 125.

(5) تيسير خليل محمد الزواهرة. تاريخ الحياة الاجتماعية في لواء دمشق 1840- 1864، رسالة ماجستير آداب القاهرة سنة 1982، ص21.

(6) نجاتي أقطاش، عصمت بينارق. الأرشيف العثماني، فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستنبول، ترجمة صالح سعداوي صالح، نشر مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية عمان 1986، ص463.

(7) Josef Matuz. Das Osmanische Reich, Grundlinien Seiner Geschichte, Darmstadt 1985, p122

Halil Inalcik. The Heyday and Decline of The Ottoman Empir in: The Cambridge History of Islam, Volume 1A, Cambridge 1985, p324- 329.

(8) عبد العزيز محمد عوض. الادارة العثمانية في ولاية سورية 1864- 1914م، دار المعارف بمصر 1969، ص321.

(9) Josef Matuz. Das Osmanische Reich, Grundlinien Seiner Geschichte, Darmstadt 1985, p122.

(10) محمد عفيفي. المصالح الفرنسية في ميناء دمياط في القرن الثامن عشر، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد 37 سنة 1990، ص168.

(11) إلهام محمد علي ذهني. مصر في كتابات الرحالة الفرنسيين في القرن التاسع عشر، مصر النهضة 51، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة 1995، ص19.

(12) السيد أحمد توفيق دياب. السياحة في مصر خلال القرن التاسع عشر، دراسة في تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي ، مصر النهضة 47، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة 1994، ص19- 27.

(13) روبير سولية. مصر ولع فرنسي، ترجمة لطيف فرج، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1999، ص13- 14.

(14) كامل جميل العسلي. وثائق مقدسة تاريخية، المجلد الثاني، عمان الجامعة الأردنية 1985، ص214.

(15) عبد السميع الهراوي. لغة الإدارة في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة 1963، ص80، سلوى علي ميلاد: وثائق الواحات- دراسة ونشر وتحقيق، القاهرة 1995، ص179- 181.

(16) تم تحويل التواريخ الهجرية إلى ميلادية بناء على:

ف. ويستنفيلد. جدول السنين الهجرية بلياليها وشهورها بما يوفقها من السنين الميلادية بأيامها وشهورها، ترجمة عبدالمنعم ماجد وعبدالمحسن رمضان، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة 1980.

(17) سنجق من الناحية اللغوية يقصد به علم الدولة، ثم تطور معناها وأصبح يقصد بهذه الكلمة العلم الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير تعبيراً عن ثقته بأنه أهل للحكم، أخيراً تطور معنى كلمة سنجق وأصبحت تعني قسماً إدارياً من أقسام الدولة. راجع:

محمد عبداللطيف هريدي. شئون الحرمين الشريفين في العهد العثماني، في ضوء الوثائق التركية العثمانية، دار الزهراء للنشر بالقاهرة 1989، ص155.

(18) صحتها نابلس وهذا مثال على الأخطاء الكتابية في الوثيقة.

(19) يقصد مدينة غزة المعروفة جنوب فلسطين وقد أطلق عليها غزة هاشم نظراً لوفاة هاشم جد الرسول فيها.

(20) اسكلة كلمة من اصل إيطالي Scala دخلت في اللغة التركية يقصد بها مكان رسو السفن في المينا كما يقصد بها أيضاً الميناء البحري بشكل عام.

ليلى عبداللطيف أحمد. الإدارة في مصر في العصر العثماني، جامعة عين شمس 1978، ص438.

أحمد السعيد سليمان. تأصيل ماورد في الجبرتي من الدخيل، دار المعارف القاهرة 1979، ص16.

(21) الملتزم هو الذي يتعهد بتحصيل الأموال الأميرية المقررة على أرض أو جمرك ويورد للخزينة الضريبية المقررة ويحتفظ بالباقي كربح له. وليس من الواضح سبب مخاطبتهم في هذه الوثيقة فربما كانوا يتولون بعض المهام الأمنية أو حتى لايقومون بتحصيل رسوم من حامل الوثيقة راجع:

ليلى عبداللطيف أحمد. الإدارة في مصر في العصر العثماني، جامعة عين شمس 1978، ص456.

(22) الصحيح قري.

(23) خاطبت الوثيقة مشايخ القرى والعشائر الواقعين على الطريق وذلك لأن هؤلاء كانول يتولون مهام أمنية على طريق الحج وفي شبه جزيرة سيناء، حيث اسندت الدولة العثمانية- شأنها في ذلك شأن الدولة المملوكية- بعض المهام الأمنية اتقاءاً لشرهم مقابل رسوم معينة يحصلون عليها. راجع:

سميرة فهمي علي عمر. إمارة الحج في مصر العثمانية 923- 1213هـ/ 1517- 1798م، تاريخ المصريين 201، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2001، ص270- 275.

(24) يقصد بالطائفة العيسوية الطائفة المسيحية نسبة إلى سيدنا عيسى عليه السلام.

(25) الصحيح تبزلوا، وهذا مثال على حزف حرف الألف من واو الجماعة في الأفعال.

(26) الصحيح ذخيرة.

(27) الصحيح تمشوا.

(28) المزيزيب قرية من قرى حوران تبعد نحو مائة كيلو متر إلى الجنوب الغربي من دمشق. وكانت محطة هامة تنزل بها قافلة الحج، راجع: حوادث دمشق اليومية 1154- 1175هـ/ 1741- 1762م، جمعها الشيخ أحمد البديري الحلاق، نقحها الشيخ محمد سعيد القاسمي، تحقيق ونشر أحمد عزت عبدالكريم، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة 1959، ص10 حاشية 2.

(29) الصحيح تعملوا.

(30)الصحيح تتحاشوا.

(31) شاع في الوثائق العثمانية استخدام اختصارات للكلمات الشائعة الاستخدام في وثائقهم ومن ذلك استخدام حروف هجائية للدلالة على اسماء الشهور العربية. فحرف ذ في هذه الوثيقة يرمز إلى شهر ذي الحجة. راجع: عبد السميع سالم الهراوي. لغة الإدارة في مصر في القرن التاسع عشر، المجلس الأعلى للفنون والآداب الكتاب الأول، القاهرة 1963، ص226.

Jan Reychman and Ananiasz Zajaczkowski. Handbook of Ottoman- Turkish Diplomatics, Mouton, 1968, p133- 124.

(32) هذه عبارة عن جملة تركية ترجمتها (ليكن موفقاً في أموره كلها) وبهذه المناسبة اتقدم بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور مكرم عبدالفتاح رئيس قسم اللغة التركية جامعة الأزهر على تفضله بترجمتها، ويبدو أن هذه العبارة كانت بمثابة علامة القائم على هذا الديوان، وهو صاحب الخاتم، يؤيد ذلك ماذكره آدم متز من أن المشرفين على بعض الدواوين الهامة مثل صاحب ديوان بيت المال علامة على الكتب

والصكوك. راجع: آدم متـز. الحضارة الإسلامـية في القرن الرابع الهجـري أو عصر النهضـة في الإسلام، الجزء الأول، ترجمة محمد عبدالهادي أبو ريده، الطبـعة الثالثة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1957، ص131- 132.

(33) فيما يتعلق بالظروف التاريخية التي نشأت فيها أوراق الطريق الإسلامية المبكرة، راجع:

أحمد محمد عدوان. جواز السفر عند المسلمين، مجلة العصور، المجلد الخامس، الجزء الثاني، دار المريخ، لندن سنة 1990، ص321- 329.

(34) ادولف جروهمان. اوراق البردي العربية بدار الكتب المصرية، السـفر الثالث، ترجمة حسن إبراهيم حسن، الطبعة الثانية، دار الكتب المصرية 1994، ص118- 122

(35) G. Rex Smith and Moshalleh al-Moraekhi. The arabic Papyri of The John Rylands University Library of Manchester, in: Bulletin of The John Rylands University Library of Manchester, Vol. 78, Number 2, Summer 1996, p.173- 174.

(36) Ibid

جروهمان. المرجع السابق، ص115- 122.

(37) جروهمان. المرجع السابق، ص116.

(38) الشيخ تقي الدين عبدالرحمن بن محب الدين محمد التميمي الحلبي الشهير بابن ناظر الجيش. كتاب تثقيف التعـريف بالمصطلح الشريف، تحـقيق ردولف فـلي، المعـهد العلمي الفرنسي لـلآثار الشرقيـة بالقاهرة سنة 1987، ص121- 124.

ويلاحظ أن مايذكره ابن ناظر الجيش يكاد يتطابق مع ماذكره القلقشندي وجاء متفرقاً في موسوعته.

(39) شوقي عبد القـوي عثمان. التجارة بين مصـر وإفريقيا في عصر المماليك، المجـلس الأعلى للثقافة، 2000، ص76- 77.

(40) محمد عـبدالغني الأشقر. تجار التوابل في مصـر في العصر المملوكي، تاريخ المصريين 137، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1999، ص105- 111.

(41) نعيم زكي فـهمي. طرق التجـارة الدولية ومحطاتهـا بين الشرق والغـرب أواخر العصـور الوسطى، القاهرة 1973، ص430.

(42) عن ظاهرة تسحب الفلاحين في عصر محمد علي وأسبابها والنتائج المترتبة عليها، راجع على سبيل المثال:

زين العابدين شـمس الدين نجم. تسحب الفـلاحين في عصر محمد علي، أسبابه ونتـائجه، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السـادس والثلاثون سنة 1989، ص259- 316.

ومماهو جدير بالذكر فإن ظاهر تسحب الفلاحين لم تكن وليدة عصر محمد على، ولكنها كانت موجودة منذ العصـر الأيوبي أو ماقبله، ولكننا لانعـرف ما إذا كانت الدولة قـد أصدرت تصاريح مرور في ذلك العـصر للسيطرة على هذه الظاهرة، كما حدث في عصر محمد علي فيما بعد، راجع:

شلبي إبراهيم الجعـيدي. طبقة العـامة في مصر في العـصر الأيوبي 567- 648هـ/ 1171- 1250م، تاريخ المصريين 312، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 2003، ص84-85.

(43) المرجع السابق، ص286- 287.



المؤتمر العلمي الحادي عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات

المواطنون والسجلات الإلكترونية: ذاكرة مجتمع المعلومات

10 - 12 فبراير 2004

د. نوال محمد عبدالله
قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب- جامعة حلوان

تمهيد:

عقدت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات مؤتمرها السنوي الحادي عشر خلال الفترة من 10- 12 فبراير 2004 بالتعاون مع مركز تطوير البرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات بأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، تحت رعاية أ.د. أحمد نظيف وزير الاتصالات والمعلومات و أ.د. حمدي عبدالعظيم رئيس أكاديمية السادات.

استغرق المؤتمر ثلاثة أيام، وتضمن سبع جلسات علمية سبقتها الجلسة الافتتاحية واختتمت بجلسة لعرض التوصيات وإقرارها.

يدور أعمال المؤتمر من خلال سبع محاور أساسية هي:

1- أبعاد مجتمع المعلومات وحقوق المواطنين.

2- منظور وأبعاد إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية.

3- السجلات الإلكترونية وشبكة الويب الدولية.

4- تطبيقات وخدمات السجلات الإلكترونية للمواطنين.

5- أدوات ونماذج السجلات الإلكترونية.

6- نظم أمن وحماية السجلات الإلكترونية.

7- تأهيل وتنمية رأس المال البشري وجودة التعليم المتخصص.

وبلغ مجموع الأبحاث التي تم عرضها في المؤتمر ستة عشر بحثاً، اثنتي عشر بحثاً باللغة الإنجليزية وأربع أبحاث باللغة العربية.

الجلسة الافتتاحية:

بدأت جلسة الافتتاح بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، تلاها كلمة ترحيب وعرض لأهمية موضوع المؤتمر من جانب أ.د. محمد محمد الهادي رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات وأعقبها كلمة أ.د. حمدي عبدالعظيم رئيس أكاديمية السادات ثم كلمة د. مجدي أبوالعلا عميد مركز تطوير البرمجيات ومقرر المؤتمر.

الجلسة العلمية الأولى: عبارة عن ندوة عن أبعاد مجتمع المعلومات وحقوق المواطنين برئاسة أ.د. عوض مختار هلّودة رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لدعم الصناعات، ورئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الأسبق.

اشتملت هذه الجلسة على ثلاثة تقارير أولها للأستاذ محمد اسماعيل يوسف رئيس مجلس إدارة مؤسسة تيم مصر، عن نتائج الثروة المعلوماتية وزيادة الدول المتقدمة غنى والدول النامية فقراً، كما تناول ضرورة العمل على محو الأمية المعلوماتية بوجود برنامج قومي تساهم فيه جميع المؤسسات التي لها باع طويل في مجال المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وليس بامتلاك كمبيوتر لكل مواطن.

التقرير الثاني للمهندس علاء محمد والي مدير عام الخريطة الصناعية بالهيئة العامة للتصنيع، تناول فيه التعريف بمركز معلومات السجل الصناعي ومدى تأثره بالبنية الأساسية كالقوى البشرية- الكهرباء- الصرف- استهلاك التكنولوجيا، كما تناول أهمية المعلومات واستعمالاتها في البيئة الصناعية.

أما التقرير الثالث للاستاذ الدكتور مختار هلّودة ناقش فيه الإنتاجية، المركزية واللامركزية، وأهمية إتاحة الوصول إلى المعلومات العلمية السليمة.

الجلسة العلمية الثانية: برئاسة أ.د. مختار بشري رياض، أستاذ ووكيل كلية الحاسبات والمعلومات، جامعة القاهرة. تحت عنوان "منظور وأبعاد إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية".

تضمنت هذه الجلسة عرض ثلاث بحوث باللغة الإنجليزية، أولها عن مستقبل ادارة الوثائق والسجلات الإلكترونية ومجتمع تكنولوجيا المعلومات:

Perspective of Electronic Documents Managament & Information Society: Technologies & Solutions.

للدكتور محمد محمد الهادي، حيث تناول إدارة الوثائق الإلكترونية كذاكرة لمجتمع المعلومات وارتباطها بأحدث التكنولوجيات؛ كما تناول كيفية تفاعل نظم الأرشيف القديمة مع التطور التكنولوجي والمواصفات القياسية لأداء المزاولة الأحسن. بالإضافة إلى عرض لتجارب بعض الدول المتقدمة في هذا المجال مثل الولايات المتحدة وإنجلترا واليابان. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات وبعض الاقتراحات القادرة على تطبيق التكنولوجيا المتغيرة.

وكان البحث الثاني عن مجتمع المعلومات، مقرر نظم معلومات محلي:

Information Society Globalization & Information System Curriculum Localization.

للدكتور محمد محمد مجدي قابيل بقسم الحاسب الآلي بأكاديمية السادات. ويدور هذا البحث حول تطبيق نتائج تصميمات مختلفة لإعداد مقرر نظم معلومات معياري في الدول النامية. وأجريت الدراسة التطبيقية في جامعة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. واختتم البحث بمجموعة من النتائج يمكن تطبيقها ليس فقط في البيئات العربية بل أيضاً في البيئات الأخرى ذات الأصول اللغوية غير اللاتينية.

أما البحث الثالث للدكتور فرحات فرحات أستاذ مساعد بقسم الحاسب الآلي ونظم المعلومات بأكاديمية السادات، بعنوان "نموذج مقترح لإدارة السجلات العامة":

Suggested Guidelines for Public Records Mangement

تناول البحث دور الإرشادات المقترحة في زيادة درجة مصداقية ودقة السجلات تبعاً لنوع الوسيط المستخدم لتخزين البيانات، كما تناول الباحث متطلبات السجلات الإلكترونية من قواعد بيانات إلكترونية وبريد إلكتروني وغير ذلك من أشكال حفظ التسجيلات الإلكترونية الأخرى.

الجلسة العلمية الثالثة: برئاسة أ.د. محمد جمال الدين درويش أستاذ ووكيل كلية الحاسبات والمعلومات جامعة القاهرة. ويدور محور هذه الجلسة حول:

"السجلات الإلكترونية وشبكة الويب الدولية".

نوقش بها ثلاث بحوث باللغة الإنجليزية، الأول عن تطبيقات الشبكة اللاسلكية بعنوان:

Applications of Wirless Network Laptops in Assessing Information from Digital Libraries: End Users' View Points & Comments.

للدكتور منير خليل، كلية مدينة نيويوك، الولايات المتحدة الأمريكية. عرض تعريف الشبكة اللاسلكية ومتطلباتها من أجهزة وبرامج، بالإضافة إلى مميزاتها وأهميتها للمكتبات.

البحث الثاني للدكتور نوفل كريم بعنوان:

CRI- University of Paris I La Sorbonne, Proposal for Web Engineering Framework.

تناول الباحث بعض مشكلات تطوير تطبيقات الويب من خلال استخدام المناهج العلمية.

أما البحث الثالث للدكتورة هدى وجيه مدرس بقسم الحاسب الآلي بأكاديمية السادات عن تقديم نموذج مقترح باستخدام الويب الدلالي بعنوان:

A Proposal Model for Optimizing Search Results Based on The Semantic Web.

عرضت الباحثة مصطلحي Semantic Web ومصطلح Ontology وأهميتهما في امكانية تعرف الأجهزة على خصائص المعلومات من خلال الويب.

الجلسة الرابعة: برئاسة أ.د. سيد محمد عبدالوهاب أستاذ الحاسب الآلي ونائب رئيس أكاديمية السادسة، وتدور حول "تطبيقات وخدمات السجلات الإلكترونية للمواطنين".

تضمنت هذه الجلسة ثلاث بحوث، كان أولها عن نظم المعلومات الجغرافية تحت عنوان:

Geographical Information Systems & The Information Society.

للدكتور فرحات فرحات فرج أستاذ مساعد بقسم الحاسب الآلي- أكاديمية السادات عرض الباحث نظام المعلومات الجغرافي (GIS) كتطبيق لنظام الوسائط المتعددة في مجتمع المعلومات، كما عرض لنماذج هذا النظام التي استخدمت أثناء حرب العراق وحرب الخليج لإرشاد الجنود لأهدافهم.

وكان البحث الثاني باللغة العربية للأستاذ الدكتور محمد الهادي، إيناس الشيتي تحت

عنوان: السجلات الإلكترونية وخدمة عملاء قطاع الكهرباء على الإنترنت.

ركز هذا البحث على إلقاء الضوء على السجلات الإلكترونية لقطاع الكهرباء ومدى توفيرها للمواطنين، وكيف يحول هذا القطاع الخدمات المقدمة للجمهور من الشكل التقليدي إلى البيئة الرقمية، وما هي المشكلات التي تعوق استخدام هذه التكنولوجيا، إلى جانب عرض لتوجيهات إنشاء شبكة إنترنت بقطاع الكهرباء للتعامل مع مستودعات البيانات والربط بشبكة الإنترنت، وأمن وخصوصية السجلات الإلكترونية لقطاع الكهرباء المتاحة على شبكة الإنترنت. واختتم بالنتائج والتوصيات.

وقدمت البحث الثالث: د. كريستينا ألبرت، مدرس مساعد بقسم الحاسب الآلي ونظم المعلومات- أكاديمية السادات، عن تأثير العوامل البيئية لنظام المعلومات الجغرافي على السجلات الطبية بعنوان:

Geographical Information System Environmental Factors Related to Health Records.

وكان مجتمع الدراسة لهذا البحث حي مصر القديمة. واختتمت الدراسة بنتائج أثبتت تأثير بعض العوامل البيئية كالرطوبة والتلوث والصرف الصحي على انتشار بعض الأمراض.

الجلسة الخامسة: برئاسة أ.د. محمد فتحي عبدالهادي أستاذ المكتبات والمعلومات ووكيل كلية الآداب لشئون البيئة- جامعة القاهرة.

اشتملت الجلسة على عرض لست بحوث، واحد باللغة العربية والباقي باللغة الإنجليزية. تدور هذه الجلسة حول محورين هما:

أدوات ونماذج السجلات الالكترونية ونظم أمن وحماية السجلات الالكترونية.

يتناول البحث الأول الذي قدمه أ.د. محمد محمد الهادي هندسة نظم المعلومات تحت عنوان "هندسة نظم تنظيم المعرفة للوثائق والسجلات الرقمية" ويقدم هذا البحث معلومات ذات طبيعة عملية يمكن أن تستفيد منها المنظمات والهيئات التي تبادر إلى إنشاء تنظيمات لوثائقها وسجلاتها الرقمية. وأشار البحث إلى نظم تنظيم المعرفة الرقمية على خطط التصنيف التي تنظم المواد على أساس عام ورؤوس الموضوعات وملفات الاستناد. ويختتم هذا البحث بمناقشة القضايا المطلوب اعتبارها عند استخدام نظم تنظيم المعرفة الرقمية مع تنظيمات المكتبات ومرافق المعلومات الرقمية. كما يقدم أيضاً إطاراً متكاملاً لتخطيط

وتصميم وتنفيذ وصيانه نظم تنظيم المعرفة في بيئات الوثائق والسجلات الرقمية.

وكان البحث الثاني: يدور حول تقديم نموذج للشبكة المصفوفة للسجلات الإلكترونية تحت عنوان:

Aqueuing Network Model for Commercial Electronic Records: Capacity Planing & Performance Evaluation.

للدكتور محمد بدر سنوس أستاذ بقسم الحاسبات بأكاديمية السادات.

ودار البحث الثالث الذي قدمه أ٠د٠عبدالعزيز خميس، د٠ مجدي محمد ابوالعلا، أ٠محمد عطواني، بعنوان:

A Framework for Multi-Agent Collaboration.

وركز البحث على تطوير الوسائل المتعددة لدعم النظم العامة لوسائل التعاون المتعددة مستخدماً نظريتي الذكاء الصناعي ونظرية تعاظم المشاركة.

أما البحث الرابع: تحت عنوان:

UML as a Tool for Ontology Modeling on the Semantic Web.

تقديم د٠ هدى محمد وجيه الذي عرضت فيه للقياس المستقبلي للمعايير المستخدمة بشكل عام وعلم Ontology بخاصة بواسطة الويب الدلالي Semantic Web.

وتناول البحث الخامس الذي قدم بواسطة أ٠د٠محمد بدر سنوس وأ٠منى نصر تحت عنوان:

Security Models of e-Payment Records. A Comparison Study.

وتضمن هذا البحث نظم الدفع الإلكتروني وأنواعه وأهم مشكلاته في النظم المصرفية، بالإضافة إلى تناول الاتجاهات الحديثة لهذه النظم في البلاد المتقدمة، واستخدام الإنترنت في الصرف الآلي، إلى جانب عرض لأساليب التأمين اللازمة.

أما البحث السادس قدمه د٠جلال عبدالنعيم جابر، مستشار نظم المعلومات المصرفية. تحت عنوان: "تأمين معاملات المواطنين الالكترونية مع البنوك".

أكد هذا البحث على خدمة عملاء البنوك أحد التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي وكيفية إنشاء خدمة مصرفية جديدة تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء بما يتناسب مع روح العصر.

الجلسة العلمية السادسة: برئاسة أ٠د٠محمد عبدالحميد أحمد أستاذ متفرغ بقسم تكنولوجيا التعليم ووكيل كلية التربية السابق "جامعة حلوان".

تم في هذه الجلسة مناقشة ثلاث بحوث، بالإضافة إلى تقرير بحث، يدور حول "تأهيل وتنمية رأس المال البشري وجودة التعليم المتخصص".

تناول البحث الأول: التوجهات الكبرى خلال الثمانينات والتحولات الكبرى في التسعينيات وأهم سمات التحولات الكبرى في القرن العشرين والألفية الجديدة في مجال الاقتصاد والإدارة والتخطيط والتعليم والتدريب.

واختتم أ٠د٠محمد اسماعيل يوسف، رئيس مجلس إدارة مؤسسة تيم مصر- بحثه بمجموعة من الشعارات العامة مثل التعليم من المهد إلى اللحد، التخطيط للمستقبل البعيد؛ إن الله يحب المتوكلين عليه وليس المتواكلين.

اما البحث الثاني: تقديم: د٠محمد إبراهيم الدسوقي أستاذ مساعد ورئيس قسم تكنولوجيا التعليم- كلية التربية- جامعة حلوان، حيث ركز البحث عن الجودة التعليمية مناقشاً المتطلبات وخصائص وسمات جيل المستقبل، بالإضافة إلى عرض نموذج تطوير لمؤسسة المستقبل.

وكان البحث الثالث يدور حول مجتمع المعلومات والتنمية البشرية من خلال منظمة اليونسكو.

وأما تقرير البحث الرابع، قدمه د٠جلال حسن رئيس قسم نظم المعلومات بكلية الحاسبات- جامعة القاهرة، حيث تتضمن البعد العام لطرق التدريس في جامعاتنا المصرية مقارنة بنظام التعليم الجامعي في إنجلترا.

الجلسة العلمية السابعة: تمثل الختام والتوصيات برئاسة أ٠د٠محمد محمد الهادي والمقرر العام د٠مجدي ابوالعلا.

خصصت هذه الجلسة لتقديم الشكر لكل من ساهم في هذا المؤتمر إعداداً وتنظيماً ومسانداً من جانب ا٠د٠محمد محمد الهادي، وتلاها عرض لتوصيات المؤتمر التي تتخلص كالتالي:

1- أهمية وضرورة توافر رؤية واضحة وأولويات محددة لمشروعات ومبادرات الحكومة الإلكترونية، الأعمال الإلكترونية، التعليم الإلكتروني وغيرها من هذه المبادرات

المرتكزة على الوثائق والسجلات الإلـكترونية، يشترك في بلورتها وإعـدادها كل فئات المجتمـع المصري من مواطنين ومنظمات الأعـمال، ورجال الفكر من المثقـفين وأساتذة الجامعات.

2- ضرورة العـمل نحو الاسـتعداد الإلكتـروني المصري من خلال تطويـر سياسـة وطنية للمعلومات.

3- أهمية الاهتمام بفـعالية وكفاءة الأداء الإداري لإعداد ومعالجـة السجلات الإلكترونية. وتطوير معايير صحيحة لقياس مدى التقدم وتحديد معالم القصور.

4- العمل على تحديد المتطلبـات الوظيفية لإدارة الوثائق والسجلات الإلكتـرونية على كافة وسائط الحفظ الإلكترونية ومن ضمنها شبكة الويب.

5- ضرورة تـخطيط وتطوير برامج تدريب نموذجـية للمـديرين والإداريين بكافة المصـالح والمنظمات عن إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية.

6- التأكيد على تطوير المعايير والمواصفات لبـرمجيات إدارة الوثائق والسجلات الإلكترونية كموضوعات بحوث وندوات ومؤتمرات تنظم لهذا الغرض.

مراجعات الكتب والأطروحات

إنشاء الشبكات:
المبادئ الأساسية لاختصاصي المكتبات والمعلومات*

عرض وتحليل

د. محمد سالم غنيم

كلية الآداب- جامعة القاهرة

تمهيد:

يقدم هذا الكتاب المعلومات الضرورية عن الشبكات والتشبيك، التي تعد في عصرنا الحاضر المحور الرئيسي للحصول على العلومات وإتاحتها للمستفيدين، مما أفرز بعض المسميات الحديثة للمكتبات؛ مثل المكتبة الإلكترونية والمكتبة الافتراضية والمكتبة الرقمية. . . الخ.

ويوجه المؤلفان هذا الكتاب إلى كل من:

- اختصاصيو المكتبات والمعلومات.
- أصحاب القرار الراغبون في التخطيط لإنشاء شكبة محلية بإحدى المكتبات أو مراكز المعلومات.
- الراغبون في الاتصال بإحدى الشبكات المحلية أو العالمية المتاحة.
- طلاب تخصص المكتبات والمعلومات بالجامعات والمعاهد العليا.
- كل من يرغب في معرفة المبادئ الأساسية لإنشاء الشبكات، والتعرف على الوظائف التي يستفاد منها في وجود هذه الشبكات وذلك بعيداً عن التفاصيل الفنية المتعلقة بعلوم الاتصالات والإلكترونيات.

ونظراً لأن المكتبات ومراكز المعلومات يقفان في مقدمة الموسسات المعنية بمعطيات تقنيات المعلومات؛ المتمثلة في: تقنيات الحاسب الآلي، وتقنيات وسائط التخزين، وتقنيات الاتصالات، والتي تقف معاً لتشكل جوانب وملامح تكنولوجيا المعلومات في الحقبة

(*) سليمان بن صالح العقلا، فؤاد أحمد إسماعيل. إنشاء الشبكات: المبادئ الأساسية لاختصاصي المكتبات والمعلومات. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000. - 102ص. - (مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية. السلسلة الثانية، 36).

المعاصرة. لذلك فقد أدت هذه التطورات إلى ضرورة إلمام اختصاصيي المكتبات والمعلومات بالمفاهيم الأساسية لهذه التقنيات الحيوية والحديثة، ذلك على الرغم من أن هذه التقنيات تخضع لمفاهيم علمية دقيقة ومعقدة ترتبط بكل من العلوم الطبيعية والتطبيقية، مثل الرياضيات، والفيزياء، والهندسة، والكهرباء، والإلكترونيات، والاتصالات.. وغيرها.

واتباعاً للمبدأ: مالايؤخذ كله لايترك كله، كانت هناك ضرورة للعمل على تبسيط هذه المستجدات التقنية الحديثة بالقدر المناسب الذي يحتاجه القائمون على المكتبات ومراكز المعلومات وأصحاب القرار فيهما.

ويتناول هذا العمل المفاهيم الرئيسية والمصطلحات المتعلقة بإنشاء شبكات المعلومات التي تُعد في عصرنا الحالي المحور الرئيسي للحصول على المعلومات وإتاحتها للمستفيدين.

ونظراً لحداثة المصطلحات والمفردات المتعلقة بموضوع الشبكات، وعدم توافر ترجمة عربية مقننة لتلك المصطلحات والمفردات، فقد اجتهد معدا هذه الدراسة لاستعمال مقابلات عربية، وقد توقع معداً الدراسة عدم رضا بعض المتخصصين عن هذه المقابلات، ولكنها اجتهاداً يحتمل الصواب، وهي محاولة قد تبعتها محاولات أخرى لإصطلاح المصطلحات العربية المستعملة في هذا المجال، وتحديثها وتحسينها الأمر الذي قد يؤدي تطوره الديناميكي المتسارع إلى أن تصبح مفاهيم اليوم في ذاكرة التاريخ.

هذا ويشتمل هذا الكتاب على عرض موجز للمفاهيم الرئيسة لإنشاء الشبكات من حيث أهميتها والمفاهيم الأساسية المتعلقة بها ومكوناتها الأساسية ونظم تشغيلها والبروتوكولات والبنيات المتعددة لها وأنواعها، وشبكات الأقراص المدمجة، والتخطيط لإنشاء الشبكات، والوظائف المستحدثة لاختصاصي المكتبات والمعلومات.

كما يشتمل العمل على دراسة وصفية مختصرة وعرض لشبكة الأقراص المليزرة بجامعة الملك سعود، كذلك يتضمن الكتاب قائمتين ببليوجرافيتين: تشتمل الأولى على عناوين الكتب ذات العلاقة بالشبكات وإنشاءها في المكتبات والمتاحة في سوق النشر العالمية وفقاً لما جاء في مرصد بيانات Britsh Books In Print (BIP)، وتشتمل الثانية على البحوث والدراسات المنشورة عن الشبكات والتي ضمها مرصد بيانات مستخلصات المكتبات والمعلومات Library and Information Science Abstracts (LISA) خلال عام 1997.

(1) أهمية إنشاء الشبكات في المكتبات ومراكز المعلومات

يعد إنشاء الشبكات ضرورة استراتيجية في المكتبات والمعلومات لعدد من الأسباب لعل أهمها:

(1) المشاركة في الاطلاع على المعلومات.

(2) نقل المعلومات وفقاً لأسلوب منتظم.
(3) تقليص ازدواجية المعلومات.
(4) تطوير سرعة الوصول إلى المعلومات بسهولة ويسر.
(5) تطوير التفاعل بين المستفيدين من خلال المشاركة في المعلومات Information Sharing.
(6) تعد المشاركة في قواعد البيانات على الأقراص المدمجة CD-Rom أحد الدوافع الرئيسية لإنشاء الشبكات في العديد من المؤسسات.
(7) استعمال البريد الإلكتروني Electronic Mail الذي يتيح متطلبات التفاعل بين المستفيدين وتبادل المعلومات والخبرات بينهم.
(8) إقامة الندوات والمؤتمرات عن بعد Tele-Conferences.
(9) دعم التعليم والبحث من خلال المشاركة وتبادل المعلومات، وهو مايعرف بالتعليم عن بعد.
(10) الحد من اقتناء أكثر من نسخة من البرمجيات Softwares، إذ يكتفي بنسخة واحدة مرخصة للشبكات وفق نظام حماية الحقوق، ويتم استعمال هذه النسخة من قبل جميع أطراف الشبكة، هذا علاوة على المشاركة في ملفات البيانات Data Files.
(11) الاقتصاد في شراء المكونات المادية Hard Ware والملحقات Peripherals كالطابعات Printers، والراسمات Plotters، ومشغلات الأقراص المدمجة CD-ROM Drivers. . وغيرها من أجهزة تخزين البيانات.
(12) تكوين جماعات العمل Work Groups، وزيادة فعاليتها الإنتاجية، وتيسير التعاون بين المستفيدين لتحديث بيانات المشروعات والجداول وقواعد البيانات والمشاركة في معالجة بيانات الوثائق.
(13) الاتصال بالشبكات المحلية والعالمية وشبكة الانترنت للاستفادة من المعطيات اللامحدودة لهذه الشبكات.

(2) أسس ودعائم الشبكات Foundation of Network

يستعمل مصطلح الشبكة Network بصفة عامة للدلالة على أي نظام متعدد المستفيدين Multi-Users يتم فيه توصيل الحاسبات ببعضها للمشاركة في التطبيقات والملحقات والوقت والبيانات.

تقع معدات التشبيك حيث يقع المستفيدون بشكل مركزي، بينما تتوزع مصادر الحاسب في مواقع متعددة بشكل لامركزي، هذه اللامركزية قد نشأت من نظام العميل/ المزود Client/ Server الذي يتيح وجود البيانات في عدد من المزودات وليس مزوداً واحداً،

كذلك من الممكن أن توجد هذه المزودات في منطقة جغرافية واسعة، وتتصل مع بعضها بواسطة الشبكة واسعة المدى WAN.

وعلى الرغم من توزيع بيانات الشبكات عبر عدد من الحاسبات في مواقع متعددة، إلا أنه يمكن التعامل مع هذه البيانات وكأنها موجودة في قاعدة بيانات مركزية واحدة، تتيح للمستفيدين الوصول إليها بسرعة ومرونة وبالحد الأدنى من قوة المعالجة، كما أنها تحقق السيطرة على أمان البيانات وتكاملها.

وتستعمل الكابلات Cables والموصلات Connectors في ربط الحاسبات مع بعضها، بالإضافة إلى بطاقات الشبكات Network Interface Cards التي يتم تثبيتها داخل الحاسبات وتقوم بإرسال المعلومات من وإلى الحاسبات من خلال النظام التوصيل بالكابلات Cabling System.

وقد يكون بناء الشبكة بسيطاً أو معقداً وفقاً للحاجة، فعلى سبيل المثال فإن الشبكات الصغيرة يمكنها أن تربط عدداً محدوداً من الحاسبات للمشاركة بين البيانات والطابعات في الإدارة أو المؤسسة نفسها، وفي الشبكات المتوسطة تستعمل محددات السير Routers والبوابات Gateway لربط الحاسبات داخل المدينة أو الدولة، أما الشبكات الكبيرة فإنها تتيح للمستفيدين الوصول إلى البيانات الموجودة في الحاسبات الشخصية أو الكبيرة على مستوى العالم بواسطة تقنيات الاتصال عن بعد Remote.

ويمكن القول أنه عند وصل حاسبين أو أكثر معاً بهدف المشاركة في المصادر Resource Sharing فإنهم يكونون شبكة محلية LAN. وعند وصل شبكتين محليتين معاً فإنهما يكونان معاً شبكة داخلية Internetwork، وتتكون الشبكة شبة واسعة المدى Facility Wide or Compus Network من عدد من الشبكات المحلية في منطقة جغرافية واحدة، وعندما تتسع هذه المنطقة الجغرافية بحيث تقترب من مساحة المدينة (حوالي 50 ميلاً مربعاً) فإنها تكون الشبكات الحضرية Metropolitan Area Network (MAN). وتتكون الشبكة واسعة المدى Wide Area Network (WAN) من عدد من الشبكات المحلية داخل بلد أو أكثر. ترتبط الشبكات المحلية مع الشبكات واسعة المدى بواسطة نوع من الروابط عن بعد Remote Link مثل نظام الهاتف Telephone System أو شبكات البيانات العامة Public Data Networks.

ويطلق على مجموعة المستفيدين في الشبكة المحلية مصطلح جماعات العمل Working Groups or Domain، وتتشارك جماعة العمل عادة في الوثائق، والتطبيقات، والبريد الإلكتروني، ومصادر النظم مثل: أدلة محتويات الحاسبات Directories، الطابعات،

والأقراص المدمجة أو مشغلاتها.. وغيرها من الموارد التي يمكن المشاركة في استعمالها.

يسمى الحاسب الرئيسي الذي يستعمل في مشاركة المصادر مزود الشبكة Network Server، وقد تتكون الشبكة الواحدة من مزود واحد أو أكثر- بناءً على حجم الشبكة وهناك ثلاثة أنواع من المزودات:

1- **مزودات الملفات File Servers**: والتي تختزن نظام تشغيل الشبكة والنظم المتاحة وبرامج المستفيدين والبيانات، وتقوم بوظائف إدارة الملفات File's Systems، والأمن Security، ووصول المستفيدين User Access، بالإضافة إلى وظائف الحماية والاعتمادية Protection and Reliability.

2- **مزود الطابع Printer Servers** الذي يدير الطابعة ووظائفها وأولويات الطباعة.

3- **مزودات الاتصالات Communication Servers** التي تقوم بإعطاء قنوات الاتصال للمستفيدين من الشبكة المحلية للوصول الخارجي عن بعد بموارد الحاسب، كما تتيح للمستفيدين عن بعد Remote Users الاتصال الهاتفي بالشبكة من منازلهم أو المواقع الأخرى البعيدة عن موقع الشبكة.

ويستعمل مصطلح محطات العمل Work Station للدلالة على الحاسبات المتصلة بالشبكة، وقد ظهرت مصطلحات بديلة مثل المحطات Stations، ونقاط الالتقاء Nodes، والعملاء Clients.

كما أن استبدال الطرفيات الخرساء Terminals (المنافذ) بالحاسبات الشخصية الذكية فتح الباب أما التعايش والتكامل بين الأنواع الثلاثة من الحاسبات (الكبيرة والصغيرة والصغرى) في بيئة حوسبة واحدة، وهذا لايمنع الحاسبات الكبيرة من العمل مع التطبيقات الضخمة مثل تطبيقات الفهرسة والخدمات الببليوجرافية على الخط المباشر On line، ونظم حجز تذاكر الطيران والعمليات البنكية.. وغيرها.

(3) مكونات الشبكات Components of Networks

تتكون الشبكة من العتاد والبرمجيات. ويتكون العتاد الرئيسي للشبكة في الحاسبات وبطاقات مواجهة الشبكات أو المؤتمرات Adapters، بالإضافة إلى نظام الكابلات الذي يربط بين العتاد. أما البرمجيات فتتمثل في نظام تشغيل المزود Server Operating System وبروتوكولات الاتصال Communication Protocol ومشغلات بطاقات مواجهة الشبكة Network Interface Card Drivers.

(4) نظم تشغيل الشبكات والبروتوكولات Network Operating Systems & Protocols

تختص نظم تشغيل الحاسبات بعدد من المسئوليات المهمة تتضمن خدمات الملفات File Services، وأمن الشبكة Network Security، وخدمات الطباعة Print Services، وإجراءات العمليات الدورية داخل الشبكة Inter Network Routing وأعمال الاتصالات بالشبكة Network Data Communications. كما تضطلع بوظائف التعرف على الشبكات وإجراءات توصيل حزم البيانات إلى وجهتها الصحيحة، وإجراءات علاج الأخطاء وتأمين المعلومات وكيفية بدء الاتصالات وإنهائها.

(5) بنية الشبكات Network Topology

هي المخططات أو الهياكل التي تربط بين المعدات والحاسبات والملحقات المكونة للشبكة بواسطة الكابلات. توضح بنية الشبكة الطريقة التي ترتبط بها محطات العمل المكونة للشبكة. ويوجد ثلاث أنواع من البنيات الرئيسية للشبكات هي:

1/5 البنية الخطية Linear, or Bus Topology

وتتصل الحاسبات في هذه الشبكة مع بعضها بواسطة كابل يربط بينهم في خط مستقيم.

2/5 البنية الحلقية Ring Toplogy

تتصل النقاط المحورية Nodes مع باقي الأجهزة في مخطط حلقي مغلق.

3/5 النبية النجمية Star Topology

تتصل الحاسبات في هذه الشبكة بواسطة كابل مستقل عن طريق أجهزة مركزية لتوصيل الكابلات مثل الموزعات Hubs أو المركزات Concentrators.

(6) أنواع الشبكات

قد تبدأ الشبكات في الهيئات والمؤسسات والمكتبات الصغيرة ثم تنمو وتكبر وفقاً لحاجة هذه المؤسسات؛ حيث تتغير مواصفات هذه الشبكات ومسمياتها. تتفاوت أنواع الشبكات وفقاً لمؤشرين رئيسين: الأول يتعلق بحجم الشبكة ومدى اتساعها، والثاني يتعلق بمكونات الشبكة وبنيتها ونظم تشغيلها. ثم يركز هذا القسم في الكتاب على وصف تفصيلي لتلك الأنواع والتي منها: الشبكة المحلية Local Area Network (LAN)، والشبكة الحضرية Metropolitan Area Network (MAN)، والشبكة واسعة المدى Wide Area Net-work(WAN)، وفضلاً عن تلك الأنواع الشهيرة أشار المؤلفان إلى أن هناك أنواع أخرى من الشبكات يمكن أن تقع بين تلك الأنواع ومنها: الشبكة الفرعية/ أو الأولية Network

Segment, or Sub Network، والشبكة شبة واسعة المدى Facility- Wide Network or Compus Network، وشبكة المشروعات Enterprise Network، والايثرنت Ether-net، والأركنت Arcnet، والتوكن رنج Token Ring، واللوكل توك Local Talk، وشبكة مواجهة توزيع البيانات عبر الألياف Fiber Distributed Data Interface (FDDI).

(7) شبكات الأقراص المدمجة

نظراً لانتشار الأقراص المدمجة مع أهميتها كمصدر معلومات في الوقت الحاضر، أصبح من غير المقبول في المكتبات الكبرى أن يقوم الباحث باستعمال البيانات المخزنة عليها بمفرده، ذلك يؤدي إلى قصر الاستفادة من هذه الأقراص على عدد محدود من المستفيدين وبالتالي يؤدي ذلك إلى الاستعمال غير الاقتصادي لها، ذلك علاوة على الازعاج والفوضى الناتجين عن تداول المستفيدين لهذه الأقراص، ومع كثرة الطلب على استعمالها بالمكتبات، ولتجنب السلبيات المشار إليها ظهر العديد من الاقتراحات التي تتدرج بين الحلول الإدارية، مثل: الحجز المسبق لمحطات العمل، أو شراء أكثر من نسخة من بعض الأقراص، وتخصيص عدد من موظفي المكتبة لتقديم الخدمة للمستفيدين، وتخصيص وقت محدد لكل باحث- إلى الحلول الفنية مثل استعمال مشغلات الأقراص المدمجة المزودة بالأقفال، وتخصيص محطات عمل لتشغيل قواعد بيانات محددة بواسطة كلمات السر Password، وفي نهاية الثمانينيات أدت مفاهيم المشاركة وزيادة الأمن لهذه المصادر القيمة للمعلومات إلى ظهور شبكات الأقراص المدمجة.

(8) التخطيط لإنشاء الشبكات وإجراءات التنفيذ والمتابعة

يركز هذا المبحث في الكتاب على التخطيط لإنشاء الشبكة بالمكتبة أو مركز المعلومات، باعتباره أحد المشروعات طويلة المدى، مبيناً أنه من الضروري أن يراعى حداثة مكونات الشبة حتى تحقق الفائدة القصوى من وجودها لأطول فترة ممكنة، وينبغي قبل البدء في التخطيط لإنشاء الشبكة القيام بزيارة بعض مواقع الشبكات في المؤسسات المشابهة، وملاحظة طرق تصميم هذه الشبكات وإدارتها، وذلك لتقليل نسبة الأخطاء التي قد تحدث، كما ينبغي عند اتخاذ قرار إنشاء الشبكة والبدء في المشروع التنفيذي- أن تشرف لجنة فنية من المسؤلين، وأن يخصص للمشروع مديراً ممن لديهم المؤهلات والخبرة والكفاءة المناسبة.

(9) وظائف مستحدثة لاختصاصيي المكتبات والمعلومات

بدا واضحاً أنه مع كل تقنية جديدة تأتي موجات التأثير على وظائف ومهام المكتبات ومراكز المعلومات، هذا وقد أشار المؤلفان إلى أهم تلك الموجات في هذا المبحث، حيث

أشارا إلى أنه في ظل مناخ الشبكات المحلية يزداد تفاعل اختصاصي المعلومات مع المستفيدين، ويصبح عليهم نقل خبرتهم إلى هؤلاء المستفيدين المتجهين إلى منصات محطات العمل وتقديم المساعدة لهم؛ هذا فضلاً عن تقديم المزيد من مواد التدريب على بيئات الشبكات المحلية للارتفاع بمستوى كفاءة هذه الخدمات الجديدة. لهذا فقد تسببت الشبكات تدريجياً في تغييرات رئيسية في مهنة المكتبات؛ حيث حدث تغير كبير في سرعة تدفق المعلومات.

كما تفرض هذه التقنيات على اختصاصي المعلومات اكتساب مهارات جديدة لمواجهة متطلبات الصيانة وحل المشكلات التقنية التي قد تطرأ أثناء تشغيل الشبكة.

(10) شبكة الأقراص المليزرة بمكتبات جامعة الملك سعود

يعد هذا المبحث دراسة وصفية مختصرة لشبكة الأقراص المليزرة بجامعة سعود، تبدأ بلمحة تاريخية عن جامعة الملك سعود ومكتباتها، وأهداف تلك الشبكة ودورها في إتاحة عدد من قواعد البيانات المتخصصة على الخط المباشر في مجالات العلوم الطبيعية والتطبيقية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والتي تم ربطها بشبكة الاتصالات الرئيسية بالجامعة، والتي تشرف عليها الإدارة العامة للحاسب الآلي ونظم المعلومات، ويمكن للمستفيد في المواقع المختلفة الدخول إلى هذه الشبكة والبحث في قواعدها، واسترجاع المواد المطلوبة وعرضها وطباعتها.

ويستفيد من هذه الشبكة جميع منسوبي كليات وإدارات ووحدات الجامعة المتصلة بالشبكة عن طريق الشبكة المحلية للجامعة.

وبعد هذا العرض يقدم المؤلفان قائمتين ببليوجرافيتين: تشمل الأولى على عناوين الكتب ذات العلاقة بالشبكات وإنشائها في المكتبات ومراكز المعلومات، والمتاحة في سوق النشر العالمية وفقاً لما جاء به مرصد بيانات British Books Inprint (BIP)، وتشمل الثانية على البحوث والدراسات المكشفة بمرصد بيانات مستخلصات علوم المكتبات والمعلومات (ليزا Library and Information Science Abstracts (LISA خلال عام 1997. ولقد جاءت القائمتين في حوالي 43 صفحة من إجمالي صفحات الكتاب.

وفي ختام هذا العرض الموجز ندعو الله عز وجل أن نكون قد قدمنا عملاً مفيداً للقارئ العربي، عمل يسد نقصاً في المكتبة العربية، ونرسل من هذا شكراً خاصاً لمؤلفي الكتاب، وشكراً آخر لمكتبة الملك فهد الوطنية التي تثري لنا المكتبة العربية بوافر الأعمال التي تحتاجها المكتبة العربية.

الإدارة المالية للمكتبات المتخصصة المصرية

دارسة تحليلية*

د . خالد حسين إبراهيم
مدرس قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة حلوان

تمهيد

المعلومات من أهم مقومات التنمية والاستثمار في أي مجتمع فهي ليست فقط مصدراً أصيلاً وأساسياً لعمليات صناعة القرار واتخاذه على مختلف المستويات الإدارية، وإنما أيضاً هي السبيل الفعال لاستغلال كل الموارد، وتعتبر المكتبات ومراكز المعلومات على تباين أنواعها وأشكالها من أهم مؤسسات الإفادة من المعلومات، وتمثل المكتبات المتخصصة أهمية خاصة نظراً لوقوعها في البنوك والمستشفيات والمصانع والشركات والمصالح الحكومية والجمعيات المهنية . . إلخ، وهذه كلها تشكل قطاعاً لايستهان به من مختلف مجالات التنمية المختلفة وبخاصة إدارته من النواحي المالية باعتباره قطاعاً إنتاجياً يدر ربحاً على هذه المجالات فيؤثر فيها ويتأثر بها.

أولاً: أهمية الدراسة وأهدافها

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية المكتبات المتخصصة ذاتها، وتشكل المكتبات المتخصصة في مصر مثلها في ذلك مثل أي دولة من دول العالم قطاعاً عريضاً يؤثر ويتأثر

(*) خالد حسين إبراهيم. الإدارة المالية للمكتبات المتخصصة المصرية: دراسة تحليلية. - القاهرة، 2001، أطروحة (دكتوراة) - جامعة حلوان. كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات.

بمختلف المجالات الحيوية التي على أساسها تقام الدول ويحسب لها حساب.

وتزداد الإدارة المالية للمكتبات المتخصصة أهمية في ظل الظغوط الاقتصادية والمد المتزايد للخصخصة، وأيضاً في ظل ثبات أو خفض الميزانيات، والارتفاع المستمر والمتزايد لأسعار مصادر المعلومات، وأيضاً في ضوء ارتفاع تكلفة إنشاء وتشغيل النظم الآلية داخل هذه المكتبات، حيث نجد أن هناك سؤالاً يطرح نفسه دائماً مؤداه: هل يمكن للمكتبات المتخصصة المصرية أن تدار باعتبارها كياناً إنتاجياً في الأساس لاكياناً خدمياً فقط؟

ومن ثم فإن هذه الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على مفهوم الإدارة المالية للمكتبات المتخصصة وتحديداً أسس تطبيقه.

2) التعرف على المعايير الدولية في مجال المكتبات المتخصصة والوقوف على مدى توافق الوضع الراهن للمكتبات المتخصصة المصرية مع هذه المعايير.

3) التعرف على الوضع الراهن للإدارة المالية للمكتبات المتخصصة المصرية.

4) بيان العلاقة بين حجم ومعدل نمو كل من الميزانية والمقتنيات وعدد الخدمات وعدد المستفيدين.

5) وضع الأسس التي ينبغي اتباعها عند التخطيط المالي للمكتبات المتخصصة المصرية في المستقبل

ثانيا: مجال الدراسة وحدودها

إن المقصود بالمكتبة المتخصصة في هذه الدراسة "تلك المكتبة المنشأة والمدعمة والمدارة من جانب شركة تجارية، أو اتحاد خاص، أو مؤسسة حكومية أو غير حكومية، وذلك لتلبية الاحتياجات المعلوماتية لأعضائها، أو للجماعة التي تسعى لتحقيق أهداف المؤسسة الأم وغالباً ما تقوم المكتبة المتخصصة بالوظائف التي تقوم بها المكتبة البحثية".

وموضوعياً تتعلق هذه الدراسة بالمكتبات المتخصصة المصرية من حيث حجم الميزانيات وحج المقتنيات وعدد الخدمات وعدد المستفيدين.

وجغرافياً فتغطي هذه المكتبات عدد (12) محافظة من محافظات جمهورية مصر العربية.

وزمنياً فـقد بدأت النواة الأولى لهذه الدراسة في منتـصف عام 1998 واستمـرت حتى منتصف عام 2001، أما بالنسبة للعـينة فقد تحدد مجـالها الزمني بعـامـين ماليين هما عام 97/ 1998 وعام 98/ 1999.

ثالثاً: فروض الدراسة:

(1) إن هناك علاقة بين حجم ميزانية المكتبة وبين قدرة المكتبة على إقامة نمو متوازن لمقتنياتها من مختلف أنماط مـصادر المعلومات وحيث تسـمح الميزانية الجيدة لإدارة المكتـبة اقتناء معظم أنماط مـصادر المعلومات (سـواء كانت تقليـدية أو غير تقليـدية) ولاتجد نفسـها مضطرة لاقتناء أنماط محددة أو لتفضيل اقتناء نمط على حساب نمط آخر نظراً لانخفاض سعره.

(2) وجود علاقة طردية بين:

(أ) حجم ميـزانية المؤسسة الأم وحجم ميـزانية المكتبة التي تعمل في كنفـها، وأيضاً معدل نمو كل منها.

(ب) كل من حجم الميزانية وحـجم المقتنيات وعدد الخدمات وعدد المستـفيدين، وأيضاً بين معدل نمو كل من العناصر الأربعة السابقة.

رابعاً: منهج الدراسة وخطواتها

(أ) منهج الدراسة:

استـخدم في هذه الدراسـة المنهج المسحي الذي يتـلاءم وطبيـعة هذه الدراسـة، حيث استخدم لحصر المكتبات المتخصصة المصرية، وتغطية أربعة عناصر أساسية في هذه المكتبات هي: حجم الميزانية وحجم المقتنيات وعدد الخـدمات وعدد المستفيدين وهذه العناصر تدخل في إطار الموضوع وتساعد على تحقيق الفروض سلبـاً وإيجاباً، كما استخدمت الدراسة من الأساليب الإحصائية مـعامل الارتباط الخطي لقياس درجة تأثير المتغـيرات المختلفة والمرتبطة بالفروض.

(ب) خطوات الدراسة:

* الدراسة النظرية لموضـوع الدراسة بما يدعم على الجهـد الميداني ويساعـد على إجراء

المقارنات بين الوضع الراهن للمكتبات المتخصصة المصرية والمعايير الدولية في هذا الصدد، ويساعد أيضاً على وضع الأسس الواجب اتباعها عند التخطيط للمكتبات المتخصصة المصرية في المستقبل.

(ج) مجتمع البحث:

مجتمع البحث في هذه الدراسة هو المكتبات المتخصصة المصرية والتي حصرها دليل المكتبات المصرية العامة والأكاديمية المتخصصة في طبعته الثانية والصادرة في عام 1998، مع الاعتماد بصفة أساسية على قاعدة بيانات المكتبات المصرية العامة والأكاديمية والمتخصصة المتاحة عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بكل تحديثاتها وإضافاتها وتعديلاتها حتى منتصف عام 2001، ويحصر لنا الدليل والقاعدة عدد (184) مكتبة متخصصة مصرية ولقد تم استقاء بيانات هذه المكتبات لفترة عامين متتالين هما 97/ 1998 و 98/ 1999.

(د) العينة وشروطها:

تم اختيار عينة عمدية من هذا المجتمع بلغت (69) مكتبة متخصصة مصرية وهو مايمثل نسبة (25%) من إجمالي عدد المكتبات التي حصرها الدليل المشار إليه، ولقد كان الاختيار طبقاً لعدة شروط أهمها مايلي:

* أن تتوافر بيانات عن ميزانياتها لعامين ماليين متتالين وبالتحديد اعتبارا من 1/ 7/ 97 حتى 30/ 6/ 98.
* أن تتوافر عنها بيانات كاملة وألا تكون ضمن هذه البيانات قيم شاذة.
* أن تنتشر جغرافيا فتعطي كل أو معظم محافظات مصر.
* أن تغطي من الناحية الموضوعية معظم فروع المعرفة البشرية.
* أن تتعدد تبعيتها الإدراية.

(هـ) إعداد قائمة المراجعة:

وقد اشتملت على عدة عناصر أهمها الإدارة / التمويل / المقتنيات / الخدمات / المستفيدون.

(و) تجميع البيانات:

تم الاعتماد على قاعدة البيانات المشار إليها سابقاً، كما تم أخذ نسبة (50%) من العينة للتأكد من صحة البيانات الواردة بالقاعدة وذلك عن طريق الزيارات الميدانية واللقاءات الشخصية مع مديري هذه المكتبات سواء كان ذلك داخل المكتبة أو خارجها في المؤتمرات والندوات أو من خلال العلاقات الشخصية.

(ز) تفريغ البيانات والحصول على النتائج:

تم تفريغ هذه البيانات يدوياً في مجموعة كبيرة من الجداول التي تم إعدادها لهذا الغرض فاشتملت على الجداول الأساسية والجداول المبسطة والجداول الخاصة بالعينة ثم تم الحصول على النتائج النهائية.

خامساً: الدراسات السابقة

(أ) الدراسات الأجنبية:

شهدت التسعينيات من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي دراسات عديدة تهتم بصفة أساسية بمشكلات التمويل للمكتبات المتخصصة المصرية وانخفاض ميزانيتها وضعف القوى الشرائية لها وتأثير ذلك على عمليات الاقتناء لمصادر المعلومات وعلى الأخص ذات اللغة الأجنبية.

ومن أهم هذه الدراسات دراسة أجريت حول اتجاهات اقتناء مصادر المعلومات بلغات أجنبية وأخرى أجريت للتعرف على مدى تأثير خفض تمويل المكتبات البحثية على خفض معدل الاقتناء في هذه المكتبات ومن ثم تضاؤل هذه المقتنيات، ودراسة أخرى أجريت حول انخفاض اقتناء المكتبات البحثية لمصادر المعلومات بلغات أجنبية، فضلاً عن مجموعة من الدراسات التي أجريت اعتماداً على احصائيات جمعية المكتبات البحثية في الفترة من 85/ 86 حتى 98/ 99.

ولقد أكدت هذه الدراسات جميعها عن أن هناك انخفاض في ميزانيات المكتبات المتخصصة أسفر عن انخفاض لحجم مقتنياتها بخاصة من الدوريات والمقتنيات باللغات الأجنبية وذلك في ضوء الارتفاع المستمر لأسعار مصار المعلومات، ودعت فيما دعت إليه

من أهمية دعم للبنية الأساسية للمكتبات بما يسمح لها إقامة شبكات معلومات ونظم اتصال فعالة وبينها وبين مراكز البحوث والجامعات مع ضرورة الدخول في أحد الأنظمة التعاونية مع التركيز على مفهوم الوصول وليس على مفهوم الملكية.

(ب) الدراسات العربية:

وعلى الساحة العربية فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت قضية التمويل في أنماط معينة من المكتبات المتخصصة كأحد القضايا الفرعية المهمة التي تعرضت لدراستها، ولم تكن هي القضية الأساسية أو موضوع الدراسة الأساسي.

وقد أشار إلى أن هناك انخفاض في ميزانيات هذه المكتبات مرده إلى أن هناك عدم اهتمام من جانب الإدارة العليا بالمكتبات المتخصصة وعدم توافر ميزانية مستقلة لأغلب هذه المكتبات وعدم وجود سياسات مالية واضحة تتبع فيما يتعلق بتوزيع المخصصات المالية داخل المكتبة، كما أوضحت أن هذه المكتبات لاتتبع المعايير الدولية، وقد دعت هذه الدراسات إلى التعاون بين المكتبات كأحد الحلول المطروحة للتغلب على ارتفاع الأسعار وخفض الميزانيات.

سادساً: أهم المشكلات التي صادفت الباحث:

(1) صعوبة الحصول على بيانات تتعلق بأي أمر من الأمور المالية.

(2) عدم استقلالية ميزانية غالبية هذه المكتبات عن ميزانية المؤسسة الأم.

(3) عدم معرفة المكتبة ذاتها بالحجم الحقيقي لميزانيتها.

(4) ندرة وجود سجلات تحصر الحجم الحقيقي للمقتنيات والمعدل الحقيقي لزيادتها سنوياً، وأيضاً معدل استخدام مصادر المعلومات لديها.

(5) استئثار الإدارة العليا بالخدمات الآلية ولعل أهمها الإفادة من شبكة المعلومات الدولية.

(6) عدم مطابقة الحجم المعلن للميزانية مع الواقع الفعلي.

سابعاً: فصول الدراسة:

تقع هذه الدراسة في مقدمة وخمسة فصول يتبعها أهم النتائج والتوصيات ثم قائمة

بأهم المصادر التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، ثم الملاحق وتتناول المقدمة أهمية الدراسة وأهدافها، ومجال الدراسة وحدودها وفروض الدراسة، والمنهج وخطوات الدراسة التي شملت تحديد مجتمع البحث واختيار العينة والشروط التي توافرت فيها، وإعداد قائمة المراجعة، والأساليب التي استخدمها الباحث في تجميع البيانات وتفريغها حتى الحصول على النتائج النهائية لهذه الدراسة، ثم يتبع ذلك عرضاً للدراسات السابقة، وأخيراً أهم المشكلات التي قابلها الباحث أثناء إعداده لهذه الدراسة.

ويتناول **الفصل الأول** إدارة المكتبات المتخصصة من حيث المفهوم وتطورات وظائفها، وكيف بدأت معها النبتة الأولى للإدارة المالية، ثم إدارة المكتبات المتخصصة ثم أثر هذه التحديات والتطورات العالمية على إدارة المكتبات المتخصصة بصفة عامة وعلى الإدارة المالية للمكتبات المتخصصة بصفة خاصة.

أما **الفصل الثاني** فقد تناول المعايير الدولية للإدارة المالية للمكتبات المتخصصة مبتدئاً بتعريف هذه المعايير وبيان أهميتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، ثم بيان العلاقة بين المعايير والإدارة، ثم يتبع ذلك عرض لأهم المشكلات القائمة في مجال معايير المكتبات المتخصصة، ثم المعايير المتاحة والتي تصلح للتطبيق في غالبية المكتبات المتخصصة، ثم التركيز على أربعة عناصر أساسية تمثل عصب الإدارة المالية وهذه العناصر هي: الموارد المالية والميزانية وفعالية التكلفة والقيمة المضافة.

أما الفصل الثالث فيتناول وصف الوضع الراهن للمكتبات المتخصصة المصرية فيما يتعلق بالتبعية الإدارية لهذه المكتبات وتحليله، ثم النشأة والتطور الزمني لهذه المكتبات، ثم التوزيع الجغرافي لهذه المكتبات، ثم التوزيع الموضوعي، ثم يتناول هذا الفصل مصادر المعلومات الموجودة في هذه المكتبات، والنظم الآلية المتاحة بها، وكذلك الخدمات والمستفيدين والعاملين، ويتعرض الفصل إلى إدارة المكتبات المتخصصة المصرية والإدارة المالية لها وعلاقة الوضع الراهن لهذه المكتبات بالمعايير الدولية المتاحة في هذا المجال.

ويتناول **الفصل الرابع** تأثير الميزانيات على المقتنيات والخدمات والمستفدين، ونعرض فيه العلاقة بين حجم ميزانية المؤسسة الأم وحجم ميزانية المكتبة، ثم بيان العلاقة بين حجم ميزانيات المكتبات المتخصصة المصرية وبين حجم مقتنياتها، ثم العلاقة بين معدل نمو

حجم الميزانيات ومعدل نمو حجم المقتنيات، ثم العلاقة بين حجم الميزانية وعدد الدوريات المقتناة، ثم العلاقة بين حجم ميزانيات المكتبات المتخصصة وعدد خدماتها، ثم العلاقة بين معدل نمو حجم الميزانيات ومعدل نمو عدد الخدمات، ثم العلاقة بين حجم مقتنيات المكتبة وعدد المستفيدين، وأخيراً العلاقة بين عدد الخدمات التي تقدمها هذه المكتبات وبين عدد المستفيدين.

أما الفصل الخامس فيتناول الأسس الواجب اتباعها من أجل تحقيق إدارة مالية أفضل للمكتبات المتخصصة المصرية، مبتدئاً بعرض لأهم المشكلات التي تجابه تطبيق الإدارة المالية في المكتبات المتخصصة المصرية، ثم يتناول الأسس ذاتها الواجب اتباعها، وتكمن هذه الأسس في تطبيق الوظائف الأساسية للإدارة المالية وهي وظيفة التخطيط المالي والرقابة، وتنطوي على تحديد الأهداف ثم إعداد الميزانية ثم عرض الميزانية ثم إعداد التقارير المحاسبية وأخيراً عمليتي الرقابة والتقييم، ثم وظيفة التمويل ووظيفة استثمار الموارد المتاحة.

وتنتهي هذه الدراسة بأهم النتائج والتوصيات، ثم قائمة بأهم المصادر التي استخدمت في هذه الدراسة، ثم الملاحق وهي قائمة المراجعة التي استخدمت في هذه الدراسة، وقائمة المكتبات المحمل بها نظام (aLIS) حتي 3/6/2001، وقائمة بتطورات أعداد المكتبات المشتركة في شبكة المكتبات المصرية.

أهم النتائج

أسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج وكان أهمها مايلي:

أولاً: فيما يتعلق بالفرض الأول:

(1) انخفاض ميزانية عدد (87) مكتبة متخصصة مصرية وهو مايمثل نسبة (91%) من مكتبات العينة.

(2) هناك تضاؤل كبير في المخصصات المالية يؤثر بشكل كبير على الوظائف الأساسية للمكتبة.

(3) هنا تفاوت كبير وغريب بين ميزانيات المكتبات المتخصصة المصرية، حيث نجد هذا التفاوت يتراوح بين (500) إلى (200000) جنية.

(4) لازالت مصادر المعلومات التقليدية تحتل مراكز الصدارة فيما تقتنيه المكتبات المتخصصة المصرية من مصادر المعلومات.

(ب) فيما يتعلق بالفرض الثاني

(1) عدم وجود علاقة واضحة بين نسب ميزانيات المكتبات المتخصصة المصرية وبين ميزانيات المؤسسات الأم التي تتبعها هذه المكتبات.

(2) لاتوجد أية علاقة بين نسب ميزانيات المكتبات من ميزانيات المؤسسات الأم وبين المعايير الدولية.

(3) وجود علاقة عكسية ضعيفة جداً بين ميزانيات المؤسسات الأم وبين ميزانيات المؤسسات التي تعمل في كنفها.

(4) وجود علاقة طردية ضعيفة بين معدلي نمو كل من ميزانيات المكتبات والمؤسسات الأم.

(5) وجود علاقة طردية بين كل من:

* حجم الميزانيات وحجم المقتنيات ومعدل نمو كل منها.
* ميزانية الدوريات وعددها.
* حجم الميزانيات وعدد الخدمات.
* حجم المقتنيات وعدد المستفيدين.
* عدد الخدمات وعدد المستفيدين.

(6) عدم وجود علاقة بين كل من:

* معدلي نمو حجم الميزانيات وعدد الخدمات.
* ميزانيات المكتبات والمؤسسات الأم ومعدل نمو كل منها.

كما أسفرت الدراسة عن عدة نتائج أخرى أهمها:

(1) عدم وجود اهتمام واضح من جانب المؤسسات والجمعيات العلمية المتخصصة في مجال المكتبات المتخصصة بإعداد معايير للمكتبات المتخصصة.

(2) إن أي قصور في هذه المكتبات إنما مرده إلى نقص في التمويل أو إلى سوء في الإدارة.

(3) يشترط نمط إعداد الميزانية في العديد من المشكلات وأوجه القصور.

(4) ليس للمـدير دور واضح في تحديد الموارد الماليـة أو تخصـيص هذه الموارد وربما يرجع ذلك إلى الاعتماد على نظام الترقي بالأقدمية المطلقة.

وعلى ذلك فقد أوصت الدراسة بمايلي:

(1) العـمل على رفع مسـتوى الإدراك لـدى المسـتويات الإدارية العليـا بأهميـة المكتبـات المتخصصة.

(2) الدعم الكامل للإدارة باعتبارها علماً وفناً ويعتبر كلا العنصرين من المؤهلات الضرورية لشغل وظيفة المدير.

(3) أن يكون للمدير دور في إعـداد الميزانيات وله صـلاحيات فيـما يتعلق بتحـديد أوجه الإنفاق.

(4) التخطيط السليم للمكتـبة مع ضرورة وضعـها في أحد المستويات الإداريـة القريبة من الإدارة العليا.

Children's Literature Centre, 1994. *Contemporary Juvenile Reading Habits: a study of young people's reading at the end of the century.* London: British Library Research and Development Department.

Collins, Jude and Marguerita Martin, 1992. School libraries: help needs. *School Librarian,* 40(3), 12-14.

Daiz, Alvin, 1992. Wider reading: the role of the librarian in the secondary school. *School Librarian,* 40(1), 12-14.

Hashim, Abdu H., 1984. *School libraries in West of the Kingdom of Saudi Arabia: a survey study.* Ph.D. thesis, Cairo University.

Library Association / Sheffield Hallam University, 1997. *Survey of secondary school libraries.* London: Library Association.

Library and Information Services Council, England, 1995. *Investing in Children :the future of library services for children and young people.* London: HMSO.

Ministry of Education. School Libraries Department, 1990. *Status of school libraries in the Sultanate of Oman.* Muscat: School Libraries Department.

Ministry of Information, 1999. *Oman 1999.* Muscat: Ministry of Information.

Small, Graham, 1998. Secondary school libraries in the UK: staffing, provision, and scope. *School librarian,* 46(2), 116-117.

Streatfield, D and Davies R., 1995. *The library power, report on libraries and young people.* London: Library Association.

Tilke, A., 1996. The good and the bad news, *The Library Association Record,* 100(1). 24-25.

Wishart, J. M., 1999. CD-ROM in schools: librarians' and teachers' *views. Journal of Librarianship and Information Science,* 13(3), 168-173.

however, regarded learning skills as important for school library users. By contrast, data for the UK from the Library Association commissioned survey, noted earlier, indicate that more than 85% of schools taught information skills in a systematic way, either to particular year groups or across the school (LA/Sheffield Hallam, 1997).

7-Conclusion

The research reported here has enabled a clear picture of school library provision in Oman to be created. Some of the outcomes are disappointing. Overall, the utilisation of school libraries by students is not encouraging. It is apparent that school libraries lack adequate resources of all kinds but they are especially lacking in the more modern formats such as AV/Media and in electronic sources such as CD-ROMs, e-mail and the Internet. Services are also poor and tend to be 'traditional'. Library education or information skills programmes have not been given due importance in school libraries either. Essentially the research records a 'snapshot' of the situation and it is acknowledged that progress in provision may well be under way. There is much that remains to be achieved if challenges are faced and opportunities are seized.

References

Abdu Shafi, Hassan, 1987. *School libraries in the Sultanate of Oman*, a report presented to UNESCO. Muscat: Ministry of Education.

Al-Habashi, M., S. Al-Esaey. And S. Al-Baloushy, 1996. *The present status of school library educational services in secondary and preparatory schools and their problems: evaluation study (in Arabic).* Muscat: Ministry of Education, Department of Educational Research.

Al-Suwidan, Nasser, 1996. *School libraries in the Arabian Gulf Countries: their status and development (in Arabic).* Al-Riyadh: Arab Bureau of Education for the Gulf States.

Aman, Mohammed (1994). An overview of libraries in the Middle East. *In: the Information and Libraries in the Arab World,* edited by Michael Wise and Anthony Olden. London: Library Association Publishing.

Blizzard, Andy, 1998. Changing times and challenging roles for school libraries. *School librarian,*46(2), 66-67.

maintenance - a factor that places demands on the availability of adequate library staff.

The situation regarding access to information technology is particularly poor. The study showed that there is no provision of information technology in school libraries in Oman. Only a very small number of students used information technology and all used it at home. Neither was the full potential of information technology as a resource to support learning being exploited; most students were using computer games. It appropriate to compare this situation with that of school libraries in the UK. The adoption of information technology in school libraries in the UK can be traced back to the 1980s with TVEI (Technology and Vocational Education Initiative) and the first on-line and e-mail services provided by BT's Campus 2000, using BBC desktop machines. CD-ROMs were introduced in 1986 and these were quickly followed by the availability of the Internet and the World Wide Web (Blizzard, 1998, p. 66). Small (1998) notes that, outside the schools themselves, data have rarely been available on the range of services offered in schools, the types and range of materials provided, comparative stock levels and issue figures, as well as the provision and use of information technology. However, some evidence is available. Streatfield & Davies (1995) in their survey found a growth in the influence and use of information technology in school libraries in the UK. They found that out of 55 schools, 85% reported that they had from 1 to 16 computer workstations in their libraries for use by children. Tilke (1996) found that 88% of secondary schools in the UK had CD-ROM available. A survey for the Library Association by Sheffield Hallam University (1997) reported that 39% of schools had computers connected to a school-wide network. The report also indicated that 37% of schools in the UK were connected to the Internet and many had their own web site. More recently, Wishart (1999) points out that the installation of CD-ROMs in UK schools has increased the teaching role and status of school librarians, with 85% of schools locating CD-ROMs in the school library.

The limitations in library provision are matched by an absence of programmes to develop information skills or foster effective use of the library in school libraries in Oman. The majority of students surveyed,

not particularly high. According to statistical information provided by the Oman Government School Library Section, the number of books held by all school libraries in the country (including primary school libraries) in 1999 amounted to around 500,000. The total number of students in state education was 514,315. Dividing the book stock available in school libraries by the total number of students reveals that there is less than one book (0.97) per student available.

A Library Association survey of provision in secondary school libraries in the UK summarised by Tilke (1998) offers some useful comparisons. The survey discovered the following stock ratios per pupil: 25% of schools reported 13 or more items of library stock per pupil; 18% reported between 10 and 13 items per pupil, and 57% reported fewer than 10 items. Stock replacement figures were also compiled. Some 29% of schools replaced 10% of stock each year, another 30% of schools replaced between 5% and 10% of stock each year and 42% replaced less than 5% each year. In Oman, there is no statistical information available about stock replacement figures in school libraries. This is because the School Library Section is centrally responsible for supplying books to school libraries and in fact there is no stock replacement at all. The School Library Section tends to concentrate on the supply of books for new school libraries.

The range of services available came in for criticism. Even those students who were satisfied with a lending service regarded it as insufficient for fulfilling all their needs because it was the only service provided. Moreover, the level of loan traffic is low. Al-Habashi et al (1996) in their recent survey found that the total rate of borrowing amongst students stood at 6 books a day. In addition, dedicated time is not scheduled for library use.

The survey established that students encountered problems in their libraries and many of these were associated with the extent of the collection and/or the quality of service. Students very frequently "Did not find the materials required". In addition they also reported that they frequently "found the material, but it was out of date". Another problem centred on the fact that "The material was being used by others". All these suggest that insufficient material of the right kind is being made available. In some instances failure to find material may also be attributable to poor shelf

was looking for information. Students did not receive class visits and this may be regarded as unfortunate. A class visit is considered very important for students. Through a class visit teachers can encourage students to use library resources for learning support and to do their homework.

It may be appropriate to compare the findings of this survey with those of other studies. In the United Kingdom, Collins and Martin (1992), in their survey of 552 girl students from secondary school at Northern Ireland, found that 35% of respondents often used the library for reading and 25% for homework. This number is not small compared with the situation in Oman.

The accessibility of public libraries may have a significant effect on the way students regard and use libraries. The results of many studies in the UK showed that children were more likely to use public libraries than school libraries. The Children's Literature Research Centre (1994) pilot survey, conducted in 1993, found that the majority of children who were questioned, favoured public libraries more than any other source. School libraries were used to a certain extent but the level of use decreased consistently across age groups. It was found that younger pupils, (Key Stage 1), were more likely to use their library for borrowing than pupils at Key Stage3. In a much earlier study Heather (1981) pointed out that pupils were more likely to use the public rather than the school library. Where ready access to school and public libraries is available it may be agued that this engenders an interest in reading and a greater use of material for learning. The scarcity of public libraries in Oman, noted earlier, may be one factor in the disappointing use of school libraries in the country. Another, may be the relatively poor level of provision in school libraries. It is worth noting that a LISC report *"Investing in Children"*(1995) observed that:

> " ... where library provision is poor, pupils' abilities in information handling and research and study skills are correspondingly under-developed." (LISC, 1995, p.16)."

The survey revealed dissatisfaction with both collections and services. It was felt that too much emphasis was being given to books and not enough to audio-visual materials and journals; materials that it may be argued would have strong appeal to young people. Moreover, the level of book provision is

most respondents was "Learning skills" (74%). This was followed by "The Effective use of the library" (12%). However, "Use of information technology and "Writing research report" were the least favoured choices of the respondents (8% and 7%).

Table 9 shows the percentage of students for each type of orientation programme (N = 554).

Type of Programme	N	%
Learning skills	410	74
Effective use of the library	65	12
Use of IT	42	8
Writing research report	37	7

6. Discussion and comparisons

The survey undertaken for this study showed that, in general, the use of school libraries by students was not encouraging. A very few (5%) claimed to use the library daily. However, the majority of students used the library rarely and 10% never used it at all, and in fact this 10% was not small in number. This situation might be attributable to the relatively poor provision that prevailed. The majority of survey respondents mentioned a lack of resources, shortcomings in library education and the problem of library space. Other research by such authors as Abdul Al-Sahfi (1987), Al-Habashy et al (1996), Al-Suwidan (1996) Hashim (1984), and Aman (1994) has also identified factors which do not encourage use of school libraries in Oman and the Gulf States Countries. They include:

- Lack of library resources: both print and non-print materials.
- No use of the library sessions time-tabled in schools.
- Lack of librarians in some schools.
- No balance between the materials and the method of teaching that would encourage students to use the school library.

The most common reason for students using the library in terms of materials was reading journals and newspapers and in terms of activities it

5.4 Library technology

Data on student familiarity with information technology were sought. Students were asked whether and how they used information technology. Only 22% of respondents claimed to use information technology, leaving 78% who never used it. None of the respondents claimed to have access to computing facilities within their school libraries. The 22% of respondents who used information technology used it at home. Those that used information technology did so for a variety of reasons. Table 8 shows the results. Some 18% of respondents used computer games, 9% used a personal computer, 6% used CD-ROM, 4% used fax and even fewer (3%) E-mail. The Internet was the least used type of information technology by the students (2%). The results showed no significant differences between the sexes or the level of education.

Table 8 Percentage of students who used information technology (N = 697)

Type of Information Technology	N	%
Personal computer	60	9
CD-ROM	38	6
Internet	14	2
Fax	30	4
E-mail	22	3
Computer games	127	18

5.5 Library education

Library orientation support can have a significant impact on the benefits derived from a library. Students were asked to state whether their libraries provided orientation programmes. The responses were almost evenly divided with 51% of students saying that 'yes' their libraries did offer such programmes and 49% saying 'no'. Of the overall responses, 79% of students indicated that the orientation programmes did not cover what they needed. The content of orientation programmes was explored further. Three types of orientation programme were described in the questionnaire and respondents were asked to select which of these programmes they would like to see in their libraries. The results are shown in Table 9. The favoured choice for

To discover factors that might hinder access to, and use of, library materials, students were also asked to identify how frequently they encountered problems. Six problems which focused on both the availability of, and accessibility to, information in school libraries were specified in the questionnaire.

The results are noted in Table 7. The most common problem which hindered the students very frequently was "the material was being used by others". Other problems encountered frequently included, in order of responses, "the material was out of date"(30%)," the material was being used by others (29%) and "did not find the material required" (18%). Remarkably few people claimed to have difficulty in using the catalogue either frequently or very frequently. The data also showed that a large number of students were faced occasionally by most of these problems. On a positive note, 64% of respondents had no problem in getting assistance from their library staff.

The survey showed that five of these six problems showed significant differences between the sexes. It was found that male students frequently faced four of these problems more than females: They were " the materials was being used by others" (P< .0.05), "had difficulty using the catalogue" (P< .0.05), "the catalogue was out of date" (P< .0.0001) and "assistance from the library staff (P< .0.0001). Female students faced the problem of "found material, but it was out of date" more than males (P< .0.05).

Table 7 Percentage of encountering problems by students

In Terms of Activities	Very Frequently	Frequently	Occasionally	Not at all
Did not find the materials required	8	18	59	15
Found the material, but it was out of date	10	30	46	14
The material was being used by others	15	29	41	15
Had difficulty using the catalogue	5	13	46	36
The catalogue was out of date	5	11	38	46
Assistance from library staff	8	7	21	64

dissatisfaction. All respondents were not satisfied with AV/Media resources, 93% were not satisfied with journals/magazines and 78% were not satisfied with newspapers. A chi-square test showed that there were no significant differences between students' level of education and their satisfaction with library resources. It was found that only book resources showed significant differences by gender with female students being more satisfied with book resources (P< .0.0001).

Table 5 Percentage of each library resource rated by students (N=697)

Type of Resources	Very Good	Good	Poor	Not at all
Books	9	46	38	7
Journals/Magazines	0	6	42	52
Newspapers	0	22	54	24
Av/Media	0	0	15	85

5.3 *Library services*

Students were asked to rate their level of satisfaction with specific library services. Three types of service were enumerated in the questionnaire for appropriate rating in terms of how good the service was perceived to be. The results are shown in Table 6. Respondents were satisfied with borrowing services (77%) and with information enquiries (54%). However, most respondents (83%, N=697) were not satisfied with the AV/Media service.

The chi-square test showed that two cases had statistically significant differences between both gender and level of education. Females found the borrowing service and inquiries service more satisfactory (P< .0.0001) and (P< .0.001, N =697) than male students. Also it was found that students from secondary level were more likely to be satisfied by their library services than students from preparatory level (P< .0.015).

Table 6 Percentage rates from students for library services (N=697)

Type of Services	Very Good	Good	Poor	Not at all
Borrowing	25	52	16	7
Av/Media	0	2	15	83
Information enquiries	14	40	35	11

Table 3 Percentage of students who used the library for each reason in terms of activities

In Terms of Activities	N	%
Looking for Information	415	60
For studying	123	18
For borrowing	215	31
For homework	122	18

5.2 Library resources

Students were asked to indicate how frequently they used library resources. The results are displayed in Table 4. Few claimed very frequent use of material. Some 22% claimed to use books frequently, 19% used newspapers frequently and 18% used journals/magazines frequently. Occasional users were in the majority. The data showed occasional use of books at 55%, journals/magazines at 50% and newspapers at 49%. There were also students who claimed not to use certain types of material.

From the overall responses, 71% of students never used AV/Media, 28% never used journals/magazines, 27% never used newspapers and 14% never used books. The survey also showed that male students were more likely to use books (P< .0.006). Regarding the educational level, statistics showed that students from preparatory level were more likely to use books (P< .0.035) and newspapers (P< .0.05) frequently.

Table 4 Percentage of students who used library resources

In Terms of Activities	Very Frequently	Frequently	Occasionally	Not at all
Books	9	22	55	14
Journals/Magazines	4	18	50	28
Newspapers	5	19	49	27
Av/Media	1	4	24	71

Respondents were also asked to indicate their satisfaction with library resources. The data is summarised in Table 5. Some 9% appeared very satisfied with book collections, but other materials drew no such level of satisfaction. Some 46% were reasonably satisfied with the book collection and 22% with newspapers. However, there appeared to be a great deal of

Students were asked to indicate their reasons for using the library. A series of reasons was specified in the questionnaire from which they could select. More than one reason could be specified. The results, in terms of information materials and sources, (Table 2) show very clearly that the most frequent reason for students using the library by was reading books (50%). Reading journals and newspapers was the second most popular reason for students using the library (43%). However, most respondents noted that their libraries offered only daily Arabic newspapers, namely Oman and Al-Watan. It was also found that a small number of students (11%) used AV/Media and 13% used the library for checking the catalogue. None of the students were ever involved in a class visit to the library.

Table 2 Percentage of students who used the library for each reason in terms of materials N=662

In Terms of Materials	No	%
Reading books	349	50
Reading journals & Newspapers	301	43
Using Audio-visual	78	11
Checking the catalogue	92	13
Class visit	0	0.0

Table 3 outlines results in terms of library activity. The most important reason for students using the library was looking for information (60%,), followed by borrowing (31%). It was also found that a small number reported using the library for studying (18%) and another (18%) for homework.

Statistical analysis showed significant differences between the sexes for some reasons for using the library. It was found in terms of materials that female students were more likely to read books (P< .0.05). However, male students were more likely to read journals/magazines (P< .0.001). In terms of activities, it was found that female students were more likely to look for information (P< .0.022) and to borrow books (P< .0.0113), while male students were more likely to use the library for studying (P< .0.001) and for homework (P< .0.001)

secondary level; 369 (53%) respondents were aged between 14 and 15 years, and 227 (47%) were aged between 16 and 18 years old; 349 (50%) of students were male and 348 (around 50%) were female.

The Statistical Package for Social Sciences (SPSS) programme was used to process the data by frequency, percentage and to obtain correlation and statistical measures, such as chi-squared tests.

Table 1 Response rate from schools

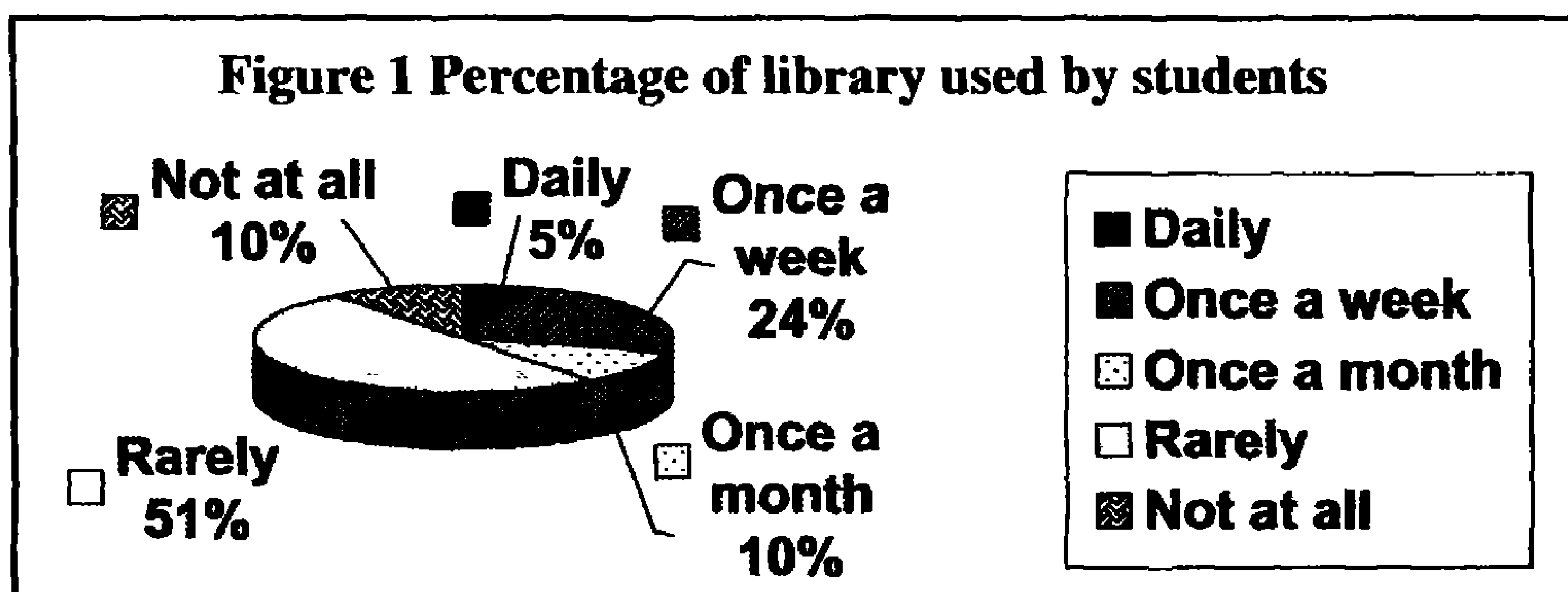
Level of school User	No. issued	No. returned	% returned
Preparatory	**360**	**340**	**94**
Secondary	**360**	**357**	**99**
Total	**720**	**697**	**97**

5. Results of the study

5.1 Library use

The study sought to discover the frequency and the nature of use of libraries by respondents. Figure 1 illustrates the results for the frequency with which students use a school library N=662. It was found that the number of students who used the library daily was very small (5 %). The majority of students (51%) used the library rarely. The data showed that 24% used the library once a week, 10% used the library once a month and 10% never used the library. The survey also indicated that male students were more likely to use the library daily than female students, whilst female students were more likely to use the library more once a week than male students.

Figure 1 Percentage of library used by students



administration and human and financial obstacles. He also aimed to discover the extent to which the school library contributed towards the educational and teaching processes within Omani schools, and to subsequently introduce detailed and specific suggestions to develop school libraries in Oman."

The Abdul-Shafi study revealed several problems such as:

- Lack of an administrative organisation which ensures the linkage of the libraries of all public education schools.
- The absence of any library legislation which determines the administrative procedures and technical systems by which school libraries operate.
- Lack of uniform standards set for school libraries which define the minimum human and financial resources that must be provided for a school library at each of the different education levels.

Aman (1994) in his overview of libraries in the Middle East also described the existing situation of school libraries. Even in the Arab oil-producing countries libraries have poor, outdated collections and have almost no current reference books. Furthermore, library hours are not conducive to use, since they close early in the day.

4. Methodology

The primary method of data collection involved a questionnaire based survey. The questionnaire was initially designed in English and then translated into Arabic. It was pre-tested with a group of students from both preparatory and secondary level in Oman. The target population to be surveyed was determined in a way that sought a good regional distribution. Oman is divided into eight administrative regions and 24 schools, all with school libraries, were selected from each different region; they included 12 for the secondary level and 12 for the preparatory level. A total of 720 questionnaires was distributed to students and 697 questionnaires were returned. This gives a very satisfactory overall response rate 97% as shown in Table 1.

The responses can be further detailed as follows: 340 (49%) respondents were from preparatory level and 357 (51%) respondents were from

- The collections available in school libraries are not sufficiently well utilised and are unable to fulfil the requirement of in enriching and reinforcing educational curricula.
- The absence of an independent budget for the library in each school, and the lack of sufficient financial allocation for the library from the profits of the co-operative society within each school restricts the library's capacity to carry out the education and curricula activities required.
- Lending books is the only service provided by school libraries and this is insufficient. The total rate of borrowing amongst students stands at 6 books per day, whilst the rate is one book per day for teachers (p. 113).

Al-Suwaidan (1996) publishing in Arabic carried out the first comprehensive study of school libraries in the Gulf State Countries; namely the United Arab Emirates, Bahrain, Saudi Arabia, Oman, Qatar and Kuwait. He analysed all aspects of school libraries and assessed the reasons for their shortcomings and under-achievement. The study was supported by the Arab Bureau of Education for the Gulf States. He observed that school libraries in the Gulf State Countries generally lacked the basics to enable them to offer adequate services. Moreover, libraries did not exist in half the schools. There was a lack of professional librarians, especially in primary schools. Where librarians were available, a large number were not involved on a full-time basis in library work but were also functioning as teacher support and administrators. The libraries were structured and operated in a very traditional and old-fashioned manner. The book collections were regarded as extremely poor, and were not meeting the needs of students or teachers in terms of curriculum support. Emphasis in collection building was being given to books rather than audio-visual materials. The selection and acquisition of materials was not normally based on a systematic and scientific approach that would help in achieving consistency with curriculum needs and students capabilities. He also noted an overall scarcity of funding, as well as a lack of space for libraries and concluded that services were poor.

A much earlier study by (1987) is referred to by Al-Habshi et al (1996) who summarise the approach and outcomes. "He [Abdul-Shafi] examined the situation of school libraries in Oman from the aspects of organisation,

Public library provision is very limited in Oman. There are only three public libraries in the country, two in the capital and one in the North of the country. Most big cities have no public libraries.

3. Previous Studies

Discussion of school libraries has not received much attention from researchers and professional librarians in Oman. In particular, there have been no studies which address the use of school libraries. Some relevant work has examined the state of school libraries in Oman.

In their recent study (in Arabic) Al-Habashi et. al. (1996) examined the existing status of educational services in secondary and preparatory schools in Oman. Their study was based on an analysis of documents, as well as the responses to a questionnaire survey. The study revealed the frailty of the basic structure of school libraries and the existence of weaknesses and problems which affect the performance of the library and its ability to support educational objectives. Among the most important findings and conclusions were:

- School library services in Oman cover less than a third of public education schools. Within this group the secondary schools receive the greatest attention, followed by the preparatory schools, whilst primary schools receive very little attention comprising, as they do, only 1.4% of the total of libraries available in schools

- There is a shortage of specialised librarians to cover the needs of all school libraries.

- The book collections are not up to the required standard. They require development both in terms of the quantity of material available and qualitatively with regard to the range of topics covered. Each student is allocated only two books; these may be repeated titles or volumes of the same title, whilst a reasonable rate might be 6-7 titles per student.

- The school library relies heavily upon printed materials in the form of books, whilst the attention given to non-printed materials, such as audio-visual material, is very low. As a consequence the library is viewed as ineffective and negative within the teaching and learning processes.

2. Context

The Sultanate of Oman occupies the extreme East and South-East of the Arabian Peninsula. It is bordered by the United Arab Emirates on the North and West, by Saudi Arabia on the West, and by the Republic of Yemen on the South-West. The eastern side of the Oman borders on the Gulf of Oman and the Indian Ocean provides it with nearly 1,700 km of coastline. Oman territory also includes the tip of the strategically important Musandam Peninsula, which is separated by the United Arab Emirates from the rest of Oman. The total area of the country is about 309,500 sq. kms.

Prior to 1970, Oman's economy was based almost entirely on subsistence agriculture and fisheries. The present economy depends largely on revenues from the oil sector, although recent years have brought increasing industrial diversification. Revenues collected by the government provide the basic educational and health services necessary to sustain and strengthen the country's human resources.

Great advances have been made in education since 1970, when Oman had only three primary schools which enrolled approximately 900 boys and thirty teachers. In the academic year 2002/2003, according to the statistics provided by the Ministry of Education, there are 1022 schools with 578003 students (male 52% and female 48%) and 30303 teachers (male 44% and female 56%.

Education below the university level includes three stages: primary education for six years, preparatory education for three years and secondary education for three years. Education in Oman is free to all students at all levels of education, including higher education.

The time-span for the development of school libraries in Oman has been short. It started late in 1977 with only nine school libraries (Ministry of Education, 1990). Currently, there are 297 school libraries in preparatory and secondary level, and 204 (69%) of these are libraries staffed with librarians. It is the Ministry of Education's duty, as the central agent, to formulate policies and administer all aspects of general education. However, in an age of constant change and emerging technology, individuals are formally challenging traditional methods of education with some success.

English Section

Preparatory and Secondary School Libraries Used by Students in the Sultanate of Oman

Dr. Moosa N. Al-Mufaraji

Main Library Director, Sultan Qaboos University. P.o .Box: 37 Al-Khoudh, Postal No 123 Muscat, Sultanate of Oman

Dr. J. Eric Davies

Department of Information Science, Loughborough University. Loughborough, Leicestershire Le11 3TU, UK.

ABSTRACT

This article investigates the nature and extent of the use of libraries by students in preparatory and secondary schools in Oman. The resources available and the services provided are described. A detailed evaluation of the types of material and the range of services used is undertaken and the extent of students' satisfaction with the provision is assessed.

The results of the survey show that the utilisation of school libraries by students is not encouraging. School libraries are generally poorly resourced and especially lack Av/Media and journals as well as electronic resources such as CD-ROM and access to the Internet. Library services are also poorly developed and tend to be 'traditional' in character. Information technology is not available and information skills programmes are not offered. The article concludes that there is much scope for development.

1. Introduction

This article documents the outcomes of a survey based investigation into the nature and extent of the use of libraries by students in preparatory and secondary schools in the Sultanate of Oman. It offers a background description of the country and its education followed by an outline of the general nature of school library provision before providing a detailed account of the survey results and their implications for library development.

Arab Journal of Library & Information Science



Vol. 24 No. 2 April 2004

Contents

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St. London W 69 Iz	* For Correspondence and Subscription * Mars Publishing House P.O.Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia	*Annual Subscription * Saudi Arabia (120 S.R.) * Arab Countries (45 US$) * Others (60 US$)

Arab Journal of Library & Information Science

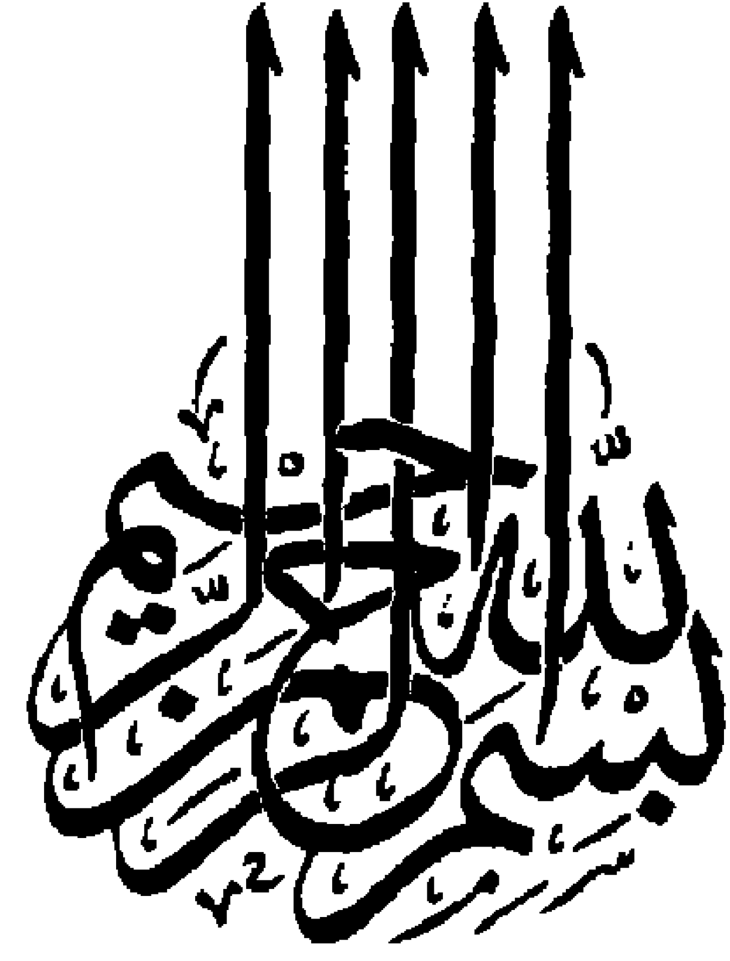
CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 24, No.2
April 2004





السنة الرابعة والعشرون - العدد الثالث
يوليو 2004 م / جماد أول 1425 هـ

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية

مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا



السنة الرابعة والعشرون العدد الثالث يوليو 2004م جماد أول 1425هـ

في هـذا العـدد

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض - ص.ب: 10720 (الرياض) 11443 - فاكس (009661) 4657939

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة - 4 ش الفرات - المهندسين
ت: 3376579 - 7609971
فاكس: 7609457 (00202)

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية

المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية، تصدر أربع مرات في العام، صدر عددها الأول في يناير 1981م، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا).

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد.

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث.

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرافية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات.

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة، علامة الاستفهام، علامة التعجب... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة.

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي.

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل المجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.

10- يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب.

11- لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.

12- تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات.

13- تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد.

14- تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال.

15- توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: دار المريخ للنشر على عنوانها التالي:

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

دراسات

استخدام أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة لمصادر المعلومات الإلكترونية: دراسة ميدانية

د. إيمان عبدالعزيز باناجة
قسم المكتبات والمعلومات
جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

سوزان أحمد الأفغاني
قسم المكتبات والمعلومات
جامعة الملك عبدالعزيز - جدة

ملخص :

تتناول الدراسة استخدام أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة لمصادر المعلومات الإلكترونية، بهدف التعرف على مدى وحجم استخدامهم لهذه المصادر والمتمثلة في قواعد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة و شبكة الإنترنت، إضافة إلى التعرف على دوافع استخدام الأطباء لهذه المصادر، والصعوبات التي تواجههم في استخدامها. و عبر عينة الدراسة التي جاءت من أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة، أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الإنترنت أصبحت لا غنى عنها بالنسبة للأطباء لملاحقة التطورات الحديثة في مجال الطب، كما أن غالبية الأطباء يستخدمون قواعد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة. و قد أوصت الدراسة بضرورة التسويق لمكتبة المستشفى وخدمات المعلومات التي تقدمها، و ضرورة تفعيل دورها لتشجيع الأطباء على إعداد البحوث العلمية.

أولا : - الإطار المنهجي

1/1 مقدمة البحث Introduction :-

في ظل النمو الهائل في حجم الإنتاج الفكري بصفة عامة و الإنتاج الفكري الطبي بصفة خاصة تكاتفت الكثير من الجهود لإصدار الكشافات والمستخلصات وذلك في محاولة منها لتوثيق وتنظيم الإنتاج الفكري في المجال، وتسهيل تعرف مجتمع الأطباء عليه ومن ثم إتاحة الوصول إليه.

وباعتبار الكشافات والمستخلصات مصادر معلومات ثانوية Secondary sources ترشد إلى الإنتاج الفكري 'الأولي، فإن تضخم حجم الإنتاج الفكري الطبي انعكس بدوره على الكشافات والمستخلصات المتخصصة من حيث الحجم والعدد، الأمر الذي أثر عليها كأدوات للبحث و الاسترجاع لدى مجتمع المستفيدين منها. ومع أوائل الستينات بدأت التكنولوجيا تشق طريقها إلى خدمات المعلومات الطبية البيليوجرافية. ففي عام 1964م بدأ استخدام الحاسبات الإلكترونية في إنتاج الكشاف الطبي المطبوع Index Medicus، وفي النصف الثاني من الستينات تزايد الاهتمام بتطوير التكنولوجيا في مجال المعلومات الطبية، وتبلورت جهود التطوير المبذولة إلى إتاحة خدمة الاتصال المباشر عن بعد بقاعدة البيانات الطبية البيليوجرافية Medlars وقد حقق ظهورها مثالية الاستخدام بالنسبة للمستفيد وقضى على مساوىء وعيوب الاعتماد على الطرق التقليدية للاسترجاع والبحث، ولم يقف التطور عند هذا الحد، حيث ظهرت تكنولوجيا الأقراص المدمجة - ذات الذاكرة المقروءة فقط - Compact Disc - Read only Memory وذلك في عام 1984م والتي ساعدت على ظهور قاعدة البيانات الطبية البيليوجرافية Medline على الأقراص المدمجة.(1)

و توجت هذه التطورات التكنولوجية بشبكة الإنترنت الدولية، حيث أحدثت ثورة في مجال المعلومات بصفة عامة والمعلومات الطبية بصفة خاصة للبحث الحالي. واحتلت في السنوات الأخيرة مكانة مرموقة كمورد أساسي للمعلومات الطبية بالنسبة للأطباء.

وعلى ضوء ما تقدم، وبما أن تكنولوجيا الأقراص المدمجة لقواعد البيانات الطبية وشبكة الإنترنت مصدرين من مصادر المعلومات الهامة لجميع المستفيدين بصفة عامة، والأطباء بصفة خاصة، فقد رأت الباحثتان أنه من الضروري التعرف على مدى استخدام أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة لهذين المصدرين من مصادر المعلومات الإلكترونية.

2/1 مشكلة البحث Research problem :-

يحتاج الأطباء إلى المعلومات الطبية المتخصصة للوقوف على آخر التطورات في المجال الطبي، بما يساعدهم في إعداد البحوث و التقارير العلمية الطبية، زيادة خبراتهم الطبية بكل ما هو مستحدث وجديد في عالم الطب، بالإضافة إلى تدعيم المقررات والمناهج الدراسية بالنسبة للأطباء المنتمين إلى الكادر التعليمي. و بما أن مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة تحرص على تزويد مجتمع الأطباء فيها بالمعلومات الطبية فقد عمدت إلى توفير قواعد البيانات الطبية في شكل الأقراص المدمجة بالإضافة إلى شبكة الإنترنت.

و يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي :-

ما مدى استخدام أطبـاء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جـدة لقواعد البيانات الطبية المتـوفرة عبر الأقراص المدمجـة و شبكة الإنترنت؟ وما مدى فعـالية هذين المصدرين الإلكترونيين بالنسبة لهم؟

3/1 أهمـية البحث Importance of the Research :-

تأتي أهمية هذا البحث من حيث قلة الدراسـات والأبحاث في الإنتاج الفكري السعودي المتخصص التي تتناول موضوع استخدام الأطبـاء لمصادر المعلومات الإلكترونية والمتمثلة في قواعد البيانات الطبية في شكل الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت حيث يحاول هذا البحث أن يلقي الضوء على طبيـعة ومدى استخدام أطبـاء مستشفى الملك فهـد للقوات المسلحة بمدينة جدة لقواعد البيانات الطبية وشبكة الإنترنت واللذان يمثلان في الوقت الحاضر شكلين مهمين من أشكال مـصادر المعلومات الإلكترونية. كمـا أن هذا البحث يحاول الكشف عن المعوقات التي تواجه الأطباء أثناء استخدامهم لهذين المصدرين بما يسهم في تحسين خدمات المعلومات الطبية في مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة.

4/1 أهـداف البحث Research objectives :-

يهدف هذا البحث إلى التعرف على :-

1) مدى وحجم استخدام الأطباء لمصادر المعلومات الإلكـترونية والمتمثلة في قواعد البيانات الطبية وشبكة الإنترنت.

2) دوافع استخدام الأطباء لمصادر المعلومات الإلكترونية.

3) الإيجابيات التي تحققها مصادر المعلومات الإلكترونية للأطباء.

4) الصعوبات التي تواجه الأطباء أثناء استخدامهم لمصادر المعلومات الإلكترونية.

5/1 تسـاؤلات البحث Research Questions :-

يجيب البحث على التساؤلات الآتية :-

1) ما مدى اسـتخدام الأطباء لمصـادر المعلومات الإلكترونية والمـتمثلة في قواعد الـبيانات الطبية وشبكة الإنترنت؟

2) ما حجم استخدام الأطباء لمصادر المعلومات الإلكترونية؟

3) ما دوافع استخدام الأطباء لمصادر المعلومات الإلكترونية؟

4) ما الفوائد التي تحققها مصادر المعلومات الإلكترونية للأطباء؟

5) هل تعتبر مصادر المعلومات الإلكترونية مصدراً كافياً لإمداد الطبيب بما يحتاجه من معلومات حديثة؟

6) هل استغنى الأطباء عن مصادر المعلومات التقليدية بوجود مصادر المعلومات الإلكترونية؟

7) هل توجد علاقة بين الدرجة العلمية للطبيب وبين استخدامه لمصادر المعلومات الإلكترونية؟

8) ما الصعوبات التي تواجه الأطباء أثناء استخدامهم لمصادر المعلومات الإلكترونية؟

9) هل يحتاج الأطباء للبرامج التدريبية والأدلة الإرشادية التي تساعدهم على التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية؟

10) ما مدى توافر البرامج التدريبية والأدلة الإرشادية التي تساعد الأطباء خلال استخدامهم لمصادر المعلومات الإلكترونية؟

6/1 مصطلحات البحث Research Terms :-

وحتى تحقق الدراسة الحالية أهدافها وحتى لا تختلط المعاني الخاصة بالمصطلحات الأكثر أهمية في البحث سوف نورد أهم المصطلحات مع التعريفات التي توضح المقصود بها، وهي كالآتي:

1) **استخدام (Use)** :- هو السلوك الظاهر للباحث.(2)

2) **أطباء (Doctors)** :- الطبيب هو الشخص المرخص له بممارسة مهنة الطب سواءً كان طبيب بشري أو بيطري أو طبيب أسنان.(3)

3) **مصادر المعلومات (Information Sources)** :- هي المصدر الذي يحصل منه الفرد على معلومات تحقق احتياجاته من المعلومات، أياً كان هذا المصدر.(4)

4) **مصادر المعلومات الإلكترونية (Electronic Information Sources)** :- هي مصادر معلومات مرجعية متاحة على وسيط يتم التعامل معه بواسطة الحاسبات الإلكترونية، وعن طريق شبكات سواءً أكانت محلية أو عالمية، وتضم مصادر المعلومات المرجعية الإلكترونية المتاحة على ملفات شبكة الإنترنت أو المتاحة على أقراص مدمجة

وقد يكون لهذه المصادر المعلوماتية الإلكترونية إصدارات مطبوعة أو تكون قد نشأت في شكل إلكتروني مباشرة.(5)

7/1 حـــدود ومجال البحث Research Delimitations :-

يلتزم البحث الحالي بحدود واضحة في مجالات عدة، وهي :-

1- **الحدود الموضوعية** :- يلتزم البحث الحالي بالدراسة في موضوع :-

استـخدام أطباء مـستشفى الملـك فهد للقوات المـسلحة بمدينة جدة لمصـادر المعلومات الإلكـترونية والمتمثلة في: قواعد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت.

2- **الحدود المكانية** :- تم تطبيق هذا البحث في مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.

3- **الحدود الزمانية** :- تم تطبيق هذا البحث في النصف الأول من عام (1424 هـ)

4- **الحدود اللغوية** :- تم الاعتماد في هذا البحث على مصادر المعلومات المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية.

5- **الحـدود النوعيـة** :- تم الاعتـماد فـي هذا البحث على مـصادر المعلومـات التقليـدية والمتمثلة في الكتب، مقالات الدوريات، التقارير، الأدلة الإرشادية، أعمال المؤتمرات، الرسائل الجـامعيـة، وكذلك على مصـادر المعلومات الإلكتـرونية والمتمـثلة في شبكة الإنتـرنت وأيضا على مـصادر المعلومـات المتـمثلة في الأطبـاء وأخصـائية المعلومـات بمستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة.

8/1 المجتمع الأصلي للبحث :-

يشمل المجـتمع الأصلي للدراسة جـميع الأطباء القـائمين على رأس العمل خلال فـترة إعداد هذه الدراسة.

وحيث أن الهـدف الأساسي من هذا البحث هو دراسـة مدى استخـدام أطباء مستـشفى الملك فهد للقـوات المسلحة بمدينة جدة لمصادر المعلومات الإلـكترونية، فإنه قد تم استـبعاد بعض الفئات باعتبارهم من غير الأطباء، كهيئة التمريض والإداريين والفنيين.

عدد أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة = (321) طبيب وطبية، وتقسيمهم كالآتي:

عدد الأطباء الذين يمثلون عينة البحث = (67) طبيب وطبية من تخصصات مختلفة أي أن عينة البحث تمثل (20,9 %) من عدد أفراد المجتمع الأصلي.

عدد الأطباء	طبيعة المهنة		الجنسية		التبعية	
	مدني	عسكري	سعودي	متعاقد	وزارة الدفاع	شركات
122	X	--	X	--	X	--
166	X	--	--	X	--	X
43	--	X	X	--	X	--
المجموع 321						

9/1 عينة البحث Research Sample :-

(67) طبيب وطبيبة من تخصصات مختلفة، وذلك بنسبة (20,9 %) من مجموع مجتمع الدراسة.

10/1 منـــهج البحث Research Method :-

اعـتمـدت الدراسة على المنهج المســحي Survey Method وهو أحد أنمـاط الدراسات الوصفية Descriptive studies وهو الأكثر مناسبة لمثل هذا النوع من الدراسات الميدانية.

11/1 أداة البحث Research Tool :-

اعتمدت الدراسة على أداتين من أدوات جمع البيانات وهما :-

1) **الاستبـيان Questionnaire** :- حيث تم تصمـيم استبيان يشـتمل عـلى (22) سؤالا موجـهاً إلى أطباء مستشـفى الملك فهد للقوات المسلحـة بمدينة جدة. وكانت جميع الأسئلة مغلقة تتطلب الإجابة عليها اختيار الإجابة المناسبة من ضمن مجموعة من الإجابات المتاحة وتم اختباره وتعديله قبل توزيعه وجمعه وتحليله.

2) **المقابلة الفردية Interview** :- وهذه الأداة تم الاعتماد عليها عند إجراء مقابلة مع أخصائيـة المعلومات بمكتبة المسـتشفى ومع نائب المدير الطبي، ومع مـدير العلاقات العامـة والبروتوكول، ورئيس قـسم الجراحة، ورئيس قـسم الرجال، ورئيسـة قسم النساء، ومدير التوظيف.

12/1 الدراسات السابقة Previous Studies :-

في هذا الجزء من البحث يتم استعراض أهم الدراسات ذات العلاقة بالبحث الحالي وهو استخدام أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة لمصادر المعلومات الإلكترونية

وستعرض كل الدراسات السابقة في ترتيب زمني تصاعدي يبدأ بالدراسة الأقدم ثم الأحدث مبتدئة بالدراسات العربية ومن ثم الأجنبية.

أ) الدراسات العربية :-

دراسة (شعاع أبوعوف) عام (1995 م) بعنوان (استخدام الأطباء مصادر المعلومات في مكتبات المستشفيات المختارة في مدينة جدة)

وكان من أهم أهدافها: التعرف على المصادر التي يستخدمها الأطباء في الحصول على المعلومات، وما أسباب استخدامهم لمصادر المعلومات بالمكتبات الملحقة بالمستشفيات، وكذلك التعرف على الصعوبات التي تواجههم عند استخدامهم لمصادر المعلومات هذه. وقد اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على المنهج المسحي، وكان من أهم نتائجها : أن ما يزيد عن نصف الأطباء الذين شملتهم الدراسة مؤهلون تأهيلاً علمياً عالياً، وأن الأطباء ذوي الخبرة الطويلة يستخدمون مصادر المعلومات غير التقليدية، وكذلك أن ندرة بعض المصادر التخصصية تعتبر من الصعوبات التي تواجه الأطباء عند استخدامهم لمصادر المعلومات بالمكتبات الملحقة بالمستشفى.(6)

دراسة (غادة عبد الوهاب أصيل) عام (1996 م) بعنوان (اتجاهات أطباء مدينة جدة نحو استخدام قاعدة بيانات ميدلاين في شكل الأقراص المدمجة)

وكان من أهم أهدافها: التعرف على مدى وحجم استخدام الأطباء لقاعدة البيانات ميدلاين وكذلك التعرف على دوافع استخدامهم لها وما هي الإيجابيات التي تحققها لهم. كما اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على المنهج المسحي، وكان من أهم نتائجها : أن عدم معرفة الأطباء بتوافر قاعدة البيانات في مكتبة المستشفى من ابرز أسباب عدم استخدام الأطباء لها. كما أن الدافع الأول لاستخدام الأطباء لقاعدة البيانات ميدلاين هو من أجل إعداد الأبحاث والتقارير العلمية الطبية. وأيضاً هنالك حاجة ماسّة من قبل الأطباء لبرامج تدريبية ترشدهم في استخدام قاعدة البيانات ميدلاين.(7)

دراسة (بديعة يوسف خدان) عام (1998 م) بعنوان (مدى الإفادة من قواعد المعلومات الطبية والإلكترونية)

وكان من أهم أهداف هذه الدراسة : معرفة مدى الإفادة من قواعد المعلومات الطبية الإلكترونية في مجال التدريس واتخاذ القرارات الطبية في عمليتي التشخيص والعلاج. وكذلك معرفة نسبة ودرجة الإفادة الفعلية من استخدامها في إنجاز البحوث العلمية. وقد

اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على المنهج المسحي التحليلي. وكان من أهم نتائجها : إن جميع الوسطاء العاملين في وحدات البحث الآلي ليسوا ممن يعملون بالمجال الطبي أو المعلوماتي، وكذلك قلة الوقت المخصص لخدمة البحث الآلي في مستشفى "صدام العام" إذ لم يزد عن الساعتين يومياً وأيضا أن الاكتفاء بالمستخلصات المسترجعة من قواعد المعلومات الطبية البيليوجرافية كانت لها النسبة الأعلى في الاستخدام لغرض إنجاز البحوث العلمية. (8)

دراسة (ماجد الزبيدي وعفاف غولي) عام (1999م) بعنوان (الإنترنت وإتاحة الفهارس الآلية للمكتبات الطبية)

يسلط الباحثان الضوء في هذه الدراسة على إمكانية استفادة المكتبات ومراكز المعلومات الطبية من شبكة الإنترنت، متناولين الموضوع من عدة جوانب هي : الإنترنت وإتاحة الفهارس بالاتصال عن بعد، الفهرس الموحد وأنظمة ومشاريع عالمية لحوسبة الفهارس الآلية في بيئة الإنترنت، ثم يخلص الباحثان إلى ضرورة اهتمام المكتبات ومراكز المعلومات الطبية بالربط مع الإنترنت حيث أن الاكتفاء بالأقراص المدمجة - التي تمثل قواعد المعلومات- لا يمكن أن يجعل من الأطباء والمستشفيات والمؤسسات العلمية والصحية جزءاً من القرية الإلكترونية العالمية، ذاك أن متطلبات التنمية العلمية المعاصرة لا تتحقق من خلال اكتفاء المكتبات الطبية كلٌ بمقتنياتها، أو الركون إلى الفهرس الوطني الموحد داخل قطر بعينه، بل من خلال الدخول في شبكات معلومات تعاونية والارتباط بتلك الإقليمية والعالمية، ودخول مجال النشر الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت. (9)

دراسة (ليلى نواره) عام (2001) بعنوان (أساليب استخدام الجراحين مصادر المعلومات في المستشفيات الحكومية في بغداد)

وكان من أهم أهداف هذه الدراسة : التعرف على مصادر المعلومات الطبية التي يحتاج إليها الجراحون، والكشف عن أساليبهم في البحث عن المعلومات التي يحتاجون إليها، وكذلك تحديد دور مكتبة المستشفى في تأمين احتياجات الجراحين من مصادر المعلومات. وقد اعتمدت الباحثة في دراستها هذه على المنهج المسحي. وكان من أهم نتائجها : أن الكتب تمثل أكبر فئة من مصادر المعلومات التي يستخدمها الجراحين ويليها في الاستخدام المجلات المهنية، كما أن غرض استخدام الجراحين لمصادر المعلومات كان من أجل الحصول على معلومات تخص العمل ولمتابعة آخر التطورات في حقل التخصص، وكذلك كانت هناك نسبة كبيرة جداً من الجراحين تستخدم قاعدة بيانات ميد لاين المحملة على الأقراص المدمجة وذلك من أجل الحصول على ما يحتاجون إليه من معلومات. (10)

دراسة (ميساء ناجي أيضاً في عام 2001) بعنوان (استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال الصحي : تجربة من مركز تطوير موارد التعليم)

استعرضت الباحثة في هذه الدراسة استخدامات الحاسب في مجال" التعليم والتدريب والتثقيف الصحي، وفي مجالي الإدارة الصحية والدراسات والبحوث الصحية" وذلك من خلال تجربة مركز تطوير موارد التعليم في وزارة الصحة السورية. وأوضحت الباحثة كيف أن الحاسب بإمكانياته الجبارة من خلال شبكة الإنترنت وقواعد البيانات قد ساهم في تغطية جوانب عديدة في المجال الصحي ترتبط بالعلوم الصحية والدوائية وخدمات الرعاية الصحية الأولية والأمراض الحادة والمزمنة وإدارة المؤسسات الصحية والتخطيط الصحي والصيانة والهندسة الطبية وتأهيل القوى العاملة في الصحة والإعلام الصحي.. وغير ذلك الكثير، حيث أصبح من المعروف لمعظم الباحثين الصحيين أن استخدام الحاسب في مختلف مراحل البحث يخدم كثيراً في تنسيق العمل وسهولته ودقته وسرعته مع اختصار الوقت والجهد والتكلفة المادية. (11)

ب) الدراسات الأجنبية :-

دراسة (Alison cook) عام (1999) بعنوان

(Quality of Health and Medical information on the Internet)

وهذه الدراسة تهدف إلى توضيح بعض المشاكل الموجودة في مصادر المعلومات الطبية والصحية في الإنترنت ومدى جودة وفعالية تلك المصادر كما أنها تقدم نظرة عامة عن الخدمات والمعلومات الطبية الجيدة المتوفرة في الإنترنت وكذلك تقدم اقتراحات في كيفية تقييم مصادر المعلومات المتوافرة على الإنترنت. (12)

دراسة (S.O. popoola) - عام (2000) بعنوان

(Consumer health information needs and services in Nigeria)

وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن المعلومات والخدمات التي يحتاجها المستفيدين والأطباء حول ما يختص بالمجال الطبي في دولة نيجريا، ولقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك علاقة جيدة وقوية بين مستوى التعليم للمستفيدين والأطباء وبين نوع مصدر المعلومات الذي يستخدمونه سواء : (كتب أو تقارير طبية أو معامل ومكتبات طبية أو التسجيلات الطبية على الأقراص المدمجة)، كما أن من أهم احتياجات مجتمع الأطباء

وجود معاهد تعليم صحي تنشر الوعي الصحي وبالذات في مجال احتياجات الأطفال والأمهات والعلاجات والتخطيط العائلي وإدارة الأدوية.[13]

دراسة (Paul M.Wilson and others) عام (2001) بعنوان

(Survey of Medical directors , views and use of the Cochrane Library)

هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على مصادر المعلومات الإلكترونية الطبية التي يستخدمها القياديين ورؤساء الهيئات الطبية في إنجلترا، وكذلك التعرف على المواقع الطبية التي يدخلون عليها في الإنترنت ومدى علم هؤلاء القياديين بالمصادر المعلوماتية الطبية المتنوعة ومدى فائدتها وفعاليتها لهم، وهل يستخدم هؤلاء القياديين الطبيين موقع مكتبة كوتشرين الطبية.

ولقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج المسحي. وكان من نتائجها : أن هؤلاء القياديين ورؤساء الهيئات الطبية على مستوى عالي من العلم والدراية بمصادر المعلومات الإلكترونية وأنهم عادةً ما يلجأوا لها للحصول على معلومات طبية حديثة في جميع المجالات، كما أن 10% من هؤلاء يرجعوا لموقع مكتبة كوتشرين الطبية، حيث أنها مكتبة طبية متطورة آخذة في التوسع والزيادة في مواضيعها الطبية عموماً.[14]

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أن الدراسات السابقة تناولت استخدام الأطباء لمصادر المعلومات الالكترونية بشكل عام وفي مجموعة من المكتبات، بينما تركز الدراسة الحالية على أطباء مستشفى واحدة فقط هي مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة.

ثانيا :- الإطار النظري

1/2 ماهية مصادر المعلومات الإلكترونية :-

يؤكد لانكستر على أن :- "جميع ما هو متوافر حالياً من مصادر المعلومات الإلكترونية قواعد وبنوك معلومات ضمن الاتصال المباشر On line أو الأقراص المكتنزة CD - ROM والشائعة في المكتبات ومراكز المعلومات وغيرها من الجهات التي تتعامل مع هذه التقنيات هي في الواقع نفس المصادر الورقية التقليدية التي كنا ولا نزال نتعامل معها مضموناً وترتيباً كنص ولكنها تخزن وتبث أو تسترجع كمعلومات إلكترونياً. وبعبارة أخرى أنها أصلاً مطبوعات ورقية، وحتى عندما تظهر على الشاشة تكون المعلومات مرتبة كما هو الترتيب المعهود في صفحات الكتاب أو المطبوع الأصلي" .[15]

ويذكر كل من قنديلجي والسامرائي أن "مصادر المعلومات الإلكترونية هي: كل ما تعارف عليه من مصادر المعلومات التقليدية الورقية وغير الورقية مخزنة إلكترونياً على وسائط سواءٍ ممغنطة (Magnetic tape /disk) أو ليزرية بأنواعها، أو تلك المصادر اللاورقية والمخزنة أيضاً إلكترونياً حال إنتاجها من قبل مصدّريها أو ناشريها - مؤلفين وناشرين - في ملفات قواعد بيانات وبنوك معلومات متاحة للمستفيدين عن طريق الاتصال المباشرon line أو داخلياً في المكتبة أو مركز المعلومات عن طريق منظومة الأقراص المكتنزةCD-ROM والمتطورة الأخرى مثل : الأقراص المتعددة Multimedia وأقراص DVD" .(16)

أما فايقة حسن فترى أن "مصادر المعلومات الإلكترونية هي مصادر معلومات مرجعية متاحة على وسيط يتم التعامل معه بواسطة الحاسبات الإلكترونية وعن طريق شبكات سواء أكانت محلية أو عالمية، وتضم مصادر المعلومات المرجعية الإلكترونية المتاحة على ملفات شبكة الإنترنت أو المتاحة على أقراص مدمجة، وقد يكون لهذه المصادر المعلوماتية الإلكترونية إصدارة مطبوعة أو تكون قد نشأت في شكل إلكتروني مباشرة" .(17)

بينما يرى المسند أن "مصادر المعلومات الإلكترونية هي مصادر المعلومات التي يمكن الوصول إليها أو قراءتها بواسطة الحاسب، وتشمل : الأقراص المليزرة وقواعد البيانات على الخط المباشر وقواعد البيانات المخزنة على القرص الصلب والملفات المتاحة على شبكة الإنترنت ولها على الأقل موقع واحد من مواقع الإنترنت وقد يكون لها نسخ أخرى في مواقع أخرى".(18)

2/2 نشأة مصادر المعلومات الإلكترونية :-

لقد بدأت مصادر المعلومات الإلكترونية في الظهور على الأقراص المدمجة كأحد الأشكال الحديثة للمصادر المرجعية عام (1979) وإن كانت مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة عبر ملفات وقواعد وبنوك المعلومات قد بدأت في الانتشار منذ منتصف السبعينات تقريباً. وقد كان تقدير بعض المصادر لعدد من مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة على ملفات قواعد وبنوك المعلومات في نهاية السبعينات بنحو (30) مصدر مرجعي، كانت جميعها لمصادر معلومات مرجعية ببليوجرافية، كما تم تقدير أعداد مصادر المعلومات الإلكترونية الببليوجرافية المتاحة تجاريا على أقراص مدمجة عام (1990م) بنحو (1522) عنوان، وارتفعت إلى (3597) عنوان عام (1993م)، وبلغ عددها سواء أكانت على

أقراص مدمجة، أو على ملفات شبكة الإنترنت، أو من خلال قواعد وبنوك المعلومات أكثر من (5000) عنوان في منتصف التسعينات.[19]

3/2 أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية للمكتبات ومراكز المعلومات الطبية:-

تتمثل أهمية الاستخدام لهذه المصادر الالكترونية في إتاحة الفرصة أمام المستفيدين الأطباء للوصول إلى مصادر معلومات غير متوافرة على الورق أساساً. إضافة إلى الآتي:-

* الاستفادة من قاعدة واسعة جداً من المعلومات الطبية، ويتحقق ذلك من خلال الإمكانات التفاعلية للبحث بالاتصال المباشر on line والقدرة على البحث في قواعد وبنوك معلومات متعددة وخدمات توصيل الوثائق الإلكترونية Electronic Document Delivery.

* الاقتصاد في المكان أو المساحة التي تتطلبها مصادر المعلومات المطبوعة التقليدية.[20]

* الرضا الذي يحصل عليه الطبيب المستفيد نتيجة لإشباع رغباته البحثية وذلك لتنوع مصادر المعلومات والسرعة والدقة في الخدمة والذي ينعكس بشكل إيجابي على المكتبة وجودة خدماتها.

* الارتقاء بوظيفة أمين المراجع التقليدية إلى اختصاصي معلومات يشارك الطبيب المستفيد ويرشده في الحصول على المعلومات الطبية اللازمة والاتصال مع قواعد البيانات وبنوك المعلومات، مما يؤدي إلى تطور نظرة الطبيب نحو أهمية الخدمات والمعلومات الحديثة ودور القائمين عليها.[21]

* إتاحة عدة بدائل أمام المكتبات ومراكز المعلومات الطبية للحصول على المعلومات الطبية. فهناك قواعد البيانات المتاحة على الخط المباشر، وهناك أقراص الليزر المتراصة CD -ROM وأقراص WORM/ Write Once Read Many التي قدمت الحل لأهم مشكلة للأقراص المليزرة وهي عدم إمكانية التحديث والإضافة، وأيضا أقراص Erasable Digital Optical Disk القابلة للمسح والتحديث، وأخيراً شبكة الإنترنت.

* كما أن مصادر المعلومات الإلكترونية استطاعت أن توفر للطبيب الوصول إلى المعلومات والمواضيع الحديثة من خلال عرض نتائج وتوصيات المؤتمرات عن بعد.

* الاقتصاد في نفقات الاشتراك بالدوريات بشكلها الورقي وشراء الكتب وبكميات لا تتناسب مع احتياجات الأطباء ولكنها تشكل عبئاً مالياً كبيراً ولا يتناسب مع الطلب عليها. أما في حالة مصادر المعلومات الإلكترونية فيكون الدفع والنفقات للخدمة

والمعلومات المطلوبة فقط التي تلبي حاجة الطبيب تماماً. بالإضافة إلى التوفير في كثير من المبالغ التي كانت تصرف في إجراءات التزويد وطلب المطبوعات وأجور الشحن والنقل ونفقات الإجراءات الفنية وكلفة تجليد المطبوعات وفقدان المطبوعات وغيرها.(22)

2/4 أشكال مصادر المعلومات الإلكترونية :-

أ) الأقراص المدمجة :-

أ / 1 تمهيد :

تعيش المكتبات الطبية وكافة أنواع المكتبات الأخرى ومراكز المعلومات حالياً عصر انفجار المعلومات، ولهذا فقد أصبح من الصعب جداً وبالذات على المكتبات الطبية أن توفر كل المعلومات التي يحتاجها مجتمع المستفيدين من الأطباء وذلك للتدفق المعلوماتي في شتى الموضوعات والتخصصات الطبية والعلمية وبكافة اللغات، وهذا ما جعل تعامل المكتبة الطبية مع تكنولوجيا المعلومات بأشكالها المختلفة أمراً لا مفر منه.(23)

حيث أصبحت قضية سهولة الوصول إلى المعلومات Accessibility أكثر أهمية من قضية وفرة المعلومات Availability ولهذا السبب فقد حرصت المكتبات الطبية كل الحرص على إدخال ذلك المصدر المعلوماتي الإلكتروني الهام ضمن نطاق خدماتها ألا وهو قواعد البيانات على الأقراص المدمجة وبدخول هذا المصدر إلى المكتبة الطبية تطورت خدماتها المعلوماتية بشكل سريع جداً وأصبحت أدق وأفضل من السابق.

أ / 2 أهمية الأقراص المدمجة بالنسبة للمكتبات الطبية :-

تطوير الأعمال الروتينية في المكتبة الطبية وتقديمها بشكل أفضل وأسرع، وتقديم خدمات جديدة ومتطورة كخدمة الإحاطة الجارية والبث الانتقائي للمعلومات والخدمات الببليوجرافية المختلفة، والمساعدة في إقامة نظم تعاونية وشبكات معلومات بين المكتبات الطبية، بالإضافة إلى التخلص من عمليات التكرار والازدواجية في العمل والتوفير في تكلفة الخدمات المقدمة لمجتمع المستفيدين من الأطباء وغيرهم.(24)

أ / 3 مميزات البحث في الأقراص المدمجة :-

تعمل على استرجاع كم هائل من المعلومات بدون خط هاتف وبتكلفة أقل، لذا فإن المستفيد يستطيع قراءة الموجزات على شاشة الحاسوب دون أن يفكر في التكلفة، لأن التكلفة المادية ثابتة ومعروفة مقدماً مقابل الاشتراك السنوي. السماح للمستفيدين بتخزين

المعلومات المسترجعة على الأقراص المرنة بحيث يمكن الرجوع إلى المعلومات في أي وقت. وسهولة التعامل معها واستخدامها، حيث يستطيع المستفيد نفسه استرجاع المعلومات المخزنة على القرص بعد تدريب وتأهيل بسيط. كما أن المعلومات المنسوخة على القرص المدمج لا يمكن فقدها عند حدوث أي خلل في الحاسوب أو الكهرباء، كما أن القرص المدمج يقاوم الخدش والبصمات والتقلبات الجوية والأتربة. ويمكن لأكثر من شخص استخدام نفس قاعدة المعلومات وذلك عن طريق ربطها بشبكة محلية أو واسعة (LAN - WAN). كما يمكن تحديث تلك القواعد بصورة مستمرة، وذلك باستبدال الأقراص المتوفرة بأقراص مضافاً إليها البيانات السابقة، ويتم التحديث لبعض القواعد شهرياً أو كل ثلاث شهور. ويمكن أن تحتوي على الصوت والصورة، إضافة إلى البيانات. كما توفرإمكانية النقل والتداول مما يخدم المناطق والمكتبات الطبية النائية التي لا يتوفر بها إمكانية الاتصال.[25]

أ / 4 قاعدة البيانات الطبية الببليوجرافية " Medline " في شكل الأقراص المدمجة في مكتبة مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة:-

تغطي هذه القاعدة الموضوعات التالية :- الطب السريري، الطب المختبري، طب الأسنان، علم الأدوية، علم التشريح، علم الأمراض، علم السموم، علم الجراثيم، الطب النفسي، بالإضافة إلى مواضيع تخص الخدمات الصحية والإشراف عليها. كما أنه أضيف لهذه القاعدة مواضيع لم يغطيها الكشاف المطبوع عليها Index Medicus مثل : - السكان وعلم الأحياء التناسلي.

بالنسبة للغة هذه القاعدة : - فإن 70% من مقالاتها باللغة الإنجليزية.

أما الفترة الزمنية التي تغطيها القاعدة : - فهي من (1966 -- حتى الآن).[26]

أ / 5 بعض قواعد البيانات الطبية الببليوجرافية الأخرى المتاحة مباشرة :-

1- قاعدة EMBASE (Exerpta Medical) :

هي قاعدة معلومات ببليوجرافية بأدبيات طب الأسنان، 60 % من هذه القاعدة تتضمن ملخصات تغطي جميع وجوه الطب الإنساني وعلوم الحياة مثل :- أمراض الصدر، السرطان، علم المناعة، علم الجينات، علم التشريح، علم الجراثيم، العقاقير، أمراض النساء، الأمراض المعدية، التفاعلات الجانبية للأدوية. واستبعدت المواضيع الخاصة بالتمريض، قياس البصر، معالجة الأقدام، العلاج بالجرع المعقمة، الطب النفسي، نظم معالجة أعضاء الجسم، وتغطي الفترة من (1974 - إلى الآن).

2- قاعدة (BIOSIS (Bioscience Information service :-

قاعدة معلومات ببليوجرافية بالأدبيات المتعلقة بعلم الأحياء. والمجالات الطبية التي تغطيها :- الطب المختبري، علم الأمراض، الصحة العامة، علم السموم، علم الفيروسات، علم الطفيليات، علم الأدوية، التشريح، علم الجراثيم، وتغطي الفترة من (1969 ـ إلى الآن).

3- قاعدة (Clinical Abstract) :- قاعدة معلومات ببليوجرافية بمقالات المجلات الخاصة بالطب السريري مع ملخصاتها وتغطي المواضيع التالية :- علم العقاقير السريري، علم الأمراض السريري، القلب (أمراضه ووظائفه)، التخدير، الطب النفسي، الدم، الجهاز العصبي، ونغطي الفترة من (1980 ـ إلى الآن).

4- قاعدة (IPA) International Pharmaceutical Abstracts : قاعدة معلومات ببليوجرافية بالأدبيات الخاصة بمظاهر استخدام وتطوير العقاقير وممارسة المهنة. وتغطي المواضيع التالية :- التفاعلات الجانبية للدواء، علم الصيدلة الحيوية، تحليل الدواء، استقرارية الدواء، السّمّية، ممارسة المهنة، اختيار الدواء، بالإضافة إلى دراسات سريرية مثل :- تصميم الدراسة، عدد المرضى، الجرع - نوعيتها ومواعيدها - ونغطي الفترة من (1970 - إلى الآن).

5- قاعدة (Smoking and Health) :- قاعدة معلومات ببليوجرافية تغطي تقارير ونقود تخص المواضيع المتعلقة بالمظاهر العلمية والتكنولوجية الخاصة بالتدخين منذ (1960 ـ إلى الآن)، وكذلك كل ما يتعلق بالتدخين من حيث :- الامتناع عنه، مضاره وبالأخص على المرأة الحامل، الأمراض الناتجة عنه، تصنيع التبغ.

6- قاعدة (Nursing and Allied Health (cinahl :- قاعدة معلومات ببليوجرافية لأكثر من (300) مجلة باللغة الإنجليزية والمتخصصة بالتمريض والصحة، ونغطي الفترة من(1983 ـ إلى الآن).[27]

7- قاعدة (Cancelit) :- قاعدة معلومات ببليوجرافية بما نُشر وينشر في المجالات المتعلقة بمرض السرطان، مثل :- العوامل المسببة للمرض، الأورام السرطانية، العلاج المختبري والسريري، المناعة وما يتعلق بالعوامل المحفزة للخلايا السرطانية وتغطي الفترة من (1963 ـ إلى الآن).[28]

8- قاعدة (Psyc INFO) :- قاعدة معلومات للمقالات الكاملة Full Text، تمكن الباحثين من الدخول لأكثر من (2100) مصدر معلومات بمقالاته الكاملة، وبها كشاف،

وتركز على الطب والعلوم الصحية وما يدور حولها من مواضيع، وبها معلومات طبية تفيد الأطباء وكذلك المرضى وعوائلهم. وتتميز معلوماتها بالدقة والوضوح والحداثة.

9- قاعدة (Health World On-Line): هذه قاعدة معلومات تتكون من عشرات الآلاف من التسجيلات الطبية بما فيها من مقالات كاملة ومنشورات وأشرطة سمعية بصوت كبار الأطباء، وتتميز بسهولة البحث فيها بما يوفر وقت وجهد الباحثين.

10- قاعدة (MT Desk):- قاعدة معلومات كبيرة جداً وغنية بالمعلومات الطبية الحديثة، تغطي مواضيعها الأدوية والمعامل الطبية والأشعة والباطنية.

11- قاعدة (AVICENNA):- قاعدة معلومات دقيقة وواضحة جداً وقوية، كما أنها مجانية، موجهة للعلماء والأطباء وتوفر مصادر معلومات متنوعة ما بين مقالات الدوريات وأعمال المؤتمرات وإعلانات ودعايات عن المعدات الطبية، كما تتحدث عن الأدوية والخدمات الموجودة بالمجال الطبي ويمكن البحث من خلالها بسهولة.(29)

ب) شبكة الإنترنت :-

ب / 1 تمهيد :-

بعد مرور قرابة ثلاثة عقود من إدخال تكنولوجيا المعلومات في المكتبات الطبية ظهرت شبكة الإنترنت، وكان من نتيجة استخدام هذه الشبكة على نطاق واسع استفادة المكتبات الطبية من المشاركة في المصادر العلمية الطبية العالمية وبتكاليف معقولة، مما أدى إلى خفض التكاليف التي تثقل كاهلها وتقديم خدمات معلوماتية متطورة تشبع حاجة الأطباء وغيرهم. بالإضافة إلى ذلك فإن شبكة الإنترنت قد ساهمت في تحسين صورة المكتبة الطبية، فأعطتها أبعاداً جديدة وإمكانيات حديثة أضفت عليها المزيد من الأهمية لدى المجتمع الطبي من أطباء وممرضين وإداريين وغيرهم.

ب / 2 الأسباب التي جعلت الإنترنت من أكثر مصادر المعلومات الإلكترونية تأثيراً على خدمات المكتبة الطبية تتلخص فيما يلي :-

أن الإنترنت مصدر يمكن استخدامه واستشارته مثل أي أداة مرجعية أخرى. كما تعتبر مصدر ديناميكي ذو آماد وحدود أبعد من أي مصدر آخر في المكتبة. كما أنها وسيلة اتصال توسع من التفاعل المحتمل ما بين الأطباء والأطباء الآخرين وما بينهم وبين مرضاهم أيضاً فيما وراء الحدود المادية للمكتبة، وبطرق جديدة غير مألوفة. وكونها وسيلة الاتصال الأقل تكلفة والأكثر سرعة مقارنةً بمراصد البيانات المتاحة على الخط المباشر أو المتوافرة على الأقراص المدمجة. كما تعمل على الارتقاء بخدمة تسليم الوثائق. بالإضافة إلى ذلك فإنها

تقدم إمكانات النشر الأولي primary publishing . وكذلك أنها تقدم خدمة هامة جداً للأطباء ألا وهي البحث في النصوص الكاملة (34) وخدمة البث الانتقائي للمعلومات والإعارة المتبادلة بين المكتبات الطبية.[30]

ب / 3 بعض المواقع الطبية على الإنترنت :-

ومن المواقع الطبية الهامة والمفيدة على شبكة الإنترنت نجد :-

1- موقع : http://www.wafir.com/tibbiiah.htm

والذي يتفرع منه العديد من المواقع الطبية الهامة باللغتين العربية والإنجليزية.

فمن المواقع الطبية العربية المتاحة عليه ما يلي :-

الطب النبوي، أطباء جدة، الجمعية السعودية لأمراض السمع و التخاطب، موقع حياتنا النفسية، موقع صحتكم، طبيب على الانترنت، طب الأسنان السعودي، الدليل الصحي الشامل، شبكة الرازي الطبية، موقع التمريض السعودي، جمعية المعاقين بالمنطقة الشرقية، شبكة فلسطين الطبية، مستشفى الملك فيصل التخصصي، أسأل أفضل دكتور كندي عربي، مستشفى القوات المسلحة، الموسوعة الطبية، العلوم العصبية، التأهيل الطبي على الانترنت، المجلس الأمريكي للصحة، السلامة العربية، المركز السعودي لزراعة الأعضاء.

ومن المواقع الطبية الإنجليزية المتاحة عليه ما يلي :-

منظمة الصحة العالمية، علاج الإدمان، القلب المفتوح، جراحة المخ والأعصاب،

اتحاد أطباء الأشعة بأمريكا، طب الأسرة والمجتمع، شبكة الأطباء العرب، مركز المعلومات الطبية، مركز أبحاث التاريخ الصحي، الجمعية الصيدلية السعودية، المكتبة الطبية العالمية، الصحة و آخر أخبارها، الإبر الصينية، الطب البديل، موقع أطباء الأسنان السعوديين، أشهر المجلات الطبية، العلوم العصبية عبر الانترنت، ميدسكيب، الدليل الصحي على الشبكة، مستشفى الملك خالد للعيون.[31]

2- موقع : http://www.healthatoz.com

باسم :- (Health A to Z)

وهو عبارة عن دليل يمكن البحث من خلاله للوصول إلى المجال الصحي المناسب الذي يريده الطبيب والباحث، ويتعرض للمستلزمات الطبية والخدمات الصحية، كما أنه يشير

إلى المواقع الطبية الجيدة. ويتضمن منشورات عديدة من معاهد وجمعيات طبية بالإضافة إلى عناوين تلك الجمعيات والمعاهد الطبية على الإنترنت

3- موقع : **http://www. movingideas.org/links/healthlinks.html**

باسم :- **(EPN,S Recommended Health policy sites)**

وهذا الموقع يغطي العديد من الصفحات الخاصة بالعناية الطبية و كذلك المواضيع القانونية الطبية.

4 - موقع : **http://www.healthcapital.com/healthcarelinks.html**

باسم :- **(Health care Industry Links)**

هذا الموقع الطبي منظم بشكل ممتاز جداً، ويتيح لنا إمكانية الوصول للهيئات الوطنية الطبية التابعة للدولة، وكذلك للهيئات الطبية الحكومية والشركات الطبية، والمعلومات القانونية الطبية

5- موقع : **http://www.healtheconomics.com**

باسم : - **(Health Economics)**

هذا الموقع يعتبر كدليل للاقتصاد الطبي والمواضيع الطبية الصيدلانية، ومعلوماته متميزة جداً و قوية.

6- موقع : **http ://www.healthweb.org/browse.cfm? subjected = 44**

باسم :- **(Health Web ; Health Administration)**

هذا الموقع أنشأه قسم الصحة العامة بجامعة ميتشجن، ويتيح إمكانية الارتباط والوصول إلى المنظمات والهيئات الطبية والبرامج التعليمية الطبية والأبحاث القانونية الطبية بالإضافة إلى الوصول إلى المستشفيات والمراكز الطبية.

7- موقع : **http://www.pohly.com/admin.shtml**

باسم : **(Toolbox for Health Managers and Administrators)**

هذا الموقع موجه للإدرايين في المجال الطبي والصحي وصناعة الصحة، حيث يعرض لهم معلومات إدارية واقتصادية طبية وآخر أخبار صناعة الطب والمصادر التخطيطية للطب، وآخر المستجدات القانونية الطبية.(32)

ثالثا :- الدراسة الميدانية

1/3 مكتبة مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة :-

افتتحت مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة في سنة (1394هـ - 1974م)، ولقد كانت نقطة التحول لها في (12/ 11/ 1402هـ - 31/8/1982م) عندما قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز بافتتاح المبنى الجديد للمستشفى، حيث توسعت المستشفى في خدماتها وأنشطتها وكامل مهامها مما جعلها صرح طبي له وزنه.(33)

وتأسست المكتبة عام (1395هـ - 1975م). وهي مكتبة متخصصة تهدف لخدمة البحث العلمي في مجال الطب والتعليم الطبي وتحسين الخدمات الصحية، ويستفيد منها جميع منسوبي مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة من أطباء وأخصائيين وصيادلة وفنيين وإداريين، كما يستفيد منها الأطباء من المستشفيات الحكومية والخاصة في مدينة جدة، وكذلك طلبة كلية الطب و العلوم الطبية وطلبة معهد وزارة الصحة، وفي سبيل ذلك تقوم المكتبة باقتناء وتنظيم مصادر المعلومات بصورها المختلفة، ومنها إتاحتها لقاعدة البيانات الطبية الببليوجرافية Medline على الأقراص المدمجة وكذلك إتاحتها لشبكة الإنترنت لمجتمع مستفيديها من الأطباء وغيرهم. كما أنها تتعاون مع المكتبات الطبية الأخرى بالمملكة و سائر دول مجلس التعاون الخليجي في مجال تبادل المطبوعات وفي وضع البرامج والخطط والنشاطات المكتبية.

وبالنسبة لمبنى المكتبة فهو عبارة عن (4) غرف : - الغرفة الأولى للكتب الطبية، والغرف الثانية للدوريات الطبية، والغرفة الثالثة بها (4) حاسبات آلية لاستخدام المستفيدين والأطباء، بالإضافة إلى حاسب آخر لاستخدام موظفي المكتبة وللعمل، أما الغرفة الأخيرة فإنها عبارة عن مكتب صغير لاستراحة موظفي المكتبة، بالإضافة إلى صالة صغيرة لاستقبال المستفيدين.

وهناك مشروعات مستقبلية لفصل المكتبة وجعلها في مبنى مستقل، وكذلك لزيادة أجهزة الحواسيب حيث أنها لا تكفي نوعاً ما لسد حاجات المستفيدين من المعلومات.

تهدف المكتبة إلى توفير المعلومات الطبية المناسبة وإيصالها إلى طالبيها في الوقت المناسب وبالشكل المناسب وفي سبيل ذلك فإنها تقتني مجموعة متنوعة من الكتب في جميع المجالات والتخصصات الطبية والتي يبلغ عددها (عشرة آلاف كتاب طبي) بالإضافة إلى (436 عنوان دورية طبية) ومجموعة من المواد السمعية والبصرية ومعظم مصادر المعلومات باللغة الإنجليزية.

وترتبط المكتبة إدارياً بقسم التعليم الطبي التابع لإدارة المستشفى.

و يقوم بالعمل في هذه المكتبة :-

- **أخصائية المعلومات** : وهي حاصلة على درجة الماجستير في علم المكتبات والمعلومات.
- **مساعد الأخصائية للشئون الإدارية والفنية** :- وهو حاصل على درجة البكالوريوس في علم المكتبات والمعلومات.
- **مساعدة الأخصائية للخدمات المرجعية**:- وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الأدب الفرنسي.

و تعمل المكتبة يومياً (من الساعة الثامنة صباحاً - وحتى الساعة الخامسة مساءً) ما عدا يومي (الخميس والجمعة).

وخدماتها تتمثل في :-

خدمات الإعارة الداخلية والخارجية من كتب ومصادر معلومات مختلفة وفقاً لقواعد و إجراءات محددة. الخدمات المرجعية والإرشادية المتخصصة سواءً كانت بشكل مباشر أو من خلال البريد والهاتف والفاكس أو أي وسيلة أخرى ملائمة للمستفيدين، خدمات التصوير، الخدمات الببليوجرافية، خدمات الإحاطة الجارية، خدمات البث الانتقائي للمعلومات، خدمات قواعد البيانات الببليوجرافية الطبية على الأقراص المدمجة، لما لها من فعالية كأدوات للبحث والاسترجاع. خدمات الإنترنت.

وتمثل الخدمتان الأخيرتان مصدراً هاماً جداً من مصادر المعلومات الإلكترونية التي تحرص مكتبة المستشفى على توفيرها لمستفيدها من الأطباء وغيرهم.

وبالنسبة لنظام التصنيف المستخدم في هذه المكتبة فهو :- نظام تصنيف المكتبة الطبية القومية الأمريكية، أما فهرسة الكتب ومصادر المعلومات الأخرى فإنها تتم حسب قواعد الفهرسة الأنجلو الأمريكية.[34]

2/3 عرض وتحليل البيانات :-

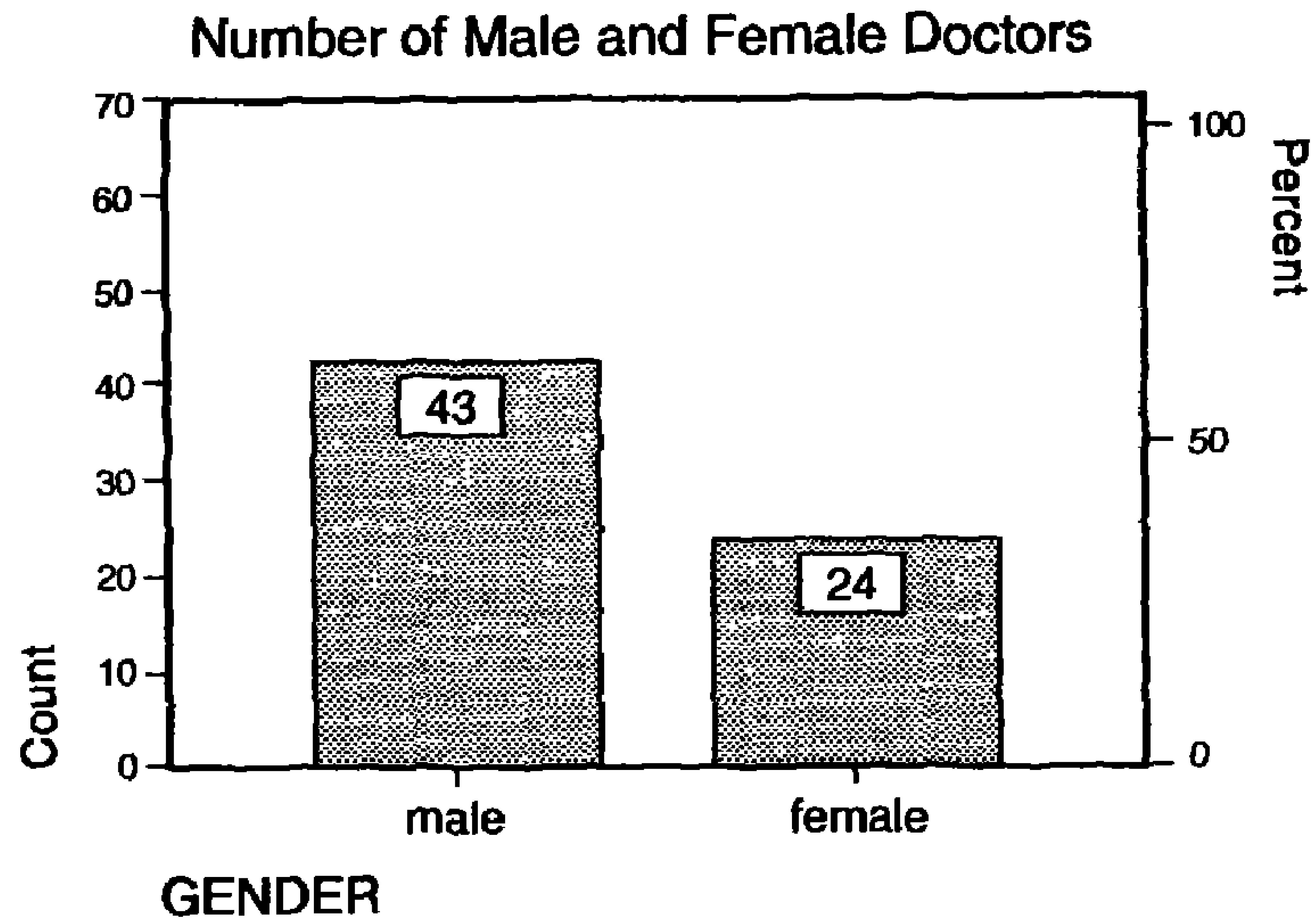
يعرض هذا الجزء إجابات عينة الدراسة على الاستبانة التي تم استخدامها، و تضمنت (22) سؤال موزعة على ثلاثة قطاعات هي :- معلومات عامة، الاستخدام للأقراص المدمجة، الاستخدام للانترنت.

وهكذا يتضح لنا من الجدول رقم (1) أن نسبة الأطباء الذكور أعلى من نسبة الاناث حيث بلغت (64,2 %). كما أنه من خلال هذا الرسم البياني يتضح لنا الفرق أكثر

جدول رقم (1)

عدد الذكور والإناث من الأطباء في مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

النوع	التكرار	النسبة
الذكور	43	%64,2
الإناث	24	%35,8
المجموع	67	%100

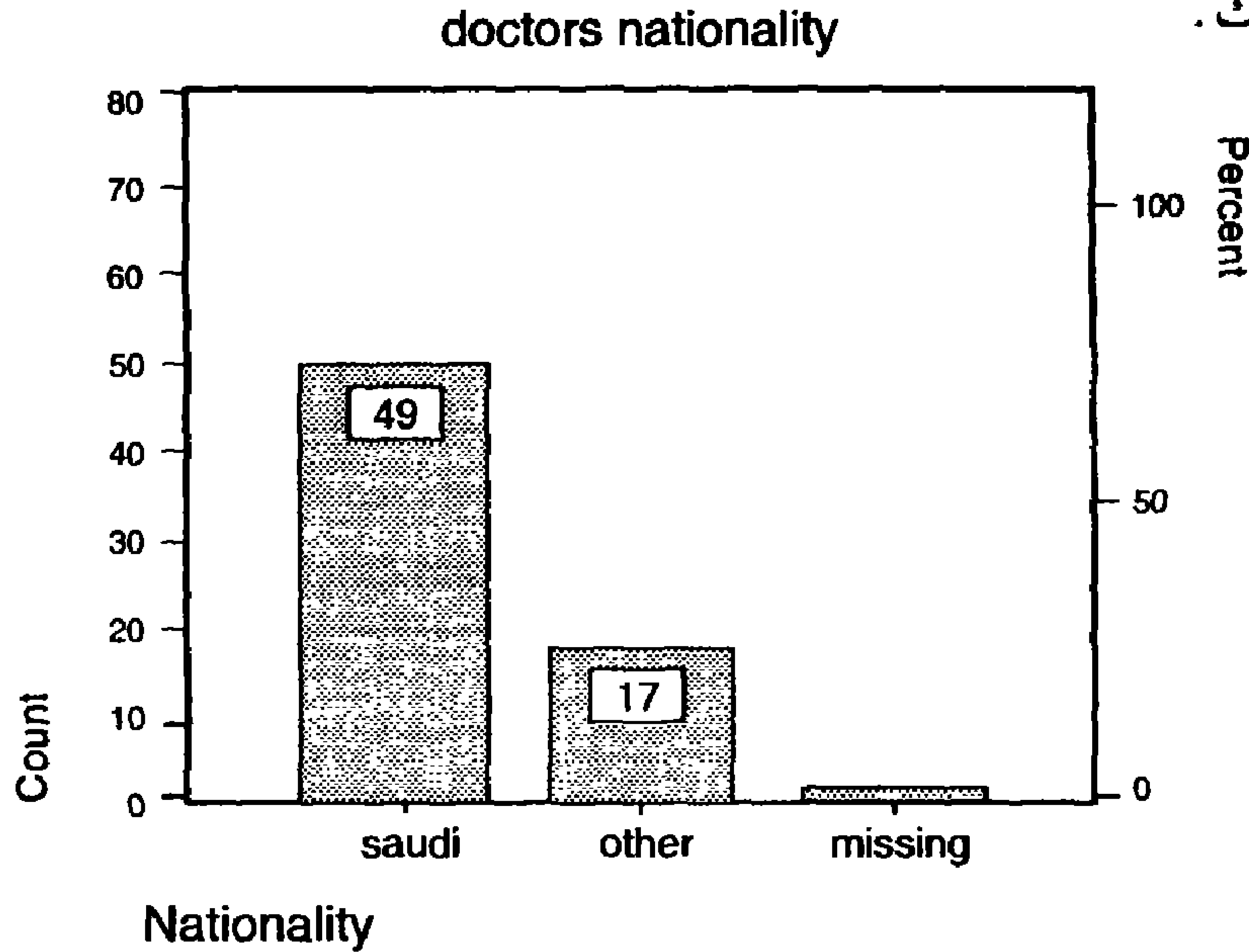


جدول رقم (2)

جنسية أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

الجنسية	التكرار	النسبة
سعودية	49	%73.1
غير سعودية	17	%25.4
دون إجابة	1	%1.5
المجموع	67	%100

ويوضح لنا جدول رقم (2) أن أعلى نسبة في أطبـاء مستشفى الملك فهـد للقوات المسلحة هي نسبة الأطباء السـعوديين حيث بلغت (73,1 %) ولنظام السعودة الذي تـطبقه المملكة أكبر الأثر في ذلـك حيث أن الأولوية لأبناء هذا الوطن. و من خلال الرسم البيـاني التالي يتضح لنا ذلك.

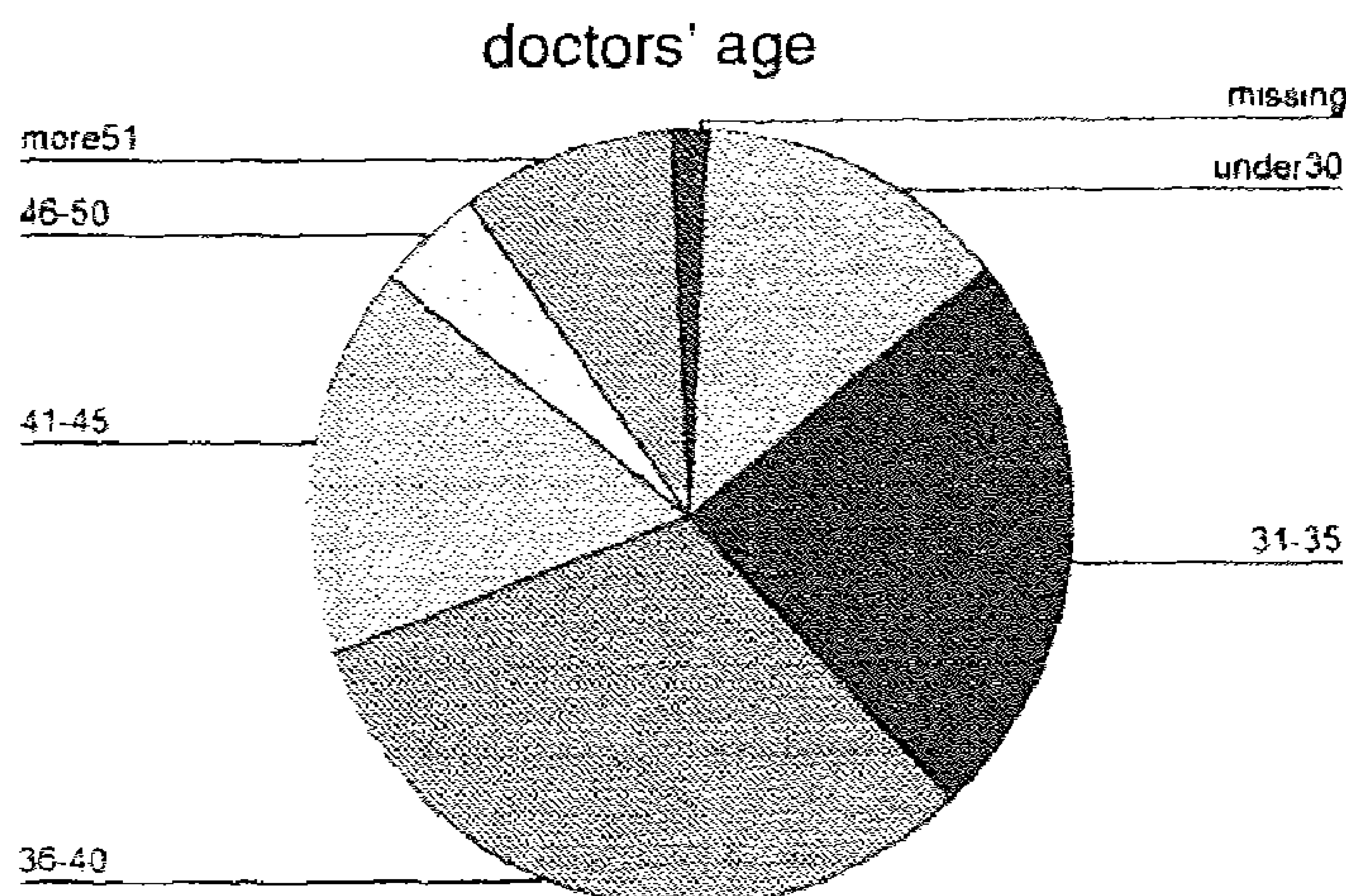


جدول رقم (3)

الفئة العمرية لأطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

الفئة العمرية	التكرار	النسبة
أقل من 30 سنة	9	%13,4
31 - 35 سنة	16	%23,9
36 - 40 سنة	21	%31,4
41 - 45 سنة	11	%16,4
46 - 50 سنة	3	%4,5
51 سنة فأكثر	6	%9,0
دون إجابة	1	%1,5
المجموع	67	%100

ويوضح الجدول رقم (3) أن الفئـة العمـرية من (36 –40 سنة) تمثل أعلى نسـبة في الأطباء حـيث بلغت (31,3 %) و أن الفئـة العمـرية من (46 – 50) تمثل أدنى نسـبة في الأطباء حيث بلغت (4,5 %) و يتضح لنا ذلك أكثر من خلال الرسم البياني التالي.

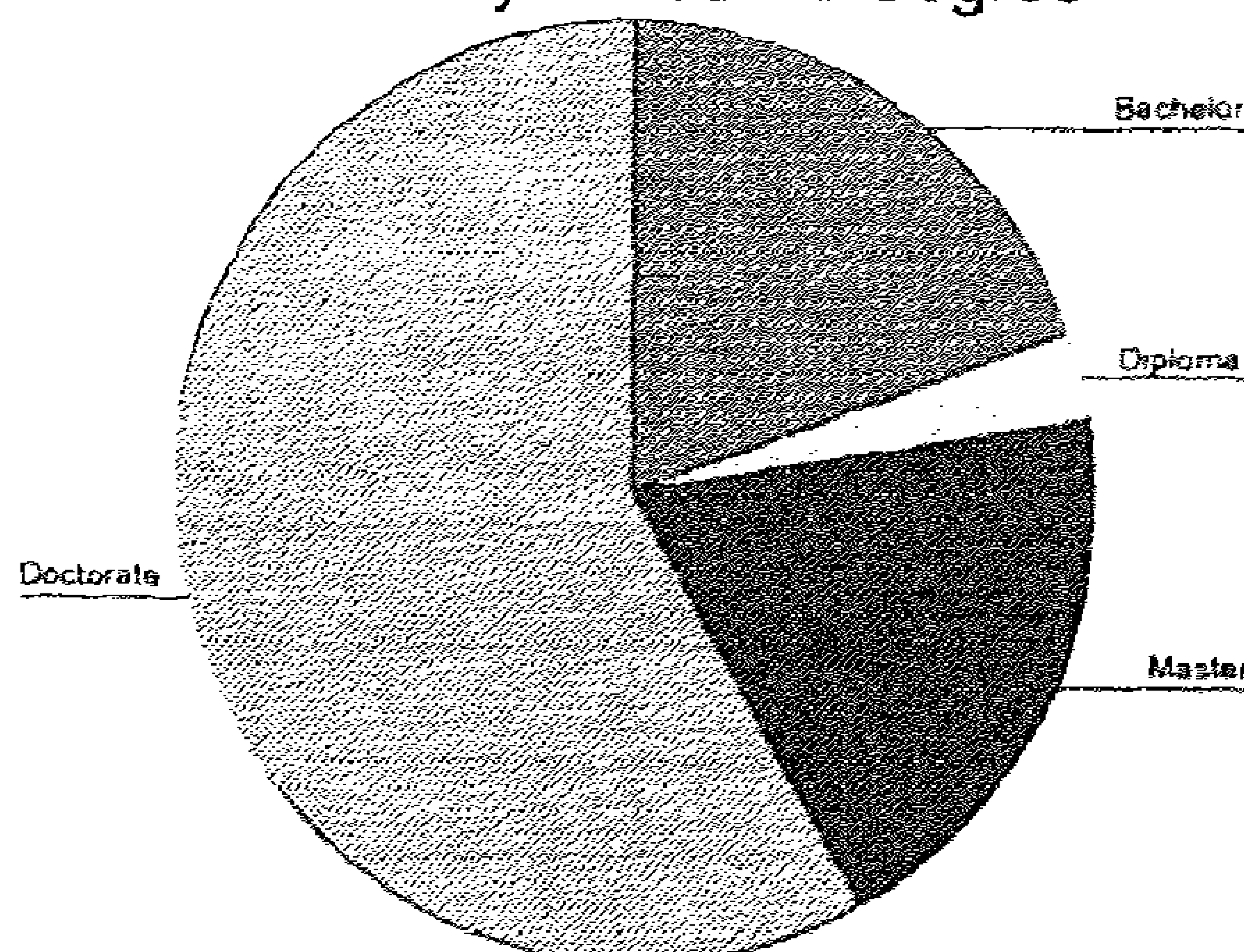


جدول رقم (4)

الدرجة العلمية لأطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
بكالوريوس	13	%19,4
دبلوم	2	%3,0
ماجستير	13	%19,4
دكتوراه	39	%58,2
المجموع	67	%100

ويظهر من الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة من الأطباء هم الحاصلين على شهادة الدكتوراه ويليهم الحاصلين على شهادة البكالوريوس والماجستير وأخيراً الحاصلين على شهادة الدبلوم حيث بلغت نسبتهم 3,0 %. ومن خلال الرسم البياني التالي يتضح لنا ذلك.



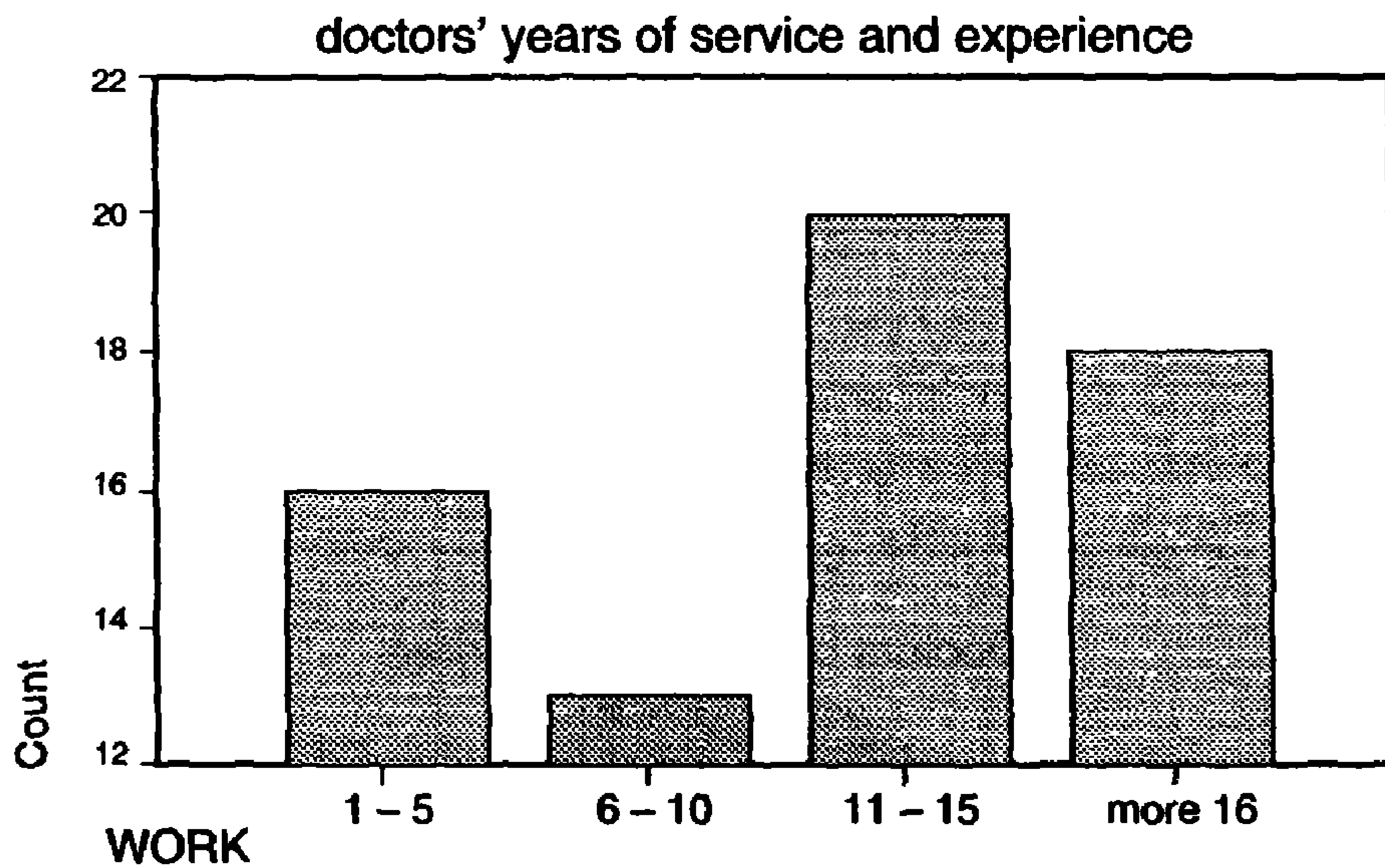
جدول رقم (5)

عدد سنوات الخبرة أو العمل لأطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
1 - 5 سنوات	16	%23,9
6 - 10 سنوات	13	%19,4
11 - 15 سنة	20	%29,9
16 سنة فما فوق	18	%26,9
المجموع	67	%100

ويتضح لنا من الجدول رقم (5) أن سنوات الخبرة من (11 - 15 سنة) تمثل أعلى نسبة لدى الأطباء حيث بلغت (29,9 %)، وعلى الجانب الآخر نجد أن سنوات الخبرة من (6 - 10 سنوات) تمثل أدنى نسبة في الأطباء حيث بلغت(19,4 %)

و الرسم التالي يبين لنا ذلك بوضوح.



جدول رقم (6)

التخصص الطبي لأطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

التخصص	التكرار	النسبة
الأطفال	9	%13.4
الجراحة	13	%19.4
العظام	7	%1.4

تابع - جدول رقم (6) : التخصص الطبي لأطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

التخصص	التكرار	النسبة
المسالك البولية	3	%4,5
الأمراض الباطنية	5	%7,5
النساء والولادة	7	%10,4
الأسنان	6	%9
الأنف والأذن والحنجرة	4	%6
الجلدية والتناسلية	6	%9
المخ والأعصاب	2	%3
العيون	5	%7,5
المجموع	67	%100

ويبين الجدول رقم (6) أن أعلى نسبة من الأطباء تتمركز في تخصص الجراحة إذ تمثل (19,4 %) و أن أدنى نسبة للأطباء تتمركز في تخصص المخ والأعصاب إذ كانت (3 %)

جدول رقم (7)

الإنتاج الفكري المنشور لأطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

الإنتاج الفكري المنشور	التكرار	النسبة
يـوجـــــــد	24	%35,8
لا يـوجـــــــد	43	%64,2
المجــــمـــوع	67	%100

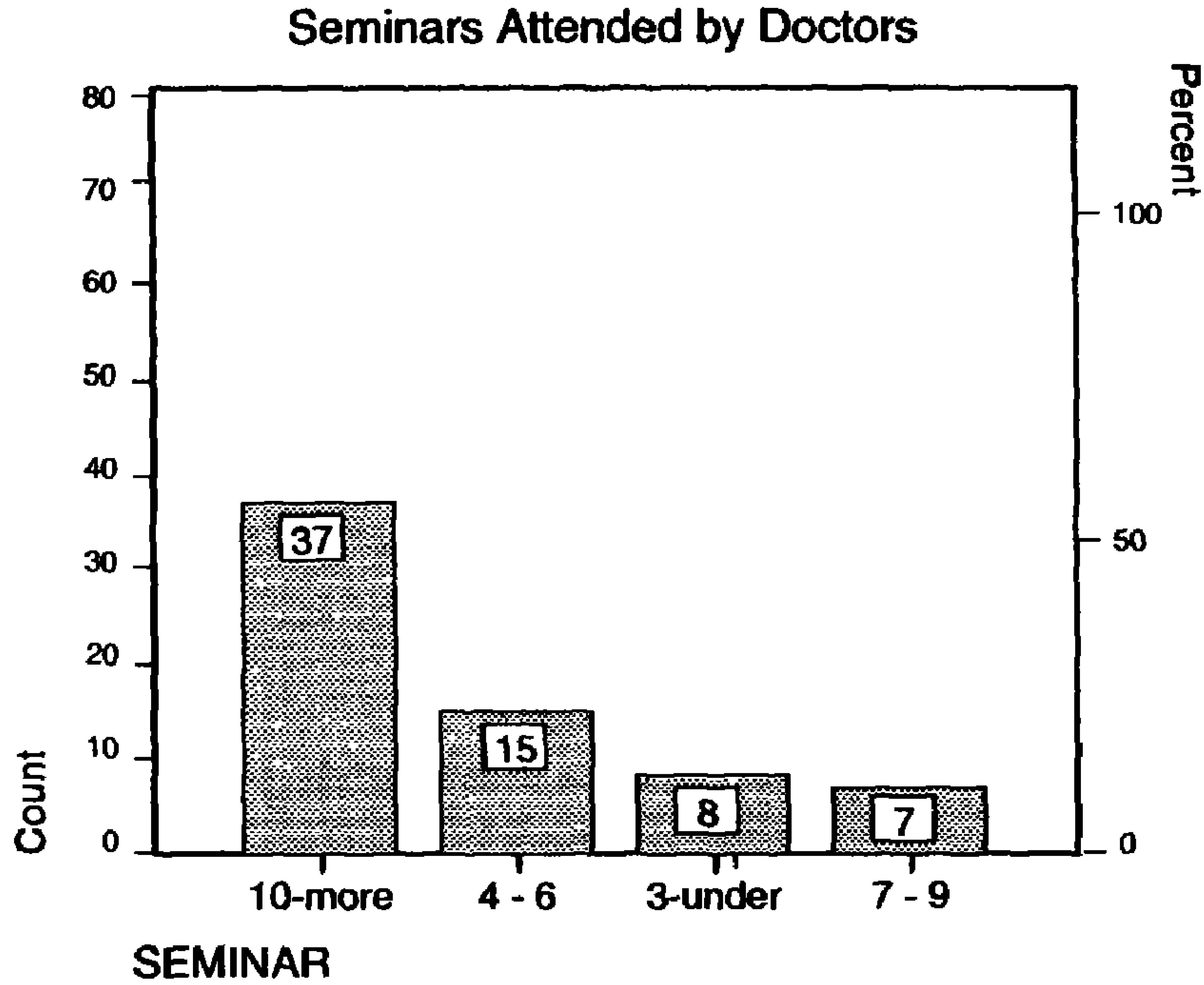
ويوضح الجدول رقم (7) أن غالبية أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة لا يوجد لهم إنتاج فكري منشور حيث كانت نسبتهم هي الأعلى وتمثل (64,2 %).

جدول رقم (8)

عدد المؤتمرات العلمية التي حضرها أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

عدد المؤتمرات العلمية	التكرار	النسبة
ثلاثة مؤتمرات وأقل	8	%11,9
4 - 6 مؤتمرات	15	%22,4
7 - 9 مؤتمرات	7	%10,4
10 مؤتمرات أو أكثر	37	%55,2
المجموع	67	%100

ويبين الجدول رقم (8) أن غالبية أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة قد حضروا (10 مؤتمرات أو أكثر) حيث بلغت نسبتهم أعلى نسبة وهي (55,2 %) وهذا يوضح مدى الوعي والتفاعل لدى هؤلاء الأطباء، ورغبتهم في الحصول على آخر المستجدات العلمية والطبية. ومن خلال الرسم البياني التالي يتضح لنا ذلك.

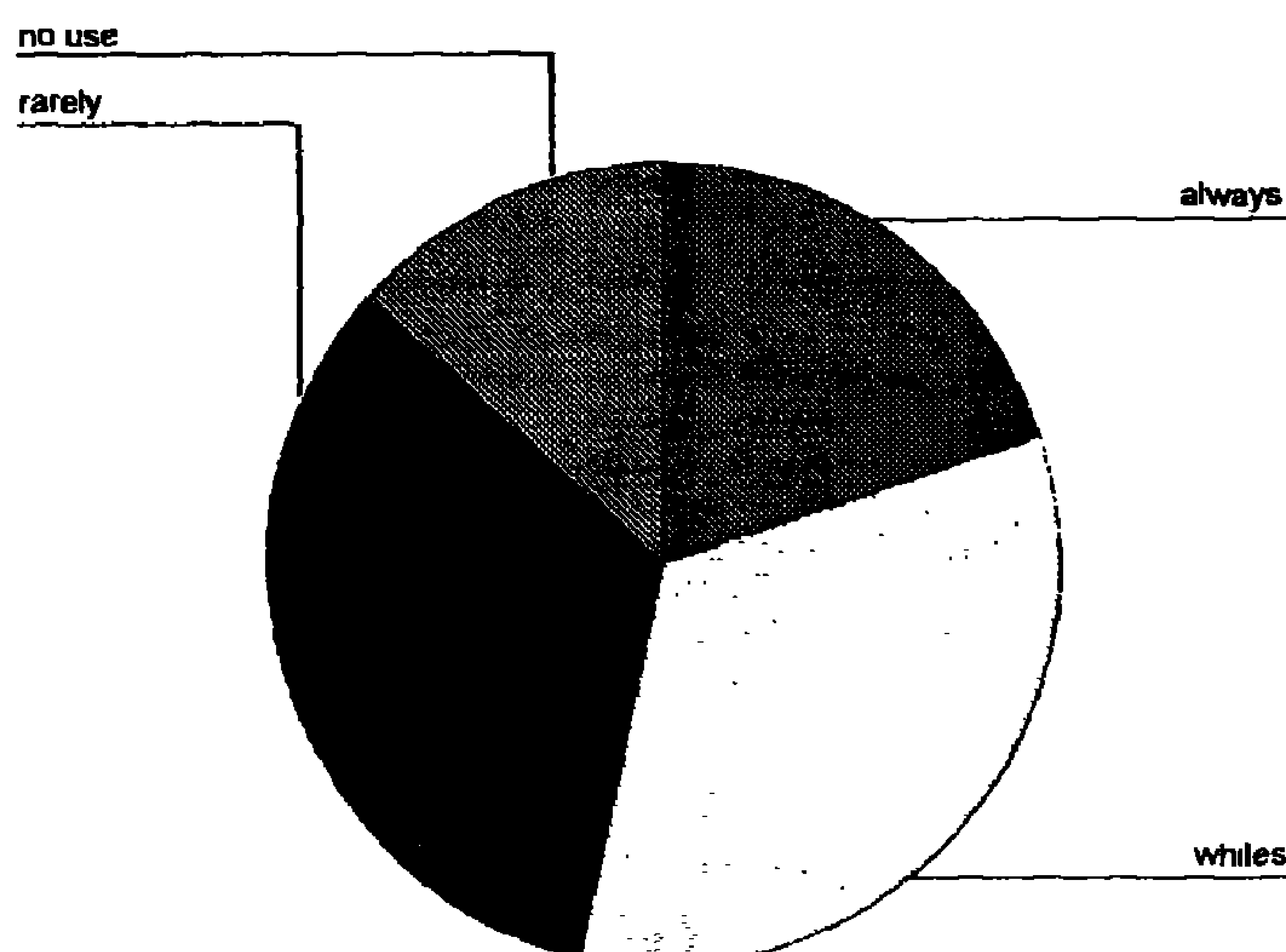


جدول رقم (9)

مدى استخدام أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة للمكتبة الطبية الخاصة بالمستشفى

مدى الاستخدام	التكرار	النسبة
دائماً	9	%13,4
أحياناً	37	%22,5
نادراً	15	%22,4
لا استخدمها	6	%9,0
المجموع	67	%100

و من الجدول رقم (9) يتبين أن معظم أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة يستخدمون المكتبة الطبية الخاصة بمستشفاهم أحياناً حيث بلغت نسبتهم أعلى نسبة وهي (55,2 %). و نرى ذلك بوضوح من خلال الرسم البياني التالي.



جدول رقم (10)

أنواع مصادر المعلومات التي يستخدمها أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة

مصادر المعلومات	التكرار	النسبة
الدوريات العلمية	47	%70,1
دون إجابة	20	%29,2
المراجع والقواميس	30	%44,8
دون إجابة	37	%55,52
الكتب	49	%73,1
دون إجابة	18	%26,9
الإنترنت	53	%79,1
دون إجابة	14	%20,9
قواعد البيانات على CD	21	%31,3
دون إجابة	46	%68,7

ويوضح لنا الجدول رقم (10) أن المصدر المعلوماتي الإلكتـروني (الإنترنت) يمثل أعلى نسبة في استخدام أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة، حيث بلغت النسبة (%79,1) وهذا يؤكد على أن الإنترنت أصبح يتربع على عرش مصادر المعلومات الإلكترونية.

جدول رقم (11)

مدى استخدام أطبـــاء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة لقواعـــد البيانات على الأقراص المدمجة

مدى الاستخدام	التكرار	النسبة
نعم وبشكل دائم	1	%1,5
نعم وبشكل متقطع	43	%64,2
نعم ولكن نادراً	8	%11,9
لا لم استخدمها	15	%22,4
المجموع	67	%100

يبين هذا الجدول رقم (11) أن غالـبية أطبـاء مسـتشـفى الملك فهـد للقوات المسلـحة يستخـدمون قواعد البيانات عـلى الأقراص المدمجة بشكل متـقطع غير مستمـر وذلك كما توضحه النسـبة التي بلغت (64,2 %) وهي أعلى نسبـة، وتقابلها أدنى نسـبة لاستـخدام قواعد البيـانات على الأقراص المدمجة وهي (1,5 %) وكانت لاستخـدام الأطباء لقواعد البيانات بشكل دائم.

جدول رقم (12)

مدى الاستفادة التي يحققها الأطبـــاء من استخدامهم لقواعـــد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة

مدى الفائدة	التكرار	النسبة
مفيدة جداً	17	%25,4
مفيدة نوعاً ما	34	%50,7
غير مفيدة	-	-
دون إجابة	16	%23,9
المجموع	67	%100

يشيـر الجدول رقم (12) إلى أن (25,4 %) من مـجمـوع أطباء العـينة قد أقـروا بأن استخدام قواعد البيانات على الأقراص المدمجة مفيد جدا. في حين أن غالبية الأطباء والتي بلغت نسبتهم (50,7 %) وهي أعلى نسبة، قد أشاروا إلى أن قواعـد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة مفيدة نوعاً ما.

جدول رقم (13)

الصعوبات التي تواجه الأطباء في استخدام قواعد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة

الصعوبة	التكرار	النسبة
عدم توافر القواعد المناسبة لاحتياجاتهم العلمية	16	%23,9
دون إجابة	51	%76,1
عدم معرفة استراتيجيات البحث	15	%22,4
دون إجابة	52	%77,6
عدم توافر إرشاد كاف	16	%23,9
دون إجابة	51	%76,1
عدم وجود مساعد يقوم بعمل البحث	5	%7,5
دون إجابة	62	%92,5
عدم توافر الوقت	18	%26,9
دون إجابة	49	%73,1

يوضح الجدول رقم (13) أن أكبر صعوبة تواجه الأطباء لدى استخدامهم لقواعد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة هي عدم توافر الوقت لديهم لاستخدامها حيث بلغت النسبة لهذه الصعوبة (26,9 %) و هي تمثل أعلى نسبة، بينما كانت مسألة وجود مساعد يقوم بعمل البحث في القواعد الطبية تمثل أدنى نسبة و هي (7,5 %).

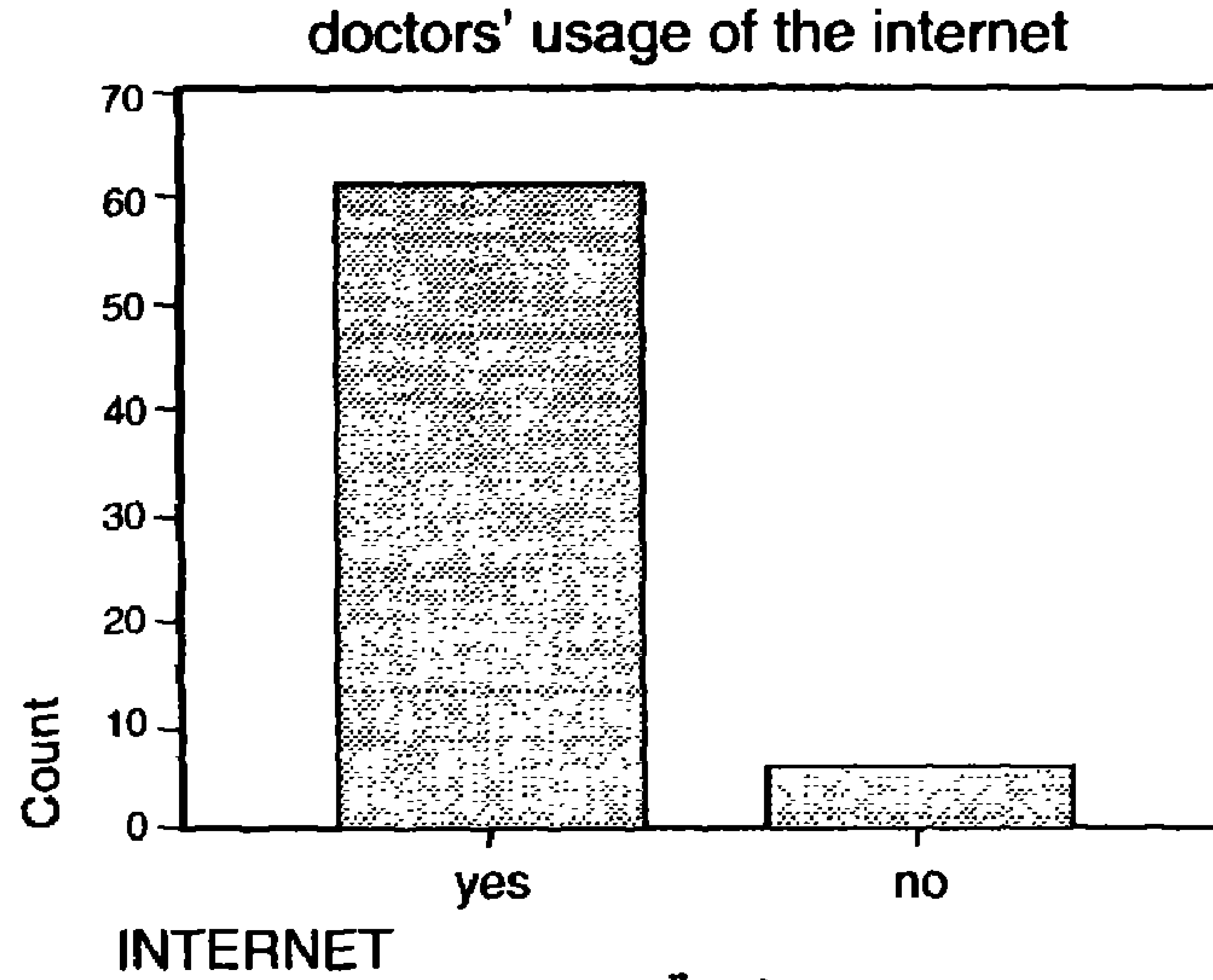
جدول رقم (14)

مدى استخدام الأطباء في مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة لشبكة الإنترنت

مدى الاستخدام	التكرار	النسبة
نعم استخدمه	61	%91,0
لا استخدمه	6	%9,0
المجموع	67	%100

من الجدول رقم (14) يتضح أن معظم أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة يستخدمون الإنترنت حيث بلغت نسبتهم (91,0 %) وهي نسبة مرتفعة جداً، وعلى النقيض نجد أن من لا يستخدمون الإنترنت منهم يمثلون (9,0 %) وهي نسبة منخفضة جداً، واتضح للدراسة من خلال الإجابات أن هؤلاء الذين لا يستخدمون الإنترنت ليس بسبب عدم فائدته وإنما بسبب عدم توفر خدمة الإنترنت في منازلهم.

و من خلال الرسم البياني الذي سنورده الآن سيتضح لنا ذلك.



جدول رقم (16)
أغراض استخدام الأطباء لشبكة الإنترنت

الغرض	التكرار	النسبة
للبحث عن الدراسات و البحوث العلمية	51	%76,1
دون إجابة	15	%22,4
لملاحقة التطورات الحديثة في التخصص	38	%26,7
دون إجابة	29	%43,3
لمتابعة المؤتمرات و نشاطات الجمعيات المتخصصة	32	%47,8
دون إجابة	35	%52,2
للاستخدام العام (ثقافي، ترفيهي، وغيره)	36	%53,7
دون إجابة	31	%46,3

يبين الجدول رقم (16) أن أعلى نسبة لاستخدام الأطباء للإنترنت هي (76,1 %) وكانت لصالح أغراض البحث عن البحوث والدراسات العلمية التي تفيد الأطباء في تخصصاتهم.

3/3 النتائج :-

1- توصلت هذه الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من أطباء مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة مؤهلين تأهيلاً عالياً و هم أكثر من نصف عينة الدراسة.

2- اتضح أن غالبية الأطباء الذين يمثلون عينة البحث ينتمون إلى قسم الجراحة حيث بلغت نسبتهم (19,4 %).

3- أن معظم الأطباء ينتمون إلى الفئة العمرية من (36 - 40 سنة). كما أن غالبية الأطباء لديهم من الخبرة الشيء الكثير حيث أن معظمهم لديه خبرة (11 - 15 سنة) إذ بلغت نسبتهم (29,9 %).

4- معظم الأطباء كانوا من السعوديين، إذ مثلوا أكثر من نصف العينة بنسبة (73,1 %) وهذا يؤكد أن مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة تسير في مشروع السعودة للوظائف وفي جعل الأولوية لأبناء هذا الوطن.

5- أكثر من نصف العينة من الأطباء لا يوجد لديهم إنتاج فكري منشور خاص بهم، وبلغت نسبتهم (64,2 %).

6- أوضحت الدراسة حرص الأطباء على متابعة آخر المستجدات في الساحة الطبية وسعيهم للحصول على أحدث المعلومات المرتبطة بمجالهم وذلك من خلال حضورهم للمؤتمرات العلمية إذ كان أكثر من نصف أفراد العينة قد شاركوا في (10 مؤتمرات وأكثر) حيث بلغت نسبتهم (55,2 %).

7- أن أكثر من نصف أفراد العينة من الأطباء يستخدمون المكتبة الطبية الخاصة بمستشفاهم أحيانا، حيث بلغت نسبتهم (55,2 %).

8- أسفرت الدراسة على أن الدوريات العلمية هي من أكثر مصادر المعلومات استخداماً من قبل الأطباء لما تحويه من مقالات ودراسات حديثة، فكانت نسبة استخدامها من قبل الأطباء أعلى نسبة وهي (70,1 %).

9- كذلك نجد أن غالبية الأطباء يستخدمون قواعد البيانات الطبية على الأقراص المدمجة ولكن بشكل غير متصل وهذا يرجع إلى عدم توافر الوقت لديهم، كما أن غالبيتهم اتفقوا على أنها مفيدة نوعاً ما في إشباع احتياجاتهم العلمية والطبية، حيث بلغت نسبتهم (50,7 %).

10- أوضحت الدراسة أن شبكة الإنترنت أصبح من الأولويات المعلوماتية بالنسبة للأطباء حيث أن معظم أفراد العينة يستخدمونها ويستفيدون منها، حيث بلغت النسبة (91,0%).

11- أن استخدام الإنترنت من قبل الأطباء لملاحقة التطورات الحديثة في التخصص الطبي قد مثل أعلى نسبة في الاستخدام، حيث بلغت (56,7 %)

3/4 التوصيات :-

بناءً على ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، تطرح الباحثة مجموعة من التوصيات لتحقيق الهدف المنشود من توفير مصادر المعلومات الإلكترونية والخدمات المناسبة في مكتبة مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة (مجال البحث) وتطويرها إلى الأفضل،

ولمساعدة المسئولين في هذه المكتبة نحو تخطيط أفضل لخدمات المعلومات الطبية المقدمة لمجتمع الأطباء وغيرهم، وتتمثل هذه التوصيات في الآتي :-

1- التسويق لمكتبة مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة ولخدمات المعلومات التي تقدمها من خلال وضع خطة إعلانية تهدف إلى الإعلان عن هذه الخدمات في إطار رسمي والترويج لها وذلك من خلال توجيه الخطابات الرسمية إلى رؤساء الأقسام الطبية المختلفة في المستشفى ووضع لوحات الإعلان عن خدمات المكتبة في الأقسام الطبية وفي مكتبة المستشفى.

2- توفير أدلة استخدام موجزة لقواعد البيانات الطبية، تتضمن التعليمات الأساسية اللازمة لإجراء البحث الآلي، وذلك لتسهيل الاستخدام من قبل المستفيدين والأطباء.

3- توفير أدلة بالمواقع الطبية الهامة في كل تخصص على حدة، وذلك لتوفير وقت وجهد الأطباء في البحث عما يفيدهم في مجالهم.

4- تشجيع التعاون المشترك بين مكتبة المستشفى والمكتبات الطبية الأخرى في مدينة جدة ومدن المملكة الأخرى، بحيث يتم تلبية احتياجات المستفيدين المعلوماتية في حالة عجز مجموعات أي مكتبة عن توفيرها.

5- توسعة مبنى مكتبة المستشفى حتى يستوعب تقديم خدمات متطورة لمجتمع الأطباء، والعمل على تحديثه بما يتناسب وتطورات العصر وحتى يكون عامل جذب لمجتمع المستفيدين.

6- إنتاج فهرس موحد يضم جميع مقتنيات مكتبة مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة وغيرها من المكتبات الطبية بمدينة جدة ومدن المملكة الأخرى، وإتاحته على الإنترنت إسهاماً في خدمة الأطباء والمستفيدين في المجتمع الطبي.

7- تفعيل دور المكتبة الطبية في جذب رؤساء الأقسام الطبية المختلفة بتكليف أحد أعضاء القسم بالبحث في موضوع طبي معين من موضوعات الساعة، ثم تقديمه في صورة محاضرة أو دراسة لجميع أعضاء القسم، وبذلك تدب الحياة في المكتبة الطبية، وتولد بحوث جديدة جارية ويكون ذلك نواة لبناء وبداية قسم (R and D) (Research and Development) أي (قسم البحث والتطوير).

8- توثيق ما ينتجه الأطباء من بحوث ودراسات ومقالات وضمه ضمن مجموعات المكتبة، مع تسويقه لمراكز المعلومات الأخرى والمكتبات الطبية والجامعات.

9- تشجيع الأطباء وتحفيزهم بمكافآت تشجيعية وشهادات تقديرية نظير جهودهم في المحاضرات التي تدعو إليها المكتبة بما يثري البحث العلمي ويسهم في زيادة تفعيل دور المكتبة.

10- توفير القدرات البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا من اختصاصيي المكتبات والمعلومات لمساندة

الطبيب في الوصول إلى الدراسات العلمية المرتبطة بموضوع بحثه، ومساعدته في إنجاز بحثه.

14- ضم المكتبة الطبية إلى المبنى الأساسي للمستشفى حتى تكون قريبة من الأطباء، وحتى يسهل عليهم ارتيادها.

الهـوامـش

1- أصيل، غادة عبد الوهاب. - اتجاهات أطباء مدينة جدة نحو استخدام قاعدة بيانات ميدلاين في شكل الأقراص المدمجة (رسالة ماجستير). - جدة : جامعة الملك عبد العزيز، 1417. - ص 3

2- بدر، أحمد. - **مناهج البحث في علم المعلومات والمكتبات**. - ط1. - الرياض : دار المريخ للنشر، 1988. - ص 11.

3- إبراهيم، محمد عبد اللطيف. - **معجم المصطلحات الطبية**. - ط1. - الرياض : إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1990. - ص 299.

4- خليفة، شعبان. - **قاموس البنهاوي الموسوعي في مصطلحات المكتبات والمعلومات**. - ط تذكارية. - القاهرة : العربي للنشر والتوزيع، 1991. - ص 246

5- حسن، فايقة. - "تقييم مصادر المعلومات المرجعية الإلكترونية المتاحة على ملفات شبكة الإنترنت والأقراص المدمجة". - **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**. - مج9،ع18 (يوليو 2000). - ص 148.

6- أبو عوف، شعاع. - استخدام الأطباء مصادر المعلومات في مكتبات المستشفيات المختارة في مدينة جدة (رسالة ماجستير). - جدة : جامعة الملك عبد العزيز، 1416هـ. - ص ص 6-86.

7- أصيل، غادة عبد الوهاب. - "مصدر سابق". - ص ص 5 - 122.

8- خدان، بديعة يوسف. - "مدى الإفادة من قواعد المعلومات الطبية والإلكترونية". - **المجلة العربية للمعلومات**. - مج23،ع1 (2002). - ص ص 74-87.

9- الزبيدي، ماجد، عفاف غولي. - "الإنترنت وإتاحة الفهارس الآلية للمكتبات الطبية". - **رسالة المكتبة**. - مج34،ع3 (أيلول 1999). - ص ص 43-61.

10- نوارة، ليلى. - "أساليب استخدام الجراحين مصادر المعلومات في المستشفيات الحكومية في بغداد". - **المجلة العربية للمعلومات**. - مج22، ع2 (2001). - ص ص 140-155

11- ناجي، ميساء. - "استخدام تكنولوجيا المعلومات في المجال الصحي: تجربة من مركز تطوير موارد التعليم". - **العربية 3000**. - س2، ع2 (2001). - ص ص 170-178.

12 -Cook , Alison .- "Quality of health and Medical information on the Internet" .- clinical performance and Quality Health care .- (1991) http:/fidelio.emeraldinisight.com (23 / 10 : 2002)

13- Popoola , S.O. .- "Consumer health information need and services in Nigeria" .- Library Review .- (2000) http;// fidelio.emeraldinisight.com (23/10 ;2000)

14- Wilson , Paul . M. and others .- "Survey of Medical directors: views and use of the

Cochrane Library " .- British Journal of clinical Governance .- (2001)
http : // fidelio.emeraldinsight.com (23/10 ; 2002)

15 -Spelling , Martin . J . "Electronic document interchange opening closed systems with AAP electronic manuscript standards" . in : open system interconnection the communication Technology of 1990, New York:IFLA,1988.-P.-70

16- قنديلجي، عامر، إيمان السامرائي. - **قواعد وشبكات المعلومات المحوسبة في المكتبات ومراكز المعلومات**. - ط1. - عمان : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000. - ص ص 58-59.

17- حسن، فايقة. - " مصدر سابق " .- ص 148

18- المسند، صالح. - " تقنيات المعلومات والاتجاهات الراهنة في المكتبات ومراكز المعلومات " .- **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. - مج5، ع3 (سبتمبر 2000).- ص ص 18-19.

19- حسن، فايقة. - " مصدر سابق " .- ص 149.

20- همشري، عمر، ربحي عليان. **المرجع في علم المكتبات والمعلومات**. - ط1. - عمان : دار الشروق، 1997. - ص 485.

21- قنديلجي، عامر، إيمان السامرائي. - "مصدر سابق" .- ص ص 71-72.

22- السامرائي، إيمان. - "مصادر المعلومات الإلكترونية وتأثيرها على المكتبات" . - **المجلة العربية للمعلومات**. - مج14، ع1 (1993).- ص 69

23- قنديلجي، عامر، إيمان السامرائي. - "مصدر سابق" .- ص 69.

24- عليان، ربحي، ناصر علي. - "خدمة البحث في قواعد البيانات المحزنة على الأقراص المتراصة (CD -ROM) في مكتبة جامعة البحرين" . - **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. - س18، ع4 (أكتوبر 1998). - ص ص 45-46

25- عليان، ربحي، ناصر علي. - " المصدر السابق " .- ص51.

26- عبد الرزاق، عامرة، إلهام جابر. - "قواعد معلومات دايلوق الطبية" . - **المجلة العربية للمعلومات**. - مج10، ع2 (1989). - ص 99.

27- عبد الرزاق، عامرة، إلهام جابر. - "المصدر السابق" . ص ص 97-104.

28 -Medical search Engines and Databases .
http : // www.uky.edu/-injeg00/30p1mars.htm (23-10;2002)

29- قراج، عبد الرحمن، أيمن المصري "المملكة العربية السعودية على الإنترنت" . - **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. - مج4، ع1 (أكتوبر 1998). ص ص 67-68.

30- عليان، ربحي، منال القيسي. - "استخدام شبكة الإنترنت في المكتبات الجامعية: دراسة حالة لمكتبة جامعة البحرين" . - **رسالة المكتبة**. - مج 34، ع4 (كانون أول 1999). ص ص 10-11.

31 -http : //www.wafer.com/tibbiiah.htm (17-2 : 2003)

32 - http : //www.uky.edu/-ihjeng00/30plmars.htm (23-10 : 2002)

33- أبو عوف، شعاع. - "مصدر سابق" . ص 38.

34- أبو عوف، شعاع (أمينة مكتبة مستشفى الملك فهد للقوات المسلحة بمدينة جدة) مقابلة شخصية (جدة : 15 شعبان : 1423هـ)

الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي
دراسة تحليلية لإنتاجه الفكري من 1967م- 2001م

أ.د. محمد جلال سيد محمد غندور
أستاذ بقسم المكتبات المعلومات والوثائق
كلية الآداب جامعة القاهرة- فرع بني سويف

د. إيناس حسين صادق أحمد
مدرس بقسم المكتبات والمعلومات والوثائق
كلية الآداب جامعة القاهرة- فرع بني سويف

ملخص :

تبدأ الدراسة بمسيرة علمية موجزة للدكتور محمد فتحي عبدالهادي ثم تتناول الدراسة الجوانب الوعائية واللغوية والجغرافية والموضوعية لنتاجه الفكري، وارتباط الإنتاجية بالمؤهل الأكاديمي وبالدرجة الوظيفية وبالمراحل العمرية، وأهم الإسهامات والإضافات الجديدة.

المقدمة:

استكمالاً للمسيرة البحثية التي بدأناها حول تطور المنظور العلمي للباحثين الأكاديميين وتأثيره على إنتاجهم الفكري في مجال المكتبات والمعلومات يجئ هذا العمل مجسداً لمرحلة أساسية في هذه المسيرة، فبدونه لاتكمل أشواطها ولاتتضح صورتها، فما كان من الممكن أن نتناول الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات بالدراسة والتحليل غافلين من أعاننا- بعد الله سبحانة وتعالى - على دراسة هذا الإنتاج، ومكننا من الإلمام به وتحليله، فعمله الموسوعي "الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات" بمجلداته الخمسة الذي يغطي هذا الإنتاج منذ بدايته وحتى مطلع الألفية الثالثة يعطي لصاحبه - عدلاً وحقاً - مكانه لايغفلها باحث مثقف أو دارس راشد، فالعمل يعد نبراساً متوهجاً ومشكاة مضيئة تنير طريق لجمهرة الباحثين في المجال والمهتمين به على تنوعهم، ويستوي في ذلك العالم، الباحث الناشئ، والمهني المخضرم، والممارس المبتدئ.

وقد آلينا على أنفسنا منذ بدء هذه السلسلة، أن نتوخى الدقة، ونلتزم بالموضوعية نتجنب التحيز، لذا فالتزامنا بإجراء هذه الدراسة يستند على قيمتين لاتقبلان المساومة "الوفاء" و "العدل"، وأرجو أن نكون قد وفقنا في كلتيهما.

تعريف بالدراسة وموضوعها:

هي دراسة تحليلية للإنتاج الفكري للأستاذ محمد فتحي عبدالهادي أحمد الذي يعد أحد أعلام المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية والوطن العربي، ورائداً من رواد الجيل الثاني في هذا التخصص، وبدأ أستاذنا الجليل رحلته العلمية بالتحاقه بقسم المكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة عام 1960م وحصل في نهاية سنواته الأربع في سنة 1964م على ليسانس الآداب في المكتبات وشهد له جميع أساتذته بالتفوق والنبوغ العلمي في هذا التخصص لذا تم تعيينه معيداً بالكلية في العام نفسه الذي تخرج فيه، ثم بدأ مسيرته الأكاديمية فور تخرجه بالتسجيل لدرجة الماجستير وحصل عليها في عام 1971 وهي بعنوان: «الفهارس والببليوجرافيات بمكتبات الجامعات بالقاهرة من الناحيتين الوصفية والموضوعية: دراسة ميدانية مقارنة».

وبعد حصوله على الماجستير تم تعيينه في العام نفسه مدرساً مساعداً بالقسم، ثم حصل في عام 1972م على دورة تدريبية في "أساسيات الحاسب الآلي" بمعهد الإحصاء بجامعة القاهرة، واهتم في هذه الفترة بالتسجيل للحصول على رسالة الدكتوراة وتتلمذ فيها على يد الأستاذ الدكتور والعالم الجليل أحمد أنور عمر وهي بعنوان: "إنشاء قائمة رؤوس موضوعات عربية في العلوم الاجتماعية مع مسح ميداني لتقنيتها على أسس نظرية وتجريبية". إشراف أحمد أنور عمر.- القاهرة: 1975. 2مج.- أطروحة (دكتوراه).- جامعة القاهرة.- كلية الآداب، قسم المكتبات والوثائق.

ثم عين بعد حصوله على درجة الدكتوراه مدرساً ليصبح أحد أعضاء هيئة التدريس بالقسم عام 1975م فبدأ مرحلة جديدة في حياته الأكاديمية حيث قام بتدريس عشرات المقررات الدراسية على رأسها الفهرسة الوصفية والموضوعية والمكتبات الجامعية. أي في مجاله التخصصي والتي تناولها في رسالتي الماجستير والدكتوراه، كما توسع بعد ذلك في اهتماماته الموضوعية من خلال بحوثه العلمية ودراساته البحثية.

وفي عام 1977- 1978 تم إرساله في مهمة علمية إلى الولايات الأمريكية لمدة عام للتدريب في مكتبة الكونجرس فضلاً عن حضور محاضرات في أقسام المكتبات والمعلومات والقيام ببحوث علمية وزيارات ميدانية مما دعم خبرته الأكاديمية وأضاف له الكثير من الرؤى البحثية، ونتيجة لخبرته في مجال المكتبات وتطويرها فقد استعانت به العديد من الجامعات والمكتبات وعلى رأسها الإمارات العربية في عام 1978م لإعداد دراسة لتطوير مكتبات الجامعة بها.

وبجانب اهتمامه بدراسته، ركز الدكتور محمد فتحي عبدالهادي في ذلك الوقت على

إعداد الأبحاث والدراسات ليرتقي بالسلم الوظيفي الأكاديمي والذي حصل من خلاله على درجة أستاذ مساعد عام 1981 أي بعد حوالي 6 أعوام من حصوله على درجة مدرس، واستمر في الدراسة والبحث حتى حصل على درجة أستاذ عام 1986م، ثم عين مباشرة رئيساً لقسم المكتبات بجامعة القاهرة في الفترة من 1986 وحتى عام 1990 أي بالقسم الذي دخله طالباً منذ 26 عاماً، وفي هذه الفترة استعانت به العديد من الجامعات العربية، فقد سافر في عام 1988 أستاذاً زائراً إلى السودان في جامعة أم درمان الإسلامية في عامي 1976، 1988.

وفي عام 1989 سافر في مهمة علمية إلى بريطانيا لعدة أسابيع للتدريب على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في تدريس المكتبات والمعلومات. وبعد نهاية فترة رئاسته لقسم المكتبات أعير في الفترة من 1991 وحتى 1995 أستاذاً ورئيساً لقسم المكتبات بجامعة السلطان قابوس ثم رجع إلى مصر بعدها أستاذاً بالقسم ثم مديراً لمركز بحوث نظم وخدمات المعلومات منذ عام 1996، كما عين أيضاً رئيساً للعديد من أقسام المكتبات بالجامعات المصرية منها قسم المكتبات والوثائق بكلية الآداب جامعة القاهرة فرع بني سويف في العامين الجامعيين 1986/ 1987 و 1987/ 1988، وقسم المكتبات بجامعة طنطا في الفترة من 1986 إلى 1990، ومشرفاً على قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب جامعة المنيا منذ عام 1997 حتى الآن.

إنجازات أخرى للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي:

هناك العديد من الإنجازات للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي في المجالات الأكاديمية والبحثية والعملية في مجال المكتبات والمعلومات والتي كان لها دور في تطوير هذا التخصص في جمهورية مصر العربية والتي كانت سبباً في ورود اسمه ضمن موسوعة الشخصيات المصرية البارزة الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، ومن بين هذه الإنجازات مايلي:

أولاً المجال العلمي:

تولى الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي العديد من المناصب العملية وتقلد عدة مهام في داخل الجامعة وخارجها وهذه المناصب هي:

* خبير ومستشار بالعديد من الهيئات المصرية والعربية مثل:

- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من عام 1976 إلى 1981.

- المركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية من 1976 إلى 1981.
- مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات من 1976 إلى 1981.
- رئيس لجنة البيليوجرافيا والحاسب الآلي، بالإدارة المركزية للمراكز العلمية بدار الكتب والوثائق القومية منذ 2001 وحتى الآن.
- خبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- خبير بالمعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية بالسعودية.
- مستشار النادي العربي للمعلومات منذ عام 2002 وحتى الآن.

* رئيس تحرير العديد من المجلات منها:
- مجلة المكتبات والمعلومات العربية.
- مجلة الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.
- رئيس التحرير البيليوجرافي لمجلة عالم الكتب.
- رئيس تحرير مجلة الفهرست، التي تصدرها الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية منذ عام 2002 وحتى الآن.
- مستشار التحرير لعدد من المجلات المتخصصة مثل المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات، ومكتبات نت العربية، ومجلة المكتبات والمعلومات بالجزائر.
- بالإضافة إلى أنه محكم بالعديد من الدوريات العربية المتخصصة.

* تقلد عضوية عدد من اللجان والمجالس منها:
- عضو المجلس الأعلى لدار الكتب والوثائق القومية من 1998 إلى 1990.
- عضو لجنة المكتبات الجامعية بجامعة القاهرة 1997 حتى الآن.
- مقرر اللجنة العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس في المكتبات والوثائق.
- عضو مجلس إدارة مركز النشر العلمي بجامعة القاهرة منذ عام 1997 وحتى الآن.
- عضر مجلس البحوث الاجتماعية بأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

* كما رأس الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات الذي أنشئ في عام 1996 لتحقيق الأهداف التالية:

1- إعداد البحوث والدراسات التطبيقية والنظرية التي تخدم مجتمع المكتبات والمعلومات والوثائق والعمل على نشرها وفقاً للأولويات.

2- القيام بالمشروعات والخدمات الببليوجرافية.

3- تقديم الخبرات والاستشارات الفنية في مجال تصميم وتحليل وتقييم نظم المعلومات وتطوير أداء مرافق المعلومات وترشيد استخدامات للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات.

4- اقتراح المواصفات والتقنيات اللازمة للعمل.

5- تنظيم المؤتمرات وحلقات البحث والندوات.

6- عقد البرامج التدريبية وبرامج التعليم المستمر.

7- إبرام الاتفاقيات وتبادل الخبرات مع مراكز البحوث المناظرة والهيئات المعنية داخل الدولة وخارجها.

ثانياً: البحث العلمي:

بالرغم من انشغال أستاذنا الجليل بالتدريس وبإعداد البحوث والدراسات وتعدد مناصبه العلمية والأكاديمية إلا أنه اهتم كثيراً بالبحث العلمي والإشراف على 69 رسالة علمية (مابين رسالة ماجستير ورسالة دكتوراه) في كل من جامعة القاهرة وجامعة الإسكندرية وجامعة طنطا وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز، هذا إلى جانب مشاركته في مناقشات عدد كبير من الرسائل الجامعية التي بلغت 75 رسالة علمية في داخل مصر وخارجها. لذا يعد الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي من أكثر الأساتذة إشرافاً على الرسائل الجامعية وهذا ما أكدته الدراسة التي قام بإعدادها محمد سالم غنيم بعنوان رصيد الأطروحات المجازة والمسجلة بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة حتى أبريل 2001.

وبالإضافة إلى عضويته في اللجنة العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس بتخصص المكتبات والمعلومات منذ عام 1996 والتي يرأسها حالياً منذ عام 2002، فإنه يتولى مسئولية فحص الإنتاج الفكري لترقي أعضاء هيئة التدريس في الجامعة العربية منها السعودية والبحرين والكويت والعراق وعمان.

ثالثاً: المؤتمرات العلمية:

تعد المشاركة في المؤتمرات العلمية والندوات العلمية سواء كانت على النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي من الأنشطة المميزة لأستاذنا العظيم، والجدير بالذكر أنه اشترك بالحضور في أكثر من 75 مؤتمراً علمياً، منها 56 مؤتمراً قدم فيها بحوثاً في كل من القاهرة

ودمشق والإمارات العربية السعودية والعراق والمغرب والكويت وعمان وتونس وقطر.

رابعاً: الجميعات العلمية:

اهتم استاذنا الجليل بالاشتراك في عضوية العديد من الجمعيات المهنية والأكاديمية المصرية والأجنبية نذكر منها أنه عضو مجلس إدارة الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات هذا على المستوى المحلي، أما على المستوى الإقليمي فهو عضو الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (أعلم)، وجمعية المكتبات المدرسية، وجمعية تكنولوجيا التعليم، وجمعية نظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، والنادي العربي للمعلومات.

خامساً: الإنتاج الفكري:

وبجانب اهتماماته السابق ذكرها فقد خصص الكثير من الوقت لينتج أبحاثه العلمية الخاصة وينشرها فأثرى المجال بكم هائل من الأعمال الفكرية في مجال المكتبات والمعلومات وسوف نتناولها بالتفصيل فيما بعد لذا يعد الدكتور محمد فتحي عبدالهادي واحداً من أكثر أساتذة المكتبات والمعلومات إنتاجاً فكرياً وهذا ماتؤكده الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع والتي نذكر منها مايلي:

1- الدراسة التحليلية لسيادته عام 1996 لمواد مجلة المكتبات والمعلومات العربية خلال الأعوام العشرة والتي بلغت 155 مؤلفاً وفيها ظهر أبرز المؤلفين إنتاجاً فكرياً حسب الترتيب: أحمد بدر 15 عملاً، وشعبان عبدالعزيز خليفة 12 عملاً، وشريف شاهين 12 عملاً، وحشمت قاسم 11 عملاً، ومحمد فتحي عبدالهادي 9 أعمال.

2- دراسة ببليومترية قام بها قنديلجي والزبيدي عام 1996 للمجلة العربية للمعلومات في الفترة من 1977 وحتى 1995 تبين فيها أن المجموع الكلي للدراسات المنشورة في تلك الفترة بلغ 279 دراسة وقد تبين أن أكثر المؤلفين إنتاجاً حسب الترتيب هو محمد فتحي عبدالهادي ومحمود أحمد اتيم (13 عملاً)، وعبدالله الشريف (8 أعمال)، وعامر إبراهيم قنديلجي (7 أعمال)، وحسين الهيانلي وحشمت قاسم (6 أعمال) وكل من أحمد بدر وشوقي سالم وعبدالباقي الدالي 5 أعمال.

3- أشار أسامة السيد في دراسته "الإنتاج الفكري في المكتبات والمعلومات 1882- 1995: دراسة في السمات والخصائص" عام 2000، أن الدكتور محمد فتحي عبدالهادي احتل المرتبة الثانية من بين المؤلفين العرب إسهاماً في مجال المكتبات والمعلومات.

4- كما أظهرت الدراسة التي قامت بإعدادها نبيلة خليفة جمعة بعنوان "الاستشهادات

المرجعية في أطروحات المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة 90- 1994" أن اكثر الاستشهادات المرجعية كانت لأعمال الدكتور محمد فتحي عبدالهادي.

مصادر الدراسة:

اعتمدنا في جمعنا للمادة العلمية لهذه الدراسة على عدة مصادر بحثية، ومراجع متخصصة بجانب بعض المصادر الأولية التي حصلنا عليها بالإضافة إلى المقابلة الشخصية للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي والذي له كل الشكر والتقدير ولأنه لم يبخل علينا بأي معلومة نحتاج إليها، وتتلخص قائمة المصادر في:

- السيرة الذاتية التي تتضمن الإنتاج الفكري وقد أعدها الأستاذ الجليل بنفسه.
- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات في عشر سنوات من 1976 حتى 1985م/ إعداد محمد فتحي عبدالهادي. - الرياض: دار المريخ للنشر، 1981.
- الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات: 1986- 1990 / إعداد محمد فتحي عبدالهادي- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1995.
- الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات: 1991- 1996 / إعداد محمد فتحي عبدالهادي. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.

الحدود الزمنية للدراسة:

تغطي الدراسة الإنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي من عام 1967 حتى عام 2001 وقد تم اختيار عام 1967 باعتباره تاريخ صدور أول عمل له. أما بالنسبة لعام 2001 فباعتباره آخر عام مكتملاً قام المؤلف بالنشر فيه.

التغطية الوعائية واللغوية والجغرافية:

تهدف هذه الدراسة إلى التغطية الشاملة للإنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي بأشكاله كافة: كتب، وبحوث ودراسات، ومقالات، وأوراق عمل المؤتمرات، والمراجعات العلمية، وتحقيق الكتب. باللغات كافة التي نشرت بها سواء أكانت في مصر أو خارجها، والحقيقة أنه من الصعب بل من المستحيل أن نجزم أننا غطينا إنتاجه الفكري كاملاً إلا أننا نستطيع التأكيد أن نسبة الأعمال المغطاة يفوق 95% من إنتاجه الفكري المنشور.

الدراسة التحليلة:

تعد هذه الدراسة دراسة تحليلية لأحد علماء المكتبات والمعلومات لذا تم تصميم

11 جدولاً إحصائياً و 7 أشكال بيانية يختص كل منها بأحد خواص الإنتاج الفكري التي تعلقت بالفترة الزمنية وأشكال الأوعية والمؤهل الأكاديمي والدرجة العلمية والمراحل العمرية والمجالات الموضوعية. ولما كانت هذه الدراسة تحليلية فقد تم الربط بين المتغيرات البحثية من حيث الظروف والملابسات الوظيفية والأكاديمية والعلمية التي أحاطت بالإنتاج العلمي في الفترة التي نشر خلالها وذلك بهدف تفسير المؤشرات الرقمية والإحصائية ليوضح صورة الإنتاج الفكري وطبيعته ونوعيته.

إجمالي الإنتاج الفكري: رؤية شمولية:

امتد العطاء الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي فترة زمنية طويلة وهو حصاد سنوات مسيرته العلمية الأكاديمية ومهامه المهنية الوظيفية التي عطتها هذه الدراسة والتي تبلغ حوالي أربعة وثلاثين عاماً أنتج فيها الكثير من الأعمال الفكرية التخصصية التي أثرى بها المكتبة العربية في مجال المكتبات وقد بلغ المجموع الكلي لأعماله 219 عملاً نشرت في خلال السنوات من 1967 حتى عام 2001م. ويوضح الجدول رقم 1، وشكل رقم 1 توزيع الإنتاجية زمنياً/ وعائياً.

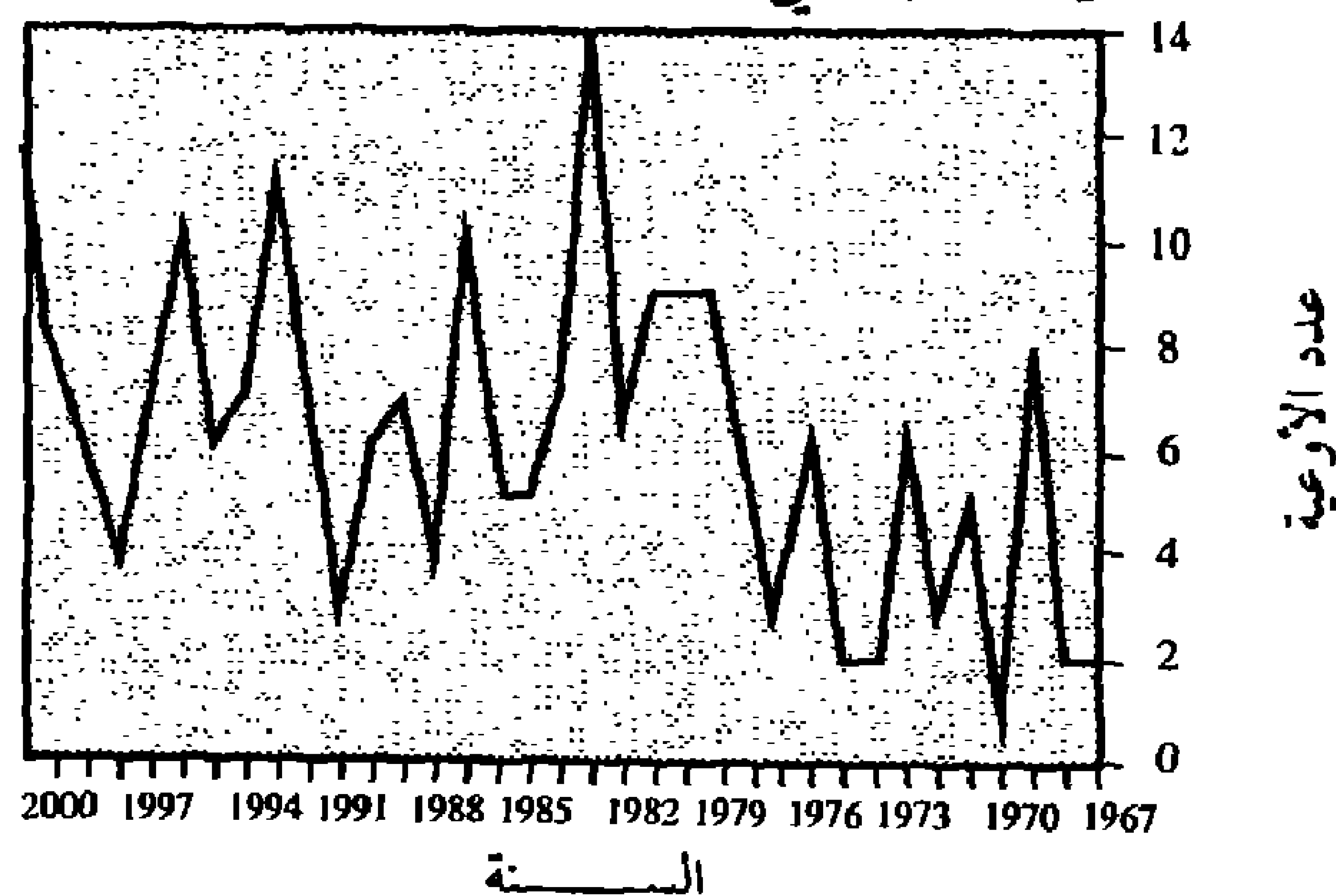
جدول رقم (1) إجمالي الإنتاجية مصنفة زمنياً بنوع الأوعية وعددها منذ عام 1967 حتى 2001

السنة	أطروحة	كتاب		جزء كتاب	بحث		مقال	مقدمة كتاب	ورقة عمل مؤتمر	مراجعة	المجموع	%
		تأليف	ترجمة		تأليف	ترجمة						
1967		1			1						2	0,9
1968					1					1	2	0,9
1969		1	1		3		1			2	8	3,6
1970					1						1	0,4
1971	1			1	2	1					5	2,3
1972		1	1		1						3	1,3
1973				1	3		1		1		6	2,7
1974		1			1						2	0,9
1975	1			1							2	0,9
1976		3			1		1		1		6	2,7
1977		2							1		3	1,3
1978		1			4				1		6	2,7
1979		2			4	1			2		9	4,1
1980		2		1	4				2		9	4,1
1981		1			4				1	3	9	4,1

تابع - جدول رقم (1) إجمالي الإنتاجية مصنفة زمنياً بنوع الأوعية وعددها منذ عام 1964 حتى 2001

السنة	أطروحة	كتاب		جزء	بحث		مقال	مقدمة	ورقة عمل	مراجعة	المجموع	%
		تأليف	ترجمة	كتاب	تأليف	ترجمة		كتاب	مؤتمر			
1982					4		3				7	3,2
1983		2			5		5		1	1	14	6,4
1984		1			4		2				7	3,2
1985		1			1	1	1			1	5	2,3
1986								1	2	2	5	2,3
1987		1	1		2				6		10	4,5
1988		3							1		4	1,8
1989		1			3		1		1	1	7	3,2
1990					3		2		1		6	2,7
1991		1			2						3	1,3
1992		2			3		1			1	7	3,2
1993		3			1		1	3	2	1	11	5
1994			1	1	1		1	1	2		7	3,2
1995		4						1	1		6	2,7
1996		2			2		2		3	1	10	4,5
1997		2							5		7	3,2
1998		2	2								4	1,8
1999		3		1			1		1		6	2,7
2000		3					3		2		8	3,6
2001		5					2		5		12	5,5
المجموع	2	51	6	6	61	3	28	6	42	14	219	100

شكل (1): اجمالي الانتاجية مصنفة زمنياً وعددياً



والمتأمل في الجدول السابق يتضح له أن الدكتور محمد فتحي عبدالهادي بدأ رحلته مع البحث العلمي بعمله معيداً بقسم المكتبات بجامعة القاهرة وبدأ يخوض مجال البحث العلمي وصدر له أول عملين عام 1967 الأول كتاب بعنوان:

دليل الرسائل العلمية الجارية لدرجتي الماجستير والدكتوراه. أغسطس 1967 / إعداد حشمت قاسم، محمد فتحي عبدالهادي، إشراف عبداللطيف إبراهيم.- (القاهرة): الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية. مطبعة جامعة القاهرة، 1967 (مج: 1968).- أع، 101ص، 24 سم.

* والآخر بعنوان رسائل الماجستير والدكتوراه: في الوثائق والعلوم المكتبية: ما أجيز منها وما هو قيد البحث في قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب بجامعة القاهرة حتى نهاية عام 1967 / إعداد محمد فتحي عبدالهادي.

ومنذ تعيينه معيداً بكلية الآداب بجامعة القاهرة عام 1964 وحتى حصوله على الماجستير في عام 1971 أنتج في هذه الفترة 18 عملاً أي بنسبة 8,2% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري.

ثم استمر في الدراسة والبحث ليقدم رسالة للدكتوراه في عام 1975 أي بعدها بأربع سنوات وقدم في هذه الفترة 13 عملاً أي بنسبة 5,9% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري.

ومنذ ذلك الوقت أصبح يقوم بالتدريس في الجامعة وبالإضافة إلى عمله الأساسي هذا أصبح خبيراً ومستشاراً بالعديد من الهيئات المصرية والعربية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية ومركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات في الفترة من 1976 حتى 1981 مع إرساله إلى مهمة علمية في عام 1977- 1978 بالولايات المتحدة الأمريكية لمدة عام للتدريب في مكتبة الكونجرس هذا إلى جانب اهتمامه بالدراسة والبحث العلمي للترقي في السلم الوظيفي ليصبح أستاذاً مساعداً في عام 1981 والذي أنتج فيه حوالي 42 عملاً أي بنسبة 19,2% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري.

كما اهتم أستاذنا الجليل بالتدريس بالجامعة وإعداد البحوث ليصل إلى أرقى الدرجات العلمية بحصوله على الأستاذية عام 1986 وأنتج خلال هذه الفترة 38 عملاً أي بنسبة 17,3% من المجموع الكلي لأعماله.

وبعد حصوله على الأستاذية تم تعيينه رئيساً لقسم المكتبات بجامعة القاهرة منذ عام

1986 حتى 1990 هذا إلى جانب إلقائه المحاضرات وأنتج في هذه الفترة 27 عملاً أي بنسبة 12,3% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري وبذلك فهي تعد أقل من الفترات السابقة أي فترة حصوله على أستاذ مساعد أو أستاذ وربما يرجع ذلك إلى عمله رئيساً لقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة الذي يأخذ من وقته الكثير من العمل الإداري ومتطلبات القسم هذا إلى جانب الاستعانة به في العديد من الجامعات العربية فقد سافر أستاذنا زائراً بالسودان في جامعة أم درمان في عام 1988، كذلك عين أيضاً رئيساً لقسم المكتبات بجامعة طنطا في الفترة من 1989 حتى عام 1990 وكذلك رئيساً لقسم المكتبات الوثائق بكلية الآداب فرع بني سويف عامي 1986، 1987 هذا إلى جانب سفره في مهمة علمية إلى بريطانيا لعدة أسابيع للتدريب على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات في تدريس المكتبات والمعلومات مما أخذ الكثير من الوقت والجهد على حساب البحث العلمي والإنتاج الفكري في هذه الفترة.

وفي عام 1991 وحتى عام 1995 أعير أستاذنا ورئيساً لقسم المكتبات بجامعة السلطان قابوس وفي خلال هذه الفترة أنتج 34 عملاً أي بنسبة 15.5% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري وبذلك بدأ يزداد إنتاجه الفكري عن الفترة السابقة وربما يرجع ذلك إلى تفرغه بجانب عمله في فترة الإعارة إلى البحث العلمي والإبداع العلمي.

ثم عاد إلى مصر أستاذاً بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة في الفترة من 1996 حتى 1997 ثم بعدها في عام 1998 عين وكيلاً لكلية الآداب لشئون المجتمع والبيئة وحتى الآن وأنتج سيادته في خلال هذه الفترة 47 عملاً أي بنسبة 21,5% وتعد هذه الفترة من أزهى فترات إنتاجه الفكري على الرغم من انشغاله في العديد من الوظائف مثل عضويته في اللجنة العلمية الدائمة لترقية أعضاء هيئة التدريس بتخصص المكتبات والمعلومات منذ عام 1996 أيضاً حتى الآن، وعضو المجلس الأعلى لدارالكتب والوثائق القومية في عام 1998- 1999 وعضو لجنة المكتبات الجامعية بجامعة القاهرة عام 1997 حتى الآن، وعضو مجلس إدارة مركز النشر العلمي بجامعة القاهرة منذ عام 1997 حتى الآن ومستشار النادي العربي للمعلومات منذ عام 2002 وحتى الآن.

كما تشير الدراسة الإحصائية إلى أن الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي توالى إنتاجه الفكري منذ عام 1967 ومنذ ذلك الحين لم يتوقف في أي عام من الأعوام عن إصدار بحث أو مقالة أو كتاب لذا فهو يتصف بالاستمرارية منذ عام 1967 حتى نهاية هذا البحث. كما تشير الدراسة الإحصائية للإنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي خلال السنوات إلى أنها أخذت مساراً متذبذباً بين الصعود والهبوط من حيث

الكم وقد سجلت أعلى إنتاجية في عام 1983 (14 عملاً أي بنسبة تمثل 6.4%) ويليه عام 2001 (12 عملاً أي بنسبة 5,5%) ثم يليه عام 1993 (11 عملاً أي بنسبة 5%) ثم يليه عاما 1987، 1996 حيث بلغت كل منهما (10 أعمال أي بنسبة 4,5%) ثم تليه أعوام من 1979، 1980، 1981 أنتج في كل منهما (9 أعمال أي بنسبة 4,1%) ثم يليهما عاماً 1969، 2000 حيث أنتج في كل منهما (8 أعمال أي بنسبة 3.6%).

الإنتاجية وارتباطها باللغة العربية:

يتبين من الدراسة التحليلية للإنتاج الفكري للدكتور محمد فتحي عبدالهادي أن معظم كتاباته باللغة العربية حيث بلغت 216 عملاً أي بنسبة تقدر بـ 98,6% وكتب باللغة الإنجليزية 3 أعمال فقط أي بنسبة 1,4% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري وهذه الأعمال هي:

1- Libraries and Librarianship In Egypt: a Survey and Prospects/ By Mohammed Fathi Abdel Hady and Others.- 8Leares.

2- A Survey Of Education For Library and Information science In Egypt. The Maghreb Countries and Sudan/ Mohammed Fathi Abdel Hady and Abdel- Majid Bouazza.- P26-40.

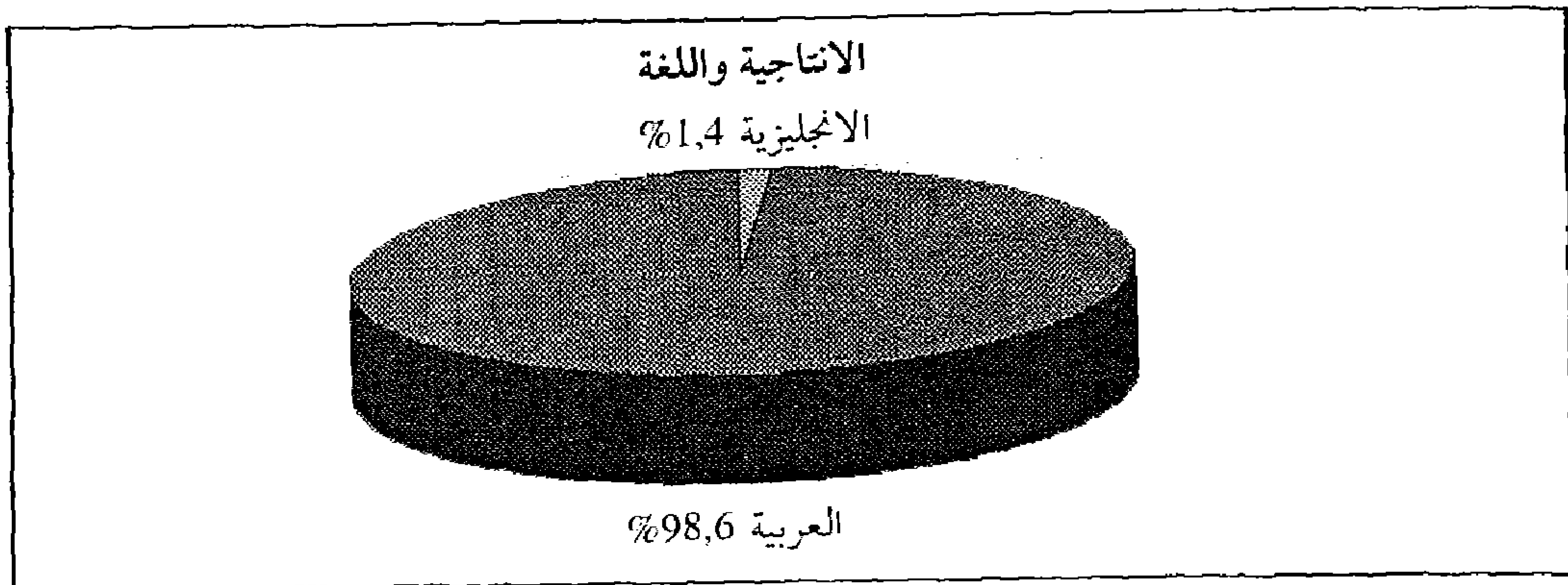
3- Information and Libraries In The Arab World/ Compiled and Edited By Michael Wise and Anthony Olden- London: Library Association.

Publishing: 1994.- (Information and Libraries In The Developing World; Vol3).

ومن الواضح أن إجادته الكتابة باللغة العربية جعلته يمتلك مفاتيح هذه اللغة فتتصف كتاباته لذلك بجزالة التعبير، وسهولة الفهم.

جدول رقم (2): الإنتاجية وارتباطها باللغة

اللغة	عدد الأعمال	النسبة
العربية	216	98,6
الإنجليزية	3	1,4
المجموع	219	100



شكل رقم (2): الإنتاجية وارتباطها باللغة

الإنتاجية وارتباطها بأشكال الأوعية:

يتضح من خلال الدراسة التحليلية للإنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي أنه صدر في ثمانية أشكال وهي الأطروحات (المؤلفة والمترجمة) وأجزاء من الكتب والبحوث والمقالات ومقدمة الكتب وأوراق عمل المؤتمرات والمراجعات التي تشمل تحقيق الكتب.

ويتبين من خلال الجدول رقم 3، والشكل رقم 3 أن البحوث تعد من أكثر أشكال الأوعية تكراراً فقد بلغت 64 بحثاً (61 بحثاً مؤلفاً، 3 أبحاث مترجمة) أي بنسبة 29,2% وبذلك تمثل هذه النسبة أكثر من ربع الإنتاج الفكري الكلي لسيادته ويعد الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي كغيره من الباحثين والعلماء الذين يهتمون بالدراسة والبحث ومن ثم يلجئون إلى سرعة نشر أفكارهم البحثية المبتكرة والجديدة بغية الحصول على السبق العلمي مما يساعد على بث هذه الأفكار وتوثيقها وهي تعد من المتطلبات الأساسية للترقي الأكاديمي.

والمتأمل في البحوث والمقالات التي صدرت للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي يتبين ما يلي:

- يعد عاما 1979 و 1983 من أكثر الأعوام إنتاجاً للأبحاث ففي كلّ منهما قام بنشر 5 أبحاث أي بنسبة 7,8% من المجموع الكلي للبحوث والمقالات وفي كل من العامين كان يوجه أبحاثه للارتقاء في السلم الوظيفي، فتهدف أبحاثه عام 1979 إلى حصوله على درجة أستاذ مساعد، وقد حصل عليها بالفعل في عام 1981، ومنذ عام 1983 وحتى عام 1986 هدفت أبحاثه خلال هذه الفترة إلى التقدم للحصول على درجة الأستاذية.

وإذا ما عولجت الظواهر الرقمية بطريقة مغايرة نجد أنه في الفترة من عام 1976 حتى عام 1981 قام بنشر 18 بحثاً أي بنسبة 28,1% من المجموع الكلي للأبحاث. وفي الفترة من 1982 حتى عام 1986 قام بنشر 15 بحثاً أي بنسبة 23,4% من المجموع الكلي للأبحاث وبذلك نجد أن هذه الفترة هي أكثر كثافة، ويرجع ذلك إلى جهود أستاذنا الجليل في تثبيت أقدامه في المجالين العلمي والأكاديمي.

- تعد الكتب (المؤلفة والمترجمة) ثاني أوعية المعلومات نشراً وقد بلغت 57 كتاباً أي بنسبة 26% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري أي ربع إنتاجه الفكري الكلي والمتفحص للكتب يتبين له مايلي:

* يفضل الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي تأليف الكتب عن ترجمتها وهذا يتضح من خلال الجدول التالي حيث تبين أن تأليفه للكتب بلغ 89,5%، بينما بلغت نسبة كتبه المترجمة 10,5%.

* يعد عام 2001 من أكثر الأعوام إنتاجاً للكتب حيث بلغ إنتاجه فيه 5 أعمال أي بنسبة 8,8% وفيه وصل إلى ذروة نضجه العلمي فكان يشغل في هذه الفترة منصب أستاذ ووكيل كلية الآداب لشئون المجتمع والبيئة بجامعة القاهرة.

* كما يعد عاما 1995و 1998 أكثر الأعوام إنتاجاً للكتب حيث أنتج في كل منها 4 كتب أي بنسبة 7% إلا أنه في عام 1998 (أنتج 4 كتب منها كتابان مؤلفان وكتابان مترجمان) حيث ارتفعت نسبة أعماله المترجمة في هذه الفترة.

* والحقيقة أن فترة سفرة إلى عمان تعد فترة مثمرة في حياته العلمية حيث قام فيها بنشر أحد عشر كتاباً أي بنسبة 19,3% من المجموع الفكري الكلي لسيادته (عن وعاء الكتب)، وربما يرجع ذلك إلى أنه أثناء سفر سيادته قد وجد الوقت للتفرغ للكتابة والبحث أكثر من فترات تواجده في مصر.

- تعد أوراق عمل المؤتمرات ثالث أشكال الأوعية إنتاجاً للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي قد بلغت 42 عملاً أي بنسبة 19,2% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري الكلي وربما يرجع ذلك إلى كثرة المؤتمرات التي شارك فيها والتي بلغت 75 مؤتمراً عملياً سواء أكانت على المستوى المحلي أو على المستوى الأقليمي والعالمي من بينها 56 مؤتمراً قدم فيها أبحاثاً علمية والفاحص لأعمال المؤتمرات يتبين له مايلي:

* يعد عام 1987 أكثر السنوات إنتاجاً لأعمال المؤتمرات والذي قدر بـ 6 أعمال أي بنسبة 14,3% من المجموع الكلي لأعمال المؤتمرات وربما يرجع ذلك إلى أنه أول عام بعد

حصوله على الأستاذية مما أدى إلى تفرغه لتقديم هذا الكم الكبير في أعمال المؤتمرات.

* كما يعد عاماً 1997 و 2001 ثاني السنوات إنتاجاً لأعمال المؤتمرات والتي تقدر بـ 5 أعمال في العام أي بنسبة 12%.

- تعد المقالات رابع أوعية المعلومات نشراً لدى الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي وقد بلغت 28 عملاً أي بنسبة 12,8% من المجموع الفكري الكلي لسيادته حيث يهتم كثير من الباحثين والعلماء بنشر أفكارهم البحثية المبتكرة والجديدة بغية السبق العلمي وتوثيقها وهو ما يحدث غالباً من خلال البحوث والمقالات التي تنشر في الدوريات المتخصصة أو من خلال أوراق عمل المؤتمرات. والمتأمل في المقالات يتبين له مايلي:

* يعد عام 1983 أكثر السنوات إنتاجاً للمقالات والذي يقدر بـ 5 أعمال في العام أي بنسبة 17,8% من المجموع الكلي للمقالات، كما يعد عاما 1982، 2000 ثاني السنوات إنتاجاً للمقالات والتي تقدر في كل منها بـ 3 أعمال أي بنسبة 10,7% في كل منها.

- كما تعد المراجعات العلمية خامس أشكال الأوعية إنتاجاً للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي وقد بلغت 14 عملاً أي بنسبة 6,4% من الإنتاج الفكري الكلي له. والمتفحص للمراجعات العلمية يتبين أن عام 1981 أكثر السنوات إنتاجاً للمراجعات العلمية إذ بلغ 3 أعمال أي بنسبة 21,4% ثم يليها عاما 1968 و 1986 إذ بلغت عملين في العام الواحد أي بنسبة 14,3% بينما بقية الأعوام بلغت عملاً واحداً فقط.

ويتبين من الدراسة التحليلية أن أجزاء الكتب ومقدماتها تأتي في ذيل قائمة الإنتاج الفكري حيث بلغت ستة أعمال لكلّ منها أي بنسبة 2,7% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري، بينما تأتي الأطروحات والتي تبلغ أطروحتين فقط بنسبة 0,9%.

ولقد أظهرت الدراسة العديد من النتائج العامة للإنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يعد أول عمل لسيادته كتاب في عام 1967 بعنوان:

دليل الرسائل العلمية الجارية لدرجتي الماجستير والدكتوراه. أغسطس 1967/ إعداد حشمت قاسم، محمد فتحي عبدالهادي، إشراف عبداللطيف إبراهيم. - (القاهرة): الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية. مطبعة جامعة القاهرة، 1967 (مج: 1968). - أ-ع، 101ص، 24سم. في رأس العنوان: جامعة القاهرة. كلية الآداب.

أما آخر كتاب له فهو بعنوان:

الفهارس المفصلة لمجلة معهد المخطوطات العربية 1955- 2000م/ إعداد محمد فتحي عبدالهادي. فيصل الحضان.- ط1- القاهرة: معهد المخطوطات العربية، 2001- 271م.

- كما يعد من أول أعماله أيضاً بحث بعنوان:

رسائل الماجستير والدكتوراه في الوثائق والعلوم المكتبية: ما أجيز فيها وما هو قيد البحث في قسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة حتى نهاية عام 1967 / إعداد محمد فتحي عبدالهادي، حشمت قاسم.- عالم المكتبات. س9، ع4 (يولية/ أغسطس 1967).- ص4- 5، 10.

أما آخر بحث له فكان بعنوان:

مجلة المكتبات والمعلومات العربية (1985- 1995): دراسة تحليلية وكشاف (1) الكشاف / محمد فتحي عبدالهادي.- مجلة المكتبات والمعلومات العربية.- س16، ع3 (يوليه 1996).- ص 146- 201.

- كما تعد ورقة العمل التي قدمها في مؤتمر الإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي أول عمل تم إعداده لمؤتمر وهو بعنوان:

رؤوس الموضوعات في الإعداد الببليوجرافي بالمكتبات العربية/ محمد فتحي عبدالهادي.- ص 249- 294 في مؤتمر الإعداد الببليوجرافي للكتاب العربي (1973: الرياض).

أما آخر أعماله فهي:

نحو سياسة وطنية مصرية لإعداد أخصائي المكتبات والمعلومات.- 12 ورقة في المائدة المستديرة حول السياسة الوطنية للمعلومات في مصر.- القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.- 2001.

- أما بالنسبة للمقالات فتعد أول المقالات:

دراسة المكتبات في جامعة القاهرة: إنشاء معهد عال للمكتبات بالجامعة/ محمد فتحي عبدالهادي.- عالم المكتبات.- س11، ع3- 4 (مايو/ أغسطس 1969).- ص7- 8.

أما آخر مقالة له فهي بعنوان:

مهنة الأرشيف والوثائق في العالم العربي.- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.- مج8، ع16 (يوليه 2001).- ص7- 10.

- كما يعد أول جزء من كتاب:

الكشاف/ إعداد محمد فتحي عبدالهادي.- مج6، ص1130.- في الموسوعة الذهبية/ رئيس التحرير إبراهيم عبده.- ط مزيدة ومنقحة.- (القاهرة): مؤسسة سجل العرب، 1971.

أما أخر جزء من كتاب فهو :

العطاء الفكري لثروت عكاشة: دراسة ببليوجرافية.- ص587- 606.

في ثروت عكاشة: وردة في عروة الفارس النبيل.- ط1.- الصفاة، الكويت: دار سعاد الصباح، 1999.

- أما بالنسبة لمقدمات الكتب فنجد أن أول مقدمة هي:

وضع نظام عربي لاختزان واسترجاع المعلومات في قطاع العلوم الزراعية / فتحي عثمان أبو النجا، تقديم محمد فتحي عبدالهادي.- تونس: المعهد الأعلى للتوثيق، مركز البحوث في علوم المكتبات والمعلومات، 1987.- ص11- 13.

أما آخر مقدمة في الكتب فكانت بعنوان:

تصدير / محمد فتحي عبدالهادي.- ص23- 25.

في اقتصاديات المعلومات: دراسة للأسس النظرية وتطبيقاتها العملية على مصر وبعض الدول الأخرى / ناريمان إسماعيل متولي.- ط1.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1995.

- كما تعد أول مراجعة علمية هي:

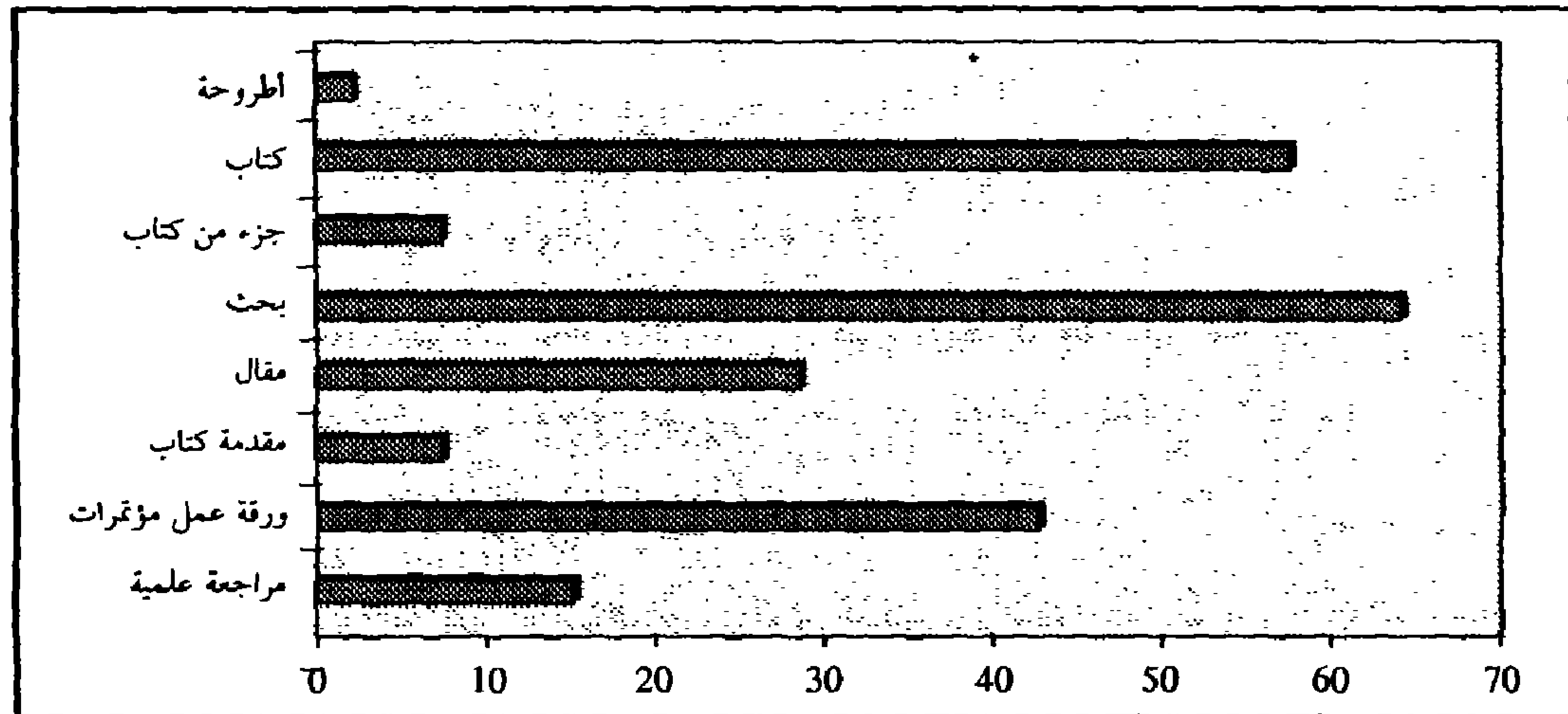
المكتبة والتربية: دراسة في الاستخدام التربوي للكتب والمكتبات، تأليف عبدربه محمود، عبدالجليل السيد حسن. القاهرة، 1968 (عرض) محمد فتحي عبدالهادي.- عالم المكتبات.- س11، ع1- 2 (يناير / ابريل 1969).- ص31.

أما آخر المراجعات العلمية فهي:

نظرات في كتاب الببليوجرافيا أو علم الكتاب / عرض محمد فتحي عبدالهادي.- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.- مج3، ع6 (يوليه 1996).- ص267- 272.

جدول رقم (3): الإنتاجية مصنفة بنوع الوعاء

نوع الوعاء		التكرار	النسبة المئوية
أطروحة		2	0,9
كتاب	تأليف	51	23,3
	ترجمة	6	2,7
جزء من كتاب		6	2,7
بحث أو دراسة	تأليف	61	27,8
	ترجمة	3	1,4
مقال		28	12,8
مقدمة كتاب		6	2,7
ورقة عمل مؤتمرات		42	19,2
مراجعة علمية		14	6,4
المجموع		219	99,9



شكل رقم (3): الإنتاجية مصنفة بنوع الوعاء

ومن خلال دراسة الإنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي يتبين أن معظم إنتاجه صدر في شكل بحوث ومقالات وأعمال مؤتمرات نشرت في دوريات وهي تمثل 103 مقالة في دورية أي تمثل نسبة 47% من الإنتاج الفكري الكلي لسيادته لذا وجدنا من الضروري حصر هذه الدوريات وتعرف مساهماته في كل منها، ويلخص الجدول التالي نتائج هذه الدراسة:

الجدول رقم (4): توزيع المقالات والبحوث والدراسات على الدوريات التي نشر فيها

م	عنوان الدورية	المجموع	النسبة المئوية
1	صحيفة المكتبة	16	15,5
2	المجلة العربية للمعلومات	15	14,6
3	عالم الكتاب	14	13,6
4	عالم الكتب	11	10,7
5	عالم المكتبات	9	8,7
6	مجلة المكتبات والمعلومات العربية	7	6,8
7	الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات	5	4,8
8	عكاظ	4	3,9
9	الإداري	3	2,9
10	الفيصل	2	1,9
11	مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة الملك عبدالعزيز بجدة)	2	1,9
12	أحوال المعرفة	1	1
13	الأهرام	1	1
14	التراث الشعبي	1	1
15	دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات	1	1
16	عالم المعلومات	1	1
17	المجلة الاجتماعية القومية	1	1
18	مجلة الكتاب العربي	1	1
19	مجلة المكتبات والمعلومات	1	1
20	مجلة اليونسكو للمكتبات	1	1
21	المدينة المنورة	1	1
22	مكتبات. نت	1	1
23	مكتبة الإدارة	1	1
24	مكتبة الجامعة	1	1
25	المنار	1	1
26	الوثائق	1	1
	المجموع	103	100

يتبين لنا من خلال الدراسة الإحصائية التي أجريت على الدوريات استحواذ أربع دوريات من ست وعشرين دورية على أكثر من نصف المقالات التي قام بنشرها الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي أي بنسبة 54,3% من المجموع الكلي للمقالات، حيث انفردت مجلة صحيفة المكتبة بـ 16 عملاً، والمجلة العربية للمعلومات بـ 15 عملاً، وعالم

الكتاب بـ 14 عمـلاً وعالم الكتب بـ 11 عمـلاً، بينما نشر في باقي الدوريات مـايساوي %45,7 .

كما تبين أيضاً من خلال الجـدول السابق أن الدكتور محمد فتحي عـبدالهادي قام بنشر مقالة واحدة في خمس عشرة مجلة أي بنسبة %57,7 من المجموع الكلي للمجلات.

الإنتاجية وارتباطها بالمؤهل الأكاديمي:

تشير الدراسة التحليلة للإنتاج الفكري للأستاذ الدكتـور محمد فتحي عبدالهادي أنه منذ تخرجه عام 1964 كان لديه ملكة الكتابة والبحث، مما أهله لنشر أول أعماله عام 1967.

وفي خلال فترة حصوله على الليسانس وقبـل حصوله على الماجستير أي في الفترة من 1964 حتى عام 1970 نجد أنه أنتج 13 عملاً أي بنـسبة %5,9 من إنتاجه الفكري ومن المؤكد أن هذه النسبة هي نسبة قليلة مقارنة بإنتاجه الفكري ولكنه في هذه الفترة لم يحصل على أية دراسات أكاديمية عليا بالإضافة إلى انشغاله للحصول على الماجستير لذا فهذه الفترة تعد من قبيل الإعداد والتجهيز للولوج إلى مجال البحث العلمي.

وفي الفترة من 1971- 1974 بعد حصوله على الماجستير زادت هذه الكمية لتصل إلى 16عملاً أي بنسبة %7,3 وبالرغم من انشغاله بالحصـول على درجة الدكتوراة التي تتطلب من البـاحث تكريس الكثيـر من الوقت للدراستين النظرية والمـيدانية إلا أننا نجـد زيادة في الإنتاجية (بنسبة %1,4).

وبعد حصوله على الدكتوراه تفرغ سيادته لأعـمال البحث والكتابة وكانت جزءاً رئيسياً من أعمـاله فأنتج خلال الفـترة من 1975- 1980 35 عملاً أي بنـسبة %16 من إنتاجه الكلي.

وفي الفترة من 1981 حتى عام 1985 بعد ترقيه في السلم الأكاديمي إلى أستاذ مساعد أنتج في هذه الفترة 42 عملاً أي بنسبة %19.2 من الإنتاج الفكري الكلي له، ويرجع ذلك إلى نضـوجه العلمـي مع الاهتمـام بالأبحـاث والدراسات بجـانب تركـيزه على الجـانب الأكاديمي مـن إلقاء المحاضـرات والإشراف على رسـائل، هذا بجانب اهـتمامـه بالأنشطة العلمية.

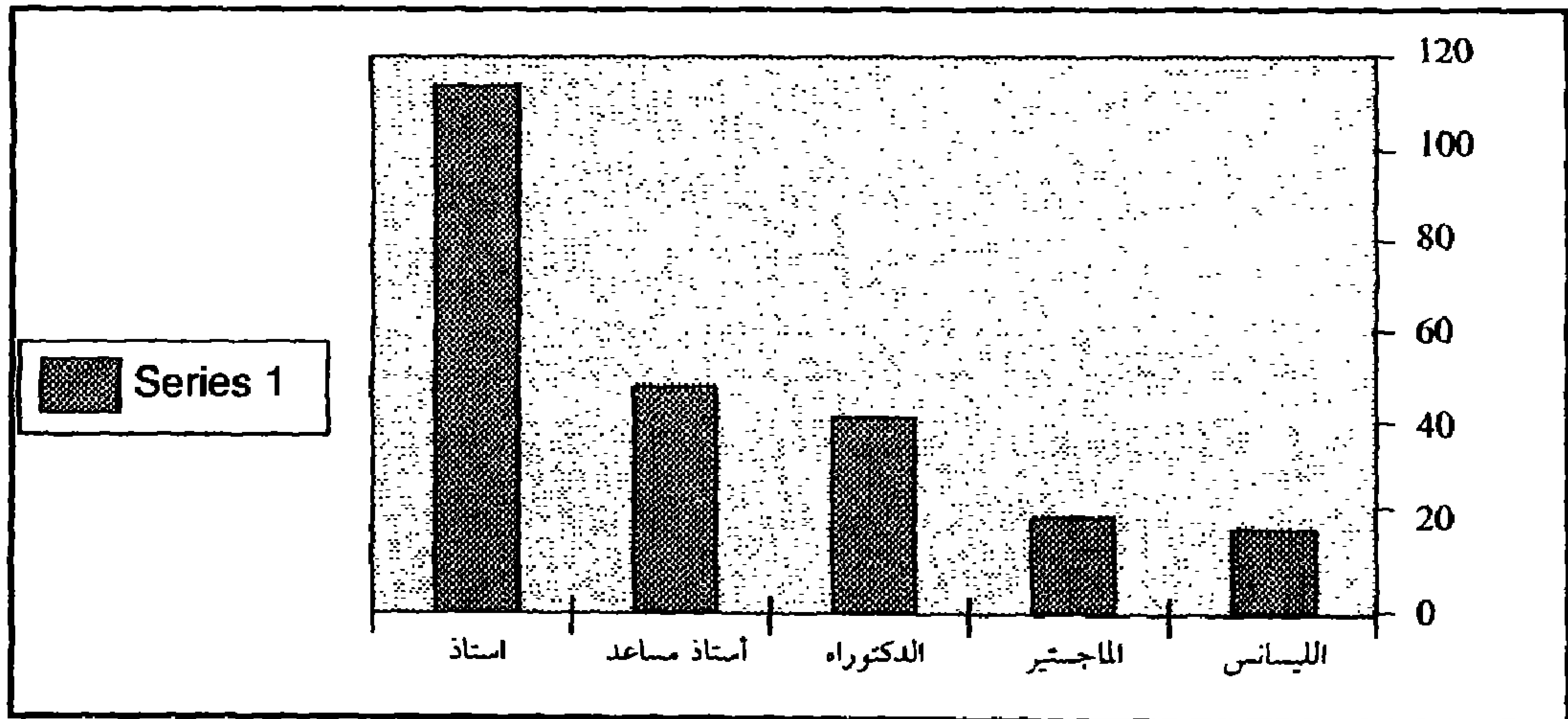
ومن خلال الدراسة التـحليلة للإنتاج الفكري له تبين أن أكثر الفتـرات إنتاجاً فكرياً هي مابعد الأسـتاذية وهي منذ عام 1986 وحتى الآن أنتج فيها 113 عملاً أي بنسبة %51,6 حيث تفرغ سـيادته وأعطى جزءاً كبيـراً من وقته للكتابة والبحث وقـد عرف عنه انه يهيئ

لنفسه مناخاً مناسباً للكتابة دون أن يعوقه أي شئ عن عمله في البحث العلمي.

وفي هذه الفترة اصبح أستاذاً زائراً في العديد من الجامعات منها جامعات السلطان قابوس والسودان والإمارات العربية والمملكة السعودية مما أكسبه احتكاكاً فكرياً بالعديد من الأساتذة من كليات مختلفة وأثرى فكره ودعمه، بالإضافة إلى أنه أصبح عضواً في اللجنة الدائمة للترقي، وتصديه للإشراف على الرسائل الجامعية ومناقشتها، وكانت حصيلة ذلك كله نضوجاً عملياً، وثراءاً فكرياً، أفرز إنتاجاً ذا قيمة متميزة لعلم المكتبات والمعلومات في مصر وعلى امتداد الوطن العربي.

جدول (5): الإنتاجية وارتباطها بالمؤهل الأكاديمي

المؤهل الأكاديمي	السنوات	الإنتاجية	النسبة المئوية
الليسانس	1964 - 1970	13	5,9
الماجستير	1971 - 1974	16	7,3
الدكتوراه	1975 - 1980	35	16
استاذ مساعد	1981 - 1985	42	19,2
أستاذ	1986 – حتي الآن	113	51,6
المجموع	38 عام	219	%100



شكل رقم (4): الإنتاجية وارتباطها بالمؤهل الأكاديمي

وإذا استثنينا أطروحتي الماجستير والدكتوراه نجد أن التوزيع الوعائي للإنتاج الفكري للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي يتمثل في الجدول التالي:

جدول رقم (6): دراسة إحصائية مقارنة للإنتاجية قبل مؤهل الدكتوراه وبعده مصنفة وعائياً

نوع الوعاء		ما قبل الدكتوراه		ما بعد الدكتوراه		المجموع	
		عدد الأعمال	%	عدد الأعمال	%	عدد الأعمال	%
كتاب	تأليف	4	14,3	47	24,9	51	23,5
	ترجمة	2	7,1	4	2,1	6	2,7
جزء من كتاب		2	7,1	4	2,1	6	2,7
بحث أو دراسة	تأليف	13	46,4	48	25,4	61	28,1
	ترجمة	1	3,6	2	1,1	3	1,4
مقال		2	7,1	26	13,7	28	12,9
مقدمة كتاب				6	3,2	6	2,8
ورقة عمل مؤتمرات		1	3,6	41	21,7	42	19,4
مراجعة علمية		3	10,7	11	5,8	14	6,5
المجموع		28		189	%100	217	%100

من خلال الجدول السابق لتوزيع كم الإنتاج بين مرحلتي ماقبل الدكتوراه ومابعدها يتضح أن انغماس الدكتور محمد فتحي عبدالهادي في مجال البحث العلمي بطريقة متعمقة جاء في مرحلة مابعد الدكتوراه والتي بلغ فيها 190 عملاً أي بنسبة 87,8% وقد تضمنت هذه الفترة أكبر إنتاجية له وقد بلغ نشر الكتب (مؤلفة ومترجمة) حوالي 72% من مجموع الإنتاج الفكري تليها الأبحاث (مؤلفة ومترجمة) بنسبة 26,5% ثم تليها أعمال المؤتمرات بنسبة 21,7% ثم المقالات بنسبة 13,7% ثم المراجعات العلمية بنسبة 5,8% ثم أجزاء من الكتب بنسبة 4,1% ثم مقدمة الكتب بنسبة 3,2%.

أما فترة ماقبل الدكتوراه فبلغت نسبة أعماله 28 عملاً أي بنسبة 12,9% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري وربما يرجع ذلك إلى انشغاله في إعداد أطروحته البحثية هذا إلى جانب نضوجه العلمي الذي غالباً ما يتبلور بعد إعداد الباحث لدرجة الدكتوراه. ومن خلال الدراسة التحليلية للإنتاج الفكري الذي أعده قبل الدكتوراه يتبين أن أكثر الأوعية إنتاجاً هو الأبحاث والدراسات (مترجمة ومؤلفة) وبلغت نسبتها 50% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري يليها الكتب حيث أنتج في خلال هذه الفترة 6 كتب فقط (مؤلفة ومترجمة) أي بنسبة 21,4% ثم المراجعات العلمية والتي بلغت نسبتها 10,7% ثم المقالات بنسبة 7,1% وأخيراً أعمال المؤتمرات والتي بلغت عملاً واحداً فقط أي بنسبة 3,6%.

وما سبق يدل على أن الدكتوراه هي الدرجة التي يستطيع الباحث بعدها أن ينطلق

بأفكاره العلمية في آفاق البحث العلمي وتشير هذه الظاهرة إلى أن الحصول على درجة الدكتوراه يعد حافزاً للباحث للانفتاح على مجال البحث العلمي والانغماس فيه، نتيجة لانتمائه الفعلي وارتباطه بتخصصه.

الإنتاجية وارتباطها بالدرجة الوظيفية:

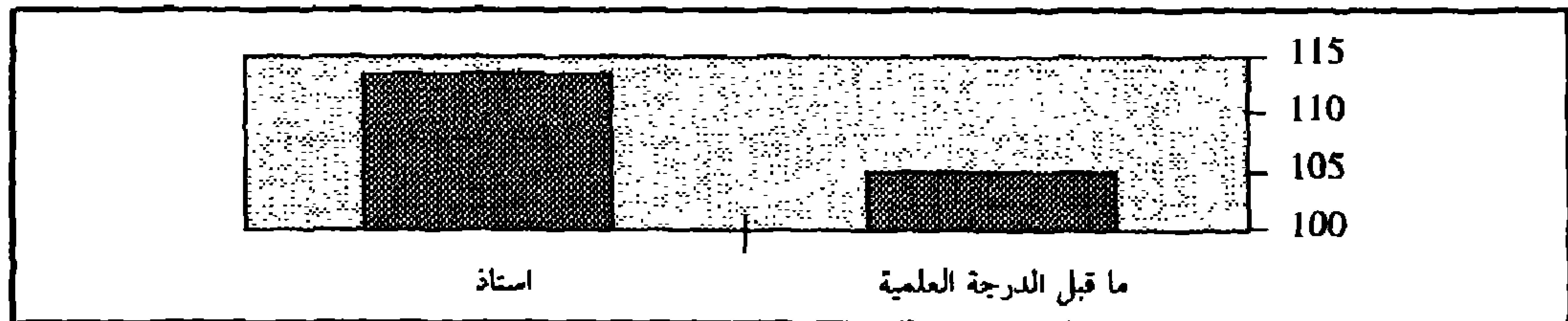
يعد المعيار الأساسي للحصول على درجة الأستاذية هو تقديم مجموعة من الأبحاث المتميزة في مجال التخصص والتي تنهض به وتطوره، لذا فهي تعد أعلى درجات السلم الوظيفي ومن خلال الدراسة الخاصة بالإنتاج الفكري للدكتور محمد فتحي عبدالهادي يتبين أنه حصل على درجة الأستاذية في عام 1986 نتيجة لتقديمه إنتاجاً فكرياً غزيراً تم تقييمه من حيث الكم والكيف للحصول على الدرجة، وفيما يلي دراسة حول إنتاجه العلمي في مرحلتي ماقبل الدرجة العلمية (الأستاذية) ومابعدها والتي نتج عنها مايلي:

- أنتج خلال ماقبل الدرجة العلمية والتي شغلت الفترة من 1967 حتى عام 1985 أي 18 عاماً 106 عملاً أي بنسبة 48.4% من الإنتاج الفكري الكلي لسيادته وهذه الأبحاث والدراسات هي التي أهلته للحصول على الدرجة العلمية.

- كما أنتج خلال مرحلة مابعد الأستاذية في الفترة من 1986 حتى 2001 (نهاية هذه الدراسة) أي 15 عاماً 113 عملاً أي بنسبة 51,6% من المجموع الكلي لإنتاجه الفكري.

جدول رقم (7): الإنتاجية وارتباطها بالدرجة العلمية

الدرجة العلمية	السنوات	الإنتاجية	النسبة المئوية
ما قبل الدرجة العلمية	1985 - 1967	106	48,4
أستاذ	1981 – حتي الآن	113	51,6
المجموع	36 عام	219	%100



شكل رقم (5): الإنتاجية وارتباطها بالدرجة العلمية

وعند قيامنا بدراسة تحليلية للإنتاج الفكري المنشور قبل الدرجة الوظيفية الأستاذية وبعدها تبين مايلي:

أولاً: مرحلة ماقبل الدرجة الوظيفية

تعد الأبحاث والدراسات أكثر الأوعـية إنتاجاً حيث بلغت 47 عملاً أي بنسبة 44,3% من المجموع الكلي للأوعية قبل الدرجة الوظيفية ثم تليها الكتب والتي بلغت 21 عملاً أي بنسبة 19,8% من المجموع الكلي ثم المقالات بنسبة 13,2% ثم أوراق عمل المؤتمرات بنسبة 9,4% ثم المراجعات العلمـية التي بلغت 3 أعمال أي بنـسبة 7,5% وأخيراً أجزاء الكتب والتي بلغت 4 كتب أي بنسبة 3,8%.

ثانياً: مرحلة مابعد الدرجة الوظيفية

بلغت الكتب (مؤلفة ومـترجمة) 36 كتاباً أي بنسبة 31,8% ثم تلتها أعمال المؤتمرات والتي بلغت أيضاً 32 عملاً أي بنسبة 28,3% ثم الأبحاث بلغت 17 عملاً أي بنسبة 15% وبلغت المقالات 14 عملاً أي بنسبة 12,4% ثم كل من مقدمة الكتب والمراجعات العلمية حيث تضم كل منهم 6 أعمال أي بنسبة 5,3% ثم أجزاء الكتب وبلغت كتابين أي بنسبة 1,8%.

جدول رقم (8): إحصائية مقارنة للإنتاجية وارتباطها بالدرجة العلمية مصنفة وعائياً

نوع الوعاء		ما قبل الدرجة العلمية 1967 - 1985		ما بعد الدرجة العلمية 1986 - حتى الآن		المجموع	
		العدد	%	العدد	%	عدد الأعمال	%
أطروحة		2	1,9	0	0	2	0,9
كتاب	تأليف	19	17,9	32	28,3	51	23,3
	ترجمة	2	1,9	4	3,5	6	2,7
جزء من كتاب		4	3,8	2	1,8	6	2,7
بحث أو دراسة	تأليف	44	41,5	17	0,5	61	27,8
	ترجمة	3	2,8	0	0	3	1,4
مقال		14	13,2	14	12,4	28	12,8
مقدمة كتاب		0	0	6	5,3	6	2,7
ورقة عمل مؤتمرات		10	9,4	32	28,3	42	19,4
مراجعة علمية		8	7,5	6	5,3	14	6,4
المجموع		106	99,9	113	69,9	219	99,9

الإنتاجية وارتباطها بالمراحل العمرية

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إيجاد العـلاقة التي تربط بين المراحل العمرية والإنتاج الفكري الذي أنجزه أسـتاذنا الجليل في كل منها بـغية التعـرف على عطائه الفكري في كل

مرحلة من حيث الكم والنوع بجانب ملاحظة التطورات التي تطرأ على هذا الإنتاج خلال الفترات المتعاقبة، وقد تم تقسيم المراحل العمرية للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي إلى 4 فترات حيث تغطي كل فترة عشر سنوات بدأت بعام 1967 وانتهت في عام 2001 وهو آخر عام سابق لهذه الدراسة فيما عدا العقد الرابع الذي بلغ 5 سنوات فقط.

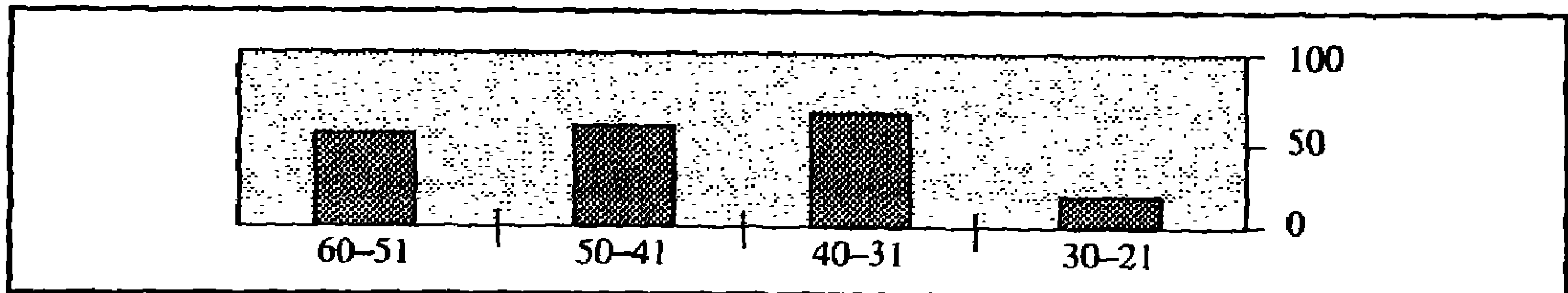
ومن خلال الجدول رقم 9، والشكل رقم 6 يتبين لنا أن أكثر الفترات إنتاجاً هو العقد الثاني من 1977 إلى 1986 وكان عمره مابين 34 و 43 عاماً حيث تحقق فيه أعلى إنتاجية وقد بلغت 74 عملاً أي بنسبة 33,8% من الإنتاج الفكري الكلي له، ثم يليه العقدالثالث من 1987 إلى 1996 وكان عمره 44 - 53 عاماً حيث بلغ إنتاجه في هذه الفترة 71 عملاً أي بنسبة 32,4% من الإنتاج الفكري الكلي له ثم يليه العقدان الأول والرابع حيث أنتج في كل منهما 37 عملاً، فالعقد الأول منذ عام 67- 1976 وكان عمرة 24 - 33 وكانت أقل مرحلة عمرية حيث بلغ إنتاجه في ذلك الوقت 37 عملاً أي بنسبة 16,9% من المجموع الكلي لأعماله وربما يرجع ذلك إلى انشغاله في هذه الفترة بدرجتي الماجستير والدكتوراه والتي تأخذ من وقت أي باحث الكثير من الجهد والوقت اللازمين للحصول عليها.

وأخيراً العقد الرابع (من 1997 إلى 2001) وكان عمره 54 - 58 عاماً وقد بلغ إنتاجه في هذه الفترة 37 عملاً أي بنسبة 16,9% من المجموع الكلي لإنتاجه الفكري.

ومن خلال ماسبق نجد أن هناك توازناً بين العقود العمرية المختلفة في إنتاجه الفكري بداية بالعقد الثاني والثالث والرابع فقد بلغ إنتاجه 74 عملاً في العقد الثاني و 71 عملاً في العقد الثالث و 37 عملاً في العقد الرابع.

جدول رقم (9) الإنتاجية وارتباطها بالمراحل العمرية

العقد	1976-1967	1986-1977	1996-1987	2001-1997	المجموع
المرحلة العمرية	33-24	43 - 34	53 - 44	58 - 54	34
الإنتاجية	37	74	71	37	219
المجموع	16,9	33,8	32,4	16,9	%100



شكل رقم (6): الإنتاجية وارتباطها بالمراحل العمرية

ولتجسيد صورة الإنتاج العلمي بطريقة أكثر وضوحاً عمدنا إلى عرض المعطيات الرقمية بطريقة مغايرة مع ربطها بأنواع الأوعية التي ارتبطت بها كل مرحلة والتي نتج عنها الجدول التالي:

جدول رقم (10): دراسة إحصائية مقارنة لأشكال الأوعية المنتجة وعلاقتها بالمراحل العمرية

العقد		1973-64	%	1983-74	%	1993-84	%	2001-94*	%
أطروحات		1	3,7	1	1,5	0	0	0	0
كتاب	تأليف	3	11,1	14	20,9	13	20	21	35
	ترجمة	2	7,4	0	0	1	1,5	3	5
جزء من كتاب		2	7,4	2	3	0	0	2	3,3
بحث أو دراسة	تأليف	12	44,4	27	40,3	19	29,2	3	5
	ترجمة	1	3,7	1	1,5	1	1,5	0	0
مقال		2	7,4	9	13,4	8	12,3	9	15
مقدمة كتاب		0	0	0	0	4	6,2	2	3,3
ورقة عمل مؤتمرات		1	3,7	9	13,4	13	20	19	31,7
مراجعة علمية		3	11,1	4	6	6	9,2	1	1,7
المجموع		27	100	67	100	65	100	60	100

من خلال الدراسة المقارنة للإنتاج الفكري الموزع على المراحل العمرية وجدنا أن هناك تميزاً نوعياً لكل عقد من العقود حيث نجد أن العقد الأول والثاني والثالث تتميز بالتفرق العددي لمجموعة البحوث والدراسات عن غيرها من الأشكال الأخرى والتي بلغ مجموعها 13 عملاً أي بنسبة 48,1% من مجموع الأوعية في العقد الأول، و 28 عملاً أي بنسبة 48,8% من مجموع الأوعية في العقد الثاني، و 20 عملاً أي بنسبة 33,3% من مجموع الأوعية في العقد الثالث ثم تناقصت في العقد الرابع والتي بلغت فيه 3 أعمال فقط أي بنسبة 5%.

وكما تفوقت الكتب على غيرها من الأشكال الأخرى لأوعية المعلومات في العقد الرابع (8 سنوات فقط) والأخيرة التي بلغت فيه 24 عملاً أي بنسبة 40% من المجموع الكلي للأوعية، والحقيقة أنه في هذه المرحلة وصل الأستاذ الدكتور محمد فتحي إلى قمة نضجه العلمي ثم تساوت أعماله في العقدين الثاني والثالث حيث بلغت في كل منهما 14 عملاً أي بنسبة 20,9% في العقد الثاني و 21,5% في العقد الثالث، وقد جاء ترتيب العقد الأول في آخر المجموعة حيث تم فيه إنتاج 5 كتب فقط أي بنسبة 18,5% من الإنتاج الفكري الكلي.

* يمثل العقد الرابع 8 سنوات فقط أي من الفترة 1994 حتى 2001.

ثم تليها أوراق عمل المؤتمرات والتي بلغت ذروتها في العقد الرابع حيث بلغت فيه 19 عملاً أي بنسبة 31,7% ثم يليه العقد الثالث بنسبة 20% من العقد الثاني بنسبة 13,4% وأخيراً العقد الأول حيث بلغت فيه عمل واحد فقط أي بنسبة 3,7%.

ثم جاءت المقالات بعد أوراق عمل المؤتمرات وفيها تساوت المرحلتان الثانية والرابعة حيث تم نشر 9 مقالات في كل منهما وذلك بنسبة 15% في المرحلة الرابعة و 13,4% في المرحلة الثانية، ثم تلاها العقد الثالث حيث بلغت فيه 8 مقالات أي بنسبة 15,3% وأخيراً العقد الأول والتي بلغت فيه مقالتين فقط أي بنسبة 7,4%.

ثم تلي المقالات المراجعات العلمية والتي بلغت ذروتها في العقد الثالث والتي بلغت فيه 6 أعمال أي بنسبة 9,2% ثم العقد الثاني حيث أنتج فيه 4 أعمال أي بنسبة 6% ثم العقد الأول الذي انتج فيه 3 أعمال أي بنسبة 11,1% وأخيراً العقد الرابع حيث أنتج فيه عمل واحد فقط أي بنسبة 1,7%.

بينما اقتصرت تقديم الكتب على 6 أعمال فقط من المجموع الكلي للإنتاج الفكري إلا أنه تركز في كل من العقود الأول والثاني والرابع في كل منها بعملين فقط.

وانحصرت الأطروحات علي مرحلتين فقط وهما المرحلة الأولى بنسبة 3,7% والمرحلة الثانية بنسبة ومن خلال العرض السابق يمكن تلخيص علاقة المراحل العمرية بالإنتاج الفكري فيما يلي:

* المرحلة الأولى: من سن الرابعة والعشرين إلي الثالثة والثلاثين تميزت بسبعة أشكال من الأوعية وهي الأطروحات والكتب وأجزاء من الكتب والبحوث والمقالات وأوراق عمل المؤتمرات والمراجعات العلمية مع تفوق في إعداد البحوث والدراسات على الأشكال الأخرى حيث بلغت 15 بحثاً أي بنسبة 40,5% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري. كما تعد الأطروحات هي مايميز هذه المرحلة عن بقية المراحل الأخرى والتي حصل فيها على الماجستير والدكتوراه.
* المرحلة الثانية: من سن الرابعة والثلاثين وحتى الثالثة والأربعين والتي تميزت بوجود جميع أنواع الأوعية فيما عدا مقدمة الكتب والأطروحات والمتأمل في هذه المرحلة يتبين أنها تميزت بنشر البحوث والمقالات والكتب وبلغت فيها الإنتاجية 74,3% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري في هذه المرحلة.
* المرحلة الثالثة: وهي من الرابعة والأربعين حتى الثالثة والخمسين حيث تميزت هذه المرحلة بجميع أنواع الأوعية مع تفوق في كل من الكتب والبحوث وأوراق عمل المؤتمرات وبلغت فيها الإنتاجية 74,6% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري.

* المرحلة الرابعة: وهي من سن الرابعة والخمسين وحتى سن الثامنة والخمسين والتي تميزت بأربعة أنواع من الأوعية فقط هي: الكتب وأجزاء من الكتب والمقالات وأوراق عمل المؤتمرات مع تفوق الكتب على غيرها من الأشكال الأخرى من أوعية المعلومات وقد بلغت الإنتاجية في هذه الفترة 45,9% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري في هذه المرحلة.

الإنتاجية والتغطية الموضوعية

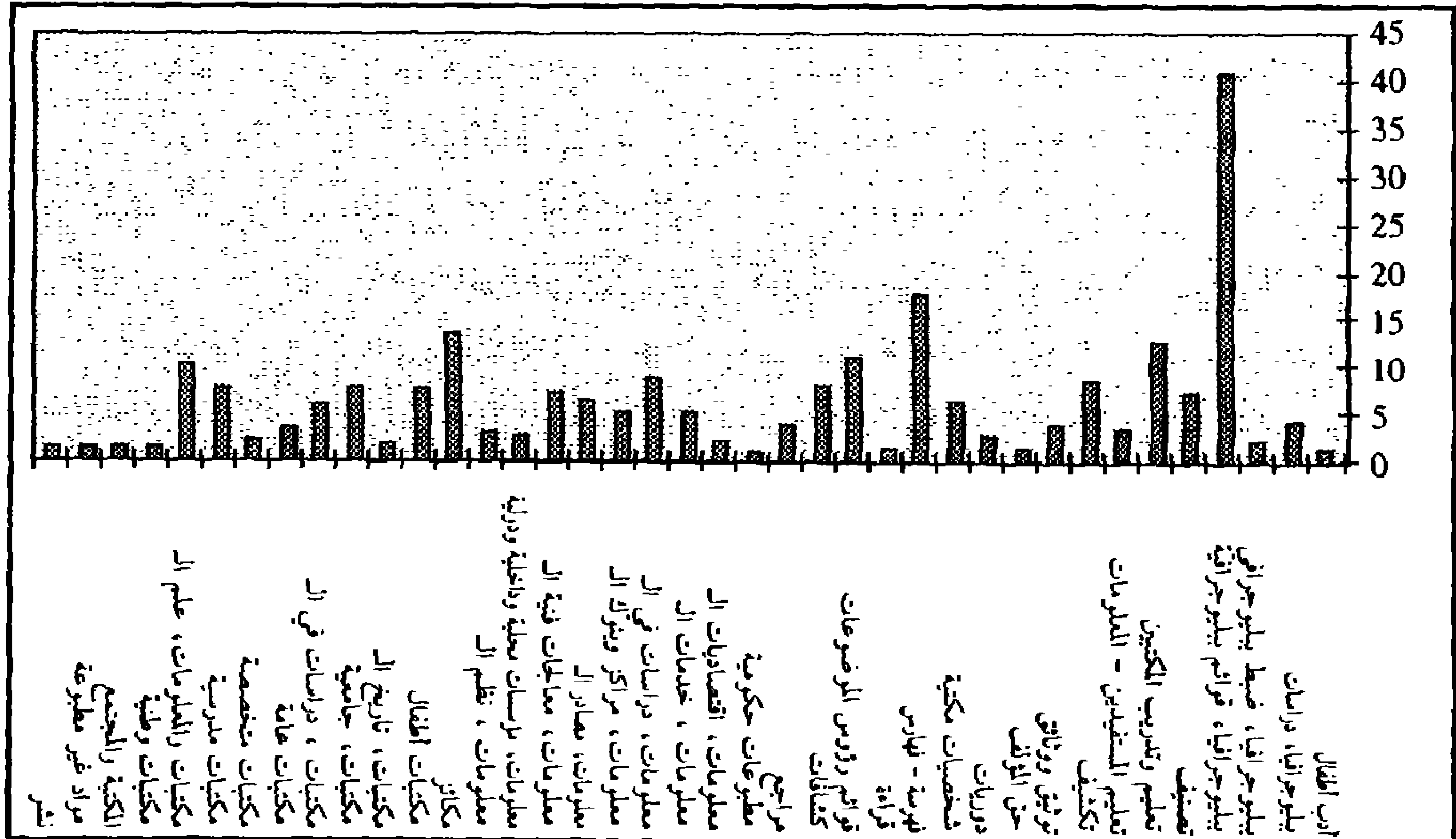
يتضح من خلال الجدول رقم (11) علاقة الإنتاجية بالموضوعات التي تناولها في أعماله، والتي يمكن من خلاله تحديد مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

جدول رقم (11): الإنتاجية والتغطية الموضوعية (ترتيب ألفبائي)

م	الموضوعات المغطاة	عدد الأعمال	النسبة المئوية
1	أدب أطفال	1	0,5
2	ببليوجرافيا، دراسات	5	2,3
3	ببليوجرافيا، ضبط ببليوجرافي	3	1,4
4	ببليوجرافيا، قوائم ببليوجرافية	41	18,7
5	تصنيف	6	2,7
6	تعليم وتدريب المكتبين	12	5,5
7	تعليم المستفيدين - المعلومات	2	0,9
8	تكشيف	7	3,2
9	توثيق ووثائق	4	1,8
10	حق المؤلف	1	0,5
11	دوريات	2	0,9
12	شخصيات مكتبية	6	2,7
13	فهرسة - فهارس	17	7,8
14	قراءة	1	0,5
15	قوائم رؤوس الموضوعات	11	5
16	كشافات	7	3,2
17	مراجع	4	1,8
18	مطبوعات حكومية	1	0,5
19	معلومات، اقتصاديات الـ	2	0,9
20	معلومات، خدمات الـ	5	2,3
21	معلومات، دراسات في الـ	8	3,6
22	معلومات، مراكز وبنوك الـ	4	1,8
23	معلومات ، مصادر الـ	6	2,3

تابع - جدول رقم (11): الإنتاجية والتغطية الموضوعية (ترتيب ألفبائي)

م	الموضوعات المغطاة	عدد الأعمال	النسبة المئوية
24	معلومات، معالجات فنية للـ	6	2,7
25	معلومات، مؤسسات محلية داخلية ودولية للـ	2	0,9
26	معلومات، نظم الـ	2	0,9
27	مكانز	12	5,5
28	مكتبات أطفال	6	2,7
29	مكتبات، تاريخ الـ	1	0,5
30	مكتبات جامعية	7	3,2
31	مكتبات ، دراسات في الـ	6	2,7
32	مكتبات عامة	3	1,4
33	مكتبات متخصصة	1	0,5
34	مكتبات مدرسية	5	2,3
35	مكتبات والمعلومات ، علم الـ	9	4,1
36	مكتبات وطنية	1	0,5
37	المكتبة والمجتمع	1	0,5
38	مواد غير مطبوعة	1	0,5
39	نشر	1	0,5
	المجموع	219	%100



شكل (7): الإنتاجية والتغطية الموضوعية

* البيليوجرافيات:

تعد الببليوجرافيات من أكثر الموضوعات التي تناولها في كتاباته حيث بلغت 49 عملاً أي بنسبة 22,4% من المجموع الكلي للإنتاج وتناولت كلاً من الموضوعات التالية:

- الببلوجرافيا، دراسات.
- ببليوجرافيا، ضبط ببليوجرافي.
- ببليوجرافيا، قوائم ببليوجرافية.

* الفهرسة، والفهارس

تعد الفهارس من الموضوعات التي لقيت اهتماماً من جانب أستاذنا حيث نشر فيها 17 عملاً أي بنسبة 7,8% من الإنتاج الفكري الكلي لسيادته، والحقيقة أننا نرجع ذلك إلى اهتمامه بهذا المجال منذ بداية دراسته للماجستير والمتعلقة بـ "الفهارس والببليوجرافيات بمكتبات الجامعات الثلاث بالقاهرة من الناحيتين الوصفية والموضوعية: دراسة ميدانية".

* رؤوس الموضوعات والمكانز والتصنيف

يعد من الأدوات الأساسية اللازمة لإعداد الفهارس والببليوجرافيات (قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز والتصنيف) أكثر التخصصات الموضوعية التي وجدت اهتماماً خاصاً من الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي حيث قام بإنتاج 29 عملاً أي بنسبة 13,2% من المجموع الكلي لإنتاجه الفكري.

* المكتبات النوعية

لقيت المكتبات النوعية (المكتبات العامة والمكتبات الجامعية والمكتبات المتخصصة والمدرسية والأطفال) اهتماماً خاصاً من قبل الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي حيث بلغت كتباته في هذا المجال 20 عملاً أي بنسبة 10,5% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري. والمتفحص في الإنتاج الفكري له يتبين أن المكتبات الجامعية أكثر أنواع المكتبات التي ركز عليها في كتاباته حيث بلغ عدد أعماله 7 أعمال أي بنسبة 3,2% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري وقد كان لسيادته السبق في إصدار أول كتاب يطبع في المكتبات الجامعية بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور أحمد بدر وهو بعنوان:

"المكتبات الجامعية: دراسات في المكتبات الأكاديمية والشاملة" والذي نشر عام 1987 وهو يعكس رؤية شاملة حول مختلف جوانب المكتبات الجامعية.

* علم المكتبات والمعلومات/ ودراسات في علم المعلومات

كما اهتم الدكتور محمد فتحي عبدالهادي بالكتابة بكل منهما حيث بلغ مجموع كتاباته

فيها 17 عملاً أي بنسبة 7,8% من المجموع الكلي للإنتاج الفكري لسيادته.

* كما اهتم سيادته بكل من تعليم المستفيدين والكشافات حيث بلغ نسبة كل منها 7 أعمال أي بنسبة 3,2% من المجموع الكلي لإنتاجه الفكري.

* ويعد موضوع أدب الطفال، وحق المؤلف، والقراءة، والمطبوعات الحكومية، وتاريخ المكتبات، والمكتبة والمجتمع، والمواد غير المطبوعة، والنشر أقل الموضوعات التي لاقت اهتماماً لدى الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي حيث صدر له في كل موضوع منها عمل واحد فقط.

الإضافات الجديدة

تتعدد الإسهامات والإضافات الجديدة للأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي حيث يعد أحد العلماء البارزين في مجال المكتبات والمعلومات لما تمثل كتبه السبق في الموضوعات التالية:

* أول من قام بإعداد ببليوجرافية حصرية للإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات وصدرت في مجموعة من الأجزاء وهي كما يلي:

- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات.- ط2.- الرياض: دار المريخ، 1981. 394ص.
- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات في عشر سنوات 1976-1985.- ط1.- الرياض: دار المريخ، 1989.- 577ص.
- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات 1986- 1990.- ط1.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1995.- 655ص.
- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات 1991- 1996.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.- 805.

* أول من كتب في التكشيف وكان ذلك بعنوان:

التكشيف لأغراض استرجاع المعلومات.- ط2.- القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.- 211ص.

* كما يعد أول كتاب ترجم إلى اللغة العربية في مجال الفهرسة بعنوان:

الفهرسة: أسسـها النظرية وتطبيقاتها العملية / تأليف س.ج فسـواناثان ترجمة حشمت قاسم، محمد فتحي عبدالهادي.- القاهرة: جمعية المكتبات المدرسية، 1970.- 370ص.

* كما يعد أول من كتب في مجال الفهرسة الموضوعية وذلك في كتاب:

الفهـرسة الموضوعية: دراسـة في رؤوس الموضوعات وقوائـمها.- ط3.- القاهرة: دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1994.- 271ص.

* ويعد من أشهر كتبه كتاب:

المدخل إلى علم الفهـرسة.- ط3، مزيـدة ومنقحـة ومراجعـة.- القاهرة: دار غـريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.- 502ص.

* ويعد الوحيد في مجال المكتبات الذي كتب في المصادر المرجعية فنشر كتاب بعنوان:

المصارد المرجعـية للمعلومات في العلوم الاجـتماعيـة.- القاهرة: دار غريب، 1995.- 391ص.

* يعد أول من كتب عن المكانز فصدر كتاب بعنوان:

المكانز كأدوات للـتكشيف واسـترجاع المعلومات.- القـاهرة: مكتبـة غريب، 1989.- 176ص.

* كما يعد أول من كتب في المكتبات الجامعية بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور أحمد بدر بعنوان:

المكتبات الجامعيـة/ أحمد بدر، محمد فتحي عبدالهـادي.- القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1988.- 311ص.

* ومن أهم أعماله ترجمة كاملة لقواعد الفهرسة الأنجلو أمريكية بعنوان:

قواعد الفهرسة ألانجلوأمريكية: الطبعة الثانية مراجعة 1988 مع تعديلات 1993/ تعريب محمـد فتحي عبدالهـادي، نبيلة خليفة جمـعة، يسرية زايد.- ط1 العربية.- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1996.- 2مج.

* كما يعد أول من كتب في أشهر علماء المكتبات فأنتج كتابين هما:

- جائزة الملـك فيصل العـالمية بين الحلوجي وبـن جنيد/ إعداد وتحـرير محـمد فـتحي عبـدالهادي، أمين سليمان سـيدو.- ط1.- الجيـزة: مكتبة الملك فـهد الإسلامـية، 1999.- 239ص.

- عميد المكتبيين العرب: السيد محمود الشنيطي. - القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1997. - 249ص.

اعتماد الدراسات العلمية على إنتاجه العلمي:

اعتمدت الدراسات الأكاديمية في مجال المكتبات والمعلومات على بعض أعماله منها:

- دراسة لقائمة رؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامي التي قام بها سالم محمد باطفي بعنوان رؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامي: دراسة مقارنة لمعالجتها في قوائم رؤوس الموضوعات العربية.
- دراسة لمكنز مصطلحات علم المكتبات والمعلومات التي قامت بها سوزان مصطفى قلمان بعنوان: المكانز كأدوات للتحليل الموضوعي: دراسة تنوعية لاثنين من المكانز العربية.
- دراسة لقائمة رؤوس موضوعات العلوم الاجتماعية والتي قام بها عبدالله بن خازم الشهري بعنوان قياس كفاءة قوائم رؤوس الموضوعات العربية في مجال العلوم الاجتماعية.
- مجموعة من الدراسات الببليومترية في مجال المكتبات والمعلومات التي اعتمدت على ببليوجرافية "الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات" من بينها:

* الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: دراسة ببليومترية. محمد أمين عبدالقادر تركستاني.
* خصائص الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات 1870- 1990: دراسة ببليومترية. عبدالرحمن العكرش، سمير نجم حمادة.
* الإنتاج الفكري المصري في المكتبات والمعلومات 1882- 1995: دراسة في السمات والخصائص. أسامة السيد محمود.

المراجـــع

- أسامة السيد محمود. الإنتاج الفكري المصري في المكتبات والمعلومات 1882- 1995: دراسة السمات والخصائص. - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج14 (يوليو 2000). - ص ص 155- 175.
- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات في عشر سنوات من 1976 حتى عام 1985م/ إعداد محمد فتحي عبدالهادي. - الرياض: دار المريخ للنشر، 1989م.
- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات/ إعداد محمد فتحي عبدالهادي. -

ط2. - الرياض: دار المريخ للنشر، 1981.

- الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات: 1986- 1990/ إعداد محمد فتحي عبدالهادي. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1995.
- الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: 1991- 1996/ إعداد محمد فتحي عبدالهادي. - الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2000.
- سالم محمد باطفي. رؤوس موضوعات علوم الدين الإسلامي: دراسة مقارنة لمعالجتها في قوائم رؤوس الموضوعات العربية. أطروحة ماجستير. جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، 1990.
- سوزان مصطفى قلمان. المكانز كأدوات للتحليل الموضوعي: دراسة تنوعية لاثنين من المكانز العربية. أطروحة ماجستير. جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، 1996.
- عامر إبراهيم قنديلجي، ومحمود عبود الزبيدي. كشاف تجميعي للسنوات 1977- 1995: دراسة تحليلية. المجلة العربية للمعلومات، تونس، مج17، ع1، ص ص 46- 92.
- عبدالرحمن العكرش وسمير نجم حمادة. خصائص الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات 1870- 1990: دراسة ببليومترية. - الرياض: جامعة الملك سعود، 1994. - 204ص.
- عبداللّه بن خازم الشهري. قياس كفاءة قوائم رؤوس الموضوعات العربية في مجال العلوم الاجتماعية. أطروحة ماجستير. جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، 1997.
- محمد أمين عبدالقادر تركستاني. الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات: دراسة ببليومترية. أطروحة ماجستير. جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، 1991.
- محمد سالم غنيم. رصيد الأطروحات المجازة والمسجلة بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بكلية الآداب- جامعة القاهرة حتى إبريل 2001: وراقية. - دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات: مج6، ع2 (مايو 2001). - ص ص 137- 169.
- محمد فتحي عبدالهادي. مجلة المكتبات والمعلومات العربية (يناير 1985- أكتوبر 1995): دراسة تحليلية وكشاف. مجلة المكتبات والمعلومات العربية، الرياض، س16، ع3، (يوليو 1996)، ص ص 146- 201.
- نبيلة خليفة جمعة. الاستشهادات المرجعية في أطروحات المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة 90- 1994. - الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج4، ع7. يناير 1997. - ص ص 11- 22.

النشر الإلكتروني وتأثيره على المكتبات والمكتبيين

د. ظافر أبو القاسم بديري
عضو هيئة التدريس بقسم المكتبات والمعلومات
جامعة الفاتح- طرابلس (ليبيا)

ملخص :

تهدف الدراسة إلى الكشف عن التطبيقات الحديثة في ميدان النشر الإلكتروني، وتظهر التطور التاريخي لهذه التقنية، وتأثيرها على المكتبات والمكتبيين.

وإذا كان النشر الإلكتروني والمواد الإلكترونية قد أثبتت ضرورتها في المكتبات، فإنها في الوقت نفسه شكلت تحدياً بالنسبة لكل المكتبات، وخاصة في مجال التزويد حيث أصبحت المجموعات غير مقتصرة على المطبوعات فقط، بل تشمل كذلك أوعية إلكترونية وهذا يشكل تحدياً للمكتبات بصفة عامة، والمكتبات العربية بصفة خاصة.

يعرف النشر الإلكتروني على أنه نقل المعلومات بواسطة الحاسبة الإلكترونية من الناشر إلى المستفيد النهائي مباشرة أو من خلال شبكة اتصالات. أحد الأسباب الرئيسية التي شجعت الناشرين على تبني فكرة النشر الإلكتروني كان النجاح الذي استطاعوا تحقيقه في توفير مبالغ طائلة من خلال استخدام الحاسبة في السيطرة على التأليف المصور (Computer- Controlled Photocompsition) وعلى هذا الأساس بدأ هؤلاء الناشرون باستخدام نظم النقل بالحاسبة الإلكترونية وكل هدفهم هو توفير كلفة الإنتاج.[1]

ويرى البعض أن النشر الإلكتروني والمعلومات الإلكترونية، توفر للمكتبات إمكانيات التوسع في أهدافها والتحسين في صورتها بتقديم خدمات جيدة للمستفيدين، بينما بعضهم الآخر قد يحذر من الاهتمام بالوصول إلى المعلومات على حساب الاقتناء مؤكداً أن الاقتناء

ضروري لدعم المناهج الجديدة والأبحاث الجارية وحاجات البحث العلمي في المستقبل، كما ترى (Hunter) أن تطوير النشر الإلكتروني جاء نتيجة الطلب وليس الحاجة، ومكملاً وليس بديلاً للمطبوعات، ويؤكد Williams أن الوصول إلى المعلومات مكمل وليس بديلاً لبناء المجموعات أي لشراء المطبوعات.

والنشر الإلكتروني يمكن أن يكون ضيقاً جداً ليشمل المجلة الإلكترونية والكتاب الإلكتروني فقط، ويمكن أن يوسع ليشمل كل أنواع قواعد البيانات المباشرة، نظم النقل على الأقراص، البريد الإلكتروني، التبادل الإلكتروني للمعلومات إضافة إلى المجلة الإلكترونية والكتاب الإلكتروني.

هذا وسيستمر الطبع على الورق هو الوسيلة المسيطرة لنقل المعلومات خلال المستقبل القريب، ومع ذلك فإن المعلومات بشكلها الإلكتروني تحوز على أهمية متزايدة. ويوجد الآن مقدار متنامي من المعلومات المطروحة في شكل إلكتروني وأغلب المواد المنشورة اليوم توجد في شكل قابل للقراءة بالحاسب في مرحلة ما من مراحل إنتاجها بينما لاتزيد سرعة نمو طباعة الكتاب والمجلات عن 12-15% في العام، فإن عدد المصادر الإلكترونية ينمو أسرع بمرات عديدة على سبيل المثال من عام 1985 إلى عام 1994 زاد عدد قواعد المعلومات، على الخط ONLINE أكثر من 28% في العام، وعدد قواعد المعلومات على الخط التي تحتوي على نصوص تامة زادت بحوالي 40% في العام، وعدد قواعد المعلومات من صنف CD-ROM نمت بمعدل أكثر 100% في العام.(2)

إن العقبة التقنية يتم التغلب عليها بسرعة. خذ بعين الاعتبار مثلاً الطريقة التي تم بها بث الصور والمخططات وغيرها من المواد حالياً على الشبكة العالمية (WWW). واللغة الشفرية المستخدمة لتحديد شكل وصياغة المعلومات المعروضة على الشبكة العالمية (WWW). قد أصبحت بالفعل ملمحاً قياسياً لبرامج برمجة الكلمات ما أن يتضح أكثر أن المشاكل التقنية في متناول اليد فإن العقبات القانونية والتجارية ستنتهي هي الأخرى. يسعى مستخدمو المعلومات والذين يوفرونها معاً إلى الحصول على منافع هائلة من الأنظمة التي تسمح بتوفير المعلومات بشكل إلكتروني، ولذلك فإنه من المتوقع أنهم سيعملون معاً لإيجاد الحلول لمشاكل الاستخدام العادل والتعويض العادل.(3)

لماذا الدوريات الإلكترونية؟

تشكل الدوريات المقدمة على شكل مطبوع واحد من أكثر المشاكل إزعاجاً للمكتبيين اليوم. إن عدد الدوريات وتكاليف الاشتراك فيها يزدادان بمعدل يثير القلق. أن عدد

الدوريات الجديدة التي تنشر كل عام يتضاعف تقريباً كل ستة أعوام، ومعدل تكلفة الاشتراك في الدوريات يتضاعف كل سبعة أعوام ونصف العام[4،5].

ونتيجة لذلك فإن ماتقدمه المكتبات وتوفره لمستخدميها ليس إلا نسبة تزداد انكماشاً من مجمل المعلومات المنشورة في العالم. إن المائة وتسع عشرة (119) مكتبة حديثة والتي تعتبر من أكبر وأعظم المكتبات البحثية في أمريكا الشمالية، تنتمي إلى جمعية المكتبات البحثية The Association Of Research Libraries (ARL) وقد قامت مكتبات هذه الجمعية بين عام 1990- 1992 بإلغاء الاشتراك في دويات تصل قيمتها إلى 21 مليون دولار أمريكي[6]. في عام 1994 أنفقت هذه المكتبات حوالى 100% زيادة على الاشتراك في الدوريات قياساً بما أنفقت عام 1986 ومع ذلك فقد تلقت دوريات تقل بنسبة 4%، واشترت 22% أقل من السابق، مجلدات ذات مؤلف واحد لكي تتمكن من دفع رسوم الاشتراكات في الدوريات[7] كما أن الاستعارة المتبادلة بين المكتبات التابعة لجمعية المكتبات البحثية ARL قد تضاعفت في السنوات السبع الأخيرة، ويزداد عدد المكتبات التي تلجأ إلى خدمات التزويد بالوثائق بدلاً من الاحتفاظ بالاشتراك في مجلات عالية الكلفة ولاتستخدم كثيراً. من الواضح إن المكتبات تزداد عجزاً عن تزويد مستخدميها بالمعلومات المطلوبة اعتماداً على قدرتها الخاصة. ورغم إن هذه المشكلة تبلغ الآن مرحلة الأزمة فإنها ليست جديدة. إذ أظهر تقرير لليونسكو صادر عام 1960 بعنوان (بدائل عن الدورية العلمية) العديد من نواقص المجلات العلمية المطبوعة يتضمنها ارتفاع الكلفة الذي هو.. عامل مؤثر في فشل المكتبات وخدمات المعلومات في الإبقاء على تغطية تامة لأي حقل[8]. وفي وقت قريب من ذلك، أي في عام 1959، استنتج المجلس الأمريكي للجمعيات المعرفية بأن النشر التجاري يمثل آلية مكلفة جداً في إتمام الاتصال بين الأساتذة[9].

لقد كانت المجلات المطبوعة، منذ 1665، الوسيلة الأولى في إيصال نتائج البحوث العلمية[10] وخلال معظم تلك الفترة كان الاتصال على بعد بطيئاً وغير مؤكد، وكانت توجد حاجة إلى تحويل كلفة العديد من النسخ إلى قائمة الديون بسبب كلفة إنتاج وثائق مطبوعة. في أوائل القرن العشرين بدأت هذه الحالة تتغير وبدأت تثار التساؤلات حول مدى الاستفادة من مجلة أكاديمية تحتوي على الكثير من البحوث التي لاترتبط مع بعضها. ولوحظ منذ عام 1926 إن من المنطقي أكثر توزيع البحوث الأكاديمية على شكل منفصل، بحيث يتمكن القراء من اختيار تلك التي يكون لديهم بها اهتماماً خاصاً[11] بعدها تم اقتراح العديد من الخطط الأخرى التي تستخدم أكثر التكنولوجيات تقدماً في ذلك الزمن خلال السنوات اللاحقة ومن موقعنا المتقدم 1997 يبدو واضحاً أن تلك التكنولوجيات لم

تكن كافية لدعم البدائل عن المجلات الأكاديميـة، لأنها لم تكن اقتصادية أو علمية في أداء وظيفتها بحيث أنها تستطيع التغلب على التحامل الذي أبداه مستخدمي الدوريات.

الآن اجتمع تكلفة الدوريـات التقليدية المطبوعة مع توسع وتقدم التكنولوجـيات المتوفرة حالياً لنشر المعلومات لإنتاج بديل معقول عن هذه الوسيلة المبجلة للتواصل الأكاديمي.

ونستطيـع أن نلخص الأسباب التي أدت إلـى ظهور وتطور الدوريات الإلكتـرونية إلى العوامل التالية:

1- العـدد الهائل من الدوريات التي تصـدر بحـيث أصبح من المسـتحـيل على المكتبـات الاحتفاظ بهذا الكم من الدوريات في مكتباتها.

2- زيادة كلفة الطباعة والنشر.

3- الزيادة الكبـيرة في عـدد عناوين الدوريات بحـيث أصبح من الصـعب على المكتبـات الاشتراك في هذه الدوريات حتى وأن كانت في أشد الحاجة إليها.

4- في العادة، هناك فـترة زمنية طويلة نسبـياً قد تصل إلى سنة كاملة بين تـقديم الموضوع ونشره.

الكتب الإلكترونية

إن أسـباب ظهـور الكتب الإلكترونيـة لاتخـتلف كثـيراً عن أسـباب ظهـور الدوريات الإلكترونيـة، هذا بالإضافـة إلى أسباب أخـرى مثل ارتفـاع تكلفة النشر التـي نتجت عن ارتفاع تكلفة العـمل، الورق، معدات النشر، والبريد. أما السـبب الآخر هو الفرص التي يمكن أن يوفـرها هذا النوع من الكتب للأفـراد الذي ينشـرون لأول مرة. فـهؤلاء الأفـراد يواجـهون بالرفض في العـادة من قبل كـبار الناشـرين الذين لايودون المقامـرة بنشـر مواد لأشخاص غير معروفين.

لماذا النشر الإلكتروني؟

تتبع أهمية النشر الإلكتروني من ضرورة مواكبة انفـجار المعلومات والحاجة إلي متابعتها عن طريق مـايكتب في الدوريات والكتب والذي ازداد حـجمـها بشكل كـبيـر في الوقت الحاضر. مما اضطـرنا إلى تخزين هذه المعلومات الهائلة في ذاكـرة الحاسب في شكل بنوك معلومات، وعلى أقـراص الليزر، ويتم الاسترجاع من هذه الأوعـية بواسطة البحث بالخط المبـاشر (On Line Search) أو غـير المـباشـر (Off Line) وهذا أدى إلى الانتـقال من

استعمال الورق إلى استعمال الإلكترونيات، والنشر الإلكتروني والدوافع التي أدت إلى النشر الإلكتروني عديدة نذكر منها:

1- ارتفاع كلفة اليد العاملة والورق والحبر في دور النشر التقليدية.

2- التضخم الهائل في حجم المطبوعات الورقية.

3- ظهور بنوك المعلومات والأقراص المضغوطة وانتشار استخدامها.

4- انتشار استخدام الحاسب في المكتبات.

5- استخدام الناشرين للحاسب في التركيب الصوري Computer Controlled Photocompsition.

6- انتشار استخدام الخط المباشر (On Line) في المكتبات لاسترجاع المعلومات من الحاسب المركزي عن طريق موزع (Server).

7- ربط تكنولوجيا الحاسب بتكنولوجيا الاتصالات للوصول إلى المعلومات.

8- توسع مجالات المعرفة وتطور صناعتها.

9- تطور صناعة النشر في تحرير ومراجعة الكتب والمجلات وتوزيعها إلكترونياً.

10- إنشاء وتطوير نظم المكتبات الإلكترونية المحسبة (Electronic Library System).[12]

تأثير النشر الإلكتروني على المكتبات

من الواضح أن المكتبة هي الجهة التي ستشهد أعظم التغيرات نتيجة ظهور المجلة الإلكترونية والأشكال الأخرى من المنشورات الإلكترونية[13]. ويرى البعض أن إحدى مواصفات المكتبة الإلكترونية هي قابليتها على خزن، تنظيم، وبث العلومات إلى المستفيدين من خلال القنوات إلكترونية[14]. إن أهم تأثيرات للمنشورات الإلكترونية على المكتبات ولاسيما على قراءها هو زيادة أو تحسين الوصول إلى المعلومات واسترجاعها، فهذه المنشورات الإلكترونية سهلت هذه العملية للمزيد من المعلومات. وقد بدأت المعلومات الإلكترونية تخرج إلى حيز الوجود وكثر استعمالها بسرعة في المكتبات، ويتوقع أنها ستمثل 15% من مجموعات المكتبات في عام 2000 وربما أكثر[15].

وفي الوقت الحاضر ليست كمية المعلومات المتوفرة بشكل إلكتروني كافية لتدعيم حدوث تغيرات واسعة النطاق في الطريقة التي تعمل بها المكتبات. ورغم ذلك، يتم إحراز تقدم في ميادين محددة ومتخصصة. على سبيل المثال العديد من الجامعات الأمريكية، وتلك

التابعة لجامعة كولورادو الحكومية[16]، وجامعة سان دييغو الحكومية، حيث بدأت ترقم بعض مخزوناتها من المواد المقروءة وتوفر إمكانية الوصول لها إلكترونياً دون أن تتجاوز على حقوق النشر. والعديد من الجامعات الأخرى تدرس جدوى اتخاذ خطوات مشابهة.

هناك مكتبتان،هي مكتبة مدرسة القانون الجامعية في كولومبيا، ومكتبة مدرسة شيكاغو كنت للقانون في معهد ألينوي للتكنولوجيا، تعملان حالياً على تحويل جزء من مجموعاتها من الكتب إلى شكل الصور الإلكترونية[17]. وقد تلقت مكتبة القانون في كولومبيا حديثاً إعانة لتتمكن من جرد وخزن على الشكل الرقمي 10000 عشرة آلاف كتاب كل عام وحتى عام 1996. وتقدر جامعة كولومبيا أن الجرد لن يكلف أكثر من المائة دولار أمريكي للمجلد الواحد التي يكلفها تحويل الكتاب إلى ميكروفيلم، ويمكن أن يتم عبرها تجنب إنفاق 20 مليون دولار أمريكي لبناء مبنى إضافي ليضم مقتنياتها الجديدة. أما مكتبة مدرسة القانون في شيكاغو- كنت فقد بدأت برنامجاً أكثر شجاعة. فهي قد رقمت (أي خزنت باستخدام التقنية الرقمية- لم) مواردها المخزونة. ومع ذلك فقد قامت إضافة إلى ذلك بتفكيك كتبها الجديدة إذا رقمت صفحاتها وتخلصت من الأصول[18].

ويمكن الوصول إلى الصور الإلكترونية من قبل كل مستخدمي المكتبة من خلال شبكة الحاسب المتوفرة. إضافة إلى هذا أسس أمين المكتبة نظاماً يمكن بموجبة لشركات القانون أن تشترك في المكتبة لقاء أجر زهيد لايتجاوز 100 دولار أمريكي في السنة وبموجب تستطيع هذه الشركات أن تشاهد أي وثيقة على المنظومة من مكاتبها. ويمكنها أن تقتني نسخاً من المواد المرقمة لقاء 12 دولار أمريكي يضاف إليها أجور حقوق النشر[19].

وتجد مراكز التزويد بالوثائق أن من النافع جرد محتويات المجلات التي تم الطلب عليها سابقاً بحيث يتمكنون من توفير الوثائق إلكترونياً دون الحاجة إلى استرجاع الأعداد من المجلات والقيام بتصويرها وإعادتها إلى الرفوف. على سبيل المثال يقوم معهد المعلومات العلمية الفرنسي INIST بجرد والاحتفاظ بصور رقمية لمحتويات 1800 مجلة غالباً ما يأتي الطلب عليها للحصول على معلومات[20]. ولدى هذا المعهد عشرة ملايين صفحة مخزونة على شكل إلكتروني. ونظام الخزن الإلكتروني يغطي 30% من طلبات الوثائق التي يتلقاها المعهد. وفي محاولة استغرقت شهرين عام 1994 استطاع المعهد أن يظهر قدرته على تحويل وثائق إلكترونية حسب الطلب لمكتبة من زبائنه عبر شبكة الإنترنت محلية ويعمل هذا المعهد الفرنسي على نظام للجيل القادم وفيه يتوقع استلام وثائق على شكل SGML من الناشرين هذا يسمح بإخضاع النص الكامل للوثائق للبحث عبر الكمبيوتر ويمكن عرض النص وطبعة متناسباً مع قدرات جهاز كل مستخدمي على حدة.

OCLC التي تخدم من 21 ألف مكتبة في 61 بلد توفر إمكانية الوصول إلى 32 مجلة من 11 ناشر ذات برامج مختلفة متلعقة بالمجلات الإلكترونية، وأعلنت OCLC كذلك عن مخطط لإضافة 32 مجلة أخرى في يونيو 1996. [21] والمجلات متوفرة عبر الإنترنت وشبكات الاتصال عبر الهاتف. وهي تتضمن نصوصاً ومخططات ورسوم توضيحية يمكن عرضها بمساعدة نظام مجهز من OCLC، كودون GUIDON. وكل واحدة من هذه المجلات تخضع للمراجعة الدقيقة التحرير من قبل رابطة مهنية متخصصة يحاول الناشرون المعروفون مثل إلسفيير El- Sevier للنشر العلمي وبيرجامون Pergamon، وشبرنجرفيرلاج Springer- Verlag وغيرهم، وقد أدركوا استمالة التهرب من التوزيع الإلكتروني للمعلومات العلمية، أن يشقوا لأنفسهم زوايا للنشر الإلكتروني. على سبيل المثال تجهز إلسفيير مجلتين من مجلات OCLC على الخط عام 1995. وشاركت إلسفيير منذ عام 1991 مع تسع جامعات أمريكية في TULIP (برنامج التحويل الجامعي) وهو مشروع يرمي إلى اختبار إمكانية تطبيق التوزيع الإلكتروني لصور صفحات 42 من مجلاتها في مواد العلوم والهندسة[22] وشكل ذلك (103000) صفحة عام 1992، وهو العام الأول في المشروع. والمخطط له أن يستمر المشروع حتى نهاية عام 1995 [23].

سيحاول المشروع تقرير الإمكانية التقنية لتوزيع المجلات في بيئة الشبكات على كل من شبكات الانترنت والشبكة المحلية. سيقوم بمقارنة مجموعة من آليات الإرسال والبحث والاسترجاع والطبع حسب الطلب. إضافة إلى ذلك سيساعد المشروع المشاركين على فهم أفضل التكاليف البدائل وأسعارها والاشتراك فيها ونماذج الأسواق والغاية هي التقليل من كلفة الوحدة الواحدة من إرسال المعلومات واسترجاعها. أخيراً سيدرس المشروع أنماط استخدام القراء في حالات توزيع مختلفة.

واضح أن إلسفيير مقتنعة بما فيه الكفاية بالنتائج الأولية لمغامراتها في النشر الإلكتروني بحيث إنها دخلت في مشروع ريادي مع OCLC لتوزيع كل مجلاتها العلمية إلى جامعات أمريكية مختارة[24].

شبرنجر- فرلاج، وهي دار نشر أخرى رئيسية علمية منشغلة بمشروع مماثل هو مشروع الحكيم الأحمر (The Red Sage) بالتعاون مع مختبرات AT&T Bell وجامعة كاليفورنيا، وسان فرانسيسكو (UCSF) [25]. يهدف هذا المشروع إلى التعريف ودراسة القضايا التقنية والقانونية والتجارية والاقتصادية والاجتماعية والمحيطة بخلق وتوزيع المعلومات العلمية والتقنية والطبية في البيئة الإلكترونية على شكل شبكات والمشروع الذي بدأ في نوفمبر 1993 سيضع تحت الاختبار قدرات الـ Right Pages وهو نظام الورقة

TA&T ليوفـر الوصول إلى الوثائـق الإلكترونيـة. يوفر Red Sage للاساتذة والبـاحثين الوصول في بقعة LAN لصور صفحات لحوالي 30 مجلة طبية بيولوجية وبضمنها مجلات في علم الأشعة الذي يمتـاز بحاجته إلي مستلزمات تحل إشكالـية الصورة. ومن المتوقع أن بقية الناشـرون سيلحقون في نهـاية المطاف بالمشروع، جمعيـة ماسوشوستـس الطبية (التي تصدر المجلة الطبية لينوانجلد) ويلي WILEY والجمعيـة الطبية الأمريكية والجمعـية الطبية البريطانية، قد تم ذكرها[26]. أما التوسع المستقبلي لخطط Red Sage لشبرنجر فيرلاج فهو استخدامه للانترنت لتوفير SGML النص المشفر بدلاً من صور الصفحات[27].

ونرى هنا أن النشر الإلكتروني لايـقف تأثيره على المكتبات فقط وإنما يمتـد إلى المكتبيين أنفسهم وذلك على النحو التالي:

1- تعريف المستفيدين بإحداث مصادر وخدمات المعلومات في هذا المجال.

2- اكتساب المستفيدين خبرة جديدة على استخدام الموارد الإلكترونية.

3- اكتساب المكتبي صفة جديدة وهي من مجـرد مكتبي تقليدي إلى مستشار معلومات، وذلك لقيامة بتعريف المستفيدين على أفضل مورد للمعلومات لإشباع حاجاتهم في هذا المجال.

4- تقديم خدمات تحليل المعلومات.

5- المساعدة في ترتيب وتنظيم الملفات الشخصية للمعلومات.

6- البحث في المصادر التي لم تعرف بعد للمستفيدين.

الخاتمة

إن التطورات التي حصلت في صناعة المعلومات مثل الإمكانيات التي وفرتها تكنولوجيا الحاسوب والاتصالات للحصول على كميـات هائلة من المعلومات واسترجاعها على نطاق واسع جعل النشر الإلكتروني وسيلة مرغوبة لإنتاج ونقل المعلومات في القرن الحالي. وربما قبل ذلك. التضخم الهائل في حجم النتاج الفكري المطبوع قد يعتبر السبب الأهم للانتقال من النشر الورقي إلى النشر الإلكتروني.

السبب الثـاني هو ارتفاع تكلفـة النشر الورقي كنتـيجـة لارتفاع كلفـة العمل، الورق، البريد، ومعدات الطباعة.

بالإضافة إلى التطور السريع في تقنية المعلومات. أما مدى تأثير هذا النسخ الجديد على المكتبـيين فانه يعـتمد بالدرجـة الأولى على مدى قابلـية المكتبـيين للتكيف مع هذا التطور الجديد في مجال النشر الإلكتروني وغيره من التقنيات الحديثة.

المصـــادر

1- عماد الصبـاغ "النشر الإلكتروني. تطوره، آفاقه، ومشاكله في الوطن العـربي" وقائع الندوة العربية الثانية للمعلومات. تونس 18- 21 يناير 1989، ص118.

2- Gale Directory Of Data Bases (CD-ROM) Nor Wood. Massachusetts, January 1995.

2- Robert. Jacobson. Publishers and The Net Chronicle Of Higher Education, 23 June 1995,pp. AA 17-18.

4- Ulrich's Ineternational Periodicals, 27- 33 ed. New York: Bowker, 1988-94.

5- The Bowker Annual Of Library and Book Trade Information 34-40 ed. New York: Bowker, 1989- 95.

6- Paul Macarthy. Serial Killers: Academic Libraries Respond To Soaring Costs, Library Journal, Vol. 119, no.11, June 1994, pp. 41-42.

7- Association Of Research Libraries. ARL Statistics 1993-94: A Compilation Of Statistics From The One Hundred and Eighteen Members Of The Association Of Research Libraries. Washington, DC: Association Of Research Libraries1995.

8- Ralph R. Phelps and John P.herlin. Alternatives To Scientific Periodicals. Unesco. Bulletin For Libraries. XIV (March- April 1960) pp. 61-75.

9- American Council Of Learned Societies. Problems of Scholarly Publication In The Humanities and Social Sciences, A Report Prepared For The Committee On Scholarly Publication. New York: The Council, 1959.

10- Derek J. de Solla Price. Little Science, Big Science and Beyond. New York: Columbia University Press, 1986.

11- Ralph R. Phelps and John P.herlin., Op. Cit, pp. 67- 75.

12- بهجة بومعرافي "بناء المجموعات في عصر النشـر الإلكتروني وانعكاساته على المكتبات في الوطن العربي" وقائع الندوة العربية السابعة للمعلومات. عمان 2-6 تشرين الثاني 1996، ص 466.

13- عماد الصباغ "النشر الإلكتروني.." مصدار سابق ص 127.

14- نفس المصدر السابق، ص 127.

15- Vickery, J.F: Acquisitions In an Electronic Age: Building The Foundations For Access, IFLA 61ST General Conference. 20-25 August 1995 Istanbul.

16- Don 1. Bosseau. Anatomy Of a Small Step Forward: The Electronic Reserve Book Room at San Diego State University. Journal Of Academic Librarianship, Vol. 18, No. 6 January 1993, pp.- 336-8.

17- Street Journal. 8 Feb. February 1993, Sec, B,p. 4.

18- William M. Bulkeley. Libraries Shift From Book To Computers. Wall Ibid.

19- The Buckley Article (14), Reports $ 200 $us/ Subscription Fee and 21 $us For Copies. According To Gretchen Van Dam, DIRECTOR Of Reference& Information Service, Chicago- Kent School Of Law Library. In a Personal Communication, 17 July 1995.

20- Christian Lupovici. Towards A Full Electronic Information System Information Services and Use. In Press (p.4).

21- OCLC. Annual Report 1994/ 95 Dublin, Ohio: Oclc, (10 October 1995), pp.3, 18-19.

22- Karen Hunter and Jaco Zijlstra Tulip- The University Licensing Project Journal Of Interlibrary Loan, Document Delivery and Information Supply, Vol. 4, Nos. 3/4, 1994, pp 29-22.

23- The Tulip Project: Experments In Network Delivery DLA Bulletin, Vol. 12, No. 3, Winter 1992, pp. 23-24.

24- William M Bulkeley, op. Cit, p3, 18-19.

25- Richard E. Lucier and Robert C. Badger. Red Sage Project The Serials Librarian, Vol. 24, No 53/4, 1994, pp. 129-34.

26- Arnoud de Lemp ((Network Publishing)) Paper Presented at DATALIB- 93, 26- 28 October 1993, Norwegian Tchnical University, Trond hein, Norway.

27- Richard E. Lucier and Robert C, Op. Cit, pp129- 34.

العاملون في خزائن الكتب العباسية

د. محمد مجاهد الهلالي
قسم علم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس (سلطنة عمان)

ملخص :

اكتسبت خزائن الكتب العباسية على اختلاف أنواعها، وأحجامها، وتبعياتها سمعة طيبة بفضل العاملين بها من كبار الأدباء والعلماء وغيرهم. وتستعرض الدراسة فئات العاملين في هذه الخزائن من خلال تصنيف وظائفهم، وتوصيفها، وبيان الواجبات، والمؤهلات الخاصة بكل فئة أو وظيفة. ومن الفئات والوظائف: وظيفة الوكيل، والخازن، والمشرف، واختصاصي التزويد، واختصاصي التنظيم، والمترجم، والوظائف الحرفية كالنساخ، والخطاطين، والمجلدين، والمزخرفين، وغيرهم، وفئة المناولين، والخدم، وغيرهم.

مقدمة:

نتناول في هذه الدراسة فئات العاملين في خزائن الكتب العباسية من خلال تصنيف وظائفهم وتوصيفها، مع بيان الواجبات، والمؤهلات الخاصة بكل وظيفة أو فئة.

ويمكن تقسيم هذه الفئات إلى المستويات الآتية:

1- **المستوى الأول**: وهو الخاص بالوظائف الإدارية، العليا، وهذا المستوى قاصر على وظيفة الوكيل، ويُعين من قِبل صاحب الخزانة أو مؤسسها، للقيام بكافة الواجبات ذات الصلة بالمتابعة، والتقويم وغيرها.

2- **المستوى الثاني**: وهو خاص بوظيفة الخازن، وهي الوظيفة الأولى والأساسية في جميع خزائن الكتب، خاصة وأن الخازن هو المسئول عن الخزانة إدارياً وفنياً، ويعاونه في أداء

واجباته فئات عديدة من الاختصاصيين الفنيين والمساعدين وغيرهم. وقد اشتهرت وظيفة المشرف من بين هذه الوظائف المساعدة.

3- **المستوى الثالث**: ويختص بجميع الفئات الفنية، ومن وظائفه: اختصاصيو التزويد، اختصاصيو التنظيم، المترجمون.

4- **المستوى الرابع**: وهو الخاص بالوظائف الحرفية، كالوراقة وينتظم جميع العاملين به كالنساخ، والخطاطين، والمجلدين، والمزخرفين، وغيرهم.

5- **المستوى الخامس**: ويقتصر على فئة المناولين، وهي درجة أعلى بقليل من الخدم، وإن احترف هذا النوع من العمل بعض الجواري والخدم والغلمان.

6- **المستوى السادس**: وهو الخاص بالخدم، بما في ذلك البوابون، والفراشون، الطباخون، وغيرهم.

وقد اكتسبت خزائن الكتب على اختلاف أنواعها، وأحجامها، وتبعياتها سمعة طيبة بفضل العاملين بها من كبار الأدباء والعلماء، وغيرهم. وقد اجتمع في بعض الخزائن- خاصة كبيرة الحجم- العديد من العاملين الذين يمثلون معظم الفئات والمستويات سالفة الذكر، ومن هذه الخزائن، نذكر على سبيل المثال:

أ- خزانة كتب عضد الدولة البويهي (ت سنة 372هـ):

اجتمع فيها في فترة زمنية واحدة ثلاثة من العاملين- من عدول البلد- كل منهم يمثل فئة من فئات العاملين، وهم: الوكيل، والخازن، والمشرف. وهؤلاء غير الخدم، والفراشين، والبوابين[1]، وقد التحقوا للعمل في مقر عضد الدولة بما في ذلك خزانة الكتب.

ب- دار العلم ببغداد:

وكان ينظر في أمورها الشريفان أبوالحسين محمد ابن أبي شيبة، وأبوعبدالله محمد بن أحمد الحسين، والقاضي أبو عبدالله بن هارون الضبي، وكلف الشيخ أبوبكر محمد بن موسى الخوارزمي فضل العناية بها[2]، وهؤلاء غير المناول أو المناولين، والخدم.

جـ- خزانة كتب المدرسة المستنصرية:

اجتمع فيها معاً، الشمس على بن الكتبي، وهو أول خازن للمدرسة المستنصرية، والمشرف العماد ابن الدباس، والمناول إبراهيم بن حذيفة[3]، وهم غير من تم انتدابهم

للقيام ببعض الأعمال التنظيمية مثل الشيخ عبدالعزيز شيخ رباط الحريم (ت سنة 637هـ)، الذي قام بإثبات الكتب واعتبارها[4]، وولده العدل ضياء الدين أحمد الخازن (ت سنة 640هـ)، الذي اعتبر الكتب ورتبها[5]. ولأهمية ترتيب الكتب فقد كان هناك أكثر من مساعد أو نائب للخازن للقيام بهذه المهمة[6].

* * *

ونستهل الحديث عن فئات العاملين بالمستوى الأول، والخاص بوظيفة الوكيل، ثم نتبعه بالحديث عن المستويات الأخرى، ووظائفها:

1- الوكلاء:

كان الوكيل هو حلقة الصلة بين صاحب الخزانة أو مؤسسها، والعاملين بها، ومنهم الخازن والمشرف، وغيرهما. وكان عمله أقرب مايكون اليوم إلى عمل الموجه الفني، أو الإداري، وكانت توكل إليه- كما ذكرنا- مهام المتابعة والتقويم، وغيرها من الأعمال التي يُكلف بها من قبل صاحب الخزانة، والتي تهدف في النهاية إلى التأكد من تحقيق الخزنة لأهدافها، وقيام جميع العاملين بها، على اختلاف فئاتهم ومستوياتهم بكافة الواجبات المنوطة بهم على الوجه الأكمل، ومن أهمها التثبت من حسن ترتيب مجموعات الكتب، وسهولة تناولها.

ومن أشهر الوكلاء وأقدمهم ذكراً في المصادر التاريخية، وإن لم نقف على أسمه تحديداً، الوكيل الذي عينه عضد الدولة البويهي على خِزانة كتبه الخاصة بشيراز[7].

ويرد ذكر "الوكلاء" في حديث ابن الجوزي عن فئات العاملين الذي رتبهم عضد الدولة البويهي في المارستان العضدي الذي أنشأه في بغداد- وقد كانت خزانة الكتب جزءاً منه-[8]. يقول ابن الجوزي: "وفي يوم الخميس لثلاث خلون من صفر (سنة 372هـ)، وقيل بل لليلة خلت من ربيع الآخر، فُتح المارستان الذي أنشأه عضد الدولة.. ورُتب فيه الأطباء، والمعالجون، والخزان، والبوابون، والوكلاء، والناظرون[9].

2- الخزنة ومساعدوهم:

كانت وظيفة الخازن أو مُتولي الكتب[10]، الوظيفة الأولى أو الأساسية في مختلف أنواع الخزائن- العامة والخاصة، الكبيرة والصغيرة، المستقلة والملحقة- وقد اكتسبت هذه الخزائن سمعة طيبة بفضل خزنتها ومساعديهم، أو نوابهم[11]، وماتحلو به من صفات وأخلاق حميدة، ومكانة عالية، وخبرة عريضة.

ولأهمية هذه الوظيفة، والدور الذي يقوم به الخازن فقد كان الخليفة في بعض الأحيان يتولى تعيينه ويختاره من بين كبار العلماء والأدباء، وذوي الدراية والمعرفة بالكتب[12].

وقد حَفظت لنا المصادر التاريخية أسماء وتراجم العديد من الخزنة ومساعديهم، وفيما يلي نشير إلَيَ بعض هؤلاء، خاصة من كان له شهرة، أو أهمية خاصة:

1/2- سهل بن هارون (ت سنة 215هـ)

اتصل بخدمة الرشيد، وارتفعت مكانته عنده حتى أحله محل يحى البرمكي صاحب دواوينه، ثم خدم المأمون فجعله كاتباً على خزائن الحكمة[13]. وعندما اشتدت حركة الترجمة كان يساعده خازن مساعد أو أكثر، ومن هؤلاء: سعيد بن هارون وسلم[14].

2/2- أحمد بن محمد مسكوية (أبو علي) ت سنة 421هـ

كان قيماً على خزانة كتب ابن العميد، ثم عضد الدولة البويهي فلقب بالخازن، ثم اختص ببهاء الدولة البويهي، وعظم شأنه عنده[15].

3/2- أحمد بن عبدالملك (المؤذن) ت سنة 470هـ

وهو الإمام الحافظ (أبو صالح). كان خازناً لكتب الحديث الموقوفة على أصحاب الحديث، وكان الاعتماد عليه في الودائع من تلك الكتب المجموعة في الخزائن، والموروثة عن المشايخ، وكان يصونها، ويتعهد أوقاف المُحدثين[16].

4/2- القاضي أبويوسف يعقوب بن سليمان الأسفراييني (ت سنة 488هـ)

تقل وظيفة الخازن في خزانة كتب المدرسة النظامية، بالإضافة إلى التدريس[17].

5/2- محمد بن أحمد الأبيوردي (ت سنة 507هـ)[18]

حل محل الأسفراييني- سالف الذكر- لما مات.

6/2- الشمس على بن الكتبي (ق 7هـ)

وهو أول خازن للمدرسة المستنصرية، وقد منحه الخليفة المستنصر (623- 640هـ) خُلعة يوم افتتاح المدرسة سنة 631هـ[19].

7/2- القاضي أبو محمد عبدالله البادرائي (ق 7هـ)

رُتب مدرساً بالمدرسة النظامية سنة 639هـ، وأقر على خزن الكتب بخزانة الخليفة المستنصر، وأذن له أن يدخل المدرسة بطرحه أسوة بالمدرسين[20].

8/2- على بن أنجب تاج الدين المعروف بابن الساعي الخازن (ت سنة 674هـ)

وهو ممن تولوا خزانة كتب المدرسة المستنصرية، والنظامية[21].

9/2- صفي الدين عبدالمؤمن بن فاخر الأرموري (ت سنة 693هـ)

خازن خزانة كتب الخليفة المستعصم بالله (640- 656هـ) وكان يعمل في الخزانة التي استجدتها الخليفة في آخر أيامه، وقد سلمه مفاتيحها[22].

10/2- عبدالرزاق بن أحمد البغدادي بن الفوطي (ت سنة 723هـ)[23]

باشر خزانة الرصد بمراغة أكثر من عشرة أعوام. وكان في أول أمره مشرفاً على خزانة كتب المدرسة المستنصرية، ثم عين خازناً لها، وكان ابن الساعي- سالف الذكر- من شيوخه.

3- المشرفون:

وظيفة المشرف أو الناظر[24] من الوظائف الإدارية المساعدة، وهي تلي وظيفة الخازن في المرتبة. وكان المشرف يتولى مهام الأشراف والنظر في أمور الخزانة، ومراعاتها، والاحتياط عليها، والعناية بها- كما ورد في بعض النصوص[25].

ومن أشهر من تولى القيام بهذه الوظيفة في خزائن الكتب العباسية:

1/3- الشريف أبوالحسين محمد بن أبي شيبة (ق 5/4هـ)

وكان مشرفاً على دار العلم التي أنشأها ببغداد سنة 383هـ الوزير البويهي سابور بن أردشير. وكان يساعده الشريف أبوعبدالله محمد بن الحسين، والقاضي أبو عبدالله ابن هارون الضبي، والشيخ أبو بكر محمد بن موسى الخوارزمي[26].

2/3- أبو أحمد عبدالسلام البصري الخازن (ت سنة 405هـ)

وهو ممن تولوا النظر في دار العلم في مرحلة تالية للشريف ابن شيبة- سالف الذكر- ومساعدية، وكان إليه حفظها، والإشراف عليها[27].

3/3- أبو عبدالله بن أحمد الحسين (ت سنة 510هـ)

وفي مرحلة من مراحل العمل في دار العلم تولى أبو عبدالله بن أحمد مهام الإشراف على خزانة الكتب الملحقة بالدار[28].

4/3- أبو جعفر عمر الدباس (ت سنة 601 هـ)

وكان مشرفاً بدار الكتب العتيقة بالمدرسة النظامية[29].

5/3- العماد على بن الدباس (ت سنة 631هـ)

وكان أول مشرف في خزانة كتب المدرسة المستنصرية[30].

4- اختصاصيو التزويد:

في خزائن الكتب الكبيرة كبيت الحكمة اختص بعض العاملين باختيار الكتب، وتزويد خزانة كتب الدولة بها، وذلك بالإضافة إلى أعمالهم الأساسية، وقد كان منهم الخازن والمترجم، وغير ذلك. ولعظم هذه المسئولية فقد كان يتم تكليف بعض كبار العاملين بها، وبأمر مباشر من الخليفة.

وقد اتسعت سوق الكتب المحلية والخارجية. وكانت بلاد الروم من أشهر الأسواق الخارجية، فأوفد المأمون إليها نفراً من العاملين في بيت الحكمة في خلافته، كان منهم: الحجاج بن مطر، وابن البطريق، وسلم "صاحب بيت الحكمة"، ويوحنا بن ماسوية، وحنين بن إسحق[31].

ونهج كبار رجالات الدولة من علماء وأدباء وغيرهم نهج المأمون، فتناهوا في طلب الكتب، وأوفدوا إلى بلاد الروم من أخرجها إليهم[32].

وفي خلافة المتوكل (232- 247هـ) اشتهر على ابن المنجم (ت سنة 275هـ)[33] كاختصاصي تزويد بمفهومنا الحديث والمعاصر، وقد اتصل بالفتح بن خاقان (ت سنة 247هـ) وزير المتوكل وعمل له خزانة حكمة[34].

واختص مبشر بن أحمد الرازي الملقب بالبرهان (ت سنة 589هـ) باختيار الكتب، وتزويد خزائن الكتب بها، وقد اعتمد عليه الخليفة الناصر (575- 622هـ) في اختيار الكتب التي وقفها في أكثر من خزانة، وأدخله إلى خزائن كتبه، وأفرده لاختيارها[35].

5- اختصاصيو التنظيم:

من بين العاملين في الخزائن اشتهرت فئة يمكن أن نطلق عليها بمفهومنا العصري "اختصاصي التنظيم" تكلفوا بالقيام بكافة الأعمال التنظيمية، كإعداد الفهرستات، وترتيب المجموعات، وما يتصل بذلك من إجراءات كالتسجيل، والختم، وغيرها، ونذكر من هؤلاء:

1/5- الشيخ عبدالعزيز شيخ رباط الحريم (ت سنة 637هـ)

وكان من العاملين غير المتفرغين في خزانة كتب المدرسة المستنصرية، وقد أصدر الخليفة المستنصر (623- 640هـ) أوامره إليه بالحضور إلى المستنصرية "لإثبات الكتب، واعتبارها"[36].

2/5- العدل ضياء الدين أحمد الخازن (ت سنة 640هـ)

وهو ولد الشيخ عبدالعزيز- سالف الذكر- وكان خازناً بخزانة كتب الخليفة المستنصر، وقد أصدر الخليفة أوامره إليه- كذلك- بالحضور إلى المدرسة المستنصرية، فحضر واعتبر الكتب، ورتبها أحسن ترتيب[37].

3/5- الشيخ شمس الدين على بن النيار (ق 7هـ)[38]

كان ذا خبرة ودراية في مجال تنظيم المجموعات، وكان يرافق الخليفة المستعصم (640- 656هـ) في جولاته التفقدية للاطلاع على نظام خزائن الكتب، والتأكد من حست ترتيبها. ويذكر ابن الفوطي أن المستعصم "قصد المدرسة المستنصرية يوم الجمعة سابع شعبان سنة 640هـ- ومعه الشيخ شمس الدين على بن النيار، واعتبر خزانة الكتب التي بها، واطلع على نظامها وترتيبها وأنكر عدم ترتيبها، فوكل[39]، بالنواب يومين، ثم أفرج عنهم"[40].

6- المترجمون (النقلة):

تفرغ بعض العلماء وانقطعوا في بعض خزائن الكتب للترجمة، خاصة من كان متقناً اللغات الأجنبية كاليونانية، والفارسية، والهندية، فضلاً عن اللغة العربية. وكان يساعدهم في أداء مانيط بهم كُتاب ومساعدون حُذَّاق.

واختص بعض هؤلاء النقلة بخدمة الخلفاء وكبار رجالات الدولة. وكان مقر عملهم ونشاطهم خزانة كتب الدولة، وبعض خزائن الكتب الخاصة.

واشتهر من هذه الفئة في خلافة المنصور:

1/6- ابن المقفع (ت سنة 145هـ)، وهو الذي مهد لترجمة كثير من الكتب الفارسية إلى العربية[41].

2/6- جورجيوس بن جبرائيل بن بختيشوع (ت 152هـ)

وقد اختص بالمنصور، ونقل له كتباً من اللغة اليونانية إلى العربية[42].

3/6- ابن البطريق (ت سنة 158هـ)، وكان له نقل جيد، وقد أمره المنصور بنقل أشياء من الكتب القديمة[43].

وفي خلافة الرشيد، اشتهر:

4/6- أبو سهل الفضل بن نوبخت، (ق 3هـ)

كان يترجم من اللسان الفارسي ما يجده من كتب الحكمة، فضلاً عن قيامه بشئون بيت الحكمة في خلافة الرشيد(44).

5/6- يوحنا بن ماسويه (ت سنة 243هـ)

ولاه الرشيد ترجمة الكتب الطبية القديمة، ووضعه أميناً على الترجمة، ورتب له كتاباً يكتبون بين يديه(45).

ولم تقتصر خدمات يوحنا على الخلفاء، بل امتدت إلى كبار رجالات الدولة، أمثال محمد ابن عبدالملك الزيات، فترجم هو وغيره من أكابر الأطباء بعض الكتب اليونانية باسمه(46).

وفي خلافة المأمون، اشتهر:

6/6- حنين بن اسحق (ت سنة 260هـ)

لازم يوحنا بن ماسويه، وتتلمذ عليه، واشتغل عليه بصناعة الطب، ونقل له كتباً كثيرة، وخصوصاً من كتب جالينوس، بعضها إلى اللغة السريانية، وبعضها إلى اللغة العربية(47).

وكان حنين أعلم زمانة باللغة اليونانية، والسريانية، والفارسية، فضلاً عن العربية. وقد احضره المأمون وسأله نقل كتب الحكماء اليونانيين إلى اللغة العربية، وكان يصلح ماينقله غيره بناء على أوامر المأمون(48).

واتصل خبر حنين بالمتوكل على الله (232- 247هـ)، فأمر بإحضاره، واختاره للترجمة، وائتمنه عليها، وجعل له كتاباً عالمين بالترجمة، كانوا يترجمون، ويتصفح ماترجموا(49).

7- الوراقون:

ضمت هذه الفئة النساخ والخطاطين والمجلدين وغيرهم، ممن اتخذوا الوراقة حرفة لهم. وكان البعض منهم يعمل لحسابه الخاص داخل الخزائن، والبعض الآخر يعمل لحساب أصحاب الخزائن أو مؤسسيها في مقابل ما يجرى عليهم من أرزاق.

ونورد فيما يلي أشهر هؤلاء، وأقدمهم ذكراً:

1/7- علان الشعوبي (ق 3/2هـ):

وكان ينسخ في بيت الحكمة للرشيد، والمأمون، والبرامكة[50]. وقد جمع بين عمله في بيت الحكمة ودكانه الذي يبيع فيه الكتب وينسخها.

2/7- ابن أبي الحريش (ق 3/2هـ)

وهو أول من اشتهر بصناعة التجليد في خزائن الكتب العباسية. وكان يجلد في بيت الحكمة في خلافة المأمون (198- 218هـ)[51].

3/7- أبو الحسن على بن هلال، المعروف بابن البواب (ت سنة 413هـ)

كان مزوقاً يصور الدور، ثم صور الكتب، وعانى الكتابة ففاق فيها، وقد غالى الناس في إحراز ما تسطره أنامله من بدائع الخط المنسوب. وإليه رُد أمر خزانة كتب بهاء الدولة بن عضد الدولة البويهي[52].

8- المناولون:

وظيفة "المناول" من الوظائف الهامة والأساسية في خزائن الكتب العباسية. وتتحدث توفيق السوداء عن عملها كمناولة، بقولها:

"... أنا توفيق السوداء التي كانت تخدم في دارالعلم ببغداد..، وكنت أُخرج الكتب إلى النساخ"[53].

وممن اشتهر من المناولين: الجمال بن إبراهيم بن حذيفة، وهو أول مناول التحق بالخدمة في خزانة كتب المدرسة المستنصرية[54].

وممن التحق للعمل كمناول في نفس الخزانة- سالفة الذكر-: محمد بن سعيد بن محمد بن أبي المنجم الحدادي، وكان معاصراً لابن الساعي (ت سنة 674هـ)[55].

9- الخدم:

تضم هذه الفئة: البوابين، والجواري، والفراشين، الطباخين، وغيرهم من الخدم ممن ألقي عليهم مهام خدمة رواد الخزائن والعاملين بها، فضلاً عن العناية بالمرافق الأخرى الملحقة بالخزائن، أو التي تتبعها الخزانة، كما في المؤسسات التعليمية، كالمدارس، ودور العلم، وغيرها.

ويرد ذكر البوابين في حديث المقدسي عن خزانة كتب عضد الدولة البويهي، يقول المقدسي: "وجُعل على الدار بوابون"[56]. وفي حديث ابن الجوزي عن المارستان العضدي

الذي ألحقت به خزانة كتب حافلة، يرد ذكر البوابين ضمن الفئات العاملة بالمارستان. يقول بان الجوزي: "ورُتب فيه الأطباء والمعالجون والخزان والبوابون والوكلاء والناظرون"(57).

ويتحدث الأربلي عن الترتيبات التي أعدها المستنصر بالله (623- 640هـ) للمدرسة المستنصرية، بقوله: "رتب الخليفة للمدرسة البوابين، والفراشين. والخدم، والطباخين"(58). وكان لابد من هؤلاء لخدمة العدد الكبير من المدرسين، والفقهاء، والمعيدين، والشيوخ، والأطباء، والطلاب، والعاملين في خزانة الكتب الملحقة بالمدرسة.

وفي حديث عرضي لابن طباطبا، يري ذكر الجواري والخدم، حيث يذكر خادماً كان يعمل في إحدى خزائن المستعصم بالله (640- 656هـ). يقول ابن طباطبا: ".. جاء خويدم صغير، ونام قريباً من مرتبة الخليفة"(59).

كما يرد ذكر بعض فئات العاملين من الخدم، عندما تعرضت خزانة كتب المدرسة المستنصرية للسرقة، فأنهى ذلك إلى الخليفة المستعصم بالله، الذي أمر بالتحقيق، ولمالم يجدوا شيئاً من المسروقات تقدم الخليفة، وأمر بتقسيط قيمة المسروقات على البواب بالخزانة، والفراشين على قدر أحوالهم، فاستوفى ذلك منهم، ورُتب عِوَض ماسُرق(60).

المصادر والحواشي

(1) المقدسي، محمد بن أحمد. **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط2. ليدن: مطبعة بريل، 1906. ص 449، 451.

(2) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. **المنتظم**. حيدر أباد الدكن: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، 1359هـ. جـ7، ص172.

ابن العماد الحنبلي، عبدالحي بن أحمد. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. القاهرة: مكتبة القدسي، 1350هـ. جـ3، ص104.

(3) ابن الفوطي، عبدالرزاق أحمد. **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابقة**. بغداد: المكتبة العربية، 1932. ص54، وانظر:

Kabir Ahmed Khan, "Organisation & Administration Of Libraries In The Islamic World", **Islamic Culture,** V. LV, N.2, April 1981, P.127.

(4) بمعنى تسجيلها وترتيبها. ويبدو أن حجم العمل بالخزانة، خاصة عند افتتاحها كان كبيراً، وقد تطلب ذلك انتداب الشيخ عبدالعزيز وولده.

(5) ابن الفوطي. المصدر السابق، ص54.

(6) المصرد السابق، ص170.

(7) المقدسي. المصدر السابق، ص449.

(8) ابن الأثير، علي بن محمد، **الكامل في التاريخ**. بيروت: دار صادر، 1965. جـ9، ص16.

ابن خلكان، أحمد بن محمد. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. بيروت: دار صادر، 1970. جـ4، ص50.

(9) ابن الجوزي. المصدر السابق، جـ7، ص112، 113.

(10) أطلق على خازن الكتب أحياناً اسم "متولي الكتب"، انظر: ابن الجوزي. المصدر السابق، جـ9، ص65، 66.

(11) وأطلق على مساعدي الخازن أحياناً "النواب"، انظر ابن الفوطي. المصدر السابق، ص170.

(12) كان أبو سهل الفضل بن نوبخت- على سبيل المثال- أول خازن للكتب في الدولة العباسية، وقد ولاه الرشيد (170- 193هـ) القيام بخزانة الحكمة، انظر: ابن النديم، محمد بن اسحق. **الفهرست**. طهران: رضا تجدد، 1971، ص333.

القفطي، على بن يوسف. **تاريخ الحكماء؛ وهو مختصر الزوزني المسمى بالمنتخبات الملتقطات من كتاب إخبار العلماء بأخبار الحكماء**. بغداد: مكتبة المثنى، 1903، ص255.

(13) "كاتب بيت الحكمة" أو خزائن الحكمة، تعني: "صاحب بيت الحكمة" أو "رئيس بيت الحكمة" انظر: ابن النديم. المصدر السابق، ص133، 134؛ ابن نباته المصري، محمد بن محمد. **سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون**. القاهرة: دار الفكر العربي، 1964، ص242.

(14) ابن النديم. المصدر السابق، ص133، 134؛ ياقوت الحموي. **معجم الأدباء**، ط2. القاهرة: جـ11، ص266، 267.

(15) اشتغل مسكويه بالفلسفة والكيمياء والمنطق، ثم أولع بالتاريخ والأدب والإنشاء، وكان عارفاً بعلوم الأوائل معرفة جيدة، وقد ألف وصنف العديد من الكتب منها: كتاب "تجارب الأمم وتعاقب الهمم"، انظر: ياقوت الحموي. المصدر السابق، جـ2، ص5 ومابعدها؛ القفطي. المصدر السابق، ص331، 332؛ مسكويه، أحمد بن محمد. **تجارب الأمم وتعاقب الهمم**. القاهرة: شركة التمدن الصناعية، 1919، جـ2، ص224؛

Mafizulla Kabir, "Libraries & Academies During The Buwayhid Period", **Islamic Culture,** V.33, 1959, p.33.

(16) ياقوت الحموي. المصدر السابق، جـ3، ص224- 226.

(17) كان حسن الحافظ فقيهاً فاضلاً شاعراً أديباً، وله العديد من المصنفات. انظر: السبكي، عبدالوهاب ابن تقي الدين. **طبقات الشافعية الكبرى**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1968، جـ5، ص359؛ ياقوت الحموي. المصدر السابق، جـ17، ص237.

(18) كان متبحراً في الأدب، خبيراً بعلم النسب، له مصنفات كثيرة، وله في اللغة مصنفات ماسُبق إليها، انظر: ياقوت الحموي، المصدر السابق، جـ11، ص234- 236،

Youssef Eche. **Les Bibliotheques Arabes Publiques et Semi- Publiques en Mesopotamie, en Syrie et en Egypte au Moyen Age**. Damas: Institute Française de Damas, 1967, p.167.

(19) ابن الفوطي. المصدر السابق، ص54، 55.

(20) جمع البادرائي (ق7هـ) كالقاضي الأسفراييني (ق5هـ)- سالف الذكر- بين عمله كقاضي ومدرس وخازن، ورغم المكانة الكبيرة التي كان يحتلها الخازن إلا أنها لم تكن تعلو على مكانة المدرس أو المعلم. انظر: ابن الفوطي. المصدر السابق، ص147، 148.

(21) كان ابن الساعي فقيهاً محدثاً مؤرخاً شاعراً أديباً، ومن أشهر مصنفاته: الجامع المختصرفي عنوان التواريخ وعيون السير، انظر: ابن الفوطي. المصدر السابق، ص386؛ ابن الساعي، على بن أنجب. **الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير**. بغداد: المطبعة السريانية الكاثوليكية، 1934، ص (ط، ذ)، المقدمة؛ وانظر أيضاً، لابن الساعي: **نساء الخلفاء المسمى جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء**. القاهرة: دار المعرف، د.ت، ص16، 17.

(22) كان للمستعصم بالله خزانة كتب أخرى مسلمة إلى الشيخ صدر الدين على بن النيار، انظر: ابن طباطبا، محمد بن على المعروف بابن الطقطقي. **تاريخ الدولة الإسلامية، وهو كتاب الفخري في الأداب السلطانية والدول الإسلامية**. بيروت: دار صدر، 1966، ص333، 334.

(23) ابن الفوطي هو صاحب القلم السريع، والخط البديع، ومؤلف كتاب الحوادث الجامعة، انظر: ابن الفوطي. المصدر السابق (المقدمة) ص (ن، ش)، الكتبي (ابن شاكر)، محمد بن أحمد. **فوات الوفيات**. القاهرة: مكتبة النهضة، 1951، جـ1، ص567؛ Youssef Eche, Op. Cit., p. 179

(24) أطلق على المشرف اسم الناظر في بعض خزائن الكتب، ومنها خزانة كتب المرستان العضدي، انظر: ابن الجوزي. المصدر السابق، جـ7، ص112، 113.

(25) ابن الجوزي. المصدر السابق، جـ7، ص172؛ ابن العماد الحنبلي، عبدالحي بن أحمد. المصدر السابق، جـ3، ص104.

(26) ابن الجوزي. المصدر السابق، جـ7، ص172؛ ابن العماد الحنبلي. المصدر السابق، جـ3، ص104.

(27) كان صدوقاً، عالماً، أديباً، قارئاً للقرآن، عارفاً بالقراءات، سخياً ورعاً. ترجم له الخطيب، وذكر أنه خازن دار الكتب (دار العلم)، ويبدو أنه جمع بين العمل كمشرف وخازن، وبها اشتهر، انظر: الخطيب البغداد، أحمد بن على. **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**. بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت، جـ11، ص57، 58.

(28) ياقوت الحموي. المصدر السابق، جـ17، ص267 ومابعدها.

(29) كان أبوجعفر ذا فضل وافر، ومعرفة بالأدب، وعلم الكلام، انظر: ابن الساعي. المصدر السابق، جـ9، ص160؛ السيوطي، عبدالرحمن ابن أبي بكر. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1965، جـ3، ص219.

(30) ابن الفوطي. المصدر السابق، ص54- 56.

(31) ابن النديم. المصدر السابق، ص303، 304، 330، 352، 353، ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم. **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**. بيروت: دار مكتبة الحياة، 1965، ص257 ومابعدها؛ القفطي. المصدر السابق، ص173، وقد جمع حنين بن اسحق بين أكثر من وظيفة، فبالإضافة إلى عمله كطبيب، عمل كاختصاصي تزويد، ومترجم.

(32) القفطي. المصدر السابق، ص30، 31، 315، 316، 441- 443؛ ابن أبي أصيبعة. المصدر السابق، ص260 (الحاشية).

(33) ياقوت الحموي. المصدر السابق، جـ15، ص144 ومابعدها.

(34) ابن النديم. المصدر السابق، ص130؛ ياقوت الحموي. المصدر السابق، جـ16، ص174.

(35) القفطي. المصدر السابق، ص269، 270؛ وانظر: ابن الأثير. المصدر السابق، جـ12، ص26.

(36) ابن الفوطي. المصدر السابق، ص54، وإثبات الكتب بمعنى تسجيلها في ثبت خاص بها، أما اعتبارها فتعني تنظيمها وترتيبها.

(37) المصدر السابق، ص54، 55.

(38) ابن طباطبا. المصدر السابق، ص334.

(39) وكل بمعنى أصدر أوامره إلى الوكلاء أو المختصين بحبس نواب الخازن (مساعديه)، وهم المكلفون بتنظيم الكتب وترتيبها، انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1956، جـ11، ص734- 736.

(40) ابن الفوطي. المصدر السابق، ص170- 171.

(41) ابن النديم. المصدر السابق، ص132، 303، وانظر: ابن كثير، اسماعيل بن عمر. **البداية والنهاية في التاريخ**. بيروت: دار المعارف، 1966، جـ10، ص96.

(42) ابن أبي أصيبعة. المصدر السابق، ص183.

(43) المصدر السابق، ص282.

(44) ابن النديم. المصدر السابق، ص333، وقد كان لأبي سهل من التصانيف أكثر من كتاب ذكرها القفطي في كتابه، انظر: القفطي. المصدر السابق، ص255.

(45) سبق ذكره مع اختصاصي التزويد، وقد خدم الرشيد والأمين والمأمون، ومن بعدهم من الخلفاء إلى أيام المتوكل (232- 247هـ)، وكان له بعض المؤلفات، أوردها القفطي في كتابه، انظر: القفطي. المصدر السابق، ص380.

(46) ابن أبي أصيبعة. المصدر السابق، ص284.

(47) ابن النديم. المصدر السابق، ص352، 353؛ القفطي. المصدر السابق، ص171، 173؛ ابن أبي

أصيبعة، المصدر السابق، ص257.

(48) ابن النديم. المصدر السابق، ص352؛ القفطي. المصدر السابق، ص173؛ ابن أبي أصيبعة. المصدر السابق، ص257، 259 ومابعدها.

(49) القفطي، المصدر السابق، ص171، ابن العبري، غريغريوس بن أهرون. تاريخ مختصر الدول. بيروت: دار المسيرة، د.ت، ص144.

(50) ابن النديم. المصدر السابق، ص118، ياقوت الحموي. المصدر السابق، جـ12، ص191 ومابعدها.

(51) ابن النديم. المصدر السابق، ص12.

(52) ابن خلكان. المصدر السابق، جـ3، ص342 ومابعدها، ياقوت الحموي، المصدر السابق، جـ15، ص20 ومابعدها، وانظر:

Olga Pinto, "The Libraries Of The Arabs During The Time Of The Abbasides", **Islamic Culture,** V.3, April 1929, p.212.

(53) أبو العلاء المعري، أحمد بن عبدالله. **رسالة الغفران**، ط2. القاهرة: دار المعارف، 1950، ص193، وانظر: الخطيب البغدادي. المصدر السابق، جـ3، ص93، 94.

(54) ابن الفوطي، المصدر السابق، ص55، 56.

(55) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**. بيروت: دار الجيل، د.ت، جـ2، ص470.

(56) المقدسي. المصدر السابق، ص451.

(57) ابن الجوزي. المصدر السابق، جـ7، ص112، 113؛ ابن الأثير. المصدر السابق، جـ9، ص16؛ ابن خلكان. المصدر السابق، جـ4، ص50 ومابعدها.

(58) الأربلي، عبدالرحمن بن إبراهيم. **خلاصة الذهب المسبوك؛ مختصر من سير الملوك**، ط2. بغداد: مكتبة المثنى، د.ت، ص287.

(59) ابن طباطبا. المصدر السابق، ص334.

(60) ابن الفوطي، المصدر السابق، ص223 (أحداث سنة 645هـ).

حفظ وصيانة وترميم المخطوطات والكتب النادرة بمكتبة الإسكندرية الجديدة

د. ميساء محروس أحمد مهران
مدرس بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب- جامعة الإسكندرية

ملخص :

تلقي الدراسة الضوء على ماتقتنيه مكتبة الإسكندرية الجديدة من المخطوطات والكتب النادرة، ثم تتناول كيفية حفظ وصيانة مجموعات المخطوطات والكتب النادرة بالمكتبة، فضلاً عن الطرق التي تتبعها المكتبة عند القيام بعمليات علاج وترميم تلك المجموعات.

أولاً: أهمية الدراسة ومشكلة البحث:

تعتبر المخطوطات ثروة فكرية علمية في شتى مجالات العلوم والمعرفة، تتسابق وتحرص المكتبات على اقتنائها منذ زمن طويل كما تحرص على ترتيبها وإعداد العمليات الفنية لها من فهرسة وتصنيف لتيسير الإفادة منها، ومما لاشك فيه أن قيمة هذا الرصيد الهائل من المخطوطات والكتب النادرة تتركز أساساً على كيفية الحفاظ عليها ليس فقط من الضياع ولكن من التلف والدمار، مما دعت الحاجة إلى دراسة كيفية الحفاظ على هذه الثروة العلمية والتي تقتنيها مكتبة من أكبر وأعرق المكتبات في العالم هي مكتبة الإسكندرية الجديدة والتي تمتلك كم ضخم من التراث الفكري المخطوط والذي يغطي مختلف العصور واللغات والعلوم وبهذا التراث تعتبر مكتبة الإسكندرية الجديدة ليس فقط مركز للعلم واللغات ولكن مركز للحضارة العربية والإسلامية والأوربية وتاريخها، ولذلك دعت الحاجة إلى دراسة كيفية صيانة وترميم هذا التراث الفكري المخطوط النادر بما يتميز به من خصائص معينة نظراً لطبيعة المواد المكتوب عليها.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1- إلقاء الضوء على ماتقتنيه مكتبة الإسكندرية الجديدة من المخطوطات والكتب النادرة.

2- التعرف على كيفية حفظ وصيانة مجموعات المخطوطات والكتب النادرة بمكتبة الإسكندرية.

3- التعرف على الطرق التي تتبعها مكتبة الإسكندرية عند القيام بعمليات علاج وترميم مجموعات المخطوطات والكتب النادرة بالمكتبة.

ثالثاً: حدود الدراسة:

1- **الحدود الموضوعية**: تتناول هذه الدراسة التعرف على الطرق التي تتبعها مكتبة الإسكندرية الجديدة في حفظ وصيانة مجموعات المخطوطات والكتب النادرة بها وكيفية علاجها وترميمها.

2- **الحدود المكانية**: تتناول الحدود المكانية لهذه الدراسة مجموعات المخطوطات والكتب النادرة بمكتبة الإسكندرية سواء حصلت عليها من مكتبات عامة أو مكتبات معاهد دينية أو مكتبات مساجد داخل أو خارج مصر أو مكتبات خاصة.

رابعاً: منهج الدراسة وأدواتها:

قامت الدراسة باستخدام منهج البحث الميداني الوصفي الذي يعتمد على تجميع البيانات اللازمة لوصف الواقع الفعلي لمجموعات المخطوطات والكتب النادرة بمكتبة الإسكندرية الجديدة ووصف ودراسة عمليات حفظ وترميم هذه المخطوطات بالمكتبة.

لذلك دعت الدراسة بالاستعانة بأدوات لجمع البيانات منها:

1- المقابلات الشخصية مع مديري أقسام المخطوطات والكتب النادرة ومعمل الترميم بالمكتبة.

2- فحص ومعاينة كل خطوة من خطوات ترميم المخطوطات والكتب النادرة على الطبيعة ومن خلال المعالجات التي يتم إجرائها بمعمل الترميم بالفعل.

3- الاعتماد على بعض مصادر المعلومات المطبوعة والمنشورة في أدب الموضوع العربية والأجنبية.

تمهيد

يعتبر التراث العربي المخطوط أضخم تراث عرفته البشرية على مر الزمان، فيجمع بين مختلف العلوم مما جعله أحد أوعية المعلومات الهامة في مختلف دول العالم، وتقتني

المكتبات العربية رصيداً هائلاً من أهم وأنفس المخطوطات ليس فقط لقيمته العملية لكن لأهميته كتراث قومي تحرص الدول على الاحتفاظ به.

وإذا نظرنا إلى مكتبة تضاهي أهم أكبر مكتبات العالم وهي مكتبة الإسكندرية الجديدة وجدناها تمتلك ثروة قيمة من المخطوطات والكتب النادرة في مختلف الفنون والعلوم حيث اهتمت المكتبة منذ بداية إنشائها بتخصيص وحدات مستقلة بذاتها مجهزة بأحدث الإمكانات لحفظ وصيانة هذه الثروة العلمية من المخطوطات والكتب النادرة وتنظيمها لتيسير الإفادة منها والقيام بعمليات الوصف والضبط الببوليوجرافي لها باستخدام تقانين وقواعد خاصة تتناسب مع طبيعة هذه المواد.

أولاً: مجموعات المخطوطات في مكتبة الإسكندرية:

تقتني مكتبة الإسكندرية مجموعة ضخمة من التراث المخطوطي في مختلف الموضوعات حيث يبلغ رصيد المكتبة من المخطوطات 4527 مخطوطة وقد كانت معظم هذه المخطوطات موجودة في مكتبة البلدية حتى عام 1998 ثم انتقلت إلى مكتبة الإسكندرية.

وقد حصلت مكتبة الإسكندرية على مجموعاتها من المخطوطات عن طريق عدة مصادر:

(1) **الإهداءات**: وتتألف من عدة أقسام كبرى منها مجموعة مهداه من قصر عابدين وهي مجموعة على إبراهيم المهداة، ومجموعة محمد رفعت المهداة، ومجموعة الأستاذ ف بيني المهداة وتشتمل على مجلدات بالفرنسية والإيطالية، ومجموعة محمود خاطر المهداة، ومجموعة محمد مجدي المهداة، ومجموعة اتحاد المكتبات الأمريكية(1).

(2) **المشتريات**: وتتمثل في مجموعات مكتبة المعهد الألماني، ومكتبة ماكس مايرهوف، ومكتبة جعفر ولي، مكتبة د. عزيز سوريال، ومكتبة دري باشا، ومكتبة سيد على المرصفي، ومجموعة محجوب ثابت، ومكتبة فرياتوس ميخائيل، مكتبة جون مارشال، مكتبة بيير جوجية، مكتبة د. محمد راي.

(3) **الاستيلاءات**: استولت المكتبة العامة على مايقرب من 3000 مجلد من المكتبات الخاصة بالأمراء السابقين بالإسكندرية وهي غنية بكتب التاريخ والأدب والفنون(2).

الإعداد الفني للمخطوطات:

قامت المكتبة بإعداد تصنيف موضوعي لمجموعة المخطوطات حيث تم تقسيم المخطوطات حسب فروع المعرفة البشرية:

الموضوع	عدد المخطوطات	الموضوع	عدد المخطوطات	الموضوع	عدد المخطوطات
علم اللغة	72	تنجيم	20	الحديث وعلوم	307
علم الوضع	6	صناعات	3	أصول الفقه	362
التصريف	49	آداب البحث	38	فقه أبي حنيفة	607
النحو	283	علم النفس	2	فقه الامام مالك	54
العروض	17	المنطق	111	فقه الامام الشافعي	178
الأدب	341	تربية وتعليم	1	فقه الامام بن حنبل	17
البلاغة	143	شعائر	12	علم فرائض المذاهب	88
الفنون	267	كلام	19	التوحيد	177
التاريخ	244	أعمال صوتية	8	أصول الدين	37
الجغرافيا	53	حروف وأسماء	28	العقائد	10
التراجم	7	تقويم	54	الفرق الاسلامية	35
الرحلات	10	موسيقى	10	التصوف	222
الأنساب	3	مظاريف	11	مواعظ وأخلاق	166
الأحلام	2	قرآن	38	السيرة النبوية	81
لغة بشرية	6	علوم قرآن	51	الدين المسيحي	80
موازين	1	تجويد	185	الجبر والمقابلة	11
فهارس	1	تفسير القرآن	238	الفنون الحربية	6
آثار	3	الحديث	77	الحساب وفروعه	61
الصيدلة والطب	96	الهندسة	25	الفلك	74

يتضح من الجدول السابق أن المخطوطات الموجودة بالمكتبة تغطي جميع فروع المعرفة البشرية وإن كان يغلب عليها الطابع الديني والعقائدي فمعظم المخطوطات في موضوعات علوم القرآن والأحاديث والشعائر الدينية والمذاهب وأصول الدين ويرجع ذلك إلى بداية عصر التأليف حيث كان أول الموضوعات التي كتب فيها العرب هي الدين الإسلامي وتفسير القرآن الكريم ثم امتد التأليف بعد ذلك ليشمل باقي فروع المعرفة.

أما بالنسبة لنظام الفهرسة المتبع:

فقد قامت المكتبة بأعداد فهرس مطبوع لمقتنياتها من المخطوطات مقسمة في أجزاء حسب حروف الهجاء، مدون فيها جميع البيانات الببليوجرافية عن المخطوط (اسم المخطوط، اسم المؤلف بالكامل، تاريخ وفاته، مصدر التوثيق (إن كان الاعتماد على "تاريخ الأدب العربي

لكارل بروكلمان*)، أو معجم المؤلفين ثم أول المخطوط بعد الحمد لله، وأخر المخطوط، وصف المخطوط (نسخة جيدة، سيئة، ضمن مجموعة، بها آثار رطوبة، نوع الخط، الحجم، المسطرة).

وعلى الرغم من تسجيل معظم البيانات الوصفية للمخطوط إلا أن هناك بعض البيانات لم تسجل والخاصة بوصف المخطوط (نوع التجليد، الخط، إن كان فيه زخارف، إيضاحات.. الخ) لذلك فإنه لابد الاعتماد على قواعد وصف المخطوطات المقننة(3).

وهناك بالمكتبة سجل قيد المخطوطات يشتمل على الرقم المسلسل ورقم الوصول، مع العلم بأن كل نسخة لها رقمها حتى نفس العنوان يأخذ رقم جديد، ويسجل بالسجل أيضاً رقم الحفظ مثل 87 1/ب فنون متنوعة حسب شكل الأرقام.

طرق الحفظ والصيانة:

يقصد بطرق الحفظ والصيانة هنا الطريقة التي تخزن بها المكتبة مخطوطاتها بالمخزن أو المكان المخصص لصفها والرفوف التي تصف عليها هذه المخطوطات، وتهيئة الظروف المحيطة بها سواء أثناء تواجدها بالمخازن أو على الأرفف أو حتى بين أيدي المستفيدين وذلك يضمن سلامتها من أي أصابات طفيلية أو بيئية، ومن ناحية أخرى منع انتقال العدوى من مخطوط مصاب إلى آخر، أما صيانة المخطوطات فتعني إزالة ما أصاب المخطوط فعلاً من إصابات كجفاف الأوراق(4).

إن أي نظام الحفظ المتبع فإن هذه المواد ذات طبيعة خاصة نظراً للخواص الطبيعية والكيميائية للمواد المصنوعة منها، لذلك فإن صيانة هذه المواد الثقافية والحضارية تتوقف لأعلى مايتحتم إجراءه من أعمال العلاج والترميم فحسب بل تعتمد كذلك على تهيئة الظروف المناسبة لسلامتها والحفاظ عليها، ولهذا السبب فإن أي دراسة لصيانة هذه المقتنيات يجب أن تعتمد على دراسة عامة لخواصها وتأثير الظروف المحيطة بها.

وقبل أن نتطرق إلى كيفية ترميم المخطوطات في مكتبة الإسكندرية يجدر بنا الإشارة وتوضيح بعض الأسباب التي تؤدي إلى تلف المخطوطات ومن أهمها:

(1) الهواء والشوائب الغازية الموجودة في الجو حيث يؤثر تعرض المخطوطات لمثل هذه الشوائب المتمثلة في غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز كبريتيد الهيدروجين وغاز النوشادر والأوزون إلى تلف المخطوطات نظراً لامتصاص هذه الغازات مع مسام المواد المصنوعة منها المخطوطات فتتحول إلي حمض الكبريتيك والذي يسبب تبقع وتهتك وضعف

الورق وتحلل الجلد والرق معاً يؤدي إلى الصدأ وضعف المنسوجات وإزالة ألوان الجلود[5].

(2) الضوء والأشعة فوق البنفسجية والتي تتعرض لها المخطوطات والوثائق حيث تتسبب هذه الأشعة ضعف الألياف وفقد الأوراق صلابتها لتتحول إلى أجسام هشة، كذلك يؤدي الضوء إلى تكسير الألياف إلى جزيئات مما يؤدي إلى ضعف شديد بالورق وتسمى هذه الظاهرة التحلل بالضوء Proteolysis.

(3) المخلفات الصلبة للاحتراق غير الكامل للوقود وتوجد في الجو على هيئة جسيمات متناهية في الصغر وتتكون من الكربون الناتج من عمليات الاحترق غير الكامل للوقود فإذا ماحدث واستقرت على مخطوطاً فإن الغازات الحمضية تتفاعل كيميائياً وتتحول إلى أحماض وينتهي الأمر إلى تلف المخطوطات[6].

(4) الحرارة والتي تعتبر عامل رئيسي لتكاثر الحشرات والكائنات الدقيقة كما أنها تسرع بالتلف الكيميائي كما تفقدها بعض خواصها مثل تحملها للطي، كما أن الحرارة الزائدة تسرع بعمليات التحلل المائي Hydrolysis للسيلولوز كما أنها تساعد على أكسدته وأصابته بالوهن الضوئي Photo Synthsis الأمر الذي يؤدي إلى إصابة الأوراق بتلف شديد.

(5) الرطوبة والتي تؤثر تأثيراً كبيراً في مدى حفظ لدونة الورق، كما أن الجفاف والقليل من الرطوبة يحول الورق إلى أجسام هشة، أما الرطوبة الزائدة فإنها تسبب نمو العفن والفطريات التي تصيب الورق[7].

(6) الهدام والحيوانات القارضة والذي يكثر تواجدها في دور الكتب والمخطوطات وتصعب مقاومتها مثل الفئران وتوجد في الأرفف داخل الدواليب والخزانات حيث تقوم بالتهام ورق المخطوطات.

(7) الأحماض الحرة وهي العدو اللدود للكتب والمخطوطات، وتتلخص خطورة الأحماض في أن التلف الناشئ عنها لايمكن إدراكه بسهولة إلا بعد أن تظهر علامات التلف بطريقة تلفت النظر إليها، ومصادر الأحماض التي تصيب الكتب والمخطوطات كثيرة منها غاز ثاني أكسيد الكربون ومادة اللجنين وهي مادة لاصقة توجد بنسب كبيرة في الأخشاب التي تستخدم في صناعة الورق حيث تجعل الورق يتبقع ويفقد بعض صلابته وكذلك الشب والقلفونية وهما المادتان المستخدمتان في ربط حقل ألياف الورق أثناء تصنيعه، والمواد الكيميائية المستخدمة في عمليات تبييض لب الورق وأحبار الحديد

حيث تؤدي هذه الأحبار إلى تشقق وتبقع الورق وفقدها لصلابتها وذلك بسبب الأحماض المستخدمة في صناعة هذا النوع من الأحبار.

علاج وترميم أوراق المخطوطات:

الهدف الأساسي من عمليات العلاج والترميم هو استعادة الأوراق القديمة للمتانة والمرونة التي فقدتها مع الزمن نتيجة لتعرضها لعوامل التلف المختلفة واصلاح مابها من تمزقات دون أن يترتب على ذلك محو أو تغيير أو تشويه أو طمس الخصائص المادة للمخطوطة(8).

ويقوم قسم الترميمات بمكتبة الإسكندرية بجميع عمليات العلاج والترميم للمخطوطات الموجودة بالمكتبة وهو مجهز بأحدث الأجهزة والمعالجات الكيميائية المتخصصة بالإضافة إلى هيئة عاملة من الكيميائيين المؤهلين للقيام بجميع عمليات الترميم والمعالجات.

ويمر علاج وترميم المخطوطات بمجموعة من الخطوات الأساسية:

1- فصل الأوراق الملتصقة وتصوير الأوراق المراد ترميميها.
2- تثبيت النقوش والكتابات.
3- تنظيف الأوراق من المواد العالقة (غسل المخطوط).
4- إزالة البقع.
5- التبييض والتنقية.
6- قياس درجة حموضة الورق وإزالة الحموضة الزائدة.
7- الصقل والتقوية بالطرق اليدوية والميكانيكية.
8- إصلاح التمزقات وتكملة الأجزاء الناقصة.

أولاً: فصل الأوراق الملتصقة وتصوير أوراق المخطوط:

يتم فصل الأوراق بعضها عن بعض بقيام المعالج بالقبض بشدة على كعب المخطوط ثم يقوم بثني الكتاب إلى الأمام والخلف لتتم زحزحة الأوراق ثم فصلها وأحياناً يقوم المعالج بإدخال مشرط أو سكين ويدفعها برفق حتى تنفصل، وهناك حالات خاصة تكون الأوراق مصنوعة من الخرق البالية فيتم فصلها بأن يوضع فوقها ورق نشاف مندي بالماء ثم تمرر فوق مكواه ساخنة لتخلل بخار الماء الأوراق الملتصقة ويشبعها ثم يتم فصل الأوراق باستخدم مشرط أو سكين، يلي ذلك عملية تصوير الصفحات المراد ترميمها قبل عملية الترميم

باستخدام نظام الديجيتال Digital أو بكرات الميكروفيلم أو نقلها على اسطوانة Disk.

ثانياً: تثبيت النقوش:

يلي ذلك المرحلة الثانية وهي عملية تثبيت النقوش والمقصود بها تثبيت الأحبار باستخدام مثبتات حديدية أو كربونية وهي أنواع من الأحبار التي كانت تستخدم في القدم وهي حبر الكربون وحبر الحديد وهذه الأحبار تحصل عليها مكتبة الإسكندرية من الخارج حيث تشتمل على تركيبة سرية تعد باستخدام مواد معينة ترسل إليها من الخارج.

وتجري عملية التثبيت عن طريق مس الكتابات بحذر ورفق بواسطة فرشاة رفيعة مبللة ببعض المحاليل القابلة للذوبان في الماء وهذه المحاليل تكون قبل جفافها غشاء متداخلاً في الكتابة.

ثالثاً: تنظيف الأوراق من المواد العالقة:

تتوقف الطريقة التي تتبع في تنظيف الأوراق من المواد العالقة على حالة الورق وطبيعة المواد المستخدمة في الكتابة ومدى تأثيرها بالمحاليل المائية وعلى نوعية المواد العالقة[9].

وتتم هذه العملية بطريقتين بالمكتبة إما بتنظيف جاف باستخدام فرش وأدوات خاصة مثل مشارط الأقلام ويمكن استخدام المذيبات العضوية لتنظيف الأوراق باستخدام الكحول أو الاسيتون أو البنزين عن طريق مس الأماكن المطلوب تنظيفها بفرشاة ناعمة مبللة بالمحلول على أن يوضع تحت الأوراق التي يجري تنظيفها المثبتان العضوية وورق نشاف لامتصاص المحلول حتى لاينتشر في الأماكن المجاورة للأماكن الملوثة.

أما الطريقة الثانية فهي التنظيف بالماء والمحاليل حيث يتم غسل الأوراق بطريقة يدوية باستخدام أحواض مجهزة حيث توضع الأوراق في حوض به ماء وبعض المحاليل وتغسل ثم ترفع من الأحواض ثم تجفف مابين ورقتين نشاف لشفط المياه وتتم هذه العملية بتجهيز حوامل من الورق المصقول لاستعمالها في رفع الأوراق من الماء وذلك بوضعها فوق الأوراق المراد رفعها وحفظها براحة اليد حتى يلتصقا معاً ثم يرفعا سوياً إلى المكان المعد للتجفيف ثم يتم فصل الحوامل بحذر حتى لاتنتهك الأوراق التي تم تنظيفها.

رابعاً: إزالة البقع:

يستلزم عملية إزالة البقع تحديد نوع الورق وحالته وتحديد نوعية البقع والمواد التي تسببت فيها وكذلك المواد الكيميائية اللازمة لعملية إزالة البقع ومدى تأثيرها على الورق[10].

وتتنوع البقع مابين بقع الشموع ويتم إزالتها باستخدام مشرط أو سكين أما الجزء الذي يشربه الورق فيزال بالبنزين مع وضع قطعة من ورق النشاف تحت موضع البقعة لامتصاص البنزين.

أما بقع الزيوت والدهون فتزال باستخدام كلوريد الإثيلين والمورفولين عن طريق وضع الجزء الملوث بهذه البقع بين ورقتين نشاف ثم يتم إزالة البقع.

أما البقع الناتجة عن إفرازات الذباب والحشرات فيتم إزالتها باستخدام ماء الأكسجين ويضاف إليها الكحول.

أما بقع الصدأ فتزال باستخدام محلول حمض الأوكساليك ودرجة تركيزه 1% ومحلول حمض الخليك.

أما بقع الأحبار فيتم إزالتها بإذابة واستخراج الأحبار والمواد الصابغة من الورق باستخدام المذيبات المناسبة مثل الكحول الإثيلي والنوشادر ومحلول حمض الليموتيك حيث توضع الأوراق المراد علاجها فوق ألواح من الزجاج على أن يوضع تحتها أفرخ من ورق النشاف لتشرب الكميات الزائدة من المحاليل الكيميائية، وتوضع فوق البقعة نقطة من محلول برمنجنات البوتاسيوم وبعد مرور ثلاث دقائق تجفف البقع باستخدام أوراق النشاف وبعد الانتهاء من إزالة البقع تغسل الأماكن المعالجة بالماء.

خامساً: عمليات التبييض:

عندما يتعرض الورق إلى أشعة الشمس أو الشوائب الموجودة في الجو فإن لونه يتغير إلى اللون البني أو الأحمر المائل إلى الصفرة، وفي هذه الحالة يتم معالجة الورق بإجراء ما يعرف بعمليات التبيض لإعادة لونه إلى ماكان عليه[11].

وتتم عمليات التبييض لمجموعة المخطوطات المراد تبيضها باستخدام مواد كيميائية مؤكسدة مثل هيبوكلوريت الصوديوم أو كلوريت الصوديوم أو برمنجنات البوتاسيوم.

وفي هذه الحالة تندى الأوراق المراد تبيضها بالماء ثم تنقل الأوراق إلى حوض به محلول التبييض الذي يحضر بإضافة جزء من محلول هيبوكلوريت الصوديوم 10% إلى 20 جزء من الماء، ثم تنقل الأوراق بعد أن تتم عملية التبييض إلى حوض به ماء حار لإزالة آثار هيبوكلوريت الصوديوم أو محلول التبيض.

سادساً: إزالة الحموضة الزائدة:

يستخدم هيدروكسيد الكالسيوم لإزالة الحموضة الزائدة من الأوراق حيث توضع الأوراق

المراد علاجها على لوح نظيف من الزجاج ثم تعالج إما برشها بالمحلول باستخدام مسدس رش صغير أو باستخدام فرشاة ناعمة رفيعة، ثم تترك الأوراق لتجف ثم تفرد بوضعها في مكبس يدوي لمدة 24 ساعة.

سابعاً: عمليات الصقل والتقوية:

من المعروف أن الخواص الفيزيائية والكيميائية للورق تتغير بمرور الزمن ويترتب على ذلك نقص في متانة الورق وفقدانه لقوته حيث يشبه الورق النشاف وبذلك تزداد قابليته للتبقع مما يستوجب إعادة صقله(12).

وتستخدم مكتبة الإسكندرية في عمليات إعادة الصقل تركيبة معينة مكونة من محلول غراء أو جيلاتيني مضاف إليه مادة الكحول والجلسرين والماء الدافئ بنسب معينة ثم يضاف إليها محلول 3% من سليولوز الصوديوم حيث يتم تسخين المحلول عند الاستخدام بدرجة 51 درجة مئوية.

أما بالنسبة لعمليات التقوية فتقوى الأوراق القديمة بتغليفها بنوع من نشاف رقيق من الورق يعرف باسم الورق الياباني وباستخدام أحد المواد اللاصقة مثل الغراء أو الجيلاتين وسيلولوز الصوديوم حيث توضع الأوراق المراد تقويتها على ألواح من الزجاج مبللة بالماء ثم تفرد بالضغط عليها برفق وحذر باليد ثم تجهز قطعة من ورق النشاف الياباني بمقاس الأوراق المراد تقويتها ثم تدهن صحائف الورق بالمادة اللاصقة باستخدام فرشاة ناعمة ثم توضع فوقها قطعة الورق النشاف الياباني وتضغط عليها بحذر حتى يلتصقا تماماً، ثم ترفع الأوراق وتوضع بين ورقتين من الورق المشبع بشمع البرافين ثم تنقل إلى مكبس يدوي أو آلي وتظل به إلى أن تجف تماماً.

ثامناً: إصلاح التمزقات وتكملة الأجزاء الناقصة:

أ- ترميم الثقوب:

يقوم قسم الترميم بمكتبة الإسكندرية باستخدام عجينة مصنوعة من الورق تملأ بها الثقوب حيث تقطع كمية من ورق النشاف الأبيض إلى أجزاء صغيرة وتنقع في الماء ويتم تقليبها إلى أن تتحول إلى عجينة يضاف إليها 5% من محلول سيلولوز الصوديوم والجيلاتين، ثم توضع صحائف الورق المراد ترميم الثقوب الموجودة بها على أولواح من الزجاج ثم تسد الثقوب باستخدام مادة لاصقة مثل الغراء ثم تملأ الثقوب بعجينة الورق

وتترك تجف، ثم توضع الأوراق قبل أن تجف تماماً بين ورقتين من الورق المشبع بشمع البرافين وتنتقل إلي المكبس وتظل به حتى تجف.

ب- تكملة الأجزاء الناقصة:

توضع الأوراق المراد تكملة الأجزاء الناقصة بها على ألواح من الزجاج وتندى بالماء ثم تفرد برفق، ثم توضع الأوراق اليابانية المعدة لتكملة الأجزاء الناقصة تحت مواضع الأجزاء الناقصة ثم تحدد حدود الأجزاء الناقصة على قطع الأنسجة الورقية اليابانية المعدة لتكملتها ثم ترفع الأوراق اليابانية ويقص منها الجزء الزائد، ثم ترقق حواف الأجزاء الناقصة باستخدام مشرط حاد، ثم تدهن حواف وأطراف كل من الأوراق المراد تكملة الأجزاء الناقصة بها وقطع الأنسجة الورقية اليابانية بمادة سيلولوز الصوديوم (الليسولين) اللاصق ثم يلصقا معاً وتترك لتجف.

علاج وترميم أغلفة المخطوطات:

تعتبر علاج وترميم أغلفة المخطوط المرحلة الأخيرة في عملية ترميم المخطوط، فمن الضروري قبل القيام بترميم أغلفة المخطوط التعرف على العصر الذي ينتمي إليه المخطوط فكل عصر له سمات معينة إن كان مملوكي أو عثماني أو أيوبي[13].

فمن المعروف أن العرب اهتموا بتجليد المخطوطات منذ بداية عهدها واستخدموا الكرتون الذي كانوا يصنعونه بأنفسهم حيث كانوا يضعون الورق فوق بعضه بعد معالجته بالماء والنشا ولصقه ليصبح مثل الكرتون، لذلك لم يكن الغلاف سميك وقوي حينئذ، ثم يقوموا بلصق بعض أنواع الجلود الرقيقة على هذا الكرتون ليصبح غلاف يجلد به المخطوطات ولكن بمرور الوقت يفقد هذا الغلاف خصائصه مما يستلزم القيام بعمليات ترميم لهذه الجلود[14].

ويقوم قسم الترميم بمكتبة الإسكندرية باتباع عدة طرق لترميم جلود المخطوطات:

1- التنظيف وإزالة البقع.

2- الفرد وإزالة التجعدات.

3- التقوية واستكمال الأجزاء الناقصة.

* وتتم أولى الخطوات بتنظيف الجلد بغسله باستخدام صابون معين وهو صابون أوليات البوتاسيوم ويتم الغسل باستخدام إسفنجة مبللة بقليل من محلول الصابون تمس بها

سطح الجلد مرة تلو الأخرى إلى أن يتم تنظيف الجلد من القاذورات العالقة عليها ثم تشطف الجلود بإسفنجة منداه بالماء ويتم تلميعه بالجلسرين أو اللانولين.

* أما المرحلة الثانية من عملية ترميم الجلود هي إزالة البقع حيث تستخدم بعض المحاليل لإزالة البقع مثل كلوريد الأيثيلين والمورفيلين[15].

حيث يقوم قسم الترميمات بالمكتبة بإزالة البقع باستخدام مادة الإثيلين وزيت التربنتين المعدني وماء الأكسجين سواء كانت هذه البقع دهون أو بقع شاي أو قهوة أو صدأ أو بقع ناتجة عن إفرازات الحشرات.

ثم يتم بعد ذلك إزالة التجعيدات عن طريق رشها بمحلول مخفف من الخل الطبيعي وذلك بإجراء شد بسيط بالأصابع حول هذه التجعيدات ثم ترش بعد ذلك بمحلول اليوريا وتوضع بين ورقتين نشاف وتكبس وتترك تحت الضغط لتجف تماماً.

أما آخر مرحلة في ترميم الجلود هي مرحلة التقوية واستكمال الأجزاء الناقصة فبعد أن يتم تنظيف الجلود من العوالق السطحية وبعد أن يتم تطريتها باستخدام الكحول الاثيلي تفرد عن طريق تعرضها لبخار الماء في صندوق مغلق ثم تثبت الجلود على حوامل من قماش الشيفون باستخدام محلول سيلولوز الصوديوم في الماء بنسب 5%. [16]

ثم تأتي مرحلة استكمال الأجزاء الناقصة باتباع الخطوات الآتية:

1- توضع الجلود القديمة المراد استكمال مابها من أجزاء ناقصة بعد فردها على لوح من الزجاج.
2- توضع قطعة الجلد الحديثة على لوح الزجاج تحت مواضع الأجزاء الناقصة المراد استكمالها ثم تحدد حدود الأجزاء الناقصة على قطع الجلود.
3- ترقق حواف الجلد القديم والجديد من الأطراف باستخدام مشرط حاد حتى يتساوى في السمك والملمس.
4- تدهن حواف الأجزاء الناقصة من الجلد القديم والحديث بالمادة اللاصقة حتى يلتصقا معاً.

وأخيراً يحفظ في علبة مصنوعة من الكرتون ومشمع خال من الحموضة في مخازن مؤهلة لذلك في درجة حرارة ورطوبة بنسبة 15- 20 درجة مئوية.

ثانياً: مجموعات الكتب النادرة:

تحتوي مكتبة الإسكندرية على مجموعة لابأس بها من الكتب النادرة حيث يبلغ عدد هذه المجموعة حوالي عشرة آلاف كتاب.

وتتنوع هذه المجموعة مـابين كتب مخطوطة ووثائق أصلية في فروع مخـتلفة من المعرفة مثل تاريخ العلوم والجغرافيا والآثار ومجموعـة كبيرة من النصوص القانونية باللغات القديمة اللاتينية، كما تشتمل المكتبة أيضاً على مـجموعة من الكتب عن وصف مصر، كما يوجد أيضاً مجـموعات من الكتب النادرة عن الإسكندرية وتاريخـها ترجع إلى القرن 18، كما يرجع أقدم كتاب موجود بها إلى عام 1536م.

بالإضافة إلـى هذه المجموعة من الكتب النادرة تضم مكتـبة الإسكندرية مجـموعة من أندر الخرائط والأطالس التي ترجع إلى فـترات زمنية مـختلفة، كمـا تضم أيضاً مجمـوعة متنوعة من الطوابع والعملات ذات القيمة العلمية والتاريخية.

وقد حصلت المكتـبة على أغلب مقتنيـاتها من هذه الكتب النادرة عن طريق الإهداءات أما من مكتبات خاصة لبعض محبي جمع هذه النوادر، وهناك مجموعة من الإهداءات من بعض الأقطار العربية مثل سلطنة عمان، ودولة الإمارات العربية.

أما باقي المجـموعة وهي نسبـة قليلة جداً حصلت عليـها المكتبـة عن طريق الشراء من أشخاص أو من جامعي هذه المواد.

وتقوم المكتبة بعمليـات إعداد فني لهذه المواد حيث يتم فهرستها حســب قواعد الفهرسة الأنجلو أمريكيـة، كما يتم تصنيفهـا باستخدام تصنيف ديوي العـشري، كما قـامت المكتبة بإدخال هذه المجموعة من الكتب النادرة في الفـهرس الإلكتروني التي قامت بإعداده وذلك لسـهولة البـحث فيـها، ولكن لم تقـوم المكتبـة بعد بـتصنيف هذه الكتب النادرة حـسب موضـوعاتهـا في فهرس مـوضوعي مما يصـعب معرفـة عدد الكتب المتـخصـصة في كل موضوع.

أما بالنـسبة لعـمليات ترميم الكتب النادرة: فتـعتبـر خطوات ومراحل عمليـة ترميم المخطوطات هي المتبعة في ترميم الكتب النادرة.

ولكن الشئ المختلف هنا هي أغلفة الكتب، فمن المعـروف أن الأغلفة كانت في القرنين 16، 17 مصنوعة من الخشب فلم يكن الكرتون مـعروف في ذلك الوقت ثم عرفة العرب في النصف الأول من القرن 18 فأخذه عن المخطوطات الإسلامية، فأستخدم الأوربيين نوع من الكرتون يعرف بالكرتون المرن وكانـوا يستخدمونه في تجليد الكتب وهو كـرتون سميك يتراوح سمكه مابين 2: 4 مم فقد كـان يعطي متانة للكتـاب كما عرفوا وصنـعوا عصب الكتاب والذي يوجد في كعب الكتاب.

وكعب الكتـاب عادة يكون مشـدود على شداد وهذا الشداد خشـبي ويتم خياطتـه إما بالدوبار أو الشرائط القطنية ويبلغ حجمه مابين 1.5سم: 3سم حسب حجم الكتاب ثم تتم

الخياطة بخيط به نشا لتطرية الورق أو وضع شمع لجعله مرن ثـم يتم تقويس للكتاب عن طريق استخدام المنحلة وهي عبارة عن آلة تقسم الكتاب إلى قسمين ثم يتم تعرية الكتب لعمل الحبكة أو الشيراز مع العلم بأن الشيراز الأوروبي يختلف عن الإسلامي لأن الشيراز الأوربي يأخذ الشكل الملفوف الدائري أما الإسلامي فعبارة عن شكل زجزاج[17].

وتتم عمليات تجهيز الكتب المراد ترميم أغلفتها عن طريق إعداد غلاف من الكرتون يكون عادة أكبر من الكراسات بمساحة 3مم من الجانبين ولصقه بنفس مراحل عملية تجليد المخطوط السابقة ثم تغطية الغلاف بالجلد الكامل أو نصف الجلد مع الورق الرخامي وباستخدام المشمع، ثم في النهاية يتم عمل معجون دهان للجلد باللون المطلوب يشبه اللون الأصلي.

ترميم الصور:

وهي أما صور من وثيقة أو صور داخل كتاب نادر، ويتم أولاً عمل اختبار مدى ثبات الألوان ثم يتم غسل الصور إذا احتاجت لذلك وفي حالة عدم ثبات الألوان يتم وضع مثبت للألوان عن طريق مس الصورة بحذر ورفق بواسطة فرشاة رفيعة مبللة ببعض المحاليل المستخدمة ثم يتم غسلها لإزالة الحموضة والشوائب ثم يتم ترميم الصورة ودهانها بنفس اللون أو لون مقارب للون القديم ثم تلصق في الكتاب وتخيط.

ترميم الخرائط:

يقوم قسم الترميم بالمكتبة بإزالة القماش من ظهر الخريطة قبل الترميم إما بالطرق الجافة أي نزعة باستخدام مشارط معينة باليد أو بالماء باستخدام مزيلات عضوية، ثم يتم ترميم الخرائط بنفس طرق ترميم الورق، حيث يتم غسل الخريطة ماعدا الخرائط التي كتبت بخط اليد فهي تحتاج إلى مثبت أحبار ثم يتم غسلها وترميمها بالطرق العادية وباستخدام نوع معين من الورق الياباني، وأخيراً يتم عمل إطار لها.

ترميم الرق:

يتم ترميم الرق بأكثر من طريقة ولكن أكثرها انتشاراً هي محاولة وصل الرق القديم بالرق الجديد باستخدام نوع غراء معين ثم تركها لتجف بعد دهانها بهذا الغراء[18].

ويقوم قسم الترميمات بالمكتبة بترميم الرق عن طريق إعداد قطعة رق جديدة وترقيعها من كل الجوانب لوضعها على الرق القديم ومحاولة وصلها بالجديد للحصول على طبقة

ملساء دون زيادة أو ارتفاع وذلك باستخدام غراء معين تحصل عليه المكتبة من الخارج وهي بودرة تحلل بالماء ويتم الدهان بهذا الغراء على الرق الجديد وتركه يجف ثم دهانه مرة أخرى ليصبح ناعم ثم لصقه وكبسه.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها:

1- تقتني مكتبة الإسكندرية مجموعة ضخمة وقيمة من المخطوطات والكتب النادرة في مختلف الموضوعات وخصوصاً كتب التراث والمجموعات الدينية والتاريخية، وقد حصلت المكتبة على معظم المقتنيات عن طريق الإهداءات إما من أشخاص أو من جهات علمية ومكتبات سواء عامة أو خاصة.

2- تتبع مكتبة الإسكندرية نظام لفهرسة وتصنيف مجموعة المخطوطات والكتب النادرة حسب قواعد فهرسة وتصنيف المخطوط وإن كان هناك نقص في بعض بيانات وصف المخطوط في الفهرس.

3- تتبع مكتبة الإسكندرية نظام مقنن ومحكم لحفظ مجموعة المخطوطات والكتب النادرة بها من حيث تخصيص مكان ملائم لحفظ المخطوطات مع مراعاة درجة الحرارة المطلوبة ومستوى الإضاءة واستخدام أجهزة التكييف بدرجات معينة.

4- تتبع مكتبة الإسكندرية نظام خاص متطور لترميم وصيانة المخطوطات والكتب النادرة وذلك في قسم خاص لترميم المخطوطات ملحق بالمكتبة هذا القسم مجهز بأحدث الأجهزة والمعالجات الكيميائية المتخصصة بالإضافة إلى هيئة عاملة من الكيميائيين والمؤهلين للقيام بجميع عمليات الترميم.

5- يتبع قسم الترميم بالمكتبة عدة خطوات أساسية لترميم المخطوطات والكتب من فصل الأوراق الملتصقة، وتثبيت النقوش والكتابات وتنظيف الأوراق من المواد العالقة، وإزالة البقع، وتبيض الورق وتقويته، وتكملة الأجزاء الناقصة.

6- يقوم قسم الترميم بالمكتبة بعمليات ترميم لأغلفة المخطوطات وذلك بعد دراسة نوع الغلاف ونوع التجليد سواء كان تجليد بالكرتون أو الورق ثم اتباع خطوات المعالجة من تنظيف للجلود وغسلها بصابون معين وإزالة البقع منها وفردها وإزالة الجعدات وتقويتها واستكمال الأجزاء الناقصة.

7- كما يقوم قسم الترميم بعمليات ترميم لمجموعات الخرائط النادرة والصور الموجودة داخل الوثائق والكتب النادرة باتباع خطوات ترميم أيضاً منها تقوية القماش الموجود على ظهر الخريطة وتثبيت الألوان.

وعلى ضوء النتائج السابقة تقترح الدراسة التوصيات الآتية:

1- إعداد فهرس شامل لمجموعات المخطوطات والكتب النادرة مرتب ترتيب موضوعي مع مراعاة دقة وشمول البيانات المدرجة فيه.

2- ضرورة إعداد نسخ مصورة ميكرفيلمياً لمجموعات المخطوطات والكتب النادرة الموجودة بمكتبة الإسكندرية.

3- ضرورة الاهتمام بتجميع مجموعات المخطوطات الموجودة في المساجد والكنائس والمعاهد الدينية والمكتبات بالإسكندرية لتصب في مكتبة الإسكندرية لتعد المكتبة بذلك المركز الرئيسي للمخطوطات والكتب النادرة بالإسكندرية.

4- ضرورة تصميم نظام متطور موحد لحفظ وصيانة وترميم المخطوطات والكتب النادرة بناء على دراسة النظم العالمية المتبعة في الخارج والأخذ بأحدث أساليب الترميم والصيانة.

5- التركيز على دراسة النواحي العلمية والفنية لمجموعات المخطوطات ضمن مناهج تدريس المخطوطات بالكليات.

الهوامش

(1) انظر قسم المخطوطات بمكتبة الإسكندرية الجديدة.

(2) انظر: فهرس مكتبة الإسكندرية: ليوسف زيدان حيث قام بحصر مجموعات مكتبة الإسكندرية من المخطوطات.

(3) قام قسم المخطوطات بالمكتبة بإعداد دليل للمخطوطات مصنفة حسب الموضوعات ويصدر في أجزاء، تم طباعة الجزء الأول والثاني وجاري العمل مع باقي الأجزاء.

الجزء الأول: (مخطوطات علمية (طبيعة، رياضة، فلك)، الجزء الثاني: التصوف وملحقاته، الجزء الثالث: تاريخ وملحقاته، الجزء الرابع: المنطق، الجزء الخامس: الحديث بفروعه.

من الجدير بالذكر أن هناك العديد من الجهود الجادة التي اقترحت قواعد لوصف المخطوطات العربية من ذلك:

- عبدالستار الحلوجي، المخطوط العربي، ط3، الإسكندرية، دار الثقافة العلمية، 1969، ص265-267.

- شعبان عبدالعزيز خليفة ومحمد عوض العايدي، الفهرسة الوصفية للمكتبات: المطبوعات والمخطوطات، الإسكندرية، دار الثقافة، 1988، ص391- 442.

- صلاح الدين المنجد، قوام فهرسة المخطوطات العربية، بيروت، دار الكتاب الجديد، 1973.

(4) Plendrleith, H.J. The Conservation Of Prints, Drowing and Manuscripts, Oxford, The Museum Association By Oxford University Press, 1988- p.78.

(5) Borrow, W.J.Deteriation Of Book Stock, Couses & Remedies, The Virginiastate Library, 1959- p.33.

(6) B.arrow, W.J. Op. Cit, p.36.

(7) Belen, Kaye, Methods Of Restoration Of Book and Documents: New Methods Of Document and Books, Solechnik, Moscow, 1971, p.24.

(8) Petrova, G.L Insects In Book Store Rooms and Disinfestition Measures, Collection Of Materials On The Preservation Of Library, Petrova, Moscow, 1983- p.15.

(9) Sontucci, L. The Application Of Chemical and Physical Methods To Conservation Of Book, N.Y: Bollettina Jell- Institute, 1980. p.105.

(10) Mortiner, R. Manuscripts and Rare Book, Conservation& Restration, Wilson Library Bulletin, V, 58, N.1 (Oct. 1983).

(11) عبدالعزيز شاهين، الأسس العلمية لعلاج وترميم وصيانة الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990.

(12) مصطفى السيد يوسف، العلم وصيانة المخطوطات، جدة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1984، ص98.

(13) السعيد بن موسى، تسفير وتذهيب الكتب وترميم المخطوطات، الرباط، الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1993، ص45.

(14)Bernard, C. History Of English Graft Book Binding Technique, 1996. p.220.

(15) Bernard, C. Restoration Of Leather Binding, 1998- p.115.

(16) David, Carter. Care& Conservation Of National History Callection, 2001.

(17) Norma, Levorie. The Art Of History Of Book, U.K. Conservation Resources, 2000 p1- p.283.

(18) عبد المعز شاهين، الأسس العلمية لعلاج وصيانة الرق والبردي، القاهرة، هيئة الآثار المصرية، 1980.

المصادر والمراجع

1- السيد بن موسى، تسفير وتذهيب الكتب وترميم المخطوطات، الرباط، الشركة المغربية للطباعة والنشر، 1993.

2- عبدالعزيز شاهين، الأسس العلمية لعلاج وترميم وصيانة الكتب والمخطوطات والوثائق التاريخية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990، 407ص.

3- عبد المعز شاهين، الأسس العلمية لعلاج وصيانة الرق والبردي، القاهرة، هيئة الآثار المصرية، 1980.

4- مصطفى السيد يوسف، العلم وصيانة المخطوطات. جدة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1984.

5- Barrow, W.J.Deteriation Of Book Stock Couses & Remedies, The Virginia state Library, 1969.

6- Belen, Kaye, Methods Of Restoration Of Book and Documents, Editor-In- Chief, N.Y. Salechink, Moscow, 1960.

7- Bernard, C. History Of English Graft Book Binding Technique, 1996, 368p.

8- Bernard, C., Restoration Of Leather Binding, 1998, 200p.

9- David, Carter, Care & Conservation Of National History Collection, 1999.

10- Mortiner, Ruth., Manuscripts and Rare Books In an Unclear Graduate Library, Wilson Library Bulletin, Vol, 58, N,2 Oct, 1983 pp107- 110.

11- Norma, Levoric. The Art Of History Of Book, U.K. Conservation Resources, September, 2001, 328p.

12- Petrova, G.L, Insects In Book Store Rooms and Disinfestation Measures, Collection Of Materials On The Preservation Of Library Resourse, Moscow, L.C. Petrova, 1983.

13- Plendrlieth, H.J., The Conservation Of Prints, Drowing and Manuscripts, Oxford, The Museum Association University Press, 1988.

14- Santucci, L., The Application Of Chemical and Physical Methods To Conservation Of Book, N.Y. Bollettina dell- Institute, 1986.

الدوريات العربية المتخصصة في مجال الأرشيف والوثائق
دراسة تحليلية لمقالات الدوريات (2)*

د. مها أحمد إبراهيم و د. عزة فاروق عبدالمعبود
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب- جامعة القاهرة فرع بني سويف

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة طبيعة بيان المسئولية لمقالات الدوريات العربية في الأرشيف والوثائق، كما يتناول التوزيع اللغوي للمقالات، وإسهام المؤلفين.

بيان المسئولية:

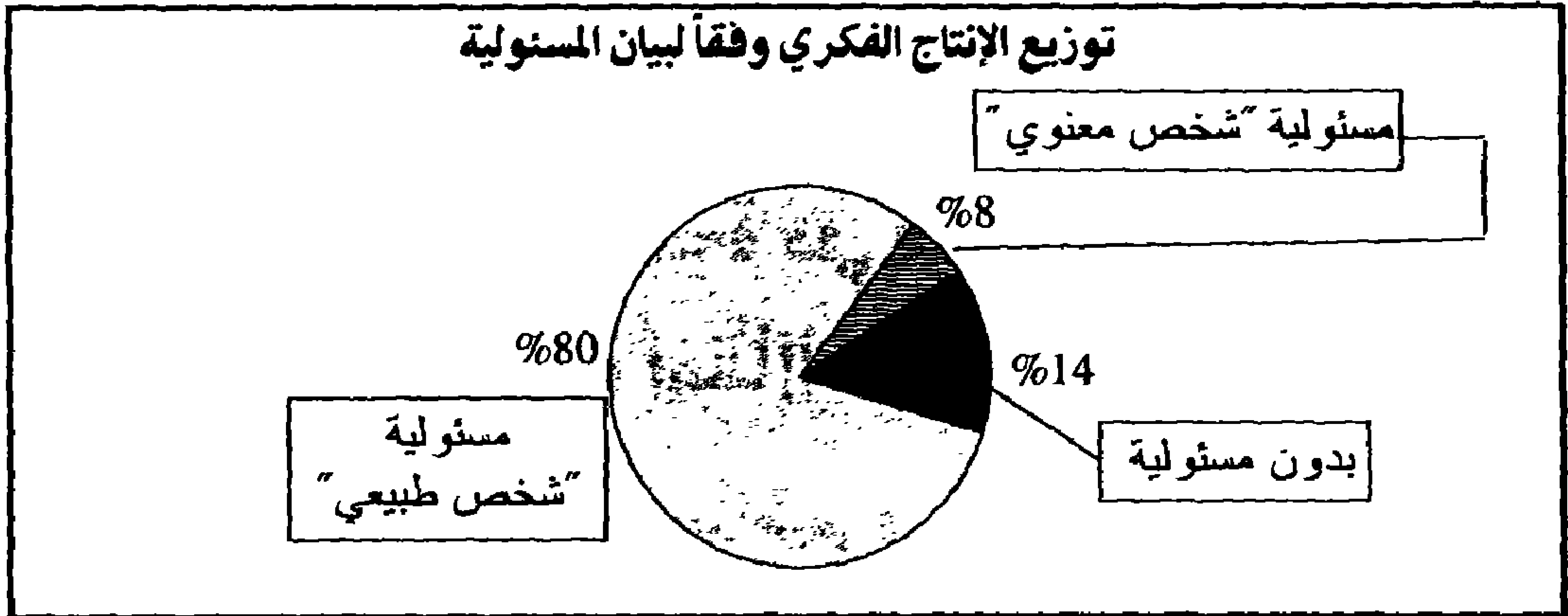
بتحليل الإنتاج الفكري موضوع الدراسة تم الوقوف على طبيعة بيان المسئولية للمقالات التي تم تحليلها وفقاً للجدول التالي:

جدول رقم (12)

توزيع الإنتاج الفكري وفقاً لبيان المسئولية

م	بيان المسئولية	العدد	النسبة
1	مسئولية "شخص طبيعي"	597	%80,5
2	مسئولية "شخص معنوي"	41	%5,5
3	بدون مسئولية	104	%14,0
	الإجمالي	742	%100

* نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد يناير 2004م.



شكل رقم (4)

توزيع الإنتاج الفكري وفقاً لبيان المسئولية

كان من المنطقي تمثيل المسئولية "شخص طبيعي" بأعلى نسبة؛ إلا أنه كان من الملفت للانتباه استحواذ المقالات "بدون مسئولية" نسبة 14,0% وإدراجها في الترتيب الثاني بعد المسئولية "شخص طبيعي" على الرغم من وجود مقالات بها تقع في إطار التأليف والترجمة والدراسات البحثية. وهذا مايثير التساؤل "فلماذا النشر لهذه المقالات..! وكيف الحفاظ على حق مسئول المقال في عرف البحث؟ حيث يعد النشر هو المسلك الطبيعي لتحقيق الاعتراف العلمي والتقدير للباحث وسط أقرانه واستقطاب الدعم المناسب لأبحاثه[19].

توزيع الإنتاج الفكري بين الانفراد والاشتراك في المسئولية:

بسبب تعقد وتشابك المعرفة العلمية ازدادت ظاهرة تعدد المؤلفين منذ السبعينيات وحتى الآن. ومن دراسة أجريت على الباحثين المشاركين في التأليف في علم العقاقير في اليابان و الصين الشعبية وجد اختلاف بين كل بلد و آخر بالنسبة لهذه الظاهرة، ووجد أن الدعم المالي لايمثل أهمية تذكر في نطاق التعاون، كما وجد أن زيادة تعدد التأليف يأتي من خلال التنسيق بين المؤسسات وليس الأفراد ولكن عن طريق الأقسام من خلال التخطيط للقسم بالمؤسسة[20] وعقد البحوث الجماعية أكثر فائدة في تنشئة صغار الباحثين خاصة للأسباب الآتية:

1- تعميق مفهوم التكامل في البحث العلمي.

2- الارتقاء بقدرات الباحثين الجدد في فريق البحث.

3- توفير مقومات الضبط العلمي حيث يعد كل فرد رقيباً على نفسه وعلى الآخر[21]

كما أن زيادة الأعمال المشتركة في مجال ما، يدل على ما بلغه هذا المجال من نضج واستقرار[22].

ويساعد المشاركة في تكوين شبكة توجيه للمجال وعلى مستوى الباحث الفرد يكون للمشاركة في التأليف أهمية كبيرة والتي عرفتها باتل Patel بأنها: عملية وظيفية متبادلة بين باحثين في محاولة منهم لتنسيق المهارات والأدوات والمكافآت[23] والجدول التالي يوضح التوزيع الكلي للإنتاج الفكري الوثائقي بين الانفراد والاشتراك كلا حسب بيان المسئولية:

جدول رقم (13)

التوزيع الكلي للإنتاج الفكري الوثائقي بين الانفراد والاشتراك

م	نوع الإسهام	مسئولية طبيعية	النسبة	مسئولية معنوية	النسبة	بدون مسئولية	النسبة	الإجمالي	النسبة
1	العمل الفردي	588	%79,3	31	%4,2	96	%12,9	715	%96,4
2	العمل المشارك	9	%1,2	10	%1,3	8	%1,1	27	%3,6
3	الإجمالي	597	%80,5	41	%5,5	104	%14,0	742	%100

يتضح جلياً من الجدول السابق رقم (13) أن العمل الفردي يستأثر على أعلى نسبة حيث بلغت 96,4% في حين نجد أن العمل المشترك احتل فقط نسبة 3,6%، ونلاحظ أن المسئولية لأشخاص طبيعيين يفضلون العمل الفردي حيث مثلت نسبتهم 82,2% أما بالنسبة للعمل المشارك فنجدها لاتتعدى 33,3%.

- العروض:

وجدت الباحثتان من تحليل الإنتاج الفكري الصادر للدوريات العربية في مجال الأرشيف والوثائق(31) إحدى وثلاثين مقالة متمثلة في عروض الكتب والرسائل الجامعية قام بها أشخاص لأعمالهم أو نقد وعرض لأعمال أشخاص غيرهم وهي موزعة كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (14)

القائمون بعروض الكتب والرسائل الجامعية

م	القائمون بالعروض	المستمد	النسبة
1	من قام بعروض لأعمالهم	9	%29,0
2	من قام بعروض لأعمال شخص آخر	22	%71,0
	الإجمالي	31	%100

وفي إطار تناول عروض الأعمال من كتب ورسائل جامعية كان تناول الإنتاج الفكري الذي تم عرضه بغير أقلام منتجيه يفوق الإنتاج الفكري الذي تناول معديه عرضه حيث قدر الأول بنسبة 71,0% ويعد هذا أمراً أثر إيجابية من ناحية النقد والتقديم من وجهات نظر أخرى لضمان الموضوعية والحياد في الفكر وعدم الميل الشخصي.

وفيما يلي قائمة بالقائمين بعروض الأعمال سواء منها ماتم عرضه لأخرين أو للأعمال الذاتية (جدول رقم 15، 16).

ومن الجدير بالذكر إنه يوجد أربعة عروض لأعمال تم نشرها بلغات أجنبية استحوذت منها اللغة الفرنسية على ثلاثة أعمال منها عرض مترجم إلى اللغة العربية. بالإضافة إلى وجود عرض آخر قام بها مسئولية ذات طبيعة معنوية وهي "جمعية أمناء المحفوظات الفرنسيين".

جدول رقم (15)

القائمون بالعروض لأعمالهم

م	اسم القائم بالعرض	العدد
1	أمنية عامر	1
2	إنصاف عمر مصطفى	1
3	إيمان محمد أبو سليم	1
4	جمعية أمناء المحفوظات الفرنسيين	1
5	محمود أحمد إيتم	1
6	ميفون، ك	1
7	ناهد حمدي أحمد	1
8	نبيل بن عبد الله	1
9	نسيب عبد الصمد	1

جدول رقم (16)

القائمون بالعروض لأعمال أشخاص آخرين

م	اسم القائم بالعرض	العدد
1	أحمد عز الخطيب	1
2	أسامة القلش	1
3	أسامة ناصر النقشبندي	1
4	المنصف الفخفاخ	1
5	أوجستو بريسين فيتوريا	1

تابع - جدول رقم (16) القائمون بالعروض لأعمال أشخاص آخرين

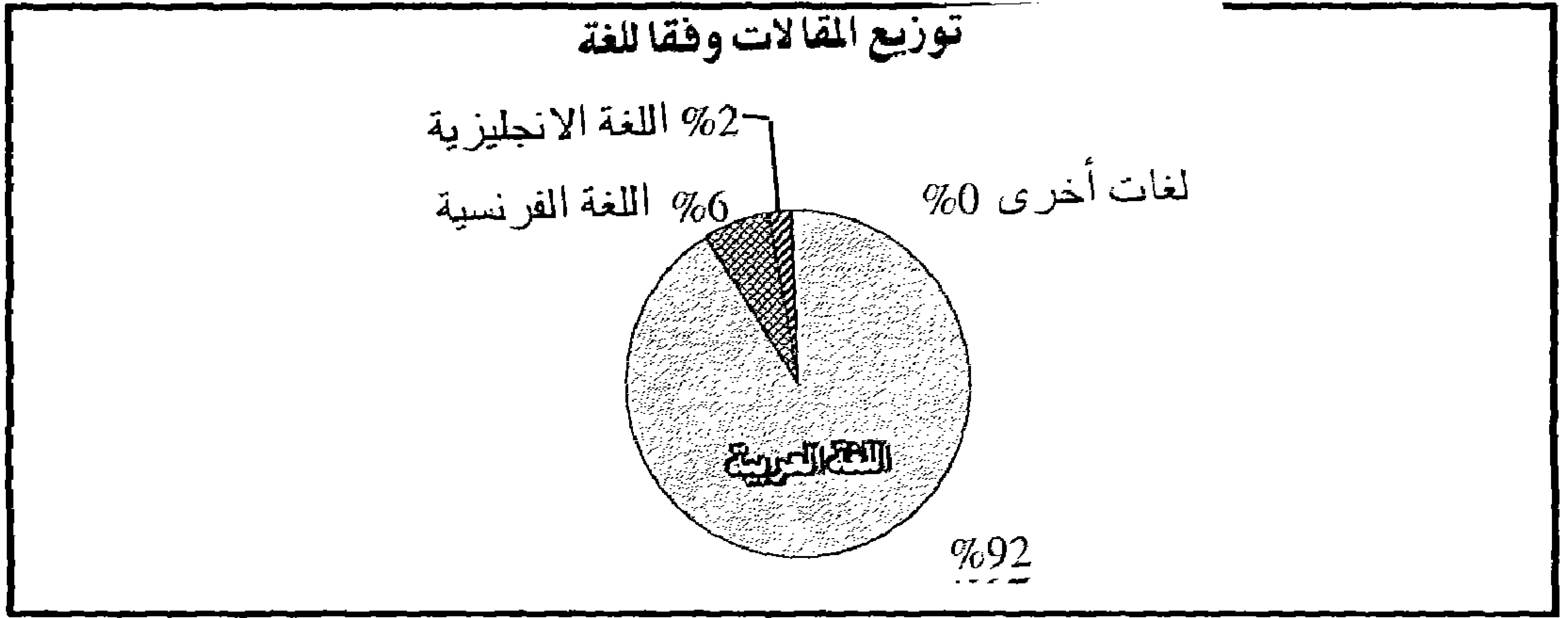
م	أسم القائم بالعرض	العدد
6	جمال الخولي	1
7	خليفة حسين مصطفى	1
8	شريف كامل شاهين	1
9	صالح الحاجي	2
10	عبدالرحمن فراج	1
11	على عجيل منهل	1
12	عماد الدين أبو غازي	1
13	لينا كتوب	1
14	ماجد الزبيدي	1
15	محمد جمال نوير	1
16	محمد عبدالسلام الجفائري	1
17	محمود عباس حموده	1
18	مصطفى موسى	1
19	ناهد حمدي أحمد	2
20	نجم الدين مختار الهمالي	1

التوزيع اللغوي:-

أوضحت الدراسة وجود (63) ثلاث وستين مقالة كتبت بلغات أجنبية غير العربية وتمثل 8,5% من إجمالي الإنتاج الفكري للدوريات العربية التي خضعت للدراسة. والجدول التالي يوضح توزيع المقالات وفقاً للغات.

جدول رقم (17)
توزيع المقالات وفقاً للغة

م	اللغة	العدد	النسبة المئوية
1	اللغة العربية	679	%91,5
2	اللغة الفرنسية	47	%6,3
3	اللغة الإنجليزية	15	%2,0
4	لغات أخرى	1	%0,2
	الإجمالي	742	%100



شكل رقم (5)

توزيع المقالات وفقاً للغة

ومن التوزيع اللغوي للإنتاجية احتلت اللغة العربية المرتبة الأولى وبنسبة إسهام %91,5 حققتها (679) ستمائة وتسع وسبعين مقالة وهذا يعد أمراً مألوفاً ومنطقياً، لأن الغالبية العظمى من الدوريات العربية التي قامت الباحثتان بتحليلها تنشر مقالات باللغة العربية، في حين سجلت اللغة الفرنسية المرتبة الثانية بنسبة تمثل %6,3 من إجمالي الإنتاج الفكري وذلك لما يحظ به مجال الأرشيف والوثائق من اهتمام خاص في دول شمال أفريقيا باللغة الفرنسية، يليها نسبة %2,0 تحتلها المرتبة الثالثة الممثلة في "اللغة الإنجليزية" الذي شكل 15 مقالة فقط وسجلت اللغات الأخرى مقالة واحدة تمثل %0,2 تمثل المرتبة الرابعة.

ونجد أن بعض الدوريات تخصص قسماً مستقلاً لنشر المقالات باللغات الأجنبية بالإضافة إلى ذلك وجود عدة مقالات نشرت في دوريات عربية قد لاتخصص قسماً مستقلاً لها منها، فالنسبة للدوريات التي تخصص قسماً مستقلاً لها هي:-

- مجلة المكتبات والمعلومات العربية.
- مجلة علم المكتبات العلمية والتقنية.
- مجلة علم المعلومات.
- المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات.
- المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات.
- ENSTINET Newsletter

أما الدوريات التي لاتخصص قسماً مستقلاً لها هي:-

- الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات.
- المجلة العربية للمعلومات.
- الوثائق العربية.
- رصيد.
- نشرة جمعية المكتبات اللبنانية.

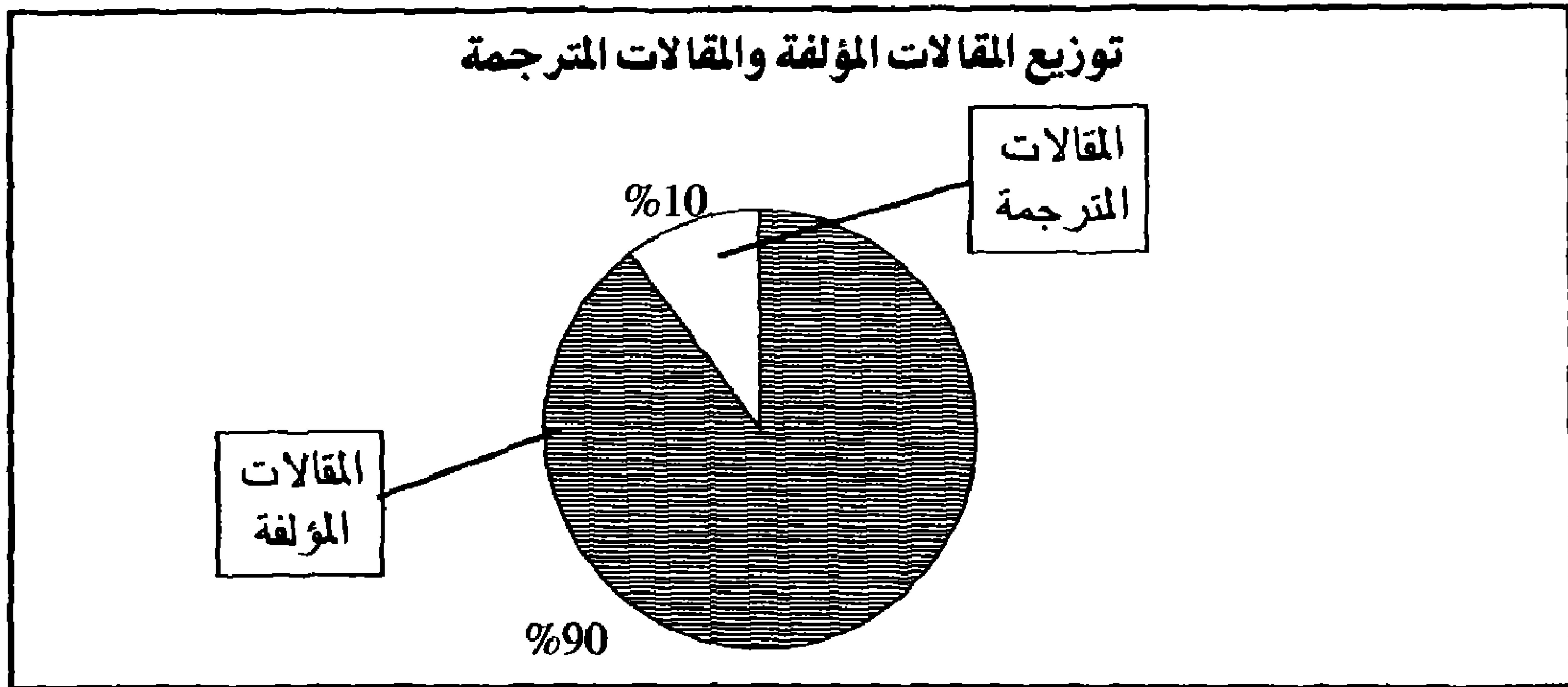
المقالات المؤلفة والمقالات المترجمة

أرادت الباحثتان معرفة وضع المقالات المؤلفة والمقالات التي تمت ترجمتها من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (18)

توزيع المقالات المؤلفة والمقالات المترجمة

م	الفئة	العدد	النسبة
1	المقالات المؤلفة	666	%89,8
2	المقالات المترجمة	76	%10,2
	الإجمالي	742	%100



شكل رقم (6)

توزيع المقالات المؤلفة والمقالات المترجمة

من الجدول السابق رقم (18) والشكل رقم (6) يتضح جلياً أن إسهامات التأليف تستأثر بأعلى نسبة وهي 89,8% بينما تحتل المترجمات المرتبة الثانية بنسبة 10,2% بتمثيل 76 مقالة

من إجمالي عدد المقالات البالغ عددها (742) سبعمائة واثنين وأربعين مقالة، وعلى الرغم من قله هذه النسبة إلا أنها تمثل أهمية كبيرة نظراً لأن المترجمات تساعد المتخصصين والباحثين على معرفة الإنتاج الفكري الأجنبي ومواكبة التطور المستمر في المجال على الصعيد العالمي الذي يؤدي بدوره إلى تطوير إنتاجهم العربي.

وفيما يلي الدوريات العربية في مجال الأرشيف والوثائق التي نشرت الأعمال المترجمة كما يوضحها الجدول التالي رقم (19):

جدول رقم (19)

الترتيب الطبقي للدوريات التي تنشر الأعمال المترجمة

الرتب	عنوان الدورية	العدد	النسبة
1	مجلة اليونسكو لعلم الإعلام والمكتبات والأرشيف	33	%43,4
2	الوثائق العربية	14	%18,4
3	الاتجاهات الحديثة في علم المكتبات والمعلومات	10	%13,2
4	مجلة المكتبات والمعلومات العربية	9	%11,8
5	عالم الكتب	3	%4,0
6	المجلة العربية للأرشيف والتوثيق والمعلومات	2	%2,6
7	الإدارة	1	%1,3
8	المجلة المغربية للتوثيق والمعلومات	1	%1,3
9	المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية	1	%1,3
10	المكتبة	1	%1,3
11	الوثائق	1	%1,3
	الإجمـــــالي	76	%100

تعد مهنة ومهمة الترجمة من المهن العريقة في كافة الحضارات، وفي واقعنا العربي[24] على وجه الخصوص لما للترجمة من دور في ملاحقة التطور الخارجي ومسايرة هذا التطور بالإنتاج في إطاره. ومن هنا كانت مساهمة (11) إحدى عشر دورية من الدوريات العربية موضوع الدراسة بأعمال مترجمة وصلت نسبتها إلى 10,2% من جملة الإنتاج الذي تم حصره، وقد تم حصر هذه النسبة في عدد من الدوريات الأساسية يعادل ما نشر في الدوريات الثانوية ويعد بأربع دوريات لكل فئة، ثم نشر الباقي في الدوريات الهامشية والمجلات الإخبارية ولكن بنسبة أقل تقدر بثلاث مقالات أي ما يعادل 4,0% من إجمالي المترجمات، وفيما يلي قائمة بالمساهمين بالأعمال المترجمة كما يتضح من الجدول رقم (20).

جدول رقم (20)

توزيع المقالات وفقاً لإسهامات المترجمين

م	اسم المترجم	العدد
1	حسن علي حسن الحلوة	7
2	محمود مصطفى الأعصر	7
3	مصطفى أبو شعيشع	7
4	محمود عباس حموده	6
5	عبدالرحمن عبدالله الشيخ	3
6	عوض توفيق	3
7	محمد محمد خضر	3
8	أحمد العناني	2
9	أحمد حسين نصر الله	2
10	آسيا الطريحي	2
11	المنصف الفخفاخ	2
12	بطرس حداد	2
13	صابر مريدنان	2
14	عبدالجليل التميمي	2
15	فرحات بهجت توما	2
16	ماري عزمي	2
17	محمد جمال نوير	2
18	أمين محمود الشريف	1
19	إنصاف عمر مصطفى	1
20	جمال الخولي	1
21	درية علي الكرار	1
22	سالم الآلوسي	1
23	سعاد عبدالرسول حسن	1
24	شعبان عبدالعزيز خليفة	1
25	صالح دفع الله	1
26	عبدالمنعم ضو البيت	1
27	عبدالحكيم محمد دلال	1
28	عبدالله أبو عزة	1
29	عبدالمجيد عبد علي	1

تابع - جدول رقم (20) توزيع المقالات وفقاً لإسهامات المترجمين

م	اسم المترجم	العدد
30	عدنان الصفار	1
31	عفت البهى	1
32	مبارك سري عمر	1
33	محمد جلال عباس	1
34	محمد محجوب مالك	1
35	ميرفت مصطفى عمر	1
36	هناء محمد كامل	1
37	يوسف داود عبدالقادر	1

إسهام المؤلفين:

استهدفت الدراسة التعرف على مدى إسهام المؤلفين في الإنتاج الفكري الصادر للدوريات العربية في مجال الأرشيف والوثائق، ولهذا فقد قامت الباحثتان بتحليل هذا الإنتاج لمحاولة معرفة: أبرز المؤلفين إنتاجية، وتوزيع الإنتاج الفكري بين الانفراد والاشتراك في المسئولية وعدد المقالات التي قام بتأليفها كل شخص، وكذلك الدور الذي قام به سواء أكان تأليفاً أو مترجماً أو قائماً بالعرض إلى آخره، حيث إنه من المعروف أن إسهام المؤلفين ليس بالطبع كل المقالات تم تأليفها فقط بل تنوعت.

وقد قصدت الباحثتان بالإسهام أي شكل من أشكال المشاركة في المسئولية في إنتاج العمل فقد ذكرت دورية The New England Journal Of Medicine أن التأليف يتطلب إحدى المساهمات في الجوانب التالية:

1- مايتعلق بالمفهوم أو التحليل والخبرة.

2- إعداد خطة العمل أو تعديل نقدي للعمل.

3- المراجعة والتصديق على المسودة النهائية(25)(26).

وقد أجملته الدراسة في الجدول التالي الذي يوضح توزيع الإنتاج الفكري بالمسئولية "شخص طبيعي" بين الانفراد والاشتراك كذلك الفئات الأخرى في المسئولية:

جدول رقم (21)

توزيع الإنتاج الفكري حسب المسئولية "شخص طبيعي"

م	الفـئة	الـعـدد	النسبة
1	التأليف الفردي	504	%80,0
2	التأليف المشارك	9	%1,4
3	الترجمة	76	%12,0
4	العرض والنقد	30	%4,8
5	المراجعة	3	%0,5
6	التقديم	5	%0,8
7	فئات أخرى	3	%0,5
	الإجمـــالي	630	%100

ويتضح جلياً من الجدول السابق رقم (21) والشكل رقم (7) أن التأليف الفردي يستأثر بأعلى نسبة من إجمالي عدد مقالات العينة حيث تبلغ 80,0% يليها نسبة المترجمات وهي 12,0% ثم تنخفض النسبة بعد ذلك للقائم بالعرض والتحليل وهي تمثل نسبة 4,8% وهذه النسبة تختص بعروض الكتب وكذلك الرسائل الجامعية. وتستمر النسب في الانخفاض وإن كانت متقاربة لكل من التأليف المشارك والتقديم حيث نجد نسبة الأول 1,4%، ونسبة الثاني 0,8% ويرجع السبب في قلة التأليف المشترك والتقديم حيث نجد نسبة الأول 1,4%، ونسبة الثاني 0,8% ويرجع السبب في قلة التأليف المشترك إلى أن "إنتاجية النشر بالنسبة للمؤلفين تعتمد أساساً على الترقية وقرارات تولي المناصب، لذا يتم تفضيل التأليف الفردي عن التأليف المشترك[27] في حين نجد أقل نسبة متمثلة في كل من "المراجعة" و "فئات أخرى" هي 0,5% لكل منهما. والجدير بالذكر أن الفئات الأخرى تشتمل على كل من إجراء حوارات مع شخصيات، تصوير.

ويتطلب تحديد حجم إنتاجية المساهمين موضوع الدراسة من الأعمال التي تم حصرها لهم في هذه الدراسة أن يتم توزيع هؤلاء المساهمين طبقاً للعدد الإجمالي للأعمال التي أعدها كل منهم بمفرده، أو التي شارك في إعدادها مع آخرين. ويوضح الجدول رقم (22) توزيع الإنتاج الفكري على المساهمين حسب إنتاجيتهم من هذه الأعمال التي تم حصرها بحساب العانوين المشتركة كأعمال مستقلة لكل عضر مشترك فيها.

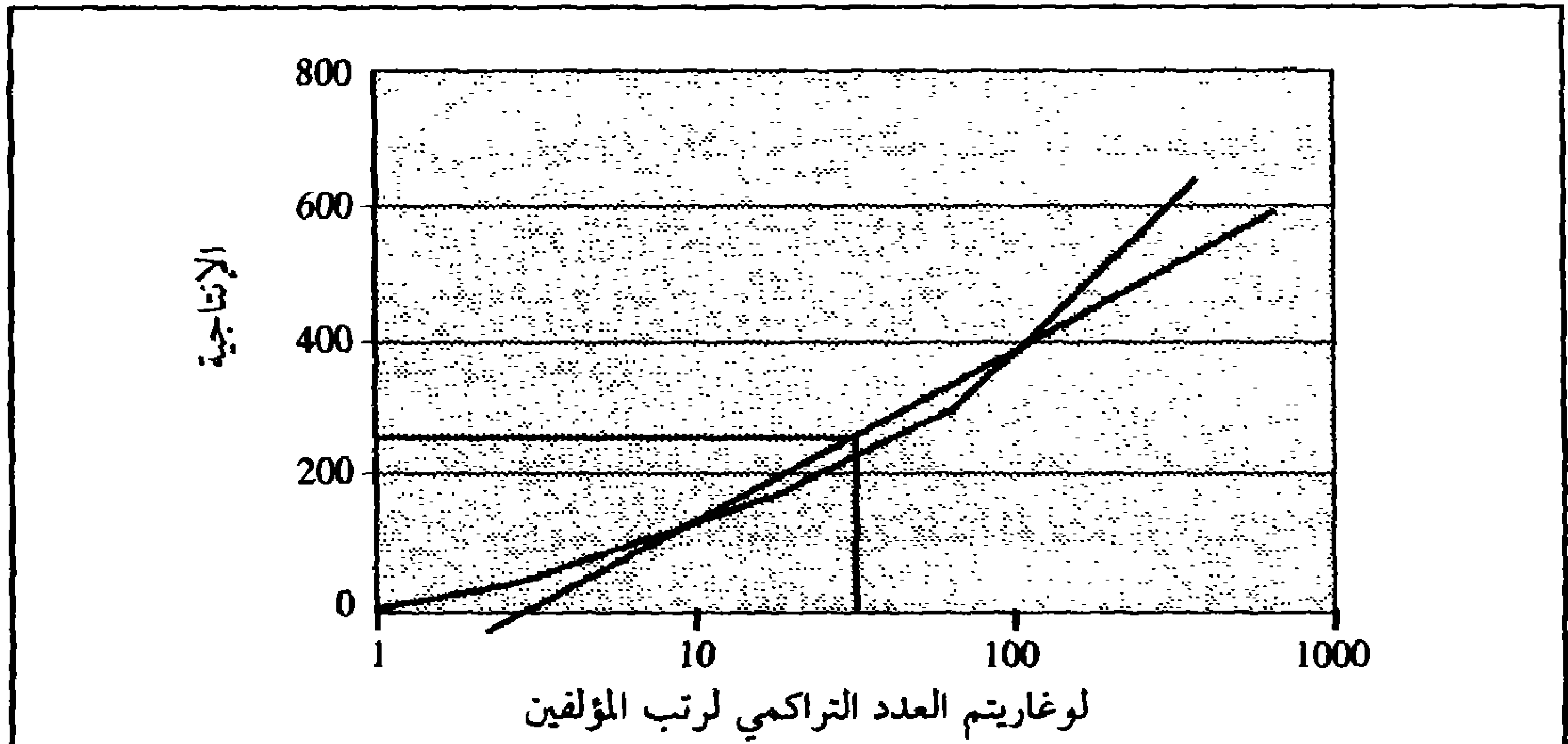
ولتطبيق قانون برادفورد- زيف لتوزيع الإنتاجية تم ترتيب هؤلاء المساهمين تنازلياً وفقاً لعدد الأعمال التي تم حصرها لكل منهم.

جدول رقم (22)

التوزيع البياني لقانون برادفورد- زيف

لإسهامات المؤلفين في الإنتاج الفكري موضوع الدراسة

عدد المؤلفين	إنتاجية الفرد	إنتاجية الفئة	الرتبة	العدد التراكمي
1	23	23	1	23
1	20	20	2	43
1	18	18	3	61
1	16	16	4	77
1	12	12	5	89
1	10	10	6	99
2	9	18	8	117
1	8	8	9	125
4	7	28	13	153
3	6	18	16	171
4	5	20	20	191
7	4	28	27	219
23	3	69	50	288
42	2	84	93	372
258	1	258	350	630



شكل رقم (7)

التوزيع البياني لقانون براد فورد- زيف

لإسهامات المؤلفين في الإنتاج الفكري الوثائقي موضوع الدراسة

ويمثل الحقل الأول من الجدول رقم (22) عدد المساهمين الذين قامـوا بإعداد عدد معين من المقالات التي تم ترتيبها تنازلياً في الحقل الثاني من هذا الجدول، بينما يمثل الحقل الرابع العدد التـراكمي للمؤلفين الذين تم توزيعـهم في الحقل الأول، ويمثل هذا العدد التـراكمي الرتبة التي تم تصنيف المـؤلفين فيها على أسـاس عدد الأعمال المسـجلة لكل منهم. ويمثل آخر رقم في الحقل الرابع عدد المؤلفين الذين تم حصـر إنتاجهم الفكري موضوع الدراسة، وبلغ عددهم (350) ثلثمائة وخـمسين عضواً. أمـا الحقل الخامس من هذا الجدول فـيمثل العدد التراكمي للمقـالات التي قام بإعدادها هؤلاء المؤلفين، ويمثل آخر رقم في هذا الحقل (630) ستمائة وثلاثين العدد الإجمالي للمقالات التي تم حصرها في هذه الدراسة بحساب العناوين المشتركة كأعمال مستقلة للمؤلفين المشاركين فيها.

يمثل الشكل البياني الببليومتري- شكل رقم (8)- الصيغة البيانية لقانون برادفورد- زيف لتوزيع الإنتاج الفكري على أعضاء العيـنة موضوع الدراسة. وأعد هذا الشكل على أساس بيانات الجدول رقم (22) ويتمثل هذا الرسم البياني على محورين أحدهما أفقي لوغاريتمي لرتب الأعـضاء (لوغاريتم الـعدد التراكـمي للمؤلفين)، والمحـور الثاني رأسي يمثـل العدد التراكمي للأعمال المسجلة لهؤلاء المؤلفين.

ويتكون الشكل الناتج عن توزيع الإنتاج الفكري من قطاعين: الأول يتخد شكل منحنى صاعـد، والثاني قطاع خطي يمثل القطاع الأول مـجموعة المؤلـفين البؤريين، أو، المؤلفين الأكثر إنتاجية بين من شملتهم هذه الدراسة، وينتهي هذا القطاع (المنحنى) عند بداية القطاع الخطي، وعند امتداد القطاع الخطي مع المحور الأفقي يتم تعيين نقطة (س) وهي تعد مؤشراً لتحديد تشـتت الإنتاج الفكري الوثائقي بين المؤلفين، وعند إسقـاط عمود من النقطة (ك) التي يبدأ فـيها المنحـنى في الإستقـامة إلى المحور الأفـقي الذي يمثل رتب المؤلفين يتم عن طريق هذا العمـود قياس عـدد المؤلفين الأساسيين أو البـؤريين الذين يمثلون أكثر الأعـضاء إنتاجية في العينة موضوع الدراسة[28].

ومن خلال هذا الرسم البياني تبين أن (27) سبعة وعـشرين شخصاً هم الأكثـر إنتاجية بين الأشخـاص الذين شملتـهم الدراسة، والذين بلـغ عددهم (350) ثلثـمائة وخمـسين شخصاً. ويمثل هؤلاء الأشخاص الأكثر إنتاجية نسبة 7,7% من إجمالي عدد المؤلفين الذي شملتهم الدراسة حيث بلغ إنتاجهم (219) مائتين وتسع عشرة مقـالة بنسبة مئوية 34,8% من إجمالي الإنتاج الفكري الوثائقي موضوع الدراسة، حيث قام عدد قليل من الأشخاص وهم (27) سبع وعشـرون شخصاً يمثلـون نسبة 7,7% من الأعضـاء بإنتاج (219) مائتين وتسع عشـرة مقالة أي أكثـر من ثلث الإنتاج الفكري المسجل في هذه الدراسـة، وتتراوح

إنتاجية الشخص من هؤلاء الأشخاص المسجلين بالدراسة بين (1 و 23) مقالة وثلاث وعشرين مقالة، ويبلغ عدد الأشخاص الذين قاموا بإعداد مقالة واحدة لكل منهم (258) مائتين وثمانية وخمسين شخص بنسبة 73,7% من العدد الإجمالي للأشخاص، وقام هؤلاء الأشخاص بإعداد (258) مائتين وثمان وخمسين مقالة بنسبة 41,0% من إجمالي حجم الإنتاج الفكري، بينما يمثل عدد الأشخاص الذين قاموا بإعداد مقالتين فقط لكل منهم حيث بلغ عددهم (42) اثنين وأربعين شخصاً بنسبة 12,0% تقريباً من إجمالي عدد الأشخاص وسجلوا (84) أربعاً وثمانين مقالة بنسبة 13,3% من إجمالي حجم الإنتاج الفكري المسجل في هذه الدراسة. وهي نسبة ضئيلة قياساً لعدد هؤلاء الأشخاص. وهذا ما تؤكده الدراسات الببليومترية فقد توصلت الدراسة التي قام بها Shocklety بأن تتركز الإنتاجية المرتفعة بين جزء صغير من العلماء[29].

وفيما يلي قائمة بأهم المؤلفين حسب إنتاجهم الفكري في مجال الأرشيف والوثائق موضوع الدراسة كما في الجدول رقم (23).

جدول رقم (23)*

قائمة بالمؤلفين الأكثر إنتاجية في الإنتاج الفكري الوثائقي موضوع الدراسة

م	رتبة	الاسم	الإنتاجية	النسبة المئوية
1	1	مصطفى أبو شعيشع	23	%3,7
2	2	سالم عبود الآلوسي	20	%3,2
3	3	محمود عباس حموده	18	%2,9
4	4	دعد الحكيم	16	%2,5
5	5	المنصف الفخفاخ	12	%1,9
6	6	ناهد حمدى أحمد	10	%1,6
7	7	عبدالكريم بجاجة	9	%1,4
8	8	محمد خضر محمد خضر	9	%1,4
9	9	حسن على حسن الحلوة	8	%1,3
10	13	جمال الخولي	7	%1,1
11	13	عماد الدين أبو غازي	7	%1,1
12	13	محمد إبراهيم السيد	7	%1,1
13	13	محمود مصطفى الأعصر	7	%1,1

*اقتصر الجدول على أبرز المؤلفين ابتداء من 23 عملاً حتى عملين للمؤلف.

تابع - جدول رقم (23) قائمة بالمؤلفين الأكثر إنتاجية في الإنتاج الفكري الوثائقي موضوع الدراسة

م	رتبة	الاســـــم	الإنتاجية	النسبة المئوية
14	16	دالماس، برونو	6	%0,9
15	16	عبدالجليل التميمي	6	%0,9
16	16	محمد محجوب مالك	6	%0,9
17	20	أيمن دكاك	5	%0,8
18	20	عمرو سعيد بغني	5	%0,8
19	20	غيث صالح	5	%0,8
20	20	مبارك سري عمر	5	%0,8
21	27	أحمد جلال التدمري	4	%0,6
22	27	خديجة رزق	4	%0,6
23	27	خضران فراج الداموك	4	%0,6
24	27	سيد حسب الله	4	%0,6
25	27	سلوى علي ميلاد	4	%0,6
26	27	فهد العسكر	4	%0,6
27	27	محمد الغزالي عبدالله	4	%0,6
28	50	بشار عباس	3	%0,5
29	50	ترميزي ، س	3	%0,5
30	50	جمعة محمود الزريقي	3	%0,5
31	50	خليفة محمد سالم الأحول	3	%0,5
32	50	ربيع البنوري	3	%0,5
33	50	رود الخوري	3	%0,5
34	50	عبدالتواب شرف الدين	3	%0,5
35	50	عبدالرحمن عبدالله الشيخ	3	%0,5
36	50	عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم	3	%0,5
37	50	عبدالكريم الأمين	3	%0,5
38	50	عبداللطيف إبراهيم علي	3	%0,5
39	50	عبدالله أبو عزة	3	%0,5
40	50	عبدالله حمد الحقبل	3	%0,5
41	50	عبدالمنعم ضو البيت	3	%0,5
42	50	عثمان محمد عثمان	3	%0,5
43	50	عصام عيسوى	3	%0,5

تابع - جدول رقم (23) قائمة بالمؤلفين الأكثر إنتاجية في الإنتاج الفكري الوثائقي موضوع الدراسة

م	رتبة	الاســم	الإنتاجية	النسبة المئوية
44	50	علي الفتاحي	3	%0,5
45	50	عمر حاشي	3	%0,5
46	50	عمر مسيكة	3	%0,5
47	50	عوض توفيق	3	%0,5
48	50	فؤاد يوسف قزانجي	3	%0,5
49	50	كامل جواد عاشور	3	%0,5
50	50	كوك ، ميشيل	3	%0,5
51	93	إبراهيم فتح الله إبراهيم	2	%0,3
52	93	إبراهيم محمد الزيد	2	%0,3
53	93	أبو الفتوح حامد عودة	2	%0,3
54	93	أحمد حسين نصر الله	2	%0,3
55	93	أحمد العناني	2	%0,3
56	93	أحمد القلال	2	%0,3
57	93	آسيا الطريحي	2	%0,3
58	93	أنتوني، ت . أ	2	%0,3
59	93	إنصاف عمر مصطفى	2	%0,3
60	93	إيمان فاضل السامرائي	2	%0,3
61	93	ايمان محمد أبو سليم	2	%0,3
62	93	بطرس حداد	2	%0,3
63	93	توفيق اسكندر	2	%0,3
64	93	جاسم محمد جرجيس	2	%0,3
65	93	جبران مسعد جبران	2	%0,3
66	93	جعفر حسن الشايقي	2	%0,3
67	93	رشاد الإمام	2	%0,3
68	93	سامي الوسلاتي	2	%0,3
69	93	سعيد مغاوري محمد	2	%0,3
70	93	سليمان موسى	2	%0,3
71	93	سهيل صابان	2	%0,3
72	93	صابر مريدنان	2	%0,3
73	93	صالح الحاجي	2	%0,3

تابع - جدول رقم (23) قائمة بالمؤلفين الأكثر إنتاجية في الإنتاج الفكري الوثائقي موضوع الدراسة

م	رتبة	الاســـم	الإنتاجية	النسبة المئوية
74	93	عامر إبراهيم قنديلجي	2	%0,3
75	93	عبدالباقي الدالي	2	%0,3
76	93	عبدالباقي قصة	2	%0,3
77	93	عبداللطيف بن محمد الحميد	2	%0,3
78	93	عبدالهادي التازي	2	%0,3
79	93	عدنان الصفار	2	%0,3
80	93	علي أبو الرجال	2	%0,3
81	93	علي صالح الكرار	2	%0,3
82	93	فالح حسين	2	%0,3
83	93	فرحات بهجت توما	2	%0,3
84	93	ماري عزمي	2	%0,3
85	93	محمد اضصالح	2	%0,3
86	93	محمد جمال نوير	2	%0,3
87	93	محمود أحمد أتيم	2	%0,3
88	93	مصطفى عبدالقادر النجار	2	%0,3
89	93	مصطفى عريش	2	%0,3
90	93	مهني إقبال	2	%0,3
91	93	نادر العطار	2	%0,3
92	93	هيكل الراعي	2	%0,3

النتائج:

وفي النهاية يمكن تلخيص النتائج التي تمخضت عنها الدراسة:-

1- اختلاف الدوريات فيما بينها من حيث محتويات ونوعية المقالات التي تقوم بنشرها أدى إلى ضرورة تقسيم الدوريات فقسمتها الدراسة إلى: دوريات أساسية ويقصد بها تلك الدوريات التي تهتم بتخصص الأرشيف والوثائق في المقام الأول وعددها ثماني دوريات ساهمت بـ 279 مقالة، والدوريات الثانوية ويقصد بها تلك الدوريات ذات علاقة بالتخصص وعددها 30 دورية ساهمت بـ 265 مقالة، والدوريات الهامشية

عددها 61 دورية أسهمت 141 مقالة أما الدوريات الأكاديمية وعددها 8 دوريات نشرت 22 مقالة نشرت 22 مقالة والنشـرات الإخبارية وعددها 10 دوريات قامت بنشر 35 مقالة.

2- بلغ الإنتاج الفكري الوثائقي الذي تم حصره في هذه الدراسة 742 مقالة موزعة على 117 دورية.

3- من خلال التوزيع الفـئوي للدوريات التي تم النشر بها تبوأت الدوريات الأسـاسية في مجـال الأرشيف والوثائق المـرتبة الأولى حيـث تم نشر 37,6% من الإنتاج الذي تم حصره بهـذه الدوريات والتي بلغ عددها (8) ثماني دوريات فقط، والجـدير بالذكر أنه قد توقف أربع دوريات منها عن الصدور.

4- في ضوء التطور في البحث العلمي والنشر بصفة خاصة، انعكست هذه الحقيقة في هذا البحث، حـيث أخذت نسبة النشـر في الزيادة بمرور الفترات الزمنيـة التي تم التحليل خلالها حيث مثلت النسبة الأخيرة عام 2000- بأعلى متوسط إنتاج في العام من حيث النشر، في حين استـمر الانخفاض تدريجيـاً إلى أعلى بأسبقية التـاريخ أي تقل النسبة كلما قلت الفترة الزمنية لتـصل إلى ماقبل الستينيات إلى 0,5% تمثل أربع دوريات منها مقالتـان صدرتا عام 1958 ومقالة واحدة عام 1947 أما المقالة الأخـيرة الصادرة عام 1937 فهي تعد أول مقالة صدرت في مجـال الأرشيف والوثائق. وفي فترة الستينيات هناك سنوات تخلو من نشر أي مقالات بها مثل سنة 1960، 1961، 1966، 1969.

5- شهد مجال الأرشيف والوثائق عدة تطورات خلال السنوات الماضية وتعددت وتشابكت الموضوعات وظهـرت موضوعات جـديدة لم تكون موجودة من قبل فـبدلاً من وجود رأس موضوع واحد يندرج تحته الإنتاج الفكري الوثائقي أصبح بمرور الوقت أربعة عشر رأس موضوع يغطي الإنتاج الفكري الوثائقي حتى عام 2000.

6- احتلت فئة "المقـالات والدراسات" نسبة 58,3% من إجمالي أشكال التأليف المختلفة من "عروض لكتب ورسائل جامعية" أو "تقارير وأخبار المؤتمرات".

7- مثلت المسئولة بأشخاص طبيعيين أعلى نسبة وقدرت بـ 80,5% من أشكال المسئولية.

8- كانت نسبـة المشاركة في التأليف والإعداد نسبـة ضئيلة جداً ورغم أهميتـها في النشر، وقد قدرت بنسبة 3,6% من إجمالي الإنتاج الذي تم حصره سـواء للمقالات بمسئولية طبيعية أو معنوية أو بدون مسئولية.

9- قدرت الأعمال المترجمة بنسبة 10,2% من إجمالي الإنتاج الفكري الوثائقي. وهي تعد نسبة ضئيلة على الرغم من أهميتها حيث تعتبر هي السبيل الوحيد أمام الباحثين الجدد لمعرفة أهم تطورات المجال وخاصة في العالم المتقدم.

10- سجلت اللغة الفرنسية المرتبة الثانية بعد اللغة العربية من حيث التشتت اللغوي للإنتاج الفكري موضوع الدراسة مثلت اللغة العربية 91,58% واللغة الفرنسية قدرت بنسبة 6,3%.

11- بالنسبة لإنتاجية إجمالي المؤلفين (350) مؤلفاً أسهم بنحو (630) مقالة بنسبة 85,0% من إجمالي عدد المقالات موضوع الدراسة البالغ عددها (742) مقالة.

12- اسهم (330) مولفاً بـ (439) مقالة من إجمالي عدد المقالات البالغ عددها (630)مقالة بنسبة 59,2% مقالاتهم تتراوح ما بين مقالة واحدة وأربع مقالات، وأسهم (14) مؤلفاً بـ (92) مقالة بنسبة 14,6% ومقالاتهم تتراوح مابين خمس وتسع مقالات، في حين أسهم ست مؤلفين فقط بـ (99) مقالة مثلت نسبة 15,7% مقالاتهم تتراوح مابين عشرة وثلاث وعشرون مقالة.

13- سجل الأستاذ الدكتور/ مصطفى أبو شعيشع المرتبة الأولى بكم إنتاج (23) مقالة وبذلك يعد الأول على قائمة المؤلفين البارزين البالغ عددهم (27) مؤلفاً أنتجوا (219)مقالة وفقاً لتوزيع قانون برادفورد للتشتت.

التوصيات:

وفي ضوء ما تقدم تقترح الباحثتان التوصيات التالية:

1- ضرورة إصدار دوريات أساسية في مجال الأرشيف والوثائق - خاصة مع توقف 50,0% من الدوريات العربية موضوع الدراسة - وخاصة في جمهورية مصر العربية حيث أن الدورية الأساسية الوحيدة الصادرة بها وهي "مجلة معهد المخطوطات العربية" نجدها ليس بأكملها تدور في فلك تخصص الأرشيف والوثائق حيث أن مصر تعتبر رائدة في تأهيل الأرشيفين والوثائقيين منذ عام 1951 الذي أنشئ فيه معهد الوثائق والمكتبات في جامعة القاهرة. ولابد من اهتمام المتخصصين والباحثين في مجال الأرشيف والوثائق أن يأخذوا علي عاتقهم إصدار دوريات متخصصة في المجال وأن يعملوا جميعاً على تذليل جميع العقبات التي قد تحول دون إصدار هذه الدورية

كمحاول لجمع شتات الإنتاج الفكري المصري الوثائقي إذا نجد أن من أبرز المؤلفين إنتاجياً مايقرب من ثماني مؤلفين مصري لهم مؤلفات عدة في المجال.

2- إفساح مساحة أكبر للنشر لتخصص الأرشيف والوثائق في الدوريات الثانوية والأكاديمية بصفة خاصة. والجدير بالذكر أن دورية الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات وهي تعد من الدوريات الثانوية فقد خصصت العدد رقم (16) لعام (2001) لنشر مقالات في مجال الأرشيف والوثائق بعنوان "الأرشيف والوثائق بين الواقع وطموحات المستقبل" وهي مبادرة طيبة من رئيس تحريرها.

3- التشجيع على النشر المشارك بدعم آليات المشاركة في الأبحاث العلمية وعدم تقييدها بضوابط عددية لما للمشاركة من ميزات عدة للباحثين والإنتاجية على السواء.

4- دعوة الجهات المسئولة ومن بيدهم مقاليد الأمور فيما يتعلق بإتاحة مواد البحث في مجال الوثائق والأرشيف للباحثين، حيث يعد حجب الوثائق والمعلومات والبيانات من أهم عوائق البحث وقصور الإنتاجية في هذا التخصص.

5- العمل على إصدار الأدلة ونشرات المستخلصات والببليوجرافيات التحليلية للإنتاج الفكري الوثائقي على غرار دليل الرسائل الجامعية لتخصص الوثائق والأرشيف في مصر الصادر عن جامعة القاهرة- فرع بني سويف. كلية الآداب، وعدم الاكتفاء فقط بدليل الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات.

المصادر والمراجع

1) مهنة الأرشيف والوثائق في العالم العربي. - **الاتجاهات الحديقة في المكتبات والمعلومات**. - مج8، ع16 (يوليه 2001). ص7.

2) محمد فتحي عبدالهادي/ تكامل دراسات الوثائق والمكتبات. المؤتمر العلمي الأول للوثائق والأرشيف. بني سويف 2000.

3) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي/ الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمعلومات. - القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2001، 863ص.

4) مفتاح محمد دياب/ معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات والتوثيق والمعلومات. - القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1995، ص101.

5) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي. مرجع سابق. ص190.

6) مفتاح محمد دياب. مرجع سابق ص25.

7) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي. مرجع سابق. ص858.

8) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي. مرجع سابق. ص860.

9) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي. مرجع سابق. ص861.

10) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي. مرجع سابق. ص176.

11) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي/ المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات.- الرياض: دار المريخ للنشر، 1988. ص734.

12) Feather John\ Internationl Encyclopedia Of Information and Library Science/ Edited By John Feather& Panl Sturges.- London: Routledge, 1997, p.367- 368.

13) Prytherch, Ray \ Harrod's Librarians Glossary: Of Terms Used In Librarianship, Documentation The Book Grafts.- 8th. ed.- Aldershot: Gower, 1995. p. 707- 708.

14) سيد حسب الله، أحمد محمد الشامي. مرجع سابق. ص1789.

15) Ulrich's: International Periodicals Directory.- 34th. ed.- N.Y: Bowker, 1996.

16) مهنة الأرشيف والوثائق في العالم العربي.. مرجع سابق. ص7.

17) مها أحمد إبراهيم.- الدوريات العربية في مجال المكتبات والمعلومات "دراسة ببليوجرافية ببليومترية".- (أطروحة دكتوراة) جامعة القاهرة- فرع بني سويف. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق، 2001، ص58.

18) مها أحمد إبراهيم. مرجع سابق. ص58.

19) Budd, John M. Faculty Publishing Productivity: An Institutional Analysis & Comparison With Library & Other Measures.- **College & Research Libraries**.- Vol. 56. N.6 (Nov. 1995).- pp. 548- 549.

20) Haiqi, Z. The Relationship Of Authors To Multiauthored Pharmacology Research Papers. **International Forum On Information & Documentation**.- Vol.21, No.3, 1996.- pp.10- 23.

21) محي الدين حسين. المعايير الأخلاقية والتنشئة العلمية؛ في: مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، 16- 18 أكتوبر 1995.- القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 1995.- ص317.

22) هانم عبـدالرحمن. الإنتـاج الفكري لأعضاء هيـئة التـدريس بجامعـة الإسكندرية في قطاع العلوم الاجتمـاعية من 1942- 1992 (رسالة مـاجستيـر)، كلية الآداب- جامعة الإسكندرية، 1995.- ص131.

23) Harsanyi, Martha A. Multiple Authors Multiple Problems Bibliometrics & The Study Of Scholarly Collaboration: A Literature Review.- **Library & Information Science Research**.- Vol. 15. No.4. (1993).- p.325- 327.

24) محمد سيد محمد. صناعة الكتاب ونشره.- ط2. القاهرة: دار المعارف، 1988.- ص81.

25) Harsanyi, Martha A.. Ibid.- p.335.

26) American Association Of University Professors Statement On Multiple Authorship Academic (1990). p.41- 76.

27) Harsanyi, Martha A... Ibid.- p. 326.

28) عبدالرحـمن فراج. قانون برادفورد للـتشتت (2) تطبيقه ومـجالات الإفادة منه.- **عالم الكتب**.- مج13، ع2 (مارس/ أبريل 1992). ص ص142- 160.

27) Narin, Francis. Bibliometrics.- Annual Review Of Information Services & Technology. 1996. p.40.

أنماط الاستشهاد المرجعى فى الدوريات المصرية فى علوم الدين الإسلامى

زينب حسن أبو الخير
مدرس مساعد - قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب بسوهاج- جامعة جنوب الوادي

ملخص :

تستعرض الدراسة بعض مشكلات تكشيف الاستشهادات المرجعية، ومواقع الاستشهاد المرجعي في دوريات علوم الدين الإسلامي، ثم تتناول الدراسة التوزيعات الموضوعية والزمنية لعينة المقالات موضوع الدراسة (582 مقالة)، والتوزيعات الموضوعية والنوعية واللغوية والجغرافية والنشرية للوثائق المستشهد بها، كما تتناول المؤلفين المستشهد بأعمالهم والوثائق الأساسية المستشهد بها، ومدى تأثر الإفادة من الإنتاج الفكري بعامل الزمن.

تمهيد

تعود بداية ظهور الاستشهادات المرجعية إلى عام 1873 حيث تم إعداد كشاف الاستشهادات القانونية المعروف باسم "Shepard's Citations" وذلك نسبة إلى معده شيبرد، وقد اعتبر مرجعاً قانونياً استمد مقومات وجوده اعتماداً على القانون الأمريكى ومبدأ التزام المحاكم بسوابقها القضائية. وقد تنبه العديد من الكتاب والمهتمين فى مجال الاستشهادات إلى عمل شيبرد هذا فى الخمسينيات من هذا القرن وذلك بغرض استخدامه فى إحصاء وربط النتاج الفكرى العلمى.(1)

ويؤكد مؤرخو الدراسات الببليومترية أن الدراسة التى قام بها L.K. Gross & E.M. Gross فى عام 1927 لجدولة المراجع فى دورية Journal of the American Chemical Society (JACS) كانت أول دراسة تعتمد على عد وتحليل الاستشهادات(2)، وتعتبر الاستشهادات أدلة مرشدة موضوعية للاستخدام وبالتالى فإن المقالة أو المؤلف أو الدورية

التى يتم الاستشهاد بأى منها بكثرة تعتبر أكثر فائدة أو أكثر إنتاجية من تلك التى يستشهد بها مرات أقل[3]، هذا بجانب العناصر الأخرى التى تساعد فى الحكم على مكانة دورية أو مؤلف مثل بيانات الاستعارة الداخلية والخارجية.

وتهتم دراسات الاستشهاد بشكل أساسى بالدوريات كقنوات اتصال رئيسية للبحث، وتكرس النسبة الكبرى من ميزانية المواد فى المكتبات البحثية إلى الدوريات العلمية والمواد السنوية. وتساعد دراسة الاستشهادات فى محاولة التعرف على تطور البحث فى العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانيات وكافة مجالات المعرفة.[4] ويدخل الدين الإسلامى والديانات عامة ضمن حدود الإنسانيات، وقد كان مصطلح الإنسانيات يعنى به فى القرن التاسع عشر الأدب الإغريقى والرومانى أما الآن فيشتمل المصطلح على الموضوعات ذات الصبغة الثقافية لتميزها عن العلوم الاجتماعية والطبيعية ويضم موضوعات الفلسفة والدين واللغة والأدب والفنون، أى أن الإنسانيات تتعلق بالجوانب الدينية والإبداعية واللغوية والفكرية للإنسان.[5] كما تساعد دراسات الاستشهادات على وضع رسم منظورى واسع لعمليات الاتصال العلمى بسبب مجموعة البيانات الضخمة التى يمكن الانتفاع بها، وهذا ينطبق بشكل عام على كافة البيانات الببليومترية[6].

وتساعد دراسة الاستشهادات فى خدمة تنمية المقتنيات ومتابعة التطور المستمر للإنتاج الفكرى،[7] كما يمكن للاستشهادات المرجعية فى أبسط صورها أن تستخدم للكشف عن موضوعات الإنتاج الفكرى وخصائصه، فيمكن لدراسة الاستشهادات المرجعية أن تكون قيمة تؤخذ فى الاعتبار عند اختيار الدوريات أو المسلسلات فى المكتبة وخاصة عندما لا يكون هناك متخصصون فى تلك الموضوعات فى المكتبة، كما تساعد المتخصصين فى اتخاذ القرار المناسب، فهناك مكتبات كثيرة تكافح مع تناقص ميزانيتها فى مقابل تكاليف المواد وخاصة المسلسلات أو الدوريات المستمرة فى الارتفاع فى أسعار الاشتراك فيها. وفى الأعوام الأخيرة ارتفعت أسعار الدوريات بشكل كبير مما أدى ببعض المكتبات إلى وقف اشتراكها فى الدوريات أو شرائها أو حتى تقليص عددها، فالزيادة فى أسعار الاشتراك فى الدوريات تصل إلى 3-15 % سنويا منذ عام 1980،[8] وعلى الرغم من فعالية هذا الأسلوب فى تنمية وتقييم المقتنيات إلا أنه مهمل ولا يلتفت إليه. فإنه يمكن لدراسة الاستشهادات أن تزودنا بأداة مفيدة لتقدير درجة تأثير مؤلفين أو عناوين معينة داخل المجالات العلمية. وقد أصبح من السهل تحليل الاستشهاد المرجعى أو دراسة الاستشهادات

المرجعيـة أو المراجع التى تم وضعهـا عن طريق المؤلفين فى كتاباتهم، عن طريق كـشافات الاستشهادات على الخط المباشر من خلال معهد المعلومات العلمية:

- Science Citation Index (SCI)
- Social Sciences Citation Index (SSCI)
- Arts and Humanities Citation Index (AHCI)

إلا أن هذه الكشـافات تغطى بشـكل أساسى الإنتـاج الفكرى الصـادر باللغة الإنجليـزية والمقالات التى باللغة الإنجليزية فى دوريات علوم الدين الإسلامى لا تمثل سوى نسبة ضئيلة بالنسبة للغة العـربية، ولكن على الرغم من أهمية هذه الكشافات إلا أنهـا غير كاملة. لذا لابد لدارس الاستشهادات من اتباع الطرق اليدوية سواء لبنـاء الببليوجرافية التى تبنى عليها الدراسة أو لاستكمال النقص الموجود بالأدوات الجاهزة،[9] إلا أن هذا يستغرق وقتاً أطول وخاصة فى غياب قواعد البيـانات على الخط المباشر فى كل مراحل البحث. وقد أصبحت دراسة وتحليل الاستشهادات الآن حجر زاوية فى الدراسات الببليومترية والتى لا غنى عنها، والتى لا تعتبر الدراسة ببليومترية إلا بها.[10]

لقد انصـبت الدراسة على عـينة عمـدية من المقالات المؤلفـة فى بعض الدوريات المصرية فى علوم الدين الإسـلامى (جدول رقم 1) فى خمسـة أعوام من 1991-1995، ومن أسباب تحديد هذه الفترة، أن تكون دوريات الدراسة كلها ممثلة فى العينة، إذ أن هناك دوريات بدأت تصدر فى بداية الثـمانينيات وأخرى فى منتصـفها مثل "مجـلة كلية الدعوة الإسلاميـة" التى صدرت عام 1985، لذا كان لابد من اختيار الفتـرة التى تقع فى نهاية الفترة الزمنية للدراسـة حتى يمكن لهذه الدوريات أن تستقر، كذلك ثبـات إنتاجية سنوات العينة إلى حد ما فلا هى ترتفع فجأة أو تنخفض فجأة.

وقد بلغت مقالات العينة 582 مقالة، مـثلت نسبة 24,4% من إجمالى عدد المقالات، واشتملت على 4986 استشهـاداً، وبعد استبعاد الاستشـهادات التى لا تصلح للتحليل ـ للأسباب التى سـيأتى ذكرها فى مشكلات تكشيف الاسـتشهادات المرجعيـة ـ أصبح العدد الفعلى للاستشهادات العينة 4417 استشهاداً.

جدول رقم (1) : الدوريات المتضمنة في الدراسة

م	اسم الدورية	التردد	جهة النشر	تاريخ النشر
1	مجلة جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية	شهرية	جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية	1925
2	رسالة الإسلام	شهرية	المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين	1929
3	الأزهر	شهرية	مشيخة الأزهر الشريف	1930
4	نور الإسلام	شهرية	هيئة علماء الوعظ بالأزهر الشريف	1933
5	منبر الإسلام	شهرية	المجلس الأعلى للشئون الإسلامية	1942
6	التوحيد	شهرية	جماعة أنصار السنة المحمدية	1973
7	الهدى النبوى	شهرية	جماعة أنصار السنة المحمدية - ثم جماعة دعوة الحق	1973
8	التصوف الإسلامى	شهرية	المجلس الصوفى الأعلى	1979
9	مجلة الزهراء	سنوية	كلية الدراسات الإسلامية والعربية، بنات	1981
10	مجلة كلية الشريعة والقانون	سنوية	كلية الشريعة والقانون	1982
11	مجلة كلية أصول الدين	سنوية	كلية أصول الدين	1983
12	مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية. بنين	سنوية	كلية الدراسات العربية والإسلامية، بنين	1983
13	أضواء الإسلام	شهرية	دار العروبة للنشر والإعلام	1984
14	الزهراء الإسلامية	3 مرات في السنة	جمعية الدراسات الإسلامية	1984
15	مجلة كلية الدعوة الإسلامية	سنوية	كلية الدعوة الإسلامية	1985
16	الإسلام وطن	شهرية	مشيخة الطريقة العزمية	1986

1- بعض مشكلات تكشيف الاستشهادات المرجعية

*** بيانات المسئولية :**

من أولى المشكلات التى واجهت الباحثة إغفال ذكر اسم مؤلف العمل فى كثير من الحالات، وفى بعض الأحيان لم يتم التوصل إلى اسم المؤلف مثل:

عنوان "المجموع" ولم يذكر أى بيان آخر سوى هذا العنوان غير المكتمل، لذلك تم حذف هذه الاستشهادات، وكثيراً ما تم التوصل إلى اسم المؤلف إذا كان العمل مشهورا لهذا المؤلف دون غيره مثل كتاب "إحياء علوم الدين للغزالى".

كذلك فكثيراً ما كان يتم إغفال اسم المترجم ويذكر اسم المؤلف الأصلى فقط أو العكس.

وكثيـرا ما يذكر اسم المؤلف فقط ولا يذكر عنوان العـمل، وفى تلك الحالة إذا لم يوجد أى بيان آخـر يعطى إشارة لعنوان العمل، أو أن يكون هذا المؤلف مـشهوراً بتأليف كـتاب معين فقط، مثل :

"الطبرانى" ولا يذكر أى بيانات أخرى. فيما عدا ذلك يتم حذف هذه الاستشهادات،

وأحيانا يكتب اسم المؤلف مختصرا أو مختلفا فى كتابته من تسجيلة لأخرى، مثل:

شوقى إبراهيم و شوقى عبد الله . . . والاسم الكامل هو شوقى إبراهيم على عبد الله.

محمد و أبو زهرة . . . والاسم الكامل هو محمد أبو زهرة.

أو ان يذكر اسم الشهرة مرة والاسم الفعلى مرة أخرى، مثل :

محمد أمين و أمير بادشاه. . . والاسم الفعلى هو محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفى.

*** العنوان**

اختصار العنوان، مثل:

جامع الترمذى . . . والعنوان كاملاً هو الجامع الصحيح صحيح الترمذى.

الاكتفاء بذكر العنوان فقط دون العنوان الفرعى، مثل:

الدين / محمـد عبد الله دراز . . . فى حين العنوان كاملاً هو الدين: بحـوث فى ماهية الدين ونشأته ووظيفته فى الحياة.

كتابة العنوان باسم المؤلف كأن يكون الكتاب مشهوراً بمؤلفه أكثر من عنوانه، مثل:

تفسير الآلوسى . . . فى حين العنوان الفعلى هو روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم.

*** الطبعة**

إغفال ذكر بيان الطبعة فى 93% من التسجيلات.

*** بيانات النشر**

مكان النشر: فى كثير من الأحيان ما يتم إغفال مكان النشر، وكثيراً ما يتم الخلط بين الدولة والمدينة، مثل:

حلب وسوريا أو طرابلس وليبيا أو الدمام والمملكة العربية السعودية.

أو أن يذكر حى داخل مدينة، مثل :

الفجالة أو بولاق . . . فكان يتم تحويل تلك الأماكن إلى اسم الدولة أو المدينة التابعة

لها، وهنا تم تحويلها إلى القاهرة.

وكثيراً ما يذكر مصر على أنها القاهرة، وفى هذه الحالة تم تغييرها إلى القاهرة، لأنه كان فى الماضى كثيراً ما تذكر مصر والمقصود بها القاهرة.

الناشر: كثيراً ما يغفل ذكر اسم الناشر، وأحياناً ما يذكر مختصراً، مثل:

عبدالرحمن محمد ... والاسم كاملا هو دار المصحف (شركة ومطبعة ومكتبة عبدالرحمن محمد)

صبيح ... والاسم كاملا هو مطبعة محمد على صبيح وأولاده.

أو أن يتغير اسم الناشر من فترة لأخرى، مثل:

مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ودار إحياء الكتب العربية، وكان لابد من اختيار تسمية واحدة فقط وشاملة لأغراض التحليل فكان الاسم هو مؤسسة الحلبى وشركاه.

تاريخ النشر: من المشكلات الأساسية التى واجهت الباحثة عدم ذكر تاريخ النشر فى كثير من الأحيان مما يسبب مشكلة لدراسة مقاييس التعطل، لذا كان لابد من محاولة البحث عن تاريخ نشر المصدر كلما أمكن ذلك سواء فى المكتبات المتخصصة، أومن خلال أى أداة يمكن استكمال أى بيانات ناقصة من خلالها.(11)

وقد كتبت نسبة كبيرة من تواريخ النشر بالتقويم الهجرى، فكان لابد من تحويل تلك التواريخ إلى التقويم الميلادى لأغراض التحليل.(12)

*** الوصف المادى**

نادرا ما ذكر مؤلف المقالة عدد صفحات المصدر الذى اطلع عليه، فكان إغفال بيانات الوصف هو السمة الغالبة فى أكثر الاستشهادات، حتى فى الحالات القليلة لذكر الصفحات كان يكتفى بذكر الصفحات التى أخذ منها فقط ويغفل ذكر الرقم الكلى فى قائمة المصادر.

ونفس الوضع بالنسبة لبيان السلسلة فكان الإغفال التام لذكرها هو القاعدة والاستثناء هو ذكر عدد قليل جداً لبيان السلسلة.

وينطبق هذا أيضاً على مقالات الدوريات، ففى بعض الأحيان يتم إغفال عنوان المقالة واسم المؤلف والاكتفاء فقط بذكر اسم الدورية، مثل:

الأزهر، والعربى 1972، ومجلة المنار الشهرية.

وإجمال عدد من الاستشهادات بالدورية فى استشهاد واحد، مثل:

أعداد متفرقة من مجلة منار الإسلام، وأعداد متفرقة من مجلة الوعى الإسلامى.

ومن أهم المشاكل التى تواجه دارس الاستشهادات المرجعية عدم دقة المعلومات الموجودة فى الاستشهادات ونقصها.

2- مواقع الاستشهاد المرجعى فى دوريات علوم الدين الإسلامى

سبق أن ذكر عند الحديث عن حدود العينة أنه تم استبعاد استشهادات النص ذلك لأن الغالبية العظمى منها لا تصلح للدراسة كأن يذكر اسم المؤلف فقط أو عنوان الكتاب فقط ولا يمكن الاستدلال على باقى البيانات. لذا اقتصر الحصر على الاستشهادات التى فى الهامش السفلى للصفحة والتى توجد فى قائمة فى نهاية المقالة - وأياً كانت طبيعة الاستشهادات التى فى نهاية المقالة تم عدها قائمة مراجع - وفى حالة وجود النوعين (الهامش والقائمة) كان يتم المقارنة بينهما لاستكمال البيانات الناقصة أو الاستشهادات التى توجد فى إحداهما دون الأخرى، فكثيراً ما تختلف البيانات من الهامش إلى قائمة المراجع أو العكس من حيث الكم والكيف، كأن يذكر المؤلف فى قائمة المراجع قائمة بأهم المراجع التى تم الاعتماد عليها أو قائمة بأهم مراجع المقالة، أى لا يذكر بعض المصادر التى سبق ذكرها فى الهامش أو العكس.

ويتضح من جدول رقم (2) أن الهامش هو الموقع المفضل لدى مؤلفى مقالات علوم الدين الإسلامى حيث بلغت نسبتها 86,5% من إجمالى عدد المقالات، تليها قائمة المراجع بنسبة 8,13% ثم فى خاتمة الجدول جاء كلا الموقعين الهامش وقائمة المراجع بنسبة 5,37%، وهذا ناتج عن طبيعة الدوريات الإسلامية التى يكتنفها بعض القصور وعدم الاهتمام بالاستشهادات بالإضافة إلى عدم وجود قواعد ثابتة يلتزم بها مؤلفو المقالات.

جدول رقم (2): عدد الاستشهادات فى مواقع الاستشهاد المرجعى

مواقع الاستشهادات	العدد	%
هامش	2063	86,5
قائمة المراجع	194	8.13
هامش + قائمة المراجع	128	5,37
المجموع	2385	100

والهامش هو الموقع المفضل فى دوريات الدراسة جميعها كما يتضح من الجدول رقم (3) وذلك مع اختلاف جهات الإصدار واتجاهات الدورية، إلا أنه فيما يختص بدوريات الكليات يحتل كل من موقع الهامش وقائمة المراجع المرتبة الثانية، ثم موقع قائمة المراجع، علما بأن النشر الأكاديمى تتمثل فيه العلمية واكتمال المقالات نصاً واستشهاداً ومصادر كماً وكيفاً، ولكن هذه النتيجة تدلنا أكثر على ما تعانيه الدوريات الإسلامية بكافة أشكالها من الإهمال والبعد عن الكمال بشكل واضح.

جدول رقم (3): مواقع الاستشهاد المرجعى فى دوريات علوم الدين الإسلامى

مواقع الاستشهادات / الدورية	الهامش		قائمة المراجع		الهامش + قائمة المراجع		المجموع	
	ع	%	ع	%	ع	%	ع	%
الأزهر	924	91,9	69	6,6	12	1,2	1005	42,1
منبر الإسلام	550	90,9	52	8,6	3	0,5	605	25,4
التوحيد	186	85,3	32	14,7	-	-	218	9,1
نور الإسلام	128	99,2	1	0,8	-	-	129	5,4
حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية	47	50,5	1	1,1	45	48,4	93	3,9
مجلة كلية أصول الدين	50	65,8	2	2,6	24	31,6	76	3,2
مجلة الزهراء	42	56	2	2,7	31	41,3	75	3,1
الهدى النبوى	41	57,7	30	42,3	-	-	71	3
حولية كلية الدعوة الإسلامية	36	75	1	2,1	11	47,8	48	2
مجلة كلية الشريعة والقانون	22	91,7	-	-	2	8,3	24	1
الزهراء الإسلامية	15	78,9	4	21,1	-	-	19	0,8
رسالة الإسلام	16	100	-	-	-	-	16	1,7
الإسلام وطن	6	100	-	-	-	-	6	0,3
المجموع	2063	86,5	194	8,1	128	5,4	2385	100

3- توزيع عينة المقالات على الدوريات

وبتوزيع عينة المقالات على الدوريات نجد أن دورية "الأزهر" تحتل أيضاً المرتبة الأولى فى عدد المقالات، كما يتبين من الجدول رقم (4) بنسبة 38,3% من عدد مقالات العينة، وتحتل هذه الدورية المرتبة الأولى فى كافة الاتجاهات، تلتها دورية "منبر الإسلام" بنسبة 13,7% ثم "التوحيد" بنسبة 13,4%، ويتفق هذا وترتيب الدوريات من حيث إنتاجية

مقالات الدراسة ككل، وجاءت دورية "**الإسلام وطن**" بنسبة 0,5% أقل الدوريات تمثيلاً فى العينة وهى أيضا أقل الدوريات تمثيلا فى مـقالات الدراسة، أما بالنسبة لدورية "**رسالة الإسلام**" فهى غيـر ممثلة فى عينة المقالات وذلك لأنهـا لم تنتج مقالات فى فتـرة العينة، وذلك بسبب عـدم تواجد بعض الأعداد من الدورية أو لأنهـا لم تنتج مقالات بحثـية فى تلك الفترة.

جدول رقم (4): توزيع عينة المقالات على الدوريات

عنوان الدورية	عدد المقالات	%
الأزهر	223	38,3
منبر الإسلام	80	13,7
التوحيد	78	13,4
نور الإسلام	54	9,3
مجلة الزهراء	39	6,7
الهدى النبوى	30	5,2
حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية	28	4,8
مجلة كلية أصول الدين	21	3,6
حولية كلية الدعوة الإسلامية	12	2,1
الزهراء الإسلامية	8	1,4
مجلة كلية الشريعة والقانون	6	1
الإسلام وطن	3	0,5
المجمـــــوع	582	100

1/3 التوزيع الموضوعى لعينة المقالات

يأتى **علم الفقه** فى المرتبة الأولى فى عينة المقالات بنسبة 24,7%، كما يوضح الجدول رقم (5) ثم **علوم الحـديث** فى المرتبـة الثـانيـة 21,8%، وقـد جـاءت العيـنة ممثلة لكل موضوعات علوم الدين الإسلامى، ثم جاء **الإسلام عامة** فى المرتبة الثالثة بنسبة 20,1% تلته **علوم القرآن** بنسبة 12,9% ثم **علم الكلام** بنسبة 8,4% ثم **علم أصول الفـقه** بنسبة 6,9% ثم **حركات الإحياء والإصلاح والتجديد** فى المرتبة السابعة بنسبة 3,6% ثم **الفرق** بنسبة 1% ثم جاء **علم التصوف** فى المرتبة الأخيرة بنسبة 0,5%، ويتفق هذا وترتيب علم التصوف من حيث إنتاجية مقالات الدراسة ككل.

جدول رقم (5): التوزيع الموضوعى لعينة المقالات

المجال الموضوعي	عدد المقالات	%
علم الفقه	144	24,7
علوم الحديث	127	21,8
الإسلام عامة	117	20,1
علوم القرآن	75	12,9
علم الكلام	49	8,4
علم أصول الفقه	40	6,9
حركات الإحياء والإصلاح والتجديد	21	3,6
الفرق	6	1
التصوف	3	0,5
المجمـــــوع	582	100

2/3 التوزيع الزمنى لعينة المقالات

جاء عام 1993 ممثلاً لأعلى إنتاجية فى مقالات العينة بنسبة 21,5 % كما يوضح الجدول رقم (6) ثم عام 1995 بنسبة 21,1%، فعام 1994 بنسبة 19,9% ثم عام 1991 بنسبة 19,6% وأخيراً عام 1992 بنسبة 17,9%، وجاءت إنتاجية أعوام فترة العينة من المقالات متقاربة بشكل ما وهذا يوضح أيضاً أن علوم الدين الإسلامى بطيئة النمو فلا توجد طفرات فجائية.

جدول رقم (6): التوزيع الزمنى لعينة المقالات

السنة	عدد المقالات	%
1991	114	19,6
1992	104	17,9
1993	125	21,5
1994	116	19,9
1995	123	21,1
المجمـــــوع	582	100

4- التوزيع الموضوعى للوثائق المستشهد بها

تتوزع الاستشهادات المرجعية على 21 موضوعاً كما يبرزها الجدول رقم(7) وهذا يوضح مدى التشتت الموضوعى لموضوعات الدين الإسلامى واتساع علاقاته بمجالات المعرفة الأخرى، وقد جاءت علوم الحديث فى مقدمة موضوعات الاستشهادات بنسبة 15,1% من

مجموع المفـردات ونسبة 36,2% من مجموع الاستشـهادات، واحتلت علوم القرآن المرتبة الثانية بنسبة 12,7% من مجموع المفردات، ونسبة 16,5% من مجموع الاستشهادات ثم علم الفقه ثم الإسلام عامة، أى أن الموضوعات الأربع الأول كانت من نصيب علوم الدين الإسلامى.

جدول رقم (7): التوزيع الموضوعى للوثائق المستشهد بها

الرتبة	الموضوع	المفردات	%	الاستشهادات	%
1	علوم الحديث	220	15.1	1597	36.2
2	علوم القرآن	184	12.7	728	16.5
3	علم الفقه	215	14.8	586	13.3
4	الإسلام عامة	205	14.1	324	7.3
5	اللغة العربية	58	4.0	208	4.7
6	علم أصول الفقه	87	6.0	199	4.5
7	علم الكلام	126	8.7	190	4.3
8	التراجم	34	2.3	100	2.3
	تراجم رجال الدين	22	1.5	74	1.7
	التراجم العامة	6	0.4	16	0.4
	تراجم اللغويين	2	0.1	5	0.1
	تراجم الشعراء	2	0.1	3	1.1
	تراجم الاجتماعيين	1	0.1	1	0.0
	تراجم الأدباء	1	0.1	1	0.0
9	الأدب العربى	61	4.2	99	2.2
10	العلوم الاجتماعية	78	5.4	94	2.1
11	التاريخ	39	2.7	84	1.9
12	حركات الإحياء والإصلاح والتجديد	41	2.8	53	1.2
13	الفرق	26	1.8	41	0.9
14	التصوف	11	0.8	30	0.7
15	المعارف العامة	21	1.4	29	0.7
16	الديانات	17	1.2	19	0.4
17	الفلسفة	15	1.0	18	0.4
18	العلوم التطبيقية	5	0.3	6	0.1
19	العلوم البحتة	5	0.3	5	0.1
20	الجغرافيا	4	0.3	5	0.1
21	علم النفس	2	0.1	2	0.0
المجموع		1454	100	4417	100

وهذا يدل على مدى تأثر الدين الإسلامى بنفسه بشكل كبير وهو ما يعرف فى أدبيات علم المعلومات بالتحوصل الببليوجرافى ومن الأدلة القاطعة على مدى تأثر الدين الإسلامى بنفسه أن علوم الدين الإسلامى احتلت نسبة 84,9% من إجمالى عدد الاستشهادات وجاءت بعد ذلك علوم اللغة العربية فى المرتبة الخامسة بنسبة 4,7% من مجموع الاستشهادات وهى أولى العلوم ارتباطا بالدين الإسلامى فهى لغة القرآن واللغة القومية فى مصر ولغة النشر الأساسية كما تتميز بثراء لا يوجد فى اللغات الأخرى، ثم توالت الموضوعات الأخرى مما يوضح مدى اتساع علاقات الدين الإسلامى بالعلوم الأخرى حيث يدرس الإسلام كافة الظواهر الكونية من منظور إسلامى فالغالبية العظمى من الحقائق العلمية التى اكتشفها العلماء فى السنوات الأخيرة هى فى واقع الأمر قد وردت فى القرآن الكريم ولكن العقل البشرى لم يكن بالتطور الذى يمكنه من فهم كل ما ورد بالقرآن من حقائق ستظل تكتشف من قبل العلماء إلى أن تقوم الساعة. ثم جاء فى خاتمة الجدول الجغرافيا ثم علم النفس.

5- التوزيع النوعى للوثائق المستشهد بها

جاء الكتاب فى المرتبة الأولى بنسبة 92,4 % من إجمالى عدد الاستشهادات العربية والإنجليزية، كما يتضح من الجدول رقم (8) ويتفق هذا وطبيعة العلوم الاجتماعية والإنسانية التى تفضل نشر بحوثها فى الكتب عن الدوريات وذلك لأسباب منها تركيزها على القضايا المنهجية التى عادة ما تنشر فى شكل دراسات فى حجم الكتاب وذلك لافتقارها إلى البنيان الإدارى المنهجى المجمع عليه،[14] ففى مقارنة بين قاعدة بيانات Science Citation Index (SCI) وقاعدة بيانات Social Sciences Citation Index (SSCI) وجد أن نسبة الدوريات المستشهد بها فى التاريخ والعلوم الاجتماعية 34,7% وهى أقل بالنسبة لباقى الموضوعات العلمية حيث كانت نسبة الدوريات فى الطب مثلاً 94,3%.[15]

جدول رقم (8): التوزيع النوعي للوثائق المستشهد بها

الرتبة	نوع الوعاء	الاستشهادات العربية	%	الاستشهادات الأجنبية	%	المجموع	%
1	الكتب	4060	92.4	21	84	4081	92.4
2	المعاجم والموسوعات	235	5.4	4	16	239	5.4
3	المقالات	62	1.4	–	0	62	1.4
4	الاطروحات	11	0.3	–	0	11	0.2
5	أعمال المؤتمرات	8	0.2	–	0	8	0.2
6	الأدلة	5	0.1	–	0	5	0.1
7	الوراقيات	3	0.1	–	0	3	0.1
7	المخطوطات	3	0.1	–	0	3	0.1
7	أشكال أخرى *	3	0.1	–	0	3	0.1
8	تقارير البحوث	2	0.0	–	0	2	0.0
	المجمـــــوع	4392	100	25	100	4417	100

وتأتى المعاجم والموسـوعات فى المرتبة الثانيـة بنسبة 5,4%، ثم مقالات الدوريات فى المرتبة الثـالثة حيث إن هذا النوع من الإنتـاج الفكرى لا يحظى بالاهتمـام الكافى من قبل المكتبات، فـهى إما غير مكتـملة الأعداد أو تم التخلص منهـا هذا بجانب افتقـادها لخدمة هامة جدا هى الاستخلاص والتكشـيف الذى تبرز أهميته فى الدوريات بصورة أوضح لأن عناوين المقالات لا تكتب فى بطاقات الفهرسة مما يستتبع من الباحث النظر فى كل عدد من أعداد الدورية للتـوصل إلى المعلومة التى يريدها مما يتطلب وقتـا وجهدا غيـر عاديين منه، وقد جاءت بعد ذلك الاطروحات فى المرتبة الرابـعة، فأعمال المؤتمرات ثم الأدلة فى المرتبة السادسـة، ثم المخطوطات والوراقيات والأشكال الأخـرى من الأوعية والتى تشـتمل على محاضـرتين ومذكرة فى المرتبـة السابعة، ثم تقارير البـحوث فى المرتبة الثامنة، وقـد يعود تفوق وعـاء على الآخر لبـعض الأسباب منهـا، سمعـة المؤلف أو سهولـة الوصول لتلك المواد.

6- التوزيع اللغوى للوثائق المستشهد بها

تتوزع الاستشـهادات المرجعية على أربع لغات هى اللغة العـربية التى جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة 98,5% من عدد المفردات و 99,4% من عدد الاستـشهادات كمـا يتبين من الجدول رقم (9) وذلك لأن اللغة العربية هى اللغـة الأولى لعلوم الدين الإسلامى فهى لغة

* محاضرة ، مذكرة

القرآن الكريم، ولغة التأليف والدراسة الأساسية، ثم جاءت اللغة الفرنسية بفارق كبير عن اللغة العربية فى المرتبة الثانية بإنتاجية بلغت 0,8% من عدد المفردات و0,3% من عدد الاستشهادات، ثم اللغة الإنجليزية بإنتاجية بلغت نسبتها 0,2% من عدد الاستشهادات، ثم اللغة الألمانية فى خاتمة الجدول وبإنتاجية مقالتين فقط من مجموع عدد الاستشهادات حيث انها اقل اللغات انتشارا بعد العربية والانجليزية والفرنسية.

جدول رقم (9): التوزيع اللغوى للوثائق المستشهد بها

اللغة	المفردات	%	الاستشهادات	%
اللغة العربية	1432	98.5	4392	99.4
اللغة الفرنسية	12	0.8	13	0.3
اللغة الإنجليزية	8	0.6	10	0.2
اللغة الألمانية	2	0.1	2	0.0
المجموع	1454	100	4417	100

7- التوزيع الجغرافى للوثائق المستشهد بها

تتوزع الاستشهادات على 23 دولة عربية وأجنبية، وجاءت مصر فى المرتبة الأولى بنسبة 41,2% من حيث عدد المفردات ونسبة 49,9% من حيث عدد الاستشهادات كما يوضح الجدول رقم (10)، ويتفق هذا والمكانة البارزة التى تحتلها مصر بين الدول العربية منذ القدم، كما أن الأزهر ـ أقدم جامعة إسلامية فى العالم ـ يوجد فى مصر مما سبب تمركز كثير من الدراسات الإسلامية فيها، ويتفق هذا مع كون الموضوعات المسيطرة على الوثائق المستشهد بها هى موضوعات الدين الإسلامى، كل هذا يعطى الحق لمصر بجدارة لتحتل مركز الصدارة فى التوزيع الجغرافى للوثائق المستشهد بها. كما أن المؤلف ينشر مقالاته فى الدوريات الأقرب إليه موضوعيا ولغويا ومكانيا كذلك الاستعانة بوثائق معينة دون أخرى، ويعود هذا أيضا لأن معظم المؤلفين من المصريين كما تنصب الدراسة على دوريات علوم الدين الإسلامى التى صدرت وتصدر فى مصر.

وتأتى لبنان فى المرتبة الثانية بفارق كبير عن مصر والعاصمة بيروت بشكل محدد بنسبة 12,6% من حيث عدد الاستشهادات ويتفق هذا ومكانة لبنان الثقافية، ثم المملكة العربية السعودية بفارق كبير عن لبنان فى المرتبة الثالثة بنسبة 1,9%، ثم سوريا فالكويت، وهذا أيضا يتفق وطبيعة علوم الدين الإسلامى إذ يكثر النشر عنه فى الدول العربية بسبب اللغة العربية ـ كما سبق ذكره ـ ولكن هذا لا يعنى عدم نشر موضوعات الدين الإسلامى فى

الدول الأجنبية بل بالعكس فالنشر فى هذه الدول يساعد فى نشر الإسلام أكثر، كما يساعد فى تصحيح كثير من الأفكار الخاطئة التى ينشرها أعداء الإسلام فى تلك البلاد كما سبق ذكره.

وهناك عمل واحد لم يتم التعرف على الدولة التى تم النشر بها بالتحديد إذ كتب على المصدر أن مكان النشر هو أوروبا، لذلك تم وضعه كما ورد بالمصدر.

جدول رقم (10): التوزيع الجغرافى للوثائق المستشهد بها

الرتبة	المكان	المفردات	%	الاستشهادات	%	معامل التأثير النسبى
1	مصر	754	41.2	2203	49.9	2.9
2	لبنان	312	17.1	558	12.6	1.8
3	المملكة العربية السعودية	33	1.8	83	1.9	2.5
4	سوريا	32	1.8	47	1.1	1.5
5	الكويت	29	1.6	36	0.8	1.2
6	تركيا	10	0.5	11	0.2	1.1
7	العراق	9	0.5	9	0.2	1.0
7	قطر	8	0.4	9	0.2	1.1
7	الهند	8	0.4	9	0.2	1.1
8	ليبيا	3	0.2	8	0.2	2.7
9	سلطنة عمان	6	0.3	7	0.2	1.2
10	تونس	3	0.2	4	0.1	1.3
10	الولايات المتحدة الأمريكية	4	0.2	4	0.1	1.0
11	باريس	2	0.1	3	0.1	1.5
11	الإمارات العربية المتحدة	3	0.2	3	0.1	1.0
11	إيران	2	0.1	3	0.1	1.5
12	المغرب	1	0.1	2	0.0	2.0
12	باكستان	1	0.1	2	0.0	2.0
13	المملكة المتحدة	1	0.1	1	0.0	1.0
13	الأردن	1	0.1	1	0.0	1.0
13	أوروبا	1	0.1	1	0.0	1.0
13	ألمانيا	1	0.1	1	0.0	1.0
13	هولندا	1	0.1	1	0.0	1.0
	دون مكان	603	33.0	1432	32.4	2.4
	المجمـــــــوع	1828	100	4417	100	

وفي خاتمة الجدول جاءت الاستشهادات التى لم تتمكن الباحثة من التعرف على مكان نشرها وقد بلغت نسبتها 32,4% من مجموع الاستشهادات مما يوضح ما تواجهه الدوريات الإسلامية من إهمال سواء من جانب من يكتب بها من المؤلفين فى عدم التزامهم بالقواعد العلمية فى الكتابة، أو من جانب القائمين عليها فيما يتعلق بدورهم فى وضع معايير محددة للمؤلفين لكى يلتزموا بها لكى تنشر مقالاتهم فى الدورية.

وتفوقت داخل بعض تلك الدول مدن معينة على أخرى داخل الدولة الواحدة، فقد تفوقت القاهرة على باقى المدن فى مصر بنسبة 99,4% من مجموع استشهادات مصر لأن القاهرة هى العاصمة وتتمركز بها كافة الأنشطة الثقافية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية كما أنها مقر الجامع الأزهر الشريف وكثير من الهيئات الاسلامية الهامة، تلتها مباشرة وبفارق كبير الإسكندرية العاصمة الثانية لمصر بنسبة 0,4% من مجموع استشهادات مصر كما يتبين من الجدول رقم (11)، جاءت بعد ذلك مدينة المنصورة ثم طنطا وبنها فى مرتبة واحدة، وجاءت مدينة بيروت فى المرتبة الأولى بالنسبة لدولة لبنان، حيث إنها العاصمة ولها باع كبير فى الحركة الثقافية فى لبنان وخارجها، كما احتلت الرياض المرتبة الأولى بين مدن المملكة العربية السعودية بنسبة 44,8% من مجموع استشهادت المملكة التى ذكر بها اسم المدينة المنشور بها المصدر والتى بلغت نسبتها 80,7 % من إجمالى استشهادات المملكة، إذ أن هناك بعض الاستشهادات التى لم يذكر بها سوى اسم الدولة، وهذا أيضا لأن مدينة الرياض هى عاصمة المملكة.

جدول رقم (11): توزيع الاستشهادات المرجعية على مدن النشر

المدينة	عدد الاستشهادات	الدولة
القاهرة	2191	مصر
الإسكندرية	8	
المنصورة	2	
طنطا	1	
بنها	1	
بيروت	558	لبنان
الرياض	30	المملكة العربية السعودية
مكة المكرمة	19	
المدينة المنورة	14	
جدة	3	
الدمام	1	

تابع - جدول رقم (11): توزيع الاستشهادات المرجعية على مدن النشر

المدينة	عدد الاستشهادات	الدولة
دمشق	37	سوريا
حلب	10	
استنبول	6	تركيا
القسطنطينية	1	
بغداد	9	العراق
الدوحة	2	قطر
حيدر آباد الدكن	4	الهند
بومباى	2	
طرابلس	8	ليبيا
نيويورك	2	الولايات المتحدة الأمريكية
مكسيكو سيتى	1	
أبوظبى	3	الإمارات العربية المتحدة
طهران	1	إيران
كراتشى	1	باكستان
ليدن	1	المملكة المتحدة
عمان	1	الأردن
دار مشتاط	1	ألمانيا

8- ناشرو الوثائق المستشهد بها

بتطبيق توزيع برادفورد ـ زيف كما يتضح من الجدول رقم (12) والشكل رقم (1) نجد أن عدد الناشرين البؤريين بلغ سبعة ناشرين بنسبة 1,8% من إجمالى عدد الناشرين البالغ عددهم 390 ناشر، فى حين بلغ نصيبهم من الاستشهادات المرجعية 975 استشهادا بنسبة 33,75% من إجمالى عدد الاستشهادات. وقد بلغ عدد الناشرين الذين لم يستشهد بهم سوى مرة واحدة 181 ناشرا بنسبة 46,41% من إجمالى عدد الناشرين، فى حين تم الاستشهاد بأعمالهم بنسبة 6,27%. وقد احتلت مؤسسة الحلبى وشركاه المرتبة الأولى بين الناشرين من حيث عدد الوثائق التى قامت بنشرها فى علوم الدين الإسلامى بنسبة 17% من إجمالى عدد الاستشهادات، كما توضح القائمة رقم (1)، تلتها المطبعة المصرية فى المرتبة الثانية بنسبة 4,77%، ثم دار الكتب المصرية فى المرتبة الثالثة بنسبة 2,73%، ثم دار

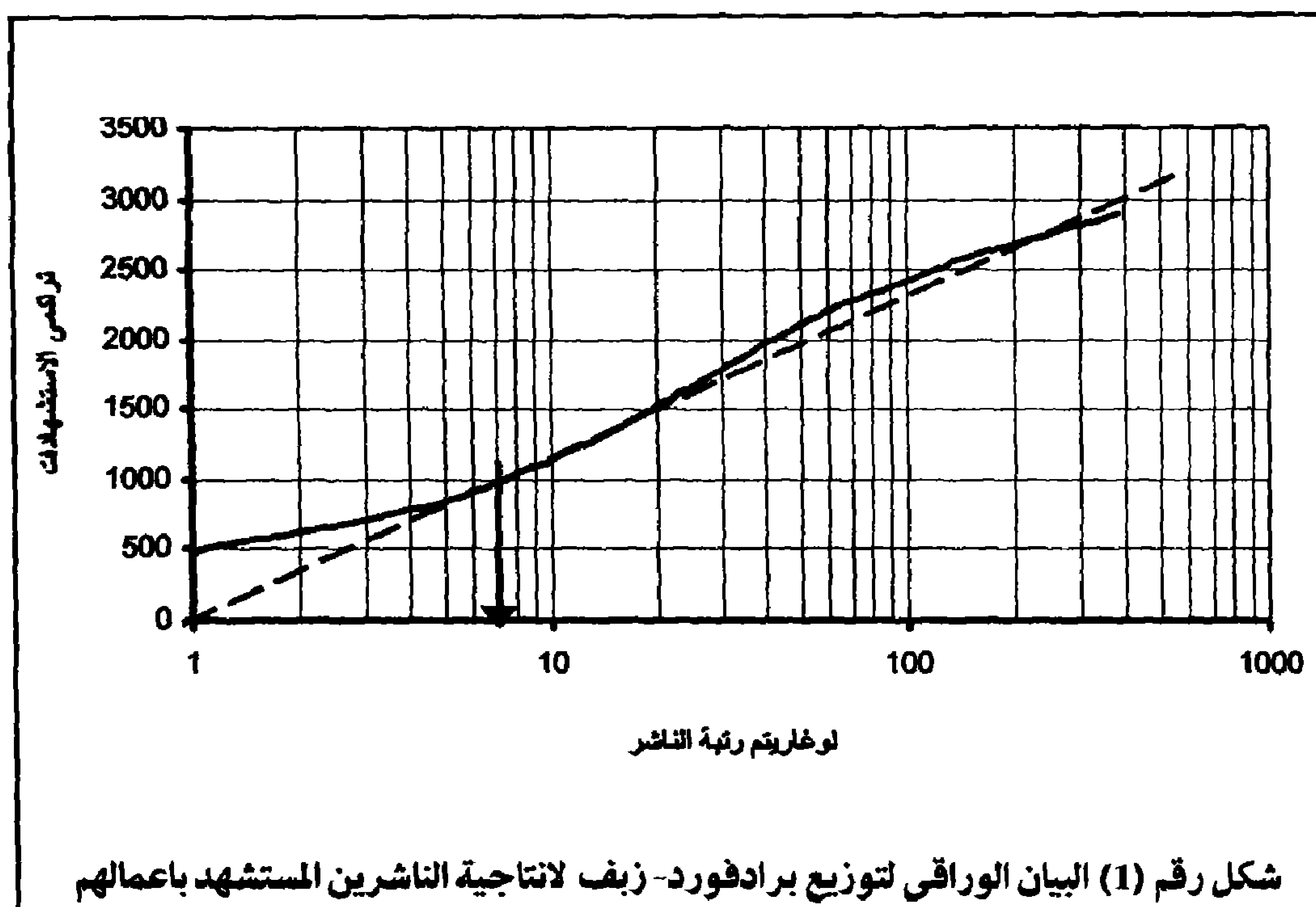
الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت فى المرتبة الرابعة بنسبة 2,42%، تلتها دار المعارف بنسبة 2,42%، ثم دار الشعب فى المرتبة السادسة بنسبة 2,38%، وجاءت دار المعرفة للطباعة والنشر ببيروت فى المرتبة السابعة بنسبة 2% من إجمالى عدد الاستشهادات.

جدول رقم (12): توزيع برادفورد-زيف لناشرى الوثائق المستشهد بها

عدد الناشرين	عدد الاستشهادات	مجموع المقالات	الرتبة	تراكمي	تراكمي%
1	491	491	1	491	17
1	138	138	2	629	21.77
1	79	79	3	708	24.51
2	70	140	5	848	29.35
1	69	69	6	917	31.74
1	58	58	7	975	33.75
2	57	114	9	1089	37.69
1	48	48	10	1137	39.36
1	47	47	11	1184	40.98
1	46	46	12	1230	42.58
1	43	43	13	1273	44.06
1	41	41	14	1314	45.48
1	38	38	15	1352	46.8
2	37	74	17	1426	49.36
1	35	35	18	1461	50.57
1	34	34	19	1495	51.75
1	33	33	20	1528	52.89
2	30	60	22	1588	54.97
1	28	28	23	1616	55.94
3	25	75	26	1691	58.53
2	24	48	28	1739	60.19
1	23	23	29	1762	60.99
1	21	21	30	1783	61.72
3	20	60	33	1843	63.79
1	19	19	34	1862	64.45
2	18	36	36	1898	65.7
4	17	68	40	1966	68.05
2	16	32	42	1998	69.16
4	14	56	46	2054	71.1
3	13	39	49	2093	72.45
2	12	24	51	2117	73.28

تابع - جدول رقم (12): توزيع برادفورد-زيف لناشرى الوثائق المستشهد بها

عـدد الناشرين	عـدد الاستشهادات	مجموع المقالات	الرتبة	تراكمي	تراكمي%
1	11	11	52	2128	73.66
5	10	50	57	2178	75.39
1	9	9	58	2187	75.7
7	8	56	65	2243	77.64
6	7	42	71	2285	79.09
8	6	48	79	2333	80.75
12	5	60	91	2393	82.83
25	4	100	116	2493	86.29
29	3	87	145	2580	89.3
64	2	128	209	2708	93.73
181	1	181	390	2889	100
389		2889			



شكل رقم (1) البيان الوراقى لتوزيع برادفورد- زيف لانتاجية الناشرين المستشهد باعمالهم

قائمة رقم (1): الناشرون البؤريون فى الإنتاج الفكرى المستشهد به

م	اسم الناشر	عدد الاستشهادات
1	مؤسسة الحلبى وشركاه	491
2	المطبعة المصرية	138
3	دار الكتب المصرية	79
4	دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت)	70
5	دار المعارف	70
6	دار الشعب	69
7	دار المعرفة للطباعة والنشر (بيروت)	58

9 - المؤلفون المستشهد بأعمالهم

بعد تطبيق قانون برادفورد-زيف كما يتضح من جدول رقم (13) وشكل رقم (2) نجد أن عدد المؤلفين البؤريين للوثائق المستشهد بها بلغ 17 مؤلفا شكلوا 1,43% من إجمالى عدد المؤلفين البالغ عددهم 1185 مؤلفا، بلغت إنتاجيتهم من الوثائق 1503 وثيقة بنسبة 34,03% من إجمالى عدد الاستشهادات البالغ عددها 4417 استشهادا،

وقد بلغ عدد المؤلفين الذين لم يستشهد بهم سوى مرة واحدة 703 بنسبة 63% من إجمالى عدد المؤلفين، وتم الاستشهاد بهم 16% من إجمالى عدد الاستشهادات.

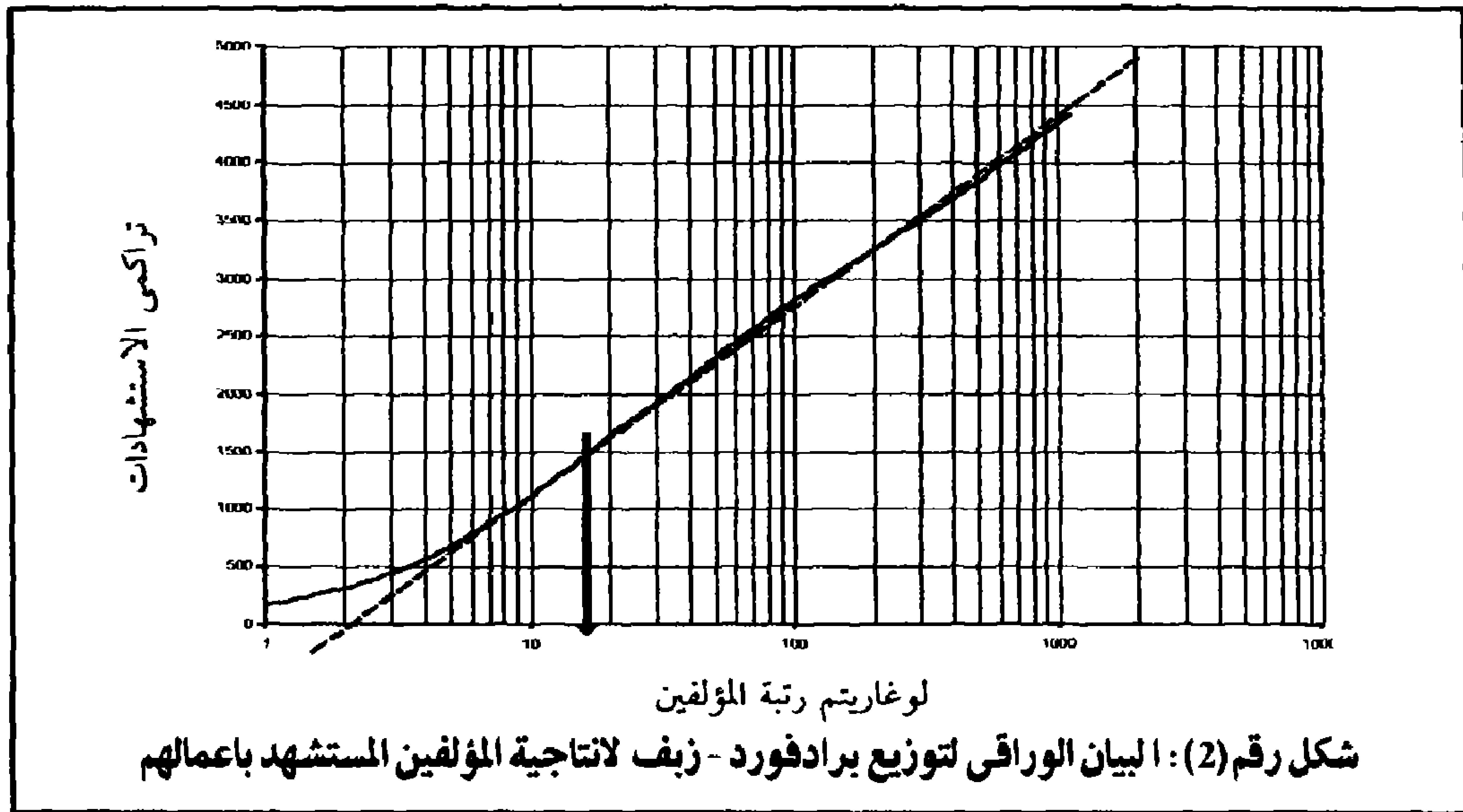
وقد احتل أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى المرتبة الأولى بين المؤلفين بنسبة 3,83% من إجمالى عدد المؤلفين المستشهد بأعمالهم كما توضح القائمة رقم (2) وجاء كتابه "صحيح البخارى" فى المرتبة الأولى بين الوثائق الأساسية المستشهد بها، ويتفق هذا واحتلال علوم الحديث المرتبة الأولى بين الوثائق المصدرية ومكانة البخارى نفسه وكتابه، ثم جاء فى المرتبة الثانية أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابورى وهذان الشيخان يحتلان مكانة بارزة بين اقرانهم.

جدول رقم (13): توزيع برادفورد -زيف لإنتاجية المؤلفين المستشهد بأعمالهم

عدد المؤلفين	إنتاجية المؤلف	مجموع الاستشهادات	تراكمى	الرتبة	تراكمى %
1	169	169	169	1	3.83
1	151	151	320	2	7.24
1	128	128	448	3	10.14
1	116	116	564	4	12.77
1	113	113	677	5	15.33
1	108	108	785	6	17.77
1	98	98	883	7	19.99
1	80	80	963	8	21.8

تابع - جدول رقم (13): توزيع برادفورد-زيف لإنتاجية المؤلفين المستشهد بأعمالهم

عدد المؤلفين	إنتاجية المؤلف	مجموع الاستشهادات	تراكمي	الرتبة	تراكمي %
1	78	78	1041	9	23.57
1	73	73	1114	10	25.22
2	64	128	1242	12	28.12
1	59	59	1301	13	29.45
1	55	55	1356	14	30.7
1	50	50	1406	15	31.83
1	49	49	1455	16	32.94
1	48	48	1503	17	34.03
2	47	94	1597	19	36.16
1	45	45	1642	20	37.17
1	36	36	1678	21	37.99
1	34	34	1712	22	38.76
1	33	33	1742	23	39.44
1	29	29	1774	24	40.16
1	27	27	1801	25	40.77
2	26	52	1853	27	41.95
1	25	25	1878	28	42.52
4	24	96	1974	32	44.69
2	23	46	2020	34	45.73
2	22	44	2064	36	46.73
1	21	21	2085	37	47.2
2	20	40	2125	39	48.11
3	19	57	2182	42	49.4
2	18	36	2218	44	50.22
3	17	51	2269	47	51.37
2	16	32	2301	49	52.09
6	15	90	2391	55	54.13
3	14	42	2433	58	55.08
2	13	26	2429	60	54.99
5	12	60	2519	65	57.03
2	11	22	2541	67	57.53
6	10	60	2601	73	58.89
8	9	72	2673	81	60.52
9	8	72	2745	90	62.15
14	7	98	2843	104	64.36
12	6	72	2915	116	66
17	5	85	3000	133	67.92
43	4	172	3172	176	71.81
66	3	198	3370	242	76.3
172	2	344	3714	414	84.08
703	1	703	4417	1117	100
1117		4417			



شكل رقم(2): البيان الوراقي لتوزيع برادفورد - زيف لانتاجية المؤلفين المستشهد باعمالهم

قائمة رقم (2): المؤلفون البؤريون في الإنتاج الفكري المستشهد به

م	اسم المؤلف	عدد الاستشهادات
1	البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل	169
2	النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج	151
3	ابن كثير القرشي، عماد الدين أبو الفدا إسماعيل	128
4	الترمذي، محمد بن عيسى	116
5	ابن حنبل، أبو عبد الله احمد بن محمد	113
6	ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد	108
7	أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي	98
8	النووي، محيي الدين أبو زكريا يحيي بن شرف	80
9	القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري	78
10	السيوطي الشافعي، جلال الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن أبو بكر	73
11	ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني	64
12	الغزالي، محمد بن أحمد أبو حامد الطوسي	64
13	الشوكاني، محمد بن علي	59
14	ابن قيم الجوزيه، أبو عبد الله محمد بن أبو بكر	55
15	ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن كرم علي بن أحمد	50
16	ابن هشام، عبد الملك بن هشام المافري	49
17	النسائي، أبو عبد الرحمن بن شعيب بن علي بن بحر بن سنان	48

1/9 أنماط المسئولية الفكرية الأخرى

هناك مسئوليات فكرية أخرى بجانب التأليف فى الأعمال المستشهد بها مثل التحقيق والتحرير والترجمة والمراجعة والتجميع والتقديم والترقيم والإشراف والتخريج والضبط، ويأتى التأليف فى المرتبة الأولى كما يتضح من الجدول رقم (14) ثم جاء التحقيق فى المرتبة الثانية بنسبة 25,6% ويتفق هذا مع طبيعة المواد فى الدين الإسلامى التى تعتبر نسبة كبيرة منها كتب تراثية، وفى المرتبة الثالثة جاءت الترجمة بنسبة 2,78% وبفارق كبير عن التحقيق ويعود ذلك إلى اعتماد الهيئات الدينية على إيفاد البعثات الدينية إلى الدول الأجنبية لتوصيل رسالة الإسلام بشكل أوضح وأسرع ومباشر.

جدول رقم (14): أنماط المسئولية الفكرية فى الإنتاج الفكرى المستشهد به

م	نمط المسئولية الفكرية	الاستشهادات	%
1	تأليف	728	65.17
2	تحقيق	286	25.6
3	ترجمة	31	2.78
4	تحقيق وتعليق	8	0.72
5	مراجعة	7	0.63
6	تجميع	6	0.54
7	تعليق	6	0.54
8	تقديم	6	0.54
9	شرح	6	0.54
10	تحقيق واختصار	4	0.36
11	إعداد وتصنيف	4	0.36
12	إشراف	3	0.27
13	تحرير	3	0.27
14	ترتيب	3	0.27
15	شرح وترتيب	2	0.18
16	ترقيم	2	0.18
17	ترقيم وتخريج	2	0.18
18	تجميع وترتيب	2	0.18
19	تصحيح وتعليق	2	0.18
20	ضبط	2	0.18

تابع - جدول رقم (14): أنماط المسئولية الفكرية فى الإنتاج الفكرى المستشهد به

م	نمط المسئولية الفكرية	الاستشهادات	%
21	تقديم وتعليق	2	0.18
22	تحقيق وشرح	1	0.09
23	تخريج	1	0.09
	المجمـــــــوع	1117	100

10- الاستشهاد المرجعى الذاتى

هو استشهاد مؤلف بعينه بأعماله السابقة أو استشهاد دورية بعينها بما نشر بها أو استشهاد المجال العلمى بما أنتج فيه من إنتاج فكرى،(16) وتكمن أهمية الاستشهاد المرجعى الذاتى فى قدرته على إلقاء الضوء على طبيعة الأمور سواء للمؤلفين أو الدوريات أو المجالات، أى أن الاستشهاد المرجعى الذاتى يقدم دليلا على مدى اعتماد مجال معين أو موضوع معين على نفسه أو على المجالات الأخرى، ينطبق هذا أيضا على المؤلفين والدوريات.

10/ 1 الاستشهاد المرجعى الذاتى للمؤلفين

يتوقف الاستشهاد المرجعى الذاتى على الظروف السائدة فى كل مجال على حده، وكلما ازدادت نسبة استشهاد المؤلف بنفسه من مجموع أعماله كلما دل ذلك على التقوقع الوراقى أو التحوصل الوراقى للمؤلف فى مجال تخصصه، ويعتبر هذا أساسا للحكم على مدى استمرار اهتمام المؤلف بموضوع معين. ويوضح الجدول رقم (15) ترتيب المؤلفين الذين يستشهدون بأنفسهم ذاتيا وربطها بإنتاجيتهم، وذلك بذكر اسم المؤلف ثم مجموع استشهادات هذا المؤلف ثم عدد الاستشهادات الذاتية له ونسبتها إلى مجموع استشهاداته.

يتضح من الجدول رقم (15) أن عدد المؤلفين الذين استشهدوا بأنفسهم 20 مؤلفا من إجمالى عدد المؤلفين فى عينة الاستشهادات المرجعية، وبلغ أعلى معدل للاستشهاد المرجعى الذاتى للمؤلف ثلاث مقالات، وكانت أعلى نسبة فى الاستشهاد المرجعى الذاتى هو منصور محمد حسب النبى والتى بلغت نسبة استشهاده بنفسه 66,67% وهذا يعنى تقوقع المؤلف على ذاته تلاه سعد الدين السيد صالح بنسبة 50%، كما أن اقل نسبة للاستشهاد المرجعى الذاتى هو جاد الحق على جاد الحق بنسبة 0,47% وهذا المؤلف أحد مؤلفى القمة.

جدول رقم (15) : الاستشهاد المرجعى الذاتى للمؤلفين

اسم المؤلف	مجموع الاستشهادات	عدد الاستشهادات	%
حسن إليك	65	3	4.62
جعفر عبد السلام على	31	3	9.68
السيد خلف محمد	15	2	13.33
حموده محمد داود سند	11	2	18.18
علام محمدين علام	31	2	6.45
منصور محمد حسب النبى	3	2	66.67
أبو الوفا الغنيمى التفتازانى	15	1	6.67
احمد فؤاد باشا	17	1	5.88
السيد رزق الطويل	20	1	5
جاد الحق على جاد الحق	213	1	0.47
حسن على العنيبسى	7	1	14.29
حسن يوسف حموده	63	1	1.59
دياب سليم محمد عمر	77	1	1.3
زينب صالح الاشوح	11	1	9.09
سعد الدين السيد صالح	2	1	50.
طه الدسوقى حبيش	6	1	16.67
عبد القادر الطويل	51	1	1.96
على حسن محمد سليمان	10	1	10
على الرفاعي نعمة الله	25	1	4
على على شاهين	35	1	2.86
المجمـــــــوع	708	28	3.95

وبشكل عام فقد بلغ عدد المؤلفين الذين استشهدوا بأنفسهم 20 مؤلفا استشهد بهم 708 استشهادا، استـشهدوا هم بأنفسهم 28 مرة بنسبة 3,9 %. وتعزو الباحثة انـخفاض نسبة الاستشهاد المرجعى الذاتى للمؤلفين لأن الاعتـماد الأكبر لدى المتخصصين فى علوم الدين الإسلامى ينصب على الأعمال التراثية مثل صحيح البخارى وصحيح مسلم كما يدل هذا على عدم تقوقع المؤلف على ذاته.

2/10 الاستشهاد المرجعى الذاتى للدوريات

بلغ عدد الدوريات التى استشهدت بنفسها أربع دوريات فقط كما يتبين من الجدول رقم (16) وكانت أكثر الدوريات استشهادا بنفسها هى مجلة كلية الشريعة والقانون بنسبة 4,17% وأقلها مجلة الأزهر بنسبة 0,9%، وكانت نسبة الاستشهاد الذاتى للدوريات 1,05%.

جدول رقم (16): الاستشهاد الذاتى للدوريات

اسم الدورية	مجموع الاستشهادات	عدد الاستشهادات	%
الأزهر	1005	9	0.9
حولية كلية الدعوة الإسلامية	48	1	2.08
الهدى النبوى	71	1	1.41
مجلة كلية الشريعة والقانون	24	1	4.17
المجمــــوع	1148	12	1.05

11 - الوثائق الأساسية المستشهد بها فى دوريات علوم الدين الإسلامى

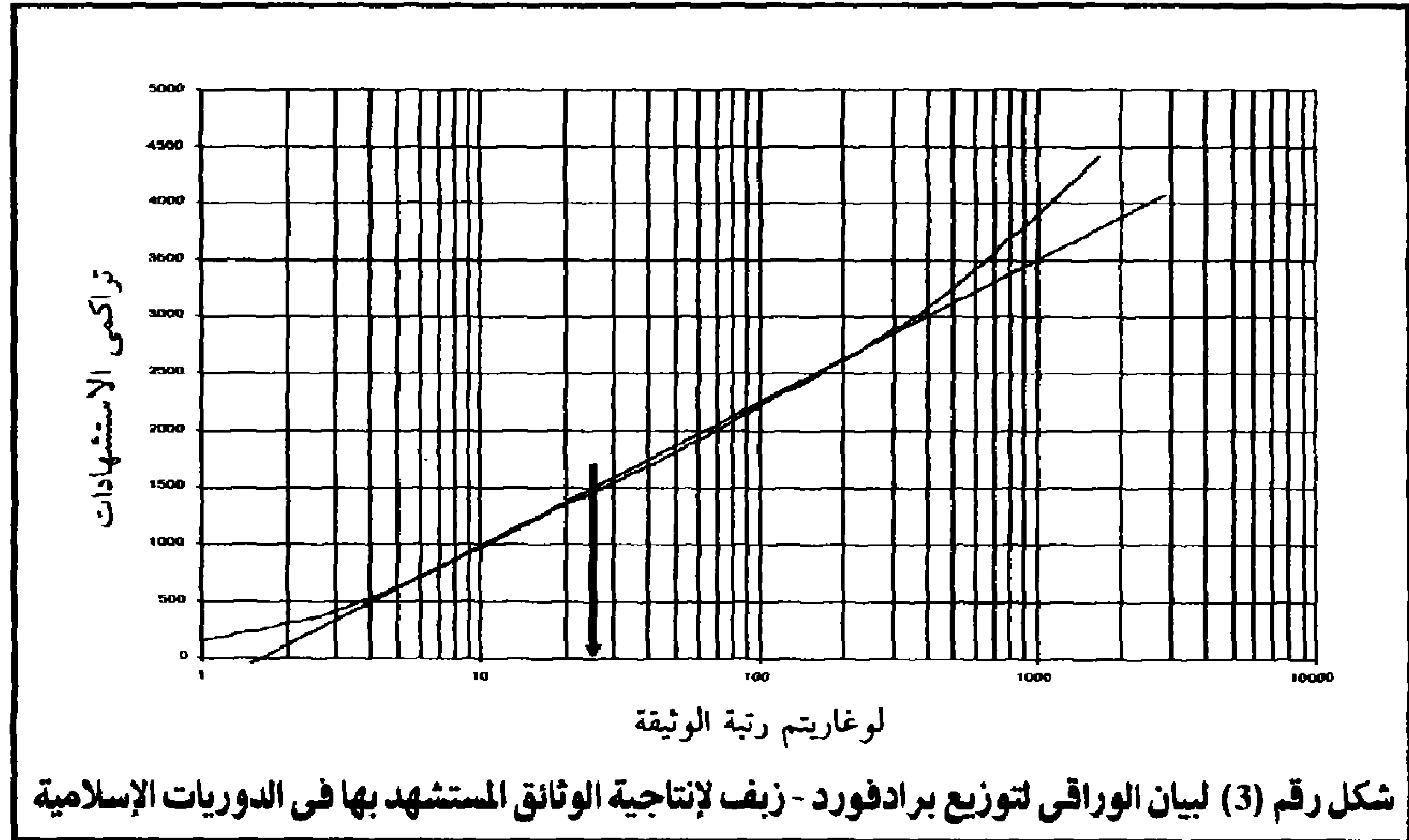
بتطبيق قانون برادفورد ـ زيف على الوثائق المستشهد بها يتضح كما فى الجدول رقم (17) شكل رقم (3) أن القطاع البؤرى للوثائق اشتمل على 25 وثيقة بنسبة 1,5% من إجمالى عدد الوثائق المستشهد بها والبالغ عددها 1665 وثيقة، وبلغت إنتاجية تلك الوثائق 1465 بنسبة 33,17% من إجمالى عدد الاستشهادات والبالغ 4417 استشهاد، وتمثل الوثائق التى لم يتم الاستشهاد بها سوى مرة واحدة 1193 وثيقة بنسبة 71,65% من إجمالى عدد الوثائق، وتم الاستشهاد بها 27% من إجمالى عدد الاستشهادات.

وقد احتل كتاب "صحيح البخارى، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله (ص) وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخارى" المرتبة الأولى من حيث عدد مرات الاستشهاد به بنسبة 3,73%، كما تبين القائمة رقم (3) ويأتى فى المرتبة الثانية "صحيح مسلم" بنسبة 3,42% ثم "الجامع الصحيح: سنن الترمذى" فى المرتبة الثالثة، ثم "مسند الإمام أحمد بن حنبل" ثم " سنن أبو داود السجستانى "فى المرتبة الخامسة ثم جاء فى المرتبة السادسة" تفسير القرآن العظيم (تفسير بن كثير) " ثم "الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى) " ثم ما لبثت أن عادت كتب الحديث تحتل المرتبة الأولى بين الوثائق البؤرية فجاء "فتح البارى بشرح صحيح الإمام البخارى" فى المرتبة الثامنة والقائم على شرح الكتاب الذى احتل المرتبة الأولى، تلاه "سنن بن ماجه" ثم "صحيح مسلم بشرح النووى".

جدول رقم (17): توزيع برادفورد - زيف لإنتاجية الوثائق المستشهد بها في دوريات علوم الدين الإسلامى

عدد الوثائق	عدد الاستشهادات	مجموع الاستشهادات	رتبة الوثائق	تراكمى	تراكمى %
1	165	165	1	165	3.74
1	151	151	2	316	7.15
1	116	116	3	432	9.78
1	113	113	4	545	12.34
1	97	97	5	642	14.53
1	81	81	6	723	16.37
1	77	77	7	800	18.11
1	74	74	8	874	19.79
1	64	64	9	938	21.24
2	50	100	11	1038	23.5
2	44	88	13	1126	25.49
1	43	43	14	1169	26.47
2	41	82	16	1251	28.32
1	34	34	17	1285	29.09
1	26	26	18	1311	29.68
2	24	48	20	1359	30.77
2	22	44	22	1403	31.76
2	21	42	24	1445	32.71
1	20	20	25	1465	33.17
4	19	76	29	1541	34.89
1	18	18	30	1559	35.3
3	17	51	33	1610	36.45
1	15	15	34	1625	36.79
3	14	42	37	1667	37.74
5	13	65	42	1732	39.21
8	12	96	50	1828	41.39
2	11	22	52	1850	41.88
8	10	80	60	1930	43.69
8	9	72	68	2002	45.32
10	8	80	78	2082	47.14
16	7	112	94	2194	49.67
10	6	60	104	2254	51.03
17	5	85	121	2339	52.95
46	4	184	167	2523	57.12
91	3	273	258	2796	63.3
214	2	428	472	3224	72.99
1193	1	1193	1665	4417	100
1665		4417			

ويدل هذا على احتلال كـتب الحديث المرتبة الأولى من حيث عدد الاستـشهادات ويتفق هذا واحتلال علوم الحديث المرتبة الأولى فى مواضع كثيرة من هذه الدراسة. وجاءت كتب القرآن الكريم فى المرتبة الثانـية بعد كتب الحديث فهذان العلمـان يتبادلان المواقع بين المرتبة الأولى والثانية فى هذه الدراسة ويتفق هذا وكونهما المصدرين الأولين للتشريع الإسلامى.



شكل رقم (3) لبيان الوراقى لتوزيع برادفورد - زيف لإنتاجية الوثائق المستشهد بها فى الدوريات الإسلامية

قائمة رقم (3): الوثائق البؤرية المستشهد بها فى دوريات علوم الدين الإسلامى

عنوان الوثيقة	عدد الاستشهادات
صحيح البخارى: الجامع الصحيح	165
صحيح مسلم	151
الجامع الصحيح: سنن الترمذى	116
مسند الإمام أحمد بن حنبل	113
سنن أبو داود السجستانى	97
تفسير القرآن العظيم: تفسير بن كثير	81
الجامع لأحكام القرآن: تفسير القرطبى	77
فتح البارى شرح صحيح الإمام البخارى	74
سنن بن ماجه	64

تابع - قائمة رقم (3): الوثائق البؤرية المستشهد بها فى دوريات علوم الدين الإسلامى

عنوان الوثيقة	عدد الاستشهادات
صحيح مسلم بشرح النووى	50
لسان العرب	50
سنن النسائى	44
السيرة النبوية	44
التفسير الكبير المسمى بمفاتيح الغيب	43
المغنى	41
نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار	41
روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى: تفسير الالوسى	34
إحياء علوم الدين	26
البداية والنهاية	24
مختار الصحاح	24
بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع	22
موطأ الإمام مالك	22
حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار	21
القاموس المحيط	21
سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام	20

12- تأثر الإفادة من الإنتاج الفكرى المصرى فى علوم الدين الإسلامى بعامل الزمن

تعتبر ظاهرة تأثر الإفادة من الإنتاج الفكرى بعامل الزمن دليلا على وجود ما يعرف بالتعطل Obsolescence، أى تجرد العمل العلمى ـ جزئيا أو كليا ـ من مقومات الإفادة منه، ويتوقف معدل هذا التعطل على عاملين أساسين هما طبيعة العمل واهتمامات المستفيدين منه(17) ويهتم المكتبيون بهذا المصطلح لأسباب من أهمها ما يتصل بإدارة المجموعات المتنامية فى أمكنة محددة، حيث تساعدهم فى اتخاذ قرارات بشأن استبقاء بعض مواد المكتبة أو استبعادها لتوفير المكان لما هو أكثر إفادة،(18) حيث يتطلب الأمر تنظيم الوثائق وفقا للمستويات المتوقعة للإقبال عليها، بحيث تكون تلك الوثائق التى يحتمل أن يشتد عليها الإقبال أقرب الوثائق إلى المستفيد.

وتم دراسة التعطل بناء على بيانات أحدث سنة مكتملة من المقالات المصدرية فى العينة المختارة وهى 1995، وقد بلغ عدد استشهادات العينة فى تلك السنة 1139 استشهادا،

وبعد استبعاد عدد 395 استشهادا غير مؤرخ - أى لا يتضمن تاريخ نشر - بنسبة 34,67%، اصبح العدد الفعلى 744 استشهادا.

1/12 منحنى تناقص الاستشهاد المرجعى

بعد ترتيب الاستشهادات المرجعية زمنيا وفقا لتاريخ النشر فى ترتيب تنازلى وذلك لقياس ظاهرة التعطل تم توقيع عدد الاستشهادات المرجعية على الإحداثى الرأسى وسنوات نشر الاستشهادات يبدأ بعام 1995 الذى تقوم عليه الدراسة، كما يتضح من الجدول رقم (18) والشكل رقم (4)

ويتكون منحنى تناقص الاستشهاد المرجعى من قطاعين أساسين هما:

1/1/12 قطاع التناقص السريع : يبدأ هذا القطاع بعام 1995 وينتهى بعام 1928 وتبلغ فترة التناقص السريع 62 سنة بنسبة 79,57% من إجمالى عدد الاستشهادات، وهو يمثل الإنتاج الفكرى الحديث.

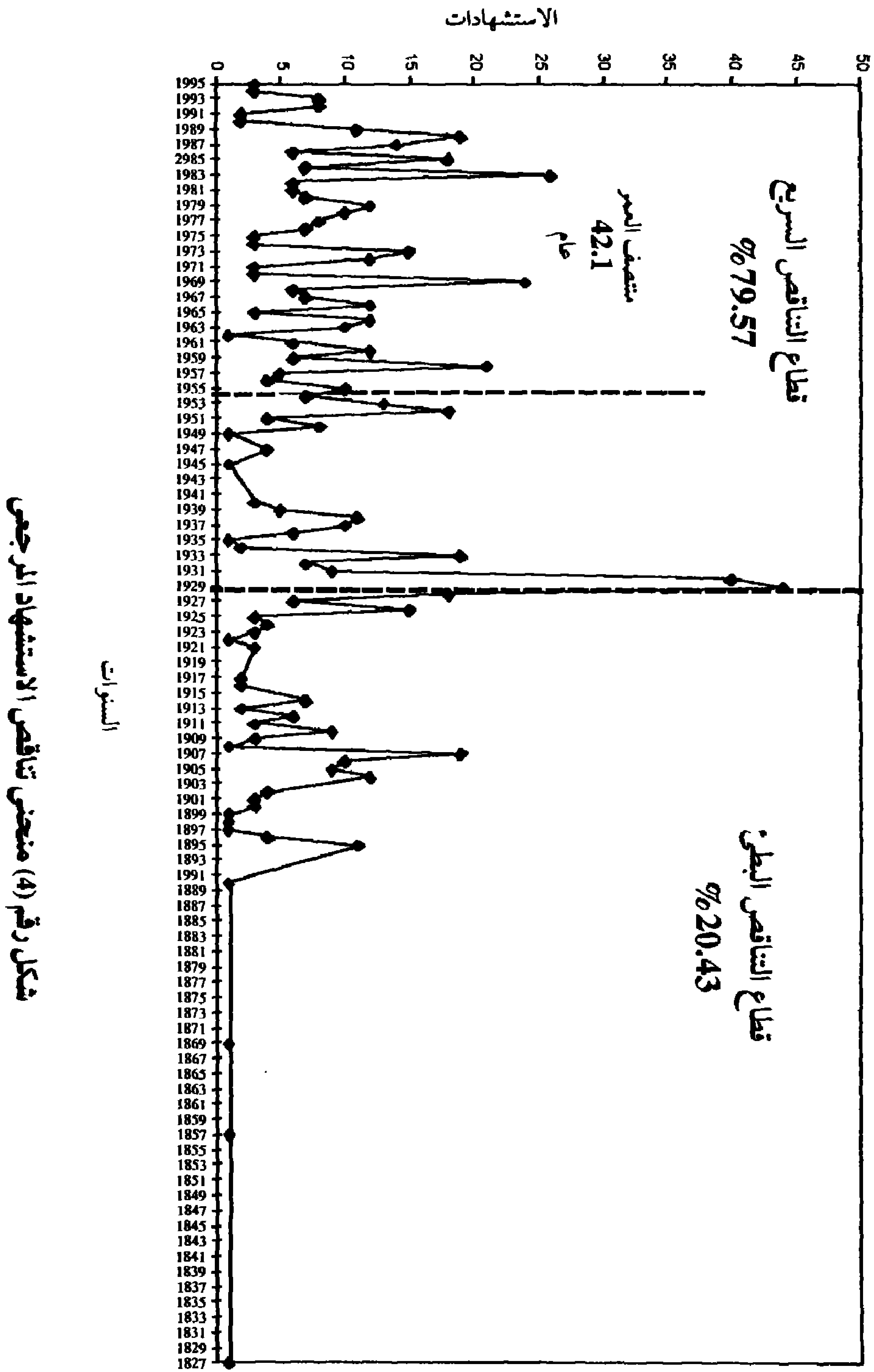
2/1/12 قطاع التناقص البطىء : الذى يبدأ بعام 1928 وينتهى بعام 1827 ويمثل هذا التاريخ تاريخ أقدم وثيقة تم الاستشهاد بها فى وثائق العينة، وقد احتل هذا القطاع نسبة 20,43% من إجمالى عدد الاستشهادات.

جدول رقم (18): التوزيع الزمنى لعينة الاستشهادات المرجعية

السنة	عدد الاستشهادات	تراكمى	تراكمى %	السنة	عدد الاستشهادات	تراكمى	تراكمى %
1995	3	3	0.4	1940	3	420	56.45
1994	3	6	0.81	1939	5	425	57.12
1993	8	14	1.88	1938	11	436	58.6
1992	8	22	2.96	1937	10	446	59.95
1991	2	24	3.23	1936	6	452	60.75
1990	2	26	3.49	1935	1	453	60.89
1989	11	37	4.97	1934	2	455	61.16
1988	19	56	7.53	1933	19	474	63.71
1987	14	70	9.41	1932	7	481	64.65
1986	6	76	10.22	1931	9	490	65.86
1985	18	94	12.63	1930	40	530	71.24
1984	7	101	13.58	1929	44	574	77.15
1983	26	127	17.07	1928	18	592	79.57
1982	6	133	17.88	1927	6	598	80.38
1981	6	139	18.68	1926	15	613	82.39
1980	7	146	19.62	1925	3	616	82.8

تابع - جدول رقم (18): التوزيع الزمني لعينة الاستشهادات المرجعية

السنة	عدد الاستشهادات	تراكمي	تراكمي %	السنة	عدد الاستشهادات	تراكمي	تراكمي %
1979	12	158	21.24	1924	4	620	83.33
1978	10	168	22.58	1923	3	623	83.74
1977	8	176	23.66	1922	1	624	83.87
1976	7	183	24.6	1921	3	627	84.27
1975	3	186	25	1917	2	629	84.54
1974	3	189	25.4	1916	2	631	84.81
1973	15	204	27.42	1914	7	638	85.75
1972	12	216	29.03	1913	2	640	86.02
1971	3	219	29.44	1912	6	646	86.83
1970	3	222	29.84	1911	3	649	87.23
1969	24	246	33.06	1910	9	65	8.74
1968	6	252	33.87	1909	3	661	88.84
1967	7	259	34.81	1908	1	662	88.98
1966	12	271	36.42	1907	19	681	91.53
1965	3	274	36.83	1906	10	691	92.88
1964	12	286	38.44	1905	9	700	94.09
1963	10	296	39.78	1904	12	712	95.7
1962	1	297	39.92	1902	4	716	96.24
1961	6	303	40.73	1901	3	719	96.64
1960	12	315	42.34	1900	3	722	97.04
1959	6	321	43.15	1899	1	723	97.18
1958	21	342	45.97	1898	1	724	97.31
1957	5	347	46.64	1897	1	725	97.45
1956	4	351	47.18	1896	4	729	97.98
1955	10	361	48.52	1895	11	740	99.46
1954	7	368	49.46	1890	1	741	99.6
1953	13	381	51.21	1869	1	742	99.73
1952	18	399	53.63	1857	1	743	99.87
1951	4	403	54.17	1827	1	744	100
1950	8	411	55.24		744		
1949	1	412	55.38				
1947	4	416	55.91				
1945	1	417	56.05				



شكل رقم (4) منحنى تناقص الاستشهاد المرجعي

ومن أهم العناصر التى تبرز أهمية هذا المنحنى هو إمكانية الخروج منه بعدد من المؤشرات مثل:

2/12 منتصف العمر Half Life

لقد صممت دراسة منتصف العمر لقياس التعطل أو التقادم للدوريات العلمية(19)ويقصد بفترة منتصف العمر تلك الفترة التى يتم فيها نشر نصف الإنتاج الفكرى المستشهد به فى العينة. وهذا المصطلح Half Life مستعار من علم الفيزياء النووية ويرجع استخدامه لأول مرة إلى Kebler Burton فى عام 1960(20). وقد بلغت فترة منتصف العمر فى علوم الدين الإسلامى 42,1 عاما، وهذا يوضح ما على المكتبات من واجب نحو مقتنياتها من حيث استبعاد المواد التى يتجاوز عمرها 42,1 عاما سواء بوضعها فى أماكن بعيدة عن التناول السريع للمستفيد من المكتبة كوضعها فى النظام المخزنى للاستعارة أو المصغرات الفيلمية بأشكالها المختلفة أو حتى وضعها فى الرفوف العالية من أرفف الكتب والتى توجد فى بعض المكتبات ويجد المستفيد صعوبة فى الوصول إليها ومن ثم يتيح ذلك الوصول إلى المواد التى لم يتجاوز عمرها 42,1 عاما والتى يحتمل استخدامها بكثرة من قبل المستفيدين، ويعود ذلك إلى احتلال المنفردات المرتبة الأولى بين أشكال الإنتاج الفكرى المستشهد به فى عينة الدراسة، هذا بجانب أن المجالات غير العلمية تعتمد إلى حد كبير على الكتب أو المنفردات.

3/12 مفعول الفورية Immediacy Effect

ويقصد به النسبة المئوية لما نشر من الأعمال المستشهد بها فى السنوات الخمس السابقة على الدراسة وبقدر ما ترتفع قيمة هذا الرقم بقدر ما ترتفع معدلات تعطل الإنتاج الفكرى. وقد بلغ عدد الاستشهادات فى مفعول الفورية 26 وثيقة بنسبة 3,49% من مجموع عدد الوثائق المستشهد بها،

وتعتبر هذه النسبة الصغيرة موافقة لطبيعة علوم الدين الاسلامى والتى تعتمد بنسبة كبيرة على الوثائق القديمة وهى وثائق ذات أهمية كبرى بطبعاتها المختلفة كصحيح البخارى مثلا والذى تتمركز حوله دراسات كثيرة ويتم الاستشهاد به كثيرا.

ويدل مفعول الفورية على وجود نوعين من الإنتاج الفكرى :

* إنتاج فكرى متهافت (وقتى) Ephemeral، لا يتم الاستشهاد به إلا لفترة محدودة يصبح بعدها عاطلا،
* إنتاج فكرى راسخ Classical، يظل محتفظا بقيمته لزمن طويل نسبيا.(21)

4/12 جبهة البحث Research Front

وهى تشمل البحوث التى نشرت خلال الفتـرة التى يغطيها مفعول الفورية[22]، ويقسم برايس الإنتاج الفكرى إلى:[23]

* مواد جبهة البحث Research Front، والتى تشمل على المواد التى نشرت خلال الفترة التى يغطيها مفـعول الفورية، وتبلغ فى علوم الدين الإسلامى 26 وثيقة بنسبة 3,49% من مجموع استشهادات العينة.
* المواد القديمة الراسخة Archival، والتى تغطى تلك المواد التى نشرت قـبل هذه الفترة أى قبل فترة مـفعول الفورية وهى السنوات الخمس السـابقة على الدراسة، وتبلغ 718 وثيقة بنسبة 96,5% من إجمالى عدد الاستشهادات، وهذا يدل على مدى اعتماد علوم الدين الإسلامى على المواد (الأرشيفية) القديمة الراسخة.

الخلاصـــة:

تبين مما سبق مـدى أهمية دراسة الاسـتشهادات المرجعـية والتى تم تطبيقـها على عينة مختارة من مـقالات دوريات علوم الدين الإسلامى والتى بلغت 582 مقالة بنسبة 24,4% من مجموع المقالات و4417 استشهادا بعد تنقية واسـتبعاد الاستشهادات التى لا تصلح أو لا تتفق وحدود عينة الدراسة،

وتبين من دراسة تلك الاسـتشهادات تفـضيل المؤلفين لموقع الهامش بنســبة 86,5% من مجموع المقالات ولا تختلف هذه النتيـجة فى الدوريات الأكاديمية عن غيرها من الدوريات الأخـرى أى أن جـهـة النشـر لا تؤثر فى إتجـاهات المؤلفين فى إختـيـارهم لموقع وضع استشهاداتهم.

تحتل دورية "الأزهر" مركز الصدارة من حيث إنتاجية المقالات كما تحتل مركز الصدارة أيضا فى مقالات العينة بنسبة 38,3%، وقد جاء علم الفقـه فى المرتبة الأولى فى مقالات عينة الاستشهادات وقد جاءت العينة ممثلة لكل علوم الدين الإسلامى، وجاء عام 1993 فى المقدمة من حيث عدد المقالات بنسبة 21,5 % تلاه عام 1995،

وتتوزع مـوضوعـات الوثائق المستـشهد بـها على 21 موضــوعا مما يدل على التـشتت الموضوعى لموضوعات الدين الإسلامى واتساع علاقـته بمجالات المعرفة الأخرى وقد جاءت علوم الحديث فى المرتبـة الأولى بنسبة 15,1% من مجـموع المفردات ونسـبة 36,2% من مجـموع الاسـتـشهادات وهذا يـدل على مدى تأثر الدين الإسلامى بنـفسه أى زيادة نســبة التحوصل الموضوعى.

كما جاء الكتاب فى مقدمة الأوعية المستشهد بها واللغة العربية فى مقدمة اللغات، كما جاءت مصر فى مقدمة الدول الناشرة للإنتاج الفكرى المستشهد به وبنسبة كبيرة بلغت 49,9% من مجموع الاستشهادات وبداخل مصر جاءت القاهرة فى المرتبة الأولى، وقد بلغ عدد الناشرين 390 ناشر وجاءت مؤسسة الحلبى فى المرتبة الأولى، أما من حيث مؤلفى الوثائق المستشهد بها فقد بلغ عددهم 1185 مؤلف جاء فى المقدمة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى، وقد بلغ أعلى معدل للاستشهاد المرجعى الذاتي للمؤلفين ثلاث مقالات، أما فيما يختص بالاستشهاد الذاتى للدوريات جاءت دورية "مجلة كلية الشريعة والقانون" فى المرتبة الأولى، وقد احتل كتاب "صحيح البخارى، الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه المعروف بصحيح البخارى" المرتبة الأولى من حيث إنتاجية الوثائق المستشهد بها،

وقد تم اختيار عام 1995 لدراسة مقاييس التعطل وبلغ عدد الاستشهادات 744 استشهادا بنسبة 34,67%، وقد بلغت فترة نصف العمر 42,3 عاما وبلغت جبهة ومفعول الفورية 26 وثيقة بنسبة 3,49% من مجموع استشهادات العينة.

المراجع

1- إيمان فاضل السامرائى، عامر إبراهيم قنديلجى. الإحصاء البيليوجرافى: البيليومتريكس واستخداماته فى الدراسات العربية.ـ **المجلة العربية للمعلومات** .ـ مج 18، ع1 (سبتمبر 1997). ص103-104.

2- Cited In: Shapiro, Fred .R. Origins of bibliometrics, citation indexing, and citation analysis: the neglected legal literature. - JASIS. - Vol. 43. No 5 (June 1992) p 338.

3- أحمد بدر. علم المعلومات ونمو الدراسات البيليومترية وقوانينها وتطبيقاتها. فى كتابه: مناهج البحث فى علم المعلومات والمكتبات. ـ الرياض: دار المريخ، 1988. ـ ص 249.

4 - Buchanan, Anne L. , Jean Pierre V.M. Herubel. Disciplinary culture, bibliometrics, and historical studies: preliminary observation. - **Behavioral & Social Sciences Librarian.** Vol.15 (2) 1997. - P37.

5- محمد فتحى عبد الهادى، نعمات سيد أحمد مصطفى، أسامة السيد محمود. المصادر المرجعية المتخصصة.ـ القاهرة : المكتبة الأكاديمية، 1991.ـ ص 111.

6- Rice, Ronald E., Chapin, John. What's in a name? Bibliometric analysis of 40 years of the journal of broadcasting & electronic media. - **Journal of broadcasting & electronic media** - . Vol. 40. No. 4 (Fall 1996) p 512.

7- Buchanan, Anne.L. Op. Cit., p 38.

8- Edwards , Sherri . Citation analysis as a collection development tool: a bibliometric study of polymer science theses and dissertations. - **Serials Review** - . Vol. 25, No. 1 (1999) P 1 - 2.

9- Rochester, Maxine.K. Op. Cit., p 191-192.

10- Shapiro,Fred. R. Origins of bibliometrics, citation indexing and citation analysis: the neglected legal literature. - JASIS - . Vol. 43. No. 5 (June 1992) p 338.

* مثل: عايده إبراهيم نصير. الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عامى 1900 ـ 1925. ـ القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكية، 1983. ـ 569 ص.

ـــــ. الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عامى 1926 ـ 1940. ـ القاهرة: قسم النشر بالجامعة الأمريكية، 1980. ـ 315، 7 ص.

** تم ذلك عن طريق: هايج،ولسيلى. جداول لمقارنة السنوات الهجرية بالسنين الميلادية؛ ترجمة عبدالعزيز مصطفى المراغى. ـ القاهرة: مطبعة الشرق، [د. ت]

11- Sylvia,Margaret .J. Citation analysis as an unobtrusive method for journal collection evaluation using psychology student research bibliographies. - Collection Building. - Vol. 17. No. 1 (1998) p 22.

12- حشمت قاسم. تحليل الاستشهادات المرجعية وتطور القياسات الوراقية. فى كتابه: دراسات فى علم المعلومات. ـ القاهرة، مكتبة غريب، 1984. ص 168.

13- ميدوز، جاك. مصدر سابق. ص 123.

14 - Glanzel, Wolfgang, Ues Schoepflin. A bibliometric study of reference literature in- the sciences and social sciences. - International Processing and Management. - Vol. 35 (1999). - P 41.

15- Sylva . Margaret.J. Op. Cit., P 22.

16- حشمت قاسم. مصدر سابق. ص 157.

17- ميدوز، جاك. مصدر سابق. ص 179.

18- احمد بدر. القياسات الوراقية ومنهجية بناء وتطوير القوانين والنظريات والنماذج. فى كتابه: دراسات في علم المعلومات والمكتبات. ـ الرياض: دار المريخ، 1988. ـ ص 271,

19- Glanze, Wolfgang , Urs Schoepflin . A bibliometric study of reference literature in - the sciences and social sciences. - **Information processing and management.** - Vol. 35 (1999) p 33.

20- Tsay, Ming-Yueh. Library Journal use and citation half-life in Medical science. - Journal of the American Society for Information Science. - Vol. 49. No. 14 (Dec. 1998) P. 1283.

21- حشمت قاسم. مصدر سابق. ص165 .

22- كما ورد في: حشمت قاسم. مصدر سابق. ص 165.

23- كما ورد في: ميدوز، جاك. مصدر سابق. ص 188.



مؤتمر المكتبات والمعلومات في مجتمع المعرفة: الحاضر والمستقبل
تحت شعار «المكتبة عين المعرفة»

(القاهرة: ٣١ مارس ، ١ أبريل ٢٠٠٤)

متابعة
محمود عبدالستار خليفة
moud@cybrarians.info

عقدت الجمعية المصرية لدراسات المكتبات والوثائق والنظم المعلوماتية مؤتمرها الأول تحت عنوان "المكتبات والمعلومات في مجتمع المعرفة: الحاضر والمستقبل" تحت شعار "المكتبة عين المعرفة"، نظم المؤتمر في 31 مارس و 1 أبريل 2004 بدار الضيافة بجامعة عين شمس وذلك بالتعاون مع قسم المكتبات والمعلومات بجامعة عين شمس، والجمعية المصرية لدراسات خدمات المكتبات والوثائق والنظم المعلوماتية هي إحدى الجمعيات العلمية غير الحكومية داخل منظومة المجتمع المدني في مصر المشهرة برقم 5091 في 25 فبراير 2003، وفقاً لقانون 84 لسنة 2002، وتعني الجمعية بمجال المكتبات والوثائق والمعلومات وقضاياه بحثاً ودراسة بهدف تقديم الرأي العلمي والمشورة المبنية على الخبرة للمساعدة في تهيئة تحويل المجتمع المصري إلى مجتمع المعلومات والمعرفة المنشودة.

أهداف المؤتمر:

1- إلقاء الضوء على الوضع الراهن لدور علم المكتبات والمعلومات في بناء مجتمع المعرفة.

2- دراسة التحديات التي يواجهها هذا المجال سواء على المستوى الفكري والمعرفي أو على مستوى الممارسة والعمل الميداني.

3- استشراف مستقبل هذا المجال وخصوصاً ما يتعلق منها بقضايا التحول نحو مجتمع المعرفة في مصر.

محاور المؤتمر:

1- مصادر المعلومات وطرق اكتساب المعرفة وإنتاجها.

2- دالة المعلومات في التخصصات المختلفة.

3- أدوات المعرفة في المجتمع الأكاديمي.

4- محو الأمية المعلوماتية كمتطلب لمجتمع المعرفة.

5- مرافق المعلومات ونظم إدارة المعرفة في البيئة الرقمية.

6- أخصائي المكتبات في البيئة الرقمية.

7- الجمعيات والمؤسسات العلمية ودورها في بناء مجتمع المعرفة.

برنامج المؤتمر:

بدأت وقائع المؤتمر في صباح يوم الأربعاء 31 مارس 2004 بالجلسة الافتتاحية والتي تضمنت كلمات كل من مقرر المؤتمر د. ثناء إبراهيم موسى فرحات رئيس قسم المكتبات والمعلومات بجامعة عين شمس، و أ.د. شوقي سالم ممثلاً عن الاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات وهو عضو المجلس التنفيذي للاتحاد، ثم كلمة رئيس المؤتمر أ.د. محمد عبداللطيف هريدي عميد كلية الآداب جامعة عين شمس، وأخيراً كلمة أ.د. صالح هاشم رئيس جامعة عين شمس، وفي هذه الجلسة تم تكريم ثلاثة من الشخصيات البارزة في مجال المكتبات والمعلومات وهم؛ الأستاذ الدكتور احمد مرسي رئيس مجلس إدارة دار الكتب والوثائق القومية، والدكتور شوقي سالم عضو المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي للمكتبات والمعلومات وأستاذ المكتبات بجامعة الاسكندرية، وأخيراً الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسي استاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة ورئيس الجمعية المصرية لدراسات خدمات المكتبات والوثائق والنظم المعلوماتية وقد اشتمل المؤتمر على خمسة جلسات علمية نستعرضها فيما يلي:

الجلسة العلمية الأولى:

رئيس الجلسة أ.د. كمال عرفات نبهان

الاوراق المقدمة:

1- خصوصية الأفراد في مجتمع المعرفة: دراسة حالة المجتمع المصري/ د. على شاكر مدرس المكتبات بجامعة المنيا.

2- دور الاتحاد الدولي للمكتبات إفلا في مجتمع المعرفة / د. شوقي سالم عضو المجلس التنفيذي للاتحاد الدولي للمكتبات والمعلومات وأستاذ المكتبات بجامعة الاسكندرية.

3- التعليم الببليوجرافي والإفادة من مصادر المعلومات / د. حسني عبدالرحمن الشيمي الوزير المفوض بجامعة الدول العربية.

4- خصائص نظم اختزان واسترجاع المعلومات الببليوجرافية: دراسة مقارنة / د. أمينة مصطفى صادق استاذ المكتبات المساعد بجامعة المنوفية، وقد اعتذرت عن عدم الحضور والقى البحث نيابة عنها الدكتور محمد النجار المدرس بقسم المكتبات جامعة المنوفية.

الجلسة العلمية الثانية:

رئيس الجلسة د. حسني الشيمي.

الأوراق المقدمة:

1- توثيق وميكنة الثقافة العربية: أفاق وقضايا علمية ومؤسساتية / أ.د. كمال عرفات أستاذ المكتبات بجامعة 6 أكتوبر.

2- تأثر مجال المكتبات والمعلومات بمجالات الإنسانيات وتأثيره فيها كما يتبين من تحليل الاستشهادات المرجعية / د. تهاني عمر مدرس المكتبات بجامعة عين شمس.

3- الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات (إفلا): دراسة تحليلية لمجموعاته الإلكترونية المتاحة على شبكة الإنترنت/ د. محمد يوسف مراد مدرس المكتبات بجامعة 6 أكتوبر.

4- أخصائي المعلومات في البيئة الرقمية / أ. لطفي الزيادي رئيس قسم الدوريات بالمكتبة الوطنية التونسية.

5- أخصائي المكتبات في البيئة الرقمية: المواصفات والدور / أ. تامر محمد أبوالخير.

6- مشروع تحسيب مكتبة كلية الآداب بجامعة عين شمس / أ. وليد غالي نصر أخصائي معلومات بمكتبة الجامعة الامريكية.

الجلسة العلمية الثالثة

رئيس الجلسة أ.د. سعد محمد الهجرسي

الأوراق المقدمة:

1- الجامعة والإعلام ونظم المعلومات في مجتمع المعرفة لنشر وتطوير المجالات التكنولوجية

في الوطن العربي / أ.د. عزيز إبراهيم سعيد، استاذ الاعلام بجامعة عين شمس.

2- نظرية الذاكرة المعرفية أو انتقال الأفكار بالوراثة: مدخل جديد لعلم المعلومات المعرفي/ د. هانئ محي الدين عطية رئيس قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة فرع بني سويف.

3- دور الجمعيات الأهليـة في تطوير المكتبات العامة بمصر / أ. محمـود قطر مدير المكتبة المركزية بجامعة حلوان.

4- محو الأمية المعلوماتية في مجتمع أمي / د. مـجدي محمد إبراهيم مدير مكتبة مبارك العامة فرع دمياط.

5- تجربة الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية / أ. رباب رشوان.

الجلسة العلمية الرابعة

رئيس الجلسة أ.د. حشمت قاسم.

الأوراق المقدمة:

1- فهرسة مصادر الإنترنت: دراسة للإنتاج الفكري / د. زين عبدالهادي مدرس المكتبات بجامعة حلوان.

2- التحول المصري نحو مجتمع المعلومات / د. سهـير عبدالباسط عيد، مدرس المكتبات بقسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة فرع بني سويف.

3- ماوراء محركات البحث / د. خالد عبدالفتاح محمد، مدرس المكتبات بجامعة إلمنيا.

4- قضايا تكشيف صـفحات الوب / أ. هشام فتحي أحمـد مكي أخصائي تزويد بمكتب مكتبة الكونجرس بالقاهرة.

5- مصـادر المعلومات وطرق اكتسـاب المعرفـة لطفل ما قـبل المدرسة / أ. بسمـة فرغلي الحصري أخصائية معلومات بمكتبة خالد بن الوليد.

الجلسة العلمية الخامسة

رئيس الجلسة أ.د. سيدة ماجد ربيع

الأوراق المقدمة:

1- شبكات المعلومـات الزراعية / د. حـسناء محـجوب، رئيس قسم المكتـبات بجامـعة المنوفية.

2- الإنترنت وخدمات المراجع الإلكترونية في مجتمع المعرفة / د. أمجد عبدالهادي الجوهري، مدرس المكتبات بجامعة المنيا.

3- النشر التجاري للكتب بمحافظة الاسكندرية في العقد الأخير من القرن العشرين / د. ناهد محمد بسيوني سالم، مدرس المكتبات بجامعة الاسكندرية.

4- تطور مصادر المعلومات الإلكترونية في مجتمع المعلومات / أحمد محمد السيد، أحمد زغلول جمعة، فاتن عباس، أسماء سعيد، مكتبة المعادي العامة.

بيان المؤتمر

إن مؤتمر "المكتبات والمعلومات في مجتمع المعرفة: الحاضر والمستقبل" والذي عقد يومي 31 مارس و 1 أبريل 2004، يعبر بكل تأكيد عن دعمه للتوجه نحو بناء مجتمع المعلومات والمعرفة الذي يمثل المدخل الصحيح لمواكبة التغيرات المتلاحقة عالمياً على المستوى التقني وكذلك الموجات المتدافقة على المستوى الفكري والثقافي.

ويؤكد المؤتمر أن المعلومات والمعرفة تعد من أقوى الأدوات للحوار الحضاري وتأكيد على التنوع الطبيعي والضروري بين مختلف الثقافات والحضارات ومن ثم التواءم بين تعميق المقومات الشخصية للأمة والتعايش الإيجابي مع سائر القوى العالمية.

وينوه المؤتمر إلى أهمية أن يعتمد الاقتصاد الوطني (المعلومات ومصادرها) كمكون عضوي للمؤسسات والشركات وسائر المنشآت الاقتصادية باعتبار أن المعارف والمعلومات هي المولد للابتكار الذي يحقق للمجتمع أصالته وتميزه.

التوصيات

أولاً: دعوة القوى السياسية المصرية إلى تبني مفهوم صناعة واتخاذ القرار المبني على المعلومات ودفع الحركة الهادفة إلى تطوير مؤسسات المكتبات والمعلومات في مصر لتكون مخزوناً فكرياً ومعرفياً داعماً لمتخذ القرار على كافة المستويات الإدارية في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وتوعية المواطن للإفادة من المعلومات في الحياة اليومية.

ثانياً: دعوة الأجهزة التنفيذية بالدولة، وكذلك الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المصرية إلى دعم استراتيجية وسياسة المكتبات والمعلومات على المستوى الوطني ودعم الإمكانات البشرية لقطاع المعلوماتية عن طريق تبني الدورات التدريبية المتخصصة، وتأهيل الخريجين، وخلق فرص العمل لهم في مجال التخصص، ووضع السياسات التي تربط

مابين خطط التنـمية الوطنيـة والارتقاء بالعمل المكتـبي والمعلوماتي، للوصـول إلى ترسيخ أركان مجتمع المعلومات وتطبيق مفاهيمه.

ثالثـاً: تبني مـفهـوم حق المواطن في الحـصول على المعلـومات، وكـفالة حـرية بحث المعلومات وتداولها، وكذلك حرية التعـبير عنها، ويدعو المؤتمر إلى رفع السرية عن الوثائق التاريخيـة وإتاحة الوثائق والأرشيفات الوطنيـة للباحثين المصريين بما لايتـعارض مع صالح المجتمع.

رابعاً: الاستفادة من التطور التقني في مجال الاتصالات والمعلومات للوصول إلى شبكة موحدة للمكتبات والمعلومـات في مصر والبدء تدريجياً في تبني مفهـوم المكتبة الإلكترونية (الرقمية) على كافة المؤسسات التعليمية والبحثية والإنتاجية في مصر.

خامـساً: إدخال مقـرر ارشادي في الجامعـات المصرية ليكون دليلاً للطالب لاسـتخدام مصادر المعلومات في البحث، وتهيئة للتعلم المستمر.

سادساً: تبني مفهوم لمحو الأمية يشمل محو الأمية المعلوماتية والتقنية، فضلاً عن الأمية القرائية والمهنية.

سابعاً: العمل على تطوير مناهج المكتـبات ومتابعتهـا لكي تواكب تطورات تكنولوجيا المعلومات، لكي تخرج جـيلاً مناسباً متطوراً مع تطور هذه التقنيـات ودعم البحث المتصل بعلوم المعلوماتية.

عروض الأطروحات

دور المؤسسات الصحفية المصرية فى نشر الكتب*

د. علي عبدالمحسن علي محمد
مدرس بقسم المكتبات
كلية الآداب - جامعة المنوفية

إن معرفة المجتمع لتاريخه واستيعابه لماضيه بالإضافة إلى تفهمه لحاضره هي الخطوات الأولى في طريق بناء مستقبله، ودراسة مجتمع ما لا تقف عند دراسة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشها، بل هناك جانب آخر مهم يتأثر بهذه الجوانب ويؤثر فيها ألا وهو الجانب الفكري والثقافي الذي يتمثل في عدة أبعاد منها: مستوى التعليم وحركة التأليف والنشر، وهذه الأبعاد تشكل في مجموعها الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع. وقد شهدت مصر زيادة عظيمة في أعداد الكتب المنشورة في النصف الثاني من القرن العشرين، ففي عام 1974 وصل عدد الكتب المنشورة (1765) كتاباً، وفي عام 1990 وصل عدد الكتب المنشورة إلى (2036) كتاباً،وفي عام 1993وصل عدد الكتب المنشورة إلى(3108) كتاباً،وفي عام1997 عدد الكتب المنشورة إلى (10933) كتاباً، وفي عام 1998 وصل عدد الكتب المنشورة إلى (14136) كتاباً،وفي عام 1999 وصل عدد الكتب المنشورة إلى (14764) كتاباً.

وقد شهد نشر الكتب في المؤسسات الصحفية القومية المصرية نشاطاً واسعاً في النصف الثاني من القرن العشرين، فقد نشرت المؤسسات الصحفية القومية المصرية قبل ثورة يوليو 1952، (383) كتاب وبعد الثورة (5629) كتاب، أى بزيادة قدرها اثنتا عشر مرة. وقد

* علي عبدالمحسن علي محمد. دور المؤسسات الصحفية المصرية فى نشر الكتب - .شبين الكوم، 2004. - 268 ورقة. - (أطروحة دكتوراه) - جامعة المنوفية. كلية الآداب. قسم المكتبات.

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين زيادة عظيمة في أعداد العناوين التي نشرتها المؤسسات الصحفية القومية المصرية، فقد شهدت السبعينيات نشر (1129) كتاباً والثمانينيات (1329) كتاباً والتسعينيات (1538) كتاباً.

مما تقدم تتبين أهمية هذه الدراسة والتي تأتي من أهمية الدور الذى تؤديه المؤسسات الصحفية في نشر الكتب على المستوى القومي. وقد قام الباحث بدراسة صناعة نشر الكتب في هذه المؤسسات من حيث:

- عوامل تنشيط حركة نشر الكتب في المؤسسات محل الدراسة، مثل جودة التأليف، وجودة التصنيع، والمعوقات التي تتعرض لها صناعة نشر الكتب في المؤسسات محل الدراسة: مثل ارتفاع أسعار الورق والأحبار وتكنولوجيا التصنيع وقلة العمالة المدربة.
- تسويق الكتب والمعوقات التي يتعرض لها: مثل قلة المكتبات العامة وتقليص ميزانية المكتبات وانصراف القادرين على شراء الكتاب إلى وسائل أخرى للترفيه، وذلك من خلال حلقات النشر الثلاث "التأليف ـ التصنيع ـ التوزيع".

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على "صناعة نشر الكتب في المؤسسات الصحفية القومية المصرية ومدى إسهامها في إثراء هذه الصناعة على مستوى مصر". وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على نشأة المؤسسات الصحفية القومية المصرية ونشأة نشر الكتب بها وكيف تطور منذ إنشاء مؤسسة الأهرام 1875 باعتبارها أولى المؤسسات الصحفية في مصر وحتى نهاية عام 1999.

2- التعرف على مقومات صناعة الكتاب في المؤسسات الصحفية محل الدراسة من حيث المطابع وإعدادها ومدى تطورها والعاملون بها ومقومات إنتاج الكتاب من الورق والأحبار والتجليد وطرقه.

3- التعرف على المؤلفين الذين تعاملوا مع المؤسسات الصحفية محل الدراسة خلال فترة الدراسة والتعامل بينهم وبين المؤسسات وما يترتب على هذا التعامل من حقوق لهم لدى هذه المؤسسات وعقود الاتفاق وتحليل مضمونها لمعرفة كيفية المحافظة على حقوق المؤلفين وصيانتها.

4- التعرف على قنوات التوزيع ومدى تطورها في المؤسسات محل الدراسة وما تتخذه

المؤسسات من تدابير للترويج والدعاية للكتب والمعوقات التي تواجه صناعة الكتاب في المؤسسات الصحفية محل الدراسة.

5- حصر الكتب الصادرة عن المؤسسات الصحفية القومية المصرية ببليوجرافياً ودراستها من حيث العدد، اللغة، الموضوعات، النوع وذلك لمعرفة التطور العددى من حيث الزيادة / النقص وما سبب ذلك واللغات التي يصدر بها هذا الإنتاج والموضوعات والفئات الموجه إليها.

وتحتوى الدراسة على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة :

الفصل الأول: المؤسسات الصحفية القومية المصرية وتطور نشر الكتب بها. ويتناول نشأة وتطور المؤسسات الصحفية القومية المصرية ونشأة وتطور نشر الكتب فيها.

الفصل الثانى: إجراءات التعامل مع المؤلفين. ويتناول طرق الحصول على المخطوطات وفحصها، طرق التعامل مع المؤلفين، إجراءات التعاقد مع المؤلفين، حق المؤلف.

الفصل الثالث: تصنيع الكتاب وإنتاجه في المؤسسات الصحفية القومية المصرية. ويتناول مقومات تصنيع الكتاب وتصنيع الكتاب وإنتاجه في المؤسسات الصحفية القومية المصرية.

الفصل الرابع: تسويق الكتاب في المؤسسات الصحفية القومية المصرية. ويتناول وسائل الإعلان عن الكتب، منافذ التوزيع وطرق التعامل معها ومتوسط نسبة الخصم ومتوسط عدد النسخ الموزعة وعوامل زيادة التوزيع ومعوقات التوزيع.

الفصل الخامس: التحليل العددى والزمنى واللغوى والنوعى والموضوعى للكتب التي نشرتها المؤسسات الصحفية القومية المصرية، المؤلفون الذين نشرت لهم المؤسسات الصحفية.

ومن أهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة :

1- يعد قطاع التحرير بمؤسسة دار الهلال من أقدم القطاعات المنوط بها نشر الكتب في المؤسسات الصحفية القومية المصرية 1941، ثم إدارة الكتاب الذهبى بمؤسسة روزاليوسف 1954، ثم إدارة كتاب الجمهورية 1961، ثم إدارة كتاب التعاون 1964، ثم مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1968، ثم قطاع النشر والتوزيع بدار الشعب 1974، ثم قطاع الثقافة بمؤسسة أخبار اليوم 1987، كما توجد لهذه الإدارات والقطاعات هياكل تنظيمية ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة الأم.

2- لايوجد تدريب للعاملين بإدارات/ قطاعات النشر في المؤسسات الصحفية عدا التدريب في بداية العمل.

3- يوجد " برنامج للنشر" في جميع إدارات / قطاعات النشر بالمؤسسات الصحفية عدا مؤسستى دار الشعب والأهرام.

4- تصدرت طريقة " حضور المؤلف" طرق حصول إدارات / قطاعات النشر بالمؤسسات الصحفية على المخطوطات بينما جاءت الطرق الأخرى في مراتب تالية، كما تخضع جميع المخطوطات للفحص بواسطة العاملين في الإدارات ثم بواسطة محكمين من الخارج في حالة الحاجة إلى ذلك في جميع المؤسسات وبشكل أساسى في مؤسستى دار الشعب والأهرام.

5- نشرت المؤسسات الصحفية القومية المصرية خلال فترة الدراسة 1875-1999(6004) كتب، وقد شهد النصف الثانى من القرن العشرين نشاطاً عظيماً في حركة نشر الكتب داخل هذه المؤسسات، وقد جاءت مؤسسة دارالهلال على رأس المؤسسات الصحفية القومية المصرية من حيث عدد الكتب التي نشرتها (2197) كتابا بنسبة قدرها (6,36%) من الإنتاج الكلى للكتب.

6- تصدرت كتب الآداب (2165) كتاباً بنسبة قدرها (35,9%)، وكتب التاريخ والجغرافيا والتراجم (1143) كتاباً بنسبة قدرها(19%)، وكتب العلوم الاجتماعية (761) كتاباً بنسبة قدرها (12,7%)، وكتب الديانات (760) كتاباً بنسبة قدرها (12,6%) الكتب التي نشرتها المؤسسات الصحفية خلال النصف الثانى من القرن العشرين وكانت الصدارة للعلوم الاجتماعية والديانات في فترتى الستينيات والسبعينيات.

ومن أهم التوصيات:

1- إعطاء صناعة نشر الكتب في المؤسسات الصحفية القومية المصرية اهتماماً أكبر مما هو موجود حالياً وبخاصة في مؤسسات "دار التحرير ودار التعاون ومؤسسة روز اليوسف" وزيادة الميزانيات المخصصة لها من جانب هذه المؤسسات لدعم هذه الصناعة على المستوى الوطنى وأن تقوم الدولة بدعم صناعة الكتاب بشكل أفضل مما هو قائم

حالياً وذلك بطريقين الأول: الدعم المباشر بإعطاء ميزانيات للمؤسسات الصحفية لتطوير صناعة النشر بها، والثانى: الدعم غير المباشر وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية على الورق ومستلزمات إنتاج الكتب أو تخفيضها، ودعوة رجال الأعمال الى التبرع لدعم صناعة نشر الكتب.

2- إزالة المعوقات التي تقف أمام الكتاب المصرى وتحول دون توزيعه وتقف حجر عثرة في طريقه مثل "الإجراءات والرسوم المفروضة على الكتاب المصرى عند تصديره للخارج، وميزانيات المكتبات القليلة جداً والتي تعوق المكتبات عن شراء الكتب، وأسعار الإعلان بالتليفزيون التي ارتفعت بشكل هائل أعاق المؤسسات الصحفية عن الإعلان عن كتبها، وإقامة الاتفاقيات مع الدول العربية والتي تعد من أهم الأسواق أمام الكتاب المصرى وإعطاء الكتاب العربى حرية التنقل بين الدول العربية، وإقامة شبكة توزيع جيدة تضمن وصول الكتاب إلى كافة أرجاء الدول العربية.

3- تشجيع ترجمة ونشر أمهات الكتب من اللغات الأخرى إلى العربية والعكس وذلك دعما لحركة الترجمة وإعطاء القارئ المصرى الفرصة للتعرف على الآداب والعلوم الأجنبية وإعطاء القارئ الأجنبى الفرصة للتعرف على الآداب والعلوم العربية،وإقامة الاتفاقيات مع الناشرين الأجانب لنشر بعض الكتب التي يصدرونها بلغتها الأصلية في مصر حتى يتسنى للقارئ الحصول عليها بسعر مناسب وبخاصة طلاب أقسام اللغات بالجامعات وطلاب المدارس التي تدرس بلغات أجنبية.

4- إقامة هيئة تهتم بأبحاث الكتاب ودراسة أحواله وتسويقه في مصر والمعوقات التي يتعرض لها للرجوع إليها عند الحاجة إلى معلومات عن سوق الكتاب المصرى وذلك على غرار ما حدث في ألمانيا بإنشاء "لجنة اتحاد تجار الكتب" و"جماعة البحث العلمي في شئون الكتاب".

Arab Journal of Library & Information Science



Vol. 24   No. 3   July 2004

Contents

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St. London W 69 Iz	* For Correspondence and Subscription * Mars Publishing House P.O Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia	*Annual Subscription * Saudi Arabia (120 S.R.) * Arab Countries (45 US$) * Others (60 US$)

Arab Journal of Library

& Information Science

CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 24, No.3
July 2004





السنة الرابعة والعشرون - العدد الرابع
أكتوبر 2004 م / شعبان 1425 هـ

مجلة
المكتبات والمعلومات العربية



مجلة المكتبات والمعلومات العربية

تصدر هذه المجلة فصلياً عن دار المريخ، لندن - بريطانيا

السنة الرابعة والعشرون   العدد الرابع   أكتوبر 2004م   شعبان 1425هـ

في هـذا العـدد

المراسلات والاشتراكات والإعلانات:

لجميع الدول العربية والعالم يتفق بشأنها مع

دار المريخ للنشر

☆ المملكة العربية السعودية
الرياض -ص.ب: 10720
(الرياض) 11443- فاكس
(009661) 4657939

☆ جمهورية مصر العربية
الجيزة - 4 ش الفرات - المهندسين
ت: 3376579 - 7609971
فاكس: 7609457 (00202)

الاشتراك السنوي:

☆ 120 ريالاً سعودياً بالمملكة
☆ 45 دولاراً أمريكياً لكافة الدول العربية
☆ 100 جنيه داخل جمهورية مصر العربية.

المقالات المنشورة بهذه المجلة تعبر عن رأي أصحابها وتخضع للتحكيم الأكاديمي

قواعد النشر

1 - مجلة المكتبات والمعلومات العربية، تصدر أربع مرات في العام، صدر عددها الأول في يناير 1981م، تتولى نشرها دار المريخ للنشر بالرياض وتصدر عن مكتبها بلندن (مؤقتا).

2 - تقدم البحوث والمقالات والترجمات مطبوعة على الآلة الكاتبة على مسافتين على وجه واحد.

3 - تخضع الدراسات المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم العلمي.

4 - يرفق الباحث ملخصاً لبحثه في حدود 100 كلمة (مائة كلمة) تصدر البحث.

5 - ترسم الأشكال والرسوم البيانية بالحبر الصيني على ورق «كلك» حتى تكون صالحة للطباعة أما الصور الفوتوغرفية فيراعى أن تكون مطبوعة على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلابد من تقديم الشريحة الأصلية.

6 - يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، وكذلك الألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل، كما توضع خطوط عادية أسفل عناوين الكتب والدوريات.

7 - يراعى كتابة علامات الترقيم بعناية (النقطة، علامة الاستفهام، علامة التعجب... الخ) في كتابة البحث وبصفة عامة يتبع الأسلوب العلمي في الكتابة.

8 - يفضل كتابة المصادر والحواشي في نهاية البحث، وتأخذ أرقاماً مسلسلة وفقاً للقواعد الحديثة للوصف الببليوجرافي.

9 - أصول البحوث والمقالات التي تصل للمجلة لاترد ولاتسترجع سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.

10- يخضع تنسيق البحوث والمقالات وترتيبها داخل العدد لاعتبارات فنية لاعلاقة لها بمكانة الكاتب.

11- لاتقبل المجلة نشر البحوث أو المقالات أو الترجمات التي سبق نشرها، كما لايجوز إعادة النشر في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في هذه المجلة إلا بعد الحصول على إذن كتابي من هيئة تحرير المجلة.

12- تقبل البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية على أن تكون الأبحاث باللغة الإنجليزية، عن تجارب وإسهامات عربية في مجال المكتبات والمعلومات.

13- تأمل هيئة التحرير من السادة الأساتذة الباحثين والكُتاب الذين يرغبون في نشر بحوثهم ومقالاتهم في الأعداد القادمة من المجلة أن يلتزموا بالإرشادات هذه، لأن هذا يساعد هيئة تحرير المجلة على أداء عملها كما يساهم في خدمة أهداف المجلة، وسنعتذر عن قبول أية مقالة أو بحث لايلتزم مؤلفها بتلك القواعد.

14- تمنح إدارة المجلة لمؤلف كل بحث أو مقالة نسخة مجانية من المجلد الذي نشر به البحث أو المقال.

15- توجه جميع المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: دار المريخ للنشر على عنوانها التالي:

ص.ب: 10720 - الرياض: 11443 - المملكة العربية السعودية

دراسات

دور المكتبات الجامعية العربية في نشر خدمات تعليم استخدام مصادر المعلومات وتقنياتها عبر الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنت"

د. سعيد بن سعد العسيري
قسم علوم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الملك سعود (الرياض)
saeedaseery@gawab.com

ملخص :

تهدف الدراسة إلى قياس مستوى استثمار الجامعات العربية لما تتيحه تقنيات المعلومات ووسائل الاتصالات في هذا العصر من طرائق حديثة وديناميكية لتطوير التواصل مع المستفيدين من خدمات المعلومات في المكتبات الجامعية بما يحقق الإفادة القصوى من المعلومات ومعطياتها. وفي سبيل ذلك تمت دراسة مدى تفاعل المكتبات الجامعية العربية مع معطيات عصر المعلوماتية في جوانب برامج وخدمات الإرشاد وتعليم المستفيدين. واعتمدت الدراسة منهجية التقويم لمحتويات مواقع الإنترنت للمكتبات الجامعية التابعة لمؤسسات التعليم العالي أعضاء اتحاد الجامعات العربية. وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، قدم الباحث توصيات عملية موجهة إلى القائمين على إدارة المكتبات الجامعية العربية لحثهم على تطوير آليات التواصل مع المستفيدين من الخدمات المعلوماتية بأيسر وأسرع الطرق.

مقدمة الدراسة:

تهدف مؤسسات التعليم العالي بشكل عام إلى تقديم التعليم الجامعي و الإسهام بالبحث العلمي وبذل الخدمة للمجتمع، ولذا فإن كل جامعة في حاجة دائمة إلى جهاز معلوماتي متكامل وحيوي نشط يسهم بكل قوة وآنية في مساعدة المؤسسة الأم نحو سعيها الحثيث لتحقيق أهدافها.

وفي عصر العولمة والمعلوماتية يواجه التعليم الجامعي العربي تحديات جديدة ظهرت

وتنامت مع التقدم الهائل لتقنيات المعلومات ووسائل الاتصالات. ويشير التفاعل الإيجابي مع ما تتيحه ثورة المعلومات والاتصالات من طرق سريعة وآليات جديدة نحو استثمار الوقت والجهد للوصول إلى الجودة العالية في الأداء نتيجة لما تحققه الإفادة القصوى من المعلومات من أجل الرقي بالتعليم الجامعي وتطوير المجتمعات عبر خدمات البحث العلمي، يشير كل ذلك إلى فاعلية ونجاح جهاز المعلومات في المؤسسة الأكاديمية أياً كانت تسمية ذلك الجهاز.

وبحكم النظر إلى الجامعات على أنها مراكز الإشعاع العلمي لقيامها على فلسفة التعليم والبحث العلمي والرقي الثقافي والتنموي للمجتمع، فلا بد لها أن تنظر إلى مكتباتها على أنها في موقع القلب من الجسد، وذلك لما تمارسه من دور ريادي وهام في إنجاح العملية التعليمية، كما أنها العنصر الرئيس الذي يقوم به ويستند عليه البحث العلمي (عبدالرحمن، 1979).

ويؤيد ذلك ما قرره جلفاند Gelfand (1975) حول ماهية المكتبة الجامعية وأنها مؤسسة تربوية وثقافية تسعى إلى دعم الطالب بما يحتاج إليه من معلومات ومعارف، وتقدم لأعضاء هيئة التدريس ما يعينهم على أداء دورهم التعليمي وفي مجال إجراء بحوثهم العلمية. كما يتأكد الدور الريادي لأمناء المكتبات واختصاصي المعلومات في هذه المكتبات نحو إرشاد المستفيدين وتدريبهم لإكسابهم المهارات اللازمة للوصول إلى مصادر المعلومات بفعالية ودقة. وبذا تنجح المكتبات الجامعية في أن تجعل من الجميع أدوات فاعلة في تطوير المجتمع وتحديثه.

لقد أضافت تقنيات المعلومات الحديثة ومنها الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) أبعاداً جديدة إلى أنشطة المكتبات وخدماتها، كما فرضت تحديات فائقة ومتسارعة يتحتم على أمناء المكتبات واختصاصي المعلومات معها أن يبذلوا جهوداً مضاعفة من أجل تطوير خبرات متنامية للتفاعل مع تقنيات المعلومات ومعطياتها، ومن خلال إرشاد وتعليم المستفيدين لمعرفة وفهم كل ما يتعلق باستخدام الإنترنت كمصدر من مصادر المعلومات المعاصرة. وقد رصدت كثير من الدراسات النشاطات المستمرة في المكتبات الأكاديمية السباقة إلى الاستجابة للتحديات التي فرضتها تقنيات المعلومات والإنترنت (Page & Kesselman, 1994).

وعلى مستوى العالم العربي تنبه رواد العمل المعلوماتي فتنادوا بأفكارهم و في لقاءاتهم ومؤتمراتهم العلمية فأطلقوا الدعوات نحو ضرورة التجاوب السريع مع معطيات المعلوماتية وتحديات العولمة. وقد كان من ضمن التوصيات التي اتفق عليها المشاركون في المؤتمر الثالث عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات المنعقد في بيروت خلال الفترة من 29

تشرين الأول إلى 1 تشرين الثاني لعام 2000م توصية هامة تدعوا الدول العربية إلى: "تغيير الخدمات في مجال المعلومات وخدمات الوثائق، والتحول إلى تقنيات إدارة المعرفة، وإعادة هندسة مسار أعمال المكتبات باستخدام تكنلوجيا المعلومات في المحيط الرقمي"

مشكلة الدراسة وأهميتها:

تبدو التحديات المتلاحقة على صعيد الحياة التعلمية والتربوية واضحة للعيان، ففي عصر المعلوماتية كان لابد من تسريع الخطوات وتكثيف الأنشطة للتطوير الهادف والبناء. وعلى المستوى الجامعي (الأكاديمي) تكون الأهمية أكثر وضوحاً، حيث أن الجامعات تتولى مهام البحث والسعي لتطوير المجتمع من خلال اقتراح الحلول المبنية على الدراسات الرصينة المتتالية. ولأن بيئة مثل هذه لا تنفك عن تداول المعلومات واستخدامها بصور متعددة وأشكال متباينة لأهداف التعليم والبحث وخدمة المجتمع كان لابد لمؤسسات التعليم العالي بأن تكون السباقة إلى استثمار معطيات عصر المعلوماتية وتسخير تقنيات المعلومات ووسائلها من أجل خدمة المستفيدين على مستوى الجامعة وعلى مستوى المجتمع. ولكون المكتبة الجامعية تعد في موقع محوري لمواجهة هذه التحديات فإن دورها في تفعيل الإفادة مما توافر من تقنيات معلوماتية حديثة أصبح أكثر إلحاحاً من أي عهد مضى.

كما أن فيما تقدمه تقنيات المعلومات ووسائل الاتصالات من تسهيلات لتعزيز التواصل بين المكتبات الجامعية والمستفيدين - الفعليين والمرتقبين - حلولاً لمشاكل عزوف وإعراض البعض عن استثمار موارد المعلومات وخدماتها.

وحيث أن الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت Internet) قد أتاحت بكل وسائلها المشوقة مجالاً واسعاً لفتح البوابات Portals بين المكتبات والمستفيدين، فإن تقييم واقع المكتبات الجامعية العربية بغية تقصي ما حققته من نشاط في هذا الجانب، وللحاجة الماسة للوصول إلى معايير متقاربة لبناء ونقد المحتوى المعلوماتي لمواقع المكتبات الجامعية العربية تبدو دراسة هذا الأمر في غاية الأهمية في هذا الوقت الذي لا تعذر فيه مؤسسات المعلومات عن الأخذ بكل جديد مفيد لما يخدم العملية المعلوماتية بكل أبعادها.

كما يضاف إلى ما سبق، ما لاحظه الباحث - حسب اطلاعه - من نقص في أدبيات هذا الموضوع وندرة في الإنتاج الفكري العربي حول تقييم واقع استثمار تقنية المعلومات والإنترنت في باب خدمات المعلومات وخصوصا ما يتعلق ببرامج إرشاد وتعليم المستفيدين، ولذا فإن هذه المحاولة تأتي في باب الأمل بأن تسد جزءاً من الفراغ في هذا الجانب، وأن تسهم في إثراء المكتبة العربية المتخصصة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بصفة أساسية إلى التعرف على ما يلي:

أ - مدى استخدام الجامعات العربية الحكومية للإنترنت إعلامياً للتعريف بها وبأنشطتها.

ب - مدى اشتمال المواقع الرسمية للجامعات الحكومية على روابط (Links) لمواقع مكتباتها المركزية.

جـ - مستوى تعريف المواقع الرسمية لمكتبات الجامعات الحكومية العربية بالخدمات المعلوماتية المتاحة للمستفيدين .

د - مستوى التعريف بخدمات وبرامج إرشاد وتعليم المستفيدين على مواقع المكتبات الجامعية التابعة للجامعات الحكومية العربية .

هـ - مستوى تقديم خدمة إرشاد وتعليم المستفيدين على مواقع المكتبات التابعة للجامعات الحكومية العربية .

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى لتحقيق أهدافها من خلال الإجابة على الأسئلة التالية :

1 - هل تستخدم الجامعات الحكومية العربية شبكة الإنترنت كوسيط معلوماتي إعلامي للتعريف بها وبأنشطتها ؟

2 - هل تشتمل المواقع الرسمية للجامعات الحكومية العربية على معلومات أو روابط إلى مكتباتها المركزية ؟

3 - ما مدى تعريف المواقع الرسمية لمكتبات الجامعات الحكومية العربية بالخدمات المعلوماتية المتاحة للمستفيدين ؟

4 - ما مستوى التعريف بخدمات وبرامج إرشاد وتعليم المستفيدين على مواقع المكتبات الجامعية التابعة للجامعات الحكومية العربية ؟

5 - ما مستوى تقديم خدمة إرشاد وتعليم المستفيدين على مواقع المكتبات التابعة للجامعات الحكومية العربية ؟

مصطلحات الدراسة:

1 . تقنيات المعلومات Information Technology (IT)

الوسائل التقنية الحديثة المرتبطة باستخدامات الحاسب الآلي والإنترنت بغرض جمع وتنظيم وبث المعلومات وتداولها.

2. خدمات المعلومات Information Services

جميع الأنشطة التي تقوم بها المكتبات كمنتجات معلوماتية نهائية توجه للمستفيدين بناء على احتياجاتهم

3. إرشاد وتدريب المستفيدين User education and instruction

جميع الأنشطة والخدمات والوسائل التي تهدف إلى تعريف المستفيدين بالمكتبة وتدريبهم لاكتساب مهارات استخدام مصادر المعلومات.

4. الموقع على الشبكة Website

مكان افتراضي virtual place على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) وله عنوان محدد ومميز ويشتمل على بيانات ومعلومات وضعها أفراد أو هيئات أو مؤسسات على شكل صفحات متاحة للقراءة من قبل زوار الموقع (كلو، 2001 م).

الدراسات السابقة:

أولاً: الإرشاد وتعليم المستفيدين :

يرجع تاريخ أول وأقدم الممارسات في مجال إرشاد وتعليم المستفيدين من خدمات المكتبات إلى نهايات القرن السابع عشر الميلادي في ألمانيا. فلقد ترجم بول Boll (1986) إلى الإنجليزية مقالاً نشرته إيوارت Ewart بالألمانية وبرهنت فيه على وجود وثائق تاريخية لأقدم تطبيقات إرشاد وتعليم المستفيدين، حيث جاء في المقال بأن دانيال جورج مورهوف Daniel Georg Morhof وقد كان مؤرخاً يعمل أميناً لمكتبة (أكاديمية) قدم لطلابه توجيهات حول كيفية استخدام المكتبة وكان قد عاش في الفترة (1639 - 1691) وكذلك جورج أثو Georg Otho (1634-1713) الذي كانت له إسهامات حول الأعمال المرجعية ومقترحات حول استخدام المكتبات.

وقد بين تيفيل Tiefel (1995) بأنه يرجع تاريخ أقدم محاولات إرشاد وتعليم المستفيدين في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بدايات القرن التاسع عشر الميلادي، حيث قُدم الإرشاد إلى طلاب كلية هارفارد Harvard College في العشرينات من القرن التاسع عشر 1820. وكان قبل ذلك في 1800 قد مارس راي ديفيس Ray Davis هذه الخدمة في جامعة متشغن University of Michigan كما قدمتها أزارية رووت Azariah Root إلى مستخدمي مكتبة كلية أوبرلين Oberlin College .

وأشارت فوزيه عثمان (1987) في دراستها حول ثورة المعلومات وحتمية تعليم المستفيد إلى أنه على مستوى أوروبا في العصر الحديث كان ظهور أول دراسة في موضوع إرشاد وتعليم المستفيدين عام 1926م وهي دراسة قُدمت إلى مؤتمر "جمعية المكتبات المتخصصة ومراكز الإعلام Aslib" في بريطانيا، ومنذ ذلك الحين والإنتاج الفكري حول الموضوع في تنام مستمر حتى بلغ عدد المواد المنشورة خلال الفترة من 1926 إلى 1976 ما مجموعه 1800 مادة.

وقد برهنت كثير من الدراسات على فائدة برامج الإرشاد والتعليم لمستخدمي المكتبة الأكاديمية، فقد بين أوشس Ochs (1991) أن كثيراً من الدراسات منذ 1965م تتفق غالباً على وجود علاقة إيجابية قوية بين مهارات استخدام المكتبة والتفوق الدراسي.

وعلى مستوى العالم العربي، تناول كريم العبودى (1973) استخدام الطلاب الجامعيين للمكتبة في جامعتي بغداد والمستنصرية. وكان قد افترض الباحث أن الطلاب يتفاوتون في مستوى الاتجاه نحو استخدام المكتبة نتيجة لوجود برامج إرشادية أو عدم وجودها، وقد أيدت النتائج هذه الفرضية بفروق إحصائية دالة حيث تبين أن الطالبات بكلية التمريض ممن تلقين التدريب على استخدام المكتبة حققن نتائج أعلى من نتائج زميلاتهن ممن لم يتلقين أي تدريب.

وأجرى الكيلاني وهمشري (1410هـ/ 1990م) دراسة مسحية للكشف عن مهارات استخدام المكتبة لدى الطلبة الجامعيين وعلاقتها بتحصيلهم الدراسي. وقد طبقت الدراسة على عينة بلغت 344 طالباً وطالبة من ثلاث جامعات أردنية. ولما كشفته الدراسة من أهمية لخدمات الإرشاد وتعليم المستفيدين أوصت بضرورة إيجاد مادة إجبارية لجميع طلاب الجامعة على مستوى السنة الأولى تتعلق بمهارات استخدام المكتبات ومصادر المعلومات كما أوصت الدراسة بضرورة تعيين موظفي إرشاد من ذوي الخبرة في المكتبات واسترجاع المعلومات للعمل في المكتبات الأكاديمية بالجامعات المدروسة ولتكون وظيفتهم الأساسية إرشاد الطلبة إلى كيفية استخدام الفهارس والكشافات والببليوجرافيات والمستخلصات والإفادة منها لأغراض الدراسة والبحث .

وبحث فهد الفريح (1415هـ) أثر استخدام المكتبة على التحصيل الدراسي للطلاب والطالبات في جامعة الملك سعود بالرياض. وكان عدد أفراد العينة 820 طالباً وطالبة، وكان من ضمن نتائج الدراسة عدم وفاء المكتبة الجامعية (حين إجراء الدراسة) بكامل الاحتياجات المعلوماتية للمستفيدين، ومنها الاحتياج إلى الإرشاد والتدريب على استخدام المكتبة .

وأجرى سالم السالم (1420هـ) دراسة عن الخدمات المقدمة للمستفيدين من المكتبات الجامعية السعودية. وكان مما كشفت عنه الدراسة جهل غالبية المستفيدين بما يتوافر في مكتبات الجامعات التي ينتمون إليها من إمكانات وخدمات، وعزى الباحث ذلك إلى ضعف عملية الاتصال بين المكتبة والمستفيدين من خدماتها وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام المكتبات الجامعية بدورها في التعريف بخدماتها وعدم الاقتصار على الطرق التقليدية في التعامل مع المستفيدين .

ثانياً: تقنيات المعلومات – الإنترنت – وخدمات المكتبات :

كان من أبرز مظاهر عصر المعلوماتية ما أفرزته عمليات التزاوج بين تقنيات المعلومات ووسائل الاتصالات وخرج باسم الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت Internet) . وقد تناولت كثير من الدراسات تاريخ هذه الشبكة الذي يعود إلى عام 1969 حين استخدمت كشبكة لتبادل المعلومات بين مراكز البحوث ووزارة الدفاع الأمريكية. وبعد انقضاء فترة ما تسمى بالحرب الباردة عام 1990م تحديداً أصبحت الشبكة متاحة بشكل آخر لا علاقة له بالسرية فاستخدمت في الاتصال الأكاديمي ثم أتيحت أمام الجهات التجارية كنقطة تحول في بداية التجارة الإلكترونية. وقد مرت الشبكة بكثير من المراحل المتسارعة حتى أضيف إليها في عام 1994م خاصية الـ World Wide Web (www) وهو إدماج لخصائص الإنترنت مع خصائص الوسائط المتعددة، ولكل مزايا هذه التقنية يتزايد الاقبال على استخدامها حتى أشارت الدراسات إلى أن عدد مستخدمي هذه الشبكة في تنام سريع و أنه بنهاية العام 2005 م سيصل العدد بليون مستخدم.

ولقد أسهب حشمت قاسم (1996) في الحديث عن الإنترنت ومستقبل خدمات المعلومات. حيث تناول طبيعة الإنترنت ومكوناتها والبرمجيات التي تعتمد عليها ثم تحدث عن نشأتها وتطورها وأثرها على خدمات المعلومات. كما ركز المؤلف على الاسترجاع الببلوجرافي وخدمة الإمداد بالوثائق إلى جانب القضايا والاتجاهات الإدارية والقانونية والاجتماعية المتعلقة بالشبكة العنكبوتية. كما ألقت هذه الدراسة الضوء على الجانب السلبي الناتج عن سوء إستخدام الإنترنت وبعض التدابير التي اتخذتها بعض الدول في هذا الخصوص.

ولقد أحدثت الإنترنت تحديات شتى حتمت على المكتبات بأنواعها المختلفة وفي مقدمتها الأكاديمية ضرورة الاستجابة السريعة للتطورات التقنية المتتابعة. ولأن المكتبات

الأكاديمية قامت على خدمة مؤسسات علمية أوجدت من أجل العملية التعليمية العليا وخدمة البحث العلمي فلابد لهذه المكتبات من التعامل بحرفية لمتابعة وتفعيل كل ما يسهم في تحقيق رسالة الجامعة ومنسوبيها. وعليها لتحقيق ذلك أن تأخذ بقصب السبق في استثمار خصائص ومزايا الإنترنت من أجل التواصل مع المستفيد .

لذا ناقش صباح كلو (2001م) موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانعكاساتها على المؤسسات المعلوماتية وخلص إلى أن المؤسسات المعنية بالمعلومات ومنها بلا شك المكتبات الأكاديمية، لا يمكن لها أن تبقى بعيدة عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة إذا ما أرادت لخدماتها أن تصل إلي مختلف المستفيدين منها. وعليها لتحقيق ذلك أن تجمع إلى الإيمان بضرورة الاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات الحديثة عامل آخر مهم وهو امتلاك الخبرة والدراية الكافية لمختلف تطبيقات تقنيات المعلومات وتسخيرها جميعاً لهدف الوصول إلى المستفيدين وتسويق الخدمات المعلوماتية بتفوق.

ورأى محمد فتحي عبد الهادي (2002م) أن مكتبة المستقبل التي ستعتمد في عملياتها على الحواسيب والشبكات التي ستمكن المستفيدين من الوصول إلى المعلومة المرغوبة بصرف النظر عن عوائق الزمان وحواجز المكان، ويتساءل عبد الهادي عما إذا كان دور "مكتبي المستقبل" سينحسر إلى حد ما لأن المستفيد سيصل إلي مراده من المعلومات دونما وسيط ويخلص إلى أن إعداد مكتبي المستقبل سوف يتناغم مع الظروف المعلوماتية التي سيعيش فيها. ويؤكد الباحث على أن على العالم العربي أن يواكب التطورات المعلوماتية من حوله، ولا شك أن مؤسسات التعليم العالي ومكتباتها ومراكز المعلومات فيها سيكونون المسؤولين عن الريادة في هذا التحول إن قدر له أن يزدهر.

وفي هذا المضمار بين خالد الحبري (1422هـ/ 2001م) في دراسة عن دور الإنترنت في دعم وظائف المكتبة وتطويرها أن المكتبات ومراكز المعلومات تستفيد بنصيب وافر من المزايا التي تتيحها شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) ومن أهم التطبيقات استعرضت الدراسة أعمال تنمية المجموعات، والفهرسة التصنيف، والإعارة، والخدمات المرجعية والبث الانتقائي للمعلومات وخدمة توصيل الوثائق والبحث المباشر عن المعلومات.

وعندما طورت مزايا الشبكة العنكبوتية العالمية World Wide Web من استخدام الإنترنت وجعلتها أكثر جاذبية وأكثر تنظيماً، ظهر أثر ذلك في تنامي برامج الإرشاد وتعليم المستفيدين في المكتبات الأكاديمية وجعلها أكثر بروزاً وحضوراً وأقل تعقيداً. وبذلك أمكن إتاحة الأدوات الإرشادية والببلوجرافيات المتخصصة على مواقع المكتبات للمستفيدين أينما كانوا وفي أي وقت رغبوا الاستفادة منها (دي والد Dewald 1999).

وكان قد دعى نجيب الشريجي (1997م) المكتبات العربية إلى تطوير مواقع رسمية لها على الشبكة لتتيح مواردها المعلوماتية للمستفيدين داخل وخارج المكتبة وبذلك تؤسس لخطوة في طريق المكتبة بلا جدران أو حواجز.

وفي ذلك السياق تناولت حسانه محي الدين (2000م) شبكة الإنترنت وعلاقتها بالمكتبات وكيفية الاستفادة منها وتطوير خدماتها. وقد عرضت الباحثة لواقع استخدام الإنترنت في الوطن العربي، ثم فصلت في كيفية استفادة المكتبات ومراكز المعلومات من شبكة الإنترنت في مجالات الربط عن بعد، تنمية المجموعات، تنظيم المعلومات، وتقديم خدمات المعلومات. وأوضحت الدراسة بأن ما وصلت إليه غالب المكتبات العربية من استثمار معطيات الإنترنت انحسر في صفحة مختصرة يُعلن فيها عن محتويات المكتبة، وخدماتها وساعات العمل. واستنتجت الباحثة أن المكتبات الأكاديمية العربية مازالت مترددة في إتاحة فهارسها للمستفيدين عبر الإنترنت وهذا بدوره يقلل من الاستفادة من هذه المكتبات ويؤثر على الإنتاجية العلمية في العالم العربي.

وقدم حسن السريحى (2003م) إلى ندوة المكتبات الرقمية المنعقدة في الرياض خلال الفترة 10-11 صفر 1423هـ/ 23-24 أبريل 2002م دراسة تقويمية لمواقع المكتبات الجامعية السعودية على شبكة الإنترنت وقد ركزت الدراسة على تقييم المواقع التابعة للمكتبات المركزية في جميع الجامعات السعودية من الجوانب الفنية والمهنية والخدماتية، ولإجراء ذلك اعتمد الباحث استخدام معايير محددة في إجراء التقييم بهدف السعي إلى تطوير هذه المواقع وتلافي الجوانب السلبية. وقد توصلت الدراسة إلى الكشف عن تفاوت مستويات الإفادة من الإنترنت وكذلك التفاوت الفني في بناء المواقع ومحتوياتها. ثم أوصت الدراسة بتطوير مواقع المكتبات الأكاديمية المدروسة ومتابعة تحديث محتوياتها وإنشاء أقساماً في المكتبات يعمل بها متخصصون مؤهلون لإدارة هذه المواقع بحيث تعكس دائماً واقع المكتبات وأنشطتها.

وقام صديقي Siddiqui(2003) بإجراء دراسة عن استخدام الإنترنت بهدف مشاركة الموارد من جانب المكتبات الأكاديمية في الخليج العربي. وقد غطت الدراسة سبع مكتبات جامعية تمثل الدول الخليجية العربية . وقد استثمر الباحث خاصية البريد الإلكتروني وقام بالاتصال إلكترونياً بالجامعات المدروسة وتلقى إجابات المسؤولين فيها من خلال إكمالهم للاستبانة المرسلة إليهم وإرجاعها إلكترونياً. ومن ضمن ما بحثته الدراسة يهمنا التركيز على الخدمات المتوافرة للمستفيدين وخدمات الوصول إلى الإنترنت. وكان مما توصلت إليه

الدراسة أهمية استثمار الإنترنت وتقنياتها في التعريف بالخدمات المعلوماتية التي تقدمها للمستفيدين.

وفي دراسة مسحية قامت بها كل من لومباردو وميري(2003) Lombardo & Miree واستهدفتا معرفة ما إذا كان للإرشاد وتعليم استخدام المكتبة أثر في اتجاهات طلبة المرحلة الجامعية الأولى في إدارة الأعمال نحو استخدام مصادر المعلومات الحديثة بما فيها موارد الشبكة العالمية (الإنترنت)، وتوصلتا الباحثتان إلا أنه مع توسع الشبكة العالمية للمعلومات أصبح هناك جيل من الطلبة الذين يدركون أن الإنترنت هي مصدر المعلومات الأكثر معرفة وملاءمة وسرعة. كما دلت بعض دراسات التحليل الإسنادي على غلبة الاستشهاد بمواقع الشبكة العالمية للمعلومات على غيرها من أوعية المعلومات .

وقد أكدت الدراسة على أن التغيرات التي طرأت على اتجاهات الطلبة وسلوكيات بحثهم عن المعلومات كانت متمخضة عن عدة عوامل يبرز من بينها برامج الإرشاد وتعليم استخدام المكتبات حول موارد المعلومات وبناء تلك البرامج ومحتواها.

ومن المناسب أن نختتم هذا الجزء من استعراض الدراسات السابقة بذكر بعض ما جاء في كتاب "التقنيات والإدارة في خدمات المكتبات والمعلومات" وهو من وضع لانكستر وساندور ونقله إلى العربية حشمت قاسم (1421هـ/ 2001م) حيث خُصص فصل كامل عن التعليم والتدريب وجاء في هذا الفصل جزء فرعي بمسمى "المستفيدون عن بعد" وفيه رصد المؤلفان تجارب المكتبات الأكاديمية السباقة في تقديم خدمات الإرشاد والتدريب عبر الشبكة العنكبوتية للمستفيدين منها أينما كانوا ومن هذه الأمثلة ما ذكر المؤلفان بأنه :

"بدأت المكتبات مؤخراً تستخدم الإنترنت ونسيج العنكبوت لإتاحة بعض مقومات التعليم الذاتي في متناول المستفيدين، ولدعم مقومات التفاعل مع المستفيدين عن بعد واضعين في الحسبان أن المستفيدين الذين تتاح لهم مقومات الاتصالات عن طريق الشبكات قلما يفيدون من فرص التعلم المتاحة داخل المكتبة. ففي مكتبة جامعة تكساس تقرر أن يكون أفضل سبل ضمان التعليم الشامل بالنسبة للتعامل عن بعد، هو إعداد موجز إرشادي لتدريب المستفيدين،يشتمل على التعليمات الخاصة بالارتباط بنظم المكتبات المتاحة على الخط المباشر، بالإضافة إلى دليل للبحث عن المعلومات في الفهرس المتاح على الخط المباشر." (لانكستر وساندرو : 1421هـ 60-61).

ثالثاً:علاقة الدراسة بالدراسات السابقة :

إن المتبع للإنتاج الفكري العربي في مجالات المكتبات والمعلومات ليلحظ قلة الدراسات التي تتناول خدمات المعلومات، والأقل منها ما يركـز على دراسات المستفيدين، إلى جانب أن هناك ندرة ظاهرة في الدراسات التـي تبحث قضايا إرشـاد وتعليم وتدريب المستفـيدين على استخدام المكتبات ومصادر المعلومات وتقنياتها.

ولما تتيحه التـقنيات الحديثة للمعلومات والوسائل المتطورة للاتصـالات من فرص ذهبية لسد الفجوة بين المكتبات والمستفيـدين كان لابد من إجراء دراسات تقويمية لتشخيص الواقع بغية تحديد المشكلة ومن ثم اقتراح الطرق العلميـة للتغلب عليها في سبيل ردم تلك الفجوة والتي ربما تسببـت في عزوف المسـتفيديـن العرب من استـثمار المعلومـات، ولذا فإن هذه الدراسة الإجرائية في طبيعتهـا تأمل أن تضيف شيئاً لم تتطرق إليه الدراسات المرصودة ولا سيما العربية منها والتي أجريت في بيئتنا المحلية.

حدود الدراسة:

سعت الدراسـة إلى تقيـيم مواقع الجامـعات العـربية في سائر الوطن الـعربي في إطار الحدود التالية :

1 - الجامعات الأعضاء في الاتحاد العربي للجامعات العربية .

2 - الجامعات الحكومية العربية، وبذا تستثني الجامعات الأهلية والإقليمية .

3 - الجامـعات الحكومية العـربية التي تقدم معلـوماتها على موقـعها الرسمي بالعـربية أو الإنجليزية أوباللغتين معا.

وفيما يتعلق بتـقييم مواقع المكتبات التابعة للجامعـات محل الدراسة تم الالتزام بالحدود التالية :

1 - المواقع الرسمية للمكتبات المركزية أو الرئيسة ويستثني ما سواها من مكتبات فرعية.

2 - خدمات المعلومات الموجهة للمستفيدين.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع هذه الدراسة من جميع الجامعـات الحكومية العربية أعضاء الاتحاد العربي للجامعات العربية. ولذلك فقد تم اعتمـاد الموقع الرسمي للاتحاد العربي للجامعات العربية

وكان المصدر الرئيس للبيانات المشتملة على أسماء الجامعات، وأنواعها من حيث هي: حكومية أو خاصة، وتاريخ إنشاء الجامعة وتاريخ بدء الدراسة بها. والعنوان لموقعها على الإنترنت.

وقد أفاد الباحث من الموقع الرسمي لاتحاد الجامعات العربية بما أتاحه من قاعدة حديثة ومتكاملة للمعلومات عن جميع الجامعات المشتركة في الاتحاد. ولذلك تم الاعتماد على ما بينته هذه القاعدة من عناوين لمواقع الجامعات المدروسة على أنها عناوين رسمية وحديثة بناء على التحديث الظاهر على بيانات القاعدة. وبناءً على بيانات قاعدة معلومات الاتحاد فقد بلغ عدد الجامعات الحكومية العربية المسجلة في عضوية اتحاد الجامعات العربية(151) جامعة، وكان مجموع الجامعات التي لها مواقع رسمية (61) جامعة. ونظراً لقلة العدد فقد تم اعتماد دراسة كافة أفراد مجتمع الدراسة بدون استثناء.

منهجية الدراسة:

أداة جمع البيانات :

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية ، ولجمع البيانات من أجل الوصول إلى المعلومات اللازمة لإجابة أسئلة الدراسة، قام الباحث مستأنساً ببعض التجارب السابقة بتصميم قائمة مراجعة تهدف إلى قياس وتقييم مواقع الجامعات ومواقع المكتبات التابعة لها.

وقبل الشروع في استخدام الأداة تم عرضها على مجموعة من الخبراء ذوي العلاقة بموضوع البحث لفحص صدق الأداة وسلامة قياساتها، وقد أخذ الباحث بمقترحات المحكمين وأخرجت الاستبانة بعد إجراء التعديلات اللازمة.

وقد اشتملت الأداة على أسئلة عن لغة موقع الجامعة وما إذا كان لمكتبة الجامعة موقعاً مستقلاً وما لغته، ثم أسئلة عن ما يبينه الموقع من معلومات عن خدمات المعلومات المتاحة للمستفيدين، ثم تتدرج الأسئلة عن كيفية عرض المعلومات عن هذه الخدمات مع تركيز خاص على خدمة إرشاد وتعليم المستفيدين .

إجراءات الدراسة :

لكون الدراسة تتناول تجارب الجامعات العربية ومكتباتها المركزية في التعامل مع الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت Internet) فلقد عملت على تقسيم دور المواقع الممثلة

للمكتبات الجامعية الرئيسة التابعة للجامعات الحكومية العربية في التواصل مع المستفيدين. وتم تقصى مدى نجاح هذه المواقع في عرض خدمات المعلومات بشكل عام وخدمات إرشاد وتعليم المستفيدين بشكل خاص.

وبعد اعتماد عناوين مواقع الجامعات الحكومية العربية كما وردت في قاعدة البيانات الرسمية للاتحاد العربي للجامعات العربية تم استخدام الحاسب الآلي للاتصال بالشبكة العالمية للمعلومات وقام الباحث بزيارة مواقع هذه الجامعات واستعراض محتوياتها.

وجرى فحص وتقييم المواقع المدروسة لفترتين: الأولى في بداية شهر يناير 2004م والثانية في نهاية شهر فبراير 2004هـ. وخلال التقييم كانت العملية تبدأ بفحص الموقع الرسمي للجامعة، ثم تسجيل البيانات عن لغة الموقع يلي ذلك البحث عن الرابط إلى المكتبة المركزية للجامعة .

وبعد ذلك تأتي الخطوة الثانية وتبدأ باستعراض مبدئي لموقع المكتبة يتبعه تسجيل الانطباعات عن تنظيم المحتوى المعلوماتي للموقع، والذي يشتمل فحص ما إذا كان الموقع يشير إلى خدمات المعلومات الموجهة المستفيدين أم لا. ثم يتلو ذلك تقييم وجود الإشارات إلى الخدمات المعلوماتية عموماً، وبشكل مركز على صور وأشكال إتاحة خدمات إرشاد وتعليم المستفيدين .

عرض النتائج ومناقشتها:

بلغ عدد الجامعات العربية (الحكومية) أعضاء الاتحاد العربي للجامعات العربية 151 جامعة. وتبين بعد البدء في إجراءات الدراسة أن 61 جامعة أي ما نسبته (40,5%) من المجموع آنف الذكر لديها مواقع رسمية تمثلها على الإنترنت. كما بلغ عدد المواقع التي كانت تعمل أثناء إجراء التقييم وتقع ضمن حدود الدراسة من حيث اللغة المستخدمة 46 موقعاً بنسبة (30,5%) من العدد الإجمالي للجامعات الأعضاء.

وكان عدد الجامعات التي تقدم مواقعها الرسمية معلومات عن مكتباتها المركزية أو تتيح روابط مباشرة إلى المواقع الخاصة بتلك المكتبات 32 جامعة أي بنسبة (21,2%) من الإجمالي العام.

المواقع ولغة الاتصال:

ولما للغة من أهمية بالغة لكونها وسيلة الاتصال الأولى بين الجامعة ويمثلها موقعها الرسمي وبين متصفحي الموقع، وكذلك بين مكتبة الجامعة وبين المستفيدين الزائرين لموقعها

المعلوماتي، فقد احتل هذا الأمر سؤالين في استمارة التقييم وكانا عن لغة الموقع الرسمي للجامعة باعتباره البوابة الافتراضية الرئيسة إلى الجامعة وكذلك عن لغة موقع المكتبة ويتبين الوضع كاملاً من الجدول التالي:

اللغات المستخدمة للتواصل مع المستفيدين:

	العربية		الإنجليزية		العربية & الإنجليزية		المجموع العام	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
لغة موقع الجامعة	6	%18,8	11	%34,4	15	%46,9	32	%100
لغة موقع المكتبة	15	%46,9	12	%37,5	5	%15,6	32	%100

وكما يبدو فإن غالبية الجامعات المدروسة تعرض معلوماتها على مواقعها الرسمية مستخدمة العربية والإنجليزية، وذلك في مواقع لـ 15 جامعة وبنسبة (%46,9). وهذه الطريقة هي المثلى حيث أن للغة المحلية الرسمية على مستوى موقع الجامعة من العالم العربي الأولوية، ثم إنه من المناسب استخدام الإنجليزية كلغة ثانية للموقع وذلك لما لهذه اللغة من انتشار واسع حتى أصبحت لغة الاتصال العالمي إلى حد بعيد، ولا بد لجامعات العالم العربي من أن تعرف بنفسها بهذه اللغة في الفضاء المعلوماتي الفسيح.

ولكن يلاحظ من جهة أخرى، أن هناك عدد كبير نسبياً من بين الجامعات بواقع 11 جامعة وتمثل ما نسبته (%34,4) وهو ما يربو على ثلث مجتمع الدراسة، وعدد 12 موقعاً ممثلة للمكتبات الجامعية وبنسبة (%37,5) لا تعير للغة العربية اهتماماً يذكر في عرض المعلومات في مواقعها الرسمية وتستخدم الإنجليزية بديلاً كاملاً. إننا إذا ما تذكرنا أن هذه الجامعات جامعات عربية تقع في الوطن العربي، وتسعى إلى نشر التعليم العالي بين مواطنيها العرب، وتقع على عاتقها مسؤولية التنمية الفكرية والثقافية ونشر مفاهيم البحث العلمي من أجل خدمة المجتمع فإنها بذلك الإهمال والإعراض عن اللغة الخالدة - والرسمية لكل الدول العربية - والتي تعد وسيلة الاتصال الأولى بين هذه الجامعات وبين المتعاملين معها والمستفيدين من خدماتها قد أسست لفجوة سحيقة بينها وبين المجتمع ويخشى عليها أن توصف بأنها تتعالى على لغة القرآن الكريم في طريق وهمي للبحث عن العالمية، وعلى المسئولين عن هذا الأمر إعادة النظر والتنبه إلى أن هذه الطريقة لا تخدم بل تسيء إلى الموقع وربما سمعة ومكانة الجامعة.

المواقع وخدمات المعلومات:

لقد أتاحت تقنيات المعلومـات ووسائل الاتصالات والإنترنت طرقاً عديدة تنـبهت إليها المؤسسات التجارية فأوصلتها عن طريق التجارة الإلكترونية إلى النجاح في تسويق منتجاتها إلى مناطق شاسعة ومترامية من العالم.

ويثبت يوماً بعد يوم أنه لا حدود لاستخدام تقـنية المعلومات من أجل الاستثمار الأمثل نحو تحويل المكتبات ولا سيما الأكاديميـة منها إلى مكتبات إلكترونية تسعى إلى توفير وقت وجهد المستفيد في بيئة "المكتبة بلا جدران".

ولما كانت هذه الدراسة تهدف إلى قياس مدى استثمار المكتبات الأكاديمية العربية لكل ما تتيحه لها التقنيات المعلوماتية الحديثة من أجل تحقيق التواصل بينها وبين روادها، ولا سيما في جانب خدمـة إرشاد وتعليم وتدريب المستفيـدين - وهي القضية الهامـة والفاعلة نحو محـو الأمية المعلوماتيـة - اتضح وكما يبـدو في الجدول التالي أن هناك تقـصير كبـير في الإفادة من معطيات هذه التقنيات.

مستوى التعريف بخدمات الإرشاد وتعليم المستفيدين:

العناصر	مواقع المكتبات الجامعية	
	العدد	النسبة
1. إشارة موقع المكتبة إلى خدمة تعليم المستفيدين صراحة	14	%43,8
2. دعوة الموقع إلى الاستفادة من خدمة تعليم المستفيدين	6	%18,8
3. إعلان الموقع عن تفاصيل برامج تعليم المستفيدين	3	% 9,4
4. تقدم خدمة تعليم المستفيدين عبر الموقع	1	% 3,1

فكما يتـبين من الجدول أعلاه، يبرز الضـعف الشديد في استـثمار الإنترنت للتـعريف بأنشطة خدمات المعلومات الموجهة للمستفـيدين. حيث نجد ما مجموعه 14 جامعة وبنسبة (%43,8) من المجموع العام لـلجامعات المبحوثة تشـير مواقعها صراحـة إلى خدمة تعليم المستفيدين على أنها من الخدمات الموجهـة لرواد المكتبة عند رغبتهم زيارة المكتبة. ثم يتدنى العدد إلى 6 جامعات أي مانسبتة (%18,8) والتي تدعو مواقعها إلى الاستفادة من الخدمة الإرشادية وذلك بالمجيء إلى المكتبة للانخراط في برامج وأنشطة هذه الخدمات.

ومما هو معـلوم الآن أنه بإمكان المكتبـة أن تتيح ما شـاءت من المعلومات المفـصلة عن خدماتها وأنشطتها حتى يتكون لدى المستفيـدين التصور الكامل عن كل خدمة يبحثون عنها

أو يحتاجـون إليها. وفي هذا السياق نجـد أنه لم يتعد عدد الجـامعات التي تقدم مواقـعها إعلانات مـفصلة للأنشطة الخاصـة ببرامج إرشـاد وتعليم المستفـيدين عن ثلاث جامـعات وبنسبة (9,4%).

وأخيراً فإن ما كان يؤمل أن تكون قد وصلت إليه كل أو غالبية المكتبات الجامعية العربية من استثمار حقيقي ومتكامل لمعطيات تقنيات المعلومات والإنترنت لبناء علاقة حميمة وقوية بينها وبين المستفيدين لم يتحقق إلا في جامعة واحدة فقط وهي تمثل (3,1%). ولا بد هنا من الإشادة - بكل حيادية - بهذه المكتـبة الجامعية ذات الرقم (7) في الجدول العام حيث أنها قدمت أنموذجاً فريداً بين قريناتها من المكتبات الجامعية العربية.

التوصـيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية يوصي الباحث بما يلي:

1. أن يقوم اتحاد الجامعات العربية بمزيد من الخطوات والدراسات الهادفة إلى وضع معايير واضـحة ومـحددة تسـهم في الرقي بقـواعـد وأسس بناء المحتـوى المعلومـاتي لمواقع الجامعات العربية على الشبكة العـالمية للمعلومات (الإنترنت)، وعلى أن يدعوا الاتحاد الجامعات الأعضاء إلى تبني هذه المعايير الموحدة.
2. أن تتبنى الجامعـات العربية ومكتباتها اللغـة العربية - لغة رسميـة - لمواقعها، ولا يمنع ذلك من إتاحة المواقع بلغات أخرى على أن تكون لغات إضافية.
3. أن يسعى أصحـاب القرار في المكتبات الجـامعية العربيـة إلى تقديم الدعم بكل أشكاله وصوره لتبني تـقنيات المعلومات ومنها الشـبكة العالمية للمعلومـات (الإنترنت) لعرض صورة حيوية متكاملة عن محتويات المكتبة وخدماتها.
4. أن تولي المكتبات الجامعية الاهتمام اللازم بتوفـير برامج إرشاد وتعليم المستفيدين محليا في المكتبات والمستخدمين عن بعد.
5. أن تقوم المكتبـات الجامعية العـربية بدراسة التجارب الناجـحة الأخرى إقليميـاً وعالمياً للاستفادة منها في سبيل التحديث و التطوير.
6. أن يقوم الباحـثون المتخصصـون العرب بإجراء المزيد من الدراسات بهـدف تقييم واقع استخدام تقنيات المعلومـات في المكتبات الجامعية العربيـة مع عقد المقارنات اللازمة مع التجارب العالمية الناجحة.
7. أن يتم الاستـفادة من نتـائج هذه الدراسة لإجـراء دراسة أخـرى للمقارنـة بين مواقع الجامعات العربية الحكومية ومواقع الجامعات الأهلية والخاصة في الوطن العربي.

جدول رقم (1)
مواقع الجامعات العربية (الحكومية) على الإنترنت، وتتضمن المواقع روابط إلى مكتباتها

الجامعـــة	عنوانها على الإنترنت
1. الجامعة الأردنية	www.ju.edu.jo
2. الجامعة الهاشمية	www.hu.edu.jo
3. جامعة آل البيت	www.aabu.edu.jo
4. جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية	www.just.edu.jo
5. جامعة اليرموك	www.yu.edu.jo
6. جامعة مؤتة	www.mutah.edu.jo
7. جامعة الإمارات العربية المتحدة	www.uaeu.ac.ae
8. جامعة الشارقة	www.sharjah.ac.ae
9. جامعة البحرين	www.uob.edu.bh
10. جامعة ام القرى	www.uqu.edu.sa
11. الجامعة الإسلامية	www.iu.edu.sa/arabic/Default.asp
12. جامعة الإمام محمد بن سعود	www.imamu.edu.sa
13. جامعة الملك خالد	www.kku.edu.sa/Default/Default.asp
14. جامعة الملك سعود	www.ksu.edu.sa
15. جامعة الملك عبدالعزيز	www.kaau.edu.sa
16. جامعة الملك فهد	www.kfupm.edu.sa
17. جامعة الملك فيصل	www.kfu.edu.sa
18. جامعة الخرطوم	www.uofk.edu
19. جامعة البعث	www.baath.shern.com
20. جامعة تشرين	www.tishreen-univ.com
21. جامعة دمشق	www.damascusuniversity.edu
22. جامعة السلطان قابوس	www.squ.edu.om
23. الجامعة الإسلامية - غزة	www.iugaza.edu
24. جامعة بيت لحم	www.bethlehem.edu
25. جامعة قطر	www.qu.edu.qa
26. جامعة الكويت	www.kuniv.edu.kw
27. جامعة عمر المختار	www.omulibya.org
28. جامعة قار يونس	www.garyounis.edu
29. جامعة أسيوط	www.aun.eun.eg
30. جامعة الإسكندرية	www.igsrnet.net
31. جامعة المنصورة	www.mans.eun.eg
32. جامعة عدن	www.adenuniversity.edu.ye

جدول رقم (2)
الجامعات العربية ومكتباتها

عناصر الأسئلة	المكتبات الجامعية المدروسة																															
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32
لغة موقع الجامعة	E	E	ع E	E	ع E	E	E	E	E	ع	ع E	ع	ع	ع E	ع E	E	ع	ع E	ع	ع	ع E	ع E	ع E	E	E	ع E	ع E	ع E	ع E	E	ع E	ع E
لغة موقع المكتبة	ع E	E	E	E	E	E	ع E	E	E	ع	ع	ع	ع	ع	ع E	E	ع	ع E	ع	ع	ع	ع	ع	E	E	E	ع	ع	ع E	E	ع	ع
يشير موقع المكتبة إلى خدمة تعليم المستفيدين صراحة	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا
يدعو الموقع إلى الاستفادة من خدمة تعليم المستفيدين	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
يعلن الموقع عن تفاصيل برامج تعليم المستفيدين	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا
تقدم خدمة تعليم المستفيدين عبر الموقع	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا

المراجـــــع

المراجع العربية:

1. الجبري، خالد بن عبد الرحـمن. "دور الإنترنت في دعم وظائف المكتبة وتطويرها". - **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**.- مج7 ، ع1، (جمادى الآخر 1422هـ).- ص ص 66 - 82 .
2. جلفاند، مورس. "المكتبات الجامعية والتنمية الوطنية". ترجمة كامل العسلي.- **رسالة المكتبة**.- مج10،ع2 (1975م).
3. السالم، سـالم محمـد. "المكتبـات الجامعـية في المملكة العـربية السعـودية : دراسة للخدمات المقـدمة للمستـفيدين". - **مجلة مكتـبة الملك فهـد الوطنية**.- م2، ع2 ، (رجب - ذو الحجة 1420هـ).- ص ص 5 - 39 .
4. السريحي، حسن عواد. واقع المكتبات الجامعية السعودية على شبكة الإنترنت : دراسة مقارنة، ندوة المكتبات الرقمية الواقع وتطلعـات المستقبل.- الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز العامة.- (1423هـ/ 2003م) .
5. الشـربجي، نجيب. "الإنتـرنت والمكتبـة". - **رسـالة المكتبـة**.- مج32 ، ع3 (أبريل 1997م).- ص ص 58 - 70 .
6. عـبد الرحـمن، عـبـد الجبـار. "تقـييم المـكتبـة الجـامعـيـة وقيـاس مـحتـوياتهـا وأعـمالهـاوخـدماتهـا". - **مـجلة كليـة الآداب**.- جـامعـة البصـرة.- س13،ع15 (1399هـ/ 1979م).
7. عبد الهـادي، محمد فـتحي. "مكتبة المسـتقبل". - **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**.- مج9 ، ع17 (يناير 2002م).- ص ص 7 - 10 .
8. الفريح، فهد محمد. **العلاقة بين استخدام المكتبة الجامعية ومستوى التحصيل الدراسي لدى طلاب وطالبات جامعة الملك سعود**.- رسالة ماجستير غير منشورة.- الرياض: كلية التربية، جامعة الملك سعود، 1415هـ .
9. قاسم، حـشمت. "الإنترنت ومسـتقبل خدمـات المعلومات".- **دراسات عـربية في المكتبات وعلم المعلومات**.- ع2 (1996م).- ص ص 44 - 88 .
10. كلو، صباح محمد. "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنعاكساتها على المؤسسات المعلوماتية". - **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**.- مج6 ، ع2 ، (رجب - ذو الحجة 1421هـ).- ص ص 59 - 90 .

11. الكيلاني، أنمار وعمر همشري. "مهارات استخدام المكتبة لدى الطلبة الجامعيين وعلاقتها بتحصيلهم الدراسي". - **مجلة جامعة الملك سعود - العلوم التربوية**. - مج2، ع1 (1410هـ/1990م). - ص ص 355 - 382 .

12. لانكستر، فريد ريك والفرد وبث ساندرو. **التقنيات والإدارة في خدمات المكتبات والمعلومات** / ترجمة حشمت قاسم. - الرياض: مكتبة الملك عبد العزيز، 2001م.

13. محي الدين، حسانة. "الإنترنت في المكتبات ومراكز المعلومات: الإمكانات، الفوائد، التحديات". - **رسالة المكتبة**. - مج35، ع3 - 4 (أيلول - كانون أول 2000م). - ص ص. 5 - 26 .

المراجع الأجنبية:

1 . Dewald, Nancy H. "Web - based Library Instruction ; What is good pedagogy/ ".- **Information Technology and Libraries** .- Vol. 18, No1 . - P. 26-31.

2 . Ewart, G. "The Beginnings of Instruction in Library Use: Selected German Examples from the 17the to 19the Centuries .- **Research Strategies**. - Vol.4 (Fall 1986). - P. 177 - 184.

3 . Lombardo, S . V . and C . E . Miree. " Caught In The Web : The Impact of Library Instruction .-" **College & Research Libraries**. - Vol. 64, No 1 (2003) . - P. 6 - 21.

4 . Ochs, Mory, et. Al,. **Assessing the Value of an Information Literacy Program**, Cornell University, I thaca, Ny: Albert R. Mann Library (1991).

5 . Page, Mary and Martin A. Kesselman. "Teaching: The Internet:challenges and opportunities".- **Research Strategies** .- Vol. 12, No 1 (1994) . - P. 157 - 167.

6 . Siddiqui, Moid. "Adoption of Internet for Resources Sharing By The Gulf Academic Libraries".- **The Electronic Library** .- Vol. 21, No1 (2003). - P. 56 - 62.

7 . Tiefel, V.M. "Library User education: examining its Pust, Projecting its future".- **Library Trends** . - Vol. 44 (Fall 1995). - P. 318 - 338.

الاتجاهات الحديثة في قياس المعلومات مراجعة علمية (1)

د. محمد جلال غندور
أستاذ علم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة (فرع بني سويف)

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة المقصود بقياس المعلومات ونطاقه، وقيمة المعلومات وجودتها، ونبذة تاريخية عن تطور مصطلحات منظومة القياسات، والإنترنت وقياس المعلومات.

أولاً: التمهيد ونطاق المراجعة:-

1-1- تمهيد:

تعتمد هذه الدراسة على مصطلحين أساسين هما القياس والمعلومات. . . وإذا كانت المصطلحات المقابلة باللغة الإنجليزية واضحة في كلمتين أيضا هما القياس Measurement والمعلومات Information إلا أن المصطلح الإنجليزي Informetrics يترجمه البعض للغة العربية بالقياسات المعلوماتية، وبالتالي فهو يختلط أحياناً في الدراسات العربية مع المصطلحات المحددة الأولى، على الرغم من وجود اختلاط أو تداخل Overlap عند بحث الإنتاج الفكري الأجنبي كما سيتضح فيما بعد.

وعلى كل حال فالانفورمتريقا جزء من منظومة مصطلحات تهدف للقياسات الكمية للمواد الوثائقية وتضم جميع الدراسات التي تسعى للتعبير الكمي عن عملية الاتصال المكتوب وذلك عن طريق تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية. . . ويرى البعض مثل سينجوبتا أن هذه المنظومة تتكون من (الببليومتريقا والسيانتومتريقا والانفورمتريقا والليبرامتريقا) (Sengupta , I.N. , 1992) بينما يرى البعض أن هذه المنظومة تتكون من

أساليب القياس الثلاثة الأولى بالإضافة إلى التكنومتريقا والويبومتريقا Technometrics and Webometrics (Wormell , 1, 2001) بينما يضيف آخرون مصطلحاً آخر متعلق بالقياس هو السيبرمتريقا Cybermetrics، وهو اسم لدورية علمية تتناول القياسات الفضائية في المجالات الثلاث (الببليومتريقا والسيانتومتريقا والانفورمتريقا) كما صدرت منذ عام (1979) دورية دولية تحت اسم Scientometrics لتصبح الدورية العلمية المحورية في مجال قياسات الببليومتريقا والسيانتومتريقا والانفورمتريقا وإن كانت النسبة المئوية للإنتاج الفكري في دورية مستخلصات المكتبات والمعلومات LISA هي 82% للببليومتريقا، 17% للسيانتومتريقا و1% فقط للانفورمتريقا (Sengupta , I.N.,1992) ولعل التطورات الحديثة أن تغير هذه النسبة بمعدلات مختلفة وإن كان هذا العرض والتحليل هو لمصطلح الانفورمتريقا.

1-2- قياس المعلومات: تعريفها ونطاقها

هو مصطلح هذه المراجعة العلمية ويحتاج أيضاً إلى بعض التحديد والإيضاح، فالقياس لا يكون علماً ولكن التعبير الكمي عن الظواهر بالقياس يخدم أغراضاً عديدة ربما لا يتم الوصول إليها بطرق أخرى، وعن طريق اختيار وحدة منتظمة للقياس والتحليل، نستطيع القيام بالمقارنات عبر الزمن وعبر المكان. . . ونستطيع الوصول إلى معلومات قيمة فيما يتعلق باتجاهات ونماذج التطور والتحديث، ولكن القياس قد يكون موضوعياً يعتمد على الأرقام وعلى وحدات تحليل متفق عليها (كالبت Bits في الحاسبات والدولار والأفراد العاملين في قطاع المعلومات مثلاً. . .)، وقد يعتمد على التقييم الذاتي حين نتعرف على رضى المستفيدين عن خدمات المعلومات مثلاً، كما قد تكون القياسات مضبوطة بالمعايير العلمية، ولكن تفسير هذه الأرقام ووصلها بالمشكلات المعروضة قد يعتمد على الانطباعات والمصالح الذاتية.

أما عن المعلومات فهو مصطلح مراوغ وضع له يوزوا الصيني أكثر من (300) تعريف فالمعلومات جزء من طيف المعرفة (البيانات - المعلومات - المعرفة - الحكمة) حيث تستخدم المعلومات بطريقة تبادلية مع البيانات كمواد خام (الحروف، الأرقام، الرسوم. . .) كما أن المعلومات هي الوصول لمرحلة تجهيز البيانات ومعالجتها، كما تستخدم المعلومات تبادلياً مع المعرفة والحكمة والفرق هنا في درجة الإدراك والاستيعاب والتطبيق في الرأي والحكم الإنساني، هذا مجرد تفسير نجده في الإنتاج الفكري فضلاً عن تفسيرات أخرى عديدة فهل المعلومات سلعة (لها قيمة اقتصادية) ؟ هل المعلومات طاقة (كخاصية طبيعية للكون Universe، وجزء من تركيبه) ؟ هل المعلومات رسالة أم محتوى الرسالة ومعناها ؟

هل المعلومات أثر لعملية الاتصال أو نقل الإشارات Transfer of signals ؟ وجميع هذه المعاني والنماذج والمعادلات المتصلة بالمعلومات تحتاج إلى طريقة أو طرق للقياس.

وأمام هذه الأبعاد والمتغيرات فقد قام معد هذه المراجعة العلمية بحصر دراسته في الإنتاج الفكري العربي والأجنبي الذي حددته اللجنة وهو "قياس المعلومات Measurement Information" على أن تشمل "الانفورمتريقا" خصوصاً عند وجود علاقة بين الاتصال المحسوس Tangible المتمثل في منظومة البيليومتريقا والاتصال غير المحسوس Intangible المتمثل في المعلومات والذي أطلق عليه العالم ماكلوب Machlup في أوائل الستينيات قياس أو صعوبة قياس مالا يقاس Measuring the Unmeasurable (Machlup , F.,1962) على أن يكون التركيز على الإنتاج الفكري في التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين ويستثني من ذلك بعض المصادر اللازمة لاستكمال الإطار النظري والتاريخي لقياس المعلومات.

ثانياً: الإجراءات المنهجية

2 - 1 - الإنتاج الفكري العربي في المكتبات والمعلومات:-

لقد بدأ المراجع بهذا الإنتاج الذي قام به أ.د. محمد فتحي عبد الهادي للأعوام (1986 - 1990) (1991 - 1996) فلم يجد مصطلح قياس المعلومات وإن كانت هناك رؤوس موضوعات قريبة وهي القياسات الببليوجرافية والبيليومتريقيا وإنتاجية المؤلفين وتحليل الاستشهادات المرجعية وقياس الأداء وكان هناك في المجلد الأول (20) مؤلفاً وفي المجلد الثاني (70) مؤلفاً ومع ذلك فليس من بين هذه الدراسات أي واحدة عن قياس المعلومات وبسؤال أ.د. محمد فتحي عبد الهادي عن البحوث التالية في الأعوام (1997 - 2001) والتي يقوم بإعدادها في الوقت الحاضر أفاد بأنها لا تتضمن إنتاج فكري عن قياس المعلومات ويمكن الإشارة إلى أن المجلد الأول احتوى على مصطلح القياسات الببليوجرافية مواد من (1825 - 1844) أي عشرين مدخلاً وإلى جانب الدراسات النظرية عن نمو الدراسات الببليومترية وقوانينها وتطبيقاتها المتمثلة في المؤلفين (أحمد بدر / أوديت بدران / أحمد تمراز / ميسون جسو / شوقي سالم) فهناك دراسات تطبيقية والتي تشكل معظم المواد الواردة عن الدراسة الببليومترية لخصائص الإنتاج الفكري في النتاج الفكري العراقي أو دوريات العلوم البحتة أو للأطباء العرب المتمثلة في المؤلفين (محمد الخفاجي / شوقي سالم/ هاشم فرحات / زينب محفوظ).

أما المجلد الثاني فقد احتوى على نفس المصطلحات الواردة في الدليل الأول وذلك

ضمن البنود (2589 - 2657) أي 69 مدخلاً تناول معظمها أطروحات علمية عن الدراسات البيليومترية والإنتاج الفكري المكتوب وقياس الإنتاجية وغيرها المتمثلة في المؤلفين (فاتن بامفلح - كمال البدوي - عبد المجيد بو عزة - جاسم جرجيس - مصطفى حسام الدين - سمير نجم حمادة - حامد الشافعي - طلال الزهيري - فاطمة السامرائي - أمين سيدو - صالح عاشور - عبد الجبار عبد الرحمن - تهاني عبد العزيز - محمد فتحي عبد الهادي - عبد الرحمن العكرش - أسامة محمود - محمد جلال غندور - عبد الرحمن فراج - وحيد قدورة - عامر قنديلجي - نعمات مصطفى- حورية مشالي - أبو بكر الهوش..)

وقد احتوت بعض كتب أحمد بدر في علم المعلومات ومناهج البحث والاتصال العلمي على الدراسات البيليومترية فضلاً عن مقالته المنشورة بمجلة مكتبة الملك فهد عن الإنتاجية العلمية في كل من مصر والسعودية وهي الدراسة الوحيدة السيانتومترية في الإنتاج الفكري، كما احتوت بعض كتب حشمت قاسم المؤلفة أو المترجمة على دراسات ببليومترية متنوعة. ومع هذا العرض السريع للموضوعات والمؤلفين العرب، فليس من بينها أو من بينهم من كتب عن قياس المعلومات وواضح أن المؤلفين المذكورين يشكلون قطاعاً محورياً في دراسات المعلومات في الوطن العربي.

2-2- الإنتاج الفكري الأجنبي في المكتبات والمعلومات:-

تمثلت الخطوة التالية في استشارة قواعد البيانات وبدأها المراجع بقاعدة EBSCOHOST Email وكانت نتيجة البحث مفاجأة لمعد هذه المراجعة، إذ كانت الاستجابة من قاعدة البيانات هذه ذات النص الكامل Full-Text حوالي (1500) صفحة تم تنزيلها Downloading شاملة لعدد (81) بحثاً باللغة الإنجليزية أي أن نتيجة البحث الذي أراده معد هذه المراجعة حصراً للإنتاج الفكري في مجال قياس المعلومات كانت حصاراً للباحث أمام هذا الفيض من الإنتاج، وكان لابد من محاولة الفكاك من هذا الحصار بالاختيار Selection، فقد تبين له أن هذا الإنتاج يحتوي على عدد مناسب من مراجعات الكتب عن قياسات المعلومات وقد التقطها معد المراجعة وادخلها ضمن مراجعته، أما الإنتاج المتبقي فقد حاول تقسيمه حسب المصدر Source أي أن يختار منه المنشور في دوريات المكتبات والمعلومات وأن يستبعد المنشور في دوريات أخرى يذكر منها:

* Electronic Engineering Times
* Economist

* IBM Systems Journal
* Journal of Computational & Graphical Statistics
* Neural Computation
* Phi Delta Kappan
* Electronic Engineering
* Fortune
* Electronic Design
* Discourse Processes
* Prism Radio

وكانت الدوريات المتصلة بالمكتبات والمعلومات والتي تحتوي على عناوين في قياسات المعلومات مايلي:

* Information Processing and Management
* Journal of The American Society of information Science and Technology
* Journal of Academic Librarianship
* Futures.

ثم قام معد هذه المراجعة باستشارة قاعدة بيانات (LISA) خصوصاً في التسعينيات وأواخر الثمانينيات (1985 - 1999) فكانت الجولة الأولى المعتمدة على رأس موضوع قياسات المعلومات شاملة لعدد (151) تسجيلة ببليوجرافية باللغة الإنجليزية، وقد قام الباحث بفحص كل عنوان على حدة ومدى ملاءمته للمراجعة خصوصاً من حيث وجود مستخلص، وكانت حصيلة الاختيار منها (37) تسجيلة ببليوجرافية، كما استشار الباحث أيضاً قاعدة بيانات إريك (ERIC Database 1992-2002) حيث كانت المنتجات تسع تسجيلات باللغة الإنجليزية وكانت الدوريات المشمولة في هذه القواعد هي نفسها السابقة إضافة إلى الدوريات التالية:

* International Information and Library Review
* Annual Review of Information Science & Technology
* Advances in Librarianship
* Library Trends
* College & Research libraries.

كما قام معد هذه المراجعة بتصفح بعض الدوريات الأولية والمراجعات الحديثة في (Arist) وهي المراجعة السنوية لعلم المعلومات وفي (Elis) وهي موسوعة المكتبات

والمعلومات خصوصاً تلك التي صدرت في أوائل القرن الحادي والعشرين استكمالاً لهذا الحصر وفكاكاً من حصار فيضان المعلومات الذي لابد معه من الانتقاء والاختيار، والتركيز على الإنتاج الفكري المتاح بالمكتبات بالقاهرة وأخيراً فقد استعان المراجع بالإنترنت لاستكمال بعض النواقص التي تكشفت له وبعد حذف المتكرر من هذه الدراسات وكذلك ما ليس له علاقة وثيقة بمجال الدراسات، وقد قام بالاطلاع على المستخلصات عند عدم توفر الأصول.

ولابد للباحث قبل عرضه للجوانب الأساسية للمعالجة الإشارة إلى:

1- عدم وجود حدود قاطعة فاصلة بين الجوانب التي عالجها مراجع الدراسة إذ هي تتكامل مع بعضها البعض.

2- إذا كان الاختيار الذي وضعه معد هذه المراجعة قد اعتمد أساساً على استبعاد مصادر النشر والتي كانت معظمها في العلوم الهندسية والفيزيائية والرياضية والاعتماد أساساً على دوريات المكتبات والمعلومات، فقد كانت هذه الأخيرة تتناول بعض هذه الجوانب الرياضية الإحصائية وبالتالي فالقائم بإعداد المراجعة مقتنع بأن المستقبل سيحمل في طياته ضرورة سيطرة اختصاصي المكتبات والمعلومات على الأساليب الرياضية والإحصائية حتى يتمكن من استيعاب ما يكتب عن المعلومات في مختلف الدوريات والإنتاج الفكري، وأن يساير بذلك متخصصون أيضاً في مجالات الحاسبات والاتصالات والإدارة وغيرهم.

ثالثاً: قياس المعلومات وقيمتها وجودتها:

تعد قضية القياس من بين القضايا المشتركة مع جميع مداخل نظرية المعلومات وتبرز الصعوبات عند محاولة التعرف على أشكال القياس المختلفة التي تهم عالم المكتبات والمعلومات، كما يتضح ذلك في الدراسات التالية:

3-1- قياسات المعلومات:

1- قام الباحث كورنيليوس (Cornelius , 2002) في مراجعته التي وضع لها عنواناً هو "تنظير المعلومات من أجل علم المعلومات" باستعراض معاني مصطلح المعلومات كما جاءت في دراسة ويرزج (Wersig , 1993)، لأن تحديد معنى المعلومات - في رأيه - سيمهد الطريق أمام القياس المطلوب، وقد حدد ويرزج ستة معاني للمعلومات متأثرة بمرحلة شانون وويفر ثم أضاف إليها ما أسماه بنظرية ما بعد الحداثة لعلم المعلومات

حيث يرى في هذه النظرية أن المعلومات تقدم لنا الترتيب Order للملاءمة مع عالم حديث معقد، أما المعاني الست فهي:

أ - **التركيبات Structures** حيث تمثل المعلومات تركيبات هذا الكون (وسيشير المراجع إلى أعمال ستونير Stonier عن المعلومات كخاصية طبيعية للكون Uni-verse.

ب - **المعرفة** حيث يرى ويرزج أن المعرفة التي تأتي من الإدراك Perception هي المعلومات (وسيشير المراجع إلى طيف المعرفة: البيانات / المعلومات / المعرفة / الحكمة في الإنتاج الفكري).

جـ - **الرسالة Message** والمعلومات هي محتوى الرسالة.

د - **المعنى Meaning** يمتزج مفهوم البيانات والمعلومات في معنى واحد في رأي ويرزج.

هـ - **الأثر Effect** المعلومات هي أثر لعملية معينة حيث تقلل الشك أو تغير في المعرفة أو تضع حلاً مبدئياً لحالة معرفية لا تخضع للقياس Anomalous في عقل المستقبل.

و - **عملية**، والمعلومات هنا عملية وعادة ما تكون عملية نقل Transferوقد أضاف ويرزج إلى أفكار السبعينيات في التسعينيات (1993، 1997) من أن المعلومات تزودنا بحالة من النظام Order للملاءمة مع العالم الحديث المعقد، كما حاول ويرزج توحيد وتكامل هذا كله في نظرية تركز على المعلومات، وتدور حول تقليل تعقيدها Reduction of Complexity وليس تقليل الشك Uncertainty كما هو متداول في الإنتاج الفكري حيث عرف المعلومات هنا بأنها كمية التعقيد الذي يمكن تقليله أو أنها المعلومات التي تم تقليل تعقدها (Wersig , 1997: 225).

كما تناول كورنيليوس أيضا جانبي القياس والمعنى والمعلومات الخطأ Mis-Information

وفي مراجعته للمعاني الست للمعلومات ورؤيته المعاصرة لمعناها، حيث أشار كورنيليوس (ص414) إلى أن جميع هذه النماذج بل والمعادلات المتصلة بالمعلومات تحتاج إلى طريقة أو طرق للقياس، كما أن المعلومات الخطأ تحتاج أيضاً إلى إيضاح في هذا الصدد. وقد تناول كورنيليوس قضية المعنى والمعلومات وأن المعلومات هي معنى

الرسالة بالإضافة إلى أي معلومات أخرى ذات علاقة بالمعنى والسياق Relevant Contextual ومتاحة للشخص المستقبل للرسالة، وهناك أنواع عديدة من القياسات، فنموذج شانون للاتصال - مثلاً - يقيس إما كمية المعلومات الخاصة بقدرة القناة Channel Capacity أو المدى الذي يمكن من خلاله تقليل الشك وهذه وظيفة احتمالية. ومن الواضح أن الأكثر أهمية لعلم المعلومات هو قياس كمية المعلومات المستلمة Received وليس كمية المعلومات المرسلة أو كمية التأثير على مستقبل المعلومات، ومع صعوبة قياس المعلومات التي يتم استغلالها كمياً، فإن التأثير على مستقبل المعلومات سيتم التعبير عنه بطريقة غير كمية (أي أن التأثير سيكون إما إيجابياً أو سلبياً).

2- أما مقال **ساراسيفيك** (Saracevic , T.1999) فقد ناقش مصطلح المعلومات ومعانيه وتعريف المعلومات في علم المعلومات وفي مجتمع المعلومات، وهناك تعاريف عديدة لمصطلح المعلومات إذ بلغت أكثر من 300 تعريف لدى يوزوا الصيني (1988) والتساؤلات الخاصة بالمعلومات هل هي بيانات ؟ هل هي معرفة؟ هل هي سلعة أم طاقة أم اتصال أم حقائق ؟ أم أنها كل ما نرى وما نسمع وما نحس به من مشاعر ؟ أي أنها موجودة بيننا وحولنا وداخلنا حيث تعد إحدى عناصر الكون الذي تعيش فيه وإن كانت هذه التساؤلات لا تحمل إجابات شافية.

وعند معالجته للمعلومات ضمن علم المعلومات فقد صرح بأنه لا يستطيع إعطاء إجابة علمية محددة. كما أن استخدام مصطلح المعلومات يختلف باختلاف العلوم فهي في علم النفس مثلا متغير يتعلق بالعمليات النفسية وفي الاقتصاد متغير يتعلق بالتنمية... وهكذا والمعلومات في علم المعلومات مرتبطة بالرسائل شأنها في ذلك شأن علم الاتصال... وهذا الارتباط بالرسائل يعتبره ساراسيفيك تعبير عن علم المعلومات في أضيق معانيه أما بالنسبة للمعنى الواسع فالمعلومات تتصل مباشرة بالتجهيز والمعالجة والفهم المعرفي ذلك لأن المعلومات تنتج عن تفاعل اثنين من التركيبات المعرفية وهما العقل والنص Mind & Text أما المعلومات في المعنى الأوسع فهي تلك التي تعامل في السياق Context وفي علم المعلومات يجب أن ينصب اهتمامنا على المعنى الأوسع ضمن الدور الاجتماعي لعلم المعلومات وهكذا تتعدد القياسات طبقا لرؤيتنا للمعلومات في تنظيرها (Cornelius , I 2002) أما المعلومات في مجتمع المعلومات فهي ترى كإحدى ركائز هذا المجتمع في تكنولوجيا المعلومات (الحاسبات والاتصالات) وهي ترى كقياس لقطاع المعلومات الرائد والقائد لقطاعات المجتمع المعلوماتي الأخرى

وهي قطاعات الخدمات والصناعة والزراعة وتتعدد القياسات المعلوماتية أمام نظرتنا لهذا المجتمع المعلوماتي وركائزه الاقتصادية والتكنولوجية وأهدافه الاجتماعية والسياسية.

3- أما الباحثين تاج ساتكليف وزميله فريك (Tague-Sutcliffe, 1998) فقد قاما بقياس ما أطلقا عليه بالمكون المعلوماتي Informativeness للوثيقة، ويتحدد هذا القياس بما يستوعبه المستفيد من الوثيقة، أي أن الباحثان كان يهتمان بالحصول الفعلي على الوثائق وفي هذه الحالة فإن الاستجابة لاستفسار معين معناه الحصول على سلسلة من الوثائق والتي يمكن عن طريقها التعبير الكمي عن المكون المعلوماتي وفي هذه الحالة فيعد القياس هو قياس لخدمة المعلومات وليس لقياس ذاتها.

4- يمكن استعراض بعض ما جاء في كتاب تاج ساتكليف (Tague-Sutcliffe, 1995) باعتباره أفضل كتاب في قياس المعلومات حيث حصل على جائزة أفضل كتاب في علم المعلومات ومنحته الجمعية الأمريكية لعلم المعلومات هذه الجائزة عام 1996 (Frike ,M , 1998: p. 385) وكان تعليق فريك أنه على الرغم من أن الكتاب يحتوى على العديد من التقديمات الرياضية الصعبة (التي تجلب التعاسة للقارئ العادي (Mathematical Infelicities) حسب تعبير فريك، فإن هذه الرياضيات لصعوبة استيعابها لغير المتخصص ربما تكون قد حجبت الكثير من الأفكار العميقة التي عرضتها تاج ساتكليف ويستعرض فريك نظرية تاج ساتكليف، (التي ماتت بعد حصولها على الجائزة عام 1997) ويشير بأنها تستعرض وجوها رئيسية في خدمات المعلومات منها:

* المكون المعلوماتي للوثيقة Informativness بالنسبة للمستفيد (في ظرف معين).
* ترتيب تقديم الوثائق للمستفيد (في ظرف معين).
* الوثائق غير المقدمة للمستفيد (على اعتبار أن هذه الوثائق ذات مكون معلوماتي) (في ظرف معين).
* الزمن خصوصاً تأخر تسليم الوثيقة Delivery.
* عدم الاستجابة لاحتياجات المعلومات في المجتمع.

وفي عشرة صفحات من القطع الكبير بشرح فريك نظرية تاج ساتكليف، حيث يوضح أنها رؤية عميقة أن يقوم الباحث بتركيب Construct كيفية استخدام المستفيد للتسجيلة وكيفية الاعتماد على ذلك في قياس خدمة المعلومات، حيث قدمت ساتكليف العديد من المعادلات Formulas لتوضيح التعميمات الرياضية المناسبة.

5- ودافع الباحث كونر وزميله ياب (Thong,J.,1996) عن أهمية مدخل رضى المستفيدين كمقياس لفاعلية نظم المعلومات، أي أنهما اختبرا عامل رضى المستفيد ومدى ملاءمته

كمقياس لفاعلية نظم المعلومات، وقد قام الباحثان بمراجعة الإنتاج الفكري الخاص بفاعلية التنظيم، ثم أبرز مشكلات هذا الاتجاه واستخدام الإنتاج الفكري لعلم النفس الاجتماعي لتوضيح هذه المشكلات، ذلك لأن النظريات والنماذج من العلوم السلوكية تقدم لنا أساساً سليماً لفهم تلك المشكلات مع الاستعانة بمفاهيم وممارسات رضى المستفيدين، ويقدم لنا الباحثان في النهاية المبادئ التي يجب أن نفيد منها عند استخدام رضى المستفيد كمقياس لفاعلية نظم المعلومات.

6- وفي متابعة لاستعراض الإنتاج الفكري في قياس المعلومات أشار الباحث جوثام (Gowtham , M.1995) إلى كل من كول وديبونز وديفلن، حيث قام الباحث كول Cole (Cole , 1997) بدمج المعادلة الأساسية لبروكس الخاصة بالقياس الكمي المعتمد على قياس المحتوى المعلوماتي لشانون Shannon في عملية المعلومات حيث يزعم الباحث كول Cole بأن ذلك يمكن أن يقيس تأثيرات المعلومات الجديدة على التركيب المعرفي. أما ديبونز (Debons , 1992) فقد فضل مدخلاً آخر وطور مفهوماً جديداً أسماه إنفورم Inform الذي وضعه الباحث ديفلن (Devlin 1991) كأساس لنظرية المعلومات، ولكنه لم يشرح تفاصيل المفهوم، وقد قام الباحث جوثام بشرح وحدة الإنفون Infon كوحدة لقياس المعلومات في نسق منظم Organized System وذلك كمدخل لقياس المعلومات الفنية في الوثيقة، أي أن الباحث يقدم مفهوم لقياس كمية المعلومات الموجودة في النسق المنظم حيث يمكن قياس المحتوى المعلوماتي على أساس وحدات المعلومات الموجودة في النظام فضلاً عن الطريقة التي تم عن طريقها تركيب المعلومات ووحدة المعلومات التي يمكن تعريفها بأنها أي فكرة أو بيانات مصحوبا بجميع المقومات (المعلمات) Parameters اللازمة والكافية لفهمها.

7- وهناك مدخل مختلف تماماً للقياس طرحه الباحث **سللينس** (Sillince E , 1995) والذي رأى قياس قيمة المعلومات في قياس قنوات المعلومات التنظيمية، ولكن ذلك يدخل في إطار نظريات المؤسسات وليس في نظريات المعلومات.

8- وهناك أيضا محاولات الباحث بوهن (Bohn, R ,1995) لقياس المعرفة ويعتمد قياسه على مقدار الفهم عن تأثيرات متغيرات المدخلات على المخرجات، وقام بتحديد ثمان مراحل لهذا الطيف من الجهل التام إلى المعرفة الكاملة، وإذا ما وصلنا لمرحلة المعرفة الكاملة فيمكن ميكنة العملية بالكامل حتى تعمل بدون تدخل الإنسان وقد وضع بوهن تحفظاً في هذا الشأن وهوأننا لن نصل إلى مرحلة المعرفة الكاملة ولكننا يمكن أن نقترب منها.

9- **أما الباحث روبرت هيز** (Hayes , R.1993) فقد اقترح قياساً كمياً، واعترف بأن قياس المعلومات مشكلة معقدة واعتبرها مشكلة لم يصل أحد إلى حلها عندما كتب مقالة عام 1993، ولكنه اقترح قياساً للمعلومات من أربع مراحل وأسس أفكاره على نموذج شانون لنقل البيانات. وقد أضاف هيز تعميماً لقياس شانون لمسايرة الانتروبي Entropy (الانتروبيا: عامل رياضي يعتبر مقياساً للطاقة غير المستفادة في نظام دينامي حراري (فيزياء): المورد ص315)، ثم قدم لنا معادلة رياضية لحساب تحليل البيانات واختصارها كمراحل نهائية لعملية المعلومات، ويمكن للمراجع الإشارة لبعض تفصيل ما جاء في مقال روبرت هيز السابق الإشارة إليه حيث بدأ هيز مقاله عن قياس المعلومات بتقديم ومناقشة مجموعة من قياسات المعلومات داخل الإطار الذي وضعه لتعريف المعلومات كصفة للبيانات (أي الرموز المسجلة) والتي تمثل وتقيس تأثيرات التجهيز والمعالجة على البيانات، وقد عالج روبرت هيز الاستخدامات الدارجة للمصطلح، Colloquial فضلاً عن المصطلحات الأخرى والتطور التاريخي لنظريات القياس المتعلقة والمشكلات التي مازالت تنتظر الحل، كالملاءمة بين الاستخدامات الدارجة والنظرية للمعلومات، وفي تعريف روبرت هيز للمعلومات تلعب المعالجة دوراً محورياً، وقد حدد هيز أربعة مستويات للمعالجة وهي أ- نقل المعلومات ب- اختيار المعلومات جـ- تركيب المعلومات د- تصغير البيانات Data Reduction ولكل واحدة من هذه المستويات يحدد هيز القياس المناسب ومبرراته.

10- أما الباحث **روبرت لوزي** Losey فقد نشر كتابه عن علم للمعلومات: القياسات والتطبيقات عام 1990 حيث أشارت مراجعة الكتاب التي أعدها إدوارد ستون Stone في مجلة (Australian Library Review , May 1992) إلى أن هذا العمل يحاول التعرف على طبيعة المعلومات ككيان يمكن قياسه حيث يربط النظرية المعلوماتية بمختلف مفاهيم علم المكتبات والمعلومات ولعل المقدمة المتميزة لهذا الكتاب تشير إلى قياسات المعلومات لشانون Shannon والإنتروبيا ومجالات الدلالات Semantics والمنفعة، واتخاذ القرارات الإحصائية وموضوع Fuzziness أما باقي المحتويات فتقدم سلسلة من النماذج لمفاهيم علم المكتبات والمعلومات في علاقتها بتعاريف وقياسات المعلومات ومن بينها: تكوين وفك الرموز Encryption، المعلومات والقضايا الببليومترية واسترجاع المعلومات.

وهناك عدد كبير من الدراسات (التي تدعو للدهشة) نظراً لمعالجتها للديناميكا الحرارية Thermodynamics وعلاقتها بنظم التنظيم الذاتي والنماذج الوراثية والشبكات

العصبية Neural Networks ونظرية اتخاذ القرارات وتأتي جميع هذه الدراسات تحت موضوع قياسات المعلومات.

أما مراجعة كتاب لوزي فقد ظهرت في مجلة (Library Resources and Technical Services) وأعد هذه المراجعة كاندي شوارتز Schwartz ويبدأ المراجع من افتراضات الكتاب وهو أن المعلومات يمكن قياسها، وأن علم المعلومات مجال يمكنه استخدام قياسات المعلومات للوصف والتنبؤ بالنسبة لإنتاج المعلومات واستخدامها وتبادلها واسترجاعها، وأن قياس المعلومات ويمكن أن يكون نوعياً أو كمياً، نصياً أو رقمياً، وأن وحدة القياس يمكن أن تكون البت Bits أو الدولار أو درجة تأييد الفرض وأن هذه المقاييس المختلفة تطبق على مجالات الدراسة المختلفة مثل اتخاذ القرار والعلوم العصبية Neurosciences والعلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية، كما أن هذا الاستخدام للقياسات المختلفة يتفق مع القوانين والنماذج المختلفة المستخدمة في الكيمياء والفيزياء لوصف الوجوه المختلفة للطبيعة.

11- أما بالنسبة لكتاب ستونير(1990) عن التركيب الداخلي للكون فقد قام بمراجعته برنارد نيلور Neylor وقال في مراجعته إن هذا المجلد المبدئي لستونير هو بحث من بين مجلدات ثلاثة مخطط لها لموضوع في غاية الصعوبة وموجه للأبناء الأكاديميين ممن يدرسوا علم الفيزياء ذلك لأن المؤلف قد ربط بين علم المعلومات مع الميكانيكا الكمية Quantum Mechanics والديناميكا الحرارية بإظهار أدلة تؤكد على أن المعلومات هي حجر الأساس للبناء الأساسي للعالم Physical property which exists independently والتي يصعب قياسها Your ability to decode it ويظهر لنا ستونير أن الجدول الواحد من الطاقة يوازي تقريبا (1023) بت من المعلومات، وفي امتداد تحليلي لانتروبيا المعلومات يبين لنا كيفية تحويل الطاقة إلى معلومات من خلال العمل، وعلى الرغم من صعوبة وغموض استخدام الرياضيات في القياس لمعظم القراء إلا أن القضايا المطروحة ومنطقيتها تبدو معقولة ومتماسكه.

12- وأخيرا فقد ميز بروكس في قياسات علم المعلومات بين الموضوعية والذاتية حيث أوضح برترام بروكس (Brookes , B, 1980) أن القيام بعدّ الوثائق يعتبر نشاطاً موضوعياً ذلك لأن هذا العدّ سيكون نتيجته واحدة مع جميع من يعدّ هذه الوثائق، ولكن قراءة الوثائق والحكم على علاقتها بمجال معين يعتبر من الأنشطة الذاتية التي يختلف فيها فرد عن آخر أى أنها لايمكن أن تكون موضوعية تماماً بواسطة عدد مختلف من الناس وإذا كان البحث عن فاعلية نظم استرجاع المعلومات يعتمد على

العدّ الموضوعي للوثائق ثم على التحليل الموضوعي للأعداد التي وصل إليها هذا العد، فإن المستفيدين من نظم الاسترجاع يهتمون بالحصول الذاتي على المعلومات. ومن هنا لا ينبغي أن يصيبنا الاستغراب والدهشة إذا كانت مشكلات المستفيدين والحلول الموضوعة لهذه المشكلات لا تتطابق فعلاً مع احتياجاتهم الفعلية.

3-2- القياس بالبتات في عصر المعلومات الرقمية

في كتاب "التكنولوجيا الرقمية" تأليف نيكولاس نيجروبونت وترجمة سمير إبراهيم شاهين، دراسة جيدة عن المعلومات الرقمية Digital Information وهي المعلومات الممثلة بالبتات Bits بطريقة رقمية، أي بدون الاهتمام بالوسط الفيزيقي، حيث يمكن نقلها والتعامل معها بدون الحاجة لوضعها على الورق مثلاً، وهنا يجب توضيح الفرق بين البتات والذرات، فمعظم المعلومات المتاحة لنا توضح وتقدم مكتوبة أو مسجلة على مواد تتكون من ذرات وجزيئات أي تكون في شكل فيزيقي مثل الكتب والدوريات، أما طريق المعلومات السريع فهو طريق عالمي لنقل المعلومات عن طريق البتات بسرعة الضوء، وبالطبع فالبتات هنا ليس لها وزن ولا حجم حيث أنها غير مادية (غير فيزيقية) والصناعات في العالم تراجع نفسها لتحدد مستقبلها وأدوارها وقدرتها في عصر المعلومات الرقمية والبت Bit تختلف عن البايت Byte فالبايت تتكون من ثمانية بتات ويمكن أن تأخذ القيمة من صفر إلى 255. وهناك فرق بين البت Bit والبود Baud فسرعة جهاز المودم تكون في العادة 9600 بت لكل ثانية أو 9600 بود (البود Baud هو وحدة قياس سرعة انتقال الإشارات الرقمية، ووحدة القياس بود بالرغم من أنها ليست مناظرة للبتات لكل ثانية، إلا أن العرف جرى على استخدامهما تبادليا.

ويمكن هنا الإشارة للقرص المكتنز Compact Disk والقرص المقروء فقط CD-Rom حيث له طاقة يمكن أن تصل إلى تخزين5 بلايين بت عند استخدام سطح واحد من سطحي القرص وذلك لسهولة التصنيع ومن المتوقع أن يصل حجم التخزين على السطح الواحد إلى (50) بليون بت أي أن القرص ذو الحجم 5 بليون يسع تخزين إصدارات صحيفة كالأهرام لمدة خمس أعوام، والقياس بالبتات هو قياس للأحجام الكبيرة أي نقل للمعلومات بسرعة الضوء وهذه تمثل ثورة في القياس اللامادي، خصوصاً عندما تطبق كونياً على مختلف الوسائط وأساليب نقل المعلومات (نيجروبونت، نيكولاس، 1998).

3-3- قيمة المعلومات وجودتها

يتوفر إنتاج فكري متميز لمعالجة موضوع قيمة المعلومات وجودتها Value and Quality

1- حيث يرى العالم ديو (Due , R.T , 1997) أن البيانات تنقصها القيمة وهي تحتاج بذلك إلى التجهيز والمعالجة حتى تصبح معلومات وهناك نوعان من المعلومات التنظيمية والتي تتمثل في نظم المعلومات التشغيلية والإدارية Operational Management، ويبين الباحث كيفية قياس قيمة هذين النوعين من المعلومات التنظيمية، وشرح المدخل المعياري أو المدخل الاقتصادي المعلوماتي اللازم لتقييم المعلومات عند محاولة التعبير الكمي عن القيمة المضافة للقرارات والتي تم اتخاذها على ضوء المعلومات الجديدة، ثم شرح العالم ديو بعد ذلك جوانب الضعف المختلفة للقيمة والذاتية للاتجاه المعلوماتي وقد نشر بادينوخ وزملاؤه (Badenoch , D.,etal ,1994) عملهم أيضاً حول قيمة المعلومات والتعبير الكمي عنها ونشروه عام 1994، في كتاب فيني Feeney بعنوان "قيمة وتأثير المعلومات" وجاء فيها شرحاً لمختلف الطرق التي يستعين بها المستفيدون في قياس المعلومات" والتعبير عن قيمتها فضلاً عن التمييز بين مختلف المصطلحات المستحدثة كالمعلومات والمعرفة وتصنيف السياقات العملية للقيمة ثم القياسات الاقتصادية Econometrics في إدارة المصادر والتنظيم، تحليل عائد التكلفة، مناقشة التنمية والتكاليف وتقييم خدمات المكتبات والمعلومات وقيمتها الاجتماعية. كما يشمل النص إطاراً متكاملاً للمعلومات التي تزايدت بشكل كبير خلال السنوات القليلة الماضية حيث استثمرت العديد من الشركات وأنشطة الأعمال والجامعات والهيئات الحكومية وغيرها من المؤسسات الكبيرة، مبالغ ضخمة في نظم إدارة المعلومات وبالتالي فقد برزت الحاجة إلى استحداث أساليب فنية لتقييم هذه النظم والتحكم فيها.

قيمة نتائج البحث بصفة كلية، وكمقياس لأداء الاسترجاع المعلوماتي

2- قام العالم سو (Su , L.T. , 1996) بفحص الفئات المفهومية أو الأسباب التي يصفها المستفيدون عند وضع تقديرات لقيمة نتائج البحث فضلاً عن التعرف على العلاقات بين أبعاد هذه القيم وأبعاد النجاح التي تم تحديدها في دراسة سابقة، فقد استعان الباحث في دراسته بعدد (40) باحث نهائي أكاديمي ممن كان لكل منهم مشكلات معلوماتية، كما ساعد في ذلك ستة من المهنيين الوسطاء للبحث نيابة عن هؤلاء الباحثين الأربعين في نظم المعلومات الضخمة وذلك على نفقة هؤلاء الباحثين وكان بحث الإنتاج الفكري في حضور الباحثين ومشاركتهم، واحتوت البيانات الكمية على درجات لجميع القياسات المدروسة فضلاً عن البيانات الشفوية والتي تحتوي على أسباب وضع تقديرات Ratings معينة لقياسات مختارة.

مدخل إدارة الجودة الشاملة (TQM) لتحسين نوعية المعلومات

قام الباحثان ديفير وإيفانز (Dvir , R&Evans , S.2003) بدراسة عن جودة المعلومات نظراً لما لاحظاه من اتساع الفجوة المستمر بين توقعات المستفيدين بالنسبة لجودة المعلومات (IQ) ونوعية المعلومات المدركة Perceived وبالتالي كانت هناك حاجة إلى مدخل واضح لجودة المعلومات بمعنى ضرورة تحديد متطلبات هذه الجودة وتصميمها في الحلول المعلوماتية ومتابعة تنفيذها. وقد وضع الباحثان إطاراً يتضمن ستة مفاهيم من إدارة الجودة الشاملة وكانت أبعاد جودة المعلومات في مركز هذا الإطار وتم تنظيم هذه الأبعاد في ثلاثة مستويات هرمية ووضع الباحثان منهجية أطلقا عليها Info Qual وهي مصممة لتيسير تطويع أبعاد جودة المعلومات وعملية التحسين وهي منهجية تعتمد على إطار إدارة الجودة الشاملة (TQM) وتستخدم ثلاثة أدوات محددة هي:

* توزيع وظيفة الجودة QFD (Quality Function Deployment) لترجمة احتياجات المستفيد إلى قياسات.
* قاعدة بيانات معلومات الأبعاد والقياسات (IQ Dimensions and Metrics) لحفظ وإعادة استخدام الخبرة المجمعة أثناء عملية التحسين.
* التمثيل الخطي لقياسات جودة المعلومات (IQ Metrics Graphical Representation) وذلك لتوصيل المعلومات التي تم قياسها.

ويوضح الجدول التالي رقم (1) استجابات المديرين والمهنيين من تخصصات مختلفة لتقييم جودة المعلومات:

جدول (1) إدارة الجودة الشاملة / جودة المعلومات

أبعاد جودة المعلومات	متوسط الجودة المدركة 1- ضعيف 5- عال
الدقة	3,64
الثقة	3,31
التقديم	3,18
الحداثة	3,07
الاكتمال	2,88
أضواء على القضايا الرئيسة	2,84
الصلة Relevancy	2,80
الشكل المستخدم Format	2,80

لقد كانت القياسات الخاصة بجودة المعلومات في قلب العملية، وتم تطويع هذه القياسات من خلال مجموعة من العمليات مثل الاختيار والأولوية والتقديم وهذه الأدوات الثلاثة التي تسهل العمليات قد تم دمجها في إطار إدارة الجودة الشاملة (TQM) لتشكل منهجية العمل Info Qual وقد أكد الباحثان على أن المرحلة القادمة من هذا البحث ستكون في مجال اختبار مدى منهجية الـ Info Qual في التطبيقات الحياتية الفعلية.

رابعاً: الانفورمتريقا Informetrics بين منظومة القياسات الببليومترية:

4-1- نبذة تاريخية عن تطور مصطلحات منظومة القياسات:

يرجع تاريخ ظهور مصطلح الانفورمتريقا إلى الثلاثينات (1925) من القرن العشرين، حيث تم تطوير تقنية قياس المعلومات تحت مسمى Naukometrika. وقد استخدم هذا المصطلح في كتابات المعلومات في الكتلة الشرقية ليعبرعن مفهوم القياس الكمي للمعلومات، وإذا كان مصطلح الانفورمتريقا مشتق من كلمة معلومات، فقد قام رانجاناثان بصياغة مصطلح الليبرامتريقا Librametrics كاشتقاق من مصطلح المكتبات عام 1938 وكان ذلك في المؤتمر السنوي لاسليب Aslib لاقتناعه بالتحليل الإحصائي والرياضي من أجل البحث عن حلول لمشكلات المكتبات، وعند انتقال مفهوم الانفورمتريقا إلى العالم الغربي، فقد تم التعبير عنه بثلاث مصطلحات مختلفة كل منها يجسد مجموعة من المفاهيم التي تعبر عن القياس الكمي لأحد جوانب الظاهرة المعلوماتية، ويعد مصطلح الببليومتريقا Bibliometrics (للقياس الببليوجرافي) أقدم هذه المصطلحات وأشهرها شيوعاً وهو يتعلق بالدراسة الكمية للأدبيات المكتوبة (المطبوعة) والببليومتريقا مصطلح تمت صياغته بواسطة العالم بريتشارد Pritchard عام 1969 وظهر في مجلة التوثيق J.Doc ويعني بتطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية على الكتب وغيرها من الاتصال المكتوب وعلى التنظيم الببليوجرافي وخدماته وإن كان المصطلح السابق للببليومتريقا هو الببليوجرافيا الإحصائية.

هذا ويرتكز العمود الفقري للببليومتريقا على أساس نظري صلب أرسى دعائمه العديد من العلماء مثل لوتكا Lotka وبرادفورد Bradford وزيف Zipf وبروكس Brookes وبوكستين Bookstein وماندیل بروت Mandel brot وجروس Gross ولايمكوهلر Leimkuhler وكول Cole وديريك سولا برايس Derek de Sola Price وفيرثورن Fair-thorne وفيكري Vickery ونارين Narin وبراون Brawn وجوفمان Goffman وبريتشارد Pritchard وجارفيلد Garfield وإج Egghe وغيرهم ومعظم هؤلاء لم يكونوا أمناء مهنيين ولكنهم ينتمون إلى فروع مختلفة من المعرفة الإنسانية وخصوصاً العلوم الطبيعية (أحمد بدر، 2003).

أما مصطلح الـ Scientometrics، فهو المصطلح الذي يهدف إلى التعبير عن الدراسات التي تبحث في تطور العلوم الفيزيائية والبيولوجية عن طريق رصد ظواهرها الرقمية وتحليلها، ويشير سينجوبتا (Sengupta,1992) في دراسته لمدى تكرار المصطلحات في مستخلصات علم المكتبات والمعلومات (LISA) إلى أنه من بين (1798) مستخلص، فإن مصطلح ببليومتريقا يشمل (82%) منها ومصطلح سيانتومتريقا يشمل (17%) منها أما المصطلحين انفورمتريقا وليبرامتريقا فيغطيان فقط (1%) من هذه المستخلصات ... ولعل الاتجاهات الحديثة التالية مع ما فيها من زيادة استخدام كل من الانفورمتريقا والسيانتومتريقا ما يعدل من النسب السابقة في دراسة سينجوبتا. أما مصطلح Infometrics فهو واحد من أحدث هذه المصطلحات وأكثرها عمومية وهو يغطي المفاهيم التنظيرية المتعلقة بالمصطلحين السابقين، بجانب تغطيته للجوانب التطبيقية لظاهرة المعلوماتية (قطاع المعلومات) في المجتمعات. وبجانب هذه المصطلحات الثلاثة ظهر مؤخراً مصطلح مرتبط بقياسات المعلومات، وقد انبثق عن وتفرع من مصطلح Scientometrics ونعني به مصطلح Scientography ويقتصر استخدامه على الدراسات التي تتعلق بإنتاج خرائط المجالات العلمية ويعد تطبيقاً محدداً وخاصاً للمعلومات المرئية Information Visualization، وأخيراً فقد ظهرت في أواخر القرن الحادي والعشرين بعض المصطلحات الجديدة مثل التكنومتريقا Technometrics والويبومتريقا Webo metrics (Wormell , I,) 2001) لقياس كل من الانفورمتريقا والسيانتومتريقا على الويب.

4-2- بعض الاتجاهات الحديثة في استخدامات القياسات.

4-2-1- تعدد أنماط استخدام الانفورمتريقا Informetrics وتطبيقاتها

ويمكن تلخيص مجالات الاستخدام والتطبيق العلمية والعملية والأكاديمية فيما يلي:

* في مجال دراسة السياسات المعلوماتية: حيث تتعلق بالدراسات التي تبحث في موقف الدول / المؤسسات من البحث العلمي (Policies).
* في مجال التخطيط لقطاع المكتبات والمعلومات حيث تتعلق بالدراسات التي تبحث أدبيات المجال الأساسية (Library & Information Sector Planing).
* في مجال تقييم مصادر المعلومات حيث يتعلق بالدراسات التي تبحث في تأثير المؤتمرات والدوريات المتخصصة في مجال المعلومات (Source Assessment)
* في مجال تاريخ العلوم ويتعلق بالدراسات التي تبحث في تطور مجالات علمية محددة (History of Science)

* في دراسة الجانب الاجتماعي للعلوم ويتعلق بالدراسات التي تبحث في القوى العاملة من خلال مدخلات ومخرجات والاقتصاديات (موازنات، تكلفة، استثمارات) في مجال المعلومات. (Garfield , E.2003).

كما يلاحظ العالم بيليه (Pillai, C.V.R.,1996) اتساع آفاق الانفورمتريقا في حقل المكتبات والمعلومات حيث تطبق الطرق الكمية بما في ذلك تحليل الاستشهادات المرجعية، وعامل التأثير Impact Factor ودراسات التقادم والمزاوجة الببليوجرافية وقياس المعلومات في تقييم الاسترجاع.

4-2-2- التحليل الانفورماتي على الوب Web

يقدم الباحثان توماس الميند وبيتر أنجورسون (Almind, T.1997) بحثاً عن تطبيق الطرق الانفورماتية على الوب ويطلقون عليه أيضاً الويبومتريقا Webometrics، حيث يتم شرح عدد من المقاييس الانفورمترية التحليلية المحددة، والاتجاه المنهجي يمكن مقارنته بالتحليل الببليومتري العاديّ الذي يتم في قواعد بيانات الاستشهادات بمعهد المعلومات العلمية (ISI).

وقد أكد الباحثان على استخدامات الانفورمتريقا كما جاءت في دراسات الباحثة تاج ساتكليف (Tague-Suteliffe, 1992) وهي كمايلي:

1- الجوانب الإحصائية لتكرارات اللغة والكلمة والجملة سواء في نص اللغة الطبيعية أو في الكشافات وسواء في الوسائط المطبوعة أو الإلكترونية.

2- خواص المؤلفين: الإنتاجية التي تقاس بعدد أوراق البحث في تخصص معين.

3- خواص مصادر المطبوعات خصوصاً بالنسبة لتوزيع أوراق البحوث على الدوريات.

4- توزيع تحليل الاستشهادات حسب المؤلفين وأوراق البحث والهيئات والدوريات والبلاد وخرائط التخصصات.

5- استخدام المعلومات المسجلة كالإعارات بالمكتبة واستخدام الكتب والدوريات وقواعد البيانات.

6- تقادم الإنتاج الفكري كما يتم قياسه بواسطة الاستخدام والاستشهادات.

7- نمو الإنتاج الفكري الموضوعي وقواعد البيانات والمكتبات، ودرجة تلازم هذا النمو مع نمو المفاهيم الجديدة.

8- تعريف وقياس المعلومات.

9- أنواع وخواص قياسات أداء الاسترجاع.

والنتيجة الرئيسية التي انتهى إليها الباحثان هي إمكانية استخدام الطرق الانفورماتيقية على الوب (www) أي إمكانية القيام بالدراسات الويبومتريقية.

4-2-3- غموض القياس السيانتومتري

على الرغم من أن جوهر السيانتومتريقا هو القياس الدقيق إلا أن هناك بعض الغموض Ambiguity في القياسات التي تتم في البحوث السيانتومترية وقد حاول الباحث الشهير بوكشتاين (Bookstein , A.,2001) التعرف على طبيعة هذا الغموض في القياس ومحاولة وضع آليات تسمح باكتشاف الانتظامات في الحقول المختلفة والتي يتم على أساسها الغموض.

4-2-4 - السيانتومتريقا: التطور والتنظيم الذاتي للاتصال العلمي

وهو عنوان لكتاب **ليوت ليدير دورف** (Leydesdorff, L., 1995) عن تحدي السيانتومتريقا وقام بمراجعة الكتاب ديميتير توموف (Tormov , D., Dec, 1999) وقد أورد المراجع في البداية نقداً لمختلف الجوانب النوعية والكمية في دراسات العلم وفي الدراسات السيانتومترية على وجه الخصوص، وذهب مراجع الكتاب إلى أن السيانتومتريقا كما جاءت في عنوان الكتاب تعني "الاجتماع الرياضي للاتصالات العلمية" وقد سرد المراجع التعاريف السابقة لمجال السيانتومتريقا ومن بينها:

* أنها محاولة التعرف على النمو العلمي كعملية معلوماتية (Nalimov , 1969)

* إنها القياسات العلمية اللازمة للتعرف على الأنشطة العلمية والتي تكشف عن الانتظامات الكمية الموضوعية (Haitum, 1983).

* أما في عام 1995 فقد وصل مستوى التنظير الفلسفي إلى مستوى عال، حيث احتوت السيانتومتريقا على مكون أساسي في الاتصال العلمي وعلى التنظيم الذاتي للعلم وعلى الاجتماع الرياضي Mathematical Sociology وسوف لا يلاحظ القارئ في هذا الكتاب المسوحات والمؤشرات السيانتومترية Indicators والتي تعتبر جوانب نموذجية في دراسات السيانتومتريقا، وقد نشر أحمد بدر أول مقال باللغة العربية عن السيانتومتريقا في مجلة الملك فهد الوطنية (إبريل 1999) وأعيد نشره بعد التعديل في كتاب السياسة المعلوماتية وإستراتيجية التنمية (2001) الذي ألفه كل من أحمد بدر وجلال غندور

وناريمان متولي حيث أشار أحمد بدر إلى أن الدراسات السيانتومترية تركز على قياس الإنتاجية في العلوم والتكنولوجيا مستعينة في ذلك بالمؤشرات السيانتومترية، وكان التركيز في هذه الدراسة عن مكانة مصر والسعودية بين دول العالم المتقدم والمتنامي بالنسبة للإنتاجية العلمية، ويمكن التنويه كذلك إلى كتابه الجديد في الاتصال العلمي الذي صدر عام 2003 عن دار الثقافة العلمية بالإسكندرية وشمل أساليب القياس المعلوماتي بمعالجته لموضوعات البيليومتريقا والانفورمتريقا والسيانتومتريقا والليبرامتريقا والسيبرمتريقا، فضلا عن القوانين البيليومترية.

4-3- الدوريات العلمية والمؤتمرات

في عام (2001) كتب البرفسور إيرين وورميل (Wormell, I, 2001) دعوة للمهنيين في المكتبات والمعلومات إلى استخدام التحليل الكمي في قواعد البيانات البيليوجرافية، وإن الإحصاء ومختلف القياسات البيليومترية تعتبر ضرورة مسبقة لإنشاء ثقافة تقييم خدمات المكتبات والمعلومات.

كما أصبحت البيليومتريقا والمصطلحات القريبة منها تخصصاً علمياً يتضمن كل الجوانب الإحصائية والرياضية المرتبطة بالمكتبات والتوثيق ومشكلات المعلومات مع مالها من روابط قوية بالجوانب النظرية لاسترجاع المعلومات.

وصدرت دورية دولية وهي السيانتومتريقا Scientometrics كأول دورية متخصصة في الموضوعات البيليومترية عام 1979، أما المؤتمرات الدولية المتخصصة في هذه المنظومة لقياسات المواد الوثائقية فقد بدأت عام 1983 ومنذ ذلك الحين تقوم الجمعية الدولية للسيانتومتريقا والانفورمتريقا (ISSI) International Society For Scientometrics and Informetrics بتنظيم المؤتمرات البحثية كل سنتين (كان المؤتمر الأخير في سيدني يوليو 2001، والمؤتمر القادم سيكون في بيكين بالصين عام 2003 والمؤتمر الذي بعده سيكون في ستوكهولم عام 2005).

4-4- التنظير البيليومتري

تعرف البيليومتريقا بأنها الدراسة الكمية للاتصال المكتوب، وبالتالي فيتوقع وجود المبادئ والنظريات هنا المعتمدة على التعبير الكمي والقياس ومن هنا فقد قام الباحث زوند (Zunde, 1981) في معهد جورجيا للحاسبات والمعلومات بتجميع (324) قانون وفرض لعلم المعلومات وصنفها في عشرة فئات ومعظم هذه قوانين بيليومترية أساساً.

وربما يكون العالم برايس Price أكثر الباحثين الذي قاموا بمحاولات شاملة لتطوير نظرية ببليومترية عامة، ولكن هذه المحاولات لم تكتسب القبول العام بعد، وخلاصة هذا كله أنه على الرغم من المحاولات الدائبة لوضع أساس نظري للدراسات الببليومترية فليس هناك تفسير واضح متفق عليه للظواهر الببليومترية، ومع ذلك فهناك من الأدلة ما يدعم بروز نظرية موحدة عامة، وأننا في الدراسات الببليومترية أقرب إلى الوصول إلى النظريات والمبادئ والتعميمات أكثر من غيرها من المجالات. ولعل ذلك قد اتضح إلى حد ما في الدراسات التي تمت في التسعينيات نذكر منها على سبيل المثال الدراسة الخاصة بالانفورمتريقا والتي رآها العديد من الباحثين توحد في منظومة واحدة كل من تكنولوجيا المعلومات (الحاسبات والاتصالات عن بعد والوسائط التكنولوجية) والتكنولوجيا الفكرية، وهذه تضم تقاطع نظرية المعلومات مع السيبرناطيقا مع نظرية اتخاذ القرارات ونظرية الألعاب ونظرية المنفعة Utility Theory والعمليات الإحصائية Stochastic وقد أطلق البعض على مفهوم الانفورماتيكا بالتالي أنه مصطلح وسيط Meta - Information وأنه نظرية للمعلومات عن المعلومات.

ولقد أحرز التطور في المجال الببليومتري (وما يوازيه من سيانتومتريقا وانفورمتريقا وويبومتريقا) شوطاً بعيداً بالنسبة للتعرف على تركيب المعرفة ونموها وقياسها وتوزيعاتها، وبالتالي إمكانية رسم خرائط البحث العلمي اللازمة لتطور البحوث والتنمية بالدولة، بل وفي قياس قوة الدولة العلمية أمام نظائرها من الدول فضلاً عن قياس تطور العلم في فروعه المختلفة على المستوى العالمي فضلاً عن قوة علم المعلومات في التأثير على العلوم الأخرى أيضاً (أحمد بدر، 2003).

خامساً: الإنترنت وقياس المعلومات

5 -1- مقدمة:-

يطلق البعض على الإنترنت المكتبة الضخمة لمصادر المعلومات ولكن الباحث لينش Lynch اعترض على هذا التوصيف بسبب نقص التنظيم المميز للمكتبات على الإنترنت (Molyneux , P . 304) وهناك جهود عديدة لقياس جوانب المعلومات المختلفة على الإنترنت بما في ذلك المكتبات الرقمية وصدرت المراجعة الخاصة بأرست ARIST عام 1999 في عدد (52) صفحة شاملة لموضوعات عديدة عن قياسات الإنترنت واختار منها معد هذا المراجعة بعض جوانبها الهامة كما يلي:

5-2- ما مقدار المعلومات الموجودة على الإنترنت ؟

من الصعب الإجابة على السؤال، نظراً لأن هذه الإجابة ستكون ناقصة بمجرد تاريخ الإعلان عنها ولعل هذه الإجابة تعود إلى تعريف مصطلح "المعلومات" نفسه، فضلاً عن أنه ليس هناك وحدة للقياس باستثناء عدد البايت على الإنترنت، كما أن محتويات قواعد البيانات التي تصل إليها الويب WEB ولا توجد في واقع الأمر على هيئة صفحات الويب إلا بعد عرض نتائج البحث.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات فهناك تقديرات تقريبية تظهر في الجدول التالي والتي تصل فيه معلومات الإنترنت في أواخر عام 1999م من 30 إلى 44 تيرابايت (Trillion Of Bytes).

جدول رقم (2) الحجم التقديري للمجالات على الإنترنت محسوباً بالتيرا بايت 1999

المجال	المصدر	التاريخ	الحجم
الويب			
الإعلام المتاح	كاهل Kahle	1996	.6
	اليكسا - انترنيت Alexa - Internet	1997	2.0
	لورانس وجيلز Lawrance & Gilles	1998	19.5
	سوليفان Sulivan		
	فورستر Forester	1999	
		1999	34.0
قواعد البيانات			
المجموع الكلي	ويليامز Williams	1998	4.8
برامج نقل الملفات FIP	كاهل	1996	5.0
مواقع جوفر Gopher	كاهل	1996	0.1
يوزنت	كاهل ؛ ديرن Kahle , Dern	1996	0.2
		1999	0.3
المجموع		1999	30-44

Source: Library Of Congress Information Bulletin 1 , 1999 .

5-3- الويب: World Wide Web :-

هناك تقديرات بالنسبة لمواقع الويب المتاحة للجمهور والمواقع المتاحة فقط بالاشتراك أو العضوية.. ولكن هذه التقديرات متباعدة عن بعضها Sparse وليس هناك دراسات تحاول قياس حجم الاشتراكات / العضوية في مواقع الويب وإن كانت هذه البيانات ظاهرة إلى حد ما في مناقشتنا التالية عن قواعد البيانات على الإنترنت.

وفي دراستهما عن محركات بحث الوب قام كل من لورانس وجيلز (Lawrence & Gills , 1998) بتركيز تحليلهما على معلومات الوب المكشفة والمتاحة للجميع، وقدرا عدد الصفحات المكشفة بعدد (420) أربعمائة وعشرين بليون، وكان تركيزهما على المعلومات العلمية (Molyneux , R , 1999 : 305).

أما بالنسبة لبحث سيلفيان فقد قدر عدد صفحات الوب بـ (550) خمسمائة وخمسين مليون صفحة وقد قام سيلفيان Sullivan بدراسة مشكلة حجم صفحات الويب وروابطها مستخدماً الشكل العنكبوتي Spider لبحث واسترجاع الصفحات التي تشمل (45) اسم مختار بطريقة عشوائية وعدد (45) صفحة مختارة عشوائياً على محرك بحث ألتا فيزتا Alta Vista وقد وجد أن متوسط حجم الصفحة في مايو 1998 (61 K B) وأن 23 % من الصفحات تحتوي على روابط خامدة، بالمقارنة فقد قام كل من لورانس وجيلز في ديسمبر 1997 ببحث مشابه وتبين لهما أن النسبة المئوية للروابط الضعيفة في الصفحات المسترجعة بواسطة بعض محركات البحث الرئيسية تتباين من 2 % إلى 5 %.

أما موقع searchenginewatch.com فقد أصبح موقعاً متاحاً بسهولة لقياس كل من تقديرات حجم الويب وأداء محركات البحث.. ويقوم هذا الموقع بتحديث بياناته بصفة مستمرة.

5-4 - قواعد البيانات على الإنترنت:-

كيف تقاس حجم قاعدة البيانات وخصائصها عند عدم توفر معظم هذه القواعد على صفحات الويب (إلا بعد توليد نتائج البحث)، وكيف تقاس اشتراكات / أو عضوية قواعد البيانات ؟.

يزودنا مرشد جيل لقواعد بيانات الإنترنت: The Gale Guide To Internet Data Bases بأكثر البيانات الشاملة عن هذه القواعد المتوفرة، وكذلك أنواع المعلومات غير المشمولة

(مثل قوائم البريد / جماعات المناقشة / جماعات أخبار يوزنت Use Net / وفهارس المكتبات المتاحة علي الخط المباشر للجمهور).

ويلاحظ أن مجتمع المكتبات قد بدأ في الاهتمام بقضايا القياس المتصلة بقواعد البيانات وغيرها من مصادر النص الكامل من خلال [ICOLC]: International Coalition Of Library Consortia والذي أصدر في عام 1998 مجموعة من القواعد المرشدة للقياسات الإحصائية لاستخدام المصادر المعتمدة على الوب.

5-5- مدى جودة المعلومات على الإنترنت:-

تتضمن قضية الدولة عدداً من الجوانب الهامة كالخصائص الموضوعية للمعلومات وسلوك البحث عن المعلومات وفاعلية الاسترجاع ونوعية المحتوى وليس هناك دراسات شاملة لهذه الجوانب، وإن كانت مجموعة المكتبات الرقمية Digital Libraries The Working Group On Digital Library Metrics تقوم بقياسات مشابهة عن المكتبات الرقمية بصفة خاصة وعن الإنترنت بصفة عامة، ومن بين القضايا الهامة التي تتصدى لها المجموعة الاستخدام المناسب لقياسات الاسترجاع الخاصة بالاستدعاء والدقة Recall & Precision.

5-6- الخصائص الموضوعية:

هناك دراسات عديدة في هذا الاتجاه، ويمكن الإشارة لتقارير لارسون عام 1996 (Molyneux , :307) والتي حاول فيها إعداد خريطة الهيكل الفكري للوب مستخدماً أسلوب تحليل التزاوج الاستشهادي Cocitation Analysis والذي استخدم من قبل في وضع الخرائط عن الإنتاج الفكري المحوري للمصادر التقليدية. . وقد أظهرت الخرائط دليلاً قوياً لاستخدام روابط الهيبرتكست داخل وثائق الوب والذي يعتبر أسلوباً صحيحاً للبحث الموضوعي على الوب، وهذه النتائج مخالفة للاتهام العام للوب بأنه أرض قاحلة Waste Land والتي يعتمد فيها الاسترجاع على التصفح بالمصادفة (Molyneux : P-308).

5-7- سلوك البحث عن المعلومات:-

تحتل دراسات استخدام الإنترنت مع التركيز على سلوك البحث عن المعلومات مكاناً متقدماً، ففي عام 1998 قدمت أكثر من عشرة بحوث للاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية

لعام المعلومات (ASIS) ومن بينها عدد من الدراسات عن قياس المعلومات والتي تناولت الجوانب الكمية والنوعية.

فقد قامت ابرامسون Abramson (Molyneux : P . 309) بدراسة سلوك استخدام الوب على عدد (43) ترمينال عام في مكتبة الجامعة الأمريكية خلال أربع أسابيع لتحديد المواقع الأكثر استخداماً مع بعض خواص الوب الأخرى، وقد سبقت هذه الدراسة دراسة أخرى للباحث بيرتوت Bertot وزملاؤه الذين قاموا بالوصول إلى إحصاءات لعدد من الهيئات الفيدرالية الأمريكية اقترحوا عدة أساليب تقويمية في هذا الصدد.

5-8- فاعلية استرجاع المعلومات:-

على الرغم من أن هناك دراسات تقيميه عديدة (أنظر مراجعة Arist عام 1997)، إلا أن السنوات الأخيرة قد شهدت الاهتمام المنهجي بفاعلية استرجاع المعلومات المعتمد على الإنترنت ومن بين هذه الدراسات الحديثة ما قام به من شو و روزنتال Chu & Rosental أنظر (Molyneux : P. 309) لتقييم كل من Exite / Lycos / Alta Vista و اقترحا دراسة منهجية مقارنة محددة وقد غطت قياساتهما: تكوين محركات بحث الوب / إمكانية البحث / الأداء الاسترجاعي (الدقة - الاستدعاء - وقت الاستجابة).

استمرت دراسات تقويم محركات بحث الوب في احتلال موقع ساخن في الدراسات المختلفة نظراً لقيمتها الاقتصادية (كبوابات Portals أو طرق للإعلان).. وفي معظم الأحيان كان الغرض المحوري للدراسات هو تحديد محركات البحث ذات الأداء العالي، وكانت هناك دفعة قوية مع زيادة الاهتمام بمؤتمر استرجاع النصوص Text Retrieval Conference (TREC).

5-9- نوعية المحتوى:-

على الرغم من وجود معلومات كثيرة في الصحافة والنشر الشعبي (غير الأكاديمي) عن مشكلات التميز بين المعلومات الجيدة وغير الجيدة، إلا أن الدراسات المنهجية قليلة في هذا الصدد باستثناء بعض الاهتمام المنهجي بالمعلومات الصحية على الوب والمعايير اللازمة لتقيم هذه المعلومات الصحية.. أي أن القياسات الأمبريقية لنوعية المعلومات وجودتها غير موجودة (Molyneux , P . 310) ومجال نوعية المعلومات هو مجال مؤهل للدراسة المنهجية.

5-10- وفي الختام:-

لقد كان هذا المقال الاستعراضي عن قياس خصائص الإنترنت مراجعة متميزة للإنتاج الفكري صدرت عام 1999 للمراجعة ARIST وإن كانت هناك بعض جوانب القياسات التي ظهرت عام 1996 في نفس الدورية حيث تناولت الباحثة وود وارد Wood Ward باختصار جهود التصنيف والفهرسة كما شملت المراجعة لعام 1997 باختصار أيضاً محركات البحث. . وقد كان عرض مجالات القياس متميزاً في هذه المراجعة الأخيرة وأكدت بذلك على أهمية القياس المستقبلية في تطوير خدمات الإنترنت وتخطيطها.

(للبحث بقية)

القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة في طبعتها الثانية، مراجعة 2002 رؤية تحليلية

د. يسرية زايد
أستاذ مساعد - قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص :

تبدأ الدراسة بالملامح العامة للطبعة الثانية من القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة مراجعة 2002، ثم تتناول التغييرات التي طرأت على فصول الوصف، وتنتقل الدراسة إلى التغييرات والتعديلات التي طرأت على فصول المداخل أو نقاط الإتاحة في القواعد، وأخيراً مايتعلق بالملاحق والكشاف.

تمهيد:

صدرت القواعد الأنجلو أمريكية للفهرسة؛ قاف Anglo-American Cataloguing Rules; AACR في طبعتها الأولى عام 1967، أي منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، ثم صدرت الطبعة الثانية عام 1978، أي بعد مرور نحو أحد عشر عاماً على صدور الطبعة الأولى، وقد اشتملت الطبعة الثانية على كثير من التغييرات سواء من حيث الهيئات المشاركة في الإعداد، أو في البناء والتكوين، أو في إضافة فصول جديدة.

فمن حيث الهيئات المشاركة في الإعداد، كان عددها في الطبعة الأولى أربع هيئات هي: الجمعية الأمريكية للمكتبات، وجمعية المكتبات (البريطانية)، ومكتبة الكونجرس، والجمعية الكندية للمكتبات، أما في الطبعة الثانية فكان عدد الهيئات المشاركة خمس هيئات، حيث ظلت بعض الهيئات كما هي دون تغيير (الجمعية الأمريكية للمكتبات، وجمعية المكتبات (البريطانية)، ومكتبة الكونجرس)، كما اشتركت هيئات أخرى جديدة (اللجنة الكندية للفهرسة، والمكتبة البريطانية)، كما لم تعد الجمعية الكندية للمكتبات من

بين الهيئات المشاركة في الإعداد. ومما يذكر في هذا المقام أن الهيئات الخمس المشاركة في إعداد الطبعة الثانية شكلت فيما بينها ما يعرف بـ "لجنة التوجيه المشتركة لمراجعة القواعد: The Joint Steering Committee For Revision Of AACR [1].

أما من حيث البناء والتكوين وهو الأهم، فقد حدثت تغييرات كثيرة عن الطبعة الأولى لعل أبرزها أن الطبعة الأولى كانت قد صدرت في ثلاثة أقسام، وتضم خمسة عشر فصلاً، وقد خصص القسم الأول منها للمداخل، وكان يشتمل على خمسة فصول، خصص الأول منها لاختبار وتحديد المداخل، والثاني لمداخل الأشخاص، والثالث لمداخل الهيئات، والرابع للعناوين المقننة، والخامس للإحالات. أما القسم الثاني فقد خصص للوصف ويضم أربعة فصول للمنفردات، والدوريات، وأوائل المطبوعات، والمستنسخات التصويرية. وبالنسبة للقسم الثالث فقد أحتوى على المداخل والوصف للمواد غير الكتب، وتكون من ستة فصول هي: المخطوطات، والخرائط، والصور المتحركة، والموسيقى، والتسجيلات الصوتية، والصور.

ويرجع سبب تغير البناء والتكوين في الطبعة الثانية من (قاف AACR) لعوامل عدة لعل من أهمها صدور التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي، وقصور القواعد في تناول المواد غير الكتب، إلى جانب الحاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام للمعالجة الآلية للتسجيلات الببليوجرافية[2].

لذا فقد جاء البناء في هذه الطبعة مختلفاً عن الطبعة الأولى، فقد صدرت الطبعة الثانية في قسمين بدلاً من ثلاثة، كما أن الوصف قد أعطى أهمية خاصة فشكل القسم الأول منها وتكون من ثلاثة عشر فصلاً خصصت كلها للوصف الخالص، ويبدأ بالفصل الأول الذي يضم مجموعة من القواعد العامة التي تصلح للتطبيق على كل أوعية المعلومات، ثم توالت الفصول بعد ذلك حيث تناول الفصول من 2- 12 أوعية المعلومات التالية: الكتب والنشرات والوراقات المطبوعة، والمواد الخرائطية، والمخطوطات، والموسيقى، والتسجيلات الصوتية، والصور المتحركة والتسجيلات المرئية، والمواد المرسومة، والملفات المقروءة آلياً، والمجسمات الاصطناعية ثلاثية الأبعاد والحقيقيات، والمصغرات، والدوريات، أما الفصل الثالث عشر فقد خصص للفهرسة التحليلية تحت عنوان التحليلات[3]. ولعل من أبرز الإضافات في هذه الطبعة استخدام علامات ترقيم محددة تفصل بين الحقول، وبين عناصر المعلومات داخل كل حقل. كما أن هذه الطبعة صدرت في نص واحد فقط بدلاً من صدورها في نصين، أحدهما خاص بأمريكا الشمالية، والثاني خاص ببريطانيا، في الطبعة الأولى.

أما بالنسبة للقسم الثاني من الطبعة الثانية فقد خصص للمداخل واشتمل على ستة فصول (الفصول 21- 26) وقد تركت الفصول من 14- 20 خالية. وقد خصص الفصل 21 لاختبار وتحديد نقاط الاتاحة، تلاه الفصل 22 لصياغة مداخل الأشخاص، والفصل 23 لصياغة الأسماء الجغرافية، ثم فصل 24 لصياغة مداخل الأشخاص، والفصل 23 لصياغة الأسماء الجغرافية، ثم الفصل 24 لصياغة مداخل الهيئات، فالفصل 25 للعناوين المقننة، وأخيراً الفصل 26 للإحالات.

وقد ذيلت هذه الطبعة بأربعة ملاحق هي على التوالي: استخدام الحروف الكبيرة، والمختصرات، والأرقام، وقاموس المصطلحات، إلى جانب الكشاف.

وبعد مرور نحو عشر سنوات من صدور الطبعة الثانية صدرت مراجعة 1988، AACR2 1988 Revision وقد ظل البناء والتكوين في هذه المراجعة كما هو دون تغير يذكر، وقد تم تغيير عنوان الفصل التاسع من الملفات المقروءة آلياً إلى ملفات الكمبيوتر كما حدثت بعض التغييرات الطفيفة في القواعد. أما من ناحية الهيئات المشاركة فقد انضمت اللجنة الاسترالية للفهرسة The Australian Committee On Cataloguing إلى جانب لجنة التوجيه المشتركة لمراجعة قاف.

وقد كان من المتوقع بعد مرور عدد من السنوات على صدور مراجعة 1988، أن تصدر طبعة جديدة من (قاف: AACR)، إلا أنه في عام 2002 صدرت الطبعة الثانية من القواعد مراجعة 2002. وتحاول هذه الورقة البحثية إلقاء الضوء على هذه الطبعة للتعرف على أبرز التغييرات والتعديلات بها سواء في الوصف أو المداخل، مع إبداء الملاحظات التحليلية على هذه المراجعة.

1- الطبعة الثانية من قاف، AACR2، مراجعة 2002: الملامح العامة

صدرت الإصدارة المطبوعة من مراجعة 2002 في شكل أوراق سائبة وذلك للمرة الأولى لأغراض التحديث، وتحمل هذه المراجعة ثلاث ترقيمات دولية موحدة، الأولى للأوراق السائبة المجلدة (ISBN 0- 8389- 3529- X)، والثانية للأوراق السائبة دون تجليد (ISBN 0- 8389- 3531- 3)، والثانية للإصدارة المجلدة (ISBN 0- 3839- 3531- 1).

ويجد المتصفح لمراجعة 2002 بداية تغيراً طفيفاً في الهيئات المكونة للجنة التوجيه المشتركة لمواجعة قاف، حيث أصبحت هذه اللجنة مكونة من:

1) الجمعية الأمريكية للمكتبات The American Library Association.

2) اللجنة الاسترالية للفهرسة The Australian Committee on Cataloguing.

3) المكتبة البريطانية The British Library.

4) اللجنة الكندية للفهرسة The Canadian Committee on Cataloguing.

5) مكتبة الكونجرس The Library of Congress.

6) رابطة أخصائي المكتبات والمعلومات Chartered Institute of Library and Information Professionals.

ويلاحظ أن الهيئات الخمس الأولى في هذه اللجنة ظلت كما هي، أما الهيئة السادسة والتي كانت في مراجعة 1988 جمعية المكتبات البريطانية، فقد حل محلها رابطة أخصائي المكتبات والمعلومات التي تشكلت نتيجة اتحاد بين كل من جمعية المكتبات (البريطانية) The British Library، ومعهد علماء المعلومات Institute of Information Scientists في لندن، وذلك في أبريل عام 2002. (5)

وقد جاء في تصدير مراجعة 2002، أن هذه المراجعة "تشكل حجراً أساسياً في تاريخ نشر التقنين" كما أشير أيضاً إلى أن القواعد سيتم تحديثها من الآن فصاعداً كل عام، ويعد ذلك اعترافاً صريحاً بحقيقة هامة تتمثل في أن إيقاع التغييرات في القواعد يتم بصورة أسرع مما كانت عليه في الماضي نتيجة التأثر بعوامل كثيرة لعل أبرزها ظهور الإنترنت وماصاحبه من زيادة في استخدام المصادر الإلكترونية، مما أدى بـ "لجنة التوجيه المشتركة لمراجعة قاف AACR" إلى عقد مؤتمر دولياً عام 1977 في مدينة تورنتو بعنوان "International Conference on The Principles and Future Developments of AACR" (6) لبحث الأمور المتعلقة بالتطورات المستقبلية للتقنين الأنجلو أمريكي (قاف: AACR) وقد أعقب هذا المؤتمر عقد ستة اجتماعات في كل من ليدز، إنجلترا (نوفمبر 1998)، وبريسان، أستراليا (أكتوبر 1999)، وسان دييجو، الولايات المتحدة (مارس 2000)؛ ولندن، إنجلترا (سبتمبر 2000)؛ واشنطون، الولايات المتحدة (أبريل 2001)؛ وأخيراً في أوتاوا، كندا (أكتوبر 2001)(7).

وقد كان من نتيجة عقد المؤتمر الدولي المشار إليه سابقاً، والاجتماعات الستة التي تلته ظهور الطبعة الثانية من مراجعة 2002، وتضم هذه المراجعة في طياتها ما أسفر عنه المؤتمر والاجتماعات من توصيات؛ إلى جانب المراجعتين المنشورتين لتعديلات القواعد لعامي 1999، 2001، كما أنها تشتمل أيضاً على التغييرات والمراجعات التي تمت الموافقة عليها خلال عام 2001، إلا أن الانتهاء منها تم عام 2002.

وبصفـة عامة يلاحظ أن البناء والتكوين الأساسي لـهذه المراجعة (مـراجعة 2002) ظل كسابقه في مراجعة 1988، فقد صدرت مراجعة 2002 في قسمين أو جزئين أيضاً الأول خاص بالـوصف، ويضم ثلاثة عشـر فصـلاً، والثاني خـاص بالرؤوس، والعناوين المقننة والإحالات، إلا أنه يمكن تصنيف التـغييرات التي حدثت في مـراجعة 2002 تحت الفئات التالية:

أولاً: الإضافات وتمثلت في:

1) إضافة قواعد جديدة تماماً، وقد استتبع ذلك تغيير في أرقام القواعد بالطبع؛

2) إضافات إلى قواعد كانت موجودة من قبل؛

3) إضافة أمثلة Examples جديدة، تناسب القواعد و/أو الإضافات إلى القواعد.

ثانياً: الحذوفات، وتمثلت في:

4) حذف قاعدة بأكملها، وقد استتبع ذلك أيضاً تغيير في أرقام القواعد.

5) حذف جزء من قاعدة موجودة بالفعل؛

6) حذف أمثلة نتيجة لحذف قواعد و/أو أجزاء من قواعد.

ثالثاً: إحلالات

7) استبدال قاعدة بقاعدة أو أكثر مع الإبقاء على أرقام القواعد كما هي، أو تغيير الأرقام إذا كان الاستبدال بأكثر من قاعدة؛

8) حل قاعدة إلى قاعدتين أو أكثر.

وبصفة عامـة يمكن القول بأن هذه التغييرات والتعديلات تبـدو بصورة أكبر وأوضح في القسم الخاص بالوصف وليس فـي القسم الخاص بالمداخل، كما أنهـا تكاد تتركز في ثلاثة فصول فقط هي: الفصل 3 (المواد الخرائطية)، الفصل 9 (المصادر الإلكترونية)، الفصل 12 (المصادر المتتابعة) وهذا ما سيتم تناوله بشئ من التفصيل في الفقرات من 2/1- 2/5.

2- الوصف في قاف AACR2 مراجعة 2002

صدر مـراجعـة 2002 من (قاف: AACR) مـخصـصة الجـزء أو القسم الأول منهـا للوصف، كمـا كان الحال في الطبعة الـثانية (1978) ومراجعـتها (1988)، كما اشـتمل الوصف أيضاً في مراجعة 2002 على الثلاثة عشر فصلاً ذاتها، وبالترتيب نفسه الذي كان

معمولاً به من قبل، إلا أنه قد تم تغيير عناوين فصلين هما: الفصل التاسع حيث تغير من ملفـات الكمبـيوتر Computer Files إلى المصادر الإلكتـرونية Electronic Resources وذلك حتى يتناسـب مع الظهور والاستـخدام المتزايد لهـذه النوعية من المصـادر الجديدة، كذلك تم تغيير عنوان الفصل الثاني عشر والذي كان يحمل من قبل عنوان "الدوريات Se-rials"، حيث تغـير إلى "المصادر المتـابعة" "Continuing Resources" نتيجـة لاتساع مجال هذا الفصل الذي أصبح يضم إلى جانب الدوريات، المصادر المتكاملة: Integrating Resources مثل الأوراق السائبة، والمواقع عبر شبكة الإنترنت التي يتم تحديثها ومراجعتها بصفة مستمرة.

وبصفة عـامة يمكن القول بأن التغـييرات الجوهرية في جزء الوصـف كانت من نصيب ثلاثة فصول فـقط هي الفصل 3 (المواد الخرائطية Cartographic Materials) والفصل 9 (المصادر الإلكتـرونية Electronic Resources)، والفصل 12 (المصادر المتـتابعة: Con-tinuing Resources) وقد انعكست التغييـرات التي أجريت على هذه الفصول على بعض القواعـد الواردة بالفصلين الأول (القـواعد العـامة للوصف) والثاني (الكـتب والنشرات، والوراقات المطبوعة) ويوضح الجدول رقم (1) فصول الوصف في الطبعـة الثانية من قاف AACR2 مراجعة 2002، ونوعية التغييرات التي طرأت على كل فصل:

جدول رقم (1) نوعية التغييرات التي طرأت على فصول الوصف في مراجعة 2002

رقم الفصل وعنوانه	فئات التغييرات								عدد التغييرات	ملاحظات
	إضافات			حذوفات			إحلالات			
	قواعد جديدة	إضافات لقواعد	أمثلة جديدة	قاعدة بأكملها	جزء من قاعدة	أمثلة	استبدال	فصل		
الفصل 1 القواعد العامة	3	5	2	1	1	1	1	-	14	
الفصل 2 الكتب، النشرات، الوراقات المطبوعة	-	-	3	1	2	-	1	-	7	
الفصل 3 المواد الخرائطية	7	3	2	1	-	3	1	-	17	
الفصل 4 المخطوطات	-	2	6	-	-	-	-	-	8	
الفصل 5 الموسيقى	-	2	-	-	-	-	-	-	2	

تابع - جدول رقم (1) نوعية التغييرات التي طرأت على فصول الوصف في مراجعة 2002

رقم الفصل وعنوانه	فئات التغييرات								عدد التغييرات	ملاحظات
	إضافات			حذوفات			احلالات			
	قواعد جديدة	إضافات للقواعد	أمثلة جديدة	قاعدة بأكملها	جزء من قاعدة	أمثلة	استبدال	فصل		
الفصل 6 التسجيلات الصوتية	-	1	-	-	-	-	-	-	1	
الفصل 7 الصور المتحركة والتسجيلات المرئية	-	2	-	-	-	-	-	-	2	
الفصل 8 المواد المرسومة	-	3	-	-	-	-	-	-	3	
الفصل 9 المصادر الإلكترونية	3	3	14	-	-	-	3	-	23	إحلال شبه كامل للفصل
الفصل 10 المجسمات الاصطناعية ثلاثية الأبعاد والمقدمات	-	1	-	-	-	-	-	-	1	
الفصل 11 المصغرات	-	1	-	-	-	-	-	-	1	
الفصل 12	25	18	90	2	-	1	1	1	138	إحلال كامل للفصل
الفصل 13 التحليلات	-	-	-	-	1	-	-	-	1	
المجموع	38	41	117	5	4	5	7	1	218	

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (1) أن:

أ) ثمانية فصول ظلت كما هي، مع إجراء بعض التغييرات الطفيفة جداً، وهي الفصول أرقام 4، 5، 6، 7، 8، 10، 11، 13.

ب) خمسة فصول شملتها التعديلات والتغييرات وهي الفصول أرقام: 1، 2، 3، 9، 12. وأن كانت عدد التغييرات في الفصول 3، 9، 12 أكثر بكثير من الفصلين 1، 2.

ج) أكثر فصل حظي بالتغييرات هو الفصل رقم 12 (المصادر المتتابعة)، يليه الفصل التاسع

(المصادر الإلكترونية) ثم الفصل 3 (المواد الخرائطية). وكما سبق القول بأن ظهور شبكة الإنترنت، وما أفرزته من مصادر إلكترونية متاحة عن بعد سواء كانت دوريات أو غيرها هو السبب الرئيسي فيما طرأ على هذه الفصول من تغييرات.

د) أغلب التغييرات التي أجريت على الفصول الخاصة بالوصف تقع في فئة الإضافات "سواء أكان ذلك عن طريق إضافة قواعد جديدة تماماً (38 قاعدة)، أو الإضافات إلى قواعد موجودة من قبل، أو إضافة أمثلة جديدة، وقد حدث ذلك في فصل الدوريات بشكل كبير حيث أضيف ما يقرب من 90 مثالاً جديداً.

وفيما يلي استعراض لأبرز التغييرات التي شهدتها الخمسة فصول أرقام 1، 2، 3، 9، 12.

1/2 تعديلات الفصل الأول (القواعد العامة للوصف)

تمثلت في الفصل الأول كل فئات التغييرات التي سبق الإشارة إليها سلفاً سواء أكانت إضافات أو حذوفات أو إحلالات. ولعل أبرز هذه التغييرات مايلي:

أ) أجريت بعض التغييرات الطفيفة على القائمة المستخدمة من جانب الهيئات البريطانية وهي القائمة 1، وكذلك القائمة رقم 2 الخاصة باستخدام الهيئات في كل من استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في (القاعدة 1. 1c. 1) وذلك فيما يتصل باختيار التأشيرة العامة للمادة أو الوعاء (GMD: General Material Designation) حيث أضيف في كل من القائمتين المصطلح الجديد (Electronic Resources) بدلاً من Computer File، كما استبدلت القائمة 2 مصطلح Map بمصطلح Cartographic Material (مادة خرائطية) والذي كان موجوداً أصلاً في القائمة رقم 1 الخاصة باستخدام الهيئات البريطانية. ومن ثم فقد تغير المثال التوضيحي الوارد في هذه القاعدة فبدلاً من المثال (Map (Tactile) . . . أصبح (Cartographic Material (Tectile). كما أضيفت إلى هذه القاعدة أيضاً ثلاث تبصرات توضيحية لاستخدام بعض المصطلحات من القائمة رقم 2.

ب) تم حذف القاعدة رقم (1.4D4) الخاصة بتسجيل اسم الناشر، الموزع، الخ في شكل مختصر إذا كان قد ذكر من قبل في حقل العنوان وبيان المسئولية. وقد برر القائمون على الإعداد هذا الحذف بأن "هذه القاعدة غير ضرورية وغير مرنة، وتحد من استخدام الحقل لأغراض البحث والاسترجاع في النظم الآلية"[8] وقد تم مراجعة الأمثلة الواردة في القواعد لتعكس حذف هذه القاعدة أيضاً. وقد نتج عن حذف هذه القاعدة، تغير

في أرقام القواعـد التالية لها بالطبع، وأصـبح عدد القواعد الخـاصة بـ "اسم الناشر، الموزع، الخ في هذا الفصل ثماني قواعد بدلاً من تسع".

ج) تم تعديل القاعدة رقم 1.4F1 (إحلال)، وأصبـحت هذه القاعدة تحمل عنـواناً خاصاً بالتواريخ للدوريات، والمصادر المتكاملة، والأوعية متعددة الأجزاء بعد أن كانت خاصة بالأوعية متعددة الأجزاء فقط.

د) شـهد حـقل السلسلة (Series Area) بعض التـغييـرات سواء أكـانت إضافـات أو حذوفات، فقد أضيف إلى القاعدة 1.6A1 الخاصة بترقيم الحقل اضافتين تتعلق الأولى بوجود التاريخ الذي يأتي تالياً للتسمية الرقـمية و/أو الهجائية والذي ينبغي وضعه بين هلالتين، والثانية خاصـة بعنوان السلسلة الفرعية الذي يأتي تالياً لتـسمية هذه السلسلة حيث ينبغي وضع فاصلة قبله مثل (View Master Science Sereis. 4, Physics).

ومن الجدير بالذكر هنا أن هذا التـعديل ورد في قاعدة الترقيم الخـاصة بحقل السلـسلة في جميع فصول الوصف، أي أن هذا التعـديل تم في جميع فصول الوصف في حقل السلـسلة.

كما أضيف أيضـاً إلى القاعدة رقم 1.6G1 الخاصة بالتـرقيم داخل السلسلة(*) بعض الحالات التي تعد في حد ذاتها قواعد تحتاج إلى أرقام. ومن الحالات التي أضيفت في هذه القاعدة معرفة أن الترقيم الذي يظهـر على الوعاء غير صحيح، والنظم البديلة في الترقيم، ووجود عبارة مثل سلسلة جديدة New Series.

ومن ناحيـة أخرى فـقد تم إضافـة ثلاث قواعـد جديدة داخل القـاعدة 1.6 الخاصة بالسلسة الفرعية، وأصبح عدد القواعد الخاصة بالسلسلة الفرعية ثماني قواعد بدلاً من خمس.

هـ) تم إضافة قـاعدة جديدة في حقل التبصـرات وهي القاعدة رقم 1.7B23 وهي خاصة بالوعـاء الموصوف (Item Described) وقـد تناولت هذه القاعـدة وصف الدوريات والمصادر المتكاملة والمواد متعددة الأجزاء من عدد أو جزء غير الأول.

2/2 تعديلات الفصل الثاني (الكتب، والنشرات، والوراقات المطبوعة)

جاءت التعديلات في الفصل الثاني أقل بكثير جداً مما ورد في الفصل الأول وقد تمثلت هذه التغييرات فيما يلي:

(*) من المعـروف أن القاعدة الواحـدة تشتـمل بداخلها على العـديد من الحالات التي يمكـن أن تواجه المفهرس، وكيف يمكن معالجتها.

أ) حذف القاعدة رقم (2.5B9) التي تتناول المطبوعات ذات الأوراق السائبة. حيث أن هذا النوع من المطبوعات الذي يُحدث ويضاف إليه باستمرار أصبح ضمن مجال الفصل الثاني عشر الخاص بالمصادر المتابعة وقد تغيرت وفقاً لهذا الحذف أرقام القواعد التالية لهذه القاعدة وأصبح، عدد القواعد التي تتناول عدد المجلدات و/أو الصفحات في حقل الوصف المادي (الحقل الخامس) ثلاث وعشرين قاعدة بدلاً من أربع وعشرين.

ب) تم استبدال بعض الأمثلة بأمثلة أخرى في عنصر الايضاحات Illustration الذي يعد العنصر الثاني في حقل الوصف المادي المكون من أربعة عناصر.

ج) إضافة بعض الأمثلة الجديدة في حقل التبصرات تعكس وجود مصادر معلومات جديد مثل المصادر المتاحة عبر شبكة الإنترنت.

د) حذف بعض الأمثلة من حقل التبصرات وخاصة الأمثلة الواردة في القاعدة رقم (2.7B13) الخاصة بالأطروحات على اعتبار أن هذه الأمثلة وردت في الفصل الأول الخاص بالقواعد العامة للوصف.

3/2 تعديلات الفصل الثالث (المواد الخرائطية)

يعد الفصل الثالث الخاص بالمواد الخرائطية من بين ثلاثة الفصول أدخلت عليها تعديلات كثيرة(*). وتقع أغلب التعديلات في هذا الفصل ضمن نطاق الحقل الثالث وهو حقل البيانات المخصصة لنوع المادة أو المطبوع على اعتبار أن هذا الحقل يستخدم مع المواد الخرائطية لكونها تحمل خصائص تميزها عن غيرها من أوعية المعلومات. ويمكن حصر التعديلات التي تمت في هذا الحقل على النحو التالي:

أ) تم تغيير اسم الحقل من Mathematical Data Area (حقل البيانات الرياضية) إلى Mathematical and other Material Specific Details Area أي حقل البيانات الرياضية والتفصيلات الأخرى المحددة للمادة.

ب) تم إضافة ثلاث قواعد جديدة إلى هذا الحقل هي القواعد أرقام (3.3E) وهي خاصة بنوع المصدر وامتداده Type and Extent of Resource، والقاعدة 3.3F الخاصة بتمثيل الرسم الرقمي للمصادر الإلكترونية Digital Graphic Representation مثل

(*) من الملاحظ أن التعديلات التي طرأت على هذا الحقل مرجعها الأساسي هو وجود مصادر إلكترونية خرائطية عبر شبكة الإنترنت وكان من الطبيعي مراعاة هذا الوافد الجديد في شكله عند الفهرسة حتى يمكن تقديم وصف المواد الخرائطية التي تصدر في شكل مصادر إلكترونية أو مصادر متتابعة بشكل أكثر دقة.

Electronic Data بيانات إلكترونية والقاعدة (3.3B) وهي خاصة بالترقيم المرتبط بالدوريات Numbering Related To Serials.

ج) حلت قاعدتان محل ثلاث قواعد كانت موجودة بالفعل هي: القواعد أرقام &3.3B6 3.3B5& 3.3B4 وتتناول المواد الخرائطية التي لها أكثر من مقياس رسم، أو التي ليس لها مقياس رسم. وقد أدمجت هذه القواعد الثلاث في قاعدتين فقط هما القاعدة 3.3B4 التي تتكون من الحالات أ، ب، جـ، والقاعدة 3.3B5 كما تم تغير أرقام القواعد بعد هذا الحذف فأصبحت سبع قواعد بدلاً من ثمانية.

د) أضيفت إلى القاعدة (3.3D1) الخاصة ببيان الإحداثيات والاعتدالين اضافات تتعلق بتسجيل الدرجات العشرية في هذا البيان مع تسجيل الدرجات بالدقائق والثواني.

وقد أضيفت إلى هذه القواعد الأمثلة التي توضحها.

ومن ناحية أخرى فقد أدخلت بعض التعديلات على الحقل الخامس (حقل الوصف المادي) للمواد الخرائطية على النحو التالي:

أ) حذف القاعدة 3.5B4 المتعلقة بوصف جزء من مادة خرائطية تفتقد عنوان جامع.

ب) إضافة ثلاث قواعد جديدة هي: 3.5G2 وهي خاصة بالتصميم غير المألوف للخرائط، والقاعدة 3.5G3 وتتعلق *بطرح إنتاج المواد الخرائطية (غير الطباعة)، والقاعدة 3.5C6 وهي خاصة بالوسيلة أو الوسيط المستخدم في رسم وتلوين المادة الخرائطية.

من الحقول التي أدخلت عليها بعض التغييرات أيضاً حقل التبصرة، فقد تم حذف بعض الأمثلة التوضيحية من القواعد الواردة بهذا الحقل (3.7B15) كما أضيفت بعض الأمثلة الأخرى لإبراز المصادر الإلكترونية الخرائطية (.3.7B8& 3.A7.3).

4/2 تعديلات الفصل التاسع (المصادر الإلكترونية)

تمت التعديلات في الفصل التاسع لسببين أساسيين هما:

الأول: مسايرة التقنين الدولي للوصف الببليوجرافي للمصادر الإلكترونية، تدوب (م ك) International Standard Bibliographic Description For Electronic Resources (ISBD)(ER).

الثاني: استيعاب الطبيعة الخاصة بالمصادر الإلكترونية[9].

ومن أبرز التغييرات التي تمت وفقاً للسبب الأول نجد أن مجال هذا الفصل قد تم

توسيعه ليشتمل على المصادر الإلكترونية ذات الإتاحة المباشرة، والمصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد، إلى جانب اعتبار أن جميع المصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد مصادر منشورة، كذلك تم تغيير اسم الحقل الثالث من حقل خصائص الملف File Characteristic Area إلى حقل نوع المصدر وامتداده Type and Extent of Sources وقد خصصت القاعدة (9.3B1) لنوع المصدر Type of Resource، والقاعدة (9.3B2) لامتداد المصدر وقد كانت من قبل مخصصة لعدد التسجيلات.

أما عن أبرز التغييرات التي تمت وفقاً للسبب الثاني (استيعاب الطبيعة الخاصة بالمصادر الإلكترونية) فقد تغير المصدر الأساسي للمعلومات من شاشة العنوان إلى المصدر ذاته مع استبعاد الأفضلية المعطاة للمصادر الداخلية، كذلك إضافة قاعدة اختيارية (9.5B1) تسمح باستخدام المصطلحات المتعارف عليها لوصف الحامل أو الوسيط المادي مثل قرص مدمج- ذاكرة قراءة فقط، إلى جانب إضافة أمثلة أكثر حداثة للمصادر الإلكترونية وخاصة في حقل التبصرات مع إضافة قاعدة جديدة (9.7B22) في حقل التبصرات للمادة الموصوفة Item Descriped.

ومن الجدير بالذكر أنه عند نشر تعديلات القواعد عام 2001 ذكر في بداية هذا الفصل أن هذا إحلالاً كاملاً للفصل، وأنه يشتمل على قواعد جديدة وليست مجرد مراجعات[10] وهذا يعني أن هذا الفصل أيضاً يضم جميع التعديلات من إضافات (وخاصة في الأمثلة)، وحذوفات، وإحلالات.

5/2 تعديلات الفصل الثاني عشر (المصادر المتتابعة)

يعد الفصل 12 من أكثر الفصول التي أجريت عليها تعديلات، بداية من اسم الفصل الذي تغير من (Serials) إلى (Continuing Resources). وقد استوجب ذلك بالطبع تغير القاعدة الخاصة بالمجال لهذا الفصل لتشمل المصادر المتتابعة الأخرى من أوراق سائبة محدثة، ومواقع الويب Web المحدثة، والمصادر ذات النهاية المحددة، والمصادر التي تعكس خصائص الدوريات من حيث الصدور في أعداد متتالية والترقيم، والتتابع إلا أن فتراتها الزمنية محدودة.

وبصفة عامة يمكن حصر التغييرات التي تمت في هذا الفصل على النحو التالي:

أ) **إضافة قواعد جديدة**: يعد هذا الفصل من أكثر الفصول التي أضيفت إليها قواعد جديدة تماماً، وأغلب القواعد المضافة في هذا الفصل تتناول التغييرات التي تطرأ على المصادر المتتابعة سواء في العنوان نفسه، أو في العنوان الموازي، أوبيانات المسئولية، أو الطبعة،

أو الترقيم، أو الوصف المادي أو السلسلة وذلك داخل الحقول التي تتناول عناصر المعلومات هذه، وكذلك في حقل التبصرات الذي يتناول الحقول مرة أخرى حسب ترتيبها، وفي كل حقل من هذه الحقول تم إضافة تبصرة خاصة بالتغييرات التي تطرأ في هذا الحقل. وقد بلغ عدد القواعد المضافة نحو 25 قاعدة جديدة. ويرجع السبب في وجود هذه النوعية من القواعد التي تتناول تغييرات الطبيعة الاستمرارية لهذه المصادر حيث من الطبيعي أن تطرأ عليها خلال رحلة حياتها العديد من التغييرات التي ينبغي أن تنعكس في التسجيلة الببليوجرافية المعدة لها.

ب) **إضافة أمثلة جديدة:** تعد إضافة أمثلة جديدة تماماً من الملامح البارزة في تعديلات هذا الفصل، فقد كان من الطبيعي نظراً لاتساع مجال المصادر المتتابعة واشتمالها على أكثر من فئة أن تذيل أغلب القواعد أمثلة توضيحية تبين هذه النوعيات (مثل الأوراق السائبة) مواقع الويب Web.. الخ.

ولاتكاد تخلو قاعدة من وجود أمثلة.. لمجلات إلكترونية، أو أوراق سائبة مثل:

Patrent Teaching Loose- Leaf Library
The Electronic Journal of Analy Philosophy

ج) **الحذف:** تم حذف قاعدتين فقط من هذا الفصل هما:

* القاعدة (12.2B4) وهي خاصة بالدوريات التي تصدر في طبعات متعددة مع الاكتفاء بمعالجة هذا الأمر في حقل التبصرات من خلال القاعدة 12.7B8 التي تتناول التاريخ الببليوجرافي والعلاقات مع المصادر الأخرى.
* القاعدة (12.3B3) المتعلقة بتغير عنوان الدورية مع استمرار الترقيم تحت العنوان الجديد، وقد تم الاكتفاء بمعالجة هذه النقطة كحالة فقط ضمن القاعدة (12.3B1).

هـ) **الإحلال:** تم الإحلال في نطاق ضيق إلى حد ما حيث ظلت أرقام بعض القواعد كما هي مع إحلال محتوى جديد لمضمون القاعدة ومن أمثلة ذلك التغير مضمون القاعدة (12.0A1) الخاصة بالمجال، والقاعدة (12.3G) الخاصة بالتغير في الترقيم وكانت من قبل تتناول التسميات المتتالية للدوريات.

ح) **الإضافة إلى قواعد موجودة**

تمثلت الإضافات التي تمت إلى القواعد في تقسيم هذه القواعد إلى قسمين:

أ) يخصص للدوريات.   ب) يخصص للمصادر المتكاملة.

وفي أغلب القواعد يذكر نص القاعدة عامة في البداية ثم يتم معالجتها في نطاق الدوريات، ثم في نطاق المصادر المتكاملة.

3- المداخل في قاف AACR 2 مراجعة 2002

لم يحظ الجزء الثاني من قاف AACR 2، مراجعة 2002 الخاص بالرؤوس، والعناوين المقننة والإحالات، بالقدر نفسة من التغييرات التي حظي به الجزء الخاص بالوصف، ويرجع السبب في ذلك بالطبع إلى أن الوصف يتعامل مع أوعية معلومات تطرأ عليها تغييرات عدة مع مرور الوقت، وهذا يختلف عن المداخل التي تتعامل مع أشياء ثابتة إلى حد كبير مثل أسماء الأشخاص، والهيئات والمعالم الجغرافية والعناوين المقننة.

وبصفة عامة، فإن التعديلات التي طرأت على الفصول الخاصة بالمداخل (انظر الجداول رقم 2)، وعددها ستة فصول، تعد من نوع التغييرات الثانوية، (كما يتضح من جدول 2) فقد شملت تعديلات على وجه الخصوص الفصول أرقام 21 (اختيار نقاط الإتاحة)، والفصل 22 (الرؤوس للأشخاص)، والفصل 24 (الرؤوس للهيئات) أما الفصول الثلاثة الأخرى وهي أرقام 23 (الأسماء الجغرافية)، 25 (العناوين المقننة)، 26 (الإحالات) فإن التعديلات فيها محدودة للغاية، فعلى سبيل المثال، الفصل 23 الخاص بـ (الأسماء الجغرافية) لم يطرأ عليه أي تغيير يذكر، والفصل 25 (العناوين المقننة) فهناك إضافة لقاعدة (25.25) الموسيقى، وإضافة حاشية في الهامش لم تكون موجودة من قبل وهي خاصة بمكونات الأعمال الموسيقية (25.29A) مع استبدال مصطلح الموسيقى بالأعمال الموسيقية، أما الفصل 26 (الإحالات)، فقد تم فيه فقط حذف جزء من القاعدة 26.2A2 (انظر الجدول رقم 2).

ومن ثم فإن عرض التغييرات والتعديلات ستقتصر فقط على الفصول أرقام 21، 22، 24.

1/3 تعديلات الفصل 21 (اختيار نقاط الإتاحة)

وتتراوح التعديلات القليلة التي طرأت على هذا الفصل مابين حذف، وإضافات إلى قواعد موجودة بالفعل فعلى سبيل المثال تم:

* حذف القاعدة 21.1B4 التي تعالج اختيار الوحدة الفرعية كمدخل للعمل.
* إضافة للقاعدة 21.2A2 التي تعالج التغييرات الثانوية التي تطرأ على العنوان نفسه، فقد تم زيادة الحالات التي تنطبق عليها القاعدة من أربع حالات إلى تسع.

* إضافة إلى القاعدتين 21.3B& 21.2C حيث أضيفت إلى هاتين القاعدتين اللتين تعالجان التغييرات في العنوان نفسه، والتغييرات في الأشخاص والهيئات المسئولة عن العمل، أضيفت المصادر المتكاملة كفئة جديدة لم تعالج من قبل القواعد نظراً للتغييرات التي طرأت على الفصل 12 الخاص بالمصادر المتتابعة واعتبار المصادر المتكاملة أحد فئاتها.
* إضافة مثال إلى الأمثلة الملحقة بالقاعدة 21.4B1 يوضح أعمال المؤتمرات كإضافة من جانب المفهرس في حقل العنوان لوضع العمل تحت مدخل المؤتمرات.

جدول رقم (2) التعديلات الخاصة بفصول الجزء الثاني "نقاط الإتاحة، والعناوين المقننة والإحالات"

فئات التعديلات / أرقام الفصول	إضافات				حذوفات			إحلالات	
	إضافة لقاعدة	إضافة قاعدة جديدة	إضافة أمثلة	إضافة	حذف قاعدة	حذف جزء من فقرة	حذف أمثلة	إحلال لقاعدة	إحلال أمثلة
الفصل 21 التسجيلات الصوتية	3	-	1	-	1	1	-	-	-
الفصل 22 الصور المتحركة	3	-	3	-	-	1	1	1	7
الفصل 23 المواد المرسومة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الفصل 24 رؤوس الهيئات	-	-	-	-	-	2	-	1	3
الفصل 25 العناوين المقننة	-	-	-	1	1	-	-	4	1
الفصل 26 الإحالات	-	-	-	-	1	-	-	-	-

2/3 تعديلات الفصل 23 (الرؤوس للأشخاص)

تدور أغلب التعديلات في هذا الفصل حول إلغاء مايتعلق بألقاب الشرف البريطانية British Terms of Honour والتي ترد في الرؤوس التي يكون اسم العائلة هو عنصرالمدخل، حيث تبين أن الألقاب التي تسبق الاسم تشكل عقبة في شكل فما MARC البريطاني الذي يسعى أن يتماشى مع الأشكال الأخرى لأغراض التبادل، هذا إلى جانب أن هذه الألقاب ذات أهمية ضئيلة في تحديد ذاتية مثل هذه الرؤوس[11]. وعلى الرغم من ذلك فإنه عندما تكون مثل هذه الألقاب مطلوبة لأغراض التمييز بين الأسماء المتشابهة، فإنها تضاف وفقاً للقاعدة 22.19B1. كذلك ألغيت أيضاً الأمثلة التي توضح ألقاب الشرف البريطانية.

ومن ناحيـة أخرى، وبسبب مشكلات التـصفيف فإن إحـلال لقب مثل (Mrs) للمرأة المتزوجـة قبل الاسم الأول لـلزوج، قد تم تعـديله بحيث يأتي اللقب تاليـاً للأسم الأول للزوج لتجنب مشكلات التصفيف(12). وقد تم تعديل الأمثلة الواردة تحت القاعدة 18.22 بحيث تعكس هذا التعديل.

ومن حسن الحظ، أننا في الـوطن العربي لا نستـخدم ألقاب شـرف، ولاكلمة أو لقب مثل (Mrs) للمرأة المتـزوجة. وإنما نراعي هذه التعديلات بالنسـبة للأعمال الأجنبـية التي تقتني في المكتبات العربية.

3/3 تعديلات الفصل 24 (الرؤوس للهيئات)

يكاد يكون التـعديل الوحـيد البارز الـذي حدث في هذا الفـصل هو التعـديل الخاص بالقاعدة 24.26 "الوفود لدى الهيئـات الدولية والهيئات الدولية الحكومية فـقد كانت مثل هذه الوفود أو البعثـات تدخل تحت اسم الدولة متبوعة بنقطة ثم اسم البعـثة أو الوفد مثل (مصر. البعـثة لدى الأمم المتحدة) أو (مصر. الوفـد لدى الجمعية العامـة للأمم المتحدة). أصبحـت الآن تدخل تحت مصر. بعثـة (الأمم المتحدة) أو الولايات المتحـدة. وفد (المؤتمر الدولي عن القـانون البحري الـثالث: 1909: بروكسل، بـلجيكا). وهي في ذلك أشـبه بمعالجة السفارات والقنصليات.

أما التعديلات القليلة الأخرى فلاتتعدى توسيع طفيف لمجال قاعدة ما، مثلما حدث في القاعدة 24.7A1 بحيث ينص فيـها صراحة على المعلومات التي تـشير للرقم وتواتر وسنة (سنوات) انعقاد مؤتمر مع حذف هذه المعلومات من الرؤوس للمؤتمرات الثانوية.

4- الملاحق والكشاف

مما لاشك فيـه أن التعديلات التي أجـريت على فصول الوصـف والمداخل قد انعكست على بعــض الملاحــق مـــثل Remote Access, Integrating Resources, Electronic Resource . . الخ. كـما تم حـذف بعـض المصطـلحات مـثل Production Company (Motion Picture) كما أضيف أيضـاً ملحقاً جديداً (الملحق E) الخاص بأدوات التعريف للغات التي يتعامل معها المفهرس بصفة مستمرة، وسوف يساعد هذا الملحق أيضاً في تطبيق القواعد التي تتطلب حذف أدوات التعريف.

أما بقية الملاحق (ملحق A الكتابة بالحروف الكبيرة، ملحق B الاختصارات، ملحق C الأرقام) فقـد ظلت كما هي مع بعض التعـديلات الطفيفة لعل من أبرزها عـدم كتابة أداة التعريف al بأي من أشكالها الإملائية (al, el, es) بحروف كبيرة إذا وردت كعنوان. . في العنوان نفسه أو العنوان البديل أو العنوان الموازي.

أما الكشاف فقد تم تعديله أيضاً ليتماشى مع التعديلات من إضافات وحذوفات على القواعد.

5- الخلاصة

يمكن الخروج من العرض السابق بمايلي:

1) أن التعديلات البارزة في مراجعة 2002 من قاف AACR 2 تمت أساساً على ثلاثة فصول هي الفصل الثالث (المواد الخرائطية)، وقد انحصرت معظم تعديلات هذا الفصل في الحقل الثالث (حقل البيانات الرياضية والتفصيلات الأخرى المحددة للمادة، حيث أضيفت ثلاث قواعد تتصل بنمط المصدر وامتداده، وتمثيل الرسم الرقمي، والترقيم المرتبط بالدوريات، وهي تعديلات أضيفت لتناسب المصادر الإلكترونية والدوريات حينما تصدر المادة الخرائطية في أي شكل منهما.

أما التعديل البارز فقد كان من نصيب الفصل التاسع الذي كان يحمل عنوان ملفات الكمبيوتر Computer Files في الطبعة الثانية، ومراجعتها الصادرة عام 1988، والذي تغير إلى المصادر الإلكترونية Electronic Resources في هذه المراجعة ليستوعب المصادر الإلكترونية ذات الوسائل المادية الملموسة مثل الأقراص، والكاسيت، والكارتردج، والمصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد عبر شبكة ما مثل شبكة الإنترنت، ويلاحظ بصفة عامة أن التعديلات في الفصل التاسع قد بدأت كما سبق الإشارة من عنوان الفصل نفسه، وكذلك تم تعديل المجال ليعكس فئات المصادر الإلكترونية التي تدخل في نطاق هذا الفصل، كما امتد التعديل أيضاً ليشمل المصدر الأساسي للمعلومات، وكذلك الحقل الثالث الذي كان يسمى سابقاً حقل خصائص الملف وأصبح في هذه المراجعة يسمى حقل "نوع المصدر وامتداده"، كذلك أجريت بعض التعديلات على بعض القواعد الواردة في بقية حقول الوصف مثل حقل الطبعة وحقل الوصف المادي، وحقل التبصرات، حيث تم إضافة القواعد التي تناسب وصف المصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد. كما أضيفت العديد من الأمثلة التوضيحية للمصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد في الحقول الثمانية.

وبالنسبة للتعديل الجوهري الثالث فقد كان من نصيب الفصل الثاني عشر الذي تغير عنوانه أيضاً من الدوريات Serials إلى (المصادر المتتابعة: Continuing Resources)، وقد أجريت في هذا الفصل إضافات على كل القواعد الواردة به تقريباً بدء من المجال الذي تغير تماماً ليستوعب إلي جانب الدوريات مصادر أخرى مثل

المصادر المتكاملة Intergrating Resources التي تضم على سبيل المثال الأوراق السائبة المحدثة، ومواقع الويب Web المحدثة، إلى جانب المصادر التي تحمل خصائص المطبوع الدوري إلا أنها ذات نهاية محددة. رغم أن ما أضيف في هذا الفصل من مصادر قد لاتكون بطبيعتها تستحق أن توضع في هذا الفصل، ومن المحير حقاً إضافة المصادر ذات النهايات المحددة في هذا الفصل؟! وقد قسمت أغلب قواعد هذا الفصل إلى جزئين أحدهما معالجة الدوريات، والآخر لمعالجة المصادر المتكاملة. وقد ازداد هذا الفصل تعقيداً أكثر مما كان عليه من قبل. وقد أدرجت بعض الأمثلة التوضيحية في قواعد كل حقل لتستوعب المصادر المتابعة الجديدة إلى جانب الأمثلة السابقة عن الدوريات.

2) باستثناء الفصول الثلاثة التي سبق الإشارة إليها في رقم (1) نجد أن ما تم من تعديلات في مراجعة 2002 على بقية فصول الوصف، أو المداخل تعد تعديلات ثانوية، وأغلبها مراجعة تحريرية لانعكاسات الفصول الثلاثة (المواد الخرائطية والمصادر الإلكترونية، والمصادر المتتابعة) على القواعد. فعلى سبيل المثال عدلت القاعدة 1.4F8 الخاصة بالتواريخ للمواد متعددة المجلدات لتتناسب مع المصادر المتتابعة، كما أضيفت قاعدة 7.7B23 الخاصة بالمادة الموصوفة لتستوعب وصف الدوريات، والمصادر المتكاملة والأوعية متعددة الأجزاء من غير العدد الأول. وفي الفصل الثاني مثلاً حذفت القاعدة 2.5B9 التي تعالج الأوراق السائبة حيث أصبحت تعالج ضمن الفصل 12 (المصادر المتابعة).

3) فيما يتعلق بالملاحق، فقد بقيت على حالها باستثناء أن الملحق الخاص بـ "قاموس المصطلحات" Appendix D، قد أضيفت إليه بعض المصطلحات التي لم تكن موجودة من قبل والتي جاءت نتيجة التعديلات التي أجريت على الفصول الثلاثة التي سبق الإشارة إليها، كما أضيف أيضاً ملحق جديد Appendix D (E) خاص بأدوات التعريف، حيث توجد قائمة بهذا الملحق توضح أدوات التعريف التي ينبغي حذفها، وأمامها اللغات التي تستخدمها.

كما يوجد بالملحق أيضاً الإشارة إلى أرقام القواعد - في جزء المداخل - التي توجد بها معالجات لأدوات التعريف (القواعد أرقام) (26.1A, 25.2C, 24.5A, 22.11D).

هذه هي أبرز ملامح الطبعة الثانية، مراجعة 2002. والتي يمكن من خلالها رصد الملاحظات التالية:

أولاً : رغم التعديلات البارزة التي أجريت على الفصول أرقام 3، 9، 12 إلا أنه تحتاج إلى تجريب وممارسة قبل الحكم عليها بالكفاية أو الكفاءة أو عدمها، على الرغم من أن هناك من يرى[14] "أن مراجعة 2002" غير مرضية ولاكافية لإيجاد فهرسة حقيقية للمصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد، وأن جميع التغييرات التي تمت لم تعبر

بدقة عن طبيعة هذه المصادر. . وهناك أيضاً من يرى "وجوب تخصيص فصل منفرد للمصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد شأنها شأن المصغرات التي تحمل عليها أوعية معلومات أخرى"[15]، فالمصادر الإلكترونية المتاحة عن بعد قد تكون كتاباً، أو مقالاً، أو دورية، أو خريطة مثلاً.

ثانياً: أن بعض التعديلات التي أجريت قد زادت من تعقيدات القواعد، ومما لاشك فيه أنه لاينبغي استخدام القواعد بمفردها - وإن كان هذا هو الحال في الدول العربية مما يجعل المفهرسون يجدون صعوبة بالغة في فهم القواعد - وإنما ينبغي استخدامها بجانب التفسيرات التي تصدرها مكتبة الكونجرس لهذه القواعد، لأن بدون هذه التفسيرات يصبح تطبيق القواعد أمراً بالغ الصعوبة.

ثالثاً: أن التعديلات التي تطرأ على قاف AACR سواء أكانت في شكل طبعة جديدة أو مراجعات لطبعات موجودة بالفعل تراعي دائماً، أن تكون متماشية مع مايصدر من سلسلة تدوبات ISBDs وقد حدث ذلك بالفعل عند صدور ISBD(G) (تدوب عام) ISBD(M) ، (تدوب للمنفردات) ، ISBD(ER) (تدوب للمصادر الإليكترونية).

رابعاً: كان من المتوقع في هذه المراجعة (2002) أن يكون هناك تطبيقاً للترقيمات والتقنيات الدولية الموحدة التي صدرت عن ISO- وهي في أغلبها معايير أمريكية- سواء للموسيقى المطبوعة International Standard Music Number (ISMN) [16] أو للتسجيلات الصوتية والمرئية[17] International Standard Audio Visual Number (ISAN)، و International Standard Recording Code (ISRC) [18] والمعيار الأول خاص بالمواد (أغاني/ مطبوعات موسيقية) داخل الشريط، والثاني خاص بالأشرطة أو الأفلام ذاتها، ورغم تطبيق هذه الترقيمات في العديد من دول العالم على رأسها أمريكا وكندا. إلا أن قاف AACR 2 مراجعة 2002، قد تجاهل هذه الترقيمات تماماً.

خامساً: مازالت الحاجة إلى استشارة أكثر من فصل عند فهرسة وعاء معين تمثل صعوبة في استخدام التقنين، فعند وصف خريطة إلكترونية تصدر بصفة دورية مثلاً ينبغي الرجوع إلى الفصول أرقام 3، 9، 12!!!

الهوامش

(1) Preface To The Anglo-American Cataloguing Rules, Second Edition (1978) In. Anglo-American Cataloguing Rules/ Prepard Under The Direction of The Joint Steering Committee For Revision of AACR, A Committee of The American Library Association.. [et al].- 2nd., 1998 Revision.- Ottawa: Canadian Library Association, 1988.- P.XXVI.

(2) بعد صدور الطبعة الأولى من قاف AACR عام 1967، شكلت لجنة تسمى "لجنة الفهرسة الوصفية: Descriptive Cataloguing Committee " والتي عرفت بالاختصار (DCC) بالجمعية الأمريكية للمكتبات، قسم المصادر والخدمات الفنية، وخلال الفترة من 1969- 1974 عقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات المنظمة، وخلال هذه الاجتماعات تمت الموافقة على العديد من التعديلات والتغييرات في نصي 1967 نتيجة لتزايد استخدام الميكنة في المكتبات، وظهور الشبكات مانتج عنها مزيد الخدمات البيليوجرافية التعاونية. لمزيد من التفاصيل انظر:

Preface To The Anglo-American Cataloguing Rules. Ibid., P.XXV.

(3) Anglo-American Cataloguing Rules/ Prepared Under The Direction of The Joint Steering Committee For Revision of AACR, A Committee of The American Library Association.. [et al].- 2nd., 1998 Revision.- Ottawa: Canadian Library Association, 1988.XII.- 676p.

(4) Anglo- American Cataloguing Rules/ Prepared Under The Direction of The Joint Steering Committee For Revision of AACR, A Committee of The American Library Association.. [et al].- 2nd ed, 2002 Revision.- Ottawa: Canadian Library Association.

(5) CILIP. About CILIP.- London: Chartered Institute of Library and Information Professionals.- www.clip.org.ok . - cited 5/2/2004.

(6) Anglo- American Cataloguing Rules. 2nd ed, 2002, Revision, p.xv.

(7) Loc. cit.

(8) Ibid, p. xvii.

(9) Ibid. p.xix.

(10) Anglo-American Cataloguing Rules Secong Edition, 1988 Revision: Amendmeuts 2001/ Prepared Under The Direction of The Joint Steering Committee For Revision of AACR, A Committee of The American Library Association.. [et al].- 2nd ed, 2002 Revision.- Ottawa: Canadian Library Association, 2001.- Loosleaf.

(11) Anglo- American Cataloguing Rules.- 2nd ed., 2002 Revision, op. cit., p. xix.

(12) Loc, cit.

(13) Ibid.

(14) Hesham Tolaib. Some Cataloguing or Real Cataloguing: A View Point For Cataloguing Remotley Electronic Resources: Discussion Form Egypt.- Cairo; 2003.- p.8.

(15) عمرو حسن كامل. الملفات الإلكترونية المتاحة عن بعد: دراسة لتقنيات الوصف البيليوجرافي وأشكال الاتصال/ إعداد عمرو حسن حسين محمد كامل؛ إشراف يسرية محمد عبد الحليم زايد.- القاهرة: ع. ح. كامل، 2000.- أطروحة (ماجستير)- جامعة القاهرة، ص24.

(16) ISO-10957: 1993: Documentation- International Standard Music Number (ISMN).- International Organization For Standardization. 1993.

(17) ISO-15706: 1990. Documentation- International Standard Audio Visual Number (ISAN).- Genene: International Organization For Standardization, 1990.

(18) ISO-3901: 1986. Documentation- International Standard Recording Code (ISRC)- Genene: International Organization For Standardization.

الاتجاهات الحديثة في التحليل الموضوعي
نحو مدخل موضوعي متكامل لمصادر المعلومات(2)*

د. شريف كامل شاهين
أستاذ المكتبات والمعلومات
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص :

يتناول هذا الجزء من الدراسة التحليل الموضوعي وفهارس الخط المباشر، كما يتناول التحليل الموضوعي وقواعد البيانات على الخط المباشر، فضلاً عن إمكانيات البحث والوصول بالموضوع في الفهارس وقواعد البيانات.

القسم الثالث: التحليل الموضوعي ونظم الاسترجاع على الخط المباشر

1:3 التحليل الموضوعي وفهارس الخط المباشر

يؤكد "لانكستر" علي حقيقة هامة تفيد بارتباط الاهتمام بالمدخل الموضوعي في أوساط مهنة المكتبات بانتشار استخدام الفهارس المتاحة على الخط المباشر. نظراً لأن هذه الفهارس تتيح إمكانية إجراء عمليات البحث بشكل أكثر تطوراً، كما تكفل مداخل موضوعية أكثر فعالية بوجه عام. ولاتختلف العوامل المؤثرة في الاسترجاع الموضوعي عن طريق فهارس المكتبات عن تلك التي تؤثر في الاسترجاع الموضوعي عن طريق أي نوع آخر من قواعد البيانات الببليوجرافية على الإطلاق.[1]

يتكون فهرس الاسترجاع العام على الخط المباشر من ثلاثة ملفات رئيسية، هي:[2]

● **الملف الببلوجرافي**: يشتمل على التسجيلات الببليوجرافية البديلة لكل مصدر معلومات متاح بالمكتبة، وتتخذ التسجيلات الشكل القياسي الدولي (فما: MARC)،

* نشر الجزء الأول من الدراسة في عدد أبريل 2004.

وبالإضافة إلى حقول الوصف المادي لمصدر المعلومات توجد مجموعة من الحقول الدالة على المحتوى الموضوعي لمصدر المعلومات إما بشكل مباشر فهي تشمل الحقول المخصصة لكل من أرقام التصنيف، والمداخل الإضافية الموضوعية أو رؤوس الموضوعات، وسوف نتناولها بالتفصيل في فقرات لاحقة. أما حقول الوصف الدالة على موضوع مصدر المعلومات بطريقة غير مباشرة، فهي تشمل مايلي:

1. حقل العنوان (رقم 245 في التسجيلة) ويعتبر من بين أقوى حقول الإتاحة أو الوصول الموضوعي، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد حقول رؤوس الموضوعات في الفهارس الآلية. وذلك لأنه في المجالات الموضوعية للعلوم والعلوم الاجتماعية على الأقل تحمل العناوين كمصدر هام للكلمات المفتاحية الدالة على المحتوى الموضوعي لمصدر المعلومات. وهو الأمر الذي لم يكن ممكناً في بيئة الفهارس البطاقية.

2. بيان السلسلة والمداخل الإضافية للسلسلة (أرقام 4XXو 8XX).

3. حقل التحكم (رقم 008) ويشمل:

(أ) رمز المستوى الفكري لجمهور المستفيدين، وهو يرد في التمثيلة 22 من الحقل رقم 008 ليصف ملائمة مصدر المعلومات لأي فئة من فئات المستفيدين، فعلى سبيل المثال يتم تسجيل الرمز (a) ليدل على أن مصدر المعلومات مناسب للأطفال ماقبل المدرسة.

(ب) رمز طبيعة المحتويات في التمثيلات من 24 إلى 27، وقد تشتمل على سبيل المثال على الرمز (n) ليدل على العمل حصراً ببليوجرافياً، أو الرمز (e) لدوائر المعرف وهكذا.

(ت) رمز المطبوع الحكومي في التمثيلة 28.

(ث) رمز التراجم أو السير في التمثيلة 29.

4. حقول أخرى متفرقة، وهي تشمل: حقل رمز اللغة (رقم 041)، وحقل المنطقة الجغرافية (رقم 043)، وحقل رمز المجال الزمني (رقم 045).

● **ملف الاستناد** وهنا تلعب قائمة رؤوس الموضوعات دوراً بارزاً كملف استناد غير مكتمل يحتاج إلى إضافة البيانات الخاصة باستخدام المكتبة، والأشكال الأخرى لرأس الموضوع كما يستخدم فعلياً في مصادر المعلومات. وتتكون تسجيلة الاستناد من فاتح، ودليل التسجيلة، حقول البيانات.

● **الملف المعكوس/ المقلوب** هو ملف يعتـمد كلياً على الملف البيليـوجرافي في بناءه.

حيث يمكن ان يشتمل إما على كافة عناصر البيانات المسجلة في كل حقل من حقول الوصف في كافة التســجيلات البيليوجرافـية أو يشتمل فقط على الكلمات المفـتاحية الدالة المقتطفة من حقول الوصف المستخدمة في التسجـيلات البيليوجرافية، وخصوصاً من حقول العنوان والمستخلصات ورؤوس الموضوعات وتبصرة المحتويات.

التصنيف

أرقام التصنيف في تسجيلة (فما MARC)[3]

تستخدم الحقول التالية لأرقام التصنيف في تسجيلة (فما MARC):

050 رقم تصنيف مكتبة الكونجرس.

060 رقم تصنيف المكتبة الوطنية الطبية.

080 رقم التصنيف العشري العالمي.

082 رقم تصنيف دوي العشري.

086 رقم تصنيف الوثائق الحكومية.

لقد تمثلت الإفـادة من خطط التصنيف في تصـميم فهـارس البحث المباشـر في النقاط الآتية[4]:

- تم الاعتماد على البنية النسقية لنظم التصنيف كإطار عام لبناء مجموعة قوائم الاستخدام و البحث المتتـابعة. فهي توفر مجمـوعة من الخيارات المتعـددة لاتمام البحث على أكمل وجه.
- تعـد جداول خطط الـتصنيف مـصـدراً غنياً بـالمصطلحات، الـتي يمكن استـخـدامهـا كمصطلحات بحث في عملية الاسترجاع.
- يمكن استـخدام رموز التـصنيف المتضمـنة في التسجـيلات البيليـوجرافيـة كروابط بين التسجيلات وجداول التصنيف (إذا كانت في شكل آلي أيضاً)، وبالتالي يمكن استخدامها كمصطلحات بحث في عملية الاسترجاع.

ويمكـن عند استـخدام التصـنيف في الاسـترجـاع على الخط المباشر أن يحـقق المزايا التـالية[5]:

(أ) زيادة عدد مصادر المعلومات الصالحة المسترجعة عن طريق توسيع إمكانيات البحث بإسقاط أو بتر الأرقام التي تعبر عن التخصص الشديد في يمين رمز التصنيف.

(ب) زيادة الدقة باستبعاد مصادر المعلومات غير المرغوب فيها، وذلك في حالة إمكانية تركيب رمز تصنيف أكثر تحديداً.

(ت) اختيار مصطلحات للبحث أكثر تركيزاً عن طريق الإفادة من الكشاف النسبي لتجميع الأوجه المختلفة لمعالجة الموضوع الواحد.

(ث) استخدام التصنيف كلغة تحويل أو ترجمة Switching Language. حيث يمكن أن تعمل خطة التصنيف المترجمة لعدة لغات كآلية تحويل. فالمصطلحات الكشفية التي يدخلها المستفيد في النظام بلغة معينة يمكن أن يتم تحويلها عن طريق أرقام التصنيف لاسترجاع مصادر معلومات بلغات أخرى متعددة.

كما حدد "ألوري" **مكونات نظم الاسترجاع المصنفة على الخط المباشر**، في الآتي: ملف بدائل مصادر المعلومات، وجداول التصنيف كملف استناد، وكشاف لأرقام التصنيف، وملف مقروء آلياً للمصادر الحقيقية. وفيما يلي أهم الصفات المطلوبة في هذه النظم(6):

1. الوصول إلى التسجيلات الفردية بواسطة رقم تصنيف معروف.
2. القراءة الاستطلاعية أي عرض قائمة التصنيف.
3. عرض أكبر عدد من التسجيلات المختصرة بنفس ترتيب قائمة الرفوف.
4. العرض الرتبي (الهرمي) لأرقام التصنيف، والقدرة على الاختيار من هذا العرض.
5. أن يسمح الرمز بالبتر من جهة اليسار ومن الداخل من جهة اليمين.
6. القدرة على التحويل من رقم تصنيف إلى آخر.
7. الوصول إلى الجداول بواسطة المصطلحات المستخدمة في هذه الجداول وكذلك عن طريق رؤوس الموضوعات أو الواصفات.
8. إمكانية الدخول بواسطة الكلمات المفتاحية إلى مصطلحات الكشاف ورؤوس الموضوعات.
9. إمكانية البحث البوليني بمجموعة متنوعة من نقاط الوصول مثلاً الربط بين كلمات مفتاحية في حقول الوصف (مثلاً، في حقل العنوان) ورقم تصنيف. أو الربط بين رقم تصنيف ورؤوس موضوعات.

10. الدخول من فهرس واحد إلى عدة فهارس، وكذلك تطوير نظم ذكية يمكنها أن تضاهي تسجيلات الفهارس مع ملفات إهتمامات الباحثين.

تصنيف ديوي العشري

يتميز تصنيف ديوي العشري ببعض الخصائص الإيجابية المناسبة لفهارس الخط المباشر، ونذكر منها مايلي[7]:

- أن الرمز العشري يتسم بعدة صفات منها: أنه معبر، ويسهل البحث الرتبي أو الهرمي، ويمكن من خاصية البتر عند البحث.
- استخدام التفريعات الموحدة التي تطبق على كل موضوع.
- استخدام وسائل التذكر.
- مرونة عمليات الإضافة إلى الخطة.
- توافر درجة عالية من التحكم في الجودة.
- هناك مؤسسة تتولى صيانة الخطة.

وفي دراسة مشتركة للمركز OCLC ومجلس موارد المكتبات CLR، والمؤسسة ناشرة خطة التصنيف امتدت من يناير 1984 حتى سبتمبر 1985 لاكتشاف ما إذا كان وجود التصنيف العشري لديوي على الخط المباشر سوف يمكن المستفيدين من الحصول على وصول أفضل إلى المصادر عبر فهارس الخط المباشر، أو مدى صلاحية تصنيف ديوي كأداة للتصفح على الخط المباشر. وقد أثبتت الدراسة نجاح التصنيف مقارنة برؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس عند اختيار الكلمات للاسترجاع الموضوعي. ولكن المشكلة التي كشفت عنها الدراسة هي عدم تحديث أرقام التصنيف المبنية على طبعات قديمة لمجموعات المكتبات تبعاً للتغيرات في الطبعات المختلفة للتصنيف.[8][9][10] كما يوجد **شكل فما: الفهرسة المقروءة آلياً (MARC)** للتصنيف، وهو شكل خاص بالبيانات المتعلقة برموز التصنيف[11].

ديوي الإلكتروني Electronic Dewey: قامت بإصداره مؤسسة OCLC Forest Press في يناير 1993، بينما تم الترويج له في عام 1994. وهو الشكل المحسب لخطة تصنيف ديوي العشري (الجداول، والقوائم، والكشاف، والدليل) هذا إلى جانب الإضافات والتعديلات التي تدخلها مكتبة الكونجرس على قائمة رؤوس الموضوعات ومايقابلها من أرقام تصنيف ديوي العشري[12]. وقد ساعدت هذه النسخة الإلكترونية على التحديث المستمر، فهي تخدم كقاعدة بيانات حديثة، إلا أن فائدتها تقتصر على من يتاح لهم استعمالها[13].

وقد صدرت نسخة من ديوي الإلكتروني تعمل في بيئة التشغيل ويندوز في الوقت نفسه الذي صدرت فيه الطبعة 21 في عام 1996، وقد أطلق على هذه النسخة Dewey For Windows [14]. كما يتوقع إصدار الطبعة 22 هذا العام 2003م.

التصنيف العشري العالمي

هناك بعض النظم الأوروبية التي اعتمدت على التصنيف العشري العالمي في إجراءات البحث والتصفح[15].

وفيما يلي تطبيق عملي لمعايير صلاحية خطة التصنيف لدعم الوصول بالموضوع في نظم الاسترجاع على الخط المباشر على كل من تصنيف ديوي العشري وتصنيف مكتبة الكونجرس[16].

جدول (8) تطبيق معايير صلاحية خطة التصنيف في نظم الاسترجاع على الخط المباشر

المعايير	تصنيف ديوي العشري	تصنيف مكتبة الكونجرس
العلاقة بين المفاهيم كما تعبر عنها رموز الأقسام المتقاربة	متاح	غير متاح
البنية الهرمية أو الرتبية للخطة (التعبير في الرمز عن هذه البنية)	متاح	غير متاح
القدرة على بتر الرمز	متاح	غير متاح (لاستحالة البتر الأيمن، ولأن البتر الأيسر أو الأوسط ليس له معنى)
ملاءمة المصطلحات اللفظية للرموز في الجداول، وفي الكشاف كنقاط وصول	متاح	متاح
المرونة في استقبال المفاهيم الجديدة	متاح	متاح

ويرى الأستاذ الدكتور حشمت قاسم أن التطورات الجارية في تقنيات المعلومات ونظم وأساليب المعالجة الموضوعية القادرة علي استثمار هذه التقنيات، قد أدت إلى تراجع دور التصنيف بشكله التقليدي، بحيث أصبح مجرد وسيلة لترتيب مصادر المعلومات على أرفف المكتبة[17]. كما يرى الأستاذ الدكتور عبدالوهاب أبو النور أن الحاسبات لايمكنها أن تحل محل الجهد البشري العقلي، فالحاسب ليس آلة مفكرة، والتصنيف يتطلب القدرة الأساسية التي تمكن من فهم التشابه والاختلافات بين الموضوعات[18]. ويتوقع الدكتور عبدالوهاب

استمرار دور التصنيف في العصر الإلكتروني بل وأن يتعاظم فحيثما وجد التنظيم الموضوعي لابد من وجود التصنيف، سواء كأنظمة أو كأسلوب ضمن الأساليب المساعدة في الاسترجاع من الفهارس المحسبة. ولايمكن للإنسان أن يستغني عن وظيفة التنظيم الموضوعي وبالتالي لايمكن الاستغناء عن وظيفة التصنيف. إن التصنيف الذي لازم الإنسان منذ وجوده كعملية عقلية وكوظيفة اجتماعية، ثم تطور مع تطور العلم والمعرفة والمعلومات سوف يستمر في أداء دوره في المجالات كافة[19].

الفهرسة الموضوعية

تعتبر رؤوس الموضوعات في الفهرس الآلي من أهم حقول الوصف ومن أبرز نقاط البحث والوصول للتسجيلات الببليوجرافية لمصادر المعلومات عن موضوعات محددة. ولذلك كان نصيبها من حقول التسجيلة الببليوجرافية في الشكل المعياري (فما **MARC**) مايزيد عن العشرة حقول. حيث تستخدم الحقول من 600 إلى 699 لرؤوس الموضوعات في تسجيلة (فما MARC)[20] [21]:

600 الاسم الشخصي كموضوع.
610 اسم الهيئة كموضوع.
611 اسم المؤتمر كموضوع.
640 العنوان الموحد كموضوع.
645 رأس موضوع العنوان.
650 رؤوس الموضوعات الموضوعية.
651 رؤوس الموضوعات الجغرافية.
653 رؤوس الموضوعات غير المقيدة.
655 النوع.
69x رؤوس الموضوعات المضافة محلياً من المكتبة.
690 خيط واصفات بريسيس.
691 SIN رقم مؤشر الموضوع.
692 RIN رقم مؤشر المرجع.

وعلى المستوى الفني لممارسة الفهرسة الموضوعية سواء في بيئة نظم الخط المباشر أو بيئة العمل اليدوي التقليدي، وتحديداً في مايو عام 1991 تولت مكتبة الكونجرس ممثلة في خدمة توزيع الفهرسة رعاية مؤتمر عن مستقبل التقسيمات الفرعية في قائمة مكتبة

الكونجرس لرؤوس الموضوعات. وقد خرج المؤتمر بست توصيات كان أهمها التوصية الأولى التي تقترح تقنين ترتيب التقسيمات الفرعية الموضوعية بهدف تبسيط الفهرسة الموضوعية، ويتم تسجيلها وفقاً للترتيب الآتي: التقسيم الموضوعي، ثم الجغرافي، ثم الزماني، ثم التقسيم الشكلي. وقد استجابت لتوصيات المؤتمر لجنة التحليل الموضوعي Subject Analysis Committee (SAC) التابعة للجمعية الأمريكية للمكتبات، وبدأت تحث المكتبات ومرافق المعلومات على الالتزام بالترتيب الجديد. ومن أبرز مزايا الالتزام بترتيب معياري للتقسيمات الفرعية مايلي[22]:

* تقليل الوقت المستغرق في تدريب ومراجعة عمل المفهرسين الجدد. وفي الوقت المستنفذ في صياغة رؤوس الموضوعات المجزأة أو المفرعة.
* مساعدةالنظم الآلية على التدقيق الآلي لرؤوس الموضوعات المجزأة.

لقد عملت اللجنة الفرعية لترتيب التقسيمات الفرعية لرؤوس الموضوعات التابعة للجنة التحليل الموضوعي (SAC) على مدار ثلاث سنوات بدأت منذ الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للمكتبات في صيف 1993 بدراسة متعددة الأبعاد لنظام التقسيمات الفرعية الموضوعية لرؤوس موضوعات مكتبة الكونجرس لضمان اتخاذ قرارات سليمة بشأنها. وفي أواخر عام 1993 تكون فريق بحث يضم أحد أعضاء اللجنة الفرعية لترتيب التقسيمات الفرعية لرؤوس الموضوعات ومجموعة من طلاب مقرر "فهرسة متقدمة" بجامعة ميتشجن لقيام بدراسة ميدانية تستهدف فحص واختبار درجة فهم المستفيد النهائي لرؤوس الموضوعات المفرعة. ولأغراض الدراسة تم إعداد استبيان تضمن مجموعات متنوعة من رؤوس الموضوعات المفرعة مرة حسب الترتيب القديم ومرة أخرى حسب طريقة الترتيب الموصي بها في مؤتمر الكونجرس. وقد وزع الاستبيان على العشرات من المستفيدين النهائيين من أصدقاء الطلاب المشتركين في البحث وأسرهم وأقاربهم. كما تم تكليف ستة من المفهرسين المحترفين لشرح وصياغة معاني رؤوس الموضوعات ليتم استخدامها كنماذج تقارن من خلالها اجتهادات مجتمع البحث. ولكن المفاجأة غير المتوقعة كانت عدم اتفاق المفهرسين على معاني رؤوس الموضوعات. وكانت هذه النتيجة الدافع وراء القيام ببحث آخر يتناول هذه القضية.[23] [24] [25] [26]

ويبدو أن الجانب العملي للفهرسة الموضوعية له جاذبية خاصة لدى الباحثين. فهناك أكثر من دراسة تناولت جوانب مختلفة لهذه القضية، فعلى سبيل المثال أثبتت إحدى الدراسات الأمريكية التي قامت بفحص 202 رأس موضوع تم اختيارها من فهرس إحدى المكتبات لعدد 100 كتاب أن ما نسبته 24.5% من رؤوس الموضوعات المختارة من جانب

المفهرسين الموضوعيين غير صحيحة، ونسبة 4,9% من رؤوس الموضوعات المستخدمة لاوجود لها بالقائمة. وقد أرجعت الدراسة عدم صحة أو سلامة رؤوس الموضوعات لعدة مبررات منها: أن رؤوس الموضوعات أعرض من موضوع الكتاب أو لعدم اتصالها بموضوع الكتاب أو لأنها مخصصة جداً لدرجة لاتتناسب مع الكتاب[27].

وهناك دراسة أخرى مقارنة بين رؤوس الموضوعات المختارة من جانب المفهرسين بمكتبة الكونجرس ومفهرسين آخرين - من مكتبات أخرى - لنفس التسجيلات الببليوجرافية، وقد كشفت الدراسة عن الإنخفاض الملحوظ في نسبة الثبات التي لم تتجاوز 15% على مستوى كافة عناصر رأس الموضوع في التسجيلة الببليوجرافية[28].

2:3 التحليل الموضوعي وقواعد البيانات على الخط المباشر

من أبرز وأهم العوامل التي ساعدت على التوسع في استخدام الحاسب الآلي في كل من التكشيف والاستخلاص على السواء، وذلك منذ نهاية الستينيات وبداية سبعينيات القرن العشرين مايلي[29]:

* اتساع مدى توافر نصوص مصادر المعلومات في شكل مقروء آلياً نتيجة لانتشار استخدام الحاسب في تهيئة النصوص للطباعة.
* الحرص على الحد من المدى الزمني الفاصل بين صدور مصارد المعلومات (النشر الأولي) وصدور أدوات التعريف بها (النشر الثانوي).
* ندرة العنصر البشري القادر على ممارسة التكشيف والاستخلاص بكفاءة، وارتفاع تكلفة هذا العنصر.
* التطورات التي حدثت في أساليب التحليل اللغوي على اختلاف مستوياته، المعجمية والصرفية والنظمية والدلالية، والذكاء الاصطناعي..

التكشيف والمكانز

لعبت الحاسبات دوراً مؤثراً في تطوير التكشيف، وذلك فيما يتصل بالنقاط الآتية[30]:

* توفير مقومات استخدام الأشكال الحديثة للغات التكشيف، وخصوصاً لغات الربط اللاحق. إن السمة الكبرى في أساليب التكشيف المترابط Coordinate Indexing هي أنها لاتعرض العلاقات بين الموضوعات، ولكنها تحاول فقط من خلال عملية التحليل أن تعرف وتحدد المصطلحات المهمة في المصادر المكشفة دون أية محاولة للربط فيما بينها، حيث تترك عملية الربط بين المصطلحات في وقت البحث. ويعتبر تكشيف المصطلح

الواحد Uniterm Indexing لـ "موتيمر تاوبي" Mortimer Taube أقدم وأشهر نماذج التكشيف اللاحق. وقد انتقل التطبيق العملي لهذا النمط في التكشيف من البطاقات المثلومة (المثقوبة) إلى قواعد البيانات على الخط المباشر. وقد انتقدت فكرة المصطلح الواحد من حيث أن "مجرد التفكير في الألفاظ" هو صعب بنفس درجة صعوبة التفكير في أية علاقات موضوعية، وهناك مشكلة المترادفات والموضوعات المتصلة والمترابطة والتعبير غير الصحيح والاستعارات والتشبيهات. . الخ. فالباحث غالباً ما يخفق في أن يجد المرادف الصحيح، ويحدث حينئذ مايسمى بالنقاط الزائفة False Drops[31][32].

* توفير مقومات البحث في نصوص اللغة الطبيعية. ومما لاشك فيه أن نظم التكشيف القائمة على اللغات غير المقيدة قد حظيت بدفعة قوية منذ نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن العشرين، عندما بدأ استخدام الحاسب الآلي في نظم استرجاع مصادر المعلومات (الوثائق)، فقد أصبح بإمكان الحاسب التعامل مع نصوص اللغة الطبيعية بدءاً بعناوين المصادر وانتهاءً بنصوصها الكاملة، مروراً بالمستخلصات أو المقتطفات[33].

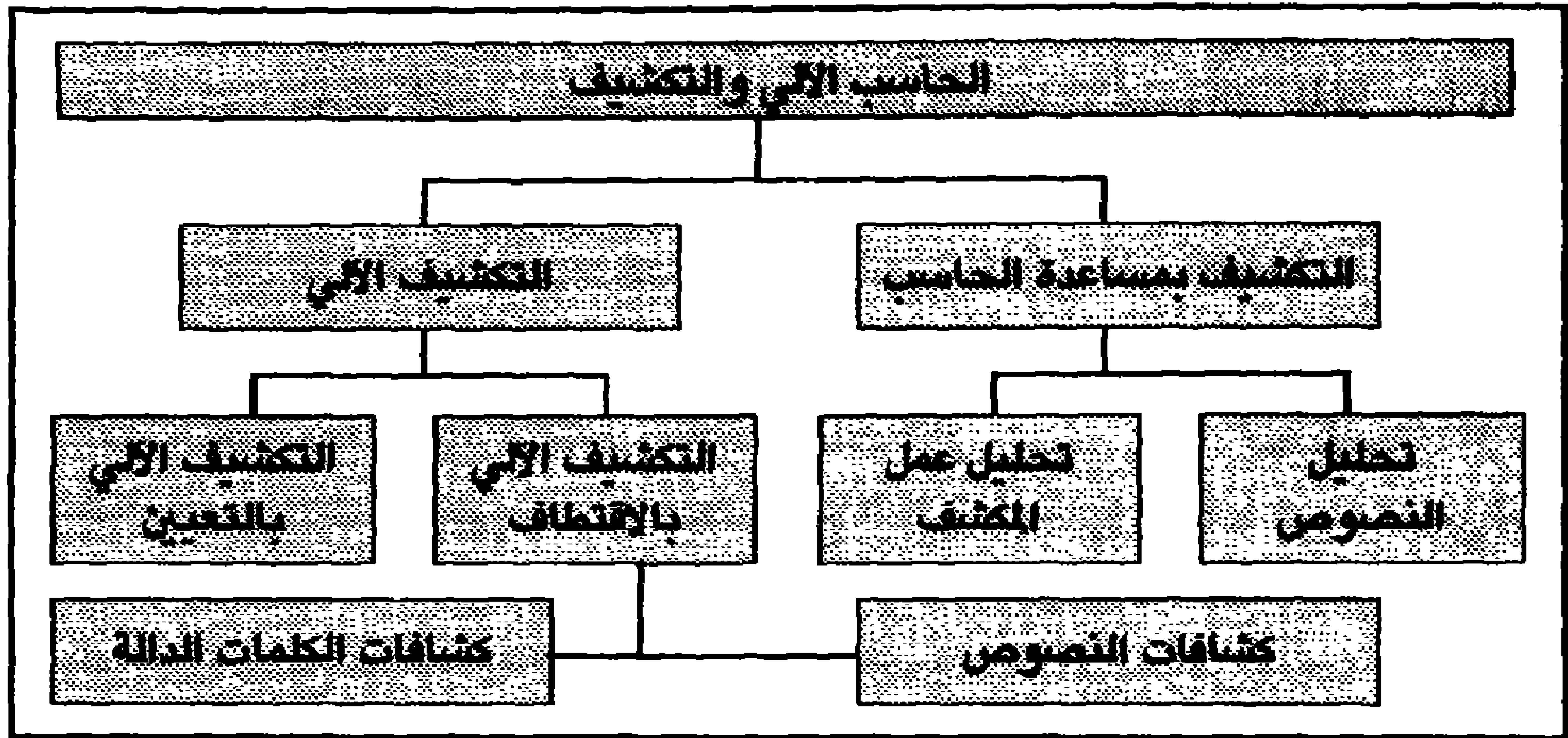
* إمكانية إعداد أشكال غير تقليدية من الكشافات البيبليوجرافية، ككشافات الكلمات المفتاحية في السياق، وكشاف الاستشهادات المرجعية. فبدون الحاسب الآلي ماكان من الممكن لمثل هذه الكشافات أن تستمر وعلى نحو مشجع.

يوضح الشكل التالي مجالات استخدام الحاسب الآلي في التكشيف، والتي يمكن حصرها في مجموعتين، هما[34]:

1. استخدام الحاسب الآلي كأداة مساعدة لعمل المكشف، حيث يمكن للحاسب أن يساعد في تحليل النصوص الكاملة أو عناوينها أو المستخلصات الواردة بها لإعداد قائمة بالمصطلحات الكشفية المرشحة، ثم مقارنتها بالمكنز. وكذلك في تحليل عمل المكشف واقتراح أو بيان الحاجة إلى مصطلحات كشفية إضافية، أو بيان أخطاء المكشف وأخطاء الترجمة من اللغة الطبيعية إلى اللغة المقيدة.

2. الاعتماد على الحاسب الآلي في عملية التكشيف برمتها. سواء كان التكشيف بالاقتطاف (تكشيف كلمات) للنصوص أو للكلمات المفتاحية في السياق، أو كان التكشيف بالتعيين (تكشيف المفاهيم) و هو أكثر صعوبة من الاقتطاف، لأنه يستلزم إعداد مجموعة سمات Profile لكل مصطلح يتم تعيينه.

ومن أشهر معايير اقتطاف المصطلحات آلياً: تكرار الكلمات/ العبارات - موقع الكلمات/ العبارات في النص - السياق الذي ترد به الكلمات/ العبارات. كما يستبعد الحاسب الكلمات التي لا دلالة لها بمقارنتها بقائمة الاستبعاد Stop List.



شكل (2) مجالات استخدام الحاسب الآلي في التكشيف

ويوضح الجدول التالي كيفية الاعتماد على الأساليب الإحصائية واللغوية عند بناء المكانز، وأثناء التكشيف سواء كان بالاقتطاف أو بالتعيين. مع الأخذ في الاعتبار أن التكشيف الآلي بالتعيين أقل تداولاً و أكثر صعوبة من التكشيف الآلي بالاقتطاف أو الاشتقاق(35).

جدول (9) الأساليب الإحصائية واللغوية لبناء المكانز والتكشيف

التجهيز الآلي	الأسلوب الإحصائي	الأسلوب اللغوي
بناء المكانز	يتم اختيار الكلمات المفتاحية بناء على ترددها (باعتبارها أدوات تمييز جيدة) ثم يتم تجميعها بناء على تردد الكلمات بصحبة بعضها البعض أو التردد النسبي. وتظهر في صورة تجمعات عنقودية.	يتم اختيار الكلما الدالة/ العبارات بالتحليل اللغوي (النحوي أو الصرفي) ثم يتم استخلاص العلاقات الدلالية من النص وأخيراً يتم إنشاء شبكة دلالية للمصطلحات بالإضافة إلى العلاقات
التكشيف الآلي بالاقتطاف	يتم اختيار كلمات مفتاحية/ ثنائيات كلمات من النص، ثم يتم تحيد أوزان للكلمات/ العبارات وتخرج في قوائم.	يتم اختيار العبارات الأسمية ويتم تحديد العلاقات والأدوار الخاصة بالكلمات / العبارات المقتطفة وتخرج في قوائم.
التكشيف الآلي بالتعيين	يتم اختيار المصطلحات من التجمعات العنقودية الآلية للكلمات ووضع أوزان للمصطلحات المعينة وتخرج في قوائم.	يتم اختيار المصطلحات من المكنز الإلكتروني مع العلاقات الدلالية، ثم يتم تحديد الأدوار والروابط الخاصة بالمصطلحات المعينة.

وفي سياق عرضه لمكنز اليونسكو على أنه نموذج للاتجاه الجديد في إعداد المكانز ذكر الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي الملامح البارزة لهذا الاتجاه والتي نذكر منها الآتي (36):

1. الإقلال من عدد المصطلحات، فقد اشتملت الطبعة الأولى على 11500 مدخلاً، بينما اشتملت الطبعة الثانية على 6600 مدخلاً رغم التحديث الذي تم بالإضافة والحذف.
2. دمج القائمة التبادلية بالواصفات واللاواصفات (التي تسمح بإيجاد المصطلحات المركبة تحت أي من كلماتها المهمة المرتبة هجائياً) مع القائمة الهجائية المبنية، التي عادة ما تفرز فقط تحت الكلمة الأولى من الواصف أو اللاواصف، ومن ثم فإن هذا العرض الذي تم إنجازه يتيح للمستفيد إيجاد كل المداخل الهجائية، في عرض واحد سواء تحت الكلمات الأولى أو تحت أي كلمات أخرى مهمة.
3. تقديم العرض الهرمي الموضوعي باستخدام المكانز المصغرة.

الاستخلاص

لقد بدأ الاهتمام بإعداد المستخلصات آلياً منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين نتيجة لتطورين رئيسيين، هما: تكنولوجيا الحاسب، والترجمة الآلية. وقد كان العالم "لون Luhn" أول من تصدي لهذا التحدي عام 1952 (37).

الاستخلاص الآلي هو فن الاستخلاص بواسطة الحاسب، وفيه يتم تمييز الكلمات المفردة وإحصاء ترددها في النص، الذي وردت فيه بعد استبعاد الكلمات ذات الدلالة العامة كأدوات التعريف والتنكير وحروف الجر وضمائر الوصل وماشابه ذلك. وقد مر تاريخ الاستخلاص الآلي بمراحل متتابعة يمكن استعراضها كما يلي(38):

* الاعتماد على اقتطاف الجمل التي يمكن أن تعبر عن المضمون الأساسي لمصدر المعلومات. ولكن كان الناتج مفتقراً إلى الترابط.
* التفكير في الأساليب التي تكفل الترابط بين الجمل المقتطفة، وزيادة قابليتها للقراءة بتطوير أساليب تعديل الجمل التي يتم انتقاؤها.
* الاتجاه نحو النظم الخبيرة في الاستخلاص وكان ذلك مع أوائل الثمانينيات في القرن العشرين.

كما يؤكد "لانكستر" على أن الاقتطاف في الاستخلاص الآلي هو الأسلوب الشائع

لإعداد المستخلصات، حيث يمكن اقتطاف الجمل آلياً إما بالأساليب الإحصائية أو بالأساليب اللغوية. ومن الشائع اختيار الجمل وفقاً لأعلى رصيد رقمي ويتم تنظيمها وفقاً لتسلسل الترتيب إحصائياً (وفقاً لتناقص الوزن الإحصائي) أو وفقاً للتسلسل الذي ترد به[39].

وينقل الأستاذ الدكتور حشمت قاسم تصور المتخصصين في الذكاء الاصطناعي للاستخلاص الآلي قائلاً:

لكي يستخدم الحاسب في تلخيص الوثائق فعلاً، فإن الأمر يتطلب أولاً إخضاع النص الأصلي للتحليل الدلالي المفصل، الذي يسفر عن بناء نظام للبيانات يعبر عن معنى أو مضمون ذلك النص الأصلي، ثم معالجة نظام البيانات هذا، بعد ذلك، ببرنامج يقوم بصياغة عبارات تصور لب النص الأصلي[40].

ويقر الأستاذ الدكتور حشمت قاسم بعجز النظم الآلية للاستخلاص عن محاكاة الأداء البشري ومن ثم استمرار الحاجة إلى المستخلص المؤهل المتمرس، لأن الطريق إلى إكساب الحاسب القدرة على قراءة مصدر المعلومات، واستيعاب محتواه، ثم إعداد مستخلص له بأسلوب نثري عادي، مازالت تكتنفه الكثير من المشكلات اللغوية[41].

الضبط الاستنادي الموضوعي

المكانز تتحول إلى ملفات إستناد آلية لعبت الحاسبات دوراً كبيراً في إعداد المكانز ومراجعتها، ونتيجة لذلك أمكن الإحتفاظ بالمكنز كاملاً في شكل ملف إستنادي مقروء آلياً يشكل أحد المكونات الأساسية لنظم الاسترجاع. ومن أهم فوائد هذا التحول إمكانية التعامل التفاعلي الفوري مع المكنز على الخط المباشر وسرعة تحديثه، وكذلك تحقيق الإطراد في المصطلحات والمساعدة في إعداد إستراتيجيات البحث[42].

تعتمد معظم الجهود الحديثة لخلف ملفات إستناد على مساعدة الحاسب الآلي. كما أن الإتجاه الآن يسير نحو إعداد ملفات الإستناد المعتمدة على الاستخدام الآلي على المستوى الوطني، بل وعلى المستوى الدولي، بعد أن تبين أن الضبط الاستنادي الدولي هو عنصر ضروري ولازم للضبط الببليوجرافي العالمي[43].

كما أكد الأستاذ الدكتور محمد فتحي عبدالهادي على الحاجة الحقيقية للضبط الاستنادي في ظل النظم الآلية المعقدة التي تسمح بإمكانات البحث بالكلمات المفتاحية والبتر الآلي، وغير ذلك من أساليب البحث المركب. وفي موضع آخر من العمل نفسه يذكر الدكتور

فتحي أن الإمكانات الاسترجاعية لمفاتيح البحث قد جعلت الضبط الاستنادي غير ضروري(44).

كما تجدر الإشارة إلى البرنامج التعاوني للاستناد الموضوعي SACO: Subject Authority Cooperative Program التابع لبرنامج مكتبة الكونجرس للفهرسة التعونية PCC: Program For Cooperative Cataloging. ذلك البرنامج الذي يتيح الفرصة أمام كافة المكتبات المشتركة في البرنامج بتقديم رؤوس الموضوعات، ورموز التصنيف المقترحة من جانبهم إلى مكتبة الكونجرس بهدف إدراجها في القسم التالي تحت عنوان المشروعات التعاونية في مجال الفهرسة. أنظر الملحق (1) نموذج التقرير الأسبوعي لتحديث رؤوس الموضوعات بقائمة مكتبة الكونجرس، والملحق (2) نموذج طلب تغيير رأس موضوع بقائمة مكتبة الكونجرس، ومجموعة الإرشادات لتغيير رأس الموضوع في القائمة نفسها.

3:3 إمكانات البحث والوصول بالموضوع في الفهارس وقواعد البيانات

في سبعينيات القرن العشرين نفذت "أترتون" مشروعاً من خلاله تحسن الوصول الموضوعي إلى الكتب عبر الفهرس المباشر نتيجة لتضمين صفحات محتوياتها وكشافاتها لتسجيلاتها البيليوجرافية في الفهرس. كما أكدت دراسة للعالم "لانكستر" في مطلع تسعينيات القرن العشرين على تخلف أساليب البحث المتاحة من خلال الفهارس على الخط المباشر آنذاك(45).

أدى تطور أساليب استخدام الحاسب الآلي في استرجاع مصادر المعلومات إلى جعل أكثر من حقل من حقول التسجيلات البيليوجرافية قابلة للبحث والاسترجاع، ومن بين هذه الحقول: الواصفات أو المداخل الكشفية، وعنوان المصدر، والمستخلص. وتؤكد دراسة عن البحث الموضوعي في الفهارس على الخط المباشر على أهمية التمييز بين الكتب Books وبين الأعمال Works على أساس أن الكتاب يمكن أن يحتوي على أعمال بداخله، وبالتالي لابد من معالجتها موضوعياً وإظهارها بوضوح في الفهرس الموضوعي. ويصف الباحث عمل الكتاب كحاوية Container للمحتويات Contents، وبالتالي فإننا يجب أن نستخدم رؤوس موضوعات ممثلة للمحتويات وليس للكتب (الحاويات)، فعلى سبيل المثال كتاب بعنوان: الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكتاب آخر بعنوان: المكتبات الرقمية، سوف يسجل في تسجيلة الكتاب الأول رأس الموضع: "تكنولوجيا المعلومات والإتصالات" وهو يعتبر رأس موضوع معبر عن الكتاب وليس عن محتوياته، ولن يستخدم له رأس موضوع "المكتبات الرقمية" على الرغم من معالجته لموضوع المكتبات

الرقمية في فصل كامل. وبالنسبة للكتاب الثاني سوف تشتمل تسجيلته البيليوجرافية على رأس موضوع "المكتبات الرقمية". وهكذا عندما يبحث المستفيد برأس موضوع "المكتبات الرقمية" سيظهر الكتاب الثاني ولن يتم استرجاع الكتاب الأول. ويطالب الباحث بإعادة النظر في فهرسة الأعمال المتضمنة داخل الكتب وتمثيلها والتعريف بها ببليوجرافياً وموضوعياً بالشكل اللائق[46]. كذلك لم تعد أساليب البحث قاصرة على الروابط والمعاملات البولينية (Boolean Operators) وهي تشمل: (و And) (أو Or) (وليس Not)، وإنما تطورت أيضاً أساليب البحث بالبتر Truncation أي بأجزاء الكلمات أو رموز التصنيف، حيث أكد هذا الأسلوب فعاليته. كما تطور أسلوب البحث بالتجاور Jux-taposition، والبحث تبعاً لمدى التقارب Proximity بين الكلمات. حيث يحدد الباحث حتمية ظهور كلمة البحث على مستوى حقل معين أو التسجيلة ككل. كما يمكن أن يشترط الباحث ألا تكون هناك أية كلمات فاصلة بين الكلمات المتجاورة[47].

ويتم البحث بالبتر عن طريق وضع رمز النجمة (*) في موضوع البتر الأمامي مثل المصطلح *Pollut أو البتر الخلفي مثل Ology* أو البتر الأمامي والخلفي مثل: *Classif* وبالتالي يمكن البحث باللفظ Reclassification. ومن المفيد دعم خاصية بتر المصطلحات عن طريق البتر ببرنامج للتحليل اللغوي يتعرف على السوابق (الصدور Prefixes) واللواحق (الكواسع Suffixes) للكلمات المستخدمة للبحث، كما يمكنه القيام بعملية البتر آلياً، وذلك في حالات البحث المبني على لفظ واحد[48].

وحتى يتسنى لنظام البحث التعامل مع عبارات البحث ككل متكامل تسمح بعض الفهارس وقواعد البيانات بكتابة عبارة البحث بين علامتي تنصيص.

وفي دراسة حديثة عن البحث بالكلمات المفتاحية في الفهارس على الخط المباشر كأفضل الحلول للبحث الموضوعي، تبين أن المستفيدين يفضلون استخدام كل من الكلمات المفتاحية و المصطلحات المقيدة عند البحث الموضوعي. ولذلك خرج البحث بنتيجة تفيد بضرورة توفير إمكانية البحث بالطريقتين في الفهارس، مع توفير المساعدات والإرشادات الأساسية للباحثين. كما أظهرت مجموعة من الدراسات عن استخدام الفهارس على الخط المباشر، أن هناك ارتفاع ملحوظ في الاعتماد على البحث الموضوعي منذ تقديم تلك الفهارس في المكتبات[49].

وفي دراسة عن أنماط البحث في الفهارس بإدخال مفردات معروفة أو محددة من جانب المستفيدين، استحوذت عمليات البحث بالعنوان على نسبة 94% بينما شكلت عمليات البحث الموضوعي نسبة 25%. [50]

ومن مقترحات تحسين الوصول الموضوعي في الفهارس على الخط المباشر نذكر مايلي[51].

* توفير العروض الألفبائية لرؤوس الموضوعات لدعم سهولة التنقل.
* عرض الكلمات المفتاحية في سياق رؤوس الموضوعات.
* العروض المباشرة للموضوعات المترابطة.
* الوصول الموضوعي الموسع من خلال مصادر عدة، منها: ملخص الوثيقة، والتصدير، وقوائم المحتويات، والكشاف.
* الربط الآلي للنص الحر بالمصطلحات المقيدة.
* تضمين رؤوس الموضوعات في العروض البيليوجرافية.

تؤكد معظم الدراسات الحديثة على أن مسؤولية إعداد استراتيجية البحث تقع على عاتق المستفيدين من الفهارس الآلية أو قواعد البيانات على الخط المباشر. ولذلك لابد وأن يتوافر لديهم شيئاً من الفهم لبنية حقول الوصف في التسجيلات البيليوجرافية والفروق بين الكلمات المفتاحية واللغة المقيدة، والسيطرة على المترادفات، والبتر، والتقارب، والروابط البولينية المنطقية، وآليات توسيع وتضييق نطاق البحث، وإعادة صياغة استراتيجية البحث اعتماداً على نتائج البحث[52].

وتعليقاً على مايردده الكثيرون من انتقادات وأوجه قصور في عمليات ونتائج البحث بالكلمات الحرة المشتقة من نصوص مصادر المعلومات، يقترح "مايكل جورمان Michael Gorman" أحد أبرز المهتمين بقضايا الفهرسة والوصف البيليوجرافي في العالم إعادة النظر في العالم إعادة النظر في تطبيق المبادئ الأساسية، وبني الفهرسة الموضوعية (وهي تشمل من وجهة نظره كل من قوائم رؤوس الموضوعات، وخطط التصنيف الرئيسية). ويبدأ حديثه بقوائم رؤوس الموضوعات مؤكداً على أهمية الفصل بين بنية قائمة رؤوس الموضوعات (البنية الترابطية) وبين الكلمات المستخدمة كرؤوس موضوعات. ويرى أن بنية قوائم رؤوس الموضوعات هي البنية الملائمة لنظم البحث والاسترجاع على الخط المباشر،وأن استخدام قوائم رؤوس الموضوعات لفهرسة مصادر المعلومات على شبكة الإنترنت سوف يكون له مردود إيجابي على عمليات البحث والتصفح ومن ثم الحصول على نتائج تتسم بنسب صلاحية وتحقيق مرتفعة. ولأجل تحقيق تطوير وتحديث في قوائم رؤوس الموضوعات يقترح "جومان" مناقشة القضايا التالية[53].

* اقتراح مشروع تتبناه كل دولة أو جماعة مشتركة في اللغة يهدف إلى مراجعة مفردات

رؤوس الموضوعات على المكانز القياسية والقواميس، إلخ في كل قطاع موضوعي من أجل التعرف على التغيرات في المفردات الحالية، واستخدام الإمكانات المتميزة لنظم الخط المباشر لتغيير المصطلحات القديمة وغير الصحيحة في الفهارس على الخط المباشر. وهو إجراء غير مكلف ولكنه يساعد سياسات الوصول الموضوعي لكافة مصادر المعلومات على إشباع توقعات ورغبات المستفيدين.

* كانا التحليل والنقد في الماضي موجهان إلى قضية ترتيب المصطلحات في رؤوس الموضوعات المكونة من أكثر من كلمة واحدة، ولكن التشغيل الآلي ونظم تحسيب رؤوس الموضوعات جعلت منها قضية هامشية.

* تستخدم الروابط فيما بين رؤوس الموضوعات المتصلة ببعضها البعض لتحيل من العام إلى الخاص، ولكن مع استخدام النظم الآلية يمكن الاستفادة من حسنات تلك الروابط عن طريق إضافة قيمة تشغيلها جميعاً في اتجاهين (من الخاص إلى العام والعكس).

كما يطالبنا "جومان" بسرعة التخلص من النظرة الشائعة للتصنيف على أنه الطريقة التي ترتب بها الكتب والمصادر الأخرى على أرفف المكتبات، والتركيز على إمكاناته الفائقة في الاسترجاع الموضوعي. ويقترح "جومان" ثلاثة أشياء للعمل على تنفيذها، وهي:

1. التأكد من تصنيف مصادر المعلومات بطريقة تسمح باسترجاع كافة مكونات الموضوع في نظم الخط المباشر.

2. لايوجد سبب واحد يمكن الاستناد إليه لعدم تعيين أكثر من رقم تصنيف واحد لمصدر المعلومات الواحد، لاسيما وأننا سنعتمد على التصنيف للاسترجاع الموضوعي بدلاً من تحديد موقع كتاب معين.

3. أهمية استكشاف إمكانات وقدرات نظم الخط المباشر على الربط بين أرقام التصنيف، والكشافات بخطط التصنيف، ورؤوس الموضوعات اللفظية من أجل خلق قدرات استرجاع موضوعي تفوق القدرات والإمكانات المعروفة.

واحتفالاً بالقرن الجديد استقبل مجتمع أشكال الاتصال وتبادل البيانات البيليوجرافية في بيئة النضم الآلية شكلاً تكاملت والتقت فيه الجهود والخبرات الأمريكية والكندية معاً، وهو شكل (**فما 21: MARC 21**) ويتألف شكل فما 21 من خمسة أشكال فرعية لخدمة عمليات الاتصال وتبادل البيانات البيليوجرافية، والاستنادية، والمقتنيات، والتصنيف، وبيانات المجتمع[54]. كما تجدر الإشارة إلى اختلاف الآراء حول درجة صلاحية وملاءمة شكل فما MARC لوصف المصادر المتاحة على الويب[55].

ومن أهم المقاييس المستخدمة لوصف فاعلية وكفاءة ونجاح الوصول الموضوعي سواء في الفهارس أو قواعد البيانات على الخط المباشر مايلي(56) (57):

الاستدعاء Recall للدلالة على القدرة على استرجاع مصادر المعلومات المفيدة.

التحقيق Precision للدلالة على القدرة على تجنب أو استبعاد مصادر المعلومات غير المفيدة.

الاتصال بالموضوع (الصلة) Relevance للدلالة على ملاءمة مصدر المعلومات لصيغة طلب مستفيد بعينه (الحاجة المعرب عنها).

الصلاحية (وثاقة الصلة أو المنفعة) Pertinence/ Utility أحكام قيمية، للدلالة على العلاقة بين مصدر المعلومات والحاجة للمعلومات بناء على قرار المستفيد النهائي.

كما يوجد عنصر لايقل أهمية عن العناصر السابق توضيحها في مجال البحث والوصول الموضوعي في الفهارس وقواعد البيانات على الخط المباشر، وهو تصميم وتطوير **واجهات المستفيدين أو واجهات التعامل Interfaces** التي يجب ان تتسم بالوضوح والبساطة والألفة وسهولة التعامل معها كوسيط بين المستفيد والفهرس أو قاعدة البيانات.

المزاوجة بين الحاسبات والاتصالات عن بعد

لولا المزاوجة بين الحاسبات وشبكات الاتصال عن بعد لما توافرت مقومات تعامل المكتبات ومرافق المعلومات مع قواعد البيانات البيليوجرافي على الخط المباشر، ولولا انتشار وسائط التخزين الاقتصادية ذات السعات التخزينية المرتفعة لما لجأت قواعد البيانات نفسها إليها محققة بذلك أعلى انتشار كبير ليس فقط على مستوى المكتبات ولكن على مستوى الأفراد أيضاً. ولولا الدعم والتطوير في مجال المزاوجة بين الحاسبات وشبكات الاتصالات لما كان لشبكة الإنترنت أن تكون، وكان طبيعياً أن تتجه قواعد البيانات نحو هذا الوسيط المعلوماتي اللامحدود لاستثمار إمكاناته وتحقيق انتشار على نطاق أوسع.

(للبحث بقية)

أنماط الإفادة من مصادر المعلومات في مجال علم الصوتيات Phonetics:

دراسة تحليلية لخصائص الاستشهادات المرجعية في الرسائل الجامعية للباحثين في قسم الصوتيات بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية

د. هانم عبدالرحيم إبراهيم
مدرس بقسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

ملخص:

تتناول الدراسة الحجم الإجمالي للاستشهادات المرجعية الواردة بنهاية الرسائل الجامعية للباحثين في قسم الصوتيات ومعدلات الاستشهاد بهذه الرسائل، كما تتناول الأشكال المختلفة لمصادر المعلومات المستشهد بها وتحديد السمات المميزة لكل شكل من النواحي الموضوعية واللغوية والزمنية والجغرافية، فضلاً عن عمل قوائم بأهم الأشكال المستشهد بها، وبيان المؤلفين البارزين في مجال الصوتيات الذين يتم الاستشهاد بأعمالهم وأهم هذه الأعمال.

تمهيد

تم التعرف في دراسة سابقة للباحثة على الخصائص والسمات المميزة للإنتاج الفكري الذي قام بإعداده الباحثون في مجال علم الصوتيات(1) ذلك العلم الذي نشأ في الحضارة العربية في أحضان لغة القرآن الكريم، ونما عن طريق أدائه وتجويده، والذي قدمت فيه الحضارة العربية رواداً عمالقة أمثال الخليل بن أحمد وسيبويه، وابن جني، وابن سينا. وعلم الصوتيات Phonetics أو علم دراسة الأصوات اللغوية هو فرع من فروع علم اللغويات Linguistics، لكنه فرع يختلف عن غيره من الفروع؛ فهو يعنى بلغة الكلام وحدها لا بالأشكال الأخرى للاتصال، وعلى ذلك فهو يبحث في التعبير اللغوي وحده (Expression) دون المضمون (content) أي لا يعتمد في تحليله على النحو ومفرداته.

ولقد تبين لنا من خلال تلك الدراسة أهم الخصائص العددية والنوعية لهذا الإنتاج الفكري الذي قام بإعداده هؤلاء الباحثون في قسم الصوتيات بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية - ذلك القسم الوحيد من نوعه على مستوى الجامعات في الشرق الأوسط- الذي يهتم الباحثون فيه بالإضافة لدراسة علوم اللغويات والأصوات اللغوية إلى دراسة الفروع الحديثة لعلوم الصوتيات التي تعرفنا عليها من خلال تلك الدراسة.

وقد كانت الرسائل الجامعية التي أعدها الباحثون في هذا القسم أكثر أشكال الإنتاج الفكري لهم من حيث اكتمال بيانات الحصر البيلوجرافي، وكانت أيضاً الأكثر عدداً بين أشكال الإنتاج الفكري الذي تم حصره لهؤلاء الباحثين، وعلى ذلك فقد تم اختيار الرسائل الجامعية لتحليل الاستشهادات المرجعية التي وردت بنهاياتها للتعرف على أنماط إفادة هؤلاء الباحثين من مصادر المعلومات المختلفة.

ومن خلال تحليل الخصائص العددية والنوعية لهذا الإنتاج الفكري المستشهد به، تم استخلاص النتائج التي تعرفنا بأهم خصائص الإنتاج الفكري في هذا المجال الذي لم يتم تناوله في أي من الدراسات البيليومترية العديدة التي اهتمت ببيان خصائص الإنتاج الفكري في العديد من المجالات.

أهداف الدراسة

تسعى الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:-

1- التعرف على الحجم الإجمالي للاستشهادات المرجعية التي وردت بنهاية الرسائل العلمية التي أعدها الباحثون في قسم الصوتيات ومعدلات الاستشهاد بهذه الرسائل.

2- التعرف على الأشكال المختلفة لمصادر المعلومات التي يستعين بها الباحثون في مجال علوم الصوتيات لإعداد دراستهم الأكاديمية بالجامعة، وتحديد الخصائص والسمات المميزة لكل شكل من هذه الأشكال (موضوعية، ولغوية، وزمنية، ومكانية).

3- تحديد قوائم بأهم أشكال الإنتاج الفكري التي استشهد بها الباحثون في مجال الصوتيات (الكتب، الرسائل، الدوريات، أعمال المؤتمرات، وغيرها من الأشكال).

4- بيان المؤلفين البارزين في مجال علوم الصوتيات الذين يتم الاستشهاد بأعمالهم وأهم هذه الأعمال.

حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في حصر بيانات الاستشهادات المرجعية التي وردت بالرسائل الجامعية فقط للباحثين من أعضاء قسم الصوتيات بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية؛ على اعتبار أنه القسم الأكاديمي الوحيد على مستوى العالم العربي الذي يتخصص الباحثون من أعضائه في نشر إنتاجهم العلمي في مجالات علوم الصوتيات؛ وعلى ذلك يمكن اعتبار عدد هؤلاء الباحثين في هذا القسم يمثل عينة عمدية أو اختيارية تمثل قطاعاً من المهتمين بالإنتاج الفكري في مجال علوم الصوتيات. ولقد تم الاقتصار على الاستشهادات التي وردت بنهايات الرسائل الجامعية فقط على اعتبار أن الرسائل الجامعية تعتبر من أهم الأشكال التي تحتاج لتذييلها بكل ما تم الاستعانة به أثناء دراسة مستفيضة تم إعدادها في فترة زمنية طويلة نسبياً، وكذلك لأن من الباحثين من اقتصرت جهوده العلمية على إعداد هذه الرسائل الجامعية فقط، وكذلك أيضاً لاكتمال الحصر البيبليوجرافي لأعداد هذه الرسائل الجامعية للباحثين في هذا القسم.

منهج الدراسة

استعانت الباحثة بمنهج القياسات البيليومترية الذي يقوم على الأساليب الإحصائية في تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في الرسائل الجامعية التي أعدها الباحثون في هذا المجال من قسم الصوتيات بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ومن خلال هذا المنهج تم تطبيق قانون براد فورد للتشتت، لقياس مدى تشتت الإنتاج الفكري المستشهد به على الأشكال المختلفة للإنتاج الفكري، ولبيان الدوريات الأساسية في المجال، وكذلك المؤلفين البارزين، وأهم الكتب المؤلفة في المجال، وكذلك أهم المؤتمرات التي تم الاستعانة بأبحاثها في المجال.

الدراسات السابقة

توجد العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل خصائص الاستشهادات المرجعية للباحثين في العديد من المجالات الموضوعية[(2)] وكلها دراسات هامة تهدف لتحليل سمات الإنتاج الفكري في هذه المجالات الموضوعية المختلفة بهدف التعرف على أبرز ما يتم الاستشهاد به؛ وهو ما يعتبر الأكثر أهمية في المجال؛ حيث يرى جاك ميدوز[(3)]. أن الأعمال التي وقع عليها الاختيار من جانب الباحث للاستشهاد بها تمثل الأعمال التي كانت لها أهميتها بالنسبة للعمل العلمي الجديد. وعلى ذلك يمكن الاعتماد على تحليل

الاستشهادات المرجعية التي ترد في الإنتاج الفكري لمجال موضوعي ما لتقييم مدى الإفادة من هذا الإنتاج الفكري، ويتم ذلك عن طريق تقييم المؤلفين المستشهد بأعمالهم، أو عن طريق تقييم الدوريات التي اعتمد عليها الباحثون لإعداد إنتاجهم الفكري، ويتم كذلك عن طريق قياس مدى التأثير المتبادل بين التخصصات العلمية.

ومن الدراسات التي تناولت بالتحليل أنماط الإفادة من مصادر المعلومات من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة بالرسائل الجامعية توجد دراسة للباحث طلال ناظم خضير الزهيري تناولت مصادر المعلومات الواردة في الرسائل الجامعية[4] وهي رسالة ماجستير تناول فيها الباحث تحليل للاستشهادات المرجعية الواردة في الرسائل الجامعية العراقية التي أعدها الباحثون المتخصصون في مجال العلوم الكيماوية. وهناك أيضا دراسة د. أمل خلاف[5] بعنوان "أطروحات الدكتوراة المصرية في القانون: دراسة في الضبط الوراقي والنشر والإفادة" وتناولت في جزء منها تحليلاً لمعدلات الاستشهاد بالرسائل الجامعية في مجال القانون للتعرف على أنماط الإفادة من هذه الرسائل الجامعية كشكل هام من أشكال الإنتاج الفكري في هذا المجال.

ونظراً لعدم توافر دراسات خاصة بأنماط الإفادة من مصادر المعلومات في مجال علوم الصوتيات؛ فقد قامت الباحثة من خلال هذه الدراسة بالتعريف بأهم أشكال ومصادر المعلومات التي يقوم الباحثون في هذا المجال بالاستشهاد بها أثناء إعدادهم للرسائل العلمية الخاصة بهم، ومن خلال ذلك يتم بيان الأنماط المختلفة للإفادة من هذه المصادر من جانب هؤلاء الباحثين

تحليل الاستشهادات المرجعية الواردة في الرسائل الجامعية للباحثين في قسم الصوتيات

من خلال الدراسة السابقة للباحثة [6] التي تناولت خصائص الإنتاج الفكري للباحثين في قسم الصوتيات بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية؛ تم التعرف على حجم الإنتاج الفكري لهؤلاء الباحثين، وتم حصره في (82) عملاً، هي كل ما تم التوصل إليه من بيانات عن هذا الإنتاج الفكري، وكانت الرسائل الجامعية الوحيدة من بين أشكال هذا الإنتاج الفكري التي اكتمل الحصر الببليوجرافي لبياناتها، وكان إجمالي عددها (24) رسالة منها (13) رسالة ماجستير، و(11) رسالة دكتوراة. وقد قام بإعداد هذه الرسائل أربعة عشر (14) باحثاً من أعضاء قسم الصوتيات بكلية الآداب؛ منهم أحد عشر (11) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بالقسم، وثلاثة (3) من المدرسين المساعدين. وتوزعت هذه

الرسائل على جامعتين فقط هما: جامعة الإسكندرية [(13) رسالة ماجستير، و(9) رسائل دكتوراه]، وجامعة إنديانا في بلومنجتون بالولايات المتحدة (رسالتان للدكتوراه)؛ حيث تم إيفاد اثنين من هؤلاء الباحثين لهذه الجامعة للحصول على أول درجتين للدكتوراه لأعضاء قسم الصوتيات في هذا التخصص من هذه الجامعة التي اشتهرت بتخصصات العلوم اللغوية، وعلوم الصوتيات بصفة خاصة.

وقد تم حصر بيانات هذه الرسائل من خلال قائمة أعدتها الباحثة لحصر الإنتاج الفكري للباحثين بقسم الصوتيات بكلية الآداب في جامعة الإسكندرية. ومن خلال قوائم المراجع التي وردت بنهايات هذه الرسائل قامت الباحثة بالتحليلات الكمية لهذه الاستشهادات المرجعية.

جدول رقم (1) حجم الاستشهادات المرجعية و معدلات الاستشهادات بالنسبة لأعداد وأنواع الرسائل الجامعية

نوع الرسالة	عدد الاستشهادات	النسبة % لإجمالي عدد الاستشهادات	معدل الاستشهادات بالنسبة لإجمالي عدد الرسائل (24) رسالة	معدل الاستشهادات بالنسبة لعدد الرسائل في كل نوع (13)، (11)
الماجستير (13)	1329	%40,3	55,37	102,2
الدكتوراه (11)	1965	%59,6	81,88	178,6
الإجمالي (24)	3294	%100	137,25	-

حجم الاستشهادات المرجعية ومعدلاتها بالرسائل الجامعية للباحثين في مجال الصوتيات:

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن العدد الإجمالي للاستشهادات المرجعية التي وردت في نهايات هذه الرسائل الجامعية التي أعدها الباحثون في التخصصات المختلفة بمجال علوم الصوتيات - وعددها 24 رسالة جامعية - بلغ (3294) استشهاداً مرجعياً؛ بمعدل (137,25) استشهاداً للرسالة الواحدة قياساً لإجمالي عدد الرسائل (24) رسالة. أما بالنسبة لمعدل الاستشهادات المرجعية بالنسبة للرسالة الواحدة من رسائل الماجستير قياساً لإجمالي عدد الرسائل فيبلغ 55,3 استشهاداً مرجعياً، وبمعدل 102,2 استشهادا قياساً لعدد الرسائل الخاصة بالماجستير فقط (13) رسالة.

أما بالنسبة لرسائل الدكتوراه فبلغ معدل الاستشهادات بالرسالة الواحدة من رسائل الدكتوراة 81,8 استشهاداً قياساً لإجمالي عدد الرسائل كلها، وبمعدل 178,6 استشهاداً بالرسالة الواحدة للدكتوراه قياساً لإجمالي عدد رسائل الدكتوراه فقط (11) رسالة. وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة إلى حد ما، وتعبر عن مدى تشتت اهتمامات الباحثين في مجال علوم الصوتيات.

ويتضح أيضاً أن عدد الاستشهادات المرجعية التي وردت في رسائل الماجستير، وعددها (1329) استشهاداً، تمثل نسبة (40,3 %) من إجمالي حجم الاستشهادات وهذه النسبة أقل من نسبة عدد الاستشهادات التي وردت

برسائل الدكتوراة التي بلغ عددها (1965) استشهاداً، وتمثل نسبة (60,7 %) من إجمالي عدد الاستشهادات، مع الأخذ في الاعتبار أن رسائل الماجستير تزيد في عددها عن رسائل الدكتوراه.

ويرجع تفوق عدد الاستشهادات المرجعية برسائل الدكتوراه عن مثيلتها برسائل الماجستير إلى زيادة خبرات هؤلاء الباحثين في مرحلة الدكتوراه، خاصة أن رسائل الماجستير الخاصة بهم تعتبر أول إنتاجهم الفكري في هذا المجال الحديث نسبياً؛ الذي لم تكن تتوافر له العديد من مصادر المعلومات التي يمكن الرجوع إليها. كما أتيحت لعدد من هؤلاء الباحثين فرصة السفر للخارج سواء في بعثات دراسية لجمع المادة العلمية، أو لحضور مؤتمرات علمية، وذلك بعد انتهائهم من إعداد رسائل الماجستير، وبالتالي زادت أعداد وأنواع مصادر المعلومات التي استعانوا بها لإعداد رسائلهم العلمية عموماً، ورسائل الدكتوراة بصفة خاصة. كما أدى انتشار وسائل التعرف على الجديد من مصادر المعلومات من خلال الإنترنيت إلى زيادة مصادر المعلومات المتاحة من خلاله في العديد من المجالات، ومنها مجال علوم الصوتيات.

ويتبين من خلال توزيع الاستشهادات المرجعية على الرسائل المختلفه للباحثين بالقسم والمبينة بالجدول رقم (2) أن أقل نسبة من الاستشهادات المرجعية قد وردت في إحدى رسائل الماجستير، وكانت (25) مرجعا فقط[7]، وهي نسبة ضئيلة قياساً لمعدلات الاستشهادات المرجعية لهؤلاء الباحثين، ويرجع ذلك إلى أن هذه الرسالة هي أولى الرسائل التي تصدر عن قسم الصوتيات بكلية الآداب وصدرت عام 1986، وأصبحت هذه الرسالة هي الرائدة بالنسبة للباحثين ممن قاموا بعدها بإعداد رسائلهم الجامعية بالقسم، ويدل على ذلك أن الباحثة نفسها صاحبة أول رسالة للماجستير د. ميرفت فشل قد استعانت في

رسالتها للدكتوراة بعدد (202) استشهاداً مرجعياً، وهي ثالث أعلى نسبة من الاستشهادات المرجعية بين الباحثين في تخصصات علوم الصوتيات.

جدول رقم (2) التوزيع العددي الاستشهادات المرجعية برسائل الماجستير والدكتوراه على الباحثين الذين قاموا بإعدادها

أسماء الباحثين / نوع الرسالة	ماجستير	دكتوراه	إجمالي الاستشهادات
سهام محمد صالح القارح	198	319	517
محمد صالح إبراهيم الضالع	142	230	372
خالد محمد السيد رفعت	85	121	206
ميرفت محمد أحمد فشل	25	202	227
وفاء علي إبراهيم عمار	61	153	214
ثناء إبراهيم غويل	–	182	182
روحية أحمد محمد محمود علي	58	123	181
قاسم محمد شافعي وهبة	99	154	253
هالة عبد المنعم مصطفى النيال	55	121	176
هناء عبد الفتاح سالم	53	68	121
سامح سعد أبو المجد الأنصاري	110	282	393
هنادي منصور محمد إسماعيل	177	–	177
رانية أحمد عبد العزيز موسى	159	–	159
نوران جلال الدين قاسم أمين	117	–	117
الإجمالي	1329	1965	3294

وقد كان أكثر عدد من الاستشهادات قد ورد برسالة للدكتوراة، وبلغ عددها (319) مرجعاً[8]، ولكن لا تعتبر هذه الرسالة مقياساً للرسائل في مجال علوم الصوتيات؛ حيث أنها كانت لأحد أعضاء القسم من غير خريجيه، وفي مجال آخر غير تخصصات علوم الصوتيات الحديثة. فهذه الرسالة تم إعدادها في قسم اللغة الفرنسية، في مجال

اللغويات، وتناولت موضوع "المحاجاة في خطب جمال عبد الناصر". ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن هذه الرسالة قد تناولت بعض الجوانب الصوتية في هذه الخطب التي ألقاها الرئيس جمال عبد الناصر، وذلك من خلال الاستعانة بمجموعة شرائط تسجيلية لهذه الخطب أصدرتها وزارة الإعلام، وكذلك الاستشهاد ببعض مصادر الإنتاج الفكري في مجال علم الصوتيات.

ومما لا شك فيه أن ارتباط علم الصوتيات الحديث بالمجالات الموضوعية الخاصة بعلوم اللغويات كان له أثره في زيادة عدد الاستشهادات المرجعية بالمصادر المختلفة للمعلومات التي تعالج بعض الجوانب اللغوية التي يهتم بها الباحثون في هذا المجال. وقد كان لوجود 3 رسائل جامعية غير متخصصة في مجالات علوم الصوتيات مقدمة من أعضاء من غير خريجي القسم، ومتخصصة في علوم اللغويات[9] أثره في اختلاف نسب ومعدلات الاستشهادات المرجعية الخاصة بالباحثين في مجال الصوتيات، حيث كان إجمالي الاستشهادات المرجعية في هذه الرسائل الثلاث (659) استشهاداً مرجعياً، وتمثل نسبة 20% من إجمالي حجم الاستشهادات بجميع الرسائل (24) رسالة. وهذه الرسائل الثلاثة قدمت للحصول على درجات علمية من قسمي اللغة العربية، واللغة الفرنسية. ويبلغ عدد الاستشهادات المرجعية برسالة الماجستير المقدمة من قسم اللغة العربية (142) استشهاداً. أما بالنسبة للرسالتين الأخرتين وهما من قسم اللغة الفرنسية؛ فقد بلغ عدد الاستشهادات المرجعية بهما (517) استشهاداً، وهذه نسبة مرتفعة من الاستشهادات، وتعبر عن استعانة الباحثين في هذه التخصصات بالعديد من المراجع التي تغطي المجالات اللغوية المتشعبة، وكان لهذه النسبة المرتفعة من الاستشهادات أثرها في زيادة إجمالي عدد الاستشهادات بالرسائل الجامعية للباحثين في قسم الصوتيات.

أما بالنسبة لأكثر عدد من الاستشهادات في الرسائل الجامعية عموماً (ماجستير أو دكتوراه) في مجالات علوم الصوتيات فكان بأحد رسائل الدكتوراة التي صدرت عن قسم الصوتيات بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية[10]، ويبلغ عددها (282) استشهاداً. وترجع زيادة أعداد الاستشهادات التي وردت بهذه الرسالة إلى إتاحة الفرصة لمن قام بإعدادها للسفر للخارج لجمع المادة العلمية، وذلك من خلال بعثة داخلية لفرنسا وهولندا تحملت الجامعة بعض تكاليفها المادية، وكان هذا من الأسباب الرئيسية لزيادة أعداد المراجع التي وردت بهذه الرسالة.

وكان أكبر عدد من الاستشهادات برسائل الماجستير التي صدرت عن قسم الصوتيات بالكلية قد بلغ (177) استشهاداً[11]، وقد أتيحت للباحثة التـي قامت بإعدادها - أيضاً - فرصة شخصيـة السفر للخارج، واستغلتـها الباحثة في الحصول على العـديد من المراجع العلمية الخاصة بدراستها.

جدول رقم (3): التشتت النوعي للاستشهادات المرجعية للباحثين في قسم الصوتيات

شكل الوعاء	عدد الاستشهادات	النسبة % الاستشهادات
الكتب الأجنبية	1286	%39
الدوريات العلمية	1250	%37,9
الكتب العربية	193	%5,8
أعمال المؤتمرات	190	%5,7
الرسائل الجامعية	106	%3,2
القواميس	63	%1,9
التقارير البحثية	55	%1,5
ورقة العمل	35	%1,06
المحاضرات	29	%0,88
المنفردات	23	%0,69
المراجعات	17	%0,51
دوائر المعارف	9	%0,27
مواقع الإنترنت	9	%0,27
الكتب السنوية	4	%0,21
مصادر متفرقة	24	%0,27
الإجمالي	3294	%100

التشتت النوعي للاستشهادات المرجعية

من خلال التوزيعات العددية النوعـية للاستشهادات المرجعية التي استـعان بها الباحثون في قسم الصـوتيات، التي يوضـحهـا الجدول رقم (3) يتبين لـنا التشتت النوعـي للإنتاج الفكري الذي تم الاستشهاد به من جانب الباحثين في المجالات المختلفة لعلوم الصوتيات، حيـث تنوعت أشكال ومصـادر هذا الإنتاج الفكري المسـتشـهد به بين العـديد من أشكال مصـادر المعلومات، ومنها الرسـائل الجامعيـة ويبلغ إجمالي حـجم الاستشهـاد بها (106) استشهاداً، وبنسبة (%3,2) من إجمالي حجم الاستشهـادات المرجعية، ويبلغ إجمالي عدد

مرات الاستشهاد بالكتب بأنواعها المختلفة (1509) استشهاداً، وبنسبة (45,8%) من إجمالي حجم الاستشهادات المرجعية، وهذه نسبة مرتفعة تدل على زيادة أهمية الكتب بالنسبة لهؤلاء الباحثين في مجال علوم الصوتيات، ولقد توزعت هذه النسبة بين (الكتب العربية (193) استشهاداً، وبنسبة 5,8% من إجمالي الاستشهادات، والكتب الأجنبية (1287) استشهاداً، ونسبتها 39% من إجمالي حجم الاستشهادات، وهي أكبر نسبة للاستشهادات بين جميع أشكال ومصادر الإنتاج الفكري المستشهد به من قبل هؤلاء الباحثين، وهناك أيضاً المحاضرات العلمية المنشورة وكلها باللغات الأجنبية، وبلغ عدد مرات الاستشهاد بها (29) استشهاداً وبنسبة 0,88% من هذا الإجمالي).

ولقد تنوعت هذه الكتب أيضاً ما بين الكتب العلمية والدراسية وأيضاً الكتب المترجمة. أما بالنسبة للكتب المرجعية التي استفاد منها الباحثون في هذا المجال، فقد بلغ إجمالي حجم الاستشهاد بها (93) استشهاداً، وبنسبة 2,8% من إجمالي حجم الاستشهادات المرجعية، وتفاوتت هذه الكتب المرجعية بين القواميس (63) استشهاداً، ودوائر المعارف تسعة (9) استشهادات، والكتب السنوية أربعة (4) استشهادات، وكتب المراجعات سبعة عشر (17) استشهاداً.

ولقد استعان الباحثون في هذا المجال أيضا بالأبحاث العلمية، وبلغ إجمالي حجم الاستشهاد بها (1550) استشهاداً بنسبة (47%) من إجمالي حجم الاستشهادات المرجعية، أي بنسبة تزيد عن نسبة الاستشهاد بالكتب بأنواعها المختلفة، مما يدل على اهتمام هؤلاء الباحثين بالحداثة في تناول المعلومات والتي تتاح من خلال هذه الأبحاث التي تنشر بشكل دوري وعلى فترات غير متباعدة، ولقد تنوعت هذه الأبحاث العلمية أيضاً، واتخذت عدة أشكال تم توزيعها كما يلي: [المقالات العلمية المنشورة بالدوريات العلمية وبلغ حجم الاستشهاد بها (1250) استشهاداً منها خمسة (5) استشهادات لمقالات منشورة باللغة العربية في دوريات علمية عربية في المجال، وهي تمثل ثاني أكبر نسبة من الاستشهادات بين جميع أشكال الإنتاج الفكري المستشهد به، وتعتبر الأبحاث العلمية التي تنشر ضمن أنشطة المؤتمرات، واللقاءات العلمية المختلفة ذات أهمية خاصة لدى الباحثين في مجال الصوتيات؛ حيث بلغ حجم الاستشهاد بها (190) استشهاداً، وتمثل نسبة 5,7% من إجمالي الاستشهادات حيث تعقد العديد من المؤتمرات الدولية في المجالات المختلفة للغويات، وكذلك علوم الصوتيات. وهناك تقارير البحوث العلمية التي يقوم بإعدادها الباحثون وتنشر ضمن الأنشطة أو التقارير العلمية للمؤسسات والجمعيات العلمية، وبلغ حجم الاستشهاد بها (55) استشهاداً، واستعان الباحثون في مجال علوم الصوتيات أيضاً بما

يسمى بورقة العمل (working papers) وبلغ حجم الاستشهاد المرجعي بها (35) استشهاداً. وهناك أيضاً المنفردات (monographs) وكلها بلغات أجنبية واستعان الباحثون في علوم الصوتيات بهذا النوع من مصادر المعلومات الذي ينشر من خلال هيئات علمية أكاديمية وغير ذلك، وبلغ حجم الاستشهاد بها (23) استشهاداً].

ولقد استفاد الباحثون في مجال علوم الصوتيات أيضا من الأبحاث أو المعلومات التي تنشرها مواقع الإنترنت المختلفة في مجال علوم الصوتيات، ويعد هذا من التطورات الحديثة في أشكال مصادر المعلومات، ولقد تم الاستعانة بهذه المعلومات من خلال تسعة (9) مواقع للإنترنت في مجال الصوتيات تم الاستفادة من المعلومات التي وردت بها من قبل الباحثين في المجال.

وهناك مصادر أخرى للمعلومات تم الاستعانة بها من جانب الباحثين في مجال علوم الصوتيات، وبلغ حجم الاستشهاد بها (24) استشهاداً، وتوزعت ما بين (التسجيلات الصوتية خمسة (5) تسجيلات، وخمس(5) مسرحيات عربية، واثنان من المسلسلات العربية، وفيلم عربي)، وهذه الأشكال من مصادر المعلومات، وتمثل (13) استشهاداً تم الاستعانة بها من خلال رسالتين باللغة الفرنسية للدكتورة سهام القارح (الماجستير والدكتوراه)[12]، وكانت الأولى عام 1981 وترجمة عنوانها للعربية "الاستفهام في العامية المصرية" واستعانت فيها بخمس مسرحيات مصرية، ومسلسلين تليفزيونين، وفيلم عربي، وأحد التسجيلات الصوتية ولم تحدد محتواه. واستخدمت كل هذه المصادر لبيان كيفية الاستفهام في اللهجة العامية المصرية، وهذا الموضوع من بين موضوعات تتناول جوانب صوتية في اللغة العربية. أما الرسالة الأخرى لنفس الباحثة (دكتوراة) وترجمة عنوانها للعربية "المحاجاة في خطب جمال عبد الناصر" فقد استعانت تلك الباحثة خلالها بأربعة شرائط مسجلة أصدرتها وزارة الإعلام المصرية للخطب المسجلة للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وذلك لدراسة جوانب متعلقة بالصوت في هذه الخطب.

ولم يكن من المتوقع قبل البدء في إعداد هذه الدراسة التي بين أيدينا ألا تكون معظم مصادر الباحثين في مجال الصوتيات من التسجيلات الصوتية بأشكالها المختلفة، ولم يكن من المتوقع أيضاً أن يكون استخدام مثل هذه المصادر من جانب الباحثين من أقسام اللغويات وليس من جانب الباحثين في مجال الصوتيات.

ولقد تم توزيع بقية مصادر المعلومات الأخرى (11) استشهاداً على الأبحاث غير المنشورة، ومنها الاستشهاد ثلاث (3) مرات ببحث في تحليل المستويات اللغوية المستخدمة في برنامج "يوميات صائم" - لكن- لم يتم تسجيل أي بيانات أخرى عن هذا البحث وإن

كان منشوراً أم مسجلاً، وعن البرنامج إن كان تلفزيونياً أم إذاعياً. وهناك بحث ذكرت الباحثة التي استعانت به أنه من خلال اتصال شخصي، وبحث آخر أعد عن طريق الكومبيوتر، وستة (6) أبحاث غير منشورة منها بحث باللغة العربية.

وهناك إحدى الرسائل استعين فيها بصورة من أشعة إكس X- Rays، وكان ذلك في رسالة الدكتوراة التي أعدتها د. ثناء غويل في جامعة إنديانا بلومنجتون عام 1987، وكانت بعنوان "Two laryngeals Some acoustic characteristics of the h?/and the two laryngeals/ h?/ in Arabic" وهي دراسة أكوستيكية لأصوات بعض الحروف العربية الحنجرية (الهمزة والحاء والعين)، ولمتطلبات هذه الدراسة فقد تم الاستعانة بصور أفلام هذه الأشعة للحنجرة "عضو النطق" عند لفظ هذه الأصوات من الحنجرة.

ويتضح لنا مما سبق مدى التشتت النوعي لمصادر المعلومات التي استفاد منها الباحثون في مجال الصوتيات، ويتبين ذلك من خلال اهتمام الباحثين في مجال الصوتيات بالكتب الأجنبية حيث زادت مرات الاستشهاد بها عن غيرها من مصادر المعلومات المختلفة، وكذلك زاد حجم الاستشهاد المرجعي بمقالات الدوريات العلمية الأجنبية من جانب هؤلاء الباحثين؛ مما يدل على أهمية هذه المصادر بالنسبة لهم، ويدل أيضاً على توافر الإنتاج الفكري العالمي المنشور باللغات الأجنبية التي استعان بها هؤلاء الباحثون عن غيرها من أشكال ومصادر المعلومات التي استعان بها الباحثون لإعداد رسائلهم العلمية، ويرجع ذلك أيضا لقلة الإنتاج الفكري العربي المتخصص في مجال الصوتيات بشكل يتيح لهم الإلمام بكافة الجوانب الموضوعية. كما كان لصدور (21) رسالة من رسائل هؤلاء الباحثين باللغات الأجنبية أثره في زيادة اعتمادهم على مصادر الإنتاج باللغات الأجنبية خاصة اللغة الإنجليزية؛ حيث صدرت (19) رسالة من رسائل الباحثين في هذا القسم باللغة الإنجليزية، و(2) منها باللغة الفرنسية. كما يتضح أيضاً عدم اعتماد الباحثين في هذا المجال على مصادر المعلومات السمعية والسمعبصرية لدراسة الجوانب الصوتية اللغوية، وقد كانت معظم نتائجهم العملية ناتجة عن استخدامهم لجهاز قياس الذبذبات وغيرها من الأجهزة بمعمل الصوتيات، التي لم يتم تحديد مصادر المعلومات المستخدمة فيها من خلال قوائم المراجع والمصادر بنهايات رسائلهم العلمية، وربما تم ذكر بيانات عن استخدامهم لهذه المواد السمعية من خلال منهج و فصول رسائلهم الجامعية التي لم تتناولها هذه الدراسة التي بين أيدينا.

وفيما يلي تتناول الباحثة أنماط الإفادة من كل شكل من أشكال الإنتاج الفكري المستشهد به من جانب الباحثين في قسم الصوتيات، وأهم الأعمال التي تم الاستشهاد بها في كل شكل من هذه الأشكال.

1- الاستشهاد المرجعي بالكتب العربية في رسائل الباحثين في مجال الصوتيات

مما لا شك فيه أن للكتب العربية أهمية كبيرة لدى الباحثين في مجال اللغويات العربية؛ لأن العرب أقدر على الكتابة عن لغتهم العربية وعلومها المختلفة. ونظراً لاهتمام كثير من الباحثين في مجال علوم الصوتيات باللغويات العربية - خاصة ما يتعلق منها بأصوات الحروف في اللغة العربية - فقد استعان عدد من هؤلاء الباحثين في قسم الصوتيات بالكتب العربية للاستفادة منها في إعداد رسائلهم المختلفة في هذا المجال. ولقد وزعت الاستشهادات بالنسبة للكتب العربية - وعددها (193) استشهاداً - على (14) رسالة. وقام تسعة (9) فقط من الباحثين في مجال الصوتيات بالاستعانة بالكتب العربية في إعداد رسائلهم الجامعية، منهم خمسة (5) باحثين استعانوا بالكتب العربية في إعداد رسائله للماجستير والدكتوراه، وأربعة (4) باحثين استشهدوا بها في رسائل الماجستير فقط، بينما لم يعتمد خمسة (5) من الباحثين على أي مصدر باللغة العربية.

وقد كان أكثر الباحثين استشهاداً بالكتب العربية في إعداد رسائله الجامعية هو أ.د محمد صالح الضالع، وقد اعتمد على 96 استشهاداً بكتب عربية، بنسبة 49,7% من إجمالي عدد الاستشهادات بالكتب العربية، أي ما يقرب من نصف عدد الاستشهادات بالكتب العربية. ووزعت هذه الاستشهادات كما يلي: (73) استشهادا في رسالة الماجستير؛ وهي مقدمة للحصول على الدرجة من قسم اللغة العربية في مجال اللغويات، وكانت بعنوان: "اللغة في شعر بشار بن برد"، ولقد اعتمد في جوانب من هذه الدراسة على دراسة النواحي الصوتية في هذا الموضوع، ونظراً لأن هذه الرسالة باللغة العربية وفي موضوع من تخصصات قسم اللغة العربية؛ فقد كانت هذه النسبة العالية من الاستشهادات بالكتب العربية ضمن رسائل الباحثين في مجال الصوتيات، ولقد استعان د. الضالع أيضاً بالكتب العربية ضمن رسالته للدكتوراه في مجال الصوتيات من جامعة إنديانا بلومنجتون بالولايات المتحدة الأمريكية، واستشهد فيها بـ(23) كتاباً من الكتب العربية، وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة من الاستشهادات بالكتب العربية ضمن الرسائل المدونة بالإنجليزية للباحثين في قسم الصوتيات. فكما سبق الإشارة إليه أن (21) رسالة من إجمالي عدد الرسائل للباحثين في قسم الصوتيات بغير اللغة العربية، وثلاث (3) رسائل فقط باللغة العربية منها رسالة د. الضالع من قسم اللغة العربية ورسالتين فقط باللغة العربية من قسم الصوتيات وعدد الاستشهادات بالكتب العربية فيهما (31) استشهاداً. هذا وقد تم الاستعانة بالكتب العربية في رسالتي أ.د سهام القارح وهما باللغة الفرنسية، واستشهدت خلالهما بـ(16) كتاباً باللغة العربية، منها ثلاث (3) قصص عربية لإحسان عبد القدوس، وتوفيق الحكيم؛ وقد استعانت بهذه القصص لبيان الاستفهام في اللهجة العامية المصرية.

أهم الكتب العربية التي تم الاستشهاد بها

ولقد تم توزيع الاستشهادات بالكتب العربيـة على عناوينها - كما هو موضح بالجدول رقم (4) - للتعرف على عدد العناوين الفعلية للكتب العربية التي تم الاستعانة بها من قبل الباحثين في مجال الصوتيات، حيث بلغ عددها (157) عنواناً.

جدول رقم (4) توزيعات التشتت للكتب العربية المستشهد بها

العناوين المستشهد بها	عدد الاستشهادات	الرتبة	تراكمي الاستشهادات
1	7	1	7
1	6	2	13
1	5	3	18
1	4	4	22
2	3	6	28
14	2	20	56
137	1	157	193

وتبين أيضا أن هناك 6 كتب تقـع في الفئة الأولى مـن حيث الأهميـة وهي أهم هذه العناوين للكتب العربيـة التي استشهد بهـا هؤلاء الباحثون وتم توزيعهـا من خلال الجدول رقم (5)، وكان أكثـر هذه الكتب استشهاداً: "الكتـاب" لسيبويه، وتم الاستشـهاد به سبع (7) مرات في سبع رسائل، وتلاه كـتاب "مـستويات العربية المعاصرة فـي مصر" للدكتور السعيد البدوي، وتم الاستشهاد به ست (6) مرات في ست (6) رسائل. أما الكتاب الثالث فهو كتاب "الأصوات اللغوية" لمؤلفه إبراهيم أنيس، واستشهد به خمس (5) مرات، ويليه كتاب "مـناهج البحث في اللغة" لمؤلفه د. تمام حـسان، واستشـهد به 4 مرات. ويوجد كتابان تم الاستشهاد بكل منهما ثلاث (3) مرات هما: كتاب "دلائل الإعجاز" للجرجاني، وكتاب "الكلمـة" للدكتور حلمي خليل. وتعـتبر هذه الكتب العربية من أكـثر الكتب من حيث الأهميـة لدى الباحثين في مجال الصوتيـات لتكرار الاستشهاد بها من جـانبهم. أما بقية الكتب وعددها 151 كتاباً فقد تم الاسـتشهاد بعدد (14) كتاباً منها مرتين لكل منها، وتم الاستشـهاد بـ 134 كتاباً مـنها مرة واحدة لكل منهـا؛ ويدل هذا على تشتت أو تنوع التأليف في مجالات اللغويات ومن بينها علوم الصـوتيات، حيث أن معظم الكتب العربية التي لم يسـتشهـد بها إلا مرة واحـدة من كتب علوم اللغـة العربية (فـقه اللغـة، والنحو والصرف. . . الخ)

جدول رقم (5) أهم الكتب العربية التي استشهد بها الباحثون في مجل الصوتيات

أهم الكتب العربية المستشهد بها	المؤلف	عدد مرات الاستشهاد
الكتاب	سيبويه	7
مستويات العربية المعاصرة في مصر	السعيد البدوي	6
الأصوات العربية	إبراهيم أنيس	5
مناهج البحث في اللغة	تمام حسان	4
الكلمة	حلمي خليل	3
دلائل الإعجاز	الجرجاني، عبد القاهر . . .	3
سر صناعة الإعراب	ابن جني، أبو الفتح عثمان . .	2
البيان والتبيين	الجاحظ	2

وقد بلغ عدد عناوين هذه الكتب غير المتخصصة في علوم الصوتيات (90) كتاباً، ومنها كتاب في مجال الصيدلة بعنوان "تاريخ الصيدلة والعقاقير"، وكتاب آخر في مجال التاريخ اليوناني ! وعنوانه: "بعض ملامح الفكر اليوناني القديم" وثلاث (3) قصص عربية "أنا حرة" و"الطريق المسدود" لإحسان عبد القدوس، و"عودة الروح" لتوفيق الحكيم، و4 أجزاء مطبوعة من خطب الرئيس جمال عبد الناصر.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن كتب التراث العربية كانت من أكثر الكتب العربية التي تم الاستشهاد بها؛ حيث بلغ عددها (36) عنواناً بنسبة (23%) من إجمالي نسبة العناوين التي تم الاستشهاد بها وعددها (157) عنوانا، وقام بتأليف هذه الكتب (33) مؤلفاً من المؤلفين المسلمين القدماء، وتمثل أعمالهم المستشهد بها (51) استشهاداً بنسبة (26,5%) من إجمالي عدد الاستشهادات بالكتب العربية (193) استشهاداً. وهذا يدل على اهتمام الباحثين في مجال التخصص بهذه الكتب التي تلبي حاجاتهم الموضوعية لدراسة بعض الجوانب في علم الأصوات العربية، حيث تناول هؤلاء المؤلفون المسلمون - كابن جني والجاحظ، وابن منظور، والجرجاني، والداني وغيرهم - دراسة أصوات الحروف العربية. ومن بين أعمال هؤلاء المؤلفين القدماء تم الاستشهاد بأربع مؤلفات لابن جني وهذه الأعمال هي: كتاب "سر صناعة الإعراب" الذي تم الاستشهاد به مرتين، وكتابه "مختصر القوافي"، وكتاب "الخصائص"، وأيضاً كتاب "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات. . "وتم الاستشهاد بكل منها مرة واحدة.

أما أكثر المؤلفين الذين تم الاستشهاد بأعمالهم من الكتب العربية فكان د. إبراهيم أنيس، وكان إجمالي عدد الاستشهادات بأعماله تسع (9) استشهادات، وله (4) كتب، تم

الاستشهاد بأحدها وهو كتاب "الأصوات العربية" خمس (5) مرات، وهذا الكتاب من أهم الكتب العربية في مجال علم الصوتيات الحديث، ونشر في عدة طبعات كانت أولها في مكتب مصر، ولم يذكر بها سنة النشر وهي غالبا سنة 1947، وهناك الطبعة الثالثة التي نشرتها دار النهضة العربية بالقاهرة عام 1960، والطبعة التي نشرتها مكتبة الأنجلو المصرية عام 1971، أما كتبه الثلاثة الأخرى فهي: كتاب "من أسرار اللغة"، وتم الاستشهاد به مرتين، وكتاب "في اللهجات العربية"، وكتاب "موسيقى الشعر" وقد تم الاستشهاد بكل منها مرة واحدة.

وتوجد من بين عناوين الكتب العربية التي تم الاستشهاد بها من جانب الباحثين في مجال الصوتيات (9) كتب مترجمة، تمثل (9) استشهادات من إجمالي الكتب العربية المستشهد بها، ومن بين هذه الكتب المترجمة يوجد كتابان مترجمان في علم الأصوات العربية، والستة عناوين الأخرى في علوم فقه اللغة العربية.

2-الاستشهاد المرجعي بالكتب الأجنبية من جانب الباحثين في مجال الصوتيات

أما بالنسبة لحجم الاستشهادات بالكتب الأجنبية؛ فقد كانت الكتب الأجنبية أكثر مصادر المعلومات المختلفة التي استعان بها الباحثون في هذا المجال. وبلغ حجم الاستشهاد بها (1287) استشهاداً، وبنسبة 39% من إجمالي حجم الاستشهادات، ووزعت هذه الاستشهادات على كل الرسائل وعددها (24) رسالة؛أي أن كل الباحثين في مجال الصوتيات وعددهم (14) باحثاً قد استعانوا بالكتب الأجنبية في إعدادهم لرسائلهم العلمية. ، وهذا يدل على أهمية هذه الكتب واستفادتهم منها في إعداد رسائلهم العلمية.

جدول رقم (6):توزيعات التشتت للكتب الأجنبية المستشهد بها من الباحثين في مجال الصوتيات

عدد العناوين المستشهد بها	عدد الاستشهادات	الرتبة	تراكمي الاستشهادات
4	8	4	32
3	7	7	53
3	6	10	71
4	5	14	91
14	4	28	147
26	3	54	225
121	2	175	467
819	1	994	1286

ولقد تم توزيع هذه الكتب المدونة بلغات أجنبية على عناوينها للتعرف على العدد الفعلي لعناوين هذه الكتب الأجنبية، ويبينها الجدول رقم(6)، ويتضح من خلال هذا التوزيع أن عدد عناوين الكتب الأجنبية التي تم الاستشهاد بها من جانب هؤلاء الباحثين بلغ 994 كتابا، وكان إجمالي عدد الاستشهادات بالكتب الأجنبية (1286) استشهاداً تم توزيعها على 24 رسالة أي بمعدل 53 كتاباً لكل رسالة.

وقد استفاد جميع الباحثين في هذا المجال، وعددهم (14) باحثاً بالكتب المدونة بلغات أجنبية، وتفاوتت نسب الاستشهاد بها بين هؤلاء الباحثين، ونجد أن أكثر عدد من الاستشهادات بالكتب الأجنبية قد ورد برسالة الدكتوراه الخاصة بالدكتور سامح الأنصاري، وهي أحدث رسائل الدكتوراة بالقسم عام 2002، واستعان خلالها بـ (192) عنواناً لكتاب بلغة أجنبية، بنسبة 19,3% من إجمالي عدد عناوين الكتب الأجنبية المستشهد بها وعددها (994) عنواناً، وتمثل هذه الاستشهادات نسبة 68% من إجمالي عدد الاستشهادات في هذه الرسالة، وعددها 282 استشهاداً، وتمثل أيضاً نسبة 15% من إجمالي عدد الاستشهادات بالكتب الأجنبية عموماً (1286) استشهاداً. وقد كان أقل عدد من الاستشهاد بالكتب الأجنبية في رسالة ماجستير د. ميرفت فشل، واستعانت فيها بستة كتب فقط من إجمالي عدد الاستشهاد بهذه الرسالة (25) استشهاداً، وهي كما بينا من قبل أول رسالة تناقش في قسم الصوتيات عام 1986، ولم تكن الباحثة خلالها قد تعرفت على العديد من مصادر الإنتاج الفكري في هذا المجال. ومن قبيل المصادفة أن تمثل هاتين الرسالتين وبالترتيب أكبر نسبة من الاستشهادات (282) استشهاداً، وأقل نسبة من الاستشهادات (25) استشهاداً بين رسائل الباحثين من خريجي قسم الصوتيات، وهما أيضاً وبالترتيب آخر رسائل الدكتوراه، وأول رسائل الماجستير بالقسم. وقد سبق الإشارة إلى إتاحة فرصة السفر لجمع المادة العلمية بالنسبة لمعد رسالة الدكتوراة، وحصل خلال هذه الفترة على فرصة كبيرة لجمع العديد من مصادر المعلومات عن موضوع رسالته للدكتوراه، وكانت بعنوان "دراسة مقارنة بين الذخيرة اللغوية المنطوقة والمكتوبة للغة العربية المعاصرة"، ونظراً لكون هذا الموضوع من الموضوعات التي يحتاج البحث فيها إلى مصادر المعلومات المدونة في شكل كتب فقد سجلت هذه الرسالة أكبر عدد من الاستشهادات بين رسائل هذا القسم في مجالاته الموضوعية المختلفة.

أهم الكتب الأجنبية المستشهد بها

يتضح من خلال توزيعات التشتت للاستشهادات الخاصة بالكتب الأجنبية المبينة من خلال الجدول رقم (6) أن هناك أربعة كتب احتلت مقدمة أهم الكتب الأجنبية التي تم

الاســـتشهاد بها من جانب الباحثين في مــجال الصــوتيات، وتم الاستشهاد بكل منها (8) مـرات، ويمثل عدد الاســتـشهـادات بهم (32) استـشهـاداً نسـبة (2,4%) من إجمــالي الاستشهادات بالكتب الأجنبية. والكتاب الأول منها تبعاً للترتيب الهجائي للغة الإنجليزية - اللغة المدون بهــا هذان الكتابان- كتاب د. سلمــان العاني ويدون اسمه بالإنجليـزية كما يلي Al-Ani , S: وعنــوان هـــذا الكـتــاب "Arabic Phonology: An Acoustical and physiological investigation"، وترجمة هذا الكتاب للعـربية: "التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فونـولوجيا العربية"[13]، ويمثل هذا الكتاب أهمية كـبيرة لدى الباحثين من قسم الصوتيات حيث أن مؤلفه أ.د سلمان العاني كان أحد المشرفين على رسالتي الدكتوراة اللتين تمت إجازتهــما من جامعــة إنديانا بلومنجتون بــالولايات المتحدة، ومؤلفـه أيضاً من الباحثين الـعرب ذوي الشأن في مجال علــم الصوتيات الحديث، وكان كـتابه هذا الذي تم الاستشهاد به 8 مرات معــد أساساً كرسالة للدكـتوراه قدمها هذا المؤلف لنفس الجـامعة - التي عمل بهــا بعد ذلك أستاذاً لعلوم الصــوتيات - وذلك للحصول على درجـة الدكتوراة عام 1963، و قد نشـرته جامعــة إنديانا في شكل كتـاب عام 1970، وقد تمت ترجـمته لعربية عام 1983، وقام بترجمته د. ياســر الملاح ونشره النادي الأدبي الثقافي بمدينة جدة بالمملكة العربيــة السعودية - ولكن - لم يستـشهد بهذا الكتاب المتـرجم في أي رسالة من رسائل الباحـثين في هذا القسم. وقد اعتمــد د. العاني في الوصول لنتائجه الأســاسية في هذا العمل على وسائل البحث الأكوستيكي والفسيولوجي في علم الصوتيات الأكوستيكي الذي يبحث في أصــوات اللغة من حيث خصــائصها المادية أو الفـيزيائية أثناء انتقــالها من المتكلم للسامع، ويبحث في تردد الصوت وسعة الذبذبة، والموجات الصوتية، ويدعى هذا العلم أيضاً بعلم الأصوات الفـيزيائي، وقد كانت 6 من الرسائل الجامعيــة لهؤلاء الباحثين في هذا الموضــوع، لذلك فقد كــان هذا الكتاب المرجع الأول لــديهم من حيث الأهمــية، ولذلك سجلت له هذه النسبة من الاستشهادات.

أما الكتاب الثاني الذي سجل المرتبة الأولى من حـيث الأهمية لدى الباحثين في مجال الصوتيات فــهو كتاب "The sound pattern" وقام بتألـيف هذا الكتاب اثنان من المؤلفين هما: Chomsky,N، و Halle, M، وهما من أشهر المؤلفين على مستوى العالم في مجال علم الصوتيات، وبصفة خاصة المؤلف Chomsky، الذي تم الاستشهاد بالعديد من أعماله من جانب الباحـثين في مجال الصوتيات سـيتم ذكرها لاحقاً، وقد نشــر هذا الكتاب عام 1968 في دار نشر "Harper & Row" بمدينة نيويورك.

والكتاب الثالث الــذي حقق مـكانة الصــدارة أيضا من حيث الأهمـيــة هــو كـتاب

"The phonetic of Arabic"(صوتيات العربية)، وقام بتأليفه "Gairdner, W.H.T"، وقد طبع هذا الكتاب عام 1925 في مطبعة جامعة أكسفورد بمدينة لندن بالمملكة المتحدة، ورغم قدم تاريخ نشر أو إصدار هذا الكتاب فقد تم الاستشهاد به أيضاً (8) مرات من جانب الباحثين في هذا المجال، هذا وقد أعيد نشر هذا العمل ضمن كتاب" قراءات في العربية " الذي قام بتحريره العاني عام 1978 - سيتم ذكر تفاصيل عنه لاحقاً - وقد استشهد بهذا العمل أيضاً مرتان إضافيتان ضمنْ الأعمال التي يحصرها كتاب العاني بالإضافة إلى (8) مرات كعمل مستقل؛ مما يدل هذا على أهمية ما جاء بهذا الكتاب من معلومات عن موضوع الصوتيات الخاصة باللغة العربية.

أما الكتاب الرابع الذي احتل المكانة الأولى في قائمة أهم الكتب الأجنبية المستشهد بها من جانب الباحثين في مجال الصوتيات فهو كتاب "Manual of Phonetics" وقام بتحرير هذا الكتاب علمٌ آخر من أعلام الدراسات الصوتية هو الأستاذ"Malmberg, Bertil " وهو أستاذ الصوتيات واللغويات في العديد من الجامعات، وكان رئيساً للجمعية الدولية للعلوم الصوتية لعشر سنوات، وعضواً فخرياً بجمعية اللسانيات، وتقلد العديد من المناصب، وله مؤلفات عديدة باللغات السويدية والإنجليزية والفرنسية والألمانية. وقام بتحرير هذا العمل الذي احتل هذه المكانة الأولى بين الكتب الأجنبية المستشهد بها - "دليل الصوتيات"-وهو سفر رائد في هذا الحقل، وقد نشر عام 1968، ويحوي مقالات عديدة في فروع علم الصوتيات النطقية والأكوستيكية(14). واستشهد بهذا العمل لالمبرج كمحرر ثمان (8) مرات تحت عنوان"Manual of Phonetics"، أما المقالات التي نشرت داخله لعدة مؤلفين فقد تم الاستشهاد بكل عنوان منها تحت اسم مؤلفه كل على حدة، واستشهد بهذه المقالات عدة مرات، ويتم الإشارة في كل مرة إلى أن أنها نشرت في "دليل الصوتيات" لالمبرج؛ لذلك فقد تم احتساب هذه المقالات على أساس أنها نشرت في كتاب وليس في دورية. وهذا في اعتقادي السبب الرئيس لزيادة عدد الاستشهادات بالكتب الأجنبية عن غيرها من أشكال الإنتاج الفكري المستشهد به.

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن هناك عمل آخر يشتمل على عدد من المقالات لعدد من المؤلفين قام بتحريرها د. سلمان العاني، وعنوان هذا الكتاب "Reading in Arabic" ونشر عام 1978 في"Indiana Linguistic club"، وتم الاستشهاد بالعاني كمحرر لهذا العمل سبع (7) مرات، أما المقالات التي يحتويها هذا العمل فاحتسبت لمؤلفيها على أساس أنها نشرت في كتاب، وقد جاء هذا العمل في المرتبة السابعة مع كتابين آخرين ضمن قائمة الكتب الأكثر استشهاداً، وذلك بعد الأعمال الأربعة التي احتلت الصدارة في قائمة أهم

الكتب الأجنبية المستشهد بها من جانب الباحثين في مجال الصوتيات.

وشارك في هذه المرتبة السابعة أيضاً كتابان آخران هما: "Speech sound and features"، ومؤلفه "Fant , C.G.M"، وهو أيضاً من أبرز العلماء في مجال علوم الصوتيات، وله العديد من المؤلفات.، ونشر هذا العمل عام 1973 في معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا (M. I. T).

والعمل الآخر الذي احتل هذه المكانة هو كتاب: "Fundamental problems in Phonetics"، وهو لمؤلف كبير من المتخصصين في مجال علوم الصوتيات هو "Catford, J.C" ونشر عام 1977 في اثنتين من دور النشر إحداهما بالولايات المتحدة في مطبعة جامعة إنديانا، والأخرى في مطبعة جامعة إدنبرة في لندن بالمملكة المتحدة. وتم الاستشهاد بهذا العمل سبع (7) مرات

جدول رقم (7) أهم عناوين الكتب الأجنبية المستشهد بها

عدد مرات الاستشهاد بالكتاب	اسم المؤلف	عنوان الكتاب	الرتبة
8	Al- Ani,S.H	Arabic Phonology:An Acoustical and physiological investigation (1970)	4
8	Chomsky,Noam & Halle, M	The sound pattern (1968)	4
8	Gairdner, W.H.T	The phonetic of Arabic(1925)	4
8	Malmberg, Bertil (ed)	Manual of Phonetics (1968)	4
7	Al- Ani,S.H (ed)	Reading in Arabic(1978)	7
7	Fant , C.G.M	Speech sound and feature (1977)	7
7	Catford, J.C	Fundamental problems in Phonetics	7
6	Gaber, A	Sounds of Arabic	10
6	Lehiste, I	Suprasegmentals	10
6	Lehiste, I	Readings in Acoustic Phonetics	10
5	Fry, D.B (ed)	The physical speech	14
5	Laver, J	The Phonetic perception of voice quality	14
5	O'Connor , J. D	Phonetics	14
5	Van, Riper	Speech Correction principle and methods	14

ومن خلال الجدول رقم (7) يتبين لنا أهم الكتب الأجنبية التي استشهد بها الباحثون في مجال الصوتيات، وكلها لأبرز المؤلفين في مجالات الدراسات الصوتية وعلوم اللغويات على مستوى العالم، ونذكر من بينهم أ.د عبد الرحمن جابر أستاذ العلوم اللغوية بكلية اللغات والترجمة بجامعة الأزهر؛ وقد حصل سيادته على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام 1970 في علم الأصوات، وأصدر كتابه "Sounds of Arabic" وترجمته للعربية كتاب "أصوات العربية" وقد نشر هذا الكتاب بالإنجليزية في مطبعة المكتب الحديث لطباعة الأوفست بالجيزة عام 1968، أي قبل حصوله على درجة الدكتوراه من جامعة لندن، وقد شارك سيادته في الإشراف على عدد من رسائل الباحثين في قسم الصوتيات بجامعة الإسكندرية، وكان له دور بارز في توجيههم إلى مصادر المعلومات المختلفة في العديد من دول العالم. ولقد تم الاستشهاد بهذا الكتاب من جانب الباحثين في قسم الصوتيات ست (6) مرات، واحتل المكانة العاشرة مع كتابين آخرين في قائمة أهم الكتب الأجنبية لدى الباحثين في قسم الصوتيات.

واحتل كتابان آخران نفس هذه المرتبة العاشرة وهما للمؤلف "Lehiste, I" الأول كتاب "Suprasegmentals" ونشر في كمبردج (ماساتشوتس) بالولايات المتحدة عام 1970، في معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا (M. I. T.).

والكتاب الثاني من تحرير نفس المؤلف بعنوان "Readings in Acoustic Phonetics"، ونشر عام 1967 في نفس ذلك المعهد بولاية ماساتشوتس، وتم الاستشهاد بكل منهما ست (6) مرات أيضاً، وهو أيضاً من الكتب التي يقوم بتحريرها أحد المؤلفين وتحصر عدداً من الدراسات لمؤلفين متعددين في المجال الموضوعي، الذي يتناوله عنوان الكتاب والذي يسهل على الباحثين التعرف على كل الجوانب الذي يغطيها ها الموضوع من جانب العديد من وجهات النظر المعالجة له من المؤلفين البارزين في المجال.

ومن خلال جدول رقم (7) تعرفنا على أهم عناوين الكتب الأجنبية التي تم الاستشهاد بها من جانب الباحثين في مجال الصوتيات، وتعد هذه القائمة بمثابة قائمة اللب أو القائمة الأساسية للكتب الأجنبية التي صدرت في مجال علوم الصوتيات، وهي لا غنى عنها لجميع الباحثين في مجال الدراسات الصوتية، وينبغي توافرها بمكتبة قسم الصوتيات، أو الأقسام التي تتناول الصوتيات كأحد فروع أقسام اللغويات في دول العالم المختلفة - لكن - توجد بعض الكتب ذات الأهمية بالنسبة للباحثين، ومنها كتب تم الاستشهاد بها أربع (4) مرات ولكن لا يتسع المجال هنا لحصرها ضمن هذه الدراسة.

جدول رقم (8) المؤلفون البارزون في مجال علوم الصوتيات وحجم الاستشهاد بأعمالهم من الكتب الأجنبية

مسلسل	اسم المؤلف	عدد الكتب التي أعدها	إجمالي عدد الاستشهادات لأعماله
1	Al- Ani,S.H	2	17
2	Lehiste, I	7	17
3	Ladefoged,P	7	17
4	Fant , C.G.M	6	16
5	Fry, D.B	7	16
6	Malmberg, Bertil	5	15
7	Grunwell, R	6	15
8	Chomsky,Noam	8	15
9	Crystal,D	9	15
10	Takobson,R	4	12
11	Johnsson	6	12
12	Ingram, D	8	11
13	Gairdner, W.H.T	1	8
14	O'Connor , J. D	2	8
15	Gaber, A	1	7
16	Catford, J.C	1	7
17	Abercrombie, D	2	7
18	Lass,N.J	4	7
19	Laver, J	1	5
20	Van, Riper	1	5
21	Bakalla,M	4	5
22	Labov ,W	5	5
23	Ferguson,C.A	5	5

أما بالنسبة لأبرز المؤلفين الذين تم الاستشهاد بأعمالهم فيتضح من خلال الجدول رقم (8) أن عدد هؤلاء المؤلفين يبلغ 23 مؤلفاً تم ترتيبهم في هذا الجدول على أساس إجمالي حجم الاستشهادات التي تلقتها عناوين الكتب التي قاموا بتأليفها، أو تحريرها، وكان أكثرهم استشهاداً بأعماله مجتمعة د. سلمان العاني، وله كتابان فقط أحدهما قام بتأليفه، والآخر قام بتحريره، وأعد دراسة نشرت ضمن كتابه الذي قام بتحريره، وكان إجمالي الاستشهاد بأعماله (17) استشهاداً، مما يؤكد أهمية ما قام بإعداده بالنسبة للباحثين في مجال الصوتيات.

وكان أكثر المؤلفين إنتاجاً للأعمال المستشهد بها من جانب هؤلاء الباحثين هو Crystal , D وقام بإعداد تسعة 9 كتب تمت الاستعانة بها من قبل الباحثين وكان إجمالي الاستشهادات بأعماله (15) استشهاداً، ويليه Chomsky,Noam، الذي قام بتأليف تسعة (9) كتب، منها كتابه الذي احتل الصدارة ضمن الأربعة كتب الأكثر استشهاداً من جانب الباحثين، وقد شارك في تأليفه مع Halle, M، وكان إجمالي الاستشهاد بأعماله التسعة (15) استشهاداً. وقام المؤلف Ingram, D بإعداد (8) أعمال أيضاً، ولكنها كانت عبارة عن دراسات داخل كتب محررة، وليست كتب من تأليفه وكان إجمالي الاستشهادات بها (11) استشهاداً.

3 - الاستشهاد المرجعي بالرسائل الجامعية من جانب الباحثين في قسم الصوتيات

تعتبر الرسائل الجامعية من أهم مصادر المعلومات من جانب الباحثين في المجالات العلمية المختلفة، خاصة عند إعدادهم للرسائل العلمية الخاصة بهم، ومن خلال هذه الدراسة يتضح أن الرسائل الجامعية كانت لها نصيب من الاستشهادات كأحد أهم مصادر المعلومات بالنسبة للباحثين في مجال الصوتيات. ونظراً لأن رسائل هؤلاء الباحثين تمثل كل الرسائل التي تم منح درجات فيها من قسم الصوتيات، حيث لم يتم حتى الآن منح أي درجة علمية للماجستير أو الدكتوراه لأي باحث من خارج العاملين بالقسم، فقد كان عدد هذه الرسائل محدودة بعدد هؤلاء الباحثين بالقسم، وجميع الرسائل الأخرى في هذا التخصص من الجامعات الأخرى خاصة بالولايات المتحدة وبريطانيا، وكان لذلك أثره في اعتمادهم على الرسائل الجامعية في المجال بكافة اللغات ومن كافة الجامعات والمعاهد العلمية التي تمنح درجات في هذا المجال.

ومن خلال التوزيعات الخاصة بالرسائل الجامعية المستشهد بها من جانب الباحثين في مجال الصوتيات نجد أن إجمالي عدد الاستشهادات بالرسائل الجامعية بلغ (106) استشهاداً بنسبة 3,2% من إجمالي حجم الاستشهادات، وتمت الاستعانة بها من جانب جميع الباحثين في قسم الصوتيات، وعددهم (14) باحثاً - ولكن - تم توزيع هذه الاستشهادات على (23) رسالة فقط من الرسائل التي أعدها هؤلاء الباحثون، أي أن أحد الباحثين استشهد بالرسائل الجامعية في إحدى الرسالتين اللتين قام بإعدادهما. وكان أكثر الباحثين استشهاداً بالرسائل الجامعية هو د. قاسم الشافعي، وقد استعان بأربع وعشرين(24) رسالة

جامعية خلال إعداده لرسالتيه: الماجستير (7) رسائل، والدكتوراه (17) رسالة. وكان أقلهم استشهاداً بالرسائل الجامعية د. هالة النيال، واستشهدت برسالة واحدة هي رسالة الماجستير الخاصة بها. وتوجد ضمن الرسائل الجامعية المستشهد بها أربع (4) رسائل باللغة العربية من إجمالي عناوين الرسائل، بالإضافة إلى رسالة باللغة الألمانية، وتسع (9) رسائل بالفرنسية، و (64) رسالة بالإنجليزية.

جدول رقم (9) توزيعات التشتت للرسائل الجامعية المستشهد بها

عدد عناوين الرسائل الجامعية المستشهد بها	عدد الاستشهادات	الرتبة	تراكمي الاستشهادات
1	6	1	6
4	5	5	26
7	2	12	40
66	1	78	106

ومن خلال توزيعات التشتت للرسائل الجامعية المستشهد بها من جانب هؤلاء الباحثين التي يوضحها الجدول رقم (9) نجد أن عدد العناوين التي تم الاستشهاد بها بالنسبة للرسائل الجامعية بلغ (78) عنواناً، منها (14) رسالة ماجستير، و(64) رسالة دكتوراة، وكانت رسالة الدكتوراة التي أعدها د. الضالع أحد هؤلاء الباحثين بالقسم هي أكثر الرسائل المستشهد بها جانب هؤلاء الباحثين في قسم الصوتيات، وتم الاستشهاد بها 6 مرات بنسبة 6.5 % من إجمالي عدد الاستشهادات. وهذه الرسالة تعد أول رسائل الدكتوراة التي يتم الحصول عليها من أحد الباحثين بقسم الصوتيات، وكان ذلك في أوائل الثمانينات من القرن العشرين حيث تم إيفاد اثنين من أعضاء قسم الصوتيات لجامعة إنديانا بلومنجتون بالولايات المتحدة الأمريكية للحصول على درجة الدكتوراه لتكوين نواة أعضاء هيئة التدريس بالقسم في تخصص الصوتيات، وكانت رسالة د. الضالع هي الأولى التي تمت إجازتها عام 1984، وكانت الرائدة بين رسائل الدكتوراه لأعضاء القسم، وبالطبع كانت المرجع لكل الباحثين في القسم ممن انتهجوا نفس موضوع الرسالة – علم الأصوات الأكوستيكي – وكان عنوانها: "The feature of retraction in Arabic : Acoustic study" ، وقد قام سيادته أيضاً بالمشاركة في الإشراف على إحدى رسائل الباحثين بالقسم.

جدول رقم (10) الرسائل الجامعية الأكثر استشهاداً بها

عناوين الرسائل المستشهد بها	معد الرسالة	الجامعة وسنة الإجازة	عدد مرات الاستشهاد
The feature of retraction in Arabic : Acoustic study	El-Dalee M.S	Indiana –Bloomington ,1984	6
The Phonology of the verbal piece in Cairo Egyptian Arabic	Gaber, A.	London, 1972	5
The Rhythm of Egyptian colloquial Arabic : An Experimental study	Heliel, M. H	London, 1976	5
Back consonants and backing Coarticulation in Arabic	Ghazeli ,Salem	Texas Univ. - Austin , 1977	5
The Phonology of Egyptian Arabic	Broselow, E.I	Massachusetts, 1976	5

ومن خلال الجدول رقم (10) تبين أن هناك خمس 5 رسائل هي الأكثر أهمية لدى الباحثين بقسم الصوتيات، ويمثل حجم الاستشهاد بها (26) استشهاداً، بنسبة 24,5% من إجمالي حجم الاستشهاد بالرسائل. وهي تمثل نسبة كبيرة من الاستشهادات، تدل على مدى أهميتها لهم، ويتضح من عناوينها أن موضوعات البحث فيها تختص بصوتيات اللغة العربية واللهجة المصرية بصفة خاصة، ومن بين هذه الرسائل أربع (4) رسائل لباحثين عرب منهم د. الضالع، ود.عبدالرحمن جابر، ود. محمد حلمي هليل، ود. سالم غازلي ، وكل هذه الرسائل الخمس أجيزت في جامعات أجنبية، أجازت جامعة لندن اثنين منها، وأجيزت رسالة واحدة منهما في كل من جامعة ماساتشوستس، وجامعة إنديانا بلومنجتون، وجامعة تكساس ايوستين

ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الدكتور محمد حلمي هليل، ويعمل أستاذ ورئيس قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية له اهتمامات موضوعية بعلوم الصوتيات - رغم عدم اشتغاله بقسم الصوتيات بالكلية - فقد حصل على رسالته للماجستير في صوتيات اللغة العربية عام 1972 من جامعة إدنبرة،بالإضافة إلى رسالته للدكتوراة من جامعة لندن، وترجم كتاب الصوتيات للعالم مالمبرج، وقام في مقدمة ترجمته لهذا الكتاب بحصر ببليوجرافي لأهم المراجع العربية في مجال الصوتيات، وهي قائمة ذات أهمية

للمشتغلين بمجال الصوتيات، بالإضافة للبيبليوجرافية التي أعدها مؤلف العمل للصوتيات. وللأسف لم يتم حصر استشهادات عديدة بأعماله بين رسائل الباحثين في قسم الصوتيات.

ومن خلال توزيعات الرسائل الجامعية المستشهد بها على الجامعات التي أجازتها نجد أن هناك (36) جامعة أجازت (71) رسالة من بين إجمالي عناوين الرسائل المستشهد بها، حيث لم يتم التعرف على اسم الجامعات التي أجازت 7 من الرسائل فلم ترد البيانات الخاصة بذلك، حيث تم ذكر السنة التي أجيزت فيها أو مكان النشر إن كانت رسالة منشورة. ومن خلال هذا التوزيع تبين أن جامعة الإسكندرية أجازت إحدى عشرة 11 رسالة من الرسائل التي تم الاستشهاد بها، ومن بينها ثلاث 3 رسائل من قسم اللغة العربية، وثمان 8 رسائل من قسم الصوتيات. وأجيز بجامعة باريس ست (6) رسائل، وأجيزت خمس (5) رسائل بكل جامعة من الجامعات التالية: (إنديانا بلومنجتون، وتكساس ايوستين)، وأجيزت أربع (4) رسائل بكل من جامعات: (لندن، وبنسلفانيا، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا)، وهناك (18) جامعة أمريكية أجيز بها (35) رسالة من هذه الرسائل، و(9) رسائل تمت إجازتها من جامعات بالمملكة المتحدة. ومن الجامعات العربية التي أجازت رسائل من المستشهد بها (جامعة تونس، وجامعة الجزائر). وهناك رسالة في مجال الطب، وأجيزت من جامعة القاهرة من كلية طب القصر العيني، حيث تمت الاستعانة بها لدراسة بعض الخصائص الفسيولوجية لأعضاء الصوت من جانب الباحثين المهتمين بدراسة أمراض وعيوب النطق. كما أجيزت أيضاً رسالة أخرى بجامعة القاهرة في مجال اللغويات. وتوجد أيضاً رسالتان تمت إجازتهما من جامعة الأزهر في مجال اللغويات بالإنجليزية. ، وهناك رسالة باللغة الألمانية أجيزت من جامعة برلين في مجال الصوتيات للدكتورة تغريد عنبر

وكانت أقدم الرسائل التي تم الاستشهاد بها رسالة دكتوراة من جامعة باريس عام 1943، أما أحدث الرسائل التي تم الاستشهاد بها كانت لرسالة دكتوراه من قسم الصوتيات بجامعة الإسكندرية، وهي خاصة بالدكتورة هناء عبد الفتاح سالم وكانت عام 2000، وهي أول رسالة دكتوراة باللغة العربية من قسم الصوتيات.

ومن بين أقدم الرسائل المستشهد بها الرسالة التي أعدها د. محمود السعران الأستاذ السابق بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية في مجال صوتيات اللغة العربية وأجيزت من جامعة لندن عام 1951.

ولقد تم الاستشهاد الذاتي برسائل الماجستير الخاصة بالباحثين في قسم الصوتيات، حيث استشهد 5 من الباحثين برسائلهم للماجستير وذلك عن إعدادهم لرسائل الدكتوراه الخاصة بهم خاصة إن كانت في نفس التخصص الموضوعي.

أما رسائل الدكتوراة للأعضاء من قسم الصوتيات التي تمت الاستشهاد بها في رسائل زملائهم فكان عددها 3 رسائل دكتوراة.

4- الاستشهادات بالكتب المرجعية (القواميس، ودوائر المعارف، والكتب السنوية، والمراجعات)

تنوعت مصادر المعلومات المرجعية التي تم الاستشهاد بها من جانب الباحثين في قسم الصوتيات حيث كان إجمالي الاستشهادات بهذه الكتب المرجعية (93) استشهاداً بالقواميس (63) استشهاداً، ودوائر المعارف (9) استشهادات، والكتب السنوية (4) استشهادات، وكتب المراجعات (17) استشهاداً. ولقد تم بالجدول رقم (10) توزيع بأهم الكتب المرجعية بأشكالها المختلفة التي استشهد بها هؤلاء الباحثون.

جدول رقم (11) أهم الكتب المرجعية التي استشهد بها الباحثون في قسم الصوتيات

عدد مرات الاستشهاد	العنوان
7	A Dictionary of language and linguistics/ Hartmann,R.R.K. & Stork. F.C
4	معجم علم اللغة النظري: إنجليزي عربي / محمد علي الخولي
2	A First dictionary of Linguistic & Phonetics/ Crystal .D
2	A Grand Dictionary of Phonetics/ Onishi,.M
2	Encyclopedia of Language
2	Encyclopedia Handbook of medical psychology
2	دائرة المعارف الإسلامية
3	Phonology Yearbook

وبالنسبة للقواميس فكان أكثر الباحثين استشهاداً بالقواميس هو د. الضالع الذي استشهد بإجمالي 26 عنواناً من المعاجم، والقواميس بنسبة 28% من إجمالي الاستشهادات بالقواميس، وبنسبة 51% من إجمالي العناوين الفعلية للقواميس المستشهد بها، حيث كانت لرسالة الماجستير التي حصل عليها من قسم اللغة العربية أثرها في زيادة حجم الاستشهاد بالقواميس، وكان من بينها (13) معجم من المعاجم العربية، و(11) من القواميس الأجنبية، وفي رسالته للدكتوراه استشهد باثنين فقط من القواميس الأجنبية.

ولقد تم توزيع الاستشهادات على القواميس باللغة العربية والقواميس باللغات الأجنبية، وبلغ عدد الاستشهادات بالقواميس العربية (26) استشهاداً بنسبة 41,2% من إجمالي الاستشهادات بالقواميس، أما القواميس الأجنبية فبلغ حجم الاستشهادات بها (37) استشهاداً بنسبة 58,8% من إجمالي حجم الاستشهادات ومن خلال توزيع القواميس المستشهد بها على عناوينها تبين أن عدد عناوين القواميس العربية المستشهد بها (22) عنواناً، وكان أكثر القواميس استشهاداً هو "معجم علم اللغة النظري: إنجليزي عربي" وقام بإعداده د. محمد علي الخولي، ونشر عام 1982 بمكتب لبنان في بيروت. واستشهد بهذا القاموس أربع (4) مرات منها مرة استشهد بها ضمن المراجع الأجنبية، و3 مرات ضمن المراجع العربية. بينما استشهد بالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مرتان. وهناك 7 معاجم عربية قديمة من كتب التراث لألفاظ اللغة العربية ومنها "تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي"، و"المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي" ويوجد من بين هذه القواميس أربعة(4) قواميس مزدوجة اللغة، ومنها "المورد"، وقاموس متعدد اللغات "قاموس صخر الإلكتروني".

أما بالنسبة للقواميس باللغات الأجنبية فعدد عناوينها (29) عنواناً، وكان من بين هذه العناوين قواميس لغوية خاصة بالمصطلحات والألفاظ باللغات الأجنبية وبلغ عددها (18) قاموساً، منها (2) قاموس للغة الألمانية، و(2) للغة الإيطالية، و(4) للغة الفرنسية، و(10) للغة الإنجليزية. ويوجد من بين القواميس الأخرى الباقية قواميس مزدوجة اللغة منها قاموس (لاتيني – إنجليزي) وقاموس (فارسي - إنجليزي)، وقاموس (إيطالي إنجليزي – إنجليزي إيطالي)، وكذلك يوجد قاموس فرنسي للرموز اللغوية، ويوجد قاموسان في الصوتيات، وخمسة (5) قواميس في اللغويات والصوتيات.

وبالنسبة لأكثر القواميس الأجنبية التي تم الاستشهاد بها قاموس "Hartmann,R.R.K. & Stork. F.C" وعنوانه: "A Dictionary of language and linguistics"، ونشر في "Applied Science Publisher" في لندن عام 1972، وقد استشهد به (7) مرات. وهناك قاموس"Crystal .D" بعنوان: "A First dictionary of Linguistic & Phonetics"، ونشر في لندن أيضا عام 1980، ونشره "Andre Deutch "، واستشهد به مرتين، وهناك قاموس "Onishi,.M" وعنوانه: "A Grand Dictionary of Phonetics" ونشر في طوكيو بجمعية الصوتيات اليابانية "The press of Phonetic Society of Japan" وذلك عام 1981.

أما بالنسبة لدوائر المعارف فقد استعان بها (5) باحثون فقط في (7) رسائل وعدد عناوينها الأصلية بلغ (6) عناوين حيث تم الاستشهاد بثلاثة من هذه العناوين مرتين، وهي دائرة معارف اللغويات وعنوانها: " An Encyclopedia of Language " وقام بتحريرها " Collinge , N.E " ونشرت عام 1990، وتم الاستشهاد بها مرتين وهما أما دائرة المعارف الإسلامية التي استشهد بها مرتان- أيضاً - بالنسبة للنسخة الإنجليزية التي نشرت في ليدن عام 1991 " Encyclopedia of Islam "، ومرة واحدة بالنسخة العربية. أما دائرة المعارف الأخرى التي تم الاستشهاد بها مرتين فهي دائرة معارف طبية وعنوانها " :Ecyclopedia Handbook of medical phychology "، وقام بإعدادها " Krauss , S " ونشرها Butterworth بالولايات المتحدة في عام 1976.

أما الكتب السنوية فيوجد (3) استشهادات لعنوان واحد دوري من الكتب السنوية هو " Phonology Yearbook " ولكن تم الاستشهاد به في 3 سنوات مختلفة، والكتاب السنوي الآخر فرنسي " Annales de l'institute d'etudes " واستشهد بهم جميعاً من جانب اثنين فقط من الباحثين.

وبالنسبة لكتب المراجعات فهي (17) كتاباً، ويمثل هذا العدد الإجمالي للعناوين والعدد الإجمالي للاستشهادات التي تم توزيعها على رسالتي الماجستير والدكتوراه للدكتورة سهام القارح.

5-الاستشهاد المرجعي بمقالات الدوريات العلمية

تعتبر المقالات العلمية التي تنشر بالدوريات من أكثر أشكال أو مصادر المعلومات أهمية من جانب الباحثين في العديد من المجالات، ومنها مجال علوم الصوتيات. ومن خلال التوزيعات العددية والنوعية للاستشهادات المرجعية برسائل الباحثين في مجال الصوتيات تبين أن المقالات المنشورة بالدوريات تمثل ثاني أكبر نسبة من الاستشهادات بعد الكتب الأجنبية، وبلغ حجم الاستشهاد بها (1250) استشهاداً بنسبة (47%) من إجمالي عدد الاستشهادات المرجعية، وتبين أيضاً أن هذه الاستشهادات توزعت بين (23) رسالة من رسائل الباحثين وعددها (24)، ولكنها في نفس الوقت تم الاستشهاد بها من جانب كل الباحثين بالقسم وعددهم (14) باحثاً؛ حيث لم يستعن بها أحد هؤلاء الباحثين في إحدى رسالتيه، وكان ذلك في رسالة الماجستير الخاصة بالدكتور الضالع، وهي الرسالة الوحيدة المجازة من قسم اللغة العربية الذي لا تمثل الدوريات كمصدر للمعلومات المرتبة الأولى من حيث الأهمية لدى الباحثين في مجالاته المختلفة. ومن ثم فكان عدم استعانته بأي مقالة

منشورة في دورية أمر مقبول في هذا المجال، أما بالنسبة لرسالته للدكتوراه المتخصصة في علوم الصوتيات فقد استعان خلالها بعدد (71) مقالاً منشوراً بدوريات أجنبية متخصصة في مجالات اللغويات وعلوم الصوتيات.

أما أكثر الباحثين استشهاداً بالمقالات المنشورة بالدوريات العلمية فكانت د. سهام القارح؛ فقد استعانت في رسالتيها للماجستير والدكتوراه بعدد كبير من عناوين المقالات التي نشرت بدوريات علمية، وبلغ إجمالي عدد هذه العناوين أو الاستشهادات (333) استشهاداً لعنوان مقالة منشورة بالدوريات العلمية [الماجستير (85) استشهاداً، والدكتوراه (248) استشهاداً]، وتمثل هذه الاستشهادات نسبة 26,6% من إجمالي الاستشهادات بمقالات الدوريات. وهي نسبة كبيرة جداً من الاستشهادات، لا تمثل مقياساً لدى الباحثين بقسم الصوتيات، حيث أن رسالتي د. سهام تمت إجازتهما من قسم اللغة الفرنسية، وليس من قسم الصوتيات، حتى لو كانت الباحثة تعالج في رسالتيها بعض جوانب الصوت، إلا أنها لا تعد مقياساً لرسائل الباحثين في مجال علوم الصوتيات، ولكنها وكما تبين من خلال توزيعات الاستشهادات بمقالات الدوريات قامت بالاستشهاد ببعض عناوين الدوريات التي استشهد بها الباحثون المتخصصون في علوم الصوتيات.

أما بالنسبة لأكثر الباحثين استشهاداً بمقالات الدوريات في مجالات قسم الصوتيات فكانت د. ميرفت فشل التي استعانت في رسالتيها بعدد (157) استشهاداً تم توزيعهم كما يلي: (142) استشهاداً في الدكتوراه (15) استشهاداً فقط في رسالة الماجستير].

ولقد تم توزيع المقالات العلمية المستشهد بها على عناوين الدوريات التي نشرت بها هذه المقالات للتعرف على عدد هذه الدوريات الفعلي، وللتعرف على الدوريات الأكثر أهمية لدى الباحثين في مجال الصوتيات (القائمة اللب Core List)، وهي قائمة بعناوين أكثر الدوريات التي تم الاستشهاد بمقالاتها المنشورة على مدار سنوات إصدارها. وتبين من خلال هذه التوزيعات التي يبينها الجدول رقم (12) أن عدد عناوين هذه الدوريات قد بلغ (210) عنواناً للدوريات المتخصصة في مجال علوم اللغويات و علوم الصوتيات

وتبين من خلال تطبيق توزيع برادفورد للتشتت (م: ن: ن^2) أن هذه الدوريات تقع في (3) فئات تتساوى تقريباً في عدد الاستشهادات، ولكنها تتفاوت كثيراً في أعدادها حيث تضم الفئة الأولى منها عدداً قليلاً من الدوريات بلغ أربع (4) دوريات فقط بنسبة (1,9%) من إجمالي عناوين الدوريات (210) عنواناً، وبلغ الحجم الإجمالي للاستشهاد بها (415) استشهاداً بنسبة تمثل (33,2%) من إجمالي حجم الاستشهادات بالمقالات.

جدول رقم (12) توزيع الاستشهادات المرجعية بالمقالات على الدوريات التي نشرت بها

عدد الدوريات	عدد الاستشهادات	رتبة الدورية	تراكمي لعدد الاستشهادات
1	186	1	186
1	96	2	282
1	78	3	360
1	55	4	415
1	54	5	469
1	50	6	519
1	48	7	567
1	45	8	612
1	44	9	656
1	37	10	693
1	27	11	720
1	26	12	746
1	22	13	768
1	20	14	788
1	18	15	806
3	16	18	854
1	14	19	868
1	11	20	879
1	10	21	889
2	9	23	907
1	8	24	915
5	7	29	950
5	6	34	980
4	5	38	1000
6	4	44	1024
16	3	60	1072
28	2	88	1128
122	1	210	1250

أما الفئة الثانية من الدوريات المستشهد بها، فهي متوسطة العدد حيث بلغ عدد ها (14) دورية بنسبة 5,3% من إجمالي عناوين الدوريات، وبلغ حجم الاستشهادات بها (417) استشهاداً، بنسبة تمثل (33,3%) من إجمالي حجم الاستشهادات بالمقالات.

أما الفئة الثالثة فتمثلها أكبر نسبة من عدد الدوريات (192) دورية، بنسبة (91,4%) من إجمالي عدد الدوريات التي تم الاستشهاد بمقالاتها، وبلغ حجم الاستشهاد بها (418)

استشهاداً، بنسبة تزيد قليلاً جداً عما سجلته كل فئة من الفئتين الأولى والثانية، وبلغت هذه النسبة (33,4%) من إجمالي الاستشهادات بمقالات الدوريات؛ مما يدل على تشتت الإنتاج الفكري من المقالات على الدوريات المختلفة بالمجال.

ويتضح من خلال الترتيب الطبقي للدوريات المستشهد بها الذي يبينه الجدول رقم (13) أن عدد الدوريات البؤرية أو (دوريات اللب Core) في مجال الصوتيات بلغ أربع (4) دوريات هي الأكثر استخداماً من جانب الباحثين في مجال الصوتيات، وأكثر هذه الدوريات أهمية بالنسبة لهم مجلة "J.A.S.A." وهذا اختصار لعنوان " Journal of the Acoustical Society of America" وهي المجلة التي تصدر عن "الجمعية الأكوستيكية الأمريكية"، وبلغ حجم الاستشهادات بها (186) استشهاداً تمثل نسبة 14,88% من إجمالي عدد الاستشهادات بالدوريات العلمية.

وتلي ذلك في الأهمية مجلة Journal of Speech and Hearing Disorders، وتصدر عن "American Speech and Hearing Association" بالولايات المتحدة الأمريكية و تم الاستشهاد بها (96) مرة بنسبة (7,6%) من إجمالي الاستشهادات.

ثم تأتي بعدها مجلة Phonetica التي تم الاستشهاد بها (78) استشهاداً بنسبة (6,2%). وتأتي بعد ذلك مجلة "Journal of Phonetics"، وتم الاستشهاد بها 55 استشهاداً بنسبة (4,4%) من إجمالي نسبة الاستشهادات.

ومن خلال التوزيع الموضوعي للدوريات التي تم الاستعانة بها نجد أن (28) دورية فقط متخصصة في مجال علوم الصوتيات، وبنسبة (13,8%) من إجمالي عدد الدوريات، وبلغ عدد الدوريات الخاصة بعلوم اللغة واللغويات (153) دورية وسجلت أعلى نسبة بين الدوريات المستشهد بها وبلغت (72,8%) من إجمالي عدد الدوريات المستشهد بها، وتوجد (15) دورية متخصصة في مجال الفسيولوجيا، و(3) دوريات طبية منها في طب الأسنان، والأمراض العقلية، وتوجد دوريتان في مجال الأنثروبولوجيا، وأخرى في السياسة، وتوجد أيضاً (8) دوريات متخصصة في مجالات الحاسب الآلي والاتصالات.

وبتوزيع هذه الدوريات على اللغات الأساسية التي تنشر بها هذه الدوريات نجد أن الدوريات المنشورة بالإنجليزية أساساً تتفوق على غيرها من الدوريات المنشورة بلغات أخرى، وبلغ عددها (142)، بنسبة (67,6%) من إجمالي عدد الدوريات. أما بالنسبة لعدد الدوريات باللغة الفرنسية فبلغ (39) دورية بنسبة (18,5%) من إجمالي عدد الدوريات.

جدول رقم (13) التوزيع الطبقي للدوريات المستشهد بها

مسلسل	عنوان الدورية	عدد الاستشهادات	تراكمي الاستشهادات
1	Journal of the Acoustical Society of America	186	186
2	Journal of Speech and Hearing Disorders	96	282
3	Phonetica	78	360
4	Journal of Phonetics	55	415
5	Language and Speech	54	469
6	Languages	50	519
7	Language	48	567
8	I.E.E.E Trans...(magazines)	45	612
9	Journal of Speech and Hearing researches	44	656
10	Langue Francais	37	693
11	Syntax and Semantics	27	720
12	British Journal of Disordered Communication	26	746
13	Communication	22	768
14	Journal of child language	20	788
15	Word	18	806
16	Le francais Modern	16	822
17	Strategies Discursive (Leon France)	16	838
18	Linguistics	16	854

ولقد تم الاستشهاد ببعض الدوريات التي تصدر في الدول التي تكون اللغة الألمانية ضمن لغاتها الأساسية مثل السويد وهولندا وبالطبع ألمانيا وصدرت (16) دورية من الدوريات المستشهد بها بالألمانية في هذه الدول بنسبة (7,6%) من إجمالي عدد الدوريات، وهناك (6) دوريات صدرت في دول (المجر ورومانيا وإيطاليا) بلغات هذه الدول.

أما بالنسبة للدوريات العربية فتوجد (7) دوريات لغتها الأساسية العربية ولكنها - قد تنشر مقالات بلغات أخرى مثل مجلة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية التي تم الاستشهاد بإحدى المقالات المنشورة بها بالإنجليزية عن أحد الجوانب الصوتية في اللغة الإنجليزية من باحثة في قسم اللغة الإنجليزية، وهناك مجلة علوم اللغة التي تنشر مقالات متخصصة في علوم اللغة وبصفة خاصة علوم الصوتيات، وتنشر بلغات مختلفة، ولكن اللغة العربية هي اللغة الأساسية، وهي تصدر عن دار غريب بالقاهرة، والبحث المستشهد به من خلال هذه

الدورية بحث لإحدى الباحثات بقسم الصوتيات د. وفاء عمار، وهو العمل الوحيد المنشور لأحد الباحثين ضمن مقالات الدوريات التي يتم الاستشهاد بها، حيث تم الاستشهاد برسائل الباحثين بالقسم، وأيضاً أبحاث مؤتمرات، وكتب بالفرنسية أما بالنسبة للمقالات الأخرى بالعربية فنشرت في مجلات عربية خاصة مثل مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، ومجلة مجمع اللغة العربية، وعالم الفكر ومجلة الفيصل، ومجلة العربية.

6- الاستشهاد المرجعي بأبحاث المؤتمرات في مجال علوم الصوتيات

يحرص الباحثون على متابعة أنشطة وأعمال المؤتمرات التي تعقد في إطار التخصصات المختلفة، وتكون المشاركة في هذه المؤتمرات لمزيد من التعرف على أحدث الموضوعات التي تتم مناقشتها من خلال أعمال هذه الندوات الفكرية وللقاء أقرانهم في التخصص على مستوى العالم خاصة في المؤتمرات الدولية وكذلك للمشاركة بأبحاثهم في هذه المؤتمرات، أو للتعرف على الأبحاث العلمية وتجميعها لأغراض الدراسة والبحث. وقد تعرضت الباحثة من خلال الدراسة السابقة عن سمات الإنتاج الفكري للباحثين من أعضاء قسم الصوتيات(15) إلى ظاهرة زيادة عدد المؤتمرات التي شارك فيها الباحثون في هذا القسم، فمن خلال متابعتهم لأنشطة هذه المؤتمرات جمعوا العديد من مصادر الإنتاج الفكري الدولي من بحوث المؤتمرات، وغيرها من مصادر المعلومات في هذا المجال أتيح لغالبية أعضاء القسم الاستشهاد بها، وهذا يفسر أحد أسباب إقبالهم على الاستشهاد بأبحاث المؤتمرات ضمن مصادر المعلومات الأخرى التي استعانوا بها. حيث بلغ إجمالي الاستشهادات المرجعية بأبحاث المؤتمرات (190) استشهاداً، بنسبة (5,7%) من إجمالي الأعمال المستشهد بها.

ومن خلال التوزيعات العددية والنوعية للاستشهاد المرجعي بأبحاث المؤتمرات نجد أنها توزعت على (20) رسالة من رسائل الباحثين الذين استشهدوا بها و عددهم (14) باحثاً؛ حيث استشهد جميع هؤلاء الباحثين بهذا النوع من مصادر المعلومات ولكن تفاوتت نسبة استشهادهم بين رسائلهم للماجستير أو للدكتوراه، حيث يوجد 4 باحثين لم يستعن كل منهم بهذه الأبحاث في إحدى رسالتيه. وكان أكثر هؤلاء الباحثين استشهاداً بأعمال المؤتمرات الباحثة هنادي منصور من خلال رسالتها للماجستير التي أجيزت عام 2000، واستعانت بـ (61) بحثاً من أبحاث المؤتمرات المتخصصة في المجال، وذلك بنسبة (32,1%) من إجمالي الاستشهادات بأبحاث المؤتمرات وقد أتيحت لهذه الباحثة فرصة شخصية للسفر لفرنسا أثناء إعدادها لرسالتها للماجستير، وساعدها ذلك على الإطلاع على كافة مصادر المعلومات التي استعانت بها في رسالتها، ومنها أبحاث المؤتمرات، وكانت ثاني أكبر نسبة

من الاستشهادات بأبحاث المؤتمرات في رسالتي د. سامح الأنصاري الذي استشهد بـ (41) بحثاً خلال رسالتيه للماجستير والدكتوراه، وقد استشهد ببحثين قام هو بإعدادهما ضمن أعمال المؤتمرات التي شارك فيها عام 2001 في كل من تولوز بفرنسا وفي سولت ليك سيتي بولاية يوتا الأمريكية. كذلك استشهد ببحثين قامت بإعدادها د. سهام القارح أحد أعضاء قسم الصوتيات والمشرفة على رسالته للدكتوراه التي أجيزت عام 2002، وقد اتيحت له أيضاً فرصة السفر لفرنسا وهولندا في بعثة لجمع المادة العلمية أثناء إعداده لرسالة الدكتوراه مما ساعده في جمع هذا الكم من أبحاث المؤتمرات التي استشهد بها في رسالتيه.

جدول رقم (14) توزيعات التشتت لأبحاث المؤتمرات المستشهد بها

عدد عناوين المؤتمرات المستشهد بها	عدد الاستشهادات	الرتبة	تراكمي الاستشهادات
2	13	2	26
1	11	3	37
1	10	4	47
1	8	5	55
1	7	6	62
1	5	7	67
4	4	11	83
2	3	13	89
17	2	30	123
67	1	97	190

ولقد تم توزيع الاستشهادات على عناوين المؤتمرات وسنوات انعقادها، فلقد انعقدت سلسلة من المؤتمرات الدولية في مجال علوم الصوتيات واللغويات على مدار عدة سنوات بشكل مستمر تحت نفس العنوان، ولكن تختلف سنة الانعقاد ومكانه، وتبين من خلال هذه التوزيعات أن أكثر سلسلة من المؤتمرات قد انعقدت تحت اسم واحد هي سلسلة المؤتمر الدولي لعلوم الصوتيات "International Congress Of Phonetic Sciences"، ويرمز له بالاختصار "I.C.Ph.S" وتم الاستشهاد بأبحاث عشر سنوات - غير متتالية - انعقد خلالها هذا المؤتمر في عدة دول هي: (الرابع في هلسنكي عام 1962، والخامس في نيويورك عام 1965، والسادس في براغ عام 1967، والسابع في مونتريال عام 1971، والثامن في أوسلو عام 1975، والتاسع في كوبنهاجن عام 1979، والعاشر في هولندا عام 1983، والحادي عشر في إستونيا بالاتحاد السوفيتي السابق عام 1987، والثاني عشر في

فرنسا عام 1991، والثالث عشر في ستوكهولم بالسويد عام 1995) وكان إجمالي الاستشهادات بكل الأبحاث التي نشرت خلال سنوات انعقاد هذا المؤتمر (67) استشهاداً بنسبة (35,2%) من إجمالي الاستشهادات، ولقد تكرر الاستشهاد مرتين بثلاثة من هذه الأبحاث خلال رسائل الباحثين. وتوجد أيضاً سلسلة المؤتمر الدولي للغات ' International Congress of Linguistics ' وتم الاستشهاد بأبحاثه في دورات انعقاده لست سنوات فقط، وبلغ عدد هذه الاستشهادات (10) استشهادات.

جدول رقم (15) التوزيع الطبقي لأعمال أهم المؤتمرات المستشهد بها

تراكمي الاستشهادات	مكان الانعقاد التاريخ	عدد الاستشهادات	عنوان المؤتمر	مسلسل
13	هولندا 1983	13	The X International congress of Phonetic Sciences	1
26	إستونياUSSR 1987	13	The XI International congress of Phonetic Sciences	2
37	مونتريال 1971	11	The 7th International congress of Phonetic Sciences	3
47	ستوكهولم 1995	10	The 13th International congress of Phonetic Sciences	4
55	فرنسا 1991	8	The 12th International congress of Phonetic Sciences	5
62	هلسنكي 1961	7	The 4th International congress of Phonetic Sciences	6
67	ج لانكستر 2001	5	The Corpus Linguistic Conference	7
71	شيكاغو 1975	4	The 11th Regional Meeting of Chicago Linguistics Society	8
75	سولت ليك سيتي -يوتا 2001	4	The 15th ALS Annual Symposium on Arabic Linguistics	9
79	امستردام	4	Proceedings of The X International Congress of Linguistics	10
83	ستوكهولم	4	Proceedings of Speech Communication Seminar	11

ومن خلال الجدول رقم (15) تم توزيع أبحاث المؤتمرات على عناوين هذه المؤتمرات للتعرف على العدد الفعلي للمؤتمرات التي استشهد الباحثون بأبحاثها،

وتبين أن عدد هذه العناوين قد بلغ (97) مؤتمراً، وتبين أن هناك مؤتمرين بلغ إجمالي الاستشهاد بأعمال كل منهما (13) مرة أي أن مجموع الاستشهادات بالأبحاث التي نشرت بهذه المؤتمرات الثلاثة يبلغ (26) استشهاداً بنسبة (13,6%) من إجمالي الاستشهادات بأبحاث المؤتمرات.

ولقد تم توزيع أكثر المؤتمرات التي تم الاستشهاد بأبحاثها طبقياً من خلال الجدول رقم (15) للتعريف بأهم المؤتمرات العلمية في مجال علوم الصوتيات،

وتبين أن أكثر هذه المؤتمرات التي تم الاستشهاد بها هو المؤتمر الدولي العاشر لعلوم الصوتيات، وعقد في هولندا عام 1983، وتم الاستشهاد بأبحاثه التي بلغ عددها (13) بحثاً. وقد كانت ستة من دورات هذا المؤتمر في مقدمة المؤتمرات التي استشهد بها الباحثون في مجال الصوتيات، وبلغ حجم الاستشهاد بها (62) استشهاداً بنسبة (32,6%)؛ ويدل هذا على أهمية أبحاث هذا المؤتمر المتخصص في علوم الصوتيات على مستوى العالم.

ومن خلال التوزيعات الجغرافية لأبحاث المؤتمرات التي تم الاستشهاد بها من جانب الباحثين في قسم الصوتيات نجد أن هذه المؤتمرات قد توزعت على العديد من دول العالم، وكانت هولندا أكثر الدول التي عقد بها مؤتمرات خاصة في المجال، وبلغ عدد هذه المؤتمرات (15) مؤتمراً، وكذلك فرنسا التي عقد بها (12) مؤتمراً، أما الولايات المتحدة فكان لها أيضا نصيب من هذه المؤتمرات بلغ عددها (10) مؤتمرات، وكان من بين هذه الدول التي عقدت بها هذه المؤتمرات (السويد وبريطانيا، والنرويج وكندا واليابان وسويسرا وفنلندا ورومانيا وألمانيا والدنمارك وإستونيا وإيطاليا وأستراليا).

وقد كان من بين إجمالي بحوث المؤتمرات المستشهد بها (4) بحوث باللغة العربية أما المؤتمرات التي عقدت بالدول العربية فقد تم الاستشهاد ببحثين في كل من تونس والقدس. وبحث في كل من القاهرة والإسكندرية، والكويت والرياض، والمغرب..

وقد تم الاستشهاد بأبحاث مؤتمرات أعدها هؤلاء الباحثون أنفسهم، ومنها 3 أبحاث لدكتور سامح الأنصاري في كل من تولوز بفرنسا عام 2001، ويوتا بالولايات المتحدة عام 2001، وهولندا عام 2002. وهناك أيضاً بحث للدكتور الضالع شارك به في المؤتمر الدولي العاشر لعلوم الصوتيات بهولندا عام 1981، وهو المؤتمر الذي سجل المرتبة الأولى بين

المؤتمرات الأكثر استشهاداً وتم الاستشهاد ببحثين للدكتورة سهام القارح في كل من القاهرة "مؤتمر تعريب التعليم الهندسي" وباريس، وبحث آخر للدكتور قاسم الشافعي في المؤتمر الدولي للغات الذي أقيم بالإسكندرية، وبحث للدكتورة وفاء عمار في جامعة إدنبرة عام 2000.

7- الاستشهاد المرجعي بالتقارير العلمية والأبحاث غير المنشورة في الدوريات

تعد الأبحاث العلمية سواء المنشورة في الدوريات العلمية أو البحوث التقريرية للهيئات العلمية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الباحثون للتعرف على أحدث المعلومات عن الموضوعات التي تتطلب الحداثة في بياناتها، والتي تعرض معلومات بشكل متلاحق على فترات تلائم التطورات التي تطرأ على هذه الموضوعات، ولقد تم الاستشهاد بعدد من التقارير البحثية التي تصدر في مجال الصوتيات، وبلغ الاستشهاد بهذه التقارير (55) استشهاداً بنسبة (1,5%) من إجمالي الاستشهادات، ولقد تم توزيعها على عشر(10) رسائل لتسعة من الباحثين، حيث لم يعتمد عليها خمسة (5) من الباحثين، وكانت د. ثناء الضالع أكثرهم استخداماً لها حيث اعتمدت على تقارير البحوث الكثيرة التي توافرت لها أثناء إعدادها لرسالة الدكتوراة في جامعة إنديانا بالولايات المتحدة، واستعانت بأحد عشر (11) بحثاً من تقارير البحوث المتخصصة في مجالات علوم الصوتيات خاصة علم الصوتيات الأكوستيكي موضوع رسالتها. وتلتها في الاهتمام بهذا النوع من مصادر المعلومات د. ميرفت فشل التي استعانت بعشر أبحاث تقريرية في رسالتها للدكتوراة.

جدول رقم (16) التوزيع الطبقي لجهات إصدار التقارير البحثية

تراكمي الاستشهادات	الرتبة	عدد الاستشهادات	الجهة التي تصدر عنها التقارير البحثية
11	1	11	STL-QPSR
18	2	7	M.I.T
23	3	5	Status Rep. on Speèch Research Hasking Lab.
27	4	4	Work in Progress Edinbrough Univ.
30	6	3	Ann. Progress Report Holland
33	6	3	PERILus - Stockholm
25	8	2	Ann. Rep. Eng R . Inst Tokyo
37	8	2	Rep. Inst. Of Phonetic -Copenhagen
53	24	1	16 تقرير بحثي من جهات متفرقة

ومن خلال توزيعات الاستشهادات المرجعية الخاصة بهذه التقارير البحثية تبين أن عدد الجهات التي تصدر عنها 24 جهة، وتمثل التقارير البحثية الصادرة عن STL-QPSR أكثر التقارير التي يتم الاستشهاد المرجعي بها من جانب الباحثين في مجال الصوتيات، وتليه الأبحاث التي تصدر عن Status Rep. on Speech Research Hasking Lab، وبلغ عددها 7 تقارير، ثم تقارير البحث المقدمة لجامعة إدنبرة، وقسم اللغويات في ليند في جامعة ستوكهولم بالسويد ويصدر عنه PERILus. كما يصدر بالسويد تقريراً أيضاً عن المعهد الملكي للتكنولوجيا في ستوكهولم، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وصدر عنه (3) تقارير بحثية. وتوزع (16) بحث تقريري على جهات مختلفة منها جامعة كاليفورنيا، وجامعة ستانفور، وغيرها.

أما بالنسبة لما يسمى بورقة العمل "Working Paper" فقد بلغ عدد الاستشهاد بها (35) استشهاداً، واستعان بها 9 باحثين، في 11 رسالة من رسائلهم، و كانت أهمها ورقة عمل مقدمة في اللغويات من جامعة ولاية أوهايو.

وعن المنفردات أو ما يسمى Monograph فقد استعان بها خمسة باحثون في خمسة رسائل، وبلغ عدد الاستشهاد بها 23 منفردة، وصدر أكثرها عن جامعة هارفارد بماساتشوستس Harvard. Middle Eastern Monograph، وبلغ عدد الاستشهاد بها 6 مرات. وهناك سلسلة منفردات تصدر عن معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا M.I.T ، واستهد بثلاثة تقارير مستشهد بها. وهناك المنفردات التي تصدر عن American Speech and Hearing Association

أما المحاضرات فقد تم الاعتماد عليها (29) مرة للاستشهاد بها لحاجتهم إليها، ومن هذه المحاضرات توجد محاضرات في اللغة، ومحاضرات في الصوتيات، وقد اعتمدت إحدى الباحثات د. وفاء عمار بقسم الصوتيات على محاضرات ألقتها المشرفة عليها في رسالة الدكتوراه هيوليت في جامعة الإسكندرية.

وهكذا نرى تنوع أشكال ومصادر المعلومات التي يعتمد عليه الباحثون في قسم الصوتيات التي تمثلت في إجمالي بلغ قدره 3294 عملاً تم الاستشهاد بها في رسائلهم، وتعرفنا من خلال ما سبق على أهم الأشكال التي يفضلها هؤلاء الباحثين التي تمثلت في الكتب الأجنبية التي اعتمد عليها الباحثون (1287) وتلتها البحوث العلمية المنشورة في الدوريات العلمية، وتعرفنا على أهم الأعمال في كل نوع من مصادر المعلومات المستشهد بها.

الهوامش

(1) هانم عبد الرحيم إبراهيم: الإنتاج الفكري للباحثين في قسم الصوتيات في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية: دراسة بيليوجرافية بيليومترية.- الإسكندرية : مجلة كلية الآداب - جامعة الإسكندرية، الإصدارة الخامسة عشر، 2003.- 35 ص

(2) هشام بن عبدالله عباس: خصائص الاستشهادات المرجعية للباحثين في علم المكتبات و المعلومات مع دراسة تحليلية لمجلة مكتبة الإدارة بمعهد الإدارة العامة بالرياض.- الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 1992.

(3) حشمت قاسم: دراسات في علم المعلومات.- القاهرة : مكتبة غريب، 1984.- ص 144

(4) طلال ناظم خضير الزهيري: مصادر معلومات الرسائل الجامعية العراقية في العلوم الكيماوية و أثر الحصار العلمي فيها: دراسة بيليومترية تحليلية.- (أطروحة ماجستير) الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - قسم المكتبات والمعلومات، 1996.

(5) أمل محمد خلاف: أطروحات الدكتوراة المصرية في القانون: دراسة في الضبط الوراقي والنشر والإفادة .- (أطروحة دكتوراة).- إشراف حشمت قاسم، محمد حامد دويدار، فاروق عثمان أباظة.- جامعة الإسكندرية - كلية الآداب - قسم المكتبات والمعلومات، 2000.

(6) هانم عبد الرحيم إبراهيم: مرجع سابق

(7) رسالة د. ميرفت محمد فشل (ماجستير) عام 1986 . . (راجع بياناتها بالقائمة البيليوجرافية الإنتاج الفكري للباحثين في قسم الصوتيات./ عدا د / هانم عبد الرحيم (الباحثة) مرجع سابق ص 33

(8)رسالة د. سهام القارح (دكتوراه) عام 1983

(9) الرسائل الثلاثة خاصة بالدكتور محمد صالح الضالع (رسالة ماجستير) ورسالتي د. سهام القارح ماجستير ودكتوراه

(10) رسالة د. سامح أبو المجد (دكتوراه) عام 2002.

(11) رسالة الماجستير الخاصة بالسيدة / هنادي منصور عام 2000

(12) رسالتي د. سهام القارح بالفرنسية (ماجستير و دكتوراه) عامي 1981، 1983

(13) سلمان حسن العاني: التشكيل الصوتي في اللغة العربية: فونولوجيا العربية / ترجمة ياسر الملاح، مراجعة محمد محمود غالي.- جدة: النادي الأدبي الثقافي، 1983

(14) محمد حلمي هليل (مقدمة مترجم) علم الصوتيات / تأليف برتيل مالبرج.- القاهرة: عين للدراسات و البحوث الانسانية والاجتماعية، 1994.- ص 12-15

(15) هانم عبد الرحيم: مرجع سابق.

وثائق إثبات نسب محمد باشا نقيب الأشراف بمصر (ت 1035 هـ/1626 م)

د. إيمان محمد أبو سليم
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

ملخص:

تتضمن الدراسة نشر ثلاث وثائق لإثبات نسب محمد باشا نقيب الأشراف بمصر، مع تقديم دراسة دبلوماتية لها والتعليق على ماورد فيها من أماكن وأسماء ووظائف ومصطلحات، وتلك الوثائق مدونة بسجلي محكمتي القسمة العسكرية رقم 19 والباب العالي رقم 84، وهما السجلان المحفوظان ضمن الوديعة الأرشيفية للمحاكم العثمانية في دار الوثائق القومية بالقاهرة، وتنحصر تواريخ الوثائق بالدراسة في الفترة من 1 ذي الحجة سنة 1003هـ وحتى 1 ذي القعدة سنة 1013هـ.

ولهذه الوثائق أهميتها لما تقدمه من معلومات قيمة عن الإجراءات القانونية التي كانت تتبع في إثبات النسب الشريف، كما توضح مسوغات التعيين في نقابة الأشراف أو العزل منها، إلى جانب أهميتها في الدراسات التاريخية، لأنها تلقي الضوء على مدى نفوذ الأشراف وتعاظم شأنهم.

مقدمة:

علم الأنساب من أهم العلوم عند العرب، فقد عُني العرب بأنسابهم فحفظوها، ورووها في العصر الجاهلي ودونوها في العصور الإسلامية، وصارت لديهم علماً له فوائده وقواعده(1).

وكان الناس في صدر الإسلام يتعلمون الأنساب كما يتعلمون الفقه، ومنذ منتصف القرن الثاني الهجري (السابع الميلادي) حدث تحول في جهة علم النسب، فبدلاً من أن يهتم العرب الانتساب إلى القبائل العربية، أصبحوا يتقصون النسبة إلى رسول الله صلى

الله عليه وسلم وأهل بيته الطاهرين، وبعد أن كان لون النسب الجنس والقبيلة، أصبح لونه الدين والقرب أو البعد من الرسول صلى الله عليه وسلم وآله، وفيما مضى كان الشرف هو صفاء النسب العربي، فصار الشريف كل مَنْ كان من أهل البيت، سواء أكان حسنياً أو حسينياً أم علوياً[2].

ونتج عن ذلك الاتجاه في النسب إلى آل البيت، أن أصبح للأشراف نقابة خاصة بهم منذ العصر العباسي، حتى لايتطرق إليهم مَنْ ليس منهم، وصار لهم نقيب عرف بـ "نقيب الأشراف" أو "نقيب السادة الأشراف" أو "نقيب ذوي الأنساب" أو "نقيب بني هاشم العباسيين والطالبيين"، ثم أصبح للنقيب نائب عنه في كل بلد من البلاد الإسلامية. وكانت لنقيب الأشراف الرئاسة والسطوة على كافة الأشراف في بلده، وصار له ديوان لإنجاز مهامه ومنها: حفظ أنساب الأشراف، وتمييز بطونهم ومعرفة أنسابهم، وإثبات المواليد والوفيات في سجلات الديوان[3]، وصرف مستحقاتهم من الأوقاف الموقوفة عليهم[4].

وشكل الأشراف في مصر جماعة مستقلة ومتميزة لم يقتصر أفرادها على رجال الدين، فقد كان منهم أيضاً الباشاوات والصناجق والأمراء والعلماء والقضاة والتجار والصناع والفلاحين[5].

ويتناول هذا البحث دراسة ثلاث وثائق محفوظة في دار الوثائق القومية بالقاهرة، وهي الوثائق بأرقام 510 (بسجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19)، 1191، 2379 (بسجل محكمة الباب العالي رقم 84)، وكلها لم يسبق نشرها، وهي تدور حول إثبات نسب محمد باشا وأحقيته في وظيفة نقيب الأشراف بمصر وولاية أوقافهم بها، وتنحصر تواريخ الوثائق في الفترة من الأول من ذي الحجة سنة 1003هـ وحتى الأول من ذي القعدة سنة 1013هـ (7 أغسطس 1595- 21 مارس 1605م).

وترجع أهمية هذه الوثائق إلى أنها تمدنا بمعلومات قيمة عن الإجراءات القانونية التي كانت تتبع في إثبات النسب الشريف كتقديم كافة الوثائق والفتاوى الشرعية الموقع عليها من القضاة والعلماء، وكذلك كل المستندات المدونة بخطوط النسابة وعليها توقيعاتهم، وأيضاً البينة الشرعة (شهادة الشهود) من أكابر الأشراف وغيرهم من كبار السن لإثبات معرفتهم بمحمد باشا وأجداده وصحة نسبتهم الشريفة، وتنتهي هذه الإجراءات بحكم القاضي بصحة النسب أو نفيه[6].

كما تفصل تلك الوثائق مسوغات التعيين في نقابة الأشراف أو العزل منها، وهي المسوغات التي كانت تبدأ بالبراءة السلطانية بناءً على ترشيح من نقيب نقباء الأشراف في

اسطنبول، وتنتهي بوثيقة التعيين (العرض أو- الأمر) الصادرة عن قاضي القضاة في مصر أو أحد نوابه بها[7].

وبالإضافة إلى ماسبق، فإن وثائق البحث ذات أهمية كبيرة في الدراسات التاريخية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأنها تلقي الضوء على مدى نفوذ الأشراف وتعاظم شأنهم فقد كانت لهم كلمة مسموعة عند الجهات المسئولة عن بقاء نقيبهم أو عزله.

أما محمد باشا، فهو السيد الشريف/ محمد بن إبراهيم بن تغري وردي بن محمد بن أحمد ابن محمد الحسيني المرعشي بن علي بن معين الدين محمد بن محمد المدعو أبو هاشم بن تاج الدين حسين بن محمد بن حسين بن علي بن محمد بن محمد بن محمد بن زيد بن علي بن محمد بن جعفر بن محمد بن زيد الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الإمام الحسين بن الإمام على بن أبي طالب كرم الله وجهه[8].

نال السيد محمد رتبة الصنجقية في أواخر القرن السادس عشر، ثم ارتقى إلى الباشوية وأصبح حاكماً على ولاية "الأحساء" بين الشام والحجاز، وبعد عزله عنها عاد إلى مصر ليعتلي رئاسة نقابة الأشراف بها وولاية أوقافهم منذ أواسط سنة 1004هـ (1596م)، وظل فيها مدة طويلة فاقت الثلاثين عاماً - باستثناء سنة 1012 - 1013هـ/ 1604م - واستمر في النقابة حتى وفاته في شهر ذي الحجة سنة 1035هـ (أغسطس أو سبتمبر 1626م) أو أول سنة 1036هـ/ 1626م لإخلاصه وأمانته ونزاهته وسيرته الطيبة، لذا أحبه الأشراف، وأصروا على تنصيب ابنه هاشم نقيباً عليهم خلفاً لوالده بعد وفاته[9].

وهكذا فإن هذه الوثائق غنية بمعلومات مستفيضة عن الأشراف ونقيبهم وإجراءات إثبات صحة نسبه وغيرها مما يفيد في الدراسات التاريخية والقانونية.

أولاً- الدراسة الدبلوماتية:

1- الشكل الخارجي:

الوثائق الثلاث بالبحث هي صور مدونة في سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وسجل محكمة الباب العالي رقم 84، وكل منها انتهجت نفس الإسلوب المتبع في كتابة وإخراج الوثائق المدونة في السجلات القضائية من حيث كتابة نص كل وثيقة تباعاً من أول الصفحة إلى آخرها دون ترك هوامش أو مسافات بين السطور وبعضها البعض، كما خلت من الفواصل بين الجمل أو العبارات، وكل وثيقة مكتوبة على ورق سميك خشن الملمس، أما سطورها فقد تراوح عددها مابين 8- 155 سطراً[10].

والوثائق مدونة بخط الرقعة وهو صغير الحجم لايتمكن من قراءته بشكل صحيح سوى المتمرس عليه، خاصة وأن النقط انعدم في كثير من الكلمات وبالذات في الأسماء، وهناك العديد من الاخطاء الإملائية مثل كلمات "الافراق"(11) وصوابها- الافراد، "الفدنة"(12) وصوابهـا- الفتنـة، "جوه"(13) وصوابهـا- وجه، "لسبوت"(14) وصوابها- لـثبوت، "اوصط"(15) بالصاد والـعكس "بما يتنفسه"(16) بالسين، "ولادة"(17) والصواب ولاه، وانقسـمت الكلمة الواحدة أو الاسم أحيـاناً على مقطعين كما في "فحين اذن"(18) أو على سطرين كما في اسم "عبد/ الله"(19).

وسارت الوثائق على نفس النمط المتبع في العصور الوسطى والعثماني في إهمال الهمزة في نهـاية الكلمة وقلب الـلينة ياء في معظم الاحـيان، أو إثـباتهـا في حالات قليلة مـثل كلمات: "بإمضاء"، "الاستيفاء"، "ابقاء" "باملائهم"(20)، "فسئلت"(21).

وقلبت التاء المربوطة في الغالب تاء مـفتوحة وفقاً لأسلوب الكتابة التركـية مثل كلمات "ابنت"، "حـصت" "ملكيت" "ايلولت" "وولات" "الشقات"(22)، وعكس مـاسبق كتب الفعل: (صدرت) بالتاء المربوطة بالشكل الآتي: "صدرة"(23).

وكثر الضرب على الخط(*) لشطب الكلمات الخطأ وتـصويبها، لكن لحـسن الحظ فإن الشطب كان بخط واحد فقط ليتمكن القارئ من قراءة الكلمة أو العبارة المحذوفة من النص ومعرفة تصويبها(24).

2- الشكل الداخلي:

إن كل وثيقـة بالبحث مكتـملة العناصر الثلاثة الأسـاسية (الـفاعل القانوني- مـوضوع التصرف- التاريخ الزمني) التـي تصبح بها قانونية لايجوز الطعن فيـها، والتصرف في كل منها يدور حول إثبات نسب محمد باشـا وتقريره في رئاسة نقابة الأشراف بمصر، وبالرغم من أن الوثيقة رقم (510) هي دعوى نزاع قـضائي حول ملكية عـقار، لكنها في الحقـيقة تتعلق بإثبـات هذه النسبة الشريفـة التي أثبتها المدعي (مـحمد باشا) لدعم حقـه في ملكية العـقار المتنـازع عليه والذي ورثه عن جـده الأعلى، ونص الوثيـقـة فيـه سـرد تفصـيلي للإجـراءات القانـونية التي تم اتـخاذها لإثبـات صـحة النـسب، وهي التي بدأت باطلاع القاضي الموثق على أصول الأنســاب السابقة للمدعي للتأكد من صـحتها واستيفـائها لكافة

(*) حول موضوع: الضرب على الخط أي الشطب - انظر: محمـد إبراهيم السيد: البروتوكول الختامي للوثائق العربية في مـصر في الربع الأول من القرن السادس عشـر الميلادي (وثائق البيع - الوقف - الاستبدال)، أطروحة ماجستير، إشـراف أ.د. عبداللطيف إبراهيم، جامعة القاهرة - كلية الآداب، ص119، 123- 124.

الأركان القانونية بما فيها من شهادات الشهود أو تقديم البينة الشرعية، وانتهت بحكم القاضي بصحة النسب[25].

أما الوثيقة رقم (1191) فقد عرضت ملخصات من الأوامر (البراءات) السلطانية والباشوية (البيورلديات) والحجج والتقارير، والتعيينات السابقة الصادرة عن قضاة مصر بشأن صحة نسب محمد باشا واستحقاقه نقابة الأشراف دون غيره، لإخلاصه وأمانته وحسن خلقه[26].

وانتهى نص كل وثيقة بحكم القاضي بصحة نسب محمد باشا، أو تقريره وإبقائه في نقابة الأشراف وولاية أوقافهم بمصر بعد ثبوت صحة نسبه، وبعد صدور قرار تعيينه في النقابة من قبل نقيب النقباء في اسطنبول، وجاءت هذه الأحكام في صيغ قانونية تؤكد على صحة التصرف الوارد في الوثيقة وإثبات تمام الفعل القانوني ولزومه ووجوب العمل به، ومثال ذلك: "ولما اتضح لديه وتحرر وثبت عنده وتقرر استقامة مولانا السيد محمد باشا المومي إليه وصحة نسبه واستحقاقه / لذلك وعفته وديانته امانته وحسن سيرته ورضي السادة الاشراف به ابقاه في النقابة والنظارة عليهم ومنع السيد ابراهيم / العاملي المذكور من معرضته في النقابة والنظارة وعدم اهليته واستحقاقه وقبح سيرته ولعدم رضى السادة الاشراف / عنه ابطل ماكتب له في شأن ذلك ونهاه والزم العمل بما بيد السيد محمد باشا المومي اليه من التمسكات والبرات والحجج والتقارير / الشرعية والاحكام الخنكارية المشروحة أعلاه تقريراً وإبقاء ومنعاً وإلزاما شرعيات مقبولات"[27].

ثانيا: فهرسة الوثائق ونشرها:

- الوثيقة الأولى:

أ- فهرسة الوثيقة:

مكان حفظ الوثيقة:	دار الوثائق القومية بالقاهرة.
المحكمة الصادرة عنها الوثيقة:	القسمة العسكرية.
رقم السجل:	19
رقم الصفحة:	285- 290
رقم الوثيقة:	510
مادة الكتابة:	ورق.
حالة الوثيقة:	سليمة.

أبعاد الصفحة: 30× 20 سم.
عدد سطور الوثيقة: 155 سطراً.
الحبر: أسود داكن.
الخط: رقعة.
نوع الوثيقة: صورة.
نوع التصرف: خاص.
موضوع التصرف: دعوى نزاع على ملكية وإثبات نسب شريف.
المتصرف القانوني: - المدعي: السيد الشريف/ محمد بن إبراهيم بن تغري وردي أمير اللواء الشريف السلطاني بمصر.
- المدعي عليه: فاطمة بنت عبدالله.
المتصرف فيه: نزاع على ملكية مبنى بخط قوصون، وإثبات نسب محمد بك (المدعي).
القاضي الموثق: داود أفندي القسام العسكري بمصر وقتئذ.
تاريخ الوثيقة: 1 ذي الحجة سنة 1003هـ.

ب- نشر الوثيقة: ص 285.

1. لدى داود[28] أفندي القسام العسكري بالديار المصرية ادعى فخر الامرا الكرام عمدة الكبرا الفخام المقر الكريم العالي والكوكب
2. المنير المتلالي[29] السيد الشريف الحسيب النسيب الطاهر الاصيل فرع الشجرة الذكية وطراز العصابة الهاشمية[30]
3. مولانا الامير محمد[31] مير اللوآ الشريف السلطاني بمصر بن المرحوم المقر الكريم العالي الامرا الكرام عمدة الكبرا
4. الفخام دوي القدر والاحتشام السيد الشريف الحسيب النسيب الطاهر الاصل مولانا ابراهيم ميراللوا
5. الشريف السلطاني بمصر ابن المرحوم المقر الكريم العالي قدوة الامرا الكرام عمدة الكبرا الفخام الامير
6. تغري وردي المهمندار[32] بمصر كان ابن السيد الشريف الامير محمد المهمندار بمصر كان ابن الشريف احمد بن الشريف محمد

7. الحسيني المرعشي ابن الشريف علاي الدين علي ابن الشريف معين الدين محمد بن الشريف نجم الدين محمد المدعو(*) بابي هاشم
8. ابن الشريف تاج الدين حسين ابن الشريف محمد بن الشريف حسين بن الشريف على بن السيد ابي البركات محمد بن السيد
9. ابي الحسن محمد بن السيد ابي الحسين محمد(**) ابي الحسين زيد بن السيد علي بن السيد محمد بن السيد جعفر بن السيد
10. محمد بن السيد زيد الشهيد ابن الامام علي زين العابدين بن مولانا الامام بركة الوجود الحسين امير المؤمنين
11. علي بن ابي طالب كرم اللّه وجهه على الحرمة فاطمة المراة ابنة عبداللّه الرومية ان من الجاري في ملك المدعي مولانا
12. السيد محمد المشار اليه في جميع المكان الصغير ظاهر القاهرة خارج بابي زويلة والخرق بخط قوصون مشتمل
13. على رواق[33] وسدلتين[34] ومنافع ومرافق وحقوق المحدود بحدود اربع القبلي والبحري والغربي إلى
14. ملك الامير محمد المشار اليه اعلاه والشرقي إلى الزقاق وفيه الباب الملك الصحيح الشرعي بمقتضى الاتي
15. بيانه فيه وهو ان المرحوم السيد محمد المهمندار جد المدعي المشار اليه ملك كامل المكان المذكور الملك
16. الصحيح الشرعي واستمر واضع اليد عليه وتصرفه فيه إلى حين انتقال ذلك في ملكه بالبيع إلى ملك
17. ولده السيد تغري وردي بمفرده بطريقه الشرعي ثم توفي السيد تغري وردي المشار اليه بعد وفاة ولده
18. السيد ابراهيم الدفتردار[35] والده المدعي وال المكان المذكور ارثا إلى زوجته فاطمة ابنت عمر / ص286
19. والى ولديه محمد وفخري والى اولاد ولده السيد ابراهيم هم مولانا الشريف محمد المدعي المشار اليه والسيد

(*) أضاف الكاتب ألفاً زائدة بعد الواو بكلمة (المدعو) سطر 7.

(**) ضرب الكاتب بخط واحد على اسم (علي)، وصوبه بـ (محمد) سطر 9.

20. احمـد والسيدة فاطمـة والسيدة أم هاني من غـير شريك ولاحـاجب ثم الت حصت فاطمة ومحمد وفخري
21. واحمد وفاطمة وام هاني المذكورين في المكان المذكـور الى الامير محمد المدعي ايلولة شرعية بطريقة الشرعي وكمل
22. له كامل المكان الكمال الشرعي بالطريق الشـرعي وان المدعي عليها واضعة يدها على المكان المذكور بغير طريق
23. شرعي وطالبها برفع يدها عن المكان المذكور الثابت لدى الحاكم المشار اليه انها واضعة اليد الثبوت الشرعي
24. بطريقه الشرعي وبان تمكنه من ذلك فسئلت عن ذلك فاجابت بالاعتراف بوضع يدها على المكان المذكور
25. وان ثبت مادعي انه في ملكيت السيد محمـد المهمندار المشار اليه لذلك وانتقال ذلك من بعده للمدعي المذكور
26. ونسبته بجـده كما شرح اعلاه فطلب من المدعي المشار اليه اثبات ذلك فـاحضر بهرام بن عبدالله من المتفرقة(36)
27. بمصر ورضوان بـن عبدالله من المتفـرقة بمصر وكيوان بن عـبدالله من المتفـرقة بمصر وكيوان بن عبدالله الرومي وحسين
28. ابن عبدالله عين جماعة كومليان وبهرام بن عبدالله الرومي وبيالة بن عبدالله وسليمان بن عبدالله الرومي والشيخ
29. مسلم بن موسى المنجوجي وملا محمـد امام الزاوية بمحلة المدعي المشار اليه وشهدوا غب(37) الاستشهاد الشرعي
30. الى الحاكم المتداعي لديه في وجـه المدعي عليها اعلاه بمعرفـة السيد محمـد الحسيني المرعشي المهمندار المشار اليه
31. في جميع المكان المحدود اعـلاه المعرفة الشرعية جريان المكـان المذكور في ملك السيد محمد المهمندار الملك
32. الصحيح وبيده وتصرفه الى حين انتقال ذلك لملكه بالبيع الى والده تغري وردي بمفرده بطريقه الشرعي الملك
33. وبوفاة تغري وردي بعد وفاة ولده ابراهيم الدفتردار والد المدعي وايلوليه المكان المذكور ارثا

34. من قبله الى زوجته فاطمة ابنت عمر والي ولديه محمد وفخري والى اولاد ولديه السيد ابراهيم والسيد محمد

35. المدعي والسيد احمد وفاطمة وام هاني المنحصر ارثه فيه من غير شريك ولاحاجب وايلولت حصة فاطمة

36. ومحمد وفخري واحمد وفاطمة وام هاني المذكورين الى السيد محمد المدعي المشار اليه ايلولية شرعية بطريقه الشرعي

37. وكمل له ملك كامل المكان المذكور اعلاه الكمال الشرعي بطريقه الشرعي وان الامير محمد المدعي سيد شريف

38. صحيح النسب ابن صلبين الامير ابراهيم الدفتردار وان الامير ابراهيم سيد شريف صحيح النسب ابن

39. صلبين تغري وردي المشار اليه وان تغري وردي شريف صحيح النسب ابن صلبين للشريف محمد

40. الحسيني المرعشي المهمندار المشار اليه وان نسب السيد محمد المدعي المشار اليه متصل بنسب جده الاعلا

41. السيد محمد المهمندار وان نسب الشريف محمد المهمندار متصل بنسب والده الشريف احمد وبنسب

42. جده الشريف محمد ابن الشريف علاي الدين علي المتصل بنسب جده المشار إليه بزيد الشهير بالامام علي

43. ابن زين العابدين بن الامام الحسين بن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه كما شرح اعلاه شهادة شرعية

44. مقبولة بعد التعديل الشرعي ورعاية شرايط القبول شرعاً ثم ابراز الشريف محمد المدعي من يد

45. حجة من هذه المحكمة متضمنة لثبوت شرف جده الاعلا الشريف محمد المهمندار الحسيني المرعشي

46. المشار إليه وانه ابن صلبين لسيد احمد وان السيد احمد شريف ابن صلبين لسيد محمد المهمندار وان السيد

47. محمد ابن صلبين لعلاي الدين المشار اليه ولثبوت نسبه بالسلسلة المشروحة اعلاه المتصلة

48. بزين الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الامام الحسين بن علي ابن ابي طالب المحكوم بذلك بالطريق من قبل
49. القاضي عبدالرحمن بن حسن القسام العسكري بمصر كان على وجه خصم شرعي بعد دعوى شرعية كما هو مشروح
50. بالحجة المذكورة المشروح بها ان السيد محمد المهمندار عند التخاصم في ذلك لدى الحاكم المشار اليه من ابرز من يده المدعيه
51. الشجرة المتضمنة لسلسلة نسبة على عادة السادة الاشراف وهي شجرة جده الشريف محمد / ص287
52. المرعشي بن علاي الدين علي بن معين الدين محمد الاتي ذكره فيه الشاهدة لثبوت نسب محمد المرعشي المشار
53. اليه واتصاله الى زيد الشهيد بن علي زين العابدين ابن حسين بن علي بن ابي طالب المشروح
54. بالشجرة الاتي ذكرها فيه وهي بخط سيدنا الحسن بن السيد محمد بن الحسن الحسيني سبط الحسن بن علي
55. ابن سليمان المدني النسال[38] جد مسطرها بالديار المصرية [و] الشامية والحجازية ذو النسبين الصحيحين
56. مابين الحسن والحسين من مضمونها وهو ان يقول الحسن بن محمد بن الحسن الحسيني النسال سبط الحسين
57. ابن علي بن سليمان المدني الحسيني النسال جد مسطرها بالديار المصرية والشامية والحجازية انه سالني من اكابر
58. المسلمين عن حقيقة الشريف محمد المرعشي الاتي ذكره فيه وعن الكشف عن الشجرة الكبير الذي سماه
59. الجد بالبحر الكبير في نسب البشير النذير صلى الله عليه وسلم المكتتب بخطه عن اتصال الشريف محمد
60. ابن الامام زيد ابن زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب استمعت به في العشرين من شوال
61. سنة ست وستين وسبعمائة وسالته عن نسبه سوال تدقيق في مجلس مطول وان
62. ماذكر زبره لاجل كتابة هذا النسب وحفظه وهو انه اظهر من يده على صحة دعواه بهذا

63. النسب انه للشريف محمد بن علاي الديـن بن معين الدين الحسيني المرعشي واتصال نسبه الى زيد بن
64. زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب ثم احضـر لي محضرا فيه خطوط جماعة من اهل الخير
65. الظاهرين ذكـر نسب الشريف مـحمد المـرعشي المشار الـيه واتصاله الـى الامام زيد الشهيد بن علي
66. زين العابدين بن الامام الحسين بن علي بن ابي طالب ومذكورون(*) في اوله ان هذه الاسما نقلت من نسخة
67. الاصل المكتتبة بخط بعض النسابين التي كانت عندنا ومـضمونها احمد اللّه انه شاهد بصحة شرف
68. علاي الدين علي المرعـشي والد السيد مـحمد المشار اليـه وحده معين الدين محـمد واتصاله الى زيد الشهيد
69. ابن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب لما اتضح لي امره كشف عن هذه الاسما وجدها
70. المكتتبة بخط الجـد النسال مطابقا عن مادعاه الشريف محـمد المرعشي فلما اتضح لي امره سالته
71. عن عدم تنزيلهم بديوان الاشراف[39] مع مطابقة اسما
72. اجدادهم الاصول المطابقة للبـحر الكبير لنسب البشير صلى الـلّه عليه وسلم فاجابني بانه لم يكن اصله
73. من القاهرة وان ماهو من اهل ولاية المرعش[40] وشرط الواقف ان لايصرف ريع هذا الوقف
74. الالمن يكون مقيمـا بالديار المصرية ثم احضر لي فتاوى العلما المشـمولة بخط القضاة ومن بوقفهم
75. من العلمـا ان عدم تنزلهم بديوان الاشـراف لايكون مانعـا ولانافا ولاقالحـا لهم في نسبهم
76. لان الناس مصدقون في انسابهم فلايجوز لاحد ان ينفهم من نسبهم لعدم التنزيل

(*) بالوثيقة "ومذكورين"، وصوابه ماورد في المتن هنا.

77. في الديوان من تعرض لذلك بغير علم فقد اثم لان التنزيل عرضي انما جعل لاجل المال الذي صرف للاشراف
78. المقيمين بمصر على مانص الواقف فاذا كان الامر كذلك فلايستوعب صرف المال عموم الاشراف
79. فحين اذن عدم التنزيل لايكون مانعا ولاقانحا في نسبهم ثم اخبرني من يضع خطه في هذه
80. النسبة من اكابر الاشراف وغيرهم من اهل الخير الطاعنين في السن انهم يعرفون السيد محمد
81. المرعشي بن علاي الدين علي بن معين الدين ابن نجم الدين محمد يدعي بابي هاشم بن السيد تاج الدين حسين
82. ابن السيد محمد بن الحسن علي بن ابي البركات محمد بن احمد بن محمد بن الحسين بن علي بن علي بن محمد بن جعفر
83. ابن محمد ابن زيد الشهيد ابن زين العابدين بن الحسين ابن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه/ ص288
84. معرفة صحيحة شرعية يشهدون له بصحة هذه النسبة الصحيحة الشريفة الشرعية على الوجه الشرعي المشروح
85. باتصال النسب الشريف محمد المرعشي المشار اليه لزيد الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن
86. ابي طالب كرم الله وجه شهدوا بذلك له عندالقضاة وولات الامور بعد ان سالهم الشهادة له بذلك
87. وان يكتبوا خطوطهم في هذه النسبة حجة لليوم ولما بعده فلما اتضح امره وقوي دليله سالني ان
88. اكتب نسبه المتصل بعموم لنسب رسول الله فعند ذلك استخرت الله فلما قابلت الاصول
89. على الوجه المشروح وجدته من الشجرة الهاشمية في اوسط انسابهم وانتظم النسب المذكور بشهادة
90. شهوده على الوجه المشروح وان السيد الشريف محمد المرعشي المشار اليه ابن الشريف علاي الدين علي ابن الشريف

91. معين الدين محمد بن الشريف نجم الدين محمد يدعي بابي هاشم ابن تاج الدين حسين بن محمد بن حسين بن ابي
92. الحسن علي بن ابي البركات بن احمد بن محمد بن ابي الحسين بن السيد علي بن محمد بن جعفر بن
93. محمد بن زيد الشهيد بن علي زين العابدين ان الحسين بن علي بن ابي طالب المورخ النسب المشار اليه باوايل
94. شهر ذي القعدة سنة ستة وستين وسبعمائة وبذيله خطوط النسب المشروح اعلاه من الاشراف
95. وغيرهم وهم الشريف محمد بن محمد بن محمد عرف بتاج واحمد بن عثمان الحاكمي وجلال الدين بن ركن
96. ابن محمد الخراساني وعلي زكريا الاقصري المحدث وعلي بن نجم الحسين من بيت الزينبي وعلي بن جلبكاي
97. الخازن وازدمر بن محمد بن ازدمر ومحمد بن حسين الحسيني البغدادي وعبد الرحمن بن عبدالكافي
98. ابن علي الحسيني الطباطبي واحمد بن سعيد بن احمد وعلي بن احمد طبي طبي الحسيني واحمد بن علي بن عبدالمجيد
99. واحمد بن محمد الميقاتي وعبدالغني الكرماني واسد الله بن محمد بن مهدي بن مرتضى الحسيني وعلي بن
100. حسن الكراماني ويوسف بن ابي الحسن بن علي وموسى بن رمضان بن عبدالله ومحمد بن عمر بن عبدالقوي
101. وابراهيم بن خلف بن عبدالله بخدمة الحجرة النبوية على ساكنها افضل الصلاه والسلام المسطر هذه
102. النسبة مولانا الحسن بن مولانا الشريف محمد بن الشريف الحسن بن ادريس ابن اسماعيل بن ابراهيم بن
103. عبدالله بن ابراهيم بن محمد بن ابراهيم بن موسى بن ابي سعيد بن خالة حمزة بن علي بن عمر بن ادريس الثاني
104. ابن ادريس بن عبدالله بن الحسن المثنى بن الشهيد سبط رسول الله بن الامام علي بن ابي طالب ومكتتب

105. ايضا بظاهر الشجرة المذكورة انه اطلع على الشجرة المذكورة للسيد الحسن بن محمد والحسين النساب

106. انه كشف نسب السيد محمد المرعشي المشار اليه بن علاي الدين علي بن معين الدين محمد المشار اليهم كما هو

107. مشروح بالشجرة المذكورة واتصاله لزيد الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن ابي طالب وقابله

108. بالاصول من كتب الانساب مما رواه الثقاب من علماي النسب كل الامام السيد ابي الحسن محمد بن محمد

109. ابن علي النسابي من رواية السيد محمد بن علي العمري النساب الموصلي والقاضي ابو الغنايم النساب

110. الدمشقي وغيرهم من علما النسب وذلك بعد ان احضر له محضراً سابقاً منفذاً على الحكام بمصر

111. بهامشة خط المقر الاشرف محمد القادري صاحب ديوان الانشا ناظر الاشراف مشمولين بخط

112. نقيب الاشراف والمباشرين العامل بديوانهم متضمن لثبوت شرف محمد المرعشي المشار اليه وانه

113. ابن صلبين علاي الدين علي وان علاي الدين علي بن صلبين لمعين الدين محمد المشار اليهم اعلاه واتصال

114. نسبه الى زيد الشهيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن ابي طالب كما هو مشروح بالشجرة

115. باوايل القعدة سنة ستة وستين وسبعماية بشهادة شهوده المذكورين فيه بالشجرة المذكورة على اوجه المذكورة

116. بعد ان تاملها الشريف الحسن انساب المذكور وقري معناه وسرد النسب وقابله / ص289

117. بالشجرة المذكورة بالاصول من كتب الانساب وجده مطابقا لما ادعاه محمد الحسيني المرعشي كما هو مشروح

118. واشهد على نفسه بذلك وبذيله اشهاد الشهود الحاضرين بالمجلس الواضعين خطوطهم بذيل الشجرة المذكورة

119. وهم عمر بن خطاب بن عمر المبهوتي ومحمد بن محمد بن ابي الحسن الشافعي وابي بكر بن محمد بن عبدالهادي وعلي
120. بن عمر المنوفي ومحمد الوفاي المورخ باوايل جمادى الاخرة سنة ثلاث وخمسين وثمانماية واحضر ايضا الشريف
121. محمد المهمندار سليمان بن جعفر البغدادي واحمد بن محمد بن يونس المرعشي وعلي بن حمزة المرعشي
122. ونور الدين بن محمد الشامي واحمد بن علي الترابلسي ويوسف بن مصطفى المرعشي وخليل بن حسين المرعشي
123. وابراهيم المرعشي وجعفر بن هندم المرعشي ومنصور بن خضر الشامي وعبدالواحد الشامي
124. وغيرهم من العدول المقبولين وشهدوا لدى افند [ي] عبدالرحمن بن حسام القسام العسكري
125. بمصر المشار اليه بالحجة المذكورة غب الاستشهاد الشرعي على وجه الخصم المنازع في
126. ذلك بالحجة المذكورة بمعرفة السيد محمد المهمندار وانه شريف صحيح النسب وانه ابن صلبين
127. لاحمد وان احمد بن صلبين لمحمد وان محمد ابن صلبين لعلاي الدين وان علاي الدين علي
128. ابن صلبين لمعين الدين وصحة نسبه المذكور بالشجرة المذكورة اعلاه واتصاله بزين الشهيد
129. ابن علي زين العابدين الحسين بن علي بن ابي طالب كما هو مشروح شهادة شرعية بعد
130. التزكية المقبولة بطريقه الشرعي لدى الحاكم المشار اليه وثبت شرف محمد المرعشي المهمندار
131. وصحة نسبة واتصاله علي زيد الشهيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن
132. علي بن ابي طالب كما شرح لدى عبدالرحمن القسام المشار اليه بالحجة المذكورة بشهادة من يذكر
133. فيه علي وجه الخصم المذكور الحجة المذكورة ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك في جميع

134. ماذكر حكما شرعيا بعد دعوى شرعية صدرت في ذلك لديه وسوال وجواب واشهد
135. علي نفسه بذلك مع احاطـة علمه بالخلاف حسب ما هو مشروح بالحـجة المشمولة بامضا وختم
136. عبدالرحمن القسام العسكري المشار اليه بها المؤرخ في اوايل جمادي الاول سنة ثمان وثلاثين
137. وتسعمائة المتصل ذلك المنفذ من قبل محمد[41] بن مصطفى القسام العسكري بمصر بالفصل المسطر بذيل الحجة
138. المذكورة من المحكمة المذكـورة بامضايه وختمه المورخ في خامـس عشر ربيع الاخرة سنة خمس
139. وسبعين وتسعـماية المتصل ذلك المنفذ من قبل داود بن محمد القـسام بمصر بالفصل المسطر
140. بذيل الفصل المذكور اعلاه بامضاه وختمه المورخ بمستهل رمضان ثلاث والف.
141. والمتصل بذلك والمنفذ من قبل محمد[42] الفتوحي الحنبلي بالباب بمصر الفصل بذيل الفصل المحكي
142. تاريخه اعلاه المورخ بخامس عشرين القعدة سنة ثلاث والف المتصل ذلك والمنفذ من قبل
143. مـحمـد[43] بن اسـلام الحنفي نايب البـاب المذكـور الفـصل المورخ في الخـامس والعشرين من القعدة من السنة
144. المذكورة واتصل اخر الاتصالات والتنافيذ المذكورة اعلاه بمولانا القسام الموقع خطه.
145. الكريم اعلاه بشهادة شهود التنفيذ المذكور اتصالا شرعيا ونفذ تنفيذا شرعياً اجاز
146. ذلك وامضـاه وقبله وارتضاه والزم العمل بمـقتضاه بقـضية ماشـرح اعلاه ثبت لدى القسام / ص290
147. المتداعي لديه نسب مولانا السيد محمد المدعي المشار اليه اعلاه واتصاله بجده الاعلا السيد محمد المهمندار
148. المرعشي الحسيني المشار اليه اعلاه وانه سيد شريف النسب صحيح متصل نسبه بالسلسلة
149. المشروحة اعلاه الى مولانا زيد الشهيد بن علي زين العابدين ابن الحسين بن علي بن ابي طالب وصحة

150 . شرفه فابيه واجداده الى منتهى ماشرح اعلاه بمقتضى المشروح وجريان المكان المدعي به في ملك

151 . المدعي المشار اليه بالمقتضى المعين اعلاه ثبوتا شرعيا وحكم بموجب ذلك كله وامر المدعي عليها المذكورة

152 . اعلاه ورفع يدها عن المكان المذكور وتمكينه من ذلك حكما وامرا صحيحين شرعيين مسيولا

153 . في ذلك مستوفيا شرايطه الشرعيه عالما بالخلاف في ذلك واشهد عل نفسه بذلك

154 . وبه شهد في مستهل ذي الحجة سنة ثلاث والف وحسبنا الله ونعم الوكيل

155 . شهود الحال

- الوثيقة الثانية:

أ- فهرسة الوثيقة:

مكان حفظ الوثيقة: دار الوثائق القومية بالقاهرة.

المحكمة الصادرة عنها الوثيقة: الباب العالي.

رقم السجل: 84.

رقم الصفحة: 257 - 259.

رقم الوثيقة: 1191.

مادة الكتابة: ورق سميك خشن.

حالة الوثيقة: سليمة.

أبعاد الصفحة: 30.5 × 21 سم.

عدد سطور الوثيقة: 124 سطراً.

الحبر: أسود داكن.

الخط: رقعة.

نوع الوثيقة: صورة.

نوع التصرف: خاص.

موضوع التصرف: تقرير وإبقاء في وظيفة نقابة الأشراف بمصر ونظارة أوقافهم.

المتصرف القانوني: محمد باشا نقيب السادة الأشراف بمصر يومئذ، وحاكم ولاية الأحساء سابقاً.

المضمون: إبقاء واستمرار محمد باشا في نقابة الأشراف.

القاضي الموثق: مصطفى أفندي قاضي القضاه بمصر حينئذ.

تاريخ الوثيقة: 4 شعبان سنة 1013هـ.

ب- النشر: / ص257

1- لدى مولانا قاضي القضاه[44] شيخ مشايخ الإسلام هو انه لما ورد من قبل حضرة مولانا الوزير المعظم والمشير المفخم مدبر جمهور الامم ناصف المظلوم ممن

2- ظلم[45] محمد[46] باشا صاحب السعادة وكافل المملكة الإسلامية بمصر المحمية دامت سعادته على سيدنا ومولانا قاضي القضاه شيخ مشايخ الإسلام أعلم العلما

3- الاعلام ماضي النقض والابرام محرر القضايا والاحكام مميز الحلال من الحرام اشرف الموالي العظام حسنة الليالي والايام المفتخر بوجوده مذهب

4- النعمان الهمام مويد شريعة سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام الناظر في الاحكام الشرعية بمصر المحمية على وقف المرام ادام الله فضله عليه الى يوم

5- القيام البويرلدي[47] الكريم في خصوص مايذكر فيه وقابل ذلك بمزيد الامتثال واطلع مولانا قاضي القضاه المومي اليه على ما بيد امير الكرام كبير الكبرا

6- الفخام صاحب العز والمجد والاحتشام سيد السادات ومنبع العز والسعادات فرع(*) الشجرة الزكية وطراز العصابة الهاشمية صاحب النسب الثابت

7- وطاهر الفرع الثابت السيد الشريف الحسيب النسيب السيد محمد باشا كافل المملكة الاسلامية بولايه لحسا[48] سابقا ونقيب السادة الاشراف[49]

8- يومئذ بالديار المصرية دامت معاليه البهية من البرات والاحكام الخنكارية والحجج والتقارير الشرعية الشاهدة له بتقريره في النقابة والنظارة على السادة

9- الاشراف من الموالي العظام قضاة القضاه بمصر المحروسة دامت فضايلهم من مدة تزيد على تسع سنوات سابقة على تاريخه حسبما هو مشروح بالتمسكات

10- الشرعية الاتي شرحها فيه التي اولها الحجة الشرعية المشمولة بامضاء قاضي القضاه شيخ مشايخ الاسلام عثمان[50] افندي قاضي مصر كان المتضمنة انه لما حضر لديه

(*) بالوثيقة "فرغ"، والصواب ماجاء في المتن هنا.

11- الجميع الكبيري والجم الكثيري من السادة الاشراف بالديار المصرية وهم السيد حسن بن السيد علي العاملي وولده السيد شهاب الدين احمد والسيد يوسف

12- بن السيد احمد الخواجكي وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكورة وطلبوا تولية مولانا السيد محمد باشا المومي اليه اعلاه ان يكون

13- نقيبا عليهم لاستقامته وديانته وعفته وصيانته ولصحة نسبه وانه سيد شريف صحيح النسب وعهدوا بذلك لدى مولانا عثمان افندي المومي اليه وثبت

14- عنده ايضا شرفه وسيادته وحكم به حكما شرعيا مورخة الحجة المذكورة في ثاني جمادى الاولى سنة اربع والف وحجة مشمولة بامضا مولانا جمال قضاة الاسلام عمدة.

15- ولاة(*) الانام معدن الفضل والكلام بقية السلف الكرام مولانا عبدالباقي[51] افندي الشهير بجمالي زادة قايم مقام بالديار المصرية كان متضمنة لتقريره

16- في النقابة عل السادة الاشراف بمصر على قاعدة النقبا عوضا عن المرحوم السيد الشريف شمس الدين[52] السكندري نقيب السادة الاشراف بمصر كان بحكم وفاته الى

17- الى(**) رحمة الله تعالي مورخة برابع عشري شعبان سنة اربع والف وحجة مشمولة بامضا مولانا شيخ الاسلام احمد[53] بن مولانا روح الله الانصاري

18- قاضي القضاة بمصر كان متضمنة لا بقايه في النقابة على السادة الاشراف بموجب الحكم الشريف الخاقاني المترتب على عرض مولانا يحيى افندي قاضي اسكدار ونقيب

19- السادة الاشراف بدار السلطنة الشريفة الى الاعتاب العالية بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه صحيح النسب ومن السادة الكرام ومحل مستحق

20- لنقابة السادة الاشراف مورخة الحجة المذكورة في العشرين

21- من المحرم لسنة خمس والف وايضا حجة من مولانا قاضي القضاه احمد افندي الانصاري المومي اليه متضمنة لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بطلب من السادة

22- الاشراف وهم السيد حسن بن السيد على العاملي وولده السيد عبدالمنعم والسيد مدين شقيق السيد محمد الميقاتي والسيد حسن بن السيد اسمعيل

(*) بالوثيقة "ولادة" والصواب ما ورد في المتن هنا.

(**) كرر الكاتب حرف الجر "إلى" بأول سطر 17.

23- والسيد عبدالدايم العاملي والسيد الكاملي احمد امام الكاملية وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكوره لكمال عدالته وديانته واستقامته

24- وعفته وامانته واخلاقه المرضية وشهرته الرضية وحفظا للانساب مورخة الحجة المذكورة في خامس عشر محرم سنة خمس والف وحجة مشمولة بامضا مولانا شيخ مشايخ الاسلام عبدالرءوف[54]

25- افندي الشهير بعرب زاده قاضي القضاه بمصر كان متضمنة لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بمصر على عادته ومستقر قاعدته حملا على مابيده من الامر الشريف

26- الخاقاني المؤرخ في شهر ذي قعدة سنة خمس والف مورخة الحجة المذكورة في عاشر صفر سنة ست والف حجة مشمولة بامضا مولانا شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين

27- حسن[55] افندي قاضي القضاه بمصر كان متضمنة لابقايته المذكورة مترتبة على مكتوب مولانا السيد الحسين افندي المومي اليه التي من مضمونها انه لايتصرف احد في شي

28- من تعلقات السادة الاشراف بوقفهم ولاريعه ولاطلبه ولاتعلقاته من تقرير ولاغيره مطلقا الا بمعرفة مولانا السيد محمد باشا المرقوم واطلاعه ورضاه مورخه

29- في الخامس والعشيرن من ذي القعدة الحرام سنة ست والف وحجة مشمولة بامضا سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الاسلام اعلم العلما العظام

30- يحيى[54] افندي بن مولانا شيخ الاسلام والمسلمين زكريا افندي قاضي مصر كان متضمنة لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بعد ان حضر لديه الجم

31- الخفير والجمع الكثير من السادة الاشراف وهم السيد ابراهيم بن السيد سليمان الجاويش والسيد محمد بن السيد بداق الجاويش والسيد مصطفى بن السيد

32- محمود الجاويش والسيد حسين بن السيد ركن الدين والسيد محرم بن السيد علي وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماؤهم بحجة الابقا المذكور

33- واخيه وان(*) مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في غاية العفة والاستقامة وحسن السيرة وانه يستحق النقابة والنظارة دون غيره كما هو مشروح بالحجة المذكورة

34- وهي مورخة بثاني عشري جمادي الاخرة سنة سبع والف والحكم الشريف السلطاني المترتب على عرض مولانا المرحوم يحيى افندي نقيب النقبا المومي

(*) ألحق الكاتب مانساه "ان" فوق المقطع الأول من لقب "مولانا" سطر 33.

35- اليه المتضمن لابقا مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في النقابة على السادة الاشراف بمصر على الاسلوب السابق لاستقامته وديانته المورخ باوايل

36- رجب سنة ست والف وحجة مشمولة بامضا سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ مشايخ الاسلام عبدالوهاب افندي القاضي بمصر كان المتضمنة

37- لابقايه في النقابة على السادة الاشراف بعد ان حضر لديه الجمع الكثير من اعيان السادة الاشراف المعول على اقوالهم الذين من جملتهم السيد الشريف

38- العالم العامل شمس الدين محمد بن السيد محمد الميقاتي والسيد الشريف العالم العلامة جمال الدين عبدالله المغربي الشهير بتلميذ شيخ الاسلام الطبلاوي

39- وشقيقه السيد الشريف العالم السيد محمد والسيد الشريف الامام الفاضل السيد احمد امام الكاملية وغيرهم واخبروا بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه

40- منذ تولى عليهم النقابة سلك اكمل المسالك وانهم راضون به وانه يستحق النقابة عليهم والنظارة على اوقافهم دون غيره وانه لايتناول منه الدرهم الفرد

41- وهي كل غاية من العفة والاستقامة ويدفع اليهم استحقاقهم في كل سنة بالتمام والكمال وانهم لايرضون بالسيد ابراهيم العاملي نقيبا عليهم لانه من اهل

42- الاسواق وليس فيه اهلية لذلك ولاقدرة على ضبط الاشراف مورخة في العاشر شعبان سنة تسع والف والبراة الشريفة السلطانية المتضمنة لابقايه

43- في نقابة الاشراف بمصر المترتبة على عرض مولانا عبدالقادر افندي نقيب النقبا بدار السلطنة الشريفة المترتب عرضه على عرض مولانا يحيى

44- افندي قاضي مصر المومي اليه ورفع السيد ابراهيم العاملي لكونه ليس باهل لذلك ولعدم رضى الاشراف به وان مولانا السيد محمد باشا

45- المومي اليه يستحق ذلك والسادة الاشراف راضون عنه مورخة في اواخر شعبان سنة تسع والف وعرض مشمول بامضا مولانا

46- شيخ الاسلام والمسلمين محمد(59) افندي بن بستان قاضي القضاة بمصر كان من مضمونه انه حضر لديه الجم الخفير والجمع الكثير من السادة / ص258

47- الاشراف بمصر واخبروا بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في غاية الاستقامة والامانة وانهم راضون عنه وان من تجار سوق الشرب من الاجانب

48- شخص يسمى ابراهيم بن حسن العاملي عمل ناظرا على وقف الاشراف بغير رضاهم وانه احدث لنفسه ولاولاده بالوقف المذكور جهات كثيرة مخالفة

49- لشرط الواقف بالظلم الصريح مع مضايقة الوقف وان من دابه الفتنة(*) والفساد وان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه

50- يستحق النقابة على التابيد لعم اختلال الانساب مورخ في خامس عشرين رمضان سنة احد عشر والف وحجة مشمولة بامضا مولانا

51- شيخ مشايخ الاسلام والمسلمين محمد[60] افندي بن مولانا حسام الدين قاضي مصر كان التي من مضمونها انه حضر لديه الجمع الكثير

52- والجم الغفير من السادة الاشراف هم السيد الكامل احمد بن السيد يحيى امام الكاملية والسيد ابراهيم بن السيد عبدالقادر المعروف

53- بابن نقيب الاشراف سابقا والسيّد مدين بن السيد محمد والسيد محمد بن السيد محمد الميقاتي والشريف على بن الشريف على عرف

54- بابن عبدالظاهر والشريف محب الدين بن الشريف عبدالقادر القادري والشريف احمد بن الشريف محمد جاويش الاشراف[61] والسيد بدر بن الشريف

55- بدر المقدسي والسيد احمد بن السيد شهاب الدين عرف بابن قلقاس وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكورة واخبروا

56- بان مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في غاية الاستقامة والعفة والديانة لهم وعليهم وانهم راضون عنه ويسئلون في استمراره وبقايه

57- نقيبا عليهم وانهم لايرضون غيره مورخة الحجة المذكورة بسادس عشرين من(**) ربيع الثاني سنة اثنى عشر والف وحجة مشمولة

58- بامضا سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام اعلم العلما الاعلام مولانا احمد[62] بن مولانا حسين افندي الناظر في احكام الشرعية

59- خلافة بالديار المصرية دامت فضايله متضمنة لابقاء مولانا السيد محمد باشا المومي اليه في النقابة المذكورة ومصرح فيها بعزل

60- السيد ابراهيم العاملي من النقابة المذكورة مورخة بثالث عشر الحجة سنة اثنى عشرة والف والحجة المسطرة من الباب العالي المشمولة

61- بامضا مولانا احمد افندي بن مولانا حسين افندي المومي [اليه] التي من مضمونها انه حضر اليه الجم الغفير والجمع الكثير من السادة الاشراف

(*) بالوثيقة "الفدنة"، والصواب ماورد في المتن هنا، ونفس الخطأ تكرر في سطر78.

(**) بالوثيقة "و" والصواب ماورد بالمتن هنا.

62- بمصر وهم السيد محمـد بن السيد محمد الميقاتي وولداه السيد محـمد والسيد احمد وعمهمّا والسيّد مدين والسيد احمد امام الكاملية

63- والسيد ظهير الدين الحـريز المالكي والسيد محمد بن السـيد محـرم والسيد عبدالله بن السيد محمد الطبلاوي وشقيقه السيّد محمد مباشر

64- وقف السادة الاشراف والسيد محمود بن السيد بداق جاويش والسيد جلال بن السيد محمد جاويش والسيد محرم بن السيد

65- على جاويش والسيـد حسين بن السيد ركن الدّين جاويش والسيـد ابراهيم بن السيد سليمان جاويش والسيّد سليم بن السيد احمد

66- جاويش والسـيد عبدالله بـن الشريف غرس الدين الاشمـوني والسيد عـبد المنعم بن السيد احمد العقادي والسيد الفارس بن الشريف

67- محـمد الاشـموني والشـريف مرعي بن الشـريف مرعي وشـقيـقه الشريف يـحيى والشريف احمد والشريف عبدالباري بن الشريف حسن القباني والشريف

68- ابو العز بن الشريف ابراهيم والشريف معدان والشريف عبدالفتاح بن الشريف عبدالله الارميوني الطحان والشريف محمد بن الشريف

69- زين الدين الحموي وولد اخيـه الشريف محمد والشريف محمـد وولد عمة الشريف محمد الخطيب والشريف احمد بن الشريف احمد بن الشريف محمد

70- المالكي جاويش الاشراف وشقيقه الشريف محمد ووالدهما الشريف محمد والشريف احمد بن الشريف شهاب الدين قلقاس والشريف

71- بدر بن الشريف بدر المقدسي والشريف محـمد الامواسي والشريف علي بن الشريف شعيب والشريف محمد بن الشريف عبدالدايم العاملي والشريف

72- علي بن الشريف خليل العاملي والشريف يوسف بن الشريف محمد المقدسي وغيرهم من السادة الاشراف المعين اسماوهم بالحجة المذكورة

73- واخبـر كل منهم مولانا احمـد افندي المومي اليه اعـلاه بان السيد ابراهيم بن السـيد حسن العالمي الذي تولى اليهم في نيابة نقابة الاشراف

74- سابقـا من جانب نقيـب النقبا عـبدالقادر افندي المرقـوم فيه دلس علـى السنة السادة الاشراف المذكورين اعلاه

75- وخطوطهم بان كتب محضراً في حق مولانا السيد مـحمد باشا المومي اليه بما ينتقصه في عرضه ودينه وسيادة وهو بخلاف ماقيل فيه

76- وليس هو متصف بما قاله في حقه بالتدليس والتزوير على السادة الاشراف وكان ذلك سبباً بعزله من النقابة سابقاً بخلاف العادة

77- النقبا الايعزلو من النقابة مولانا السيد ابراهيم العاملي المذكور من شانه في زمن تصرفه في نيابة النقابة يلقي بين الافراد(*) الفتن

78- والشرور ومن شانه البلي والشرة والفتنة [و] الفساد ويتصرف التصرفات الفاسدة وانه جاويش في الشرف والنسب بين الاشراف

79- ويدخل فيهم من ليس بشريف ويجعله شريفا ويكتب الحجج بالشرف بالدلس(**) والرشوة وقد احدث له مرتبا في وقفهم قدره في كل يوم

80- احد وعشرون عثمانيا[63] ولولده ابو المواهب مرتبا قدره في كل يوم ثلاثة وثلاثون عثمانيا وذلك خارج عما ياخذه من الاشخا[ص] بالوقف

81- المذكور وانه في سنة اثنى عشرة والف قبض معلوم وظيفتي مانعتين الجمع وهي نيابة النقابة والمشرفية المعين ذلك بالمحاسبة

82- عن السنة التي تصرف فيها والحال أن وظيفة المشرفية باسم الشيخ العلامة شرف الدين المحلي السكندري كما اضر بذلك السيد عبدالله

83- وشقيقه السيد محمد مباشري الوقف المذكور وانه يريد ان يدلس على السنتهم ثانيا كما دلسّ سابقا خلال الواقع

84- في حق مولانا السيد محمد باشا المومي اليه فما صدر منه في حقه فهو باطل وزور وكذب وبهتان وشرّه وشقاوة لاحقيقة

85- له ولايعول عليه به ولايسمع ولاينظر إليه وان جميع السادة الاشراف بالديار المصرية راضون عن مولانا السيد محمد باشا

86- المومي اليه رضا عا (ما) كليّا شاكرون في صنيعه وعدالته معهم وديانته وعفته واستقامته وحسن تصرفه مدة ولايته عشرة

87- سنوات ولنمو ريع وقفهم وانه نماه وزاده في كل سنة خمسون الف نصف وان مولانا السيد محمد باشا / ص259

88- المومي اليه يستحق النقابة عليهم دون السيد ابراهيم العاملي ودون غيره الاستحقاق الشرعي لاهليته وديانته وعفته وعدالته وحسن مسيرته

(*) بالوثيقة "الافراق"، والصواب ما ورد في المتن هنا.

(**) بالوثيقة "البلس"، والصواب ما ورد في المتن هنا.

89- وسيادته وتصرفه في وقفهم التصرف الشرعي على الوجه المرضي ولحفظ انسابهم ومقاماتهم واعراضهم وسيادته بين السادات الاشراف

90- ولمنعه لمن يريده ان يدخل اليهم بغير حق ولعدم ضرره لهم بيده ولسانه في مدة تصرفه في النقابة عليهم والى يوم تاريخه دون السيد ابراهيم العاملي

91- المذكور وسئل السادة الاشراف المذكورون اعلاه مولانا احمد افندي المومي اليه ابقا السيد محمد باشا المومي اليه في وظيفة النقابة

92- عليهم لمزيد استحقاقه واهليته لذلك شرعا فاجابهم الى سوالهم وابقاه في ذلك شرعيا ثم اشهد عليه كل من السادة الاشراف المذكورين

93- اعلاه شهوده الاشهاد الشرعي في صحتهم وسلامتهم وطواعيتهم واختيارهم انهم تغلقوا واستوفوا ووصل اليهم من مولانا السيّد محمد باشا

94- محمد باشا(*) المومي اليه جميع معاليمهم بالوقف المذكور من حين تصرف مولانا السيد محمد باشا المومي اليه نقيباً وناظرا عليهم

95- والي غاية سنة اثنى عشرة والف على حكم ماهو معين بمحاسبات الوقف المذكور المضاة بخطوط قضاة العساكر

96- بمصر على اصل ذلك وقدره معلوم عندهم شرعا تغلقا واستيفاء ووصولا شرعيات بتمام ذلك وكماله ولم يتاخر لهم من ذلك

97- ولا من شئ منه قبل مولانا السيد محمد باشا المومي اليه ولاعلى جهة الموقوم ولا قبل المستاجرين لجهات الوقف

98- المذكور مطالبة جل ولاقل وانهم صدقوا على ان ذمة مولانا السيد محمد باشا المومي اليه برات ويده خلت من جميع ماتحصل

99- من مال الوقف المزبور من ابتدا ولايته والي غاية سنة اثنى عشر والف المذكورة براة وخلوا شرعيين بمقتضى انه صرف ذلك

100- بتمامه وكماله في مصرفه الشرعي لمستحقه شرعا وانهم صدقوا ايضا على صحته ما بيد مولانا السيد محمد باشا المومي اليه من المحاسبات

101- المضاة بخطوط موالي قضاة العساكر بالديار المصرية والحجج الشرعية المخلده تحت يده بالاشهاد عليهم وبصحة نسبة تصديقا شرعيا

102- لادافع لهم في ذلك ولامطعنا ولاخصاما ولانزاعا ولاجدالا ولاتكلما ولامقالا بوجه من الوجوه ولابطريق من الطرق ولابحال

(*) كرر الكاتب عبارة "محمد باشا" أول سطر 94.

103- من الاحوال عرف الحق في ذلك فاقروآ به والصدق فاتبعوه ولوجوبه واذعنوا اليه لوجوبه شرعا حسب اعترافهم بذلك وصدقهم

104- على ذلك مولانا السيد محمد باشا المومي اليه وقبله قبولا (و) تصديقا شرعيين وتصادقوا على ذلك وصدر ذلك جميعه بحضور السيد عبد

105- اللّه وشقيقه السيد محمد مباشري الوقف المذكور والسيد محمد الميقاتي عامل الوقف المذكور(و) القاضي شمس الدين العبادي شاهد

106- الوقف المذكور واطلاعهم على ذلك وتصديقهم عليه الاطلاع والتصديق الشرعيين وشهدوا في وجه السادة الاشراف المذكورين

107- اعلاه لدى مولانا احمد افندي المومي اليه ان ذمته مولانا السيد محمد باشا المومي اليه برات ويداه خلت في جميع ما تحصل من مال

108- الوقف المذكور من حيث ولايته عليهم والى غاية سنة اثنى عشر والف المذكورة اعلاه براة وخلوا شرعيين بمقتضى انه صرف

109- ذلك جميعه في مصرفه الشرعي كما هو معين بالمحاسبات المضاة بخطوط قضاة العساكر المنصورة باملائهم ومعرفتهم وحضورهم

110- في مصرفه وتحريرهم لذلك التحرير الشافي ولم يتاخر قبل مولانا السيد محمد باشا المومي اليه لجميع المستحقين لوقف المذكور ولاجهة

111- الوقف المذكور قبله ولاقبل السيد ظهير الدين الناظر على الوقف المذكور في سنة احد عشر والف ولاقبل المستاجرين لجهة الوقف

112- المذكور من ذلك مطالبة ولاشيا قل ولاجل وصدقهم على ذلك مولانا السيد محمد باشا المومي اليه تصديقا شرعيا وثبت

113- لدى مولانا احمد افندي اليه اشهاد الاشراف المذكورين اعلاه من التغليق والاستيفاء والتصديق المشروح ذلك

114- على مانص وشرح اعلاه وحكم بصحة ماثبت عنده الحكم الشرعي المستوفي لشرايطه(*) الشرعية مورخة الحجة المذكورة في ثاني صفر الخير

115- سنة ثلاثة عشر والف فعند ذلك قرر وابقى ومكن مولانا السيد محمد باشا المومي اليه اعلاه النقابة والنظارة

116- على السادة الاشراف بمصر المحروسة على عادته ومستقر قاعدته عملا بالبويي للدي الكريم الوار(د) في بخصوص ذلك وحضره مولانا

(*) بالوثيقة "بالشرايطة"، والصواب ماجاء في المتن هنا.

117- صاحب السعادة المنوه باسمه الكريم اعلاه باستحقاقه ذلك الاستحقاق الشرعي ولكمال اهليته واستقامته وديانته وحسن تصرفه

118- من ابتدا توليته والي تاريخه ولطلب السادة الاشراف ورضاهم به دون السيد ابراهيم العاملي وغيره لما لذلك من المعلوم الشاهد

119- به الاستيمار ولما اتضح لديه وتحرر وثبت عنده وتقرر استقامة مولانا السيد محمد باشا المومي اليه وصحة نسبه واستحقاقه

120- لذلك وعفته وديانته وامانته وحسن سيرته ورضى السادة الاشراف به ابقاه في النقابة والنظارة عليهم ومنع السيد ابراهيم

121- العاملي المذكور من معارضته في النقابة والنظارة وعدم اهليته واستحقاقه وقبح سيرته ولعدم رضى السادة الاشراف

122- عنه ابطل ماكتب له في شانه ذلك وانهاه والزم العمل بما بيد السيد محمد باشا المومي اليه من التمسكات والبرات والحجج والتقارير

123- الشرعية والاحكام الخنكازية المشروحة اعلاه تقريرا وابقاء ومنعا والزاماً شرعيات مقبولات تحريراً برابع شعبان سنة

124- ثلاثة عشر والف

- الوثيقة الثالثة:

أ- فهرسة الوثيقة:

مكان حفظ الوثيقة:	دار الوثائق القومية بالقاهرة.
المحكمة الصادرة عنها الوثيقة:	الباب العالي.
رقم السجل:	84
رقم الصفحة:	469
رقم الوثيقة:	2379
مادة الكتابة:	ورق سميك خشن الملمس.
حالة الوثيقة:	سليمة.
أبعاد الصفحة:	30.5 × 21 سم.
عدد سطور الوثيقة:	8 أسطر.
الحبر:	أسود داكن.
الخط:	رقعة صغير الحجم.

نوع الوثيقة: صورة.
نوع التصرف: خاص.
موضوع التصرف: تقرير وإبقاء السيد الشريف محمد باشا في وظيفة نقابة الأشراف بمصر مع تولي نظارة أوقافهم.
القاضي الموثق: محمد بن عبدالغني ميرشاه قاضي مصر يومئذ.
تاريخ الوثيقة: 1 ذي القعدة 1013هـ.

ب- نشر الوثيقة:

1- قرر وابقى مولانا[64] سيد السادات ومعدن السعادات فرع الشجرة الذكية وطراز العصابة الهاشمية أمير الأمراء الكرام كبير الكبراء الفخام حضرة السيد محمد باشا كافل ولاية الحسا سابقا في وظيفة النقابة والنظارة على السادة الاشراف

2- واوقافهم بالديار المصرية على عادته ومستقر قاعدته حملا على مابيده من التقرير والابقى ومنع ابراهيم العاملي لعدم اهليته لذلك من قبل حضرة مولانا شيخ الاسلام قاضي القضاة افندي مصطفى عزمي زادة قاضي مصر سابقا

3- المورخ برابع شعبان سنة تاريخه وبموجب مكتوب مولانا اعلم العلماء سيد السادة القادة الاشراف السيد محمد افندي ابن السيد احمد الحسيني نقيب النقبا بدار السلطنة الشريفة بالقسطنطينية المشمول بخطة وختمه

4- الوارد في شان ذلك خطابا لمولانا السيد محمد باشا النقيب المومي اليه بانه اقامه في القابة والنظارة على السادة الاشراف لما احاط علمه باخبار الثقاة بانه اولى واحرى بالنقابة والنظارة المذكورة اعلاه

5- على عادته ومستقر قاعدته كما كان المورخ المكتوب المذكور بغرة شوال سنة تاريخه الثابت مضمونه لدى الحاكم المشار اليه وابقا مولانا نقيب النقبا المذكور مولانا السيد محمد باشا المشار اليه في النقابة والنظارة

6- على السادة الاشراف بالديار المصرية علي عادته ومستقر قاعدته لاستحقاقه لذلك استحقاقا شرعيا دون غيره بشهادة الزيني احمد بن محمد بن مصطفى الرومي والزيني على بن محمود بن يوسف الرومي والزيني جعفر

7- بن مستدام بن قاسم الرومي والزيني خليل بن محمد بن علي الرومي التجار السفار كل منهم ثبوتا شرعيا تاما معتبر مرضيا بطريقة الشرعي تقريرا وابقا شرعيين مقبولين تحريرا في غرة شهر

8- ذي القعدة الحرام سنة ثلاث عشرة والف من خط الشيخ عبدالباقي الشعراوي.

ثالثا: التحقيقات العلمية والمصادر:

1- البيهقي، علي بن أبو القاسم بن زيد (ت 565هـ): لُباب الأنساب والألقاب والأعقاب، تحقيق السيد مهدي الرجائي، ط1، جزءان، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجعي، قمم المقدسة، 1410هـ/ 1992م، جـ1، ص159.

2- نفس المرجع السابق، جـ1، ص159- 160.

3- نفس المرجع السابق، جـ1، ص160.

4- ليلى عبداللطيف: الإدارة في مصر في العصر العثماني، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، 1978، ص292- 293.

5- نفس المرجع السابق، ص292، إيمان أبوسليم: وثائق صناجق مصر العثمانية في القرن الحادي عشر الهجري - دراسة دبلوماتية مع تحقيق ونشر، أطروحة دكتوراه- غير منشورة، إشراف أ.د. عبداللطيف إبراهيم، جامعة القاهرة - كلية الآداب، ص36.

6- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص285- 290 وثيقة رقم 510 سطور 44- 139.

7- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 ص257- 259 وثيقة رقم 1191 سطور 5- 105، ص469 وثيقة رقم 2379 سطور 1- 7.

8- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطور 3- 11.

9- انظر إلى جانب الوثائق بالبحث- سجل محكمة الباب العالي رقم 63 ص 197 وثيقة رقم 1221، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 35 ص268- 369 دعوى قضائية رقم 401، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 39،ص 71 وثيقة 104، ص 257-258 وثيقة رقم 339، ص349-350 وثيقة رقم 547، ص350-352 وثيقة رقم 548.

10- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510، سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثائق أرقام 1191، 2379.

11- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطر 77.

12- نفس الوثيقة السابقة سطر 78.

13- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطر 30.

14- نفس الوثيقة السابقة سطر 52.

15- نفس الوثيقة السابقة سطر 89.

16- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطر 75.

17- نفس الوثيقة السابقة سطر 15.

18- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطر 79.

19- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطور 104- 105.

20- نفس الوثيقة السابقة سطور 10، 109، 113، 123.

21- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطر 24.

22- نفس الوثيقة السابقة سطور 18، 20، 25، 34، 35، 86، 108.

23- نفس الوثيقة السابقة سطر 134.

24- نفس الوثيقة السابقة سطور 61، 71، سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطور 20، 49، 72، 120.

25- سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 وثيقة رقم 510 سطور 24- 146.

26- سجل محكمة الباب العالي رقم 84 وثيقة رقم 1191 سطور 8- 115.

27- نفس الوثيقة السابقة سطور 119- 123.

28- هو القاضي/ داود بن محمد النائب الحنفي الذي تعين قساماً عسكرياً بمصر في يوم الجمعة الموافق 11 شعبان سنة 1003هـ (21 ابريل 1595م)، وتم عزله عن القسمة يوم الجمعة 10 المحرم سنة 1004هـ (15 سبتمبر 1595م)، أي أنه ظل فيها مدة أربعة أشهر تقريباً. سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 18 ص373، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص19، 94.

29- إنها من الألقاب المستعملة لكبار رجال الدولة من الوزراء والصناجق والأمراء في مصر في العصر العثماني. لمزيد من التفصيل - انظر: إيمان أبوسليم: المرجع السابق، الملاحق، التحقيقات العلمية ص26-28.

30- كلها من ألقاب الأشراف. لمزيد من التفاصيل- انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الباب العالي رقم 68 ص191، سجل محكمة الباب العالي رقم 91 ص العنوان، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 18 ص277 وثيقة 646، حسن الباشا: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م، ص345 وما بعدها.

31- راجع ترجمة محمد باشا ص4-5 بنفس البحث هنا.

32- المهمندار، وهي مؤلفة من لفظين فارسيين هما "مِهَمن" ومعناه: الضيف، و"دار" ومعناه: ممسك، والمعنى الإجمالي: ممسك الضيف أو المتصدي لأمره، والمهمندار من

وظائف العسكريين، فهو الذي يستقبل الرسل والعربان الواردين على السلطان وينزلهم دار الضيافة، ويشرف على حُسن استضافتهم، وعليه أيضاً أن يقوم بمهمة الترجمة بين الرسل والسلطان. حسن الباشا: المرجع السابق، ص1153 ومابعدها.

33- الرواق: يعني في البيت الإسلامي قاعة البيت التي تتكون عادة من إيوان أو إيوانين متقابلين بينهما دور قاعة (صحن صغير). لمزيد من التفاصيل- انظر: عبداللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري، أطروحة دكتوراه - غير منشورة، جامعة القاهرة - كلية الآداب، معجم المصطلحات الفنية تعليق رقم 48.

34- السدلة: هي المرتبة الصغيرة غير العميقة طروفيتها من الرخام دائماً ومرتفعة لمسافة 30-40 سم، والسدلة تفرش بالرخام عادة أو الحجر، وكانت أرضية الإيوان الصغير تسمى سدلة.

عبداللطيف إبراهيم: نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج 28 سنة 1971م، ص148 تعليق 23.

35- الدفتردار، هو رئيس الإدارة المالية في مصر في العصر العثماني. حوله بالتفصيل- انظر: ليلى عبداللطيف: المرجع السابق، ص298 ومابعدها.

36- المعروف أن "المتفرقة" و"كومليان" من الفرق العسكرية في مصر في العهد العثماني، ومهمة الأولى منها حراسة القلاع الرئيسية في مصر، ورجالها خليط من المشاة والفرسان؛ أما الفرقة الثانية فقد كان أفرادها يتستخدمون الجمال ويختصون بالإشراف على حكام الأقاليم ومراقبة زراعة الأرض وصيانة نظم الري هناك، مع مساعدة الملتزمين في تحصيل الضرائب من الفلاحين. لمزيد من التفصيل - انظر: نفس المرجع السابق، ص203، 223.

37- غب، لفظ تركي معناه: بعد.

Dozy, R.: Suplement Aux Dicionaires Arabes, E.J., Brill, 1881, Tome 2, p.199.

38- "النسال" أو "النساب": شريف مهمته تدوين شجرة نسب كل عائلة من عائلات الأشراف. وقد اشتهر النسابة في كل بلد إسلامي خاصة في الحجاز والعراق والشام ومصر والمغرب، وكان أغلبهم رحالة سافروا إلى معظم البلدان بحثاً عن الأصول الأولى للأنساب التي يقيدونها، وذاع صيت هؤلاء النسابة على مر العصور الإسلامية، لتقصيهم الدقة في تتبع الأنساب وتدوينها في مدونات مؤرخة ومختومة وموقع عليها ومشمولة بشهادات العديد من الشهود. أنظر إلى جانب الوثيقة هنا، البيهقي: المرجع السابق، ص106.

39- ديوان الأشراف: هو الديوان الذي كان يختص بالنظر في كل الأمور المتعلقة بجماعة الأشراف في مصر، ويعمل فيه مجموعة من الموظفين الأشراف، منهم ناظر الأشراف والمباشرون والعمال والكتبة الذين يدونون أسماء الأشراف المقيمين في مصر وكل ما يتعلق بهم وبرواتبهم المستحقة لهم من ريع الأوقاف الموقوفة عليهم. انظر إلي جانب الوثائق بالبحث، ليلى عبداللطيف: المرجع السابق، ص292- 293.

40- ولاية المرعش (بفتح الميم)، مدينة في الطريق بين الشام وتركيا، كان لها سوران وخندق وبوسطها حصن عليه سور يعرف بالمرواني بناه مروان بن محمد المعروف بمروان الحمار ومن بعده طوّر المدينة هارون الرشيد حتى أصبحت المرعش ثغراً كبيراً. ياقوت الحموي: معجم البلدان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1984، 5 أجزاء، جـ 5 ص107.

41- هو القاضي/ محمد بن مصطفى النائب الحنفي، الذي تولى نيابة محكمة القسمة العسكرية أكثر من مرة، فقد تعين فيها في 6 ذي القعدة سنة 972هـ، وظل فيها حتى 8 شوال سنة 973هـ، كما تولاها في 27 ذي الحجة سنة 973هـ، ويبدو أنه استمر فيها حتى عزله في 23 شعبان سنة 974هـ. إيمان أبو سليم: قضاة القضاة ونوابهم بمحاكم أخطاط القاهرة العثمانية في القرن 10هـ/ 16م، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، سنة 23- ع1، يناير 2003م، ص200.

42- هو القاضي أحمد بن محمد الفتوحي الحنبلي المذهب، الذي تولى نيابة محكمة الباب العالي بعد وفاة والده في أواخر القرن 10هـ وظل فيها حتى بعد 18 ذي الحجة سنة 1001هـ، وعاد إليها مرة أخرى في أوائل سنة 1003هـ واستمر هناك بعد 2 المحرم سنة 1004هـ، ووافته المنية قبل غاية رجب سنة 1012هـ. انظر على سبيل المثال إلى جانب الوثيقة، سجل محكمة الباب العالي رقم 56 ص187 وثيقة 503، سجل رقم 57 ص49 وثيقة 168، سجل رقم 59 ص11 وثيقة 45، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 488 ص1 وثيقة 2.

43- هو القاضي/ محمد بن إسلام الحنفي المذهب، الذي تولى نيابة محكمة الباب العالي بالقاهرة في يوم 4 شوال سنة 1003هـ، وتم عزله عنها في 30 ذي الحجة من نفس تلك السنة. سجل محكمة الباب العالي رقم 63 ص58، 363، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 488 ص39 وثيقة 123.

44- هو قاضي القضاة / مصطفى أفندي عزمي زادة المعروف بعُرفي زادة، تولى قضاء مصر يوم 24 صفر سنة 1013هـ، ووصل إليها في 18 ربيع الآخر من نفس السنة، وظل فيها حتى عزله في 29 شعبان من تلك السنة، وعاد إلى قضائها مرة أخرى في

28 رمضان سنة 1027هـ، واستمر فيه إلى أن عُزل في 9 رمضان سنة 1028هـ. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 477 ص187، 281، 353، سجل محكمة القسمة العربية رقم 16 ص144، سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص407، 683.

45- وهي من الألقاب الفخرية المستعملة لباشاوات مصر في العصر العثماني. عنها بالتفصيل- انظر: إيمان أبو سليم: وثائق وقف محمد باشا السلحدار في مصر- دراسة وتحقيق ونشر، أطروحة ماجستير- غير منشورة، إشراف أ.د. محمود عباس حمودة، جامعة القاهرة - كلية الآداب، ص254- 255 التحقيقات العلمية ومابها من وثائق ومصادر.

46- هو الوزير / جرجي محمد باشا الذي قدم إليها بحراً، ودخل القاهرة في 25 رجب سنة 1013هـ، واستمر والياً على مصر مدة سبعة أشهر وعدة أيام لأنه عزل في أواخر صفر سنة 1014هـ. عبدالغني، أحمد شلبي: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر بالقاهرة من الوزراء والباشات الملقب بالتاريخ العيني؛ تحقيق أ.د. عبدالرحيم عبد الرحمن، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978، ص130.

47- البيورلدي: فعل ماضي مبني للمجهول من المصدر التركي (بيورمق) بمعنى أن يأمر وأطلقت كلمة "بيورلدي" على الوثيقة العامة الصادرة عن الصدر الأعظم في اسطنبول أو أحد الولاة في الولايات التابعة للدولة العثمانية. أحمد السعيد سليمان: تأصيل ماورد في تاريخ الجبرتي من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، ص49-50.

48- هي ولاية "الأحساء": إحدى منازل الحج الشامي الموجودة في طريق الحجاز، اسمها الأصلي "أم الحصا" لكثرة مافيها من الحصى والحجارة الصغيرة والكبيرة، والاسم حرفه الناس إلى "الحسا" أو "لحسا"، والولاية تتميز بجبالها وتلولها، ولعلها سميت بذلك لأن الناس يحتسون منها الماء للمنزل الذي قبلها المجرد من المياه. النابلسي، عبدالغني بن إسماعيل: الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد د. أحمد عبدالمجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1986م، ص30، 486.

49- نقيب السادة الأشراف: هو رئيس جماعة الأشراف في مصر، وأحد أعضاء الديوان العالي، والمنصب أوجده العباسيون ومن بعدهم أقره المماليك ثم العثمانيون؛ وكان النقيب يشغل منصبه مدى الحياة ويعين نواباً (نقباء) يمثلونه في الأقاليم ويمارسون نفس مهامه على الأشراف في استانبول والمعروف بـ "نقيب النقباء". لمزيد من

التفاصيل- انظر: ليلى عبداللطيف: المرجع السابق ص292- 293، عبدالعزيز الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1984، جـ1 ص440- 441.

50- هو قاضي القضاة / عثمان بن محمد الذي نال قضاء مصر وقدم إليها في يوم 7 ذي الحجة سنة 1002هـ، وظل يشغله لحين عزله في 15 رجب سنة 1003هـ، لكنه عاد لمنصبه هذا مرة أخرى في 19 صفر سنة 1004هـ واستمر فيه حتى يوم 16 شعبان سنة 1004هـ. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الحاكم رقم 56 ص237، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 475 ص48، 129، سجل محكمة القسمة العربية رقم 10 ص121، 369، سجل محكمة قوصون رقم 252 ص16، 269.

51- هو القاضي/ جمال الدين عبدالباقي الجمالي الشهير بجمالي زادة قاضي ولاية الغربية، عُين قائمقاماً على قضاء مصر في 17 شعبان سنة 1004هـ، وعُزل عنها في 17 شوال من تلك السنة. سجل محكمة الباب العالي رقم 64 ص15 وثيقة 49، ص59 وثيقة 224، سجل محكمة الباب الصالحية النجمية رقم 475 ص129، سجل محكمة قوصون رقم 252 ص269.

52- هو السيد الشريف/ شمس الدين محمد بن محمد السكندري الحسني نقيب الأشراف بمصر في أوائل القرن 11هـ/ 17م، مات السيد محمد في 24 شعبان سنة 1004هـ، وورثته ابنته السيدة الشريفة بدر اليمن. انظر إلى جانب الوثيقة هنا، سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص246 وثيقة 429، ص292 وثيقة 514.

53- هو القاضي/ أحمد بن روح اللّه بن سيدي ناصر الدين بن غياث الدين بن سراج الدين الأنصاري الجابري، علامة عثماني ألف مؤلفات عديدة، ودرّس في مدارس عظيمة في اسطنبول وأدرنة بتركيا، ووُلي قضاء مصر في 16 شوال سنة 1004هـ، وعُزل عنها في 17 شوال سنة 1006هـ، ورُقي في مناصب القضاء حتى وصل إلى قضاء الروم إيلي، وتوفي في اسطنبول سنة 1008هـ. سجل محكمة قوصون رقم 252 ص351، سجل محكمة قناطر السباع رقم 125 ص182، 266، المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر. (د.ن)، (د.م)، (د.ت)، جـ1، ص189- 190.

54- هو قاضي القضاة/ عبدالرؤف بن محمد بن عرب زادة المعروف أيضاً بـ (عبدالرءوف العربي) أو (عبدالرءوف عزمي زادة)، تولي عبدالرءوف أفندي قضاء مصر في 7صفر سنة 1006هـ، وعُزل عنها في يوم 24 رجب من تلك السنة. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الحاكم رقم 559 ص8، سجل محكمة باب الشعرية رقم 597

ص248، 465، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 475 ص291، 345.

55- هو القاضي/ بدر الدين حسن بن علي بن أمر الله المعروف بابن الحنائي، وُلد باسطنبول سنة 953هـ ونشأ وتعلم بها وارتقى في مناصب القضاء، وأصبح قاضياً بحلب سنة 999هـ، وبعد عزله عنها تولي مصر في 15 رجب سنة 1003هـ وظل بها حتى 19 صفر سنة 1004هـ حينما عيِّن قاضياً بأدرنة، ثم عاد مرة أخرى لقضاء مصر في 24 رجب سنة 1006هـ واستمر فيها حتى 15 المحرم سنة 1007هـ، وبعد ذلك ارتقى في قضاء عدة مدن بتركيا لكنه مرض وطلب قضاء رشيد بمصر فتولاها، وظل فيها حتى وفاته في شوال سنة 1012هـ. سجل محكمة الحاكم رقم 560 ص28، سجل محكمة القسمة العربية رقم 10 ص369، 425، المحبي: المصدر السابق، جـ2، ص27-28.

56- هو القاضي/ يحيى بن زكريا بن بيرم، وُلد باسطنبول سنة 999هـ واجتهد في طلب العلم على يد علماء عصره وتفوق وذاع صيته، ودرس في مدارسها، ثم سلك سلك القضاء وعيِّن قاضياً على حلب سنة 1004هـ وبعدها انتقل إلى دمشق، ومنها انتقل إلى قضاء مصر في أواخر سنة 1006هـ، وبعد عزله عنها تولاها مرة أخرى في 15 محرم سنة 1007هـ/ واستمر فيها حتى 23 رجب سنة 1007هـ، لكن تم تجديد تعيينها بها في 19 شعبان من تلك السنة وأقام بها حتى الأول من ربيع الآخر سنة 1009هـ حينما نُقل منها إلى قضاء بروسة، وبعدها أدرنة ومنها إلى اسطنبول ثم وُلي قضاء الروم إيلي، وعين بعدها مفتياً في 6 رجب سنة 1031هـ، وتُوفي في ذي الحجة سنة 1053هـ. سجل محكمة باب الشعرية رقم 598 ص40، 199، 227، سجل محكمة طولون رقم 186 ص538، سجل محكمة قوصون رقم 255 ص126، 177، المحبي: المصدر السابق جـ4 ص467-472.

57- هو القاضي / عبدالوهاب بن قاضي مصر الأسبق يحيى بن زكريا، تولى عبدالوهاب قضاء مصر بعد عزل والده عنها، في الأول من ربيع الآخر سنة 1009هـ، واستمر فيه حتى 20 صفر سنة 1010هـ، سجل محكمة طولون رقم 188 ص436، سجل محكمة قوصون رقم 256 ص295، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 482 ص70.

58- هو السيد الشريف/ عبدالقادر القيصري نقيب الأشراف باسطنبول، اجتهد في طلب العلم وسلك طريق القضاء، وتولى قضاء بلدته القيصرية، وبعد عزله عنها عيِّن نقيباً لنقباء الأشراف باسطنبول في ربيع الآخر سنة 1008هـ، واستمر نقيباً حتى وفاته في جمادى الأولى سنة 1013هـ. المحبي: المصدر السابق، جـ2 ص473.

59- هو قاضي القضاة / محمد بن محمد بستان زادة، وُلي قضاء مصر يوم 25 رمضان

سنة 1011هـ، وعزل عنه في 4 شوال من تلك السنة، أي أنه لم ينالها إلا لبضعة أيام فقط. انظر على سبيل المثال: سجل محكمة الباب العالي رقم 79 ص العنوان، 207، سجل محكمة الزاهد رقم 667 ص477.

60- هو القاضي/ محمد بن حسام الدين، الذي عيّن قاضياً على مصر في ذي القعدة سنة 1011هـ، وظل فيها حتى 6 ذي الحجة سنة 1012هـ. سجل محكمة الباب العالي رقم 79 ص318 وثيقة 1410، سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص315.

61- جاويش الأشراف: المعروف أن لفظ "الجاويش" مأخوذ عن التركية "جاووش" الدالة على النداء والصياح والصوت، والمقصود بها منصباً عسكرياً، والكلمة دخلت بهذا المعنى في الفارسية والعربية. وفي الدولة العثمانية كان لكل هيئة كبيرة جاويشيتها وفي خدمة كل أمير من حكام الأقاليم جاويشية لتبليغ الأوامر والرسائل. وكان جاويشية الأشراف يقومون بتبليغ الأوامر الصادرة عن نقيبهم وديوانهم.
أحمد السعيد سليمان: المرجع السابق، ص59 ومابعدها.

62- هو القاضي/ أحمد بن حسين الذي كان قاضياً على المدينة المنورة في أوائل القرن 11هـ/ 17م، ثم عين أحمد أفندي قائم مقام عن قاضي مصر مصطفى أفندي عزمي زادة وذلك في 7 ذي الحجة سنة 1012هـ، واستمر أحمد أفندي في منصبه هذا حتى 24 صفر سنة 1013هـ. سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص315، 407، سجل محكمة الباب العالي رقم 82 ص172 وثيقة 816، ص175.

63- عثماني: عملة عثمانية فضية تم ضربها لأول مرة في عهد السلطان أورخان في سنة 729هـ/ 1328م بعيار 90% على أن كل 2.75 عثماني يساوي درهما من الفضة. كما أطلق "عثماني" على العملة الفضية المسماة "آقجة"- وتعني الضارب إلى البياض- التي صرف منها في تركيا كل 3 آقجة بنصف الفضة (بارة)، بينما في مصر كل 2 آقجة من المضروبة فيها ببارة، ولم تُسك "آقجة" على نسق واحد أو وزن واحد، وكثر غشها ونقص وزنها في مصر واليمن بقصد الكسب. لمزيد من التفصيل- انظر: إيمان أبو سليم: وثائق وقف محمد باشا ص352 تحقيق أو مابه من مراجع.

64- هو قاضي القضاة/ محمد عبدالغني ميرشاه، ولُي قضاء مصر في 29 شعبان سنة 1013هـ، لكنة لم يجيئ إليها فقد عزل عنها في 8 ذي القعدة من تلك السنة. سجل محكمة الباب العالي رقم 84 ص459، سجل محكمة باب الشعرية رقم 600 ص683، سجل محكمة الصالحية النجمية رقم 477 ص281، 353.

٥١٠

لوحة رقم (1)

سجل محكمة القسمة العسكرية رقم 19 ص 285 وثيقة رقم 510 بداية الوثيقة وأطراف الدعوي وموضوعها

ذات ولديه محمد وحمزة الي ... وولدت للسيد ابراهيم ... الشريف محمد المدني المناراتي والسيد
احمد والسيدة فاطمة ... امها ... ولاحاجب ... حصت فاطمة ومحمد وحمزة
واحمد وفاطمة وامرهاني المذكورين ... المذكور ... ابراهيم محمد المدني ... [illegible]
... المكان ... بالطريق الشرعي وان ... عليها واضعه يدها على المكان ... [illegible]
... يدها عن المكان المذكور ... المنارالي ... [illegible]
... فسئلت عن ذلك فاجابت بالاعتراف ... على ... [illegible]
وان ... في ... للسيد محمد المهمندار المناراتي ... انتقال ... [illegible]
... المدني المناراتي اثبات ذلك فاحضر ... بن عبد الله [illegible]
... بن عبد الله ... وكيوان بن عبد الله [illegible]
ابن عبد الله ... سليمان ... بن عبد الله ... وسليمان بن عبد الله [illegible]
... منارالي ... وشهدوا عقب الاستشهاد ... [illegible]
الي ... المدني عليها ... المرعشي المهمندار [illegible]
في جميع المكان المحدود ... الشرعي ... المذكور ... محمد المهمندار [illegible]
... انتقال ... بالشرع الى ولديه ... [illegible]
... ابراهيم ... والمدني والمولية ... المذكورة [illegible]
... فاطمة ... محمد وحمزة ... ولديه السيد ابراهيم والسيد محمد
المدني ... فاطمة ... واحمد ... فاطمة
ومحمد وحمزة واحمد وفاطمة ... المذكورين ... السيد محمد المدني المنارالي ... [illegible]
... المذكور ... وان الامير محمد المدني سيد شريف
صحيح النسب ... الامير ابراهيم الدفتردار وان الامير ابراهيم سيد شريف صحيح النسب ابن
صلبي ... المنارالي ... سيد شريف صحيح النسب ابن صلبي للسيد محمد
الحسيني المرعشي المهمندار المنارالي وان نسب السيد محمد المدني المنارالي متصل بنسب ...
للسيد محمد المهمندار وان نسب ... محمد المهمندار متصل بنسب ... الشريف ...
... محمد ... علاء الدين علي المتصل نسب ... المنارالي ... [illegible]
... زين العابدين بن الامام الحسين بن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه ... [illegible]
... الشرعي ... شرائط القبول شرعا ... الشريف محمد المدني [illegible]
... المحكمة ... الشريف محمد المهمندار الحسيني [illegible]
المنارالي ... صلبي للسيد ... ابن صلبي للسيد محمد المهمندار وان ... [illegible]
... علي المنارالي ... نسبه ... السلسلة ... المنفصل [illegible]
... زين العابدين بن الامام الحسين بن علي بن ابي طالب المحكوم بذلك ... [illegible]
... علي ... كما هو [illegible]
بالحجة المذكورة ... محمد ... الحاكم ... [illegible]
... السلسلة ... الاشراف ... الشريف محمد ... [illegible]

لوحة رقم (2)

جزء من الوثيقة رقم 510 ورد فيه سلسلة نسب محمد باشا

تقارير

ندوة "خدمات المرفق الببليوجرافي OCLC للمكتبات الجامعية والبحثية بالشرق الأوسط"

قسم المكتبات والوثائق والمعلومات- كلية الآداب- جامعة المنيا

الأحد 22 فبراير 2004م

د. علي كمال شاكر
قسم المكتبات والمعلومات
كلية الآداب - جامعة المنيا

استهلت كلية الآداب بجامعة المنيا نشاطها العلمي للعام الجامعي 2003- 2004م بندوة علمية تحت عنوان "خدمات المرفق الببليوجرافي OCLC (Online Computer Library Center) للمكتبات الجامعية والبحثية بالشرق الأوسط" وذلك يوم الأحد الموافق 22 فبراير 2004م. وقد كانت الندوة لقاءاً علمياً فريداً، اعتبره الكثير من المتخصصين في المجال الأول من نوعه في مصر، حيث لم يسبق من قبل أن تم مناقشة موضوع المرافق الببليوجرافية على المستوى المهني أو الأكاديمي بالشكل المطلوب.

من هنا جاءت الندوة لتلقي الضوء على تلك المرافق الحيوية لمعظم المكتبات على اختلاف أنواعها وأحجامها، في شرق العالم وغربه. وقد تحددت أهداف الندوة على النحو التالي:

* التعرف على الخدمات المختلفة التي يقدمها المرفق الببليوجرافي OCLC في دعم المكتبات الأكاديمية والبحثية بالشرق الأوسط عامة.

* التحاور حول سبل الإفادة من هذه الخدمات في المكتبات المصرية بصفة خاصة، لاسيما في ظل الانتشار المتزايد للأنظمة الآلية في السنوات الأخيرة.

ومما زاد من أهمية الندوة حضور السيد آرثر سميث Arthut Smith مدير خدمات الشرق الأوسط في OCLC، وكذلك السيد وليام كيبوكي William Kopycki مدير مجموعة مقتنيات الشرق الأوسط بمكتبة جامعة بنسلفانيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

بدأت الندوة بكلمة افتتاحية للأستاذ الدكتـور عبد المنعم البسيوني - رئيس جامعة المنيا، والتي أكد خـلالها على حرص الجامـعة على تطوير مكتبـاتها، بشكل يساعد على تحـقيق أهداف العملية التعليمية والنهوض بالبحث العلمي. كما ألقى الأستاذ الدكتور محمد نجيب التلاوي عـميد كليـة الآداب بالجامعة كلمـة رحب بالحضور، وأوضح ضـرورة الإفادة من التطورات المتلاحـقة في علم المكتـبات والمعلومات، في دعـم وتحديث المكتبـات الجامعـية والبحثية، ولاسيما في عصر تحولت فيه مصادر المعلومات إلى شكل إلكتروني، وتلعب فيه تكنولوجيا المعلومـات دوراً محورياً في تحقيق الوصـول إلى مصادر المعرفة بسرعـة وسهولة غير مسبوقة.

بعد ذلك تم رفع الجلسة الافـتتاحية لاستـراحة قصيرة، بدأت بعدها فـعاليات الندوة، ومدخلات المحاضرين. وكانت المداخلة الأولى للأستاذ الدكـتور سعد محمد الهجرسي - أستـاذ علم المكتبات والمعلومات المتـفرغ بجامـعة القاهرة، ورئيس الندوة - حول الخلفـية التاريخية لبـدايات المرفق البيليوجرافي OCLC في منتصف ستينيات القرن الماضي، بولاية أوهايو الأمريكية. وكـيف تطور المرفق وتعددت خدماته، واتسعت دائرة العضـوية لتخرج من ولاية أوهايو إلى مختلف الولايات الأمريكية أولاً، ثم إلى العالم أجمع.

وكان الدور بعد تلك الرحلة التاريخية التي قاد خلالها أستاذنا الدكتور الهجرسي الندوة عبر الثلاثة عقود الأول من عمر OCLC على السيد آرثر سمـيث - مدير خدمات الشرق الأوسط في OCLC، لكي يسـتكمل رحلة تطور المرفـق، ويلقي الضوء عـلى الخدمـات الحالية التي يقدمها المرفق للمكتبات الأعضاء، وأيضاً الحديث عن المشاريع الجارية حالياً.

وفي البداية أكد سمـيث على ماهية OCLC وكيف أنه عـبارة عن مكتبات تعـمل معاً لأغراض إتاحة الوصول للمعلومـات في أي مكان بالعالم، مع الإقلال من تكرار الجهود، والمساعـدة على تخفيض التكاليف التي تتـحملها المكتـبات. كمـا استعرض سـميث أهم الخدمات التي يقدمـها المرفق للمكتبات الأعضاء: إتاحـة التسجيلات الببليوجـرافية المقروءة آلياً، وتصنيف ديوي العـشري، والخدمة المرجـعية التخيليـة بالتعاون مع مكتـبة الكونجرس الأمريكية، وقواعد البيانات، والكتب والدوريات الإلكتـرونية، فضلاً عن الخدمات المتنوعة لمركز الرقمنة Digitization Center.

كما استـعرض آرثر سميث الخطوط العريضة للمـشروع الطموح الذي يقوم به OCLC بالتعاون مع مـحرك البحث Google، والذي يهدف إلى إتاحة التـسجيلات الببليوجـرافية الموجودة في الفهرس العالمي World Cat والخاص بالمكتبات الأعضاء في المرفق، من خلال البحث في موقع Google.

وهنا كان الدور على السيد وليام كيبوكي - مدير مجموعة مقتنيات الشرق الأوسط بمكتبة جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية - والذي تناول موضوعاً نال تركيزاً واهتماماً من الحضور لم يقل عن مداخلة سميث. استعرض كيبوكي مجموعات الشرق الأوسط الموجودة في المكتبات الجامعية والبحثية بالولايات المتحدة الأمريكية، مع التركيز على معوقات الفهرسة العربية لتلك المجموعات، والتي من أهمها ندرة المفهرسين القادرين على التعامل مع اللغة العربية.

كما قدم كيبوكي بعض الحلول التي يمكن أن تسهم في دعم الفهرسة العربية بالمكتبات الجامعية والبحثية حول العالم: وضع المجموعات الإقليمية بمكتبات الشرق الأوسط على الخريطة العالمية، من خلال إتاحة الفهارس العربية على شبكة الإنترنت، والمشاركة في المشروعات والتجمعات الدولية كمرفق OCLC.

وأخيراً اختتمت الندوة بورقة بحثية لكاتب السطور - ومقر الندوة - حول تحديات الشراكة بين المكتبات العربية والمرافق الببليوجرافية العالمية. فالإسهام العربي لازال دون المستوى المطلوب، ويبتعد كثيراً عن المأمول في المستوى القريب، لاسيما في ظل حاجة العالم الماسة للتسجيلات العربية. والأرقام خير دليل على ندرة المشاركة العربية في OCLC أكبر باعتباره أكبر المرافق الببليوجرافية العالمية. حيث يبلغ عدد المكتبات العربية الأعضاء في المرفق 47 مكتبة من بين 48.000 مكتبة حول العالم. أما عن نوعية المشاركة فتكاد تنحصر بين الفهرسة والإفادة من قاعدة البيانات First Search التي تضم حوالي 88 قاعدة بيانات في مختلف مجالات المعرفة.

توصيات الندوة

1- تقدم المرافق الببليوجرافية العالمية خدمات مختلفة ومتنوعة - كالفهرسة المنقولة، وإدارة وتنمية المقتنيات، والخدمات المرجعية، وقواعد البيانات، والدوريات والكتب الإلكترونية، وغيرها - لآلاف المكتبات حول العالم. إلا أن استفادة المكتبات العربية من تلك الخدمات مازال دون المستوى المتوقع.

ومن ثم تحتاج المرافق الببليوجرافية إلى دعم وتعاون المكتبات العربية، لاسيما فيما يتعلق بفهرسة المجموعات العربية التي تذخر بها المكتبات الجامعية والبحثية بالشرق الأوسط. وهو الدور المنشود والإسهام المطلوب من تلك المكتبات خلال الفترة المقبلة.

2- تعاني المكتبات الجامعية والبحثية في دول العالم غير الناطقة بالعربية من الإعداد الفني للمجموعات العربية التي تقتنيها لأغراض الدراسة والبحث العلمي. وذلك راجع

لأسباب شتى أبرزها عدم توافر المفهرس العرب المتخصص بتلك المكتبات، ومن ثم هناك حاجة ملحة لبرامج تعاون بين المكتبات الجامعية والبحثية حول العالم فيما يتعلق بفهرسة المجموعات العربية. وهو الأمر الذي أنشئت من خلاله المرافق البيليوجرافية العالمية، والدور الذي تضطلع به لخدمة المكتبات.

3- على المكتبات الجامعية والبحثية بالشرق الأوسط أن تشارك بفاعلية في المرافق البيليوجرافية العالمية، حيث لايزيد عدد المكتبات العربية في OCLC مثلاً عن 47 مكتبة من بين 48,000 حول العالم.

4- من الضروري التغلب على المعوقات التي تمنع المكتبات العربية من تقديم اسهاماتها في المرافق البيليوجرافية العالمية، والتي من أهمها الانغلاق في المحلية، والبيروقراطية أو التخلف الإداري العقيم، والتدريب المهني المستمر لأخصائي المكتبات والمعلومات، وتطوير البرامج الدراسية في أقسام المكتبات والمعلومات.

5- من الضروري إجراء دراسة تجريبية للتعرف عن قرب على إمكانية إفادة المكتبات الجامعية بالشرق الأوسط من خدمات المرافق البيليوجرافية العالمية.

6- من الضروري تنظيم دورات تدريبية للعاملين بالمكتبات الجامعية والبحثية بالشرق الأوسط، بهدف تعريفهم بسبل الإسهام في المرافق البيليوجرافية، وكذا طرق الحصول على الخدمات المختلفة التي تقدمها تلك المرافق.

مابعد الندوة

أولاً: تم إبرام اتفاقية بين جامعة المنيا والمرفق البيليوجرافي العالمي OCLC لإجراء دراسة تجريبية - مدتها 6 أشهر - للتعرف على مدى إمكانية الإفادة من خدمات المرفق في دعم وتطوير مكتبات الجامعة المختلفة. وبناءً عليه فقد حصلت الجامعة على البيانات اللازمة للدخول على شبكة معلومات المرفق بولاية أوهايو الأمريكية عن طريق الإنترنت، وكذلك حصلت الجامعة على البرنامج الخاص بفهرسة المجموعات العربية، وذلك لتحميله على أجهزة الكمبيوتر المختلفة بمكتبات الجامعة.

ثانياً: قام قسم المكتبات والمعلومات بكلية الآداب بالجامعة بتنظيم دورة تدريبية للعاملين بمكتبات الجامعة خلال الفترة من 8- 19 مايو 2004م حول أساسيات علوم المكتبات والمعلومات. واشتملت الدورة على يومين حول المرافق البيليوجرافية العالمية ودورها في دعم المكتبات الجامعية والبحثية.

مراجعات أطروحات

أشكال الاتصال للبيانات البيليوجرافية المحسبة: دراسة تحليلية مقارنة مع التخطيط لإنشاء شكل اتصالي وطني(*)

د. سحر حسنين ربيع
قسم المكتبات والوثائق والمعلومات
كلية الآداب - جامعة القاهرة

برزت الحاجة لدراسة هذا الموضوع نتيجة الملاحظات الخمس التالية:

الملاحظة الأولى:

تتعدد "الأشكال: Format" المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات المحسبة على المستوى الوطني في مصر مع تعدد نظم التحسيب المستخدمة فيها، وعدم وجود شكل اتصالي معياري وطني لتبادل البيانات البيليوجرافية المقروءة آلياً بين تلك الجهات.

الملاحظة الثانية:

تعاني المكتبات ومراكز المعلومات المحسبة في مصر من التفاوت في اتباع تقنيات لفهرسة وبناء التسجيلة، والتقنيات الخاصة باللغات والهجائيات والدول؛ مما يؤدي إلى تعدد الممارسات وتشتتها.

الملاحظة الثالثة:

فمن المعروف أنه يضيع وقت وجهد ومال كثير في إعادة الفهرسة المقروءة آلياً لأوعية سبق إعدادها في أماكن أخرى محلياً أو دولياً.

(*) أشكال الاتصال للبيانات البيليوجرافية المحسبة: دراسة تحليلية مقارنة مع التخطيط لإنشاء شكل اتصالي وطني/ إعداد سحر حسنين محمد ربيع؛ إشراف سعد محمد الهجرسي.- القاهرة.- س. ح. ربيع.- 2004.- 3 مج؛ 27 سم.- أطروحة (دكتوراه) جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

الملاحظة الرابعة:

أن الأشكال الاتصالية المعيارية الوطنية والأجنبية، أصبحت عنصراً أساسياً في برمجيات النظم المتكاملة المحسبة للمكتبات التي تقدمها الشركات المصممة لها، كما يتوافر فيها برامج تحويل بين الأشكال، وبطبيعة الحال فهي تخلو من وجود شكل اتصالي معياري مصري أو عربي.

الملاحظة الخامسة:

على الرغم من الوعي بأهمية وجود شكل اتصالي معياري وطني في مصر منذ السبعينيات، ممثلاً فيما طرحه الأستاذ الدكتور سعد محمد الهجرسي من إشارة إلى أهمية الشكل الاتصالي ، فإن ترجمة الوعي إلى قرار مهني لم ير النور إلا من خلا ل قرار مجلس إدارة الجمعية المصرية للمعلومات والمكتبات والأرشيف بشأن تقرير مجموعة من النقاط المهمة في سبيل إعداد "فما مصر: EGMARC" . وقد صدر هذا التقرير في إجتماع المجلس بتاريخ 7 فبراير سنة 1999 ولم يتحول إلي خطوات عملية للتنفيذ بعد.

لهذا برزت حاجة ماسة لدراسة كيف يمكن إصدار شكل اتصالي وطني، وما الخطوات التي ينبغي اتباعها لإنشائه، وبالتالي فهذه الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

* ما هي الخصائص المعيارية المميزة للشكل الاتصالي المعياري؟
* ما درجة المعيارية التي تميز الأشكال المستخدمة في المكتبات المصرية (عينة الدراسة الحالية)؟
* كيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في إنشاء شكل اتصالي وطني؟
* ما هي الاستراتيجيات المقترحة عند التخطيط لإنشاء شكل اتصالي وطني مصري؟

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها تقدم المساعدة لمن يفكرون في إعداد هذا الشكل لاتخاذ القرار العلمي السليم، كما ترجع أهميتها إلى:

1. وجود الشكل نفسه باعتباره يحقق نوعاً من التعاون "واقتسام المصادر: Resource Sharing" بين المكتبات، ومراكز المعلومات المحسبة.
2. رفع مستوى الأداء في المكتبات ومراكز المعلومات المحسبة على المستوى الوطني. وهو يعد إسهاماً فعالاً في تحقيق نوع من المعيارية، فضلاً عن إتاحة الفرصة للاستغلال

الأمثل للموارد من خلال التعامل مع تسجيلات من مصادر مختلفة، وبالطبع سيؤدي ذلك إلي الحد من التكاليف.

3. زيادة إمكانيات التبادل الدولي، والاستفادة من المجتمع المكتبي العالمي.

أهداف الدراسة

1. تهدف الدراسة إلي التعرف الدقيق على أبرز "أشكال الاتصال المعيارية على المستوى القومي والعالمي"، وذلك بتحديد أهميتها وطبيعة وجوانب استخداماتها، وتطور هذه الاستخدامات، والملامح المميزة لها والفارقة بين كل منها.

2. تحليل الأشكال المنتشرة على المستوى الوطني كما تعكسه النظم المستخدمة في المكتبات، ومراكز المعلومات المصرية (عينة الدراسة) بهدف تحديد الفروق المميزة لكل منها، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف، وماهية المتطلبات الأساسية لكل منها.

3. تحديد المتطلبات والاحتياجات الأساسية من أجل التخطيط لإنشاء شكل اتصالي وطني، يحقق أعلى درجة من الكفاءة بالنسبة للأشكال الوطنية الخارجية الأخرى من جهة، وبالنسبة للأشكال المستخدمة حالياً في المكتبات المصرية (عينة الدراسة) من جهة أخرى.

حدود الدراسة:

ركزت الدراسة على أشكال الاتصال أساساً، وليس على الأشكال الداخلية؛ وذلك لأن الهدف الأساسي هو الخروج بمؤشرات لإنشاء شكل اتصالي وطني، مع التوسع في هذا الشكل بما يشمل الأشكال المستخدمة في المكتبات المصرية (عينة الدراسة).

واشتملت الدراسة على تحليل لأبرز أشكال الاتصال الدولية، وشبه الدولية، والقومية العربية منها والأجنبية، والتي بلغت ست أشكال اتصالية تم تحديدها علي النحو التالي:

1. علي المستوى الوطني:

* شكل فما للمملكة المتحدة: UKMARC.
* شكل فما لجنوب أفريقيا: SAMARC.
* الشكل (التركيبة) الأردني.

2. على المستوى شبه الدولي:

* شكل فما 21: MARC 21.

3. على المستوى الدولي:

* المعيار الدولي، (ISO2709).

* شكل الفهرسة المقروءة آلياً العالمي "UNIMARC".

* شكل الاتصال العام (CCF).

- تم استبعاد الأشكال التي تعني بشكل وعائي في جهة واحدة فقط مثل: الشكل الخاص بالنظام الدولي لبيانات (معلومات) الدوريات.

- كما تم استبعاد الأشكال التي تعني بنوع معين من مرافق المعلومات، أو خدمة معينة من خدمات المعلومات مثل: الموجز المرجعي لليونيسست.

- اقتصرت الدراسة على معالجة البيانات الببليوجرافية، وبيانات الاقتناء، مع استبعاد ما يختص ببيانات الحقائق، وبيانات التصنيف، والبيانات الاستنادية.

- وتمت متابعة التحديثات على الأشكال عينة الدراسة، حتى يونيو 2003.

*** أما عن الأشكال المطبقة في المكتبات المصرية التي اتخذت عينة للدراسة:**

فقد قامت الباحثة بتجميع البيانات الخاصة بالأشكال المتاحة على المستوى الوطني من واقع نظم المعلومات المستخدمة في عدد من المكتبات ومراكز المعلومات وقد تم اختيارها بناء على مجموعة من الشروط:

أ- وجود فهرس محسب، للمكتبة أو المركز على أن تكون البيانات قد تم تحسيبها منذ سنتين كحد أدنى.

ب- روعي في اختيار المكتبات عينة الدراسة التنوع في الأنظمة الآلية المستخدمة وذلك للتعرف على الشكل الذي أنشئت هذه الأنظمة على أساسه.

ج- روعي أيضاً تنوع المكتبات عينة الدراسة حتى أصبحت تمثل المكتبات الأكاديمية، والقومية، والمتخصصة، والعامة، مع استبعاد المكتبات المدرسية.

د- روعي كذلك التنوع في طبيعة الأوعية التي يتم معالجتها في المكتبات عينة الدراسة.

هـ- تضم العينة مكتبتين لهما النظام الآلي نفسه، وذلك عند استشعار أن هناك اختلافاً في الشكل الخاص بالنظام المطبق في كل مكتبة بما يتفق واحتياجات المكتبة.

وبناء على هذه الشروط فقد اشتملت عينة الدراسة من المكتبات المحسبة المصرية على المكتبات التالية:

* دار الكتب القومية.
* مكتبة القاهرة الكبرى.
* مكتبة مبارك العامة.
* مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
* المكتبة القومية الزراعية.
* المكتبة الرئيسة لشركة المقاولون العرب.
* مكتبة مكتب براءات الاختراع.
* مكتبة مؤسسة الأهرام للبحث العلمي.
* مكتبة الشبكة القومية للمعلومات.
* مكتبة المجلس العربي للطفولة والتنمية.
* مكتبة الإسكندرية.

المنهج المستخدم

جمعت الدراسة بين منهج البحث الميداني، والمنهج التحليلي المقارن بما يخدم دراسة مجتمع البحث، ولتحقيق ذلك فلقد مرت الدراسة بعدد من المراحل عددها ثلاث، وهي:

1. مرحلة القراءة والاستيعاب في أدب الموضوع:

حرصت الباحثة على متابعة أبرز أنماط الإنتاج الفكري عن أشكال الاتصال بعامة، وأشكال الاتصال الممثلة بعينة الدراسة على وجه التحديد، سواء باللغة العربية أم باللغات الأجنبية الأخرى، هذا بالإضافة إلى حرصها على الحصول على الأدلة والموجزات الإرشادية التي تعد عنصراً أساسياً في هذه الدراسة.

2. مرحلة تطبيق المنهج العلمي التحليل المقارن:

وتتمثل هذه المرحلة فيما قامت به الباحثة من الحرص على الحصول على أحدث النسخ الكاملة من أشكال الاتصال الدولية والقومية (عينة الدراسة) سواء بشرائها أو عبر الإنترنت، أو الحصول على نسخة مطبوعة لنسخ مصورة على الميكروفيش، ومتابعة مايطرأ عليها من تحديثات عبر شبكة الإنترنت، وبسؤال القائمين عليها.

واشتملت مرحلة الدراسة التحليلية المقارنة، على "قائمة مراجعة بالعناصر الأساسية للمقارنة بين أشكال الاتصال البيليوجرافية المحسبة" أعدتها الباحثة لإتمام التحليل والمقارنة كماهو موضح في الملحق رقم (1) بالجزء الثاني من الدراسة.

3. مرحلة تطبيق منهج البحث الميداني:

قامت الباحثة بتجميع البيانات الخاصة بالأشكال المتاحة على المستوى الوطني من واقع نظم المعلومات المستخدمة في عدد من المكتبات ومراكز المعلومات المحسبة (عينة الدراسة). وقد تمت متابعة التحديثات والتغيرات التي طرأت على هذه العينة خلال الفترة من أواخر 1998 حتى أواخر 2002. وقد أعدت الباحثة "قائمة مراجعة لجمع البيانات عن الأشكال في المكتبات (عينة الدراسة)" كما هو موضح في الملحق رقم (2) بالجزء الثاني من الدراسة، وذلك للخروج بإجابات دقيقة للأسئلة الآتية:

* هل تحققت المعيارية في بناء أي من هذه الأشكال؟
* هل يحقق الشكل الاحتياجات الحقيقية للنظام؟
* هل هناك إمكانية لتحقيق نوع من تبادل التسجيلات فيما بين الأشكال المحلية/ الداخلية وكذلك بينها وبين الشكل الاتصالي الوطني الذي ستقترحه الدراسة؟

احتوت الدراسة على خمسة فصول

* الفصل الأول: النشأة والتطور لأشكال الاتصال البيليوجرافية المحسبة

يلقي هذا الفصل الضوء على الملامح العامة المميزة لأشكال الاتصال للبيانات البيليوجرافية المحسبة موضحاً أبرز الأنواع المميزة لها، مع توضيح أبرز المعايير البنائية المصاحبة الثلاث واللاتي تعد الأساس لأشكال الاتصال الدولية، وشبه الدولية، القومية عينة الدراسة. ومن المهم التأكيد أن هذا الفصل يوضح الفروق المميزة بين "الفهرسة المقروءة آليا "MARC" وبين "MARC Format" فكلاهما وجهان لعملة واحدة.

*** الفصل الثاني: الخصائص العامة لأشكال الاتصال المعيارية**

يتناول هذا الفصل دراسة أشكال الاتصال محل الدراسة، وذلك في إطار عشرة عناصر أساسية، ويمكن تلخيصها في النقاط الرئيسية التالية: الهوية الحالية، الجهة المسئولة وأسلوب التحديث والإدارة، الهدف الأساسي وأبرز الاستخدامات، معيارية الشكل، الوعاء الذي يصدر فيه، خصائص مجموعة التمثيلات، الهجائيات المستخدمة، القوائم المعيارية المستخدمة للبيانات المقننة، قواعد الفهرسة المطبقة، الدليل التعليمي.

*** الفصل الثالث: الرؤية التطبيقية لأشكال الاتصال**

يتناول هذا الفصل برؤية تطبيقية موحدة أشكال الاتصال الستة عينة الدراسة متناولاً في البداية التغطية لأوعية المعلومات، ثم التكوين البنائي لكل شكل من الفاتح والدليل وحقول البيانات الثابتة وحقول البيانات المتغيرة. وأخيراً تحديد أوجه الاتفاق والتفاوت بين هذه الاشكال من محتويات الوصف الببليوجرافي وترتيب تلك المحتويات.

*** الفصل الرابع: أشكال الفهرسة المقروءة آلياً في المكتبات المصرية**

يتناول هذا الفصل أشكال الفهرسة المقروءة آلياً في المكتبات المصرية مقسماً إياها على أساس المعيارية للشكل المستخدم في كل منها.

*** الفصل الخامس: التخطيط لإنشاء شكل اتصالي معياري وطني للبيانات الببليوجرافية المحسبة**

وقد خصص هذا الفصل الأخير لوضع استراتيجيات الملامح المقترحة عند التفكير في التخطيط لإنشاء شكل اتصالي معياري وطني للبيانات الببليوجرافية ومتطلبات تطبيقه، وذلك من خلال التناول لنقاط أساسية متمثلة في:

1. الوعي بأهمية وجود شكل اتصال وطني.
2. الملامح الرئيسية للشكل الاتصالي الوطني.
3. أبرز التجارب الوطنية لإنشاء شكل اتصال معياري.
4. استراتيجيات التخطيط لإنشاء شكل اتصالي وطني ومتطلبات تطبيقها.

• النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج المرتبطة بالدراسة التحليلية المقارنة لأشكال الاتصال عينة الدراسة

1. أظهرت نتائج الدراسة التحليلية المقارنة لأشكال الاتصال عينة الدراسة تميز وتفوق شكل الفهرسة المقروءة آلياً (MARC 21) من حيث: اتجاهات التحديث، وقوة و كفأة الجهات التي يخول إليها مسئولية التعديل والحفظ وكذلك من حيث حجم التغطية لأوعية المعلومات.

2. على الرغم من اتفاق جميع أشكال الاتصال عينة الدراسة في أنها من حيث البنية المعيارية تتفق مع المعيار الدولي لتبادل المعلومات "مدت 2709: ISO 2709" الذي تطور عن المعيار القومي الأمريكي Z39.2 الصادر عن "المعهد القومي الأمريكي للمعايير" وهذان المعياران هما الأساس للمعايير البنائية المصاحبة، ويضاف اليها المعيار القومي البريطاني، إلا أن شكل "فما 21: MARC 21" برز بكونه أكمل الأشكال من حيث بنية الفاتح حيث استخدم كافة مواقع التمثيلات المخصصة لتمييز الشكل وجعله يلبي كافة المتطلبات وذلك للارتقاء به من كونه شبه دولي إلى المستوى الدولي.

3. تبين من الدراسة التحليلية التي تمت على أشكال الاتصال محل الدراسة أن شكل "MARC 21" هو الأفضل مقارنة بباقي أشكال الاتصال سواء الدولية أو القومية بما يتوافر به من توظيفات الوصف الأساسية، التي تتميز بالشمولية والتفصيل، وخاصة في معالجة الحقول الخاصة بعنصر المدخل والمداخل الإضافية وتسجيل أرقام الطلب، فضلاً عن التفصيل في تمثيل كافة أنواع التبصرات.

4. ارتبط شكل "MARC 21" للبيانات البيليوجرافية، بأربعة من أشكال الاتصال المعيارية الأخرى لبيانات الاستناد، ولبيانات الاقتناء، ولبيانات التصنيف، ولبيانات المجتمع.

5. تتميز كافة أشكال الاتصال محل الدراسة باستخدام خاصية الربط مع اختلاف الطرق المتبعة في كل هذه الأشكال في مستوى التطبيق لهذه الخاصية من حيث البساطة والشمول والدقة التي تحددها الجهات البيليوجرافية المستخدمة لأي من هذه الأشكال حسب احتياجاتها، ولكن تميز شكل فما 21 بتنوع وسائل الربط المستخدمة ما بين مداخل حقول الربط فضلاً عن تخصيص تقنيتين للحقول الفرعية لأغراض الربط أحداهما تقنية خاصة، وتقنية أخرى عامة.

6. حقق شكل فما 21 الأفضلية بنسة 100%، في توافر وسائل للتـذكر والتي تعد من الملامح المميزة لهذا الشكل.
7. تميزت كافة أشكال الاتصال مـحل الدراسة بتوفير قوائم معيارية لتـمثيل البيانات المقننة المرتبطة باللغات، والمناطق الجغرافية، والأقطار، ودور المؤلف.. الخ ويتم ذلك بصورة معيارية.
8. تميز كل من شكل "MARC 21" وشكل "UNIMARC" باستخدام مجموعة تمثيلات UNICODE التي تقدم إمكانية لإتاحة البيانات البيليوجـرافية بكافة اللغات والهجائيات الحية.

ثانياً: النتائج المرتبطة بالمكتبات عينة الدراسة التطبيقية:

1. مع استخدام نظام VIRTUA في مكتبة الإسكندرية والمكتبة القومية الزراعية يلاحظ أن هناك اختلافات في التطبيق باختلاف طبيعة المقتنيات، والتوجهات التي تسعى كل مكتبة لتحقيقها بناء على مجتمع المستفيدين وحجم الخدمة المطلوبة منها.
2. على الرغم من تبني مكتـبة مـبارك العامـة لنظام آلي معـياري، يتصف بـالاتساع عن المتطلبـات الأساسـية للمكتـبة، فـإن المكتبـة تسخـر النظام وشكله المعيـاري في تلبـية احتياجاتها بنجاح مع الاطمئنان للتغييرات التي يمكن أن تظهر في المستقبل.
3. مازالت دار الكتب والوثائق القومـية تعاني من التخبط وعدم الاسـتقرار في تبني نظام آلي معياري صالح للتطبيق في الوقت الحالي وفي المستقبل القريب. فقد باتت الدار منذ عهد مضى وهي تعـاني من الآثار السلبية الناتجة عن سرعة اتخـاذ القرار وعدم الالتزام بإعداد دراسات الجـدوى الدقيقة اللازمة قـبل البدء في التطبيق لأي مشـروع آلي. فقد اعتادت تطبيق آلي لفترة معينة ثم تكتشف عدم ملائمة هذا النظام، فتتجه فوراً إلى نظام آخر وتبدأ سلسلة أخرى من التخبط.
4. مع تشـابه كل من مكتبـة الأهرام للبحث العلمي ومـكتبة المـقاولون العـرب الرئيسـية ومكتب براءات الاختراع في أن كل منهـا يتبنى نظاماً يعتمد على أشكال غيـر معيارية، ويلاحظ اختلاف في طبيعة الجهات المنشئة للنظام، التي تتولى التحديث للنظام والشكل التابع له. وانعكسـت نتيـجة ذلك على جدية التطبيق ونجاحاً في كـل من الجهات المشار إليها حيث برز توجه مباشر لتـحقيق أهداف مكتبة الأهرام للبحث العلمي بصرف النظر عن التوصيفات المعيارية، في حين كانت النتيجة في مكتبة المقاولون العرب تردد وتأجيل

وخلط. أما مكتب براءات الاختراع فهو يحقق نجاحاً ملحوظاً في التطبيق للدعم والتوجيه المقدم من جانب المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

5. مع الجهد الذي تبذله الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجيا وإدارتها لتطوير مستوى الخدمات المقدمة لمستفيدها، ولكن يبقى التساؤل ما هو موقف الشبكة عند وجود شكل اتصالي معياري وطني، هل سيكون من السهل إعداد برامج تحويل من أشكال الفهرسة الآلية المطبقة في الشبكة إلى الشكل الاتصالي الوطني والعكس صحيح حتى تتحقق الاستفادة المرجوة.

6. تطبق مكتبة القاهرة الكبرى نظاماً آلياً يلبي الاحتياجات الفعلية المحلية للمكتبة. ولكن هذا النظام لايعطي للمكتبة أيه فرصة للتفكير في الدخول في مشروعات تعاونية للفهرسة الآلية على المستوى العالمي. وخاصة أن برامج التحويل التي ربما تعد لتحقيق ذلك ستتكلف الكثير فضلاً عن صعوبة تحقيقها.

7. لاتجد مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مبرراً لتحديث نظامها الآلي حيث أنها تقوم بالعمل على أكمل وجه من جانبها. وربما ستبرر المشكلة عندما تكتشف المكتبة في المستقبل القريب أنه ليس بإمكانها الدخول في أي مشروع للفهرسة التعاونية.

ثالثاً: النتائج المرتبطة بمشكلات التخطيط لإنشاء شكل اتصالي وطني

1. ينبغي الاستفادة من تجارب الدول السابقة في حرصهم على تبني شكل اتصالي معياري مع ضرورة التعرف على سياستها وخطواتها في التحديث والتنقيح، والتعديل للشكل الاتصالي المتبنى من جانبهم، مع وضع اعتبار للاختلاف الواضح بشأن ثقافتها، ومشاكل كل من مجتمعاتنا.

2. تبين من الدراسة لوعي مجتمع المكتبات في مصر أهمية وجود شكل اتصالي معياري، وأن الوقت الراهن هو أنسب وقت لاتخاذ خطوات فعلية للاتفاق على شكل اتصالي معياري لأغراض الفهرسة المقروءة آلياً، ولتيسير الدخول في مشروعات للفهرسة المنقولة.

التوصيات

لقد تبنت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي بعد المقارنة والتحليل الفكرة التي تدعو إلى التبني الكامل لأحد أشكال الاتصال الدولية أو شبه الدولية التي اختبرت جودة تطبيقها في دول أخرى. **ولتحقيق هذا الاقتراح ينبغي المضي قدماً في تحقيق الآتي:**

أولاً - أن يبادر مجلس إدارة الجهة المصرية للمكتبات والمعلومات المهتمة بإنشاء شكل اتصالي مصري باتخاذ القرار اللازم بضرورة التبني لشكل "MARC 21" كشكل اتصالي قومي.

ثانياً- اتفاق جهة حكومية متمثلة في دار الكتب القومية، أو جهة أهلية متمثلة في الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات أو كلاهما متضامنين، مع مكتب خدمات وتطوير شكل فما 21 بالولايات المتحدة الأمريكية على السماح بإصدار تعريب كامل لأحدث طبعات "شكل MARC21"، وإتاحته على صفحة العنكبوتية الخاصة بدار الكتب القومية لخدمة المجتمع العربي كافة.

ثالثاً- أن يتم إعداد لجان فنية وإدارية مسئولة عن الإدارة والحفظ للشكل ومتابعة مايجد عليه من تحديثات تحت مظلة الجهة المصرية للمكتبات والمعلومات، التي تنجح في اتخاذ قرار لإنشاء الشكل الاتصالي المصري ومقرها القاهرة.
وسيقع على عاتق هذه الجهة مايلي:

1. مسئولية الاتصال المباشر مع مكتبة الكونجرس لخدمات وتطوير شكل MARC21 للحصول على التحديثات التي تتم على الشكل.
2. توفير إمكانية الحصول على الاستشارات الفنية اللازمة من مكتب مكتبة الكونجرس وذلك لتلبية احتياجات المفهرسين ومصممي الأنظمة الآلية.
3. البدأ في التفكير في الكيفية التي سيتم بها تصميم نظام آلي بما يتوافق مع الإصدارة المعربة من شكل MARC21. ومحاولة تحديد المتخصصين في مجال المكتبات والحاسبات لتحقيق هذا الهدف.

رابعاً- أن تستعد دار الكتب القومية باعتبارها المكتبة الوطنية لجمهورية مصر العربية بأن تكون هي جهة التطبيق الأساسية للشكل القومي، وذلك نظراً لأنها تتمتع بحق الإيداع القانوني لكل ماينشر داخل مصر، وكل ماينشره المصريون خارج مصر، وكل ما ينشر عن مصر. ويكون ذلك بتوفير أنظمة آلية بمقدروها التفاعل أو التوافق مع هذا الشكل الاتصالي القومي الجديد.

خامساً- ضرورة اعتبار هذا المشروع بمثابة مشروع قومي له حقه من الاهتمام والرعاية على المستوى القومي.

سادســاً- ضرورة إعداد دراسة جدوى بشأن تحديد حجم الميزانية المتوقعة وسبل إنفاقها.

ســـابعاً- أن تخصص وزارة الثقافة و/ أو وزارة الاتصالات شريحة من ميزانية الدول لتنفيذ هذا المشروع باعتباره مشروعاً قومياً. وبالإمكان أن يكون هناك نوع من المساهمة المادية من جانب مراكز المعلومات والناشرين لتنفيذ هذا المشروع القومي.

ثامنـــاً- أن تتولى دار الكتب القومية مسئولية الفهرسة الأصيلة للإنتاج الفكري العربي مستخدمة الأدوات الفنية الملائمة لذلك، وهي بذلك ستكون المصدر الرسمي والأساسي لتصدير التسجيلات الآلية للإنتاج الفكري العربي بتبنيها للشكل الاتصالي المقترح. وستكون أمام الدار بتطبيقها لهذا الشكل الاتصالي القومي فرصة لاستيراد تسجيلات الفهرسة للإنتاج الفكري الأجنبي وذلك بالدخول في مشروعات الفهرسة التعاونية وقد يساعد ذلك على المدى البعيد في تخفيض تكلفة الفهرسة الأصلية.

تاســعاً- أن تبدأ المكتبات ومراكز المعلومات المصرية في التفكير في حجم الاستفادة الممكنة من هذا الشكل الاتصالي المعياري القومي المتوقع تطبيقه، وذلك لتيسير عملية الاستيراد والتصدير المباشر لتسجيلات الفهرسة الآلية. وربما سيكون من الأيسر لتحقيق هذا الهدف البدء في تجهيز برنامج تحويل لنقل البيانات من الشكل المتاح بأنظمة المكتبات الحالية إلى الشكل الاتصالي القومي، وكذلك إعداد برنامج تحويل من شكل الاتصال القومي إلى الشكل الداخلي.

عاشـــراً- الاهتمام بقيام شبكة تعاونية لعمليات الفهرسة والتصنيف فيما بين المكتبات ومراكز المعلومات المصرية المحسبة بعضها البعض، وفيما بينها وبين دار الكتب القومية وذلك بهدف المساعدة في تطبيق الفهرسة التعاونية. مع ضرورة توفير قوائم رؤوس موضوعات، وقوائم للضبط الاستنادي متاحة إلكترونياً على "أقراص مدمجة".

حادي عشر- بذل مزيد من الجهد من أجل توفير أدوات العمل الفنية والقوائم المعيارية للبيانات المقننة، وذلك فضلاً عن توحيد استخدامها فيما بين المكتبات ومراكز المعلومات المحسبة المصرية والمشتركة في المشروع.

ثاني عشر- الاهتمام بتقدير عامل التكلفة المادية والبشرية عند تطبيقه، وهي التكلفة التي تتطلب دراسة علمية مستقبلية يتولاها المتخصصون في التحسيب بمعاونة الببليوجرافيين.

ثالث عشر- اتخاذ الترتيبات اللازمة للبدء في عقد الدورات التدريبية للتعرف على الشكل الاتصالي القومي الجديد، ويتطلب ذلك التعرف على بنية التسجيلة وتسميات المحتوى من الحقول والحقول الفرعية والمؤشرات وقواعد استخدامها والمحتوى.

رابع عشر- ضرورة توفير دليل إرشادي عربي لشكل "MARC21" وذلك بهدف مساعدة المفهرسين فضلاً عن توحيد عملية الفهرسة والإدخال الآلي فيما بين المكتبات ومراكز المعلومات المشتركة.

وفي ضوء هذه التوصيات، يقترح على المكتبات المطبقة لأنظمة مدعمة بأحد أشكال الاتصال المعيارية أو المخطط لها تبني أنظمة معيارية، مراعاة مايلي:

1. ضرورة ألا تنسى المكتبة دورها الأساسي في أن يكون لهاحظ من الفهرسة الأصيلة للأوعية المقتناة، وخاصة عند الفهرسة الآلية للإنتاج الفكري العربي الذي يمتلك الكثير من الملامح المميزة، التي يدركها المفهرس العربي أكثر من غيره، وأن تقتصر الفهرسة المنقولة/ المطبوعة للتسجيلات الببليوجرافية الممثلة للإنتاج الفكري الأجنبي.
2. أن استيراد نظام معياري واسع أفضل من استيراد نظام ضيق يلبي الاحتياجات الحالية للمكتبة فقط دون النظر إلى الاحتياجات المستقبلية. كما أن تحقيق إمكانية الفهرسة المقروءة آلياً للمقتنيات وفقاً لشكل اتصالي معياري، يتيح إمكانية الاستفادة من خدمات الفهرسة المنقولة أو المطبوعة.
3. اهتمام المكتبات المطبقة لأنظمة معيارية بضرورة تخصيص دورات تدريبية لأخصائي الفهرسة بها إلى الخارج لمشاهدة التطبيقات الفعلية لهذه الأنظمة المعيارية في الجهات المستخدمة لها، ومن الممكن اتخاذ المكتبة القومية الزراعية مثالاً يحتذى به.
4. ينبغي أن يبرز دور دار الكتب والوثائق القومية باعتبارها المكتبة الوطنية وهي الواجهة الرسمية للمكتبات في مصر، فينبغي أن تكون هي مصدر لفهرسة الإنتاج الفكري

العـربي، وعرضـه عل شكل اتصـالي معـيـاري، يجعل هناك إمكـانية للاطلاع عليـه والاستفـادة منه من جانب قواعد البـيانات البيليوجـرافية الأجنبيـة، ويعطي للدار أيضاً إمكانية للاسـتفادة من هذه القـواعد البيليوجـرافية العـالمية في فهرسـة الإنتاج الفكري الأجنبي. وهناك نقطة أخرى وهي أن هذه الخطوة إذاما تمت فستكون حافزاً قوياً يشجع المكتبات المصـرية بكافة قطاعاتها على ضـرورة تغيير أنظمـتها للاستفـادة مما تقدمه دار الكتب من تسجيـلات فهرسة معيارية للإنتـاج الفكري العربي والأجنبي، وذلك بالطبع سيكون له عائد اقتصادي ملحوظ يستفاد منه طرفي المشروع.

In the meantime, there is a need for more evaluation research of digital reference service at academic libraries in order to form the basis of performance measurements and quality standards. This might include evaluation of the management of the service, and the impact of the service on its users, and user satisfaction in terms of the quality and quantity of provided service.

References

Bushallow- Wilbur, L., De Vinney, & Whitcomb, F. (1996). Electronic mail reference service: A study at the State University of New York, Buffalo. Reference Quarterly, 35, 359-363.

Bertot, J., McClure, C., & Ryan, J. (2001). Statistics and performance measures for public library networked services. Chicago: American Library Association

Boyer, J. (2001). Virtual reference at North Carolina State: The first one hundred days. Information Technology & Libraries, 20, 122-128.

Bristow, A., & Buechley, M. (1995). Academic reference service over E-mail: an update. Experience of Indiana University. College & Research Libraries News, (7), 459-462.

Goetsch, L. (1999). Electronic Reference Service. (1 ed.). Association of Research Libraries.

Howard, E., & Jankowski, T. (1986). Reference services via electronic mail. Bulletin of the Medical Library Association, 74, 41-44.

Janes, J., Carter, D., & Memmott, P. (1999). Digital reference services in academic libraries. Reference &User Services Quarterly, 39(2), 145-150.

McClure, C., Sprehe, j.T., & Eschenfelder, K.(2000). Performance measures for agency websites: Final Report. Retrieved December 12, 2002, from http://fedbbs. access.gpo.gov/library/view/file/?lib=MEASURES& file=measures. pdf

McGeachin, R. (1999). Video conferencing and remote application sharing for distance reference service. Reference Librarian, 65, 51-60.

Smith, L., & Harris, L. (2001). Real- time virtual reference requires real -time virtual Paper presented at the 3rd Annual Virtual Reference Desk Conference, Orlando, FL.

Sloan, B. (1998). Electronic reference services: Some suggested guidelines. Reference&User Services Quarterly, 38(1), 77-81.

Stacy- Bates, Kristine. K. (2000). Ready- reference resources and E-mail reference on academic ARL Web sites. Reference&User Service Quarterly, 40(1), 61-73.

White, M. (2001). Diffusion of an innovation: Digital reference service in Carnegie foundation master's (comprehensive) academic institution libraries. Journal of Academic librarianship, 27(3), 173-187.

4) Describe the approaches the library will use to achieve objectives of the service, which are stated in the strategic plan. The content of these approaches will be based on the findings of the user analysis.

5) Address the marketing mix (product, price, place, and promotion) within these approaches in order to achieve the objectives of DRS. To accomplish this step, output of the user analysis should be precise. For example, User analysis can help in choosing the most effective promotional tool to reach the target group of the service.

6) Include a privacy policy and a statement regarding authorized users of the service at the service page.

7) Develop an evaluation plan for DRS. This plan should be applied on a regular basis, and should include multi- methods in order to obtain feedback and insight into strengths and weakness of the service. For example, using log analysis, focus groups, and user surveys can help the library in understanding who are the users of the service, to what extent it helped them, what they would like to get from the service, and how to improve the provision of the service.

8) Include previously asked factual questions in the FAQ section at the library home page in order to avoid replication of efforts on the part of user and provider.

Conclusion

The main goal of this study is to provide useful insight into the main characteristics of digital reference service at academic libraries in Florida. Evaluation of the services' websites and e-mail survey provide a picture regarding digital reference service at 31 academic libraries. It would appear from the findings of this study that there are positive indicators in the provision of DRS at these libraries such as the Prominence of the service at the majority of libraries' main homepage. However, there are indicators of some problems such as lack of evaluation and privacy policy. Obviously there is a need for developing in depth measurements of DRS at academic libraries in Florida. These measurements can include the extent to which the objectives of these services are met (effectiveness measurement) and whether these services have improved the quality of the user's life (Impact measurement) or not (Bertot & McClure, 2000).

it, or decrease users of services because there is no assurance for their privacy.

In addition, the lack of stating the response time on the service page, which only 64.5% of the libraries do, can decrease the usage of such a service, especially if users need to know how soon they can get the answer.

In terms of submission methods, results indicate that majorities of academic libraries in Florida have a detailed web form, and only 25.8% of them have a simple form. The detailed form can help reference librarians in understanding the users' background and his/her expectation of the answer. However, some fields in the detailed form are not necessary and can affect the usage of the service. For example, having the user's phone number and fax number as required fields can eliminate the user from using the services or encourage the user to enter fake numbers.

A main theme being considered is evaluation. The majority of examined libraries have not evaluated their DRS. The results indicate that only one out of 17 responding libraries has performed a formal evaluation for its DRS. As DRS is grows, evaluation will become even more necessarily for enhancing the provision of the service and understanding users needs. A few libraries mention that they are on their way to have a formal evaluation plan of DRS.

Recommendations for academic libraries

Based on the findings of the study, the following recommendations are suggested for academic libraries in general and for libraries in Florida in particular:

1) Develop a strategic plan for digital reference service to avoid the negative effects of unplanned implementation of DRS.

2) Conduct a feasibility study prior to the implementation of DRS in order to get information regarding expected users, expected resources to be used, and staffing the service.

3) Conduct user analysis before implementing the service in order to understand users' needs and their expectations from the service. This also can help the library in determining the appropriate number of staff to work with digital reference service.

evaluation helps in identifying trends in the evaluated service, justifying its existence, and determining the extent to which the service add value to the library as an institution (McClure, Sprehe, & Eschenfelder, 2000). Different issues regarding evaluation of DRS should be considered during planning of the service (Sloan, 1998). Out of 17 libraries that responded to the survey, only one library formally evaluates its DRS. This library uses statistics on the number of received questions per month and the type of asked questions for its annual evaluation. On the other hand, a few libraries reported that even though they do not have formal evaluation of their services; they consider users feed back when it is applicable. In addition, they also use a statistical log of questions per semester for decision-making.

Discussion

According to the results of this study, slightly more than half of academic libraries in Florida have a digital reference service. These services have been in operation since 1994 at some libraries whereas other libraries only started it since 2001. Even though more than two- thirds of these libraries have a link from their main page to the services' page, academic libraries in Florida are not experiencing the usage they had expected. It would appear from the results that there is an important difference between the volume of received questions and the expected volume at the beginning of the service. A main factor could be the way of advertising the service. Although 77.4% of libraries have a link from their homepage to the services' page, it takes time to determine where the link is. Another possible explanation could be the lack of strategic planning for such a service. As mentioned in some examples, some libraries have implemented digital reference services without any intensive planning. This unplanned implementation of DRS can affect the future usage of these services and have a negative consequence on the libraries' desired outcome. For example, without conducting a community analysis, libraries will not be able to predict users' needs and their expectations of the service, which will lead to under utilization of the service and a mismatching of the needs of target users (desired outcome).

As the results show, only 64% of libraries have statements regarding who is authorized to use the service. In addition, only 14% of libraries have statements regarding the privacy of user information. The lack of these policies can either increase users of the service who are not supposed to use

As paraprofessionals might be involved in handling DRS at academic libraries, it is important to train them in some of the required skills such as those mentioned above.

Volume of questions and library expectations

In order to determine the strengths and the weaknesses of a new service, it is important to compare the library expectation of the usage of the service to the actual usage of the service. Two questions were asked about the volume of received questions per month, and the library expectation at the beginning of the service. In order to start a new service, it is important to have a written plan that includes different stages of implementing and marketing of the service. Having a strategic plan can help the library in achieving its goal of providing the service and reaching the desired outcome of the service.

There is an extreme diversity in the number of received questions per month among examined libraries. It ranges from 2 to 200 questions per month with a mean of 38.76 questions per month. On the other hand, only six libraries (35%) reported what they expectations were, in terms of volume of questions, at the beginning of the services. These expectations range from 10 to 100 questions per month with a mean of 45.38. These results might reflect that some of these libraries do not have a plan for implementing DRS and this implementation happened haphazardly or to follow blindly other libraries. Some of the librarians' responses confirmed this assumption. For example: "We didn't estimate how many- we just knew we had a lot of DL students and wanted better to meet their needs" .

"We didn't have any idea. We'd heard that most institutions weren't overwhelmed, so we didn't worry about the workload" .

At the same time, the results indicate important differences between library expectations and the current volume of received questions per month. Most of these libraries did not reach their expectation. Reasons for this might include, but not be limited to, the following: 1) Libraries have over estimated the usage of the services because of a lack of users' needs assessment, or 2) Lack of publicity as a promotional tool in the marketing plan.

Evaluation

It is important to have formal evaluation of the services on regular basis in order to enhance and increase the usage of the service. In addition,

that the library will consult with the user before referring his/her question to a specialist outside of the library.

Budget and Training

The two main topics covered in the survey were budget and training for digital reference services.

In terms of budget all 17 libraries that responded to this question, reported that they do not have a separate budget for the DRS. One reason for not having a separate budget for DRS could be its relation, as a subpart, to the traditional reference service. One librarian said:

"No, We don't distinguish between services offered on site and those offered electronically" .This statement reflects that some libraries do not distinguish between the budget for electronic services such as DRS and for traditional services like traditional reference service. This type of thought represents the lack of a management plan that guides the provision of a new service. Having a new digital service requires a separate budget to enhance the provision of the service to meet the users' needs. For example, a separate budget is needed for staff training and publicizing the service.

Another reason for not having a separate budget for DRS might be the newness of the services. The library would like to test the service first and then make a decision regarding the continuation of the service and whether it is reasonable to expand it or not.

As these services are still in their infancy, it is important to provide training for librarians. One part of training includes technical issues such as e-mail reference software. In addition, training might include written communication skills, a high level of online searching skills, and knowledge of accurate online resources (Smith & Harris, 2001). The study investigated if any library has special training for DRS or not and what do librarians think about this issue. Out of 17 libraries, only two libraries (11.8%) provide training. These two libraries reported that they provide minimal training for staff on how to use e-mail software. As in the case of budget, some librarians think that DRS does not require training sessions.

One librarian mentioned the following: "I think it is not necessary to have training for digital reference service" .

Policies

For the purpose of this study, policy of digital reference service has been divided into three categories. These categories are, policy regarding scope of questions, policy regarding users who are authorized to use the service, and users' privacy policy. In this context, the meaning of policy is flexible and includes any statement on the services' page regarding any of the three categories.

The majority of academic libraries in Florida (80.6%) have policies regarding the scope of appropriate questions for DRS, see table 2. Brief and factual questions are the most common, followed by questions that have statistical answers. In terms of policy regarding identified users of the service, results indicate that 64.5% of academic libraries have such a policy. Similar to the previous studies, the most common type of users who are permitted to use DRS are students, faculty, and staff of the academic institution providing the service. In the meantime, a few libraries indicate that they could help outside users if they have time and if their questions are related to some extent to the academic institution providing the service.

Table 2, Type of policies

Type of Policy	Frequency	Percent
Scope of Questions	25	80.6
Identified Users	20	64.5
Privacy policy	14	45.2

Although it is important to ensure users confidentiality and the privacy of their information, surprisingly less than half of academic libraries, 45.2%, have a privacy policy. In addition, most libraries with a privacy statement are community colleges that belong to a consortium with a uniform policy toward user privacy. In short, we can say that close to half of academic libraries in Florida has a privacy policy because most are participating in consortia that have a unified policy regarding the privacy of the user. Also, some of these libraries only stated that they are concerned with the privacy of users without referring to a specific procedure to ensure it. Among these libraries with a privacy policy, the most common privacy statement states

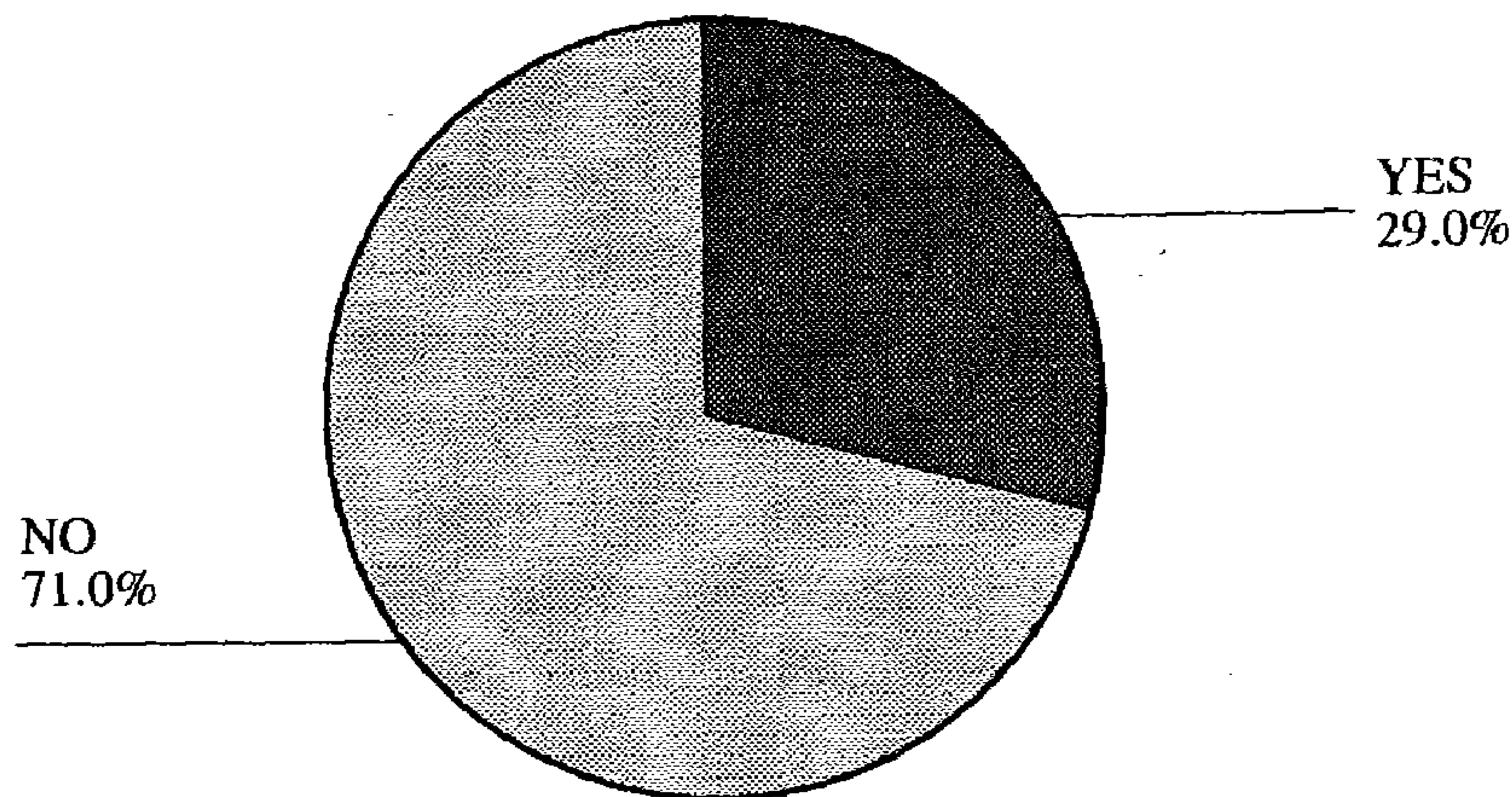


Figure 2, FAQ

These findings indicate that more than two- thirds of academic libraries in Florida do not refer their users to a FAQ. The majority of FAQ's answered procedural questions, such as library circulation and library contacts. Similar to previous studies, no library had factual reference questions in its FAQ.

Response Time

Although it is important to inform the user of the expected time to answer his/her question, only 20 out of 31 libraries (64.5%) mentioned their response time on the service's page. The mean stated response time is 31.20 hours.

Almost half of these libraries (48.4%) state that they will response within less than 24 hours. Twelve libraries state within a 48-hour turnaround time, and one library stat within 72 hours as its response time, see figure 3.

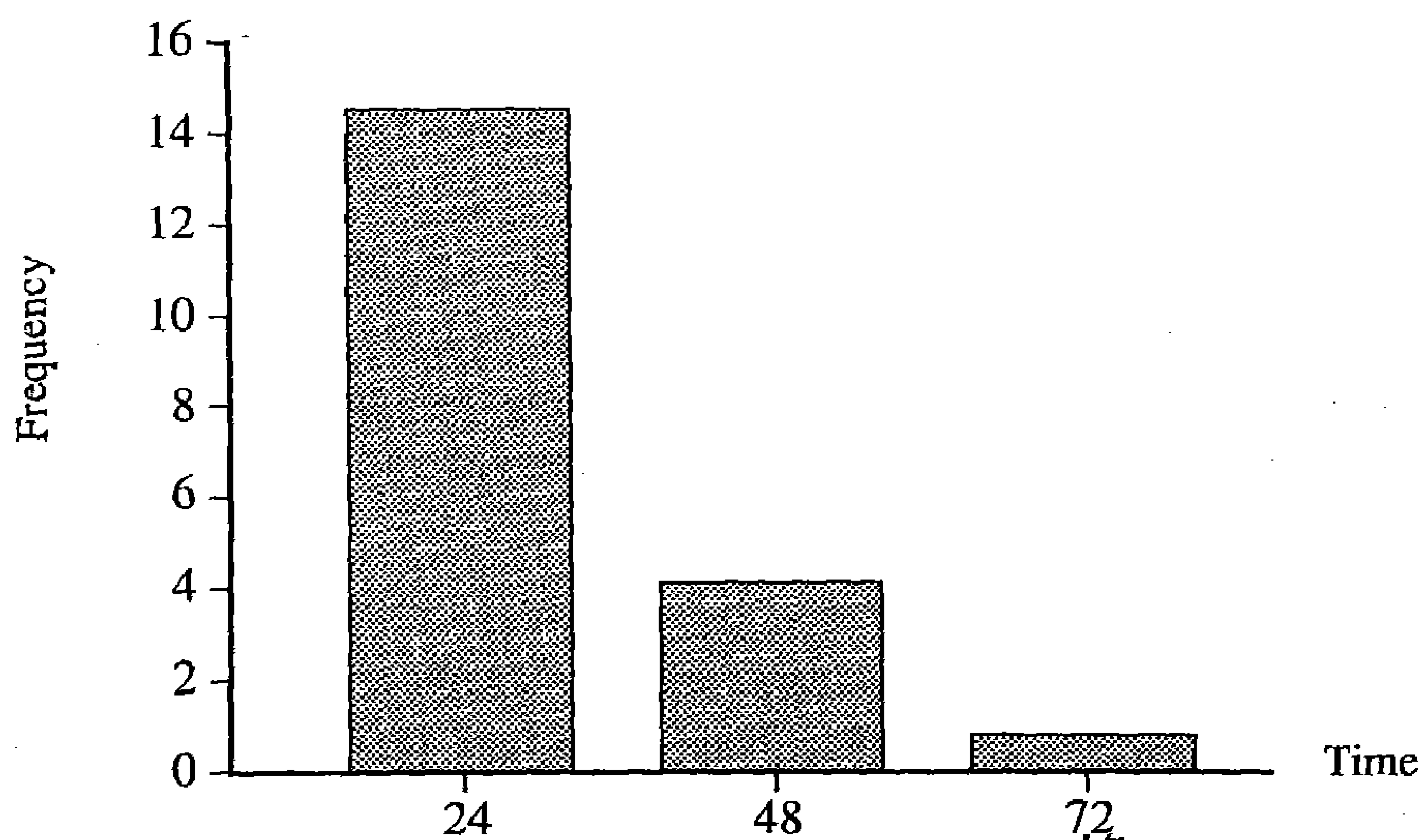


Figure 3, Response time

authentication, and e-mail. In addition to the simple web form fields, the detailed web form includes, but is not limited to, phone number, date of needed service, geographic area, fax number, and sources consulted. Results indicate that more than half of academic libraries in Florida (67.7%) use a detailed web form as a submission method for DRS. Three of these libraries also use e-mail with a detailed form. Two libraries have only e-mail as a submission method, and eight libraries have a simple web form. The most common field in the detailed form are phone number, followed by date by which answer is needed, see Table 1.

Table 1, Submission methods

Submission methods	Frequency	Percent
E-mail	5	16.1%
Simple Form	8	25.8%
Detailed Form	21	67.7%

These findings are in contrast to findings of previous studies that show e-mail as the most common submission methods. For example, Jans et al. (1999) found that more than half of examined libraries used a simple web form and only 7 out of total of 67 libraries used a detailed web form. The usage of web detailed form in two- thirds of examined libraries in this study could be one reason for minimal usage of digital services at academic libraries in Florida, as will be discussed later.

Frequently Asked Questions (FAQ)

One method used to help users meet their information needs without submitting a digital reference question is by providing a link to a Frequently Asked Questions (FAQ) page either at the library home page or at the DRS page. From the users' perspectives, it may provide an immediate answer to their

questions. From the librarians' perspectives, it helps librarians avoid having to answer repeated questions and allows them to focus on fulfilling new information needs. Out of 31 libraries, only 9, (29%) libraries had FAQ, see figure 2.

Florida comparing to others in their perception of DRS. Janes et al. (1999) found that 49% of examined libraries had a direct link from the library's home page. White (2001) found that only 42% of examined libraries had a link from the library's home page. This reflects that more than two third of academic libraries in Florida featured the DRS prominently.

In the meantime, it is important for the user that there be only a few steps are needed to submit his/her questions through the e-mail or the web form. Out of 31 libraries, 18 libraries (58.1%) had one click for the user to submit the question. Twelve libraries (38.7%)had two clicks, and only one library (3.2%)had four clicks, see Figure 1.

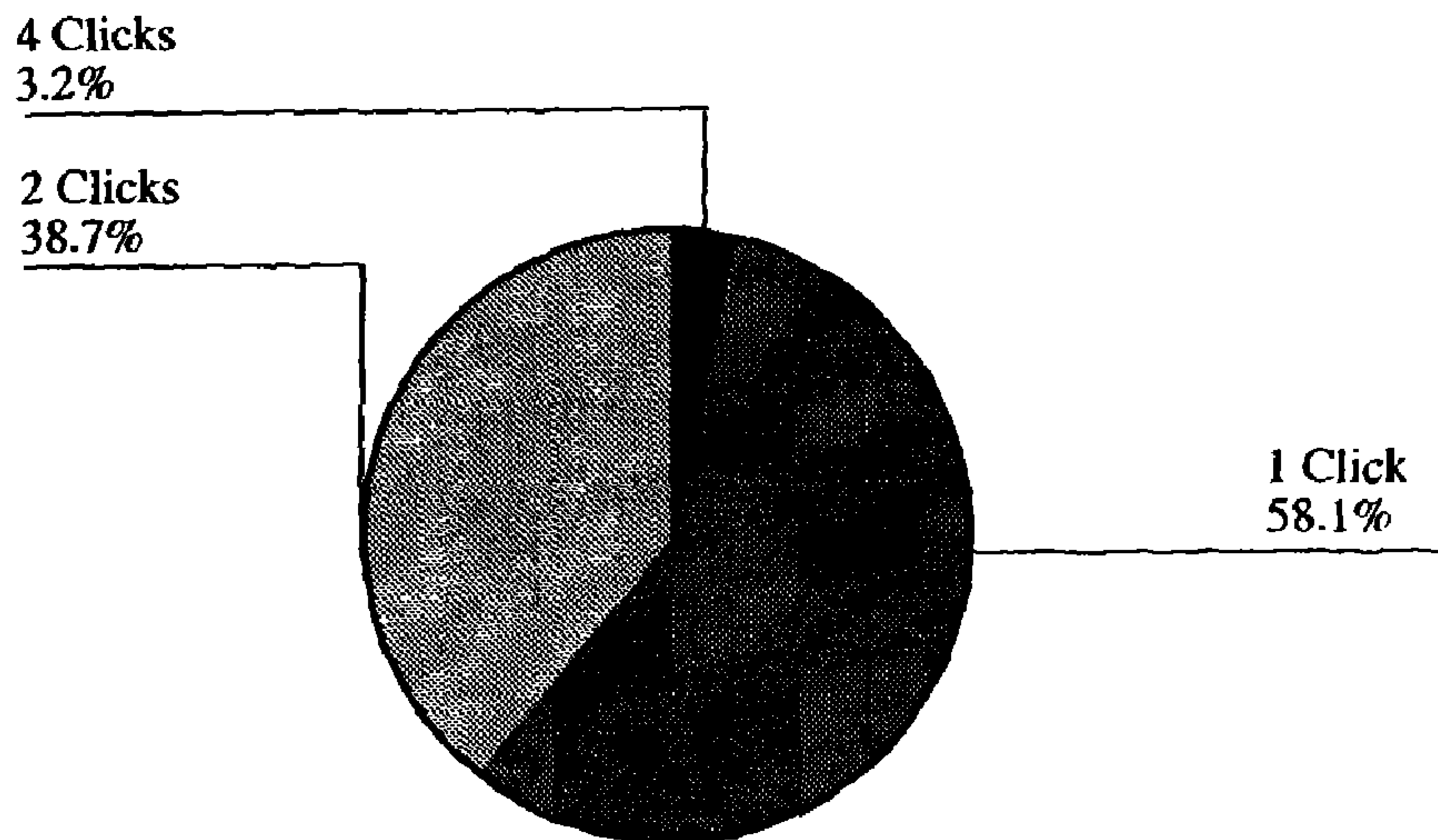


Figure 1, Number of Clicks

Overall, the mean of number of clicks is 1.48 . These findings mean that more than two- thirds of academic libraries in Florida are trying to make it simple for the user to submit his/her question. Also, this could mean that more than half of these libraries either have a low volume of questions and they are trying to increase the usage of DRS or they have an appropriate volume of questions and they are working to keep it at a high level.

Submission Methods

Janes et al. (1999) divided submission methods into three categories, e-mail, simple web form, and detailed web form. For the purpose of this study, simple web form includes the following: name, questions,

descriptive questions. The questionnaire was pre- tested via e-mail by two doctoral students at School of Information Studies at Florida State University, and one academic librarian at the same university. After making changes, the instrument was e-mailed to the reference desk at each examined library in order to acquire information regarding training, evaluation of DRS at each library.

Data was gathered from 31 websites .Concurrently, 31 questionnaires were e-mailed. After two follow up, seventeen questionnaires were received with a response rate of 55%.

To ensure the reliability of collected data and decrease any data entry error, library websites were examined for a second time.

Limitation of the study

The current study focuses on e-mail digital reference services at academic libraries in Florida. It is based on a comprehensive list of academic libraries with websites. The list includes main academic libraries and some of branch libraries in Florida. So that any of the branch academic libraries that are not included in the list are not examined in this study.

Results

The list of evaluation criteria was applied to the characteristics of Digital Reference Services at thirty-one academic libraries', out of fifty-nine academic libraries in Florida that have websites. The results of the examination of these websites are discussed, followed by general findings of the analysis of the e-mail survey.

Prominence of the Service

Prominence is an important characteristic of any digital service. This characteristic reflects the importance of the service to the institution and the extent to which the service is central to the mission of the library (White, 2001). The result of the evaluation indicates that 24 libraries, (77.4%) of examined libraries, have a direct link from their homepage to the DRS page.

Although there are some differences between this study and previous studies in terms of number and distributions of examined libraries, it is still beneficial to compare some of the results to see how academic libraries in

current study among others. However, there are some studies that compared very few libraries and described the experience of implementing DRS in an individual setting (e.g. Bushallow-Wilbur, De Vinney, & Whitcomb, 1996; Bristow & Buechdey, 1995; Boyer, 2001).

The literature on digital reference services revealed rapidly increasing in the provision of these services at academic libraries within the last five years. Most of the time, these services are provided by large academic institutions, which can facilitate this provision.

Methodology

The focus of this study is digital reference services at academic libraries within the state of Florida. This study borrowed Janes et al. (1999) definition of digital reference service in which they define it as" a mechanism by which people can submit their questions and have them answered by a library staff member through some electronic means (e-mail, chat, web forms, etc), not in person or over the phone"(P. 146). In order to obtain a comprehensive list of academic libraries in Florida that have DRS, the researcher conducts a search on the Internet and finds a list of 59 academic libraries in Florida with websites(*). To ensure the comprehensiveness of the list, the researcher conducted a second search on the Internet. The second search yields the same result.

The examination of 59 libraries revealed that 31(52.5%) of academic libraries in that list have a DRS. In order to answer the first research question regarding characteristics of the provided service; a simple evaluation form was developed. The evaluation criteria developed based on reviewing of the previous studies. This form, see Appendix 1, includes questions regarding linkage to the service from the library's main home page, submission methods, turnaround time, FAQ, privacy policy, policy of users, and policy of acceptable questions.

Meantime, in order to answer the rest of the research questions, a descriptive survey method was used to obtain information regarding administrative issues such as budget, training, evaluation of the service, and library expectations of the service. The instrument includes eleven

(*) This list is available at: http://sunsite.berkely.edu/libweb/Academic_FL.html.

Research questions

The current study is designed to answer the following questions:

1) What are the characteristics of digital reference services provided at academic libraries in Florida?

2) Do academic libraries in Florida have a separate budget and training for DRS?

3) Have academic libraries in Florida met their expectations, in terms of the volume of digital reference questions received?

4) Does a formal evaluation of DRS exist at these libraries? If so, how frequently does it apply and what methods are used?

Background

E-mail reference services have been used at academic libraries since the mid of 1980's for different purposes (Howard, & Jankowski, 1986). In order to facilitate the online reference session, academic libraries used more interactive methods such as instant messaging and video -conference (McGeachin, 1999).

A literature search yields a few large-scale studies that have examined digital reference services at academic libraries. A major study done by Janes, Carter, and Memott (1999), in which 150 academic library websites were examined to determine the characteristics of services, indicates that 44% of examined libraries provide DRS. The study revealed a correlation between the size of the institute and the provision of such a service. In contrast, Goetsch (1999) in her examination of 122 ARL libraries, found that 96% of these libraries provided DRS. In order to examine the diffusion of DRS at academic libraries, White (2000) studied DRS at 140 Master I and Master II academic libraries categorized by Carnegie Classification of Higher Education. Based on the theory of diffusion of innovation, the author found that DRS adopted by libraries that consider early majority adopters. In addition, Stacy-Bates (2000) developed 25 questions in order to measure ready reference and e-mail reference services at 110 academic libraries through answering. These questions measure different characteristics such as user demographic and number of clicks from the library homepage to the services' page. The previous four studies are the most useful and close to the

English Section

Digital Reference services in Academic Libraries

Dr. Amgad Elgohary
Lecturer, Department of Library, Documentation, and Information, Elmenia University

Introduction

Although many people are calling for setting standards for digital reference services, others are cautioning that more evaluation of existing services should be done before setting standards. As digital reference services (DRS) are still evolving, trying different techniques and delivery methods to meet the information needs of diverse users, It is important to evaluate the characteristics of these services, their policies, and other administrative issues. This evaluation would render a full picture of the pros and cons of the current practices, which would provide a comprehensive base for potential performance measurements and quality standards.

The main goal of this study is to provide insight into the characteristics of digital reference services, DRS, at academic libraries in Florida through the examination of these services. Information about the characteristics of digital services at academic libraries in Florida such as prominence of the service, submission methods, FAQ, response time, and policies will be discussed and, whenever possible compared to previous studies. The results of this study should provide useful information to the examined academic libraries to enhance their services, to scholars who are interesting in setting performance measurements of electronic services, and to academic libraries that are planning to provide a digital reference service.

Arab Journal of Library & Information Science



Vol. 24 No. 4 October 2004

Contents

* Issued quarterly by: Mars Publishing House London House, 271 King St. London W 69 Iz	* For Correspondence and Subscription * Mars Publishing House P.O.Box: 10720 (Riyadh 11443) Saudi Arabia	*Annual Subscription * Saudi Arabia (120 S.R.) * Arab Countries (45 US$) * Others (60 US$)

Arab Journal of Library & Information Science

CHEIF EDITOR
Dr. M. FATHY ABDUL HADY

MANAGER
ABDULLAH AL MAGID

EDITORIAL SECRETARY
USAMA SALAMA AHMED

Arab Journal of Library & Information Science

Vol. 24, No.4
October 2004


Bibliotheca Alexandrina
05594638
